المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

حاشية الشّيخ حسن العطّار على شرح الشّيخ خالد الأزهريّ المسمّى

(موصّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب)

- دراسةً وتحقيقًا -

أطروحة علميّة مقدّمة لنيل درجة العالميّة العالية (الدّكتوراه)

إعداد الطّالب

الزّبير بن محمّد أيوب بن عمر

إشراف

أ.د عليّ بن سلطان الحكميّ

١٤٢٧/١٤٢٨هـ

المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التّعليم العالي
الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة
كليّة اللّغة العربيّة
قسم اللّغويّات

حاشية الشّيخ حسن العطّار على شرح الشّيخ خالد الأزهريّ المسمّى
(موصّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب)
- دراسةً وتحقيقًا -

أطروحة علميّة مقدّمة لنيل درجة العالميّة العالية (الدّكتوراه)

إعداد الطّالب

الزّبير بن محمّد أيوب بن عمر

إشراف

أ.د عليّ بن سلطان الحكميّ

المجلّد الأوّل

١٤٢٧/١٤٢٨هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

حاشية الشّيخ حسن العطّار على شرح الشّيخ خالد الأزهريّ المسمّى
(موصّل الطّلاب إلى قواعد الإعراب)
- دراسةً وتحقيقًا -

أطروحة علميّة مقدّمة لنيل درجة العالميّة العالية (الدّكتوراه)

إعداد الطّالب

الزّبير بن محمّد أيوب بن عمر

إشراف

أ.د علي بن سُلطان الحَكميّ

المجلّد الثّاني

١٤٢٧/١٤٢٨هـ

مقدّمةُ المحقِّق

بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه نستعين

الحمدُ للهِ الّذي جَعلَ العربيّةَ أشرفَ لسانٍ، وأنزلَ كتابَهُ المحكم في أساليبها الحِسان، وأنطق الإنسان بسحر البيان، وأوضح منار البرهان؛ فأشرقت أنواره عن حقائق العرفان، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمدٍ الأمين؛ أفصحِ العربِ لهجةً، وأبلَغِهم حُجّةً، وأقومِ الدّعاة إلى الحقّ محجَّةً؛ الّذي أُرسلَ بدين الله القويم؛ إلى النّاس أجمعين، وعلى آله، وأصحابه الأمجاد؛ الّذين نشروا لغة التّنزيل في الأغوار والأنجاد، وحبّبُوها إلى الأعجميّين حتَّى استقامت ألسنتُهم على النّطق بالضّاد.

أمّا بعد: فلقد شرف اللهُ هذه اللّغةَ، وخصّها دونَ سائرِ اللّغات؛ بأن اختارها لتكون لغةَ كتابه المجيد؛ الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ، وأيدّها بمعجزة القرآن العظيم، وعزّها به إلى يوم القيامة، وهذا – لعمر الله – داعٍ قويّ، وباعثٌ كبيرٌ لأبناء هذه اللّغة؛ بل وللمسلمين جميعًا أن يهتمّوا بها، ويبحثوا في دقائقها، ويُبدعُوا في علومها المختلفة؛ ليُظهروا للنَّاسِ خصائصها، ويستنبطوا عللها، وأحكامها، ويوضّحوا الأمور الّتي جعلتها تحظى بهذا الفضل العظيم، وتختصّ بهذا الأمر الجليل، وتنال شرف هذه الرّسالة الخالدة.

وكان لعلوم العربيّة وآدابها نصيبٌ موفورٌ في خزائن الكتب، فإنّ إخراج كتب التّراث مَهمَّةٌ ملقاةٌ على عاتق طلبة العلم المنتسبين إليه من دارسين وباحثين، ولعلّه من أجلّ الأعمال الّتي يمكن أن يطّلعوا بها، ومن دواعي الوفاء لعلماء هذه الأمّة؛ إعطاءُ تراثِهم حَقَّهُ من العناية والجَهد، واستفراغ الوسع في إخراجه على أحسن صورةٍ تُرك عليها ما أمكن.

وانطلاقًا من هذا المبدأ؛ شرعت في المشاركة في هذا المجال الرّحب، فبعد النّظر والمراجعة في فهارس المخطوطات، والرّسائل العلميّة المحقّقة الّتي تناولت كتب التّراث في النّحو والتّصريف، وبخاصّة ما تناول منها كتب الشّروح، والحواشي؛ تبيّن لي أنّ كتاب: (**حَاشِيَةُ الشَّيخِ حَسَنِ العَطَّار على شَرحِ الشَّيخِ خَالدٍ الأزهريِّ المُسَمَّى "مُوَصِّلُ**

الطُّلاَّبِ إلى قَواعدِ الإعرابِ") من الكتب الّتي لم تمتدّ إليها أيدي المحقّقين، هذا في حدّ علمي، وعلم من استوضحتُه من الباحثين والأساتذة المعنيّين بكتب التّراث.

لذلك عزمت – مستعينًا بالله تعالى – على أن يكون هذا الكتابُ موضوعَ أطروحتي لنيل درجة العالميّة العالية (الدّكتوراه).

أوّلاً: أسباب اختيار الموضوع

وتتلخّص أسباب الاختيار في الأمور الآتية:

أوّلاً: تميُّز حاشية العطّار بمادّةٍ علميّةٍ مفيدةٍ؛ لا يستغني عنها طالبُ علم؛ ففيها تفصيلٌ لما أجمله الشّيخَان: (خالد الأزهريّ، وابن هشام الأنصاريّ)، وتقييدٌ لما أهملاه، وتفسيرٌ لما أبهماه؛ ناهيك عن العناية بأدلة الصّناعة من سماعٍ وإجماعٍ وقياس.

ثانيًا: اهتمام الشّيخ:حسن العطّار بأقوال العلماء، والإفادة منها في توجيه ما يراه منها بحاجةٍ إلى توجيهٍ ومناقشة.

ثالثًا: اشتمالُ الحاشية على نُكتٍ مهمّةٍ، وتعليقاتٍ مفيدةٍ، وتعليلاتٍ لمسائل مختلفةٍ في النّحو، وغيرها من الفنون الأخرى.

رابعًا: الحاشيةُ تُعدّ الأُولى في فنّها ومكانتها العلميّة على كتاب(مُوصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) في دقّة الشّرح، وسلامة التّوجيه، والإفادة من أقوال العلماء .

خامسًا: رغبتي في إخراج كتابٍ من كتب التّراث، أتمرّس به على مناهج التّحقيق، وأفيد منه علمًا موثّقًا، مُفيدًا من خبرات أشياخي في مجال التّوثيق، والتّحقيق.

ثانيًا: خطّة البحث

تتكوّن خطّة البحث من مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وقسمين: أحدهما للدّراسة، والآخر للتّحقيق، ثمّ الفهارس الفنيّة.

المقدّمة:

يتناول البحث فيها؛ **أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وخطّة البحث، ومنهجي في الدّراسة، والتّحقيق.**

التّمهيد:

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: نبذةٌ موجزةٌ عن ابن هشام، حياته، وآثاره.

المبحث الثّاني: نبذةٌ موجزةٌ عن الشّيخ: خالد الأزهريّ، حياته، وآثاره، وكتابه: (مُوصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) أهميّته، ونُسَخُه.

القسم الأوّل: الدّراسة:

وتتألّف من فصلين:

الفصل الأوّل: حسن العطّار، حياته، وآثاره

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأوّل: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

المبحث الثّاني: شيوخه.

المبحث الثّالث: رحلاته.

المبحث الرّابع: تلاميذه.

المبحث الخامس: أعماله الإداريّة.

المبحث السّادس: مكانته وآثاره العلميّة.

المبحث السّابع: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلّفه، وبيان زمن تأليفه.

المبحث الثّاني: مادّة الكتاب العلميّة.

المبحث الثّالث: منهج المؤلّف في الكتاب.

المبحث الرّابع: أصوله الّتي اعتمد عليها.

المبحث الخامس: مصادره .

المبحث السّادس: شواهده .

المبحث السّابع: تقويم الكتاب .

المبحث الثّامن: وصف النّسخ الخطّيّة، ونماذج منها.

القسم الثّاني : النّصّ المحقَّق.

الفهارس الفنيّة:

وتشمل الآتي:

١- فهرس الآيات القرآنيّة.

٢- فهرس الأحاديث النّبويّة الشّريفة.

٣- فهرس الآثار.

٤- فهرس الأمثال والأقوال.

٥- فهرس الأشعار والأرجاز.

٦- فهرس المسائل النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة.

٧- فهرس المصطلحات الواردة في الكتاب المخطوط.

٨- فهرس الكتب الواردة في الكتاب المخطوط.

٩- فهرس الأعلام.

١٠- فهرس الأماكن والبلدان.

١١- فهرس المصادر والمراجع.

١٢- فهرس الموضوعات.

١٣- فهرس الفهارس.

❁ ❁ ❁

شكرٌ وتقدير

أحمد رب العزّة والجلال على نعمه العظيمة، وآلائه الجسيمة، وأشكره على توفيقه، وتيسيره لإتمام هذا العمل المتواضع، وأساله المزيد من فضله، والعون على شكره.

ثمّ أتقدّم بالشّكر الجزيل لوالدَيّ الفاضِلَين اللّذين لهما الفضل - بعد الله - في استمراري لإتمام الدّراسات العليا، فاللّهم ارحمها، وارض عنهما، وبارك في عمرهما.

كما أشكر القائمين على الجامعة الإسلاميّة في المدينة النّبويّة؛ الّذين ما فتئوا يُولون أبناء المسلمين جهودهم المباركة.

والشّكر الوافر لفضيلة شيخي ومشرفي الأستاذ الدّكتور: عليّ بن سلطان الحكميّ أستاذ النّحو والتّصريف في الدّراسات العليا؛ بكليّة اللّغة العربيّة؛ بالجامعة الإسلاميّة - حفظه الله- ؛ الّذي تكرّم وتفضّل بالإشراف على هذا البحث، وجاد عليَّ بوقته وعلمه، ووسعني بتوجيهاته المتوالية، ونصائحه المتتابعة، وغمرني بحسن الرّعاية، والاهتمام في كلّ خطوةٍ من خطوات البحث، وأفادني بخبرته في مجال تحقيق النّصوص، فكان لي نعم العون والسّند - بعد الله — في فهم أساليب الكتاب، والتّغلّب على كثيرٍ ممّا صادفني في أثناء تحقيقه ودراسته، كما فتح لي أبواب بيته، ومكتبته في كلّ الأوقات، وزوّدني من نوادر مكتبته بما لم أجده في غيرها، فكان خير أستاذٍ ومؤدِّب، علّمني بخُلُقه، وصبره، وفضله، وتواضعه؛ خُلُقَ العلماء، وكرم الفضلاء؛ فله من الله الشّكر الجزيل، والثّواب والأجر، ونفع الله به العلم والعلماء، وبارك فيه، وفي عَقِبِهِ، وجعل ما قدّمه لي في ميزان حسناته، إنّه سميعٌ مجيب.

كما أشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: عبد العظيم فتحي خليل الشّاعر؛ الَّذي تفضَّل مشكورًا بتصوير نسختي مكتبة الأزهر بالقاهرة، وإرسالها إليّ، فله من الله جزيل الشّكر والعرفان، والثّواب والأجر.

كما أشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: أحمد محمّد عبد النّعيم؛ الَّذي تفضَّل مشكورًا بتصوير شرح الرّوميّ على قواعد الإعراب وحاشية الشّنوانيّ على موصّل الطّلاّب؛ من القاهرة، فله من الله الشّكر الجزيل، والثّواب العظيم.

كما أشكر كلّ من قدّم لي يد العون والمشورة والنّصيحة؛ من أساتذة، وزملاء، وأمناء

مكتبات في الدّاخل والخارج، وغيرهم كثيرٌ ممّن أدين لهم بالوفاء والعرفان، أسال الله الكريم أن يجزي كلّ محسن، ويكافئ كلّ صاحب معروف، وأن يوفّق الجميع لما فيه الخير والصّلاح.

وبعد؛ فلا شكّ أنّ العمل الّذي يريد له صاحبه النّجاح؛ لابدّ أن يبذل في سبيله الجَهد، والوقت، والصّحة، والمال، وهاأنذا أقدّم العمل، ولا أريد أن أبيّن ما كابدتُ فيه من مشقّةٍ وعناء في سبيل إخراجه، وتقديمه بالصّورة الْمُرْضِيَة، ولم أبخل بشيءٍ من أجل الوفاء بحقّه، ولا أدّعي فيه الوصول إلى الكمال، فالتّقصير وارد، والنّقص لازم لعمل البشر، وأرجو الله أن يكون في مراجعة شيخيّ لهذه الرِّسالة ما يَفْرِي ما خلقتُهُ فيها، ويوجِّه ما شاب العمل من نقصٍ أو خلل، والله أسأل لي ولجميع مَنْ حضَر وسَمِع السَّدادَ والتّوفيقَ، والحمدُ لله أولاً وآخرًا، وصلّى الله وسلّم على خير خَلْقِه، وصفوةِ أنبيائهِ، وخاتم رُسُلِهِ سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدي بهديه إلى يوم الدّين.

الزّبير بن محمّد أيّوب بن عمر

الإثنين ١٢/٣/١٤٢٧هـ

❁ ❁ ❁

التَّمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: نبذةٌ موجزةٌ عن ابن هشام، حياته، وآثاره.

المبحث الثّاني: نبذةٌ موجزةٌ عن الشّيخ: خالد الأزهريّ، حياته، وآثاره، وكتابه: (موصِّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) أهميَّتُه، ونُسخُه.

المبحث الأوَّل
نبذة موجزة عن ابن هشام، حياته، وآثاره

أفاض الباحثون المعْنِيُّونَ بدراسة التَّراجم والشّخصيات؛ الحديث عن ابن هشام[١] وأبرزت لنا كتب التّراجم مادّة غزيرةً عنه؛ ممّا رأيت معه أن لا أبسط القول فيه، وأن لا أطيل الحديث عنه؛ تجنّبًا لتكرار القول ومُعاده، وتلافيًا لمكرور الحديث وترداده؛ وأحببتُ أن أعرض له عرضًا موجزًا؛ إكمالاً للصّورة، وإتمامًا للفائدة.

١- اسمه ونسبه:

هو: أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ.

---

(١) من هؤلاء: الأستاذ الدّكتور: أحمد عبد اللاّه هاشم في رسالته الدّكتوراه: (النّحو في مصر حتَّى القرن العاشر) ينظر ص: ٢٤٣ – ٢٦٥، والشّيخ محمّد الطّنطاويّ في كتابه: (نشأة النّحو) ينظر ص: ٢١٣ – ٢١٧، والدّكتور: محمّد إبراهيم محمّد عبد الله في رسالته الماجستير (كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه قواعد الإعراب للرّوميّ) ينظر ص: ١٥- ٣١، والدّكتور: محمّد عاشور في رسالته الماجستير (هداية أولي الألباب إلى موصِّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب للشّنواني- الجزء الأوّل)، ينظر ص: ١- ١٥، والدّكتور: ماهر عبد الغني في رسالته الماجستير (هداية أولي الألباب – الجزء الثّاني) ينظر ص: ١٠- ١٨.

أمّا كتب التّراجم فكثيرة منها: الدُّرر الكامنة ٤١٥/٢ – ٤١٧، والنّجوم الزّاهرة ٧٦١/١٠، وبغية الوعاة ٦٨/٢ – ٧٠، وشذرات الذهب ١٩١/٦، ١٩٢، والبدر الطّالع ٤٠٠/١- ٤٠٢، وإيضاح المكنون ٦٨/٢- ٧٠، وهديّة العارفين ٤٦٥/١، والأعلام ١٤٧/٤، ومعجم المؤلِّفين ١٦٣/٦.

٢- ولادته ونشأته:

ولد بالقاهرة في شهر ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة، وأقام فيها، وتلقَّى علمه عن أكابر الشيّوخ أمثال: الشّهاب عبد اللّطيف بن المرحّل، وشمس الدّين بن السَّرَّاج، والتّاج التّبريزيّ، وغيرهم(١).

٣- مذهبه الفقهيّ، ومكانته العلميّة:

تفقّه ابن هشام على مذهب الإمام الشّافعيّ، ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين، وكان له نشاطٌ واسعٌ فتصدّر لنفع الطلاّب وتدريسهم، وتخرّج على يده جماعةٌ من أهل مِصْرَ وغيرهم(٢)، وكانت ثقافته النّحويّة بارزة؛ حيث درّس كتب النّحويّين قبله دراسةً تقوم على الفهم ودقّة التّحليل، والاستدراكات على كثيرٍ من العلماء، مع الاستقلال في المنهج، والتَّنويع في الإفادة، والتّحقيق البارع، يدفعه الاطّلاع الواسع على المصادر المعتدّ بها؛ فذاع صيتُه، وطارت شهرتُه حتَّى قال عنه ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصرَ عالمٌ بالعربيّة يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه"(٣).

٤- آثاره النّحويّة والصَّرفيَّة:

صنّف ابن هشام مصنّفاتٍ عديدة في علومٍ متنوِّعةٍ في النّحو والصّرف، والأدب، والشّعر، وغيرها تدلّ على علوِّ منزلته، وعمق ثقافته، **ومن أبرز تلك الآثار النّحويّة والصّرفيّة**(٤):

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢، ونشأة النّحو ص: ٢١٣.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ٤/١، ٥.

(٣) مقدّمة ابن خلدون ص: ٥٣٢.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق (كاشف القناع للرّوميّ) ص: ١٧ – ٢٠، ومقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ٥/١- ٨، و١٢/٢- ١٥.

١- الإعراب عن قواعد الإعراب، طبع مرارًا، وهو كتابٌ صغير يقع في عشرين صحيفة من الحجم الصّغير، وفي طباعة قديمة، وقد حقّقه وعلّق عليه الدّكتور: رشيد عبدالرّحمن العبيديّ، نشر دار الفكر، بيروت سنة ١٩٧٠م، وحقّق ونشر مرّة أخرى سنة ١٩٨١م، بتحقيق: د/ علي فودة نيل.

وعلى الكتاب شروحٌ وتعليقات كثيرة سيأتي ذكرها عند الحديث عن كتاب (موصّل الطُّلاَّب إلى قواعد الإعراب للأزهريّ)(١).

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المشهور بـ(التّوضيح على الألفيّة)، طبع عدّة مرّات بمصر وغيرها، وللشّيخ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد عناية به خرجت في ثلاث طبعات، وشرحه الشّيخ: خالد الأزهريّ في كتابه المشهور (التّصريح على التّوضيح)(٢).

٣- التّحصيل والتّفصيل لكتاب التّذييل والتّكميل لأبي حيّان، في عدّة مجلّدات (٣).

٤- التّذكرة في العربيّة، ويقع في خمسة عشر مجلّدًا (٤) .

٥- الجامع الكبير في النّحو(٥).

٦- الجامع الصغير في النّحو(٦)، طبع عدّة طبعات، منه طبعة في (باريس) في المكتبة الأهليّة برقم: ٤١٥٩، ومنه نسخة بالمكتبة التيموريّة في دار الكتب المصريّة بالقاهرة

---

(١) ينظر: ص ١٩-٢٢.

(٢) ينظر: الأعلام ١٤٧/٤، ونشأة النّحو ص: ٢١٤.

(٣) ينظر: البدر الطّالع ٤٧١/١، وبغية الوعاة ٦٩/٢، وكشف الظنون ٤٠٦/١.

(٤) ينظر: الدّرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٦٩/٢، والأعلام ١٤٧/٤.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٦٩/٢.

(٦) ينظر: بغية الوعاة، ونشأة النّحو ص: ٢١٣.

برقم: ٧٤٩، وقد طبع في دمشق سنة ١٣٨٨هـ، بتحقيق: محمّد شريف الزّيبق، ثمّ حقّقه الدّكتور: أحمد محمود الهرميل، نشر الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٠٠هـ[١].

٧- حواشي على الألفيّة، ذكرها السّيوطيّ، وأشار إليها الشّوكانيّ بقوله: (تعليقات على الألفيّة)[٢].

٨- شذور الذّهب في معرفة كلام العرب وشرحه، طبع مرارًا، ومنه تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد[٣].

٩- شرح الجُمَل، وهو شرحٌ لكتاب الجُمَل في النّحو للزّجّاجيّ[٤]، وطبع بتحقيق: د/ علي محسن عيسى مال الله.

١٠- شرح قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير، طبع عدّة مرّات[٥].

١١- عمدة الطّالب في تصريف صرف ابن الحاجب، في مجلّدين[٦].

١٢- فوح الشّذا في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب (الشّذا في مسألة كذا) لأبي حيّان[٧].

١٣- قطر النّدى، وبل الصّدى، وشرحه[٨].

١٤- كفاية التّعريف في علم التّصريف[٩].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق (كاشف القناع للرّوميّ) ص: ١٨، ومقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ١/٦، و٢/١٣.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/٦٩، والبدر الطّالع ١/٤٠١.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/٦٩، والتّصريح ١/٥.

(٤) ينظر: هديّة العارفين ١/٤٦٥.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٢/٦٩، ومقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ٢/١٤.

(٦) ينظر: الدّرر الكامنة ٢/٤١٦، وبغية الوعاة ٢/٦٩،

(٧) ينظر: دائرة المعارف الإسلاميّة ١/٢٩٧.

(٨) ينظر: بغية الوعاة ٢/٦٩، ونشأة النّحو ص: ٢١٣.

(٩) ينظر: إيضاح المكنون ٢/٣٧١.

١٥- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، وهو من أهم كتب ابن هشام، وشهرته جاءت بعد تأليفه هذا الكتاب، وقد طبع الكتاب في طهران، والقاهرة[١]، وحقّقه كلّ من: الشّيخ: محمد محيي الدِّين، والأستاذ: سعيد الأفغاني، والدّكتور: مازن المبارك وغيرهم، وتظهر قيمة الكتاب من خلال المؤلّفات الّتي ظهرت بعده، وتناولته بالشّرح والتّعليق، والتَّحليل[٢].

٥- وفاتـه:

توفّي -رحمه الله- في القاهرة، في شهر ذي القعدة سنة إحدى وستّين وسبعمائة من الهجرة، ودفن بها خارج باب النّصر بعد صلاة الجمعة[٣].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: بغية الوعاة ٦٩/٢، ونشأة النَّحو ص: ٢١٣، ومقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ٧/١.

(٢) ينظر: نشأة النّحو ص: ٢١٧، ومقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ١٤/٢، ١٥.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٧٠/٢، والنّجوم الزّاهرة ٣٣٦/١٠، ونشأة النّحو ص: ٢١٧.

المبحث الثّاني
نبذة موجزة عن الشيخ: خالد الأزهريّ، حياته، وآثاره، وكتابه: (موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) أهميّته، ونُسَخُهُ

كتب كثيرٌ من الباحثين عن الشّيخ: خالد الأزهريّ؛ ومنهجه في النّحو من خلال كتبه، وما سأذكره هنا من باب الإيجاز في القول(١).

١- اسمه ونسبه:

هو: خالد زين الدّين بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد بن أحمد الجرجاويّ الأزهريّ(٢).

٢- ولادته ونشأته ومكانته العلميَّة:

ولد الشّيخ: خالد الأزهريّ بجرجا(٣) سنة ثمانٍ وثلاثين وثمانمائة من الهجرة، وتحوّل وهو طفلٌ مع أبويه إلى القاهرة فقرأ القرآن، ثم تحوّل إلى الأزهر، وتولَّى الخدمة فيها فعمل وقّادًا، ثم اشتغل بالعلم(٤) فكان بارعًا في علوم العربيّة مبرّزًا فيها، وتلقّى في الأزهر أنواع المعارف والعلوم فقرأ العربيّة على يعيش المغربيّ، وداود المالكيّ، والشّمنّي، والكافيجيّ، والمناويّ،

---

(١) ينظر: (موصّل الطلاّب)، دراسة وتحقيق الدّكتور: أحمد عبد العزيز في رسالته الماجستير من كليّة اللّغة العربيّة بالأزهر ص: ٤٦–٩٧، و(حاشية العطّار على شرح الأزهريّة)، دراسة وتحقيق الدّكتور إبراهيم البعيميّ في رسالته الماجستير من كليّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة ص: ١٤–٤٤.

ويُنظر مصادر ترجمته في: الضّوء اللاّمع٣/١٧١، وحاشية ياسين على التّصريح ١/٢، وشذرات الذّهب ٨/٢٦، وهدية العارفين ١/٣٤٣، والأعلام ٢/٢٩٧، ومعجم المؤلّفين ٤/٩٦.

(٢) ينظر: الضّوء اللاّمع ٣/١٧١، ومعجم المؤلفين ٤/٩٦.

(٣) قرية في صعيد مصر، وهي آلان مدينة، ينظر: معجم البلدان ٢/١١٩.

(٤) ينظر: الضّوء اللاّمع ٣/١٧١، وشذرات الذّهب ٨/٢٦.

وغيرهم(١).

وعنه أخذ كثيرٌ من طلاب العلم كابن هلال النّحويّ، والحطّابيّ، والقسطلاّنيّ وغيرهم(٢) .

كان –رحمه الله– محلّ ثناء العلماء حيث قال عنه السّخاويّ : "برع في العربيّة، وشارك في غيرها، وأقرأ الطّلبة..، وشرح الآجروميّة، وكتب على التّوضيح لابن هشام، وهو إنسانٌ خيِّر "(٣).

٣– آثاره النّحويَّة والصَّرفيَّة:

كان للشّيخ خالد الأزهريّ نتاجٌ علميّ من مؤلّفات وشروح وتعليقات؛ تدلّ وتشهد على سعة أفقه، وعلوّ كعبه، وغزارة علمه، **ومن أشهر مؤلّفاته النّحويّة والصّرفيّة**(٤):

١– إعراب الآجروميّة، ولا يزال مخطوطًا.

٢– إعراب ألفيّة ابن مالك، ويسمَّى: (تمرين الطلاّب في صناعة الإعراب)(٥)، وهو مطبوع بعدّة طبعات.

٣– الألغاز النّحويّة(٦).

---

(١) ينظر: الضّوء اللاّمع ١٧١/٣، ومقدّمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ١٧/١، و٢٠/٢.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٢٧، ٢٨.

(٣) الضوء اللاّمع ١٧١/٣.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ١٧/١ – ١٩، و٢١/٢، ومقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٣٤ – ٣٧.

(٥) ينظر: كشف الظّنون ١٥٤/١، ومعجم المؤلّفين ٩٦/٤.

(٦) ينظر: إيضاح المكنون ١١٨/١.

٤- التّصريح بمضمون التّوضيح، وهو شرحٌ على (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) لابن هشام، ويعدّ من أشهر مؤلّفاته، وقد نال به تقدير العلماء، وكُتِبَ عليه الحواشي والتّقارير، وبسببه أُطْلِقَ عليهِ لقبُ (المصرّح)(١).

٥- شرح الآجروميّة، وهو مطبوعٌ، وعليه تعليقات وحواشي.

٦- شرح العوامل المائة النّحويّة في أصول علم العربيّة، وهو مطبوع بتحقيق الدّكتور: البدراوي زهران(٢).

٧- شرح الكافية لابن الحاجب، ولا يزال مخطوطًا.

٨- شرح المقدّمة الأزهريّة، وطبع مرارًا.

٩- المقدّمة الأزهريّة في علم العربيّة، وهومطبوع، شرحه الأزهريّ، والأستاذ عبد اللّطيف خليف عام ١٩٨١م(٣).

١٠- موصِّل الطُّلاَّب إلى قواعد الإعراب، وسيأتي الحديث عنه.

٤- وفاته:

توفّي -رحمه الله- في بركة الحاج خارج القاهرة في أثناء عودته من الحج سنة خمس وتسعمائة من الهجرة، ونقل إلى (تربة الدوا دار يشبك) حيث دفن بها(٤).

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ١/١٨، و٢/٢١، ومقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٣٥، ٤١-٤٤.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٣٥، ٣٦.

(٣) ينظر: المصدر السّابق ص: ٣٦، ٣٧.

(٤) ينظر: حاشية ياسين على التصّريح ١/٢، ومقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على الأزهريّة) ص: ٣٢، وتربة الدوا دار يشبك هي إحدى المقابر المنسوبة إلى يشبك الأتابكيّ الظّاهريّ.

٥- كتابه (مُوَصِّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) أهميّته، ونسخه:

تكمن أهميّة الكتاب في كونه شرحًا لكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، لابن هشام، وقد اعتمد فيه الأزهريّ على كثيرٍ من آراء علماء النّحو واللّغة، وهو يغني عن مغني ابن هشام في المواطن الّتي اشتركا في معالجتها وبحثها، وهي أبواب الكتاب الأربعة؛ دون أن ننكر فضل ابن هشام، أو نغمطه حقّه.

والكتاب يرسم منهجًا في حسن التّحليل، ودقّة التّوجيه لكلام ابن هشام؛ اعتمد فيه الأزهريّ على شواهد من القرآن الكريم، وقراءاته؛ حيث يقلّب رأيه على جميع وجوهه مبيّنًا أسرار استعمالها مستعينًا بكتب التّفسير، وإذا أتى بشاهدٍ شعريّ؛ فإنّما ليقوّي معنًى، أو يرجّح رأيًا، أو يسوق برهانًا على ما بسطه من شرح قاعدةٍ نحويّة، وقد راج الكتاب في أوساط الدّارسين، وحظي باهتمام الشرّاح والمحشّين، وما يزال الكتاب مصدر عطاءٍ متجدّد، حيث يعرض آراء العلماء، ويناقشها بدقّةٍ وأمانةٍ، مع حسنِ عرضٍ للمسائل العلميّة الّتي تناولها، ونسبة الآراء لأصحابها، واهتمامه بضبط الألفاظ(١).

ولكتاب (موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) نسخٌ عديدة منها:

١- ثمانيةُ نسخٍ في دار الكتب الظّاهريّة في دمشق، ونسخةٌ خطّيّةٌ في دار الكتب القطريّة في قطر، ونسختان في مكتبة الأمبروزيانا بميلانو في إيطاليا، كما أفاد محقّق (موصّل الطلاّب) الدّكتور: عبد الكريم مجاهد(٢).

---

(١) ينظر: مقدّمة تحقيق (موصّل الطّلاّب) للدّكتور: عبد الكريم مجاهد، ومقدّمة تحقيق (موصّل الطّلاّب) للدّكتور: البدراوي زهران.
وقد أقام الدّكتور: أحمد عبد العزيز محقّق (موصّل الطلاّب) دراسةً مستفيضةً عن الكتاب، وزمن تأليفه، وعرض مسائله، وإضافاته، وحواشيه، ومنهجه، وينظر أيضًا دراسة محقِّقَي (هداية أولي الألباب للشّنواني) ١/٢٠ – ٢٣، و٢/٢٢، ٢٣.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيقه ص: ٩- ١٢.

٢- ثلاث نسخٍ مخطوطة في دار الكتب والوثائق المصريّة كما أفاد محقّق (موصّل الطلاّب) الدّكتور: البدراوي زهران[١].

٣- يوجد في مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث بدبيّ تسعُ نسخٍ مخطوطة للكتاب، وأربع نسخٍ مطبوعة.

والكتاب طبع في إستانبول سنة ١٢٨٥هـ، ثمّ طبع في القاهرة سنة ١٢٩٥هـ، ثمّ سنة ١٢٩٩هـ، ثمّ طبع بهامش كتاب (تمرين الطلاّب في صناعة الإعراب)، ثمّ صُوِّرَتْ هذه الطبعة في بيروت، ونشرته المكتبة الشّعبيّة في بيروت[٢]، وطبع مرارًا في مكتبات أخرى.

وللكتاب تحقيقاتٌ متعدّدة، وقفت منها على أربع:

١- تحقيق الدّكتور: أحمد عبد العزيز عبد الله في رسالته الماجستير عام ١٩٨٠م، ويقع في ٣١٧ صحيفة[٣].

٢- تحقيق الدّكتور: عبد الكريم مجاهد[٤]، وقد اعتمدته في تحقيق نصّ الأزهريّ؛ لاعتماده على إحدى عشرة نسخة، واهتمامه بإخراج النصّ بأحسن صورة، ومعالجته لبعض القضايا والمسائل النحويّة، وشرحه للشّواهد الشعريّة، ويقع الكتاب في ٢٠٥ صحيفة.

٣- تحقيق الدّكتور: البداروي زهران[٥]، ويقع في ٢٤٦ صحيفة، رجع فيه صاحبه إلى مصادر عربيّة وأجنبيّة مقدِّمًا نظريّة متكاملة الأبعاد في تتبّع طرق التّعليق بين الوحدات اللّغويّة وفقًا لقواعد اللّغة، والدّراسات اللّغوية القديمة، والحديثة.

٤- تحقيق الأستاذ: محمّد إبراهيم سليم[٦]، ويقع في ١٦٠ صحيفة، صنَعَهُ للطلاّب؛ حيث

---

(١) ينظر: مقدّمة تحقيقه ص: ٤٠- ٤٥.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٣٧.

(٣) وقفت على مصوّرته في مركز صالح كامل برقم: ١/١٤٥ /٦ (٤).

(٤) طبع مؤسسة الرّسالة عام ١٤٢١هـ، الطّبعة الأولى.

(٥) طبع مكتبة لبنان، الشّركة المصريّة للنّشر، لونجمان عام ١٩٩٨م، الطّبعة الأولى.

(٦) طبع مكتبة ابن سينا، القاهرة عام ٢٠٠١م، الطّبعة الأولى.

قسّم فيه مسائل الكتاب، وأبوابه بطريقة الشّرح والتّوضيح.

ولكتاب (موصّل الطلاّب) حواشٍ كثيرة تدلّ على مدى أهميّته، ومبلغ العناية به من العلماء، وفيما يلي أشهر تلك الحواشي[١]:

١- **حاشية الزّرقانيّ على موصّل الطلاّب**، وهي مخطوطة، ولها نسختان في دار الكتب بالقاهرة، إحداها: تحمل رقم: (٥٤٨) نحو تيمور، والثّانية برقم: (٦٠) تيمور، وقفت عليها وصوّرتها؛ لاعتماد العطّار عليها في حاشيته، وقد نبّه إليها في مقدّمة هذا الكتاب الّذي قمت بتحقيقه[٢] ولها نسختان –أيضًا- في مركز جمعة الماجد بدبيّ برقم: (٦٩٢٥، و١٥٩٠٤)، ونسخة في جامع الزيتونة بتونس برقم: (٤١٧٥).

٢- **حاشية الشّنواني على موصّل الطلاّب**، المسمَّاة بـ (هداية أولي الألباب إلى موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب)، ووقفت على تحقيقين لها على النّحو الآتي:

أ – تحقيق علميّ دقيق قام به باحثان في رسالتين مستقلّتين تقدَّما بهما لنيل درجة (الماجستير) من كليّة اللّغة العربيّة بجامعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٩٨٢م، وهما:

١- الدّكتور: محمّد عاشور حسن (الجزء الأوّل).

٢- الدّكتور: ماهر عبد الغني كريم (الجزء الثّاني).

ب- تحقيق مطبوع قام به الشّيخ: محمّد شمّام؛ المدرّس بجامع الزّيتونة بتونس، ويقع في ٣٣٥ صحيفة[٣].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق (هداية أولي الألباب للشّنوانيّ) ١/٢٣، و٢/٢٢، ٢٣.

(٢) ينظر: ص: ١٠١.

(٣)طبع مطبعة النّهضة بتونس، عام ١٣٧٣هـ، الطبعة الثّانية، ونشر دار الكتب الشّرقيّة، تونس.

٣- **حاشية المدّابِغيّ على موصّل الطلاّب**، وهي مخطوطة، ولها نسختان في دار الكتب وقفت على نسخةٍ منها، وصوّرتها؛ لاعتماد العطّار عليها في حاشيته، وتحمل الرّقم: (٥٢٣١)هـ، والنّسخة الثّانية برقم: (١١٦٣) نحو، ولها نسخة في جامع الزّيتونة برقم: (٤٢٢١)، ونسخة في مركز جمعة الماجد برقم: (٣٢٤٠٦).

٤- **حاشية سُويْدان**[١] **على موصّل الطلاّب**، وهي مخطوطة في دار الكتب برقم: (٥٨٢٧)هـ.

٥- **حاشية العطّار على موصّل الطلاّب**، وهي موضوع رسالتي، وسيأتي الحديث عنها في دراسة الكتاب[٢].

❁ ❁ ❁

(١) هو: عبد الله بن علي بن عبد الرحمن الدّمليجيّ الملقّب بالصّغير، والمعروف بـ (سويدان) ت١٢٣٤هـ، ينظر: الأعلام ٤/١٠٧، ومعجم المؤلفين ٦/٨٩.

(٢) ينظر: ص: ٤٢-٩٥.

القسم الأوّل
الدِّراسة

وتتألَّف من فصلين:

الفصل الأوّل: حسن العطّار، حياته، وآثاره.

الفصل الثّاني: دراسة الكتاب.

الفصل الأوّل

حسن العطّار، حياته، وآثاره

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأوّل: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

المبحث الثّاني: شيوخه.

المبحث الثّالث: رحلاته.

المبحث الرّابع: تلاميذه.

المبحث الخامس: أعماله الإداريّة.

المبحث السّادس: مكانته وآثاره العلميَّة.

المبحث السّابع: وفاته.

المبحث الأوّل
اسمه ونسبه ومولده ونشأته

هو[١]: أبو السّعادات حسن بن محمّد كتن العطّار الأزهريّ، الشّافعيّ ولد سنة ثمانين ومائة وألف (١١٨٠هـ) من الهجرة على أرجح الأقوال[٢]، في القاهرة، وهو من أصلٍ مغربيّ، حيث كان أهله فيها ثمَّ انتقلوا إلى مصر، وكان أبوه يعمل عطّارًا، ومن هنا جاءه هذا اللّقب.

واسم والده: محمّد كتن، وله مشاركةٌ في بعض العلوم، وقد استخدم الوالد ولده في شؤونه؛ حيث كان يساعده في عمله، ولما رأى فيه أبوه حُبَّهُ للعِلْم، ورغبته في تحصيله؛ شجّعه على ذلك، فأخذ يتردّد على حلقات العلم في جامع الأزهر، ويحضر دروس كبار مشايخه في ذلك العصر، ومن أشهرهم الشّيخان: محمّد الأمير، ومحمّد الصبّان، وغيرهما[٣].

* * *

(١) ينظر مصادر ترجمته: الخطط التّوفيقيّة، لعلي باشا مبارك ٣٨/٤، وتاريخ آداب اللّغة العربيّة، لجرجي زيدان ٥٩٦/٤، وحلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر، لعبد الرزّاق البيطار ٤٨٩/١، وهديّة العارفين، للبغداديّ ٣٠١/١، ومعجم المطبوعات ١٣٣٥/٢، والأعلام ٢٢٠/٢، ومعجم المؤلّفين ٢٨٥/٣.

وقد بسط الحديث عنه، وعن حياته، وآثاره، الأستاذ: محمّد عبد الغني حسن في كتابه: (حسن العطّار) ضمن سلسلة نوابغ الفكر العربيّ رقم: ٤٠، طبع دار المعارف بمصر، ودرسه الدّكتور: إبراهيم بن سليمان البعيميّ في رسالته (الماجستير) بعنوان: (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص:٤٥ – ١٢٣ دراسة وافيةً شاملةً، وينظر: عظماء من مصر، لعبد المنعم شميس، دار المعارف ١٩٨٥م القاهرة.

(٢) ذكر الزّركلي في الأعلام ٢٢٠/٢، ويوسف سركيس في معجم المطبوعات ١٣٣٥/٢ أنّه ولد سنة ١١٩٠هـ، والصّحيح ما أثبت؛ لتوافق معظم أصحاب التّراجم عليه.

(٣) ينظر: حسن العطّار ص: ٢٠.

المبحث الثّاني
شيـوخـه

تلقَّى الشّيخ العطّار -رحمه الله- العلم عن أكابر علماء عصره، وقد فصّل الحديث عنهم في إجازته العلميّة الّتي كتبها للشّيخ: حسن البيطار في أثناء إقامته بالشّام قائلاً: "ثمّ استجازني بما تجوزُ لي روايتُه، وتستَنِدُ إليَّ عن شيوخي الأعاظم درايتُه... فهم ولله الحمد عددٌ كثير، كلٌّ له قدرٌ خطير، فمنهم العلاّمة الشّيخ: محمّد الصبّان[(١)]، والفهّامة الشّيخ: أحمد بن يونس[(٢)]، والشّيخ: عبد الرحمن المغربيّ[(٣)]، والشّيخ: أحمد السّجاعيّ[(٤)]، والشّيخ: أحمد العروسيّ[(٥)]، والشّيخ: عبد الله الشّرقاويّ[(٦)]،

(١) هو: محمّد بن علي الصبّان أبو العرفان، عالم أديب، صاحب الشّروح والحواشي الكثيرة، من أشهر مؤلّفاته: منظومة في العروض والقافية، وحاشية في المنطق، وحاشية على شرح الأشموني، ت١٢٠٦هـ، ينظر: الخطط التوفيقيّة ٨٤/٣، وحلية البشر ٢١٤/٣، والأعلام ٢٩٧/٦.

(٢) هو: أحمد بن يونس الخليفيّ الشافعيّ الأزهريّ، عالم بالنّحو، والمنطق، والأصول، له حاشيةٌ في المنطق، ت١٢٠٩هـ، ينظر: حلية البشر ١٧٦/١، والأعلام ٢٧٦/١، ومعجم المؤلّفين ٢١٤/٢.

(٣) هو: عبد الرحمن بن جاد الله البنانيّ المغربيّ، له حاشيةٌ على شرح جلال الدّين المحلّي على جمع الجوامع ت١١٩٨هـ، ينظر: الأعلام ٣٠٢/٣.

(٤) هو: أحمد بن أحمد بن محمّد السّجاعيّ البدراويّ الأزهريّ، له حاشية على شرح ابن عقيل، وحاشية على قطر النّدى، وله شرح لمعلّقة امرئ القيس، وشرح للاميّة السّموأل، ت١١٩٧هـ. ينظر: الخطط التوفيقيّة ٩/١٢، وهديّة العارفين ١٧٩/١، ومعجم المطبوعات ١٠٠٥/١، والأعلام ٩٣/١.

(٥) هو: أحمد بن موسى بن داود العروسيّ شهاب الدّين أبو الصّلاح، تولّى مشيخة الأزهر، له حاشية على الملوي على السّمرقنديّة، ت١٢٠٨هـ، ينظر: حلية البشر ١٧١/١، والأعلام ٢٦٢/١، ومعجم المؤلفين ١٨٨/٢.

(٦) هو: عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشّرقاويّ، عالمٌ في كثيرٍ من الفنون، وتولّى مشيخة الأزهر، له مختصرٌ على مغني اللّبيب، ينظر: الأعلام ٧٨/٤، ومعجم المؤلفين ٤١/٦.

والشّيخ: محمّد الشّنوانيّ[(١)]، والشّيخ: عبد الله سويدان[(٢)]، وغير هؤلاء من السّادة الشّافعيّة، وأمّا السّادة المالكيّة؛ فالإمام الشّيخ: محمّد الأمير[(٣)]، والشّيخ: محمّد عرفة الدّسوقيّ[(٤)]، والشّيخ: أحمد برغوث[(٥)]، والشيخ: البيليّ[(٦)] وغيرهم"[(٧)].

وذكر الأستاذ: محمّد عبد الغني حسن أنّه تلمذ على الزَّبيديّ (صاحب تاج العروس) حيث قال في كتابه: "على أنّه في سنة ١٢٠٥هـ، وسنُّ العطّار تبلغ خمسةً وعشرين عامًا؛ حدث بمصر الطّاعون الّذي مات فيه السيّد محمّد مرتضى الزَّبيديّ، صاحب (تاج العروس في شرح القاموس)، وأحد شيوخ حسن العطّار، وعبد الرحمن الجبرتي المؤرّخ"[(٨)].

وتلقّي العطّار عن الزَّبيديّ غيرُ مستبعد؛ بل جميع الأَدلّة الذّهنيّة ترجّحه؛ لمكانة الزّبيديّ العلميّة، ولنباهة العطّار، وحرصه على الأخذ عن كبار العلماء، ولقرب المسافة

---

(١) هو: محمّد بن علي بن منصور الشّنواني، عالم كبير وليّ مشيخة الأزهر، له حاشية على شرح اللّقاني، وحاشية على السّمرقنديّة، ت١٢٣٣هـ، ينظر: عجائب الآثار ٤١٩/٤، والأعلام ٢٩٧/٦.

(٢) سبقت ترجمته ص: ٢٢.

(٣) هو: محمد بن محمّد بن أحمد السّنباويّ الشّهير بالأمير الكبير، فقيه نحويّ، له حاشية على المغني، وحاشية على شرح الأزهريّة، ت١٢٣٢هـ، ينظر: عجائب الآثار ٤٠٤/٤، والخطط التوفيقيّة ٥٤/١٢، والأعلام ٧١/٧، ومعجم المؤلفين ١٨٣/١١.

(٤) هو: محمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقيّ، عالمٌ في كثيرٍ من الفنون، له حاشية على المغني، وحاشية في البلاغة، ت١٢٣٠هـ، ينظر: عجائب الآثار ٣٢٨/٤، وحلية البشر ٨٤/٣، والأعلام ١٦/٦.

(٥) هو: أحمد برغوث المالكيّ الأزهريّ، لم تذكر المصادر اسم أبيه، ت١٢٢٤هـ، ينظر: عجائب الآثار ١٥٠/٤، وحلية البشر ٢٨٠/١.

(٦) هو: أحمد بن موسى بن أحمد البيليّ العدويّ المالكيّ، عالمٌ أديب، له منظومةٌ في همزة الوصل، ت١٢١٣هـ، ينظر: عجائب الآثار ٨٤/٣، وحلية البشر ١٧٨/١، والأعلام ٢٦٢/١.

(٧) حلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر ٤٩١/١.

(٨) حسن العطّار ص: ١٣.

بينهما، فالقاهرة تجمعهما، ولأخذ الأقران كالجبرتي عن الزّبيديّ، فأمر اللّقاء بينهما واردٌ ومحتمل[١].

* * *

(١) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٧٠.

المبحث الثّالث
رحـلاتـه

كانت ولادة الشّيخ: حسن العطّار قبل الحملة الفرنسيّة باثنين وثلاثين عامًا؛ حيث كان في صباه يساعد أباه في التّجارة –كما أسلفت–، ثمّ أخذ يتردّد على الأزهر، ويتلقّى العلم على كبار علماء وقته؛ وعندما جاء الفرنسيّون إلى مصر عام ١٢١٣هـ هرب إلى الصّعيد خوفًا على نفسه من أذاهم، ثمّ عاد إلى القاهرة، وتعرّف على بعض علماء الحملة، واطلع على كتبهم، وتجاربهم، وما لديهم من العلوم الرّياضيّة، والأدبيّة، والآلات الفلكيّة والهندسيّة[١]، فأفاد منهم، وكان ذلك بدء اتّجاهه إلى تقرير العلوم الطبيعيّة، والمناداة بضرورتها.

وقد اشتغل في الوقت نفسه بتعليم اللّغة العربيّة لبعض علماء الفرنسيّين، وعمل في أثناء الحملة بالتدّريس في الأزهر؛ فكان يقرأ على طلبته شرح الأزهريّة للشيخ خالد الأزهريّ[٢].

وفي عام ١٢١٧هـ خرج من مصر إلى البلاد الرّوميّة، واستصحب معه بعض كتبه معلّلاً هذا الخروج بسبب مادهم مصر من حوادثٍ أعقبت خروج الفرنسيّين من مصر؛ أرغمته على الفرار إلى الرّوم؛ حيث تزوّج بها، وولد له، ولكنّه لم يعش[٣].

وفي عام ١٢٢٥هـ دخل الشّام قادمًا من بلاد الرّوم فتلمّس منه أهل العلم في دمشق قراءة (شرح الأزهريّة)؛ ففعل رجاء نفعهم، وكان يسكن في المدرسة البدريّة في أثناء إقامته في الشّام حيث استمر فيها خمس سنوات، ثمّ عاد إلى مصر عام ١٢٣٠هـ بعد رحلةٍ استمرت ثلاثة عشر عامًا اطّلع فيها على معظم أنواع المعارف، وأفاد منها علمًا جمًّا؛ فأقرّ له علماء

---

(١) ينظر: مجلّة تاريخ العرب والعالم، مقال: لمصطفى عبد الغني مصطفى بعنوان: حسن العطّار أوّل داعية للعلوم الرّياضية، والفلكيّة، ص: ٣٨ – ٤١.

(٢) ينظر: حسن العطّار ص: ٢٠.

(٣) ينظر: الخطط التوفيقيّة ٣٩/٤.

عصره بالانفراد، وعاد إلى التّدريس في الأزهر(١).

يقول علي مبارك في الخطط التوفيقيّة: "ولم يزل مشتغلاً بالإفادة والاستفادة، حتّى عاد إلى مصر بعلومٍ كثيرة، وأقرّ له علماء عصره بالانفراد، وعقد مجلسًا لقراءة تفسير البيضاوي... فحضره أكابر المشايخ، فكانوا إذا جلس للدّرس تركوا حِلَقَهُم، وقاموا إلى دَرْسِه"(٢).

* * *

(١) ينظر: حسن العطّار ص: ٢١، ومقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٦٨.

(٢) الخطط التوفيقيّة ٤/٣٩.

المبحث الرّابع
تلاميـذه

كان الشّيخ حسن العطّار -رحمه الله- مقصد الدّارسين وطلاّب العلم؛ يؤمُّون حِلَق دروسه أرسالاً وتترى؛ يفيدون منه، ويفيدون عنه، وممّن تلمذ عليه(١):

١- رفاعة بن رافع بن بدوي بن علي الطّهطاويّ، عالم مصريّ، من أركان النّهضة الحديثة في مصر، ورائد الفكر الحديث فيها، تعلّم بالأزهر، ثمّ رافق أوّل بعثةٍ إلى باريس، كان ذكيًّا، تولّى رئاسة التّرجمة، وأنشأ صحيفة الوقائع مع العطّار، ت١٢٩٠هـ، وقد أخذ العلم عن العطّار؛ فأحبّه، وقرّبه إليه، وحفّه برعايته، واختاره ليكون إمامًا للبعثة العلميّة في باريس(٢).

٢- حسن بن علي قويدر الخليليّ الشّافعيّ، أديب نحويّ، له شرح منظومة العطّار في النّحو، ت١٢٦٢هـ(٣).

٣- محمّد بن عيّاد بن سعد بن سليمان الطّنطاويّ، أديبٌ تعلّم بالأزهر، وتولّى التّدريس في معهد اللّغات في روسيا، له مجموعةٌ من الكتب والرسائل، ت١٢٧٨هـ(٤).

٤- محمّد بن إسماعيل بن عمر الشّافعيّ، شهاب الدّين، أديب شاعرٌ، عمل في صحيفة الوقائع بعد العطّار مباشرة، ت١٢٧٤هـ(٥).

---

(١) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٧٤ – ٧٨.

(٢) ينظر: الخطط التّوفيقيّة ١٣/٥٣، ومعجم المؤلّفين ٤/١٦٨، وحسن العطّار ص: ٢٥-٢٧.

(٣) ينظر: حلية البشر ١/٥٠٤، وهدية العارفين ١/٣٠١.

(٤) ينظر: الأعلام ٦/٣٢٠، ومعجم المؤلّفين ١١/١٠٠.

(٥) ينظر: تاريخ آداب اللّغة العربيّة ٤/٥٧٧، وهديّة العارفين ٢/٣٧٥.

٥- أحمد عارف حكمت بن إبراهيم عصمت الرّوميّ الحنفيّ، شيخ الإسلام، فقيه مؤرّخ تولّى القضاء بالقدس، والمدينة، ومصر، ومشيخة الإسلام في القسطنطينية، وهو صاحب مكتبة عارف حكمت بالمدينة، ت١٢٧٥هـ(١).

٦- هو: محمّد بن محمد بن محمّد بن أحمد السِّنْبَاويّ الشّهير بالأمير الصّغير، والده محمد الأمير الكبير -شيخ العطّار-، وهو فقيه مالكيّ(٢).

٧- حسن بن إبراهيم البيطار، أحد علماء سوريا، نشأ في دمشق، وبها توفّي سنة ١٢٧٢هـ، أحد أقران العطّار، وتلامذته(٣).

٨- محمّد بن علي السّنوسي، أحد علماء الجزائر، خلّف نحوًا من أربعين كتابًا ورسالة، ت ١٢٧٦هـ(٤).

٩- إبراهيم بن علي السقّا، أحد علماء مصر، عالم تولّى الخَطابة في الأزهر نيفًا وعشرين عامًا، له حاشية على تفسير أبي السّعود، وحاشية على شرح البيجوريّ ت ١٢٩٨هـ(٥).

١٠- يوسف بن بدر الدّين بن عليّ بن شاهين الحسنيّ المدنيّ المغربيّ، عالم بالحديث، ت١٢٧٨هـ(٦)، وغيرهم(٧).

* * *

(١) ينظر: حلية البشر ١/١٤١، والأعلام ١/١٤١، ومعجم المؤلّفين ١/٢٥٧.
(٢) ينظر: الأعلام ٧/٧٢، ومعجم المؤلّفين ١١/٢٦٥.
(٣) ينظر: حلية البشر ١/٤٦٣، والأعلام ٢/١٧٨، ومعجم المؤلّفين ٣/١٩٤.
(٤) ينظر: هدية العارفين ٢/٤٠٠، والأعلام ٦/٢٩٩، ومعجم المؤلّفين ١١/١٤.
(٥) ينظر: الخطط التوفيقيّة ١٢/١١٨، والأعلام ١/٥٤، ومعجم المؤلّفين ١/٦٤.
(٦) ينظر: حلية البشر ٣/٦٠٢.
(٧) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ٧٥ – ٧٨.

المبحث الخامس
أعماله الإداريَّة

١- تَوَلِّيهِ مشيخة الأزهر(١):

كان الأزهر هو البيئة العلميّة الّتي نشأ فيها العطّار، حيث تلقَّى فيها العلم مذ كان فتًى حتّى استقام عوده، وتوجّهت له طرائق البحث والدَّرس على أيدي كبار أشياخه، ثمّ جلس للتّدريس فيه عالما متمكّنًا، ولما تقدّم به العمر تولّى مشيخة الأزهر عام ١٢٤٦هـ؛ حيث جمع بين التّدريس والمشيخة، واستمرّ في هذا المنصب حتّى وافاه الأجل عام ١٢٥٠هـ.

وقد تولَّى المشيخة بعد الشّيح: أحمد بن علي الدّمهوجيّ، وخلفه الشّيخ: حسن القويسِنيّ.

٢- تحريره صحيفة الوقائع المصريّة(٢):

كانت الوقائع هي أوّل صحيفة مصريّة صدرت في عام ١٨٢٨م، ومهّد لصدورها تأسيس مطبعة بولاق عام ١٨٢٢م، وقد اختلف المؤرِّخُون حيال عمل العطّار في هذه الصّحيفة؛ فمنهم من يقول: إنّه مؤسسها، ومنهم من يقول: إنّه محرّر اللّغة العربيّة فيها.

(١) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ١٠٢، ١٠٣.

(٢) ينظر: حسن العطّار ص: ٣٤، ٣٦، ومقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ١٠٥ – ١٠٧.

ومن أشهر مَنْ قال بأنّه أنشأ هذه الصّحيفة: الزّركليّ في الأعلام(١)، وخليل مردم بك في أعيان القرن الثّالث عشر(٢)، ولويس شيخو في الآداب العربيّة في القرن التّاسع عشر (٣) .

ومَنْ قال بتحريره في الوقائع فقط: فيليب طرّازي، وأحمد الزيّات، وعمر الدّسوقيّ(٤)، وهناك من نفى أيّ صلةٍ للعطّار بالوقائع لا إنشاءً ولا تحريرًا(٥).

٣- دعوته الإصلاحيَّة(٦):

دعا -رحمه الله- إلى تغيير أحوال مصر، وتطوير معارفها، وحزّ في نفسه ما وصل إليه الغرب من تقدّمٍ في العلوم، والمخترعات، وما أصاب التّعليم في الأزهر من انحسارٍ أيّام الحكم العثماني لمصر، فاهتمّ بإرسال البعثات إلى أوروبا لتحصيل علومها، وأدرك أنّ ما وصل إليه الغرب من علومٍ ومخترعات ليست موجودةً؛ فسارع ينادي بالاهتمام بها؛ حيث كانت له صلة قويّة بحاكم مصر: محمّد علي باشا.

يقول العطّار: "إنّ بلادنا لابدّ أن تتغيّر أحوالها، ويتجدّد بها من المعارف ما ليس فيها"(٧).

وقد كان لموقفه من العلوم الطبيعيّة الحديثة، وهو عالمٌ من علماء الأزهر، وشيخٌ له مكانته بين أقرانه؛ عظيم الأثر عند محبّيه، فقد تخطّى حواجز الوهم، واطّلع على فنونٍ وعلومٍ معرَّبة، وهذا دليلٌ على ما كان يحدوه من رغبةٍ في التزوّد بالمعارف.

---

(١) ٢/٢٢٠.

(٢) ص: ١٥١.

(٣) ١/٨٤.

(٤) ينظر: مقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ١٠٦.

(٥) هو الأستاذ: إبراهيم عبده في كتابه: تاريخ الوقائع المصريّة، ينظر: حسن العطّار ص: ٣٦.

(٦) ينظر: حسن العطّار ص: ٧٣ — ٧٧، ومقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ٩٦-٩٩.

(٧) الخطط التوفيقيّة ٤/٣٨.

يقول -رحمه الله-: "ومن سمتْ بهِ همَّتُهُ إلى الاطّلاع على غرائب المؤلّفات، وعجائب المصنّفات؛ انكشفَ له حقائق كثيرة من دقائق العلوم"(١).

ويقول الأستاذ عبد المتعال الصّعيديّ: "ولا شكّ أنّ موقف الشّيخ حسن العطّار من العلوم الرّياضيّة بشكلها الجديد؛ يدلّ على ما كان يمتاز به من مرونة عقليّة، ودينيّة، وعلى أنّه كان في هذا أحسن حالاً من أهل الأزهر الذين حاربوها بعده باسم الدّين؛ لا لشيء إلاّ أنّها أتت بشكلها الجديد من أوروبا"(٢).

* * *

(١) حاشية العطّار على جمع الجوامع ٢/٥٠٦.

(٢) تاريخ الإصلاح في الأزهر ص: ٢١.

المبحث السّادس
مكانته، وآثاره العلميَّة

تنوّعت ثقافة العطّار؛ حيث لم تقتصر على العلوم الشّرعيّة، وعلوم اللّغة العربيّة؛ بل تعدّدت فشملت أنواع المعارف الأخرى، مثل الأصول، والمنطق، والبلاغة، والنّحو، والطّبّ، وعلم التّشريح، والهندسة، والفَلَك، وغير ذلك، كما كان شاعرًا مبدعًا، وأديبًا مفوّهًا[١]، وقد نال بذلك إعجاب العلماء، وظفر بثنائهم، وظهر تقدير النّاس له، وهو بين أظهرهم بمدحه، وثنائهم عليه، وبعد وفاته برثائه، وتعدّد محاسنه، ومآثره؛ فعرف الكثيرون من معاصريه، وممّن جاؤوا بعده؛ مكانته وأهميّة دوره في إصلاح مصر وأهلها.

وممّا ورد في الثّناء عليه ما ذكره زميله الجبرتيّ؛ حيث قال عنه: "وقد رثاه أمثلُ مَنْ عنه أخذ، وأكملُ مَنْ له تتلمذ، صاحبنا العلاّمة، وصديقنا الفهّامة، المنفرد الآن بالعلوم الحكميّة، والمشار إليه في العلوم الأدبيّة، صاحب الإنشاء البديع، والنّظم الّذي هو كزهر الرّبيع الشّيخ: حسن العطّار"[٢].

ويقول الأستاذ مصطفى بكري السّاعاتي: "العالم المفرد، والعلم الأوحد، ربّ الشعر والقريض، والفنون الّتي كالرّوض الأريض، ذو التّآليف الشّائقة، والتّحقيقات الفائقة، أوحد الفضلاء، المتقن في علومٍ لا يعرفها إلاّ أفرادٌ قليلة، الحائز قَصَب السّبق في مضمار كلّ فضيلة، شيخنا بل شيخ كلّ من نظم ونثر، وقرأ العلوم وحرّر؛ أبو السّعادات حسن ابن محمّد الشّهير بالعطّار"[٣].

وقد خلّف العطّار -رحمه الله- آثارًا بلغت نيّفًا وعشرين مؤلَّفًا ورسالة، تناولت ثلاثة عشر فنًّا هي: النّحو والتّصريف، والبلاغة، وعلم الوضع، وآداب البحث، والفلسفة،

---

(١) ينظر: حسن العطّار ص: ٥٨ — ٦٨ حيث أفرد لشعره الفصل الثّالث من كتابه، ثمّ ذكر في الفصل الرّابع منتخبات من شعره وآثاره ص: ٨٨ — ١١٤.

(٢) عجائب الآثار ٣٢٩/٤.

(٣) حسن العطّار ص: ٥٤.

والمنطق، وأصول الفقه، والإنشاء والمراسلات، وعلم الكلام، والطّب، والتّشريح، والهندسة، وعلم الفلك.

ويمكن تقسيمها إلى قسمين: آثار مطبوعة، ومخطوطة[١]:

القسم الأوّل: آثاره المطبوعة:

١- إنشاء العطّار[٢]، تناول فيه المراسلات، والمخاطبات، وكتابة الصّكوك.

٢- حاشية على شرح الخبيصيّ في المنطق[٣].

٣- حاشية على شرح إيساغوجي في المنطق[٤].

٤- حاشية على جمع الجوامع في أصول الفقه[٥].

٥- حاشية على متن السّمرقنديّة في البلاغة[٦].

٦- حاشية على مقولات السّجاعيّ في الفلسفة[٧].

---

(١) ينظر: حسن العطّار ص: ٨٤-٨٧، ومقدّمة تحقيق (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) ص: ١١٨-١٢٣.

(٢) طبع الكتاب بعدّة طبعات، كانت أولاها عام ١٢٤٣هـ في بولاق، وتكرّر طبعه بعد ذلك.

(٣) هذه الحاشية على شرح الخبيصيّ لتهذيب المنطق لسعد الدّين التّفتازانيّ، طبعت في بولاق عام ١٢٩٦هـ، ثمّ في عيسى البابي الحلبي عام ١٣٨٠هـ.

(٤) هذه الحاشية على شرح زكريا الأنصاريّ على إيساغوجي للأبهريّ، طبعت عام ١٣١١هـ.

(٥) هذه الحاشية على شرح جلال الدّين المحلّي على جمع الجوامع للسّبكيّ، وهي مطبوعة في مصر، وبيروت.

(٦) طبعت الحاشية عام ١٢٨٨هـ بالمطبعة الوهبيّة، ثمّ في عام١٣٠٩هـ في مطبعة عبد الرّزاق بمصر.

(٧) هذه الحاشية على مقولات السّجاعيّ في الفلسفة والحكمة، طبع الكتاب عام ١٢٨٢هـ، ثمّ أعيد طبعه عام ١٣٠٣هـ.

وينظر في جميع ما تقدّم: معجم المطبوعات العربيّة، والمعرّبة، ليوسف سركيس ١٣٣٦/٢، ١٣٣٧.

٧- حاشية على شرح الأزهريّة في النّحو[١].

٨- منظومة العطّار في النّحو[٢].

القسم الثّاني: آثاره المخطوطة:

١- حاشيةٌ على موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب للأزهريّ؛ موضوع الدّراسة والتّحقيق، ولها نسخٌ عديدة، وقفت على أربعٍ منها[٣].

٢- حاشية على لاميّة الأفعال لابن مالك[٤].

٣- حاشية على نتائج الأفكار للبركويّ[٥].

٤- حاشية على مغني اللّبيب لابن هشام[٦].

٥- حاشية على العصام على الوضعيّة[٧].

---

(١) مطبوعة بعدّة طبعات منها: الطبعة الميمنيّة بالقاهرة عام ١٣٠٧هـ، والمطبعة الخيريّة في العام نفسه، وقد حقّق جزءًا منها الدّكتور: إبراهيم بن سليمان البعيميّ، ونال بها درجة الماجستير من كليّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١١هـ.

(٢) مطبوعة ضمن كتاب: (مهمّات المتون) المشتمل على ستة وستّين متنًا في فنون مختلفة، عام ١٢٨٠هـ، وطبعت مرّة أخرى عام ١٢٩٥هـ، ينظر: معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ١٣٣٧/٢، وعدد أبيات المنظومة: سبعة وخمسون بيتًا، شرحها تلميذه: حسن قويدر، ومحمود شكري الألوسيّ.

(٣) ينظر: ص: ٧٨، ٧٩.

(٤) هذه حاشية في التّصريف، ولها ثلاث نسخ: الأولى في الأزهريّة برقم: ٧١/٤، والثّانية في دار الكتب برقم: ٩٦/م، والثّالثة في عارف حكمت برقم: ٤١٤/١٦.

(٥) هذه حاشية في النّحو، ولها نسختان: الأولى في الأزهريّة برقم: ٢٩٦٥/٩٩٣، والثّانية في دار الكتب برقم: ١٣٤٨/م.

(٦) هذه الحاشية مفقودة، كان العطّار وهو في الشّام يدعو الله أن يتمّها، ينظر: حسن العطّار ص:٨٥، ولا علم لي بنسخها، وتمامها أم لا.

(٧) هذه حاشية في علم الوضع، وهي على الوضعيّة للإيجي، ولها نسخة في الأزهريّة برقم: ١٣١ الأمبابي ٤٨٥٤٦.

٦- حاشية على المنظومة الوضعيّة(١).

٧- حاشية على منظومة التّشريح(٢).

٨- حاشية على منظومة الشّيخ: داود الأنطاكيّ(٣).

٩- حاشيتان كبرى وصغرى على ولديّة المرعشيّ(٤).

١٠- حاشية على أشكال التّأسيس(٥).

١١- حاشية على السلّم المرونق لمحبّ الله البهاريّ المتوفّى ١١١٩هـ(٦).

١٢- حاشية على النّخبة(٧).

١٣- رسالة على كيفيّة العمل بالاسطرلاب.

١٤- رسالة في الزايرجة(٨).

١٥- رسالة في البسملة(٩).

١٦- رسالة في علم الكلام سمّاها: تحفة غريب الوطن(١٠).

* * *

---

(١) هذه حاشية في علم الوضع، ولم أقف لها على نُسخ.

(٢) هذه حاشية في علم التّشريح، ولها نسخة في الأزهريّة برقم: ٥٧ أباظة ٦٥٠٨.

(٣) هذه حاشية في الطّب، ولم أقف لها على نُسخ.

(٤) هاتان الحاشيتان في آداب البحث والمناظرة، الكبرى لها نسخة في الأزهريّة برقم: ٣٦٤٨٤/١٤٧، والصّغرى لها أيضًا نسخة في الأزهريّة برقم: ٤٠٠ مجاميع/ ١٤٤٨٤.

(٥) هذه حاشية في الهندسة، ولم أقف لها على نُسخ.

(٦) هذه حاشية في المنطق، ولم أقف لها على نسخ.

(٧) ذكر هذه الحاشية حسن البيطار ضمن إجازته من العطّار، ينظر: حلية البشر ٤٩٢/١.

(٨) هاتان رسالتان في علم الفلك لا علم لي بهما، ولم أقف عليهما.

(٩) لم أقف على هذه الرّسالة.

(١٠) لها نسخة في دار الكتب برقم: ٣٨٥٤/هـ.

المبحث السَّابـــع
وفـاتـه ــ رحمه الله ــ

توفّي الشّيخ: حسن العطّار -رحمه الله- أواخر سنة (١٢٥٠هـ/١٨٣٥م) في القاهرة، وقد قارب سنّة السّبعين.

واتفق مَنْ ترجم له على تاريخ وفاته؛ إلاّ عبد الرّزاق البيطار في حلية البشر؛ حيث ذكر أنّه توفّي في عام ١٢٣٥هـ(١)، والّذي يظهر -والله أعلم- أنّه خلط بين أرقام التّاريخ الهجريّ والميلاديّ، أو هو سهو منه.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: حلية البشر ٤٩٢/١.

الفصل الثَّاني

دراسة الكتاب

وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلِّفه، وبيان زمن تأليفه.

المبحث الثّاني: مادّة الكتاب العلميّة.

المبحث الثّالث: منهج المؤلّف في الكتاب.

المبحث الرّابع: أصوله الّتي اعتمد عليها.

المبحث الخامس: مصادره.

المبحث السّادس: شواهده.

المبحث السّابع: تقويم الكتاب.

المبحث الثّامن: وصف النّسخ الخطيّة، ونماذج منها.

المبحث الأوّل
تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلِّفه، وبيان زمن تأليفه

١- تحقيق اسم الكتاب:

أطلق الشّيخ حسن العطّار –رحمه الله– على كتابه: (حاشية على شرح قواعد الإعراب) كما صرّح بذلك في حاشيته على شرح الأزهريّة(١).

وقد ذكر في إجازةٍ كتبها للشّيخ حسن البيطار ختمها بذكر مؤلّفاته، ومنها: حاشية على شرح قواعد الإعراب(٢).

وورد أيضًا على طرّة النّسخ الأربع الّتي وقفت عليها أنّه حاشية على قواعد الإعراب(٣).

كما ورد في كتب التّراجم الّتي ترجمت للشّيخ حسن العطّار(٤)، وكذا في فهارس المخطوطات في المكتبات؛ أنّه حاشية.

وتسمية كتابه (حاشية) ورد لعددٍ كبيرٍ من كتب وشروح الشّيخ حسن العطّار في مختلف الفنون(٥).

أمّا التّسمية الّتي ارتأيتها لهذا الكتاب فهي: (حاشية الشّيخ حسن العطّار على شرح الشّيخ خالد الأزهريّ المسمّى " موصّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب").

وهو العنوان الّذي ورد على طرّة نسخة الأصل الّتي اعتمدتها في النّصّ المحقّق(٦).

(١) ينظر: حاشية العطّار على شرح الأزهريّة ص: ١٦٤.

(٢) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثّالث عشر ١/٤٩٢.

(٣) ينظر نماذج من المخطوط ص: ٨٤، ٨٨، ٩١.

(٤) ينظر: ص ٢٥.

(٥) ينظر: آثاره العلميّة ص: ٣٧- ٣٩.

(٦) ينظر: نماذج من المخطوط ص: ٨٤.

٢- توثيق نسبته إلى مؤلّفه:

تثبت نسبة الكتاب إلى العطّار بالأمور الآتية:

أ – ما ذكره العطّار في كتابه: (حاشية العطّار على شرح الأزهريّة) عند حديثه عن البسملة؛ حيث قال في نهايته: "هذا خلاصة ما يقال هنا، ولنا زيادة تحقيقٍ في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلّف"(١).

ب- ما ورد في الكتاب من ذكره لكتابه: (حاشية على شرح الأزهريّ للآجروميّة) حيث قال إحالةً إلى هذا الكتاب: "وإن أردت استيفاء الكلام على هذه الجملة؛ راجع ما كتبناه على خاتمة الشّارح على الآجروميّة"(٢).

وهذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ الحديث الّذي تحدّث به كان من كتابه: (حاشية على موصّل الطلاّب)؛ بدليل إحالته السّابقة.

ج – نصَّ المترجمون له؛ حيث أثبتوا أنّ الحاشية له، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك(٣).

٣- بيان زمن تأليفه:

ذكر العطّار في نهاية حاشيته؛ زمن فراغه من تأليف الكتاب، فقال: "وكان الفراغ من تأليفها عصر يوم الجمعة المبارك، بالجامع الأزهر، وذلك في شهر رجب سنة ألفٍ ومائتين وتسع من الهجرة النّبويّة على صاحبها أفضل الصّلاة، وأتمّ السّلام، ووافق الفراغ من تبييضها على يد المؤلّف يوم السّبت المبارك في شهر جمادى الثّانية من شهور سنة ألفٍ ومائتين وإحدى عشر"(٤).

وقد أشار في النّص السّابق إلى زمن فراغ تأليفه، ومكانه، وزمن تمام تبييضه، ونسخه على يد المؤلّف.

---

(١) حاشية العطّار على شرح الأزهريّة ص: ١٦٤.
(٢) ينظر: ص: ١٤٨، و٧١٣.
(٣) ينظر: مصادر ترجمته في الفصل الأول ص: ٢٥.
(٤) ص: ٧١٥.

المبحث الثّاني
مادّة الكتاب العلميَّة

١- مقدَّمة الكتاب:

بدأ العطّار -رحمه الله- كتابه بمقدّمة استهلّها بالبسملة، والصّلاة على أفضل الخلق ﷺ، ثمّ بيَّن الغرض من تأليفه؛ حيث علّق على شرح الأزهريّ لقواعد الإعراب، وبيّن مصادره رامزًا لكلّ كتابٍ نقل عنه، وهي مصادر شرحت (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب)(١)، ثمّ تناول مقدّمة الشّارح بالتّحليل الدّقيق، والتّفصيل المفيد لما أجمله الأزهريّ في شرحه، وقد أودع في شرح المقدّمة ما انتهى إليه علمه وثقافته العربيّة والفلسفيّة والمنطقيّة، وعقد الموازنة بين شروح (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب) –كما سيظهر من خلال التّحقيق- وأطال في شرح مفردات البسملة، واشتقاق كل لفظةٍ منها، وأفاض الحديث، وأطال واستطرد حتَّى أربت هذه المقدَّمة على أربعٍ وعشرين لوحة.

٢- الأبواب والمسائل:

جرى العطّار في تقسيم كتابه على ما جرى عليه الأزهريّ في شرحه؛ حيث قسَّم الكتاب إلى أربعة أبواب كما في (موصّل الطلاّب)، سار عليه بالشّرح والتّوجيه والتّعليل والنّقد، **وأبواب الكتاب ومسائله على النّحو الآتي**:

١- **الباب الأوّل: في شرح الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها**، وفيه أربع مسائل: الأولى : في شرحها، والثّانية: في بيان الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب، والثّالثة: في بيان الجمل الّتي لا محلَّ لها من الإعراب، والرّابعة: في الجملة الخبريّة(٢).

(١) سيأتي ذكرها في المبحث الخامس من هذا الفصل ص: ٦٧.

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٩ – ٧٢.

٢- **الباب الثّاني: في ذكر أحكام الجار والمجرور**، وفيه أربع مسائل أيضًا[١].

٣- **الباب الثّالث: في تفسير كلماتٍ يحتاج إليها المُعْرِب**، وهي ثمانية أنواع[٢].

٤- **الباب الرّابع: في الإشارات إلى عباراتٍ محرّرةٍ موجزة**[٣].

* * *

(١) موصّل الطلاّب ص: ٧٣ – ٨٧.

(٢) السّابق، ص: ٨٩ – ١٥٧.

(٣) نفسه، ص: ١٥٩ – ١٧٣.

المبحث الثّالث
منهج المؤلّف في الكتاب

ألّف الشّيخ العطّار –رحمه الله– حاشيته في عصرٍ ضَعُفَ فيه التّحصيل العلميّ، وقلّ فيه العلماء المجتهدون، ومَن توفّر على العلوم في هذا العصر غلب على منهجهم في البحث والتأليف؛ الحواشي والتّعليقات على كتب مَنْ سبقهم، وقد نبّه الشّيخ العطّار على وضع العلم والعلماء في عصره فقال:

"وفيما انتهى إليه الحال في زمنٍ وقعنا فيه؛ عُلم أنّ نسبتنا إليهم كنسبة عامّة زمانهم، فإنّ قصارى أمرنا النّقل عنهم بدون أن نخترع شيئًا من عند أنفسنا"(١).

ومع تدنّي مستوى التّعليم في عصره؛ فقد نبع الشّيخ العطّار في مختلف العلوم العربيّة والشّرعيّة الّتي كانت قائمةً على سوقها، كما أنّه أفاد من علم المنطق في دقّة الملاحظة، وسلامة النَّقد، وصحّة الفهم؛ فمنهجه قائمٌ على الجمع للآراء، ونقلها، وعرضها، مع المناقشة والتحّليل، والتّحقيق، والتّوفيق، ولم يخرج عن منهج الشّارح في التّبويب والتّرتيب، ويمكن **تحديد الملامح الّتي قام عليها منهجه في كتابه في الأمور الآتية**:

١– ترتيبه الحاشية، وطريقته في تناول المسائل النّحويّة:

سلك في ترتيب مسائل الحاشية على النّسق الّذي سار عليه الأزهريّ وابن هشام من قبلُ في ترتيب الكتاب إلى أربعة أبواب(٢).

أمّا مادّة الكتاب؛ فهي انتخابُ مسائلَ بعينها في كتاب (موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) بالشّرح والتّوجيه والتّحقيق.

---

(١) حاشية العطّار على جمع الجوامع ٢/٢٤٧.

(٢) سبق ذكرها ص: ٤٤، ٤٥.

٢- دقّته في حاشيته:

كان العطّار دقيقًا في حاشيته، وله على بعض المتون شروح وحواشٍ برزت فيها درايته بفنّ المنطق، وحسن استيعابه لمسائله، حيث يصحِّح للمؤلّفين أوهام عباراتهم، ويحدّد معاني ألفاظهم تحديدًا دقيقًا، ويستدرك عليهم بأدبٍ جمّ، وأسلوبٍ علميّ صِرْف، ودقّة ملاحظةٍ متناهية.

وهذا ديدنه في حاشيته؛ حيث كان يميل إلى الدّقة والوضوح، والإحاطة والشّمول في مسائله، وأقواله، ومعالجته لأقوال مَنْ سبقه، ولا يحصر نفسه في دائرة النّحو وعلله؛ بل ينطلق إلى معارف وفنون أخرى من الأدب والتأريخ والمنطق والبلاغة وغيرها.

٣- أمانته العلميّة:

تجلّت هذه الأمانة في نسبة الآراء إلى أصحابها؛ حيث يذكر اسم الكتاب الّذي يوجد فيه ذلك الرّاي، وهذا في أغلب أحيانه.

وكذلك كان أمينًا في نقل المعلومات؛ حيث يأخذ المعلومة دون إضافة شيءٍ إلى نفسه، فكان لا يأخذ فائدةً أو نكتةً إلاّ ويعضدها بالمصدر الّذي وردت فيه.

وكان أمينًا أيضًا في نسبة الأبيات إلى قائليها في بعض الأحيان.

٤- الجمع والتّنظيم لأقوال العلماء:

عُرف عن العطّار جمعه وتنظيمه لأقوال مَنْ سبقه من العلماء، وأدلّة كلّ قولٍ وشاهده غالبًا، ويختار ما عاضده الدّليل، وأيّدته الحجّة، ويميل إلى بعض الآراء دون تصريحٍ تواضعًا منه -رحمه الله-؛ حيث لا يرجّح قولاً إلاّ إذا توافر لديه الدّليل المقنع الكافي، ويعتذر عن التّرجيح غالبًا؛ تأدّبًا مع العلماء.

٥- عرضه للمادّة العلميّة:

يمتاز العطّار بعرضه الشيّق لمادّته العلميّة وذلك على طريقة السّؤال والجواب غالبًا، وهي طريقة تعليميّة محبّبة لدى طلاّب العلم تساعد على التّركيز، والفهم القائم على الإقناع.

ومن ذلك على سبيل المثال:

١- قوله عقب قول الشّارح: "والفوائد جمع فائدة، وهي ما يكون الشّيء به أحسن حالاً منه بغيره"(١).

"فإن قلت: على هذا التّقرير؛ صار المسمَّى بالفوائد هو نفس التّرتيب؛ لانطباق التّعريف الّذي ذكره المصنّف عليه مع أنّ الغرض تسمية المسائل نفسها بالفوائد؟

قلت: لما كان التّرتيب قائمًا بالمرتّب الّذي هو نفس المسائل؛ أطلق عليها لفظ الفوائد مبالغةً؛ وإن كان المسمَّى بالفوائد حقيقةً هو التّرتيب"(٢).

٢- تعقيبه على قول الشّارح: "وزعم ابن هشام الخضراويّ، وتبعه ابن مالك أنّها أي: (حتّى) تكون بمعنى إلاّ الاستثنائيّة"(٣).

"فإن قلت: بهذا يكون لها ثلاثُ معانٍ غير العطف، والابتدائيّة، فكيف تُجعل ممّا جاء ثلاثة أوجه؟ ويجاب: بأنّها في حالة الجرّ موضوعةٌ للقدر المشترك، وكونها بمعنى (إلى)، أو (كي) عارضٌ، وأمّا كونها بمعنى (إلاّ) فليس بمُرضٍ، ولذلك عبّر عنه بمادّة الزّعم، وأمّا الجواب بأنّ هذا تعدّد بحسب الحيثيّة؛ فيدفع بأنّه قد اعتبره في (حتَّى)، تأمّل"(٤).

---

(١) موصّل الطلاّب ص: ٢٥.

(٢) ص: ١٨٢، ١٨٣.

(٣) موصّل الطلاّب ص: ١٠٦.

(٤) ص: ٥٥٣.

٦- اهتمامه بالحدود أو التّعريفات:

اعتنى الشيخ العطّار في حاشيته بالحدود أو التّعريفات، ولم يكتف بذكر الحدّ أو التعريف؛ بل تخطَّى ذلك إلى ذكر آراء العلماء واختلافهم في حدٍّ من الحدود، ومن ذلك ما أورده في المسائل الآتية:

١- في تعريف الإلهام[١].

٢- في تعريف الإعراب[٢].

٣- في تعريف النّكتة[٣].

٤- في تعريف الهداية[٤].

٧- اهتمامه بضبط الكلمات:

كان العطار معتنيًا بضبط الكلمات، ومن ذلك ما أورده في المسائل الآتية:

١- في تعريفه الإرشاد[٥].

٢- في تعريفه الفُجَاءة[٦].

٣- ذكره لمعنى (مُثُل، تَمُجّ)[٧].

٤- ضبطه لكلمة (الشَّلوبين)[٨].

---

(١) ينظر: ص: ١٣٣.

(٢) ينظر: ص: ١٨٧، ١٨٨.

(٣) ينظر: ص: ١٩٥، ١٩٦.

(٤) ينظر: ص: ٢٠٣، ٢٠٤.

(٥) ينظر: ص: ٢٠٩.

(٦) ينظر: ص: ٣٥٤.

(٧) ينظر: ص: ٣٩٢.

(٨) ينظر: ص: ٤٣١.

٨- اهتمامه بعلم البلاغة:

كان العطّار مولعًا بعلوم البلاغة والفصاحة بجانب اهتمامه بالمسائل النّحويّة، فقد كان أحد رجال البلاغة وفرسان الأدب في عصره؛ لذا اعتنى بالأسرار البيانيّة، والنّكات البلاغيّة، ولا عجب فقد كان ذا حاسّة بيانيّة، وقريحة وقّادة؛ يعرف التّراكيب الحسنة، ويدرك فصاحتها، وجمالها، ومن ذلك ما أورده في المسائل الآتية:

١- حديثه عن قول الشّارح: ((يحلّ المباني))(١).

٢- تعريفه البديع(٢).

٣- تعريفه السّجع(٣).

٤- تعريفه الكناية(٤).

ويلحظ القارئ لهذه الحاشية التفاته إلى المجاز والاستعارة بشيءٍ من الإيجاز الموفَّى بالقصد.

٩- اهتمامه بالمصطلحات المنطقيّة والكلاميّة:

كان العطّار يملك عقليّة منطقيّة ظهرت في اهتمامه بشروحه على كتب المنطق بخاصّة، ومصنّفاته الأخرى بعامّة، وبدا ذلك واضحًا في حاشيته، ومن الأمثلة على ذلك:

١- ذكره للقياس الاقترانيّ، والقياس الاستثنائيّ(٥).

٢- استخدامه لمصطلحيّ: الكم المتّصل، والكم المنفصل(٦).

---

(١) ينظر: ص: ١٥٠، ١٥١.

(٢) ينظر: ص: ١٧٤، ١٧٥.

(٣) ينظر: ص: ٢٠٩.

(٤) ينظر: ص: ٢١٠.

(٥) ينظر: ص: ١٨٥، ١٨٦.

(٦) ينظر: ص: ١٩٣.

٣- ذكره للجسم التّعليميّ، والجسم الطبيعيّ[١].

٤- استخدامه لفظة (التعقّل)[٢].

٥- استخدامه مصطلحات: العكس اللّغويّ، والعكس المنطقيّ، والموجبة الكليّة، والموجبة الجزئيّة، والسّالبة الكليّة، والسّالبة الجزئيّة[٣].

١٠- ميله إلى الإطالة في كثيرٍ من تعليقاته:

ممّا يلفت النظّر في حاشية العطّار ميله إلى الإطالة، حيث يهدف منها إلى توضيح المعنى في ذهن القارئ، وقد يدرك هو نفسه أنّه أطال، وأنّه ربّما أسأم القارئ وأضجره، فتراه يقدّم الاعتذار؛ ممّا يدلّ على رقّة شعوره، ومن ذلك:

١- حديثه عن الهداية عند أهل السّنة، وعند المعتزلة، والخلاف بينهما[٤].

٢- حديثه عن (حتَّى) الابتدائيّة، وهل تكون جارّة وعاطفة في بيت: (حتّى ماء دجلة أشكل)[٥].

٣- حديثه عن الظّرف اللّغو[٦].

٤- حديثه عن العامل في المضاف إليه[٧].

١١- إيراده ألغازًا نحويّة:

أورد العطّار في حاشيته ألغازًا نحويّة في مواضع متفرّقة منها، وكان أحيانًا يورد اللّغز منسوبًا لصاحبه، وأحيانًا يورده غير منسوبٍ، وأحيانًا يورده ثم يُتْبِعُه بحَلِّه، وأحيانًا يتركُه دون حَلّ، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: ص: ٢١٠.

(٢) ينظر: ص: ٢٣٨.

(٣) ينظر: ص: ٢٤٠، ٢٤١.

(٤) ينظر: ص: ٢٠٣، ٢٠٤.

(٥) ينظر: ص: ٣٩٣- ٣٩٧.

(٦) ينظر: ص: ٤٨٦- ٤٨٨.

(٧) ينظر: ص: ٦٩٦-٦٩٨.

١- لغزه في فعل الأمر من (وَأَى) بمعنى: وعد[١].

٢- لغزه في صلة (أل) [٢].

٣- لغزه في الأحرف الّتي تجيء تارة اسمًا، وتارة فعلاً[٣].

٤- لغزه في (حاشا) [٤].

١٢- إيراده نظمًا لبعض المسائل والقضايا النّحويّة:

أورد العطّار نظمًا لبعض المسائل والقضايا النّحويّة، وهي من صنعه، وقليلاً ما يورد نظمًا لغيره، ومن ذلك:

١- نظمه في (أوّل) [٥].

٢- نظمه للموصولات الحرفيّة[٦].

٣- نظمه في ضبط الجمع[٧].

٤- نظمه في الفرق بين معاني (زال) [٨].

٥- نظمه في أنواع المعارف[٩].

---

(١) ينظر: ص: ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) ينظر: ص: ٤٠٥، ٤٠٦.

(٣) ينظر: ص: ٥٤٢، ٥٤٣.

(٤) ينظر: ص: ٣٩١.

(٥) ينظر: ص: ٢٢٦.

(٦) ينظر: ص: ٤٠٧.

(٧) ينظر: ص: ٤٩٥.

(٨) ينظر: ص: ٥٨٨.

(٩) ينظر: ص: ٦٢٨.

١٣- استطراده في حاشيته:

والاستطراد عند العطّار نتيجةً لاتّساع معارفه وثقافاته، وسعة اطّلاعه، وربّما كان هذا منهجًا تعارف عليه علماء عصره، ومن أمثلة ما أورده في هذا ما جاء في:

١- استطراده في مسألة إضافة الإغواء إلى الله -عزّ وجل-[١].

٢- استطراده في تعريف الحكمة[٢].

٣- استطراده في الشَّيْب[٣].

٤- استطراده لمناسبة ذكر حديث ((اتقوا النّار ولو بشقّ تمرة))[٤].

٥- استطراده في الهوى[٥].

٦- استطراده في مسألة تفويض الحكم إلى المجتهد[٦].

٧- استطراده في الحديث عن نهر الكوثر[٧]، وزينة قارون[٨].

١٤- إيراده بعض النّكت والفوائد:

كثيرًا ما يورد الشّيخ العطّار بعض النّكت والفوائد المفيدة، ومن ذلك:

١- حديثه عن ترادف الجملة والكلام[٩].

٢- حديثه عن علّة جرّ الحروف الجّارة الأسماءَ دون الأفعال[١٠].

---

(١) ينظر: ص: ٢٠٧-٢٠٩.

(٢) ينظر: ص: ٤٣٩، ٤٤٠.

(٣) ينظر: ص: ٤٦٧.

(٤) ينظر: ص:٦٥٣.

(٥) ينظر: ص: ٦٨٢، ٦٨٣.

(٦) ينظر: ص:٦٤٨.

(٧) ينظر: ص: ٣٨٠.

(٨) ينظر: ص: ٤٨٤، ٤٨٥.

(٩) ينظر: ص: ٢٣٤، ٢٣٥.

(١٠) ينظر: ص: ٤٦٠-٤٦٢.

٣- حديثه عن الظّرف اللّغو، والظّرف المستقرّ[١].

٤- حديثه عن (لو) الشّرطيّة[٢].

٥- حديثه عن فائدة الحرف الزّائد في كلام العرب[٣].

٦- حديثه عن الفرق بين البُخْل والشُّحّ، والسّخاء والجود[٤].

١٥- إعرابه لكثيرٍ من كلام المصنّف، والشّارح:

أجاد العطّار في إعراب كثيرٍ من كلامهما، وهي مَلَكةٌ تدلّ على دقّة منه في الفهم وحسن إدراكٍ للكلام، ومن ذلك:

١- إعرابه لعبارة ابن هشام في (قواعد الإعراب): ((وكذا كلُّ جملة))[٥].

٢- إعرابه لعبارة (موصّل الطلاّب): ((المسألة الثّالثة من الباب الأوّل))[٦].

٣- إعرابه لعبارة: ((المسألة الرّابعة من المسائل الأربع))[٧].

٤- إعرابه لعبارة: ((محكيّة بالقول))[٨].

١٦- تعريفه ببعض الأعلام، والبلدان:

يعرّف العطّار ببعض الأعلام والبلدان في أثناء حديثه تعريفًا موجزًا، ومن ذلك:

١- تعريفه بنهر دجلة[٩].

---

(١) ينظر: ص:٤٨٦، ٤٨٧.

(٢) ينظر: ص: ٦٣٠-٦٣٢.

(٣) ينظر: ص: ٥٩٠، ٥٩١.

(٤) ينظر: ص: ٢١٦.

(٥) ينظر: ص: ٣٣٢.

(٦) ينظر: ص: ٣٧٨.

(٧) ينظر: ص: ٤٥١.

(٨) ينظر: ص: ٣٠٠، ٣٠١.

(٩) ينظر: ص: ٣٩٢.

٢- تعريفه بمدينتي: (إشبيلية، وجيّان)، وبـ(الشّلوبين)[١].

٣- تعريفه للعالية[٢].

٤- تعريفه بمدينة: (مالقة)[٣].

٥- تعريفه لإقليم الرّي[٤].

٦- تعريفه بالإمام الرّازي[٥].

٧- تعريفه بـ(عيسى بن عُمَر الأسديّ)، و(عكرمة مولى ابن عبّاس)[٦].

١٩- إيراده بعض المصطلحات الهندسيّة:

أورد العطّار في حاشيته بعض مصطلحات الهندسة، كالخطِّ، والمستقيم، والمنحني[٧].

٢٠- شرحه لبعض مفردات الشّواهد الشعريّة:

يستشهد العطّار في بعض المواضع بشواهد شعريّة، ثمّ يشرح غريبها، ومن ذلك:

١- شرحه لكلمتي: (هيفا)، و(دَبُور) [٨].

٢- شرحه لكلمة: (المغوار) [٩].

---

(١) ينظر: ص: ٤٣١، ٤٣٢.

(٢) ينظر: ص: ٥٨٦.

(٣) ينظر: ص: ٥١٦.

(٤) ينظر: ص: ٦٠٣.

(٥) ينظر: ص: ٦١٣.

(٦) ينظر: ص: ٦٧٥.

(٧) ينظر: ص: ٢١١.

(٨) ينظر: ص: ٤١١، ٤١٢.

(٩) ينظر: ص: ٤٧٨.

٣- شرحه لكلمتي: (الجيرة)، و(استقلُّوا)[١].

٤- شرحه لكلمتي: (تَعَزَّ)، و(الوَزْر)[٢].

٥- شرحه لكلمتي: (اليَعافير)، و(العِيْس)[٣].

١٩- إيراده بعض المسائل الصّرفيّة:

أورد العطّار بعض المسائل الصّرفيّة، كحديثه عن اشتقاق (إله)[٤]، و(أوّل)[٥].

٢٠- إيراده بعض لغات العرب:

يورد العطّار أحيانًا بعض اللّغات، ومن ذلك:

١- حديثه عن لغات (نَعَم)[٦].

٢- حديثه عن لغات (قَطّ)[٧].

٢١- طريقته في نقله، واقتباسه، وما يترك عزوه:

تميّز العطّار في حاشيته بحسن الجمع والتّنظيم لأقوال العلماء السّابقين، وذِكْر المسائل الخلافيّة في النّحو، والتّرجيح لأكثرها مع حسن التّعليل، ويمكن إبراز طريقته في الأخذ والنّقل عن مصادره، وفي التّعامل معها، واقتباسه، وما يترك عزوه؛ فيما يأتي:

أ- **إسناد الأقوال إلى قائليها**؛ حيث تحرَّى الدّقة والأمانة فيها في الأعمِّ الأغلب؛ فكان يصدّر القول بـ(قال) ويختمه بـ(انتهى)، والأمثلة على ذلك كثيرة ...[٨].

---

(١) ينظر: ص: ٥٦٥.

(٢) ينظر: ص: ٥٦٩.

(٣) ينظر: ص: ٦٦٦، ٦٦٧.

(٤) ينظر: ص: ١١٧.

(٥) ينظر: ص: ٢٢٥، ٢٢٦.

(٦) ينظر: ص: ٥٤٥.

(٧) ينظر: ص: ٥٠٧.

(٨) ينظر: مثلاً ص: ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٤، ١٧٧، ١٧٨.

ب- نقله النّص بالمعنى أحيانًا، وعدم التّقيّد باللّفظ؛ حيث يلخّص القول المنقول، ويتصرّف في العبارة أمّا بالزّيادة أو بالحذف، ويشير أحيانًا في نهاية النّص أنّه باختصار أوتصرّف(١)، وأحياناً لا يشير إلى ذلك(٢).

جـ- إحالته: تكون تارةً إلى المصدر وصاحبه(٣)، وتارةً يقتصر على المصدر(٤)، وتارةً يذكر صاحب القول دون ذكر المصدر(٥)، وتارةً يأتي بالحاصل ولا يذكر شيئًا عن المصدر أو صاحبه(٦).

د- التّوضيح والشّرح لكلام السّابقين بعقد الموازنة بين الشّروح والحواشي، وبيان الحاصل من ذلك، وهو أسلوب تميّز به العطّار في حاشيته؛ حيث يعقد الموازنة بين ما ذُكِر في شروح (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب)(٧)، ثم يذكر الخلاصة؛ ممّا يدل على دقّة فهمه، وإدراكه، واستعابه للمسائل الّتي يتعرّض لها، وقلما أورد نقلاً دون توجيهٍ.

هـ- تكميل ما نقص في (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب) من شروحهما وحواشيهما؛ حيث اعتمد العطّار في تأليف كتابه على ثلاثة شروحٍ لـ (قواعد

---

(١) ينظر: مثلاً ص: ١٣٩، ١٦٦، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) ينظر: مثلاً ص: ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٦، ١٥٤، ١٦١.

(٣) ينظر: مثلاً ص: ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٧، ٢٠٧.

(٤) ينظر: مثلاً ص: ١٤٠، ١٥٠، ١٥٨، ١٧٢، ١٧٣.

(٥) ينظر: مثلاً ص: ١٢٥، ١٤٠، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٦، ١٦٧، ١٧٥.

(٦) ينظر: مثلاً ص: ١٩٣، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٦٧.

(٧) ينظر: مثلاً ص: ١٠٤-١٠٧ في حديثه عن البسملة والحمد في شروح قواعد الإعراب، وموصّل الطلاّب، وموازنته بينهما، وص: ١٨٩-١٩٢ في موازنته لفظة (تقتفي) بين شروح قواعد الإعراب، وموصّل الطلاّب.

الإعراب) هي: شرح الكافيجي، وشرح الشُّمنّي[١]، وشرح الرّومي[٢]، وثلاث حواشٍ على (موصّل الطلاّب) هي: حاشية الشنوانيّ، وحاشية الزّرقانيّ، وحاشية المدابغيّ[٣]، وسيأتي الحديث عنها[٤].

و- مناقشته لكثيرٍ من المسائل الّتي ينقلها؛ حيث يقف فيها موقف النّاقد البصير[٥].

ز- استدراكاته لكثيرٍ ممّا سقط عند بعض شرّاح (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب)، وفي ذلك دلالةٌ على استيعابه متن (قواعد الإعراب)، وإدراك ما يحدثه السّقط من خلل[٦].

ح- تميّز العطّار في حاشيته بالتّحقيق ومقابلة النّسخ الخطيّة لـ(قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب) [٧].

ط- إيجازه وحسن تصرّفه، دون إخلالٍ بالمعنى[٨].

ي- ذكره لمسائل خلافيّة كثيرة دون ترجيحٍ، وإنّما ينهجُ في ذلك منهجَ العَرضِ فقط[٩] **وقد ينصُّ على الاختيار ويصرّح به**[١٠]**، وقد لا يصرّح باختياره، ولكنّه يُعرف من خلال عرضه للمسألة، ومناقشته لأدلّة المخالفين**[١١].

ك- عنايته بالآيات القرآنيّة، واهتمامه بتفسيرها، وبيان معناها، ووجه الاستدلال بها،

---

(١) ينظر: ص: ١٠٢.

(٢) ينظر: ص: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) ينظر: ص: ٢١، ٢٢.

(٤) ينظر: مصادره ص: ٦٧.

(٥) ينظر: مثلاً ص: ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٨٢.

(٦) ينظر: مثلاً ص: ٣٧٠، ٤١٩، ٥٢٦.

(٧) ينظر: مثلاً ص: ٢٩٣، ٥٣٣، ٥٥٥، ٦٠٥.

(٨) ينظر: مثلاً ص:٥٧١، ٦٠٠، ٦٠١.

(٩) ينظر: مثلاً ص: ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٦.

(١٠) ينظر: مثلاً ص: ٢٨٢، ٣١٠، ٣٤٦، ٣٩١.

(١١) ينظر: مثلاً ص: ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٣٤-٣٣٧، ٤٠٢-٤٠٥.

وبيان بعض أوجه القراءات القرآنيّة[١]، وقد يعرب الآية أحيانًا لتوضيح معلومةٍ، أو إقرارِ مسألةٍ[٢].

ل- إحالته على بعض كتبه في مسائلَ لم يذكُرْها[٣]،أو إحالته على موضعٍ متأخرٍ من حاشيته[٤] أو موضعٍ متقدّم منها[٥].

٢٢- موقفه من المصنّف، والشّارح:

بيّن العطّار في حاشيته ما غَمُضَ من كتابي (قواعد الإعراب، وموصّل الطلاّب)، وما خَفِي على الأذهان من معانيهما، ويمكن بيان موقفه منهما من خلال ما يأتي:

١- إيراد الاعتراض عليهما، والجواب عنهما[٦].

٢- تفصيل ما أجملاه، وتوضيح ما أهملاه[٧].

٣- الاستدلال بكلام العلماء السّابقين في تأييد ما ذكراه[٨].

٤- تعقبّه عليهما، ونقده لعبارتهما[٩].

٢٣- موقفه من شرَّاح (قواعد الإعراب)، و (موصّل الطلاّب):

اعتمد العطّار -كما أسلفت- على ثلاثة شروحٍ لـ(قواعد الإعراب)، وثلاث حواشٍ على (موصِّل الطلاّب)، ولم يكن منهجه معتمدًا على النّقل فحسب؛ بل كان يعقد

---

(١) ينظر: مثلاً ص: ٢٦٧-٢٧٠، ٣٢٨، ٥٥٩، ٥٦٠.

(٢) ينظر: ص: ٣١٧، ٣١٨، ٦١٦، ٦١٧.

(٣) ينظر: ص: ١٤٨، ٧١٣.

(٤) ينظر: ص: ١٠٩، ٣٤٧، ٣٥٩.

(٥) ينظر: ص: ١٦٦، ٣٤٠، ٥٥٨، ٦٠٩، ٧١٢.

(٦) ينظر: ص: ٣١٠-٣١٢، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١.

(٧) ينظر: ص: ١٩٥، ١٩٦، ٣٤٧، ٣٩٤-٣٩٦.

(٨) ينظر: ص: ٣٣٨، ٣٤٩-٣٥١، ٤١٢، ٦٠٧.

(٩) ينظر: ص: ٢٩٢، ٤٦٣، ٤٦٦، ٧٠١.

الموازنات بينها[١]، ويكمل ما نقص فيها[٢]، ويوضحّ ما أهملوه، ويفصّل ما أجملوه[٣]، ويوجز ما أطالوا فيه[٤]، وقد يستدرك على كثيرٍ ممّا سقط عند بعض الشّراح والمحشّين[٥]، وقد يختار ويميل إلى بعض آرائهم، وتعقّباتهم على المصنّف والشّارح[٦]، وقد ينقدهم في أقوالهم[٧]، وقد ينقل عنهم دون إشارةٍ إلى النّقل[٨]، وقد استخدم العطّار رموزًا في النّقل عنهم؛ لغرض الاختصار هي كما يلي[٩]:

١- شرح قواعد الإعراب للكافيجيّ[١٠]، ورمز له بـ(ك).

٢- حل معاقد القواعد اللاّتي ثَبَتَتْ بالدّلائل والشّواهد للشّمنّي[١١] وهو شرحٌ على قواعد الإعراب، ورمز له بـ(م).

٣- كاشف القناع والنّقاب عن وجوه قواعد الإعراب للرّوميّ[١٢] وهو شرحٌ على قواعد الإعراب، ورمز له بـ(رومي).

٤- هداية أولي الألباب إلى موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب للشّنواني[١٣]، ورمز له

---

(١) ينظر: ص: ١٠٤-١٠٧، ١٨٩-١٩٢.

(٢) ينظر: ص: ١٠٨، ١٥٣، ١٥٤.

(٣) ينظر: ص: ١٢٩، ١٦٢، ١٦٣.

(٤) ينظر: ص: ١٣٠-١٣٢، ١٥٤.

(٥) ينظر: ص: ٣٧٠، ٥٢٦.

(٦) ينظر: ص: ١٢٠-١٢٢، ١٥٩، ١٦٥، ١٨٨.

(٧) ينظر: ص: ١٠٨، ١٤٢، ١٤٧، ١٥١، ١٦٢، ١٦٣.

(٨) ينظر: ص: ١٧٥، ٢١٦، ٢٤٧.

(٩) وقد استخدمت اختصاراتٍ في الإحالة إلى هذه الكتب في تحقيقي للكتاب، وهي كالآتي: .

(١٠) اختصرته إلى (الكافيجيّ).

(١١) اختصرته إلى (الشمنّي).

(١٢) اختصرته إلى (الرّوميّ).

(١٣) اختصرته إلى (الشّنوانيّ).

بـ(ش).

٥- حاشية الزّرقاني على موصّل الطلاّب[١]، ورمز له بـ(ق).

٦- حاشية المدابغيّ على موصّل الطلاّب[٢]، ورمز له بـ(م ، د).

٢٤- استخدامه بعض الرّموز في حاشيته، لغرض الاختصار، وهي على النّحو الآتي:

١- المصنّف ابن هشام في (قواعد الإعراب)، ورمز له بـ(المصـ).

٢- الشّارح خالد الأزهريّ في (موصّل الطلاّب)، ورمز له بـ(الشـ).

٣- سيبويه، ورمز له بـ(س).

٤- كلمة حينئذ، ورمز لها بـ(ح).

٥- كلمة انتهى، ورمز لها بـ(ا.هـ).

٦- كلمة إلى آخره، ورمز لها بـ(إلخ).

٢٥- اعتماده على كتاب (المغني، لابن هشام) في أبوابه الأربعة، حيث وضّح كلام المصنّف فيه، وفي قواعد الإعراب، وربط بينهما، ورجع إلى شروح المغني وحواشيه[٣].

٢٦- اعتماده على بعض المتأخِّرين في مصادره:

اعتمد العطّار على كتب المتأخِّرين، وبالأخصّ أصحاب الحواشي على (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب)، وكذلك رجوعه إلى كتبٍ أخرى في البلاغة، والمنطق، والأصول، وغيرها، ومن ذلك:

١- الفاضل اللاّريّ في حواشي الفوائد الضيائيّة[٤].

---

(١) اختصرته إلى (الزّرقاني).

(٢) اختصرته إلى (المدابغيّ).

(٣) ينظر: مثلاً ص: ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٣٠، ٣٣١، ٤٧٠-٤٧٢، ٦٢٤، ٦٢٥.

(٤) ينظر: ص: ١٤٢.

٢- الدّوّانيّ في حواشي التّهذيب[١].

٣- المعتصم بلطف الحق في شرح العضديّة[٢].

٤- السّمرقنديّ في حواشي المطوّل[٣].

٥- القطب الإيجيّ في حاشيته على الشّمسيّة[٤].

٦- الغنيميّ في شرح الشّعراويّة[٥].

٧- الفاضل الرّودانيّ في حواشي التّصريح[٦].

٨- حواشي عصام على السّمرقنديّة[٧].

* * *

(١) ينظر: ص: ١٤٥.

(٢) ينظر: ص: ١٤٦.

(٣) ينظر: ص: ١٥٠.

(٤) ينظر: ص: ١٥٢.

(٥) ينظر: ص: ١٣٧.

(٦) ينظر: ص: ١٨٠.

(٧) ينظر: ص: ١٧٩.

المبحث الرّابع
أصوله الّتي اعتمد عليها

اعتمد العطّار في مناقشته وعرضه للمسائل النّحويّة في حاشيته على أمرين:

الأوّل: الأدلّة النّحويّة المعتمدة، ومن أدّلته:

١- السّماع: وهو ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته -كما عرّفه السّيوطيّ[١]- فشمل كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب في عصور الفصاحة نثرًا وشعرًا، وقد جاءت بعض عبارات العطّار صريحةً في اعتداده بالسّماع عن العرب؛ حيث احتجّ به في مواضع عديدةٍ من حاشيته، ومن ذلك:

ما صرّح به من اعتداده بالسّماع في (علّم) -بالتّضعيف-، ونقله ذلك في المتعدّي واللاّزم[٢]، وفي غيرها من المواضع؛ حيث طبّق ذلك عمليًّا في مناقشته للعديد من المسائل بسوقه الأدلّة السّماعيّة من شواهد قرآنيّة، أو شواهد من كلام فصحاء العرب نثرًا وشعرًا في مقام الاحتجاج بها[٣].

٢- القياس: وهو حملُ غيرِ المنقول على المنقولِ إذا كان في معناه[٤].

ومعظم مسائل النّحو مستنبطة بالقياس؛ لتعذّر الاستدلال بالسّماع على جميع التّراكيب المتحملة في الكلام، ومن ذلك: ما نقله العطّار عن ابن هشام في تذكرته أنّ القياس في أوائل الأشياء البسملة والحمد والصّلاة على النّبي محمدّ ﷺ[٥].

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النّحو وجدله ص: ١٥٢.

(٢) ينظر: ص: ٣٠٨.

(٣) ينظر: مثلاً ص: ٢٦٠، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٠٢، ٤١٨، ٤١٩، ٥٤١، ٥٧٢، ٥٧٣.

(٤) ينظر: الاقتراح ص: ٢١٤.

(٥) ينظر: ص: ١٥٩.

كذلك ذكره أنّ الإدغام قياسيّ في حذف همزة (أنا) في (لكنَّ)[١]، وغير ذلك؛ حيث استدلّ العطّار بالقياس في مواطن كثيرة من حاشيته[٢].

وقد يقرن بين دليلي السّماع والقياس أحيانًا[٣].

٣- الإجماع: والمقصود به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة، وإنّما يكون حجّةً إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص -كما ذكر ابن جنّي-[٤]، واستدلّ العطّار بالإجماع في مواضع متفرّقة من حاشيته، ومن ذلك:

إجماع النّحاة في المصدر إذا فُسّر بضربةٍ واحدةٍ يكون حقيقةً، ولو وضع للكثيرِ كان مجازًا في القليل[٥].

وكذلك إجماع النّحاة على بطلان نعت اسم الإشارة بما ليس معرّفًا باللاّم، وبما ليس بموصولٍ[٦].

٤- استصحاب الأصل: عرّفه ابن الأنباريّ بقوله: "هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل"[٧]. وهو من الأدلّة النّحويّة المعتبرة في الاستدلال، واستدلّ به العطّار في مواطن منها: الحكم بأنّ أصل الفاء الرّبط[٨]، وكذلك إثبات أنّ أصل (لكنَّ) لكن أنا[٩]، وكذلك أصلُ ظرفِ المكان؛ ظرفُ الزّمان[١٠].

---

(١) ينظر: ص: ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) ينظر: مثلاً ص: ١٨٥، ١٨٦، ١٩٣، ٢٥٦.

(٣) ينظر: ص: ٣٠٨، ٣٠٩، ٥٩٧.

(٤) ينظر: الخصائص: ١/١٨٩، والاقتراح ص: ٢٠٤.

(٥) ينظر: ص: ١٧١.

(٦) ينظر: ص: ١٧٦.

(٧) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص: ٤٦.

(٨) ينظر: ص: ٣٤٩.

(٩) ينظر: ص: ٢٦٦.

(١٠) ينظر: ص: ٤٩٣.

٥- الاتّساع:

استدلّ العطّار بالاتّساع في المسائل الّتي لا دليل عليها من السّماع، ولا يحتملها القياس، ولا مَحْمل لها إلاّ على التوسّع، ومن ذلك:

أنّ (سَمَّى) من الأفعال الّتي تتعدّى للثّاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتّساعًا[١] ومثلها: (كَنَّى)، و(اختار) و(استغفر)[٢]، وكذلك حديثه عن التّوسع في النّصب بنزع الخافض[٣].

٦- الاستحسان:

وهو أحد أدلّة النّحو، ودلالته ضعيفة غير مستحكمة -كما ذكر ابن جنّي-[٤].

وبه استدلّ العطّار في حاشيته، ومن ذلك:

استحسانهم إضافة الزّمان إلى الفعل[٥]، واستحسانهم في (لما) أن تكون بمعنى (إذ)[٦].

الثّاني: الأصول النّحويّة؛ حيث عوّل عليها في مناقشته وعرضه للمسائل النّحويّة في حاشيته إضافةً إلى الأدلَّة النّحويّة المتقدّمة، ومن هذه الأصول:

١- العلل النّحويّة:

علّل العطّار كثيرًا من مسائل النّحو في حاشيته، ومن ذلك:

أ - لِمَ كان التّنازعُ في التّثنية؛ مع أنّه متصوّرٌ في المفرد[٧].

ب- لِمَ جَرّت الحروف الجارّة الأسماء دون الأفعال[٨].

جـ- وجهُ كونِ الزّمان المستقبل متقدّمًا على الماضي[٩].

---

(١) ينظر: ص: ٢٠٠.
(٢) ينظر: ص: ٣٠٥.
(٣) ينظر: ص: ١٩٨.
(٤) ينظر: الخصائص ١/١٣٣.
(٥) ينظر: ص: ٣٢٩.
(٦) ينظر: ص: ٣٣٨.
(٧) ينظر: ص: ٣٥٨.
(٨) ينظر: ص: ٤٦٠، ٤٦١.
(٩) ينظر: ص: ٦٣١.

٢- القواعد الأصوليّة:

من القواعد الأصوليّة الّتي وردت في حاشية العطّار:

أ – دلالة الاقتضاء[١].

ب- المدلول الالتزاميّ[٢].

جـ- حمل النّظير على النّظير[٣].

د – العموم والخصوص المطلق[٤].

هـ- امتناع المثبت بالنّفي، والمنفي بالإثبات[٥].

* * *

(١) ينظر: ص: ١٥٦.

(٢) ينظر: السّابق.

(٣) ينظر: ص: ١٧٤، ٣٦٨، ٦٣١.

(٤) ينظر: ص: ٤٢٤.

(٥) ينظر: ص: ٦٣٢.

المبحث الخامس
مَصَـادره

تعدّدت مصادر العطّار وتنوّعت حتَّى شلمت علومًا مختلفة؛ فمنها مصادر نحويّة، ومصادر لغويّة، ومصادر أدبيّة، ومصادر بلاغيّة، ومصادر في التّفسير، ومصادر أصوليّة، وغير ذلك، وقد بلغت هذه المصادر ما يزيد على المائة مصدر(١) .

ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

١- **مصادره النّحويّة الّتي اعتمدها في حاشيته**، وهي تسعةُ مصادر، رمز لبعضٍ منها في مقدّمة حاشيته(٢)، وهي:

١- قواعد الإعراب، لابن هشام.

٢- موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب، للأزهريّ.

٣- شرح قواعد الإعراب، للكافيجيّ.

٤- حل معاقد القواعد اللاّتي ثبتت بالدّلائل والشّواهد، للشّمنّيّ.

٥- كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه قواعد الإعراب، للرّوميّ.

٦- حاشية الزّرقانيّ على موصّل الطّلاّب.

٧- هداية أولي الألباب إلى موصّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب، للشّنوانيّ.

٨- حاشية المدابغيّ على موصّل الطّلاّب.

٩- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام.

---

(١) ينظر: فهرس الكتب الواردة في الكتاب المخطوط ص:

(٢) ينظر: ص: ١٠١، ١٠٢.

٢- **مصادر أفاد منها في بعض المسائل**؛ إمّا بالرّجوع إليها، وإمّا بالواسطة، ولم يكثر النّقل عنها، ولم ينصَّ عليها في مقدّمته؛ وهي إمّا:

١- مصادر نحويّة:

وهي أكثر مصادره؛ لكونه يعلّق على كتابٍ نحويّ؛ وهذه المصادر كثيرة، منها: الكتاب لسيبويه، والمفصّل للزّمخشريّ، والخصائص، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي، والأمالي لابن الحاجب، وشرح الكافية للرّضيّ، وشرح الجمل لابن عصفور، والتّسهيل وشرحه لابن مالك، وشرح المفصّل لعلم الدّين اللّورقيّ، والارتشاف، وشرح التّسهيل لأبي حيّان، ولباب الإعراب للإسفرائينيّ، وشرحه للعكبريّ، وللسيّد عبد الله جمال الدّين النُّقركار، ورصف المباني للمالقيّ، وحاشيتي الدّماميني والشُّمنّي على المغني، وحاشية السّيوطيّ على المغني، والتّخمير للخوارزميّ، وتعليقة ابن النّحاس على المقرّب، والإقليد شرح المفصّل للجنديّ، والهمع للسّيوطيّ، وشرح الكافية للنّيليّ، وشرح مقدّمة ابن بابشاذ لعبد اللّطيف البغداديّ، وشرح الكافية للفُجْدوانيّ، والدرّ المصون للسّمين الحلبيّ، والتّبيان في إعراب القرآن للعكبريّ، وملحة الإعراب للحريريّ، وحاشية الشّيخ ياسين على التّصريح، وحاشية الفوائد الضيائيّة للّاريّ، وغيرها.

٢- مصادر بلاغيّة:

نقل العطّار في حاشيته عن كثيرٍ من البلاغيّين، وبخاصّة المطوّل للسّعد التّفتازانيّ وحواشيه، كحاشية السيّد الجرجانيّ، وحاشية عبد الحكيم السيالكوتيّ، وحاشية الفَنَاريّ، وحاشية السّمرقنديّ، ومن مصادره أيضًا: مفتاح العلوم للسّكاكيّ، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ، وغيرها.

٣- مصادر تفسيريّة:

نقل العطّار عن الكشّاف للزّمخشريّ، وحاشية السّعد عليه، كما نقل عن أسرار التّنزيل للبيضاويّ، وحاشية شيخي زاده عليه، وحاشية الخفاجيّ عليه أيضًا، وتفسير الفخر الرّازيّ، وغيرها.

٤- مصادر فقهيّة وأصوليّة ومنطقيّة:

نقل العطّار عن الفقهاء، ومن ذلك: شرح الرّمليّ على المنهاج، وحاشية القليوبيّ عليه أيضًا، وحواشي شرح البهجة الكبير لأحمد بن قاسم، والحواشي الكبرى لليوسيّ.

كما نقل عن الأصوليّين، ومن ذلك: الفروق للقرافيّ، وحاشية الشّيخ زكريا الأنصاريّ على جمع الجوامع، والعضديّة وشروحها، ونقل أيضًا عن علماء الكلام والمنطق، ومن ذلك: شرح التّهذيب للدّوّانيّ، والشّمسيّة للإيجيّ، وشرح الإشارات للطّوسيّ، وشرح المقاصد للتّفتازانيّ، وغيرها.

٥- مصادر متنوّعة:

وهي كثيرة، ومنها: المثل السّائر لابن الأثير، وثمرات الأوراق لابن حجّة، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزيّة، والنّوابغ للزّمخشري، وفيض القدير للمناويّ، وشرح الشّعراويّة للغنيميّ، وجمال القرّاء للسّخاويّ، والفَلك الدَّائر لابن أبي الحديد، والمفردات للرّاغب، وغيرها.

٦- مصادر مجهولة:

ذكر العطّار في حاشيته بعض المصادر مجهولة النّسبة، أو لمؤلِّفين غير معروفين، ومن ذلك: حواشي الألوغيّة لشاه حسين، وحواشي التّصريح للفاضل الرّودانيّ، وشرح المنتسب للشّيخ عبد الكريم، ودرّ التّاج، والحقائق الوجوديّة.

تلك هي أهم مصادر العطّار في حاشيته؛ الّتي أفاد منها، واستقى منها مادّته العلميّة ولا عجب من كثرتها وتنوعّها مع صغر حجم الكتاب إذا قيس بالكتب المبسوطة، فالعطّار كان صاحب عقليّة فذّة؛ غزير العلم؛ واسع الثقافة.

* * *

المبحث السّادس
شـواهـده

تحتلّ الشّواهد مكانةً بارزةً في النّحو العربيّ، ومن أهم الأدلّة على القواعد النّحويّة هو السّماع؛ ويتمثّل في الآيات القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة، وكلام العرب الفصحاء الّذين يُحتجُّ بكلامهم شعرًا ونثرًا، وقد أمكن تقسيم شواهده إلى أربعة أنواع:

١- الشّواهد القرآنيّة:

ليس من شكّ أنّ كلام الله –عزّ وجل- هو أوثق النّصوص الّتي يُطمأنُّ إليها في بناء القواعد النّحويّة، وهو في المرتبة الأولى من الفصاحة والبلاغة، ولذلك نجد العطّار أكثر من الاستشهاد بآي الذّكر الحكيم؛ فقلّ أن تجد مسألةً من المسائل تخلو من الآيات القرآنية، وقد بلغ عدد الآيات الّتي احتجّ بها: سبعٍ وخمسين ومائة آية تقريبًا (١٥٧)[١].

وكان منهجه في عرض الشّواهد القرآنيّة متفاوتًا؛ فتارةً يوطّئ للاحتجاج بالآية بقوله: ((كما في قوله تعالى..))[٢]، أو ((ومنه قوله تعالى))[٣]، أو ((نحو قوله تعالى))[٤]، أو ((كقوله تعالى)) [٥]، وتارةً يُنْزِلُ الآيةَ دونَ هذه التَّوطئة؛ اعتمادًا على معرفة القارئ[٦].

وكان في إيراد الشّاهد مقتصرًا على موضع الشّاهد من الآية، وهذا في الأعمّ الأغْلَب، وجاء استشهاده بالقراءات القرآنيّة على اختلافها من متواترة، وشاذّة، ومن القراءات القرآنيّة المتواترة ما أجمع عليه القرّاء، وقد ذكر ذلك العطّار كما في قوله تعالى:

---

(١) ينظر: فهرس الآيات القرآنيّة ص: ٧١٨-٧٢٩.

(٢) ينظر: ص: ٢٠٤، ٢٩٥.

(٣) ينظر: ص: ١٧٨، ١٨٩.

(٤) ينظر: ص: ٢٩٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٤٣.

(٥) ينظر: ص: ٢١٧، ٢٧٦، ٢٨٦.

(٦) ينظر: ص: ١٠٩، ١٩٠، ٢٦٠.

﴿ أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبٗا مِّن دَارِهِمۡ ﴾(١)، حيث قال: ((أجمع القرّاء على الضَمّ)) (٢).

ومنها ما اختلفوا فيه، كقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾(٣)، حيث أطال في بيان معنى الآية، وأصل (لكنّا)، وأوجه القراءات فيها(٤).

ومن القراءات الشّاذّة الّتي استشهد بها؛ قراءة أبي السمّال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾(٥).

وكان في أكثر المواضع لا يعزو القراءة؛ وإنّما يكتفي بقوله: ((وقرأ الباقون)) (٦).

وأكثر ما كان احتجاجه بقراءة حفصٍ عن عاصم، وقد يستشهد بآية قرآنيّة استشهادًا لغويًّا؛ كاستشهاده على معنى العشاء(٧) في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾(٨).

٢- شواهده من الحديث والأثر:

نهج العطّار منهج العلماء الّذين احتجّوا بالحديث وبعض الآثار الّتي يتوجّه بها الحكم، أو القاعدة النّحويّة، وكان عدد ما أورده من الأحاديث ستّة عشر حديثًا(٩).

وأما الآثار الّتي رويت عن الصّحابة؛ فقد أورد ستّة آثارٍ فقط(١٠).

---

(١) الرّعد: ٣١.

(٢) ص: ١٥١.

(٣) الكهف: ٣٨.

(٤) ص: ٢٦٨-٢٧٢.

(٥) ص: ٤٣٦، والآية من سورة القمر: ٤٩.

(٦) ينظر: مثلاً ص:٣٢٨.

(٧) ص: ٢٩٨.

(٨) يوسف: ١٦.

(٩) ينظر: فهرس الأحاديث النبويّة ص: ٧٣٠.

(١٠) ينظر: فهرس الآثار ص: ٧٣١.

٣- شواهده من الشعر:

احتجّ العطّار -رحمه الله- لكثيرٍ من المسائل النّحويّة بالشّعر والرّجز سالكًا مسلك مَنْ سبقه من النّحويّين في عزو بعض الشّواهد[١]، وترك بعضٍ لفطنة القارئ الباحث[٢].

وجلّ شواهده لشعراء الاحتجاج، وقلّة أوردها تمثيلاً لشعراء محدثين كأبي نواس[٣].

وقد بلغ عدد الأبيات الّتي استشهد بها ما يزيد على مائة بيت[٤].

ومعظم شواهده متداولة في كتب النّحو، وبعضها غير متداول[٥]، وتارةً يورد البيت كاملاً[٦]، وقد يكتفي بشطر الشّاهد[٧].

وهو في شواهده لا يُبيِّنُ وجه الاستشهاد من البيت الّذي أورده؛ معتمدًا على فهم القارئ من خلال السّياق، وتارةً نجده يتمّ البيت إن كان ناقصًا، وذكر بيتٍ قبله، أو بعده إن احتاج الأمر إلى ذلك[٨].

٤- أقوال العرب وأمثالهم:

تحتلّ أقوال العرب النَّثريّة من مثلٍ سائرٍ، أو قولٍ مأثورٍ مكانةً في الاستشهاد عند النّحاة، وقد أورد العطّار طائفةً من هذه الشّواهد جرى فيها على سَنَن مَنْ قبله في عرض هذه الشّواهد دون مناقشةٍ لها، أو توجيهٍ لموطن الشّاهد نظرًا لوضوح المراد منها، وبلغت هذه الأقوال، والأمثال سبعةً وعشرين قولاً أو مثلاً[٩].

---

(١) ينظر: مثلاً ص: ٣١٤، ٤٦٧، ٤٦٨.

(٢) ينظر: مثلاً ص: ١١٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٢، ١٤٠.

(٣) ينظر: ص: ٢٥٩.

(٤) ينظر: فهرس الأشعار والأرجاز ص: ٧٣٤.

(٥) ينظر: مثلاً ص: ١٨٩، ١٩٤، ٢١٣.

(٦) ينظر: ص: ١٧٧، ٣٣٣.

(٧) ص: ٣٣٤، ٣٦٣.

(٨) ينظر: مثلاً ص: ٤١٢، ٥٥٤، ٦٤٥، ٦٦٤، ٦٦٥.

(٩) ينظر: فهرس الأمثال والأقوال ص: ٧٣٢، ٧٣٣.

منها: (إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل)[١].

وقول العرب: (ربّ صدقةٍ من قلبك خيرٌ من صدقةٍ من بين كفّيك)[٢].

وقد يكرر قولاً عدّة مرّات كتكراره للمَثَل المشهور: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)[٣].

* * *

---

(١) ينظر: ص: ٤٦٤.

(٢) ينظر: ص: ٢١٤.

(٣) ينظر: ص: ٢٥١، ٢٧٨، ٣١٠.

المبحث السّابع
تقويم الكتاب

أوّلاً: ميزات الكتاب:

من أهمّ ميزات الحاشية مايلي:

١- تعد حاشية الشّيخ العطّار من أهم الحواشي الّتي تناولت كتابي: (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب) (المتن والشّرح) حيث تعدّ الأولى في فنِّها ومكانتها العلميّة، والعرض والتّوجيه للنّصوص الَّتي تفتقر إلى شيءٍ من الشّرح والتّوضيح.

٢- تعدّ -أيضًا- خلاصةً وتكميلاً لما نقص في (قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب) وشروحهما وحواشيهما.

٣- اشتملت على ثبتٍ من المصادر لطائفةٍ من العلماء المشهود لهم بسعة العلم؛ الّذي أفاد الشّيخ العطّار من أقوالهم في تحرير مادّة الشّرح وتوجيه مسائله.

٤- اشتمال الحاشية على نكتٍ مهمّة، وتعليقاتٍ مفيدة، وتعليلاتٍ دقيقةٍ لمسائل مختلفة في النّحو والتّصريف واللّغة والبلاغة وغيرها، ناهيك عن العناية بأدلّة النّحو المعتمدة، وأصوله.

٥- ميل العطّار في حاشيته إلى الأسلوب العلميّ في الشّرح والتّوجيه والتّعليل.

٦- تنوّع مادّته؛ حيث حوت إلى جانب المادّة النّحويّة مادّة لغويّة، وبلاغيّة، وأدبيّة، وأصوليّة، ومنطقيّة، ونحوها، وجاءت كلّها مسخّرة لخدمة المادّة النّحويّة.

٧- ظهور شخصيّة العطّار العلميّة بشكلٍ واضح؛ حيث برزت شخصيّته في آرائه، ومناقشاته، وحسن تعليلاته، وردوده الّتي وجّهها إلى بعض العلماء، وفي ضبطه لبعض الكلمات.

٨- وفرة مصادر الحاشية، وتنوّعها من مصادر نحويّة متخصّصة، ومصادر أخرى مساعدة، واهتمامه بتوثيقها، واختيارها من الكتب النّافعة.

٩- تميّزها بكثرة الشّواهد القرآنيّة فقلَّ أن تجد موضوعًا لا يُستشهد فيه بآيةٍ كريمة، أو آيات.

١٠- الدّقة في الحاشية؛ حيث كان العطّار -رحمه الله- دقيقًا في تعريفاته، دقيقًا في نقوله، دقيقًا في اعتراضاته، واستدراكاته، دقيقًا في تحقيقه، ومقابلة النّسخ الخطيّة لـ(قواعد الإعراب)، و(موصّل الطلاّب)، دقيقًا في مناقشته لما ينقل؛ مع حسن الأدب والاعتذار لسابقيه.

ثانيًا: المآخذ على الكتاب:

على الرّغم من الميزات الحسنة لحاشية العطّار فلا يعني أنّها وصلت ذروة الكمال في الإحكام، وحسن الصّنع، فقد أبى الله سبحانه وتعالى أن يكون التّمام والكمال إلاّ لكتابه العزيز؛ الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلم تسلم حاشية العطّار من بعض الهَنَات والمآخذ الّتي لا تقلّل من قيمة الكتاب العلميّة إذا قوبلت بما له من حسنات، **وفيما يلي ذكرٌ لبعض تلك المآخذ الّتي يجدها الباحث في هذه الحاشية:**

١- أخطاء مردُّها إلى النُّسَّاخ غالبًا، ومن ذلك خطؤهم في كتابة بعض الآيات القرآنيّة، وهي أخطاء أجمعت عليها نسخ الحاشية الأربع،ومن ذلك:

استشهاده بقوله تعالى: [١]

حيث وردت في النسخ الأربع: (رسول ربِّك)[٢] وهو خلاف التّلاوة؛ ولا توجدُ آيةٌ في القرآن بالصّيغة الّتي ذكرها، وقد يعزى هذا الخطأ إلى السّهو، أو التوهّم من النسّاخ.

---

(١) الشعراء: ١٦.

(٢) ينظر: ص: ١٣٧.

٢- يتصرّف أحيانًا في النّص المنقول تصرّفًا يخلّ به، ويؤديه بعبارة غير واضحةٍ[١].

٣- نقله نصوصًا من مصادره النّحويّة من غير أن يصرّح بهذه النّقول، وهو خلاف منهجه الّذي سار عليه، وهذا يكثر عند العطّار[٢]، ومردّ ذلك إلى حفظه لكثير ممّا ينقله لكثرة النّظر فيها، فلم يصرّح به إمّا نسيانًا أو سهوًا منه.

٤- أخطاء تردُ أحيانًا في نسبة بعض المصادر إلى غير مؤلّفيها؛ كنسبة كتاب سرّ الصّناعة إلى ابن القيّم[٣]، ونسبة كتاب الخصائص إلى الغزاليّ[٤].

٥- كان نقله عن الصّحاح والقاموس بواسطة في جميع نقولاته عنهما[٥]؛ مع توافر الكتابين في زمنه، ولعالمٍ مثلهِ تولَّى مشيخة الأزهر.

٦- أخطاء تردُ أحيانًا في بعض نقولاته النّصيّة، وهي من باب التّوهّم؛ كنقل عبارة (إن ضربْتَني ضَربْتُك) من السيّد الشّريف في حاشيته على شرح الرّضي على الكافية؛ حيث اتّفقت النّسخ الأربع على (ضربتني فرسك)[٦]، وكذلك عدم التّمييز بين اسم الفعل واسم الفاعل[٧]، ووهمه أيضًا في نسبة الأقوال إلى أصحابها؛ وهذا ما حصل فيما نقل عن الشّنوانيّ -وقد أكثر النّقل عنه- بنسبته إلى الزّرقانيّ[٨]؛ وربّما كان ذلك من وهم النُسّاخ واتّفاقهم عليه، وكذلك وقوعه في سقطٍ تبع فيه الشّنوانيّ؛ لكونه نقل عنه دون رجوعٍ إلى المصدر الأصيل[٩].

(١) ينظر: مثلاً ص: ١٥١، ٢٤٥، ٢٨٤.

(٢) ينظر: مثلاً ص: ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢٦٦، ٢٨٤، ٣٠٩، ٤١١.

(٣) ينظر: ص: ١٠٩.

(٤) ينظر: ص: ١٧١.

(٥) ينظر: مثلاً ص: ١٤٢، ١٩٦.

(٦) ينظر: ص: ٢٤٤.

(٧) ينظر: ص: ٤٦٣.

(٨) ينظر: ص: ٢٩٩.

(٩) ينظر: ص: ٢٥٢.

٧- وقوعه في بعض الأخطاء العقديّة، كالقول بأنّ القرآن الكريم هو المعنى النّفسيّ، وكونه قديمًا مغالطة[١] وتوسّله بالنبي ﷺ في قوله: ((بجاه محمّد ﷺ))[٢].

٨- عدم تَرَحُّمِه على علماء المسلمين كابن تيمية، وابن قيّم، وغيرهما، وهو أقلّ واجبٍ يقدّم لهؤلاء العلماء الجهابذ.

❁ ❁ ❁

---

(١) ينظر: ص: ١٥٥.

(٢) ينظر: ص: ٧١٥.

المبحث الثَّامن
وصف النّسخ الخطيّة، ونماذج منها

١- وصف النُّسَخ الخطيّة.

للكتاب عدّة نُسخٍ خطيّة، وقفتُ على أربعٍ منها؛ ووصفها كالآتي:

النّسخة الأولى: نسخة خطيّة في دار الكتب والوثائق المصريّة القوميّة بالقاهرة، وتحمل الرّقم: [٦٤١٦] هـ، **وهي النّسخة الأصليّة الّتي اعتمدتُها**؛ لوضوحها، وحسن تنظيمها، وخلوّها من التّصحيف والتّحريف، وقدم زمن نسخها، **وفيما يأتي بيانٌ بعدد لوحاتها، وعدد أسطر كلّ لوحة:**

١- عدد لوحاتها: (١١٥) لوحة، مع لوحة العنوان، وتشتمل اللّوحة الواحدة على (٥٠) سطرًا، ومسطرتها (٢٣×١٦سم)، وتقع في مجلّدٍ واحد.

٢- **نوع الخط:** مشرقيّ واضح.

٣- **زمن النّسخ:** يوم الثلاثاء الثّامن والعشرون من شهر جمادى الآخر سنة ألفٍ ومائتين وسبعين (١٢٧٠هـ) من الهجرة النّبويّة.

٤- **اسم النّاسخ:** حسين أبو العلا.

النّسخة الثّانية: نسخة أصليّةٌ ضمن مجموعة مكتبة شيخ الإسلام: عارف حكمت -رحمه الله- في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنوّرة التّابعة لوزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد، **ورمزت لها بالحرف الهجائيّ:** (ع)، وتحمل الرّقم: [٤١٥/٧٤] نحو، وعدد لوحاتها: (١١٩) لوحة، وتشتمل اللّوحة الواحدة على (٥٠) سطرًا، ومسطرتها (٢٢,٥×١٧سم)، وهي بخطٍّ مشرقيّ معتاد،ولم يذكر فيها زمنُ النّسخ، ولا اسم النّاسخ، وقد كُتِبَ على صفحة العنوان؛ عنوان الكتاب، واسم مؤلِّفه، وثلاثة أبيات،

وكَتبَ المؤلِّفُ على الصّفحة الّتي قبل صفحة العنوان؛ إجازةً للشّيخ: أحمد بيك عصمت زاده، وخُتِمتْ بختمه، والمخطوطة في حالة جيّدة، ومختومةٌ بختم وقف الشّيخ عارف حكمت -رحمه الله-، وعليها آثار بقعٍ لم تؤثّر على النّص، وفيها تصحيفٌ وتحريفٌ كثير؛ لذا عدلت عن جعلها أصلاً، وأخطأ ناسخها في نسبة الكتاب، حيث قال: إنّها حاشية على قواعد الإعراب لابن هشام(١).

النّسخة الثّالثة: نسخة خطّيّة في مكتبة الأزهر بالقاهرة، **ورمزت لها بالحرف الهجائيّ:** (**ز/أ**)، وتحمل الرّقم:[٢٦٣٦]حليم (٣٣٦٥٧)، وعدد لوحاتها: ١٦٤ لوحة، وتشتمل اللّوحة الواحدة على (٤٢) سطرًا، ومسطرتها:(٢١×٢٣سم)، وهي بخطّ: مهدي الكرداسيّ، وتقع في مجلّدٍ واحدٍ بخطٍّ مشرقيّ معتاد، وهي بحالة جيّدة، ومضبوطةٌ بالشّكل، وليس فيها زمن النّسخ، وكتب ناسخها على طرّتها: حاشية قواعد الإعراب للشّيخ حسن العطّار(٢).

النّسخة الرّابعة: نسخة خطّيّة ثانية في مكتبة الأزهر بالقاهرة، **ورمزت لها بالحرف الهجائيّ:** (**ز/ب**)، وتحمل الرّقم:[٣٩٦]مجاميع (١٤٤٨٠)، وعدد لوحاتها: ١٠٥ لوحات، ضمن مجموعةٍ في مجّلد، من اللّوحة رقم: (٤٠-١٤٥)، وهي بخطٍّ معتاد وتشتمل اللّوحة الواحدة على (٥٠) سطرًا، ومسطرتها:(٢٥×٢٤سم) وهي بخطّ: محمّد بن جاد القمّاش المالكيّ، وزمن نسخها: ١٢٧٢هـ، وليس فيها صحيفة عنوان(٣).

* * *

(١) ينظر: ص: ٨٨.
(٢) ينظر: ص: ٩١.
(٣) ينظر: ص: ٩٤.

٢- منهجي في التّحقيق

وقد سرت فيه وفق القواعد المتّبعة في تحقيق كتب التّراث، وذلك على النّحو الآتي:

(١) كتبت النّصّ المشروح من كتاب (مُوصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) للشّيخ: خالد الأزهريّ وفق القواعد الإملائيّة الحديثة، مع ضبطِ ما يحتاجُ منها إلى ضبطٍ، وشرحها من المعاجم اللّغويّة المعتمدة.

(٢) قابلت مصوّرات النّسخ الخطيّة الثّلاث بالنّسخة الأصل؛ نسخة: دار الكتب القوميّة المصريّة، والإشارة إلى أرقام لوحاتها في الجانب الأيسر من الصّحيفة.

(٣) كتبت الآيات القرآنيّة بالرّسم العثمانيّ، وعزوها إلى سورها، وذكرت رقم كلّ آية.

(٤) وثّقت القراءات الواردة في النّص المحقّق من كتب القراءات، وكتب التّفاسير المعنيّة بذلك.

(٥) خرّجت الأحاديث النّبويّة الشّريفة، والآثار من مصادرها، مع بيان ما ذكره العلماء في درجتها قدر الإمكان.

(٦) خرّجت الشّواهد الشّعريّة من دواوين الشّعراء، والمصادر المعنيّة بجمع الشّعر، وأخبار الشّعراء، مع شرح الغريب قدر الإمكان.

(٧) خرّجت الأمثال، والأقوال من مصادرها، مع شرح الغامض قدر الإمكان.

(٨) وثّقت الآراء النّحويّة، والصّرفيّة، واللّغويّة من مصادرها المختصّة.

(٩) علّقت على المسائل النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة الّتي تستدعي التّعليق، مع المناقشة إن اقتضى المقام ذلك.

(١٠) ترجمت للأعلام الّذين ورد ذكرهم في النّصّ بإيجاز.

(١١) عرّفت بالأماكن، والبلدان، والقبائل الّتي ورد ذكرها في النّص بإيجاز.

(١٢) وضعت علامات التّرقيم المتعارف عليها؛ الّتي يتوضّح بها النّصّ، وتتوجّه عباراته.

(١٣) قمت بعمل الفهارس الفنّيّة اللاّزمة الّتي تُيَسِّر الإفادة من الكتاب كما هو موضَّحٌ في خطّة البحث[1].

* * *

(١) ينظر: ص: ٤، ٥.

٣- نماذج من المخطوط

هذه بعض النّماذج المصوّرة من الكتاب المخطوط، وذلك على النّحو الآتي:

١- النّسخة الأولى: نسخة دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة (الأصل)، وقد أرفقت منها ثلاثةَ نماذجَ مصوّرةً، هي كالآتي:

١- صفحة العنوان من المخطوط، ويظهر فيها عنوان الكتاب، واسم المؤلّف.

٢- الّلوحة الأولى من المخطوط، وفيها مقدّمة المؤلّف،كما يظهر فيها عدد أسطر الّلوحة الواحدة وهي:خمسون سطرًا.

٣- الّلوحة الأخيرة من المخطوط، وقد كُتب فيها زمن فراغ المؤلّف من التّأليف، وزمن الانتهاء من نَسْخ الكتاب، واسم النّاسخ، وزمن انتهائه من نسخه.

٢- النّسخة الثّانية: نسخة مكتبة شّيخ الإسلام: عارف حكمت بالمدينة (ع)، وقد أرفقت منها أربعةَ نماذجَ مصوّرةً، هي كالآتي:

١- طُرّة الكتاب، وفيها كتابة بخطّ الشّيخ: حسن العطّار وبتوقيعه، وهي إجازةٌ للشّيخ: أحمد بيك عصمت زاده.

٢- صفحة العنوان من المخطوط، ويظهر فيها عنوان الكتاب، واسم المؤلِّف، وثلاثة أبيات، وختم مكتبة عارف حكمت.

٣- الّلوحة الأولى من المخطوط، وفيها مقدّمة المؤلّف،كما يظهر فيها عدد أسطر الّلوحة الواحدة وهي:خمسون سطرًا.

٤- الّلوحة الأخيرة من المخطوط، ولم يُكتب فيها اسم النّاسخ، وزمن نسخه.

٣- النّسخة الثّالثة: نسخة مكتبة الأزهر بالقاهرة (ز/أ)، وقد أرفقتُ منها ثلاثة نماذجَ مصوّرةً، هي كالآتي:

١- صفحة العنوان من المخطوط، ويظهر فيها عنوان الكتاب، واسم المؤلِّف، واسم مالك المخطوط.

٢- الّلوحة الأولى من المخطوط، وفيها مقدّمة المؤلِّف،كما يظهر فيها عدد أسطر الّلوحة الواحدة وهي: اثنان وأربعون سطرًا.

٣- الّلوحة الأخيرة من المخطوط، وكُتب فيها اسم النّاسخ دون زمن النّسخ.

٤- النّسخة الرّابعة: نسخة مكتبة الأزهر بالقاهرة (ز/ب)، وقد أرفقتُ منها نموذجَينِ مصوّرَينِ، هما كالآتي:

١- الّلوحة الأولى من المخطوط، وفيها مقدّمة المؤلِّف، وعنوان الكتاب،كما يظهر فيها عدد أسطر الّلوحة الواحدة وهي:خمسون سطرًا.

٢- الّلوحة الأخيرة من المخطوط، وكُتب فيها اسم النّاسخ، وزمن نسخه.

❁ ❁ ❁

القسم الثّانـي :

النّص المحقّق

القسم الثّاني :

النصّ المُحقّق

مقدّمة المؤلِّف

[ل/١/ أ]

بسم الله الرّحمن الرّحيم[١]

بموصول شكرك نستمدّ صلة برّك، فهب لنا من سوابغ[٢] النّعم، ومَنَامِح[٣] الكرم ما ننتَصبُ[٤] به لخفض[٥] النّفوس، وينقاد به من المعاني من كلّ آبٍّ[٦] شُمُوس[٧]، وصلِّ وسلِّم على أفضل خليقتك، ونخبتك من بريّتك؛ محمّد مصدر كلّ إحسان، ومورد كلّ ظمآن[٨]، وعلى آله وأصحابه النّجوم الطّوالع، والغيوث[٩] الهوامع[١٠]، صلاةً وسلامًا لا ينقطعان ما توالى الملوان[١١].

(١) كذا في الأصل، و(ع) ، وأضاف في (ز/أ): وبه ثقتي ، وفي (ز/ب): وبه نستعين .

(٢) في (ع) سوابع – بالعين–.

(٣) جمع منحة، والمنحة: أن يعطي الرّجلُ صاحِبَهُ المال هبةً، أو صلةً، ومنامح على مفاعل: هي العطايا والهبات، ينظر: لسان العرب (منح)، والمعجم الوسيط (منحه).

(٤) انتصب مطاوع نصب، يقال: نصبه فانتصب، وانتصب للحكم: قام له وتهيّأ، ينظر: تاج العروس، والمعجم الوسيط (نصب).

(٥) في (ع) لحفض – بالحاء –، وخفض النّفس بمعنى: التّواضع ولين الجانب، ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ الإسراء آية: ٢٤، ينظر: تاج العروس، والمعجم الوسيط (خفض).

(٦) في (ز/أ) آن، وآبٌّ بمعنى: ممتنع، ينظر: اللّسان (أوب)، والمعجم الوسيط (آب).

(٧) في (ع) سموس، وشموس بمعنى: عسير مناله. ينظر : اللّسان، والمعجم الوسيط (شمس).

(٨) في (ع) ظلمان.

(٩) في (ع) والغيوت – بالتّاء –، وفي (ز/ب) والغيوب – بالباء – والصّحيح ما أثبت، والغيوث: جمع غيث، ويجمع على أغياث، والغيث: المطر، ينظر: اللّسان (غوث)، والمعجم الوسيط (غاث).

(١٠) جمع هَمْع، وهَمَعَ بمعنى: سَالَ، ويجمَعُ على هُمُوع وهَمَعان وأهْمُع، وهَوامِع على فواعل، ينظر: اللّسان (همع)، والمعجم الوسيط (همعت).

(١١) هما: اللّيل والنّهار، وقيل: طرفا النّهار، ينظر: اللّسان (ملا)، والمعجم الوسيط (ملا).

أمّا بعد:

فيقول المفتقر لرحمة الغفّار؛ حسن بن[١] محمّد العطّار:

هذا ما أشرقت به مرآة الخاطر، وسمح به الذّهن الفاتر[٢] من عبارات تتضمَّخ[٣] بعبيرها[٤] رياض الطّروس[٥]، ويُشرق[٦] بدراري[٧] كواكبها سماء النّفوس[٨]، علَّقتها[٩] على شرح العلاّمة الشّيخ: خالد الأزهريّ، المسمّى بـ (مُوصِّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب)، اقتطفت ثمراتها من شرّاح الكتاب وحواشيه، وحلّيتها بما يلاحظه العقل ويناجيه؛ فجاءت[١٠] – بحمد الله – بُغْيَةً [١١] للّبيب[١٢]، ومنيةً للذّكيّ الأريب،

(١) في (ع) ابن- بإثبات الهمزة- وهي تسقط كتابةً إن وقعت بين علمين متّصلين لا يفصل بينهما شيءٌ آخر غيرها، ينظر: الإملاء والتّرقيم في الكتابة العربيّة، لعبد العليم إبراهيم ص: ٦٧.

(٢) من فَتَرَ، والفَتْرَ: الضّعف والانكسار، ويقال: فَتَر بمعنى: سَكَنَ بعد حِدَّة، ولانَ بعد شِدَّة، ينظر: اللّسان، والمعجم الوسيط (فتر)، ووصف ذهنه بالفتور؛ تواضعًا منه –رحمه الله-.

(٣) في (ع)، و(ز/أ) تتصمَّخ –بالصّاد-، والصّحيح ما أثبت، وتضمَّخَ بمعنى: تلطَّخَ. ينظر: اللّسان، والمعجم الوسيط (ضمخ).

(٤) في (ع)، و(ز/أ) تعبيرها.

(٥) جمع طِرس، والطِّرس: الصّحيفة، وقيل: الكتاب الّذي مُحِيَ ثُمَّ كُتِب، والجمع: أطراس وطُرُوس، ينظر: اللّسان، والمعجم الوسيط (طرس).

(٦) في (ع)، و(ز/أ) وشرق.

(٧) جمع دُرِّيّ، بمعنى: ثاقبٌ مضيء، ينظر اللّسان، والمعجم الوسيط (درر).

(٨) يعني: النّفوس السّامية، وهو من إضافة الصّفة إلى موصوفها.

(٩) ليس المراد بهذه العبارة تسمية كتابه: (تعليقة)، وإنّما الفعل والعمل الّذي عمله، وهو أنّه تعليق لا شرحٌ.

(١٠) في النّسخ الأربع: فجات–بتسهيل الهمزة-.

(١١) في (ع)، و(ز/أ) نفيسةً.

(١٢) في (ع) للبيبه.

ثمّ ما[١] أخذته من الغير، فإنّي إليه ناسبُه[٢]، وما كان خاطري أبوعُذْرَتِهِ[٣] أتيت به مطلقًا عن العزو؛ ليُعلم أنّي صاحبه، رامزًا[٤] بصورة[٥] (ق) للشّيخ الزّرقانيّ[٦]، و (م د) [٧] للشّيخ المدَابِغيّ[٨]، و (ش) للشّيخ الشّنوانيّ[٩]، محشِّي[١٠] الكتاب،

(١) في (ع) ثمّ.

(٢) في (ع) فأني ناسبه.

(٣) في أساس البلاغة(عذر): وهو أبو عُذْرِها؛ لأوّل من افتضَّها، ثمّ قيل: هو أبو عذر هذا الكلام، والمعنى: أنا أوّل من لاحظ، واستنتج، ولم أُسبق من غيري.

(٤) في (ع)، و(ز/أ) مرامزٌ.

(٥) في (ع) بسورة – بالسّين –.

(٦) هو: أحمد بن محمّد بن ناصر المالكيّ الزّرقانيّ، نحويّ، كان حيًّا في سنة ٩٦٥هـ، ولا يعرف تاريخ وفاته، له حاشية على قواعد الإعراب لابن هشام، ينظر: معجم المؤلّفين ١٠٢/٢، وهذه الحاشية سبق الحديث عنها ص: ٢١.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) (م) و(د)، وسبق الحديث عن حاشيته ص: ٢٢.

(٨) هو: علي بن أحمد بن عبد الله المنطاويّ الأزهريّ الشّافعيّ الشّهير بالمدابغيّ، أحد العلماء الفضلاء، له مؤلّفات كثيرة؛ منها: حاشية على شرح الأشموني على الألفية لابن مالك، وإتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان جمع القراءات السّبع من طريق التّيسير والشّاطبية، وحاشية على موصّل الطلاّب، ت ١١٧٠هـ، ينظر: عجائب الآثار للجبرتي ٢٠٩/١، ٢١٠، وهدية العارفين ٢٩٨/١، ٢٩٩.

(٩) هو: أبو بكر إسماعيل بن فخر الدّين بن نور الدّين الوفائيّ العراقيّ المشهور بالشَّنَوانيّ؛ نسبةً إلى شنوان؛ قرية بالمنوفيّة بمصر، تلقّى العلم بالأزهر، وتتبّع مذاهب النّحاة، من مؤلّفاته: حاشية على قطر النّدى، وحاشية على شرح القطر للفاكهيّ، وحاشية على قواعد الإعراب، ت بالقاهرة ١٠١٩هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٧٩/١-٨١، وكشف الظنون ١٠٦٨/٢، ١١١٧، ١٧٩٧، وإيضاح المكنون ٤٢٠/١، وهدية العارفين ٢٣٩/١، والأعلام ٣٦/٢، ومعجم المؤلفين ٢٨٣/٢، ومقدمة تحقيق هداية أولي الألباب ٢٥/١-٥٢، و٢٥/٢-٣٦، وحاشيته تسمّى (هداية أولي الألباب إلى موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) وسبق الحديث عنها ص: ٢١.

(١٠) في (ع) محتي .

و (م) للشّيخ الشّمنيّ[١]، و (ك) للكافيجيّ[٢]، وغيرهم أصرّح باسمه عند نقلي لرسمه، وأسأل الله النّفع بها إلى يوم الدّين، وهو حسبي ونعم الوكيل.

❁❁❁

(١) هو: تقيّ الدّين أحمد بن محمّد بن محمّد بن حسن بن علي القسنطينيّ السّكندريّ القاهريّ المالكيّ المشهور بالشّمنيّ، نسبة إلى مزرعةٍ بالمغرب، تلقّى النّحو وسائر الفنون، وتزاحم النّاس في الأخذ عنه، له في النّحو: حاشية على المغني، وشرح الدّماميني، ت ٨٧٢هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٧٥/١-٣٨١، وحسن المحاضرة ٢٧١/١، ٢٧٢، والضّوء اللامع ١٧٤/٢، ١٧٨، وشذرات الذّهب ٣١٣/٧، ٣١٤، واسم حاشيته (حلّ معاقد القواعد اللاّتي تثبت بالدّلائل والشّواهد)، وهو شرحٌ على كتاب قواعد الإعراب، ولها سبع نسخٍ خطيّة في دار الكتب المصريّة وقفت على أحدها وهو برقم: ٤٢٤ نحو طلعت، ولها ثلاث نسخ أخرى في مكتبة الأزهر بالقاهرة.

(٢) هو: محمّد بن سلميان الرّوميّ أبو عبد الله، واشتهر بالكافيجيّ؛ لملازمته كتاب: (كافية ابن الحاجب) ، شيخ السّيوطيّ، اشتغل بالعلم، ورحل إلى بلاد العجم، والتّتر، ولقي الأجلاّء من العلماء، كان إمامًا كبيرًا في اللّغة والنّحو والتّصريف والمنطق، ت ٨٧٩هـ، ينظر: بغية الوعاة ١١٧/١-١١٩، وحسن المحاضرة ٣١٧/١، والضّوء اللامع ٢٦٠/٧، وشذرات الذّهب ٣٢٦/٧-٣٢٨، وكتابه (شرح قواعد الإعراب) حقّقه الدّكتور: فخر الدّين قباوة، وطبع عدّة طبعاتٍ وقفت على الطبعة الثّالثة منها، طبع مكتبة الأسد، دمشق.

مقدِّمة مُوَصِّل الطُّلاَّب

قال الشّارح[١] –رحمه الله– آمين:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اعلم أنّ نُسَخ المتن[٢] مختلفة، فنسخة شارحنا بعد ذكر بسملة المصنّف[٣]: ((أمّا بعد حمد الله حقّ حمده إلخ))[٤]، والّتي كتب عليها (ك) بعد ذكر البسملة: ((الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على محمّدٍ سيّد المرسلين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، أمّا بعد: فهذه فوائدُ جليلةٌ إلخ))[٥]، والّتي كتب عليها الشُّمُنِّيّ: ((قال الشّيخ الإمام العالم العامل، جمال الدّين ابن[٦]هشام/ –نفع الله المسلمين ببركته–: هذه فوائد جليلة إلخ))[٧]، وعلى هذه النّسخة[٨] [ل/١/ب]

(١) هو الشّيخ: خالد الأزهريّ –رحمه الله– في شرحه لقواعد الإعراب المسمّى بـ(موصّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب)، وسبق الحديث عنه في التّمهيد ص: ١٩–٢٢.

(٢) يقصد بها: الشّروح والحواشي على متن ابن هشام (قواعد الإعراب).

(٣) في النّسخ الأربع: (المص) بدون إظهار النّون، وهو رمز يستخدمه العطّار في حاشيته للمصنّف (ابن هشام) اختصارًا، وقد أتممت كتابة هذا الرّمز؛ لكثرة استخدامه في الحاشية.

(٤) تمامه: ((أمّا بعد حمد الله حقّ حمده، والصّلاة والسّلام على سيدنا وعبده، محمّد وآله من بعده، فهذه فوائد جليلة...)) موصّل الطّلاّب ص ٢٤، ٢٥ بتحقيق د/ عبد الكريم مجاهد.

(٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجيّ، بتحقيق: د/فخر الدّين قباوة ص: ٤٠–٤٣. وفيه: بلفظ: (وأصحابه) بدل صحبه.

(٦) في الأصل، و(ع) بإثبات همزة ابن، وفي (ز/أ، وب) بإسقاطها كما أثبت، وهو الأولى؛ لوقوعها بين علمين متّصلين، ينظر: الإملاء والتّرقيم ص: ٦٧.

(٧) حلّ معاقد القواعد للشّمنّيّ ل/٣(ب)،مخطوط في دار الكتب المصريّة برقم:(٤٢٤) نحو طلعت.

(٨) لم أقف على هذه النّسخة الّتي عليها شرح الشّيخ: محمّد بن عبد الكريم الرّومي، ولكنّني وقفت على كتاب الرّوميّ (كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه قواعد الإعراب، لابن هشام)، بتحقيق د/محمّد إبراهيم عبد الله، وهي رسالة ماجستير في كلّيّة اللّغة العربيّة بالأزهر سنة ١٤٠١هـ.

شرح الشّيخ: عبد الكريم الرّوميّ[١]، إلاّ إنّه ذكر بسملة[٢] المصنّف[٣]، و(م)[٤]لم يذكرها[٥]؛ لعدم تَكَلُّمِه عليها؛ لا أنّه[٦] لم يَثبُت عنده أنّ المصنّف لم يُبَسمل؛ لأنّ في كلامه ما يقتضي أنّه بسمل، حيث قال: ((فإن قلت: لِمَ ترك المصنّف الحمد الثّابت بحديثه ﷺ؟

قلت: إنّ تَرْكَه غيرُ مُسَلَّم؛ لأنّ الإتيان بالتّسمية الدّالّة على صفات الكمال؛ إتيانٌ[٧] بالحمد بعينه لغةً وعرفًا))[٨] ا.هـ[٩].

فنشأ من هذا أنّ المصنّف بسمل[١٠]، وهل حصل منه حمدٌ [صريحٌ][١١] أو لا؟.

أمّا على[١٢] نسخة (ك) فالأمر ظاهر[١٣]، وأمّا على غيرها فَيُجَاب عنه:

---

(١)هو: محمد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الكافي البركليّ الرّوميّ الحنفيّ الملقّب بـ(زلف نكار) نحويّ فقيه، من آثاره:كاشف القناع، وحاشيته على تجريد الكلام للشّريف الجرجاني، ورسائل في علم البيان ت٩٦٤هـ، ينظر: شذرات الذّهب ٨٣٦/٤، وإيضاح المكنون ٣٦٥/٢، وهدية العارفين ٢٤٥/٢. ومعجم المؤلّفين ١٨٩/١٠، ١٩٠، ومقدّمة تحقيق كاشف القناع للرّومي ص: ٥-١٤ من الدِّراسة.

(٢) في (ع) البسملة.

(٣) ينظر: كاشف القناع للرّومي ص: ٥-٧ من التّحقيق.

(٤) في (ع) ومن.

(٥) يعني: أنّ الشّمنّيّ لم يذكر بسملة المصنّف.

(٦) في (ع) لأنّه.

(٧) في (ع)، و(ز/ أ) إتيانه.

(٨) الشّمنّي ل/٣(أ) .

(٩) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(١٠) أثبتت البسملة في (موصّل الطّلاّب) ص: ٢٣، والكافيجيّ ص: ٣٢.

(١١) الأظهر: بالرّفع كما أثبت؛ لأنّها صفةٌ لحمد، والمثبت في النّسخ الأربع: صريحًا بالنّصب.

(١٢) في (ع) أمّا أمّا بتكرار، وإسقاط (على).

(١٣) أثبت الكافيجيّ في شرحه أنّ المصنّف حمد الله صراحةً... ينظر: ص:٤٠.

بأنّ البسملةَ مشتملةٌ على الحمد كما سمعت، أو أنّه جرى على ما هو الشّايع عند محقّقي الصّوفية؛ من[١] أنّ الحمد هو: إظهارُ صفة الكمال[٢]، ولأنّ الإتيان بالحمد أوائلَ الكتب أمرٌ غيرُ مجمعٍ عليه[٣]، فكثير من العلماء لم يأت به؛ كالبخاريّ في صحيحه[٤].

لكن قال شاه حسين في حواشي الألوغيّة[٥]: «الأَوْلَى أن تُصَدَّر الكتب بالتّسمية والتّحميد؛ ليستفيد[٦] الطّالبُ أنّ هذا الكتابَ تامٌّ[٧] شرعًا؛ فيبذلَ جهدَهُ في تحصيلهِ، ويكونُ ذلكَ داعيًا لإقبال النّاس عليه»[٨]. أو أنّه حَمِدَ لفظًا لا خطًّا[٩].

(١) ساقطة من (ع)، و(ز/أ) .

(٢) الحمد عند الصّوفية حقيقته: إظهار الصّفات الكماليّة، ويكون بالقول، أو الفعل، وهو أقوى؛ لأنّ الأفعال الّتي هي آثار السّخاوة تدل عليها دلالة قطعية؛ بخلاف دلالة الأقوال فهي وضعيّة، وقد يتخلّف عنها مدلولها، ومن هذا القبيل حمد الله، وثناؤه على ذاته، ينظر: معجم مصطلحات الصّوفية للدكتور: عبد المنعم الحِفْنيّ ص: ٨٣.

(٣) الّذي عليه أكثر العلماء هو البدء بالحمد أوائل الكتب، وفي كلام شاه حسين الآتي ما يؤكّد ذلك.

(٤) حيث بدء بكتاب الوحي إلى رسول الله ﷺ، ينظر: مختصر صحيح البخاري للزُّبَيدِيّ ص: ٢١، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر ١/١٣.

(٥) لم أقف على ترجمة له ، ولم أقف على كتابه المذكور.

(٦) في (ع) ليتقيّد.

(٧) في (ع) قام.

(٨) ويشهد لكلامه في البدء بالحمد والثّناء؛ ما ورد في الحديث الحسن عند أبي داود، وابن ماجه على شرط مسلم عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنّ النّبي -ﷺ- قال: «**كلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع**»، وفي رواية: «**كلُّ كلامٍ لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أجْذَم**»، وفي رواية: «**بسم الله الرّحمن الرّحيم**»، ينظر: تهذيب الأسماء واللّغات، للنّووي ١/٧٠.

(٩) هذا آخر ما برّر به العطّار عن عدم ذكر الحمد صراحةً من المصنّف في قواعد الإعراب.

وأمّا قول (م): ((ولو سُلِّمَ تركُ الحمد؛ فلعلّه إنّما تركه اعتذارًا، وكسرًا لنفسه[١]، وادِّعاءً بأنّ كتابه هذا من حيث إنَّهُ كتَابُهُ ليس من الأمور ذوات البال حتّى يُصَدَّرَ بالحمد كسائر الكتب))[٢].

وأمّا قوله في مدح كتابه: ((هذه فوائد جليلة))؛ فبالنّظر إلى نفس المسائل، والكتاب وما قلنا؛ بالنّظر إلى نفسه[٣]، فَبَعُد كونه بعيدًا؛ لأنّ ادّعاء[٤] أنّ كتابه ليس من ذوات[٥] البال؛ لا يُخرجه عن كونه منها في نفس الأمر، فَتُطلَبُ له التّسمية بهذا الاعتبار، على أنّ كسرَ نفسِه لا يجرّ إلى ترك ما هو مطلوبٌ له لا يُسلَّم؛ إلاّ على ما وقع في نسخته هو[٦]، أمّا على ما كتبَ عليه شارِحُنا فلا؛ لكنّه يحتاجُ[٧] إلى تأويلٍ بما ذكرنا[٨].

فإن قلت[٩]: ما منشأ هذا الاختلاف؟

قلت: لعلّه أنّ الصّادر عن المصنّف بعد البسملة: ((هذه فوائد إلخ[١٠]))، وهذه زياداتٌ من الطّلبة أتوا بها؛ لتحصيل بركة الحمدلة كما في نُسخٍ، وللتّعريف بالمؤلِّف كما في أخرى.

(١) في الشّمنّيّ: وهضماً لنفسه.

(٢) الشّمنّيّ ل/٣(أ) بتصرّف .

(٣) أي: المصنِّف-رحمه الله-، فلا تنافي بين قوله:((هذه فوائد جليلة))؛ لأنّها تعود إلى مسائل الكتاب، وما قاله الشّمنّيّ يعود إلى المصنِّف؛ لا إلى الكتاب، ومسائله، وكلام العطّار من الشّمنّيّ ل/٣(أ) بتصرّف، وتمامه: ((لا يقال إنّ قول المصنف: (هذه فوائد جليلة) إلخ، ينافي ما قلت: من كسر النّفس، والاعتذار؛ لأنّا نقول: إنّ هذا بالنّظر إلى نفس المسائل في الكتاب، وقد عرفتَ أنّ قولَنا بالنّظر إلى نفسه رحمه الله؛ فلا محذور)).

(٤) في الأصل، و(ز/أ) ادعآ، و في (ع)، و(ز/ ب) ادعا.

(٥) في (ع) منه ذات، وفي (ز/أ) منه ذوات.

(٦) أي : المصنّف ابن هشام —رحمه الله— في قواعد الإعراب.

(٧) في (ع)، و(ز/ أ) محتاج.

(٨) ترجيحٌ لما عند الأزهريّ في موصّل الطلاّب.

(٩) هذه الفَنْقَلَة من خاطر العطّار.

(١٠) ساقطة من (ع)، و(ز/ أ) .

ثمّ/ إنّ (م د) عدّد في البسملة أربعة مقاصد، ولم يتكلّم عليها(١)، وهذا بعد كونه ممّا لا يجرّ إلى القصور؛ إذ البسملة لا ينحصر الكلام عليها في هذه المقاصد، كيف! وهي الجامعة لمعاني الكتاب؛ الّذي لم يُفَرَّط فيه من شيء غيرُ لائقٍ في صناعة التّدوين؛ إذ لا معنى لتعداد(٢) شيءٍ لم يُبَيَّن؛ بل هو مجرّد تطويلٍ، ونحن نذكر لك ما هو اللّائق في هذا المقام، فنقول(٣): إنّ الباء تحتمل الزّيادة والأصالة(٤)، فعلى الأوّل لا تحتاج لمتعلَّق(٥)، وعلى الثّاني تحتاج(٦)، والمناسبُ جعلُها أصليّة فتتعلَّق(٧)، والكلام على المتعلِّق سيأتي(٨). [ل/٢/ أ]

---

(١) ذكر المدابغيّ في مقدّمة حاشيته على موصّل الطّلاّب أربعة مقاصد للبسملة ل/٣(أ)، وهي:
١- في الباء، وفيه أربع مباحث: متعلّقها، ومعناها، وحكمة كَسْرِها، وسبب تطويلها.
٢- في اسم، وفيه خمس مباحث: معناه، والابتداء بالبسملة، واشتقاقه، ولغاته، وموجب حذف ألفه خطًّا.
٣- في الله ، وفيه أربع مباحث: علميّته، ومسمّاه، وأصله، وهل هو عربيّ أم معرّب؟ والخلاف في أنّه الاسم الأعظم، أو غيره.
٤- في الرّحمن الرّحيم، وفيهما مبحثان: لفظهما نوعًا واشتقاقًا، وعلَّة تقديم الله عليهما، وتقديم الرّحمن منهما على الرّحيم.

(٢) في (ع): له لتعداد.

(٣) استدرك العطّار عليه هنا، وانتقده فيما فاته من شرحٍ، وإيضاحٍ لهذه المقاصد الأربع.

(٤) أضاف المالقيّ في رصف المباني ص: ٢٢٠، قسمًا ثالثًا، وهو: أن تكون زائدة، وأن لا تكون.

(٥) لأنّها زائدة، فالباء حرف معنى، وتأتي زائدة للتّوكيد، ولها معانٍ أخرى ذكرها العلماء... ينظر: البحر المحيط١/١٤، والدّر المصون ١/١٤-١٧.

(٦) فالباء متعلقة بمحذوف مبتدأ، والجار والمجرور خبره، والتّقدير: ابتدائي بسم الله، أي: كائنٌ باسم الله، فالباء متعلّقة بالكون والاستقرار؛ هذا عند البصريّين، والمحذوف عند الكوفيين فعلٌ تقديره: ابتدأتُ، أو أبدأ، فالجار والمجرور في موضع نصبٍ بالمحذوف، ينظر: التّبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٣، والكافيجيّ ص: ٣٣.

(٧) خالف الزّمخشري الفريقين؛ فقدّره متأخرًا عن التّسمية؛ فقال: تتعلَّق بمحذوفٍ تقديره: بسم الله أقرأ، أو أتلو... ينظر: الكشّاف ١/٢٦، وكذا البيضاويّ في تفسيره١/٥، وبَسَطَ المسألة الألوسي في روح المعاني ١/٤٦، ٤٧، وتقدير المتعلِّق متأخِّرًا هو الرّاجح في المسألة، ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٤، ٣٥.

(٨) ينظر: ص: ١٦٠، وص: ٤٨٧، ٤٨٨.

وقولهم: الزّائد؛ هو الّذي لا يفيد معنىً(١)؛ أي: من معاني الحروف الأصليّة، كالإلصاق في الباء ونحوه(٢)، فلا ينافي أنّه يفيد التّقوية؛ وإلاّ لكان دخوله عبثًا يُصان عنه الكلام البليغ، كيف! وقد وقع في القرآن.

ومما يُؤيّد هذا؛ ما قاله [ابن جنّي](٣) في سرّ الصنّاعة: ((إنّ معنى قولهم: زيدت الباء؛ أنّه إنّما جيء بها(٤) توكيدًا للكلام، ولم تُحدث معنىً، كما أنّ (ما) من قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ ﴾(٥)، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾(٦) و﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾(٧) كذلك)) (٨).

---

(١) هو عند النّحاة: ما له معنًى، وليس له متعلِّق، ومن معانيه: التّوكيد، والتّقوية، وفي عبارات المتقدِّمين يسمُّونه: حرف صلة وتوكيد، ينظر: رصف المباني ص: ٢٢٠.

(٢) هذا ما عناه سيبويه بقوله: ((وباءُ الجرّ إنّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ بهِ، وضربتُهُ بالسّواط: ألزقتَ ضربَكَ إيّاهُ بالسّواط، فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله)) الكتاب ٢١٧/٤، وفي مغني اللَّبيب قال ابن هشام ص:١٣٧: ((وهو معنًى لا يُفارقها؛ فلهذا اقتصر عليه سيبويه)) ، وينظر في معاني الباء: البحر المحيط ١٤/١، والدّر المصون ١٤/١-١٧، وسر صناعة الإعراب ١٢٢/١، ١٢٣، ورصف المباني ص ٢٢٠-٢٢٩، وفي المغني ذكر أربعةَ عشرَ معنًى، ص: ١٣٧-١٤٧، وذكر الخطيب الموزعيّ في مصابيح المغاني ستَّةَ عشر معنًى ص: ١٩٤-٢٠٦.

(٣) في النّسخ الأربع: ابن القيّم، وهو وهم من النسّاخ، والصَّواب ما أثبت من سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي٣٣/١، وابن جنّي: هو عثمان بن جنّي، أبو الفتح النّحويّ، حاذق بالأدب، عالمٌ بالنّحو والتّصريف، لازم أبا عليّ الفارسيّ، له الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، وشرح تصريف المازنيّ، ت٣٩٢هـ، ينظر: إنباه الرّواة ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٤) في (ع) إنّما هي بها.

(٥) النساء:١٥٥، وينظر: المقتض ٤٨/١، حيث ذكر أنّ (ما) إمّا للنّفي، أو زائدة مؤكّدة، واستشهد بالآية.

(٦) المؤمنون:٤٠.

(٧) نوح: ٢٥، والمثبتُ في النّسخ الأربع: خطاياهم – بالألف بدون همز – ، وهي قراءةٌ متواترةٌ لأبي عمرو بن العلاء، وعامَّةُ القُرَّاء قرءوا بالهمز والتّاء، قال ابن جرير في تفسيره ١٢٤/١٤: ((والقول عندنا أنّهما قراءتان معروفتان فبأيّتهما قرأ القاري فهو مصيب)) .

(٨) سر صناعة الإعراب ٣٣/١.

قال (ك): ((ومعناها هنا: المصاحبة[١]، والملابسة كما في قوله تعالى: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾[٢]،ويجوز أن تكون للاستعانة[٣]، نحو: (كتبتُ[٤]بِالقلم)،والأوّل يناسب الدّراية[٥]، والثّاني[٦] يناسب الرّواية[٧]، لكنّ الأوّل لَمَّا كان أرجح؛ رُجّح على الثّاني))[٨]. ا.هـ[٩].

(١) هي: الّتي تعطي معنى (مع) نحو قولك: (جئت به)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ بِجُنُودِهِۦ ﴾ طه:٧٨، أي: مع جنوده، ينظر: رصف المباني ص: ٢٢٢.

(٢) المؤمنون: ٢٠ ، وذهب الأخفش إلى أنّ الباء زائدة في الآية، والتّقدير: تنبت الدّهن، ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٠٧، وقال المالقيّ في رصف المباني ص: ٢٢٨: ((يحتمل أن تكون زائدة، ويكون التّقدير: تنبت الدّهن أي: تُخْرِجُه، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال كأنّه قال: تنبتُ شجرُها والدّهن فيها)) ، وذكر الزّمخشري في الكشّاف ٣/٢٩: أنّها في موضع الحال، وذكر ابن هشام في المغني ص:١٣٩ : أنّها خُرّجت على زيادة الباء، أو للمصاحبة، والظّرف حالٌ من الفاعل أي: مصاحبةً للدّهن، أو المفعول أي: تُنْبِتُ الثّمرَ مصاحبًا للدّهن، والأظهر: أنّ الباء زائدة أو صلة وتوكيد؛ كما ذكر الأخفش.

(٣) في (ع) للاستقالة، وهي: الدّاخلة على آلة الفعل، قيل: ومنه باء التّسمية؛ لأنّ الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلاّ بها. ينظر: مغني اللبيب ص: ١٣٩، ومصابيح المغاني ص: ١٩٥، وفي الصّاحبيّ سمّى الاستعانة: الاعتمال ص: ١٣٣.

(٤) في (ع) كنت.

(٥) الدّراية في الحديث هو: علم تعرف منه حقيقة الرّواية، وشروطها، وأحكامها، وحال الرّواة، وشروطهم، وأصناف المرويّات، وما يتعلّق بها، وكلمة الدّراية نعني بها: التّمحيص، والتّمييز، والنّقد، والبحث في عوامل الحكم على السّند بالصّحة أو الضّعف، وفي فهم المتن فهمًا علميًّا. ينظر: الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه، لمحمّد الصبّاغ ص: ١٨٣.

(٦) في (ع) والثّانيان الرّواية، وفيه سقط وتحريف.

(٧) الرّواية في الحديث هو: علم يقوم على نقلٍ محرّرٍ دقيقٍ لكلّ ما أضيف إلى النّبي ﷺ من قولٍ، وفعل، وتقرير، ويقصد بها: مجرد النّقل؛ والإحاطة بطرق أسانيده، وضبط الألفاظ في المتن، والسّند، وتحقيق الأسماء، ينظر: المصدر السّابق ص: ١٨٣، ١٨٤.

(٨) الكافيجيّ ص: ٣٢.

(٩) ساقطة من (ع) و(ز/ أ).

وعطف الملابسة على المصاحبة مرادِف[1]، والمراد: الملابسة على جهة التّبرّك، فالتّبرّك جزئيّ من جزئيّيات الملابسة، وعَرَضٌ لها[2] كالضّاحك للإنسان، وليس هو معنىً وُضعت له الباء كما قد يُتوهَّم.

ووجه كون الأوّل[3] مناسبٌ[4] للدّراية، أي: القواعد؛ أنّ الملابسة من أفراد الإلصاق؛ الّذي وُضعت له الباء؛ إذ هو المعنى الحقيقيُّ لها؛ ولأنّ استعمال الباء[5] في الملابسة والمصاحبة أكثرُ من الاستعانة، ولدلالتها على تلبُّس أجزاء[6] الفعل بالتّبرّك باسم الله، ولأنّ في التّبرّك/ باسم الله من التأدّب ما ليس في جعله بمنْزلة الآلة الّتي لا تكون مقصودةً بالذّات، وإن أُجيب عنه بما ستَسمع[7]. **[ل/٢/ب]**

ومناسبة الثّاني للرّواية أي: الحديث؛ إفادة أنّ ذا البال لا يتمّ إلاّ بالتّسمية؛ فيشبه الشّيء[8] الّذي يتوقّف على الله، ولا يُشكِلُ عليه ما اشتهر من لزوم كون اسم الله آلة، وفيه: إساءة أدب، فإنّه أجيب عنه: بأنّا نلاحظ في الآلة جهة التّوقف؛ لا أنّها[9] غيرُ

---

(١) يعني: في كلام الكافيجيّ السّابق عن الباء.

(٢) ساقطة من (ع) و(ز/ أ).

(٣) أي: المعنى الأول: وهو المصاحبة والملابسة.

(٤) في (ع)، و(ز/أ، وب) مناسبًا –بالنّصب–، وما أثبت هو الصّحيح؛ لأنّه خبرٌ لوجه مرفوع.

(٥) في (ز/ب) ولأنّ الاستعمال.

(٦) في (ع) و(ز/أ، وب) آخر.

(٧) في(ع) يستمع، وفي (ز/أ) تسمع، وفي (ز/ب) تستمع، وما ذكره العطَّار هنا رجّحه الزّمخشري في كشّافه ٣٢/١، حيث أثبت أنّ باء المصاحبة أكثر في الاستعمال من باء الاستعانة، ولا سيّما على ملابسة جميع أجزاء الفعل، ورجّح البيضاوي في تفسيره ٥/١: أن الباء للاستعانة، وفيه زيادة مدخلٍ في الفعل. والمسألة مبسوطة بسطًا جيّدًا في روح المعاني للألوسي ٤٤/١، ٤٥ .

(٨) ساقط من (ع) .

(٩) في (ع) لأنها.

مقصودةٍ لذاتها، على أنّ[١] الفاضل عبد الحكيم[٢] قال في حواشي المطوَّل: ((إنّ هذا بالنّسبة للآلة الجزئيّة الحقيقيّة)).[٣]

وإنّما كُسِرت وكان حقّها الفتح[٤]؛ لأنّ كلّ[٥] حرفٍ مفردٍ أوّلَ الكلمة؛ حقُّهُ أن يكون مفتوحًا؛ إذ الفتحة أخفّ الحركات؛ لاختصاصها بلزوم الحرفيّة، والجرّ، ولتُوَافِقَ حركَتُها عمَلَها[٦].

وفي شرح التّسهيل لأبي حيان[٧]: ((ربّما فُتحت الباء مع الظّاهر، فقالوا : بَزيد، حكاه أبو الفتح[٨] عن بعضهم))[٩].

---

(١) في (ع) لأنّ.

(٢) هو: عبد الحكيم بن شمس الدّين الهنديّ السّيالكوتيّ البنجابيّ فاضلٌ من أهل (سيالكوت) التّابعة لـ (لاهور) بالهند، من مصنفاته: حاشية على البيضاويّ، وعلى المطوّل، وعلى شرح العقائد النّسفية، ت ١٠٦٧هـ، ينظر: هدية العارفين ٥٠٤/١، والأعلام ٥٥/٤، ومعجم المؤلفين ٩٥/٥.

(٣) حاشية السّيالكوتي على المطوّل ص: ٣، ٤.

(٤) أي: الباء في (بسم).

(٥) في (ع) كلا.

(٦) ينظر: الكشاف ٣٣/١، والبيضاوي ٥/١، وروح المعاني ٤٨/١، وقد بسط المسألة شيخي زاده في حاشيته على البيضاويّ ١٧/١، ١٨، وكذا الشّهاب الخفاجيّ في حاشيته عليه ٤١/١، ٤٢.

(٧) هو: محمّد بن يوسف أثير الدّين الأندلسيّ، إمام نحويّ لغويّ مفسر محدّث مقرئ أديب مؤرّخ، من مؤلفاته: البحر المحيط، وارتشاف الضَّرَب، والتّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، وتذكرة النّحاة، وغيرها، ت٧٤٥هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨٣، ونفح الطّيب٥٩٨/١، وشذرات الذّهب ٤٥/٦، والأعلام ٢٦/٨.

(٨) هو: عثمان بن جني النّحويّ ، سبقت ترجمته ص: ١٠٩.

(٩) أورد هذه الحكاية أبو حيان في ارتشاف الضّرب ٤٢٦/٢، وهي في سر الصّناعة ١٤٤/١، وشرح الأشموني ٢١٨/٢، والجنى الدّاني ص: ١٨٢.

والاسم: مشتقّ من السُّمُو عند البصريّين؛ لكونه رفعةً وشعارًا للمسمَّى، فحُذِف الآخِر، وبني الأوّل على السّكون؛ فَزِيد عليه همزة الوصل؛ لأنّ دأبهم[1] أن يبتدؤا بالمتحرّك، ويقفوا على السّاكن[2].

قال الخفاجيّ[3] في حواشي البيضاويّ[4]: ((وإنّما كان الوقف على السّاكن؛ لأنّه ضدّ الابتداء؛ فَأُعطِي ضدَّ وصفه، ولأنّه انتهاءٌ وعدم؛ فناسب السّكونَ الّذي هو عدمُ الحركة)).

ثم قال: ((والحركة والسّكون حقيقةً؛ من صفات الأجسَام، فوصفُ الحرفِ بهما[5] مجاز، ثمّ شاع حتّى صار حقيقةً عُرفيّة)) [6].

(١) في (ع)، و(ز/ أ) لأن واهم.

(٢) هذه مسألة الاختلاف في اشتقاق الاسم، وهي مبسوطة في أكثر كتب النّحو. ينظر: أسرار العربية ص ٣٦-٣٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦-١٦، والكشّاف ١/٣٣، وروح المعاني ١/٤٩، وشرح المفصّل لابن يعيش ١/٢٣، ٢٤، والكافيجيّ ص: ٣٦.

(٣) في (ع)، و(ز/أ، وب): الكافيجيّ، وهو خطأ؛ لأن الكافيجيّ ليس له حاشيةٌ على تفسير البيضاويّ، والخفاجيّ هو: أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجيّ المصريّ الملقب بـ(شهاب الدّين) قاضي القضاة، صاحب المصنّفات في اللّغة والأدب، ومنها: ريحانة الألباء، وشفاء الغليل، وشرح درّة الغوّاص، وعناية القاضي، وهي حاشيته على البيضاويّ، وغير ذلك، ت ١٠٦٩هـ، ينظر: خلاصة الأثر ١/٣٣١، وهديّة العارفين ١/١٦٠، ومعجم المؤلفين ٢/١٣٨، ١٣٩.

(٤) هو: ناصر الدّين عبد الله بن عمر البيضاويّ، كان إمامًا صالحًا متعبّدًا، له عددٌ من المصنّفات، أشهرها: تفسيره المسمى بـ:(أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل)، ت ٦٩٢هـ، ينظر: طبقات الشّافعية للسّبكي ٥/٥٩، وشذرات الذّهب ٥/٣٩٢، وكشف الظنون ١/١٨٦.

(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/ أ).

(٦) حاشية الشّهاب على البيضاويّ ١/٤٣، ٤٤.

ومن السّمة عند الكوفيّين بمعنى: العلامة، فتاؤه عوضٌ عن الواو، كما في عِدَة، فيكون أصله: وسمًا، فَحُذِفت الواو، وعُوِّضت همزة الوصل(١).

ومجيء سُمَى كَهُدى لغة قليلة(٢)، قال الشّاعر(٣):

وَالله أسماك سُمًا مُبارَكا *** آثَرَكَ اللهُ بِه إيثَارَكا

قال (ك): فإن قلت: الابتداء بالسّاكن ممكنٌ أو ممتنع؟

قلت: الحقّ هاهنا هو التّفصيل؛ بأن يقال: إن كان السّكون للسّاكن لازمًا/ لذاته [ل/٣/ أ] كالألف؛ فممتنع، وإلاّ فممكن؛ لكنّه لم يقع في لغتهم؛ لسلامتها من اللّكْنَة ا.هـ(٤)

أقول: هذا أحد أقوالٍ ذكرها الشّهاب الخفاجيّ(٥) في حواشي البيضاويّ(٦).

(١) ينظر: تفسير البيضاويّ ٥/١، والرّاجح في المسألة هو قول البصريين؛ لقوة الأدلّة الّتي استدلوا بها، ينظر: الإنصاف١/٨-١٦.

(٢) سُمىً: على مثال هدىً، والأصل فيه: سُمَوٌ، إلا إنَّهم قلبوا الواو منه ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصار سُمىً، ينظر : الإنصاف ١٥/١، وقد ذكر العلماء لاسم خمس لغات هي: اِسم -بكسر الهمزة-، وأُسم- بضمها، وسِمٌ- بكسر السّين- وسُمٌ-بضمها- وسُمىً، ينظر: أسرار العربية ص: ٣٧، والإنصاف١/١٦، والبحر المحيط ١٤/١، وذكر بعضهم أنّ فيها ثمان عشرة لغةً، ينظر: أوضح المسالك ٣٥/١، بتحقيق محيي الدّين عبد الحميد.

(٣) هذا بيت من الرّجز المشطور قائله: أبو خالد القنانيّ الأسديّ، وقيل ابنه: هبان الملقّب بالنّواح، ينظر: المقاصد النّحوية ١٥٤/١، وإصلاح المنطق ص: ١٣٤، وهو مذكورٌ في أكثر كتب النّحو، ومنها: أسرار العربيّة ص: ٣٨، والإنصاف ١٥/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢٤/١، وأوضح المسالك ٣٤/١، وغير ذلك، والشّاهد فيه قوله: (سُمًا)؛ حيث جاءت على لغةٍ من لغات العرب في (اسم)، وللعلماء فيها توجيهات أخرى.

(٤) الكافيجيّ ص: ٣٦ بتصرّف.

(٥) في (ز/أ) الخفا.

(٦) ينظر: حاشية الشّهاب على البيضاويّ٤٣/١، وقد نقل العطّار عنه القول الثّاني والثّالث الآتيين.

الثّاني: أنّ الابتداء بالسّاكن مطلقًا ممكن(١)؛ لكن تُرِك لما فيه من الّلكنة والبشاعة، وقد قيل: إنّه موجودٌ في لغة العجم، وإنما تُرِك لتعسّره لا لتعذّره، واختاره الشّريف(٢).

وقال غيره: الحقّ أنّ وجوده في الفارسيّة غير ثابت؛ وإن لم يقم(٣) الدّليل على استحالته(٤).

الثّالث: أنّه متعذّر مطلقًا كما هو الشّائع(٥).

ولفظ الجلالة عَلَمٌ على الذّات المقدّسة؛ لأنّه يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، ولأنّه لا بدَّ لهُ من اسمٍ تجري عليه صفاته، ولا يصلحُ له(٦) ممّا يطلق عليه تعالى سواه(٧).

قال (ك): «ولأنّه لو لم يكن عَلَمًا؛ لما أفاد التّوحيد؛ لكنّه مفيدٌ فيكون عَلَمًا.

---

(١) ذكر الزّمخشريّ ذلك في الكشّاف١/٣٤ حيث قال: «وهو الحقّ، ومَنْ قال بامتناعه لا يُسْمَعُ منه إلا حكايتُه عن لسانه».

(٢) هو: الشّريف عليّ بن محمّد الجرجانيّ، من كبار علماء العربية،من مصنفاته: التّعريفات، والحواشي على المطول وغيرهما، ت٨١٦هـ. ينظر: الضّوء اللاّمع٥/٣٢٨، والأعلام ٥/١٦٠.

(٣) في (ع) وإن يقم.

(٤) ذكر ذلك الرّضيّ في شرح الشّافية٢/٢٥١؛ حيث لم يناصر ابن جني في أنَّه يجيء في الفارسية ابتداءٌ بالسّاكن نحو: شْتر وسْطام، وقال: «لما كان المتحرّك فيهما في غاية الخفاء؛ ظُنّ أنه ابتداءٌ بالسّاكن؛ بل هو معتمدٌ قبل ذلك السّاكن على حرفٍ قريبٍ من الهمزة مكسور».

(٥) ذكر السّيوطي في الهمع ٢/٩١: أنّه محالٌ في كلّ لغة، وقال الرّضي في شرح الشّافية ٢/٢٥١: «الأكثرون على أنّ الابتداء بالسّاكن متعذر، والظّاهر أنه مستحيل، ولابدّ من الابتداء بمتحرك»، ويرى ابن يعيش أنّ الحرف الّذي يُبتدأ به لا يكون إلاّ متحرّكًا؛ لضرورة النّطق به، وذكر أنّ الابتداء بالسّاكن لا يمكن، ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك؛ لأنّ سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان، وكابر المحسوس، ينظر: شرح المفصّل ٩/١٣١.

(٦) في (ع): ولإيصاله.

(٧) ينظر: تفسير البيضاويّ ١/٦.

فإن قلت: إفادته التّوحيد موقوفةٌ على العلميّة، والعلميّة موقوفةٌ على الإفادة؛ فيدور(١)؟

قلت: الإفادة موقوفةٌ على ذات العَلَم، بدون اعتبار كونه علمًا، وهو لفظ الجلالة، والعلميّة أي: كون اللّفظ عَلَمًا موقوفةٌ على الإفادة؛ فلا دَوْرَ؛ لاختلاف الجهة، وأنت خبيرٌ بأنّ كون الشّيء بديهيًّا(٢)؛ لا يستلزم أن يكون وصفه بديهيًّا(٣).

فإن قلت: أليس هذا إثباتُ اللّغة بالاستدلال، وذا لا يجوز؛ فإنّ اللّغة لم تُبنَ على المشاحّة(٤)؟

قلت: ليس الأمر كذلك؛ بل هو في الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول(٥)؛ لِيُرى أنّه من المباحث القطعيّة)) ا.هـ(٦).

أقول: قد تمنعُ(٧) ملازمة دليله ؛ بأنّ إفادة(٨) التّوحيد تحصل بالقرائن الخارجيّة

---

(١) الدّور: هو تَوقّف الشّيء على ما يتوقّف عليه، ويسمى الدّور المصرَّح، كما يتوقف أ على ب وبالعكس، أو بمراتب ويسمى الدَّور المضمر كما يتوقف أ على ب و ب على جـ و جـ على أ، ينظر: التّعريفات ص: ١٠٥.

(٢) البديهيّ: هو الّذي لا يتوقف حصوله على نظرٍ وكسب، سواء احتاج إلى شيءٍ آخر من حدسٍ أو تجربةٍ أو غير ذلك، أو لم يحتج فيرادف الضّروريّ، ينظر: التّعريفات ص: ٤٣.

(٣) في (ع)، و(ز/ أ) بديهًا، وقوله: بديهيًّا على غير القياس؛ لأنّ بديهة على فَعِيْلَة صحيحة العين غير مضعَّفَة فتحذف ياؤها عن النّسب؛ فالقياس: بَدَهِيًّا.

(٤) أي: المجادلة فيما تعارف النّاس عليه، ينظر: اللّسان (شحح)، والمعجم الوسيط (شحّ).

(٥) في (ع)، و(ز/ أ) بالمفعول.

(٦) الكافيجيّ ص: ٣٨.

(٧) في (ع)، و(ز/ أ) تمتنع.

(٨) في (ع)، و(ز/ أ) إفادت- بالمفتوحة-، وهو خطأ إملائيّ.

على تقدير كونه كليًّا انحصر في فردٍ؛ فلا تتوقّف الإفادة على العلميّة، ولأنّ الشّارع[١] جعل هذه الكلمة أمارةً على التّوحيد مختصّة، كما جُعل (الله أكبر) مِفتاحًا للصّلاة دون غيرها؛ فتكون الإفادة بطريق الشّرع، ويؤيّده[٢]: أنّ مَنْ نطق بهذه الكلمة حُكِم بإسلامه[٣]؛ ولو لم يكن عالما بمعنى العلميّة، فضلاً[٤] عن أن يكون عالِمًا بأنّ هذا عَلَم،/ وقيل[٥]: إنّه وصفٌ في أصله؛ لكنّه لما[٦] غلب عليه تعالى بحيث لا يُسْتعمل في غيره؛ صار كالعَلَم فَأُجري مجراه[٧]. [ل/٣/ب]

[**اللَّهِ**][٨]أصله: إله، وهو اسمٌ لكلّ معبودٍ، ثم غُلِبَ على المعبود بحقّ، على وزن (فِعال) بمعنى: مفعول، أي: مألوه؛ وإليه مال البيضاويّ[٩].

واعتُرِض عليه؛ بأنّه إذا[١٠] كان في الأصل وصفًا، ثم عَرَضَ له معنى الاسميّة بالغَلَبة؛ لم يكن لله[١١] تعالى في أصل الوضع؛ بل إلى عروض الغلبة اسم تجري عليه صفاته، وهو ظاهر[١٢] الفساد[١٣].

---

(١) في (ع)، و(ز/ أ) الشّ، وكأنّه رمز للشّارح؛ وهو سهوٌ.
(٢) في (ع)، و(ز/ أ) ومؤيّده.
(٣) في (ز/أ) باسئلامه.
(٤) استخدام لفظ (فضلاً) ليست لحنًا، ينظر: رسالة ابن هشام في نصب فضلاً ص: ١٨، والمصباح المنير (فضل) وحاشية الشّيخ ياسين على التّصريح ٢٨/١.
(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٦/١.
(٦) في في (ع) كما.
(٧) في (ع) مجرا، وفي (ز/أ) مجرى.
(٨) زيادة يقتضيها سوق الكلام؛ لأنّه بدأ يتحدث عن لفظ الجلالة، بعد انتهائه من (بسم)، وهذه الزّيادة ليست في النّسخ الأربع.
(٩) ينظر: تفسير البيضاويّ ٦/١، وحاشية شيخي زاده عليه ٢٤/١، ٢٥.
(١٠) في (ع) إذ.
(١١) ساقطة من في (ع).
(١٢) في (ز/ب) ظه -بالرّمز-.
(١٣) في (ز/أ) العناد، وينظر: حاشية شيخي زاده في الفرق بين الأعلام الغالبة والأعلام القصديّة ٢٥/١.

وبأنّ الغلبة[١]في الصّفة لا توجب العلميّة، كما قال في الكشّاف: ((إنّ الرّحمن من الصّفات الغالبة)).[٢]

فكيف يكون[٣] الله علمًا بالغلبة؟

وأجاب شيخي زاده[٤] في حاشيته عليه[٥] عن الأول:[٦]بأنّ منشاؤه؛ عدم التّفرقة بين الغلبة التّحقيقيّة والتّقديريّة، والغفلة عن إغناء التّقديريّة عن الوضع، وعن الثّاني:[٧] بأنّه لم يدّع أنّه عَلَمٌ حقيقةً، قال: إنّه صار كالعَلَم[٨].

ثم قال في بيان الفرق بين الغلبة التّحقيقيّة والتّقديريّة: ((إنّ الغلبة التّحقيقيّة: عبارةٌ عن أن يُستعمل اللّفظ أوّلاً في معنى[٩]، ثم يُغْلَب على الآخر كالصَّعِق[١٠]، والتّقديريّة: عبارةٌ عن أنّه لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى؛ لكن يكون مقتضى القياس؛ أن يُستعمَل في غيره، ولفظ الجلالة، والثريّا من هذا القبيل)) ا.هـ [١١]

(١) في (ع) وبأنه لغلبة.

(٢) الكشّاف ٤٢/١.

(٣) في (ع) فيكفون كون.

(٤) هو: محمّد محيي الدّين بن مصطفى القوجويّ، مفسّرٌ من فقهاء الحنفيّة، له حاشيةٌ على تفسير البيضاويّ، وشرح المفتاح للسّكاكي، وغير ذلك، ت ٩٥١هـ، ينظر: كشف الظّنون ١٨٨/١، وشذرات الذّهب ٢٨٦/٨، والأعلام ٣٢٠/٧.

(٥) يفهم مِنْ (عليه) عودُ الضّمير على الكشّاف، والوجه: عوده على حاشية شيخي زاده على البيضاويّ.

(٦) أي: عروض معنى الاسميّة بالغلبة، وهو في الأصل وصف.

(٧) أي: أنّ الغلبة في الصّفة لا توجب العلميّة.

(٨) ينظر: حاشية شيخي زاده على البيضاويّ ٢٦/١.

(٩) في (ز/ب) معين.

(١٠) صفة تقع على كلّ من أصابه الصَّعق، ولكنّه غُلِب على خالد بن نُفيل –فارس بني كلاب–، وهي في الأصل: نارٌ تسقط من السّماء مع الرّعد الشّديد، ينظر: اللّسان (صعق) .

(١١) حاشية شيخي زاده على البيضاويّ ٢٦/١.

قال الرّوميّ: ((واشتقاقه من أَلَهَ -بالفتح- بمعنى: عَبَد، وبالكسر بمعنى: تحيَّر؛ لأنّ العقول متحيرةٌ[1] في معرفته، أو من أَلِهْتُ إلى فلانٍ؛ أي: سكنتُ؛ لأنّ القلوب تطمئنُّ بذكره، وتسكُن إلى معرفته، أو من أَلِهَ: إذا فَزِع من أمرٍ نزل به؛ لأنّ العائذ يفزَع[2] إليه، أو من أَلِهَ الفَصِيلُ: إذا حرص على أمّه؛ لأنّ العباد يحرصون عليه بالتّضرّع في الشّدائد، أو من وَلَهَ وهو أيضًا بمعنى: تحيّر، فكان أصله: وِلَه -بكسر الواو-، فقلبت الواو همزة؛ لاستثقال الكسرة عليها، فحذفت الهمزة، وعُوّض عنها الألف واللّام، وقيل: أصله لاهٍ مصدر لاَهَ يلِيهُ: إذا احتجب وارتفع؛ لأنّه تعالى محجوبٌ عن دَرك البصائر، ومرتفعٌ عمّا/ لا[3]يليق به، وقيل: أصله لاها بالسّريانيّة، فَعُرّبَ[4] بحذف الألف الأخيرة، وإدخال اللّام عليه)) ا.هـ[5]. [ل/٤/ أ]

وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله، أو انضم سُنّة[6].

وحذف ألفه لحن[7]، وقد جاء لضرورة الشعر:

---

(١) في (ع) متحيريّة.

(٢) في (ع) القاند يقرع.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) في (ع) فوب، وفي (ز/أ) فأعرب.

(٥) الرّومي ص: ٦، حيث ذكر سبعة أوجهٍ لاشتقاق اسم الله، وقد سبقه العلماء في ذكر هذه الأوجه، ينظر: تفسير البيضاويّ ٦/١، وروح المعاني ٥٣/١، وحاشية شيخي زاده على البيضاويّ ٢١/١-٢٤، وحاشية الشّهاب الخفاجيّ على البيضاويّ ١/ ٥٠-٦٤، وبسط القول في اشتقاق اسم الله الزّجاجيّ في كتابه: اشتقاق أسماء الله ص ٢٣-٣٢، وتعرض سيبويه لاشتقاق (أَلَهَ) في الكتاب ١٩٥/٢، ولاشتقاق (لاها) في ٤٩٨/٣ .

(٦) أي: سواء كان ما قبله مفتوحًا، أو مضمومًا فيفخّم نحو: الله، ومعنى سُنَّة: طريقةٌ مسلوكةٌ متواترة من علماء القراءة، ينظر: حاشية شيخي زاده على البيضاويّ ٢٦/١.

(٧) أي: خطأ تفسد به الصّلاة، ولا ينعقد به صريح اليمين، ينظر: المصدر السّابق .

أَلاَ لاَ بَارِكَ اللهُ فِي سُهيلٍ *** إذا مَا اللهُ بارِكَ فِي الرِّجَالِ[١]

الشّاهد في الشّطر الأوّل.

و (**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**): صفتان مشبَّهتان من رَحِم بالكسر بعد النّقل إلى (فَعُلَ) -بالضّم-[٢]، أو بعد تنْزيلهِ منْزلة الّلازم، كالفعل المتعدّي إذا قُصد منه الاستغراق، مثل: (فلانٌ يعطي)[٣].

وقول بعض الحواشي[٤]: إنّهما بُنيا للمبالغة من مصدر رَحِم بتنْزيله منْزلة الّلازم، أو بجعله لازمًا، ونقله إلى (فَعُل) -بالضّم-[٥]؛ سهو[٦] ظاهر، فإنّ هذا التّأويل إنّما يُصار إليه عند الأخذ من الفعل لا المصدر، على أنّ قوله: «(أو بجعله لازمًا ونقله إلى (فَعُل))»؛ ظاهره: أنّه محتاجٌ للنّقل بعد صيرورته لازمًا، وقد علمتَ أنّه لا حاجة إلى النّقل إذا صُيِّر

(١) لا يعلم قائله، وهو من الوافر، وذكر في الخزانة ٣٤١/٤، وتفسير البيضاويّ ٦/١، وحاشية شيخي زاده عليه ٢٦/١، ٢٧، وحاشية الخفاجيّ عليه ٦٤/١، وروح المعاني ٥٥/١، والكافيجيّ ص: ٣٩، والشّاهد فيه: حذف ألف لفظ الجلالة نطقًا لا رسمًا.

(٢) لأنّ الصّفة المشبّهة لا تشتقّ إلاّ من فعلٍ لازمٍ، و(رَحِم) متعدّ، والمتعدّي قد يجعل لازمًا بمنْزلة الغرائز فينقل إلى (فَعُل) ثم يُشتقُّ منه الصّفة المشبّهة، وهو مطّردٌ في باب المدح، والذّم، ينظر: الكشاف ٤١/١، وروح المعاني ٥٥/١، وقد ردّ ذلك الخفاجيّ، وأثبت أنّهما صيغتا مبالغة ملحقتان باسم الفاعل، فهما من فعلٍ متعدٍّ بلا تردُّد، ينظر: حاشيته على البيضاويّ ٦٤/١، والرّاجح ما ذكره، والله أعلم.

(٣) الكافيجيّ ص: ٣٩ بتصرّف.

(٤) قال في حاشية نسخة الأصل ما نصّه: قوله (وقول بعض الحواشي): المراد به: الشّيخ عبد الله سويدان الدّمليجيّ؛ فإنّ له حاشية على هذا الكتاب وهو المراد عند التّعبير بهذه العبارة، وسبق الحديث عن هذه الحاشية في التّمهيد ص: ٢٢.

(٥) ينظر: تفسير البيضاويّ ٦/١، وحاشية شيخي زاده عليه ٢٧/١، وحاشية الخفاجيّ عليه ٦٤/١.

(٦) في (ع) سو.

لازمًا؛ إلاّ أن يُجاب: بأنّ الواو بمعنى: (أو)، أو هو[١] من عطف السّبب على المسبَّب فتدبّر.

وقيل: إنّ الرّحمن عَلَمٌ[٢]؛ بدليل وقوعه في القرآن كثيرًا متبوعًا لا تابعًا، وجرى عليه[٣] الأعلم[٤]، وابن مالك[٥]، وعلى هذا فَيُعرب بدلاً من لفظ الجلالة[٦] لا نعتًا، كما يُعرب نعتًا إذا كان صفةً، والرّحيم: نعت لهُ لا للجلالة؛ إذ لا يتقدّم البدل على النّعت، ويظهر أثر الخلاف في الجارِّ للرّحمن؛ ما هو؟

فعلى القول الأوّل بأنّه نعت[٧]؛ يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير البدل، أَهُوَ مجرورٌ بما جَرّ المتبوع، أو بنفس التّبعية؟ والأَصحُّ[٨] الأوّل[٩].

وعلى القول بأنّه بدل[١٠]؛ يكون مجرورًا بمحذوفٍ مماثلٍ في العامل في المتبوع؛ لما تقرّر

---

(١) في (ع)، و (ز/أ، وب): هو.
(٢) هذا هو القول الثّالث في الرّحمن ، وهو ما ذهب إليه الأعلم في النّكت، وابن مالك في شرح التّسهيل.
(٣) ساقطة من (ع).
(٤) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النّحوي الشَّنتَمريّ المعروف بالأعلم، كان عالِمًا بالعربية، واللغة حافظًا لها مشهورًا بإتقانها، من مصنّفاته: النّكت، وتحصيل عين الذّهب، ت ٤٧٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٥٦/٢، ونصّ كلامه في النّكت ٩٧/١، ٩٨ : «والرّحمن: اسمٌ خاص له جلَّ وعزّ، ومشتقٌّ من الصّفة الّتي يستحقها، دون غيره، وهي وصفه بالرّحمة... فلمّا كان الرّحمن اسمًا خاصًّا مقصودًا به قصد التّسمية والوضع للعلامة؛ لا قصد النّعت والصّفة؛ وجب تقديمه على الرّحيم».
(٥) هو: جمال الدّين محمّد بن عبد الله، إمام النّحاة، وحافظ اللّغة، من مؤلفاته: الألفية، والكافية الشّافية، وشرحها، وتسهيل الفوائد، وشرحه، ت ٦٧٢هـ، ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١-١٣٢، وشذرات الذّهب ٣٣٩/٥، وكلامه في شرح التّسهيل ١٧٦/١؛ حيث ذكره في باب العَلَم، وعدّه من العَلَم بالغلبة.
(٦) يعني: بدلا مطابقًا.
(٧) يعني: إذا أعرب الرّحمن نعتًا من لفظ الجلالة.
(٨) في (ع) و(ز/ أ) وإلاهي.
(٩) أي: أنّه مجرورٌ بما جُرّ به المتبوع، وهو الرّحمن.
(١٠) يعني: إذا أعرب الرّحمن بدلاً من لفظ الجلالة.

أنّ البدل على نية تكرار العامل.

قال (ك): فإن قلت: من أين عُلم أنّ الرّحمَنَ ليس بعلمٍ؛ مع أنّه مختصٌّ استعماله بالله؟.

قلت: من جهة أنّه[١] يقع صفةً، وأنّ معناه: البالغُ في الإنعام؛ لا الذّات المخصوص، وأيضًا لو كان علمًا لكان قوله: لا إله إلا الرّحمن؛ مفيدًا للتّوحيد، لكنّه لا يفيد التّوحيد؛ فلا يكون علمًا ا.هـ[٢]

ولك منع هذه/ الملازمة ببعض ما قلنا في الملازمة السّابقة. [ل/٤/ب]

قال أيضًا[٣]: واستدلّ بعض المحقّقين باختصاص الرّحمن بالله تعالى؛ على أنّ المجاز لا يستلزم الحقيقة، وأما قول الشّاعر في مُسَيْلِمَة:

.... *** وأنْتَ غَيْثُ الوَرَى لا زِلتَ رحْمَانا[٤]

فليس بحجةٍ؛ لأنّه تعنّتٌ[٥] في الكفر.

أقول: هذا الجوابُ غير مرضيّ عند الفضلاء؛ فإن التّعنّت لا يُخرج البدويّ عن عربيّته، فالأحسن ما قيل: إنّ المختصّ به تعالى هو المعرَّف لا الْمُنَكَّر، ورحمانًا في البيت منكَّر.

فإن قلت: يلزم على هذا أن يكون للرّحمن حقيقةٌ استعملت؛ لأنّ المعرَّف فرعٌ عن الْمُنَكَّر مع أنّهم قالوا: لا حقيقة له؟

وأُجيب: بأنّ (أل) لما كانت كالجزء من مدخولها؛ غايرتْ بين[١] المعرَّف والْمُنَكَّر.

(١) في (ع) و(ز/أ) أن.

(٢) الكافيجيّ ص: ٣٩ بتصرّف.

(٣) أي: الكافيجيّ ص: ٤٠ بتصرّف.

(٤) عجزُ بيتٍ لرجلٍ من بني حذيفة قال لمسيلمة الكذّاب: إنّه رحمان اليمامة -والعياذ بالله-، وهو من البسيط، وذكر صدره في (ع) برواية: رفعتَ بالمجد بيت الأشرفين أبًا، وهو في الكشّاف١/٤٢، برواية أخرى هي: سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبًا.

(٥) قال في الكشّاف ١/٤٢ : «هو تطلّب الإيقاع في أمرٍ شاقّ، فإمّا أن يراد إيقاعُ بعضهم بعضًا في أمرٍ شاقّ أو إيقاع كلّ واحدٍ نفسه».

تنبيهات(٢)

الأوّل: قال ابن القيّم(٣) في البدايع(٤): الوصلات في كلامهم الّتي وضعوها للتوصّل بها إلى غيرها؛ خمسة أقسام:

أحدها: حروف الجر، وضعوها ليتوصّلوا بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها(٥) لما تعدّى الفعل إليها(٦)، ولا باشرها.

الثّاني: هاء التّنبيه، وضعوها للتوصّل بها إلى نداء ما فيه (ال).

الثّالث: ذو، وضعوه وصلةً لوصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقّة(٧).

الرّابع: الّذي، وضعوه وصلةً(٨) إلى وصف المعارف بالجُمَل، ولولاه لما جرت صفاتٌ عليها.

الخامس: الضّمير الّذي يربط الجمل الجارية على المفردات أحوالاً، وأخبارًا، وصفاتٍ، فإنّ الضّمير هو الوصلة إلى ذلك ا.هـ (٩)

(١) في (ع)، و(ز/أ) هي.

(٢) هذه التّنبيهات من حاشية السيوطي على المغني ل/١٦٤، و١٦٩ بتصرّف، وهو مخطوط، منه نسخة في المكتبة الأحمديّة في حلب برقم: ٩١٠، وقفت على مصوّرته.

(٣) هو: محمّد بن أبي بكر الدّمشقي أبو عبد الله، أحد كبار العلماء، وتلميذ شيخ الإسلام ابن تيميّة، ألّف تصانيف كثيرة؛ منها: إعلام الموقّعين، مفتاح دار السّعادة، زاد المعاد، الوابل الصّيب من الكلم الطّيّب، حادي الأرواح، بدائع الفوائد، ت ٧٥١هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٦٢، ٦٣، وشذرات الذّهب ٦/١٦٨، والأعلام ٦/٢٨٠، ومعجم المؤلفين ٩/١٠٦، ١٠٧.

(٤) في (ع) و(ز/ أ) البايع.

(٥) في (ع) ولولا.

(٦) في (ع) إليهما.

(٧) في (ز/ب) والمشتقّة.

(٨) في (ع)، و(ز/ أ) فاصلة.

(٩) ينظر: بدائع الفوائد ١/١٢٨، ١٢٩، وهو في حاشية السّيوطيّ على المغني ل/١٦٤/أ.

وانظر ما وجه كون هاء التّنبيه وصلةً لنداء ما فيه (أل)؛ مع[١] أنّ الوصلة إلى ندائه (أيّ)؟

ويجاب: بأنّها لما كانت لازمةً لها جَعَلها وصلةً؛ فلذلك استغنى عن ذكر (أيّ)؛ فإنّها من الوصلات، وهو بصدد تعدادها، وسيجيء لهذا كلامٌ يتعلّق به[٢].

الثّاني: عبّر ابن مالك في شرح التّسهيل[٣] عن باء الاستعانة بباء السّببيّة[٤]، وعليه اقتصر.

قال في شرحه: هي الدّاخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازًا، نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ / ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْۖ ﴾[٥] و ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[٦]، فلو اقتصر إسناد الإخراج إليها[٧] في قوله: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ ﴾، وإسناد الإرهاب إليها في قوله: ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِۦ ﴾؛ فقيل: أنزل ما أخرج من الثّمرات رزقًا، [ل/٥/ أ]

(١) ساقطة من (ع).

(٢) ينظر: ص: ٦٢٧، ٦٢٨.

(٣) ينظر شرح التّسهيل ١٤٩/٣، ١٥٠. وهو في التّسهيل ص: ١٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٦/٢، والمساعد ٢٦٢/٢.

(٤) الفرق بينهما جليٌّ وواضح؛ فباء الاستعانة نحو: (كتبتُ بالقلم)، وباء السّببيّة نحو: (مات زيد بالجوع)، وابن مالك أدرج الاستعانة في السّببية، ينظر: ارتشاف الضّرب ٤٢٦/٢.

(٥) البقرة: ٢٢.

(٦) الأنفال: ٦٠.

(٧) يعني: إلى الهاء.

وما استطعتم من قوّة تُرْهِبُ[١] عدوّ الله؛ لصحّ وحَسُن؛ لكنّه مجازٌ، والآخر حقيقة، ومنه: (كتبتُ بالقلم)[٢]، و(قطعتُ بالسّكّين)[٣]، فإنه يصحّ أن يقال: كتب القلم، وقطع السّكّين، والنّحويون يُعبّرون عن هذه بباء الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التّعبير بالسّببيّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ فإن استعمال السّببيّة فيها يجوز دون الاستعانة[٤].

قال أبو حيّان: وما ذهب إليه[٥] من أنّ ما ذكره النّحويون من باء الاستعانة مندرجٌ في باء السّببيّة قولٌ انفرد به، وأصحابنا[٦] فرّقوا بين باء السّببية، وباء الاستعانة، وقالوا: باء السّببيّة هي: الّتي تدخل على سبب الفعل، وباء الاستعانة هي: الّتي تدخل على الاسم المتوسّط بين الفعل، ومفعوله؛ الّذي هو آلة، كـ (كَتَبْتُ الكتابَ بالقلم)، و(عَمِلَ النّجّارُ البابَ بالقدّوم)، و(بريتُ القلمَ بالسّكّين)، و(خضتُ الماءَ برجلي)، ولا يمكن أن يقال: سببُ كتابةِ الكتاب هو القلم، ولا سببُ عملِ النّجّار هو القدّوم، ولا سببُ بري القلم هو السّكّين، ولا سبب خوض الماء هو الرِّجل؛ بل السببُ[٧] غير هذا، فجعلُ هذا سببًا ليس بواضح، ومثّلوا للسبّب بقولك: (ماتَ فلانٌ بالغيظ وبالجوع)، و(حججتُ بتوفيق الله)، و(أصبت الغرضَ بفلان) ا.هـ[٨].

(١) في (ع)، و(ز/ أ) ترهبون.

(٢) في (ع) العلم، وفي (ز/أ، وب) كتب القلم.

(٣) في (ع)، و(ز/أ، وب) قطع السّكين.

(٤) ينظر: شرح التّسهيل ١٤٩/٣، ١٥٠.

(٥) أي: ابن مالك -رحمهما الله-، وهو هنا يردّ عليه.

(٦) مكرّرة في (ز/أ).

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) ينظر: حاشية السّيوطيّ على المغني ل/١٦٩/أ.

الثّالث: قال ابن مالك في شرح التّسهيل: ((باء المصاحبة هي الّتي يحسُن في موضعها مع، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ ﴾[١]أي: مع الحقّ، ومُحِقًّا[٢]، وكقوله تعالى: ﴿ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ [٣] أي: مع سلام ومُسَلِّمًا)) ا.هـ[٤].

قال الشّيخ شمس الدّين أبو الفتح[٥] في شرح الجمل[٦]: ((الثّالث: باء المصاحبة، وبعضهم/ يسمّيها بالملابسة، وبعضهم يقول: الباء الّتي بمعنى مع ، نحو قوله[٧] تعالى: ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾[٨] أي: مصاحبين لحمدك، أو ملابسين له، أو نسبّح مع حمدك)) ا.هـ [٩]. **[ل/٥/ب]**

وبه يظهر ما قلنا سابقًا من أنّ عطف الملابسة على المصاحبة مرادف[١٠].

---

(١) النساء:٧٠، وفي (ع) تحريفٌ في كتابة الآية، حيث ذكر الرُّسُل بدل الرَّسُول، وهذا لا يليق.

(٢) في (ز/ب) ومحققًا.

(٣) هود:٤٨.

(٤) شرح التّسهيل ٣/١٥٠، ١٥١، وهو في المساعد ٢/٢٦٢.

(٥) هو: محمّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعليّ الحنبليّ، قرأ النّحو على ابن مالك، وأتقن العربيّة، من مؤلّفاته: شرحٌ على الألفيّة، وشرحُ الجمل الجرجانيّة، ت ٧٠٩هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٢٠٧، ٢٠٨، والأعلام ٦/٣٢٦، ومعجم المؤلفين ١١/١١٦.

(٦) في (ز/ب) ش الجمل –بالرّمز– والمقصود: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) البقرة:٣٠.

(٩) الفاخر ٢/٥٩٦، وينظر: حاشية السّيوطيّ على المغني ل/١٦٩/ب.

(١٠) ينظر: ص: ١١١.

قوله: (الحمد لله) [١]

في (م د) [٢]: أي: جميعُ أفرادِ الحمد من جميعِ أفراد الخلق، أو جنسه المتحقّق في ضمن أيّ فردٍ فيها، أو المعهود شرعًا؛ وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه، وأولياؤه، والعبرة في مقام الحمد المطلوب؛ كماله بحمد هؤلاء[٣]؛ إذ حمدُ غيرِهم بالنّسبة إليه لقلّته؛ لا يُطلَبُ وحدَه في هذا المقام [ملك][٤]، ومستحقّ، ومختصّ به تعالى لا يُشرَّكُ فيه غيره، فالّلام[٥] في (الحمد) إمّا للاستغراق، وهي الّتي يحلّ محلّها (كلّ)، أو للجنس، وهي[٦] الدّالّة على الحقيقة بمجرّدها، أي: من غير[٧] تعرّضٍ لشيءٍ من أفرادها، أو للعهد الخارجيّ العِلْميّ؛ لحضُورِ مَعناهُ في عِلْمِ المخَاطبِ، انتهى[٨].

وفيه[٩]: أنّ (أل) الاِسْتِغْرَاقيّة هِيَ[١٠]: الّتي يُراد بها الحقيقة في ضِمْنِ جميع الأفراد، فمَدْخُول (أَلْ) هاهنا[١١] حقيقة الحمد، وهو الثّناء من حيث تحقّقه في جميع أفراده،

---

(١) موصّل الطلاّب ص: ٢٣.

(٢) المدابغيّ ل/٢(أ).

(٣) في (ع) كمال حمد هؤلاء، وفي (ز/أ) كمالٌ بحمد هؤلاء.

(٤) في النّسخ الأربع: مملوك، وما أثبت عن المدابغيّ.

(٥) المراد هنا: (ال) التّعريف، وهو المعرّف بالأداة، وهل هي بجملتها حرفُ تعريفٍ، أو اللاّم؟ الأول: مذهب الخليل وسيبويه، والثّاني مذهب بعض النّحاة، ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب ١٣/٢، والمقتضب ٨٣/١، والرّضي ١٢٢/٢، ١٢٣، والتّصريح ١٤٨/١، وشرح الأشموني ١٧٦/١، ١٧٧.

(٦) في (ع) و(ز/ أ) وأي.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) في (ز/أ، وب) ا.هـ-بالرّمز-، والمراد: انتهاء كلام المدابغيّ ل/٢(أ).

(٩) في (ع) قوله: وفيه، وفي (ز/أ) بياض بقدر كلمة (قوله)، وهو هنا يعلّق على كلام المدابغيّ السّابق.

(١٠) في (ع)، و(ز/ أ) أي.

(١١) يعني في قوله: الحمد لله.

وهو معنى قوله: (أي جميع أفراد الحمد)، وحينئذٍ[١] فزيادة من جميع أفراد الخلق مستدرَكٌ بل مضرّ؛ لإخراجه الحمد القديم، مع أنّ المقصودَ شمولَه، كما هو الّلائق بمقام الثّناء.

وقوله[٢]: (أو جنسه المتحقّق في ضمن أيّ فردٍ منها)؛ يفيد أنّ (أل) الجنسيّة، أعني: الّتي للحقيقة؛ يكون مدخولها الماهيّة بشرط شيء، وليس كذلك؛ بل مدخولها الماهيّة من حيث هي هي[٣]؛ إنّما المعنى الّذي ذكره معنى (أل) الّتي للعهد الذّهنيّ، وهو غير مُرضٍ هنا؛ لنبوّ[٤] مقام الحمد عنه، إذ هو مقام إظهارٍ للثّناء لا إبهامٌ له، ولمنافاته لقوله[٥]: (وهي[٦] الدالّة على الحقيقة بمجرّدها)، أي: من غير تعرّضٍ لشيءٍ من أفرادها؛ ولأنّ الّذي ارتضاه صاحب الكشّاف[٧]: جَعْلُها للحقيقة من حيث هي هي، كما قال السيّد في حواشي المطوّل[٨] بعد سرد[٩] كلامٍ، فدلّ ذلك على أنّه اقتصر في معنى الحمد على الجنس من حيث هو هو[١٠]،/ فأنت ترى كيف تناقض كلامُه[١١]في الّلف والنشر[١٢]، وحينئذٍ فالأولى [ل/٦/ أ]

(١) في النّسخ الأربع (ح) –بالرّمز–.

(٢) أي: المدابغيّ.

(٣) يعني: بدون اشتراط شيء.

(٤) في (ع) لتروا، ونبا عنه أي: ابتعد، ينظر: اللّسان (نبا).

(٥) في (ع) كقوله.

(٦) في (ع) و(ز/ أ) وأي.

(٧) ينظر: الكشّاف ٤٩/١.

(٨) ينظر: ص: ٨١، ٨٢.

(٩) في (ع) بعد ردّ.

(١٠) أي: بدون اشتراط فردٍ منها، وبدون انضمام الاستغراق معه أصلاً.

(١١) يعني به: المدابغيّ في كلامه السّابق عن الحمد.

(١٢) هو: ذكر متعدّدٍ على جهة التّفصيل، أو الإجمال، ثمّ ما لكل واحدٍ من غير تعيين؛ ثقةً بأن السّامع يردّه إليه، وهو إمّا مرتّب، أو غير مرتّب، ينظر: الإيضاح–بتحقيق: عبد المتعال الصّعيديّ– ٣٤/٤–٣٧، والمنهاج الواضح ١٦٧/١، ١٦٨، والمرادبه هنا: من اللّف والنّشر المرتّب.

حذف قوله: ((في ضمن أيّ فردٍ منها))؛ لفساده[١].

وقوله[٢]: (وهو ما حمد الله به نفسه، وحمده به أنبياؤه) ؛ ينبغي أن تكون الواو بمعنى أو، يعني: أنّ المراد بالحمد المعهود؛ ثناءُ الله على نفسه، وهو الحمد القديم، أو ثناءُ غيرِهِ عليه، وهو الحمدُ الحادث، والغيرُ مخصوصٌ بهذا النّوع الكامل، فقوله: (والعبرة إلخ)؛ بيانٌ لمنشأ[٣]التّخصيص في الغير، وقوله: (مملوكٌ إلخ)[٤]؛ يشير إلى أنّ الكلام من التّقارير الثّلاثة[٥] الّتي في (أل) تحمل هذه المعاني الثّلاثة، وهو ما أخذ به بعض الحواشي، فقال: الاحتمالات تسعة، وهو كلام ظاهريّ متسَاهلٌ فيه.

والتّحقيق: أنّ (أل) إن جُعِلَت عهديّة، والمعهود الحمدُ القديم؛ فلا تُجعل (أل) للمُلك؛ إذ الحمدُ القديمُ نوعٌ من الكلام النفسيّ كما حُقّق[٦]، وهو صفةٌ قديمة لا يوصف بالملكيّة، وإن جُعلت استغراقيّة؛ فالتّوزيع[٧]، فما كان من الأفراد حادثًا صحّ، وما لا فلا.

---

(١) يعني: والمفترض منه أن يقول: (أو جنسه من حيث هو هو) دون اشتراط شيء.

(٢) يواصل تعقيبه على كلام المدابغيّ السّابق في الحمد.

(٣) في (ع) و(ز/ أ) لثناء.

(٤) في (ع) و(ز/ أ) بدون إلخ.

(٥) في (ع) و(ز/ أ) الثّلاث ، وهو خطأ.

(٦) هذا على مذهب من ينفون عن الله صفة الكلام، والحقّ: أنّ كلام الله صفةٌ ثابتةٌ له، تليقُ به – جلّ وعزّ–، ودليل ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾[الأعراف ١٤٣]، وفي الحديث الّذي خرّجه البخاريّ برقم: ٧٤٨٣ في فتح الباري ١٣/ ٤٦٢ قول النبي ﷺ: «**يقول الله تعالى يا آدم فيقول: لبيك وسعديك؛ فينادي بصوت؛ إنّ الله يأمُرُكَ أن تُخرج من ذرّيتك بعثًا إلى النار**»، ينظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص: ١٧٩–٢٠٠.

(٧) يريد: التّفريق.

ثم قال (م د): ((وكونها للجنس أولى، كما قاله الزّمخشريّ[١]))[٢]، ثم علّل ذلك بما لا يخلو عن دغدغة وتساهل، ونحن نذكر لك خلاصته، فنقول:

قال السيّد في حواشي المطوّل: ((والسّبب في اختياره -أي: الزّمخشريّ- الجنس؛ أنّ دلالة الّلفظ على الجنس، وعلى اختصاصه بالله تعالى؛ لا يُحتاج فيها إلى الاستعانة بالمقام، مع أنّ اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الأفراد، ويؤدّي مؤدّاهُ، فلا حاجة هاهنا في تأدية ما هو المقصود أعني: انتفاء المحامد عن غيره تعالى، وثبوتها له؛ إلى أن يزاد على الجنس معنىً زائدًا يُستعان فيه بالقرائن والأحوال.

فإن قلت: إذا استُعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرّحًا به، وإذا اكتُفي بدلالة جوهر الكلام؛ يكون مفهومًا ضمنيًّا، والأوّل أولى؛ فلِمَ[٣] اختار الثّاني؟

قلت: الاختصاصان متلازمان، فإن كان المقصود اختصاص الجنس؛ فالأمر ظاهر، وإن كان اختصاص الإفراد؛ فقد جعل اختصاص الجنس دليلاً عليه، وسلوك طريقة البرهان من فن البلاغة)) ا.هـ[٤]

وبه تعلم: أنّ ما وقع في بعض الحواشي بعد تقرير وجه العدول، ثم أدخل[٥] (أل) الّتي للاستغراق/ لإفادة العموم، أو للجنس، أو للعهد خلل؛ لأنّ قوله: (أو للجنس، أو للعهد)؛ لا يصحّ عطفه على الاستغراق بالنّظر لقوله: (أو للعهد)؛ لمنافاته لقوله: (لإفادة العموم)؛ لأنّ العموم لا يحصل على جعلها عهديّة ولا على إفادة؛ لأنّه يفيد أنّ الجنس والعهد مفادان لـ(أل) الاستغراقيّة، وهو فاسد. [ل/٦/ب]

(١) ينظر: الكشاف ١/٥٠، ٥١.

(٢) المدابغيّ ل/٢(أ).

(٣) في (ع) فلو.

(٤) حاشية السّيد على المطوّل ص: ٧، ٨.

(٥) كذا في النّسخ الأربع، والأوجه أن يقول: إدخال؛ ليستقيم الكلام.

ومن البعيد قول (ك)[(١)]: إنّ الّلام هاهنا للتّعليل، بمعنى: أنّ الحمد ثابت لأجل الله، كما في قولك: (الدّار لفلان)؛ إذ لا يقال: إنّ المحمودَ باعثٌ على الحمد، وثبوته؛ إنّما الباعث[(٢)] المحمود عليه.

ويؤيّده ما في (ش)[(٣)]: أنّ المحمود عليه ما كان الوصف بالجميل بإزائه ومقابله، بمعنى: أنّ الموصوف لما كان له ذلك الشّيء؛ ذكر جميله، وأظهر كماله، فهو لأجل حصوله له[(٤)]، ولولاه لم يُوصف، أي: لم يتحقّق ذلك الوصف، فهو كالعلّة الباعثة للواصف، أو هو العلّة.

بقي أنّ المحمود عليه لا بدّ أن يكون فعلاً اختياريًّا كما صرّح به السّعد[(٥)]في حواشي الكشّاف[(٦)]، وأشعر كلامه به في المطوّل[(٧)] موافقًا للرّازيّ[(٨)] كغيره، فلا يكون ثناء الّلؤلؤة

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤١.
(٢) في (ع)، و(ز/ أ) إنّما هو الباعث.
(٣) هداية أولي الألباب إلى موصّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب للشنوانيّ، بتحقيق: محمّد عاشور محمّد حسن (رسالة ماجستير) ١/٥.
(٤) في (ع) به.
(٥) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازانيّ سعد الدّين، من أئمة العربيّة والبيان والمنطق، من مؤلفاته: تهذيب المنطق، والمطوّل، والمختصر، وإرشاد الهادي في النّحو وغيرها، ت ٧٩٣هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٨٥، والأعلام ٧/٢١٩.
(٦) حاشية التّفتازاني على الكشاف، بتحقيق: عبد الفتاح البربريّ (رسالة دكتوراه) ١/٥٩.
(٧) ينظر: المطوّل ص: ٧٠.
(٨) هو: محمّد بن عمر بن الحسن التّميميّ الشّافعيّ المعروف بالفخر الرّازيّ، إمامٌ في التّفسير، والأصول، من مؤلفاته: تفسير مفاتيح الغيب، والمحصول في أصول الفقه، ت ٦٠٦هـ، ينظر: وفيّات الأعيان ٤/٢٤٨، ولسان الميزان ٤/٤٢٦-٤٢٩، وشذرات الذّهب ٥/٢١، ٢٢، وسيأتي المصنّف يترجم له ص: ٦١٣.
وكلامه في تفسيره ١/٢١٩؛ حيث قال: ((لا يحمد إلاّ الفاعل المختار على ما صدر عنه بالاختيار)).

على صفائها حمدًا(١).

قال المحقّق الّلاريّ(٢) في حواشي الفوائد الضيائيّة(٣): ((فإن قيل: قد نسب الحمد إلى ما لا اختيار له كالصّبر والمقام في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾ (٤)

وفي قول الشّاعر:

والصّبرُ يُحمَدُ في المواطنِ كُلّها *** إلاّ عليكَ فإنَّهُ مَذْمُومُ(٥)

فالجواب: أنّهما يؤوّلان بالحذف والإيصال، فتقدير الأوّل: محمودًا أنت فيه، وتقدير الثّاني: أنّ الصّبر يحمد عليه فهو المحمود عليه لا المحمود، لا يقال: الأصل عدم التّأويل؛ لأنّا نقول بعد نقل الثّقات(٦) من مثبتي الّلغة يكون التّأويل لازمًا(٧)) ا.هـ.(٨)

(١) هذا جزء من كلام الشّنوانيّ ٦/١، حيث بيّن المقصود من الفعل الاختياري فقال: ((أي: حاصلاً من المحمود باختياره وإرادته؛ فلا يكون ثناء اللّؤلؤة على صفائها حمدًا)).

(٢) هو: عبد الغفور بن صلاح اللاّريّ الحنفيّ، نحويّ، من مؤلّفاته: الاختصار والذّيل، وحاشية على شرح الجامي، ت ٩١٢هـ، ينظر:معجم المؤلّفين ٢٦٩/٥.

(٣) في (ع)، و(ز/ أ) حواشي الضّيائية، ولهذه الحاشية نسختان: نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم: ٤١٥/٦٢ وقد وقفت عليها، ونسخة في مركز جمعة الماجد في دبي برقم: ٨٠٨٠٢٦.

(٤) الإسراء:٧٩.

(٥) البيت من الكامل، وليس فيه شاهد نحويّ؛ وإنّما أورده العطّار نقلاً عن المحقّق اللاّريّ لإيضاح معنى الصّبر ومدلوله.

(٦) في الأصل: الثّقاة –بالمربوطة– وهو خطأ إملائيّ.

(٧) في (ع) ملازمًا.

(٨) حاشية عبد الغفور اللاّريّ على الفوائد الضيائيّة ل/٣٨(أ) .

قوله: (الْمُلْهِم) [١]

اسم فاعل من الإلهام، وهو إلقاء معنىً في القلب[٢] بطريق الفيض[٣].

قال بعضهم: ولا يكون إلاّ خيرًا، وأورد عليه قوله تعالى: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [٤].

وأجيب: بأنّ الإلهام في الآية معناه: التّعليم[٥].

والّذي في بعض حواشي المطوّل: أنّ الإلهام معناه الّلغويّ: الإعلام، وحينئذٍ لا تَرِدُ الآية.

/والأظهر: أن يُفسّر الإلهام بالتّوفيق؛ لأنّ الحمد[٦] شكرٌ للمُنْعِم، وشكرُ المُنْعِم واجبٌ [ل/٧/ أ] بالشّرع، فحكمُ الحمد نظريّ، وليس حاصلاً بطريق الإلهام، وإضافةُ حمدٍ للضّمير؛ من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل، أي: لحمد الخلق إيّاه[٧].

(١) موصّل الطلاّب ص: ٢٣.

(٢) ينظر: المدابغيّ ل/٢ (أ، ب)، وعرّفه الكفويّ في الكلّيّات ١/٢٨٥ بقوله: «هو إيقاع الشّيء في القلب من علمٍ يدعو إلى العمل به من غير استدلال تامّ، ولا نظر في حجة شرعية»، وفي الفروق اللّغويّة لأبي هلال العسكري ص: ٦٥: «الإلهام: ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشّر ليترك».

(٣) مصطلحٌ صوفيّ، وهو: ما يفيده التّجلّي الإلهي، ينظر: معجم مصطلحات الصّوفية ص: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) الشّمس:٨.

(٥) وقيل: هو معرفة سبيل الخير، وسبيل الشرّ، ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/٢٦٦، وينظر في تفسير الإلهام: تفسير ابن جرير الطّبريّ ١٥/٢٦٤، والكشّاف ٤/٢٥٨، ٢٥٩.

(٦) في (ع) لا الحمد.

(٧) ينظر: الشّنواني ١/١١، والمدابغيّ ل/٢(ب).

وليس التّقدير: لحمدي، بجعل الفاعل الضّمير، كما درج عليه بعض[١] الحواشي[٢]؛ لما نصّ عليه في المطوّل[٣] من أنّ إضافة المصدر تفيد العموم، والمقصود: التّعميم في جميع أفراد الحمد الصّادرة عنه، وعن غيره حتّى يلائم التّقرير المتقدّم، وهو لا يحصل إلاّ بما ذكرنا؛ لقصور تقدير الضّمير على[٤] استغراق أفراد الحمد الصّادرة عن المتكلّم، وهو صحيحٌ أيضًا، ولكنّ اللاّئق بمقام الحمد هو[٥] الّذي ذكرنا أنّها تفيد العموم، وفي الحمد أوّلاً على الذّات، ثمّ على الإلهام الّذي هو صفة فعل؛ تنبيهٌ على تحقّق الاستحقاقين الذّاتيّ، والوصفيّ، فتدبّر.

ولام الحمد للتّقوية متعلّقة بالملهِم[٦] لما ذُكر في المغني[٧]:أنّ الّلام المقويّة متعلّقة بالعامل المقوّى، نحو: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[٨] ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[٩] ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[١٠]

ثمّ هي[١١] ليست زائدةً محضةً؛ لما يخيّل في العامل من الضّعف الّذي نُزِّل منْزلة

---

(١) ساقطة من (ع)، و(ز/ أ) .

(٢) فيه: تلميحٌ بالرّد على الشّنواني في تقديره السّابق.

(٣) ص: ١٩٢.

(٤) في (ع)، و(ز/أ) عن.

(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٦) في (ع) باللهم.

(٧) ينظر: ص: ٢٨٦، ٢٨٧.

(٨) البقرة:٩٧.

(٩) البقرة:٩١.

(١٠) البروج:١٦.

(١١) في (ع)، و(ز/ أ) ثمّ أي.

القاصر، ولا مُعَدِّيَةً[١] محضةً؛ لاطّراد صحّة إسقاطها، فلها منْزلةٌ بين المنْزلتين[٢].

قوله: (رسولِهِ وعَبْدِهِ) [٣]

في (م د)[٤]، وكذا في بعض الحواشي: قدّم الوصف بالرّسول للسّجع[٥]، و إلاّ فالموافق لحديث: ((**لكن قولوا عبدُ اللهِ ورسُولُه**))[٦]؛ تقديم الوصف بالعبوديّة، ولأنّه أشرف الأوصاف العليّة ا.هـ.

أي: فمقتضاه أن يُقَدَّم، وعكسَ[٧]؛ لتحصيل السّجع، والّذي يظهر أنّ العبد وقع في مركزه؛ لأنّ الترقّي يكون من الأدنى للأعلى، فيقال: عَالِمٌ[٨] نِحْرِيرٌ[٩]، وجَوادٌ فيَّاضٌ[١٠].

والعجب من البعض؛ حيث غفل عن هذه النّكتة مع أنّه قرّرها[١١] عند الكلام على البسملة، وعبارته: ((وإنّما قدّم الرّحمن، والقياس يقتضي التّرقّي من الأدنى للأعلى كقولهم: عَالِمٌ

(١) في (ع) معدته.

(٢) هذا مصطلح المعتزلة في كون مرتكب الكبيرة بمنزلةٍ بين المنزلتين أي: الكفر والإسلام، ينظر: شرح العقيدة الواسطيَّة للدّكتور: صالح الفوزان ص: ١٨٢.

(٣) موصّل الطلاّب ص: ٢٣.

(٤) المدابغيّ ل ٢/(ب).

(٥) هو: توافق الفاصلتين من النّثر على حرفٍ واحدٍ في الآخر، وله أنواعٌ ثلاثة: مطرّف ومرصّع ومتوازي، ينظر:المنهاج الواضح للبلاغة ١/١٨٨، ١٨٩، والتّوافق هنا وقع بين حَمْدِه، وعَبْدِه.

(٦) جزءٌ من حديث: «**لا تَطْرُوني كما تَطْرِي النّصارى عيسى بن مريم، ولكن قولوا عبدُ الله ورسوله**» ينظر: سنن الدّارميّ ٣/٣٢٠.

(٧) في (ع) ولكن.

(٨) في الأصل (علم).

(٩) في (ع) تحرير، والنّحرير: العالم الحاذق في علمه، جمع نحارير، ينظر: اللّسان (نحر).

(١٠) مبالغة الفائض، يقال: نهر فيّاض: كثير الماء، ورجل فيّاض: كثير العطاء، ينظر: اللّسان (فاض).

(١١) لعلّه يقصد الزّمخشريّ في الكشّاف عند ما قرّر هذا الكلام ١/٤٥، أو البيضاويّ في تفسيره ١/٧، وينظر: الألوسيّ في روح المعاني ١/٥٦، وحاشية شيخي زاده على البيضاويّ ١/٢٨، وحاشية الخفاجيّ عليه أيضًا ١/٦٧.

نِحْرِيرٌ وجوادٌ فيَّاضٌ؛ لأنّه صار كالعَلَم)) ا.هـ.

ويجاب عمّا في الحديث(١): بأنّ النّبي [ﷺ](٢) قدّم في كلامه العبوديّة على الرّسالة؛ تواضعًا، أو نظرًا لتقدّمها في الوجود على الرّسالة؛ لطريان(٣) الرّسالة عليها.

والسّبب في أشرفيّة/ وصف العبوديّة؛ أنّ الألوهيّة، والسّيادة، والرّبوبيّة؛ إنّما هي في الحقيقة لمن دونه، ففي الوصف بالعبوديّة؛ إشارةٌ أيُّ إشارةٍ إلى كمال اتّصافه تعالى بهذه الصّفات، ولأنّ العبوديّة لكونها انصرافًا من الخلق إلى الحقّ في حقّه ﷺ أكملُ من الرّسالة؛ لكونها بالعكس من ذلك، ولأنّ العبدَ يتكفَّلُ مولاهُ بإصلاح شأنِهِ، والرّسولُ متكفّلٌ بإصلاحِ شأن الأمّة، وفرقٌ ما بينهما(٤). [ل/٧/ب]

والرّسول مصدرٌ بمعنى: الرّسالة(٥)، يطلق على الواحد، وغيره، ومن العرب من يثنّيه، ويجمعه، وورد الاستعمالان في القرآن المجيد، قال تعالى(٦): ﴿ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾ (٧) أي: موسى وهارون –عليهما السّلام–، ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ (٨)، ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٩).

---

(١) أي: الحديث الآنف الذّكر ص: ١٣٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يستحسن ذكرها ؛ احتسابًا للأجر.

(٣) كذا في النّسخ الأربع، والوجه: لطرآن.

(٤) ينظر: الشّنواني ١/١٩.

(٥) معنى الكلام: أنّ كلمة رسول تجيء بمعنى: الرّسالة، وليس المقصود تعريف الرّسول؛ لأنّه سيعرّفه فيما بعد، والرّسول لغة: المرْسَل ويجمع على رُسُل، ينظر: اللّسان، والتّاج (رسل).

(٦) في (ز/أ) قال الله تعالى.

(٧) طه:٤٧.

(٨) هود:٦٩.

(٩) الشّعراء:١٦، ومن قوله: (أي: موسى..) إلى نهاية هذه الآية ساقط من (ز/أ)، وقد وردت الآية في النّسخ الأربع بصيغة (إنّا رسولُ ربك) وهذا خطأ؛ لعدم وجود آيةٍ في القرآن بهذه الصّيغة، والصّحيح ما أثبت، وكان الأولى من العطّار –رحمه الله– أن يذكر هذه الآية عقب قوله: (والرّسول مصدرٌ بمعنى: الرّسالة)؛ لأن توحيد (رسول) هنا بمعنى: الرّسالة، ولذا لا مكان للآية بعد قوله: =

قال الشّيخ يس[١] في حواشي لقطة العجلان[٢]: ((وليس كونُهُ بمعنى: الرّسالة إطلاقًا آخر، كما يوهمه كلام شيخنا الغُنَيمِيّ[٣] في شرح الشّعراويّة)).ا.هـ

أقول: ما يوهمه كلام الغُنَيمِيّ صريحُ كلام (ش) هنا[٤].

وبين المرسَل والرّسولِ فرقٌ[٥]؛ لأنّه ليس كلُّ مرسَلٍ رسولاً، فالرّياح مرسلاَت، والرّسول اسم للمبلّغ عن المرسِل، ومن هنا حسُن: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [٦] دون (نبّأناك

= (ومن العرب من يثنّيه ويجمعه)، وقد ذكرها الشّنوانيّ ١/١٦ في موقعها الصّحيح، ويبدو أن النّساخ لم يستوعبوا ما قاله العطّار في المسألة، والله أعلم.

(١) هو: الشّيخ ياسين بن زين الدّين العليميّ الحمصيّ، شيخ عصره في علوم العربيّة، له حواشٍ كثيرة؛ منها: حاشيةٌ على ألفية ابن مالك، وحاشية على متن القطر، وشرحه للفاكهي، وحاشية على التّصريح شرح التّوضيح، ت ١٠٦١هـ، ينظر: الأعلام ٩/١٥٥، ١٥٦، ومعجم المؤلفين ١٣/١٧٧.

(٢) لم أقف عليه .

(٣) هو: شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن علي الغنيميّ الأنصاريّ، فقيه باحث من أهل مصر، له شروحٌ وحواشٍ في العربية، والأصول، ورسائل في الأدب والمنطق ، ت ١٠٤٤هـ، ينظر: خلاصة الأثر ١/٣١٢، والأعلام ١/٢٢٦، ٢٢٧، وكتابة شرح الشعراويّة من كتب الصّوفيّة، ولم أقف عليه.

(٤) حيث قال الشّنوانيّ ١/١٦: ((ومنهم من يوحّده مطلقًا ومنه: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾، وُحّد؛ لأنّه في معنى الرّسالة، ومن مجيئه بمعنى: الرّسالة قول الشّاعر:

ألا أبلغ أبا عمروٍ رسولاً   بأنّي عن فُتاحتكم غنيٌّ

ولأنّ فعولاً يستوي فيه المذكر، والمفرد، وفروعهما))، فالعطّار إذن لا يرى فرقًا بين الرّسول والرّسالة، والشّنوانيّ يفرّق بينهما؛ فقد يأتي الرّسول بمعنى: الرّسالة، وهو إطلاقٌ آخر، وقد وافق العطّارَ الشّيخُ ياسين في حواشي لقطة العجلان، ووافق الشّنوانيَّ الغُنيميُّ في شرح الشّعراويّة، ويبدو أنّ كلام الشّنوانيّ أقرب إلى الصّواب، والله أعلم.

(٥) قال أبو هلال العسكري في الفروق اللّغويّة ص: ٢٢٣: ((الفرق بين المرسل والرّسول؛ أن المرسل يقتضي إطلاق غيره له، والرّسول يقتضي إطلاق لسانه بالرّسالة)).

(٦) النساء:٧٩.

نبيًّا) (١)

قال (ش): ((وإطلاق السيّد على نبيّنا محمّد ﷺ؛ يوافق ما ثبت في الحديث أنّه قال: ((**أنا سيّد ولد آدم ولا فخر**)) (٢)، ولكنّ هذا في مقام الإخبار عن نفسه بمرتبته(٣)؛ ليُعتقد أنّه كذلك، وأمّا في ذكره، والصّلاة عليه حين سألوه عن كيفيّتها؛ فلم يذكر لفظ السيّد، وقد تردّد نظر الشّيخ عزّ الدّين(٤) في أنّ الأفضل ذكر السيّد مراعاة للأدب، أو عدم ذكره رعاية للوارد نقله عن الأسنويّ(٥).

قال(٦): وفي حفظي أنّ الشّيخ عزّ الدّين نبّأه على أنّ الأفضل سلوك الأدب، أم امتثال الأمر؟ فعلى الأوّل يُستحبّ دون الثّاني.ا.هـ

(١) في (ع) بتكرار نبيًّا، وقد ذُكِر في الفرق بين الرّسول والنّبي: أن الرّسول: إنسانٌ أُوحِي إليه بشرعٍ، وأُمِرَ بتبليغه، والنّبي: إنسانٌ أوحي إليه بشرعٍ وإن لم يؤمر بتبليغه، وقيل في الفرق غيرُ ذلك.. ينظر: التّعريفات ص: ٢٥٨، ٢٥٩، والفروق اللغوية ص: ٢٢٢، ٢٢٣، والمدابغي ل/٢(ب).

(٢) الحديث خرّجه الإمام مسلم في صحيحه ١٧٨٢/٤، والإمام أحمد في المسند ٢٨١/١.

(٣) في (ع) و(ز/أ، وب) بمرتبة.

(٤) هو: عبد العزيز بن عبد السّلام السُّلميّ الدّمشقيّ الملقّب بسلطان العلماء، والمعروف بابن عبد السّلام، فقيه شافعيّ، وعالم بالعربيّة، والأصول، والتّفسير، من مصنّفاته: بداية السّول في تفضيل الرّسول، والتّفسير الكبير وغيرهما، ت ٦٦٠هـ، ينظر: طبقات الشّافعيّة الكبرى للسّبكيّ ٢٠٩/٨-٢١٦، وفوات الوفيّات ٥٩٤/١-٥٩٦.

(٥) هو: عبد الرّحيم بن الحسن بن علي أبو محمّد جمال الدّين الشّافعيّ، من علماء العربيّة، فقيه، أصوليّ، من مصنّفاته: التّمهيد، والكواكب الدُّرِّية في تنْزيل الفروع الفقهيّة على القواعد النّحويّة، ت٧٧٢هـ، ينظر: بغية الوعاة ٩٢/٢، ٩٣، ومعجم المؤلّفين ٢٠٣/٥، ٢٠٤.

(٦) لم يتحدّث العزّ بن عبد السّلام عن الأفضلية في ذكر السّيد أو عدمه نصًّا في كتابه بداية السّول، وإنّما علّق على حديث: «**أنا سيّد ولد آدم**» ينظر: ص: ٣٤، وقول الأسنويّ رجع إليه محقّق هداية أولي الألباب للشّنوانيّ، وأشار إلى أنّه ذكره في كتاب:المهمّات في شرح الرّافعي للأسنويّ، ينظر: الشّنوانيّ ١٤/١ ح/٤.

وأفتى ابن تيمية(١) بترك زيادة سيّدنا قبل محمّد(٢)، وأطال بعض الشافعيّة والحنفيّة في ردّه وتزييفه.

ومحمّد: بدلٌ من سيّدنا،/ لا يقال: هذا يقتضي أنّ إثبات السّيادة(٣) له ﷺ غير مقصود؛ لأنّ المبدل منه في نية الطّرح؛ لأنّا نقول: المراد بكون المبدل منه في نية الطّرح أنّه غير مقصودٍ بالذّات؛ بل ذُكِرَ توطئةً، وهاهنا الأمرُ كذلك؛ إذ المقصود بالذّات الصّلاة عليه ﷺ)) ا.هـ بتصرّف(٤). [ل/٨/ أ]

وهذا الجواب وإن شاع لا يلاءم السّؤال؛ إذ جَعْلُ المبدل منه غير مقصودٍ يعيد البحث، فالأحسن أن يقال: إنّ هذا ليس كليًّا؛ بل قد يكون المبدلُ منه هو المقصود.

---

(١) هو: شيخ الإسلام تقيّ الدّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام الحرّاني الحنبليّ، الفقيه العالم، أعظم علماء عصره في العلوم كلّها، من مصنّفاته: الفتاوى، والجمع بين العقل و النّقل، والصّارم المسلول على شاتم الرّسول، ت ٧٢٨هـ، ينظر: فوات الوفيّات ١/٣٥-٤٥، والأعلام ١/١٤٠، ١٤١.

(٢) يقصد شيخ الإسلام: ترك زيادة سيّدنا في الصّلاة؛ لأنّ إطلاق سيّدنا جائز مصداقًا للحديث الشريف الآنف الذّكر، ينظر: الفتاوى ٢٢/٤٧٤-٤٨٠.

(٣) في (ع) السّريادة.

(٤) ينظر: الشّنوانيّ ١/١٣-١٥.

قال في التّذكرة[١]: ((سلكت العربُ في المبدل منه مسلكين، أحدهما: أنّه ليس في تقدير الطّرح؛ ولذلك[٢] أخبرَ عنه بعد أن أبدل منه، نحو: [٣]

إنّ السيوفَ غُدوَّها ورَوَاحَها *** تركتْ هوزانَ مثل قرنِ الأعضبِ[٤]

وتقول: (الّذي مررتُ به أبي عبد الله)، ولو فرضت اطّراح الأوّل؛ لخلت الصّلة من عائد، وأمّا سلوكهم عدم الاعتداد به[٥] ففي قولهم في الغلط: (مررتُ برجلٍ حمار)؛ لأنّه لم يقصد بالخبر)).ا.هـ.

قال الشّيخ يس: ((وفيه تصريحٌ بأنّ ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطّرح))، والحقّ أنّ المسلكَيْن يجريان فيما عدا بدل الغلط، ومثال ما سلكتَ به مسلك الطّرح قولهم: (إنّ زيدًا عينَهُ حسنةٌ[٦])، و(إنّ هندًا جفنَها[٧] فاترٌ)، بنصب العين والجفن، فأنّث الخبر في الأوّل، وذكّر في الثّاني؛ لأنّ المعتمد عليه هو البدل، والمبدل منه في تقدير الطّرح، وبذلك

(١) كتاب لابن هشام في خمسة عشر مجلّدًا (١٥) نقل عنه السّيوطيّ في أكثر من عشرين موضعًا، ينظر: بغية الوعاة ٦٩/٢.

(٢) في (ع) وكذلك.

(٣) البيت للأخطل في ديوانه ص: ٣٢٩، وهو من الكامل، وذكر بلا نسبةٍ في شرح الأشموني ١٣٢/٣، وينظر: خزانة الأدب ١٩٩/٥-٢٠١.

والشّاهد فيه في قوله: تَرَكَتْ؛ فإنّه خبرٌ أنَّثه اعتمادًا على المبدّل منه، وفي البيت شاهد آخر وهو: مجيء غدوّها بدلاً من السّيوف، وهذا البدل غير معتمدٍ عليه، وكأنّه في حكم الملغيّ.

(٤) في (ع)، و(ز/أ) الأغضب- بالغين- وهو خطأ، والأعضب: ولد البقر إذا طلع قَرْنُه، وقيل: ما كُسِر قرنُه، وهو أنسب بالمقام هنا، وقيل غير ذلك، ينظر: اللّسان (عضب).

(٥) في (ع) اعتداد به.

(٦) في (ع) خنسة.

(٧) في (ع) جفها.

يجمع بين ما وقع في كلام العلماء من التّنافي، والوقوف عند[١] آخر العبارات قصور. انتهى[٢].

والأولى: أن يُعرب عطفَ بيانٍ جيء به لمجرد المدح[٣]، فإنّ عطف البيان قد يأتي لذلك، وخرّج عليه الزّمخشريّ قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [٤].

قوله: (وعلى آله) [٥]

اشتهر[٦] أنّ إعادة لفظ (على) ردٌّ على الشّيعة[٧] النّاقلين للنّهي عنه حديثًا موضوعًا، وجرى على ذلك (ش) [٨] هنا[٩].

(١) في (ع) عنه.

(٢) ساقط من (ع)، و(ز/أ)، وفي (ز/ب) ا.هـ -بالرّمز-.

(٣) المقصود عينَه في قوله: (إن زيدًا عينَه حسنة)، وجفنَها في قوله: (وإن هندًا جفنَها فاترٌ).

(٤) المائدة:٩٧، قال في الكشّاف ٦٤٦/١: ((البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح؛ لا على جهة التّوضيح كما تجيء الصّفة كذلك)) .

(٥) موصّل الطلاّب ص: ٢٣.

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) استزال.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) السّبعة.

(٨) في (ع) من، وهو خطأ.

(٩) ذكر الشّنوانيّ ١٩/١: أنّ إعادة (على) فيه ردٌّ على الشّيعة القائلين بأنّ جمع الآل مع النّبي في الصّلاة لا يجوز، ويجب ترك الفصل بينه وبين آله استنادًا إلى حديثٍ موضوع هو: ((**من فصل بيني وبين آلي بعلىٰ لم ينل شفاعتي**))، وفي الخصائص لابن جني ٣٧/١، ٣٨: قال المحقّق: محمّد علي النّجار في معرض حديثه عن ابن جنّي: ((وتراه لا يُدْخِل (على) على الآل، وهذا مما يلتزمه الشّيعة، وفي حاشية عصمت على الجامي: منع الشّيعة إدخال (على) على الآل عند التّصلية على النّبي، وآله، ونقلوا في ذلك حديثًا، والتزم أهل السّنة ذكرها ردًّا عليهم؛ فإنّ جميع الأحاديث الصّحيحة المذكورة فيها الصّلاة على النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام أدخل كلمة (على) على آله، فالظّاهر أنّ ما نقلوه موضوع)).

ونقل المحقّق اللاّريّ في حواشي الفوائد الضّيائيّة[١]: أنّ الشّيعة إنّما يمنعون إدخال (على) في التّشهّد، وحينئذٍ[٢] فلا يصحّ هذا نكتةً لإعادة لفظ (على) عمومًا، وقيل: إنّها/ **[ل/٨/ب]** زيدت للإشارة إلى تفاوت القدرَين؛ فإنّ الواصل له ﷺ مغايرٌ للواصل إليهم، وفيه: أنّه لا يظهر إلاّ إذا كان العامل في المعطوف مغايرًا للعامل في المعطوف عليه، مع أنّ العامل فيهما واحد؛ على أنّ ما وُهِبَ لنبيّنا من العطايا فهو يعمّ مسلمي البرايا، فالأحسن التّعليل بموافقة الوارد.

قوله: (وجنده) [٣]

نقل (ش) [٤] عن الجوهريّ[٥] أنّ الجند هم: الأنصار، والأعوان، قال: ودمشق، وحِمْص، وقِنَّسْرِين[٦]، والأردن، وفلسطين، كلٌّ منها يسمّى جندًا؛ لإقامة الأنصار والأعوان بها في ذلك الوقت[٧].

وأقول: من أين هذا التّخصيص؛ إذ الأعوان، والأنصار أقاموا في غيرها من البلاد أيضًا، كالعراق، وفارس، ومكّة، والمدينة، على أنّ مكّة والمدينة مبدأ نصرة الإسلام فليُحرّر[٨].

(١) ينظر: حاشية اللاّري على الفوائد الضائيّة ل/٥٢(أ).

(٢) في الأصل، و(ع)، و(ز/ب) وح –بالرّمز–.

(٣) في (ع) وجزوه.

(٤) في (ع) من، وهو خطأ، وينظر: الشّنواني ١/٢١.

(٥) هو: إسماعيل بن حمّاد الجوهري، صاحب معجم الصّحاح، أحد أئمة اللّغة، والأدب، حسن الخطّ، ت ٣٩٦هـ، وقيل غير ذلك، ينظر: بغية الوعاة ١/٤٤٦، ٤٤٧.

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) وقرين، وقنّسرين: كانت هي وحمص شيئًا واحدًا فتحها المسلمون سنة ١٧هـ، ينظر: معجم البلدان ٤/٤٠٣.

(٧) ينظر: الصّحاح (جند).

(٨) استدراك لطيفٌ من العطّار على الشّنوانيّ.

قوله: (وبعد) (١)

في (م د)(٢): أنّ فيه عطف الخبر على الإنشاء، , وأجاب: بجعل ما بعد (بعد) إنشاءٌ معنىً قُصِدَ به مدح الشّرح، وأنت خبيرٌ بأنّ هذا مع ما بعده لا داعي إليه؛ لأنّ الواو على تقدير كونها عاطفةً تجعلُ جملة الحمدِ خبريّة؛ لأنّ المخبِرَ بالحمد حامد، ويكون من عطف الخبر على الخبر، ولك جعل الواو استئنافيّة استئنافًا نحويًّا، وهو ظاهر، أو بيانيًّا على القول باقترانه بها، وإن ردّه عبد الحكيم في حواشي المطوّل(٣)، وبعد: معمولةٌ ليقول، فالفاء زائدة، وفي الكلام التفاتٌ(٤) على مذهب السكّاكيّ(٥) من التّكلّم إلى الغيبة، على أنّ الواو لو جعلت عاطفة، وجعل ما بعدها خبريّة، وجملة الحمدلة إنشائيّة؛ فليس من عطف الخبر على الإنشاء؛ بل يُجعلُ من عطف القصّة على القصّة، ومثّل له السيّد -قدّس الله سرّه- بقوله(٦): (زيد يُعاقَبُ بالسّجنِ والإزهَاق)، و(بَشِّر عمرًا بالعفو والإطلاق).

---

(١) موصّل الطّلاّب ص: ٢٣.

(٢) ينظر: المدابغيّ ل/٢(ب).

(٣) ردّه الفاضل عبد الحكيم السّيالكوتي في حاشيته على المطوّل ص: ٣٨٨، ٣٨٩ عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[التّوبة ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[التّوبة ١١٣]، حيث قال: «الآية الأولى: منعٌ لهم عن استغفار الآباء، والأقربين، والثّانية: جواب لتمسّكهم باستغفار إبراهيم عليه الصّلاة والسّلام، عطفت أحديهما على الأخرى، وليست جوابًا عن سؤالٍ نشأ من الآية الأولى، وكذا ما قيل في جوابه من أنّ الواو للاستئناف؛ فإنّه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة البيانيّة، أعني: جواب السّؤال؛ إنّما تدخل على قلّة على المستأنفة النّحوية أعني: الجملة الابتدائيّة».

(٤) هو: التّعبير عن معنىً بطريقٍ من الطّرق الثّلاثة بعد التّعبير عنه بطريقٍ آخر منها، وهو أنواع: التفاتٌ من التّكلم إلى الخطاب أو الغيبة، ومن الخطاب إلى التّكلم أو الغيبة، ومن الغيبة إلى التّكلم أو الخطاب، وهو من محاسن الكلام، ينظر: الإيضاح ١/١٥١-١٥٩.

(٥) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي السّكاكي، عالمٌ بالعربيّة، والأدب، من مصنّفاته: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة، ت ٦٢٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٦٤/٢، والأعلام ٢٩٤/٩، ومعجم المؤلّفين ٢٨٢/١٣.

(٦) ينظر: حاشية السّيد على المطوّل ص: ٢٦٣.

قوله: (فيقول) (١)

الفاء واقعةٌ في جواب أمّا الّتي(٢) نابت عنها الواو، كذا في بعض الحواشي.

وفيه: أنّه يلزم عليه الجمعُ بين العِوَض والمعوَّض؛ لأنّ وقوع الجواب مقترنًا بالفاء؛ دليل على تقديرها، والمقدّر كالثّابت؛/ فكيف تُجعل الواو عوضًا؟ (٣) [ل/٩/أ]

وما وقع في الخَيَاليّ(٤) من أنّه كثيرًا ما يجمع بين أمّا والواو كقول صاحب المفتاح: (وأمّا بعد) (٥)؛ فقد ردّه عبد الحكيم في حواشيه عليه(٦): بأنّ (وأمّا بعد) هذه ليست هي الّتي للاقتضاب(٧) الّتي الكلام فيها، بل الواقعةُ في كلام صاحب المفتاح فذلكة(٨)، أي: إجمالٌ للكلام السّابق بمنْزلة قولك: والحاصل.

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٣: ((فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغنيّ خالد بن عبد الله الأزهريّ: هذا شرحٌ لطيفٌ..)).

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) أقول: لا وجه للاعتراض هنا؛ لأنّ الواو نائبة عن أمّا إذا حذفت فتقول: (وبعد)، فما ذكر من بعض الحواشي جيّد.

(٤) هو: أحمد بن موسى الخياليّ الرّوميّ شمس الدّين، فقيه، أصولي، كان مدرّسًا بالمدرسة السّلطانية بتركيا، من مؤلّفاته: حاشية على شرح السّعد على العقائد النّسفية، وحاشية على منتهى السّول والأمل في علمي الأصول، وغيرهما، ت ٨٨٦هـ، ينظر: الأعلام ١/٢٤٧، ومعجم المؤلفين ٢/١٨٧، وكلام الخياليّ في حاشيته على شرح العقائد النّسفية ص: ٤.

(٥) مفتاح العلوم ص: ٢٢٦ (باب المجاز).

(٦) حاشية عبد الحكيم على الخياليّ منها نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم: ٩٨/٢٤٠، وكلامه فيها ل/١٣(ب).

(٧) من قضبه قضبًا أي: قطعه، واقتضبَ حديثه: قطعه، ينظر: اللّسان (قضب)، والاقتضاب عند البلاغيّين هو: ((الانتقال من كلام إلى غيره بكلمة تدلّ على الانتقال من غير أن يعلّق بعض الكلام ببعض، وهو غالبًا بقولهم: أمّا بعد، وقولهم: وبعد، وبكلمات أخرى غيرهما)). المعجم المفصل في علوم البلاغة، د. إنعام فوّال عكّاري، ص: ٢٠٠.

(٨) هي: مجمل ما فُصّل، وخلاصتُه، ينظر: المعجم الوسيط (فذلك).

فإن قلتَ: مِنَ المقولِ أيضًا البسملة والخطبة؛ فَلِمَ[١] لَمْ يُسلّط القول عليهما؟

قلت: قدّما امتثالاً للحديث[٢]، ولتعمّ[٣] بركتهما القول ومقوله.

وبهذا ظهر أنّ قول بعض الحواشي أنّ ما هنا إلى آخر الكتاب مقول القول؛ قصور.

قوله: (الغنيّ[٤])

في بعض الحواشي: (ال) للكمال، وأقول: لعلّ هذا معنىً مستحدث من قولهم: الشّيء إذا أطلق ينصرف للفرد الكامل، وإلاّ فكثيرًا[٥] ممّن تكلّم على أقسام (أل) لم يتعرّض له.

قوله: (فهذا[٦])

المشار إليه: ما في ذهنه قُدِّمتْ الخطبة أو أُخِّرتْ، كما حقّقه الجلال الدّوّانيّ[٧] في حواشي التّهذيب[٨]، وكذا الفاضل اللّاريّ في حواشي الفوائد الضّيائيّة[٩]، وإن اشتهر التّفصيل في عباراتهم، وجرى عليه هنا (ش) [١٠].

(١) في (ع)، و(ز/ أ) فلو.

(٢) سبق ذكره ص: ١٠٦.

(٣) في (ع) وليعلم، وفي ز(/أ) وليعمّ.

(٤) في (ع)، و(ز/ أ) الفن.

(٥) في النّسخ الأربع: بالنّصب، ويجوز الرّفع.

(٦) في النّسخ الأربع: (فهذا) بالفاء، وهي في موصّل الطّلاّب ص: ٢٣ هذا؛ فلعلّه وقف على نسخةٍ أخرى بدون فاء، وهي زائدةٌ هنا لتحسين اللّفظ.

(٧) هو: محمّد بن أسعد الصّدّيقيّ الدّوّانيّ جلال الدّين، فقيه، متكلّم منطقيّ، مفسّر، من مصنّفاته: أنموذج العلوم، وشرح العقائد العضديّة، وشرح تهذيب المنطق، ت ٩١٨هـ، ينظر: الضّوء اللامع ١٣٣/٧، والبدر الطّالع ١٣٠/٢، والأعلام ٢٥٧/٦.

(٨) لم أقف عليه.

(٩) ينظر: حاشية اللاّري على الفوائد الضّيائيّة ل/٨(أ).

(١٠) ينظر: الشّنوانيّ ٢٥/١، ٢٦.

واستعمال اسم الإشارة هنا مجاز؛ لأنّ ما في الذّهن ليس بمحسوسٍ[١] مشاهَد[٢]، واسم الإشارة وُضع ليُستعمل في مشاهد، ثمّ إنّ الذّهن قد يقوم به المفصِّلُ.

والشّرح: اسم للألفاظ الدّالة على المعاني[٣].

وحقّق المعتصم بلطف الحق[٤] في شرح العضدية: أنّ أسماء العلوم كالكتب من قبيل علم الشخص، نظرًا إلى أنّ تعدد الّلافظ والمحلّ غير معتبر؛ بل هو تدقيقٌ فلسفيّ، والمعنى: هذه المعاني المفصّلة في ذهني[٥]؛ مدلولةٌ لهذه الألفاظ، وطاش ما أطالوا به هنا.

قال (ش): «والنّكتةُ هنا في استعمال اسم الإشارة في أمرٍ معقول؛ الإشارةُ إلى إتقانه هذه المعاني حتّى صارت لكمال علمه بها[٦]؛ كأنّها مبصرةٌ عنده، ويَقْدِرُ إلى الإشارة إليها، أو الإشارةُ إلى كمالِ فطنة الطّالب؛ بحيث بَلغ مبلغًا صارت المعاني معه كالمبْصِرَات عنده، واستحقّ أن يُشَار له[٧] إلى المعقول بالإشارة الحسيّة، وفي/ ذلك مبالغةٌ في حثّ[٨] الطّالب **[ل/٩/ب]** على تحصيل المعاني، أو الإشارةُ إلى أنّها سهلةُ التّناول، قريبةُ المأخذ، كالأمور المحسوسة»[٩] ا.هـ.[١٠]

---

(١) في (ع) محسوس –بإسقاط الباء– قبلها، والوجه: بمُحَسّ أي: مُدْرَك؛ لأنّ المحسوس بمعنى: المقطوع.

(٢) من قوله: (واستعمال اسم الإشارة) إلى قوله: (مشاهد)؛ ساقط من (ز/أ، وب).

(٣) سيأتي تعريفه لاحقاً ص: ١٤٨.

(٤) لم أقف على ترجمته .

(٥) في (ع)، و(ز/أ) في ذهن.

(٦) في (ع) نها.

(٧) في (ز/ب) يشاركه.

(٨) في (ع) حيث.

(٩) الشّنواني ١/٢٦ بتصرّف.

(١٠) في (ز/ب) انتهى.

أقول: هكذا شاعت هذه التّوجيهات، لكن ردّ المحقّق اللاّريّ الوجه الثّاني(١): بأنّه إنّما يحسُن لو كان الخطاب خاصًّا، والأمر في الكتب بخلاف ذلك ا.هـ(٢).

ويمكن أن يجاب: بأنّه من قبيل حُسْن الظّن بالنّاس، ولله در القائل: (٣)

وما عبّر الإنسانُ عن فَضْلِ نَفْسهِ *** بمثلِ اعتقادِ الفَضْلِ في كُلّ فَاضِلِ

وفي جريان الاستعارة(٤) في اسم الإشارة بحث(٥) لم يتمّ الجواب عنه، فالأولى: أن يجعل مجازًا مرسلاً(٦) علاقته الإطلاق عن التّقييد(٧).

وعلى تقدير جعله استعارة؛ هل هي أصليّة أم تبعيّة؟ (٨)

---

(١) أي: من التّوجيهات الّتي ذكرها الشّنوانيّ آنفًا في نكته استعمال اسم الإشارة في أمرٍ معقول؛ وهي الإشارة إلى كمال فطنة الطّالب.

(٢) ينظر: حاشية اللاّريّ ل/١٩(ب).

(٣) لا يعلم قائله، وهو من الطّويل، وجاء به العطّار؛ لبيان حسن الظّنّ بالنّاس، واعتقاد الفضلِ في كلّ فاضل.

(٤) هي: اللّفظ المستعمل في غير المعنى الّذي وُضع له؛ لعلاقة المشابهة مع قرينةٍ مانعةٍ من أن يكون المراد المعنى الأصلي، ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة ٩٢/٥.

(٥) في (ع) بحيث.

(٦) هو: من أنواع المجاز المفرد الّذي لابدّ له من علاقةٍ بين المعنيين، وهو ما كانت العلاقة فيه بين المعنيين غير المشابهة، ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة ٨٢/٥.

(٧) يريد العطّار أن يوضّح الأولى في استعمال اسم الإشارة؛ بأنّه من قبيل المجاز المرسل الّذي علاقته الإطلاق عن التّقييد، حيث إنّ استعمال اسم الإشارة في الأصل للأمور المبصرة الحاضرة، وهو هنا مقيّد بذلك، ثمّ أطلق عن قيده، واستعمل في الأمور المعقولة كما في قول الشّارح: (هذا شرحٌ لطيف).

(٨) هذه من أقسام الاستعارة، حيث تنقسم إلى عدة تقسيمات باختلاف الاعتبارات؛ وهذا التّقسيم باعتبار اللّفظ المستعار حيث تنقسم إلى أصليّة وتبعيّة، فالأصليّة: ما كان اللّفظ المستعار فيها اسم جنس غير مشتقّ كقولك: (رأيت بحرًا يتحدّث)، والتّبعيّة: ما كان اللّفظ المستعار فيها فعلاً، أو اسمًا مشتقًّا، أو حرفًا، ينظر: المنهاج الواضح ١٠٦/٥، ١٠٧.

أجرى الاحتمالين (م د) [١] واستظهر الأوّل تبعًا للشّيخ يس.

والّذي حقّقه العصام[٢] في الرّسالة الفارسيّة هو الثّاني.

وقد أوضحنا ذلك مع البحث المذكور في ما كتبناه على خاتمة الشّارح على الآجرّوميّة[٣].

قوله: (على قواعد الإعراب)

قد علمت أنّ الشّرح: عبارةٌ عن الألفاظ المخصوصة الدّالة على المعاني[٤] المخصوصة[٥]، والقواعد: عبارةٌ عن النِّسَب كما هو أحد الاحتمالين؛ ثانيهما: أنّها القضايا[٦]، والأوّل أرجح، وهو المراد هنا، فهو من ظرفيّة الدّال في المدلول، والتّعبير بـ(على) إشارةٌ إلى تمكّن الألفاظ من المعاني حتّى إنّها[٧] لا تزيد عنها، ولا تنقص حتّى يلزم الحشو، أو القصور، وفي الكلام مجاز استعارة.

(١) حيث قال المدابغيّ ل/٣ (أ): ((واسم الإشارة راجعٌ إلى الألفاظ المستحضرة في ذهن الشّارح، نزّلت منْزلة المشخص المحسوس المشاهد بالبصر، والألفاظ ليست مشاهدة وإن كانت تحسّ بالسّمع، فلم يستعمل هذا هنا فيما وضع له فيكون استعارة، حيث شبّهت الألفاظ بالمشخص المشاهد في مطلق الحضور، واستعير لها لفظ هذا، فهي استعارة مصرّحة تحقيقيّة؛ لتحقّق الألفاظ ذهنًا، وهل هي أصليّة أو تبعيّة؟ إن نظرنا إلى أنّ لفظ هذا في معنى المشار إليه فهي تبعيّة؛ لأنّه حينئذٍ في معنى المشتقّ، وإلاّ فأصليّة، وهو الظّاهر، كما قاله الشّيخ ياسين في بعض حواشيه)).

(٢) هو: عصام الدّين إبراهيم بن محمد عرب شاه الاسفرائينيّ، من علماء خراسان، من مصنفاته: الأطول في تلخيص المفتاح، وميزان الأدب، وشروح وحواشٍ في المنطق والنّحو، ت ٩٤٥هـ، ينظر: الأعلام ١/٦٣، ٦٤، ومعجم المؤلّفين ١/١٠١.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في (ع) المعنى.

(٥) ينظر: الشّنواني ١/٢٧، والمدابغيّ ل/٣(أ).

(٦) في (ع) لقضايا، والقواعد جمع قاعدة، وقد عرّفت بتعريفات عدّة، ينظر: التّعريفات ص: ١٧١، والكلّيّات ٤/٤٨، والكافيجيّ ص: ٤٤، ٤٥.

(٧) في (ع)، و(ز/ أ) كأنّها ، وفي (ز/ب) إنه.

قوله: (سألنيه) (١)

قال الرّاغب(٢): «السّؤال إذا كان للتعرّيف(٣) يتعدّى إلى المفعول الثّاني، تارةً بنفسه، وتارةً بـ(عن)، وهو أكثر، نحو: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾(٤)، وإذا كان لاستدعاء مالٍ؛ فإنّه يتعدّى بنفسه، أو بـ(مِنْ) (٥)، وبنفسه أكثر، نحو: ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ﴾ (٦) ﴿ وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقُوا۟ ﴾ (٧) ﴿ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ (٨)». (٩)

قوله: (الأصحاب)

جمع صَحِب بالكسر مخفّف صَحْب بالسّكون، أو جمع صاحَب(١٠) كما نقل عن الدّوانيّ(١١).

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٣ «سألنيه بعض الأصحاب».

(٢) هو: أبو القاسم الحسين بن محمّد بن المفضّل المعروف: بالرّاغب الأصفهانيّ، كان فقيهًا عالماً في اللّغة، والأدب، وله مصنّفاتٌ منها: المفردات في غريب القرآن، وتفسير القرآن، وحلّ متشابهات القرآن، ت ٥٠٢هـ، ينظر: الأعلام ٢/٢٥٥، ومعجم المؤلّفين ٤/٥٩.

(٣) في (ع) للتّفرق، وفي (ز/أ، وب) للتّعرّف.

(٤) الإسراء:٨٥.

(٥) في (ع)، و(ز/ أ) أو عن، وهو خطأ؛ لأنّه إن كان لاستدعاء مالٍ لا يتعدّى بـ(عن) وإنّما بـ(من) كما في الآيات المذكورة .

(٦) الأحزاب:٥٣.

(٧) الممتحنة:١٠.

(٨) النّساء:٣٢.

(٩) المفردات ص: ٢٥٠ بتصرّف، وينظر: الشّنواني ٢٧/١.

(١٠) في (ع) صحاب.

(١١) ينظر: الشّنواني ٢٧/١، ٢٨،حيث رجع محقّقه إلى الدّوّانيّ في شرحه على العقائد العضديّة، وإلى حاشية السّيالكوتيّ على شرح الدّوّانيّ، وبيّن أنّ عباراتهم في هذا المقام مضطربة، وحاصل الكلام: =

وقال الزّمخشريّ: ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴾ (١) إنّه جمع شاهد(٢)،/ كما نقله عنه السّمرقنديّ(٣) في حواشي المطوّل(٤)، قال: ((وإنكار الجوهريّ مجيء فاعل على أفعال لا ينهضُ على الزّمخشريّ؛ إذ قد خطّأه في مواضع عديدة)) (٥). [ل/١٠/ أ]

والصّاحب لغةً: مَنْ بينك وبينه مواصلة ومداخلة، وعرفًا: التّابع للغير؛ الآخذ بمذهبه(٦).

قوله: (يحلّ المباني)

في المختار: حَلَّ بالمكان؛ من باب رَدّ(٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ ﴾ (٨)

= أنّ الأصحاب جمع صَاحِب قياسًا، أو شذوذًا على الخلاف في ذلك، أو جمع صَحِب –بكسر الحاء – مخفّف صَحْب– بإسكانها– بمعنى: صاحب، ينظر: المدابغيّ ل/٣(أ).

(١) غافر: ٥١.

(٢) الكشّاف ٣/ ٢٣١.

(٣) هو: أحمد بن عثمان السّمرقنديّ الشّهير بملاّ زاده شهاب الدّين، عالم فقيه مقرئ، من مؤلّفاته: شرح هداية الحكمة، وشرح الشّمسيّة، ت ٩٠١هـ، ينظر: الكواكب السّائرة ١/ ١٣٨، ومعجم المؤلّفين ١/ ٣١٠.

(٤) هذه الحاشية منها نسخة في مكتبة عارف حكمت برقم: ٢٨/ ٤١٦، وقد وقفت عليها، ونسخة في دار الكتب المصريّة في القاهرة برقم: ٢٢٦ بلاغة طلعت، ولها نسخ أخرى.

(٥) حاشية السّمرقنديّ على المطوّل ل/٥٦ (أ).

(٦) ينظر: الشّنوانيّ ١/ ٢٨، والمدابغيّ ل/٣ (أ، ب).

(٧) مختار الصّحاح (حلّ).

(٨) الرّعد: ٣١.

أجمع القرّاء على الضّم[١]، وحَلَّ العذابُ يحِلّ -بالكسر- حَلالاً: وجب، ويحُلّ -بالضّم- حُلولاً: نَزَل، وبهما قُرِئ في السّبع[٢] قوله تعالى: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[٣]، وما هنا يُقرأ بالضّم.

ثمّ في (م د): أنّه مكنيّة، أو تصريحيّة، أو مجاز مرسل، أو كناية ا.هـ[٤].

وفيه: أنّ جعله مكنيّة إساءة أدب بالمصنّف؛ حيث شبّه ألفاظه بالشّيء المعقّد، وفي جعله كناية؛ يردُ عليه أنّ المعنى الحقيقيّ يصحّ مجامعته للمعنى الكنائيّ، وهو غير متأتٍّ هنا، وجعل قوله: (ويبيّن) من عطف العام على الخاصّ؛ بناءً[٥] على أنّ فكّ[٦] التّراكيب يلزَمُهُ بيان المعنى[٧]، وهذا كلام لا يتمّ[٨]؛ إذ قد تفكّ التّراكيب مع خفاء المعاني، كالتعرّض للإعراب؛ فإنّه بيان للألفاظ مع عدم فهم المعاني منه، وأعاريب المتون شاهد عدلٌ على ذلك.

(١) إجماع عمليّ لم يقيّد في كتب القراءات.

(٢) قرأ الكسائيّ بضمّ الحاء من (فيَحُلّ)، واللاّم من (يحلُل) من حلّ يحُلّ إذا نزل، والباقون بكسرهما، من حلّ عليه كذا أي: وجب من حلّ الدّين يحِلّ بالكسر: وجب قضاؤه، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنّا ٢/٢٥٣، ٢٥٤.

(٣) طه:٨١.

(٤) ينظر: المدابغي ل/٣ (ب) حيث قال: ((وفي الكلام استعارةٌ مكنيّة، أو تخييل، أو استعارةٌ تبعيّة، أو مجاز مرسل، أو كناية، كما هو مشهور))، فقول العطّار: (أو تصريحيّة) وَهمٌ منه، ولم يضف المدابغيّ أيضًا: أو استعارة تبعيّة، وقد أطال الشّنوانيّ في بيان هذه المسألة ٢٩/١، ٣٠، ثم قال: ((فتكون الاستعارة في المصدر أصليّة، وفي الفعل تبعيّة، وقرينتها: تعليق الفعل بالمباني الّتي هي الألفاظ، ويجوز أن يطلق لفظ الحلّ على التّبيين .. فيكون مجازًا مرسلاً)).

(٥) في (ع) بني.

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) ذِكْر.

(٧) قال بذلك المدابغي ل ٣/(ب)، ولم يصرّح به العطّار.

(٨) فيه: ردٌّ خفيّ على المدابغيّ من العطّار.

قوله: (المعاني)

جمع معنى: اسم مكان، أو اسم مفعول، وهي الصّورة الذّهنيّة من حيث وضع الألفاظ بإزائها كما في القطب(١) على الشّمسيّة(٢).

قال السيّد في حاشيته عليه(٣): ((المعنى ما يقصد بالفعل من اللّفظ، أو ما يمكن أن يقصد؛ فهذان معنيان اصطلاحيان)) (٤).

قال السيّد عيسى الصّفويّ(٥): ((وذكر الجاميّ(٦) معنًى آخر يحتاج فيه إلى(٧) نقل؛ وهو المقصود من الشّيء)) (٨).

قوله : (موصِّل) (٩)

(١) هو: قطب الدّين الرّازيّ، أبو جعفر محمّد بن محمّد البويهيّ، منطقيّ، عارف بالتّفسير والمعاني والنّحو، من كتبه: شرح الشمسيّة في المنطق، وله حاشية على الكشّاف، وشرح الإشارات لابن سينا، ت ٧٧٦هـ، ينظر: الأعلام ٢٦٧/٧، ومعجم المؤلّفين ٢١٦/١١، ولم أقف على شرح الشمسيّة له.

(٢) صاحب الشّمسيّة هو: نجم الدّين القزوينيّ، أبو الحسن عليّ بن عمر بن علي الكاتبيّ، من مؤلّفاته:الشمسيّة، والمفصّل شرح المحصّل للفخر الرّازيّ، ت٦٧٥هـ، ينظر: الأعلام١٣١/٥.

(٣) في (ع) في حواشيه على المعنى، وفي (ز/أ) في حاشيته على المغني.

(٤) حواشي شرح الشّمسية ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٥) في (ع) الصّوفي، وهو: قطب الدّين عيسى بن محمّد الصّفويّ الهنديّ، من الفضلاء، شافعيّ متصوّف، من مؤلّفاته:شرح الكافية، وشرح الفوائد الغياثيّة، ت ٩٥٣هـ، ينظر: شذرات الذّهب ٢٩٧/٨، ٢٩٨، ومعجم المؤلّفين ٣٢/٨.

(٦) هو: نور الدّين عبد الرّحمن بن أحمد بن محمّد الجاميّ، من مؤلّفاته: الفوائد الضّيائيّة، وتفسير القرآن، وغيرهما، ت ٨٩٨هـ، ينظر: شذرات الذّهب ٣٦٠/٧، ٣٦١، وكشف الظنون ١٣٧٢/٢.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) من قوله: (قال السّيد) إلى قوله: (من الشّيء) من الشّنوانيّ ٣١/١ بتصرّف.

(٩) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٣ ((سمّيته موصّل الطلاّب إلى قواعد الإعراب)).

بضمّ الميم، وفتح الواو مع تشديد الصّاد، من وصّل المضاعَف، وهو مرفوعٌ على الحكاية، أو منصوبٌ بِ(سَمَّى)، والطّلاّب: جمع طالب، ككُتَّاب جمع كاتب، ويُجمع على طَلَبة وطالِبينَ جمعَ تكسيرٍ وسلامة .

قوله: (نافع إن شاء الله)

في (ش) نقلاً عن الرّاغب(١): النّفع: ما يُستَعانُ به في الوصول إلى الخير، وما يُتوصّل به إلى الخير فهو خير، فالنّفع خير، وضده الضَّر، قال تعالى: ﴿ لَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ / نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا ﴾ (٢) [ل/10/ب]

ولا شكّ في توقّف النّفع به على تعلّق مشيئة الله به كسائر الكائنات، ويجوز عود (إن شاء) على جميع سابقه ا.هـ. (٣)

يريد: أنّه مرتبطٌ إمّا بـ(نافع)؛ لقربه، أو بكلٍّ من: (يحلّ)، وما بعده؛ لعمومه، وبتفسير النّفع الّذي هو مبدأ المشتقّ؛ فُهِمَ منه بالأُوْلى معنى المشتقّ، فهو أنسبُ من الاقتصار على تفسير المشتقّ، كما في (م د) زاعمًا أنّه المناسب(٤).

قوله: (الباء متعلّقة بفعلٍ محذوف) (٥)

جوازًا لا وجوبًا؛ إذ ليس من مواضع الحذف الواجب، ولأنّ تقدير الفعل خاصًّا يدلّ على جواز الحذف، كما أشار إليه بقوله: (تقديره افتتح) (٦).

وعلى هذا فالظّرف لغوٌ؛ لتعلّقه بخاصّ، ومقابله المستقرّ؛ وهو ما كان عامِلُهُ عامًّا

---

(١) ينظر: المفردات للرّاغب ص: ٥٠٢ (نفع).

(٢) الرعد:١٦.

(٣) ينظر: الشّنواني ٣٢/١.

(٤) حيث قال المدابغيّ ل/٣(ب): «نافع إلخ نعت شرح، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو نافع أي: يستعان به في الوصول إلى الخير، وما يتوصل به إلى الخير خير، فالنّافع خير، هذا هو المناسب».

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٣، ويقصد: الباء في البسملة.

(٦) ينظر: الزّرقاني ل/٢(أ)، والمدابغيّ ل/٣(ب).

كالاستقرار والحصول، كما في اللّب[١].

وقيل: الّلغو[٢] ما يكون عامله مذكورًا، والمستقرّ ما يكون محذوفًا مطلقًا، وما قرّرنا جارٍ على الاصطلاح[٣] الأوّل.

قال (ق): ((وذكر الشّارح في شرح الأزهريّة: أنّه متعلّق بمحذوفٍ وجوبًا[٤]، وفيه نظر)) ا.هـ[٥].

والجواب: أنّ كلام الشّارح هناك محمولٌ على جعل الظّرف حالاً من فاعل الفعل المقدّر، أو خبرًا، فإنّ الحذفَ حينئذٍ يكون واجبًا.

ولمح[٦] للردّ على (ق) (م د) بقوله: ((وهذا التّفصيلُ أولى من الاقتصارِ على أحد الشقّين)). [٧]

قال (ك): ((والمحذوف ثابتٌ لغةً ساقطٌ ذِكرًا، وإلاّ فلا يكون الحذف من الأبحاث

(١) يقصد: كتاب لبّ الألباب في علم الإعراب للإسفرائينيّ، وهو: مخطوط في دار الكتب برقم: ٣٦٩ نحو، وكلامه في ل/٦٨(أ)، والاسفرائيني هو: تاج الدّين محمّد بن أحمد المعروف بالفاضل الاسفرائينيّ، من مصنّفاته:اللّباب في النّحو، ولبّ الألباب في علم الإعراب، والضّوء على المصباح، ت ٦٨٤هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٢١٩.

(٢) من قوله: (عامًّا كالاستقرار) إلى قوله: (اللّغو) ساقط من (ز/أ)؛ حيث وقع في خلطٍ بين تعريف المستقرّ واللّغو، وقد فرّق بينهما الخفاجيّ في حاشيته على البيضاويّ١/٣٢، وكذا الصبّان في حاشيته على الأشموني ١/٢٠٠ .

(٣) في (ع)، و(ز/ أ) الاصلاح.

(٤) ينظر: حاشية العطّار على شرح الأزهرية ص: ١٥٩-١٦١ بتحقيق الدّكتور: إبراهيم البعيميّ؛ حيث تحدّث عن احتياج الباء لمتعلّق؛ أولا؟ ونوع المتعلّق، والخلاف الّذي وقع بين البصريّين والكوفيّين.

(٥) الزّرقانيّ ل/٢(أ).

(٦) في (ع) وسمح.

(٧) المدابغيّ ل/٣(ب).

المتعلّقة باللّغة)) ا.هـ[١]

ومن هنا ورد البحثُ المشهور في مقدّرات القرآن[٢]، وحاصله: أنّه إن كانت هذه المقدّرات من القرآن؛ لزم أنّ القرآن حادث؛ لأنّ المقدّرات حادثةٌ مع أنّ القرآن قديم، وإن كانت ليست منه[٣]؛ لزم أنّ القرآنَ غيرُ تامِّ المعنى، هكذا اشتهر، وإيراد السّؤال على هذا الوجه غير حسن؛ فإنّ القول بأنّ القرآن قديم مغالطه[٤]؛ لأنّ القديم هو المعنى النّفسيّ[٥] لا اللّفظ الّذي الكلام فيه، فإنّه حادث؛ إذ المراد بقولنا: مقدّرات القرآن؛ اللّفظ المنزّل المقروء[٦]، فالأحسن[٧] في إيراده أن يقال: إنّها لو كانت منه لزم التعبّد بتلاوتها، ولَتواتر بها السّماع من الرسول ﷺ / مع أنّها ليست كذلك[٨]؛ ولذلك اختُلف فيها، وإن كانت ليست منه لزم عدم تمام معنى القرآن. [ل/١١/ أ]

وحاصل ما أشار إليه الشّهاب الخفاجيّ في جوابه[٩]: أنّ المقدّرات من معاني القرآن

(١) الكافيجي ص: ٣٤.

(٢) لعلّه يقصد المسألة المشهورة المعروفة، والمقدّرات في القرآن كثيرة، منها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦]، والتّقدير: من أثر حافر فرس جبريل -عليه السلام-، ينظر: تفسير الطّبري ٢٥٤/٩.

(٣) في (ع) وإنّما كانت ليس منه.

(٤) هذا الإطلاق لا يُسلَّم؛ بل إنّ عقيدة أهل السنّة والجماعة في كلام الله عزّ وجلّ أنّه قديم النّوع حادث الآحاد، ينظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص: ١٧٩، ١٨٠.

(٥) هذا من مصطلحات الأشاعرة، وهو خلاف مذهب أهل السنّة والجماعة، ينظر: المصدر السّابق ص: ١٨٠.

(٦) في (ع) المعزو.

(٧) في (ع) فأحسن.

(٨) في (ز/أ) وتواتر السّماع أنّها ليست كذلك، و في (ع) ولتواتر بها السّماع من الرّسول-ﷺ-ليست كذلك.

(٩) حيث قال في حاشيته على البيضاويّ ٣٣/١: ((فإن قلت: مقدّرات القرآن هل هي منه حتّى يطلق =

لا من لفظه؛ وذلك لأنّ صحّة المعنى تتوقّف عليها، فالألفاظ القرآنيّة دلّت عليها بدلالة الاقتضاء[(١)]؛ لتوقّف فهم معناها عليها، فقوله في البحث: (إنّها[(٢)] لو لم تكن منه لزم عدم تماميّة معنى القرآن)؛ لا يُسلّم؛ إذ لا يلزم ذلك إلاّ لو لم تكن معانيها منه؛ نعم الألفاظ ليست منه[(٣)].

وقولهم: معنى القرآن قديم؛ المراد به: المدلول الالتزاميّ[(٤)]، وهو الكلام القديمُ؛ لا مدلول العبارة؛ فإنّ منه ما هو قديم، ومنه ما هو حادث، كما حقّقه القرافيّ[(٥)].

ثمّ تقديرُ المتعلّق فعلاً هو مذهب الكوفيّين.

قال ابن هشام: ((وهو المشهور في التّفاسير والأعاريب)). [(٦)]

فالجملة فعليّة، وبسم: ظرفُ لغوٍ متعلّقٌ بالفعل، والمجرور في محل نصبٍ بذلك الفعل

= عليها كلام الله أو لا؟

قلت: معانيها ممّا يدلّ عليه لفظ الكتاب التزامًا للزومها في متعارف اللّسان فهي من المعاني القرآنيّة، وأمّا ألفاظها فليست منه؛ لأنّها معدومة، ومنها ما لا يجوز التّلفّظ به أصلاً كالضّمائر المستترة وجوبًا، وأمّا جعلها مقدّرة فأمرٌ اصطلاحيّ ادّعاه النّحاة؛ تقريبًا للفهم، فانظره فإنه من الحور المقصورات في الخيام)) .

(١) في (ع)، و(ز/ أ) دلالة الاقتضاء، وهو مصطلح أصوليّ، ومن أقسام المنطوق غير الصّريح، ومضمونه: أن يتضمّن الكلام إضمارًا ضروريًّا لابدّ من تقديره؛ لأنّ الكلام لا يستقيم دونه إمّا لتوقّف الصّدق عليه، وإمّا لتوقّف الصّحّة عليه عقلاً أو شرعًا، ينظر: معالم أصول الفقه عند أهل السّنة والجماعة للدّكتور: محمّد بن حسين الجيزاني ص: ٤٥٢، ٤٥٣.

(٢) في (ع) إنّما.

(٣) في (ع) تكرار من قوله: (معنى القرآن) إلى قوله : (ليست منه)، ويعني بالألفاظ أي: المقدّرة.

(٤) هو: المنطوق غير الصّريح ويسمّى: دلالة الالتزام؛ وهو المعنى الّذي دلّ عليه اللّفظ في غير ما وُضِع له؛ كدلالة الأربعة على الزّوجيّة، ينظر: المصدر السّابق ص: ٤٥٢.

(٥) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرّحمن شهاب الدّين المشهور بالقرافيّ نسبة إلى القرافة —حيّ من أحياء القاهرة— نبغ في الأصول والتّفسير، من مؤلّفاته: التّنقيح في أصول الفقه، والذّخيرة في الفقه، والاستغناء في أحكام الاستثناء، والخصائص في النّحو والفروق، ت ٦٨٤هـ، ينظر: إيضاح المكنون ٧٢/١، ومعجم المؤلّفين ١٥٨/١، وكلامه في: الفروق ٢٩/٣، الفرق الخامس والعشرون بعد المائة (١٢٥).

(٦) مغني اللّبيب ص: ٤٩٥.

على المفعوليّة، وقدّره البصريّون اسمًا فالجملة اسميّة، وهو إمّا مبتدأ، وبسم: ظرف لغوٍ متعلّق به، فمحل المجرور نَصْبٌ به على المفعوليّة، وقولهم: المصدر لا يعمل محذوفًا؛ خاص بغير الظّرف؛ لتوسّعهم فيه، والخبر محذوف، والأصل: ابتدائي بسم الله إلخ كائن، وإمَّا خبر، وبسم: ظرفٌ مستقرٌّ متعلّقٌ به، فمحلّ المجرور نَصْبٌ به على المفعوليّة[١]، والأصل: ابتدائي كائن بسم الله إلخ.

فعلى كلا الاحتمالين: المبتدأ وخبره[٢] محذوفان؛ إلاّ أنّ[٣] بسم: على الأوّل متعلّقٌ بالمبتدأ، وعلى الثّاني متعلّقٌ بالخبر، وينبني[٤] على الوجهين: أنّ حذف المتعلِّق واجبٌ على الثّاني؛ لعمومه دون الأوّل، وإنّما اختار الشّارحُ مذهب الكوفيّين؛ لما[٥] تقدّم، ولقلّة[٦] المحذوف؛ لأنّ المحذوف عليها كلمتان[٧]، وعلى الثّاني ثلاث كلمات[٨]، ولأنّ الأصل في العمل للأفعال، وبكثرة التّصريح بالمتعلِّق فعلاً كما في آية: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [٩]، وحديث : ((**بِاسْمِكَ رَبِّي، وَضَعْتُ جَنْبِي**)) [١٠].

(١) من قوله: (وقولهم) إلى قوله: (نصبٌ به على المفعوليّة) ساقط من (ع)، و(ز/أ).
(٢) في (ع)، و(ز/ أ) والخبر.
(٣) في (ع)، و(ز/ أ) لا أنّ.
(٤) في (ع)، و(ز/ أ) وينبغي.
(٥) في (ع) كما.
(٦) في (ز/أ) ولعلّة.
(٧) هما: الفعل أبدأ، وفاعله المستتر: أنا.
(٨) هي: المبتدأ، والخبر، والضّمير الرّابط بينهما (ابتدائي).
(٩) العلق:١.
(١٠) الحديث خرّجه أبو داود في كتاب الأدب ٥/٣٠٠، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، وينظر فيما سبق: حاشية العطّار على شرح الأزهريّة ص: ١٥٩-١٦١.

تنبيهات

الأوّل[١]: قال صاحب اللّباب[٢]: ((قول النّحاة: الجارّ[٣] مع المجرور في محلّ نصبٍ؛/محمولٌ على المسامحة[٤]؛ إذ لا شك أنّ منصوبَ المحلّ هو المجرورُ فقط، بشهادة المعنى المستقيم، وبدلالة الذّوق السّليم)). **[ل/١١/ب]**

قال (ك): ((ويدلّ لذلك إدخال كلمة (مع) على المجرور؛ فإنّها تدلّ على المتبوعيّة والأصالة؛ ألا ترى أنّهم يقولون: (جاء الوزيرُ مع السّلطان)، ولا يقولون: (جاء السّلطانُ مع الوزير).

فإن قلت: الجارّ[٥] تعلّق بمعنى الفعل والمجرور له تعلّقٌ به؛ فما الفرق بينهما؟

قلت: تعلّقُ الجارّ من جهة الإفضاء[٦]، وتعلّقُ المجرور من جهة المعموليّة[٧]، ومعلومٌ أنّ محلّ الإعراب إنّما يُتصوّر في الجهة الثّانية فقط)) [٨].

(١) هذا التّنبيه من الكافيجيّ ص: ٣٣.

(٢) لم أقف عليه في لباب الإسفرائينيّ، ولا في لباب العكبريّ، ومصدر العطّار فيه الكافيجيّ.

(٣) في (ع) الجمال.

(٤) ساقطة من (ع) .

(٥) في (ع) الجازم.

(٦) أي: الإيصال، والمراد: إيصال معنى الفعل، وما يشبهه إلى مدلول الاسم، ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٣.

(٧) كون الشّيء معمولاً لغيره أي: مسلّطًا عليه عاملٌ نحويّ. ينظر: المصدر السّابق.

(٨) المصدر نفسه.

الثّاني: قال المصنّف في تذكرته: «القياس أن يُكْتَبَ وأن يقال في أوائل الأشياء؛ بعد بسم الله الرّحمن الرّحيم، وبالصّلاة على محمّد، وآله(١)؛ لأنّ متعلّق الباء في (بسم الله) محذوفٌ تقديره: أبدأ على رأي الكوفيّين، فالمعنى: أبدأ بهذا، وبهذا، وكائنٌ ومستقرٌّ على مذهب البصريّين؛ لأنّهم يرون أنّ الجارّ والمجرور(٢) في محلّ رفعٍ على الخبريّة، فالمعنى: ابتدائي كائنٌ بهذا، وبهذا، فأمّا كتاباتهم: (وصلّى الله)؛ فوجهُهُ(٣): أن يكون أبدأ بالتّسمية، وأصلّي على محمّد، فوضع الخبر موضع الطّلب، مثل: (اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثب(٤) عليه)، و(أنجزَ(٥) حرٌّ ما وعد)، وهو من باب عطف إنشاءٍ على إنشاءٍ، فلا يختلف(٦)عاقلٌ في جوازه، وقول قومٍ: إنّه من باب عطف الخبر على الإنشاء فلا يجوز إلاّ بغير عطفٍ؛ فاسدٌ من أوجه:

أحدها: أنّه ليس كما ادعَوا.

الثّاني: أنّ الإتيان به بغير عطفٍ يؤدّي إلى عدم الارتباط، وكونه كلامًا آخر منفصلاً، وهو غير سديد(٧).

الثّالث: أنّ الطّلب يعطف على الخبر، وبالعكس في الأصحّ، وإنّما ضعّفه من جهة أنّه لا يفيد أنّ الصّلاة مبدوءٌ بها(٨) قصدًا؛ بل يفيد أنّه إنّما بدأ بالبسملة، وأنّه صلّى على النّبيّ ﷺ، أمّا كون الصّلاة للابتداء، أو لغير ذلك فلا، والمقصود غير ذلك».

---

(١) ساقطة من (ز/ب).

(٢) في (ع)، و(ز/ أ) في المجرور.

(٣) في (ع) فمن جهة، وفي (ز/أ) من جهة.

(٤) في (في (ع) يثيب.

(٥) في (ع)، و(ز/أ) والخبر.

(٦) في (ع) تخيلف.

(٧) في (ع) سديه.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) مبدؤها، وفي (ز/ب) مبدلة بها.

الثّالث: المتعارف أن يقال في المعمول: متعلِّق - بكسر الّلام - وفي العامل: متعلّّّّق -بفتحها-، والسرّ في ذلك؛ أنّ المعمول ضعيفٌ، والعاملُ قويّ، والمناسب جعل الضّعيف متعلِّقًا/-بالكسر-، والقويُّ متعلَّقًا، ويصحُّ الفتح في المعمول، والكسر في العامل؛ لأنّ المتعلّق نسبةٌ بينهما[١]. **[ل/١٢/ أ]**

قوله: (تقديره: افتتح)

أولى منه: أُأَلِّف، أو أُصنّف[٢]؛ لما شاع أنّ تقديره خاصًّا أولى؛ رعايةً لحقّ المقام، ولإشعار ما بعد البسملة به[٣]؛ فهو قرينةٌ على المحذوف، ولدلالته على تلبّس الفعل كلّه بالتّسمية[٤] بخلاف مادّة[٥] الابتداء والافتتاح، وما قيل: إنّ تقدير مادّة الابتداء[٦] مناسبٌ للابتداء بالبسملة المطلوب فهو أولى؛ فمدفوعٌ بأنّ معنى الابتداء بالبسملة؛ الإتيان بها قبل الشّروع في المقصود، وهو حاصلٌ سواءٌ قُدّر المتعلِّقُ ابتداءٌ، أو غيره، وكذا ما قيل: من أنّه يقدّر عامًّا؛ قياسًا على تقدير النّحاة متعلّق الظّرف المستقرّ عامًّا؛ لأنّ محلّ ذلك إذا لم توجد قرينة الخصوص.

قوله: (لإفادة الحصر) إلخ[٧]

علّة[٨] لقوله: (يقدّرُ مؤخّرًا)، ونكتة[٩] لمخالفة الأصل؛ إذ أصل العامل التّقديم، فلا يؤخّر إلاّ لنكتة، وظاهره: أنّ التّقديم عند البيانيّين لا يكون إلاّ لإفادة الحصر، وعند

(١) في (ع) فيهما.

(٢) في (ع) أو أضف.

(٣) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٤) من قوله: «أولى منه» إلى هذا الموضع من الشّنواني ٣٣/١ بتصرّف.

(٥) في (ع) عادة.

(٦) في (ز/ب) تكرار العبارة.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٣ «لإفادة الحصر عند البيانيِّين، وللاهتمام عند النّحويِّين».

(٨) في (ع) لعلة.

(٩) في (ع)، و(ز/ أ) ونكتتة.

النّحويين لا يكون إلاّ للاهتمام، وليس كذلك[١]؛ بل كلٌّ منهما قائلٌ بالأمرين معًا.

وأجاب (ق): بأنّ الحصر هو المقصود بالذّات للبيانيّين، والاهتمام المقصود بالذّات للنّحويّين[٢].

وفيه: أنّ الاهتمام قد يقتضيه المقام؛ فيكون مقصودًا، على أنّ الاهتمام ليس من مباحث النّحويّين؛ لأنّهم إنّما يبحثون عن الكلمات من حيث الإعراب والبناء، وأمّا التّقديم والتّأخير فليس من أغراضهم، وبالجملة: فهذه العبارة وإن اشتهرت لا تخلو عن دَخَل[٣]، ولعلّ وجه كون المقصود للبيانيّين الحصر دون الاهتمام؛ أنّ الاهتمام لمّا لم يصحّ جعله سببًا وحده للتّقديم؛ إلاّ مع بيان وجه الاهتمام؛ كما نصّ عليه الشّيخ عبد القاهر الجرجانيّ[٤] في دلائل الإعجاز، حيث قال: ((إنّا لم نجدهم اعتمدوا في التّقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفسّر وجه العناية بشيءٍ، ويُعرف له معنىً)).ا.هـ [٥]

لم يصلح وحده لأن يكون/ مقصودًا، بخلاف النّحويّين فإنّهم يوجّهون مخالفة الأصل؛ كتقديم المعمول بالاهتمام؛ لما أنّ غرضهم مجرّد تصحيح الألفاظ، فيتخلّصون بأيّ نكتة تُلتَمس؛ وبما قلنا يظهر لك ما في جواب (ش) حيث قال: ((إنّ الشّارحَ أضافَ لكل قومٍ ما اشتهر عندهم))[٦]. **[ل/١٢/ب]**

---

(١) من قوله: (وظاهره) إلى قوله: (وليس كذلك) من الشّنواني ٣٤/١ بتصرّف.

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/٢ (ب).

(٣) يقصد: أنّها لا تخلو عن عيبٍ وفساد، قال الزّمخشري في أساس البلاغة (دخل): ((وفيه دَخْل، ودَخَل: عيب))، وفي المعجم الوسيط (دخل): الدّخَل: الفساد والعيب والدّاء والرّيبة.

(٤) هو: عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ، النّحويّ، من كبار أئمّة العربيّة، والبيان، من مصنّفاته: المقتصد في شرح الإيضاح، والجمل في النّحو، والعوامل المائة في النّحو، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، ت ٤٧١هـ، ينظر: نزهة الألباء ص: ٣٦٣، وشذرات الذّهب ١٤٠/٣، ومعجم المؤلّفين ٣١٠/٥، ينظر: نزهة الألباء ص ٣٦٣، وشذرات الذّهب ١٤٠/٣، ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥.

(٥) دلائل الإعجاز ص: ٨٣.

(٦) الشّنواني ٣٦/١.

ثمّ اعلم أنّه ليس المراد أنّ التّقديم عند البيانيّين للتّخصيص دائمًا؛ بل هو لازمٌ له لزومًا جزئيًّا يعني: أنّ التّخصيص لا ينفكُّ في غالبِ الأمر عن تقديم ما حقّه[١] التّأخير؛ إذ التّقديم قد لا يكون للتّخصيص؛ بل لمجرد الاهتمام على ما فيه، أو التّبرّك، أو الاستلذاذ، أو للسّجع[٢] وما أشبه ذلك[٣]، حيث قال ابن الأثير[٤] في المثل السّائر: ((إنّ التّقديم في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[٥]؛ لمراعاة حسن السّجع؛ لا للاختصاص على ما قاله الزّمخشريّ[٦])). ا.هـ[٧]

وأنكر ابن الحاجب[٨]، وابن أبي الحديد[٩] صاحب الفَلك الدّائر[١٠]؛ كون التّقديم

(١) في (ع) ما حقه له، وفي (ز/أ) ما احتمله.

(٢) في (ع)، و(ز/أ، وب) وللسّجع.

(٣) ينظر: الشّنوانيّ ٣٤/١.

(٤) هو: ضياء الدّين نصر الله بن محمّد الشّيباني المعروف بابن الأثير، أديب، كاتب، من مصنّفاته: المثل السّائر، وكنْز البلاغة، والمعاني المخترعة في صناعة الإنشاء، ت ٦٣٧هـ، ينظر: شذرات الذّهب ١١٨/٥.

(٥) الفاتحة:٥.

(٦) الكشاف ٦١/١.

(٧) المثل السّائر ٢٤٧/٤.

(٨) هو: أبو عُمَر عثمان جمال الدّين بن عمر الكرديّ الأصل المشهور بابن الحاجب، ولد سنة ٥٧٠هـ في أسنا بمصر، ورحل دمشق، له مؤلّفاتٌ كثيرة؛ منها: الكافية في النّحو، والشّافية في الصّرف، والإيضاح شرح المفصل، والأمالي، وغيرها، ت ٦٤٦هـ، ينظر: وفيّات الأعيان ٣١٣/٢، ٣٤١، وبغية الوعاة ١٣٤/٢، ١٣٥، وكلامه في الإيضاح شرح المفصّل ٤٧/١.

(٩) هو: عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد بن الحسن بن أبي الحديد، أبو حامد، عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة، من مؤلّفاته: الفلك الدّائر على المثل السّائر، وشرح نهج البلاغة، ونظم فصيح ثعلب، ت ٦٥٥هـ، ينظر: الأعلام ٦٠/٤.

(١٠) ينظر: ص: ٢٣٠، ٢٣١، حيث يرى ابن أبي الحديد أنّ تقديم المعمول لا يفيد الاختصاص، وإنّما يفهم الاختصاص من سوق الكلام، لكنّه فيما عقّب به على كلام صاحب المثل السّائر؛ جوّز كون التّقديم للاختصاص، ولمراعاة السّجع، والوجه: ما قاله الزّمخشريّ؛ إذ هو الّذي يفيده تقديم المعمول؛ =

مفيدًا للتّخصيص، وهما تابعان لسيبويه[١]، فإنّه قال، وقد تكلم على: (ضربت زيدًا): ((وإذا قدّمت الاسم فهو عربيّ جيّد، والاهتمام والعناية هنا في التّقديم والتّأخير سواء))[٢].

قال ابن جماعة: [٣] ((والحقّ عندي هو هذا، ومن ادّعى الإفادة بشيءٍ من ذلك فعليه البيان)).

قال بعض الفضلاء: ((والحقّ ما ذهب إليه أهل المعاني؛ فإنّ الطّبع يميل إليه، والسّجيّة العربيّة تحتوي عليه)).

ولعمري لقد أبدع عبد القاهر في استخراج هذه الدّقائق، واستنباط هذه الحقائق؛ على أنّ سيبويه سيفٌ صقيلٌ في هذه الضّربة نَبَا، وجوّاد سبّاق لكنّه في هذه الحَلْبةِ كبا، وإلاّ فما قرّره أهل المعاني المرقَّصُ المطرِبْ، والطّراز المذهَّبُ المعْجِبْ.

قوله: (حرفٌ فيه معنى الشّرط) [٤]

أي: وليس بحرف شرط؛ إذ لو كانت أداة شرط لاقتضت فعلاً بعدها، لكنَّها[٥] لم تقتضه، وهي من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة شرطٍ، وجملة شرطية، ولكونها دالّة على الشّرط؛ يُعلم أنّ معنى قولك: (أمّا زيد فذاهبٌ)، الإخبار[٦] بأنّه سيذهب في المستقبل؛ لأنّ

= ففيه حصر العبادة والاستعانة لله وحده، وتخصيصه له –عزّ وجلّ– بها دون سواه.

(١) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل ويونس، له الكتاب، إمام البصريّين، توفّي إثر مناظرة جرت بينه وبين الكسائي سنة١٨٠هـ، ينظر: طبقات النّحويّين واللّغويّين ص: ٦٦، وبغية الوعاة ٢/٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) الكتاب ١/٨٠، ٨١.

(٣) هو: محمّد عزّ الدّين بن أبي بكر بن عبد العزيز بن سعد الله بن جماعة، اشتغل بالعلوم على كِبَر، وأتقن العلوم، وبرع في الفنون من مؤلّفاته: حاشية على الألفيّة لابن النّاظم، وحاشية على التّوضيح، وحاشية على قواعد الإعراب، وحاشية على المغني، ت ٨١٩هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٦٣-٦٦.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٣ ((أمّا بفتح الهمزة، وتشديد الميم حرفٌ فيه معنى الشّرط بدليل دخول الفاء في جوابها)).

(٥) كذا في نسخ الكتاب المخطوط الثّلاث، عدا الأصل ففيه (لكنّه) بالتّذكير، وما أثبت هو الأنسب؛ لأنّ الضّمير يعود بالتّأنيث إلى أداة الشّرط، وكلام الرّضيّ الآتي يدلّ على أنّ صيغة التّأنيث أقوى.

(٦) في (ع) من الإخبار.

جواب الشّرط يجب أن يكون مستقبلاً(١)، وليس في كلام الشّارح ما يفيد الحصر حتّى يرد أنّها أيضًا(٢) تستعمل للتّفصيل والتّوكيد،/ فقد قال الرّضيّ(٣): ((إنّها موضوعة لمعنيين: لتفصيل المجمل(٤)، ولاستلزام شيءٍ لشيء، وهذا لازمٌ لها في جميع استعمالاتها بخلاف معنى التّفصيل))(٥) انتهى(٦). [ل/١٣/ أ]

والرّضيّ وإن لم يصرّح بالتّأكيد(٧)؛ بل بالشّرطيّة والتّفصيل؛ لكنّ التّأكيدَ لازمٌ لكلامه؛ لأنّه ناشئٌ عن الشّرط، وذكره(٨) في المغني قال: ((وقلَّ مَنْ يَذْكُرُه، ولم أرَ مَنْ أحْكَمَ شرحَهُ غيرَ الزّمخشريّ، فإنّه قال: ((فائدة (أمّا) في الكلام: أن تعطيه [فَضْلَ](٩) توكيد، تقول: (زيدٌ ذاهبٌ)، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنّه لا محالة ذاهب، وأنّه بصدده، وهو منه عزيمة؛ قلت: (أمّا زيدٌ فذاهبٌ)(١٠)، لذلك قال(١١) سيبويه(١٢) في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ(١٣)، وهذا التّفسير أفاد أمرين: بيان كونه تأكيدًا، وأنّه في معنى الشّرط))(١).

---

(١) من قوله: (أي: وليس بحرف شرط) إلى قوله: (مستقبلاً) من الشّنوانيّ ١/٢٦، ٢٧ بتصرّف.

(٢) في النّسخ الأربع: (أيض).

(٣) هو: محمّد بن الحسن الرّضي الاستراباذي، عالمٌ بالعربيّة، اشتهر بكتابيه: الكافية والشّافية، ت٦٨٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٥٦٧، ٥٦٨، والأعلام ٦/٣١٧.

(٤) في (ع) الجمل.

(٥) الرّضي على الكافية ٢/٣٩٥، وينظر: الشّنواني ١/٣٨.

(٦) ساقطة من (ع)، و(ز/أ)، وفي (ز/ب) ا.هـ-بالرّمز-.

(٧) في (ع) بالتّوكيد.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) وذكر.

(٩) في النّسخ الأربع: (فصل) -بالصّاد- وهو تصحيفٌ من النسّاخ.

(١٠) الكشّاف ١/٢٦٦.

(١١) في (ع) وكذلك، وفي (ز/ب) بإسقاط قال.

(١٢) كذا في (ز/ب)، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/ أ): س بالرّمز.

(١٣) عبارة سيبويه في الكتاب ٤/٢٣٦ قال: ((وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنّه يقول: (عبد الله =

ولم يُرد سيبويه أنّ معنى (أمّا) كمعنى مهما وشرطها؛ لأنّ (أمّا) حرف؛ فكيف يصحّ أن يكون بمعنى اسم وفعل؟

وإنّما المراد: أنّ موضعها صالحٌ لهما، وهي قائمةٌ مقامها؛ لتضمّنها معنى الشّرط[٢].

وما قاله (م د): إنّها لفصل الخطاب[٣] مردودٌ؛ بل الّذي لفصل الخطاب هو: (أمّا بعد)؛ لما نقله التّفتازنيّ آخر علم البديع عن ابن الأثير؛ من إجماع المحقّقين من علماء البيان؛ على أنّ فصل الخطاب هو: (أمّا بعد)[٤]؛ لأنّ المتكلّم يفتتح كلامه في كلّ أمرٍ ذي شأن بذكر الله، فإذا أراد أن يخرج إلى غرضه؛ فصل[٥] بينه، وبين ذكره تعالى بقوله: (أمّا بعد).

قوله: (بدليل دخول الفاء في جوابها)

علّله ابن مالك[٦] بتأويل (أمّا) بـ(مهما يكن)[٧]، وردّه أبو حيان[٨]: بأنّ جواب (مهما)؛ لا تلزمه الفاء إذا كان صالحًا لأداة الشّرط، والفاء لازمةٌ بعد (أمّا)، كان ما[٩] دخلت عليه صالحًا لأداة الشرط أم لا؟

ألا ترى أنّه يجوز: (مهما يكن من شيءٍ لم أبال به)، فدلّ ذلك على أنّ جواب

= مهما يكن من أمره فمنطلقٌ)، ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبدًا)).

(١) المغني ص: ٨٢.

(٢) من قوله: (ولم يرد) إلى قوله: (معنى الشّرط) من الشّنوانيّ ٣٩/١ بتصرّف، وينظر: الأشموني ٤٦/٤، ٤٧.

(٣) ينظر: المدابغيّ ل /٣(ب).

(٤) ينظر: المطوّل ص: ٤٨١.

(٥) في (ع) فصله.

(٦) سبقت ترجمته ص: ١٢١.

(٧) ينظر: التّسهيل ص: ٢٤٥.

(٨) ينظر: ارتشاف الضّرب ٨١٨/٢.

(٩) في (ع) كأنّما ما، وهو تحريف، وهذا على تقدير: أكان؛ حيث حذفت همزة الاستفهام بدليل (أم لا)؟، وقد حذفت الهمزة من نصّ أبي حيّان في الارتشاف أيضًا.

دخول الفاء ليس لأجل تأويلها بمهما يكن إلخ[١]؛ وإنّما لزمت الفاء بعد (أمّا)، ولم تلزم بعد غيرها من الشّروط؛ لأنّ (أمّا) لمّا كانت دلالتها على الشّرط بنيابتها عن[٢] (مهما يكن)[٣]؛ ضعُفَتْ فاحتاجت للزوم الفاء؛ لتدلّ على الشّرطية، بخلاف (مهما)، وغيرها من الشّروط؛ فإنّ دلالتها على الشّرطيّة بالأصالة ا.هـ (ش) بتصرّف[٤].

/وبه تعلم: أنّ قول (م د): ((قلت الفرق)) إلخ[٥]؛ صوابه: أجيب؛ لإشعار عبارته بأنّه المجيب؛ وليس كذلك[٦]. [ل/١٣/ب]

قوله: (بدأ بالحمد)

قد علمت في الكلام على بسملة[٧] الشّارح؛ ما يزيل عنك الشّكوك هنا.

---

(١) ساقطة من (ع)، و(ز/أ، وب).

(٢) في (ع) على.

(٣) من قوله: (وإنّما لزمت الفاء) إلى قوله: (مهما يكن)، ساقط من (ز/أ).

(٤) من قوله: (وإنّما لزمت) إلى هذا الموضع من الشّنواني ٣٩/١ بتصرّف.

(٥) تمام كلام المدابغيّ ل/٤(أ) قال: ((قلتُ: الفرق أنّ (أمّا) لما كانت دلالتّها على الشّرط بنيابتها عن (مهما يكن)؛ ضعفت فاحتاجت للزوم الفاء لتدلّ على الشّرطية؛ بخلاف (مهما)، وغيرها من الشّروط فإن دلالتّها على الشّرطيّة بالأصالة)) .

(٦) يقصد: أنّ المدابغيّ نقل عن الشّنوانيّ، والله أعلم .

(٧) في (ع)، و(ز/أ) على البسملة ، وسبق الحديث عنها ص: ١٠٥-١٠٨.

قوله: (والجلالة اسم) (١)

كان الوجه أن يقول(٢): والله عَلَم؛ لأنّ لفظ الجلالة ليس هو الاسم، ولأنّ الاسم يشمل الصّفة إلاّ أن يقدّر في الأوّل مضاف، أي: مسمّى الجلالة، ويراد بالثّاني: العَلَم بالقرينة الذّهنيّة، أفاده القليوبيّ(٣).

وإذا تأمّلت وجدت الوجه في ترك هذا التّأويل؛ لأنّه حيث أريد بالثّاني أي: الجلالة؛ العَلَم اعتمادًا على القرينة، فالأولى(٤) أن يراد به ذلك بدون تكلّف، تقديرٌ(٥) على أنّه بعد هذا التّكلّف يصير المعنى والمسمّى أي: الذّات الواجب الوجود اسمٌ، وفيه فساد؛ الّلهم إلاّ أن يؤوّل بمدلول اسمٍ، وهو رجوعٌ إلى تكلّفٍ غير الّذي تُخُلّصَ منه.

وكلّ هذا نشأ من فهم أنّ المراد من قوله: (والجلالة)؛ هذا الّلفظ، وأنت خبيرٌ بأنّ هذا ليس مراد الشّارح بل مراده بالجلالة؛ لفظ (الله)، وإنّما عدل عن قوله(٦): (والله) إلى قوله: (والجلالة)؛ تفخيمًا لقدر الاسم، وتعظيمًا له كمسمّاه.

وقوله: (ولأن الاسم يشمل الصّفة إلخ(٧)) هذا الشّمول مبنيّ على فهم أنّ المراد بالاسم؛ ما قابل الفعل، وليس هذا(٨) مرادًا؛ بل المراد به العَلَم فتدبّر.

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٤ ((والجلالة: اسمٌ للذّات المستجمع لسائر الصفات)).

(٢) في (ع)، و(ز/ أ) تقول.

(٣) في (ع) القيلولي، والقليوبيّ هو: أحمد بن أحمد بن سلامة أبو العبّاس شهاب الدّين، فقيه متأدّب، من مؤلّفاته: تحفة الرّاغب، وتذكرة القليوبيّ، ت ١٠٦٩هـ، ينظر: الأعلام ٨٨/١، ومعجم المؤلّفين ١٤٨/١، وكلامه في حاشيته على المنهاج في الفقه الشّافعيّ ٢/١.

(٤) في (ع)، و(ز/أ، وب) فأولى.

(٥) في (ع) فتقديره، وفي (ز/أ) فتدبّر.

(٦) في (ع) و(ز/ أ) عن قوله تعالى.

(٧) ساقطة من (ع)، و(ز/أ). والمراد: قول القليوبي الآنف الذّكر.

(٨) ساقط من (ع)، و(ز/أ).

قوله: (ويستحقّه) [١]

تفسير ليتعيّن، وبه يندفع ما يقال: إنّ الحمد لا يكون واجبًا إلاّ إذا قيّد بالنّعمة لفظًا أو نيّة، وليس في كلام المصنّف الأوّل، والثّاني محتمل؛ فكيف يجزم الشّارح بأنّ حمدَ المصنّف واجب؟

ووجه اندفاعه: تفسير الوجوب بالاستحقاق[٢] بدليل العطف؛ لا الوجوب الّذي هو أحد الأحكام الخمسة[٣]، ثمّ المراد بكون الحمد واجبًا؛ إذا وقع بإزاء النّعمة؛ الإثابةُ عليه ثواب الواجب، أو أنّه واجبٌ حقيقة؛ إذ هو شكر، وشكر المنعم واجبٌ بالشّرع.

لكن قال الشّيخ زكريا [٤] في حواشي جمع الجوامع: ليس المعنى أنّه إذا أنعم على عبده بنعمةٍ يجب عليه أن يحمده عليها؛ بل[٥] الحمد اللّفظيّ، أو المنويّ[٦].

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٤ «ويستحقّه كمالُ ذاته، وقِدَمُ صفاته...».

(٢) من قوله: (تفسير ليتعين) إلى قوله: (بالاستحقاق) من المدابغي ل/٤(ب) بتصرّف يسير.

(٣) الواجب: هو القسم الأوّل من أقسام الحكم التّكليفي الخمسة، وهو : ما يُمْدَح فاعله، ويذمّ تاركه، فهذا وجوده راجح على عدمه بالنّسبة للشّارع، وله تقسيماتٌ وألفاظ... ينظر: معالم أصول الفقه عند أهل السّنة والجماعة ص: ٢٩٦-٣٠١، والأحكام الخمسة هي: الواجب، والمندوب، والمحرّم، والمكروه، والمباح، ينظر: روضة النّاظر ١/٩٠، ومذكّرة أصول الفقه للشّنقيطيّ ص: ٩.

(٤) هو: زكريا بن محمّد بن أحمد الأنصاريّ الأزهريّ، قاضي القضاة، شيخ الإسلام، من حفّاظ الحديث، من مصنّفاته: حاشية على تفسير البيضاويّ، وحاشية على جمع الجوامع، وحاشية على شافية ابن الحاجب، ت٩٢٥هـ، ينظر: شذرات الذّهب ٨/١٣٤-١٣٦، والبدر الطّالع ٢/٢٥٢، ٢٥٣، والأعلام ٣/٨٠، ٨١.

(٥) ساقط من (ع)، و(ز/أ، وب).

(٦) في (ع)، و(ز/أ، وب) المعنوي، وينظر: غاية الوصول شرح لبّ الأصول للشّيخ زكريّا الأنصاريّ ص: ٣، والزّرقاني ل/٤(أ).

قوله: (وانتصابه)

أي: حقٌّ على المفعوليّة المطلقة، والعامل فيه النّصب هو (حمد)، والتّقدير: بعد حمدِ الله حمدًا حقَّ/ حمده، فهو من نصب المصدر بالمصدر[١]، ونظير ذلك: قوله تعالى: ﴿ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾[٢] . **[ل/14/ أ]**

قوله: (عطفٌ)[٣]

بمعنى: معطوف، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف قدّره (م د): (هو)[٤].

ثمّ إنّ (الصّلاةَ) معطوفةٌ على الحمد قولاً واحدًا، و(السّلام) [٥] إمّا معطوفٌ عليه أيضًا، أو عليها على القولين في تكرار[٦] المعطوف بالواو[٧].

وهل[٨] يُعطف على الأوّل، أو الملاصق؟

ورُجّح الأوّل بخلافِ غير الواو، فإنّ كلاً يُعطَفُ على ما قبله، وعلى الرّاجح فالمناسب هما، ويُجاب: بأنّ المصدر لا يثنّى، ولا يجمع، ومدلول الضّمير هو المصدر، أو يقال: إنّ مرجع الضّمير ما ذَكَر، فقوله: (وهو) أي: ما ذَكَر، وعلى المرجوح فالمناسب (هي) أي:

---

(١) ساقط من (ز/ب)، ومن قوله: (أي: حقّ على المفعوليّة) إلى قوله: (بالمصدر) من المدابغي ل/٤(ب).

(٢) الإسراء:٦٣.

(٣) في نسخ موصّل الطّلاّب الّتي بين يديّ (عطفًا) بالنّصب، وفي النّسخ الأربع (عطفٌ) بالرّفع، وسيُبَيّن العطّار المعنى على النّصب، والرّفع، وتمام الكلام من موصّل الطلاّب ص: ٢٤ ((والصّلاة والسّلام: بالجرّ عطفًا على حمد الله)).

(٤) ينظر: المدابغي ل/٤(ب).

(٥) في (ع)، و(ز/ أ) واللاّم.

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) تكرّر.

(٧) من قوله: (ثم إنّ الصّلاة) إلى قوله: (بالواو) من الشّنوانيّ ١/ ٥٠ بتصرّف.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) بل.

الصّلاة، ويُجاب: بأن التّذكير باعتبار الّلفظ أي: هذا الّلفظ عطفٌ إلخ.

ولعلّ إسقاط الشّارح المبتدأ؛ ليصحّ[١] تخريج كلامه[٢] على كلٍّ من المذهبَينِ؛ وإلاّ لو ذكره لكان نصًّا في أحدهما.

وفي نسخةٍ: (عطفًا) بالنّصب على الحال، أي: حال كونهما عطفًا أي: ذا عطفٍ، أو يؤوّل بمعطوفه[٣] أو معطوفانِ على التّأويلينِ السّابقينِ.

وقوله: (بالجرّ)[٤] متعلّقٌ بمحذوف أي: يُقرَءانِ بالجرّ، وإنّما لم يصحَّ رَفْعُهما؛ لأنّه يلزم عليه الفصل بين (أمّا)، والفاء بجملة[٥] غير شرطيّة، لكن صرّح بعضهم[٦] في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ ﴾ الآية[٧]؛ أنّ جواب (أمّا): فذوقوا، وقوله: ﴿ أَكَفَرۡتُم ﴾ اعتراض، وعليه فيصحّ الرّفع هنا كما لا يخفى[٨].

(١) في (ع) ليصلح.

(٢) في (ع)، و(ز/ أ) تخريجٌ على كلامه.

(٣) في (ع)، و(ز/ أ) بمعطوفٍ.

(٤) أي: الشّارح في موصّل الطّلاّب ص: ٢٤.

(٥) في (ع)، و(ز/أ) والفاعليّة.

(٦) نسبه ابن هشام في المغني إلى بعض المتأخّرين؛ حيث قال: ص ٨٠، ٨١: ((وزعم بعض المتأخّرين أنّ فاء جواب (أمّا) لا تحذف في غير الضّرورة أصلاً، وأنّ الجواب في الآية: ﴿ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ ﴾، والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحذف القول، وانتقلت الفاء إلى المقول، وأنّ ما بينهما اعتراض))، والاعتراض هو: ﴿ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَـٰنِكُمۡ ﴾ بين أمّا، وفاء الجواب الدّاخلة على القول المحذوف.

(٧) آل عمران:١٠٦.

(٨) من قوله: (وإنّما لم يصحّ رفعهما) إلى قوله: (كما لا يخفى) من الشّنوانيّ ١/ ٥٠ بتصرّف، وينظر: الإرتشاف ٢/ ٨١٩، والأشموني ٤/ ٤٧.

فائدة:

قال الغزاليّ في الخصائص(١): « قال النّحاة: من خصائص المصدر أنّه لا يُثنى، ولا يُجمع؛ إلاّ إن جُرِّد نحو: ضربةٌ وضربتان وضَرَبات(٢)، أو تختلف أنواعه كعلم النّحو، وعلم الفقه، وعلم الطّب، أمّا المصدر من حيث هو فلا يُثنّى، ولا يُجمع؛ لأنّه لا يقع على القليل والكثير من جنسه(٣)؛ ولذا وُحِّد السّمع، وجُمِع الأبصار كما قال المفسّرون(٤)».

وفيه أبحاث:

الأوّل: لفظ المصدر إنّما يوُضع للقدر المشترك؛ ولذا أجمع النّحاة على أنّه لو فُسِّر بضربةٍ واحدةٍ يكون حقيقة، ولو وضع للكثير كان مجازًا في القليل، وحيث/ كان موضوعًا **[ل/١٤/ب]** للقدر المشترك فلا يدلّ على الأفراد الكثيرة؛ لأنّها أخصّ(٥) منه، والدّال على الأعمّ غير(٦) دالٍّ على الأخصّ.

الثّاني: أنّ أسماء الأجناس، نحو: جماد وحيوان؛ إنّما وضعت للقدر المشترك بين

(١) كذا في النّسخ الأربع، ولعلّه يقصد: القرافيّ في كتابه: الخصائص في النّحو، ولم أقف عليه، وذلك لأنّ الغزالي ليس له كتاب الخصائص، ولم أقف عليه أيضاً في الخصائص لابن جني، والله أعلم، والغزالي هو: أبو حامد الغزالي حجّة الإسلام محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد الطّوسيّ الشّافعيّ، تلمذ لإمام الحرمين، له المستصفى، ت٥٠٥هـ، ينظر: طبقات السّبكيّ ٦/١٩١، وشذرات الذّهب ٤/١٠.

(٢) يعني: أنّ المصدر المؤكّد لا يجوز تثنيته، ولا جمعه، وذلك لأنّه بمنْزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنّى، ولا يجمع، وغير المؤكّد- ويشمل النّوعيّ والعدديّ- يجوز تثنيته وجمعه، والمعدود لا خلاف في تثنيته، وجمعه نحو: ضربتين وضربات، والنّوعي سمع عن العرب تثنيته وجمعه، ينظر: شرح المكوديّ على الألفيّة ص: ١١٤، والأشموني ٢/١١٥.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على التّصريح١/٣٢٨، ٣٢٩.

(٤) ينظر: الكشاف ١/١٦٤.

(٥) كذا في النّسخ الثّلاث عدا الأصل ففيه: أَخْصَر.

(٦) في (ز/ب) على.

أفرادها، فهي كالمصادر يتعذّر تثنيتها، وجمعها، حتّى يَعْرِضَ لمسمّياتها ما يوجب التّعدّد[١] من العوارض والمشْخِصَات، وهي من حيث هي؛ لا تقبل شيئًا من ذلك، وحينئذٍ يسقط ما اعتمده المفسّرون في جمع الأبصار، وتوحيد السّمع.

الثّالث: الاستثناء[٢] في قولهم: (المصدر لا يُثنى ولا يُجمع إلا إن جّرِد، أو اختلفت أنواعه)؛ يجب أن يكون منقطعًا، فإنّ المصدر هو الماهيّة الكليّة، والّذي ثنّي وجمع أفرادها، فالنّفي والإثبات ليس لشيءٍ واحد؛ كما هو شرط الاستثناء المتّصل.

وفي قوله: (فلا يدلّ على الأفراد الكثيرة إلخ) نظرٌ كما صرّح به المحقّقون؛ من أنّ لفظ العامّ إذا أطلق على الخاصّ لا باعتبار خصوصه؛ بل باعتبار تحقّقه[٣] ليس من المجاز في شيء[٤].

قال في المطوّل في بحث الاستعارة: ((وهذا يشتبه[٥] على المحصّلين فيتوهمون أنّه مجاز، ويعترضون أيضًا بأنّه لا دلالة[٦] للعامّ على الخاصّ، ومنشاؤه عدم التّفرقة بين ما يقصد باللّفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج))[٧].

قوله: (على سيّدنا)

عدّيت[٨] الصّلاة بـ(على)؛ لتضمّنها معنى العطف على القول بأنّ لها معنىً واحدًا يختلف بحسب ما تُضَاف إليه، فسقط ما يقال: إنّ الدّعاء بـ(على)للمضرّة.

ووجه السّقوط: أنّها هنا ليست للدّعاء؛ بل مستعملةٌ في العطف، غايته: أنّه يراد من

---

(١) في (ع) المنفرد، وفي (ز/أ) المتعدّد.

(٢) في (ع) الانتشاء.

(٣) في (ع) و(ز/ أ) محققه.

(٤) هذا تقسيمٌ للعام باعتبار المراد منه فهو ينقسم إلى: عام أريد به العام، وعام أريد به الخاصّ، وقد يسمّى العام الّذي أريد به الخصوص مجازًا؛ بخلاف العام المخصوص؛ لأنّ الأوّل نُقل اللّفظ فيه عن موضوعه الأصليّ بخلاف الثّاني، ينظر: معالم أصول الفقه عند أهل السّنّة والجماعة ص: ٤١٩.

(٥) في (ع)، و(ز/ أ) يثنيه.

(٦) في (ع) لدلالة.

(٧) المطوّل ص: ٣٦١.

(٨) في (ع) عيدت.

العطف هنا معنىً مجازيّ هو الرّحمة، ولئن سُلِّم أنّ معناها الدّعاءُ فقرينة[١] عدم إرادة المضرّة أشهرُ من نارٍ على عَلَم، وضمير (نا) راجع لمعشر العقلاء، أو الخلق، والأوّل أولى[٢]، فيكون التّفضيل على الغير في الأوّل أولى، وفي الثّاني صريح، ولا يلزم على الثّاني التّفضيل على النّاقص، وهو تنقيصٌ؛ لأنّ محلّ ذلك إذا فضّل عليه بخصوصه؛ لا على طائفةٍ اندرج فيها النّاقص.

قوله: (متعلّقٌ بالسّلام) [٣]

اختار هنا التّنازع بين أسماء/ المصادر[٤]، ونقل في التّصريح[٥]: أنّه لا تنازع بينهما، ولا تنافي؛ لجريانها[٦] هنا على قول، وهناك على مختاره، ويحتمل[٧] أن يكون مستقرًّا في محل نصبٍ على الحال منهما، أي: وبعد الصّلاة والسّلام حالَ كونهما كائنَين على سيّدنا محمّد، ولا يلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه مع انتفاء شرطه[٨]؛ إذ التّقدير: مهما يكن من شيءٍ تأخّر عن الحمد، والصّلاة إلخ[٩]، ففي[١] الحقيقة: الحال من مجرورٍ لا من مضافٍ إليه، تأمّل[٢]. [ل/١٥/ أ]

---

(١) في الأصل: فقرينية، وهو تصحيف، وما أثبت عن (ع)، و(ز/أ، وب)، وقد أعطي الجواب للشّرط المتأخّر، والوجه أن يكون للقَسَم؛ لسَبْقِهِ.

(٢) أي: تضمُّنها معنى العطف؛ لا معنى الدّعاء.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٤.

(٤) يعني: أنّ الصّلاة والسّلام عاملان تنازعا في الظّرف الواقع بعدهما.

(٥) ينظر: ٣١٧/١.

(٦) في (ز/أ) لجريانه.

(٧) في (ز/أ) ويجهل.

(٨) ذكر ابن مالك -رحمه الله-: أنّ مجيء الحال من المضاف إليه يتوقّف على واحدٍ من ثلاثة أمور هي:

١- أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه.

٢- أن يكون المضاف كبعضٍ من المضاف إليه في صحّة حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه.

٣- أن يكون المضاف عاملاً في الحال.

ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦٦/٢-٢٦٩، والأشموني ١٧٨/٢، ١٧٩، وهو في شرح شذور الذّهب لابن هشام ص: ٢٧٠، ٢٧١.

(٩) ساقطة من (ز/أ).

قوله: (وفي نسخة) [٣]

النّسخة الّتي تجرّدت عن هذه الزيادة[٤] أرشقُ عبارة؛ لأنّه يحصل بهذه الزّيادة ثلاثُ فِقَر[٥]، والفِقْرَة من السّجع بمنْزلة الشّطر من البيت، فتصير الثّالثة فذّة[٦] لا مقابل لها، وهو خللٌ في السّجع، ولعلّ الشّارح في خطبته تأسّى[٧] بالمصنّف أخذًا بمقتضى هذه الزّيادة؛ فوافقه في تعدّد الفِقَر، ورويّها، فيردُ عليه ما وَرَد هنا، لا يقال: إنّ زيادة (وعبده) محصّلةٌ لنوعٍ بديعيّ؛ وهو الطّباق[٨]، فيحسن السّجع؛ لأنّا نقول: هذا حُسنٌ عَرَضيّ لا يُلتفت إليه إلاّ بعد تصحيح معروضه، وحينئذٍ لا عبرة بتحصيل الطّباق مع كون السّجع مختلاًّ، نظير: سيفُ خشبٍ يُحَلّى بحليةٍ من الذّهب.

قوله: (البديع)

هو علمٌ يُعرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال[٩]، والمطابقة الّتي تعدّ في البديع؛ الجمع بين معنيينِ متقابلَين في الجملة، وهي هنا[١٠] الجمع بين السيّد

---

(١) في (ز/أ) فرفض.

(٢) من قوله: (قوله: متعلّق بالسّلام) إلى قوله: (تأمّل) ساقط من (ع)، وهو سقطٌ كثير، والكلام من قوله: (اختار) إلى هذا الموضع من الشّنوانيّ ١/٥٠، ٥١ بتصرّف.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٤ ((وفي نسخةٍ: وعبده، وهو معطوف على سيِّدنا..)).

(٤) يعني: المجرّدة عن زيادة قوله: (وعبده) بالعطف على سيّدنا.

(٥) هي: ١- (حَمْدِه) ٢- (عَبْدِه) ٣- (مِنْ بَعْدِه)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٤، ٢٥.

(٦) في (ع) قدّة، والفذّة بمعنى: الشّاذة، ينظر: المعجم الوسيط (فذّ).

(٧) في (ع) ناسب.

(٨) هو من المحسّنات المعنويّة في علم البديع، ويسمّى المطابقة، وله أنواع وتقسيمات، ينظر: الإيضاح ٤/٤-١٦.

(٩) ينظر المصدر السّابق ٤/٢ .

(١٠) في (ع)، و(ز/أ) هذا.

والعبد[١].

وذكر القليوبيّ[٢]: أنّها بين اسمين كما هنا[٣]، وفعلين نحو: ﴿ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[٤]، وحرفين نحو: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾[٥] ، وفي الجملتين نحو: ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾ [٦]، انتهى، وللنّظر فيه مجالٌ فتأمّل.

قوله: (بدل) [٧]

أي: على نسخة إسقاط (عبده) [٨]، وإلاّ فهو بدلٌ من (عبده)، فلا يصحّ مع وجوده؛ كونه بدلاً من سيّدنا؛ لأنّ عطف النّسق لا يتقدّم على البدل، ومثل البدل عطف البيان[٩].

---

(١) من قوله: (هو علم) إلى قوله: (والعبد) من الشّنواني ٥٢/١ بتصرّف، وينظر: المدابغيّ ل/٥(أ).

(٢) في (ع) القيلولي، وكلام القليوبي في حاشيته على المنهاج ٧/١.

(٣) ومن أمثلة وقوع التّطابق بين اسمين قوله تعالى: ﴿ وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞۚ ﴾[الكهف: ١٨] ينظر: الإيضاح ٤/٤ .

(٤) الحديد:٢.

(٥) البقرة: ٢٨٦، والمطابقة فيه: بين اللاّم، وعلى؛ لأن اللاّم: للملك المؤذن بالانتفاع، وعلى: للاستعلاء المؤذن بالتّحمّل، والتّضرّر، ينظر: الإيضاح ٥/٤.

(٦) الأنعام:١٢٢.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٤ «.. محمّدٍ: بدل من سيّدنا..».

(٨) في (ز/ب) أي: على نسخة عبده.

(٩) من قوله:(أي) إلى قوله: (البيان) من المدابغيّ ل/٥ (أ) بتصرّف يسير.

فقول الشّارح: (بدلٌ من سيّدنا) لا يصحّ[١]؛ الّلهم إلاّ أن يقال: إنّ قوله: (وعبده) محكيٌّ[٢] مرادٌ به الإخبار بما في بعض النّسخ من الزّيادة؛ لا أنّه[٣] أُتى به ليُشرح عليه[٤]، ويؤيّده:[٥] كتابته /في بعض النّسخ بالمداد الأسود[٦]، ولا يجوز أن يُعرب محمّدٌ نعتًا[٧]؛ لأنّ العَلَم يُنعتُ ولا يُنعت به[٨]، وما ذكره الزّمخشريّ في الكشّاف[٩] في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ﴾[١٠] من أنّه يجوز في حكم الإعراب؛ إيقاع اسم الله تعالى صفةً لاسم الإشارة، أو عطف بيان، وربّكم خبر؛ إنّما يصحّ بناءً على تأويله بالمعرّف باللّام كالمستحقّ للعبادة، وإلاّ فتجويز نعت اسم الإشارة بما ليس معرّفًا باللّام، وبما ليس بموصولٍ؛ ممّا أجمع النّحاة على بطلانه[١١]، وقد صرّح هو أيضًا بامتناع كلٍّ من الأمرين في مفصّله[١٢]، وأيضًا صرّح في أوائل الكشّاف[١٣] بأنّ هذا الاسم لا يُوصف به، واستدلّ بذلك على علميّته[١٤]. [ل/١٥/ب]

قوله: (لأن نعت المعرفة إلخ) [١٥]

---

(١) لئلاّ يتقدّم العطف على البدل.

(٢) في (ع) مكيّ.

(٣) في (ز/ب) لأنّه.

(٤) في (ع) وليشرح عليه.

(٥) في (ع) ويؤيدته.

(٦) في (ع)، و(ز/أ) بالمراد، وفي (ز/ب) بالمراد الأسود.

(٧) يعني: نعتًا لسيّدنا.

(٨) العلم إنّما نُعت؛ لإزالة الاشتراك اللّفظي، ولم يُنعت به؛ لأنّه ليس بمشتقّ، ولا في حكمه؛ إذ هو موضوعٌ لمجرّد الذّات، ينظر: حاشية الصّبان على الأشموني ٧٣/٣.

(٩) ينظر: ٣٠٤/٣ وأضاف بعده: «لولا أنّ المعنى يأباه»

(١٠) فاطر:١٣.

(١١) ينظر: شرح الكافية للرّضى ٣١٣/١، ٣١٤.

(١٢) ينظر: ص: ١١٦.

(١٣) ينظر: ٣٦/١-٣٨، في الكلام على (لفظ الجلالة).

(١٤) من قوله: (ولا يجوز أن يعرب محمّد نعتًا) إلى قوله: (علميّته) من الشّنوانيّ ٥٢،٥٣/١ بتصرّف.

(١٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٤ «لأنّ نعت المعرفة إذا تقدّم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت المعرفة بدلاً، فصار المتبوع تابعًا».

قيّد الكلام بالمعرفة؛ لأنّ الكلام هنا فيها، ولأنّ نعت النّكرة إذا تقدّم[١]؛ لا يجب أن يُعرب بحسب العوامل؛ بل قد يكون حالاً نحو:

لميّة موحشًا طلل[٢] *** ....

قال الرّضيّ: ((واعلم أنّه إذا صَلُح النّعت لمباشرة العامل إيّاه؛ جاز تقديمه، وإبدال المنعوت منه، نحو: (مررتُ بظريفٍ رجلٍ)، قال الشّاعر[٣]:

والمؤمنِ العائذاتِ الطّيرَ يمسَحُها *** رُكْبَانُ مكّةَ بين الغِيْلِ والسَّنَدِ

وقريبٌ منه قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[٤]؛ لأنّ حقّ ﴿غَرَابِيبُ﴾ أن يتبع ﴿

(١) في (ز/ب) إذا تقدّم عليها.

(٢) هذا صدر بيتٍ من مجزوء الوافر، وتمامه:

.... يَلُوحُ كأنّه خَلَل

وهو: لكثيرّ عزّة، ينظر: ديوانه ٢١٠/٢، وذكر في الكتاب ١٢٣/٢، والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥٠/٢، والمغني ص: ١١٨، والتّصريح ٣٧٥/١،و١٢٠/٢، والأشموني ١٧٤/٢، والخزانة ٥٣١/١، والشّاهد فيه: نصب (موحشًا) على الحال، وكان أصله صفةً لـ(طلل) فتقدّمت على الموصوف فصارت حالاً، والطّلل: ما شخص من آثار الدّيار.

(٣) هو: النّابغة الذّبياني، والبيت من قصيدةٍ مطلعها:

يادارميّة بالعلياء فالسّند ....

وهي من البسيط، والمؤمن هو: الله، والعائذات: الّتي التجأت إلى الحرم فأمنت، والغيل والسّند: أجمتان تقعان بين مكّة ومنى، ينظر: ديوان النّابغة ص ٥٦، بشرح الدّكتور: حنّا الحتّي.

وذكر البيت في معجم مقاييس اللّغة (أمن)، وشرح المفصّل ١١/٣، والخزانة ٣١٥/٢، والشّاهد فيه: أنّ العائذات كان في الأصل نعتًا للطّير، فلمّا تقدّم وأصبح صالحًا لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلاً منه فالطّير بدل من العائذات منصوبٌ إن كانت منصوبةً بالكسرة مفعولٌ به للمؤمن، ومجرورٌ إن كانت مجرورةً بإضافة المؤمن إليه، وللبيت تأويلاتٌ أخرى، ينظر: شرح المفصّل ١١/٣ .

(٤) فاطر:٢٧.

سُودٌ ﴾[١]؛ لكونه تأكيدًا له نحو: (أحمر قاني)، وإن لم يصح لمباشرة العامل إيّاه؛ لم يُقدّم إلاّ ضرورةً والنّية التّأخير، كما نقول في: (إنّ رجلاً ضَرَبَكَ بالدّار)؛ (إنّ ضَرْبَكَ رَجُلاً بالدّار)[٢] ا.هـ.[٣]

ويجب أن يشترط لصحّة الحال؛ صلوحها لذلك، وعدم المانع من تقديمها، ليخرج بالأوّل: الوصف في نحو: (جاءني رجلٌ أحمرُ)، ونحوه من الصّفات الثّابتة.

وبالثّاني: نحو: (مررتُ برجلٍ ضاحكٍ)؛ لأنّ الحال لا تتقدّم على صاحبها المجرور عند[٤] الجمهور[٥]، ويغلب في نعت النّكرة أن يصير حالاً، ولا يجب ذلك على الأصحّ[٦].

(١) قال الطّبري في تفسيره ١٥٧/١٢: ((ذلك من المقدّم الّذي هو بمعنى التّأخير؛ وذلك أنّ العرب تقول: هو أسود غربيب؛ إذا وصفوه بشدّة السّواد، وجعل السّواد ههنا صفةً للغرابيب)).
وقال الزّمخشريّ في الكشاف ٣٠٧/٣: ((عن عكرمة-رضي الله عنه- هي: الجبال الطّوال السّود، يقال: أسود غربيب، وأسود حلكوك وهو الّذي أبعد في السّواد وأغرب فيه، ومنه الغُراب)).
(٢) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).
(٣) ينظر: شرح الكافية للرّضي ٣١٧/١، ٣١٨، والزّرقاني ل/٥(أ).
(٤) ساقطة من (ز/ب) .
(٥) ينظر: الأشموني ١٧٦/٢.
(٦) ينظر: حاشية الصّبان على الأشموني ٧٢/٣، ومن قوله: (قوله: لأنّ نعت المعرفة) إلى قوله: (على الأصح) من الشّنوانيّ ٥٣/١-٥٥ بتصرّف.

قوله: (أقاربه[١] المؤمنون) [٢]

فيه تغليب[٣]، والمراد: ما يشمل المؤمنات، والّذي ينبغي حمل الآل[٤] في كلام المصنّف على الأتباع؛ ليدخل ما ليس من أقاربه من الصّحابة، وغيرهم من بقيّة الأمّة؛ لأنّه اللّائق بمقام الدّعاء، /وبمقام المصنّف؛ وهو عدمُ إهمال الصّحب[٥]؛ بل يصير فيه تورية؛ وهو أن يُذكر لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيد، فيراد البعيدُ اتّكالاً على قرينةٍ خفيّة[٦]، وفيه نزاع[٧]، راجع حواشي عصام على السّمرقنديّة[٨]. [ل/١٦/ أ]

قال (ش): ((وأفتى ابن عبد السّلام؛ بأنّ الأولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الآل، والأزواج، والذّريّة، دون الأصحاب، وهو ظاهرٌ بالنّسبة لصلاة التّشهّد، أمّا الصّلاةُ خارجَ الصّلاة فالأولى: ذكرُ الصّحب فيها؛ لأنّها إذا طُلبت على جميعِ الآل؛ ومنهم مَنْ ليسَ بصحابيٍّ فعلى الصّحابيّ[٩] أولى)). [١٠]

(١) في (ع) أفاديه.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٥ ((وعلى آله هم كما قال الشّافعيّ: أقاربه المؤمنون من بني هاشم، والمطّلب ابني عبد مناف)).

(٣) المقصود: تغليب (المؤمنون) و(بني) على الإناث؛ فالمراد: المؤمنات من بنات هاشم أيضًا، ولكنّه غلَّب الذّكور منهم على الإناث.

(٤) في الأصل، و (ع)، و (ز/أ) الأوّل.

(٥) قال الزّرقاني ل/٥(أ): ((هذا التّفسير يدخل بعض الصّحابة؛ وتفسيره بأتقياء المؤمنين؛ يدخل الصّحابة جميعهم)).

وقال المدابغيّ ل/٥(أ): ((الأولى هنا تفسيرهم بالأتباع؛ ليشمل الصّحب فإنّه لم يذكرهم)).

(٦) ينظر الإيضاح ٢٩/٤-٣٢ حيث ذكر الخطيب القزويني التّورية وأنواعها وأضربها.

(٧) لعله يقصد: مسألة وقوعه في القرآن أو السّنة؟ والصّحيح: أنّ ما كان منه على المغالطة المعنويّة فلا بأس بوقوعه في السّنة كحديث: «**نحنُ مِنْ مَاءٍ**»، أمّا القرآن فلا يوجد فيه تورية ألبتّة بنوعيه، وقد فصّل ذلك وأوضحه الإمام يحي العلوي في الطراز٧٠/٣،٦٩.

(٨) لم أقف عليه.

(٩) في (ز/ أ) الأصحاب.

(١٠) الشّنواني ٥٦/١.

قوله: (مِنْ بعده)

حالٌ من الصّلاة، والسّلام أي: حال كونهما كائنَينِ بعده أي: بعد محمّدٍ على حذف مضاف أي: بعد الصّلاة والسّلام عليه، وأشار به إلى أنّ الصّلاة تكرهُ استقلالاً على غير الأنبياء؛ لأنّه شعارُ أهل البدع[١].

قوله: (على أنّها جواب أمّا) [٢]

أي: بتقدير القول؛ لأنّ الجزاء مترتّبٌ على فعل الشّرط فيكون مستقبلاً، والفوائد أمرٌ محقّق في نفسه غير مترتّبٍ على شيءٍ؛ فهو في الحقيقة متعلّقُ جواب الشّرط، واستشكل بقاء الفاء إذا حذف القول؛ مع أنّها تحذف معه[٣] كما قال في الخلاصة[٤]:

وحذفُ ذي الفا قلّ في نثرٍ إلخ[٥] *** ....

فالأحسن أن يُجاب بما صرّح به الفاضل الرّودانيّ[٦] في حواشي التّصريح: من أنّ الشّرط قد يراد به مجرّد الاستلزام؛ وحينئذٍ فلا يحتاج لتقدير القول، فيكون الجواب في الحقيقة هو قوله: (فهذه فوائد).

---

(١) ينظر: المدابغيّ ل/٥(أ).

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٥ «فهذه فوائد: جملة مقرونةٌ بالفاء على أنّها جواب أمّا..».

(٣) هذه الفاء لازمة في الشّرط، وقد تحذف ضرورةً، ومنع المبرّد ذلك حتّى في الشّعر، وأجاز الأخفش وقوعه في النّثر الصّحيح، وقال ابن مالك: يجوز في النّثر نادرًا، ينظر: الجنى الدّاني ص: ١٢٥، ١٢٦، والمغني ص: ٢١٨، ٢١٩.

(٤) هي الألفيّة، ينظر: ص: ٦٣ (باب أمّا ولولا ولوما)، وتمام النّظم:

..................إذا * لَمْ يكُ قولٌ معها قد نُبِذَا

(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٦) في (ع) الرّوواني، ولم أقف على ترجمته.

قوله: (مستَحْضَرة)

أي: حاضرة، فالسّين والتّاء زائدتان(١)؛ للإشارة إلى كمال الاستحضار حتى نزّلت منْزلةَ الأمر المشاهد، فاستعمل فيها ما هو موضوعٌ لذلك؛ لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، وما سلكه الشّارح هنا؛ من جعل اسم الإشارة راجعًا لما في الذّهن، وسكوته عمّا استظهره (ك)، و (م) من أنّ المشار إليه هاهنا: محقّق؛ إجراءً للكلام على المتبادر، وجري العادة بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب(٢)؛ قالا(٣): ((ويجوز أن يكون المشار إليه غير محقّق(٤)، لكنّه لَمَّا كان بصدد الوقوع، وحاضرًا في الذّهن في الجملة؛ نُزّل منزلة الموجود المحقّق، فعبّر عنه باسم الإشارة))، أولى لأمرين(٥):

الأوّل: أنّ المشار إليه في /مثل هذا؛ ما في الذّهن مطلقًا قُدِّمت الخطبة، أو أُخّرت، على ما هو التّحقيق الّذي سبق(٦). **[ل/١٦/ب]**

الثّاني: أن ضمير (سمَّيتُها) يرجع للفوائد .

والتّحقيق: أنّ مسمّى(٧) الكتب هو: الألفاظ الدّالّة على المعاني، فلو جعلنا المشار إليه أمرًا محقّقًا لكان هو النّقوش؛ إذ لا محقَّق سواها، لا الألفاظ(٨)؛ لعدم بقائها، واجتماعها في الوجود؛ إذ وجودُ بعضها مشروطٌ بانقضاء بعض، فلا تصلح لأن يُشار إليها،

(١) يعني: أنّهما ليستا للطّلب.

(٢) هذه عبارة الكافيجيّ ص: ٤٣، وينظر: الشّمنيّ ل/٣(ب).

(٣) القائل هو: الكافيجيّ، وهو مفهوم من كلام الشّمنيّ.

(٤) يعني: أنّه ليس من الأمور الحسيّة؛ بل من الأمور المستحضرة في الذّهن .

(٥) يعني: ما فعله الشّارح هنا خلافاً للكافيجيّ، والشّمنّيّ، اللّذينِ أجازا أن يكون المشار إليه من الأمور الحسيّة، أو المستحضرة في الذّهن؛ أولى لأمرين.

(٦) ينظر: ص:١٤٥.

(٧) في (ع) سمّى.

(٨) من قوله: (الدّالة على المعاني) إلى قوله: (لا الألفاظ) ساقط من (ز/أ).

ولا المعاني؛ لأنّها[١] صورٌ ذهنيّةٌ غيرُ محقَّقةٍ خارجًا، ومعلومٌ أنّ المسمّى ليس هو النّقوش؛ فلا يصلحُ إرجاع الضّمير إليها في (وسمّيتها)؛ إلاّ بتكلّفٍ، أي: وسمّيتُ مَدْلُولَها، مع سلُوكِ غير الجادّة في جعل المشارِ إليه النّقوش، ووقع في بعض الحواشي هنا تشويشٌ فاحذره[٢].

قوله: (ما يكون الشّيء إلخ) [٣]

ضمير (به) عائد على (ما)، ومنه[٤] للشّيء، والمستتر في (أحسن) يعود على الشّيء، وضمير (بغيره) يعود لـ (ما)، فالعِلْمُ مثلاً يكونُ زيدٌ بسببِهِ أحسنُ حالاً من نفسهِ متّصفًا بغير العِلم، وهو الجهل، فيصدُقُ على العِلمِ أنّه فائدة، وهذا أحدُ معنيينِ اصطلاحيّينِ للفظ الفائدة؛ سكت الشّارح عن[٥] أشهرها، أعني: الثّمرة المترتّبة إلخ[٦]؛ لانطباق هذا التّفسير على ما هنا، فإنّ القواعد بالتّرتيب على هذا الوجه الأنيق[٧]؛ أحسنُ حالاً من نفسها حال كونها متفرّقة.

فإن قُلتَ: على هذا التّقرير[٨]؛ صار المسمّى بالفوائد هو نفس التّرتيب؛ لانطباق التّعريف الّذي ذكره المصنّف عليه؛ مع أنّ الغرض تسمية المسائل نفسها بالفوائد؟

---

(١) في (ع) لأنّ.

(٢) في (ع) تنويني واحذره، وفي (ز/أ) تشويش واحذره.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٥ «والفوائد: جمع فائدة وهو ما يكون الشّيء به أحسنُ حالاً منه بغيره».

(٤) في (ع)، و (ز/أ) وفيه.

(٥) في (ع) على، ويقصد به: المصلحة المترتّبة على الفعل.

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ٤٤، والشّنواني ٥٨/١، والمدابغيّ ل/٥(أ).

(٧) في (ع) لا يبق، وفي (ز/ب) الأيتق.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) التّقدير، ولعل التّقرير أولى هنا؛ لأنّ المراد: تقرير المسألة السّابقة في كون الفائدة لها معنيان.

قُلتُ: لما كان التّرتيب قائمًا بالمرتّب الّذي هو نفس المسائل؛ أُطْلِق عليها لفظ[(١)] الفوائد مبالغةً؛ وإن كان المسمّى بالفوائد حقيقةً هو التّرتيب.

فإن قُلتَ: حيثُ كانَ الأمرُ كذلك؛ فما معنى الجمع؛ إذ التّرتيب فائدةٌ واحدة؟

قُلتُ: بعد تسليم ما ذكر؛ فالتّعدّد[(٢)] باعتبار تعدّد[(٣)] المباحث الّذي تَعَلَّقَ بها التّرتيب.

ثمّ لا يخفى أنّ الفائدة بالمعنى الثّاني أعني: الثّمرة المترتّبة إلخ[(٤)]؛ يصحُّ إرادتها هنا كما قرّر نظيره[(٥)] السّمرقنديّ في شرح العضديّة[(٦)] عند/قول المتن: (هذه فائدة)، إلاّ أنّ الفائدة بهذا المعنى الّذي ذكره الشّارح أبلغُ كما هو غيرُ خافٍ على العالم[(٧)] بدقائق الكلام. [ل/١٧/ أ]

قوله: (أي: عظيمة)

العِظَم هنا وقع وصفًا للكَمْ[(٨)] المنفصل، فيرجع للكثرة، يقال: (فلانٌ جَلَّ)، أي: عَظُمَ قدرُه، ويقال: (ما أجَلَّني ولا أدقَّني)، أي: ما أعطاني كثيرًا ولا قليلاً[(٩)]، وصحّ وصف الجمع به ؛ لأنّ فعيلاً يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، والمفرد والجمع[(١٠)] ، قال تعالى:

(١) ساقط من (ع)، و(ز/أ).

(٢) في (ع) بالتّعدد.

(٣) ساقط من (ع)، و(ز/أ).

(٤) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٥) في (ع) نظرية.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) في (ع) العلم.

(٨) في (ع) الكم.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٤، والشّنوانيّ ٥٩/١.

(١٠) المراد: فعيل إن كان بمعنى: مفعول كقتيل بمعنى: مقتول، بشرط أن يستعمل استعمال الصّفات فيتبع موصوفه فتمتنع التّاء فيستوي المذكّر والمؤنّث، ويصبح من الأوزان الخمسة الّتي استثناها العلماء، دون فعيل بمعنى فاعل كرحيم وظريف فإنّه تلحقه التّاء، ينظر: الأشموني ٩٦/٤، وتصريف =

﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[١]، ولأنّ فوائد؛ جمع كثرة لما لا يعقل، والأفصح فيه الإفراد[٢].

قوله: (في قواعد) [٣]

المراد بها هنا: النِّسَب كما هو المشهور[٤]، فظرفيّة الفوائد فيها من ظرفيّة الدّالّ في المدلول بنوع تجوّز، ولا يصحّ أن يراد بالقواعد هنا القضايا؛ لأنّها ألفاظٌ فلا تُجعل ظرفًا للفوائد بمعنى: الألفاظ؛ إلاّ أن يُراد من الفوائد المعاني؛ فتكون الظّرفيّة من ظرفيّة المدلول في الدّالّ عكس الأوّل، لكنّه يخالف ما حقّقنا سابقًا من أنّ المراد بالفوائد الألفاظ[٥].

وفي (م د)[٦]: أي: دالّة على معاني قواعد إلخ، وهو غيرُ سديد؛ لأنّه إمّا أن يراد من القواعد المعاني؛ فيلزم إقحام لفظ المعاني، أو يراد بها القضايا؛ فتكون الألفاظ مدلولة للألفاظ، فيلزم ظرفيّة الشّيء في نفسه، وقد يقال: نختار الأوّل[٧]، ونجعل[٨] الإضافة بيانيّة، وأقحم لفظ المعاني؛ إشارةً إلى أنّها المرادة بالقواعد هنا.

وبهذا تعلم أنّ ما وقع في بعض الحواشي؛ من جواز أن يراد من الفوائد المعاني، ومن

= الأسماء للطّنطاويّ ص: ١٤٤.

(١) التحريم: ٤.

(٢) ينظر: المدابغيّ ل/٥(أ).

(٣) هذا المقطع بأكمله مقدّمٌ في حاشية العطّار على المقطع الّذي قبله «قوله: أي عظيمة» وذلك في النّسخ الأربع، وهو مخالفٌ لترتيب كلام موصّل الطلاّب حيث قال ص: ٢٥: «فهذه فوائد...جليلة أي: عظيمة في قواعد...»، ولكنّ النسّاخ في النّسخ الأربع اتّفقوا على تقديمه، وهذا من اتفاقهم على الخطأ في ترتيب كلام الشّارح في موصّل الطلاّب، والأولى أن يؤخّر مراعاةً للتّرتيب.

(٤) هي: التّعلّق بين شيئين، وينظر ص: ١٤٨.

(٥) ينظر: ص:١٨١.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/٥(أ).

(٧) أي: أن يراد بالقواعد المعاني.

(٨) في (ز/ب) تجعل.

القواعد الألفاظ؛ ليس على ما ينبغي(١).

قال (ك): ((واشتقاق القواعد من القعود بمعنى: الثّبات، مرفوعُ المحلّ على أنّه صفة ثانية لفوائد)) ا.هـ (٢)

يُريد(٣): أنّ مفرد القواعد، وهو قاعدة مشتقّةٌ من القعود، وفي جعل الجارّ والمجرور في محلّ رفعٍ صفة نظر؛ لأنّ قواعد: علمُ شخصٍ(٤) على هذا المتن، فيكون معرفة، والجارّ والمجرور بعد المعارف حال، فيكون (في قواعد إلخ) في محلّ نصبٍ، إلاّ أن يقال: إنّه جرى على القول بأنّ أسماء الكتب من قبيل اسم الجنس، لكنّه خلاف التّحقيق.

قوله: (وهي قضيّة كليّة) (٥)

قال (ك): ((والمراد بها هنا: ما يكون إحدى مقدّمتي الدّليل(٦)، كقولنا : كلّ ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة /فهو مرفوع، وكلّ ما اشتمل على عَلَم المفعوليّة فهو منصوب إلخ(٧)، فإذا أردنا الاستدلال بصورة القياس الاقترانيّ(٨)، نقول: زيدٌ مشتملٌ على عَلَم الفاعليّة، وكل ما اشتمل على عَلَم الفاعلية فهو مرفوع، فزيدٌ مرفوع، وإذا قصدنا الاستدلال بالقياس **[ل/١٧/ب]**

(١) ينظر: الشّنوانيّ ٥٨/١.

(٢) الكافيجي ص: ٤٤.

(٣) في (ز/ب) يراد.

(٤) في (ز/ب) شخصيّ.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٥ ((وهي قضيّة كلّيّة يتعرّف منها أحكام جزئيّاتها)).

(٦) أي: ما يتوقّف عليه صحّة الدّليل.

(٧) ساقطة من (ع)، و(ز/أ)، والمقصود: إلى آخر ما ذكره الكافيجيّ حيث قال بعده: ((وكلّ ما اشتمل على علم المضاف إليه فهو مجرور)).

(٨) هو: ما اشتمل على النّتيجة، أو نقيضها بالقوّة لا بالفعل، ويسمّى القياس الشّمولي، ينظر: التّعريفات ص: ١٨٢.

الاستثنائيّ[١]، فنقول[٢]: كلّما لم يكن زيدٌ[٣] مرفوعًا؛ لم يشتمل على عَلَم الفاعليّة، لكنّه مشتمل فيكون مرفوعًا ا.هـ ملخّصًا[٤].

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ قوله: (والمراد بها هنا إلخ[٥])؛ ليس على[٦] ما ينبغي؛ بل هذا يقال في لفظ مقدّمة لا قاعدة؛ بل المراد[٧] بالقاعدة هنا؛ ما عرّفه الشّارح، وهو المعنى الاصطلاحيّ لها، وأمّا جعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول[٨]؛ فتكون حينئذٍ مقدّمة؛ لأنّها جعلت جزء دليل، فذاك لتعرّف كيفيّة الأخذ[٩] منها، وهو أمر عرض للتّعليم.

الثّاني: أن قوله: (زيدٌ[١٠] مشتمل على عَلَم الفاعليّة)؛ ما المراد بالعَلَم هنا؟

والظّاهر أنّ المراد به: الوصف، وهو تكلّف، ومع ذلك فهو مقحَم؛ لأنّ ملاحظة زيد بعنوان كونه فاعلاً؛ مُغنٍ عن هذا الوصف، ولا يصحّ أن يراد بالعَلَم هنا: المعنى المتعارَف[١١]؛ إذ يصير المعنى: زيد مشتمل على عَلَمٍ هو الفاعليّة، والفاعليّة ليست بعلم؛ بل هي وصف، ولا يصحّ جعل الإضافة حقيقيّة؛ إذ الفاعليّة لا عَلَم لها، فكان الأولى حذف عَلَم فتدبّر.

(١) هو: ما اشتمل على النّتيجة، أو نقيضها للفعل، وذلك بأن يشتمل على مادّتها وصورتها، ينظر: التّعريفات ص: ١٨١.
(٢) ساقطة من (ع)، وفي (ز/أ) تقول، و (ز/ب) نقول.
(٣) ساقط من (ع) .
(٤) الكافيجيّ ص: ٤٥ بتصرّف.
(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).
(٦) ساقطة من (ز/ب).
(٧) ساقط من (ز/ب).
(٨) في (ز/ب) لحصول.
(٩) في (ع) أخذ.
(١٠) ساقط من (ع).
(١١) أي: العَلَم الّذي هو أحد أقسام المعارف السّبعة، ينظر: أوضح المسالك ١/١٢٢-١٣٣.

قوله: (في الاصطلاح) (١)

وهو على القول بأنّه معنويّ: اختلافُ آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، وهو ظاهر قول سيبويه(٢)، واختيار الأعلم(٣)، وعلى القول بأنه لفظيّ: ما حصل به الاختلاف المذكور(٤)، وهو مذهب الفارسيّ(٥) وابن الحاجب(٦)، فعلى الأوّل: الحركات دلائل الإعراب، وعلى الثّاني نفسه(٧).

(١) كذا في النّسخ الأربع، والمثبتُ في نسخ موصّل الطّلاّب الّتي بين يديّ: (الاصطلاحيّ)، ولا فرق بين العبارتين في المعنى، ولعل العطّار أخذها من نسخة أخرى.

(٢) كذا في (ز/ب)، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) س بالرّمز، وقوله في الكتاب ١٣/١، وينظر: ارتشاف الضّرب ١٦١/١، والهمع ١٤/١، والشمنّي ل/٤(أ).

(٣) ينظر: النّكت ١٠٥/١، وهو رأي الزّمخشري في المفصّل ص: ١٠٦، وابن يعيش في شرح المفصّل ٤٩/١، وينظر: شرح التّصريح ٥٩/١، والرّومي ص: ١٠، والشّنواني ٦١/١، والمدابغي ل/٥(أ).

(٤) عرّفه المدابغي فقال ل/٥(أ): «وهو على القول بأنّه لفظيّ؛ أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع الخالي من النّونين».

وقال الشّنوانيّ ٦١/١: «هو نفس الحركات أو الحروف اللاّحقة آخر المعرَبات من الأسماء والأفعال».

(٥) هو: الحسن بن أحمدبن عبد الغفّار، إمام العربيَّة في عصره، وأستاذ ابن جنّي، أخذ عن الزّجاج، وابن السّراج، من مصنّفاته: الإيضاح والتّذكرة، والشّيرازيّات، والحجّة، ت ٣٧٧هـ، ينظر: بغية الوعاة ٤٩٦/١، ٤٩٧. ولم أقف على هذا عند الفارسيّ في كتبه الّتي بين يديّ، وقد يكون المراد: أبو عليّ الشّلوبين، فإنّ التّوطئة ما يفيد أنّ القول في المسألة قوله، وقد أورده عنه الشّنواني، ينظر: التّوطئة ص: ١١٦، والشّنواني ٦١/١، والعطّار نقل عن الكافيجيّ ص: ٤٦، وفيه: أنّه مذهب أبي عليّ فوهم أنّه الفارسيّ، دون التحقّق من صاحب المذهب.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرّضي ١٨/١، ١٩، والأمالي النّحوية ١٠٨/٤، والتّسهيل ص:٧، والارتشاف ١٦١/١، والهمع ١٤/١.

(٧) من قوله: (وهو على القول بأنّه معنويّ) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص ٤٦ بتصرّف.

قال (ك): لكن[١] إذا رجعتَ للإنصاف؛ فالحقّ ما ذهب إليه ابن الحاجب، فإنّ الاحتياج إلى الإعراب؛ لأجل تمييز المعاني، والتّمييزُ لا يكون إلاّ بالحركات لا بالاختلاف ا.هـ ملخّصًا. [٢]

وإنّما قيّد[٣] الشّارح الإعراب بالاصطلاح؛ لمناسبته[٤] بعد تسميتها بالإعراب، ولأنّ المعنى اللّغويّ[٥] ليس مرادًا هنا إلاّ بتكلّف؛ بأن تُجعل الإضافة لاميّة، واللّام للتّعليل، أي: قواعدُ لأجل الإعراب، أي: التّحسين، أو إزالة /الفساد، يعني: أنّ هذه القواعد وُضعت لأجل تحسين الكلام؛ بجريَانِهِ على اللّغة العربيّة، أو إزالةُ الفساد، أي: اللّحن عنه، وهو لازمٌ لما قبله؛ فإنّ الإعراب لغةً كما في (م)[٦] إمّا بمعنى: البيان والإظهار؛ إذا كان من أَعْرَبَ[٧] الرَّجُلُ عن[٨] حجّته، وإمّا بمعنى: إزالة الفساد؛ إذا كان من عَرِبتْ[٩] مَعِدَتُه؛ بمعنى: فَسدت، والهمزة للسّلب[١٠] فيكون معنى الإعراب: إزالةُ الفساد الحاصل في الكلام؛ باستعمال النّحو[١١] المشبَّه بالملحِ في الطّعام، ويحتمل أن يكون من قولهم: امرأةٌ عَرُوبٌ، أي: محبوبٌ كلامُها؛ لأنّ الاسم إذا أُعْرِب بأن رَفَع الفاعل، ونَصَبَ المفعول، وجَرّ المضاف إليه؛ يكونُ [ل/١٨/ أ]

(١) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٢) الكافيجيّ ص: ٤٦ بتصرّف.

(٣) في (ع)، و(ز/ أ) حذف.

(٤) في (ع)، و(ز/ أ) لمناسبة قوله، وفي (ز/ب) لمناسبته قوله.

(٥) هو: الإبانة والتّحسين والإزالة كما في الكافيجيّ ص: ٤٥، وفي الشّنوانيّ ٦١/١: أنّه الإفصاح، وينظر: اللّسان، والتّاج (عرب).

(٦) الشّمنّيّ ل/٣، ٤، ورمز (م) ساقط من (ع)، و(ز/أ).

(٧) في (ع)، و(ز/أ) إعراب.

(٨) في (ع) على.

(٩) في (ع) عربية.

(١٠) في (ع) للسب.

(١١) في (ز/ب) نحو.

محبوبًا عند(١) المخاطب، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا * عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾(٢)، أي: محبّباتٌ إلى أزواجهنَّ جمعُ عَروب، كذا في أسرار التنْزيل(٣). ا.ﻫ

ولا نتوهمّ(٤) من اقتصاره على هذه المعاني؛ انحصارها بل له معانٍ غيرُها مذكورةٌ في المبسوطات(٥).

ثمَّ تفسيرُه أوّلاً العَرُوبَ: بالمحبوبِ كلامُها، وتفسيرُها بعد ذلك بالمحبّبة(٦) إلى زوجها؛ تنافٍ، ويجاب: بأنّها متى كانت محبّبةً؛ كان كلامها محبوبًا، كما مُثّل(٧):

باللهِ ضَعْ قَدَمَيْكَ فَوْقَ مَحاجِرِي *** فلَقَدْ رَضِيتُ من الزَّمَانِ بِذَاكَا
وأَعِدْ حَدِيثَكَ لِي فإنّ مَسَامِعِي *** تَهْوَى حَدِيثَكَ مِثْلَ مَا تَهْوَاكَا

لكن ينظر المعنى الحقيقيّ ما هو، ولعلّه الأخير فحرّره.

قوله: (تقتفي) (٨)

بالمثنّاة فوق، وبالباء في متأمّلها، وعليها حلّ الشَّارح، وضَمّن (تقتفي)(٩) معنى: تَسْلُك مع أنّهُ متعدٍّ بنفسه؛ لأنّ تعلّق السّلوك(١٠) بالجادّة أنسب، فإنّ: سلكتُ الطريقَ؛

(١) في (ع) عنه.
(٢) الواقعة: ٣٦، ٣٧.
(٣) ينظر: تفسير البيضاويّ ٢/٤٤٧، والكافيجيّ ص: ٤٥، ٤٦، والشّمنّي ل/٤(أ).
(٤) في (ع)، و(ز/أ، وب) تتوهم –بالتّاء–، ولا فرق في المعنى.
(٥) ينظر: اللّسان، والتّاج، والمعجم الوسيط (عرب).
(٦) في (ع)، و(ز/أ) بالمتحبّبة.
(٧) كذا في الأصل، وفي (ع)، و(ز/أ، وب) كما قيل، ولا يُعرف قائلُ البيتَين، وهما من بحر الكامل، في غرض الغَزَل، وأتى بهما العطّار مثالاً على كلامه السّابق.
(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٥ ((تقتفي: من القفو، وهو الاتباع..)).
(٩) في (ع)، و(ز/أ) تقتضي.
(١٠) في (ع) متعلّق المسلوك.

أنْسَبُ من قفَوتُه، أي: تبعتُه[١]، فالحامل على التّضمين: جزالة المعنى؛ لا التّعدية بالحرف، فاندفع ما أورده (ق) هنا: من أنّ المعنى على إسقاطها لا يصحّ؛ إذ يصير تتبُّع متأمّلها مع أنّها متبوعةٌ لا تابعة، وقفى في مثل هذا؛ يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرّ، يقال: قفَوتُ[٢] بزيدٍ إثرَ[٣] عمرو ا.هـ [٤]

ولا بدّ من التّجوّز[٥] في الإسناد كـ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٦] بمعنى: مرضيّة، والأصل: يقتفي[٧] بها متأمِّلُها، فأُسند إليها الفعل مبالغةً[٨].

/والّتي حلّ عليها (ك): (تقتفي) بالمثنّاة فوق، وباللّام في متأمِّلِها، وفسّرها بـ (تختار) مأخوذٌ من قولهم: (فلانٌ اقتفى الأمر): اختاره[٩]، وجَعَلَ اللاَّمَ للتّعدية، أو للتّعليل[١٠]. **[ل/١٨/ب]**

والّتي حلّ عليها (م): (يتقتفي) بالياء التّحتيّة، ومتأمِّلُها بدون شيء، وفسّره بـ (يسلك ويتبع)، وجعل متأمّلها فاعلٌ[١١].

والّتي كتب عليها الرّوميّ: (تقتفي) بصيغة التّأنيث، وجعل متأمِّلَها مفعولاً[١٢]، فالنُّسخ أربع:

---

(١) من قوله: (وضمّن) إلى قوله: (تبعته) من الشّنوانيّ ١/٦٣ بتصرّف.

(٢) في (ع) مقوت - بالميم -.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/٥(ب).

(٥) في (ع) التّجويز، ولا معنى له، وإنّما يقصد: إسنادُ الفعل إلى الفوائد مجازًا لأجل المبالغة.

(٦) القارعة:٧.

(٧) في (ع) يقتضي.

(٨) من قوله: (ولا بدّ) إلى قوله: (مبالغةً) من الكافيجيّ ص: ٤٧ بتصرّف.

(٩) في (ع) فلان اقتضى الأمر أخباره.

(١٠) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٧.

(١١) ينظر: الشّمنّيّ ل/٤(أ).

(١٢) ينظر: الرّومي ص: ١٠.

فعلى نسخة (ك): لا يُحتاج للتّضمين[١]؛ بل الاختيار هو معنى: القفو، كما هو ظاهرُ قوله: (مأخوذٌ من قولهم إلخ[٢])؛ لكنّ الإسناد مجازيّ؛ لأنّه لا اختيار لها إنّما الاختيار للمتأمِّل[٣].

وعلى نسخة (م): لا حاجة لتضمينٍ، ولا مجازٍ في الإسناد.

وعلى نسخة الرّوميّ: يُحتاج إلى التّجوّز؛ لأنّ فاعل (تقتفي)؛ الضّمير، ومتأمِّلَها منصوبٌ على نزع الخافض.

ولا يخفى أنّ ما كتب عليها (ك) أحسن[٤]، وفي ذكر التّأمل[٥] دون القراءة، والحفظ؛ تنبيهٌ على أنّ العمدة[٦] العظمى في نيل تلك الفوائد؛ التفكّر[٧] لا مجرّد القراءة والحفظ، فتفسير الشّارح المتأمّل بالنّاظر؛ المراد منه: بعين البصيرة[٨] الّذي هو معنى التّفكّر؛ لا البصر دافعاً[٩] لما قاله (ق): من أنّه تفسير للشّيء بما هو أعمّ منه[١٠]، وحاصل الدّفع: منع أنّه

(١) أي: تضمين (تقتفي) معنى (تسلك)، والمقصود: إيقاع لفظٍ موقعَ غيرِه ومعاملته معاملته لتضمّنه معناه، واشتماله عليه؛ لا التّضمين الّذي هو من علوم البديع أو ما هو عند علماء القافية.

(٢) أي: قول الكافيجيّ الآنف ذكره، ورمز (إلخ) ساقط من (ع)، و(ز/أ).

(٣) في (ع) لمتعامل.

(٤) هذا ترجيحٌ من العطّار لما قاله الكافيجيّ.

(٥) أي: النّظر في نيل تلك الفوائد.

(٦) في (ع) العهدة.

(٧) في (ع) التّكفّر.

(٨) في (ع) يعني أنّ البصيرة.

(٩) كذا في الأصل، وفي (ع)، و(ز/أ، وب) بالرّفع على الخبريّة، -وهو الأحسن-، وهو بالنّصب على أنّه حالٌ سدّت مسدّ الخبر.

(١٠) الزّرقاني ل/٥ (ب) وأضاف بعده: «إذ التّأمل هو النّظر مع المبالغة فيه؛ لا مطلق النّظر، فالمتأمّل هو النّاظر مع المبالغة، والمناسب أن يُفَسَّر الشّيء بمرادفه».

أعمّ؛ بل مساوٍ[١]، وجملة (تقتفي) جعلها (ك) في محلّ رفعٍ صفةُ فوائد، وجعل جملة قوله: (وتُطْلِعُه) معطوفةٌ عليها[٢] بمنْزلة الثّمرة للشّجرة، يعني: أنّ الاطّلاع مسبّبٌ، وناشئٌ عن القفو، وجعل (م) جملة (تقتفي) حالاً من القواعد[٣]، وهو أجزلُ معنىً؛ لإفادة الحال التّقييد، تأمّل.

قوله: (من القُفُو)

بوزن دُنُو[٤]، وضَبَطَه بعضهم: بفتح القاف، وسكون الفاء.

قوله: (أي: تُوْقِفُه) [٥]

من أطلَعْتُ فلانًا على سرّي؛ إذا أَوْقَفْتُه عليه، أي: تَجْعَلُهُ مشاهدًا للنُّكتِ الكثيرة، ولأجل هذا اختاره على أن يقول: تُعْلِمُهُ[٦] ا.هـ [٧].

والإسناد مجازيّ من قبيل الإسناد إلى السّبب كـ (بنى الأميرُ المدينةَ).

قوله: (لكان أنسب) [٨]

لحصول الطباق[٩]، وأنت خبيرٌ بأنّ هذه نكتةٌ لفظيّةٌ، والّذي سلكه المصنّف أنسبُ بالمعنى؛ إذ الكثرةُ والقلّة إنّما يُوصَفُ بهما ذو الأجزاء كالنُّكت، والزّمن لا يتجزّى؛ لكونه أمرًا

(١) في (ع)، و(ز/ أ) بل هو مساوٍ، بإضافة هو، والإضمار أدقّ في المعنى، وأقوى.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٨.

(٣) ينظر: الشّمنّي ل/٤(أ).

(٤) في (ز/ب) بور دنو.

(٥) في (ع) أي تقفه، وتمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٥ ((وتُطْلِعُه أي: تُوقِفُهُ في الأمد...)).

(٦) في (ع)، و(ز/أ) نقلهه.

(٧) من قوله: (تجعله مشاهدًا) إلى قوله: (تُعْلِمُهُ) من الشّنوانيّ ٦٩/١ بتصرّف.

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٥، ٢٦ ((ولو قال القليل بدل القصير لكان أنسبَ لكثيرٍ في قوله: على نكتٍ كثيرٍ..)).

(٩) بين قليل وكثير في قوله: (على نكتٍ كثيرٍ).

اعتباريًّا، بناءً على القول بأنّه المقارنة، أو حركة الفَلَكِ، أو جوهرٌ متّصل[١] لا مُفْصَلَ فيه؛ بناءً على مذهب بعض الفلاسفة: أنّه الفَلَك الأعظم، والأجسام عندهم ليست مركّبة /من الجواهر الفردة؛ لبطلان الجوهر الفرد عندهم[٢]، وإذا كان كذلك؛ فوصفُ الزّمن بالقِصَر والطُّول؛ لا للكثرة والقلّة، والنّظر لجانب المعنى أنسب[٣]. [ل/١٩/ أ]

والحاصل: أنّ الزّمان من قبيل الكمّ المتّصل[٤]، والطُّول والقِصَرُ من لوازمه، والكثرةُ، والقلّة ترجع للكمّ المنفصل[٥]، ثمّ وصف الزّمان بالقِصَر نسبيّ؛ لأنّه قد يكون في نفسه قصيرًا، ومع ذلك فهو[٦] طويلٌ بالنّسبة إلى غيره؛ لأنّ القِصَر والطّول من الأمور النّسبيّة الّتي تُعْقَل بالقياس إلى غيرها.

وبهذا سقط ما قاله الشّارح[٧]، وما قاله (ك): من أنّ المراد: القصير[٨] في نفسه، أو بالنّسبة إلى وقتِ تحصيلِ غير هذا الكتاب؛ فالمقصود: الزّمن القليل[٩]، وما قاله (م): من أنّ القصير كنايةٌ عن القليل[١٠].

---

(١) في (ع)، و(ز/أ): أو جوهرًا متصلاً –بالنّصب–.

(٢) ينظر: المعجم الفلسفيّ ١/٦٣٦–٦٣٩.

(٣) ذهب العطّار إلى ما قاله بالنّظر لجانب المعنى، تَبَعًا للمدابغيّ ل/٦(أ)، حيث قال: «فالمصنّف راعى النّكت المعنويّة، والشّارح راعى اللّفظيّة، والأُوْلَى أَوْلَى».

(٤) هو: الّذي يوجد لأجزائه بالقوّة حدٌّ مشترك تتلاقى عنده وتتّحد به كالنّقطة للخطّ.

(٥) هو: الّذي لا يوجد لأجزائه بالقوّة، ولا بالفعل حدٌّ مشترك كالعدد، ينظر: المعجم الفلسفيّ ٢٤١/٢.

(٦) في (ع)، و(ز/أ) هو.

(٧) في قوله: (ولو قال القليل بدل القصير لكان أنسب..إلخ) مراعاةً للّفظ.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) القصر.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٨، والشّنوانيّ ١/ ٧٠ .

(١٠) الشمنيّ ل/٤ (أ).

قال (ك): ((ثمّ الأَمَدُ يُطلق على المدّة كلّها، وعلى آخرها، وكذا الغاية، والأجل، ولكنّ المراد منه هنا، جميع المدّة، أي: جميع[١] وقت تحصيل هذا الكتاب، فتكون الألف واللّام للعهد، فاستعماله يتضمّن المبالغة والإيهام[٢])).[٣]

قوله[٤]: (وكذا الغاية) راجع لقوله: (وعلى آخرها)؛ لأنّ غاية الشّيء آخره، وكذلك الأجل، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[٥]، وقوله: (فاستعماله يتضمّن المبالغة) وجهه: أنّ الأمد عبارةٌ عن الزّمن مطلقًا؛ لا زمنَ تحصيلِ هذا الكتاب، فكأنّه جعل ذلك الأمر الكليّ هو ذلك الجزئيّ، وفيه من المبالغة ما ليس خافٍ، كقول بعضهم[٦]:

فيا لَيْلَتِي إن لم تكُوني عِبَارةً *** وحَقُّكِ عن عُمْري فَدوتُك بِالعُمْرِ

والمراد: استعماله بجعل (أل) فيه عهدية؛ لا استعمالُهُ[٧] دون لفظِ الزّمن، فإنّه يحصلُ فيه هذا المعنى أيضًا على هذا التّقرير، ووجهُ الإيهام: أن الأمدَ له معنيان، فأريد منه أحدهما.

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) في (ع)، و(ز/ أ) الإبهام -بالباء-.

(٣) الكافيجيّ ص: ٤٨.

(٤) يعني: قول الكافيجيّ الآنف الذّكر.

(٥) الأعراف:٣٤، وفي (ع) لم يذكر صدر الآية، وهي قوله تعالى:﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ ﴾.

(٦) لا يعلم قائله، وهو من الطّويل، وأتى به شاهدًا على كلامه السّابق، ومعنى: (عِبَارَةً) أي: تمرّ سريعًا.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) لا استحالة.

قوله: (كثيرة) (١)

أي: في نفسها، أو بالنّسبة إلى الغير (ك) (٢).

وفيه: أنّ القلّة والكثرة من الأمور النّسبيّة، وقد علمت ما فيه.

قوله: (بالإضافة) (٣)

هذا لا يظهر إلاّ إذا لم توجد التّاء، مع أنّ نُسَخَ غيرِه من الشرّاح فيها التّاء، فلعلّها نسختان، وإنّ اختيار الشّارح هذه، وقراءتها بالإضافة مع صحّة الوصفيّة؛ لأنّ فعيلاً يستوي فيه المذكّر والمؤنّث؛/لإفادته أنّ الكثرة راجعةٌ لما يستفاد من الأبواب، فتكون (من) للبيان **[ل/١٩/ب]** المشوب بالتّبعيض، وإضافة نكت لكثير بيانيّة.

والمراد بالأبواب(٤): الدّقائق الّتي يستخرجها بقوّة حدسه من هذه القواعد، عبّر عنها بالأبواب؛ مبالغةً، كأنّ كلّ(٥)واحدةٍ منها تستحقّ أن تترجم بباب، وعلى هذا الوجه؛ فالتّغاير(٦) حقيقيّ، هكذا ينبغي تقرير هذا المقام، ولهم هاهنا تشكيكات ساقطة.

قوله: (وهي الدّقيقة(٧))

عبارة (ك): «أنّ النّكتة في اللّغة: كلُّ نقطةٍ من بياضٍ في سواد، أو بالعكس، قال الجوهريّ: «النّكت: أن(٨) تنكتَ في الأرضِ بقضيبٍ، أي: أن تضربَ فيؤثّر فيها(١)، ونُكتُ

---

(١) كذا في الكافيجيّ ص:٤٩، وفي نسخ موصّل الطّلاّب الّتي بين يديّ، والشّنواني ١/٧٠، والشّمنّي ل/٤(أ): كثير -بدون تاء-.

(٢) في (ع) (ي) بدل (ك)، وهو تحريف، وينظر: الكافيجيّ ص:٤٩.

(٣) يعني قوله: (على نكتٍ كثيرٍ) بإضافة نكتٍ إلى كثيرٍ، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٦.

(٤) يقصد: كلام الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٢٦ «جمع نكتة، وهي الدّقيقة من الأبواب جمع باب..».

(٥) في (ع) لكلّ.

(٦) في (ع) فاتغاير.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) وهي الدّقيقة هو.

(٨) في (ع) أما.

كلّ شيءٍ؛ لطائِفُهُ)) [٢]، والمراد هاهنا[٣]: الفوائد العلميّة الدّقيقة الّتي تستخرج بدقّة النّظر)). ا.هـ [٤]

وبه تعلم: أنّ ما ذكره الشّارح معنىً مجازيّ؛ ولذلك قال: ((وهي إلخ)) [٥].

قوله: (عَمِلْتُها)

بكسر الميم، وأمّا بالفتح فاسم رجل، يقال: رجلٌ[٦] عَمَلٌ وعَمُول؛ إذا كان مطبوعًا على العمل ا.هـ (ك) [٧].

والحمل مبالغة في الأوّل من قبيل: (زيدٌ عدل)، فالأوّل مصدر، فقوله: اسم رجل، أي: وصفُ رجل، أي: يُحمَل عليه؛ لأنّ الأخبار صفاتٌ في المعنى، ثمّ إنّ الشّارح سكت عن بيان مرجع الضّمير.

وقال (ك): ((يجوز جعله راجعًا إلى النُّكَت؛ لأنّه أقربُ، وأنسب)) ا.هـ [٨].

وفيه: أنّه لا يلائم بعض الأوجه الّتي ذكرها في قوله: (على نكتٍ كثيرة)، وهو قد جعل ضمير (سمّيتُها) راجعًا للفوائد[٩]، فيلزم عليه تشتيت الضّمائر أيضًا، على أنّ العمل بهذه النّكتة يقتضي أن يكون ضمير (سمّيتها) راجعًا للنّكت؛ لقربها، مع أنّه خالفَ ذلك، فلعلّ سكوت الشّارح عن مرجع الضّمير؛ لعلمه من قوله: (سمّيتها)؛ إذ الضّمائر الّتي ذُكِرَت في وصف الرّسالة كلُّها راجعةٌ للفوائد.

---

(١) في (ع)، و(ز/أ) بها.

(٢) الصّحاح (نكت).

(٣) في (ع) هنا.

(٤) الكافيجي ص: ٤٩.

(٥) يقصد: كلام الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٢٦ ((وهي الدّقيقة إلخ..)).

(٦) ساقط من (ع) .

(٧) الكافيجيّ ص: ٥٠ بتصرّف.

(٨) المصدر السّابق ص:٤٩.

(٩) ينظر: السّابق ص: ٥٢.

وأما قول (م)[١]: (عمِلتها) أي: الرّسالة الحسيّة والمعنويّة؛ فمبنيٌّ على ترداده السّابق في قوله: (هذه فوائد)، وقد علمت ما فيه[٢].

قوله: (مَن طَبَّ لِمَنْ حَبَّ) [٣]

(مَن) فيهما إمّا نكرة، أو اسم موصول، و (حبَّ)؛ إمّا من حَبَّ يحِبُّ - بالكسر- متعدّيًا؛ فالمرفوع فيه عائدٌ على (مَن) الأولى[٤]، والمنصوبُ المحذوف عائدٌ على الثّانية[٥]، وذلك جائزٌ على تقديرها /موصولة[٦]؛ لأنّه فضلة كما قال[٧]: [ل/٢٠/ أ]

.... *** والحذف عندهم كثير منجلي إلخ[٨]

والشّارح اختار جعل (حبَّ) متعدّيًا، فقال: ((لغة في أحبّ))؛ ليشير إلى أنّه ماضي يحِبُّ — بالكسر- متعدّيًا؛ لا يحُبُّ — بالضّم — لازمًا؛ لعدم ظهور المعنى عليه إلاّ بتكلّف؛ كأن يُراد بمَن حُبّ؛ الّذي قام به الحبّ، مصدر المبنيّ للمفعول، وهو بعيد، والمعنى على

(١) رمز (م) ساقط من (ع)، و(ز/أ)، وقول الشّمنّيّ ل/٤(أ،ب).

(٢) ينظر: ص: ١٨١.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٦ ((عَمِلْتُها —بكسر الميم- عَمَلَ-بفتحها- مَن طبَّ لمنْ حبَّ)).

(٤) أي: الضّمير المستتر فيه العائد على الموصول الأوّل (مَن طبّ) إذا كانت حبَّ متعدية، مِنْ حبَّ يحِبّ فهو محبوب.

(٥) أي: الضّمير المستتر فيه العائد على الموصول الأوّل (مَن طبّ) إذا كانت حبَّ لازمة، مِنْ حَبَّ يحُبّ -بالضّم-.

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ٥١، ٥٢، والشّنوانيّ ١/٧٤.

(٧) هو: ابن مالك في ألفيته، في باب الموصول ص: ١١، وتمام نظمه:

إن صلح الباقي لوصلٍ مُكْمِلِ *** والحذفُ عِنْدَهُمْ كثيرٌ مُنْجَلِي

(٨) ساقطة من (ع)، و(ز/ أ).

التّشبيه كما بيّن الشّارح وجه الشّبه بقوله(١): ((والمراد: أنّني بالغت)) .

[قال](٢)(م): ((فعلى هذا (عَمِل) منصوبٌ بنَزع الخافض قصدًا))(٣)؛ لكمال التّشبيه وأبلغيّته(٤).

ثمّ النّصبُ بنَزع الخافض؛ وإن كان سماعيًّا إلاّ أنّه وقع فيه التوسّع، فهو كثيرٌ في كلامهم.

وبهذا ظهر أنّ ما قاله (م د): من أنّ الأولى جعله مفعولاً مطلقًا(٥)؛ ليس على ما ينبغي؛ لأنّ(٦) المعنى على التّشبيه، إذ المعنى: صرفتُ جَهْدِي في تعليمهم، وجَلبِ العلوم النّافعة لهم، وإزالة الأمراض عنهم، كما يبذِلُ جَهْدَه الطّبيبُ الحاذقُ في مداواة(٧) محبوبه؛ بجامع أنّ كلاًّ مزيلٌ للمرض؛ بل ذا أبلغ؛ لأنّه يُزيلُ مرضَ الرّوح، ويخلِّصُها من عَلائق الجهالات، وذاك يُزيلُ مرضَ(٨) الأشباح.

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٦ ((والمراد أنِّي بالغت في النّصح فجعلت هذه الفوائد لطلبة العلم كما يجعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه)).

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام، وهي ليست في النّسخ الأربع.

(٣) الشّمني ل/٤(ب).

(٤) وجهه: أنّه منصوبٌ على نزع الخافض، وهو كاف التّشبيه أي: مثلَ عَمَلِ مَن طَبَّ إلخ في صرف غاية الجهد في تحصيل الأمر بالإخلاص، والغرض من التّشبيه: تحصيل العلوم لهم، وإزالة الجهالات عنهم؛ فإنّها على النّفوس كالأمراض على الأبدان، وأمّا فائدة حذف أداة التشبيه؛ فقصد المبالغة فيه مع الاختصار، ينظر: الكافيجيّ ص: ٥٠.

(٥) المدابغيّ ل/٧(أ).

(٦) في (ع) لا أنّ.

(٧) في (ع) مدول.

(٨) في (ع) من مرض.

قوله: (والغرض) [١]

قالوا: الأولى التّفريع[٢]؛ وإلاّ لزم التّكرار مع قوله: (والمراد)، ولك أن تقول: إنّ قوله: (والغرض)؛ إجمالٌ للكلام السّابق بمنْزلة: والحاصل؛ ليُرتّبَ عليه قولَه، وإلاّ فقد قال: (إلخ)، وغرض الشّارح بهذا؛ صرفُ[٣] عبارة المصنّف عن ظاهرها، أخذًا بقولهم: الأب لا يَطِبُّ ولده إلخ[٤].

وأنت خبيرٌ بأنّ هذا كلامٌ قُصِد به لازمه، أعني: الإخبار بكمال الشّفقة؛ لا معناه الظّاهريّ، على أنّه لو قُصِدَ هذا فليس كليًّا؛ لتقييده بما إذا كان الطبّ محتاجًا إلى كثيرِ معالجةٍ، وإيلام ككيّ[٥]، ونحوه، وهو ليس مطّردًا في[٦] كل المعالجات؛ لحصول بعضِها بدون ذلك، وحينئذٍ فالأولى: إبقاء كلام المصنّف على ظاهره، ولا يُخَرَّجُ على[٧] مقتضى هذا الكلام العرفيّ.

ويمكن أن[٨] يجاب: بأنّ العلاج يحتاج لمباشرة، والمصنّف ألَّفَ المتنَ غيرَ قاصدٍ به معيّنًا؛ بل كلّ[٩] شخصٍ ينتفع به بعده، فكأنّه هيّأه للطّلاّب؛ كما يُهيّئ الطّبيبُ الدّواءَ النَّافعَ، ويصِفُهُ للمريض من غير أن يُبَاشِرَه، لكن يُحتَاجُ إلى التّقييد في قوله: (الأبُ لايُطِبُّ ولدَه)، أي: مباشرةً؛ بأن يُعالجه بآلات /الجراحة، ونحوها، فلا ينافي أنّه يُهيِّئ له الدّواء، [ل/٢٠/ب]

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٦ «والغرض من التّشبيه: بيان كمال الاجتهاد في تحصيل المراد».

(٢) من أنواع المحسّنات البديعيّة المعنويّة، وهو: أن يَثبُتَ لمتعلَّقٍ أمرُ حكمٍ بعد إثباتِهِ لمتعلِّقٍ له آخر، ينظر: الإيضاح ٥٧/٤.

(٣) في (ع) صرح.

(٤) في (ع)، و(ز/أ) (ه)، بدلاً من (إلخ).

(٥) في (ع)، و(ز/أ) كلي.

(٦) في (ع)، و(ز/أ) من.

(٧) في (ع) و(ز/أ) عن.

(٨) في (ع) بأن.

(٩) في (ع) لكل.

ويعطيه إيّاه؛ ليستعمله[١]؛ بل إذا توقّف إزالة الضّرر على معالجةٍ؛ فتركُها سفهٌ، هذا أحسنُ ما يُقرَّر به هذا المقام فتأمّله؛ فإنه يُعِينُك على ردّ كلامهم هنا.

ثمّ في اختياره مادّة الحُبّ على العِشْق والشّوق[٢] ونحوهما؛ لعمومها، ولتحصيل الجناس الّلاحق[٣]، وإنّما ترك العطف في جملة: (عَمِلْتُها)؛ لما في[٤] العطف من التّبعيّة؛ فنبّه بتركه؛ على أنّ العمل على هذا الوجه؛ سابقٌ على اتّصاف الفوائد بهذه الصِّفات، أعني: (تقتفي)[٥]، وما عُطف عليه؛ لكنّه قدّم تلك الصّفات؛ لارتباطها بموصوفها، وسلامة[٦] السّبك، تدبّر.

قوله: (وسمّيتها)

قال محشّي الضّوء[٧]: «سمَّى من الأفعال الّتي تتعدّى للثّاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتّساعًا»[٨].

قال الجوهريّ: «سمّيتُ فلانًا زيدًا، وسمّيته بزيد؛ بمعنًى»[٩] ا.هـ[١٠]

(١) في (ع)، و(ز/أ) يستعمله.
(٢) في (ع)، و(ز/أ) والثبوت.
(٣) الجناس بين (طَبّ) و(حَبّ).
(٤) ساقطة من (ز/أ).
(٥) في (ع) و(ز/أ) تقتضي.
(٦) في (ع) وسلامته.
(٧) في (ع)، و(ز/أ) الزمخشريّ، وهو وهم؛ إذ ليس له كتاب بهذا العنوان، ومحشّي الضّوء هو: عبد اللّطيف بن محمّد بن عبد الرّحمن القزوينيّ المعروف بقاضي بلاط، وهو خطيب دمشق، له حاشية على الضّوء للاسفرائيني وسمّاها: أبكار الأفكار، ت ٨٥٣هـ، ينظر: معجم المؤلّفين ٦/١٤، وهذه الحاشية نسبت إليه كما في كشف الظّنون ٢/٤٤٩.
(٨)حاشية على الضّوء ل/٩٢، وهي مخطوطة في دار الكتب المصريّة برقم: ٥٦٨ نحو طلعت، وينظر: الكتاب ١/٣٧، ٣٨، والسّيرافي في شرح الكتاب ٢/٣٠٤-٣٠٧ .
(٩) الصّحاح (سما)، والمعنى: أنّ سمّى تتعدّى لمفعولين تارةً بدون حرف جرّ، وتارةً بحرف جرّ، فمفعول الأوّل ظاهر، ومفعول الثّاني الضّمير.
(١٠) من قوله: (قال محشّي الضّوء) إلى هنا من الرّومي ص: ١١بتصرّف.

وإلاّ فقد جعل الواو عاطفةً، ويصحُّ أن تكون للاستئنافِ البيانيّ جوابًا لسؤال مستشعرٍ[١] تقديره: هل سمّيتَ هذه الفوائدَ الموصوفةَ بالصّفاتِ السّابقة باسمٍ؟

فأجاب بقوله: (وسمّيتها)[٢].

ثمّ إنّ الشّارح حمل[٣] الإعراب هنا؛ على المعنى اللُّغويّ؛ رعايةً لما أسلفه من الحمل على المعنى الاصطلاحيّ سابقًا[٤].

وأشار بقوله: (وهو البيان)؛ إلى صحّة تعلّق الجار به؛ لأنّه حينئذٍ جزءُ عِلْمٍ، والعِلْمُ فضلاً عن جزئه لا يتعلّق به الجارّ؛ لجموده[٥] كما هو مقرّر.

واختار في التّفسير[٦]: الحمل بـ (هو) دون (أي)؛ لئلاّ يُتوهّم أنّ هذا تفسيرٌ للإعراب بالمعنى الاسميّ، أي: حال جعله عِلْمًا، فاعتراضُ بعضهم: بأنّ هذا يقتضي أنّ الاسم هو البيان؛ ليس على ما ينبغي، وقول (م د) في دفعه[٧]، ويجاب كذلك؛ إذ مقتضاه التّسليم في الأُولَى[٨] وهو ممنوعٌ، وإنّما اختار الشّارح تفسير[٩] الإعراب بهذا المعنى؛ ليناسب تعدّيه بـ(عن)، يقال: أعرَبَ الرّجلُ عمّا في ضميره أي: بيّنه، وأمّا بقيّة المعاني؛ وإن صلُحت

(١) في (ع)، و(ز/ أ) مستقر.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٦ «وسمّيتها أي: الفوائد الجليلة بالإعراب لغةً، وهو البيان، عن قواعد الإعراب اصطلاحًا، وهو علم النّحو..».

(٣) في (ع) عمل.

(٤) ينظر: ص: ١٨٧.

(٥) في (ع) لجمود.

(٦) يعني: في تفسير الإعراب بالبيان لغةً.

(٧) حيث قال المدابغيّ ل/٧ (ب): «واعترض عليه بأنه يقتضي أنّ الاسم هو البيان، وليس كذلك؛ بل المراد بالإعراب لفظه، ويجاب بأنّ هذا بالنّظر، والغرض من حلّ هذا الإسم بالنّظر للأصل؛ بيان المطابقة بين الاسم والمسمّى؛ لأنّ هذا المتن يُعرب عن قواعد علم النّحو».

(٨) في الأصل، و(ز/أ، وب): فالأولى.

(٩) في (ع) تعبير.

باعتبار المعنى هنا[١]؛ لكن لا تصلُح[٢] باعتبار اللّفظ، ولا[٣] يخفى ما في التّسمية من المبالغة؛ لأنّه جعلها نفس الإعراب بمعنى: البيان؛ لما لها مزيدُ اختصاصٍ بمعرفة الإعراب، فتأمّل.

قوله: (وهو عِلْمُ)

الظّاهر[٤] رجوع/الضّمير للمضاف إليه؛ وإن كان قليلاً، وأنت خبيرٌ بأنّ علم النّحو [ل/٢١/ أ] ليس هو الإعراب[٥]؛ إذ علم النّحو هو: القواعد الباحثة عن أحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء، وموضوعه: الكلمات العربيّة، مقيّدة بالحيثيّة المذكورة، وإنّما الإعراب؛ ثمرته.

ويجاب: بتقدير مضافٍ، أي: ثمرةُ علم النّحو، أو يُراد بالإعراب: تطبيقُ الكلام على القواعد النّحويّة، كما قاله بعضهم، أو يحمل الإعراب على المعنى العُرفيّ السّابق، والحمل مبالغة؛ إذ كما يَبْحثُ النّحو عن حركات الكلمة؛ يَبْحَثُ عن غيرها؛ كوجوب[٦] كسر همزة إنّ بعد القول، وفتحها إنْ وقعت موقع المفعول، وككون جملة الصّلة خبريّة، ولا بدّ فيها من عائد، واحتياج الجارّ لمتعلّق، ونحو ذلك، وهذه المباحث لا تعلُّقَ لها بالحركات الإعرابيّة، فإن جعلت الضّمير راجعًا إلى المضاف؛ كان الحمل ظاهرًا، ولم تحتج إلى هذا التكلّف، فتأمّل.

---

(١) في (ع) هذا.

(٢) في (ع)، و(ز/ أ) يصلح -بالياء- .

(٣) في (ع)، و (ز/م): لا، - بإسقاط الواو-.

(٤) في (ز/ب) الظ -بالرمز-.

(٥) قال الشّنواني ٨٦/١: «يحتمل أنّ إضافة العلم إلى النّحو من إضافة المسمّى إلى الاسم، ويمكن أن يُجعل من فوائدها الإجمال والتفصيل؛ الإجمال العلم، والتّفصيل النّحو» وقدذكر العلماء فروقاتٍ بين النّحو والإعراب، ينظر: الخصائص ٣٤/١، ٣٥، والإيضاح في علل النّحو للزّجاجيّ ص: ٩١، وشرح الحدود النّحويّة للفاكهيّ ص: ٢٣١، ٣١١، والأشباه والنّظائر ١٠١/١-١١٢.

(٦) في (ع) لوجوب.

قوله: (خلقُ قدرة الطّاعة) [١]

وهي امتثال الأمر[٢]، فهي أعمّ من القُربة، أعني: ما تُقُرِّب[٣] به؛ بشرط معرفة المتقرَّب[٤] إليه، ومن العبادة، أعني: ما تُعبِّد به؛ بشرط النيّة، ومعرفة المعبود ا.ه (م د)[٥].

وفيه: أنّ امتثال الأمر يستلزم معرفة الآمر؛ بل معرفة الآمر من جملتها؛ لأنّا مكلّفون بمعرفة الحقّ- سبحانه — وحينئذٍ لم يظهر فرقٌ بين الطّاعة والقُربة.

قوله: (والهداية) [٦]

وهي في الّلغة: الدّلالة بلطف؛ ولذلك[٧] تستعمل في الخير، وأمّا قوله تعالى: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [٨]، فوارد[٩] على سبيل التهكّم[١٠].

ثمّ المشهورُ عند أهل الحقّ؛ أنّ الهداية هي: الدّلالة إلى طريقٍ توصل إلى المطلوب، سواءٌ حصل إيصالٌ أم لا؟ [١١]

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٦ «التّوفيق: خلق قدرة الطّاعة في العبد وضدّه الخذلان».

(٢) يقصد هنا: تعريف الطّاعة؛ أمّا التّوفيق فهو: فعل ما تتّفق معه الطاعة، ينظر: الفروق اللّغوية ص: ١٧٩، وذكر الرّوميّ له عدّة تعريفات ص:١١.

(٣) في (ع) ما تقرّر.

(٤) في (ع) التعرب.

(٥) المدابغيّ ل/٧(ب)، وينظر: الكافيجيّ ص: ٥٤، والشّنواني ٨٨/١.

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) فالهداية -بالفاء-، وهي: في قواعد الإعراب، وموصّل الطلاّب، وشروحهما وحواشيهما كما أثبت.

(٧) في (ع) وكذلك.

(٨) الصافات:٢٣.

(٩) في (ع) فوائد.

(١٠) ينظر: الزّرقاني ل/٦(ب).

(١١) المعروف عند أهل العلم أنّ الهداية قسمان: هداية دلالة وإرشاد، وهداية توفيق، وعليه فما أورده من تعريفٍ للهداية ينطبق على القسم الأوّل، ينظر: تفسير ابن كثير ٢٩/١.

وعند المعتزلة هي: الدّلالة الموصلة إلى المطلوب(١)، هذا والظّاهر أنّه لا نزاع بينهم في الحقيقة؛ لأنّ الهداية تجيء تارةً بمعنى: خَلْقُ الاهتداء، كما في قوله تعالى: ﴿ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ (٢)؛ فلذلك نفى الهداية في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ (٣)، وأخرى تجيء بمعنى: بيان الحقّ والصّواب؛ فلذلك نسبت الهداية إلى النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (٤)، /فكلّ واحدة من الطّائفتين؛ قصدت [ل/٢١/ب] معنىً غير ما قصدت الأخرى ا.هـ (ك) (٥).

وفي شرح الرّومي: ((والحقّ أنّها مستعملة في كلا المعنيين؛ لكنّ الاستعمال في معنى الدّلالة الموصلة أكثر)) ا.هـ (٦)

فهما استعمالان لغويّان واردان، ومعلومٌ أنّ هذا خلافٌ في الإطلاق، فهو بحثٌ لغويّ لا كلاميّ؛ حتّى يكون معتركًا للمعتزلة، وأهل الحقّ؛ نظير ما قيل: إنّ الشّيء يطلق على الموجود عند أهل السنّة؛ لا على المعدوم كما للمعتزلة.

قال في المقاصد(٧): ((أمّا أنّه هل يطلق على المعدوم لفظ الشّيء حقيقةً؟ فبحثٌ لغويّ، فعندنا هو: اسمٌ للموجود؛ لما نجده(٨) من شيوع الاستعمال في هذا المعنى، ولا نزاع

(١) ينظر: الكلّيّات ص: ٩٥٢.

(٢) البقرة:١٤٢.

(٣) القصص:٥٦.

(٤) الشّورى:٥٢.

(٥) الكافيجيّ ص: ٥٥ بتصرّف يسير، وينظر: الزّرقاني ل/٦(ب)، والشّنواني ١/٨٩.

(٦) الرّوميّ ص: ١٢.

(٧) لم أقف عليه، والمقاصد في علم الكلام للعلامة سعد الدِّين التفتازاني، ينظر: كشف الظُنون ٢/١٧٨٠.

(٨) في (ع) و(ز/أ) لما تجده.

في استعماله في المعدوم مجازًا، وما ذكره أبو الحسين البصريّ[١] من أنّه حقيقة في الموجود، مجاز في المعدوم؛ هو مذهبنا بعينه)).

فقوله: (وما ذكره)؛ يفيد أنّ أبا الحسين -وإن كان معتزليًّا-؛ إلاّ أنّه وافقنا في[٢] إطلاق الشّيء على المعدوم مجازًا، فلولا أنّه بحثٌ لغويّ؛ لخالفنا فيه، أمّا البحث[٣] الّذي وقع الخلاف بيننا وبين المعتزلة فيه؛ فهو أنّ المعدوم هل له ثبوتٌ وتقرّر في نفسه أم لا؟[٤]

قالت المعتزلة: بالأوّل؛ بناءً على أنّ الماهيّات ليست بجعل[٥] جاعل، وهو مذهبٌ تبع المعتزلةُ فيه[المشَّائين][٦]من الفلاسفة، فإنّهم قالوا: أثرُ الفاعل هو ثبوت الماهيّة في الخارج، ووجودها فيه، بمعنى: أنّه يجعل الماهيّة متّصفة به في الخارج، وأمّا الماهيّة: فهي أثرٌ له باعتبار الوجود؛ لا من حيث هي؛ بأن تكون نفس الماهيّة صادرةٌ عنه، ولا من حيثُ كونها تلك الماهيّة؛ بأن يجعل الماهيّة ماهيّة، وحينئذٍ فأثر الفاعل عندهم؛ الماهيّة من حيث الوجود؛ لا من حيث نفسها، ولا من حيثُ كونها تلك الماهيّة، ومال إلى ما ذهب إليه المعتزلة؛ ابن العربي[٧] في كثيرٍ من كلامه، قال: ((إذا لم يكن المعدوم ثابتًا؛ فكيف يصحّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٨])).

(١) هو: محمّد بن علي الطّيّب، أبو الحسين البصريّ؛ أحد أئمّة المعتزلة، ولد بالبصرة، وسكن بغداد، وتوفّي بها، من مصنّفاته: المعتمد في أصول الفقه، وشرح الأصول الخمسة، وكتابٌ في الإمامة، ت ٤٣٦هـ، ينظر: وفيّات الأعيان ٤٨٢/١، والأعلام ١٦١/٧، وكلامه في المواقف ص: ٥٦.

(٢) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ) من.

(٣) في (ع)، و(ز/أ، وب) البحث الكلاميّ .

(٤) ينظر: مسألة: هل المعدوم شيء؟ في المواقف ص: ٥٣-٥٦.

(٥) في (ع) تجعل.

(٦) في (ز/ب) المشائيين، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) المثابين، والمشائين: اتّجاه فلسفيّ سار أصحابه على فلسفة أرسطو، ينظر: الموسوعة الإسلاميّة العامّة ص: ١٢٩٧، وهم أتباع أرسطو، ينظر: درء تعارض العقل والنّقل لابن تيمية ١٥٧/١.

(٧) هو: محمّد بن علي بن محمّد بن العربي الحاتميّ الطائيّ الأندلسيّ المعروف بمحيي الدّين بن عربيّ الفيلسوف، من أئمّة المتكلّمين يلقّب بالشّيخ الأكبر، قدوة القائلين بوحدة الوجود، له مصنّفاتٌ كثيرة، منها: الفتوحات الملكيّة، والتّجليات الإلهية، ت ٦٣٨هـ. ينظر: نفح الطيب ٤٠٤/١، وشذرات الذهب ١٩٠/٥، والأعلام ١٧٠/٧، ١٧١.

(٨) النّحل: ٤٠.

وهذا ساقط؛ فإنّ المحقّقين على أنّ هذا الكلام؛/تمثيلٌ لسرعة الإيجاد، وعدم التّخلّف عن تعلّق الإرادة، وليس هذا[١] كلامٌ به الإيجاد؛ لأنّ الكلام لا يتعلّق تعلُّقَ تأثير. [ل/٢٢/ أ]

وقال أهل[٢] السنّة: إنّ المعدومات ليست بثابتة؛ بناءً على أنّ الماهيّات مجعولة[٣]؛ بأن يكون أثر الفاعل نفس ماهيّة ذلك الشّيء مستتبعًا له استتباع الضّوء للشّمس، والعقل ينتزعُ منها الوجود، ويصفها به، على ما قاله الأشرافيّون[٤]؛ فإنّهم ذهبوا إلى أنّ الماهيّة: هي الأثر المترتّب على تأثير الفاعل، ومعنى التّأثير: الاستتباع، ثمّ العقل ينتزع منها الوجود، ويصفها به، مثلاً: ماهيّة زيد تستتبع الفاعل في الخارج، ثمّ يصفها العقل بالوجود، والوجود ليس إلاّ اعتبارًا عقليًّا انتزاعيًّا، كما أنّه يحصل من الشّمس أثراً[٥] في مقابلها من الضّوء المخصوص، وليس هاهنا مستقرٌ ثابت في نفسه؛ بجعله[٦] الشّمس متّصفًا بالوجود، لكنّ العقل يعتبر[٧] الوجود، ويصف به، فيقول: وُجد الضّوء بسبب الشّمس، وللكلام بقيّة تطلب من حاشية التّجريد للعلاّمة السيّد... [٨]

ونحن قد جعلنا نبذةً لك؛ وإن كانت ليست ممّا نحن فيه؛ لتنبعثَ[٩] همّتُكَ بالشّوق إلى الأصل الطيّب؛ تهذيبًا إلى الكلّ.

(١) في (ع) هناك.
(٢) ساقطة من (ع)، ويقصد بهم: الأشاعرة .
(٣) ينظر: مسألة: هل الماهيّات مجعولة؟ في المواقف ص: ٦٢، ٦٣.
(٤) في (ز/ب) الإشراقيون.
(٥) في (ز/ب) أثرٌ –بالرّفع–.
(٦) في (ز/ب) تجعله.
(٧) في الأصل: معتبر، وما أثبت أنسب لعطف (ويصف) عليه.
(٨) هذه الحاشية مخطوطة في دار الكتب المصريّة برقم: ٥٧٩ علم الكلام طلعت.
(٩) في الأصل: تنبعث، وفي (ع) لتبعث.

قال اليوسيّ[١] في حواشي الكبرى[٢]: ((الهداية عندنا؛ خلق القدرة على الطّاعة، وقيل: خلق الطّاعة، والخذلان ضدّه)).

وتأوّل المعتزلة الهداية والتوفيق؛ بالدّعوة العامّة، بناءً على أصلهم[٣] الفاسد؛ من أنّه لو كان[٤] تعالى هو الخالق لذلك؛ لما صحّ منه المدح والذمّ والعقاب، ثمّ إنّ الله تعالى هو الخالق للكلّ، وبيده الخذلان[٥] والهداية والإضلال، وهذا مذهب أهل الحقّ، قال تعالى: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾[٦].

قال المعتزلة[٧]: وممّا قرع سمعي[٨] في مناظرة بعض العلماء؛ أنّه ناظر بعض الإماميّة[٩] في إضافة الغواية إلى الله تعالى، فاستدلّ بقوله تعالى في قصّة نوح: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾[١٠]، ففي هذه الآية: إضافة الإغواء إلى الله تعالى، فلم يجد الإماميّ جوابًا، وعَجِزَ عن التّأويل، فقال ذلك

(١) هو: الحسن بن مسعود بن محمّد أبو علي نور الدّين اليوسي، فقيه مالكيّ أديب، من بني يوسَى بالمغرب الأقصى، من كتبه: المحاضرات في الأبد، وقانون أحكام العلم، وزهر الأكم في الأمثال والحكم، ت ١١٠٢هـ، ينظر: الأعلام ٢/٢٣٨.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في (ع)، و(ز/ أ) أهلهم.

(٤) في (ع) من انديم لكان.

(٥) في (ع) وبيده التّوفيق والخذلان، وفي (ز/أ) وبيده والخذلان.

(٦) النّحل:٩٣.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) المقترح.

(٨) في الأصل:فزع بسمعي -بالفاء-، وفي (ز/ب) قرع بسمعي.

(٩) هم: الأئمّة الاثنا عشريّة، إحدى الفرق الشّيعيّة المشهورة الّذين تمسّكوا بحقّ عليّ -رضي الله عنه- في وراثة الخلافة دون الشّيخين وعثمان -رضي الله عنهم-، وقالوا: باثني عشر إمامًا دخل آخرهم السّرداب بسامرّاء على حدّ زعمهم، ينظر: الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ص: ٢٩٩.

(١٠) هود:٣٤.

الرّافضي: أخطأ نوح، فغضب الشّيخ، وترك /المجلس، وقال[١]: لا نجلسُ في موضعٍ تُخطّأ فيه الأنبياء، فلقيه بعض أئمة عصره، فقال: لقد أمكنَتْكَ معه الفرصة، فتركْتَها[٢]، هذا الرجل يقول بالإمام المعصوم، فإذا لم تثبت عصمة النّبي عن الخطأ فيما يصحّ نسبته إلى الله تعالى؛ فبأيّ طريقٍ تثبت عصمة الإمام الّذي هو نائبه، وخليفته؟، ونظيرُ ذلك ما أورده[٣] بعض النّصارى على المسلمين، حيث قال: [٤] [ل/٢٢/ب]

أيا علماءَ الدّينِ ذِمّيَ دينَكُم *** تحيّر دلوه بأوضحِ حجّةِ
إذا ما قَضى ربّي بكفري بزعمكم *** ولم يرضَهُ منّي فما وجه حيلتي؟
قضَى بضَلالي ثمّ قال ارضَ بالقضا *** فكيف رِضَائي بالّذي فيه شِقوتي
دعاني وردّ الباب دوني فهل إلى *** دخولي[٥] سبيلٌ بيّنوا لي طريقتي
إذا شاء ربّي الكفر منّي مشيئةً *** فهل أنا عاصٍ باتّباع المشيئة
وهل لي اختيار أن أُخَالفَ حكمةً *** فبالله تشفوا بالبراهين علّتي

وقد أجبت عنه، فقلت:

بَدَا لَكَ يا هذا بأوضحِ حجّة *** من العِلْم تبدو[٦] مثل شمسٍ منيرةِ
إذا ما قضى المولى على العبد بالّذي *** أراد فما عنه مَفرٌّ بحيلةِ
وإنْ في عذاب النّار ألقاهُ ربنا *** جزاءً على فعلٍ مضَى بمشيئةِ
فلا يُسألنْ عن فعله فهو سيّدٌ *** تصرّف في مَلَكٍ له وخليقة
وقد منح النّاس العقول فكُلّفوا *** بما جاء نصًّا في كتابٍ وسنّةِ

---

(١) في (ع) وقد.
(٢) في (ع) فتركها.
(٣) ساقطة من (ز/ب).
(٤) لا يعلم قائلها، وهي من الطّويل، ولابن تيمية قصيدة في الجواب على هذا النّصراني اسمها التّائيّة في حلّ المشكلة القدريَّة، والرّسالة مطبوعة، شرحها الشّيخ عبد الرّحمن سعدي في الدّرّة البهيّة.
(٥) في (ع)، و(ز/أ) دخول.
(٦) في (ع)، و(ز/ أ) تبدوا –بالألف–، وهو خطأ إملائيّ.

[وبيّن للخلق الضّلال من الهدى *** وللعبد في الفعل اختيار بجملةِ][١]

فجوزيْ على أفعالِهِ باختيارِهِ *** وإن كان مجبورًا بنفس الحقيقةِ

ولم يَنْسبِ المولى لظلمٍ لأنّه *** مليكٌ فما حدًّا تعدّى بفعلةِ

وأفعالُ مولانا الجميعُ مليحةٌ *** وألبَسَها التّقبيحُ كسب البريّةِ

فنرضى بها من حيث مصدرها *** وليس نُرَضَّى بها من حيثُ كسب الخليقةِ

قوله: (الإرشاد) [٢]

مصدر أرشده بمعنى: هداه ووفقّه، والرَّشَادُ والرُّشْد – بضمّ الرّاء وإسكان الشّين وبفتحها[٣]– نقيض الغيّ، وهو الهُدَى والاستقامة، يقال: أَرْشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا[٤] بوزن عَجَبَ[٥] يَعْجُبُ عُجبًا، وبوزن أَكَلَ يَأْكُلُ أُكْلاً – بضمّ الهمزة– ا.هـ من شرح الرّملي[٦]على المنهاج[٧].

قوله: (رعايةً للسّجع) [٨]

[ل/٢٣/ أ]

وهو:/ تواطؤ الفاصلتَينِ من النّثر على حرفٍ واحد[٩].

(١) زيادة من (ع)، وسوق النّص يفضي إليه.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٦ ((والهداية: الإرشاد والدّلالة، وضدّها الغواية والضّلالة)).

(٣) في (ع)، و(ز/ أ) وبفتحهما. والمراد: الرَّشَد.

(٤) في (ع)، و(ز/ أ) رَشَد.

(٥) في (ز/ب) أعجب.

(٦) هو: شمس الدِّين محمّد بن شهاب الدّين أحمد بن حمزة، فقيه الدّيار المصريّة في عصره، يقال له: الشّافعيّ الصّغير، من مصنّفاته: غاية المرام، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، وفتاوى شمس الدِّين الرّمليّ، ت١٠٠٤هـ، ينظر: الأعلام ٦/٢٣٥.

(٧) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشّافعيّ للرّملي ١/ ٣٠.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٦، والسّجع بين: التّوفيق، وأقوم طريق.

(٩) ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني ٤/ ٩٢.

قوله: (وهو كناية) [١]

هي: لفظ أُريد به لازم معناه[٢]، فأطلق الطّريق المستقيم، وأراد لازمه؛ لأنّ الاستقامة يلزمها السّرعة بالنّسبة للمِعْوَجَّة، فهو أمرٌ نسبيّ، فلا ينافي أنّ المستقيم قد يكون طويلاً فلا تحصل السّرعة.

وما ذكره الشّارح هنا أحدُ وجهين ذكرهما (ك) مستبعدًا لهذا، قال: وإن كان فيه إيماءٌ إلى حصول المطلوب، الثّاني: أنّ في هذا القول إشارةٌ إلى أنّ الهداية هي: الدّلالة إلى طريق الحقّ، وتلويحٌ إلى أنّ الضّلالة هي: الدّلالة إلى طريق الباطل [٣].

ثمّ إنّ[٤] الخطّ من أجزاء[٥] الجسم التّعليميّ[٦] العارضُ للجسم الطّبيعيّ[٧]، وأقلّ ماهيّتهِ نقطتان، ولا يوجد بدون السّطح، والخطّ، والجسم من أقسام المقدار الّذي هو

(١) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٢٦، ٢٧.

(٢) ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني ١٥٦/٣.

(٣) ينظر: الكافيجيّ ص: ٥٦.

(٤) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٥) في (ع) من أسماء، والخطّ هو: تصوير اللّفظ بحروف هجائه، وعند الحكماء هو: الّذي يقبل الانقسام طولاً لا عرضًا، ولا عمقًا، ونهايته: النّقطة، والخطّ، والسّطح، والنقطة أعراضٌ غير مستقلّة الوجود على مذهبهم؛ لأنّها نهاياتٌ، وأطرافٌ للمقادير، فالنّقطة عندهم نهاية الخطّ، وهو نهاية السّطح، وهو نهاية الجسم التّعليميّ، ينظر: التّعريفات ص: ٩٩.

(٦) هو عند الفلاسفة: ما يقبل الانقسام طولاً، وعرضًا، وعمقًا، ونهايته السّطح، وهو نهاية الجسم الطّبيعيّ، وسمّي بذلك؛ نسبةً إلى العلوم التعليميّة الباحثة فيه وهي علوم الكمّ المتّصل، والمنفصل، ينظر: المعجم الفلسفيّ ٤٠٢/١.

(٧) هو عند قدماء الفلاسفة: مبدأ الفعل والانفعال وهو الجوهر المركّب من مادّة وصورة، ينظر: المصدر السّابق.

قسمٌ من مقولة الكمّ الّتي هي قسمٌ من العَرض، وهو ما يقوم بغيره، وقول المهندسين[١]: الخطُّ ما تركّب من النّقط، والسّطح ما تركّب من الخطّ، والجسم ما تركّب من السّطح[٢]؛ إنّما هو للتّقريب، وللتّعليم مع حكمهم بتلازم هذه الأمور، فلا ينفكّ بعضها عن بعضٍ ،كما ثبت ذلك في الفلسفة ببرهان إبطال[٣] الجزء الّذي لا يتجزّأ. [٤]

ثمّ المستقيم من الخطوط؛ ما سُتِرَ طرَفُه وسمطه إذا وقع في امتدادِ شُعاع[٥] البصر، وقيل: أقصر خطٍّ وُصِلَ بين نقطتين، وقيل: ما انطبق على خيط الشّاقول[٦]، وقيل غير ذلك[٧].

والمنحني: ما وقع على سطح الكسرة، أو ما كان قطعةً من دائرة، أو نحو ذلك[٨].

وممّا يؤيّد ما قاله الشّارح[٩]؛ ما ذكره البيضاويّ في تفسيره[١٠] عند الكلام على

---

(١) في الأصل، و(ز/أ): وهو قول، وفي (ع) وهو قول المهنة سين.

(٢) ينظر: التّعريفات ص:٩٩، ومجموعة المصطلحات العلميّة والفنّيّة(مصطلحات الرّياضة والهندسة) ٤١/٢، ٤٢.

(٣) في (ع) بطلان.

(٤) هو: عند الفلاسفة: جوهرٌ ذو وضعٍ لا يقبل القسمة أصلاً؛ لا قطعًا ولا كسرًا ولا وهمًا ولا فرضًا، ينظر: المعجم الفلسفيّ ٤٠٠/١.

(٥) في (ز/ب) وشعاع.

(٦) هو: عصا في رأسها زُجّ يستعملها الزّراع في قياس الأرض، أو ضبط حدودها، أو استقامة الخطوط؛ بأن يربط في أعلاها طرفُ حبلٍ ثم يُمَدُّ الحبلُ ويُثبّتُ في شاقولٍ آخر، جمع شواقيل، ينظر: المعجم الوسيط (شقله).

(٧) ينظر: مجموعة المصطلحات العلميّة والفنّيّة (مصطلحات الرّياضة والهندسة) ٤٢/٢، ٤٣.

(٨) ينظر: المصدر السّابق ٣٨/٢.

(٩) يقصد: قول الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٢٧ «الخط المستقيم أقصرُ من الخط المنحني».

(١٠) ينظر: تفسير البيضاوي ٥٧٦/١، وحاشية شيخي زاده عليه ٢٠٩/٢، وحاشية الخفاجي ٦/٦، ٧.

قوله تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ ﴾ (١): الأكثر على أنّه أُسري بجسده إلى بيت المقدس، ثمّ عُرِجَ به(٢) إلى السّماوات حتّى انتهى إلى سدرة المنتهى، ولذلك تعجّب قريشٌ واستحالوه، والاستحالةُ مدفوعةٌ بما ثبت في الهندسة؛ أنّ ما بين طرفي قرص الشّمس؛ ضعف ما بين طرفي كرة الأرض مائةً ونيّفًا وستّين مرّة(٣)، ثمّ إنّ طرفها الأسفل يصل موضع طرفها الأعلى في أقلّ من ثانية، /وقد برهن في الكلام أنّ الأجسام متساويةٌ في قبول الأعراض، وأنّ الله قادر على كلّ الممكنات. [ل/٢٣/ب]

قوله: (أي: إنعامه) (٤)

فهو مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليه مِنَّةً؛ إذا أنعَمَ عليه(٥) ، وأمّا قوله: (ويطلقُ إلخ) فعليه هو(٦)، مأخوذٌ من قولهم: مَنَّ عليهِ مِنَّةً؛ إذا امتنَّ عليه.

قوله: (مدح)

وهو تارةً يكون للتّعظيم، والتّكريم، وتارةً في معرض اللّوم، وعلى كلٍّ؛ فهو نعمة منه(٧) على عبده(٨).

قوله: (ذ مّ)

أي: إذا كان التّعداد على سبيل التّوبيخ، والتكبّر، فخرجَ منه الشّيخ والوالد؛ للعمل

(١) الإسراء:١.

(٢) في الأصل، و(ز/أ) ثمّ يُعرج، وفي (ع) ثمّ خرج.

(٣) ينظر: حاشية شيخي زاده على البيضاوي ٢/٢٠٩.

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٧.

(٥) ينظر: الكافيجي ص: ٥٦.

(٦) من قوله: (فهو) إلى هذا الموضع ساقطٌ من (ع)، و(ز/أ، وب).

(٧) في (ع) من هو.

(٨) ينظر: المدابغيّ ل/٨(أ).

بمقتضاها، وإنّما كان ذمًّا؛ لأنّ المنعم الحقيقيّ هو الله؛ لأنّه هو الّذي[١] أقدره، ووفّقه للإنعام فهو يُمتدَحُ بما ليس منه[٢].

إذا الجودُ لم يُرزَق خَلاصًا من الأذى *** فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا[٣]

قال القليوبيّ: نعم؛ إن كان للنّهي[٤] عن مذمومٍ فممدوح[٥].

قوله: (ومن بلاغات الزّمخشريّ)

أي: ومن الكلام الّذي اشتمل على البلاغة بمعنى: الفصاحة[٦]؛ لا المتعارفة الّتي هي: مطابقة الكلام لمقتضى الحال[٧]، وهاتان سجعتان من كتابه المسمّى: بالنّوابغ[٨] نحو الكُرَّاسَيْنِ مشتملٌ على أمثالِ هذه من الحِكَم، كقوله: (النّاسُ أجناس، وأكثرهم أنجاس)[٩].

---

(١) في (ع) لأنّ الّذي، وفي (ز/أ) بإسقاط (هو).

(٢) من قوله: (لأنّ المنعم) إلى هنا من المدابغي ل/٨(أ).

(٣) لا يعلم قائله، وهو من الطّويل، وأتى به شاهدًا على كلامه السابق.

(٤) كذا في (ز/ب)، وهو الصّحيح؛لأنّ المدابغي فسرّ العبارة فقال في ل/٨(أ): «نعم إن كان الكفُّ عن مذمومٍ فممدوح، قال: فالمنُّ من المخلوق إن كان للتّكبّر، والتّفاخر، والتّعاظم فمذموم، وإن كان الكفّ عن مذموم بأن كان يؤذيه فقال له: كيف تؤذيني وأنا فعلت معك كذا وكذا فليس بمذموم»، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) لكن، وهو تحريف.

(٥) ينظر: حاشية القليوبي على المنهاج ٢/١.

(٦) قصد الشّارح من قوله: (بلاغات) الكلام الفصيح؛ فالفصاحة أوسعُ وأعمّ من مقتضى الحال فأيُّ كلام خالٍ من العيوب فهو فصيح، ينظر: الخلاف في تفسير الفصاحة والبلاغة في الإيضاح ١/١٠-١٢.

(٧) هذا تعريف البلاغة عند البلاغيّين، ينظر: المصدر السّابق ١/٢٦.

(٨) اسمه: كتاب الكَلِم النّوابغ، وهو كتيّبٌ صغيرٌ طبع بالمطبعة اللّبنانية بيروت باعتناء محمّد الكستي البيروتي عام ١٣٠٦هـ.

(٩) الكلم النوابغ ص: ١٧.

وقوله[١]: رُبّ صدقةٍ من قلبك خيرٌ مِنْ صدقةٍ من بين كفّيك[٢].

قوله: (طَعم) [٣]

بفتح الطّاء: الكيفيّة، وبضمّها: ذو الكيفيّة، والمناسب هنا: الأوّل، و(الآلاء) بالقصر والمدّ في الأوّل، والمدّ في الثاني، ومفرده الا - بفتح الهمزة وكسرها[٤] -، ولذلك تأوّل بعض المعتزلة قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[٥]، فقال: إنّ (إلى) اسمٌ بمعنى النّعمة أي: منتظرةٌ نِعَم ربّها، فليس في الآية دليلٌ على الرّؤية، كما تمسّكَ به أهل السنّة، ورُدَّ عليه بما هو مسطورٌ في الكتب الكلاميّة[٦].

(١) في الأصل، و(ز/ب) وقول.

(٢) الكلم النّوابغ ص: ٧، ٨ وفيه: رُبَّ صدقةٍ من بين فكّيك- بمعنى: لحييك- خيرٌ من صدقةٍ من بطن كفّيك؛ فلعلّ العطّار شرح معنى المثل، ولم يورده بنصّه.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٧ ((ومن بلاغات الزّمخشريّ: طعم الآلاء أَحْلَى من المنّ، وهو أمرُّ من الآلاء عند المنّ)).

(٤) ينظر: الصّحاح، واللّسان (ألا).

(٥) القيامة:٢٢، ٢٣.

(٦) أقول: إنّما الرّدُّ على المخالفين في الرّؤية من الجهميَّة والمعتزلة ومَن تَبعهم؛ مسطورٌ في كتب أهل السّنة والجماعة، فقد قال الطّحاويّ: ((وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدّين وأجلّها، وهي الغاية الّتي شمّر إليها المشمّرون..))، ثمّ ذكر الآيات والأحاديث في إثبات الرّؤية؛ وردّ على المعتزلة ومن تبعهم، ومذهب أهل السنة والجماعة في رؤية الله؛ أنّ المؤمنين يرون ربّهم في الآخرة عياناً بأبصارهم، وهو من أعظم نعيمهم، ومن ذلك حديث: «**إنّكم سَترونَ ربّكم كما تَرونَ القَمَرَ ليلةَ البدرِ لا تُضَامُّونَ في رؤيته**»، متّفقٌ عليه، ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ص: ٢٠٣-٢١٤، وشرح العقيدة الواسطيّة ص: ٩٧-٩٩.

قوله: (وهو أَمَرُّ)

أي: الطّعم، وهذا أولى من قول (ش)(١): أي: المنّ (٢) (م د) (٣).

ولعلّ (ش) راعى نكتةً لفظيّةً(٤)؛ وهي قرب مرجع الضّمير، و(م د)(٥) نكتةً معنويّة(٦)؛ وهي: المبالغة في عدم تحمّله؛ لأنّه إذا كان أحلى من المنّ عند عدم المنّ، وقد صار عنده أمرُّ من الآلاء؛ كان كريهَ الطّعم جدًّا.

وإنّ امرءاً أهدى إليّ صنيعةً *** وذكّرنيها إنّه لبخيل(٧)

/والمنّ: طعامٌ حلو، يقال له: التّرنجبين، والسّلوى: اسم للطّائر السُّماني(٨). [ل/٢٤/ أ]

---

(١) في الأصل، و(ز/أ) أنّه قولٌ لسيبويه؛ وهو خطأ؛ لأنّ سيبويه لم يذكر هذه المسألة، وهو وهمٌ من النسّاخ، وما أثبت من (ع)، و(ز/ب) موافقٌ لما في الشّنواني ٩٢/١.

(٢) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ) المرّ.

(٣)كذا في(ز/ب) وهو الصّحيح، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) بالرمز(م)، وهو خطأٌ من النّساخ؛ فالكلام منقولٌ عن المدابغيّ ل/٨(أ) لا الشّمني.

(٤) عند ما فسّر العبارة: بأنّ المنّ أمرُّ من الآلاء عند المنّ؛ لقرب مرجع الضّمير.

(٥)كذا في (ع)، و(ز/ب) وهو الصّحيح، وفي الأصل، و(ز/أ) بالرّمز(م)، وهو خطأ من النسّاخ كما أسلفت.

(٦) عند ما فسّر العبارة بأنّ الطّعم أمرُّ من الآلاء عند المنّ.

(٧) لا يعلم قائله، وهو من الكامل، وذكره المدابغيّ ل/٨(أ) عندما تحدّث عن تعديد النّعم، واستشهد ببيتين للشّافعيّ، ثمّ بهذا البيت، وقد أخطأ النسّاخ في نقل الشّطر الثّاني منه، فهو عند المدابغي، و(ز/ب) كما أثبت، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) وقد ذكر بها إنّه لبخيل.

(٨) ينظر: المدابغيّ ل/٨(أ)، وفي المعجم الوسيط (منّ): المنّ: مادّة راتنجيّة صمغيّة حلوة تفرزها بعض الأشجار كالأثل، وطلٌّ ينزل من السماء على شجرٍ أو حجرٍ، ينعقد ويجفّ جفاف الصّمغ، وهو حلوٌ يؤكل، والسّلوى: السّماني، وهو طائرٌ صغيرٌ من رتبة الدّجاجيّات، جسمه منضغط ممتلئ، واحدته سلواة، ينظر: المصدر السّابق (سلاه).

قوله: (وكرمه)

هو نقيض الّلؤم، وعطفه على المنّ؛ عطف تفسير(١).

قوله: (أي: جوده)

هو: الإعطاء لا لغرضٍ، فالجود الحقيقيّ لا يُتصوّر إلاّ لله تعالى، ويقال فيه أيضًا: هو إعطاء ما ينبغي، لمن ينبغي، على وجهٍ ينبغي، أي: لا لغرض (م د) (٢).

فائدة: قال طاووس(٣): البُخل: هو أن يبخل الإنسانُ بما في يده، والشّحّ(٤): هو أن يبخل بما في أيدي النّاس (٥)، وقيل: البُخل هو أن يأكل بنفسه، ولا يُؤْكِلَ غيرَهُ، والشّحُّ: أن لا يأكُلَ بنفسهِ، ولا يُؤْكِلَ غَيرَه، والسّخاء: أن يأكل ويُؤْكِلَ، والجود: أن لا يأكل ويُؤكِل(٦).

قوله: (أمّا لعدم الورود إلخ)

هي ومقابلها(٧) إشارةٌ للمذهبَينِ، وعلى كلٍّ فالإطلاق ممتنع؛ لعدم الورود(٨) على الأوّل، والإشعار بالنّقص على الثّاني.

---

(١) ينظر: الكافيجي ص: ٥٦، والمدابغيّ ل/٨(أ).

(٢) ينظر: المدابغيّ ل/٨(أ)، وهو في الشّنواني ٩٢/١، ٩٣.

(٣) هو: طاووس بن كيسان الخولانيّ الهمدانيّ بالولاء؛ من أكابر التابعين تفقُّهًا في الدّين وروايةً للحديث، أصله من الفرس، ومولده ومنشأه في اليمن ولد عام ٣٣هـ، وتوفّي حاجًّا عام ١٠٦هـ، كان شديد الجرأة على وعظ الخلفاء والملوك، ينظر: تهذيب التّهذيب ٨/٥، وصفة الصّفوة ١٦٠/٢، والأعلام ٣٢٢/٣.

(٤) في (ع) الشّيخ.

(٥) ينظر: قول طاووس في: تفسير الطّبري ١٢٠/٤، وقال أبو هلال العسكريّ في الفروق اللّغوية، ص: ١٤٤: ((الفرق بين الشّح والبخل؛ أنّ الشحّ الحرص على منع الخير، والبخل منع الحق)).

(٦) ذكر أبو هلال العسكريّ: الفرق بين السّخاء والجود؛ أنّ السخاء هو: أن يلينَ الإنسانُ عند السّؤال ويسهّل مُهره للطّالب، والجود كثرة العطاء من غير سؤال، ينظر: ص: ١٤٢.

(٧) يقصد قول الشارح في موصّل الطلاّب ص: ٢٧ ((ويقال على الله تعالى؛ كريم ولا يقال: سخيّ؛ إمّا لعدم الورود، وإمّا للإشعار بجواز الشّحّ)).

(٨) في (ع)، و(ز/أ) مكرّرة.

قوله: (على إرادة المصنَّف) (١)

اسم مفعول، وعود الضّمير عليه باعتبار علمه من المقام كقوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ (٢)، لكنّ المناسب؛ هو الوجه الثّاني(٣).

قوله: (أو المقدّمة) (٤)

المناسب عودُه على الفوائد؛ كعوده عليها في: (وسمّيتها)(٥)؛ لا على المقدّمة؛ إذ يلزم عليه تشتيت الضّمائر؛ على أنّها لم يتقدّم لها ذكر(٦)؛ وإن أمكن الجواب بما ذكرنا في المقابل.

قوله: (في أربعة أبواب)

إن قيل: الباب عبارةٌ عن الألفاظ الآتية؛ باعتبار دلالتها على المعاني، وقد حصر فيها الفوائد؛ فيلزم حصرُ الشّيء في نفسه، وأجيب: بأنّ الفوائد بالنّسبة إلى العقل عامّة، وقد انحصرت في هذه الأبواب؛ بالنّسبة إلى الوجود، هذا حاصل ما قاله (ق) (٧).

وإذا تأملت وجدتَ كلام الشّارح مُغنٍ عنه؛ لأنّ قوله: (من حصر الكلّي)(٨)؛ إشارةً إلى الجواب على هذا الإشكال بأنّ المنحصر الأمر الكلّيّ، والمنحصر فيه؛ الأجزاء، أي: أنّ

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٢٧.

(٢) النّساء: ١١.

(٣) يعني: على إرادة الفوائد الجليلة، أو المقدمة.

(٤) في (ع) المقدّمة.

(٥) كذا في (ز/ب) وهو الصّحيح كما نصَّ عليه الشّارح، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) وسمّيته، وهو وهمٌ من النسّاخ.

(٦) يعني: المقدّمة.

(٧) ينظر: الزرقاني ل/٧(أ).

(٨) المثبت في موصّل الطّلاب (من حصر الكلّ)، ويبدو أنّ العطّار رجَع إلى نسخةٍ أخرى؛ وعلى كلٍّ فلا فرق في التّعبير بهما.

هذا الكلّ لا يخرج عن هذه الأجزاء(١)، وهذا معنى: حصر الكلّ في أجزائه؛ على أنّ(٢) قوله: (الفوائد)(٣) الّتي تعلّق بها قصد المصنّف لا نسلّم(٤) عمومها؛ بل هي شيءٌ مشخَّصٌ معنىً(٥)، وإن أريد مطلقًا(٦)، فهي وإن كانت عامّة قبل الانحصار؛ فهي ليست عامّةً /بعده، [ل/٢٤/ب] وكلامنا إنّما هو بعد الانحصار، فيعود المحذور بعينه، فالمرجع إليه؛ هو الّذي ذكره الشّارح، لكن هو مبنيٌّ على أنّ المراد بالفوائد الألفاظ، وبالأبواب أيضًا(٧).

وهو أولى مما قاله (ك): بأنّ المراد من الكتاب: المفهومات، ومن الأبواب الأربعة(٨): العبارات(٩)؛ لأنّ ضمير (تنحصر)؛ للفوائد، وتقدّم أنّها عبارةٌ عن الألفاظ(١٠)، وعلى هذا الوجه يراد منها المعاني؛ فيُرتَكَبُ الاستخدام، ولا داعي له.

ثمّ إنّ هذا الحصر جَعْليٌّ(١١) بالنّسبة للمؤلِّف؛ استقرائيٌّ(١) بالنّسبة لغيره، كما حقّقه

(١) في (ع) عن هذه الأخير ، وفي (ز/أ) عن هذا الأخير.

(٢) ساقطة من (ع) .

(٣) في (ع) زيادة بعد (الفوائد) حيث أضاف: «بالنّسبة للعقل عامّة؛ يناقش بأنّه إن أريد الفوائد الّتي تتعلّق بها...»

(٤) في (ع) فلا نُسلّم.

(٥) في (ع)، و(ز/ب) معيّن.

(٦) كذا في النّسخ الأربع، والوجه: وإن أريد به مطلقًا.

(٧) يعني: المراد بالأبواب الألفاظ أيضًا كالفوائد، ولا يلزم عليه حصر الشّيء في نفسه؛ بل هو من حصر الكلّ في أجزائه مثل انحصار البيت في الجدران الأربع والسّقف، ينظر: الكافيجيّ ص: ٥٧.

(٨) كذا في (ع)، والكافيجيّ، وهو أصحّ؛ لأنّ باب مذكّر، وفي الأصل، و(ز/أ، وب): الأربع –بالتّذكير–.

(٩) ينظر: المصدر السّابق ص: ٥٧.

(١٠) ينظر: ص: ١٨١، ١٨٤.

(١١) هو: حصر الشّيء في محلٍّ محيطٍ به، والمحيطُ حاصرٌ والمحاط به محصورٌ مظروف، ينظر: الكافيجي =

المرعشيّ[٢] في تقرير القوانين[٣]، وقد استوفينا ما للحصر، وما عليه في حواشي رسالته المسمّاة بالولديّة[٤].

قال (ك): ووجهه[٥] أن يقال: مقصودُ الكتاب لا يخلو من أن يكون متعلّقًا ببيان [مُكَمِّلات][٦] الأفعال؛ أعني: الجارّ والمجرور أوْ لاَ؟ فالأوّل هو: الباب الثّاني[٧]، والثّاني لا يخلو من أن يكون متعلّقًا بالكلمات، أو بالاصطلاحات، فالأوّل هو: الباب الثّالث، والثّاني هو: الباب الرّابع[٨].

قوله: (إلى عباراتٍ: محرّرة)

العبارات: جمع عبارة، وهي اللّفظ؛ لأنّه يُعبّر به عمّا في الضّمير، والمحرّرة: مأخوذة من

= ص: ٥٧، وفي التعريفات ص: ٨٨، الحصر الجعليّ؛ كحصر الرّسالة على مقدّمة، وثلاث مقالاتٍ، وخاتمة.

(١) هو: الذي لا يكون دائرًا بين النّفي والإثبات بل يحصل بالاستقراء، والتّتبع، ولا يضرُّه الاحتمال العقليّ؛ بل يضرُّه الوقوعيّ كقولنا: الدّلالة اللّفظية إمّا وضعيّة، وإمّا طبعيّة، ينظر: التّعريفات ص: ٨٨.

(٢) هو: محمّد المرعشي المعروف بـ(ساجقلي زاده)، عالم مشارك في أنواع من العلوم، من آثاره: تقرير القوانين في علم المناظرة، وترتيب العلوم، ورسالة في الضّاد المعجمة، ت ١١٥٠هـ، ينظر:معجم المؤلّفين ١٢/١٤.

(٣) كتاب: تقرير القوانين في المناظرة، منه نسخة خطّيّة بخطّ مؤلّفه في مكتبة عارف حكمت بالمدينة، برقم: ١٦٢/٥، وكلامه فيها ل/٢٦.

(٤) الرّسالة الولديّة في المناظرة، منه نسخة في عارف حكمت ، برقم:١٦٢/٣٠، وقد حشّى العطّار عليها بحاشيتين كبرى وصغرى، منها نسختان في الأزهريّة، سبق الحديث عنهما في آثار العطّار المخطوطة ص: ٣٩.

(٥) في (ع) ووجه.

(٦) ما بين المعقوفين من الكافيجيّ وهو الأنسب، وفي النّسخ الأربع: تكملات.

(٧) يعني من أبواب موصّل الطّلاّب وهو: (في ذكر أحكام الجارّ والمجرور)، وقد ذكر الكافيجي قبله أنّ مقصود الكتاب لا يخلو أن يكون متعلّقًا ببحث الجملة، وهو الباب الأوّل.

(٨) ينظر: الكافيجي ص: ٥٧، ٥٨ بتصرّف.

التّحرير، وهو التّهذيب والتّنقية؛ فالمحرّرة؛ المهذّبة المنقّاة ا.هـ(ش)[١].

قوله: (وستمرّ بك)

فيه قلب الكلام عن ظاهره، أي: تمرُّ أنت عليها، أو المعنى: أَذْكُرُها[٢] لَكَ؛ فلا قَلْب، وبابًا بابًا: منصوبان على الحال بالعامل الأوّل؛ لأنّ مجموعهما[٣] هو الحال[٤]، ونظيره في الخبر: (هذا حلوٌ حامض)[٥].

قال أبو حيّان: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنّ نصبه؛ إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء؛ لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلّف[٦].

وأيّد بظهورها في بعض التّراكيب، كحديث: ((**لتتّبعنّ سَنَن مَن قبلكم باعًا فباعًا**))[٧].

قال أبو حيّان: والمكرّر في هذا؛ لا يدلّ على أنّه أُرِيدَ به شفع الواحد؛ بل الاستغراق بجميع[٨] الأبواب[٩].

❁❁❁

---

(١) الشّنواني ٩٤/١ بتصرّف.

(٢) في (ع) أذها.

(٣) في (ع)، و(ز/ ب) مجموعها.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٢/١، ٣٩٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٨٣/٢، والمقتضب ٣٠٨/٤.

(٦) قوله في الارتشاف ٦٤٠/٢ بتصرّف، وينظر: الهمع ٢٣٨/١، والشّنواني ٩٥/١.

(٧) الحديث خرّجه البخاريّ من حديث أبي سعيد الخدريّ برقم:٧٣٢٠ في فتح الباري ٣١٣/١٣، وخرّجه مسلم برواية أخرى ٢٠٥٤/٤، وأحمد في المسند ٤٥٠/٢، ٥١١، وابن ماجة ١٣٢٢/٢ وللحديث روايات مختلفة.

(٨) في (ع) لجميع.

(٩) ينظر: الهمع ٢٣٨/١، والشّنواني ٩٦/١.

الباب الأوّل:

في شرح الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في شرح الجملة.
المسألة الثّانية: في الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب.
المسألة الثّالثة: في الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.
المسألة الرّابعة: الجملة الخبريّة.

المسألة الأولى:
في شرح الجملة

الباب الأول
في شرح الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها

وفيه أربع مسائل

المسألة الأولى في شرح الجملة

قوله: (الباب الأوّل)[١]

قدّمه على غيره؛ لأنّ المقصود من هذه الفوائد؛ بيانُ الإعراب، كما أشعر بذلك قوله: (هذه فوائد في قواعد الإعراب، وسمّيتها: الإعراب).

والإعرابُ إنّما يكون للكلمة بعد التّركيب، فمعروضُهُ الكلمة بهذا القيد، فقدّم ما هو باحثٌ عن المركَّبِ، ولما شاركت الظّروفُ الجملَ في بعض الأحكام؛ كوقوع الظّرف بعد النّكرة صفةً كالجملة،/ونحو ذلك؛ ثنّى بالباب الثّاني الباحثِ عنها، ولأَنْفَعِيَّةِ[٢]بيان الكلماتِ **[ل/٢٥/ أ]** [التي][٣] يَحْتاجُ إليها المعرِب؛ ثلّثَ بالباب الباحثِ عنها؛ فلم يبق للباب الرّابع إلاّ التّأخير[٤].

قيل: البابُ ما يتوصّل منه لغيره[٥]، فاعترضه ابن قاسم[٦] في حواشي شرح البهجة[٧]؛ بشموله للطّريق الّذي يتوصّل به لغيره في الصّحراء، وتَبْعُدُ تسميتُهُ[٨] بابًا.

(١) أي: في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها.. ينظر : موصّل الطلاّب ص: ٢٩.

(٢) في (ع) ولأنفنية، وفي (ز/ب) ولأتبعية، وما أثبت أقرب لمقصود المؤلّف.

(٣) زيادة يستقيم بها سوق الكلام.

(٤) ما سبق هو بمثابة وجه تقديم الباب الأوّل على غيره، ووجه تسلسل الأبواب، وترتيبها تلو بعض، والرّبط بينها.

(٥) ينظر: التّاج (بوب).

(٦) هو: أحمد بن قاسم الصّباغ العبّاديّ المصريّ، فاضلٌ من أهل مصر، من مصنّفاته: حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، وشرح الورقات، وله شروح على الألفيّة، وشرح ابن النّاظم، ت ٩٩٢هـ، ينظر: الأعلام ١/١٨٩.

(٧) مخطوط في دار الكتب المصريّة، ومنه نسخة برقم: ١٤٣ فقه شافعي، ولم أقف عليه.

(٨) في الأصل، و(ز/أ) وتبعه تسميته، وفي (ز/ب) وتبعه بتسميته بأن قال بعض الفضلاء.

قال بعض الفضلاء: وشموله للجسر الممتدّ على النّهر، إلاّ أن[١] تجعل ماءً عبارةً عن فرجة، فيؤخذ منه: أنّ التّعريف الّذي ذكره (م د) [٢]؛ تصحيحٌ للتّعريف الأصليّ الّذي ورد عليه ما ذُكِر.

لكن قال الشّيخ يس في حواشي لقطة العجلان: ((التّخصيصُ بالفُرجة؛ مخالفةٌ لإطلاقهم اصطلاحًا لأبواب العلوم، ولكلام[٣] أهل الّلغة؛ فإنّه صريحٌ في أنّ كلّ ما يتوصّل به إلى شيء فهو بابه، ومنه قوله ﷺ: «**أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ، وعَلِيٌّ بابُها**»[٤]، وإن قال الحفّاظ: إنّه لا أصل له، ومنه:

وأنت بابُ الله أيُّ امْرِئٍ *** أتاهُ مِنْ غَيرِكَ لا يَدخُلُ[٥]

فلا بدّ من تسمية الطّريق والجسر بابًا لغةً)) ا.هـ. كلامه.

وعلى هذا؛ فالرّجوع للأصل أحرى، ولك أن تقول: إنّ إطلاق الباب على أبواب العلوم مجاز،كما صرّح بذلك بعضهم حيث قال: إنّه حقيقةٌ في الأجرام؛ مجازٌ في المعاني، فانتفت المخالفة، وحيث حُكم بعدم صحّة هذا الحديث؛ كيف يُحتجّ به في إثبات مبحثٍ[٦] لغويّ؟ وأنّ البيت مولّد لا يُحتجُّ به أيضًا، فلم يتمّ ما ذكره الشّيخ ياسين من قوله: (فلا بد إلخ).

---

(١) في (ع) الان.

(٢) حيث قال المدابغيّ ل/٨(ب): ((وهو لغةً: فرجةٌ في ساترٍ يتوصّل منها من داخلٍ إلى خارجٍ وعكسه)).

(٣) في (ع) والكلام.

(٤) حديث لا أصل له، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٣٥٠/١، من حديث الحسن بن محمّد عن جرير عن محمّد بن قيس عن الشّعبي.

(٥) لا يعرف قائله، وهو من الرّجز.

(٦) في (ع)، و (ز/ب) بحث.

وفي ثمرات الأوراق، لابن حجّة[١]: ((أرسل بعضهم لُغزًا لآخر في باب[٢]، وهو:

ما وَافَقَ في المخرجِ *** يذهبُ طَوْرًا ويَجيء

لستُ أخافُ شرَّهُ *** ما لَم يَكُن بمرتجي

فبعثَ إليه الجواب: ذهابٌ وإياب، وخوفٌ وشرّ، هذا بابُ خصومة، والسّلام))[٣].

ولا يخفاك لطفُ الجواب؛ وإن كان لم يطابق؛ لكونه[٤] نثرًا، مع قبح البيت الأول[٥] وشناعته.

وقوله: (الأوّل)

نقل الرّوميّ عن الصّحاح[٦]: أنّه نقيض الآخِر، وأصله: أَوْأَل بوزن (أَفْعَل)، مهموز الوسط، قلبت /الهمزة واوًا وأدغمت، يدلّ على ذلك: جمعه[٧] على أوائِل، والأوالي أيضًا على القلب. **[ل/٢٥/ب]**

وقال قوم: أصله: ووّل[٨] بوزن (فَوْعَل) فقلبت الواو الأولى همزة، وإنّما لم يجمع على

(١) هو: تقيّ الدّين أبو بكر بن علي بن محمّد بن حجة الحمويّ؛ إمامُ أهل الأدب في عصره، له مصنّفاتٌ كثيرة، منها: كشف اللّثام عن وجه التّورية والاستخدام، وخزانة الأدب في شرح بديعيّة له، وثمرات الأوراق، وغيرها، ت ٨٣٧هـ، ينظر: شذرات الذّهب ٢١٩/٧، والأعلام ٤٣/٢.

(٢) في (ز/أ، وب) بابه، وهنا يستطرد العطّار تمليحًا بقصد الاستشهاد على معنى: الباب، وأنّه ما يتوصّل منه إلى غيره، والبيتان من الرّجز.

(٣) ثمرات الأوراق ص: ١٤، ١٥.

(٤) في (ز/ب) مع كونه.

(٥) ساقطة من (ز/ب).

(٦) الصّحاح: (وأل)، وهي مسألة صرفيّة ذكرت في أغلب المعاجم، وكتب الصّرف، ينظر: القاموس، والتّهذيب(أول)، واللّسان والمصباح(وول) وذكرها الشّدياق في الجاسوس ضمن نقده الحادي والعشرون ص: ٣٧٢، ٣٧٣، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٩١/١٠، والأشموني ٢٨٩/٤.

(٧) في (ع) جمّة يدلّ ذلك.

(٨) في الأصل، و(ز/ب) وَوْأَل، وهو وهم؛ لأنّ وزن وَوْأَل: فَعْأَل، وما أثبت أصحّ لموافقته لما في =

أواول؛ لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع، بتصرّف(١).

فعلى ما في (ك): من أنّ الأصل الثّاني: وَوْأَل -بواوين بعدهما همزة-(٢) تكون الأصول ثلاثة(٣).

ولا يخفى أنّ ما ذكره الرّوميّ أقلّ تكلّفًا(٤).

ولأوّل استعمالان نظمهما الشّيخ الأُجْهُوريّ(٥)في نظمه المشهور، واختصرته بقولي:

وأوّلُ منعُ صرفهِ مثلُ أَسبَق *** لوصفٍ ووزن الفعل أمّا كقبلُ لا

وقولي: (مثل أسبق إلخ)؛ حالٌ من (أوّل) أي: وأوّلُ حالَ كونه مماثلاً لأسبق، وبمعناه؛ يُمنع من الصّرف(٦).

= الصّحاح.

(١) ينظر: الرّوميّ ١٣/١.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص:٦١.

(٣) هي: ١- أَوْأَل على وزن (أَفْعَل)، ٢- ووّل على وزن (فَوْعَل)، ٣- وَوْأَل على وزن (فَعْأَل)، وذكر الزّبيدي في التّاج(وأل): أنّ في أصله أربعة أقوال.

(٤) وجهه: أنّ الكلمة على أصلين.

(٥) هو: عطيّة الله بن عطيّة البرهانيّ الشّافعيّ، فقيه فاضل ضرير، من كتبه: إرشاد الرّحمن لأسباب النّزول والنّسخ والمتشابه من القرآن، وشرح مختصر السّنوسيّ في المنطق، ت١١٩٠هـ، ينظر: الأعلام ٣٣/٥، وذكر نَظْمَه المدابغيّ ل/٨(ب).

(٦) مفاد العطّار أنّ (أول) له استعمالان :

١- أن يكون وصفًا أي: أفعل التّفضيل، بمعنى: أسبق فيمنع من الصّرف لوزن الفعل والوصف.

٢- أن يكون ظرفًا كالغايات بمعنى: قبل فيكون منصرفًا منوّنًا، وذكرهما الكافيجيّ ص:٦١، والمدابغيّ ل/٨(ب) والصّحيح: أنّ لها استعمالاتٍ ثلاثة؛ ما ذكر، والثّالث: أن يكون اسمًا منصرفًا عند حذف مِنْ، وعدم تقديرها، ينظر: المقتضب ٣٤١/٣.

قوله: (وذِكْرِ أقسامها)

من إضافة الصّفة لموصوفها، وهو معطوفٌ على (شَرْح)؛ مِن عطف الخاصّ على العامّ؛ لأنّ التّقسيم من تمام الشّرح[1] بمعنى: البيان، فالبيانُ شاملٌ له، ويصحُّ عطفه على (الجملة)؛ لأنّه شَرْحُ أقسامها بذكر أمثلتها، فهذا الوجه تبقى الأقسام[2] فيه على حالها، والأوّل يراد منها التّقسيم، تدبّر.

قوله: (وهو النّسبة) [3]

جملة معرّفة الطّرفَين؛ فتفيد الحصر، أي: حصرَ الحُكم فِيما ذُكَر؛ مع أنّ هذا أحد معانٍ للحُكم الواقع في هذا المقام؛ لا الحُكم الكليّ المتعدّد المعاني[4].

قوله: (بين الشّيئَينْ)

هو قيدٌ[5] لبيان الواقع؛ لأنّ النّسبة لا تكون إلاّ كذلك.

قوله: (وفيه أربعُ مسائل)

قالوا: إنّه من باب التّجريد[6]، وهو بعيد، فالأَوْلَى: أن يُجعلَ من ظرفيّة الجزء في الكلّ، فيكونُ البابُ عبارةٌ عن الهيئة الاجتماعيّة من المسائل الأربع؛ فيلاحظ ظرفًا، والمظروف: كلُّ واحدة من المسائل على انفرادها؛ عكسَ ما وُجّه به، وتنحصر به[7]، فتأمّل.

---

(١) في الأصل: (الشد) بالرّمز.

(٢) في (ع) أقسام.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٢٩ «وأحكامِها: جمع حكم، وهو النّسبة بين الشّيئين».

(٤) الحكم عند المنطقيّين: إسنادُ أمرٍ إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، وقد يعبّر عنه بإدراك وقوع النّسبة أو لا وقوعها حكمًا أو تصديقًا، ينظر: المعجم الفلسفي ٤٨٩/١، ٤٩٠ .

(٥) في (ع) هو فيه.

(٦) هو: أن يُنتزع من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخرَ مثلَهُ في تلك الصّفة مبالغةً في كمالها فيه، وله أقسام.. ينظر: الإيضاح ٤٤/٤-٤٧.

(٧) ساقطة من (ع)، وفي (ز/ب) وينحصر به .

قوله: (وهي[١] ما يُبرْهَن)

إن أريد تعريف المسائل مطلقًا؛ فالمراد بالبرهان: ما يشمل الدّليل؛ إذ بعض[٢] المسائل أوّلها[٣] ظنية، كالعربيّة، وإن أريد تعريف المسألة الّتي تقع هنا؛ فالمراد بالبرهان: الدّليل.

قوله: (ويَسْتَتْبِعُ)[٤]

أي: يتبعُ، واسم الإشارة /راجعٌ لشرح الجملة. **[ل/٢٦/ أ]**

قوله: (ذِكْرُ أقسامها)

ليس الإضافة هنا من إضافة الصّفة للموصوف[٥] كالسّابق؛ لأنّ الدّاعي للتّأويل[٦] في الأوّل؛ عدم صِحَّة تسلّط[٧] (شَرْحٍ) على (ذِكْر)[٨]؛ كما هو أحد الوجهَيْن السّابقَيْن[٩]، وإن صحّ باعتبار الوجه الثّاني.

(١) كذا في النّسخ الأربع، وفي موصّل الطّلاّب ص: ٢٩ (وهو)، ولا فرق؛ فالتعبير بـ(هو) رجوعًا إلى السؤال، وبـ(هي) رجوعًا إلى المسألة .

(٢) في (ع) أو بعض.

(٣) في (ز/ب) أوكلّها.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب – وهي المسألة الأولى من الباب الأول- ص: ٣١ «المسألة الأولى في شرحها أي: الجملة، ويستَتْبِعُ ذلك ذكرُ أقسامها وأحكامها».

(٥) في (ع) للموصول.

(٦) في (ع) للتناول.

(٧) في (ع) سلط.

(٨) في (ع) ما ذكر.

(٩) ينظر: ص: ٢٢٧.

ثمّ المقصودُ من هذا الكلام: الإشارةُ لوجهِ تأخّر التّقسيم، والأحكام في كلام المصنّف عن شرح ماهيّة الجملة؛ حيث عطف التّقسيم بـ (ثمّ) المفيدة للتّراخي؛ لبعد مرتبة التّقسيم عن بيان الحقيقة، وذَكَر الأحكام بعد ذلك؛ في المسائل الآتيةِ بعدُ.

فَقَصْدُ(١) الشّارحِ هنا: بيانُ جهة التّرتيب؛ [ليكون](٢) كلٌّ من: التّقسيم والأحكام تابعًا(٣) لبيان حقيقة الجملة، وعَطَفَ الأحكام على الأقسام؛ ليفيد أنّها متأخّرة(٤) عنها؛ وإن كانت الواو لا تفيد إلاّ التّشريك في الحكم، ويبقى الكلام محتملاً للمعيّة، والتّقدّم والتّأخّر؛ لكنّها تفيد التّرتيبَ بالقرائن، والقرينة هنا أشهر من نارٍ على عَلَم؛ بل ادّعى بعضٌ أنّ الواو للتّرتيب.

فينتج(٥) من كلام الشّارح: أنّ الأقسامَ تابعةٌ صراحةً من قوله: (ويستتبعُ)، وأنّ الأحكام تابعة للأقسام؛ إشارة من ذِكرِها(٦) بمعونة القرائن، أمّا كون بيان حقيقة الجملة متبوعًا؛ فواضح، وأمّا تبعيّة الأحكام للأقسام؛ فلأنّ ذِكْرَ الأقسام مِن تتميم بيان الجملة،وبه تتّضح حقيقتُها أشدّ اتّضاح، فهو مرتبطٌ ببيانها، فلم يبق للأحكام إلا التّأخير؛ لأنّ الحكم على الشّيء فرعٌ عن تصوّره؛ فيجب تقديم ما يفيد التّصوُّر.

وعلى هذا التّقرير؛ فليس في كلام الشّارح تعرّضٌ لكونِ ذِكرِ الأقسامِ والأحكامِ؛ ذِكْرٌ في هذه المسألة؛ حتّى يلزم البطلان، أو ذكرُ الأقسام فيها، والأحكام في تواليها، كما هو الواقع، هكذا ينبغي فهمُ عبارة الشّارح، وسقط ما أطالوا به هنا.

(١) في (ع) نقصه.

(٢) في النّسخ الأربع: (بكون)، وما أثبت أنسب بالمقام.

(٣) كذا في النّسخ الأربع، والوجه: تابعان.

(٤) في (ع) متارخة.

(٥) في (ع) فنتج.

(٦) في (ع) بذكرها .

قوله: (والمراد)

الأَوْلَى: حذفه؛ لأنّ المتبادر من الأقسام الجزئيّات؛ إذ قسمُ الشّيء؛ ما كان مباينًا(١) له، ومندرجًا معه(٢) تحت أصلٍ كُلّيّ، وهنا الأمر كذلك؛ لأنّ الاسميّة والفعليّة، والصُّغرى والكُبرى، ونحو ذلك؛ أقسامٌ لمطلق جملة، وجزئيّاتٌ لها؛ نظير الاسم والفعل والحرف؛ بالنّظر للكلمة، ولا يُتوهّم أنّها أجزاءٌ لها؛ إذ/ أجزاؤها المسند، والمسند إليه، وعلى فرض توهمّ ذلك؛ [ل/٢٦/ب] يندفع(٣) بهذا التّبادر، فما أُجيبَ به عن الشّارح هنا تمحّل(٤).

قوله: (اعلم أيّها الواقف) (٥)

اعلم: فعل أمر، وأيّ: منادى، وها: للتّنبيه، والواقفُ بالرّفع: نعتٌ لأيّ على لفظها، ويجوز نصبُها نعتًا على المحلّ(٦)، وجملة: (على هذا المصنَّف) من الجار والمجرور في محلِّ نصبٍ بقوله: (الواقف)؛ لأنّه يعمل عمل الفعل.

قوله: (المركّب الإسناديّ)

ذِكْرُ الشّارحِ هذينِ القيدَينِ؛ تورّك(٧) على المصنّف في إهمالهما(٨)؛ اكتفاءً بدلالة

(١) في (ع)، و(ز/أ) معاينًا.

(٢) كذا في النّسخ الثّلاث عدا الأصل ففيه: (مع)، وما أثبت هو الأنسب.

(٣) في (ع) فيدفع.

(٤) في (ع) تحمّل.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣١ «اعلم أيّها الواقف على هذا المصنَّف أنّ اللّفظ المركّب الإسنادي يكون مفيدًا».

(٦) المسألة خلافيّة: فالجمهور يوجبون رفع تابع (أي)، وتابع اسم الإشارة، وجوّز المازنيّ النّصب، وقرئ في الشّواذّ ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾[الكافرون:١]، ينظر: حاشية الصبّان ١٤٩/٣.

(٧) بمعنى: الاستدراك هنا، ولم يستخدم بمعناه الأصليّ الّذي هو الاعتماد على الوَرْك؛ وهو ما فوق الفخذ من الإنسان، والقوس المصنوعة من وَرِك الشّجر، ينظر: التّاج، والمعجم الوسيط(ورك)، وفي أساس البلاغة(ورك): من المجاز: تورّك عن الحاجة تبطّأ عنها، فلعلّ مراد العطّار: أنّ ذكر هذين القيدين (المركّب الإسناديّ) استدراكٌ على المصنّف الّذي تباطأ في ذكرها، وأهملها اكتفاءً بدلالة الالتزام.

(٨) في (ع) في إعمالهما.

الالتزام من حيث إنّ الإفادة تستلزم التّركيب، والإسناد؛ لهجرانها في التّعاريف.

والإسناديّ: نسبة للإسناد الّذي هو: ربط إحدى[١] الكلمتَينِ بالأخرى[٢]؛ بحيث إنّه لو لم يتكلّم[٣] بشيءٍ غيرهما؛ لم يبق للمخاطَبِ انتظارٌ تامٌّ لشيءٍ آخر، فالمركّب الإسناديّ لا يكون إلاّ مفيدًا[٤]، والظّاهر أنّ الرّبط هو نفس[٥] النّسبة الحكميّة؛ فيكون من نسبة الشّيء إلى جزئه؛ لأنّها جزء المركب.

ثمّ إنّ الشّارح جعل اللّفظ المركّب الإسناديّ؛ مقسِمًا للمركّب المفيد، والمركّب غير المفيد، فلزم عليه[٦] تقسيم الشّيء إلى نفسه، وإلى غيره، وتوضيحه: أنّ[٧] المركّب الإسناديّ هو المفيدُ كما علمت، وهو عين أحد القسمين الّذي أشار له بقوله: (فيكون مفيدًا)، وأنّ غير المفيد؛ نقيض المفيد؛ فكيف يُجعل قسمًا له؛ مع وجوب تحقّق المقسِم في الأقسام، والشّيء لا يصدُق على نقيضه؟

وحاصل الجواب: أنّ المقسِم يؤخذ عامًّا؛ بأن يُرادَ الإسناديّ في الأصل[٨]؛ كجملة الشّرط، أو في الحال؛ ك(قام زيدٌ)، فعلى هذا يكون صادقًا على القسمَينِ، ويخصّ القسم الأوّل أعني[٩]: ما كان مفيدًا أي: في الحال، والقسم الثّاني أعني: غير المفيد، له جهتان: جهة ثبوت، وهوكونه مفيدًا، وجهة نفي؛وهو كونُه غيرَ مفيد، وكلٌّ منهما مقيّدٌ،

(١) في (ز/ب) أحد.

(٢) في (ع) بأخرى.

(٣)في (ع)، و(ز/أ، وب) يتكلّم المتكلّم.

(٤) من قوله: (هو ربط) إلى قوله: (مفيدًا) من الشّنواني ١/١٠٠.

(٥) في (ع) تعيّن.

(٦) ساقطة من (ز/ب) .

(٧) في (ع)، و(ز/أ) إلى.

(٨) في (ع) الأمثل.

(٩) في (ع) أو عين.

فهو غير مفيدٍ[١] في الحال، ومفيدٌ في الأصل؛ فباعتبار حالة الثّبوت؛ يشمله المقسِّم لا باعتبار حالة النّفي؛ لأنّه مناقضٌ له، والاعتراض مبنيّ على ملاحظة حالة النّفي، أعني: كونُه غير مفيدٍ.

والحاصل[٢]: أنّا نُعمِّم[٣] في المقسِّم؛ بجعله شاملاً للمفيد بحسب الأصل، وبحسب الحال[٤]، ونقيّدُ كلاًّ من القسمَينِ، أمّا المفيد: فنقيّده بالحال، كـ(قام/زيدٌ)؛ فإنّه في هذه [ل/٢٧/ أ] الحالة مفيد، وأمّا غير المفيد: فبالأصل، نحو: (إنْ قامَ زيدٌ)؛ فإنّه وإن كان غيرَ مفيدٍ باعتبار هذه الحالة؛ وهو حالة دخول (إنْ)؛ فإنّه مفيدٌ بحسب الأصل، وهو حالته قبل دخولها، والمقسِّم شاملٌ لهُ من هذه الجهة، فلم يلزم عليه تقسيم الشّيء إلى نفسه؛ لما علمتَ من التّخصيص في كلٍّ من القسمَينِ، والتّعميم في المقسِّم، ولا إلى غيره؛ لأنّ شمول المقسِّم لغير المفيد؛ ليس من جهة النّفي؛ بل من جهة الثّبوت[٥]، فتدبّر فإنّه دقيق.

قوله: (يُسمَّى جملةً فقط) [٦]

أي: لا كلامًا، فلا ينافي أنّه يُسمَّى قولاً[٧].

---

(١) من قوله: (وكلّ منهما) إلى هنا ساقط من (ع).

(٢) في (ع)، و(ز/أ) قوله والحاصل.

(٣) في (ز/ب) نفهم.

(٤) ذكر الرّضي في شرح الكافية ٨/١: أنّ الإسناد في الجملة الخبريّة نحو: (قام زيد)، و(زيد قائم)؛ هو المقصود بالإسناد الّذي في الحال، والإسناد في الكلام الإنشائيّ نحو: (بعتَ وأنت حر)، وفي الكلام الطّلبيّ نحو: (هل أنتَ قائمٌ) هو الإسناد الّذي في الأصل، وينظر: الشّنواني ١/١٠٠، والمدابغيّ ل/٩(أ).

(٥) في (ع) الثّبوب.

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣١ ((وأنّ غير المفيد يُسمَّى جملةً فقط)).

(٧) إذن: اللّفظ المفيد: يسمّى كلامًا، وجملة، كلامًا لوجود الفائدة، وجملةً لوجود الإسناد، واللّفظ غير المفيد: يسمّى جملةً لا كلامًا، وقد يسمى قولاً؛ لأنّه لا يُشْتَرَط فيه الإفادة كالكلام، قال ابن هشام في أوضح المسالك ١/١٢، ١٣: ((بين الكلام والكلم عمومًا وخصوصًا من وجه؛ فالكَلِمُ أعمُّ من =

قوله: (لوجود التّركيب الإسناديّ) (١)

قد علمت أنّ المراد به: ما يشمل الإسناد في الأصل، أو في الحال، ولا يرِدُ على ذلك نحو: (قائمٌ أبوهُ) من قولك: (زيدٌ قائمٌ أبوه)(٢)؛ لأنّ الوصف مع مرفوعه؛ لا إسناد بينهما؛ لا في الأصل(٣)، ولا في الحال.

وفي شرح الحاجبيّة للرّضيّ (٤): الفرق بين الجملة والكلام: أنّ الجملة: ما تضمّن الإسناد الأصليّ؛ سواءً كانت مقصودةً بالذّات(٥) [أو لا] (٦)، والكلام(٧): ما اشتمل على نسبةٍ مطلقة، فاسم الفاعل مع فاعله؛ ليس جملةً إلاّ إذا وقع صلةً للاّم؛ فإنّه حينئذٍ مقدّر بالفعل، فتكون نسبتُه(٨)أصليّة، أو وقع في مثل: (أقائمٌ الزّيدان)؛ فإنّه مع كونه جملةً كلام،

= جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد، وغيره، وأخصّ من جهة اللّفظ لكونه لا ينطلق على المركّب من كلمتين، فنحو: (زيدٌ قام أبوه) كلام لوجود الفائدة، وكلم لوجود الثّلاثة بل الأربعة، و(قامَ زيدٌ) كلام لا كلم، و(إن قام زيدٌ) بالعكس، والقول: عبارة عن اللّفظ الدّال على معنى، فهو أعمّ من الكلام والكلم والكلمة عمومًا مطلقًا لا عمومًا من وجه)).

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣١ ((وأنّ المفيد يسمَّى كلامًا؛ لوجود الفائدة، ويُسمَّى جملة؛ لوجود التّركيب الإسناديّ)).

(٢) في (ع) زيد قام أبوه، وليس مردًا هنا لأنّه يتحدّث عن الوصف مع مرفوعه.

(٣) في (ع) لا في أصل.

(٤) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ١/٨.

(٥) من قوله: (والكلام) إلى قوله: (بالذات) ساقط من (ز/ب).

(٦) زيادة يستقيم بها الكلام، وهي من كلام الرّضي في شرح الكافية ١/٨، حيث أضاف بعدها قائلاً: ((كالجملة الّتي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصّفة المشبهة، والظّرف مع ما اسندت إليه)).

(٧) في (ع) والجملة ، وهو خطأ؛ لأنّه تحدث عن الجملة قبلها.

(٨) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ) نسبة.

وماعداهما فليس نسبةً أصليّة؛ بل على سبيل التّشبيه بالفعل؛ لاشتماله على معناه[١] (ش)[٢].

وبهذا سقط ما قاله (ق): من أنّ الصّواب أن يقول: (لوجود التّركيب الإسناديّ أصالة)؛ ليخرج الإسناد إلى اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما؛ لأنّ الإسناد إليهما فرع بالنّسبة إلى الفعل.[٣]

قوله: (ونعني)[٤]

إنّما عبّر به؛ لأنّ النّحاة أطلقوا المفيد بالاشتراك على ما يقابل المهمَل؛ حتى إنّ[٥] كلّ لفظٍ موضوعٍ مفيدٌ مفردًا كان أو مركّبًا، وعلى ما يفيد فائدةً جديدةً، وعلى ما يصحّ السّكوت عليه، وفسّروا صحة السّكوت بأنّ الكلام لا يستدعي لفظًا آخر انتظار المحكوم عليه، وبه.

فمن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام؛ وهو صاحب المفصّل[٦]، وصاحب اللّباب[٧]، وابن الحاجب[٨]؛ لم يفرّق بين صحّة السّكوت، وحسن السّكوت، ومن ذهب إلى عموم الجملة؛ وهو سائر النحاة؛ يفرّقُ بين صحّة السّكوت، وحسن السّكوت، بأن يقال: المرادُ بصحّة/السّكوت: كونُ الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ؛ سواءً كان مقصودًا لذاته، أو لا؟ [ل/٢٧/ب]

(١) من قوله: (والكلام) إلى قوله: (معناه) من الشّنواني ١/ ١٠١ بتصرّف.

(٢) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ):س، وما أثبت من (ز/ب) وهو الصّحيح، فالنّقل عن الشّنواني ١/١٠١.

(٣) ينظر: الزّرقاني ل/٧(ب).

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣١ «ونعني معشر النّحاة بالمفيد حيث أطلقناه في بحث الكلام...».

(٥) في (ز/ب) على أن.

(٦) يعني: الزّمخشريّ في المفصّل ص: ٦.

(٧) هو الإسفرائيني في لباب الإعرا: ص: ١٤٩.

(٨) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٦٢.

والمراد بحسن السكوت: كون الكلام متضمّنًا للإسناد الأصليّ[١]، وكان مقصودًا لذاته.

فعلى هذا؛ لفظ المفيد إذا كان مفسّرًا بصحّة السّكوت[٢]؛ يكون تعريفًا للجملة، وإن كان مفسّرًا بحسن السّكوت؛ يكون تعريفًا للكلام، أفاده الشّيخ: عبد الكريم الرّوميّ في شرح المتن[٣].

وبهذا سقط ما اعترض به (م)[٤]: دعوى المصنّف أنّ صاحب المفصّل؛ قائلٌ بترادف الجملة والكلام، حيث قال[٥] في المغني: ليسا بمترَادِفَين كما توهّمه كثيرٌ من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل[٦]؛ فإنّه قال بعد أن فرغ من حدّ الكلام: ((ويسمّى جملة))، والصّواب: أنّها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولذا تسمعُهم يقولون: جملة الشّرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس بمفيد[٧].

قال[٨]: وفي استدلاله التّرادف من المفصّل بحث؛ إذ الظّاهر من هذا القول عدم لزوم التّرادف؛ لأنّ تسمية الكلام جملةً لو أوجب التّرادف؛ لأوجب في كلامه، والتّسمية تصحُّ في صورة العموم أيضًا ا.هـ[٩] كلامه.

(١) من قوله: (سواء كان مقصودًا) إلى قوله: (الأصلي) ساقط من (ع)، و(ز/ب) .

(٢) في (ع) السّكون.

(٣) في الأصل، و(ز/أ، وب) المنتسب، وهو خطأ؛ لأنّ النّقل عن الرّوميّ ص: ١٥، ١٦، وهو شرح لمتن ابن هشام (قواعد الإعراب).

(٤) في (ز/ب) (م د) رامزًا للمدابغيّ، وهو خطأ؛ حيث إنّ المعترض هو الشّمنّي، ينظر: ل/٥(ب).

(٥) ساقط من (ع) .

(٦) ينظر: المفصّل ص: ٦.

(٧) ينظر: المغني ص: ٤٩٠، والشمني ل/٥(ب).

(٨) القائل هو: الشّمنّي ل/٥(ب).

(٩) ساقط من الأصل، و(ع)، و(ز/أ).

وتوضيحه: أنّ قول صاحب المفصّل: (ويسمّى جملةً)؛ ليس بلازمٍ أن يكون هذا(١) اللّفظ موضوعًا له؛ لجواز أن يكون من تسمية الأخصّ باسم الأعمّ، كما يسمّى الإنسان حيوانًا، وليس هذا مفيدًا للحكم بالتّرادف، ولأجل هذا قال المصنّف: ((وهو ظاهر قول صاحب المفصّل))(٢).

وقوله: (لأوجبَ في كلامه) أي: المصنّف هنا، حيث قال: ((اعلم أنّ اللّفظ المفيدَ يسمّى كلامًا وجملةً))(٣).

فلو أخذنا بظاهر عبارة المفصّل، وقلنا بالتّرادف؛ وجب أن نأخذ بظاهر العبارة هنا، ونقول بالتّرادف؛ لتساوي العبارتَين، فلا يصحّ الحكم بعد ذلك بعموم الجملة؛ إذ ظاهر هذا أنّ لفظ الجملة موضوعٌ للمعنى الّذي وضع له لفظ الكلام؛ فيكونان مترادفَين.

ووجه سقوط هذا الاعتراض: أنّ مَن قال بترادف الجملة والكلام؛ لم يفرّق بين صحّة السّكوت، وحسن السّكوت، فجعل مفهومهما(٤) شيئًا واحدًا، فلا ينافي عموم وخصوص حتّى يقال: إنّه يجوز أن تكون التّسمية من باب تسمية(٥) الأخصّ باسم الأعمّ، ومن/ذهب إلى العموم والخصوص؛ يفرّقُ بينهما، فالمفهومان متغايران، فعلى فَرَضِ وقوع ما يفيد التّرادف المفرّقين(٦)، كظاهر عبارة المصنّف؛ يُصرفُ عن ظاهره بقرينة اصطلاحهم على التّفرقة، وعلى أنّ المصنّف هاهنا نصب قرينةً؛ على أنّ المراد بالتسمية: الإطلاق لا الوضع، بقوله بعد ذلك: ((وإنّ الجملة أعمّ من الكلام))(٧). [ل/٢٨/ أ]

---

(١) في (ع) هو.

(٢) المغني ص: ٤٩٠.

(٣) موصّل الطلاّب ص: ٣١.

(٤) في (ع) مفهومها.

(٥) في (ع) سمية.

(٦) في (ز/ب) للفرقين.

(٧) موصّل الطلاّب ص: ٣١.

وللإشارة إلى هذا التّأويل؛ قال (ك): ((في قوله: (يسمّى): أي: يطلق عليه الجملة؛ لا أنّه[١] يوضع له لفظ الجملة، والكلام؛ فيكونان مترَادِفَينِ؛ فلا يمكن بيان النّسبة بينهما بالعموم والخصوص))[٢]، فتأمّله.

قوله: (ما يَحْسُن)[٣]

قال (م): ((لو قال يُمكن، أو يَصِحّ مكان يَحْسُن لكان أحسن؛ إذ رُبَّ[٤] كلامٍ يمكنُ السّكوتُ عليه ولا يَحْسُن، كما إذا قلت: (ضُربَ زيدٌ)؛ لمن يريد معرفة الضّارب والمضروب معًا، فإنّه كلامٌ يمكن السّكوت عليه؛ بناءً على إفادة أصل الخبر، ولا يَحْسُنُ عند السّامع؛ لنقصانه في الإفادة نظرًا إليه، إلاّ أن يقال: المرادُ بالسّكوت: سكوتُ المتكلِّم))[٥].

وكأنّ الشّارحَ لاحظ هذا فقيّد السّكوتَ بكونه من المتكلّم، هذا أحسن ما علّلوا به حيث قالوا: إنّما قال: من المتكلّم، ولم يقل: من السّامع؛ لأنّ الأنسب إضافة السّكوت للمتكلّم؛ لأنّه خلاف التكلّم الّذي هو صفةٌ له أيضًا[٦].

قوله: (منتَظِرًا لشيءٍ آخر)

أي: انتظارًا تامًّا، فدخل الفعل المتعدّي مع فاعله، مع وجود انتظار المفعول به؛ لأنّ هذا انتظارٌ أقلّ[٧].

---

(١) في (ع) لأنّه.
(٢) الكافيجيّ ص: ٦٦بتصرّف، وينظر: الأشباه والنّظائر للسّيوطيّ ٢/٢٠٧، ٢٠٨ .
(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣١ ((ونعني.. بالمفيد.. ما يحسن السّكوت عليه بحيث لا يصير السّامع منتظرًا لشيءٍ آخر)).
(٤) في (ع) أدرب.
(٥) الشمنّي ل/٥(أ/ب) بتصرّف يسير.
(٦) من قوله: (إنّما) إلى قوله: (أيضًا) من الشّنواني١/١٠٢ بتصرّف، وينظر: الهمع ١/١٠، وحاشية ياسين على التّصريح ١/٢٠.
(٧) ينظر: الشّنواني ١/١٠٢، والمدابغيّ ل/٩(ب)، وهو في حاشية ياسين على التّصريح١/٢٠.

ولا يَرِدُ ما صرّح به ابن الحاجب في الكافية[١]: من أنّ تعقّل[٢] الفعل المتعدّي موقوفٌ على المفعول به؛ لأنّ تعقّل[٣] المتعدّي كما يتوقّف على تعقّل شيءٍ ما وهو معلومٌ لكلّ شخص؛ فلا يُنتظر أن يذكره المتكلّم للتعقّل[٤] أصلاً، وإنّما ينتظره لأجل الرّبط، فلا يبقى انتظارٌ تام، لا يقال[٥]: لو ذُكر المفعول؛ يُعلم حال المواضع، ويحصل الارتباط طائعة[٦]؛ فلا يحتاج إلى الفاعل، ولا ينتظره أيضًا؛ فيكون الفعل مع المفعول كلامًا تامًّا، وهو باطل[٧]؛ لأنّا نقول: الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل؛ لأجل بناء الفعل المبنيّ للفاعل كالأصل؛ للإفادة، حتّى لو بُني الفعل للمفعول لكفى المفعول، فافهم ا.هـ ملخّصًا[٨] من (ش)[٩].

ويورد /ما ذكره علماء المعاني؛ من أنّ احتياج الفعل للفاعل؛ أشدّ من احتياجه للمفعول؛ لأنّ نسبته إليه نسبة صدور، وللمفعول نسبة وقوع، ولأنّ الفعل المتعدّي قد يُنَزَّلُ منزلة الّلازم لقصد العموم، فيقطع النّظر عن المفعول[١٠]. [ل/٢٨/ب]

قوله: (وبين الجملة والكلام عموم مطلق)

---

(١) ينظر: شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٢/٤٠٥، وحاشية ياسين على ١/٢٠.

(٢) ساقطة من (ز/ب)، وفي الأصل، و(ز/أ): تفعّل، وفي (ع) تعقّل القعال، والتّعقل عند الفلاسفة: فعل العقل، ويطلق على فعل النّفس الّذي به تدرك مبادئ العقل، ينظر: المعجم الفلسفي ١/٣٠٦.

(٣) ساقطة من(ز/ب)، وفي (ع) تعلق.

(٤) في الأصل، و(ز/أ) للتّفعّل.

(٥) في (ع) لو يقال.

(٦) في النّسخ الأربع: (طايعة) -بالياء-.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) : (بط) بالرّمز.

(٨) في (ع) مخلّصًا.

(٩) ينظر: الشّنواني ١/١٠٢، ١٠٣.

(١٠) ينظر: تفصيل القول في حال الفعل مع المفعول والفاعل في المطوّل للتفتازانيّ ص: ١٩٠، ١٩١، والإيضاح للخطيب القزويني ١/٢١٥، ٢١٦.

العموم والخصوص عند المناطقة في المفردات؛ يرجع للحمل[١]، وفي القضايا؛ للصّدق[٢]، أي: التّحقّق[٣]، وما هنا من الأوّل، فتقول[٤]: فعل الشّرط جملة، ولا يصحُّ أن تخبر عنه بأنّه كلام[٥]، ونقول: (قام زيدٌ)؛ جملةٌ وكلام، فالجملة أعمّ[٦]؛ لحملها على فعل الشّرط، واشتراكها[٧] في الحمل على (قام زيدٌ) مع الكلام، وأنّ الكلام لا ينفرد عنها فهو أخصّ، فكلّما صَدُق، أي: حُمِل عليه الكلام؛ حُملت[٨] عليه الجملة، وليس كلّ ما حُمِلَت عليه الجملة؛ يُحمَل عليه الكلام.

وأمّا إطلاق الكلام على القرآن، كأن تقول[٩]: الصّفة النّفسيّة القائمة بذاته تعالى كلام الله، والألفاظ الّتي نتلوها كلام الله، فهذا[١٠] اصطلاح المتكلّمين[١١]؛

---

(١) في (ع) و(ز/أ، وب) المحلّ.

(٢) في (ع) وفي القضاء والصّدق، وفي (ز/أ) وفي القضاء الصّدق.

(٣) هو إثبات المسألة بدليلها، ينظر: التّعريفات ص: ٥٣.

(٤) في (ع)، و(ز/أ) فلقول.

(٥) في (ع) لازم، وهو وهم، وإنّما لا يسمى فعلُ الشّرط كلامًا؛ لأنّه لا يحسن السّكوت عليه، فهو غير مفيدٍ بسلب أداة الشّرط صلاحية السّكوت عنه، أمّا جملة الشّرط والجواب معًا كلام مفيد، ينظر: الشمنّي ل/٥ (ب).

(٦) الجملة أعمُّ من الكلام عمومًا مطلقًا، أو من وجهٍ فكلُّ كلامٍ جملة، ولا ينعكس عكسًا لغويًا، فليس كلُّ جملة كلامًا، ينظر: الكافيجيّ ص:٦٧، ٦٨، والشّنوانيّ ١/١٠٣ .

(٧) في (ز/ب) واشتراكه.

(٨) في (ع) جملة.

(٩) كذا في النّسخ الثّلاث عدا الأصل، ففيه: كما نقول.

(١٠) في (ع) فهو.

(١١) هم الّذين يعتمدون في إثبات الصّفات على ما اقتضت عقولهم، أو ينفوا عنه ما اقتضت عقولهم نفيه؛ سواء وافق الكتاب والسّنة، أوخالفهما، فالطّريق عندهم هو: العقل، ومذهب أهل السّنة والجماعة: أن القرآن كلام الله منزَّلٌ غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود تكلم به حقيقة، وألقاه إلى جبريل فنزل به على قلب محمد ﷺ، ينظر: تفصيل القول والرّد على المتكلمين في: فتح ربّ البريّة بتلخيص =

إذ[١] حيث أُطلق الكلام عندهم فالمراد به: الصّفة النّفسيّة، والألفاظ المتلوّة، كما هو مذهب الأشعريّ من أنّه مشترك[٢].

وأمّا الكلام عند النّحويّين: فهو الّلفظ المفيد[٣]، والنّسبة بين الكلام والجملة هنا؛ مأخوذةٌ من اصطلاحهم[٤]، أي[٥]: النّحاة، الّذي هو الموضوع، فلا يُخْلَطُ اصطلاحٌ باصطلاحٍ، فسقط ما قيل هنا وطاح.

قوله: (ولا ينعكس عكسًا لغويًّا) [٦]

بأن يقال: وكلّ جملةٍ كلام؛ بل ينعكس عكسًا منطقيًّا[٧]، والموجبةُ الكليّة تنعكسُ موجبةً جزئيّة[٨]، وهي هنا: بعضُ الجملةِ كلام، أي: مايصدُق عليه لفظُ الجملة؛ يصدُقُ

= الحمويّة للشّيخ ابن عثيمين ص:٦٢-٧٤، أمّا قول السّلف في حقيقة الكلام فقد سبقت الإشارة إليه ص: ١٥٥.

(١) ساقطة من (ز/ب).

(٢) مذهبه في القديم، وقد رجع عن أقواله على مذهب السّلف كالإبانة -آخر كتبه-.

(٣) قال ابن هشام في أوضح المسالك: ١١/١ ((الكلام في اصطلاح النّحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة)).

(٤) كذا في (ز/ب) وهو الأنسب، وفي الأصل، و(ز/أ) على اصطلاحهم، وفي (ع) مأخوذٌ على الاصطلاح.

(٥) ساقطة من (ز/أ).

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣١ ((فكلّ كلامٍ جملة؛ لوجود التّركيب الإسناديّ، ولا ينعكس عكسًا لغويًّا أي: ليس كلّ جملةٍ كلامًا؛ لأنّه يعتبر فيه الإفادة بخلافها))، والعكس اللّغويّ: تبديلُ الطّرفَيْن مع بقاء الأمر الكلّيّ، فعكس الموجبة الكليّة: موجبة كليّة، وقيّد باللّغويّ؛ لأنّ العكس الاصطلاحيّ ثابت؛ لأنّ الموجبة الكليّة تنعكس في الاصطلاح موجبة جزئيّة، فعكس كلّ كلام جملة، ينظر: الشّنواني ١٠٣/١.

(٧)كأن يقال لبعض الجملة كلام، ومثال ذلك أيضًا: كلُّ إنسانٍ حيوان عكسه: بعض الحيوان إنسان؛ إذ الموجبة الكلية يلزم أن تنعكس جزئية، ينظر: الزّرقانيّ ل/٨(أ)، والمدابغيّ ل/٩(ب).

(٨) هي: الّتي يكون الحكم فيها إيجابًا ولكن على بعض الموضوع كقولنا: بعض النّاس كاتب، والموجبة =

عليه لفظ الكلام في بعض الصّور، فقول الشّارح: (أي:ليس كلّ جملة)؛ وليس[١](كلّ)[٢] تصويرًا للمنفيّ الّذي هو العكس الّلغويّ كما قد يتبادر من عبارته؛ بل النّفي، لكنّه لم يصرّح بالعكس؛ بل صرّح بما استلزمه، وهو السّالبة الجزئيّة[٣] أعني: (ليس كلّ جملةٍ كلامًا).

وقد تقرّر في الميزان[٤]: أنّ السّالبة الجزئيّة؛ تستلزم موجبةً جزئيّة، وإنّما لم يصحّ العكس الّلغويّ؛ لأنّه يفيد التّرادف، والغرض خلافه؛ نعم على القول بترادفهما/يصحّ العكس **[ل/٢٩/ أ]** الّلغويّ، هذا توضيح عبارة الشّارح.

قوله: (ففي ذلك دليلٌ على ما ادّعاه)[٥]

في كون ذلك دليلاً نظر، وإنّما هو توضيح[٦] ا.هـ (ش)[٧].

= الكليّة هي: الّتي يكون الحكم فيها إيجابًا على كلّ واحدٍ من أفراد الموضوع كقولنا: كلّ إنسان فانٍ، ينظر: المعجم الفلسفيّ ١٩٦/٢.

(١) في (ز/ب) ليس.

(٢) ساقطة من(ع)، و(ز/أ، وب).

(٣) هي: التي يكون الحكم فيها سلبًا، ولكن عن بعض الموضوع كقولنا: ليس بعض النّاس بكاتب، والسّالبة الكليّة هي: الّتي يكون الحكم فيها سلبًا عن جميع أفراد الموضوع كقولنا: ليس واحد من النّاس بكامل، ينظر: المعجم الفلسفيّ ١٩٦/٢.

(٤) يعني: الفلسفيّ المنطقيّ.

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٢.

(٦) في (ع) توضح.

(٧) ينظر: الشّنوانيّ ١٠٤/١.

وهو مدفوعٌ بأنّ المصنّف تعرّض [لإحدى][(١)] النّسبة بينهما وهي: إفادة[(٢)] العموم والخصوص، ووضّحه بالمثال، ومعلومٌ أنّ العموم والخصوص المطلق؛ يرجع لموجبةٍ كليّةٍ قائلة: كلُّ ما صَدُق عليه الأخصّ؛ صَدُق عليه الأعمّ، وسالبة جزئيّة، وهي: كلّ ما صَدُق عليه الأعمّ؛ صَدُق عليه الأخصّ، فهاتان القضيّتان لازمتان للعموم والخصوص المطلق، [والتّرادف يلزمه موجبتان كليّتان، كقولنا: كلّ ما صدُق عليه شيءٌ؛ صَدُق عليه إنسان، وكلّ ما صَدُق عليه إنسان؛ صَدُق عليه شيء، ومعلومٌ أنّ تنافي الّلوازم؛ يدلّ على تنافي الملزومات، والعموم والخصوص المطلق][(٣)] مباينٌ للتّرادف، فمتى ثبت أحدهما انتفى الآخر، فتمّ كون ما ذكره دليلاً مشابهًا لدليل الخلف[(٤)]؛ الّذي فيه إثبات الشّيء بإبطال نقيضه، وكأنّه قال: لو كانا مترادِفَينِ لصَدُق أحدهما على ما يصدُق عليه الآخر، والتّالي باطل، فبطُل المقدّم، وهو التّرادف؛ فثبت العموم والخصوص، وهو المدّعي؛ لأنّ الأمر دائرٌ بينهما، فحيث انتفى أحدهما ثبت الآخر، فتدبّر.

قوله: (ورُدَّ عن مَن قال بترادفهما؛ كالزّمخشريّ)

قال الدّمامينيّ[(٥)]: «ظاهر كلام الأندلسيّ[(٦)] في شرح المفصّل[(٧)]: أنّ كونهما

---

(١) في النّسخ الأربع: لأحد، والوجه ما أثبت.

(٢) في (ع) وهي قد إفادة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و (ز/أ، وب) ومثبت من (ع)، وهو سقط بمقدار سطرين.

(٤) في (ز/ب) الخلق.

(٥) هو: بدر الدّين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندري المعروف بابن الدّماميني، نحويّ أديبٌ من مصنّفاته: تحفة الغريب في حاشية مغني اللّبيب، وشرح التّسهيل، وجواهر البحور في العروض ت٨٣٧هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٦٦، ٦٧ .

(٦) هو: أبو محمد القاسم بن أحمد الأندلسيّ علم الدّين اللّورقيّ، إمامٌ في العربيّة، والقراءات، وعالم بالفقه، والأصول، من مصنّفاته: المحصّل شرح المفصّل، وشرح الجزولية، وشرح الشّاطبية ت٦٦١هـ، ينظر: معجم الأدباء ١٦/٢٣٤، وبغية الوعاة ٢/٥٠.

(٧) كتابه: المحصّل في شرح المفصّل محقّق في رسالة دكتوراه بالأزهر، تحقيق: عبد الباقي عبد السّلام الخزرجيّ، وكلامه فيه ص: ٨٧٩.

مترادِفَينِ رأي الجميع)) [١].

وما ذهب إليه الزّمخشريّ [٢] اختاره ناظر الجيش [٣]، وقال: إنّه [٤] الّذي يقتضيه كلام النّحاة، وأمّا إطلاق الجملة على الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلةً؛ فإطلاق مجازيّ؛ لأنّ كلاًّ منهما كان جملةً قبل؛ فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان [٥].

قال (م د): ((وعلى القول بالتّرادف، فقيل: تُردّ الجملة للكلام؛ فلا بدّ فيها من الفائدة، وقيل: يُردّ الكلام للجملة، أي: لا يشترط في الكلام الفائدة)) [٦].

قوله: (وعلى مَن قال: جملة جواب الشّرط كلام، كالرّضيّ [٧])

فإنّه قيّد الإسناد المعتَبَر في الكلام بالمقصود لذاته، وأخرج به الإسناد الّذي في الجملة[القسميّة] [٨]؛ لأنّها لتوكيد جواب القسم، والّذي في الشّرطيّة؛ لأنّها قيدٌ في العموم، قال [٩]:((فجزاء الشّرط، وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشّرطيّة والقسميّة)).

---

(١) المنصف للشمنّي ٢/١١٦.

(٢) وهو القول بترادفهما كما أشرت سابقًا وذلك في المفصّل ص:٦، وينظر: ص: ٢٣٤.

(٣) هو: محب الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ ناظر الجيش، لازم أبا حيان، والجلال القزوينيّ، والتّاج التّبريزيّ، من مصنّفاته: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، وشرح التّلخيص ت٧٧٨هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٢٧٥، ٢٧٦.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) من قوله: (قال الدّماميني) إلى هذا الموضع من الشّنواني ١/١٠٤، ١٠٥ بتصرّف.

(٦) المدابغيّ ل/١٠ (أ) بتصرّف.

(٧) هو: رضي الدّين محمّد بن الحسن الإسترباذيّ، الإمام المشهور، عاش حياته بين العراق، والمدينة، من مصنّفاته: شرح الكافية في النّحو، وشرح الشّافية في الصّرف ت٦٨٤هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٥٦٧، ٥٦٨.

(٨) ما بين المعقوفين من الشّنواني ١/١٠٦، وهو الصّحيح؛ بدليل كلامه بعده، حيث قال: ((لأنّها لتوكيد القسم))، وكذا كلام الرّضى في شرحه للكافية: ١/٨، وفي الأصل، و(ز/أ، وب) التضمنيّة، وفي (ع) التضمنة.

(٩) القائل هو الرّضيّ في شرحه للكافية ١/٨.

لكن قال السيّد: ((جوابُ القسم؛ كلامٌ[(١)] بلا نزاع، وأمّا جواب الشّرط ففيه بحث، والجواب:[(٢)] الكلام هو/المجموع المركّب من جملة الشّرط والجزاء؛ لا الجزاء وحده[(٣)]؛ لأنّ الصّدق والكذب إنّما تعلّقا[(٤)] بالنّسبة الّتي بينهما؛ لا بالنّسبة الّتي بين[(٥)] طرَفَي الجزاء، يظهر ذلك؛ بالتّأمل في قولك: [(إن ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ)][(٦)] فإنّه قد لا يوجدُ منكَ ضربُ المخاطَبِ أصلاً، ويكون هذا الكلامُ صادقًا، ولو كان الحكم المقصود بالجزاء لم يُتصوّر صدْقُه، مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلّيّة))[(٧)]، أي: فمورد الصّدق والكذب؛ إنّما هو الرّبط بين الشّرط والجزاء[(٨)]، فيكون الكلامُ هو المجموع عند السيّد. [ل/٢٩/ب]

قال (ش)[(٩)]: ((والّذي يظهر أنّ [محلّ][(١٠)]الخلاف؛ إذا كانت أداة الشّرط حرفًا، أو اسمًا ليس مبتدأ، وأمّا إذا[(١١)]كانت اسمًا مبتدأً؛ فإن قيل: إنّ خبره جملة الشّرط وجوابه، أو جوابه[(١٢)] فقط؛ فالكلام إنّما هو المبتدأ وخبره، وإن قلت: إنّ الخبر جملة الشّرط فقط؛

(١) في (ع) جوابٌ.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) والجواز.

(٣) في (ع) وضده.

(٤) في (ع) تعلّق.

(٥) في (ع) من.

(٦) في النّسخ الأربع : ضربتني فرسك ، وهو تحريف، والّذي أثبت من حاشية السّيد.

(٧) حاشية السّيد على شرح الرّضيّ على الكافية ٨/١.

(٨) ينظر: الشّنواني ١٠٦/١.

(٩) في الأصل، و(ز/ب) يس، وهو وهم.

(١٠) في النّسخ الأربع: كل، وهو تحريف، وما أثبت من الشّنوانيّ.

(١١) في الأصل، و(ز/أ، وب) وإن.

(١٢) في (ع) أو صواب.

فالكلام مجموع المبتدأ وخبره، وهذا الجواب على هذا الحمل[١] يكون[٢] كلامًا آخر، ويحتمل خلافه[٣] فليحرّر، فإنّي لم أر مَن تعرّض لذلك. [٤]

أقول[٥]: وافق السيّد الغير في القول بأنّ الكلام؛ هو الجزاء، وسيأتي المصنّف[٦] يفيد أنّه جارٍ على طريقة السيّد من أنّ الكلام هو المجموع[٧].

قال (ك): «فإن قلت: جملة جزاء الشّرط؛ قولٌ [مفيدٌ مقيَّدٌ][٨] بالشّرط مثل: (جئتُكَ إذا طلَعتِ الشَّمس)، فكما لا يخرج عن التّقييد هذا القول عن الإفادة[٩]؛ فكذلك لا يخرج هذا القول عنها، فكيف تكون جملة الشّرط[١٠]؟

قلت: مهما كان [حصول][١١] الجزاء موقوفٌ عليه حصول[١٢] فعل الشّرط المشكوك؛ لا يصحّ السّكوت عليه؛ لأنّ الجزم بالجزاء ما دام الشّك في الشّرط لا يُتصوّر؛ نعم حصل

(١) في (ع) المحل.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) أن يكون.

(٣) في (ع) وتحتمل خلاف، وفي (ز/أ) ويحتمل خلاف.

(٤) ينظر: الشّنواني ١/١٠٦.

(٥) في (ع) وقول.

(٦) في (ع) وبساق التّغمم.

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٤.

(٨) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ): مفيدٌ -بالفاء-، وفي (ز/ب) مقيّد، وما أثبت من الكافيجي.

(٩) في الأسلوب ركاكة، وما في الكافيجيّ أنسب حيث قال: «فكما لا يُخرج التّقييد هذا القول عن الإفادة».

(١٠) كذا في النّسخ الثّلاث عدا (ز/ب) ففيه: فكيف تكون جُمَلاً، والأنسب: ما في الكافيجيّ حيث قال: «فكيف يكون جملة جزاء الشّرط مثل جملة فعل الشّرط؟»

(١١) في النّسخ الأربع: وصول، وما أثبت من الكافيجيّ.

(١٢) في (ع) على حصول.

الجزم بالتّعليق بين الجملَتَين في الحال، لكنّ الفرق بين حصول الجزم بالتّعليق بين الجملتين(١) وبين حصول الجزم بمضمون الجزاء ظاهر، فالجزم المنفيّ هو الثّاني لا غير، فالإفادةُ مسلوبةٌ عن كلّ واحدةٍ(٢) منهما؛ لا عن مجموعهما فإنّه مفيد، وإنّما التّقييد في قولك: (جئتُكَ إذا طَلَعَتِ الشَّمس)، فلا ينافي الجزم بحصول(٣) المجيء في وقت طلوع الشمس؛ فهو محقّقُ /الوقوع فيصحّ السّكوت عليه» ا.هـ. ملخّصًا(٤). [ل/٣٠/ أ]

قوله: (ثُمَّ الجملة) (٥)

لا يخفى أنّ تعريف الحقائق الاصطلاحيّة كالجملة والكلام؛ حدودٌ رسميّة(٦)؛ لا حقيقيّة كما عليه البعض، وحقّق السيّد: الثّاني(٧)، وأنّ التّقسيمات من باب الرّسوم.

وهل فيها حكمٌ أولا؟

حكى السّيرامي(٨) في حواشي العصام على العضُديّة(٩) القولان، ورجّح أنّ فيها حكمًا(١٠)؛ لكنّ المقصود منه التّصوّر، وعلى كلٍّ؛ ففي التّقسيم نوع بيانٍ للمُقسَّم؛ فلما كان التّقسيم مشاركًا للحدّ في(١١) مطلق البيان؛ حسُن عطفه عليه؛ لاتّصاله به، ولما كانت

---

(١) من قوله (في الحال) إلى قوله (الجملتين) ساقط من (ع)، و (ز/ب).

(٢) في (ع) واحد.

(٣) في (ع) بمحصول.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٧٠، ٧١.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٢ «ثمّ الجملة تنقسم أوّلاً بالنّسبة إلى التّسمية إلى اسميّة، وفعليّة».

(٦) في (ع)، و(ز/أ) اسمية.

(٧) أي: الحقيقيّة الّتي لا تحتمل التّغيير.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) الشّيراني.

(٩) لم أقف عليه.

(١٠) كذا في (ز/ب) وهو الأصحّ، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) حكمٌ -بالرّفع-.

(١١) في (ع) ففي.

رتبته أحطُّ منه من حيث إنّ الأوّل حدّ[١]، والثّاني رسم، والحد: ما كان بالذّاتيّات، والرّسم: ما كان ببعضها، وبالخواصّ، أو بالخواصّ فقط كما هنا؛ فإنّ التّقسيم خاصٌّ من خواصّ المقسِّم، والذّاتيّ مقدّمٌ على الْعَرَضيّ[٢]؛ كانت رتبة التّقسيم منحطّةٌ عن رتبة الحدّ، حسُن الإتيان بـ (ثمّ) المفيدة للتّراخي؛ إشارةً لبُعد مرتبة ما بعدها عمّا قبلها، فهي هنا عاطفة لا استئنافيّة كما قالوا؛ لأنّه يفوّت الإشارة إلى هذه النّكتة؛ فما بعدها في محلّ نصب، عُطِفَ على مدخول (أنّ) في قوله: (اعلم أنّ اللّفظ المفيد)، كما أشار لذلك (ك) حيث قال: ((ثمّ اعلم أنّ الجملة[٣])) [٤].

قوله: (بالنّسبة إلى التّسمية)

أخذه من قول المصنّف: ((تسمّى اسميّة))[٥]، وإنّما اختار التّسمية على الانقسام؛ حيث قال: (تسمّى) [٦]، ولم يقل: (تنقسم إلى: اسميّة وفعليّة)، مع أنّ المقام مقام الانقسام؛ إشعارًا[٧] بأنّ هذه المباحث راجعةٌ إلى اللّفظ، والاصطلاح، وقدّم الاسميّة؛ لبساطة الاسم، وتركّب الفعل، أو للاحتراز عن الفصل بين القِسمَين بقوله: ((لأنّ التّقدير)) [٨] المشار له[٩]؛ لدفع سؤالٍ مقدّر، كما سيأتي[١٠]، وإن كان حقّ الفعل التّقديم؛ لأصالته في الإسناد[١١].

---

(١) ساقط من (ز/ب).

(٢) في (ع)، و(ز/أ) العرض، و في (ز/ب) الرّضي.

(٣) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٤) الكافيجيّ ص: ٧١.

(٥) موصّل الطلاّب ص: ٣٢.

(٦) في (ع)، و(ز/أ، وب) يسمَّى.

(٧) في (ز/ب) إشعار – بالرّفع– وما أثبت أنسب.

(٨) موصّل الطلاّب ص: ٣٣.

(٩) في (ع)، و(ز/أ) به.

(١٠) ينظر: ص: ٢٥٣.

(١١) ينظر: الرّوميّ ص: ١٧.

قال الرّوميّ: ((ثمّ الحصر حقيقيّ؛ إن كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب(١)، وهو: أنّ الجملة إمّا اسمية، وإمّا(٢) فعليّة فقط، والشّرطيّة تدخل في الفعل(٣)، وكذا الظّرفيّة عند أكثر البصريّين(٤)، وهم الّذين قدّروا الفعل [في الظّروف، وادّعائيّ؛ إن كان مذهبه كمذهب الزّمخشريّ(٥)، وهو: أنّ الجملة أربعة؛ تنبيهًا على أنّهما أصلان بالنّسبة إلى غيرهما(٦).

قوله: (وهم الّذين قدّروا الفعل)] (٧)، أي: وأمّا مَن قدّر المتعلّق /اسمًا(٨)؛ فلا يتصوّر هناك جملة. [ل/٣٠/ب]

بقي أنّ (ش) قال: ظاهر كلام الشّارح أن انقسامها إلى الصّغرى والكبرى؛ بالنّسبة إلى الوصفيّة، وبه صرّح فيما يأتي(٩)، والظّاهر أنّه لا ضرورة إلى ذلك؛ لجواز أن يكون الجميع اسمًا، [وكأنّه](١٠) يقول: ينقسم بالنّسبة إلى البدآة باسمٍ وفعلٍ إلى اسمية وفعليّة(١١)، وبالنّسبة إلى وقوعها خبرًا عن غيرها، ووقوع غيرها خبرًا عن مبتدئها: إلى صغرى وكبرى (١٢).

(١) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/١٨٧.
(٢) في الأصل، و(ز/أ، وب): أو، وما أثبت من (ع) أنسب.
(٣) يقصد: الجملة الفعلية .
(٤) ينظر: الإنصاف ١/٢٤٦، ٢٤٧ والتّصريح ١/١٦٦.
(٥) حيث قال في المفصّل ص: ٢٤ ((والجملة على أربعة أضرب: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة)).
(٦) ينظر: الرّوميّ ص:١٧، ١٨.
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ز/أ، وب)، ومثبت من (ع)، وهو سقط بمقدار سطرين.
(٨) يعني: من قدّر في الجملة الظّرفيّة اسم الفاعل .
(٩) ينظر: ص: ٢٥٨.
(١٠) في النّسخ الأربع: (وكأنّ)، وما أثبت من الشّنواني.
(١١) عرّف ابن هشام في المغني الجملة الاسميّة والفعليّة ص: ٤٩٢، وينظر: الكافيجيّ ص:٧١ .
(١٢) الشّنواني ١/١٠٧ بتصرّف.

وفيه: أنّ التّسمية بالاسميّة والفعليّة منظورٌ فيه؛ لما هو جزاء[١] الجملة، بخلاف الصّغرى والكبرى، فالوصفيّة لأمرٍ عرضيّ[٢]؛ فناسب ذكر التّسمية في هذا دون ذاك؛ لأنّ ما بالذّات أقوى ممّا بالغير؛ لزواله، ومن ثمّ قال الشّارح: (تنقسم أوّلاً)؛ يشير إلى أنّ التّقسيم أَوَّلِيّ؛ لرجوعه لذاتها، فهو فَهْمٌ بهِ؛ فاندفع ما استظهره، ويُعلم منه: وجه تقديم هذا على التّقسيم الآتي، فتأمّل.

قوله: (إن بُدِئَت باسمٍ) [٣]

المراد بالبدء[٤]: كون المرتبة الأولى للاسم، فنحو: (قاموا الزّيدون)[٥]، و(قاما أَخَواكَ)، و(نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ)[٦]؛ اسمية على القول بأنّ الاسم مبتدأ، وما قبلُ خبر؛ فعليّة على الإعراب الآخر.

قوله: (صريح) [٧]

أي: ظاهرٌ غيرُ محتاجٍ في كونه اسمًا؛ إلى تأويل، فيقابله المؤوّل[٨]، وأمّا مقابلته[٩]

(١) في (ع)، و(ز/ أ) خبر الجملة؛ والخبر بمثابة الجزاء للجملة .

(٢) في (ع) عرض؛ ولا فرق.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٢.

(٤) في (ع) البذ.

(٥) هذا المثال يمكن أن يكون جملة فعليّة على إعراب قاموا: فعل وفاعل، والزّيدون بدل منه، وجملة اسميّة كما بيّن في المتن، وينظر: الزّرقاني ل/٨(ب).

(٦) الألف إن قدرت حرف تثنية كما أن التّاء حرف تأنيث في (قامت هند) وأخواك: بدل منها فالجملة فعليّة، وإن قدّرت اسمًا، وما بعدها مبتدأ؛ فالجملة اسميّة قُدّم خبرها، ونحو: (نعم الرّجل زيد)؛ إن قدّر نِعم الرّجلُ: خبر عن زيد فاسمية، وإن قدّر زيد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد فجملتان فعلية واسمية، ينظر: المغني ص: ٤٩٥.

(٧) في (ع) صرح.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) المأول، وهو خطأ إملائيّ.

(٩) في (ع)، مقابلة.

بالكناية، ومقابلة المؤوّل بالظّاهر؛ فذاك اصطلاح الأصوليّين[١].

قوله: (أقائمٌ الزّيدان) [٢]

هو وما بعده[٣]؛ مُختَلفٌ فيه[٤]، فهما جملتان اسميّتان عند الجمهور، وفعليّتان عند صاحب اللّباب[٥]؛ لأنّ الجملة الفعليّة عنده: ما لا يكون المسندُ فيه مؤخّرًا عن المسندِ إليه؛ لا لفظًا، ولا تقديرًا، ولم يسدَّ مسدَّ المبتدأِ ظرفٌ، أو ما جرى مجراه، سواءٌ كان المسند فعلاً، أو اسمًا، أو اسمَ فعلٍ، قاله الرومي[٦] .

وإنّما تَرك المصنّفُ العَرْضَ[٧] للتّمثيل بمثل هذا؛ لوجود هذا الاختلاف، وعليه فكان الأولى[٨] للشّارح عدم ذكره؛ اللّهم إلاّ أن يقال: ترجّح عنده أنّ المصنِّف وافق الجمهور فيهما .

فإن قلت: إنّ (أقائمٌ الزّيدان) في قوّة (أَيقومُ الزّيدان)؟

(١) ينظر: الشّنواني ١/١٠٧، والمدابغيّ ل/١٠(ب)، وقد عرّف الأصوليّون الصّريح أو الظّاهر بأنّه: ما تبادر منه عند الإطلاق معنىً مع تجويز غيره، والمؤول هو: صرف اللّفظ عن الاحتمال الرّاجح إلى الاحتمال المرجوح بدليلٍ يدلّ على ذلك، ينظر: معالم أصول الفقه ص: ٣٩٢-٣٩٤.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٢، ٣٣ «أو بوصفٍ رافعٍ لمكتفٍ به نحو: (أقائم الزّيدان)، أو اسم فعل نحو: (هيهات العقيق)».

(٣) هي: جملة (هيهات العقيق)، وقد وقع الخلاف فيهما هل هما اسميّتان أو فعليّتان؟

(٤) ينظر: تفصيل هذه المسألة في شرح التّصريح ١/١٥٦، ١٥٧ و٢/١٩٥، وشرح الأشموني ١/١٩٠، ١٩١ و٣/١٩٦.

(٥) ينظر: لباب الإعراب للإسفرائيني ص: ٢٥٨.

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ١٨، والمثبتُ في النّسخ الأربع: (قال الرّوميّ) والأصحّ ما أثبت؛ حتى لا يلتبس ما بعده بما قبله.

(٧) كذا في (ز/أ، وب)، وهو الأنسب، وفي الأصل: العوض، وفي (ع) الغرض.

(٨) في (ع) أولى.

فالجواب: أنّ ذلك لمجرّد بيان اسم الفاعل ومعناه[(١)]، وما جرى عليه الشّارح هنا[(٢)] جرى عليه (ك) أيضًا[(٣)]، ولعلّ الشّارح أعاد /الجارّ في قوله: (بوصفٍ)، ولم يَجعَل منه[(٤)] أفراد الاسمِ على تقدير حذفها؛ ليشير إلى هذا الخلاف، بخلافِ ما لوحذفها، وبهذا سقط ما قاله (ش): ((لو أسقط الباء في قوله: (بوصفٍ)، وجعله وما بعده معطوفَينِ على (صريحٍ)؛ لكان أولى لتكون الأقسامُ كلّها داخلةٌ في عبارة المصنّف)) [(٥)]. [ل/٣١/ أ]

ووجه[(٦)] سقوطه: أنّه على هذا التّقدير؛ يلزم أن تكون هذه المسألة اتفاقيّة كما قبلها، كـ(زيدٌ قائمٌ) ، وقد علمت ما فيه[(٧)].

قوله: (نحو: هيهاتَ العقيق)

قال الرّضيّ: ((اعلم أنّ بعضهم يدّعي أنّ أسماء الأفعالِ مرفوعةُ[(٨)] المحلّ؛ على أنّها مبتدأٌ لا خبر لها، كما في: (أقائمٌ الزّيدان)[(٩)]، وليس بشيء؛ لأنّ معنى: (قائم) معنى الاسم، وإن شابه الفعل، فيصحُّ أن يكون مبتدأً، بخلاف اسم الفعل؛ فإنّه ليس معنى الاسم فيه، ولا اعتبار باللّفظ، فإنّ (تَسْمَع) في قولك: (تَسْمَعُ بالمعيديّ)[(١٠)] مبتدأ؛ وإن

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٧٣، والمدابغيّ ل/١٠ (ب).
(٢) في (ع) هناك.
(٣) ينظر: الكافيجي: ص: ٧٣.
(٤) في الأصل، و(ز/أ) يَجعل من، وفي (ع) يجعله من.
(٥) الشّنواني ١٠٨/١.
(٦) كذا في (ع)، و(ز/ب) وو الصّحيح، وفي الأصل، و(ز/أ): ورَجْعُ.
(٧) يعني: على أنّها جملة اسمية اتفاقًا.
(٨) في (ع) و(ز/أ) مرفوعًا.
(٩) ينظر: تفصيل المسألة في التّصريح ١٩٥/٢، والأشموني ١٩٦/٣.
(١٠) جزءٌ من مثلٍ، ولفظه: (تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه) وهو يُضرَب للرَّجل الَّذي له صيتٌ وذكرٌ في النّاس، فإذا رايته ازدريت مرآته، وقد نسب للمنذر بن ماء السّماء، ينظر: فصيح ثعلب ص: ٧٩، ومجمع الأمثال ١٢٩/١، واللّسان (معد).

كان لفظه فعلاً، وما ذكره بعضهم؛ من أنّ الأفعال بعدها مقدّرة[١]؛ فلم تكن قائمةً مقام الفعل؛ يلزم عليه أن لا تكون مبنيّة)) [٢].

قوله: (فإذا دخل عليها حرف؛ فلا يغيّر[٣] التسميّة)

وذلك لأنّ المراد بصدر الجملة: المسند إليه، أو المسند، فلا عبرة بما تصدّرها من الحروف[٤].

قوله: (نحو :إنّ زيدًا قائمٌ) [٥]

قال (ك): ((نُقِلَ عن سيبويه[٦]؛ أنّ (أنّ) وما بعدها؛ مبتدأٌ لا خبرَ له)) [٧].

قوله: (سواءً كان ماضيًا إلخ) [٨]

لا يخفى أنّ هذه الأقسام متداخلةٌ[٩]؛ فيصدق جملةٌ منها في شيءٍ واحد، كـ (قام زيد) فإنّه ماضٍ متصرّفٌ تامٌ، مبنيٌّ للفاعل.

(١) هنا سقط وقع فيه العطّار تبعًا للشّنواني؛ لكونه نقل عنه، ولعلّه من وهم النّسّاخ، والنّصّ في الرّضيّ ٦٧/٢ كالآتي: ((وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحلّ على المصدريّة ليس بشيء؛ إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمةً مقام الفعل، فلم تكن مبنية)).

(٢) الرّضي على الكافية ٦٧/٢ بتصرّف، وينظر: الشّنواني ١٠٨/١.

(٣) كذا في (ع)، و(ز/أ)، وهو الأنسب؛ لموافقته لما في موصّل الطلاّب ص: ٣٣، وفي الأصل، و(ز/ب) يفيد.

(٤) ينظر: المغني ص: ٤٩٢.

(٥) زيداً: اسم إنّ، وخبره قائمٌ، والجملة في محلّ الجر، أو في محل النّصب، والمثال صحيح سواء فُتِحَت همزة (إنّ)، أو كُسِرت، والظّاهر الكسر، ينظر: الكافيجيّ ص: ٧٢.

(٦) ينظر: المغني ص: ٣٥٦ وفيه: أنّ (أَنّ) تقع بعد (لو) فموضعها رفعٌ بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر، وهو مخالف لما في الكتاب ٣٤٦/٢ حيث قال: ((كما قالوا: لو أنّ زيدًا هنا، وإنّما يريدون: لكان كذا وكذا))، ولعلّه وهم من الكافيجيّ تبعه فيه العطّار.

(٧) الكافيجيّ ص:٧٢، ٧٣.

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٣ ((والجملة تُسمَّى فعليّة إن بدئت بفعلٍ سواء كان ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا، وسواء كان الفعل متصرِّفًا، أم جامدًا، وسواء كان تامًّا، أم ناقصًا، وسواء كان مبنيًّا للفاعل، أم مبنيًّا للمفعول)).

(٩) في (ع) مبتداخلة.

قوله: (لأنّ التّقدير) (١)

جوابٌ عمّا يقال: كيف عُدّت هاتان الجملتان أعني: (جملة (زيدًا [ضربتُه](٢)) وجملة (يا عبدَ اللهِ) (٣) من الفعليّة مع أنّهما بُدِئَتا باسمٍ؟

فأجاب بقوله: (لأنّ التّقدير إلخ).

قوله : (أدعُوا عبدَ اللهِ)

قال الرّوميّ: لعلّ وجه تعبير المصنّف عن التّقدير بـ (أدعُو عبدَ اللهِ)؛ عاريًا عن حرف النّداء؛ اختيارُ مذهب المبرِّد(٤) ، وهو أنّ حرف النّداء؛ سدّ مسدّ الفعل، فإذا عُبِّر بـ(يا أدعو)؛ يلزم ذكرَ النّائب(٥)، والمنوب [عنه](٦)، فعلى مذهب هذا؛ يكونُ أحدُ

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٣.

(٢) في النّسخ الأربع: ضربت، وهو خطأ، وما أثبت هو الصّحيح، موافقةً لما في موصّل الطلاّب، وهي جملة هيئتها اسميّة؛ لكونها بدئت باسم، ولكنّها هنا فعلية تقديرها: ضربتُ زيدًا ضربته، وزيدًا مفعول به، وفعله محذوف مع فاعله، وهو (ضربت)، فالجملة في محلّ نصبٍ على أنّها مقولة القول، أو في محلّ الرّفع على أنّه مبتدأ على سبيل الحكاية، وأمّا جملة (ضربته) فمفسرة لا محلّ لها من الإعراب، ينظر: الكافيجيّ ص: ٧٣، ٧٤.

(٣) جملة فعليّة؛ لأنّ التّقدير: أدعو عبدّ الله فصدرها في الأصل فعل فاعله مستتر فيه، وعبد الله: منصوبٌ على أنّه مفعول به، ينظر: المصدر السّابق ص: ٧٤.

(٤) هو: أبو العبّاس محمّد بن يزيد الأزديّ البصريّ، إمام العربيّة في زمانه، كان فصيحًا بليغًا، من مصنّفاته: المقتضب، الكامل، ت٢٨٥هـ، ينظر: أخبار النّحويّين البصريّين ص: ١٠٥-١١٣، وبغية الوعاة ١/٢٦٩-٢٧١. ورأيه في المقتضب ٤/٢٠٢ حيث قال: ((اعلم أنّك إذا دعوت مضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأنّ (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد لا أنّك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلاً)).

(٥) في (ز/أ) النّابي.

(٦) زيادة من الرّوميّ يقتضيها سوق الكلام، وفي النّسخ الأربع: والمنوب.

جزأي الجملة: حرف النّداء، والآخر: الفعل المقدّر[١]، وأمّا عند سيبويه[٢]: [فـ] [٣]أحد جزأي الجملة: هو الفعل المقدّر/بين حرف النّداء والمنادى، وهو (أدعو)، والآخر: الضّمير المستترُ فيه، فيكون أصل: (يا عبد الله)؛ يا أدعو عبد الله، فحُذِف الفعلُ حذفًا لازمًا؛ لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النّداء عليه، وإفادته[٤] فائدتَه[٥]، فيكون جزء الجملة هو: الفعل، والفاعل [المقدَّران][٦]، وقال أبو عليّ الفارسيّ: [٧]إنّ حرف النّداء؛ اسمُ فعلٍ، فيكون أحدُ جزأي[٨] الجملةِ: حرفُ النّداء، والآخرُ: الضّمير المستترُ فيه[٩]، فعلى مذهبه؛ كونها من الجملة الفعليّة، على رأي صاحب الّلباب[١٠]. **[ل/٣١/ب]**

وقد تقدّم لك مذهبه[١١]، فلا تَغفَل.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١٢٧/١: ((وكان أبو العباس المبرّد يقول: النّاصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل، قال: ولذلك جازت إمالتّها)).

(٢) حيث قال في الكتاب ١٨٢/٢: ((اعلم أنّ النّداء كلّ اسمٍ مضافٍ فيه فهو نُصِبَ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رُفِع وهو في موضع اسمٍ منصوب)).

(٣) زيادة يقتضيها سوق الكلام، وليست في النّسخ الأربع.

(٤) في (ع) ولإفادته.

(٥) ينظر: الرّضي على الكافية ١٣١/١، ١٣٢.

(٦) في النّسخ الأربع: المقدَّريْن، والصّواب: ما أثبته فهي وصفٌ لمرفوع .

(٧) سبقت ترجمته ص: ١٨٧.

(٨) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ) أحد جزء من الجملة.

(٩) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٧/١، والرّضي على الكافية ١٣٢/١، والهمع ٧٠/٢.

(١٠) الرّوميّ ص: ١٩ بتصرّف.

(١١) ينظر: ص ٢٥٠.

واعلم أنّ الهمزة من أدوات النّداء[١]، فعلى مذهب الفارسيّ: تكون قد استوفتْ أقسام الكلمة الثّلاثة، فهي حرفُ استفهامٍ، واسمُ فعلٍ في النّداء، وفعلُ أمرٍ من (وَأَى) بمعنى: وعد[٢]، وعليه الّلغز المشهور وهو[٣]:

إنّ هندُ المليحةُ الحسناءَ *** وَأْيَ مَن أضمَرتْ لخلٍ وفاءَ

وقد ألغزتُ في ذلك، وقلت:

إمامَ النّحوِ ما أَلِفٌ أتَتْنا[٤] *** وَهْيَ مِنَ الحروف اسمًا وفعلا

وفي الحالين قد حمَلت ضميرًا *** أمَا هذا عُجابٌ فابْدِ نقلا

فأجبتُ عنه فقلت:

هي الألفُ الّتي جاءتكَ أمرًا *** مصوغًا من وأى يا صاحِ فعلا

وتأتي للنّدا وهناك قولٌ *** حكاه لنا[٥] أبو حيّان يُتلى

(١) استطراد من العطّار في أداة النّداء الهمزة، وقد سماها ابن هشام في المغني ص: ١٧ الألف المفردة، وذكر لها وجهين: أن تكون حرف نداءٍ للقريب، وأداة استفهام، وذكر المالقيّ في رصف المباني ثلاثة عشر موضعًا لها، ينظر: ص: ١٢٩-١٤٢.

(٢) ينظر: المغني ص: ٢٧، ٢٨.

(٣) البيت من الخفيف، وهو ليوسف بن أحمد الصّقلّيّ، وذكر في إنباه الرّواة٤/٧٠، وبغية الوعاة ٢/٣٥٦، وبلا نسبة في الجنى الدّاني ص: ٤٠١، والمغني ص: ٢٧ و٥٩، والشّاهد فيه: مجيء الهمزة المكسورة في (إنّ) فعل أمر من (وأى)، والنّون توكيد، وهند منادى، والمليحة نعتٌ لها، والأصل: إينَّ – بهمزة مكسورة–، ثمّ حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النّون المدغمة، وينظر: إعراب البيت في المغني ص: ٢٧، ٢٨.

(٤) يقصد بها: الهمزة ؛ لأن بعض العلماء يسميها ألفًا.

(٥) ساقطة من (ع) .

بأنّ حرف ما ناديتَ[١] بعضٌ *** يقول: هي اسمُ فعلٍ صحّ نقلا

وقد حملت ضميرًا للمنادى *** فهذا؛ حلُّ لغزٍ صار سهلا

وقولي: (حكاه لنا أبو حيّان) هذا إشارةٌ لما نقله السّيوطيّ[٢] في حواشي المغني[٣]؛ فإنّه نقل هذا القول عن أبي حيّان حاكيًا له عن البعض[٤]، ولم يعيّنْهُ؛ فنظمتُ[٥] اللّغز على ما رأيتُ في حواشي السّيوطيّ، ثمّ بعده على ما هنا، فرأيت أنّ ذلك البعض: هو الفارسيّ[٦]، فأبقيتُ ما كان على ما كان، فلا تعترض.

قال (ك): «وعبدَ [الله] [٧]منصوبٌ على أنّه[٨] مفعولٌ /به، وهذا ظاهرٌ إن كان عبدَ مضافٌ[٩] إلى الله، وأمّا إذا كان علمًا؛ فالقياس: أن يكون الإعراب[١٠] في الآخر، لكنّه أُجْرِي في العبد؛ إبقاءً لما كان. [ل/٣٢/ أ]

---

(١) في (ع) بأن حروف ما نديت، وفي (ز/أ) بأن حروف ماناديت.

(٢) هو: أبو الفضل عبد الرّحمن بن جلال الدّين بن أبي بكر، الإمام الحافظ النّابغ الذي ألّف في شتّى العلوم، وتربو مؤلّفاته على الثّلاثمائة من أشهرها: الأشباه والنّظائر، والاقتراح، وهمع الهوامع، ت٩١١هـ، ينظر: البدر الطّالع ١/٣٢٨-٣٣٥، والأعلام ٤/٧١-٧٣، ومعجم المؤلّفين ٥/١٢٨-١٣٠.

(٣) ينظر: حاشية السّيوطيّ على المغني المسمّاة بالفتح القريب ص: ٣٨ بتحقيق: عبد الله بن أحمد محمود، وهو في الارتشاف ٣/١١٧.

(٤) في (ز/ب) عن بعض، وهو أصح أسلوبًا؛ فإن التّعبير بالبعض غير بليغ.

(٥) في (ع) مقظمت.

(٦) في (ع) الفارس، وفي (ز/أ) الفاري.

(٧) زيادة من الكافيجيّ، وهي ساقطة من النّسخ الأربع، والأولى إبقاؤها كما أثبت.

(٨) ساقطة من (ع).

(٩) في (ز/أ، وب) مضافًا -بالنّصب-، وهو الموافق لما في الكافيجيّ.

(١٠) في (ع)، و(ز/أ) بتكرير (الإعراب).

فإن قلت: يا عبدَالله؛ إنشاء، وأدعو عبدَالله؛ خبر، فكيف يكون التّقدير: أدعو عبدالله؟

قلت: (يا) نائبٌ مناب (أدعو)؛ إذا كان مستعملاً في الإنشاء مجازًا، وإن كان خبرًا بحسب لفظه)) ا.هـ بتصرّف(١).

قوله: (ونحو: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾(٢))

ومثله: (٣) (كيفَ جاءَ زيدٌ)، وقوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾(٤)،[فإنّ تقدير الأوّل: جاءَ زيدٌ كيفَ، وتقدير الثّاني: تنكرونَ](٥) أيّ آياتِ الله، فَقُدِّما(٦)؛ لاقتضاء الاستفهام الصّدارة.

قوله: (ثمّ الجملة) (٧)

هكذا في نسخة الشّارح(٨)، والّذي كتب عليها غيره؛ بإسقاط هذا، وأوّل المتن: (وإذا قيل إلخ) (٩)، وقد حذف في نسخة (م) قول المتن: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾(١٠) أيضًا(١١).

(١) الكافيجيّ ص: ٧٤ بتصرّف.

(٢) البقرة:٨٧، حيث أتى الشّارح بهذه الآية شاهدًا على الجملة الفعليّة الّتي تقدّم معمولها عليها.

(٣) يعني: في تقديم المؤخّر؛ لكونه صدرًا، وفي كونه جملة فعلية تقدّم معمولها عليها.

(٤) غافر:٨١.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ز/أ، وب)، ومثبت من (ع).

(٦) كذا في(ع)، و(ز/أ)، وهو الأولى؛ لأنّ التّعليل للجملتين، وفي الأصل، و(ز/ب) فقدّم.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٣ ((ثمّ الجملة تنقسم ثانيًا بالنّسبة إلى الوصفيّة إلى صغرى وكبرى)).

(٨) ساقط من (ع)، ويعني به: موصّل الطلاّب ص: ٣٠.

(٩) كما في الكافيجيّ ص: ٧٥، والروميّ ص:٢٠، وهو في موصّل الطّلاّب ص:٣٤.

(١٠) الكهف:٣٨.

(١١) ينظر: الشمنّي ل/٦(أ/ب)، وسيأتي ذكر الآية عند الحديث عن الجملة الصغرى والكبرى باعتبارين ص: ٢٦١.

قوله: (بالنّسبة إلى الوصفيّة)

ليس هذا بضرُوريّ؛ إذ لا مانع من [رجوع][١] هذا إلى التّسمية أيضًا، [فكما][٢] أنّ الاسميّة، والفعليّة اسمان؛ تكون الصّغرى، والكبرى اسمين، ولا ضرورةَ إلى جعلهما[٣] وصفَين ا.هـ[٤] (م د).[٥]

وهذا الكلام بعينه؛ اعتراض (ش) السّابق[٦]، وقد علمت ما فيه، فلا تَغفَل[٧].

قوله: (إلى: صُغرى[٨]، وكبرى)

لم يقصد هنا التّفضيل[٩]؛ فيصحّ التّطابق[١٠]، كقوله[١١]:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢)ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ع)، و(ز/أ)، ومثبتٌ من (ز/ب)، وهو الأنسب؛ لاكتمال المعنى به.

(٣) كذا في(ز/ب)، وهو الأنسب؛ لموافقته لما في المدابغيّ، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) جعلها.

(٤) في (ع) رمز بـ (هـ) فقط.

(٥) ينظر: المدابغيّ ل/١٠(ب).

(٦) ينظر: الشّنواني ص: ١٠٧، وينظر ص: ٢٤٨.

(٧) في (ع) فالتّفعل.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٣، حيث عرّف الشّارح الصّغرى فقال: ((هي المخبرُ بها عن مبتدأٍ في الأصل نحو: (إنَّ زيدًا قام أبوه)، أو في الحال؛ اسمية كانت، أو فعلية))، وعرّفها ابن هشام في المغني ص: ٤٩٧ فقال: ((هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في (زيدٌ قام أبوه)، و(زيدٌ أبوه قائمٌ))).

(٩) في الأصل: التّفصيل، وهو معنىً بعيد، ولعلّه تحريفٌ من النّسّاخ، فالمقصود هنا المفاضلة.

(١٠) أي: الطّباق أو المطابقة وهي: الجمع بين المتضادّين أي: معنيين متقابلين في الجملة، ينظر: المطوّل ص:٤١٧ وما بعدها، والإيضاح للخطيب القزويني ٤/٤ وما بعدها.

(١١) البيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وهومن الطّويل، وذُكِر في المغني ص: ٤٩٨، وشرح التّصريح ١٠٢/٢، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني٣٨٨/٢، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨، والأمالي للقالي ١٧١/١، والشّاهد فيه: استعمال أفعل التّفضيل الّذي لم يُرد به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجرّدًا، والمطابقة بين (كرام) و(ألائم) المقصود به: لئام.

إذا غابَ عنكمْ أسودُ العينِ كنتُم *** كرامًا وأنتم ما أقامَ ألائِمُ[١]

أي: لِئام[٢]، وعلى هذا يتخرّج ما هنا، وقول أبي نُواس[٣]:

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِها *** حَصْباءُ درٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ[٤]

وقول العَروضيّين: فاصلة صُغرى، وكُبرى[٥].

قوله: (والكُبرى) [٦]

هي الاسميّة، [كما] [٧] في المغني[٨] ا.هـ.

---

(١) في (ع) الالم، وفي (ز/ب) الاسم.

(٢) في (ع) لعام.

(٣) هو: الحسن بن هانئ بن عبد الأوّل الحكميّ بالولاء، شاعر العراق في عصره، له ديوان شعر، وأجود شعره في الخمريّات، ت١٩٨هـ، ينظر: وفيّات الأعيان ١/١٣٥، والشّعر والشّعراء ص: ٥٣٨-٥٥٩، والأعلام ٢/٢٤٠، ٢٤١.

(٤) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص: ٧٢، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٦/١٠٢، والمغني ص:٤٩٦، وشرح التّصريح ٢/١٠٢، وشرح الأشموني ٢/٣٧٦،وخزانة الأدب ٨/٢٧٧،

والفقاقع: جمع فقّاعة وهو ما يعلو فوق الكأس من النّفاخات، والشّاهد فيه: استعمال أفعل التّفضيل مجرّدا من أل والإضافة، ومؤنّثًا، والقياس: أن يأتي مذكّرًا مفردًا مهما كان أمر الموصوف به، ولهذا لحّن النّحاة أبا نواس في هذا القول، وذكره العطّار هنا على أنّ الشّاعر لم يُرِد معنى التّفضيل؛ إنّما أراد المطابقة بين صغرى وكبرى.

(٥) عرّفهما الخطيب التّبريزيّ في الكافي في العروض والقوافي ص: ١٨فقال: ((والفاصلة فاصلتان: صغيرة وكبيرة، فالصّغيرة ثلاثة أحرف متحركة بعد حرف ساكن نحو (عَلِمَا)، والكبيرة أربعة أحرف متحركة بعدها حرف ساكنة نحو (علمتا)).

(٦) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٣، ٣٤، حيث عرّف الشّارح الكبرى فقال: ((هي الّتي خبرها كـ(زيدٌ قام أبوه)؛ فجملة : قام أبوه؛ صغرى؛ لأنّها خبرٌ عن زيدٍ، وجملة: (زيد قام أبوه) كبرى، لأنّ خبر المبتدأ فيها جملة)).

(٧) وقع اضطراب في النّسخ في هذا الموضع، ففي الأصل: (وكبرى هي الاسمية أ.هـ في المغني)، وفي (ع)، و(ز/أ): (والكبرى هي الاسمية، هـ في المغني)، وفي (ز/ب): (والكبرى هي الاسمية إلخ في المغني)، والأنسب ما أثبتّه بزيادة ما بين المعقوفين ليستقيم سوق الكلام.

(٨) حيث قال ص: ٤٩٧: ((الكبرى هي: الاسمية الّتي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ)).

[وفيه] [١]: قد يحتمل الكلام الكبرى، وغيرها[٢]، ولهذا النّوع أسئلة[٣]:

أحدها: ﴿ أَنَاْ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾[٤]؛ إذ يحتمل (آتيك) أن يكون فعلاً مضارعًا، ومفعولاً، وأن يكون اسم فاعل، ومضافًا إليه، ومثله[٥]: ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾[٦]، و ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾[٧]، ويؤيّده: أنّ أصل الخبر الإفراد[٨]، وأنّ حمزة[٩] يميّل الألف من آتى[١٠]، وذلك ممتنعٌ على تقدير انقلابها[١١] عن همزة.

الثّاني: (زيدٌ في الدّار)؛ يحتمل تقدير:/ استقرّ، وتقدير: مستقرّ. [ل/٣٢/ب]

الثّالث: (إنّما أنت سيرًا)؛ إذ يحتمل تقدير: تسيرُ سيرًا، وتقدير: سائر.

الرّابع: (زيد قائمٌ أبوه)؛ إذ يحتمل تقدير: أبوه مبتدأ، وأن يُقدّر فاعلاً بقائم ا.هـ (ش)[١٢]

---

(١) زيادة من المغني يقتضيها سوق الكلام، ينظر: ص: ٤٩٨، ٤٩٩، وهي في الشّنواني ١/١١٤.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) وغيرا.

(٣) في المغني، والشّنواني: أمثلة، وهو الأنسب.

(٤) سورة النّمل: ٤٠، وفي الأصل، و (ز/أ) بإسقاط (به)، وهي آية قرآنيّة لا يجوز بترها.

(٥) في (ع) ومثل.

(٦) هود:٧٦.

(٧) مريم:٩٥.

(٨) ينظر: شرح التّصريح ١/١٦٦، والهمع ١/٩٨.

(٩) في (ع) همزة، وهو تحريف، وهو: حمزة بن حبيب بن إسماعيل التّيميّ الكوفيّ الزيّات، أحد القراء السّبعة، ولد سنة ثمانين (٨٠هـ) وأدرك الصّحابة بالسنّ، وكان إمامًا حجّة، ت١٥٨هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١/١١١-١١٨، وغاية النّهاية في طبقات القرّاء ١/٢٦١-٢٦٣.

(١٠) قراءة حمزة بإمالة الألف من ذوات الياء، ينظر: الوافي في شرح الشّاطبيّة لعبد الفتّاح القاضي ص: ١٤٠.

(١١) في (ع) انتقالها.

(١٢) الشّنواني ١/١١٤ بتصرّف.

قوله : (وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين) (١)

هذا يقتضي أنّ غرض المصنّف بهذا المثال(٢)؛ بيان كون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين؛ لا بيانُ كونها كبرى فقط، وصغرى فقط، وكبرى وصغرى باعتبارين، وليسَ كذلك؛ بل غرضه(٣): الإشارةُ إلى جميعِ ذلك، ويدلُّ عليه التعرُّضُ له في كلامه(٤)، وأنتَ خبيرٌ بأنّ المصنّف لو كان غرضهُ ما ذُكِر؛ لأتى بالفاءِ المفيدةِ(٥) للتّفريع، فيقول: فإذا أوّلنا الاحتجاج(٦) بأنّ المصنّف تعرّض للصّغرى فقط، والكبرى فقط؛ فإنّما ذلك لِتَعْرِفَ حقيقةَ ذات الاعتبارينِ أشدَّ تَعَرُّفٍ؛ لأنّ الشّيءَ إنّما يتّضحُ أشدَّ اتّضاحٍ؛ بانكشاف حقيقة مقابله، على أنّ المصنّف أتى بهذا المثال تمهيدًا لقوله: (٧) ((ومثله: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾))، ومحلّ القصد من المثال: هو الجملة ذات الوجهين، كما يشير إلى ذلك الشّارح بقوله(٨): ((ومثله في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارَيْن)).

ثمّ في الرّوميّ: أنّ الجملة ذات الوجهين تسمّى: وُسطى(٩)، فحرّر.

قوله: **(والمعنى: غلامُ أبي زيدٍ منطلقٌ)** (١)

---

(١) بيّن الشّارح ذلك في موصّل الطّلاّب ص: ٣٤، وينظر: المغني ص: ٤٩٧.

(٢) يعني: قول المصنّف: (زيدٌ أبوه غلامُهُ منطلقٌ).

(٣) في (ع) عرضه.

(٤) حيث تعرَّض للجملة الكبرى فقال: ((ويسمّى المجموع؛ وهو زيدٌ، ومنطلقٌ، وما بينهما؛ جملة كبرى لا غير))، وتعرَّض للصّغرى فقال: ((وتسمّى جملة: وغلامه منطلقٌ جملة صغرى لا غير))، موصّل الطلاّب ص: ٣٤، ومن قوله: (هذا يقتضي) إلى قوله: (كلامه) من الزّرقانيّ ل/٩(أ) بتصرّف .

(٥) في(ع) المفيدية، وفي (ز/ب) المقيّدة.

(٦) في(ع) الاحتاج.

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٤، ٣٥، وسيأتي ذكره ص: ٢٦٥ ، وهو في المغني ص: ٤٩٧.

(٨) ينظر:موصّل الطّلاّب ص:٣٤.

(٩) ينظر: ص :٢٠حيث قال: ((وقد يقال أيضًا: جملة وسطى، وهذا الاصطلاح غير اصطلاح المنطقيّين في إطلاق الصّغرى والكبرى؛ لأنّهم اعتبروا الأعميّة والأخصيّة؛ بخلاف النّحويين فإنّهم اعتبروا الأصليّة والتّابعية))

فيه شيء؛ وذلك لأنّ المعنى: الإخبار عن زيدٍ بأنّ غلامَ أبيهِ منطلقٌ، (ق) [٢].

وأقول: لا شيء فيه، وإن جرى عليه (م د) [٣]؛ لما ذكره علماء الوضع: من أنّ الكلام إذا اشتمل على نسبتينِ مثلاً؛ فإذا كان المقصود الثّانية؛ فموضوع الأولى ليس محكومًا[٤] عليه في الحقيقة، وإنّما ذُكر لتَعَرُّفِ حال موضوع الثّانية؛ وإن كان المقصود الأولى، فموضوع الثّانية لتَعرُّفِ حقيقة محمول الأولى، فليس ثمّ إلاّ حكمٌ واحد، ويجري هذا الاعتبار هنا، والشّارح لاحظ النّسبة الأخيرة؛ فأوقع عليها الحكم، كما أنّه يصحّ ملاحظة الأولى، فكلامه صحيح، وإذا أردت تحقيق الحال؛ فراجع موادّ[٥] العضُديّة. [٦]

ويدلّ على ما قلنا: أنّ أصل الكلام للشّارح، وعبارته: (والمعنى: غلامُ أبي[٧] زيدٍ منطلقٌ)، ولك أن تقول: الأولى أن يقال: (والمعنى: زيدٌ منطلقٌ غلامُ أبيهِ)[٨]،/فعبارته مفيدةٌ للتّخيير؛ وإن كان أحدُهما أولى؛ على أنّ الأولويّة ممنوعةٌ بأنّ هذا أمرٌ مختَلِفٌ بالاعتبار، وما كان كذلك؛ لا أولويّة لوجهٍ فيه على الآخر؛ بل ما صنعهُ الشّارحُ أولى؛ لأنّ الانطلاقَ وصفٌ للغلام اتّفاقًا، وهو خبرٌ، والخبرُ وصفٌ للمبتدأ أصالةً، والأصل في الخبر: الإفراد؛ [ل/٣٣/ أ]

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٤.

(٢) الزّرقانيّ ل/٩(أ)، ورمز (ق) ساقطٌ من الأصل، و (ز/ب).

(٣) حيث قال المدابغيّ ل/١١ (أ): ((الأولى أن يقول: زيد غلام أبيه منطلقٌ كما في الأزهريّة؛ لأنّ المحدَّث عنه المبتدأ وهو زيد؛ لا عن غلامٍ، فإنّ القصدَ الإخبارُ عن زيدٍ بأنّ غلام أبيه منطلق؛ لا مجرّد الإخبار عن غلام أبي زيدٍ بالانطلاق)).

(٤) في (ع) محلومًا.

(٥) في (ع) موابي.

(٦) ينظر: حاشية السّيد الجرجاني على شرح العضد الإيجي لمختصر المنتهى الأصولي ١٨٧/١.

(٧) ساقطة من (ع) .

(٨) ينظر: الشّنوانيّ ١١٥/١.

ولأنّ القاعدة: أن يُجعل المبتدأُ الآخِرُ[١] أوّلاً مضافًا لمتلوّه، ثمّ لما قبله[٢]، وهكذا فكلامُ الشّارحِ جارٍ على هذه الطّريقة؛ دون ما قالوا كما سيظهر لك, تأمّل.

قوله: (أنّ تضيف كلاً من المبتدآت[٣])

فإذا قلت: (زيدٌ عمّهُ[٤] خالهُ أخوهُ أبوهُ قائمٌ)، فزيد: مبتدأ أوّل، عمّه: مبتدأ ثانٍ، خالُه: مبتدأ ثالث، أخوه: مبتدأ رابع، أبوه: مبتدأ خامس، وقائم: خبر المبتدأ الخامس، ومعنى المثال: أبو أخي خالُ عمِّ زيدٍ قائمٌ، وتلخيص هذا الوجه لمن أراد فهمه:

أن يُثبّت المبتدأ الأخير، وخبره، ثمّ يجعلُ بدلَ كلّ مضمرٍ؛ الظّاهر الّذي كان الضّمير يعود إليه ا.هـ (ش) [٥] بتصرّف[٦].

وهو ممّا يؤيّده الرّد السّابق على (ق). [٧]

قوله: (والثّاني: أن تأتي بالرّوابط إلخ) [٨]

وبيانه: أن تذكر المبتدآتِ مجرّدةً عن ضميرٍ مضافٍ [إليه] [٩]، نحو: (زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُه في دارِه من أجلِهِ)، وتخبرَ عن المبتدأ الأخير، وتجعل المبتدأ الأخيرَ مع خبره؛ خبرًا

(١) في (ع) الأخير، ولا فرق.

(٢) المبتدأ الآخر هو: (غلامه) فهو مبتدأ ثالث، وخبره (منطلقٌ)، والمبتدأ الثّالث وخبره خبرُ المبتدأ الثّاني (أبوه).

(٣) في الأصل، و (ز/ب) المبتدأ، وهو وهم من النّسّاخ؛ لعدم موافقته لما في موصّل الطلاّب ص: ٣٤.

(٤) في الأصل، و (ز/ب)عمرو؛ وهو خطأ، والصّحيح ما أثبت، كما في الشّنوانيّ .

(٥) ينظر: الشّنواني ١/١١٥.

(٦) في (ع) نبصر، وفي (ز/أ) تبصر.

(٧) ينظر: ص: ٢٦٢.

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٤ «والثّاني: أن تأتي بالرّوابط بعد خبر المبتدأ الأخير نحو: زيدٌ هندٌ الأخوانِ الزيدونَ ضاربوهما عندها بإذنه».

(٩) زيادة من الشّنواني يقتضيها سوق الكلام، وفي (ع)، و(ز/أ) مضافٍ معناه، وهو بعيد.

للمبتدأ الّذي يليه، ثمّ تجعل هذا المبتدأ المتلوَّ مع ما بعده؛ خبرًا عن المتلوّ إلى أن تُخبرَ عن الأوّل بتاليه مع ما بعده، وتأتي[١] بعد خبر المبتدأ الأخير؛ بروابط المبتدآت المخبرِ عنها بالجمل[٢]، ويكون ترتيب الرّوابط على ترتيب المبتدآت[٣] في الذّكر؛ فتجعل أوّل الرّوابط لآخر المبتدآت، والّذي يليه من الرّوابط؛ للّذي يلي الأخير، وهكذا إلى الأوّل، فمعنى المثال حينئذٍ: (هندٌ ضاربةٌ[٤] بكرًا في دارِ عمروٍ من أجلِ زيدٍ)، ولا يتعيّن التّرتيب المذكور؛ [إلا][٥] إذا أمن اللّبس؛ فلو قيل: (زيدٌ هندٌ الغلامانِ أَحْسَنْتَ[٦] إليهما عندَه في دارها)؛ لم يمتنع، وكذا (أحسنتَ في دارها إليهما عنده) ا.هـ ملخّصًا من (ش) [٧].

قوله: (فضمير التّثنية للأخَوينِ إلخ) [٨]

لم ينبّه على الرّابط بين المبتدأ الرّابع؛ /وخبره في هذا المثال[٩]، ولا على الرّابط بين المبتدأ الثّالث وخبره في مثال المصنّف[١٠]؛ مع أنّ الضّمير هنا مستترٌ[١١]؛ ينبغي التّنبيه عليه؛ [ل/٣٣/ب]

(١) في (ع)، و(ز/أ) وتالي.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) بالجملة.

(٣) من قوله: (المخبرعنها) إلى قوله: (ترتيب المبتدآت) ساقط من (ز/ب)، وهو بمقدار سطر.

(٤) كذا في الأصل، و(ز/ب)، وهو الأنسب لما بعده، حيث نصب بكرًا دون رابط الضّمير، وفي(ع)، و(ز/أ) ضاربته، موافقًا لما في الشّنواني .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام، وهي ليست في الشّنواني، والنّسخ الأربع.

(٦) في (ع)، و(ز/أ) أحسن.

(٧) ينظر: الشّنواني ١/١١٦.

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٤ «فضمير التّثنية للأخوين، وضمير المؤنّث لهند، وضمير المذكّر لزيد».

(٩) هو: (الزّيدون)، وخبره: (ضاربوهما) في مثال: (زيدٌ هند الأخوان الزّيدون ضاربوهما عندها بإذنه).

(١٠) هو: (غلامه)، وخبره: (منطلقٌ) في مثال: (زيدٌ أبُوه غلامُه منطلقٌ).

(١١) أي: في (منطلق)، وفي (ضاربوهما)، والواو: حرف علامة على الجمعِ كواو الزّيدون، أو فاعلٌ =

لأنّ الخبر مفرد؛ إذ الوصف مع معموله مفرد، والمفردُ لا يحتاج لرابط؛ فلذلك لم يتعرّض له ا.هـ (ق) [١]

قوله: (ومثلُه في كون الجملة إلخ) [٢]

فيه[٣]: إشارةٌ إلى وجه التّشبيه، وهذا مبنيّ على ما قدّمه في قوله[٤]: (وإذا قيل إلخ) ، وقد تقدّم الاعتراض عليه.

ويمكن أن يجاب عمّا هنا: بأنّ التّنبيه على الصّغرى فقط، والكبرى فقط في هذا الموضع بعد ذكر ما سبق؛ غيرُ متوهَّم، والمتوهَّم[٥]: اجتماع الصّغرى والكبرى؛ فلذلك اقتصر عليه؛ مع أنّ الأنسب التّعميم ا.هـ (ق)[٦] .

أقول[٧]: هذا الاعتراض مبنيّ على ما أسلفه، وقد علمت ما فيه[٨].

= كواو يقومون ينبغي التّنبيه عليه؛ لأن الخبر مفردٌ في المثالين، ينظر: المدابغيّ ل/١١(ب).

(١) الزّرقانيّ ل/٩(أ) بتصرّف، وينظر: المدابغيّ ل/١١ (ب).

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٤ «ومثله في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[الكهف: ٣٨]».

(٣) في (ع) في.

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٤، وسبق ذكره ص: ٢٦١.

(٥) في (ع) والتّوهم.

(٦) الزّرقانيّ ل/٩ (أ/ب).

(٧) في (ع)، و(ز/ أ) وأقول، ولا فرق.

(٨) ينظر ص: ٢٦١.

قال (ك): لا يذهبُ عليك[١] أنّ استعمالَ الْمِثْل مقيَّدًا[٢] بما ذُكِر هاهنا صحيح[٣]، لكنّ الأولى أن يقال: بَدَلَ (مِثْلُه): يَدُلُّ عليه، أو يَشْهَدُ له.[٤]

قوله: (إذ أصله) [٥]

وجه[٦] كونه أصلاً: أنّ الأصل: ما ينبني عليه غيره، والْمُثْبَتُ: ينبني عليه المحذوف، ويدلّ على هذا الأصل؛ قراءة أبيّ بن كعب[٧] كما سيأتي [٨].

قوله: (فحذفت الهمزة بنقل)

الباء فيه سببيّة، وعلى هذا فالحذف قياسيّ؛ لأنّ حذف الهمزة بعد سلب حركتها قياسيّ؛ لكنّ الإدغام ممتنع؛ لأنّ الهمزة مقدّرة؛ لكونها حُذفت لعلّة، والمقدّر ثابت؛ فهي مانعةٌ من الإدغام[٩].

---

(١) في (ع)، و(ز/أ) عليه، والصّحيح ما أثبت كما في الكافيجيّ.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) مفيدًا، وهو تصحيفٌ من النّسّاخ، وفي (ز/ب) مقيَّدٌ بالرّفع على أنّه خبر أنّ، وما أثبت موافق لما في الكافيجيّ .

(٣) في الكافيجيّ: استعمالٌ صحيح، وهو أدقّ أسلوبًا.

(٤) الكافيجيّ ص: ٧٨ بتصرّف.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٤، ٣٥ «إذ أصله (لكن أنا) فحذفت الهمزة بنقل الحركة، أو بدونه، وتلاقت النونان فأدغما في قراءة ابن عامر..».

(٦) في (ز/أ) وجب.

(٧) هو: الصّحابي الجليل أبيّ بن كعب بن قيس الأنصاريّ -رضي الله عنه- أقرأ الأمّة، عرض القرآن على النّبي -صلى الله عليه وسلم- ، شهد بدرًا والمشاهد كلّها، ت ٢٠هـ، ينظر: معرفة القرّاء ١/٢٨-٣١، وغاية النّهاية ١/٣١، وقراءة أبيّ -رضي الله عنه-، وهي قراءة الحسن البصريّ أيضًا (لكن أنا هو الله ربي) ينظر: مختصر الشواذّ لابن خالوية ص: ٨، والكشف٢/٦١، ٦٢، والمحتسب ٢/٢٩، والبحر المحيط ٦/١٢٨، والإتحاف ص:٢٩٠، وتفسير روح المعاني ١٥/٢٥٥.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٥، ولم يذكر العطّار قراءة أبيّ -رضي الله عنه- في حاشيته، فقوله: (لما سيأتي) وهمٌ منه، ولعلّه يقصد موصّل الطلاّب، والله أعلم.

(٩) ينظر: الشّنواني ١/١١٧.

وقوله: (أو بدونه)

الباء بمعنى: (مَعْ)، أي: حذفت مصاحبةً؛ لعدم النّقل بأن حذفت مع حركتها بدون نقل، فالحذف اعتباطًا لا قياسيّ، والإدغام قياسيّ؛ لأن المحذوف اعتباطًا غيرُ ثابت(١).

والحاصل: أنّ أحد الأمرينِ لازم؛ إمّا عدم صحّة الإدغام(٢)، وإمّا الحذف اعتباطًا(٣)، وأتى الشّارح بـ(أو)؛ ليشير إلى أنّ الحذف دائرٌ بين أمرين: إمّا بعد سلب الحركة، أو معها؛ فالباء على الأوّل سببيّة، وعلى الثّاني بمعنى: (مع)، فليس فيه اجتماع معنيينِ في آنٍ واحدٍ على الحرف، فسقط ما قاله (ق)؛ من أنّ جعل الباء في (بنقلٍ) سببيّة، وفي (بدونه) للمعيّة؛ يؤدّي إلى اجتماع معنيينِ/ على حرفٍ واحدٍ مع إمكان معنى(٤). [ل/٣٤/ أ]

قال (ق) أيضًا: ((والباء في (بنقل)، و(بدونه)؛ المناسب كونها للمعيّة، فإن قيل: لا معيّة؛ إذ الحذفُ متأخّرٌ عن النّقل؟ فالجواب: أنّ المعيّة في الخارج)) ا.هـ(٥)

وتوضيحه: أنّ الباء إذا كانت للمعيّة؛ صار معنى الكلام أنّ [الهمزة](٦) حذفت؛ مصاحبةً للنّقل، فورد عليه أنّ حذفها متأخّرٌ عنه؛ فكيف تُجعل الباء للمعيّة؛ المنافي ذلك للواقع؟

---

(١) فالحذف إذن اعتباطيّ أو قياسيّ، حيث قال ابن هشام في المغني ص:٤٩٧ ((الأصل: (لكن أنا هو الله ربي)....، ثمّ حذفت همزة (أنا) اعتباطًا، وقيل: حذفًا قياسيًّا بأن نقلت حركتها، ثمّ حذفت، ثمّ ادغمت نون (لكنّ) في نون (أنا)))، وينظر: الشّنواني ١/١١٧.

(٢) على أنّ الحذف قياسيّ.

(٣) فيكون الإدغام قياسيّ.

(٤) ينظر: الزّرقانيّ ل/٩ (ب) .

(٥) المصدر السّابق.

(٦) في النّسخ الأربع: الباء، وفي حاشية الأصل: (لعلّه أنّ الهمزة)، كما أثبت، وهو الصّحيح؛ لأنّ الهمزة هي المحذوفة لا الباء.

فأجاب بقوله[١]: ((إنّ المعيّة باعتبار الخارج))، فمعناه: أنّه تحقّق في الخارج حذفُ الهمزة مع النّقل، فلا ينافي أنّ أحدهما سابقٌ على الآخر، وهذا صحيح؛ إذ بعد النّقل، وبعد حذف الهمزة يثبت هذان الأمران، أي: وجود النّقل، ووجود الحذف، فظهر أنّ[٢] ما قاله (م د) [٣]: ((والباء في (بنقل)، و(بدونه) بمعنى: (مع)، وهي لا تقتضي الاتّحاد في الزّمان؛ فسقط اعتراض (ق)[٤])).

ما[٥] لم يُصَادِف محلاًّ من احتمالَيهِ الّلذين ذكرهما؛ كما لا يخفى على المتأمّل.

قوله: (فأُدغِمَ) [٦]

إن قيل: كان المناسب أن يقول: (فأُسْكِن الأوّل، وأُدْغِم)؛ إذ لا يحصل إلاّ بعد الإسكان، وهاهنا الحرف[٧] متحرّكٌ بحركة الهمزة المحذوفة[٨]؟

فالجواب: أنّ الإدغام لما كان يستلزمُ السّكون؛ اكتُفِيَ به، أو أنّ معنى قوله: (فأدغم)؛ فحصل الإدغام ا.هـ (ق) [٩]

---

(١) أي: الزّرقانيّ في حاشيته .

(٢) كذا في النّسخ الأربع، والوجه بدون أنّ؛ لأنّها حشو.

(٣) المدابغيّ ل/١٢(أ).

(٤) أي: السّابق في احتماليه أنّ الباء في (بنقل) سببيّة، وفي (بدونه) للمعيّة مما يؤدِّي إلى اجتماع معنيين على حرفٍ واحد.

(٥) في الأصل، و(ز/ب) ممّا.

(٦) يعني: تلاقت نون (لكن)، ونون (أنا)، فأدغم نون (لكن) في نون (أنا)، وفي موصّل الطّلاّب بتحقيق د/البدراوي زهران: فأدغما، ولا فرق لأنّ الألف تعود إلى النّونين.

(٧) في (ع) الحروف.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) المحذوف.

(٩) الزّرقانيّ ل/٩(ب).

وتوضيحه: أنّ الشّارح ذكر احتمالَين في الهمزة(١)، وفرّع عليهما الإدغام، لكنّ أحد الوجهين يُحتاج فيه لإسكان النّون، وهو الأوّل(٢)، وأحدهما لا يُحتاج، وهو الثّاني(٣)، والشّارح أجمل في الإدغام؛ لأنّ قوله: (فأدغم)؛ يُحتمل بعد التّسكين؛ كما هو الأوّل، أو بعد الحذف؛ كما هو الثّاني، فكان عليه أن يقول: (فسُكِّن، وأدغم)؛ للتّنصيص على أنّ الإدغام إنّما يكون بعد السّكون في الوجه الأوّل، وأمّا الثّاني فالنّون فيه ساكنة؛ فلا يُتوهَّم فيه أنّ الإدغام حال التّحرّك، وحاصل الجواب الأوّل: أنّ الإدغام لما كان يستلزم السّكون؛ اكتفي به ليكون كلامُه عامًّا في الاحتمالَين، بخلاف ما لو قال: (فَسُكِّن وأدغم)؛ لكان نصًّا(٤) في الاحتمال الأوّل.

والجواب الثّاني: أنّ المراد بقوله: (فأدغم)؛ حصل الإدغام، وهذا صادقٌ بأن يكون /بعد التّسكين على الوجه الأوّل، أو بعد الحذف على الثّاني، فظهر أنّ ما قاله (م د): من التأمّل في كلام (ق)(٥)؛ محلُّ تأمّل. **[ل/٣٤/ب]**

قوله: (في قراءة ابن عامر(٦))

يوهم(٧) أنّه لا إدغام في قراءةِ غيره؛ وليس كذلك(٨)؛ لأنّ الّذي يختصّ به ابن عامر؛ إثباتُ الألف وصلاً لا أصلُ الإدغام(٩).

(١) وهو أنّ حذفها إمّا قياسي؛ وإما اعتباطيّ.

(٢) على الحذف القياسي، وامتناع الإدغام .

(٣) على الحذف الاعتباطي، وقياس الإدغام فيه.

(٤) في (ع) نصبًا.

(٥) ينظر: المدابغيّ ل/١٢(أ).

(٦) هو: عبد الله بن عامر بن يزيد اليَحْصَبِيّ، إمام أهل الشّام، وأحد القراء السّبعة، من الطّبقة الأولى من التّابعين، ت١١٨هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١/٨٢-٨٦، وغاية النّهاية ١/٤٢٣-٤٢٥.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) يوم.

(٨) في البحر المحيط ٦/١٢٨: ليس ابن عامر فقط؛ بل هي قراءةٌ لنافع في رواية، وزيد بن عليّ، والحسن، والزّهريّ، ويعقوب، وأبو عمرو بن العلاء في رواية، وورش في رواية، وأبو جعفر في رواية.

(٩) ينظر: الشّنواني ١/١١٩، والمدابغيّ ل/١٢(أ).

قال الشّاطبيّ(١):

.... *** وفي الوصل لكنّا(٢)، فَمُدَّ له مُلاَ

ولا اختلاف في إثباتها للجميع في الوقف؛ وفاقًا(٣) للرّسم.

وتوضيح بيت الشّاطبيّ: أنّه أشار بقوله: (له) باللّام؛ إلى هشام(٤)، وبالميم من قوله: (مُلا)؛ لابن ذكوان(٥)، وهما من رواة(٦) ابن عامر؛ الّذي يشير له بالكاف استقلالاً(٧)؛ فثبت أنّ ابن عامر يقرأ بإثبات الألف حالة الوصل، لا أحدُ رواته(٨)، وإنّما رمز(٩) لكلٍّ من راوييه(١٠)؛ ولم يرمز لابن عامر بالكاف؛ كما هو عادته(١)؛ لضيق(٢) النّظم، وقوله: (فَمُدَّ)

(١) هو: القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الشّاطبيّ الأندلسيّ، من شاطبة، وهي قرية من قرى الأندلس، عالم بالقراءات، من مصنفاته: حرز الأماني وهي قصيدةٌ في القراءات اختصر فيها التّيسير لأبي عمرو الدّاني، وله أيضًا عقيلة أتراب القصائد في الرّسم، ت ٥٩٠هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ٥٧٣/١- ٥٧٥، وغاية النّهاية ٢٠/٢-٢٣، وقوله: عجزُ بيتٍ في حرز الأماني في باب فرش حروف سورة الكهف، وصدره: (ودعْ مِيمَ خيرًا حكمُ ثابتٍ)، ينظر: الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع ص: ٣١٢.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) الكاف.

(٣) في (ع) وفقًا ، ومن قوله: (قال الشّاطبيّ) إلى (الرّسم) من المدابغيّ ل/١٢(أ) بتصرّف.

(٤) هو: هشام بن عمّار بن نصير السُّلميّ، شيخ أهل دمشق ومقرئهم ومحدّثهم ومفتيهم وخطيبهم، ت٢٤٥، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١٩٥/١-١٩٨، وغاية النّهاية ٣٥٤/٢-٣٥٦.

(٥) هو: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان البهرانيّ، مقرئ دمشق، وإمام الجامع ت٢٤٢هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١٩٨/١ — ٢٠١.

(٦) في (ع) راوية.

(٧) في (ع) استعلالاً، وقوله: (الّذي يشير له بالكاف استقلالاً) في حاشية الأصل لا في المتن.

(٨) في (ع)، و(ز/ب) راوية.

(٩) ساقط من (ع)، و(ز/أ).

(١٠) في (ع)، و(ز/ب)رواية، وفي (ز/أ) روواته.

[٣] المراد بالمدّ: إثبات الألف حالة الوصل؛ لا المدّ الاصطلاحيّ[٤].

قوله: (وصلاً ووقفًا) [٥]

أمّا إثباتها في الوصل؛ فلكونها عوضًا عن الهمزة المحذوفة، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف؛ لما بينهما من تناسب التّضاد[٦]، كما في قول الشّاعر[٧]:

* أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري *

وأمّا إثباتها في الوقف فظاهر[٨] ا.هـ (ك) [٩].

---

(١) في (ع)، و(ز/أ) عادة.

(٢) في (ز/أ) تضييق.

(٣) في (ع) فد.

(٤) يعني: الّذي عند أهل التّجويد؛ وهو إطالة الصّوت بحرفٍ من حروف المدّ واللّين الثّلاثة، وله أقسام: طبيعيّ، ومنفصل، ومتصل، ولازم، وغيره، ينظر: الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع ص: ٧٢.

(٥) ذكر الشّارح بعدها أن الّذي حسّن ذلك: وقوع الألف عوضًا عن همزة (أنا)، ثمّ أشار إلى قراءة أبيّ بن كعب (لكن أنا) على الأصل، ينظر: موصّل الطّلاّب ص:٣٥.

(٦) ذكر ذلك صاحب الإتحاف ص:٢٩٠، وفي ذلك يقول ابن الجزري في النّشر٢/٣١١: ((واختلفوا في (لكنا هو الله)، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس (لكنا) بإثبات الألف بعد النّون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف اتّباعًا للرّسم)).

(٧) هذا الرّجز لأبي النّجم، وهو في الخصائص ٣/٣٣٧، وشرح المفصّل لابن يعيش ١/٩٨، ٩/٧٣، والمغني ص:٨٦٣، والهمع ١/٦٠، والخزانة ١/٤٣٩، والشّاهد فيه هنا: إثبات ألف (أنا) في الوصل كما في الوقف؛ لما بينهما من التّناسب .

(٨) في (ز/ب) بالرّمز (فظ) و في (ع)، و(ز/أ) فظاهره.

(٩) الكافيجيّ ص: ٧٩ بتصرّف.

فقول الشّارح: (والّذي حسّن ذلك إلخ) اسم الإشارة فيه؛ يرجع لحالة الوصل لا الوقف(١)؛ لأنّه قياسيّ لا يدخله استحسان(٢).

قوله: (وإلاّ) (٣)

هذا دليلٌ استثنائيّ لما ادّعاه من أنّ أصل (لكنّا)؛ (لكنْ أنا)، وتقريره: لو لم يكن أصل (لكنّا)؛ (لكنْ أنا) -بإسكان نون لكنْ-؛ لكان أصله: (لكنّ) بتشديدها، والتّالي(٤): وهو كون الأصل: (لكنّ) بالتّشديد؛ باطل، فبَطُل المقدّم؛ وهو عدم كون أصله: (لكنْ أنا) -بإسكان النّون- فثبت نقيضه؛ وهو ثبوت كون أصله: (لكنْ أنا)، أمّا بيان الملازمة: فلأنّ الأمرَ دائرٌ بين الاثنين؛ فمتى انتفى أحدهما؛ ثبت الآخر، وأمّا دليل بطلان التّالي: فأن تقول: ولو كان أصله: (لكنّ) - بتشديد النّون-؛ لقيل: لكنّه، والتّالي باطل، فبطل المقدّم، فالمصنّف حذف التّالي من الدّليل الأوّل، والاستثنائيّة، وحذف مقدّم الدّليل الثّاني، وذكر التّالي بقوله(٥): ((لقيل))، وبيّن الشّارح ملازمة الدّليل الثّاني بقوله: ((لأنّ لكنّ المشدّدة))، وترك التعرّض؛ لبيان بطلان/ التّالي في الشّرطيّة الثّانية؛ لظهوره. [ل/٣٥/ أ]

وبهذا تعلم ما سلكه الشّارح هنا من التعسّف في كلام المصنّف، ورَدِّ ما قاله: (م د)(٦): أنّ فيه استدلالاً على الأصل بصورة الدّليل الاستثنائيّ.

(١) يعني: الذي حسّن قراءة ابن عامر بإثبات ألف (أنا) وصلاً ووقفًا؛ وقوع الألف عوضًا عن همزة (أنا)، وهي تثبت في الوصل فكذا عوضها، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٥.

(٢) المدابغيّ ل/١٢(أ).

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٥ ((وإلاّ أي: وإن لم يكن أصله: لكن أنا بالتّخفيف؛ بل كان أصله لكنّ هو بالتّشديد، وإسقاط الألف لقيل: لكنّه؛ لأنّ لكنّ المشدّدة عاملة عمل إنّ، فكان اسمها ضميرًا وجب اتّصاله بها)).

(٤) في (ع) والثّاني.

(٥) موصّل الطلاّب ص: ٣٥.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/١٢(أ) .

قوله: (وجب اتّصاله بها)

ولا يستقيم تقدير ضمير الشّأن[١]؛ ليكون اسم لكنّ[٢]، وقوله: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[٣] خبر؛ لأنّ حذف ضمير الشّأن منصوبًا؛ ضعيف، إلاّ مع (أنْ) المخفّفة المفتوحة؛ فإنّ الحذف فيها لازم[٤]، أفاده الرّوميّ[٥].

قوله: (وقد تسامح المصنّفون [٦])[٧]

أجيب عنه: بأنّ (إنْ) [٨] في هذا التّركيب[٩] وما أشبهه بمعنى: (لو)، و (لا) بمعنى: (لم)، أي: (ولو لم يكن كذا؛ لكان كذا)[١٠]، واللّام تدخل في جواب (لو). ا.هـ[١١] من (ق) [١٢].

---

(١) في (ع) ضمير الثّأن.

(٢) وذلك لأن الضّمير المرفوع لا يقع بعد (لكنّ).

(٣) الكهف:٣٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٣/٣، ٧٤، والإنصاف ١٩٥/١-٢٠٨، والرّضيّ على الكافية ٢٨/٢، ٢٩.

(٥) ينظر : ص:٢٢.

(٦) في (ع) المعسوق.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٥ « وقد تسامح المصنِّفون بدخول اللاّم في جواب (إنْ) الشّرطية المقرونة بـ(لا) النّافية في قولهم: (وإلاّ لكان كذا) حملاً على دخولها في جواب (لو) الشّرطية؛ لأنّها أختها، ومنع الجمهور دخول اللاّم في جواب (إنْ)، وأجازه ابن الأنباريّ» .

(٨) ساقطة من (ع).

(٩) يعني: (وإلاّ لقيل) فهي مكونةٌ من (إنْ) الشّرطية المقرونة بـ(لا) النّافية، و (إنْ)، بمعنى: (لو)، و (لا) بمعنى: (لم)، وليست (إلاّ) الاستثنائية.

(١٠) يعني: وإن لم يكن أصله لكن أنا لقيل: لكنّه؛ وحرف الشّرط هنا يكثر استعماله بالواو بخلاف حروف الاستثناء فلا تستعمل بالواو إلاّ أن يكون الاستثناء مكبّراً، ينظر: الرّوميّ ص:٢٢.

(١١) في (ع) (هـ) فقط.

(١٢) الزّرقانيّ ل/١٠(أ).

قوله: (والله: مبتدأ ثالث) (١)

قال ابن الحاجب: هو ضمير الله -سبحانه-، ولفظ الجلالة؛ بدل منه، أو عطفُ بيانٍ عليه، وقيل: ربّي(٢): نعت الله(٣)؛ فحينئذٍ(٤)؛ لا يكون ممّا نحن بصدده. ا.هـ من (ك) (٥).

قوله: (لفقد الشّرطين) (٦)

المراد بالشّرط هنا: السّبب؛ لأنّ الوصف بالصُّغرى، والكُبرى؛ دائرٌ(٧) معه وجودًا(٨) وعدمًا، ولا كذلك الشّرط(٩)؛ فإنّه لا يلزم من وجوده؛ وجود المشروط(١٠).

❁❁❁

---

(١) تمام الإعراب من موصّل الطّلاّب ص: ٣٦ ((وربي: خبر المبتدأ الثّالث، والثّالث وخبره: خبر الثّاني، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنّها خبر عن ضمير الشّأن، والثّاني وخبره: خبر الأول، والرّابط بينهما ياء المتكلم، ويسمى المجموع: جملة كبرى، و (الله ربي) جملة صغرى، و(هو الله ربي) جملة كبرى؛ بالنّسبة إلى: (الله ربي)، وصغرى؛ بالنّسبة إلى (أنا))).

(٢) في (ع)، و(ز/أ) ويجب.

(٣) ينظر: الأمالي النّحويّة ١/١٢٩، ١٣٠، والمغني ص:٤٩٧، والزّرقاني ل/١٠ (أ).

(٤) كذا في (ز/أ)، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/ب) بالرّمز.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٧٩.

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٦ ((وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى؛ لفقد الشّرطين، كقام زيدٌ، وهذا زيدٌ))، والشّرطان هما: كونهما صغرى أي: خبرًا عن مبتدأ، أو كبرى لوقوع الخبر فيها جملة.

(٧) في (ع) و(ز/أ) ما مرّ.

(٨) في (ع) وجودٌ -بالرفع-، وهو وهمٌ.

(٩) أي: الاصطلاحيّ؛ وهو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدمٌ لذاته، والمقصود هنا: الشّرط اللّغويّ الّذي هو ما لا بدّ منه، ينظر: المدابغيّ ل/١٢ (أ، ب).

(١٠) في (ع) الشّرط، وفي (ز/أ) الشّروط.

المسألة الثانيـة:
في الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعـراب

قوله: (المسألة الثّانية)[١]

قد علمت ممّا سبق؛ وجه تقديم المسألة الأولى[٢] على ما عداها، أمّا وجه تقديم هذه على مسألة: (ما لا محلّ له من الإعراب)؛ فلأنّ مفهوم ما له[٣] محلّ؛ وجوديّ، وهو أشرف من العدميّ، فقُدّم؛ ولأنّ مفهوم ما لا محلّ له؛ سلبٌ لما له محلّ، وتعقّل الثّبوتِ[٤] سابقٌ على تعقّل النّفي.

وقد عكس في المغني: فقَدّم ما لا محلّ له[٥]؛ نظرًا إلى أنّه لا يحلّ محلّ[٦] المفرد؛ فهو مستقلّ، والأصل في الجملة[٧] الاستقلال؛ فقدّم لمجيئهِ على الأصلِ، فلكلٍّ نكتةٌ، والنّكاتُ لا تتزاحم.

ثمّ إنّ المصنّف عدّ ما له[٨] محلٌّ؛ تسعًا في المغني[٩]، بزيادة الجملة المستثناة[١٠] كقوله تعالى: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ أي: مستولٍ[١١] ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾[١٢]، فجملة ﴿ مَن تَوَلَّىٰ ﴾ إلخ: في محلّ نصبٍ على

(١) أي: من مسائل الباب الأول: (في شرح الجملة وذكر أقسامها وأحكامها).

(٢) هي: (في شرح الجملة) ينظر: ص: ٢٢٣.

(٣) في (ع)، و(ز/أ) مسألة.

(٤) في (ع) التّبوب.

(٥) ينظر: المغني ص: ٥٠٠- ٥٣٦.

(٦) في (ع)، و(ز/أ) إلى أن لا محل محل.

(٧) ساقطة من (ع)، وفي(ز/أ): المحل، وفي (ز/ب) الجمل.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) حاله.

(٩) ينظر: ص: ٥٣٦-٥٥٩.

(١٠) في (ع) المثنات، وذكر ابن هشام الجملة المستثناة ص: ٥٥٨، وعدّها جملةً ثامنةً.

(١١) فسّرها ابن جرير الطّبريّ ٢٠٧/١٥ فقال: ((لست عليهم بمسلّطٍ أن تكرههم على الإيمان))، وقال الزّمخشريّ في الكشّاف ٢٤٨/٤: ((أي: لست بمستولٍ عليهم ولكن من تولى وكفر منهم فإنّ لله الولاية والقهر فهو يعذبه..)).

(١٢) الغاشية:٢٣، ٢٤.

الاستثناء؛ والاستثناء[١] متّصلٌ إن حُمل العذاب على عذاب الدّنيا بالجهاد ونحوه، منقطعٌ إن حُمل[٢] على عذاب الآخرة[٣]، وليس منه[٤] نحو: (ما/مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه)؛ لأنّ **[ل/٣٥/ب]** الجملة حالٌ من أحدٍ[٥] باتّفاق، أو صفةٌ له عند أبي الحسن[٦]، و[مثله][٧] [قوله تعالى][٨]: ﴿ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[٩]، وكذا: (ما علمتُ زيدًا إلاّ يفعلُ الخيرَ)؛ فإنّها مفعول[١٠].

---

(١) في (ع)، و(ز/أ) فالاستثناء –بالفاء– .

(٢) ساقطة من (ع)، وفي (ز/أ) وإن حمل – بزيادة واو– وهي من زيادات النسّاخ.

(٣) إذن يتوجه في الاستثناء وجهان: أحدهما: أن يكون استثناءً متصلاً، والمعنى: فذكّر قومك يا محمّد إلاّ مَن تولى منهم عنك وأعرض عن آيات الله فكفر، فيكون قوله: (إلا) استثناء من الّذين كان التّذكير عليهم وإن لم يذّكّروا، والوجه الثاني: أن يكون استثناءً منقطعًا عمّا قبله؛ فيكون معنى الكلام: لست عليهم بمسيطرٍ إلاّ من تولى وكفر يعذبه الله، ينظر: تفسير الطّبري ٢٠٨/١٥، وما ذكره العطّار في توجيه الاستثناء المتّصل فيه غرابة، وأكثر العلماء على أنّ الاستثناء منقطع في الآية، ينظر: الكشّاف ٢٤٨/٤، ومشكل إعراب القرآن للقيسيّ ٤٧٢/٢، ٤٧٣، والتّبيان للعكبري ١٢٨٤/٢، والمغني ص: ٥٥٨.

(٤) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٥) في (ع) أجد.

(٦) من قوله: (باتفاق) إلى قوله: (أبي الحسن) ساقط من (ع)، و(ز/أ)، وأبو الحسن هو: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة أحد أكابر علماء النّحو، روى عن سيبويه كتابه، من مؤلّفاته: المقاييس، والأوساط، والاشتقاق، ومعاني القرآن، والعَروض ت٢١٠، ينظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١-٥٩١.

(٧) في النّسخ الأربع: ومثلهم، والأنسب ما أثبت، والمعنى: ليس من الجملة المستثناة نحو: (ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه)؛ لأنّها حال باتفاق، وصفة عند أبي الحسن، وكذا هذه الآية فإنّ الجملة المستثناة هنا حال.

(٨) زيادة حسنة احترامًا لآيات القرآن.

(٩) الفرقان: ٢٠.

(١٠) من قوله: (فجملة..) إلى قوله: (مفعول) من المغني ص: ٥٥٨بتصرّف، وينظر: الشّنواني ١٢٢/١، ١٢٣.

والجملة المسندُ إليها[١]، نحو: [قوله تعالى]: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [٢]؛ إذا أُعربَ سواءٌ خبرًا، وأَنْذَرْتَهُم مبتدأ، ونحو: (تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) [٣]؛ إذا لم تقدّر أنْ[٤].

فقول الشّارح بعد[٥]: ((على المشهور)) ؛ جواب عمّا يقال: قد عدّها في المغني تسعًا؛ فما باله[٦] عدّها هنا سبعًا؟

ثمّ المراد بالجملة[٧] هنا: هي الّتي لا يصدقُ عليها تعريف الكلام؛ لأنّ الأحوال الآتية عارضة لها[٨]، فلا تغفل[٩].

قوله: (محلٌّ من الإعراب)

أي: من محالّ الإعراب بتقدير هذا المضاف، والمصدر بمعنى: اسم المفعول، أي: محل المعْرَبِ[١٠] أي: أنّها تحُلّ محلّ المعرَبِ؛ فيطرأ عليها الإعراب؛ لحلولها ذلك المحلّ، فمن ثمّ قيل: الإعراب محليّ، أي: حاصلٌ بسبب الحلول في هذا المحلّ، فاندفع ما أطالوا به هنا،

(١) أي: الجملة التّاسعة من الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب كما في المغني ص: ٥٥٨ ، وهي معطوفةٌ على الجملة المستثناة.

(٢) البقرة:٦.

(٣) سبق ذكر المثل ص: ٢٥١.

(٤) يعني: إذا لم تقدّر الأصل: (أن تسمع)؛ بل تقدر (تسمع) قائمًا مقام السّماع، ينظر: المغني ص: ٥٥٩، والشّنواني ١٢٣/١.

(٥) يعني: في موصّل الطّلاّب ص: ٣٧، حيث قال: ((وهي سبعٌ على المشهور)).

(٦) في (ع) فما تاد، وفي (ز/أ) فما بال.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) المحلّ، وهو خطأ فالكلام هنا عن الجملة الّتي لها محلٌّ من الإعراب.

(٨) في (ع) آرضة الإطلاق، وفي (ز/أ) عارضة الإطلاق.

(٩) من قوله: (ثمّ المراد) إلى قوله: (فلا تغفل) من الرّوميّ ص:٢٢ بتصرّف.

(١٠) ساقطة من (ع)، و(ز/أ) .

والحكم بالحلول محلّ المعرَب للجملة، سواءٌ قدّرت[١] بالمفرد، كالواقعة خبرًا، أو حالاً[٢]؛ أم لا، كالمحكيّة بالقول[٣].

قوله: (الّذي هو[٤] الرفع إلخ)

فيه جريٌ على القول بأنّ الإعراب لفظيّ، فإن خُرّج على أنّه معنويّ؛ قدّر أثر.

قوله: (الواقعةُ خبرًا إلخ) [٥]

مفعول للواقعة[٦]؛ لأنّ (وقعَ) يتعدّى بنفسه كقولك: (وقَعتْ[٧] السّكين)، وقد يستعمل بالأداة كقولك: (وقَعتُ عن كذا)، نقله الرّوميّ عن الصّحاح[٨].

قوله: (وموضعها) [٩]

أي: محلّها، وإنّما فسّرنا بذلك؛ لأنّ الجملة من حيث هي[١٠] جملةٌ مبنيّةٌ، والمبنيّ

(١) كذا في النّسخ الأربع، والوجه: أَقُدِّرَتْ.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) خبرًا وحالاً، والأنسب ما أثبت.

(٣) سيأتي ذكر هذه الجمل كلٌّ في موضعه، ينظر ص: ٢٩٧، ٣٠٠.

(٤) في (ع) : -بإسقاط هو- وهو وهمٌ من النّسّاخ، وإثباتها هو الموافق لما في موصّل الطلاّب ص: ٣٧.

(٥) هذه هي الجملة الأولى من الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب، وهي الواقعة خبرًا لمبتدأٍ في الأصل، أو في الحال.

(٦) يعني: (قوله: خبرًا) مفعول للواقعة.

(٧) في (ع) وفقت.

(٨) ينظر: الرّوميّ ص:٢٣، وهو في الصّحاح (وقع).

(٩) في (ع)، و(ز/أ) أخّر هذا المقطع كاملاً عن موضعه، ووضع بدلاً منه المقطع الّذي يليه وهو قوله: (في بابي المبتدأ) ولعلّ ذلك من غفلة النّسّاخ، أو من انتقال النّظر إلى النّص الّذي يليه.

(١٠) في (ع)، و(ز/أ) أي.

مخصوصٌ بالإعراب المحليّ[١]؛ بخلاف الإعراب اللّفظيّ[٢] والتّقديريّ[٣]؛ فإنّهما[٤] مخصوصان بالمعْرَب[٥] ا.هـ روميّ[٦]

وفيه: أنّ الإعراب والبناء من عوارض الكلمة، فكيف قوله[٧]: (لأنّ الجملة إلخ)؟ ويجاب عنه: بأنّه أراد بالبناء؛ عدم التّغيير، لكنّ السّياق يخالف هذا الجواب؛ لأنّه يقتضي أنّ المراد: البناءُ المقابل للإعراب؛ اللّهم إلاّ أن يكون جاريًا على القول المرجوح؛ بأنّ الجملة مبنيّة، كما حكاه يس في حواشي /المختصر[٨]. [ل/٣٦/ أ]

(١) هو: ما يقتضيه اللّفظ مفردًا مبنيًّا أو جملة، لوقوعه في موقع المعْرَب، حيث يكون للكلمة حالة لفظيّة ظاهرة غالبًا حلَّت محلّ أخرى غير ظاهرة، ولكنّها ملحوظة في الإعراب برغم عدم ظهورها، ويقع في الأسماء المبنيّة كالموصولات، والضّمائر، وأسماء الإشارة، وكالأفعال الماضية، والجمل، والحروف، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٥٥/١، والأشباه والنّظائر ٢١٢/٢، ٢١٣، والرّوميّ ص: ٢٣، ٢٤، وينظر: الفرق بين الإعراب المحلي والتّقديريّ في الكافيجيّ ص: ٨٢، والنّحو الوافي ٨٤/١، ٨٥، ٣١٤.

(٢) الإعراب اللّفظيّ يأتي في خمسة مواضع هي: ١- ما آخره حرفٌ صحيحٌ أو ما في حكمه. ٢- التّثنية. ٣- الجمع الصّحيح. ٤-كلاّ المضافة لمضمر. ٥- الأسماء السّتة المضافة إلى غير ياء المتكلم، ينظر: الرّوميّ ص: ٢٣.

(٣) في (ع) بالتّقدير، والإعراب التّقديري هو: العلامة الإعرابيّة الّتي لا تظهر على الحرف الأخير من اللّفظ المعْرَب بسبب أنّ الحرف حرف علّة لا تظهر عليه حركات الإعراب، ينظر: النّحو الوافي ٨٤/١.

(٤) في (ع) فإنّها.

(٥) في (ع) بالمعري.

(٦) ص: ٢٣بتصرّف.

(٧) يعني: فكيف يفسّر قول الرّوميّ الآنف الذّكر.

(٨) لم أقف عليه .

قال (ك): «فإن قلت: الجملة من حيث هي جملةٌ؛ لا يتصوّر توارد[١] المعاني الموجبة للإعراب عليها؛ كالمبنيّات، فكيف يكون لها إعراب محليّ؟

قلت: إنّها[٢] حينئذٍ[٣] في قوّة المفرد؛ فعُلِمَ من هذا؛ أنّ موضوع علم النّحو: لا يخلو عن اعتبار الكلمات[٤] لفظًا أو تقديرًا.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الإعراب المحليّ، والتّقديريّ؟

قلت: الفرقُ بينهما: أنّ المانع من الإعراب في الأوّل: الكلمة بتمامها كـ (هو)، وفي الثّاني: الحرف الأخير منها، كألف الغضى[٥]».[٦]

قوله: (في بابي المبتدأ) [٧]

وإن جُمِع بينهما[٨]؛ لاشتراكهما في حكم الرّفع، وإن فُرّق بينهما؛ بما سيذكره الشّارح[٩].

---

(١) في (ع) لوارد.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) لها، وبإسقاط: قلت.

(٣) في النّسخ الأربع بالرّمز (ح).

(٤) في (ع) الكلمة.

(٥) كذا في (ع)، وفي الأصل، و(ز/أ) العصى، وفي (ز/ب) العصا، والّذي في الكافيجيّ : الغضى، ولا فرق بينهما من حيث الحكم الإعرابيّ؛ حيث لا تظهر الحركة على الألف بسبب التّعذر فتقدّر الحركة، وإنّما الفرق بين العصا والغضى من النّاحية اللّفظيّة.

(٦) الكافيجيّ ص: ٨٢.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٧ «وموضعها إمّا رفعٌ أو نصبٌ، فموضعها رفعٌ في بابي المبتدأ وإنّ المشدّدة، فالأوّل نحو: (زيدٌ قام أبوه)..».

(٨) يعني: بين باب المبتدأ، وباب (إنّ).

(٩) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٧، وسيأتي ذكره ص: ٢٨٣.

ثمّ المراد بباب: (إنَّ) ما يعملُ عملها[١]، فيدخل (لا النّافية للجنس)، نحو: (لا ربيئةَ[٢] قومٍ يجيئُني بخبر) ، كما أنّ المراد بباب: (كان) ما يعملُ عملها، فيدخل (الأحرف المشبّهات بليس) ، فلا إهمال في كلامه.

قوله: (نحو: زيدٌ قام أبوه) [٣]

الخبر هنا جملةٌ خبريّة، وتركَ التّمثيلَ بوقوع الإنشائيّة خبرًا؛ لعلّه للخلاف فيها[٤]؛ فإنّ بعضهم يقول: إن وقعت خبرًا، نحو: (زيدٌ اضرِبْهُ)[٥]، و(عمروٌ هلْ جاءَك؟)؛ قُدّر القول؛ فَعَليهِ يكون محلُّها نصب، والرّفع إنّما هو للقول مع مقوله، وقيل: - وهو التّحقيق -[٦] لا يحتاج للتّقدير، ويكون محل: (اضربه)؛ رفعًا على هذا، ومبنى الخلاف: هل[٧] الإنشاءُ يقعُ خبرًا للمبتدأ، أو لا؟

والصّحيح الأوّل؛ لأنّ الخبر الّذي شرطه احتمال الصّدق والكذب؛ الخبر الّذي هو قسيم الإنشاء، ومقابله لا خبر المبتدأ؛ للاتّفاق على أنّ أصله: الإفراد، واحتمال الصّدق والكذب؛ إنّما هو من صفات الكلام[٨].

---

(١) في (ع)، و(ز/أ) عملاً.

(٢) في (ع) لا رأيته.

(٣) هذا مثالٌ للجملة الواقعة خبرًا في موضع خبرا المبتدأ، وفي (ز/أ): زيدٌ قائمٌ أبوه، وهو خطأ؛ لأنّها ليست جملة خبرية فكلمة (قائمٌ) خبر زيد، وهو وصفٌ يعمل عمل فعله.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٨٤، ٨٥، والزّرقاني ل/١٠/(ب)، والمدابغيّ ل/١٣(أ).

(٥) في (ع)، و(ز/أ) زيدًا اضربه -بالنّصب-، وفي (ز/ب) زيد ضربه.

(٦) ينظر: المغني ص: ٥٣٦، والكافيجيّ ص: ٨٤، ٨٥.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) هو.

(٨) ينظر: الزّرقاني ل/ ١١(أ).

قوله: (ثانيها: أنّ الخبر في الأوّل؛ محكمٌ) (١)

أي: غير منسوخٍ(٢)، وهذا الوجه؛ وإن عُلم التزامًا من سابقه؛ لكن لم يكتَفِ بذلك؛ فصرّح.

قوله: (والمتردّد) (٣)

معطوف على (خالي)، والمتردّد هو: الشّاك، وقد علمت أنّ خبر (إنّ)؛ يُلقى إلى الشّاك، فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيّ(٤)؛ يجتمعان في مادّة؛ وهو الإلقاء إلى الشّاك، وينفردُ(٥) خبر المبتدأ؛ بالإلقاء إلى الخالي من الحُكم، وينفردُ خبر (إنّ)؛ بالإلقاء /إلى المنكِرِ في أوّل درجاته، ويقع في غالب النّسخ: والتردّد بدون ميم، لكنّ قوله: (خالي الذّهن من الحُكم) يغني عنه؛ إذ هو معطوفٌ على الحُكم. ا.هـ ملخّصًا من (ق) (٦) **[ل/٣٦/ب]**

قوله: (في أوّل درجاته)

وأمّا إذا اشتدّ الإنكار؛ فيزداد في المؤَكِّد(٧).

قوله: (وموضِعُها نصبٌ)(١)

---

(١) هذا هو الفرق الثّاني من الفروق الّتي ذكرها الشّارح في التّفريق بين خبر المبتدأ وخبر (إنَّ)، وتمام الكلام من موصّل الطلاّب ص: ٣٧: ((والفرق بين البابَيْن من وجوه: أحدها: أنّ العامل في الخبر على الأول – أي المثال الأول – المبتدأ، وعلى الثّاني إنّ، وثانيها: أنّ الخبر في الأوّل محكم، وفي الثّاني منسوخ، وثالثها: أنّ الخبر في الأوّل يلقى إلى خالي الذّهن من الحكم والمتردّد فيه، والثّاني يلقى إلى الشّاك، أو المنكر في أوّل درجاته)).

(٢) في (ع) منسوخ، وهو خطأ، فالخبر في المثال الأول: جملة (قام أبوه) محكمٌ غير منسوخ، وإنّما هو منسوخ الإعراب في المثال الثّاني وهي:جملة (أبوه قائمٌ) الواقعة خبرًا لإنّ.

(٣) في موصّل الطّلاّب (والتّردد)، وفي النّسخ الأربع: كما أثبت، وهو الأنسب عطفًا على (خالي).

(٤) يعني: من وجهٍ لا مطلقًا، و في (ع) وجهين.

(٥) في (ع) ونفرد.

(٦) ينظر: الزّرقاني ل/ ١١(أ).

(٧) ينظر: الشّنواني ١/١٢٧ .

قدّره الشّارح؛ لدفع ما يرِدُ على المصنّف من لزوم العطف على معمولَين لعامِلَين مختلفَين[٢]، لعطفِ نصبٍ على رفعِ العاملُ فيه المبتدأ، وعطفٌ في بابي كان إلخ؛ على بابي المبتدأ العامِلُ فيه الحالُ المحذوفة، وهي: واقعة[٣]، والشّارح بهذه الضّميمة؛ جعله من عطف الجُمل[٤].

قوله: (في بابي كان)

أي: النّاقصة؛ لأنّها المحتاجةُ للخبر، والفرق بينها، وبين التّامّة: أنّ كلاًّ منهما مشتقٌّ من الكَون بمعنى: الوجود، [و][٥] أنّها إذا استُعملت لتقرير ثبوت الوصفِ لأمرٍ؛ اقتضى ذلك شيئين فلا يَسْتَقِلّ[٦] معناها بأحدهما، فسمّيت ناقصة؛ لكونها لا تتمُّ بأحد الاسمَين، وأمّا التامّة: فهي مستعملةٌ لإفادة معنى الوجود، [و] أنّها إذا استعملت[تتمّ] [٧] بأحد المسند لشيءٍ ما؛ فيتمّ معناها بما تفيد وجوده. [٨]

(١) أي: الجملة الواقعة خبرًا لمبتدأ في الأصل، أو في الحال موضعُها نصبٌ في بابي كان وكاد، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٨.

(٢) في (ع) متلفين.

(٣) يعني: قوله: (في بابي كان وكاد) عُطِف على (بابي المبتدأ)، و(إنّ)، والعامل فيه: الحال المحذوفة المقدّرة، والتّقدير: حالة كونها أي: الجملة واقعة في بابي المبتدأ إلخ، ففيه عطفٌ على معمولين لعاملين مختلفين، ينظر: تفصيل ذلك في الكافيجيّ ص: ٨٥، ٨٦، والزّرقانيّ ل/١١ (أ، ب)، والمدابغيّ ل/١٣(أ، ب).

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/ ١١(أ، ب)، والمدابغيّ ل/١٣(أ، ب).

(٥) زيادة يقتضيها سوق الكلام.

(٦) في (ع) فلا يستعمل.

(٧) النّص مضطرب، فهو في النّسخ الأربع: (لا تتم)، ولعلّ سوقه يستقيم بحذف لا كما أثبت، والمعنى: أمّا إذا استعمل لإفادة معنى الوجود المنسوب إلى شيءٍ ما من غير اعتبار التّقرير؛ فيتمّ تعلّقه بتعلّق المسند إليه فيسمّى تامًّا، ينظر: الكافيجي ص: ٨٧.

(٨) ينظر: المصدر السّابق ص: ٨٧.

تذنيب: [١]

(كان) عند ابن الحاجب، على ثلاثة أنواع[٢]:

ناقصةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ﴾[٣]، على ما اختاره الزّمخشريّ[٤].

وتامّة، بمعنى: وُجِد أو وَقع، كما في المثال المذكور، على ما اختاره صاحب الضّوء[٥].

وزائدة، غيرُ مفيدةٍ لشيءٍ إلاّ محض التّأكيد، كما في المثال المذكور أيضًا، على ما اختاره البعض[٦].

---

(١) كذا في (ع)، و(ز/ب)، وفي (ز/أ)، والأصل (تنبيه)، وأشار في حاشية الأصل: أنّ في نسخة المؤلّف تذنيب، وكلاهما بمعنًى، ولكن تذنيب اصطلاحٌ بلاغيّ، وهذا التّذنيب، أو التّنبيه من الرّوميّ ص: ٢٥، ٢٦ بتصرّف.

(٢) حيث عدّ الّتي فيها ضمير الشّأن داخلة في النّاقصة فتكون عنده الأنواع ثلاثة: ناقصة وتامّة وزائدة، ينظر: شرح الوافية لنظم الكافية ص: ٣٦٣، ٣٦٤، وذكرها ابن يعيش في شرح المفصّل ٧/١٠١.

(٣) مريم: ٢٩.

(٤) ينظر: الكشّاف ٢/٥٠٨.

(٥) هو: الإسفرائيني في كتابه: الضّوء شرح المصباح حيث قال عند حديثه عن أقسام (كان) ص: ٣٨٤ بتحقيق: حسين البدري النّادي: ((وتأتي تامّة بمعنى وُجد ووقع نحو: كان الأمر، فلا تفتقر إلى المنصوب، وتتمّ بالمرفوع، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ﴾ أي: وُجد في المهد صبيًّا، وصبيًّا منصوبٌ على الحال دون الخبريّة إذ لا تعجُّب من تكليم مَن كان في المهد صبيًّا)).

(٦) ينظر: الكتاب ٢/١٥٣، ومجاز القرآن ٢/٧،١٤٠، والمقتضب ٤/١١٦، والأزهيّة ص: ١٨٨، وروح المعاني ١/٨١.

والنّاقصة ثلاثة:

أحدها: لتقرير المبتدأ على الخبر[(١)] في الزّمان الماضي، إمّا دائمًا إلى زمانِ النّطقِ من غيرِ تعرّضٍ[(٢)] لانقطاع نحو: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [(٣)]، أو منقطعًا؛ فلا بّد حينئذٍ من قرينةٍ مقاليّةٍ، كقوله تعالى: ﴿ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ ﴾ [(٤)].

أو حاليّة[(٥)]، كقول الفقير: (كانَ لي مالٌ).

وثانيها: بمعنى: صار، كقول الشّاعر[(٦)]:

.... *** قطا الحزنُ قد كانت فِراخًا بُيوضُها

وثالثها: أن يكون فيها /ضمير الشّأن، كقوله تعالى: ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ ﴾[(٧)] [ل/٣٧/ أ]

أي: رأيٌ[(٨)]، وهذا المثال يصلُح أن يكون مثالاً للكلّ؛ كما نصّ عليه صاحب اللُّب[(١)].

(١) في الأصل: الجزء.

(٢) في الأصل، و(ز/أ) من غير فرضٍ، والمعنى لا يختلف، وما أثبت أنسب؛ لموافقته الرّوميّ.

(٣) النّساء:١٣٤.

(٤) آل عمران:١٠٣، وفي (ع)، و(ز/ب): وإذ، -بإضافة الواو-، وهو تحريف لا يليق.

(٥) في (ع) أو حالته.

(٦) هذا عجز بيتٍ من الطّويل، وصدره: بتيهاء قفرٍ والمطيّ كأنّها

وهو لعمرو بن أحمر، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٠٢/٧، ١٠٣، والخزانة ٢٠١/٩، وهو بلا نسبةٍ في أسرار العربيّة ص: ١١٥، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، والشّاهد فيه: مجيء كان ناقصة بمعنى: صار، والمعنى: قد صارت فراخًا بيوضها.

(٧) ق: ٣٧.

(٨) لعلّ العطّار يقصد هنا: القلب الواعي بما ينتج عنه، كما ذكره الزّمخشريّ في الكشّاف ١١/٤، لأنّ من لا يعي قلبه فكأنّه لا قلب له، وقال ابن جرير الطّبري ٢٢٨/١٣: ((لمن كان له قلب يعقل ما قد سمع من الأحاديث الّتي ضرب الله بها مَنْ عصاه مِن الأمم))، وفي ابن كثير أي: لبٌّ يعي به، ينظر: تفسير القرآن العظيم ٢٤٥/٤.

وأمّا العلاّمة الزّمخشريّ؛ فإنّه عدّ ما فيها ضمير الشّأن قسمًا مستقلاًّ[٢]؛ وإن كانت داخلةً في أقسام النّاقصة؛ تنبيهًا على أنّها تختصّ بأحكامٍ[٣] لا يشاركها فيها بقيّةُ أقسام النّاقصة؛ منها: أنّ اسمها لا يكونُ إلاّ ضميرًا، ومنها: أنّه لا يكونُ إلاّ للحديث، ومنها: أنّه لا يكونُ إلاّ مبهمًا، ومنها: أنّه لا يكونُ خبرُها إلاّ جملة، ومنها: أن يكونَ فيها ضميرٌ يعودُ على اسمها.

وصاحب اللّبّ؛ عدّ كونها بمعنى: صار؛ وجهًا مستقلاًّ[٤]؛ وإن كانت داخلةً في كونها ناقصة؛ للمخالفة بينهما في المعنى، أفاده الرّوميّ[٥].

قوله: (وكاد)

اعلم أنّ (كاد) من أفعال المقاربة؛ وُضِعَ لدنوّ الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النّفي؛ نُفِي مضمونها[٦].

وأنّ (عسى) ناقصةٌ عند أكثر البصريّين[٧]، نحو: (عسى زيدٌ أن يخرُجَ)، فالمضارع

---

(١) هو: الإسفرائينيّ في لبّ الألباب في علم الإعراب ل/٦٩، حيث قال: ((والكلّ يتوجه في قوله تعالى: ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ ﴾))، يعني: كون كان ناقصة وتامّة وزائدة.

(٢) حيث قال في المفصّل ٢٦٤، ٢٦٥: ((وكان على أربعة أوجه ناقصة كما ذكر، وتامة بمعنى: وقع ووجد ...، وزائدة..، والّتي فيها ضمير الشّأن، وقوله عز وجل ﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ ﴾ يتوجّه على الأربعة)).

(٣) ذكرها ابن يعيش في شرح المفصّل ٧/١٠٠-١٠٢ .

(٤) ينظر: لب الألباب للإسفرائيني ل/ ٦٩، وشرح اللّب للنّقركار ل/١٣٦، وهو مخطوطٌ في دار الكتب المصريّة برقم: ٢٧ نحو حليم.

(٥) أي: التّذنيب السّابق منه ص: ٢٥، ٢٦ بتصرّف.

(٦) أفعال المقاربة إذا دخل عليها النّفي قيل معناه: الإثبات مطلقًا في الماضي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾، أو في المستقبل، والصّحيح: أنّه كسائر الأفعال في إفادة أدوات النّفي نفي مضمونها، وهذه المسألة مبسوطة في شرح المفصّل لابن يعيش ٧/١١٩-١٢٦، والرّضي على الكافية ٢/٣٠١- ٣٠٧، والمغني ص: ٨٦٨، ٨٦٩، والهمع ١/١٣٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/١٥٨ حيث تحدّث عنها، وبيّن أنّ العرب أجروها مجرى كان في مثل قولهم: =

المصدّر بأن في محلّ نصبٍ على الخبريّة، أي: عسى زيدٌ الخروجَ، فعلى مذهبهم: يلزم تقدير المضاف؛ إمّا في جانب الاسم، نحو: (عسى حالُ زيدٍ الخروجَ)، وإمّا في جانب الخبر(١)، أي: عسى زيدٌ ذا الخروجَ(٢)؛ لوجوب صدق الخبر على الاسم.

وتامّةٌ عند الكوفيّين، وبعض البصريّين، فعند ذلك البعضِ يكون المضارع مع (أنْ)(٣) مشبّه بالمفعول، وليس بخبرٍ؛ لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلُّف؛ وذلك لأنّ أصل: (عسى زيدٌ أن يخرُجَ)؛ قاربَ زيدٌ أن يخرُجَ، أي: الخروج، ثمّ نُقِل إلى إنشاء الطّمع، فالمضارع مع (أَنْ)، وإن لم يبق على المفعوليّة في صورة الإنشاء؛ فهو مشبّه بالمفعول الّذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبههِ بالمفعول(٤).

وأمّا على مذهب الكوفيّين؛ فالمضارع مع (أنْ) بدل اشتمالٍ من زيد؛ لأنّ فيه إجمالاً، ثمّ تفصيلاً، وفي إبهام(٥) الشّيء، ثمَّ تفسيرُه؛ وقعٌ عظيمٌ لذلك الشّيء في النّفوس(٦).

= (عسى الغوير أبؤسا)، وللعلماء كلام حول عسى؛ ينظر بسط ذلك في: شرح المفصّل لابن يعيش ١١٦/٧، والرّضي على الكافية ٣٠٢/٢، والتّصريح ٢١٠/١،٢٠٩.

(١) الرّضي على الكافية ٣٠٢/٢.

(٢) في (ز/ب) فالخروج.

(٣) في (ز/ب) أنّه.

(٤) من قوله: (الّذي) إلى قوله: (بالمفعول) ساقط من (ز/ب).

(٥) كذا في الأصل، والرّوميّ، وهو الأنسب، وفي (ع)، و(ز/أ، وب) إيهام -بالياء-.

(٦) ما سبق من قوله: (اعلم أنّ كاد) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٢٧، ٢٨ بتصرّف، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش١١٥/٧-١١٨، والرّضى على الكافية٢ /٣٠٢-٣٠٣، والمغني ص:٢٠١-٢٠٤، والتّصريح ٢٠٣/١، والأشموني ٢٥٨/١.

قال الرّضيّ: وهذا أقربُ عندي، فعلى هذَين المذهبَين؛ إطلاق/باب (كاد)[١] يكون [ل/٣٧/ب]
على سبيل التّغليب؛ لخروج (عسى) عنه[٢]، أفاده الرّوميّ[٣].

قوله: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ [٤]

أي: ما قاربُوا الفعل، وهذا لا ينافي ما قبله، وهو قوله: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾؛ لأنّ الواو عاطفة؛ لا للحال[٥]، فالمعنى: أنّهم ذبحوها بعد أن كانوا بُعداءَ من ذبحها، فلكلٍ وقت، وشرط التناقض: اتّحاد الوقت. [٦]

قوله: (لا يجوز اقترانُهُ بأنْ المصدريّة) [٧]

ليس على إطلاقه؛ بل يُقيّدُ بما إذا كانَ اسمَ ذاتٍ؛ لأنّ (أنْ) يُسبَكُ ما بعدها

---

(١) كذا في (ز/ب)، وهو الأصحّ لموافقته الرّوميّ، وفي الأصل، و(ع)، و (ز/أ) كان، وهو خطأٌ من النّسّاخ، فالحديث موصولٌ عن باب (كاد)؛ لا باب (كان).

(٢) ساقطة من (ز/ب)، وينظر: الرّضي على الكافية ٣٠٣/٢.

(٣) ينظر: ص: ٢٨.

(٤) البقرة: ٧١.

(٥) بيّن ذلك الكافيجيّ ص: ٨٩ فقال: ((فإن قلت كيف نفى قرب الفعل، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾؟ قلت: لا منافاة؛ لاختلاف وقت الفعل، ووقت النّفي؛ لأنّه ما قاربوا الفعل لكثرة مراجعاتهم قبل انتهاء سؤالاتهم، فإذا انقطعت تعلّلاتهم فعلوا فعل المضطر الملجأ إلى الفعل، فإن قلت: أليست الواو للحال فيفضي إلى المحذور؟ قلت: ليست للحال؛ بل هي للعطف كما هو أصلها، ويجوز أن تكون للاعتراض)) ، وينظر: المدابغيّ ل/ ١٣(ب).

(٦) ينظر: الشّنواني ١٢٨/١، وهو في الرّضيّ على الكافية ٣٠٦/٢، والأشموني ٢٦٨/١، ٢٦٩.

(٧) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه الفرق بين بابي (كان)، و(كاد)؛ وهو أنّ خبر (كان) لا يجوز اقترانه بأنْ المصدريّة، ويجوز في خبر (كاد)، أمّا الوجه الأوّل فهو: أن جملة خبر (كان) تكون اسميّة أو فعليّة، وجملة خبر (كاد) لا تكون إلا فعليّة فعلُها مضارع، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٨.

بالمصدر؛ فيقتضي[١] هذا الإخبار عن اسم الذّات؛ بالحدث[٢]، ومعلومٌ أنّ الخبرَ متّحدٌ مع المبتدأ كما هو شأن الحمل، أمّا إذا كان اسمَ معنى، كـ (كانَ[٣] الرأيُ أنْ تسافر)، أو اسمَ ذاتٍ منفيًّا عنه الخبر، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[٤] أي: مُفترًى؛[فلا يمتنع اقترانه بأنْ][٥].

قوله: (على ثلاثة أقوال) [٦]

أُيّد الأوّل بأنّها أشبهت الفعل المتعدّي؛ في احتياجها إلى اسمين[٧]، فوقع الثّاني منهما موقع الثّاني في المتعدّي، فهو شبيهٌ به من حيث وقوعهِ في رتبتِهِ، واحتياج[٨] الفعل إليه.

واعترضه الكوفيّون: بأنّه لو كان مشبّهًا بالمفعول؛ لم يقع جملةً، ولا ظرفًا، ولا جارًّا ولا

(١) في (ع) فيقتض.

(٢) في (ز/ب) بالحديث.

(٣) في (ع) لكان.

(٤) يونس:٣٧.

(٥) زيادة يستقيم بها سوق الكلام، وهو جواب أمّا، ويبدو أن النّساخ أسقطوا جملة الجواب سهوًا، وينظر: الشّنواني ١/١٢٨، ١٢٩، والمدابغيّ ل/١٣(ب).

(٦) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه الفرق بين (كان) و (كاد)؛ وهو أنّ خبر كان مختلفٌ فيه على ثلاثة أقوال: أحدها: أنّه خبرٌ مشبّهٌ بالمفعول عند البصريّين، ثانيها: أنّه مشبّهٌ بالحال عند الفرّاء، والثّالث: أنّه حالٌ عند بقية الكوفيّين، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٣٨، ٣٩، وهذه الأقوال في الارتشاف ١/٤٣٢، والتّصريح ١/١٨٤، والرّاجح فيها هو: قول البصريّين؛ وذلك لوروده مضمرًا، ومعرفة، وجامدًا، ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال.

(٧) يعني: أن خبر كان مشبَّهٌ بالمفعول فأشبه المتعدّي في احتياجه إلى اسمين، وأيّد ذلك المدابغيّ فقال ل/١٣(ب): ((وهو الصّحيح؛ لأنّ هذه الأفعال يتوقّف فهم معناها على اسمين فأشبهت ضرب مثلاً)).

(٨) في (ع) احتاج.

مجرورًا، واللّازم منتفٍ، وأجيب: بأنّ المفعولَ قد يقع جملةً، وذلك بعد القول[(١)].

وفي التّعليق[(٢)]: وأمّا الظّرف وشبهه؛ فليسا الخبر؛ إنّما الخبر هو متعلّقهما[(٣)] المحذوف، وهو اسمٌ مفرد ا.هـ من (ش)[(٤)].

وبه تعلم: أنّ قول (م د) في الجواب عن هذا الاعتراض: أنّ[(٥)] المشبّه لا يُعطى حكم المشبّه به من كل وجهٍ[(٦)]؛ ليس على ما ينبغي أنّ ظاهره التّسليم، وليس كذلك، وكذلك اقتصاره على إيراد الجملة، تدبّر.

قوله: (والثّالث على أنّه حال) [(٧)]

يُردُّ باطّرادِ ورودهِ معرفةً، وجامدًا، وبأنّه غيرُ فضلة؛ إذ لا يُستغنى عنه[(٨)].

ثمّ ظاهر اقتصار الشّارح على ذكر الخلاف في خبر (كان)؛ أنْ لا خلافَ في خبر (كاد)[(٩)]، وليس كذلك[(١٠)]؛ بل قيل: إنّ النّصب على أنّه خبر[(١١)]، وقيل: على المفعوليّة؛

---

(١) ينظر: الشنواني ١/١٢٩.

(٢) يعني: تعليق الفرائد للدّمامينيّ، ينظر: ٣/١٠٥.

(٣) في (ع) إنّما هو الخبر متعلّقهما، وفي (ز/ب) إنّما الخبر متعلّقهما.

(٤) ينظر: الشّنواني ١/١٢٩.

(٥) في (ع) إلاّ.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/١٤(أ).

(٧) أي: الثّالث من الأقوال المختلف فيها في خبر (كان)، وهو كونها حال، وهو ينسب إلى الكوفيّين عدا الفرّاء، ينظر: الارتشاف ١/٤٣٢، والتّصريح ١/١٨٤، وموصّل الطلاّب ص:٣٩.

(٨) ينظر: الشّنواني ١/١٢٩، والمدابغيّ ل/ ١٧(أ).

(٩) يعني: الخلاف في نصب خبر (كان)؛ يوهم أنْ لا خلاف في خبر (كاد).

(١٠) ما سيذكره العطّار فيما يتعلّق بالخلاف في خبر (كاد) من الزّرقاني ل/١١(ب)، بتصرّف.

(١١) هذا هو المشهور من أقوال العلماء على أنّ خبرها منصوبٌ على الخبرية كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ فجملة: يفعلون في موضع نصبٍ خبر لـ(كاد)، فهي مثل (كان) في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، ينظر: الكافيجيّ ص: ٨٩، والزّرقاني ل/١١(ب).

لأنّ (كاد) معناه: قارب[١]، وقيل: على إسقاط الخافض، فمعنى (كاد): دنى[٢]، وقيل: هو بدل اشتمال، /ف(كاد زيدٌ يبكي)، معناه: قرُبَ بكاؤه، فيكون محلّهُ رفع[٣]، وأجابوا بأنّ [ل/٣٨/ أ] الخلاف في (كاد)؛ ليس كالخلافِ في (كان)، وأنت خبيرٌ بأنّ الخلافَ في (كان)؛ لو كان هو الخلافُ في (كاد)؛ لم يصحّ جعل هذا من وجوه الفرق[٤]؛ وعليه فعلى الشّارح مؤاخذةٌ بعدم ذكره[٥]؛ لأنّ هذه التّفرقة محصّلُها[٦]؛ الاختلاف في الخبرَينِ، ولا يتمّ إلاّ بذكرهما معًا، والاقتصار على أحدهما؛ إخلال بالتفرقة[٧]، تأمّل.

---

(١) نقل هذا عن المبرّد في (عسى) ينظر: المقتضب ٣/٧٠، والعطّار قاس (كاد) على (عسى) نقلاً عن الزّرقانيّ، حيث قال- ل/١١(ب)-: ((وكاد مثل عسى إذ لا معنى لاختصاص الخلاف بلفظٍ دون آخر...))، ثمّ قال: ((فالظّاهر أنّ القائل بغير ذلك في خبر عسى؛ قائلٌ به في خبر كاد)).

(٢) نقل هذا عن سيبويه في الكتاب ٣/١٥٨، حيث ذكر أنّ (عسى) بمعنى: دنى، قال: ((وتقول: (عسيتُ أنْ تفعل)، فأنْ هاهنا بمنزلتها في قولك: (قاربتُ أن تفعل) أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل))، والعطّار قاس عليها (كاد) نقلاً عن الزّرقانيّ كما أسلفت-.

(٣) هذا قول الكوفيّين في (عسى)، وأنّ جملة: (أن يفعل) في محلّ الرّفع بدلاً لما قبلها بدل اشتمال، ينظر: الرّضيّ على الكافية ٢/٣٠٣.

(٤) يعني به: الفرق الثّالث بين خبر (كان) وخبر (كاد)، الّذي سبق ذكره آنفًا؛ وهو أنّ خبر (كان) مختلفٌ في نصبه على ثلاثة أقوال بخلاف خبر (كاد) فإنّه منصوبٌ بها بلا خلاف، والصّحيح: أنّ فيه خلافًا كما بيّن ذلك العطّار.

(٥) يعني: الخلاف في خبر (كاد)، وأقول: هذه نكتةٌ لطيفةٌ من العطّار في استدراكه على الأزهريّ، فكان الأولى به أن يبيّن الخلاف في خبر (كاد)، فالاقتصار على أحدهما إخلالٌ بالتّفرقة كما ذكر، وقد قاس (كاد) على (عسى)، وأنّ (عسى) تضمّن معنى: قارب تبعًا للزرقانيّ.

(٦) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ) محصّلا.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) بالمتصرفة، وهو بعيدٌ عن المعنى، وما أثبت أنسب.

قوله: (الثّانية، والثّالثة) (١)

قد وُجِدَ في بعض النّسخ: (والثّانية) بالواو، وحينئذٍ فهي لعطفِ البدل على البدل؛ لا لعطفِ البدل على المبدل منه؛ فإنّه غير جائز. أفاده (ك) (٢)

وعلى هذا فالواو(٣) الّتي قبل قول شارحنا: (والجملة الثّانية إلخ)، كما في بعض النّسخ(٤) أيضًا تكتبُ بالحمرة(٥)؛ لأنّها من المتن، وجَمع بين هاتَينِ المسألتينِ(٦)؛ اختصارًا، ولسلوك طريق اللّف والنّشر(٧)، ولاشتراكهما في حكم النّصب مع كونهما فضلة(٨).

قوله: (الواقعة مفعولاً به) (٩)

كذا(١٠)في نسخٍ، وفي أخرى بإسقاط به(١١)، وهي مرادة؛ إذ حيثُ أطلقَ المفعول

---

(١) يعني: الجملتان: الثانية، والثّالثة من الجمل السّبع الّتي لها محلٌّ من الإعراب، وهما: الجملة الواقعة حالاً، والجملة الواقعة مفعولاً به، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٩.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ٩٠.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) في نسخ موصّل الطلاّب الّتي وقفت عليها بدون الواو، ولعلّ العطّار -رحمه الله- وقف على نسخة فيها الواو، كما أشار إلى ذلك.

(٥) في (ع) بالجملة.

(٦) يعني: الجملة الواقعة حالاً، والجملة الواقعة مفعولاً به.

(٧) هو: من اللّف والنّشر المرتّب.

(٨) من قوله: (وجمع) إلى قوله: (فضلة) من الكافيجيّ ص: ٩٠ بتصرّف.

(٩) في (ع) بإسقاط (به).

(١٠) في (ع) يذكرا.

(١١) في نسخ موصّل الطلاّب الّتي وقفت عليها بعدم الإسقاط، وقد أسقطت (به) في (ع)كما أشرت آنفًا، والكافيجيّ ص:٩٠، والشمنّي ل/٧(أ)، والرّوميّ ص: ٢٨، والشّنوانيّ ١/١٣٠.

فالمراد: المفعول به، ولأنّ الجملة لا يَجْرِي فيها غيرُه على الرّاجح(١)؛ خلافًا لابن الحاجب(٢)؛ حيث قال: ((إنّ الجملة المحكيّة بالقول: مفعولٌ مطلقٌ مبيّن للنّوع، كـ (قعدَ القُرفُصاء) (٣)، أي: قعدَ نوعًا من القعود؛ لأنّ القُرفُصَاء: أن يجلس على أليبه(٤).

قيل: مبنى الخلاف: هل العاملُ فيها القول بالمعنى المصدريّ فتكونُ مغايرةً له؛ فهي مفعول به، كـ(ضربتُ زيدًا)؟ أوالقول بمعنى: المقول؛ فهي مفعولٌ مطلق؛ لأنّها حينئذٍ عينه؟(٥)

قال ابن الحاجب: ((والّذي غرّ الأكثرين؛ أنّهم ظنّوا أنّ تعلّق(٦) الجملة بالقول؛ كتعلّقها بـ(عَلِم) في: (علمتُ لزيدٌ قائمٌ)(٧)، وليس كذلك؛ لأنّ الجملة نفس القول، والعِلْم غيرُ المعلوم؛ فافترقا)).(٨)

---

(١) يعني: أنّ الجملة لا يجري فيها بقية المفاعيل، وهو الرّاجح على رأي الجمهور.

(٢) الّذي اختار كون المفعول المطلق جملة، وهي: الجملة المحكيّة بالقول.

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٥٣/٢ بتصرّف، وينظر: المغني ص: ٥٣٨.

(٤) في المعجم الوسيط (قرفص) قال: ((القرفصاء: أن يجلس على أليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه، أو يجلس على ركبتيه منكبًّا ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفّيه)).

(٥) في (ع)، و(ز/أ) لأنّها في غيره، وينظر: المدابغيّ ل/١٤(أ) وفيه: أنّ قول الجمهور هو: حمل القول على المعنى المصدريّ وهو الرّاجح، وقول ابن الحاجب: أنّه مشتقّ من القول بمعنى: المقول.

(٦) في (ع)، و(ز/أ) أن تطلق، وهو بعيدٌ عن المعنى.

(٧) في (ع) علمتُ زيدٌ قائم، وفي (ز/أ) بإسقاط (قائم) .

(٨) الأمالي النّحويّة لابن الحاجب ٢٣٦/١، وينظر: المغني ص: ٥٣٨، ٥٣٩، والكافيجيّ ص: ٩٣، ٩٤، والزّرقانيّ ل/١٢(أ)، والشّنوانيّ ١٣١/١، والمدابغيّ ل/١٤(أ).

قال (ك): ((والأولى التّفصيل بأن يقال: قد يكونُ مقول القول مفعولاً مطلقًا تارةً؛ كما إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ)، وأخرى يكون[١] مفعولاً به؛ كما إذا حكيتَ قول الغير، والمذكور في الكتاب من قبيل الثّاني))[٢].

قوله: ([ومحلّهما] [٣] نصبٌ)

أمّا الحاليّة؛ فظاهر، وأمّا الواقعة مفعولاً؛ فمقيّدٌ بما إذا لم تنُب عن الفاعل، وذلك[٤] في القول خاصّة[٥]، كما في قوله تعالى:/﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾[٦]، وإنّما جاز ذلك هنا؛ لأنّ الجملة الّتي يراد بها[٧] لفظها تنزّل[٨] منْزلة المفرد، وهذه الخاصّة لا توجد في غير القول فاختصّت النّيابة به؛ بل أجاز بعضهم وقوع الجملة فاعلاً صريحًا، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٩]، فجملة: [ل/38/ب]

---

(١) في (ع)، (ز/أ) وحريّ أن يكون، والأنسب ما أثبت لموافقته الكافيجيّ.

(٢) الكافيجيّ ص: ٩٤، ٩٥.

(٣) أي: الجملة الواقعة حالاً، والجملة الواقعة مفعولاً به، وما بين المعقوفين هو الأنسب؛ كما في بعض نسخ موصّل الطّلاّب، وفي الكافيجيّ ص: ٩١، والرّوميّ ص: ٢٨، والشّنواني ١/١٣٠، والمدابغيّ ل/١٤(أ)، وفي الأصل، و(ز/ب): ومحلّها، وفي (ع)، و(ز/ أ): ومحلاًّ، وبإسقاط (نصب).

(٤) في (ع)، و(ز/أ) وذكر.

(٥) في (ع) و(ز/أ) حاصلاً.

(٦) المطفّفين:١٧، وينظر: المغني ص: ٥٣٨، والزّرقانيّ ل/١٢(أ)، والشّنواني ١/١٣٠، والمدابغيّ ل/١٤(أ).

(٧) في الأصل، و(ز/ب) به، وفي (ز/أ) بإسقاط (الّتي) .

(٨) في (ع) المترك، وفي (ز/أ) المنزَّل.

(٩) إبراهيم:٤٥، وينظر: المغني ص: ٥٣٨.

﴿ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ معلّقٌ عنها العامل؛ بسبب الاستفهام في محلّ الرّفعِ على أنّها فاعل (تبيّن)، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾[١] فجملة: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[٢]؛ معلّقة[٣] باللّام، مرفوعٌ محلاًّ؛ لكونها فاعل ﴿ بَدَا ﴾، وأجاب المانع بأنّ في ﴿ بَدَا ﴾ ضمير البدء، وفاعلاً، وتقدّر ما المصدريّة، أو (أنْ) في ﴿ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[٤].

قال (م): ((وعلى هذا لا يكونُ عددُ الجملة[٥] الّتي لها محل؛ ثمانيةً بل تسعة)). ا.هـ[٦]

وفيه: أنّه على هذا[٧] يكون عددُها أحدَ عشر؛ بزيادة النّائبة عن الفاعل، والفاعل؛ لأنّ الجمل الّتي لها محلّ: تسع[٨]، فإن أراد الجمل الّتي ذُكرت هنا؛ فكان الواجب أن يقول: عدد الجملة الّتي لها محلّ: سبع[٩]؛ لأنّ ما ذُكر هنا سبع؛ والّذي ذُكر في المغني: تسع، فكلامه لم يوافق واحدًا منهما[١٠].

---

(١) يوسف:٣٥، والآية مبتورةٌ في النّسخ الأربع، فبدايتها ﴿ مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ ﴾، والأنسب: ذكرها من بدايتها كما أثبت.

(٢) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٣) في (ع)، و(ز/أ) متعلّق، وهو سهوٌ من النّسّاخ، فاللاّم تعلِّق الأفعال القلبية عن العمل.

(٤) من قوله: (وإنّما أجاز) إلى هذا الموضع من الشمنّي ل/٧(ب) بتصرّف، وينظر: المغني ص: ٥٣٨.

(٥) كذا في النّسخ الأربع، والشمنّي، والأنسب: الجمل.

(٦) الشمنّي ل/٧(ب).

(٧) في (ع) وفيه على أن هذا.

(٨) في موصّل الطلاّب: سبع، وفي المغني: تسع، حيث أضاف الجملتين المستثناة، والمسند إليها ص: ٥٥٨ وما بعدها.

(٩) في (ز/أ) تسع، وهو خطأٌ.

(١٠) أقول: هذا استدراك جيّد من العطّار على الشّمنيّ.

والحاصل: أنّ الجملة إذا وقعت نائبةً عن الفاعل، أو فاعلاً كما قيل؛ محلُّها رفع، فكان الأولى للمصنّف أن يقيّد(١) كونها نصب؛ بعدم كونها نائبةً عن الفاعل(٢)، ويجاب: بأنّها حيثُ وقعت نائبةً عن الفاعل؛ فمحلّها رفع، ولا تسمّى مفعولة؛ بل باعتبار ما كان(٣)، فذِكْرُ النّصب يستلزم كونها مفعولاً، فكأنّه قال: محلّها نصب؛ إنْ وقعت مفعولاً، تأمّل(٤).

قوله: (فالحالية) (٥)

الياء فيها، وفي(٦) المفعوليّة؛ للمصدريّة، أي: كون الشّيء حالاً، ومفعولاً؛ لا للنّسبة، والمبالغة؛ لأنّ ياء النّسبة مع تاء التّأنيث إذا لحقت آخر الكلمة؛ أفادت معنى المصدر، نقله الرّوميّ(٧) عن صاحب اللّب(٨).

---

(١) في (ع) يقعد.

(٢) القائل هو: الشّمني ل/٧(أ) استدراكًا على المصنِّف؛ وينظر: الزّرقاني ل/١٢(أ).

(٣) ينظر: المدابغيّ ل/١٤(أ).

(٤) أقول: هذا استدراكٌ آخر على الشّمنيّ من العطّار تبعًا للزّرقانيّ، والمدابغيّ.

(٥) يقصد بها: الجملة الواقعة حالاً، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٩.

(٦) ساقطة من (ع).

(٧) ص: ٢٩.

(٨) الصّحيح: عن صاحب شرح اللّب، كما في الرّوميّ ص: ٢٩، وهو: عبد الله بن محمّد بن أحمد الحسينيّ النّيسابوريّ جمال الدّين المشهور بـ (النّقركار)، عالم بالعربية والأصول، من مصنّفاته: شرح المنار في الأصول، وشرح التّسهيل في النّحو، وشرح الشّافية في الصّرف، وشرح لب الألباب، ومعني النّقركار: صائغ الفضة، كما قال طاش كبرى زاده، ت ٧٧٦هـ، ينظر: مفتاح السّعادة ١/١٤٩، والدرر الكامنة ٢/٢٨٦، وشذرات الذّهب ٦/٢٤٢، والأعلام ٤/٢٧١، ٢٧٢، ولعلّ العطّار وهم عندما قال: عن صاحب اللّب، وهو الإسفرائيني، وكلام النّقر كار في شرح لب الألباب ل/١٥١.

قوله: ﴿ وَجَآءُو ﴾ (١)

ضمّن (جاء) معنى: (أتى)؛ فنصب المفعول(٢)، أو النّصب على نزع الخافض، أي: إلى أبيهم(٣).

قال صاحب الكشّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ (٤): ((إنّ (جاء) يستعمل في معنى: (فَعَل)؛ فيُعدّى(٥) بما تعدّى به، فيكون المعنى: وَرَدُوا ظلمًا، ويجوز أن يحذف الجارّ، ويوصل الفعل)). ا.هـ (٦)

والضّمير في ﴿ وَجَآءُو ﴾ راجعٌ لإخوة يوسف .

قوله/: (على الحال من الواو) (٧) [ل/٣٩/ أ]

فالحال لبيان هيئة الفاعل(٨).

و ﴿ عِشَآءً ﴾ قال الجوهريّ: ((هو من صلاة المغرب إلى العَتَمَة(٩)، ومثله(١٠): العَشِيّ، أمّا العَشَى(١١) مقصورًا؛ فهو مصدر الأعشى الّذي لا يبصر باللّيل، ويبصرُ بالنّهار)) (١٢).

ثمّ إنّ (م) جعل أقسام الحاليّة ثلاثة(١٣):

---

(١) تمام الآية: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾[يوسف: ١٢]، وهو شاهدٌ على الجملة الواقعة حالاً، فجملة (يبكون) في محلّ نصب على الحال من الواو، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٩.

(٢) يعني: وجاءوا أباهم، وهو مفعول (جاءوا) بتضمينه معنى فعلٍ متعدٍّ بمعنى: أتى.

(٣) في (ع)، و(ز/أ) إلى أنّهم.

(٤) الفرقان: ٤.

(٥) في (ز/أ) فيتعدّى، ولا فرق بينهما.

(٦) الكشّاف ١٨/٣.

(٧) يعني: جملة يبكون في محلّ نصبٍ على الحال من الواو.

(٨) ينظر: الشّمنّي ل/٧(ب)، والمعنى: باكين متباكين كما في الكافيجيّ ص: ٩١، والمدابغيّ ل/١٤(أ).

(٩) عتمة الليل: ظلام أوّله بعد زوال نور الشّفق... ينظر: اللّسان، والمعجم الوسيط (عتم).

(١٠) في الأصل و(ع)، و(ز/أ) ومثل.

(١١) في النّسخ الأربع:(العشا) بالألف الطّويلة، والأنسب بالألف المقصورة كما أثبت.

(١٢) الصّحاح (عشو)، ونقله العطّار بواسطة الكافيجيّ ص: ٩١.

(١٣) ينظر: الشّمنيّ ل/٧، ٨.

فعليّة مقرونةٌ بالواو، أولا[(١)]، واسميّة مقرونة بها[(٢)]، وشارحنا ذَكر بعد تمثيل المصنّف بالفعليّة بدون الواو؛ الاسميّة المقرونة بالواو، ومثّلها بالحديث[(٣)]، ومعناه: أنّ الحالة الّتي يكون بها الشّخص قريبًا من ربّه قُرْبَ مكانةٍ؛ لا مكانَ من أحواله الّتي هو عليها حالة سجوده، فأقرب: مبتدأ، وما: مصدريّة، وكان: تامّة، فيسبك ما بعدها بمصدر، أي: أقرب كونِ العبد[(٤)].

ونصّ الرّضيّ[(٥)] على أنّ إضافة المصدر تفيد العموم، فالمعنى: أكوان العبد[(٦)]، ومن ربّه متعلّق بأقرب، وقوله: ((وهو ساجد)) حال من العبد على ما قال الشّارح[(٧)].

وقال (ش) [(٨)]: ((إنّه من ضمير العبد المستتر في الخبر المحذوف وجوبًا؛ لسدّ الحال مسدّه، والأصل: حاصلٌ إذا كان)) [(٩)].

وانظر ما المانع من جعلهِ حالاً من العبد؟

وقال (م): ((إنّه حال من أقرب)) [(١٠)].

---

(١) وقد مثّل الشّمنيّ للحالية بغير الواو بقوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ ﴾، وبالواو بقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾[الشّعراء: ١١١].

(٢) ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[النّساء : ٤٣].

(٣) هو قوله ﷺ: «**أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهُو سَاجد**»، وهو مخرَّج عند مسلم ١/٣٥٠، وأبي داود ١/٢٣١.

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/١٢(أ).

(٥) ينظر: الرّضيّ على الكافية ١/١٠٥.

(٦) في (ع) البعد.

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٩، والمدابغيّ ل/١٤(أ، ب).

(٨) في النّسخ الأربع: (ق)؛ وهو خطأ، والصّحيح: أنّ القول من الشّنوانيّ لا من الزّرقانيّ، ولعلّه من وَهم النّسّاخ، واتفاقهم على ذلك.

(٩) الشّنواني ١/١٣١.

(١٠) الشمنّي ل/٨ (أ).

ويلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ، وهو ضعيف، فتحصّل أنّ في صاحب الحال أقوالاً ثلاثة[١]، ومثالُ الحديث آية: ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [٢].

ومثال الفعليّة المقترنة بالواو: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [٣].

قوله: (محكيّة بالقول) [٤]

الحكاية: إيراد اللّفظ على صورته الأولى[٥]، وهو منصوبٌ على أنّه بدل اشتمالٍ من الجارّ والمجرور معًا[٦] على قول بعض النّحاة: وهو أنّ معمول الفعل مجموع الجارّ والمجرور في اللّغو، أو من المجرور[٧] فقط حملاً على محلّه على قول محقّقي النّحاة: وهو أنّ معمول الفعل في اللّغو هو المجرور، فعلى هذا يكون مفعولاً لتقع، وإمّا بفعلٍ[٨] مقدّرٍ؛ كما هو صنيع الشّارح، ولا يصحّ رفعه على أنّه خبرُ مبتدأ محذوف، ولا جرّهُ على أنّه بدلٌ من المجرور[٩] فقط حملاً على اللّفظ؛ لأنّه ينافيه الرّسم في قولهِ بعد[١٠]: (ومعلّقًا عنها العامل)؛ إذ هو

---

(١) أنّه حال من العبد، وأنّه حال من ضمير العبد المستتر في الخبر المحذوف وجوبًا، وأنّه حال من أقرب، وعدم التّقدير هنا أولى من تصيّد المحذوف.

(٢) النّساء:٤٣.

(٣) الشّعراء:١١١.

(٤) هذا هو الموضع الأوّل من مواضع الجملة الثّالثة من الجمل الّتي لها محلّ لها من الإعراب، وهي الجملة المفعوليّة، وتقع في أربعة مواضع، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٣٩، ٤٠.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٩٣، والمدابغيّ ل/١٤(ب)، وهو في شرح التّصريح ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ٨٨/٤.

(٦) في (ع) من.

(٧) في (ز/ب) أو من الجار ومن المجرور.

(٨) في (ع) وإنّما بعقل.

(٩) في (ع) بدل مجرور.

(١٠) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٠ وهو الموضع الرّابع من مواضع الجملة المفعوليّة.

معطوفٌ على (محكيّة)، وقد رُسم بصورة المنصوب[١].

وصحّح الرّوميّ ذلك؛ قال: ((حملاً على اللّفظ وإن لم يحتمله[٢] رسم[٣] الخطّ في قوله: (ومعلّقًا)))[٤].

وإنّما عبّر بالقول؛/ليشمل ما تصرّف منه، فلو اقتصر على مادّةٍ؛ لتُوهمَّ القِصَر[٥]. [ل/٣٩/ب]

قال (م): ومثْلُ القول مرادفُه عند الكوفيّين[٦]؛ إمّا مقرونة بحرف التّفسير، كقول الشّاعر[٧]:

وترْمِينَني بالطّرف أي: أنت مُذنِب[٨] *** ....

وكقولِكَ: (كتبتُ إليه أن افعل)[٩]، والصّحيح: أنّه لا محلّ لها بين الجملتين؛ لأنّهما

(١) من قوله: (وهو منصوبٌ) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٢٩، ٣٠ بتصرّف.

(٢) في (ع)، و(ز/ أ) يحتمل.

(٣) في (ع) سرم.

(٤) الرّومي ص: ٣٠.

(٥) ولذلك عبر ابن هشام في المغني فقال ص ٥٣٩: ((باب الحكاية بالقول أو مرادفه))، وللاستزادة في باب الحكاية ومادّتها ينظر: الجمل للزّجاجيّ ص: ٣٢٥-٣٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/ ٤٩-٦٧، وشرح الجمل لابن هشام ص: ٣٨٧-٤٠٣.

(٦) ينظر: تفصيل المسألة في المغني ص: ٥٣٩، ٥٤٠، والكافيجيّ ص: ٩٥، ٩٦.

(٧) هذا صدر بيت من الطّويل، وعجزه: وتقلينَني لكنّ إيّاكِ لا أقلي، ولا يعرف قائله، وهو في شرح المفصّل ٨/ ١٤١، والمغني ص: ٥٣٩، والهمع ١/ ٢٤٨، والشّاهد فيه: أنّ (أي) جاءت لتفسّر الجملة، كما تفسّر المفرد.

(٨) في (ع)، و(ز/ أ) مدين.

(٩) ينظر: المغني ص:٥٣٩.

وقعتا تفسيرًا لفعلٍ قبلهما[١]؛ كما عليه الجمهور[٢]، والشّلوبين[٣]، أو غير مقرونة، نحو: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾[٤]، ونحو: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾[٥]، فهاتان الجملتان: محلّهما نصبٌ عند الكوفيّين[٦]؛ بمرادف[٧] القول، أعني: ووصّى، ونادى، وعند البصريّين؛ بقولٍ مقدّرٍ[٨]، ويشهد له التّصريح في نحو: ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا * قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾[٩]، ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾[١٠].

---

(١) ساقطة من (ع)، وفي (ز/أ) قبلها، وما أثبت أنسب.

(٢) ينظر: المغني ص: ٥٣٩، ٥٤٠، والكافيجيّ ص:٩٥.

(٣) هو: عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الأزديّ الإشبيليّ، الأستاذ أبو علي المعروف بـ (الشّلوبين)، وربّما زيد بعدها ياء النّسبة، تلميذُ السّهيلي، والجزوليّ، إمام زمانه في العربيّة، له من المصنّفات: تعليقٌ على كتاب سيبويه، وشرحان على الجزولية، والتّوطئة، ت ٦٤٥هـ، ينظر: إنباه الرّواة ٣٦/٢، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢، ٢٢٥، وشذرات الذّهب ٢٣٢/٥، والأعلام ٢٢٤/٥، وسيأتي العطّار يترجم له ص: ٤٣١.

(٤) البقرة:١٣٢.

(٥) هود:٤٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٨١/١.

(٧) في (ع) مرادف.

(٨) ينظر: المغني ص: ٥٣٩، ٥٤٠، والكافيجيّ ص: ٩٥، والزّرقانيّ ل/١٢(ب).

(٩) مريم:٣، ٤.

(١٠) هود:٤٥، وينظر فيما سبق الشمنّي ل/٨(أ).

قوله: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ (١)

أنطق الله عيسى -عليه السلام- نداءً(٢) أوّلاً؛ لأنّه أوّل المقامات، وللرّد على من يزعُم ربوبيّته.ا.هـ ، أفاده بعض الشرّاح.

قوله: (في موضع نصب) (٣)

قال ابن الحاجب في الأمالي: إنّ القول يحكي هذه الجملة في موضع نصبٍ باتّفاق، إلاّ أنّها مفعول مطلق، أو مفعول به. ا.هـ (٤)

فمذهب الجمهور: هو الثّاني، والمحقّقين: هو الأوّل، كما نصّ عليه شارح اللّب(٥)، أفاده الرّوميّ(٦).

قوله: (في باب ظنّ) (٧)

أي: في أفعال القلوب(٨)؛ الّتي تتعدّى إلى مفعولين، فإنّ أصل المفعول الثّاني خبر، والخبر قد يكون جملةً؛ فكذلك(٩) المفعول الثّاني، فلهذا لا يقع المفعول الثّاني جملةً(١٠) في

---

(١) مريم: ٣٠.

(٢) كذا في (ع)، وهو الأنسب، وفي الأصل، و(ز/أ، وب) بذا.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٣٩، ٤٠ ((فجملة (إني عبد الله) في موضع نصبٍ على المفعوليّة محكيّة بـ (قال))).

(٤) ينظر: الأمالي لابن الحاجب ١/٢٣٦، والعطّار نقله بواسطة الرّوميّ.

(٥) ينظر: شرح لبّ الألباب للنّقركار ل/١٣٣.

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ٣٠.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤٠ ((والثاني- أي الموضع الثّاني من مواضع الجملة المفعولية- أن تقع تاليةً للمفعول الأوّل في باب ظن نحو: ظننت زيدًا يقرأ)).

(٨) قال الأزهريّ في شرح التّصريح ١/٢٤٧: ((وإنّما قيل لها ذلك؛ لأنَّ معانيها قائمةٌ بالقلب، وليس كلُّ قلبيٍّ ينصبُ مفعولين؛ بل القلبيّ ثلاثة أقسام: ما لا يتعدّى بنفسه نحو: فكّر، وما يتعدّى لواحدٍ بنفسه نحو: عَرف وفَهِم، وما يتعدّى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا)).

(٩) في (ع) فذلك.

(١٠) من قوله: (فكذلك) إلى قوله: (جملة) ساقط من (ز/ب).

باب أعطيتُ، وأمّا نحو: (سمعتُ زيدًا يقرأ)[١]، فقد قيل: إنّه يتعدّى إلى مفعولين، فجملة: (يقرأ)؛ منصوبة المحلّ على أنّها مفعولٌ ثانٍ.

فإن قلت: السّماع لا يتعلّق فعلُه إلاّ بالمسموع؛ فكيف جاز تعلُّقُه هنا بزيدٍ؛ وهو مّما لا يُسمَع[٢]؟

قلت: إنّ السّماع لما تعلّق باللّفظ المسموع المنسوب إلى زيدٍ؛ جاز تعلُّقُه به بهذا الاعتبار؛ كما جاز تعلّق أفعال القلوب بالمفعول الأوّل بذلك الاعتبار.

وقيل: إنّه يتعدّى لمفعولٍ واحدٍ؛ فالجملة /حالٌ[٣]، أو بدل اشتمالٍ، وهو الظّاهر، [ل/٤٠/ أ]
وأمّا إذا تعلّق بمسموعٍ ابتداءً فهو يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ فقط اتّفاقًا[٤]، نحو: (سمعت صوتًا)، قال الله تعالى: ﴿ يَوۡمَ يَسۡمَعُونَ ٱلصَّيۡحَةَ ﴾[٥] ا.هـ (ك)[٦]

قوله: (وتاليةً للمفعول الثّاني) [٧]

اعلم أنّ الفعل المتعدّي على ضربين[٨]:

---

(١) في (ع)، و(ز/أ) يقول، ولا فرق.

(٢) في (ع) سمع.

(٣) في (ع)، و(ز/أ) حالاً- بالنّصب- وما أثبت أصحّ.

(٤) ينظر: المغني ص: ٥٤٤.

(٥) ق:٤٢.

(٦) المقطع بأكمله من الكافيجيّ بتصرّف يسير ص: ٩٦، ٩٧، وينظر: المدابغيّ ل/١٤(ب).

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص:٤٠ ((والثّالث –أي: الموضع الثّالث من مواضع الجملة المفعوليّة– أن تقع تاليةً للمفعول الثّاني في باب (أعلم)، نحو: أعلمتُ زيدًا عمرًا أبوهُ منطلقٌ، فجملة: (أبوه قائم) في موضع نصبٍ على أنّها المفعول الثّالث)).

(٨) ما سيذكره العطّار عن أقسام الفعل المتعدِّي؛ من الرّوميّ بتصرّف ص: ٣١-٣٣ وهو من قوله: (اعلم أنّ الفعل المتعدِّي..) إلى قوله: (فلذلك قال المصنِّف: وتالية للمفعول الثّاني) ص: ٣٠٨.

قسمٌ يصحُّ حملُ[١] مفعوله الثّاني على الأوّل[٢]، وقسمٌ لا يصحّ[٣]، والثّاني: إمّا أنْ[٤] يتعدّى إلى المفعولَينِ بنفسه[٥]، نحو: (كسوتُ[٦] زيدًا جبّةً)، وبالهمزة نحو: (أعطيتُ زيدًا درهمًا)؛ فإنّه[٧] في هذين المثالَينِ؛ لا يجوز أن يقال: (زيدٌ جبّةٌ)، و(زيدٌ درهمٌ)، وجعلوا من هذا الباب: ما يتعدّى إلى الثّاني بواسطة الحرف، ثمّ حذف اتّساعًا، مثل[٨]: اختار، واستغفر[٩]، وسَمَّى، وكَنَّى[١٠]، الأوّل: يتعدّى بـ(مِنْ)[١١]، والثّاني: بـ[من][١٢] أوباللاّم ، والثّالث، والرّابع: بالباء[١٣].

---

(١) ساقط من (ع).

(٢) هو: ما تعدَّى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ،كـ(علمت زيدًا قائمًا).

(٣) هو: ما تعدَّى لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كـ(أعطيت زيدًا درهمًا).

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) في (ع) نفسه.

(٦) في (ع) سكون.

(٧) كذا في (ع)، و(ز/أ)، وهو الأنسب، وفي الأصل، و(ز/ب) فإنّ.

(٨) في (ع) ثم.

(٩) كذا في الأصل، وهو الأنسب؛ لموافقته الرّوميّ ص: ٣١، وفي (ع) انقص، وفي (ز/أ) استعصى، وفي (ز/ب) استغض.

(١٠) في (ع) وكاين.

(١١) كقولك: اخترتُ الرِّجالَ عبدَ الله، والأصل: اخترتُ عبدَ الله من الرّجال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلاً ﴾[الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ ٣٠٣/٢.

(١٢) في النّسخ الأربع: بـ (عن)، وما أثبت هو الصّواب؛ لأن استغفر يتعدى بـ(مِنْ)، أو باللاّم، وهو الموافق لما في الرّوميّ، تقول: استغفر الله لذنبي، ومن ذنبي، ينظر: مختار الصّحاح (غفر) حيث قال الرّازيّ: ((استغفر الله لذنبِهِ، ومن ذنبِهِ بمعنىً)).

(١٣) كقولك: سَمَّيتُه زيدًا، وكنيتُ زيدًا أبا عبد الله، والأصل: سميته بزيدٍ، وكنيتُ زيدًا بأبي عبد الله، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ ٣٠٣/٢

والقسم الأوّل: يسمّى: أفعال القلوب؛ فيصحُّ حملُ مفعوله الثّاني على الأوّل، نحو: (علمتُ زيدًا فاضلاً)، فيقال: (زيدٌ فاضلٌ)، أو كان بمنزلته، نحو: (علمتُ أبا يوسُف[١] أبا حنيفة[٢])؛ فإنّه يقال: أبو يوسُف أبو حنيفة، ولا يجوز الاقتصار[٣] على أحد مفعوليه على الأشهر؛ مع أنّهما[٤] في الأصل مبتدأ وخبر[٥].

وحذفُهما[٦] جائزٌ في السّعة[٧]؛ لأنّ مفعوليه معًا بمنْزلة اسمٍ واحدٍ مضمونهما معًا هو[٨] المفعول به، فلو حذف أحدهما؛ كان كحذف بعض أجزاء الكلمة، إلاّ فيما وقع في مفعوله (أنّ) المفتوحة بما بعدها خفيفةً، أو ثقيلةً؛ فإنّه واجبُ الاقتصار عند الأخفش،

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاريّ، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأوّل من نشر مذهبَه، لزم أباحنيفة، وولي القضاء ببغداد، من كتبه: الخراج والآثار، ت ١٨٢هـ، ينظر: الأعلام ٢٥٢/٩.

(٢) هو: النّعمان بن ثابت التّيميّ، أحد الأئمّة الأربعة، كان قويّ الحجّة، من أحسن النّاس منطقًا، له مسندٌ في الحديث، والمخارج في الفقه، ت ١٥٠هـ، ينظر: الأعلام ٤/٩، ٥.

(٣) الحذف إن كان بلا دليلٍ، أو قرينة سمي اقتصارًا، وهو يكون للمفعولين معًا أو لأحدهما، وحذفُ مفعولي علم اقتصارًا فيه خلافٌ بين سيبويه، والأخفش، وحذف أحد المفعولين اقتصارًا ممنوع إجماعًا، ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٢٧٩/٢، وشرح التّصريح ٢٥٨/١-٢٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١-٢٩٣، وشرح الأشموني ٣٤/٢، ٣٥.

(٤) كذا في النّسخ الأربع، والوجه: لأنّهما.

(٥) قال الأزهريّ في شرح التّصريح ٢٦٠/١: ((ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارًا أي: لغير دليل؛ لأنّ المفعولين هنا أصلُهما المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأٍ دون خبر، ولا بخبرٍ دون مبتدأ قبل دخول النّاسخ؛ فكذلك بعده)).

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) وحذفها، وما أثبت أصحّ.

(٧) ينظر: شرح التّصريح ٢٥٩/١، والأشموني ٣٤/٢، ٣٥، والحذف هنا حذفُ اختصار، أمّا حذفُهما حذفَ اقتصار ففيه ثلاثةُ مذاهب، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١، ٢٩٢.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) مضمونهما مغاير.

حيث قال: (أنّ) المفتوحة مع معموليها؛ هو المفعول الأوّل، فيقدّر المفعول الثّاني[١]، وأمَّا عند سيبويه[٢]؛ فإنّه سدّ مسدّ مفعوليها[٣]؛ فلا يكون اقتصارًا[٤]؛ وإن جاز أن تسكت[٥] عنهما جميعًا، كقوله: (من يَسمْع يَخَلْ)[٦].

وهي أفعالٌ سبعة[٧]، وقد يتعدّى فعلان منها بإدخال الهمزة؛ إلى مفاعيل ثلاثة، وهما: (علمت، ورأيت)[٨]، فمفعولهما الأوّل؛ كمفعول باب (أعطيت)؛ في جواز

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦٠/٨، ٦١، والرّضي على الكافية ٢٨٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٥/١، ١٢٦ حيث قال: ((فأمّا ظننتُ أنّه منطلق؛ فاستغني بخبر أنّ تقول: أظن أنّه فاعلٌ كذا وكذا، فيستغنى، وإنّما يقتصر على هذا؛ إذا علم أنّه مستغنٍ بخبر أنّ))، وقد رمز في الأصل لسيببويه بـ(س)، والمسألة في شرح المفصّل لابن يعيش ٦٠/٨، ٦١، والرّضي على الكافية ٢٨٦/٢.

(٣) في (ع)، و(ز/أ) مفعولها، وما أثبت أنسب .

(٤) وذلك لأنّ (أنّ) واسمها وخبرها سدّت مسدّ مفعولي (ظننت) .

(٥) في (ع)، و(ز/أ) تسكن.

(٦) مثل مشهورٌ ذكره النّحويون شاهدًا على جواز حذف المفعولين في علمت، وظننت، وما في معناهما مع قيام القرينة، وذكر ابن عصفور أنّ سيبويه حكاه عن بعضهم، ومعناه: يقع منه خيْلَة، وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه، ينظر: الرّضي على الكافية ٢٧٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/١، وهو في مجمَع الأمثال ٢٨٨/٢.

(٧) هي: ظننتُ وحسبتُ وخلتُ، وهذه ثلاثةٌ للظنّ، وزعمتُ تكون تارةً للظّن، وتارة للعِلْم، وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ، وهذه ثلاثة للعلم، ينظر: شرح المفصّل ٧٨/٦، ٧٩، والرّوميّ ص: ٣٢.

(٨) النّقل مقصورٌ على هذين الفعلين دون بقيّة أفعال الباب، وهو المسموعُ من العرب، وأمّا الأخفش فكان يقيس عليهما بقيّة أفعال الباب، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٦٦/٧، والرّضيّ على الكافية ٢٧٤/٢، ٢٧٥.

الاقتصار عليه[١]، كقولك: (أعلمتُ زيدًا)، والاستغناء كقولك: (أعلمتُ عمرًا منطلقًا)، والثّاني والثّالث[٢] من مفعوليهما[٣]؛ [كمفعولي][٤](علمتُ)؛ في وجوب ذكر أحدهما عند الآخر، وجواز تركهما معًا، والمفعول الثّالث لهذه الأفعال؛ يقع /جملةً كما في المفعول الثّاني للمتعدّي إلى مفعولين[٥]؛ فلذلك قال المصنّف: (وتاليةً للمفعول الثّاني). [ل/٤٠/ب]

قوله: (في باب أعلم)

ألحق به الحريريّ[٦] (علمّ) بالتّضعيف[٧]، ورُدّ: بأنّ الظّاهر من مذهب سيبويه[٨]؛ أنّ النّقل بالتّضعيف؛ سماعيٌّ في المتعدّي، والّلازم[٩]، وبالهمزة؛ قياسيٌّ[١٠] في اللاّزم، سماعيٌّ في

(١) مثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار، أن تقول: (أعطيتُ زيدًا) في جواب مَن قال: مَنْ أعطيتَ الدّرهم؟ تريد: أعطيته زيدًا، فحذفت لفهم المعنى، ومثال حذفه حذف اقتصار أن تقول: (أعطيتُ زيدًا)، ولا تريد أن تُخبِرَ بما أعطيت، وكذلك تقول: (أعلمتُ زيدًا) حذف اختصار في جواب: (هل أعلمتَ زيدًا عمرًا منطلقًا؟)، وحذف اقتصار تقول ذلك من غير دلالةٍ على المحذوف، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٠- ٢٩٤.

(٢) في (ع) الثّاني الثّالث -بدون واو- وهو سهوٌ.

(٣) في (ع)، و(ز/أ) مفعولهما، وما أثبت أنسب .

(٤) في النّسخ الأربع: كمفعول، وما أثبت هو الصّحيح.

(٥) ينظر: تفصيل المسألة في الكتاب ١/٣٧-٤١، وشرح ابن يعيش على المفصّل ٧/٦٨، وشرح الرّضي على الكافية ٢/٢٧٦-٢٧٩، وشرح الأشموني ٢/٣٩، وشرح التّصريح ١/٢٦٥، ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٤، والهمع ١/١٥٨.

(٦) هو: أبو محمّد القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان الحريريّ، كان أديبًا لغويًّا نحويًّا، له من المصنّفات: درّة الغوّاص في أوهام الخواص، والمقامات، وملحة الإعراب وشرحها، ت ٥١٦هـ، ينظر: معجم الأدباء ١٦/٢٦١، وشذرات الذّهب ٤/٥٠.

(٧) لم أقف عليه في الملحة، ولا شرحها، ومرجع العطّار فيه الكافيجيّ ص: ٩٨.

(٨) في الأصل (س) بالرّمز، ورأيه في الكتاب ٤/٥٥، ٥٦.

(٩) في (ع) واللام، وفي (ز/أ) في المتعدّي باللام.

(١٠) في (ع) و(ز/أ) قياس.

المتعدّي[١]، وقيل[٢]: بالقياس في التّضعيف، وقيل: بالسّماع فيهما.

قوله: (وإنّما لم تقع تاليةً إلخ) [٣]

جوابٌ عمّا نشأ من قوله[٤]: (أنّها[٥] تقع تاليةً للمفعول الأوّل في باب ظنّ، وللمفعول الثّاني في باب أعلم)، وكان ينبغي أن يتعرّض للمفعول الأوّل في البابَينِ؛ لأنّه لا يقع جملةً؛ مع أنّه ليس بمبتدأٍ في الأصل، بل فاعلٌ من جهة المعنى[٦].

قوله: (لأنّ مفعوله الثّاني؛ مبتدأٌ[٧] في الأصل إلخ)

هذا هو مذهب الجمهور: من أنّ أفعال[٨] القلوب ناسخةٌ للمبتدأ والخبر[٩]، وذهب البعض[١٠]: إلى أنّها ليست من الدّواخل عليهما[١١]، وليست من نواسخه[١٢]؛ استدلالاً

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٩٨.

(٢) في (ع) وقيس.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤٠ «وإنّما لم تقع تاليةً للمفعول في باب (أعلم)؛ لأنّ مفعوله الثّاني مبتدأ في الأصل، والمبتدأ لا يكون جملة».

(٤) في (ع) في قوله.

(٥) في (ع) إنّما.

(٦) من قوله: (وكان) إلى هذا الموضع من الزّرقانيّ ل/١٢(ب)، ومثله في المدابغيّ ل/١٤(ب)، وتفصيل المسألة في شرح المفصّل لابن يعيش ٨٢/٧، ٨٣.

(٧) كما في قولك: أعلمت زيدًا عمرًا أبوهُ قائمٌ.

(٨) في (ع) فاعل.

(٩) في (ع) أو الخبر، وهو سهوٌ، والمراد: أنّ أفعال القلوب تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين فتنسخ حكمهما؛ فهي من نواسخ الابتداء عند الجمهور، ينظر: شرح التّصريح ٢٤٦/١.

(١٠) ذكر في شرح التّصريح: أنّه السُّهيليّ؛ فقد ذهب إلى أنّ المفعولين في باب (ظنّ) ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي (أعطى)، واستدلّ بـ(ظننت زيدًا عمرًا) فلا يقال إلاّ على جهة التّشبيه، وقد أجيب: بالمنع، فتبيّن خلافه، وما استدلّ به هو من أمثلة سيبويه، وغرضه التّشبيه لا حمل (ظنّ) على (أعطى).

(١١) كذا في (ز/ب) وهو الأنسب، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ): عليها.

(١٢) في (ع) دواخله.

على ذلك بأن العرب تقول: (ظننتُ زيدًا عمرًا)، لكنّ الحقّ: مذهب الجمهور، وأمّا قولهم: (ظننتُ زيدًا عمرًا)؛ فمؤوّل بمعنى: ظننتُ الشّخصَ المسمَّى بزيد مسَمًّى بعمرو، كما أنّ قولك: (زيدٌ حاتم)؛ مؤوّل بقولك: زيدٌ مثلُ[١] حاتم[٢].

قوله: (لا يكون جملةً)

على المشهور، وجوّز بعضهم: كونه جملةً[٣]، وقد تقدّم لك مثاله في: (تسمَعُ بالمعيدي)[٤]، فلا تغفل[٥].

قوله: (ومعلّقًا عنها العامل) [٦]

لا يَرِدُ على المصنّف أنّه لم يقل الأوّل والثّاني والثّالث؛ لأنّ ترك التّرتيب مبنيٌّ على الظّهور، على أنّ تعيين الطّريق خارجٌ عن قانون البحث[٧].

والتّعليق: تركُ العمل لفظًا لا معنًى؛ لمانع[٨]، والإلغاء: ترك العمل

(١) في (ع) نقل.

(٢) من قوله: (هذا هو مذهب الجمهور) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٩٧ بتصرّف، وينظر: شرح التّصريح ١/٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) ينظر: الشّنواني ١/١٣٢.

(٤) إذا لم تقدر الأصل: أنْ تسمع؛ بل تقدر: تسمع قائمًا مقام السّمع، ينظر: المغني ص: ٥٥٩، وسبق ذكر المثل ص: ٢٥١، ٢٧٨.

(٥) في (ع) فلا ننقل، وفي (ز/ب) فلا تفعل.

(٦) هذا هو: الموضع الرّابع من مواضع الجملة المفعوليّةوهي: أن تقع الجملة معلَّقًا عنها العامل، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٠.

(٧) ينظر: الرّوميّ ص: ٣٤، وأضاف: ((لأنّ ترك التّرتيب المذكور إما مبنيّ على الظّهور، أو للتفنّن في العبارة لكونه نوعًا من أنواع البلاغة)).

(٨) ينظر: المصدر السّابق، وقيل: في تعريفه هو: إبطال العمل لفظًا لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، ولام القسم، وما النّافية، والاستفهام، ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٩٤/١.

لفظًا ومعنًى(١)، وهو جائزٌ، بخلاف التّعليق؛ فإنّه تارةً يكون واجبًا، وتارةً لا يكون(٢) كذلك، وضابط الأوّل(٣): أن يتقدّم على الاسم أداة استفهام، نحو: (ظننتُ أزيدٌ قائمٌ)(٤)، أو يكون الاسمُ اسمَ استفهامٍ(٥)، نحو: (علمتُ أيّهم قائمٌ)، أو يكون مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، نحو: (علمتُ غلامَ أيّهم أنتَ)، أو دخلت عليه (ما) النّافية، نحو: (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ)(٦)، أو (لا) النّافية(٧)، نحو: (ظننتُ لا زيدٌ عندكَ ولا عمروٌ)، أو لام الابتداء، نحو: (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ)(٨)، أو (إنّ) وفي /ثاني معموليها اللّام، نحو: (ظننتُ إنّ زيدًا لقائمٌ). [ل/٤١/ أ]

---

(١) وقيل في تعريفه: إبطال العمل لفظًا ومحلاً، لضعف العامل بتوسّطه، أو تأخره، كقولك مع التّأخير: (زيد عالمٌ ظننت)، ومع التّوسط (زيدٌ ظننت عالمٌ). ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣١٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٩٥/١، وينظر: الرّضي على الكافية في الفرق بين التّعليق والإلغاء ٢٧٩/٢، ٢٨٠.

(٢) في (ع) وتارة يكون، وينظر: أحكام الإلغاء والتّعليق في: شرح المفصّل لابن يعيش ٨٤/٧-٨٦، والرّضيّ على الكافية ٢٨٠/٢، ٢٨١، وشرح التّصريح ٢٥٣/١، ٢٥٤، وشرح الأشموني ٢٦/٢-٢٩.

(٣) هذه موانع التّعليق؛ وسيذكر العطّار سبعةً منها فقط، وذكر ابن هشام عشرة موانع؛ حيث أضاف على ما ذكره العطّار: أن تدخل عليه لام جواب القسم نحو: (علمت ليقومنّ زيدٌ)، وأن تدخل عليه (إنْ) النّافية في جواب القسم نحو: (علمت والله إنْ زيدٌ قائم)، وأن تدخل عليه (لو) الشّرطية و(كم) الخبريّة، ولعلّ ... ينظر: شرح شذور الذّهب ص: ٣٧٥-٣٧٩، وقد ذكرت الموانع في أغلب كتب النّحاة، ومن ذلك: شرح المفصّل لابن يعيش ٨٦/٧، ٨٧، والرّضي على الكافية ٢٨١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/١، ٣٠١، والهمع ١٥٤/١.

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[الأنبياء: ١٠٩].

(٥) سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]، أو خبرًا، نحو: (علمتُ متى السّفر).

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) ظننت أزيد قائم، وهو خطأٌ من النّسّاخ، ومن أمثلة دخول (ما) النّافية قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[الأنبياء ٦٥].

(٧) في (ع) بإسقاط (لا)، وهو سهوٌ.

(٨) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأٓخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والثّاني[١]: أن يكون الاسم لم يدخل عليه شيءٌ مما ذكر، وما بعدها مستفهمٌ عنه[٢]، نحو: (علمتُ زيدًا أبو مَنْ هو)، فيجوز في زيدٍ وجهان:

أحدهما: النّصب، وهو الأولى؛ فالجملة الّتي بعده؛ في موضع المفعول الثّاني[٣].

والوجه الآخر: الرّفع على الابتداء؛ فالجملة الّتي بعده في موضع رفعٍ[٤] على الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر؛ في موضع مفعوليها[٥]، فإنّ المعلّق[٦] عاملٌ في المحلّ بخلاف الملغي.

واعلم أنّ أفعال القلوب تختصّ[٧] بالإلغاء، وأمّا التّعليق؛ فيجوز في الأفعال الّتي تشبه أفعال الشكّ واليقين[٨]؛ في كونها غيرُ محقّقة الوقوع، كعَلِم بمعنى: عرَف ونَظر وتَفكّر، وغير ذلك، وما عدا[٩] ذلك من الأفعال؛ لا تعلّق عن العمل إلاّ عند يونس[١٠]؛

(١) يعني: أن لا يكون التّعليق واجبًا؛ فيجوز فيه التّعليق، أو الإعمال.

(٢) فيجوز أن يعلّق عنه الفعل بالنّظر إلى معنى الاستفهام، وأن يعمل بالنّظر إلى المعنى، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٠.

(٣) ينظر: الرّضيّ على الكافية ٢/٢٨٢، والكافيجيّ ص: ١٠٠.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) كذا في الأصل، و(ز/ب)، وفي (ز/أ) مفعولها، وفي (ع) معمولها.

(٦) في (ع) و(ز/أ) المطلق.

(٧) ساقطة من (ع) وفي (ز/أ)

(٨) خالف في ذلك ابن عصفور حيث قال: التّعليق مختص بباب ظنّ، ولا يجوز في فعلٍ غير ظنّ، وعلم حتّى يُضمَّن معناهما، ينظر: المقرّب ١/١١٩-١٢١، والمغني ص: ٥٤٤، والكافيجيّ ص: ١٠٠.

(٩) في (ع)، و(ز/أ) ولما عدا.

(١٠) هو: يونس بن حبيب الضّبّيّ البصريّ، كان إمامًا في النّحو واللّغة، روى عنه سيبويه، وسمع منه الكسائي، والفرّاء، كانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم ت ١٨٣هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٦٥.

فإنّ التّعليق في جميع الأفعال[(١)]؛ جائزٌ عنده[(٢)]، والكسائيّ[(٣)] كيونس؛ في الواقع، وكالجمهور؛ في الْمُنْتَظِر، فالمعلَّقُ إمّا أن يطلب مفعولاً واحدًا، نحو: (عرفتُ هل زيدٌ في الدّار)، فالجملة في موضع مفعولٍ واحد، أو اثنين؛ فتكون الجملة في مقام المفعولين، نحو: (علمتُ لزيدٌ في الدّار)، أو أكثر؛ فتكون تلك الجملة في مقام الثّاني، والثّالث نحو: (أعلمتُكَ ما زيدٌ في الدّار)[(٤)].

قوله: (إبطال العمل لفظًا)

المراد بإبطاله[(٥)] في الّلفظ: إبطاله من العمل في المفرد[(٦)]؛ سواءٌ[(٧)] كان معربًا لفظًا، أو محلاًّ، أو تقديرًا، فيدخل: (أتعلمُ أهذا[(٨)] ذاك)، و(تعلمُ أمُوسى الفَتى)[(٩)]، فلا عمل للعامل في المفرَدينِ[(١٠)]؛ بل في الجملة بأسرها، فالجملة لها محلّ[(١١)]، وكلٌّ من المفرَدينِ لا محلّ له[(١٢)].

---

(١) من قوله: (لا تعلّق) إلى قوله: (الأفعال) ساقط من (ع)، و(ز/أ).

(٢) ينظر: الرّضيّ على الكافية ٢٨٤/٢، وشرح الأشموني ١٦٦/١، والكافيجيّ ص: ١٠٢، والهمع ٥٥/١.

(٣) هو: علي بن حمزة أبو الحسن الكسائيّ إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة وأحد القرّاء السّبعة المشهورين، من مصنّفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامة، ت ١٨٩هـ، ينظر: بغية الوعاة ١٦٢/٢.

(٤) من قوله: (واعلم) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٣٤، ٣٥ بتصرّف، وينظر: الرّضي على الكافية ٢٨٤/٢.

(٥) في (ع) إبطاله، وما أثبت أنسب .

(٦) في (ع) و(ز/أ) في المضروب.

(٧) في (ع) و(ز/أ) وسواء.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) هذا، وهو سهوٌ.

(٩) في (ع) و(ز/ أ) وتعلم أمري.

(١٠) أي: في لفظهما للتّعذّر.

(١١) في (ز/ب) لا محل لها، وهو سهوٌ.

(١٢) من قوله: (المراد بإبطاله) إلى هذا الموضع من الزّرقانيّ ل/١٢(ب) بتصرّف.

قوله: (وإبقاؤه محلاًّ) [١]

فائدة الحكم على محلّ الجملة في التّعليق بالنّصب: ظهورُ ذلك في التّابع، فتقول[٢]: (عرفتُ مَن زيدٌ وغيرَ ذلك من أموره)، ويشهد له قول كُثَيِّر[٣]:

وما كنتُ أدري قَبْلَ عزّةَ ما البُكَا *** ولا مُوجِعَاتِ القَلبِ حتَّى تَولَّتِ[٤]

بنصب (موجعاتِ) [٥]، لكن قال المصنّف في المغني: ((ولك أن تدّعي أنّ البكاءَ مفعول، أو أنّ (ما) زائدة[٦]، أو أنّ الأصل: (ولا أدري موجعاتِ)، فيكون من عطف الجمل[٧]، أو أنّ الواو للحال، وموجعات: اسم لا، أي: وما /كنتُ أدري قبل عزّة؛ والحال أنّه لا موجعاتِ للقلبِ[٨] موجودةٌ: ما البكاء)) [٩]. **[ل/٤١/ب]**

(١) في (ع) واتساؤه محال، وفي (ز/أ) وإبقاؤه محال.

(٢) في (ع) منقول.

(٣) هو: كثيّر بن عبد الرّحمن بن الأسود بن عامر الخزاعيّ، متيّم من أهل المدينة وأكثر إقامته بمصر، شاعر أهل الحجاز في الإسلام، أخباره مع عزّة بنت جميل الضُّمرية، ت١٠٥هـ، ينظر: شذرات الذّهب ١/١٣١، والشّعر والشّعراء ص: ٣٣٤-٣٤٤، والأعلام ٦/٧٢، ٧٣.

(٤) البيت من الطّويل، ينظر: ديوانه ص: ٩٥، وذكر في المغني ص: ٥٤٦، وشرح شذور الذّهب ص: ٣٧٩،٣٨٠، وأوضح المسالك٢/٦٤، وشرح التّصريح١/٢٥٧، والأشموني٢/٣٢، والخزانة ٩/١٤٤، والشّاهد فيه: عطف موجعاتِ بالنّصب بالكسرة على محلّ قوله: (ما البكا) الّذي علِّق عن العمل فيه قوله: (أدري) الّذي بمعنى: أعلم فهو يقتضي مفعولين.

(٥) من قوله: (فائدة) إلى هذا الموضع من المغني ص: ٥٤٦ بتصرّف، وينظر: شرح التّصريح ١/٢٥٧، والزّرقاني ل/١٢(ب)، والمدابغيّ ل/١٥(أ).

(٦) في (ع) زاده.

(٧) في (ع) الجملة.

(٨) في (ع) و(ز/أ) القلب، وما أثبت أنسب؛ لموافقته لما في المغني .

(٩) المغني ص: ٥٤٦.

قوله: (لمجيء ما له صدر الكلام) [١]

كأداة النّفي، والاستفهام، ولام الابتداء؛ لأنّ ما قبلها لا يعملُ فيما بعدها، نحو: (علمتُ لزيدٌ قائمٌ)، و(أيّهم قاعدٌ)[٢]، فلو أُعمل الفعلُ؛ لجُعِل[٣] ما بعد ما له الصّدارة؛ معمولاً لما قبله، فيخرجُ عن أن يكون له صدرُ الكلام، فروعيت هذه الأشياء من حيث الّلفظ؛ كما روعي العامل من حيث المعنى؛ إذ الحقّ ما كان بقدر الإمكان[٤].

وفي (ك) [٥]: فإن قلت: لِمَ لَمْ يعكس؟

قلتُ: لأنّ طريقته هو الاستقراء[٦]؛ لا العقل، ولا يذهب عليك أنّ الغرض[٧] من الاستدلالات النّحوية؛ هو التّوجيه بعد الوقوع، على طريق الإيضاح[٨]؛ لا الإثبات، وأمّا[٩] نحو: (علمتُ إنَّ زيدًا قائمٌ) – بالكسر – فإنّه يمكن[١٠] الإعمالُ بجعلها مفتوحةً؛ فتقوم الجملةُ مقام المفعولين، فلا يعدلُ إلى التّعليق مع إمكان الأصل وهو الأعمال، وأمّا إذا لم يمكن[١١] الأصلُ؛ فيرجعُ إلى التّعليق حملاً للكلام على جانب الفائدة، نحو: (علمتُ إنّ زيدًا لقائمٌ).

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤٠ ((والتّعليق: إبطال العمل لفظًا وإبقاؤه محلاًّ لمجيء ما له صدر الكلام سواء كان العامل من باب (علم) أم من غيره)).

(٢) مثّل هنا لمجيء الاستفهام، ولام الابتداء، وأما أداة النّفي فمثالها: (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ)، و(وإنْ زيدٌ ذاهبٌ)، و(ظننتُ لا زيدٌ عندكَ ولا عمرو)، ينظر: الكافيجيّ ص: ٩٩.

(٣) في (ع) لجملة.

(٤) في (ع)، و(ز/ أ) إذا الحقّ لما كان بعد الإمكان، وينظر: الكافيجيّ ص: ٩٩، ١٠٠.

(٥) الكافيجيّ ص: ٩٩، ١٠٠ بتصرّف.

(٦) في (ع) الاستقرار.

(٧) في (ع) العرض.

(٨) في (ع) الالصَاح، وفي (ز/أ) الاتّضاح.

(٩) في (ع)، و(ز/أ) وما.

(١٠) كذا في(ع)، و(ز/أ) وهو الأنسب؛ لموافقته لما في الكافيجيّ، وفي الأصل، و(ز/ب) ممكن.

(١١) كذا في(ع)، و(ز/أ) وهو الأصحّ، وفي الأصل و(ز/ب) لم يكن.

فإن قلت: ما معنى الاستفهام مع حصول العلم[١]؟

قلت: صورته صورة الاستفهام؛ وليس معناه معنى الاستفهام، فإنّك إذا قلت: (علمتُ أيُّهم في الدّار)؛ فمعناه: علمتُ الّذي في الدّار، وكذا جميع الاستفهام[٢] الّذي عُلِّق عن[٣] الفعل؛ ولذلك[٤] لا يكون لمثل هذا الاستفهام؛ جوابٌ ألبتّة، بخلاف الاستفهام الّذي لم يُعلّق عنه الفعل؛ فإنّك إذا قلت: (أيُّهم في الدّار)؛ يكون له جوابٌ لفظًا، أو تقديرًا، وقيل معنى: (علمتُ أزيدٌ قائمٌ)؛ علمتُ جوابَ هذا الاستفهام.

قوله: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ ﴾[٥]

الّلام في (لنعلم) لام العاقبة[٦]؛ متعلّقٌ بقوله: (فضربنا)[٧]، أو بـ [بعثناهم][٨]، أو بالمجموع[٩]، أو بالضّرب بواسطة البعث[١٠]، فـ (نعلم): منصوبٌ بـ(أن) مضمرة بعد الّلام، والمراد: يتعلّق علمُنا تعلّقًا تنجيزيًّا جليًّا مطابقًا لتعلّقه[١١] الأزليّ[١٢]، لكنّ هذا

(١) يعني: في قوله:(علمتُ أزيدٌ قائمٌ)، و(أيُّهم قاعدٌ)، و(غلامُ أيُّهم أنت)، ينظر: الكافيجيّ ص:٩٩.
(٢) من قوله: (وليس معناه) إلى قوله: (جميع الاستفهام) ساقط من (ز/أ).
(٣) في (ع) بعنه.
(٤) في (ع) وكذلك.
(٥) الكهف: ١٢، وهذه الآية شاهدٌ على التّعليق من باب (علم)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٠ و في (ع) تحريف في الآية، وهو سهو من النّسّاخ لا يليق.
(٦) الصّحيح: أنّ اللاّم هنا للتّعليل، وهي عند الإشاعرة لام العاقبة، ولام الحكمة، ينظر: الكافيجيّ ص: ١٠٢، والمدابغيّ ل/١٥(أ).
(٧) ينظر: الكشّاف ٤٧٣/٢، والكافيجيّ ص: ١٠٢.
(٨) في (ع) فضربت أو ببعثت، وفي الأصل، و(ز/أ وب):(بعثنا)، والصّحيح ما أثبت؛ لأنّه يوافق رسم الآية؛ وهي: (بعثناهم) ومعناها: أيقظناهم، فالمراد: أنّه متعلقٌ: ببعثناهم، وهو أقرب هنا من التّعلق بـ(ضربنا).
(٩) في (ع) مجموع.
(١٠) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٠٢.
(١١) في (ع)، و(ز/أ) لتعلق.
(١٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٥/٢، وحاشية الخفاجي عليه ٧٩/٦، وحاشية شيخي زاده عليه أيضًا ٢٥٠/٢، وتفسير التّحرير والتّنوير لابن عاشور ٢٦٩/١٥.

ظاهرٌ بالنّظر إلى القول بأنّ للعلم تعلّقَينِ[١]، والمحقّقون: على أنّ له تعلّقًا واحدًا تنجيزيًّا أزليًّا[٢]، وعليه فالمعنى: ليظهر ما تعلّق به علمُنا، فالاستقبال؛ /بالنّظر للمعلوم[٣] لا العلم؛ [ل/٤٢/ أ]
إذ هو أزليّ، أي: ليضبط[٤] أصحاب الكهف مدّة لبثهم[٥] في الكهف بعد تيقّظهم[٦]، وتنبُّههم من نومهم؛ فيزدادوا إيمانًا[٧].

وقوله: (أيُّ الحزبين)

التّثنية باعتبار الاختلاف في مدّة اللّبث؛ حيث قالوا: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٍۚ﴾[٨] فـ﴿أَمَدًا﴾[٩]: مفعول ﴿أَحۡصَىٰ﴾[١٠]، وفي ﴿أَحۡصَىٰ﴾؛ ضميرٌ مستترٌ فاعل عائدٌ إلى المبتدأ الّذي هو (أيّ)، وقوله: ﴿لِمَا لَبِثُوٓاْ﴾؛ حالٌ من ﴿أَمَدًا﴾ بتقدير

(١) في (ع) للمعلمين نقلتين، وفي (ز/أ) للعلمين تعلقين، ومعنى أنّ للعلم تعلّقين أحدهما: تعلّق علمه لحدوث متعلّقه، وهو وقوع الإحصاء بالفعل، فعلمه سرمديّ لا يجوز عليه التّغيير، والزّوال، وثانيها: أنّه سيقع قبل وقوعه فهو تعلّقٌ قديم، ينظر: تفصيل الكلام في حاشية الخفاجيّ على البيضاويّ ٧٩/٦، وحاشية شيخي زاده على البيضاويّ ٢٥٠/٢، وتفسير روح المعاني ١٩٦/١٥-١٩٩.

(٢) كذا في (ز/أ)، وهو الأنسب، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/ب) تعلّقٌ واحدٌ تنجيزيٌّ أزليٌّ -بالرّفع-.

(٣) في الأصل: للمعمول.

(٤) في (ع) ليضبض.

(٥) كذا في الأصل، و(ز/ب)، وهو الصّحيح، وفي (ع) من لبعثهم، وفي (ز/أ) من لبثهم.

(٦) في (ع) يتعظهم.

(٧) من قوله: ((اللاّم في (لنعلم))) إلى قوله: ((إيمانًا)) من الكافيجيّ ص: ١٠٢، ١٠٣ بتصرّف، وينظر: الكشّاف ٤٧٤/٢.

(٨) الكهف: ١٩.

(٩) في (ع) فأمرًا.

(١٠) في (ع) احرصي.

جعل (ما)؛ مصدريّةً فيها معنى المدّة[١]، ومعلومٌ أنّ الأمد بمعنى: الغاية[٢]، فالمعنى: أحصى غايةً حاصلةً لأزمان لَبْثِهم، فغاية[٣] معنى: (أمد)، و(لأزمان لَبْثِهم)؛ أُخذ من (ما) المصدريّة فيها المدّة[٤]، أي: مصدريّة ظرفيّة، وإنّما جمع الزّمان[٥] باعتبار الأنات[٦]وإن كان هو [شيءٌ واحدٌ][٧]، ويصحّ أن تجعل التّقدير: لزمن لَبْثِهم بناءً على عدم اعتبارِ تعدّد الأنات، لكنّ المناسب للأمد: الجمع، وصحّ وقوع الحال من النكرة؛ لتأخّر[٨] النّكرة عنها، ولك أن تجعل (ما) مصدريّة بدون اعتبار المدّة؛ فتكون مفعولاً له، أي: لأجل لَبْثِهم، وعلى هذيْنِ الوجهينِ؛ فالّلام أصليّة، وقيل: صلةٌ، و (ما) موصولةٌ صلتها (لبِثُوا)، و (أمدًا) تمييزٌ محوّلٌ عن المفعول، ولا مانع من التّمييز على احتمال كون (أحصى)؛ فعلاً ماضيًا؛ فيكون الموصول مع صلته في محلّ نصب مفعوله ا.هـ[٩]، هذا توضيح ما ذكره (ك)[١٠].

(١) ينظرفي إعراب الآية: تفسير البيضاويّ ٢/٥، والبحر المحيط: ٦/١٠٤، ١٠٥، وروح المعاني ١٥/١٩٦-١٩٨، والشّنواني ١/١٣٥.

(٢) في (ع) التّاية.

(٣) في (ع) معقاية، وفي (ز/أ) مصابة.

(٤) ساقطة من (ع)، وفي (ز/أ) المدّ.

(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٦) كذا في النّسخ الثّلاث عدا (ز/أ) ففيها الإناث، ويبدو أنّه يقصد الآناء، والله أعلم.

(٧) في النّسخ الأربع بالنصب، وما أثبت أنسب.

(٨) في (ع)، و(ز/ أ) يتأخر.

(٩) كذا في(ع)، و(ز/أ)، وهو ساقط من الأصل، و(ز/ب).

(١٠) ما سبق من قوله: (أيّ الحزبين) إلى هنا من الكافيجيّ ص: ١٠٣، ١٠٤، وينظر: المدابغيّ ل/١٥(أ، ب).

قوله: (على الأصحّ)[١]

راجعٌ لقوله: (وهو فعلٌ ماضٍ) ؛ لأنّه لو كان اسمَ تفضيلٍ؛ لكان على غير القياس؛ إذ يشترط في أفعل التّفضيل؛ أن يُصاغ من المجرّد، وهو ههنا مصوغٌ من الإحصاء، وهو مزيد[٢]، ومقابل الأصحّ: أنّه اسم تفضيل، لكن من الإحصاء بحذف الزّوائد[٣].

ثمّ في الرّوميّ[٤]: [هاتان][٥]الآيتان، أعني: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾، و﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[٦]، عُلِّق فيهما الفعلان عن العمل؛ لوجود ما له الصّدارة؛ وهو: (أيّ)؛ الاستفهاميّة؛ لأنّه لو أَعمل الفعل؛ فجَعَل[٧] ما بعد (أيّ)؛ معمولاً لما قبله؛ فيخرجَ[٨] عن أن يكون له صدر الكلام، و(أيّ) من الأسماء الّلازمة للإضافة، فإذا أضيف

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص:٤٠ ((فأيّ الحزبين: مبتدأ ومضاف إليه، وأحصى: خبره، وهو فعلٌ ماضٍ لا اسم تفضيلٍ على الأصحّ)).

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/١٣(أ)، واختلف في أفعل التّفضيل هل يبنى من الأفعال غير الثلاثيّة المزيدة؟ منعه الجمهور مطلقًا وجوّزه سيبويه، وفصّل فيه ابن عصفور، ينظر: الكشّاف ٤٧٤/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٢/٦، ٩٣، وشرح التّصريح ٢٩١/٢، وحاشية الخفاجي على البيضاويّ ٨/٦، والبحر المحيط ١٠٤/٦، والزّرقاني ل/١٣ (أ،ب).

(٣) ينظر: تفسير البيضاويّ ٥/٢، والزّرقاني ل/١٣ (ب)، والمدابغيّ ل/١٥ (ب).

(٤) ينظر: ص: ٣٥، ٣٦.

(٥) وقع خطأ في النّسخ الأربع في هذا الموضع؛ حيث قال في الأصل: هذا، وفي (ع)، و(ز/أ) هذان، وفي (ز/ب) وهذان، وتنبّه ناسخ (ز/ب) إلى الخطأ فقال في حاشيته: ((هذا في خطّ المؤلّف، ولا يخفاك أنّه حقة هاتان)).

(٦) الكهف:١٩.

(٧) في (ع)، و(ز/أ) فجعلها.

(٨) في (ع)، و(ز/أ) ليخرج.

إلى [نكرة](١)؛ أضيف إلى الواحد(٢) والاثنَينِ والجماعة، وإن أضيف لمعرفةٍ؛ أضيف إلى الاثنَينِ(٣) فصاعدًا.

/وعن الزّمخشريّ(٤): تجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، كما نصّ عليه بعض شُرّاح المفصّل(٥)، ولكن عند الإضافة إلى الواحد؛ سواءً كان ذلك الواحد معرفةً أو نكرةً؛ لا يكون إلاّ مؤوّلاً بمعنى: الجمع، فعند الإضافة إلى المعرفة؛ معرفةٌ عند عامّة النّحاة، وإن كان نكرةً معنىً، خلافًا لصاحب التّخمير(٦)؛ [فإنّ (أي)](٧) عنده يكون نكرة؛ ولو بعد الإضافة إلى المعرفة، فـ(أيّ) في الموضعَينِ(٨): مبتدأ على المذهبَينِ؛ إمّا بالتّعريف، أو التّخصيص إلى(٩) الحزبَيْن(١٠). **[ل/٤٢/ب]**

---

(١) ساقطة من الأصل؛ سهوًا، ومثبتة من(ع)، و(ز/أ، وب).

(٢) في (ع) إلى واحد.

(٣) في (ع) إلى اثنين.

(٤) ينظر: المفصّل ص: ٨٧.

(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٢/١٣١، ١٣٢.

(٦) في (ع)، و(ز/ أ) التّحميز –بالحاء– وهو تحريف، وصاحبه هو: القاسم بن الحسين بن محمّد أبو محمّد الخوارزمي صدر الأفاضل، صنف: التّخمير في شرح المفصّل، وهو شرحٌ بسيط، والسّبيكة في شرحه، وهو شرح متوسّط، والمجمرة، وهو شرح صغير، وشرح سقط الزّند، وشرح المقامات، وشرح الأنموذج، ت ٦١٧هـ. ينظر: معجم الأدباء ١٦/٢٣٨-٢٥٣، وبغية الوعاة ٢/٢٥٢، والأعلام ٦/٨، وكلامه في التّخمير ٢/٢٢.

(٧) في النّسخ الأربع: فإنّه عنده، وفيه تحريف وسقط، وما أثبت هو الأنسب؛ لموافقته لما في الرّوميّ ص: ٣٦.

(٨) في (ع) المؤمنين.

(٩) في (ع) أي.

(١٠) في (ز/ب) الجزئين، ومن قوله: (ثمّ في الرّوميّ) إلى هذا الموضع من الرّوميّ بتصرّف ص: ٣٥، ٣٦.

قوله: (سادّةٌ مسدّ مفعولَي نعلم) [١]

فإن قلتَ: قد صرّحوا[٢] بأنّ الجملة؛ إنّما يكون لها محلّ من الإعراب؛ إذا وقعت موقع المفرد، ومعلومٌ أنّ المتعدّدَ غيرُ المفرد؟

قلتُ: المراد بالمفرد هنا؛ مقابل الجملة، فيدخل المتعدّد تحت تعريف المفرد[٣] ا.هـ(ك)[٤]

قوله: ﴿ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا ﴾[٥]

الضّمير في (أيّها) للمدينة؛ على حذف مضافٍ، أي: لأهلها، ويقال: إنّها[٦] المسمّاة الآن:[طرسوس][٧]-بفتح الرّاء-، وأزكى: أي: أجلّ، وأطيب، أو أكثر، وأرخص[٨] ا.هـ (م د)[٩].

---

(١) يعني: أنّ جملة المبتدأ (أيّ الحزبين) وخبره (أحصى) في موضع نصبٍ سادّة مسدّ مفعولي نعلم، ينظر: موصّل الطلاّب ص:٤٠.

(٢) في (ع) فرضوا، وفي (ز/أ) نصّوا، والأولى: ما أثبت؛ لموافقته لما في الكافيجيّ ص: ١٠٤، والنّقل منه بتصرّف.

(٣) في (ع) المتعددة، وفي (ز/أ) المفردة.

(٤) الكافيجيّ ص: ١٠٤ بتصرّف.

(٥) هذه الآية هي الشّاهد الثّاني على التّعليق من غير باب (علم)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٠.

(٦) في (ع) ويقال ألا ا، وفي (ز/أ) أو يقال أ لا ا.

(٧) في النّسخ الأربع: طراسوس، والصّحيح ما أثبت، ينظر: تفسير ابن جرير٩/٢٧٠-٢٧٧، والكشّاف ٢/٤٧٦، والبحر المحيط ٦/١١١، والمدابغيّ ل/١٥(ب)، وطَرَسوس: كلمةٌ أعجميّة روميّة، وهي: مدينة بثغور الشّام بين أنطاكية، وحلب، وبلاد الرّوم، ينظر: معجم البلدان ٤/٢٨، ٢٩.

(٨) ينظر: الكشّاف ٢/٤٧٧، والبحر المحيط ٦/١١١، والكافيجيّ ص: ١٠٤.

(٩) ينظر: المدابغيّ ل/١٥(ب).

ومثل هذا المثال؛ الّذي ذكره المصنّف؛ قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[١]، و﴿ يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾[٢]؛ لأنّه يقال: فكّرت فيه، وسألت عنه، وقد عُلّقتا بالنّفي في الأوّل، والاستفهام في الثّاني، وبقي ما وقعت [فيه الجملة][٣] نائبةً عن مفعولٍ صريحٍ غير مقيّدٍ بالجارّ، ومثالها: (عرفتُ مَن أبوك)، فمَنْ أبوك واقعة موقع المفعول؛ إذ يقال: (عرفتُ زيدًا)[٤]، وحينئذٍ فتتمّ الأقسام الثّلاثة؛ الّتي ذكرها في المغني[٥]؛ وهي: وقوع الجملة موقع[٦] المفعول المقيّد بالجارّ، وموضع المفعول الصّريح، وموضع المفعولَين.

قوله: (وزعم ابن عصفور) [٧]

هذا مقابل التّعميم المذكور في قوله[٨]: (سواءٌ كان العامل من باب عَلِم، أم من غيره)،

(١) الأعراف: ١٨٤.

(٢) الذّريات:١٢.

(٣) زيادة يقتضيها سوق الكلام .

(٤) من قوله: (ومثل هذا المثال) إلى هذا الموضع من الشّمني ل/٩(أ) بتصرّف، وينظر: المغني ص: ٥٤٣-٥٤٤، والشّنوانيّ ١/١٣٤، ١٣٥.

(٥) وذلك في انقسام الجملة المعلّق عنها الفعل، وهو غيرُ مختصٍّ بباب (ظن)؛ بل هو جائزٌ في كلِّ فعلٍ قلبيّ، ينظر: المغني ص: ٥٤٣-٥٤٦.

(٦) كذا في النّسخ الأربع، وفي المغني: (موضع) ولا فرق بينهما، والأنسبُ ما في المغني؛ ليستقيم الكلام على نمطٍ واحد.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤١ ((وزعم ابن عصفور أنّه لا يعلَّقُ فعلٌ غير (علم)، و (ظنّ) حتّى يتضمّن معناهما، وعلى هذا تكون هذه الجملة سادّة مسدّ مفعولين))، وابن عصفور هو: عليّ بن مؤمن الأندلسيّ النّحويّ أبو الحسين، حامل لواء العربيّة في زمانه بالأندلس، أخذ عن الدبّاج والشّلوبين، وكان من أصبر النّاس على المطالعة، له الممتع في التّصريف، والمقرّب، وشرح الجمل، ت٦٦٠هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢١٠، وشذرات الذّهب ٥/٣٣٠.

(٨) ينظر: موصّل الطّلاّب ص:٤٠.

وأجاز يونُس: التّعليق في جميع الأفعال(١)، ففي التّعليق ثلاثة مذاهب(٢).

قوله: (والنّظر) (٣)

أي: اصطلاحًا: هو الفكر(٤).

قال الطّوسيّ(٥) في شرح الإشارات(٦): ((الفكرُ قد يطلق على حركة النّفس بالقوّة الّتي في مقدّم البطن الأوسط من الدّماغ؛ المسمّى بالدّودة، أيَّ /حركةٍ كانت؛ إذا كانت تلك [ل/٤٣/ أ] الحركةُ في المعقولات، وأمّا إذا كانت في المحسوسات؛ فقد تسمّى تخييلاً(٧)، وقد يطلق على معنىً ثانٍ أخصّ من الأوّل؛ وهو حركةٌ من جملة الحركات(٨) المذكورة، فتوجّه(٩) النّفس بها من المطالب؛ متردِّدَةً في المعاني الحاضرة عندها؛ طالبةً مبادىء تلك المطالب المؤدّية إليها إلى أن تجدها، ثمّ ترجع منها نحو المطالب(١٠)، وقد يطلق على معنىً

---

(١) ينظر ص: ٣١٣.

(٢) من قوله: (هذا مقابل) إلى هذا الموضع من المدابغيّ ل/١٥(ب) بتصرّف.

(٣) يعني: في الآية ((فلينظر..)) قال في موصّل الطلّاب ص:٤١ ((والنّظر: الفكر في حال المنظور فيه)).

(٤) هو: الفكر الّذي تطلب به المعرفة لذاتها؛ لا الفكر الّذي يطلب به العمل أو الفعل، وهو كالفكر؛ فعلٌ صادر عن النّفس لاستحصال المجهولات من المعلومات، ينظر: المعجم الفلسفي ٤٧٢/٢، ٤٧٣.

(٥) هو: محمّد بن محمّد بن الحسن نصير الدّين الطّوسي، فيلسوف، كان رأسًا في العلوم العقلية، والأرصاد، والرّياضيات، صنف كتبًا كثيرة، منها: مختصر المحصّل للفخر الرّازي، وحلّ مشكلات الإشارات لابن سينا، ت ٦٧٢هـ، ينظر: فوات الوفيات ١٤٩/٢، والأعلام ٢٥٧/٧، ٢٥٨.

(٦) في (ع) الإسرات.

(٧) في (ع) تحبيلاً.

(٨) في (ز/ب) الحركة.

(٩) في (ز/ب) تتوجه.

(١٠) في (ع) المطالبة.

ثالث هو جزءٌ من الثّاني، وهو الحركة[١] الأولى وحدها من غير أن يُجعل[٢] الرّجوع إلى المطالب جزءًا منه؛ وإن كان الغرض منها هو الرّجوع إلى المطالب، والأوّل: هو الفكر الّذي يُعدّ من خواصّ الإنسان[٣]، والثّاني: هو الفكر الّذي يُحتاج فيه إلى علم المنطق، والثّالث: هو الفكر الّذي يُستعمل بإزائه الحدْس)) ا.هـ[٤]

فتفسير[٥] (ش) حركة النّفس في المعقولات[٦] بقوله: ((أي: انتقالها فيها انتقالاً تدريجيًّا قصديًّا)) [٧]، وبُني على ذلك[٨] أنّه مستعملٌ هنا في بعض معناه، لقوله[٩]: ((في حال المنظور فيه[١٠]))؛ أي: في طلب حال المنظور فيه المناسبِ للمطلوبِ من بين أحواله؛ محلّ تأمّل[١١]؛ لأنّ المراد بالفكر ههنا: المعنى الأوّل[١٢]؛ لا المعنى الثّاني؛ الّذي فُسّر هذا به، فبني[١٣] عليه القول بالتّجريد[١٤]، وحينئذٍ فلا تجريد[١٥] في الفكر عن بعض

(١) في (ز/ب) حركة.
(٢) في (ع)، و(ز/أ) تجعل.
(٣) في (ع) الأسنان.
(٤) شرح الإشارات للطّوسيّ المسمَّى: (حلّ مشكلات الإشارات) ص: ١٧١، ١٧٢ في الفرق بين الفكر والحدْس.
(٥) في (ع)، و(ز/أ) فتغيير.
(٦) في (ع) المفعولات.
(٧) الشّنواني ١٣٧/١، وينظر: المدابغيّ ل/١٥(ب).
(٨) يعني: وبناءً على ذلك.
(٩) أي: الشّارح في موصّل الطّلاّب ص ٤١.
(١٠) في (ع) و(ز/أ) المطول فيه.
(١١) يعني: تعريف الشّنواني، وتابعه فيه المدابغيّ؛ محلُّ تأمّلٍ عند العطّار فلا يوافقهما.
(١٢) يعني: الفكر الّذي يعدّ من خواص الإنسان.
(١٣) في (ع) فمبنيّ.
(١٤) له عدّةُ معانٍ عند علماء العربية، والمقصود هنا: تجريد اللّفظ الدّال على المعنى عن بعض معناه، ينظر: الكليات ١٣٨/٢، والمعجم الفلسفي ٢٤٦/١.
(١٥) في (ع) يتجرد.

معناه؛ بل المراد به: الحركة في أحوال المنظورِ فيه من غير تدريج؛ إذ هو[(١)] المعنى الأوّل.

فائدة:

قال عبد الحكيم في حواشي الخيالي: إنّ تجريد اللّفظ عن بعض معناه؛ حقيقةٌ قاصرة [(٢)].

وذكر (ش) [(٣)]: أنّ النّظر إذا استعمل بـ(في)؛ يكون بمعنى: الفكر، وبـ (إلى)؛ بمعنى: الرّؤية، وبـ (الّلام)؛ بمعنى: الرّحمة، وبـ (على)؛ بمعنى: الغضب، وبـ (بين)؛ بمعنى: الحكَم، كقولك: (نظرتُ بين القوم)؛ أي: حكمتُ بينهم.

قوله: (المضاف إليها)[(٤)]

ضميره مرفوع المحلّ على أنّه نائب فاعلِ اسم المفعول الّذي هو (المضاف)[(٥)]، وصاحب الكشّاف يُسمّيه فاعلاً[(٦)]، و(أل)[(٧)]موصولة؛ فلذلك عاد عليها[(٨)] ضمير (إليها)؛ فيكون التّقدير: (الّتي أُضيف إليها)[(٩)].

---

(١) في (ع) إذ هذا.

(٢) ينظر: ل/١٥(ب).

(٣) ينظر: الشّنوانيّ ١٣٧/١، وهو في المدابغيّ ل/١٥(ب) والكلّيات ٣٦٢/٤.

(٤) هذه هي الجملة الرّابعة من الجمل الّتي لها محل من الإعراب، ينظر: موصّل الطلاّب ص ٨٣.

(٥) كذا في (ع)، وفي الأصل، و(ز/أ، وب) مضاف، والمقصود هنا: الضّمير المجرور في (إليها).

(٦) ينظر: المفصّل للزّمخشري ص: ٢١، وسماه ابن الحاجب: مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، ينظر: شرح الكافية للرّضي ٨٣/١.

(٧) في (ع) أي.

(٨) في (ع) و(ز/ أ) إليها.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٠٥.

قوله: (ومحلّها الجر)

في الرّوميّ[(١)]: أنّ الانجرار بنفس المضاف عن سيبويه[(٢)]، وباللاّم عند/ الزّجّاج[(٣)]، وبـ (مِن) عند قومٍ[(٤)]، وبالإضافة عند بعض[(٥)] ا.هـ [ل/٤٣/ب]

فيستفاد منه: أنّ الأقوال أربعة[(٦)]، والمشهور أنّها ثلاثة، وأنّ الانجرار قيل: بالحرف الّتي عليه[(٧)] معنى الإضافة[(٨)]، فتفطّن.

قوله: (فعليّةً كانت أو اسميّةً إلخ)

إشارة[(٩)] لنكتة تعداد الأمثلة في كلام المصنّف[(١٠)].

---

(١) ص: ٣٦.

(٢) الكتاب ٤١٩/١، ٤٢٠ حيث قال: ((واعلم أنّ المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا...))، وهذا رأي الجمهور، ومن أدلتهم: اتّصال الضّمير بالمضاف، والضّمير إنّما يتصل بعامله، ينظر: الارتشاف ٧٦٧/٢، والتّصريح ٢٤/٢، والأشموني ٢٣٧/٢، والهمع ١٩/٢.

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل، لازم المبرد وشرح أبيات سيبويه، له مختصرٌ في النّحو، وكتاب في الاشتقاق، وما ينصرف وما لا ينصرف، ومعاني القرآن، ت ٣١٠هـ، ينظر: إنباه الرّواة ١٥٩/١، وبغية الوعاة ٤١١/١-٤١٣، وشذرات الذّهب ٢٥٩/٢، ورأيه في الارتشاف ٧٦٧/٢، والتّصريح ٢٥/٢، والأشموني ٢٣٧/٢.

(٤) نسبه الشّيخ ياسين إلى ابن مالك عن بعضهم، ينظر: التّصريح ٢٥/٢، والأشموني ٢٣٧/٢.

(٥) عزاه في التّصريح إلى السّهيليّ، وأبي حيان، ينظر: ٢٥/٢.

(٦) زاد في التّصريح نوعان: بحرفٍ مقدّر ناب عنه المضاف، كما قال ابن الباذش، وعلى معنى (في) بقلّة، ذكره ابن مالك عن طائفةٍ، فتكون الأقوال: ستة، ينظر: التّصريح ٢٥/٢.

(٧)في (ز/ب) عليها.

(٨) في (ز/أ) من الإضافة.

(٩) في (ع)، و(ز/ أ) هي إشارة .

(١٠) ذكر ذلك الزّرقاني ل/١٤ (أ) فقال: ((إن قيل: ما النّكتة في تعدد المثال هنا؟ فالجواب: أنّ المضاف إليه لما كان مختصًّا بالأسماء ربّما يتوهّم أنّه لا يكون جملة فعليّة فمثّل بالجملة الفعليّة إشارةً إلى أنّه من خواصّ المفرد، ومثله ما يحلّ محلّه، والجملة هنا حالّةٌ محلّ المفرد)).

قال سيبويه(١): اسم الزّمان المبهم كائنًا ما كان؛ إن كان مستقبلاً فهو ك(إذا) باختصاصه بالجمل الفعليّة، وإن كان ماضيًا فهو ك(إذ)(٢) في الإضافة إلى الجملتين (٣).

قال (م): ((ورُدَّ عليه اختصاص المستقبل بالفعليّة؛ بالآية، أي: ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾(٤)، وبقول الشّاعر(٥) :

وكُنْ لي شفيعًا يوم لا ذو شَفَاعةٍ *** بمُغْنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب))

ا.هـ كلامه(٦).

وقد يقال: إنّ يوم القيامة لمّا كان محقَّقَ الوقوع؛ جُعِلَ كالماضي فحمل على (إذ) لا على (إذا) (٧).

---

(١) الكتاب ١١٩/٣ بتصرّف، والنّصُّ في الشّمنّي ل/٩(أ)، وينظر: المغني ص: ٥٤٧، و٧٥٨، ٧٥٩.

(٢) في (ع)، و(ز/ب) كإن ، وهو خطأٌ من النّسّاخ.

(٣) مثّل له ابن هشام بقوله: (((آتيك زمن يقدُم الحاجّ)، ولا يجوز (زمن الحاجُّ قادمٌ) وتقول: (أتيتُك زمنَ قَدِم الحاجّ)، و(زمن الحاجُّ قادمٌ)))، المغني ص: ٥٤٧.

(٤) غافر١٦.

(٥) البيت من الطّويل، وهو لسواد بن قارب، وذكر في الجنى الدّاني ص: ٥٤، والتّصريح ٢٠١/١، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، والأشموني ٢٥٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٨/١، والأشباه والنّظائر ١٢٥/٣، والهمع ١٢٧/١، والشّاهد فيه: (يوم لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ)؛ حيث أضيف ظرف الزّمان إلى جملةٍ اسميّةٍ تنْزيلاً له منْزلة (إذ) في الإضافة إلى الجمل الاسمية والفعلية، وبهذا التّوجيه يندفع الرّد على سيبويه؛ لأنّ (يوم) في البيت لما كان متحقّق الوقوع نزّل منزلة (إذ) لا (إذا) كما توهّم من ردّ بالبيت على سيبويه.

(٦) الشّمنّي ل/٩ (أ)، وينظر: المغني ص ٥٤٧.

(٧) ينظر: المغني ص: ٥٤٨.

قوله: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾(١)

قرأ نافع(٢) بالفتح على البناء؛ لإضافته إلى الجملة، وقرأ الباقون بالرّفع على الإعراب(٣)، وعلى كلٍّ فهو خبرُ اسم الإشارة المشار به للخبر المذكور قبل هذه الآية(٤)، وصَحَّت الإضافة مع كونها من خواصّ الاسم؛ إمّا لما قيل: إنّ هذا من خواصّ الظّروف، أو لتأويل(٥) الجملة بالمصدر المعرّف، وتعَرُّفهُ- هاهنا- بالإضافة؛ إذ المعنى: (يَوْمُ نَفْعِ صِدْقِهِمْ)، وإنّما احْتِيج(٦) لوصف المصدر بكونه معرّفًا؛ لأنّه لو أُضِيف اليوم إليه منكّرًا لم يكن ذلك تأويلاً(٧) للجملة؛ بل للفعل، مع أنّ الغرض(٨) تأويلها، فالفعل أُوِّل بالمصدر، والفاعل لما أُضِيفَ إليه كأنّه مؤوّل(٩)، وإنّما أُضِيف المصدر دون المفعول؛ لأنّ المفعول(١٠) خارج عن الجملة؛ إذ هو فضلة.

---

(١) المائدة:١١٩، والشّاهد: إضافة (يوم) إلى الجملة الفعليّة إجراءً له مجرى (إذا) على خلافٍ في بناء (يوم) وإعرابه، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤١.

(٢) هو: نافع بن عبد الرّحمن اللّيثي المدنيّ، قرأ على تابعيّ أهل المدينة، وأحد القرّاء السبعة، ثقة صالح، ت ١٦٩هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١/١٠٧-١١١، وغاية النّهاية٢/٣٣٠-٣٣٤.

(٣) ينظر: السّبعة ص: ٢٥٠، والكشف ١/٤٢٦، والبحر المحيط ٤/٦٣، والكشّاف ١/٦٥٨،والدّر المصون ٤/٥٢٠، وينظر أوجه إعراب الآية في التّبيان للعكبري ١/٤٧٧، ٤٧٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/٢٥٥، والكافيجيّ ص: ١٠٦.

(٤) ينظر: المدابغيّ ل/١٦ (أ).

(٥) في (ع)، و(ز/أ) لتأويله.

(٦) في (ع) اجتمع.

(٧) في الأصل، و(ع)، (ز/ب) تأويلٌ -بالرّفع-.

(٨) في (ع) العرض.

(٩) في (ع) و(ز/أ) مول.

(١٠) ساقط من (ع) و(ز/أ) .

وبهذا تعلم أنّ قول الشّارح[١] : (فجملة[٢] ينفع إلخ[٣]) تَسَمُّح[٤]؛ إذ الجملة: هي مجموع الفعل والفاعل، حمله على ذلك ظهور المراد، هذا خلاصة ما يقال هنا[٥].

قوله: (بإضافة يومٍ إليها) [٦]

وقيل: إنّ يوم مضافٌ إلى الفعل فقط؛ وإن كان من حقّ الفعل أن لا يضاف إليه[٧]، لكنّهم استحسنوا إضافة الزّمان إلى الفعل؛ لأنّ الفعل يدلّ على الزّمان والحدث، فصار الزّمان بعض الفعل، وإضافة بعض الشّيء إلى ذلك الشّيء [جائزة][٨]، ولا يخفى أنّه على هذا /التّقرير؛ يُؤوّل الفعل بالمصدر أيضًا[٩]. [ل/٤٤/ أ]

قال الرّوميّ : «ولا يلزم من هذا كون (يوم) مبنيًّا على الفتح في محلّ رفع، أمّا على تقدير كونه مضافًا إلى الجملة؛ فلأنّ (يوم) [١٠] اسمٌ مستحقّ للإعراب، والإضافة إلى المبنيّ لا توجب البناء؛ لأنّ المضاف يكتسب[١١] من المضاف إليه التّعريف والتّخصيص،

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص ٤١.

(٢) في (ع) لجملة.

(٣) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٤) في (ع)، و(ز/ أ) ترشيح، وهو خطأ، وإنّما يقصد بذلك: المسامحة في العبارة؛ إذ حقه أن يقول: نحو: يوم ينفع الصّادقين صدقهم، والأئمة كثيرًا ما يتسامحون؛ اتّكالاً على ظهور المعنى المراد، ينظر: الشّنوانيّ ١/١٣٨.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص ١٠٦، ١٠٧، والرّوميّ ص: ٣٧، والمدابغيّ ل/١٩(أ) .

(٦) هذا رأي المصنّف والشّارح على أنّ (هذا) مبتدأ، و(يوم) خبره مضاف إلى الجملة الفعلية، وهي: (ينفع الصّادقين)، والجملة مجرورة المحلّ على أنّها مضاف إليها لـ(يوم)، ينظر: الرّوميّ ص: ٣٧.

(٧) لما فيه من الإبهام المفرط؛ لأنّه لا يتخصّص فكيف يخصّص غيره، ينظر: المصدر السّابق.

(٨) في النّسخ الأربع: جائز، وما أثبت هو الأنسب .

(٩) من قوله: (وقيل) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٣٧ بتصرّف .

(١٠) في (ع) فلا يوم، وفي (ز/أ) فاليوم.

(١١) في (ع) يلبس، وفي (ز/أ) يلتمس، وفي (ز/ب) يكتسي.

ويكتسب[١] أيضًا البناء، والإعراب، والتّذكير، والتّأنيث لا على سبيل الوجوب؛ بل على سبيل الجواز[٢]، وأمّا على تقدير كونه مضافًا إلى الفعل؛ فلأنّ المضاف إلى الفعل لا يكون مبنيًّا عند البصريّين[٣]؛ إذا كان الفعل معربًا)) ا.هـ [٤].

وقوله[٥]: (إنّ الإضافة إلى المبنيّ إلخ)؛ يقتضي أنّ الجملة توصف بالبناء، وفيه ما قد علمتَه سابقًا[٦].

واعترض الدّمامينيّ عدّ الجملة المضاف إليها ممّا له محلّ من الإعراب قائلاً[٧]: لا ينبغي أن تنتظم[٨] هذه في الجمل الّتي لها محلٌّ من الإعراب؛ ضرورة أنّ المراد منها ما يكون جملةً حقيقةً، ولا يكون في معنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملةً حقيقةً؛ كيف! وهو لا يكون إلاّ اسمًا، أو ما في تأويل الاسم[٩].

وردّه الشّمنّيّ[١٠]: بأنّا لا نسلّم أنّ المراد من الجمل الّتي لها[١١] محلّ من الإعراب؛ ما لا يكون في معنى المفرد؛ بل المراد منها ما هو أعمّ من ذلك، وما ادّعاه من الضّرورة ليس بصحيح، قلت: الاعتراض أقوى، واعلم أنّ إضافة اسم الزّمان إلى الجملة تفيد[١٢]

(١)في (ع)، و(ز/أ، وب) يكتسي.
(٢) ينظر: التّصريح ٢/٢٦-٣٥، والأشموني ٢/٢٣٩-٢٥٠.
(٣) ينظر: التّصريح ٢/٤٢، والأشموني ٢/٢٥٦، ٢٥٧.
(٤) الرّوميّ ص ٣٧، ٣٨ بتصرّف .
(٥) يعني: قول الرّوميّ السّابق.
(٦) ينظر: ص: ٢٨٠.
(٧) ينظر: حاشية الدّمامينيّ مع الشّمنّيّ (المنصف)٢/١٣٧، وهو في: الزّرقاني ل/١٣ (ب).
(٨) في الأصل، و(ز/ب)، و(ع) تنظم.
(٩) ساقطة من (ع) .
(١٠) المنصف للشّمنّيّ ٢/١٣٧.
(١١) في (ع)، و(ز/أ، وب): له.
(١٢)في الأصل، و(ز/ب)، و(ع): يفيد.

التّعريف[١]، وفي البسيط: لا تفيد؛ لأنّ الجملة نكرة ا.هـ

والمراد : أنّها في حكم النكرة؛ لا أنّها[٢] نكرة حقيقة.

قوله: (عدم تنوينه) [٣]

لا يقال: عدم تنوينه[٤] لا يدلّ على الإضافة؛ لجواز أن يكون للبناء.

فالجواب: أنّ هذا منعٌ لا يضرّ؛ لأنّه إنّما يبنى إذا أُضِيف، أو يقال: إنّ المراد بعدم[٥] التّنوين؛ ما يشمل عدم البناء، فيكون صادقًا بهذا، وبالبناء، غايته: أنّه مجمل[٦]؛ لصدقه على الأمرين[٧]، لكن يلزم على[٨] هذا الجواب الثاني[٩] – وإن ذكره (ش)[١٠] – كون الدّليل[١١] أعمّ من المدّعي، ومعلومٌ أنّ العامّ لا يستلزم خاصًّا بعينه؛ فلم يكن نصًّا في المدّعي، ولعلّ هذا هو الحامل[١٢] لـ (م د) [١٣] على عدم ذكر الجواب الثّاني من الجوابين اللّذين/ ذكرهما (ش)[١٤]؛ بل ذَكَرَ أولهما[١٥] تفطّن. [ل/٤٤/ب]

(١) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٧/٣، والأشموني ٢٥٣/٢، ٢٥٤.
(٢) في (ع) لأنّها.
(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤١ ((والدّليل على أنّ (يوم) فيهما مضافٌ؛ عدم تنوينه)).
(٤) في (ع) ثبوتيه.
(٥) ساقطة من (ع) .
(٦) في (ع) محل.
(٧) ينظر: الشّنوانيّ ١٣٨/١ .
(٨) في (ع) على أنّ.
(٩) وهو: أن المراد بعدم التّنوين؛ ما يشمل عدم البناء، فيشمل الأمرين.
(١٠) ساقطة من (ع)، وفي (ز/أ) رمز له بـ(س) غير المعجمة.
(١١) في (ع) من كون الدّليل.
(١٢) في (ع) الحاصل.
(١٣) ساقطٌ من (ع) .
(١٤)ساقطٌ من (ع).
(١٥) حيث قال المدابغيّ في ل/١٦ (أ): ((لا يقال عدم تنوينه قد يكون لبنائه؛ فكيف يدلّ على الإضافة لأنّا نقول: هو إنّما يبنى إذا أضيف)).

قوله: (وكذا كلّ جملة)[١]

كذا: خبر مقدّم مركّب من كاف التّشبيه، واسم الإشارة الرّاجع لقوله[٢]: (ومحلّها الجرّ) [٣]، وكلّ جملة: مبتدأ مؤخّر؛ لكنّ الإخبار بعد ملاحظة القيد، أعني: قوله: (وقعت إلخ)، فالمعنى: كلّ جملة مقيّدة بالوقوع بعد إذ[٤] إلخ؛ حكمُها حكم المضاف إليها، فالتّشبيه من حيث الحكم، ويلزم منه تحقّق الإضافة؛ إذ حيث ثبت الّلازم ثبت الملزوم، وحينئذٍ[٥] فقوله[٦]: (فهي في موضعِ خفضٍ إلخ)؛ تصريحٌ بما عُلم التزامًا، وهي جملةٌ مركّبةٌ من مبتدأ وخبر وقعت جوابَ شرطٍ[٧] أفصحت عنه الفاء؛ تقديره : إذا علمت هذا فهي إلخ[٨].

قوله: (الدّالة على الماضي)

خرج به (إذ) التّعليلية[٩]؛ لأنّها حرفٌ على أحد القولين[١٠]، وخرج (إذا)[١١]

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤١ ((وكذا كلّ جملةٍ وقعت بعد (إذْ): الدّالة على الماضي، أو (إذا): الدّالة على المستقبل، أو (حيث): الدّالة على المكان)).

(٢) في (ز/ب) لقولها.

(٣) في (ع) ومحل الجر.

(٤) في الأصل إذا، وما أثبت من (ع)، و(ز/أ، وب) هو الصّحيح.

(٥) في النّسخ الأربع: بالرّمز (ح) .

(٦) أي: الشّارح في موصّل الطّلاّب ص: ٤٢.

(٧) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٨) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٩) كقوله تعالى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾[الزّخرف ٣٩].

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ص: ١١٣-١١٥، والجنى الدّاني ص: ٢١٣، ومصابيح المغاني ص: ٨١، والجمهور هم: القائلون بظرفيّتها والمانعون حرفيّتها.

(١١) في الأصل، و(ز/ب): إذ، وهو خطأ؛ لأنّ الكلام على إخراج (إذا) الفجائيّة.

الفجائيّة[١]؛ لأنّها ليست مضافة؛ بل ظرفٌ[٢] عاملها الفعل الّذي يليها[٣].

قوله: (الدّالة على المستقبل)

والدّليل على أنّ الجملة الّتي بعدها مضافٌ إليها؛ أنّ (إذا) [٤] لا تضاف إلاّ إلى جملةٍ فعليّة[٥]، نحو: (آتيكَ إذا طَلَعت الشّمس)، أي: وقت طلوع الشّمس، فالجملة مخصّصةٌ لمعنى (إذا)، والجملة المخصّصة إمّا صفة، أو صلة، أو في تأويل المضاف إليه[٦]، وهذه الجملة لا تصلُح أن تكون صفةً، أو صلةً؛ لعدم الرّابط لها بالمخصّص؛ فتعيّن الثّالث.

قوله: (الدّالة على المكان)

باتّفاق، وقال الأخفش: قد تستعمل للزّمان[٧] كقوله[٨]:

حيثُما تَسْتَقِمْ يُقدّر لكَ اللهُ *** نجاحًا في غَابرِ الأزمَان

---

(١) وقد نصّ على ذلك سيبويه؛ وهي الواقعة بعد بينا أو بينما ولا يليها إلاّ الفعل الموجب، ينظر: الكتاب ٢٣٢/٤، والمغني ص: ١١٥، والجنى الدّاني ص: ٢١٣، ومصابيح المغاني ص: ٨١.

(٢) اختلف في ظرفيّتها فمن النحويين من ذهب إلى أنّها حرف، ينظر: شرح الكافية للرّضي ١١٤/٢، والمغني ص: ١١٥، والجنى الدّاني ص: ٢١٣.

(٣) من قوله: (خرج) إلى هنا من المدابغيّ ل/١٦ (أ) بتصرّف.

(٤) غير المفاجأة؛ لأنّها تختصّ بالجمل الاسميّة، ينظر: المغني ص: ١٢٠-١٢٧، والجنى الدّاني ٣٦٦-٣٦٨.

(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٩٦/٤، والمغني ص: ١٢٧، والجنى ص: ١٤٧، ومصابيح المغاني ص: ٨٤-٨٦، والهمع ٢٠٦/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرّضي ١١٠/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٩١/٤، ٩٢، والمغني ص: ١٧٦، والهمع ٢١٢/١.

(٨) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في المغني ص: ١٧٨، وشرح شذور الذّهب ص: ٣٥٢، وشرح قطر النّدى ص: ٨٩، وشرح ابن عقيل ٣٠/٤، والخزانة ٢٠/٧، والشّاهد فيه: أن (حيث) جاء اسم شرطٍ جازم لفعلين، هما قوله: تستقم وهو فعل الشّرط، ويُقَدِّر وهو جواب الشّرط، وقد استعملت هنا للزّمان.

وظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلاّ (حيث) في الأكثر، سواءً كانت اسميّة، أو فعليّة، كما مثّل[1] له الشّارح[2]، وقد تضاف إلى المفرد، كما في قوله[3]:

أما ترى حيث سُهيلٍ طالعًا ....

وعند إضافتها إلى المفرد يُعربها بعض النّحاة؛ لزوال علّة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤها على البناء؛ لشذوذ الإضافة إلى المفرد[4].

قوله: (عند من قال باسميتها إلخ) [5]

وأمّا كلام سيبويه فمحتمل[6]، فإنه قال: لَمَّا: لوقوع الأمر لوقوع غيره، وإنّما تكون

---

(١) في الأصل، و(ز/أ، وب) يمثل.

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٢٤ حيث قال: ((ومثالُ حيثُ (جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ، أو حيثُ زيدٌ جالسٌ) فتضاف للجملتين)).

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من الرّجز لا يُعرف قائله، وعجزه: بخمًا يضيءُ كالشّهاب ساطعًا

وذكر في شرح المفصّل لابن يعيش ٩٠/٤، وشرح الرّضي على الكافية ١٠٨/٢، والمغني ص: ١٧٨، وشرح شذور الذّهب ص: ١٦١، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢، وشرح ابن عقيل ٥٦/٣، والخزانة ١٥٥/٣، والشّاهد فيه: أن (حيثُ) لا تضاف إلاّ إلى الجملة، وقد أضيفت إلى المفرد، على رواية جرّ (سهيل)، وهو قليل.

(٤) من قوله: (وظروف المكان) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٣٩، ٤٠بتصرّف .

(٥) الكلام في شأن (لما) الوجودية، والقول باسميّتها لأبي بكر بن السّراج، وتابعه الفارسيّ، وابن جنّي، والجرجاني، ينظر: الأصول لابن السرّاج١٥٧/٢، والإيضاح للفارسيّ ص: ٣٢٨، والمقتصد للجرجاني ٩٢/٢، ٩٣، والمعنى: إذا وقعت الجملة بعد (لما الوجودية) نحو: (لما جاءني زيد أكرمته) فجملة: (جاءني زيد) مجرورة المحلّ بإضافة (لما) إليها، و(لما) منصوبة المحلّ على الظّرفيّة، العامل فيها جزاؤها أعني: أكرمته، ينظر: الكافيجيّ ص: ١٠٩، ١١٠.

(٦) بين الاسمية والحرفية، والصّحيح: أنّ سيبويه قال بحرفيّتها، حيث شبّهها بـ(لو)، ينظر: الكتاب ٢٣٤/٤.

مثل لَوْ، فَفَهِمَ منه ابن خروف(١) أنّها حرف(٢)، وحمل كلام سيبويه: على أنّها للشّرط في الماضي كـ(لَوْ)؛ ولذا لا يقع بعدها إلاّ الفعل/ الماضي، إلاّ إنّ (لو) لانتفاء الثّاني لانتفاء الأوّل، و(لَمَّا) لثبوت الثّاني لثبوت الأوّل(٣) . [ل/٤٥/ أ]

قال في المطوّل: ((وهذا الحمل توهّم، والوجه: أنّ (لَمَّا) ظرفٌ بمعنى: (إذا) تستعمل(٤) استعمال الشّرط، يليه فعلٌ ماضٍ لفظًا أو معنى)) (٥).

قال عبد الحكيم: ((وجزاؤه فعلٌ ماضٍ غالبًا بدون الفاء، وبالفاء قليل، وقد يكون جملةً اسميّة بـ (إذا)، ومضارعًا مؤوّلاً بالماضي، وجميع الاستعمالات واقع في التَّنْزِيل(٦))).(٧)

وفي عبد الحكيم أيضًا: ما يؤيّد كلام ابن خروف، وعبارته: ((لو كان ظرفًا مضافًا إلى الجملة الّتي تليه؛ كان عامله الجزاء، مع أنّه قد يكون مُصدَّرًا بـ (إذا) الفجائيّة، و (ما) النّافية نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾ (٨)، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ ﴾ (٩)، وما بعدهما

---

(١) هو: عليّ بن محمّد بن عليّ أبو الحسن الأشبيليّ، أخذ النّحو عن ابن طاهر، وناظرَ السُّهيليّ وشرح كتاب سيبويه، وكتاب الجمل للزّجاجي، وعُرف بابن خروف النّحويّ ت ٦٠٩هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٤/٨.

(٣) من قوله: (وأمّا كلام سيبويه) إلى هذا الموضع من الروميّ ص: ٤٠ بتصرّف .

(٤) في (ز/ب) استعمل.

(٥) المطوّل ص: ٩ بتصرّف، وينظر: الرّوميّ ص: ٤١.

(٦) ينظر: المغني ص: ٣٦٩، ٣٧٠.

(٧) حاشية عبد الحكيم السّيالكوتيّ على المطوّل ص: ١٢ بتصرّف .

(٨) الأنبياء:١٢.

(٩) سبأ:١٤.

لا يعمل فيما قبلهما، وأيضًا قد يقع الفصل بين (لَمَّا) وشرطه بكلمة (أن) نحو[١]: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾[٢] مع أنّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأيضًا لو كان ظرفًا لما صحّ قولنا: (لما أسلم دخل الجنّة)؛ لعدم اتّحاد الزّمان، اللّهم إلاّ أن يدّعي المبالغة)) [٣] ا.هـ[٤]

وتقرير المبالغة: أنّه نزَّل استحقاقَ دخول الجنّة - بسبب الإسلام - بالدّخول، فكأنّه لما أسلم دخل مبالغةً في تحقّق ذلك، وترغيبًا في شأن[٥] الإسلام؛ لأنّ هذا موعودٌ به على لسان الشّارع، ووعد الكريم لا يتخلّف[٦] - جعلنا الله من أهلها-.

قال الفَنَاريّ[٧]: ((واعترض ابن خروف على مدّعي الاسميّة بجواز: (لما أكرمتني أمسِ[٨] أكرمتُك اليومَ)؛ لأنّه إذا كان ظرفًا؛ كان عامله الجواب، والواقع في اليوم لا يكون واقعًا في أمس، وأجيب: بأنّ المعنى: لما[٩] ثبت اليومَ إكرامُك لي أمسِ أكرمتُكَ، وهذا مثلُ قوله

(١) ساقطة من (ع) .

(٢) يوسف:٩٦.

(٣) حاشية عبد الحكيم ص: ١٢ بتصرّف .

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) ساقط من (ز/ب).

(٦) في (ع) لا تخلف.

(٧) هو: حسن جلبي بن محمّد شاه بن حمزة الرّوميّ، من علماء الدّولة العثمانية، برع في المعقولات، والأصول، ومن مصنّفاته: حاشية على شرح المطول،وحاشية على شرح المواقف، ورسالة في الفلسفة، ويعرف بالفناريّ، أو الفنريّ أو ابن الفنريّ، ت٨٨٦هـ، ينظر: الضّوء اللامع ١٢٧/٣، ١٢٨، والبدر الطّالع ٢٠٨/١، ٢٠٩.

(٨) في (ع) أمر.

(٩) في (ع) كما.

تعالى: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾[(١)] فإنّ الشّرط لا يكون إلاّ مستقبلاً، ولكنّ المعنى: إن يثبُت أنّي كنتُ قلتُه[(٢)]) ا. هـ[(٣)].

وبما نقلناه عن سيبويه[(٤)]؛ تعلم أنّ قول (ك)[(٥)]: أنّ (لَمَّا) عند سيبويه بمعنى الّلام؛ جريٌ على ما فهمه ابن خروف من أنّها حرف، ومعناه: أنّها مفيدةٌ للتّعليل كالّلام، فعليه: (لما جئتني أكرمتُك) [بمعنى][(٦)]: أكرمتك[(٧)] لأجل المجيء، وليس المراد أنّ سيبويه صرّح بأنّها بمعنى:/ اللاّم[(٨)]؛ لأنّه قال: أي [(٩)]: كـ(لو) ؛ فتفطَّن. **[ل/٤٥/ب]**

وقوله: (عند مَنْ قال باسميتها إلخ)؛ أي: أمّا من قال بحرفيّتها؛ فلا يمكن عنده إضافتها[(١٠)].

قوله: (بمعنى: إذ) [(١١)]

وذلك لاختصاصها بالماضي، وإضافتها إلى الجملة[(١٢)].

---

(١) المائدة:١١٦، وفي (ع) تحريف في كتابة الآية.
(٢) في (ع) قتلته.
(٣) حاشية الفناري على المطوّل ص: ٦٢، وينظر: المغني ص: ٣٦٩، والزّرقاني ل/١٤، ١٥.
(٤) في الأصل، و(ع) و(ز/أ) س –بالرّمز– .
(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ١١٠.
(٦) زيادة يقتضيها سوق الكلام .
(٧) ساقطة من (ع).
(٨) ينظر ص: ٣٣٥.
(٩) في (ز/ب): هي.
(١٠) من قوله: (وقوله: عند مَنْ قال...) إلى هذا الموضع ساقط من (ع).
(١١) هذا قول ابن مالك في (لما) أنّها بمعنى: (إذ)، وذُكِر في المغني ص: ٣٦٩، واستحسنه ابن هشام، ينظر: المغني ص: ٣٦٩، والتّصريح ٤٠/٢، والهمع ٢١٥/١، والكلّيات ١٥٨/٤، وزاد ابن مالك في التّسهيل ص: ٢٤١ أنّ فيها معنى الشّرط، وفي شرح التّسهيل ١٠٢/٤ ما يخالف ذلك.
(١٢) هذا تعليلُ ابن هشام في استحسانه قول ابن مالك السّابق، ينظر: المغني ص: ٣٦٩، والشّنوانيّ ١٣٩/١، والزّرقانيّ ل/١٥ (أ)، والشّنوانيّ ١٣٩/١.

قوله: (واستحسنه المصنِّف)

وجه الاستحسان: أنّ (لَمَّا) مختصّةٌ بالماضي، وحينَ تدلُّ على مطلق الزّمان فهي أعمّ، وتفسير الشّيء بأعمّ منه غير مناسب، وأيضًا فإنّ (لَمَّا) ملازمةٌ للإضافة إلى الجملة كـ(إذ)، و(حين) تضاف إلى المفرد. ا.هـ (من الزّرقانيّ) [١].

قوله: (أو[٢] بينما)

هو في الأصل مصدرٌ بمعنى: الفراق، وهو لازمٌ للإضافة إلى المفرد، فلما قُصدت إضافته إلى الجملة، والإضافة إليها كلا[٣] إضافة؛ زيدت (ما) الكافّة؛ لتكفّها عن اقتضاء المضاف إليه، كما أنّ ألف (بينا) زائدة، وجُعل من الظّروف الزّمانيّة عند إضافته إلى الجملة، وإن كان قبل ذلك يستعمل في الزّمان والمكان؛ لأنّ ظرف المكان لا يضاف للجملة إلاّ (حيث) ا.هـ (ك) [٤].

وظاهر كلامه[٥]: أنّ الجملة الّتي تلي (بينما) في محلّ جرٍّ للإضافة، والّذي في (ش)[٦]: والصّحيح: أنّ (ما) كافّةٌ لـ(بين) عن الإضافة، فلا محلّ للجملة بعدها من الإعراب[٧]، وسيصرّح به الشّارح[٨].

---

(١) الزّرقانيّ ل/١٥ (أ)، وينظر: الشّنواني ١/١٣٩، ١٤٠ والمدابغيّ ل/١٩ (ب).

(٢) ساقطة من (ع)، والمعنى: إذا وقعت الجملة بعد (بينما)، أو (بينا) فهي في موضع خفضٍ، وتكون من الجمل الّتي لها محل من الإعراب، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٣، ٨٤.

(٣) في (ع) كل.

(٤) الكافيجيّ ص: ١١١، ١١٢ بتصرّف، وينظر: شرح الكافية للرّضي ٢/١١٣.

(٥) يعني: المصنّف، و الكافيجيّ تابعٌ له.

(٦) في النّسخ الأربع: (م)، وهو رمزٌ للشّمنّي، والصّحيح (ش) وهو رمزٌ للشّنواني، لأنّ الشّمنّي لم يذكر هذه المسألة، ينظر: الشّنوانيّ ١/١٤٠.

(٧) ينظر تفصيل المسألة في: الإرتشاف ١/٥٦٣، وشرح الرّضي على الكافية ٢/١١٣، والمغني ص: ٥٧٢، ٥٧٣، والهمع ١/٢٠٥، وحاشية الصّبان على الأشموني ٢/٢٥٣، ٢٥٤.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٢.

قوله: (بزيادة الميم إلخ)(١)

ليس غرض الشّارح هاهنا الحكم بأنّ(٢) أصل (بينما): (بينا) فزيدت الميم، وأنّ أصل (بينا): (بينما) فَحُذِفت الميم؛ حتى يتنافى كلامه(٣) هنا، وفيما سيأتي في قوله(٤): (وأصل بينا بينما إلخ) كما تُوهّم.

ومنشأ هذا التّوهّم: فهمُ أنّ المراد بقول الشّارح: (بزيادة الميم إلخ)؛ الحكمُ بأنّ أصل (بينما): (بينا) إلخ، على أنّه لو سُلّم التّنافي بناءً على هذا التّوهّم؛ لكان في كلامه هنا، لا بينه ولا بين ما يأتي؛ إذ(٥) ما يأتي وهو قوله: (وإنّ أصل إلخ) هو الشّق الثّاني في كلامه هنا كما لا يخفى، ويؤيّد ما قلنا قول الشّارح فيما يأتي: (والصّحيح أنّ(٦) (مَا) كافّة)، لكن يردُ على الشّارح اعتراضٌ بمخالفته كلام الرّضيّ، وهو أنّ قوله فيما يأتي: (وأصل بينا بينما)؛ يفيد أنّ (بينما) أصلُ (بينا)، والمأخوذ من الرّضيّ(٧) أنّهما أصلان، وعبارته: «وزادوا عليه (ما) الكافّة؛ لأنّها الّتي تكفّ المقتضي عن(٨) المقتضى، وأشبعوا الفتحة فتولّدت الألف؛ لتكون دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، كأنّه وقف عليه، والألف/ قد يؤتى بها للوقف، كما في ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾(٩)» ا.هـ .(١٠) [ل/٤٦/ أ]

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٢.

(٢) في (ع) لأنّ.

(٣) في (ع) بينما في كلامه.

(٤) موصّل الطلاّب ص: ٤٢.

(٥) في (ز/ب) إن.

(٦) ساقطة من (ع).

(٧) في (ع) الرّضا.

(٨) في (ع) من، وفي الرّضي: المقتضى عن الاقتضاء، وهو أنسب وأوضح.

(٩) من الآية: ١٠ من سورة الأحزاب، وأولها: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾، وقد جمع المصدر في الآية؛ لاختلاف أنواعه، والقاعدة أنّ المصدر لا يُجْمَع .

(١٠) شرح الرّضي على الكافية ١١٣/٢، وينظر: حاشية الصّبان على الأشموني٢٥٣/٢، ٢٥٤، والشّنوانيّ ١٤٠/١.

ومنشأ هذا الاعتراض هو قوله: (أصل بينا بينما)؛ فلو حذفه وقال: فزيدت[١] (ما) والألف الكافَّتَيْن؛ لسلم من هذه الركّة، وكان كلامُه موافقًا للرّضيّ، ولا يذهب عليك أنّ كون كلٍّ من: (بينا)، و(بينما) أصلاً[٢] على ما هو مذهب الرّضيّ؛ لا ينافي فرعيّتهما عن (بين) كما نقلناه سابقًا عن (ك)[٣]؛ فالأصالة[٤] إضافيّة لا حقيقيّة، أي: ليس أحدهما فرعًا عن الآخر، كما تفيده عبارة الشّارح، وبهذا التّقرير يندفع ما في هذا المقام من الكلام.

قوله: (بإضافتهنّ)[٥]

الباء سببيّة فلا يكون الجرّ بنفس[٦] الإضافة؛ إذ لا يلزم من كونها سببًا أن تكون عاملاً، أو الباء للآلة، والمصدر بمعنى: اسم المفعول، والإضافة بيانيّة[٧]، والمعنى: بمضافٍ هو هي[٨]، أي: المذكورات سابقًا، أعني: (إذ) وما عُطف عليها[٩]، وإنّما أوّلنا بالوجهين؛ خروجًا عن القول بأنّ الجارّ الإضافة[١٠]؛ لضعفه، ولأنّ مختار المصنّف كابن مالك[١١]؛ أنّ

(١) في (ع)، و(ز/ أ) وزيدت.

(٢) ساقطة من (ز/ب).

(٣) ينظر ص: ٣٣٨.

(٤) في (ع) فالإضافة.

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٢.

(٦) في (ع) نفس.

(٧) ينظر: الشّنواني ١٤٢/١ .

(٨) في (ع) هذي.

(٩) يعني به: إذ وإذا وحيث ولما وبينا وبينما.

(١٠) هذا أحد الأقوال الأربعة، وهو ظاهر عبارة الشّارح، وسبق ذكر هذه المسألة ص: ٣٢٦، وينظر: الارتشاف ٧٦٧/٢، وأوضح المسالك ٨٤/٣، والتّصريح٢٤،٢٥/٢، والصّبان ٢٣٧/٢، والهمع ٤٦/٢، والشّنوانيّ ١٤١/١.

(١١) ينظر: التّسهيل ص: ١٥٥، وشرح الكافية الشّافية ٣٣٥/١، والهمع ٤٦/٢.

العامل هو المضاف[١]، فَيُخَرَّجُ كلامُه هنا عليه، وذهب البعض إلى أنّ العامل؛ الحرف المقدّر، واختاره ابن الحاجب[٢].

ثم اعلم أنّه ليس في كلام المصنّف حَصْرٌ حتى يُعترضَ عليه[٣]؛ بأن الجملة تضاف لغير ما ذُكر، فمنها: لفظ (آية) بمعنى: علامة؛ فإنّها تضاف جوازًا إلى الجملة الفعليّة المتصرّف فعلُها مثبتًا كان أو منفيًا بـ (ما)[٤]، كقول الشّاعر[٥]:

بآيةِ تُقْدِمُونَ الخيلَ شعثًا *** كأنّ على سنَابِكِهَا مُدَامًا

وقوله[٦]:

.... *** بآيةِ ما كانوا ضِعافًا ولا عُزلاً

هذا قول صاحب الكتاب[٧]، وقيل: إضافتها إلى المفرد[٨] نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ

(١) اختيار المصنّف في أوضح المسالك ٨٤/٣، وينظر: الكافيجيّ ص: ١١٢.

(٢) ينظر: شرح الرّضي على الكافية ٢٧٢/١، والهمع ٤٦/٢.

(٣) يعني : ليس في عبارته حصرُ الجملة المضاف إليها في الواقعةِ بعد ما ذكره.

(٤) ينظر: المغني ص: ٥٤٨، وشرح الرّضي على الكافية ١٠٤/٢.

(٥) اختلفوا في نسبة البيت، فنسبه سيبويه في الكتاب ١١٨/٣ للأعشى، وليس في ديوانه، ومنهم من نسبه ليزيد بن عمرو بن الصّعق، والبيتُ من الوافر، وهو في شرح المفصّل لابن يعيش ١٨/٣، والارتشاف٧٨٥/٢، والهمع ٥١/٢، والخزانة١٣٥/٣، والشّاهد فيه: إضافة (آية) إلى الفعل المتصرّف المثبت، وهذا قول سيبويه.

(٦) هذا عجز بيت لعمرو بن شأس، وهو من الطّويل، وصدره:

ألكني إلى قومي السّلامَ رسالةً ....

وهو في الكتاب ١٩٧/١، والخصائص ٢٧٤/٣، والمغني ص: ٥٤٩، والشّاهد فيه: إضافة (آية) إلى الفعل المنفيّ بـ(ما)، وهو قول سيبويه.

(٧) نصّ على ذلك في الشّاهد الأول (بآية تقدمون الخيل) ١١٨/٣، وينظر: المغني ص: ٥٤٩.

(٨) يُنسبُ إلى ابن جنّي، وردّ عليه ابن هشام في المغني ص: ٥٤٩ .

ءَايَـةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾(١).

و(ذو) في قولهم: (اذهب بذي تسلم)؛ فالباء ظرفيّة، و (ذي) صفةٌ لزمنٍ محذوف، وقيل: هي بمعنى: صاحب(٢)، فالموصوف نكرة، أي: اذهب بوقتٍ(٣) صاحبِ سلامةٍ، أي: في وقتٍ هو مظنّةُ سلامةٍ، وقيل: بمعنى: الّذي، فالموصوف معرفة، والجملة صلةٌ لا محلّ لها، والأصل: اذهب في الوقت الّذي تسلم فيه(٤).

و(لدُن وريثَ)؛ فإنّهما يضافان جوازًا إلى الجملة الفعليّة الّتي فعلُها متصرّف، ويشترط كونه مثبتًا؛ فـ (لدُن): اسمٌ لمبدأ الغاية؛ زمانيّةً كانت أو مكانيّة(٥)، ومن شواهدها قوله(٦):/ **[ل/٤٦/ب]**

لزمنا لدُن سالمتمونا وِفاقَكُم(٧) *** فلا يَكُ منكمُ للخلافِ جنُوحُ

وأمّا (ريثَ): فهو مصدرُ راثَ إذا أبطَأ، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة(٨)؛ كما عوملت [المصادر](٩) معاملةَ أسماءِ الزّمان في التّوقيت، كقولك: (جئتك صلاة العصر).

---

(١) البقرة:٢٤٨، وفي (ع) تحريف في كتابة الآية.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) كذا في النّسخ الأربع، وفي المغني ص: ٥٤٩ (في وقت)، وهو أنسب.

(٤) في (ع) سلم فيه، وما سبق من قوله: و(ذو) إلى هذا الموضع من المغني ص: ٥٤٩، ٥٥٠ بتصرّف، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٨/٣، ١٩، والرّضي على الكافية ١٠٤/٢، والأشباه والنّظائر ٢١١/٢، ٢١٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٦٥/١، والمقتضب ٣٤٠/٤، ٣٤١.

(٦) البيت بلا نسبة، وهو من الطّويل، وذكر في المغني ص: ٥٥٠، وشرح شواهد المغني ٨٣٦/٢، والشّاهد فيه: مجيء (لدن) ظرف زمان لمبدأ الغاية مضافةً إلى جملةٍ فعليّةٍ فعلها متصرّف مثبت، وهو القياس.

(٧) في النّسخ الأربع: وفاتكم، وما أثبت من المغني ص: ٥٥٠.

(٨) ينظر: الرّضي على الكافية ١٠٣/٢، ١٠٤، والشّمنّي ل/١٠ (أ).

(٩) في النّسخ الأربع: أسماء المصادر، وهو خطأ من النسّاخ، وقد ورد عند الشّمنّي ل/١٠(أ)، ولعلّه من النّاسخ عن المغني.

وقوله[١]:

خَليليَّ رفقًا ريثَ أقضِي[٢] لُبانةً *** من العَرصَاتِ الْمُذْكِراتِ عهودا[٣]

وغير ذلك[٤]، وإنّما أهملها المصنّف؛ لنُدرتها[٥].

قوله: (فتضاف للجملتين) [٦]

أي: الاسميّة، والفعليّة الّتي فعلها[٧] ماضٍ لفظًا ومعنىً، كما مثّل[٨]، أو معنىً لا لفظًا[٩]، نحو: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ ﴾[١٠].

---

(١) البيت بلا نسبة، وهو من الطّويل، وذكر في المغني ص: ٥٥١، والمساعد ٢/٢٥٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٦، والهمع ١/٢١٣، والشّاهد فيه: مجيء (ريث) ظرفًا مبنيًّا لإضافته إلى جملة.

(٢) في الأصل : أقصي.

(٣) من قوله: (ولدن وريث) إلى نهاية الشّاهد من المغني ص: ٥٥٠، ٥٥١ بتصرّف.

(٤) يعني به: غير (آية، وذو، ولدن، وريث) حيث أضاف ابن هشام في المغني: (قول وقائل) ص: ٥٥١.

(٥) يعني: أهمل ذكر (آية)، و(ذو)، و(لدن وريث) ، والشّارح في موصّل الطلاّب تبعه في الإهمال، وكذا الكافيجيّ، والرّوميّ، والزّرقانيّ، والمدابغيّ، وقد ذكرها الشّمني ل/١٠(أ)، وذكر الشّنوانيّ (آية) فقط ١/١٤٢.

(٦) يعني: (إذا)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٢.

(٧) في (ع)، و(ز/ أ) قبلها.

(٨) يقصد بذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾[الأعراف: ٨٦]، ومنه أيضًا قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[البقرة: ٣٠].

(٩) يعني: أو فعلية فعلُها ماضٍ معنىً لا لفظًا، ومثاله: الآية المذكورة، وقوله تعالى:﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[الأنفال: ٣٠].

(١٠) البقرة:١٢٧، وينظر: المغني ص: ١١٦-١١٩.

قوله: (وتختصّ بالفعليّة) (١)

أي: الّتي فعلها ماضٍ كثيرًا، أو مضارعٌ قليلاً، وقد اجتمعا(٢) في قوله(٣):

والنّفس راغبةٌ إذا رغّبتَها *** وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنَعُ

ثمّ لا فرق بين الملفوظ به كما مُثّل، والمقدّر، نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾(٤) فهو من باب الاشتغال(٥).

قوله: (على الأصحّ)

مقابله ما ذهب إليه الأخفش؛ فإنّه جوّز في: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾؛ أن يرتفع الاسمُ بالابتداء(٦).

---

(١) الحديث عن: (إذا) حيث تكون لغير المفاجأة، فتخصُّ بالدّخول على الجملة الفعلية الّتي فعلُها ماضٍ كثيرًا، ومضارعًا قليلاً، ينظر: المغني ص: ١٢٧، ١٢٨، وموصّل الطلاّب ص:٤٢.

(٢) في (ع) اجتمعنا.

(٣) البيت في ديوان الهذليين ص: ٣، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، من الكامل، وذكر في المغني ص: ١٢٧، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، والهمع ٢٠٦/١، والشّاهد فيه: إضافة (إذا) إلى الفعل الماضي في صدر البيت وإلى الفعل المضارع في عجزه.

(٤) الانشقاق:١.

(٥) الصّحيح: أنّه من باب التّفسير، فالسّماء: فاعل بفعلٍ محذوفٍ على شريطة التّفسير لا مبتدأ خلافًا للأخفش، ينظر: شرح المفصّل ٩٦/٤، ٩٧، والمغني ص: ١٢٧، وهذا المقطع والّذي قبله من المدابغيّ ل/١٦(ب) بتصرّف.

(٦) حيث قال في معاني القرآن ٧٣٦/٢: ((وأمّا ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ فعلى معنى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَـٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحًا فَمُلَـٰقِيهِ ﴾، ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ على التّقديم والتّأخير)).
قال الزّمخشريّ في الكشّاف ٢٣٤/٤: ((أي: إذا السّماء انشقت لاقَى الإنسان كدحه))، والصّحيح: كما أشرت سابقًا أنّه على التّفسير بإضمار فعل؛ لأن (إذا) فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى، ينظر في إعراب الآية وأقوال العلماء فيها: المقتضب ٨٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٦/٢، و٤٦٥، والتّبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٢٧٨/٢.

قوله: (أكثر) [١]

ولذلك ترجّح النّصب في نحو: (جلستُ حيثُ زيدًا أراه[٢]) .

قوله: (بينما أو بينا)

(أو) في كلام الشّارح؛ للتّنويع في التّعبير، فالمعنى: أنّ كلّ واحدةٍ من هاتينِ الكلمتَينِ صَالِحَةٌ لأن يقع بعدها الجملة الاسميّة، والفعليّة، ففيه اختصارٌ في التّعبير، وبهذا اندفع ما قاله (ق): ((إنّما أُتيَ بالهمزة؛ لقصد حكاية كلام المصنّف[٣]))[٤].

قوله[٥]: (أو يقومُ زيدٌ)[٦]

مثّل بمثالينِ؛ للإشارة إلى أنّهما يضافان للجملتينِ، ويحتاجانِ إلى جوابٍ؛ لما فيهما من معنى الشّرط، والأفصح[٧]: اقترانه بـ (إذا)، أو بـ (إذ) الفجائيّتين، نحو: (بينما نحنُ جلوسٌ إذ وقع كذا)، وتجرّده عنهما خلاف الأفصح، هذا عند الأصمعيّ[٨]، وعكس غيره[٩]، والعامل

---

(١) يريد: إضافة (حيث) إلى الجملة الفعليّة أكثر، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٢.

(٢) في (ع) أراده، وينظر: المغني ص: ١٧٧، حيث ترجّح النصب على الاشتغال .

(٣) أي: عن(بينما) و(بينا).

(٤) الزّرقانيّ ل/١٥، ١٦.

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤٢ ((ومثال بينما أو بينا، قولك: بينما أو بينا زيد قائمٌ، أو يقوم زيدٌ)).

(٧) في (ع) وإلاّ ففي.

(٨) هو: عبد الملك بن قُريب أبو سعيد الأصمعيّ، البصريّ، اللّغويّ، أحد أئمّة اللّغة والغريب، ومن أشهر رواة العرب، وأحفظهم للشّعر، من مصنّفاته: نوادر الأعراب، والمذكّر والمؤنّث، وكتاب اللّغات، ت ٢١٦هـ، ينظر : وفيّات الأعيان ٢/٣٤٤-٣٤٩، وبغية الوعاة ٢/١١٢، ١١٣ ورأيه في شرح المفصّل لابن يعيش ٤/٩٩.

(٩) يعني: الأفصح عند غير الأصمعيّ أن تُجرَّد عنهما، والكلام من قوله: (ويحتاجان إلى جواب) إلى =

فيهما محذوفٌ يدلّ عليه الكلام(١)، وقيل: هما مبتدآن، والخبر (إذ) أو (إذا)، فمعنى: (بينما أنا قائمٌ إذ جاء عمروٌ)؛ وقت أنا قائمٌ وقت مجيء عمروٍ(٢)، وقيل: الجواب إذا لم يقترن بحرف المفاجأة(٣).

قوله: (الواقعة جوابًا لشرط)(٤)

الشّرط لغةً: العلامة، فَسُمِّيَ به فعل الشّرط، لكونه علامةٌ دالّةٌ/ على تحقّق مضمون جوابه عند تحقّقه(٥). [ل/٤٧/ أ]

ثمّ في(٦) الرّوميّ(٧): مذهب الأخفش(٨): أنّ الجزم بفعل الشّرط، واختاره صاحب التّسهيل(٩)، فيحمل الشّرط هنا على فعله؛ لا أداته(١٠)، فوصفه بجازمٍ، وبكون الجواب له سديد، فسقط ما أطالوا به، لكنّ مذهب المحقّقين(١١): أنّ الجازم(١٢) الأداة، وقيل: هي

= هذا الموضع من الزّرقانيّ ل/١٦ (أ) بتصرّف، وينظر: شرح الرّضي على الكافية ١١٤/٢ حيث تحدّث عن جواب (بينا وبينما)، وذكر الأقوال في ذلك.

(١) ينظر: المغني ص: ١١٥، ١١٦، حيث ذكر ابن هشام عدة أقوالٍ في المسألة.

(٢) في (ع)، و(ز/أ، وب) جاء عمرو.

(٣) من قوله: (للإشارة) إلى هذا الموضع من المدابغيّ ل/٢٠ (أ) بتصرّف، وينظر تفصيل المسألة في شرح المفصّل لابن يعيش ٩٩/٤، والرّضي على الكافية ١١٤/٢.

(٤) هذه هي الجملة الخامسة من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٣.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص١١٣.

(٦) ساقطة من (ز/أ).

(٧) ينظر: ص:٤١، حيث ذكر اختلاف النّحاة في جازم جواب الشّرط.

(٨) رأيه في الهمع ٦١/٢، والأشموني ١٦/٤.

(٩) ينظر: التّسهيل ص: ٢٣٧ .

(١٠) في (ع) لأداته.

(١١) يعني من البصريّين، ينظر: الهمع ٦١/٢، والأشموني ١٦/٤.

(١٢) من قوله: (وبكون) إلى قوله: (الجازم) ساقط من (ع) .

وفعل الشّرط معًا، ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل(١)، قيل: وهو مذهب الكوفيّين(٢).

أمّا فعل الشّرط؛ فمجزومٌ بالأداة(٣)، وشذّ المازنيّ(٤)؛ فعنه في قولٍ: إنّه مبنيٌّ هو والجزاء، وفي آخر: إنّه معرب، والجزاء مبنيّ.

وحَمَل (ك) الشّرط في كلام المصنّف على الأداة؛ حيث قال: ((أي: جوابًا لكلمة الشّرط))(٥)، وينافيه ما في (ش)(٦): أنّ الجملة(٧) ليست جوابًا للأداة، وإنّما هي جوابٌ لفعل الشّرط، فيجاب عنه: بالتجوّز الّذي ذكره(٨)، وكلّ هذا بقطع النّظر عن قول الشّارح الآتي، وتقييد الشّرط بالجازم إلخ؛ حيث مثّل له بالأداة؛ وإلاّ فلا يتمّ ما هنا، وكذا ما في (ش) من البحث المردّد فيه؛ إلاّ بعد تكلّفٍ في عبارة الشّارح الآتية، فتدبّر.

(١) ينظر: الكتاب ٦٢/٣، والخليل هو: ابن أحمد الفراهيديّ البصريّ، كان غايةً في النّحو والعَروض، وهو أستاذ سيبويه، وأخذ عنه الأصمعيّ والنّضر بن شميل، له كتاب العين، والعَروض، والنّقط والشّكل، ت١٧٥هـ، ينظر: أخبار النّحويّين البصريّين ص: ٥٤-٥٦، وبغية الوعاة ٥٥٧/١-٥٦٠.

(٢) هذا مخالفٌ لما في الإنصاف ٦٠٢/٢ حيث قال: ((جازم جواب الشّرط مجاورته لفعل الشّرط عند الكوفيين، وأما البصريّون فقالوا: بالأداة والفعل معًا، أو الفعل، وجازم الفعل الأداة)).

(٣) في الأشموني ١٦/٤: أنّ الاتفاق نُقل على أنّ الأداة جازمةٌ له، وفي التّصريح ٢٤٨/٢: أنّ الشّرط والجواب تجازما.

(٤) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة، بصريّ روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وروى عنه المبرّد، كان إمامًا في العربيّة متّسعًا في الرّواية لا يناظر أحدًا إلاّ أفحمه، من مصنّفاته: التّصريف، علل النّحو، ت ٢٤٩هـ، ينظر: أخبار النّحويين البصريّين ٨٥-٩٥، وبغية الوعاة ٤٦٣/١-٤٦٦، ورأيه في البديع ٦٣٠/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ٤٢/٧.

(٥) الكافيجيّ ص: ١١٣.

(٦) ينظر: الشّنوانيّ ١٤٣/١.

(٧) في (ع) الشّارح الجملة.

(٨) ينظر: المصدر السابق، والمدابغيّ ل/١٧(أ).

قوله: (ومحلّها الجزم)

إنّما[١] كان الجزم في محلّها؛ لأنّ الجملة الجزائيّة لم تصدّر بمفردٍ يقبلُ الجزم لفظًا، كما في قولك: (إن تقُم أقُمْ)، أو تقديرًا، كما في: (إنْ جئتني أكرمتُكَ[٢]) .

ثمّ في بعض الشّرّاح: أنّ المحكوم عليه بالمحلّ؛ هو ما دخلت عليه الفاء وإذا[٣].

وينافيه[٤] ما في (م د)[٥]: أنّ المراد بالجملة؛ ما يشملهما؛ فلهما دخلٌ في المحلّ، وانظر ما النّكتة في عدم دخول[٦] المفعول في الجملة الّتي محلّها الخفض سابقًا[٧] في [قوله تعالى][٨]: ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ ؛ حيث حملوا كلام الشّارح على المسامحة هناك؛ مع أنّ المفعول في اقتضاء الجملة له أشدّ؛ إذ قيل: إنّ فضلات الجملة منها[٩]، وأيضًا مفهوم الفعل المتعدّي يتوقّف على تعقّل[١٠] مفعول (ما)؛ الّذي من أفراده المفعول المذكور في الكلام، فما بالهم أخرجوا المفعول عن الجملة سابقًا، وأدخلوا هنا ما هو خارجٌ عن الجملة؛ بل أتي به للرّبط؛ لا بدّ من نكتة؟

---

(١) في (ع) إن.

(٢) ساقطة من (ع)، وما سبق من الشّمنّي ل/١٠ (ب) بتصرف، وينظر: المغني ص: ٥٥٢.

(٣) ينظر: الزّرقاني ل/١٦ (أ، ب).

(٤) في (ع) ونافيه.

(٥) ينظر: المدابغيّ ل/١٧ (أ).

(٦) ساقطة من (ع).

(٧) ينظر ص: ٣٢٨، ٣٢٩.

(٨) زيادة يقتضيها سوق الكلام.

(٩) في (ع) فيها.

(١٠) في (ع) تعلّق، والتّعقل مصطلح فلسفيّ معناه: فعل العقل، كما أشير إليه سابقًا ص: ٢٣٨.

وقد يجاب: بأنّ المفعول لما كان صالحًا للسّقوط لم يُعتدَّ به؛ فأُخرج عن[1] الجملة، وجُعِل المحلّ لها دونه، بخلاف ما هنا؛ فإنّ كُلاًّ من الفاء وإذا مهيّأ[2] لجعل الجملة ذات محلّ؛ إذ لولاهما لانتفى المحلّ، فلهما بالجملة عند الحكم عليها بأنّها في محلّ جزمٍ أشدّ ارتباط؛ إذ المحلّ إنّما تحقّق بعد وجود أحدهما، فلذلك دخلا /في المحلّ، ويبحث فيه: بأنّه جاز أن يكون كلٌّ منهما مُعِدًّا، والْمُعِدُّ لا يجامع المطلوب؛ فالفاء صيّرت الجملةَ ذات محلّ، فلمّا حصل المحلّ لم يحصل للفاء، ونظيره: العلميّة في المفرد إذا جُمِع؛ فإنّها عند الجمع تزول، مع أنّه لولاها لم يحصل؛ إذ شرط الجمع العلميّة. [ل/٤٧/ب]

قوله: (بالفاء) [3]

وهي الأصل في الرّبط، وأمّا (إذا)؛ فهي نائبةٌ مناب الفاء، كذا في بعض الشّرّاح، وصرّح به (ك) أيضًا[4].

وقال في الخلاصة[5]:

وتَخْلُف الفاء (إذا) المفاجأة ....

وحينئذ فينبغي أن تكون (أو)[6] للانفصال الحقيقيّ؛ لا مانعةَ خلوّ؛ لأنّ مانعة الخلوّ تُجَوِّز الجمع؛ فيلزم عليه الجمع بين النّائب والمنوب عنه، وإنّما نابت (إذا) عن الفاء؛ لأنّ معناهما متقارب؛ لأنّ الفجأة البغتة، والتّعقيب بمعناها[7].

---

(١) في (ع) علة.

(٢) في (ع) مهى.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٣.

(٤) حيث قال ص: ١١٦: ((الجملة المقترنة بالفاء فإن قلت: فهل لها جهة الاستحقاق لهذا الاسم غير جهة التّقدم في الذّكر؟ قلت: استحقت له من حيث إنّ الفاء هي الأصل في هذا المقام، والفجائية تقوم مقامها نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾[الأعراف ١٨٦])), وقال المكودي ص: ٢٩١: ((إنّ (إذا) المفاجأة ليست أصلية بل واقعة موقع الفاء))، وينظر: المغني ص: ٢١٨.

(٥) ألفية ابن مالك ص: ٦٢، وتمام البيت: كإن تَجُد إذا لنا مكافأة

(٦) يقصد: (أو) في قول المصنّف: ((مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائية)) موصّل الطلاّب ص: ٤٣.

(٧) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٤/٩٩، والارتباط بين الفجأة والتّعقيب في المعنى.

قال أبو حيّان: النّصوص متظافرة على الرّبط بـ(إذا) في الجمل الاسميّة مطلقًا مع أدوات الشّرط، ولذا جاء جواب (إنْ)[١] بـ(إذا) الفجائيّة[٢]، وذهب محمّد بن مسعود[٣]؛ إلى أنّه لا يربط بـ(إذا) ، وأنّ ما ورد من ذلك؛ إنّما هو على حذف الفاء[٤].

وفي شرح الرّوميّ[٥]: أنّ الفاء تدخل على (إذا) الدّاخلة على الجواب؛ فتكون للتّأكيد، فعلى هذا يصحّ جعل أو مانعةَ خلوّ كما قاله (ك)[٦]، ولا ينافي ما قلنا[٧]؛ لأنّه مبنيّ على جعل (إذا) نائبةً عن الفاء، فإذا لُوحِظَت[٨] بعنوان النّيابة؛ لم يصحّ الجمع، وإن لُوحِظَت[٩] بعنوان التّأكيد؛ صحّ، فهما تقريران.

قال (م): ((وإنّما قُرن الجزاء بالفاء؛ لعدم تأتّي الجزم المؤذن بالجزائيّة؛ فدخلت الفاء إشعارًا بها؛ لأنّ الفاء تأتي لإتباع الشّيء بالشّيء، فلمّا أُتي بالفاء بعد الشّرط؛ عُلِم أنّه جوابٌ؛ لا كلامٌ منقطعٌ عمّا قبله، فإذن؛ لا يقع بعد الفاء فعلٌ يمكن جزمه؛ إلاّ على

(١) في (ع) أي.
(٢) كما في قوله: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[الروم: ٣٦]، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٩٩/٤، والمغني: ٥٥٢، والتّصريح ٢٥١/٢، والارتشاف ٥٥٣/٢.
(٣) هو: محمّد بن مسعود الغزنيّ؛ ابن الذّكي، صاحب كتاب البديع في النّحو، أكثر أبو حيان من النّقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني وقال: إنّه خالف أقوال النّحويين، ت ٤٢١هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢٤٥/١.
(٤) ينظر: الارتشاف ٥٥٣/٢.
(٥) ينظر: ص: ٤٣.
(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ١١٥.
(٧) يقصد هنا: اجتماعهما في المحلّ.
(٨) في (ع) لوخطبت.
(٩) في (ع) وإذا خطت.

إضمار شيءٍ[١] مانعٍ من الجزم، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾[٢] فيكون الجواب جملة اسميّة مانعة من الجزم)) ا.هـ.[٣]

وبه يُعلم ما في (م د) [٤]: من جعل الفاء هنا جائزة الدّخول، أي: على هذا التّقدير واجبة؛ لأنّ الواقع بعدها جملة اسميّة، كما علمت.

قوله: (والأداة إن إلخ) [٥]

الواو للحال، فموضع الجملة نصبٌ على الحال من خبر تكون[٦]، والمعنى: ولا تكون الجملة المقترنة بـ(إذا) الفجائيّة إلاّ اسميّةً في حال كون الأداة (إنْ)، ومعلومٌ أنّ الحال للتّقييد؛ فيستفاد[٧] من ذلك: اشتراط شرطَينِ[٨]، كما لا يخفى هذا[٩].

وفي شرح الرّوميّ[١٠]: عن بعض /شرّاح الكافية؛ أنّ (إذا) تقع مع الفعليّة؛ فما ذكره الشّارح على هذا أغلبيّ. **[ل/٤٨/ أ]**

---

(١) ساقطة من (ع).

(٢) الجن:١٣.

(٣) الشّمنّي ل/١٠ (ب) بتصرّف.

(٤) ينظر: المدابغيّ ل/ ١٧ (ب).

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٣.

(٦) يقصد قول الشّارح قبله: ((ولا تكون إلاّ اسميّة)) ص: ٤٣ من موصّل الطلاّب.

(٧) في (ز/ب) فيستفيد.

(٨) الشّرطان هما: كون أداة الشّرط (إنْ)، وكون الجملة اسميّة.

(٩) في (ع) هنا.

(١٠) ينظر: ص: ٤٣، وفيه: أنّ (إذا) المفاجأة بمنْزلة الفاء تدخل على الجملة الاسمية غالبًا، وقد تقع مع الفعلية، نصّ عليه بعض شراح الكافية.

قوله: (ولهذا) [١]

علّة مقدّمة على معلولها[٢] كما هو الأصل، أو لإفادة الحصر، وهو (قرئ)[٣].

وحاصله: الاستدلال على أنّ محلّ الجملة جَزْمٌ بقولنا: لو لم تكن جملة: ﴿ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾[٤] في محلّ جزمٍ[٥]؛ لَمَا جُزِمَ المعطوف على محلّها، لكنّه جزم المعطوف على محلّها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ فهي في محلّ جزمٍ، لكنّ هذا الدّليل؛ إنّما يتمّ على رأي من ذهب إلى جزمِ ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾، وأمّا من ذهب إلى سكونه؛ لتوالي الحركات[٦]؛ فلا، كما نقل ذلك الرّوميّ[٧].

ثمّ التّعليل للجزم ملاحظٌ معه العطف[٨]، وهو خفيّ؛ فلا يلزم على هذا تعليل الجليّ؛ الّذي هو الجزم بالخفيّ، ومعلومٌ أنّ المحلّ للجملة المعطوف عليها بتمامها؛ لأنّها النّائبةُ منابَ المفرد، فلا يرد أن يقال: يجوز أن يكون معطوفًا على محلّ جزء الجملة[٩].

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٣.

(٢) في (ع) معمولها.

(٣) يقصد: قول الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٤٣ (ولهذا قرئ بجزم يذرْهم بالياء)، وينظر: الكافيجيّ ص: ١١٨، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالرّفع، ينظر: النّشر ٢٧٣/٢، والكشف ٤٨٥/١.

(٤) الأعراف:١٨٦.

(٥) في (ع) مكرّرة.

(٦) ينظر: السّبعة ص: ٢٩٨، والتّبيان للعكبري ٦٠٦/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٣٦/١، والبحر المحيط٤٣٣/٤، فقراءة الجزم عطفًا على موضع (فلا هادي له)، وبالسّكون لتوالي الحركات، وبالرّفع على الاستئناف.

(٧) ينظر: ص: ٤٣.

(٨) في (ز/أ) بعد العطف.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ١١٨، ١١٩.

قوله: (بجزم ﴿ يَذَرْهُمْ﴾)

كأنّه قيل: من يضلل الله لا يهدِهِ أحدٌ ويذرهم ا.هـ (م د) (١).

قوله: (على محلّ الجملة)

أقحم لفظ المحل؛ إشارةً إلى أنّ العطف على الجملة ملاحظٌ معه المحلّ؛ حتّى يثبت للمعطوف حكم المحلّ، فزاده المصنّف؛ للإشارة إلى هذا، مع الاتّكال(٢) على أنّ المحلّ لا يتوهّم العطف عليه؛ بل على ذي المحلّ، فكأنّه قال: على الجملة ذات المحلّ ، والشّارح تبع المصنّف، فسقط ما قيل(٣): الأولى حذف المحلّ هنا، وفي كلام الشّارح؛ إذ العطف إنّما هو للجملة.

قوله: (معطوفٌ على محل جملة إلخ) (٤)

فهو من عطف المفرد على الجملة(٥)، وعطف اللّفظيّ على المحليّ سليم، هكذا في بعض الشّراح.

وفي (ش)(٦): أنّ عطف المفرد على الجملة ممنوع(٧)؛ اللّهم إلاّ أن يقال: الجملة المعطوف عليها؛ لها محلٌّ باعتبار وقوعها وقوع فعلٍ مفردٍ مجزومٍ، فكأنّ العطف في الحقيقة

(١) ينظر: المدابغيّ ل/١٧ (ب)، وقد سبقه إلى هذا التّفسير الزّمخشريّ في الكشّاف ١٣٤/٢، والكافيجيّ ص: ١١٩، والشّنواني ١٤٤/١.

(٢) في (ع) ح الاشكال.

(٣) يقصد بذلك المدابغيّ حيث قال: ((فيه تسمُّح؛ لأنّ العطف على نفس الجملة؛ فلو حذف محلّ لكان أولى))، وينظر: الشّنواني ١٤٥/١ .

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤٣ ((فيذرهم: مجزومٌ في قراءة حمزة والكسائي، معطوفٌ على محلّ جملة (فلا هادي له)..)).

(٥) يعني: ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ معطوفٌ على محلّ جملة ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾ الجزائية في قراءة الجزم.

(٦) ينظر: الشّنوانيّ ١٤٥/١.

(٧) في (ع)، و(ز/أ): مم، وهو رمزٌ لكلمة (ممنوع)، أو (ممتنع) .

على ذلك المفرد؛ فيكون من عطف المفرد على المفرد في الحقيقة، ثمّ القراءة بالياء[١] لموافقته قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ ﴾ [٢] وبالنّون[٣]؛ فعلى إخبار الله عن نفسه بقوله: ﴿ وَنَذَرُهُمْ ﴾ [٤] بلفظ الجمع لعظمته تعالى.

قوله: (والفجاءة: البغتة) [٥]

يقال: [فَاجَأَهُ الأمرُ][٦] مفاجأةً وفِجَاءً - بالكسر- وكذلك: فَجِئَهُ الأمرُ - بكسر العين - وفَجَأَهُ الأمرُ - بفتح الفاء والعين - فُجَاءً - بضمّ الفاء والمد- أفاده الرّوميّ[٧].

والبغْتةُ: المجيء من غير توقّع[٨] .

---

(١) أي: ﴿يَذَرُهُمْ﴾ مع الرّفع، وهي قراءة أبي عمرو، وعاصم، حملوه على لفظ الغيبة قبله في قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ ﴾، ينظر: البحر المحيط ٤/٤٣٣، والكشف ١/٤٨٥.

(٢) الأعراف:١٨٦.

(٣) قرأ بالنّون مع الرّفع (نَذَرُهم) ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والحرميّين، وأبي جعفر، والحسن، وقتادة، على الإخبار من الله -جل وعلا- عن نفسه، ينظر: البحر المحيط ٤/٤٣٣، والسّبعة ص: ٢٩٨، والكشف ١/٤٨٥.

(٤) الأنعام:١١٠.

(٥) في (ع) والفجاة البعثة، وفي الأصل: والفجات -بالتّاء المفتوحة-، وتخفيف الهمزة في النّسخ الأربع.

(٦) في النّسخ الأربع: فجأه الأمر، وهو خطأ، والصّحيح ما أثبت؛ بدليل مجيء المصدر على المفاعلة بعده، وهو الموافق لما في الرّوميّ، وينظر: الصّحاح (فجأ).

(٧) ينظر: ص: ٤٣.

(٨) ينظر: المدابغيّ ل/١٨ (أ)، وقد أطال في شرح الكلمة وتصريفاتها.

قوله: (فأمّا إذا[١] كانت إلخ) [٢]

جوابُ سؤالٍ نشأ من قوله سابقًا[٣]: (ومحلّها/ الجزم؛ إذا كانت مقرونةً إلخ)، وتقرير السّؤال: ما محلّ الجملة إذا لم تقترن بواحدٍ منهما؟[٤] **[ل/٤٨/ب]**

فأجاب: بأنّه لا محلّ لها، وإنّما المحلّ للفعل وحده، فهذا في الحقيقة محترزُ قوله[٥]: (إذا كانت مقرونة بالفاء) .

قوله: (خالٍ عن الفاء)

ومثلها (إذا) الفجائيّة، واقتصر عليها؛ لأنّها الأصل[٦].

قوله: (وكذا القول)[٧]

كذا: خبر مقدّم، والقول: مبتدأ مؤخّر، أي: والحكم على فعل الشّرط كالحكم على الجواب الّذي لم يقترن، فالتّشبيه بينهما منعقدٌ بعد تقييدِ المشبّهِ بهِ؛ وهو جملة الجواب بعدم الاقتران؛ لا مطلقًا، كما لا يخفى، وهذا استطراد للتّكلّم[٨] على فعل الشّرط، وحاصله: أنّ جملة الشّرط لا محلّ لها من الإعراب؛ بل المحلّ للفعل؛ هذا إذا كان الشّرط[٩] جازمًا، فإنْ كان غيرَ جازمٍ، كـ(إذْ) أو (إذا)، أو (بينما)، أو (بينا)، أو (حيث)، أو (لما) كما تقدّم[١٠]؛ فمحلّ الجملة جرّ.

---

(١) في (ع) فأما إنْ.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤٣، ٤٤ ((فأمّا إذا كانت جملة الجواب فعلُها ماضٍ خالٍ عن الفاء نحو: (إن قام زيدٌ قام عمرو)، فمحل الجزم في الجواب)).

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٣.

(٤) أي: الفاء، و(إذا) الفجائية.

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٣، والمراد: أنّ القول في فعل الجواب كالقول في فعل الشّرط.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/٢١ (أ).

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٤.

(٨) في (ع) المتكلم .

(٩) من قوله: (وحاصله) إلى قوله: (الشرط) ساقط من (ز/ب).

(١٠) ينظر: ص: ٣٣٢-٣٤١.

قال (ك) [١]: ((فما السرّ في الحكم بأنّ المحلّ؛ يكون لمجموع جملة الشّرط في تلك الكلمات، أي: إذا إلخ، و لا يكون لمجموع جملة الشّرط[٢] الجازم؟

قلت: إنّ الأصل[٣] في الشّرط هو الإبهام، وتلك الكلمات فيها نوعُ تعيين؛ فاقتضت مضمون الجملة؛ فحُكِمَ بأنّ المحلّ لمجموع الجملة، وأمّا حرفُ الشّرط الجازم ففيه إبهامٌ تامٌّ؛ فاقتضى قطع النّظر عن اعتبار تحقّق الفاعل.

فإن قلت: كلّ فعلٍ لا بدَّ لهُ من فاعلٍ؛ فكيف يجوزُ قطع النّظر عن اعتباره؟

قلت: المقتضي لتحقّق الفاعل؛ تحقّق الفعل لا تعلّقه[٤].

فإن قلت: هب أنّ الأمر كذلك؛ لكنّ تعقّل[٥] الفعل؛ يقتضي تعقّل الفاعل قطعًا، فلا أقلّ من أن يجوز أن يكون المحلّ؛ لمجموع[٦] جملة الشّرط الجازم؟

قلت: منشأُ[٧] الحكم بأنّ المحلّ للمجموع لا للجزء؛ هو تعقّل مضمون الجملة المعتبرة في تعقّل معاني تلك الكلمات من حيث التّحقّق، ومعلومٌ أنّ تعقّل فعل الشّرط الجازم ليس من تلك الحيثيّة؛ لأنّه مشكوكٌ في تحقّقهِ فبقي على إبهامه الأصليّ، ولا يذهب عليك أنّ عمل فعل الشّرط في فاعله؛ يكفيه نوعُ احتياجه إليه من جهة التعقّل[٨])).

(١) في الأصل: كاف -بدون رمز-.

(٢) من قوله: (في تلك) إلى قوله: (الشّرط) ساقط من (ع) .

(٣) في الأصل، و(ز/أ، وب): إن السرّ إن الأصل.

(٤) في (ز/ب) لا تحقّقه.

(٥) في (ع) تفعل.

(٦) في (ع) المجموع.

(٧) في (ع) نشأ.

(٨) الكافيجيّ ص: ١٢٤، ١٢٥ بتصرّف.

قوله: (إنّما تعمل في شيئين)[١]

أي: فعلَينِ أصالةً لفظًا نحو: (إنْ يضرِبْ أضربْ)،/ أو محلاًّ نحو: (إنْ قامَ قمتُ)، **[ل/٤٩/ أ]**
وهذا لا ينافي أنّ الجواب[٢] يكون جملةً[٣].

قوله: (فلمّا عملت في محلّ الفعلين إلخ)

هذا هو نفس المدّعي لجواز أن يقال: إنّها عملت في محلّ الجملة بأسرها، فلا يتأتّى الدّليل، فكان الأولى أن يقول: لأنّ أدوات الشّرط طالبةٌ للمفرد بطريق الأصالة؛ فحيث وجدَتْهُ أثّرتْ فيه؛ فلمّا عملت في محلّ الفعلين لوجودهما؛ لم يبق [لها][٤] تسلّطٌ على الجملة بأسرها، ويمكن أن يجاب: بأنّ هذا[٥] هو المراد ا.هـ[٦] من (ق)[٧].

قوله: (لم يبق لها تسلّطٌ إلخ)

فإن قلت: إنّ حرف الشّرط يقتضي ربط جملةٍ بجملةٍ؛ فينبغي أن يعمل في محلّ الجزاء محلاًّ؟ قلت: نعم، لكن لَمّا وُجِد الفعل في الجزاء صالحًا للإعراب في الجملةِ بوجهٍ من الوجوه؛ حُكِم به للفعل وحده مع أنّه أصلٌ[٨] بالنّظر إليها؛ لكونه مفردًا ا.هـ (ك)[٩].

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٤.

(٢) في (ع) في أن الجواب.

(٣) ينظر: الزّرقانيّ ل/١٧ (أ)، والمدابغيّ ل/١٨ (أ).

(٤) زيادة يقتضيها سوق الكلام، وهي موافقةٌ لما في الزّرقانيّ.

(٥) في (ع) أنّ هذا.

(٦) ساقطة من (ع).

(٧) الزّرقانيّ ل/١٧ (أ) بتصرّف .

(٨) ساقطة من (ع).

(٩) الكافيجيّ ص: ١٢٣بتصرّف.

قوله: (وأعملت الأوّل إلخ) (١)

أي: على مذهب الكوفيّين؛ بخلاف ما لو أعمل(٢) الثّاني على مذهب البصريّين(٣)؛ لأنّه لا يلزم عليه العطف على الجملة قبل تمامها؛ فلا يتمّ المدّعي(٤).

قوله: (إن قام ويقعدا إلخ)

فإن قلت: لِمَ صُوِّرَ التّنازع في التّثنية(٥)؛ مع أنّه مُتَصَوَّرٌ(٦) في المفرد؟

قلت: لكون الجزم مقطوعًا به في صورة التّثنية ظاهرًا ا.هـ (ك)(٧).

قوله: (فلولا أنّ إلخ)(٨)

تلخيص(٩) الدّليل أن تقول: لو لم يكن محلّ (قام) جزمٌ؛ لما جَزَمَ المعطوف عليه، والتّالي(١٠) باطل(١١)، فبطل المقدّم؛ وهو عدم كون محلّه جزمًا فثبت نقيضُه؛ وهو أنّ محلّه

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٤، والمراد: إذا عطف على فعل الشّرط فعلاً مضارعًا وتأخّر عنها معمول وأعملت الفعل الأوّل وهو الماضي في المتنازع فيه.

(٢) في (ع) عمل.

(٣) فتقول على مذهبهم: (إن قاما ويقعدْ أخواك قام عمرو) بإضمار الفاعل في الأول، فيكون معطوفًا على الجملة بعد استكمالها، فلا يثبت كون فعل الشّرط في محلّ الجزم وحده؛ لجواز كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة الّتي في محلّ الجزم، ينظر: الرّوميّ ص: ٤٤.

(٤) ينظر: المغني ص: ٥٥٢، والكافيجيّ ص: ١٢٥، والرّوميّ ص: ٤٤، والمدابغيّ ل/١٨ (ب).

(٥) في (ع) التّشبيه.

(٦) في (ع) مقصور.

(٧) الكافيجيّ ص: ١٢٦، وينظر: المدابغيّ ل/١٨ (ب).

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٤٤ ((فلولا أنّ الجزم محكومٌ به للفعل وحده؛ للزم العطف على الجملة قبل إتمامها، وهو ممتنع)).

(٩) في (ع) تخيص.

(١٠) في (ع) والثاني.

(١١) في (ز/أ) بط.

جزم، وهو المدّعي، وإنّما مثّل المصنّف بالمضارع المسند لألف الاثنين دون المسند للواحد وللجمع؛ لظهور الجزم فيه؛ إذ هو عدم حرف[١]، وجزمُ المفرد عدم حركة، ولأنّه لو مثّل بالمسند لواو الجماعة؛ لقيل: لِمَ لم يمثّل بالمسند للمثنّى؟[٢]

فالسّؤال دوريّ على هذا، ولأنّ التّثنية أسبقُ مفهومًا، وأخصّ معنى.

قوله: (تنبيه)

هذا التّنبيه ساقطٌ من نسخة (ك)، و(م)، والرّوميّ، وحاصله: أنّك إذا قلت: (إنْ قامَ زيدٌ أقوم)؛ ففي الجواب أقوالٌ ثلاثة، ذكر المصنّف اثنين[٣]، والشّارح واحدًا[٤].

الأوّل: أنّه دليل الجواب، فتكون جملة: (أقوم) مستأنفة[٥].

الثّاني: أنّه على إضمارِ الفاء، [والمبتدأ][٦] فيكون محلّ الجملة جزمًا كما تقدّم[٧].

الثّالث: أنّ الفعل هو الجواب،/ وأنّه في محلّ جزم[٨]. [ل/٤٩/ب]

ويظهر أثر الخلاف في التّابع كما سيجيء[٩].

---

(١) عدم الحرف أقوى من عدم الحركة؛ لأنّ الحركة قد يعرض لها الحذف لغير علّة إلاّ التّخفيف.

(٢) التّمثيل للمثنّى يغني عن التّمثيل للجمع؛ لأنّه الأقدم في التّرتيب.

(٣) في الأصل، و(ع)،و(ز/ب) اثنان، وما أثبت من (ز/أ) أنسب؛ لكونه مفعولاً.

(٤) في (ع) والشّرط أحدًا.

(٥) في (ع) متسابقة.

(٦) في النّسخ الأربع: ومبتدأ، وما أثبت أصحّ، وتقدير إضمار الفاء والمبتدأ: فأنا أقوم، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٥.

(٧) ينظر: ص: ٣٥٠.

(٨) وإنّما لم يجزم (أقوم)؛ لأنّ فعل الشّرط ماضٍ جزمه في المحلّ.

(٩) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٥.

قوله: (عنوان البحث) (١)

أي: ترجمته ا. هـ (ش)(٢)

وفيه: أنّه يلزم عليه تفسير الشّيء(٣) بنفسه؛ لأنّ التّرجمة هنا لفظ تنبيه، مع أنّا بصدد معناه، وقد جعل معناه هو، فالأحسن أنّ المراد بالعنوان: ما يُعَنْوَنُ بهِ، فمصدوقه الألفاظ، والعبارات المتَرجَمُ لها بلفظ التّنبيه، فمعنى الكلام(٤) حينئذ: التّنبيه، معناه(٥) أي : المسمّى به، ومدلوله: العبارات الدّالة على المعاني(٦)، فوافق ما اختاره السيّد(٧) من أنّ التراجم والكتب اسم للألفاظ، وقد يطلق التّنبيه على الحكم البديهي(٨) الأوّليّ.

قوله: (البحث)

المراد به: المعاني، أي: المبحوث عنها بهذه الألفاظ الّتي جُعلت عُنوانًا لها، مسمّاةٌ بلفظ تنبيه؛ إذ البحث لغة: التّفتيش(٩)، واصطلاحًا: إثبات النّسبة بين الشّيئين بالاستدلال(١٠)، فمتعلّق البحث المعاني.

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٤.

(٢) الشنواني ١/١٤٧.

(٣) في (ع) الشّ.

(٤) في (ع) فمعناه الكلام.

(٥) ساقطة من (ز/ب).

(٦) ينظر: الزّرقاني ل/١٨(أ)، والمدابغيّ ل/١٩(أ).

(٧) في (ع) السّعد، وهو تحريف، ولعلّه السّيّد الشّريف علي بن محمّد الجرجانيّ صاحب التّعريفات؛ مع أنّ كلمة (ترجمة) لم ترد في كتابه.

(٨) الوجه: البدهيّ.

(٩) ينظر: اللّسان، والتّاج (بحث).

(١٠) ينظر: التّعريفات للجرجاني ص: ٤٢، والمعجم الفلسفي ١/١٩٨.

قوله: (من السّابق)

وهو قوله[١]: (فأمّا نحو: إنْ قامَ زيدٌ إلخ).

قوله: (إن قام زيدٌ أقومُ)[٢]

مثله إذا تقدّم المضارع نحو: (إنْ يقُم زيدٌ أقومُ)، لكنّ (أقوم) الرّفع فيه ضعيف[٣]، بخلاف مسألة المصنّف، فإن الرّفع حسن، وإن كان الجزم أحسن.

قال في الخلاصة[٤]:

وبعد ماضٍ رفعُك الجزا حَسَن *** ورفْعُهُ بعد مضارعٍ وهَن[٥]

قوله: (ما محلّ أقوم)

الأَوْلَى: فهل لأقوم محلٌّ أم لا؟[٦]؛ لأنّ المبحوث عنه؛ هو ثبوت المحلّ وعدمه، لا تعيينه كما يُتبادر من عبارته.

قوله: (مختلَفٌ فيه)

خبر الجواب، وقد ردّ ذلك الشّارح؛ ليشتمل[٧] كلام المصنّف على الإجمال، ثمّ التّفصيل بقوله: (قيل إلخ)، هذا أحسن ما قيل هنا.

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٤.

(٢) ينظر: المصدر السّابق.

(٣) إنّما ضعّف الرّفع هنا؛ لأنّ الشّرط ماضٍ، وحسن في مثال المصنّف الرّفع؛ لأنّ فعل الشّرط مجزوم، وهو مضارع فجزم الجواب لأنّه مضارع، وبيت الخلاصة واضح في هذا.

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك ص: ٦٢، والمسألة في الرّضي على الكافية ٢/٢٦١، ٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/٣٥، ٣٦، والأشموني ٤/١٧، ١٨.

(٥) من قوله: (مثله) إلى قوله: (وهن) من المدابغيّ ل/١٢ (أ) بتصرّف.

(٦) ينظر: الزّرقانيّ ل/١٨ (أ).

(٧) في (ع) ليشمل.

قوله: (إنَّ أقوم) [١]

أي: هذه الجملة لاستتار الضّمير، وعدم انفكاكه[٢]؛ فلا يقطع النّظر عنه، والفعل مع الفاعل جملة سواء كان ضميرًا[٣] أو اسمًا ظاهرًا.

قوله: (من تقديمٍ)

أي: رتبته التّقديم؛ لأن الدّليل متقدّمٌ[٤] تعقّلاً على مدلوله، فقدّم وضعًا، لكن لما كان مرتبطًا مع مدلوله بحيث متى وُجدَ وُجد؛ جُعل مكانه فأُخّر عن تقديمٍ.

قوله: (وهو مذهب سيبويه[٥])

أي: الأشهر من قولينِ له[٦] ثانيهما موافقة الثّاني في كلام المصنّف[٧].

قوله: (على إضمار الفاء) [٨]

على بمعنى: مع؛ فالمحلّ لمجموع الجملة برمّتها[٩].

/**قوله: (وليس على إضمار الفاء)** **[ل/٥٠/ أ]**

كالّذي قبله، ولا على نيّة التّقديم كالأوّل[١٠]، فالفعل مرفوعُ اللّفظ للتّجرّد، مجزومُ المحلّ للأداة، فالعامل مختلف، فلا تناقض.

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٤.

(٢) في (ع) اتّكاله.

(٣) أي: الفاعل.

(٤) في (ز/ب) تقدم.

(٥) في النّسخ الأربع (س) -بالرّمز-.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٦٦-٦٩، حيث ذكر القولين اللّذين ذكرهما المصنّف، وزاد الشّارح قولاً ثالثًا، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٤، ٤٥.

(٧) ينظر: الزّرقاني ل/ ١٨(ب).

(٨) تقديره: إن قام زيد فأنا أقوم، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٥.

(٩) ينظر: المدابغيّ ل/١٢(ب) .

(١٠) أي: القول الأول: أنّه دليل الجواب، وهو مؤخرٌ من تقديم.

قوله: (فلا تعمل في الجواب)

أي: في لفظه، فلا ينافي أنّها عملت في محلّه الجزم.

قوله: (بالرّفع) (١)

إن قدّر العطف على لفظ الفعل وحده.

قوله: (بالجزم)

إن قدّر العطف على محلّ الفاء المقدّرة(٢)، وما بعدها، أي: على الجملة برمّتها.

قوله: (لمفردٍ)(٣)

قيد يخرج به الجملة فلا تنعت، وكان الأولى أن يقيّده الشّارح بالنّكرة(٤)؛ فإنّ الجملة لا تكون صفةً لمعرفة، والمراد: النّكرة لفظًا ومعنًى(٥)، كما في أمثلته(٦)، أو معنًى كالمعرّف باللّام الجنسيّة كقوله(٧):

ولقد أمرُّ على الّلئيمِ يَسُبُّني *** ....

(١) نحو: (إن قام زيدٌ أقوم ويقعد أخواك)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٥.

(٢) الوجه: على محلّ الجملة المقترنة بالفاء في قوله: (فأنا أقوم)؛ لأنّها جملة اسميّة.

(٣) هذه هي الجملة السّادسة من الجمل الّتي لها محلٌّ من لاإعراب؛ وهي التّابعة لمفردٍ كالجملة المنعوت بها، ومحلّها بحسب منعوتها، ينظر: موصّل الطلاّب ص:٤٥.

(٤) أي التّابعة لاسمٍ مفردٍ نكرة؛ كالجملة الّتي يوصف بها ذلك لمفرد، ينظر: الكافيجيّ ص: ١٢٦.

(٥) ينظر: التّصريح ٢/١١١، ١١٢، والأشموني ٣/٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤١، ١٤٢.

(٦) ينظر: المصادر السّابقة، والكافيجيّ ص: ١٢٨.

(٧) هذا صدر بيتٍ من الكامل وعجزه: فأعِفُّ ثمّ أقولُ لا يعنيني

وهو لرجل من سلول، وينظر: الخصائص ٢/٣٣٨، وأوضح المسالك ٣/٢٠٦، والتّصريح ٢/١١١، والأشموني ٣/٦٠، والهمع ٢/١٤٠، والخزانة ١/٣٥٧، والشّاهد هنا في قوله: (يسبُّني) فإنّها جملةٌ وقعت صفةً للئيم مع أنّه معرف بأل، ومثل هذا لا يجوز، ولكن لما كانت للجنس قربت مسافته من التّذكير؛ فجاز نعته حينئذ بالنّكرة على أنّها يجوز أن تكون حالاً.

لكن ليست الجملةُ بعده متمحّضةٌ للوصفيّة(١)؛ بل تصلح للحاليّة أيضًا، بخلاف الأوّل فإنّها متمحّضة كما سيأتي(٢).

قوله: (كالجملة إلخ)

ليست الكاف استقصائيّة(٣)؛ إذ بقيت(٤) المعطوفةُ والمبدلةُ من مفردٍ، فالأولى نحو: (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ)؛ إن قدّرت الواو عاطفةً على الخبر؛ فيكون محلّ الجملة رفعًا؛ لا على جميع الجملة حتّى تكون مستأنفةً لا محلّ لها، ولا الواو حاليّة حتّى يكون محلّها نصبًا فتخرج عن التّبعيّة(٥).

والثّانية(٦) نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾(٧)، فجملة: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ في محلّ رفعٍ بدلٌ من المستثنى المفرّغ(٨)، أعني: (مَا) وصلته في قوله: ﴿ مَا قَدْ قِيلَ ﴾؛ فإنّ (مَا) مع

(١) أي: ليست خالصة للوصفيّة كالنّكرة لفظًا ومعنًى؛ فيجوز أن تكون جملة (يسبُّني) حالاً نظرًا إلى لفظه، ولصورة التّعريف، ينظر: التّصريح ٢/١١١، ١١٢، والأشموني ٣/٦٠، ٦١.

(٢) ينظر ص: ٣٦٨.

(٣) وذلك لأنّ الجملة التّابعة لمفرد على ثلاثة أنواع: المنعوت بها، والمعطوفة بالحرف، والمبدلة من مفرد، ينظر: المغني ص: ٥٥٣-٥٥٦.

(٤) في (ع) بقية.

(٥) ينظر: المغني ص: ٥٥٤، والزّرقانيّ ل/١٩ (ب)، والشّنوانيّ ١/١٤٩، والمدابغيّ ل/١٩ (ب).

(٦) أي: الجملةُ المبدلة من مفرد.

(٧) فصلت:٤٣.

(٨) هو: ما كان فيه المستثنى منه محذوفًا فلا عمل لـ(إلا) وإنّما يكون العمل لما قبلها، وسمّي بذلك؛ لأن ما قبلها قد تفرّغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء، ينظر: شذور الذّهب ص: ٢٨٥.

صلته مفردٌ في محلّ رفعِ نائب فاعل (يُقَال)؛ فتكون الجملة أيضًا كذلك[١]؛ هذا إذا كان القول مسندًا لله، والمعنى: ما يقولُ اللهُ لكَ، وأمّا إذا كان مُسندًا للكفّار، والمعنى: ما يقولُ لك كفّارُ قومِكَ من الكلمات المؤذيّة؛ إلاّ مثل ما قال الكفّارُ الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الّذي بدأ به صاحب الكشاف[٢] في هذه الآية، فجملة: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ إلخ مستأنفة[٣] لا محلّ لها[٤]، فتمّت أقسام التّابعة لمفردٍ ثلاثة: بدلاً ونعتًا ومعطوفةً.

وأمّا قول[٥] (م د)[٦]: إنّها خمسةٌ؛ فغيرُ مسلّم؛ إذ الأقسام الثّلاثة الّتي في المتن[٧] داخلةٌ تحت واحدة، وهي الواقعة نعتًا.

قوله: (المنعوت)

صفةٌ جرت على غير مَنْ هي له؛ فالباء متعلّقةٌ بالمنعوت يعني: الجملة الّتي يُنعتُ بها/ المفرد، ويجوز أن يكون المنعوت صفةً لمفردٍ على مذهب مَنْ جوّز الفصل بين الصّفة والموصوف[٨]، كذا في الرّوميّ[١]. **[ل/٥٠/ب]**

---

(١) أي: قائمة مقام الفاعل، وجاز إسناد (يقال) إلى الجملة كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾[الجاثية ٣٢] ينظر: المغني ص: ٥٥٦، والشّنوانيّ ١/١٤٩.

(٢) ينظر: الكشّاف ٣/٤٥٥.

(٣) في (ع) هي مستأنفة.

(٤) من قوله: (فجملة) إلى هذا الموضع من الشّمني ل/١٢ (أ) بتصرّف، وينظر: المغني ص: ٥٥٦، والزّرقانيّ ل/١٩، ٢٠، والمدابغيّ ل/١٩ (ب).

(٥) في (ع) وأمّا قولها.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/١٢ (ب).

(٧) أي: موصّل الطلاّب ص: ٤٥، ٤٦، وهي:

١- قوله تعالى:﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

٢- قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[البقرة: ٢٨١].

٣- قوله تعالى: ﴿ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾[آل عمران: ٩٠]، وينظر: المغني ص: ٥٥٤.

(٨) أجازه المبرّد في المقتضب ١/٢٥ الفصل بالفاعل بين الصّفة والموصوف، و٤/٩٨ الفصل بين =

والثّاني[٢] لا يظهرُ إلاّ على نسخته[٣] المعرّف فيها المفرد[٤]، أمّا على ما هنا[٥] من مجيئهِ نكرةً فيمتنع؛ للزوم التّطابق في النّعت والمنعوت.

والنّعت والوصف عند المحقّقين معناهما واحد[٦]، وفَرّق البعض بينهما[٧]: بأنّ النّعت يستعمل في المدح، والوصف أعم[٨].

قوله: (بحَسَبِ)

أي: قَدْر، بفتح السّين سواءٌ أضيف إلى شيءٍ، أو استُعمل بحرفِ الجرّ، وربّما سُكّن في ضرورة الشّعر، وأمّا حَسْبُكَ بمعنى: كفاك فشيءٌ آخر. ا.ه[٩] (رومي) [١٠].

قوله: (﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ ﴾) [١١]

= الصّفة والموصوف بمتعلّق الخبر.

(١) في (ع) كذا قرّر الرّوميّ، والكلام من قوله: (صفة) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٤٥ بتصرّف.

(٢) يعني: أن يكون المنعوت صفةً لمفرد .

(٣) أي: نسخة الرّوميّ ص: ٤٥.

(٤) في (ع) على نسخة المفرد فيها لمفرد.

(٥) أي: نسخة موصّل الطلاّب ص: ٤٥.

(٦) ذكر السّيوطي في الهمع ١١٦/٢أنّ النّعت اصطلاح الكوفيّين، وربّما قاله البصريّون والأكثر عندهم: الصّفة والموصوف.

(٧) ينظر: حاشية الصّبان على الأشموني ٥٦/٣، وحاشية ابن حمدون على شرح المكوديّ ٤٥٢/٢، وحاشية ياسين على شرح التّصريح ١٠٨/٢.

(٨) من قوله: (والنّعت) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٤٥بتصرّف .

(٩) ساقطة من (ع).

(١٠) الرّوميّ ص: ٤٥، وينظر: اللّسان (حسب).

(١١) البقرة:٢٥٤، والآية شاهد على الجملة المنعوت بها وهي في موضع رفع، فجملة (لا بيع) من اسم (لا) وخبرها في محلّ رفعٍ على أنّها نعتٌ لـ(يوم).

الجارّ متعلّق بـ(أنفقوا)، و (أنْ) مصدريّة، و (يأتي) منصوبٌ به، و (يومٌ) فاعل، والجملة في محلّ جرٍّ بالإضافة لـ(قبل)، و (لا) لنفي الجنس، و (بَيْعَ) مبنيٌّ على الفتح، و (فيه): خبر، وضميره المجرور يعود لـ(يوم)[١]، وقرئ برفع الكلمات الثّلاث[٢]؛ بناءً على أنّ (لا) عاملة عمل ليس[٣].

فإن قلت: ما وجه رفعها مع قصد التّعميم[٤] الحاصل بجعل (لا) لنفي الجنس؟

فالجواب: أنّ هذه الكلمات في التّقدير جواب؛ هل فيه بيعٌ أو خُلّةٌ أو شفاعةٌ[٥]؟ أو يقال: إنّ التّعميم باقٍ؛ غايته: أنّه على الرّفع يكون على سبيل الظّهور، وأمّا على الفتح فنصٌّ لما تقرّر؛ النّكرة في سياق النّفي، وشبهه؛ تعمُّ عمومًا شموليًّا على سبيل الظّهور ما لم تقترن بـ(مِنْ) ظاهرةً أو مقدَّرة؛ فإن اقترنت بها[٦] صار العموم نصًّا.

قوله: (﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا ﴾)[٧]

مفعول به؛ فالمعنى: اتّقوا في الدّنيا عقاب[١] يومٍ تُرجعونَ فيه، وقيل: مفعول فيه؛

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٢٧.

(٢) يعني: (لا بيعٌ)، و(لا خُلّةٌ)، و(لا شفاعةٌ) بالرّفع والتّنوين وهي: قراءة الباقين غير ابن كثير، وأبي عمرو حيث قرآ بالفتح من غير تنوين، ينظر: الكشف ٣٠٥/١، والتّبيان للعكبري ٢٠٢/١، فمن رفع جعل (لا) بمعنى: ليس، ومَن نصب فعلى التّبرئة بـ(لا) النافية للجنس، ينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٩/١، و ١٠٦.

(٣) ينظر: الأوجه الجائزة في اسم (لا) عند تكراره في التّصريح ٢٤٠/١.

(٤) في (ع) التّصحيح.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٢٧.

(٦) في (ع) لها.

(٧) البقرة:٢٨١، والآية شاهدٌ على الجملة المنعوت بها وهي موضع نصب، فجملة: (تُرجعون) في موضع نصبٍ على أنّها نعتٌ ليوم.

فالتّقدير: اتّقوا عذابَ اللهِ يومًا[٢]، أي: في يومٍ موصوفٍ بالرّجوع فيه إلى الله، وهو يوم القيامة، وفيه: أنّه يلزم على هذا حصول التّكليف يوم القيامة؛ مع أنّه لا تكليفَ إذ ذاك؛ فيكون المعنى غيرُ مستقيم؟

والجواب: أنّ هذا إنّما جاء من جعله ظرفًا لـ(اتّقوا)، وليس كذلك؛ بل هو ظرفٌ لوقوع العذاب؛ فالمعنى: واتّقوا العذابَ في يومٍ تُرجعونَ فيه، وقرئ: تَرْجِعُونَ - بفتح [التّاء][٣] وكسر الجيم، وبضمّها وفتح الجيم - على أنّه من رَجَعْتُهُ إذا رَدَدْتُهُ، وهو متعدٍّ على هذا الوجه، ولولا ذلك لما بُنى لما لم يُسمّ فاعله، ونظير ذلك: (وقف زيدٌ ووقَفْتُه)[٤]، [و][٥] في (ك): وغاض الماء وغُضْتُه[٦].

قوله: (والبدل)[٧]

أي: خاصّةً كما في المغني[٨]،/ ولعلّ الشّارح إنّما تركه؛ لأنّ الحصر غيرُ مسلّم؛ إذ [بَقِيتْ][٩] الجملة المؤكّد بها تأكيدًا لفظيًّا نحو: (زيدٌ قام أبوه قام أبوه)[١٠]، فالجملة الثّانية في **[ل/٥١/أ]**

(١) في (ع) عقام.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٢٨، والرّوميّ ص: ٤٦.

(٣) في النّسخ الأربع: الياء، وهو خطأ من النسّاخ.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٢٨ بتصرّف .

(٥) زيادة يقتضيها سوق الكلام.

(٦) العبارة ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٧) يتحدّث العطّار هنا عن الجملة السّابعة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب؛ وهي التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب وذلك في بابي البدل والنّسق. ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٦.

(٨) ص: ٥٥٦، وينظر: الزّرقانيّ، والمدابغيّ ل/٢٠(أ).

(٩) في النّسخ الأربع: (بقي)، والأنسب ما أثبت؛ لأنّ الجملة مؤنّثة.

(١٠) قام أبوه المكرّرة ساقطة من (ع).

محلّ رفعٍ على أنّها تأكيدٌ لجملة الخبر، فهي تابعة لجملةٍ لها[١] محلّ، وليست في باب النّسق، ولا في باب البدل[٢].

ووجه تأخير هذه المسألة: أنّها ليست نصًّا في كونها ذات محلّ؛ بل ذاك على وجهٍ راجحٍ؛ وهو العطفُ على الصّغرى، فإن عطفت في المرجوح على الكبرى؛ فلا محلّ لها فتكون من المسألة الثّالثة على هذا، كما أنّها على الأوّل من الثانية؛ فانحطّت رتبتُها عمّا هو نصٌّ في المحلّ، ولم تُجعل من الثّالثة؛ لأنّ ذلك فيه جريٌ على المرجوح؛ كما أنّ جعلها من الثّانية فيه جريٌ على الرّاجح.

قوله: (خبرٌ عن زيد) [٣]

فكأنّها واقعةٌ موقع الخبر، فينسحبُ[٤] حكمه عليها.

فإن قلت: فما الجامعُ بينهما من جهة المعنى؟

قلت: أمّا الجامع بين القيام والقعود؛ فهو تناسب [التّضاد][٥]، وأمّا المناسبة بين

---

(١) ساقطة من (ع).

(٢) ينظر: الشّنوانيّ ١/١٥٠، وقد أجاب الشّمنّي في المنصف ٢/١٤٢ عن هذا الاعتراض، وقال: ((إنّ الجملة الثانية مجرّد تكرير اللّفظ الأول))، وردّه المدابغيّ ل/١٣ (أ)، وينظر: الزّرقانيّ ل/٢٠ (أ).

(٣) في قوله: (زيد قام أبوه وقعد أخوه)، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع؛ لأنّها خبر المبتدأ، وكذا جملة (قعد أخوه) في موضع رفعٍ أيضًا؛ لأنّها معطوفة عليها أي: على جملة (قام أبوه)؛ الّتي هي خبرٌ عن زيد، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٦.

(٤) في (ز/أ) فيصتحب.

(٥) في النّسخ الأربع: المصادر، وهو خطأ؛ وما أثبت من الكافيجيّ مصدر النّص.

الأب والأخ؛ فهي ارتباطُ كلٍّ منهما بزيدٍ بواسطة الضّمير مع استلزام تعقّله[١] ا.هـ(ك)[٢].

قوله: (فلو[٣] قدّرت العطف إلخ)[٤]

من هنا إلى المسألة الثّالثة؛ ساقطٌ من نسخة الرّوميّ، و (م)[٥].

قوله: (الجملة الاسميّة)

أي: الكبرى[٦]، لكنّ العطف مرجوحٌ؛ لعدم تناسب الجمل؛ إذ المعطوف عليه اسميّة، والمعطوف فعليّة[٧]، بخلاف العطف على الصّغرى[٨]؛ فإنّه أرجح؛ للتّناسب؛ لكون كلٍّ منهما فعليّة.

قوله: (لم يكن للمعطوفة محلّ)[٩]

مثله ما إذا جعلت الواو اعتراضيّة[١٠]؛ على القول بمجيئه آخر الكلام[١١].

---

(١) في (ع)، و(ز/ أ)، و(ز/ب) تعلّقه.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٣٣.

(٣) كذا في النّسخ الأربع، وفي موصّل الطلاّب، والكافيجيّ، والشّنواني، والمدابغي: ولو -بالواو-.

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٧.

(٥) الصّحيح: أنّ السّقط من الشّمنّي جزئيّ؛ لأنّه سينقل عنه كما في ص: ٣٧٤.

(٦) وهي: جملة (زيد قام أبوه) بتمامها.

(٧) وهي: جملة (قعد أخوه) .

(٨) بأن يعطف جملة (قعد أخوه) على (قامَ أبوه) الصّغرى من الكبرى (زيدٌ قام أبوه).

(٩) أي: لم يكن للجملة المعطوفة على الجملة الاسمية الكبرى محلٌّ من الإعراب؛ لكونها تابعةٌ لجملةٍ لا محلّ لها من الإعراب، وهي ا لجملة المستأنفة، ينظر: الكافيجيّ ص: ١٣٣.

(١٠) ينظر: الشّنوانيّ ١/١٥٠، والمدابغيّ ل/٢٠ (أ).

(١١) ينظر: المطوّل ص: ٢٩٨.

قوله: (وكانت قد مضمرة) [١]

مذهب البصريّين: أنّ (قد) إنّما تجب في الماضي المثبت الواقع حالاً؛ إذا لم توجد الواو فيه[٢]، فهذا مخالف لهم.

ثمّ إنّ وجوب (قد) في الماضي المثبت الواقع حالاً إذا لم يكن بعد (إلاّ)[٣] وإلاّ فالاكتفاء بالضّمير[٤] وحده دون (قد) والواو أكثر نحو: (ما لقيتهُ إلاّ أكرَمني)؛ لأنّه بتأويل: إلاّ مكرمًا[٥].

وفي (ك) [٦]: أنّ الأصل عدم التّقدير مع استقامة المعنى؛ فإنّ الحال هنا هي الّتي تكون قيدًا للعامل مطلقًا؛ سواءً كانت في الماضي، أو الحال، أو الاستقبال؛ لا الحال الّتي تكون بمعنى: الوقت الّذي يقع فيه الكلام، أي: حال التّكلّم حتّى يحتاج للتّقدير[٧]، فمنشأ/ الاحتياج إليه؛ الاشتباه بين المعنيين، وعدم التّمييز بين مظانّ الاستعمال، ا.هـ بتصرّف[٨]. **[ل/٥١/ب]**

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٦.

(٢) أوجب البصريّون إلاّ الأخفش دخولها على الماضي الواقع حالاً إمّا ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ ﴾[البقرة ٢٤٦] أو مقدرة نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ ﴾[يوسف ٦٥] أي: قد ردت إلينا، وخالفهم الكوفيّون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد) والأصل: عدم التّقدير ولاسيما فيما كثر استعماله، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٦٧/٢، والمغني ص: ٢٢٩.

(٣) ينظر: التّسهيل ص: ١١٣.

(٤) من قوله: (قد) إلى قوله: (بالضّمير) ساقط من (ع).

(٥) من قوله: (ثم إنّ وجوب قد) إلى قوله: (مكرمًا) من الشّنواني ١٥١/١بتصرّف .

(٦) الكافيجيّ ص: ١٣٥ بتصرّف.

(٧) من قوله: (مع استقامة) إلى قوله: (للتّقدير) ساقط من (ع) .

(٨) ساقط من (ع).

على أنّ المطلوب في الحال؛ المقارنة بالنّون، لا المقاربة[١] بالباء المستفادة من (قد)؛ إلاّ أن يقال: ما قارب[٢] الشّيء يُعْطى حكمَه[٣]، ومّما أضمر فيه (قد) قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٤] أي: قد حصرت وضاقت[٥].

وخالف سيبويه[٦]؛ فإنّه لم يجوّز حذف (قد) من الماضي المثبت فقال[٧]: إنّ ﴿ حَصِرَتْ ﴾ لم تقع هاهنا حالاً؛ بل هو صفة[٨] موصوفٍ محذوفٍ، أي: جاؤكم قومًا حَصِرت صُدُورهم، ورُدّ بأنّ الموصوف المذكور؛ إذا قُدِّر يكون حالاً موطِّئة؛ فصفة الموطّئة[٩] أيضًا إذا كانت ماضيًا يجب تصديرها بـ(قد)؛ لا سيّما[١٠] إذا حذف الموصوف؛ فإنّه يكون في صورة الحال القائمة مقامه[١١].

---

(١) في (ع) المقارنة، والحال المقارنة هي: الّتي قارنت عاملها فوقعت في زمن وقوعه نحو: (أقبل النّاجحُ فَرِحًا).

(٢) في (ع) مقارب.

(٣) ينظر: الشّنواني ١/١٥١، ١٥٢، والزّرقاني ل/٢٠(أ، ب)، والمدابغيّ ل/٢٠(ب)؛ حيث أفاضوا في بيان المسألة.

(٤) النّساء: ٩٠.

(٥) ينظر: تفصيل المسألة في المغني ص: ٥٦٢؛ حيث ذكر أقوال العلماء في الآية الكريمة .

(٦) ساقط من (ز/ب) .

(٧) هذا المفهوم من كلام سيبويه؛ وإلاّ فلم يصرح به في كتابه، والمسألة في المقتضب ٤/١٢٤، ١٢٥، والفوائد الضّيائيّة ص: ١٤٨، ١٤٩.

(٨) في (ع) بل موضعه.

(٩) في (ع) الموصية، والحال الموطئة هي: الجامدة الممهدة لما بعدها كقوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[مريم: ١٧].

(١٠) الوجه: ولاسيّما .

(١١) من قوله: (أي: حصرت) إلى قوله: (مقامه) من الشّنوانيّ ١/١٥٠، ١٥١بتصرّف .

قوله: (وإذا قلت إلخ) [١]

سقط من نسخة (ك) هذا إلى المسألة الثّالثة، لكن ذكره في الشّرح نقلاً عن المغني آمرًا فيه بالتّأمل[٢].

ووجهه: أنّ اعتبار المحلّ؛ إنّما يكون في المجموع قصدًا وأصالةً؛ وإن كان في الظّاهر يدلّ على أنّ لكلّ واحدةٍ منهما محلاً من الإعراب؛ لتعلّق القول بكلٍّ منهما ضمنًا[٣].

قوله: (مجموع الجملتين) [٤]

إن كانت الواو من المحكيّ، فإن كانت من الحكاية فكل واحدةٍ لها محلّ؛ فهو ممّا نحن فيه، ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾[٥].

قوله: (جزء المقول)

فلا نحكم لكلّ واحدةٍ على انفرادها بالمحلّ؛ بل للمجموع كجزء الجملة[٦].

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٦.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٣٥، وهو في المغني ص: ٥٥٥، وحاصله: ليست الجملة الأولى وحدها في محلّ النّصب، ولا الجملة الثّانية تابعة لها حتّى تكون في محلّ النّصب وحدها أيضًا؛ بل كلتا الجملتين معًا في موضع النّصب على أنّهما مقولان للقول؛ فلا محلّ لكلّ واحدةٍ منهما على حدة.

(٣) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٣٦.

(٤) يريد: الّذي محلّه النّصب على المفعوليّة بـ(قال) مجموع الجملتين: المعطوفة والمعطوف عليها، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٧.

(٥) آل عمران:١٧٣، ومن قوله: (إن كانت الواو) إلى هذا الموضع من الشّنواني ١/١٥٤بتصرّف، وينظر: المدابغيّ ل/٢٠ (ب).

(٦) ينظر: المغني ص: ٥٥٥، والكافيجيّ ص: ١٣٦، و الشّنوانيّ ١/١٥٤.

قوله: (نحو قوله: أقول له ارحل[(١)])

التّمثيل به مبنِيّ على مذهب البيانييّن[(٢)]؛ وإلاّ فهو في الظّاهر من أفراد قاعدة: (وإذا قلت..)[(٣)] فالأولى التّمثيل بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ *وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴾[(٤)] فإنّ دلالة الجملة الثّانية؛ البدليّة على نعم الله مفصّلة بخلاف المبدل منها، فالثّانية أوفى بتأدية المعنى المراد، وهو تعداد النعم[(٥)].

قال (م): ومن غريب هذا الباب قولهم: (قلت لهم: قوموا أوّلُكم وآخرُكم) ، قال ابن مالك: (ليقم أوّلكم وآخركم)، فهو من بدل الجملة من الجملة؛ لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[(٦)] أي[(٧)]: وليسكن

(١) هذا جزءٌ من صدر بيتٍ، وتتمته مع عجز البيت:

..................لا تُقيمنّ عندنا وإلا فكن في السّرّ والجهر مسلمًا

ولا يعرف قائله وهو من الطّويل، ينظر: المغني ص: ٥٥٧، والتّصريح ١٦٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢، والأشموني ١٣٢/٣، والخزانة ٢٠٧/٥، والشّاهد فيه: أن جملة (لا تقيمنّ عندنا) في محلّ نصبٍ بدل اشتمال من جملة: (ارحل) الّتي هي مقول القول، والمحلّ لمجموع الجملتين إذ هو المقول وكلٌّ منهما على انفراده جزء المقول، ينظر: الشّنوانيّ ١٥٥/١، والزّرقاني ل/٢٠ (ب)، والمدابغيّ ل/٢٠(ب).

(٢) يقصد بذلك: علماء المعاني فإنّما يمثلون به لكمال الاتّصال، ومن صوره: أن تكون الجملة الأولى غير موفّية بالمعنى المراد، وتكون الجملة الثّانية موفّيةٌ به بحسب ما يقتضيه المقام، وذلك بأن تكون بدلاً من الأولى، وعليه يمتنع العطف، ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني ٧٥/٢.

(٣) يعني: الجملة المحكية بالقول.

(٤) الشّعراء: ١٣٢-١٣٤.

(٥) ينظر: المغني ص: ٥٥٦، ٥٥٧، والشّمنّي ل/١٢ (أ).

(٦) البقرة: ٣٥.

(٧) ساقطة من (ز/ب).

زوجُك،/ وقوله تعالى: ﴿ لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ ﴾(١) أي: لا نُخْلِفُهُ أنت، وقوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ ﴾(٢) أي: ولا يضارّ مولودٌ؛ إذ ربّما يحتاج في الثّواني ما لا يحتاج إليه في الأوائل، فالعطف من قبيل عطف الجملة على الجملة(٣). [ل/٥٢/ أ]

قوله: (أوفى بتأدية المعنى إلخ) (٤)

في القاموس: أوفى فلانًا حقّه، أي: أعطاه وافيًا، أي: تامًّا(٥).

إن قيل: فهلاّ(٦) اقتصر على الثّانية، وترك الأولى؛ فإنّ المقصود حاصلٌ به؟

فالجواب: أنّه لما كان المقام مقام الاعتناء بشأنه؛ ناسب ذكرهما جميعًا؛ لأنّ ذكر الثّانية على قصد الاستئناف بعد ذكر الأولى زيادة اعتناء؛ لأنّ فيه قصد الشّيء مرّتين(٧).

قوله: (مِنَ الأُولى)

هذا هو المفضّل عليه، كما أفاده تعليل الشّارح، وإن استُفِيدَ من النظّار في هذا المحلّ خلافه، وتحرير المقام بحيث تندفع عنه الشّكوك العارضة(٨): أنّ (لا تُقِيمَنَّ)؛ نهي(٩)، والنّهي

(١) طه:٥٨.

(٢) البقرة:٢٣٣.

(٣) الشّمنّي ل/١٢(ب)، وينظر: المغني ص: ٥٥٧، ٥٥٨.

(٤) يريد: أنّ جملة البدل لابدّ أن تكون أوفى بتأدية المعنى من الأولى المبدل منها، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٧.

(٥) القاموس المحيط (وفى).

(٦) في (ع) فهل.

(٧) من قوله: (في القاموس) إلى هنا من الشّنواني ١/١٥٥، ١٥٦ بتصرّف.

(٨) في (ع) بجية فتدفع عند الشّكوك، وينظر: الشّنواني ١/١٥٥-١٥٧، والزّرقاني ل/٢٠، ٢١، والمدابغيّ ل/٢٠ (أ).

(٩) في (ع) لهي.

مدلوله المطابقيّ: طلب الكفّ عن الإقامة، وأنّ (ارحل) مدلوله المطابقيّ:[١] طلب الرّحيل؛ لأنّه أمر، والأمر مدلوله: طلب[٢] الفعل، فليس الأوّل دالاًّ على إظهار الكراهة مطابقةً، كما أنّ الثّاني ليس دالاًّ عليها التزامًا، لكن لما استعمل الأوّل في المحاورات مرادًا منه هذا المعنى؛ سيّما وقد أُكّد بالنّون الثّقيلة الدّالّة على التّأكيد، وطلب الحثّ على عدم الإقامة؛ كان كأنّه موضوعٌ لإظهار الكراهة بحسب العُرف مطابقةً، ولما اقترن بالثّاني ، وهو (ارحل)؛ ما يفيد أنّ طلب الرّحيل للكراهة؛ دلّ عليه التزامًا، فهذه الدّلالة عرضت بسبب الاقتران بالجملة الثّانية؛ وإن كان هو في حدّ ذاته قد يلزمه ذلك كما هنا، وقد لا يلزمُه، كما إذا كان طلب الرّحيل لتحصيل أمرٍ تعود ثمرته على الآمر، تأمّل.

❁ ❁ ❁

(١) من قوله: (طلب) إلى قوله: (المطابقيّ) ساقط من (ع).

(٢) في (ز/ب) مكرّرة.

المسألة الثالثة:
في الجمـــل الّتي لا محلّ لها من الإعراب

قوله: (المسألة الثّالثة)(١)

(المسألة) مبتدأ، و(الثّالثة) صفة، و(مِن المسائل الأربع) متعلّق بمحذوفٍ تقديره: الكائنة صفة ثانية، و(من الباب الأوّل) صفةُ المسائل الأربع نحو سابقه، و(في بيان) خبر المبتدأ، هذا هو الأسلس(٢)، ولهم هاهنا تكلُّفاتٌ في الإعراب(٣)، ولا يقال: يلزم على إعرابك حذف الموصول مع بعض صلته؛ وهو الكائنة؛ لأنّا نجعلهُ صفةً مشبّهة، فـ(أل) معرفة، وزاد لفظ البيان هنا دون/ المسائل الّتي لها محلّ(٤)؛ لأنّها لما كان لها محلّ؛ كانت غنيّةً [ل/٥٢/ب]
عن البيان، بخلاف الجمل الّتي لا محلّ لها؛ فإنّها محتاجةٌ إلى البيان غاية الاحتياج(٥)، وبهذا تعلم ما في (م د) السّابق عند الكلام على أوّل المسألة الثّانية(٦)، فتذكّر.

قوله: (مصدر آض) (٧)

فهو(٨) نَصبٌ على المصدريّة بفعلٍ محذوفٍ كسقيًا ورعيًا(٩).

---

(١) أي: من المسائل الأربع من الباب الأول، وهي: في بيان الجمل الّتي لا محل لها من الإعراب، وهي سبع مسائل، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(٢) يعني: الخفيف السّلس؛ البعيد عن التّعقيد والإطالة، ينظر: أساس البلاغة، والمعجم الوسيط (سلس).

(٣) يقصد بذلك: الشّنواني ١/١٥٨، ١٥٩، وكذا المدابغيّ ل/٢١ (أ).

(٤) يعني: المسألة الثّانية في الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب؛ حيث زاد المصنف لفظة (بيان) هنا، ولم يزدها في المسألة الثانية، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٣٧ و٤٨.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٣٧، وعلّل الشّنواني ذلك بالاختصار ١/١٥٨.

(٦) حيث بيّن المدابغيّ ل/١٢ (ب): أنّ المصنف أسقط لفظة (بيان) للاختصار، أو للحذف من الأوّل لدلالة الثّاني، أو إشارةً إلى أنّ كلاًّ منهما جائزٌ، وهي مرادةٌ عند الحذف .

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(٨) كذا في (ع) وهو الصّحيح، وفي الأصل، و(ز/أ، وب): (فهي).

(٩) يعني: على أنّه مفعول مطلق حذف عامله وجوبًا لجريانه مجرى المثل، ينظر: الشّنوانيّ ١/١٥٩، والزّرقانيّ، والمدابغيّ ل/٢١ (أ).

قال الجوهريّ: ((آضَ يَئِيْضُ أَيْضًا؛ إذا رَجَعَ))(١)،وتقدير الحاليّة؛ تكلّفٌ لا يخفى.

قوله: (وتسمّى المستأنفة) (٢)

لم يقتصر على الاسم الأوّل؛ لأنّ الابتدائيّة قد تطلق على المصدّرة بالمبتدأ؛ فذِكرُ هذا قرينةٌ على أنّه غير مراد، وإنّما لم يعكس فيقول: المستأنفة، وتسمّى: الابتدائية؛ إمّا لأنّ تسميتها أشهر، فهو أصلٌ بالنّسبة للاسم الآخر، وإمّا للاهتمام ببيان اسم المستأنفة بالتّصريح بالتّسميّة بها؛ لاختلاف معناها بالنّسبة للبيانيّين، والنّحاة(٣)، ثمّ ليس في كلامهِ حصرٌ فلا ينافي أنّها تسمّى: المبتدأة، والاستئنافيّة أيضًا، واقتصر على ما هنا؛ لشهرته.

قوله: (﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ﴾ (٤))

التّمثيل به مبنيّ على مذهب مَن يقول: إنّ البسملة ليست من السّورة(٥)؛ على ما فيه، فكان الأولى التّمثيل بجملة البسملة(٦)، وأصل ﴿ إِنَّآ ﴾ : إنّنا، فحذفت النّون الثّانية؛

---

(١) الصّحاح (أيض)، وينظر: إصلاح المنطق لابن السّكيت ص: ٣٤٢.

(٢) هذه هي الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها، وهي الجملة الابتدائيّة أي: الواقعة في ابتداء الكلام؛ اسمية كانت أو فعلية وتسمّى المستأنفة أيضًا، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(٣) الاستئناف عند النّحاة على نوعين: أحدهما: الجملة المفتتح بها النّطق كقولك ابتداء: (زيدٌ قائمٌ) ومنه الجمل المفتتح بها السّور، والثّاني: الجملة المنقطعة عمّا قبلها نحو: (مات فلان، رحمه الله) ويخص البيانيّون الاستئناف بما كان جوابًا عن سؤال مقدّر نحو قوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ۝٢٤ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذّاريات: ٢٤، ٢٥]، ينظر: المغني ص: ٥٠٠، ٥٠١، وينظر: أضرب الاستئناف البيانيّ الثّلاثة في الإيضاح للخطيب القزويني٢/٧٩-٨٤، وعلى هذا فكلُّ استئنافٍ بيانيّ؛ استئنافٌ نحويّ ولا عكس، وسيأتي بيانه لاحقًا ص: ٣٨٧.

(٤) الكوثر:١، وهذا شاهد على النّوع الأوّل من الجملة الابتدائيّة، وهي الجملة المفتتح بها الكلام، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(٥) ينظر: أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي ١/٥، وتفسير القرطبي ١/١٠٨-١١٢.

(٦) كأنّ العطّار يميل إلى أنّ البسملة آيةٌ من كلّ سورة؛ وهي تصلحُ مثالاً للجملة الابتدائيّة المفتتح بها =

لاجتماع الأمثال، والتّخفيف(١)، وقيل: حذفت الأولى، وقيل: حذفت الثّالثة، فالأقوال ثلاثة، والصّحيح: الأوّل؛ لأنّ النّون الأولى كالأصل(٢)؛ بدلالة حذف الثّانية في (إنّ) إذا كانت مخفّفةً(٣) مع بقاء الأولى ساكنة، فلو كانت المحذوفةُ هي الأولى؛ لبقيت(٤) الثّانية متحرّكةً؛ لكونها قبل الحذف كذلك، ولا يجوز حذف الثّالثة؛ لأنّها ضمير، كذا في الرّوميّ(٥).

والكوثر: اسم نهرٍ في الجنّة(٦).

قال عبد الحكيم في حواشي الخيّاليّ: ((والحوض في الموقف، على ما رُوِيَ عن الصّحابة؛ قالوا : يا رسول الله، أين نَطْلُبُكَ؟ قال: « **على الصّراط، فإن لم تَجِدُوني فَعَلى الميزان، فإن لم تَجِدُوني فعلى الحوض**»(٧)، فإنّه يدلّ على أنّ الحوض في المحشر)) (٨).

= الكلام، ولذا فالتّمثيل بآية الكوثر فيه نظر، والأولى التّمثيل بالبسملة، ينظر: الشّنواني ١/١٦١، ١٦٢، والزّرقانيّ ل/٢١ (أ)، والمدابغيّ ل/٢١ (أ)، (ب).

(١) في (ع) والتّحقيق.

(٢) في (ع) كأصل.

(٣) في (ع) محققة.

(٤) في (ع) لبقية.

(٥) ينظر: ص: ٤٨.

(٦) ذكر ابن جرير في تفسيره: أنّ الكوثر نهرٌ في الجنة حافّتاه من ذهبٍ وفضةٍ، يجري على الدّرّ والياقوت، ماؤه أشدّ بياضًا من اللّبن، وأحلى من العسل، وهو نهرٌ أعطاه الله نبيّه محمّدًا ﷺ، ينظر: ١٥/٤١٤-٤٢١، وذكر رواياتٍ كثيرة في وصف الكوثر.

(٧) الحديث رواه التّرمذي في سننه ٤/٥٣٧ برقم: ٢٤٣٣ ، وهو في المسند ٣/١٧٨.

(٨) حاشية عبد الحكيم على الخيالي ل/١٨٣(أ)، مخطوط في مكتبة عارف حكمت برقم: ٢٤٠/٩٨.

قال الإمام الرّازيّ[(١)] في تفسيره: ((رُوِي في الأخبار أنّ الكوثر على ظهر المَلَكِ، يأتي به حيث يأتي النّبي ﷺ))[(٢)].

فإذا كان في الموقفِ؛ يأتي به في الموقف، وإذا دخل في الجنّة؛ يأتي به في الجنّة، فعلى هذا كونُهُ في الجنّة؛ لا ينافي/ كونُهُ في الموقف أيضًا[(٣)]. [ل/٥٣/أ]

قوله: (المنقطعة عمّا قبلها) [(٤)]

ومنه: (زيدٌ قائمٌ أظنّ) [(٥)]، أمّا: (زيدٌ أظنُّ قائمٌ) [(٦)]؛ فجملته أيضًا لا محلّ لها، إلاّ أنّها من جُمل الاعتراض.

قوله: (﴿جَمِيعًاۚ﴾ [(٧)])

حالٌ من الضّمير المستتر في الظّرف، أي: مجتمعة[(٨)]، والعامل فيه شبه الفعل، وهو الظّرف، ويحتمل أن يكون تأكيدًا.

قال الجوهريّ : ((وجميعٌ يؤكّدُ به، يقال: جاءوا جميعًا، أي: كُلُّهُم))[(٩)] انتهى.

فجميعًا: تأكيدٌ لضميرِ (جاءوا)، وهو الواو، فيعلم من كلامه ظاهرًا؛ أنّ

---

(١) سبقت ترجمته ص: ١٣١.

(٢) تفسير الفخر الرّازي ١٢٩/٣٢.

(٣) ساقطة من (ع) .

(٤) هذا هو النوع الثاني من أنواع الجملة الابتدائية، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(٥) عبّر عنه ابن هشام في المغني ص: ٥٠٠ بقوله: ((ومنه جملة العامل الملغي لتأخره))، وينظر: الشّمني ل/١٢ (ب).

(٦) هذه جملة العامل الملغيّ لتوسطه، ينظر: المصدرين السّابقين.

(٧) يونس: ٦٥، وتمام الآية: ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾.

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٣٩، والمدابغيّ ل/٢١ (ب).

(٩) الصّحاح (جمع).

لفظة (جميعًا) بالنّصب؛ يكون تأكيدًا، وإن كان المؤكّد[(١)] مرفوعًا، بخلاف سائر ألفاظ التّأكيد، قاله الرّوميّ[(٢)].

قوله: (بعد ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾[(٣)])

(بعد) بالنّصب؛ إمّا بتقدير: مِنْ، أو أعني[(٤)]، أو بالرّفع على أنّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ مضافٍ إلى جملة: (ولا يَحْزُنْكَ) بحسب الظّاهر، ولكنّه في الحقيقة مضافٌ إلى المفرد المقدّر، فيكون تقدير الكلام: بعد قوله، وإنّما قلنا هكذا؛ لأنّ الغايات لا تضاف للجملة، كما نصّ عليه شُرّاح المفصّل[(٥)]، أفاده الرّوميّ[(٦)].

قوله: (مستأنفة) [(٧)]

فهي بمعنى: التّعليل في جواب: لِمَ لَمْ أحزن؟ كأنّه قيل: لِمَ تحزن لقولهم، ولا تبالِ بهم؛ لأنّ العزّة والغلبة لله جميعًا[(٨)].

قوله: (فينبغي للقارئ) [(٩)]

أي: يليق لا يجب[(١٠)]؛ إذ لا وقفَ واجبٌ شرعًا في القرآن، وما في جمال القرّاء

---

(١) في (ع) المذكور.

(٢) ينظر: ص: ٤٩ .

(٣) يونس:٦٥.

(٤) في (ع)، و(ز/أ) عن.

(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٩١/٤.

(٦) ينظر: ص: ٤٨.

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٤٠، والمدابغيّ ل/٢٢ (أ).

(٩) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(١٠) في الشّنواني ١٦٣/١: أنّ الأوجه هنا يليق ويحسن ويتأكد ويطلب، وفي الزّرقانيّ ل/٢١ (ب) ينبغي أي: يستحسن، وفي المدابغيّ ل/٢٢ (ب) أي: يجب صناعةً لا شرعًا.

للسّخاويّ(١)؛ من أنّ الوقف في هذا الآية، وآية: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾(٢) واجبٌ(٣)؛ أي: من جهة الصّناعة، فلا منافاة(٤)، فقول الشّارح: (أَثِمَ) أي: لا من حيثُ عدم الوقف؛ بل من جهة قصد تحريف المعنى.

قوله: (﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾)(٥)

عُدّي بإلى؛ لتضمُّنه معنى: الإصغاء، كما أنّه يُعدَّى بنفسه؛ لتضمُّنه معنى: الإدراك(٦)، و﴿ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾: الملائكة؛ لأنّهم يسكنون السماوات، والملأ(٧) الأسفل: سكّان السَّفَل من الجن والإنس(٨).

قوله : (﴿وَحِفْظًا﴾(٩))

منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أي: وحَفِظْنَا السّماءَ حِفْظًا بالشُّهُب؛ و(مِنْ) متعلّقٌ بمحذوف(١٠).

---

(١) هو: أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الصّمد الهَمْدانيّ السّخاويّ، الإمام علم الدّين، كان إمامًا علامةً مقرئًا محقّقًا مجوّدًا، من مصنّفاته: شرحان على المفصّل، وجمال القراء، وشرح الشّاطبية، ت ٦٤٣هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ٦٣١/٢-٦٣٥، وغاية النّهاية ٥٦٨/١-٥٧١، وكلامه في جمال القرّاء ٥٥١/٢.

(٢) يس:٧٦.

(٣) في (ز/ب) واجبًا.

(٤) ينظر: المغني ص: ٥٠٢، والشّنوانيّ ١٦٣/١، والزّرقانيّ ل/٢١ (ب).

(٥) الصّافات:٨، وهذا شاهدٌ آخر على النّوع الثّاني من الجملة الابتدائية؛ وهي المنقطعة عما قبلها، وهو من الاستئناف المخفي كما في المغني ص: ٥٠١.

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٤١ .

(٧) في (ز/أ، وب) والملاء- بالهمز-.

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٤٢، وهو في الكشّاف ٣٣٦/٣.

(٩) الصّافات:٧.

(١٠) ينظر: الرّوميّ ص: ٤٩.

قوله: (خارجٌ عن الطّاعة)

متجاوزُ الحدّ[(١)] في الطّغيان[(٢)].

قوله: (لم يستقم) [(٣)]

مبنيّ على أنّ السّؤال المقدّر عن العلّة[(٤)]، أمّا إذا كان التّقدير: ما حالُ الشّياطين بعد الحفظ[(٥)]؛ فلا مانعَ من الاستئناف البيانيّ، فالمنع ليس على إطلاقه[(٦)].

قوله: (منقطعًا عمّا قبله)

فيكون إخبارًا عن حالهم بعد الحفظ، فهو استئنافٌ نحويّ، ولك أن تقول: إذا[(٧)] جُعل استئنافًا نحويًّا؛/ كان إخبارًا عن هؤلاء الشّياطين المحفوظ منهم بأنّهم لا يسّمّعون؛ فيرد **[ل/٥٣/ب]** الإشكال: وهو أنّه لا معنى للحفظ مِمَّن هو في نفس الأمر لا يسمع، كما أخبر عنهم، فيكون قد وقع فيما فُرَّ منه.

فإن قلت: التّقدير: لا يسّمّعون بعد الحفظ؛ فلا إشكال؟

قلت: هذا التّقدير يصحّ مع جعل الجملة صفةً[(٨)] أيضًا؛ فتخصيص التّقدير بحالة الاستئناف؛ يكون تحكّمًا، قاله الدّمامينيّ[(٩)].

---

(١) في (ع) المدّ، وفي (ز/ب) اللّحد.

(٢) ينظر: الرّوميّ ص:٥٠.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٩.

(٤) يعني: يفسد المعنى بتقدير أن يجعل هذا جوابًا عن السّؤال عن العلّة، ينظر: الشّنوانيّ ١/١٦٤، وهو الّذي أشار إليه الزّمخشريّ في كشّافه ٣/٣٣٥، ٣٣٦.

(٥) معناه: أن يكون جوابًا للسّؤال عن حال الشّياطين بعد الحفظ منهم؛ لا عن السّبب المقتضي للحفظ منهم فلا يفسد المعنى، ينظر: الشّنوانيّ ١/١٦٤.

(٦) الزّرقانيّ ل/٢١، ٢٢، والمدابغيّ ل/٢٢ (ب).

(٧) في (ع) إذ.

(٨) ساقطة من (ع).

(٩) ينظر: المنصف للشّمنّي ٢/١١٩.

قال (م): ((وأقول: يمكن الجواب عن أصل السّؤال؛ بأنّه إذا جُعل استئنافًا نحويًّا؛ يكون إخبارًا عن هؤلاء الشّياطين؛ لا بوصفٍ كونهم محفوظًا منهم)) [١]. ا.هـ (ش)[٢].

وإذا تأمّلت وجدت البحث أقوى؛ لأنّ السّماء إذا وُصِفَت بالحفظ؛ وُصِفَ الشّياطينُ بأنّهم محفوظٌ منهم، ثمّ إنّه أخبر عنهم بعدم السّماع، والمقرّر: أنّ محطّ النّفي والإثبات القيود؛ فيكونُ الإخبارُ بعدم السّماع، وثبوتُهُ؛ بعد ملاحظة التّقييد بأنّهم محفوظٌ منهم؛ فكيف يُقطع النّظرُ عن هذا القيد؟ تأمّل.

قوله: (وهو علّة لتسويغ) [٣]

أي: لا لعدم مجيء الحال من كلّ شيطان؛ بل علّةٌ لقوله: (لفساد المعنى) [٤]، والحاصل: أنّ امتناع الوصفيّة والحاليّة من حيث فساد المعنى لا اللفظ؛ لأنّ (شيطان) نكرةٌ وُصِفَت؛ فالجملة بعده صالحةٌ للوصفيّة والحاليّة[٥].

قوله: (لفساد المعنى)[٦]

علّة للمنفيّ، أي: صفةً وحالاً، وبقي احتمال أنّ الأصل: لئلاّ يسَّمَّعُوا؛ فحذفت الّلام، ثمّ (إنّ)؛ فارتفعَ الفعلُ[٧]، واستضعف الزّمخشريّ الجمع بين الحذفين[٨]؛ لأنّه أمرٌ

---

(١) المصدر السّابق، وينظر: الشّنواني ١/١٦٥، والزّرقاني ل/٢٢(أ).

(٢) من قوله: (فيكون إخبارًا) إلى هذا الموضع من الشّنواني ١/١٦٤، ١٦٥.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٩.

(٤) ينظر: المدابغيّ ل/٢٢ (ب).

(٥) يقصد هنا: أنّ الجملة الخبرية إذا وقعت بعد النّكرة الموصوفة، جاز أن تكون صفة، أو حالاً.

(٦) يريد: امتناع الوصفيّة والحاليّة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٩.

(٧) هذا هو الاحتمال الثّالث في موقع جملة (لا يسمّعون)، وذكره المغني ص: ٥٠٢، وأضاف الكافيجيّ ص: ٤٤ احتمالاً رابعًا ورجّحه؛ وهو أن تكون جملةً منقطعة عمّا قبلها وفائدتها: الاقتصاص لما عليه حال المسترقة للسمع، وينظر الرّوميّ: ص: ٥١، ٥٢، والمدابغيّ ل/٢٣(أ).

(٨) يعني: في الاحتمال الثّالث؛ لكثرة الحذف حيث قال في الكشّاف ٣/٣٣٦: ((كلُّ واحدٍ من هذين الحذفين غير مردودٍ على انفراده، فأمّا اجتماعهما فمنكر من المنكرات على أنّ صون القرآن عن مثل هذا التّعسف واجب)).

منكرٌ يصان عنه ما هو في أعلى[١] طبقات البلاغة[٢]، وبقي احتمال الوصفيّةِ والحاليّةِ على تقدير ملاحظة أنّ عدم السّماع حصل بعد الحفظ، وفيه ضعفٌ أيضًا[٣]، فالاحتمالاتُ خمس، أولاها: الاستئناف.

قوله: (مِنْ شيطانٍ لا يَسَّمَّعُ) [٤]

يؤخذ منه الوصفيّة والحاليّة بالمعنى الّذي عَلِمْتَهُ.

قوله: (ولا يُرِيْدُونَهُ)

نفيٌ لتقدير هذه الحالةِ بـ(مريدًا)؛ كما أنّ قوله: (لا يَقْدِرُونَ)؛ نفيٌ لتقديرها بـ(مقدّرًا)[٥]، فإن قلت: لأيّ شيءٍ فَرَضَ الحالَ مقدَّرَةً؟ وهلاّ فرضَها حقيقيّة؛ لأنّ عدم السّماع كان متحقّقًا في الحال؟

فالجواب: أنّ انتفاء السّماع في الحال؛ أمرٌ ثابتٌ معلومٌ لا يُتوهّم خلافُه، بخلافه في المستقبل؛ فإنّه يُتوهّم وجوده فاحْتِيج إلى/ نفيه[٦]. [ل/٥٤/ أ]

قوله: (وتقول) [٧]

من هنا إلى قوله[٨]: (ومِنْ مُثُلِهَا قوله: حتّى ماء دِجْلة أشكل)؛ ساقطٌ من نسخة الرّوميّ، و(م) [٩].

---

(١) في النّسخ الأربع: (أعلا).

(٢) في (ع) بتكرار (ما هو)، وفي (ز/أ، وب) في طبقات.

(٣) ينظر: الكافيجيّ؛ حيث ذكر وجه الضّعف ص: ١٤٣.

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٩.

(٥) ينظر: الشّنواني ١/١٦٨، والزّرقانيّ ل/ ٢٣ (ب) والمدابغيّ ل/٢٣ (أ).

(٦) ينظر: الشّنواني ١/١٦٨.

(٧) يريد: في الاستئناف النّحوي والبياني: (ما لقيته مذ يومان)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٠.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ٥١، ٥٢.

(٩) ساقطة من (ع).

قوله: (فهذا كلامٌ يتضمّن إلخ)

وذلك لأنّه مشتملٌ على المادّة والصّورة؛ الّتي هي الهيئة الاجتماعيّة[١]، فكلٌ من الجملتين جزءٌ له بهذا الاعتبار؛ فحصلت المغايرة بين المضَمَّن والمتضمِّن[٢].

قوله: (استئنافًا بيانيًّا) [٣]

أي: ونحويًّا أيضًا؛ لأنّ كلّ استئنافٍ بيانيّ استئنافٌ نحويّ دون العكس[٤].

قوله: (وهي في التّقدير إلخ) [٥]

يشيرُ به إلى أنّ السّؤال مفروضُ التّقدير؛ لا أنّه مذكورٌ صراحةً.

قوله: (ما أَمَدُ ذلك؟) [٦]

الأولى: كَم[٧]؛ لأنّ (ما) يُسألُ بها عن حقيقة الشّيء، و(كم) يُسألُ بها عن كميّته.

قوله: (أمدُهُ يومان)

في هذا شيء؛ لأنّ الأمد؛ الغايةُ كَالْمَدَى؛ قاله[٨] في الصحاح[٩]، فكانَ حقّهُ أن يقول: مدّتُهُ يومان. ا.هـ (ق)[١٠].

---

(١) في (ع) اجتماعيّة.

(٢) ينظر: شرح الكافيجيّ ص: ١٤٦، والشنواني ١/١٦٨، والمدابغيّ ل/٢٣ (أ).

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٠.

(٤) سبق ذكر هذه المسألة ص: ٣٧٩، وينظر: الشّنوانيّ ١/١٦٤، ١٦٨.

(٥) هذا المقطع مقدّم على المقطع الذي قبله في النّسخ الأربع، والأولى تأخيره كما أثبت موافقةً لما في موصّل الطلاّب ص: ٥٠.

(٦) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٠.

(٧) قال الكافيجيّ ص: ١٤٧: ((أي: كم؟ فلو أتى به بدله لكان أظهر في المقصود)). وينظر: المدابغيّ ل/٢٣ (أ).

(٨) في (ع) قال.

(٩) ينظر: الصّحاح (أمد)، وجمعه آماد، والمعنى: أمد عدم اللّقيا يومان.

(١٠) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٤ (أ) وأضاف: ((إذ الغاية ليست يومين، إنّما هي آخر جزء من اليومين)).

وقد علمت سابقًا أنّ الأمد يطلق على المدّة وآخرها[١]؛ فاندفع البحث.

قوله: (مذ مضى يومان) [٢]

ضُعّف هذا القولُ بأنّ فيه حذف الفعل من غير احتياجٍ إليه[٣].

قوله: (الّذي هو يومان) [٤]

ويلزم على هذا القول؛ حذف صدر الصّلة[٥] في غير (أيّ) بدون تحقّق شرطِ الاستطالة، وهو قليل[٦]، وبقي احتمال الحاليّة، والتّقدير: ما لَقِيتُهُ في حالةِ كَونِ عدم لقيهِ يومان، والجملة عليه واحدةٌ أيضًا[٧].

قوله: (جملةٌ واحدةٌ)

---

(١) ينظر: ص: ٣١٨.

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥١.

(٣) تقدير الكلام: ما لقيته مذ يومان، فمذ: منصوبة على الظّرفية والعامل فيها ما في معنى (ما) من النّفي أي: انتفى اللّقي مذ مضى كذا، وضُعّف القول بأنّ فيه حذف الفعل من غير احتياج إليه، ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٤ (ب).

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥١ «أو أنّ يومان خبرٌ لمبتدأ محذوف والتّقدير: ما لقيته من الزّمان الّذي هو يومان».

(٥) في (ع) صدر الصّدر.

(٦) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٤ (ب) حيث ذكر دوافع ضعف هذا القول.

(٧) الحاصل أنّ في نحو: (ما لَقيتُهُ مذ يومان) خمسة أقوال:

١- التّقدير: أمدُ ذلك يومان، فمذ مبتدأ، ويومان خبره.

٢- التّقدير: بيني وبين لقائه يومان، فمذ خبر، ويومان مبتدأ.

٣- التّقدير: ما لقيته مذ مضى يومان، فيومان فاعلٌ بفعلٍ محذوف.

٤- التّقدير: مِنَ الزمان الّذي هو يومان، فمذ مقتطعة من (من)، وذو الطّائية الموصولة فأُخِذَ من كلّ حرفٍ، وضُمَّت الميم اتباعًا، وما بعدها جملة اسمية حُذِف مبتدؤها، والجملة صلة.

٥- أنّها في موضع نصبٍ على الحال، ينظر: المدابغيّ ل/٢٣ (ب)، وذكر المغني بعض الأقوال ص: ٥٠٥، وينظر مناقشة الأقوال في: الشّنواني ١/١٦٨-١٧٠، والزّرقانيّ ل/٢٤، ٢٥.

إن قلت: إنّهما جملتان، أمّا الأولى فهي: (ما لَقِيْتُهُ)، وأمّا الثّانية فهي: إمّا الفعل مع الفاعل على القول الثّالث، أو المبتدأ المحذوف مع الخبر على الرّابع، والجواب: أنّه على هذينِ التّقديرَينِ الّذي يُوصف بكونه مستأنفًا(١)؛ جملة واحدة، وهي: (ما لقيته)، وأمّا (مضى يومان)(٢): فهي في محلّ جرٍّ بالإضافةِ إلى (مُذ)، و(الّذي هو يومان): الجملة صلة الموصول، فهي وإن كانت لا محلّ لها؛ إلاّ أنّها ليست مستأنَفة، وكذلك على تقدير جعل (مذ يومان) حالاً؛ فإنّ الجملة تكون في محلّ نصبٍ على الحال، فليست مستأنفةٌ لا محلّ لها(٣).

قوله: (في كونهما كلامًا)

هذا هو وجه المماثلة، فأشار به إلى أنّ المماثلة ليست من جميع الوجوه، كما سيصرّح به في/ الاستدراك الآتي(٤). **[ل/٥٤/ب]**

قوله: (خلا زيدًا)

قال سيبويه: خلا وعدا فعلان ضُمِّنا معنى الاستثناء (٥).

وقال بعض النّحاة(٦): إنّهما حرفا جر، ولو جعلتَهما من قبيلِ المشترَكِ بين الفعل والحرف –وإن كان التّضمينُ(٧) أكثرُ من الاشتراك استدلالاً عليه بموارد الاستعمالات كما

---

(١) في (ع) سابقا.

(٢) في (ز/ب) وأما ما مضى يومان.

(٣) مثّله الأزهري بـ(قام القوم خلا زيدًا)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥١.

(٤) وذلك قول الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٩٥: ((إلاّ أنّهما أي: جملة المستثنى منه وجملة المستثنى في الأمثلة الثّلاثة فعليّتان؛ وهذا يتمشَّى على القول بأنّ جملة المستثنى لا محلَّ لها...)).

(٥) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٢، وفيه: (فيهما معنى الاستثناء).

(٦) ينظر: الكتاب ٣٤٩/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٧٨/٢، والارتشاف ٣١٨/٢، على أنّ (خلا) حرف بمنْزلة (حاشا)، ولم يذكر سيبويه الجر بـ(عَدا)، وينظر: أوضح المسالك ٣٠٢/٢، والأشموني ١٦٨/٢، ولم يذكره المبرد في المقتضب وإنّما قال: ((هما فعلان ينتصب ما بعدهما)) ينظر: المقتضب ٤٢٦/٤، وفي الجنى الدّاني ص: ٤٣٣ أنّ حرفية عدا قليلة حكاه غير سيبويه من الأئمة.

(٧) في (ع) الضّمني.

هو المناسبُ للبحث اللّفظي-؛ لَمَا خرجتَ عن سمت الصّواب، فلعلّ قول السّيرافيّ[١]: إنّ خلا وعدا مع معموليهما؛ منصوبان على أنّهما حالٌ تارةً، وأخرى لا محلّ لهما من الإعراب؛ يقوّي ما قلناه.

وأمّا (حاشا) فقال سيبويه: لا تكون إلاّ حرف جرّ؛ لأنّها لو كانت فعلاً؛ لجاز أن تكون صلة، كما يجوز ذلك في خلا؛ فلمّا امتنع أن يقال: (جاءني القومُ ما حاشا زيدًا)؛ دلّ ذلك على أنّها ليست فعلاً[٢].

وقيل: إنّها اسمٌ من أسماء الأفعال، كأنّه بمعنى: بَرِئ، فمعنى: حاشا لله؛ براءةٌ من السّوء، ودخول اللّام في فاعلها؛ كدخولها[٣] في فاعل هيهات في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[٤]، ملخّصًا من (ك)[٥].

وذهب الفرّاء[٦] إلى أنّ (حاشا) فعلٌ لا فاعل له، والنّصب بعدها بالحمل على

---

(١) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، كان عالما بالنّحو واللّغة والفقه والشّعر، له شرح كتاب سيبويه، وأخبار النّحويّين البصريّين، ت٣٦٨هـ، ينظر: طبقات النّحويّين واللغويّين ص: ١١٩، ونزهة الألبّاء ص: ٣٠٧، وبغية الوعاة ١/٥٠٧، ٥٠٨، وقوله في الجنى الدّاني ص: ٤٣٧، ٤٣٨، وينظر: الكافيجيّ ص: ٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٤٩، وظاهر كلام سيبويه أنّها فعلٌ في الاستثناء ولا يمنع مجيئها فعلاً في غيره وهو ما ذهب إليه الجرميّ، والمازني، والمبرّد، والزّجاجيّ، والأخفش، والفرّاء، وأبو عمرو الشّيباني، وغيرهم، ينظر: معاني القرآن للزجّاج ٣/١٠٧، والإنصاف ١/٢٧٨-٢٨٧، والمحتسب ١/٣٤٢، وشرح الكافية للرّضي ١/٤٤٢، وشرح المفصّل ٢/٨٥، و٨/٤٨، ٤٩، والارتشاف ٢/٣١٧، والجنى ص: ٥١٣، والمغني ص: ١٦٤-١٦٦، ورصف المباني ص: ٢٥٥.

(٣) في (ع) لدخولها.

(٤) المؤمنون:٣٦.

(٥) من قوله: (قال سيبويه) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ١٤٨-١٥٠.

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الدّيلميّ الفرّاء، كان أعلم الكوفيّين بعد الكسائيّ، له معاني القرآن، والمذكر =

(إلاّ)(١)، وقد ألغزتُ في ذلك فقلت:

يا عالمَ النّحو ما فِعلٌ وليس لهُ *** مِن فاعلٍ بعده اسمٌ منه قد نُصِبَا

قوله: (نصبٍ على الحال إلخ) (٢)

فإن قلت: كيف حَكمَ على جملة أفعال الاستثناء بأنّها حال؛ والفعل الماضي لا يقع حالاً إلاّ مع (قد) ظاهرةً أو مقدّرةً؟

قلت: ما ذكر هو مذهب البصريّين، وهو مذهبٌ ضعيف.

قال أبو حيّان: الصّحيح جوازه بغير (قد)، ولا يُحتاج لتقديرها(٣)، [لكثرة](٤) ما ورد من ذلك، قال: وهذا مذهب الكوفيّين، ونقله ابن الأصبغ(٥) عن الجمهور(٦)» ا.هـ (ش)(٧).

وبهذا يتأيّد ما نقلناه سابقًا(٨) عن (ك)؛ من أنّه لا حاجة إلى(٩) إضمار (قد) في الجملة الماضويّة؛ إذا وقعت حالاً، وأنّ الإضمار سببُهُ الاشتباه، فتذكّر(١٠).

= والمؤنّث ت٢٠٧هـ، ينظر: طبقات النّحويّين ص: ١٣١-١٣٣، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(١) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٤٩/٨، وأضاف: «وهذا ضعيفٌ عجيب أن يكون فعل بلا فاعل»، ولم أقف على قوله في معاني القرآن.

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥١.

(٣) في (ع) بتقديرها.

(٤) في النّسخ الأربع: لكن، وهو خطأ، وما بين المعقوفين من الشّنواني.

(٥) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمّد بن أصبغ القرطبيّ المعروف بابن المناصف، شيخ العربيّة، أملى على قول سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربيّة) عشرين كراسًا، ت٦٢٧هـ، ينظر: بغية الوعاة ٤٢١/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٧) الشنواني ١٧٣/١بتصرّف، وينظر: الارتشاف ٦٦٧/٢.

(٨) ساقطة من (ع).

(٩) في (ع) من.

(١٠) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٣٥، وسبق ذكره ص: ٣٧١.

قوله: (بضمّ المثلّثة) (١)

احترازًا عنه بسكونها، وهو الشّبيه، وبفتحها، وهو ما شُبِّهَ مَضْرِبُهُ بمورِدِهِ(٢).

قوله: (تَمُجّ) (٣)

أي: تَقْذِفُ، يقال: مَجَّ(٤) الشَّرَابَ، أي: رَمَى به(٥)، ودمٌ أشكل: إذا كان فيه بياضٌ وحُمْرَة، كذا في/ الصّحاح(٦)، فما في (م)(٧): من تفسير (أشكل) بأحمر(٨) تَسمُّح. [ل/٥٥/ أ]

ودجْلة: - بفتح الدّال وكسرها - نهرُ بغداد(٩) كما في (ش)(١٠).

قوله: (ومضافٌ إليه)

الإضافة: نسبةٌ بين الشّيئين(١١)، فكلٌّ منهما يُوصَفُ بأنّه مضافٌ، ومضافٌ إليه أيضًا، وإن كان الأشهرُ أنّ الأوّل يُسمّى: مضافًا، والثّاني يسمَّى مضافًا إليه(١٢).

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥١، ٥٢.

(٢) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٥ (ب).

(٣) يقصد به بيت جرير:

فما زالت القتلى تمجُّ دماءَها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٢، وهو شاهد على أنّ (حتّى) ابتدائيّة وما بعدها جملة مستأنفة.

(٤) في (ع) مح- بالحاء-.

(٥) ينظر: الصّحاح، والمعجم الوسيط (مجّ).

(٦) ينظر: الصّحاح (شكل)، ومن قوله: (أي: تقذف) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٥٢.

(٧) ينظر: الشّمني ل/١٣ (أ)، وفسره الكافيجيّ أيضًا بذلك ص: ١٥٢ .

(٨) في (ع) ما في بمن تقصير أشكل مفيه.

(٩) في (ع) فهو بغداد، ودجلة: اسم نهرٍ في بغداد، ولذا فالوجه أن يقول العطّار: نهرٌ في بغداد؛ لأنّ بغداد يلتقي فيها نهري دجلة والفرات معًا.

(١٠) ينظر: الشنواني ١/١٧٤.

(١١) ينظر: حاشية الصّبان على الأشموني ٢/٢٣٧.

(١٢) ينظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/٣٤٣.

قوله: (هذا مذهب الجمهور إلخ [١])

الإشارة لأقربِ مذكورٍ، وهو كون الجملة مستأنفة؛ لا إلى قوله: (فماء دجلة مبتدأ إلخ)؛ لأنّ غير الجمهور يقول بهذا الإعراب أيضًا ا.هـ (ق)[٢].

قوله: (بعد حتّى الابتدائيّة) [٣]

أي: الّتي تسمّى عند الجمهور بالابتدائيّة؛ لأنّها عند الزّجّاج، وابنُ دَرَسْتَويه[٤] ليست ابتدائيّة[٥]، فلا اعتراض عليه بأنّه كيف يصحّ أن تكونَ جارّةً بعد أن حُكِمَ عليها بأنّها ابتدائيّة، ا.هـ (م د) [٦].

قوله: (أي: تُستأنَف)

إشارة إلى أنّه ليس المراد بحتّى الابتدائيّة؛ ما يقع بعدها جملة مركّبة من مبتدأ وخبر؛ بل ما يقع[٧] بعدها جملة مستأنفة؛ سواء كانت اسميّة كما مثّل[٨]، أو فعليّة، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾ [٩].

---

(١) ساقطة من (ع)، وينظر: المغني ص: ٥٠٦.

(٢) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٦ (أ).

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٢.

(٤) هو: أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن دَرَستويه، من بلاد فارس، أقام ببغداد، وتلقى عن ابن قتيبة، والمبرّد، من مصنفاته: الإرشاد، وشرح الفصيح، وغريب الحديث، ت ٣٤٧هـ، ينظر: طبقات النّحويّين ص: ١١٦، وبغية الوعاة ٣٦/٢.

(٥) ينظر: رأيهما في المغني ص: ٥٠٦، والهمع ٢٤٨/١.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/٢٤ (أ).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من (ع) .

(٨) يعني به: بيت جرير السّابق ص: ٣٩٢.

(٩) الأعراف:٩٥، ومن قوله: (إشارة) إلى هذا الموضع من الزّرقانيّ ل/٢٦ (أ).

قوله: (في موضع جرٍّ بحتّى إلى آخره[١])

يؤخذ منه: أن حتّى جارّة وعاطفة عندهما فقط، كذا في الرّوميّ[٢]، ونُقِل عن (م): أنّ الفرق بين هذه وبين الجارّة عندهما؛ أنّ هذه لا يقع بعدها إلاّ الجملة، وتلك لا يقع بعدها إلاّ المفرد، ا.هـ. [٣]

فيؤخذ منه: أنّهم أثبتوا كونها ابتدائيّة، لكن خالفوا الجمهور من حيث إنّ ما بعدها على مذهب الجمهور استئنافيّة، وعلى مذهبهم محلّها الجرّ، وبهذا سقط ما نقلنا عن (م د) عند قوله: (بعد حتّى الابتدائيّة) [٤].

قوله: (لو كانت حرف جرّ لقيل: حتّى ماءٍ بالجرّ) [٥]

أي: لجُرّ (ماء) بعدها فقيل: (حتّى ماءٍ) بالجرّ، واللّازم باطل[٦]، فبطل الملزوم؛ وهو كونها حرفَ جرّ، فثبت المدّعي؛ وهو أنّها ابتدائيّة؛ إذ الأمر دائرٌ بين كونها ابتدائيّة[٧]، أو جارّة.

أمّا بيان الملازمة: فلأنّه لا معنى لحرفِ الجرّ إلاّ حرفٌ يدخل على الاسم فيَجُرّه[٨]، وهاهنا (ما) اسم، وقد دخل عليه (حتّى) المفروض كونها حرفَ جرّ؛ فلزم أن تَجُرَّ ما بعدها.

---

(١) كذا في الأصل، وفي (ع)، و(ز/أ، وب) إلخ -بالرمز-.

(٢) ينظر: ص: ٥٣، وأضاف: «إلاّ أن يقال: تكون حتّى الابتدائيّة جارّة إذا كان مدخولها جملة فتأمّل».

(٣) ينظر: المنصف للشّمنّي ١٢٢/٢.

(٤) ينظر: ص: ٣٩٣.

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٢، ٥٣.

(٦) في (ز/أ) بط، وفي (ز/ب) بطل.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) في (ع) فيجرد.

وأمّا بيان بطلان التّالي: فلأنّ الرّواية تنافيه؛/ لأنّ[١] (ماءُ) مرويٌّ بالرّفع، فالشّارح ذكر شرطيّة الدّليل، وحذف[٢] استثنَائيَّتَهُ، ولم يتعرّض لبيان الملازمة؛ لظهوره، وبيّن بطلان التّالي بقوله: (والرّواية إلخ)، ثمّ [٣]لما استشعر[٤] الشّارح ما يَرِدُ على الملازمة؛ كأن يقال له: إنّه لا يلزم من كون (حتّى) جارّة؛ أن تَجُرَّ ما بعدها؛ لجواز أن تكون معلَّقةً عنه؛ فلا يتمّ الدّليل، وهذا نقضٌ تفصيليّ؛ لوروده على مقدّمةٍ معيَّنة؛ وهي الملازمة، وسنده قول السّائل: (لجواز إلخ)، فأشار إلى بطلان هذا السّند المساوي بقوله: (والعدول إلخ)، ومعلومٌ أنّ إبطال السّند المساوي نافعٌ للمعلَّل[٥]؛ لأنّه متى بَطُلَ، بَطَلَ المنعُ؛ فتثبت[٦] المقدّمة الممنوعة، وحاصل الإبطال[٧] كما أشار إليه: أنّه لو جاز أن تكون (حتّى) عاملة في المحلّ دون اللّفظ؛ لكانت[٨] معلَّقة، واللّازم باطل؛ لأنّه لا يُعلَّقُ[٩] عن العمل إلاّ الأفعال باتّفاق؛ دون الأسماء والحروف، فثبت[١٠] هاهنا أمورٌ[١١] ثلاثة: [ل/٥٥/ب]

---

(١) ساقطة من (ع).

(٢) في (ع) وذكر.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) في (ع)، و(ز/ب) استقر.

(٥) في (ع) لمعلل.

(٦) في (ع) فثبتت.

(٧) في (ع) البطلان.

(٨) في (ع) كانت.

(٩) في (ع) واللازم بطلانه لا يعلَّق.

(١٠) في (ع) فثبتت.

(١١) في الأصل: أمو، وهو سهوٌ.

دليل المدّعي وهو: (لو[(١)] كانت حرفَ جرّ إلخ[(٢)])، والنّقض التّفصيليّ الّذي ورد عليه، وهو: منع الملازمة، وإبطال سنَدِه؛ فذَكَرَ الشّارحُ الأوّلَ بقوله: (لو كانت حرفَ جرٍّ إلخ)[(٣)]، وأشار إلى تقدير الثّاني؛ وهو المناقضة بإبطال سنده، وهو الثّالث المذكور بقوله: (والعدول)، ثمّ توجّه إلى إبطال منع السّند بقوله[(٤)]: (أمّا الأول فلأنّهما لا يسمّيان ذلك تعليقًا)، وحاصله: إنّ قولكم في إبطال السّند أنّه لو جاز عملُها في المحلّ؛ لكان هذا تعليقًا؛ ممنوعٌ[(٥)]؛ لأنّ التّعليق: العمل في محلّ الجملة؛ باقيةً[(٦)] على جمليّتها[(٧)] من غيرِ تأويلٍ بالمفرد[(٨)]، بخلاف ما هنا؛ فإنّ الجملة مؤوّلةٌ بالمفرد، والتّقدير: حتّى إشكالُ ماءُ دجلة، وحينئذٍ فيبطل هذا الإبطال؛ فيثبت المنع، ورُدّ هذا بأنّه لا مقتضى لتأويل الجملة بالمفرد حتّى لا يكون هذا تعليقًا؛ فانتفى[(٩)] المنع، فتخلّص[(١٠)] دليل المصنّف عن الشّوائب، وانتج المدّعي، وهو كونها ابتدائيّة.

وحاصل الدّليل الثّاني: أنّ (حتّى) لو كانت حرفَ جرٍّ؛ لفُتحت همزة (إنّ) بعدها، والّلازم باطل؛ فبَطُل ملزومه، وهو كونها حرف جرّ؛ فثبت المدّعي، وهو أنّها ابتدائيّة.

أمّا بيان/ الملازمة: فلأنّ القاعدة أنّ حرف الجرّ إذا دخل على (إنّ)[(١١)]؛ فتحت **[ل/٥٦/ أ]**

---

(١) ساقطة من (ع).

(٢) ساقطة من الأصل، و(ع)، و(ز/أ).

(٣) من قوله: (والنّقض التّفصيليّ) إلى قوله: (حرف جرّ إلخ) ساقط من (ز/ب).

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٣.

(٥) في (ع)، و(ز/أ) مم بالرّمز .

(٦) في (ع) با بقية.

(٧) في (ع) و(ز/أ) جملتها.

(٨) في (ع) لمفرد.

(٩) في (ز/أ، وب) فانتفع.

(١٠) في الأصل: فتلخّص، وفي (ع) فتحصّل.

(١١) في الأصل، و(ع): إذا دخل عليه (إن).

همزتها، وأمّا بيان بطلان الّلازم: فلقولهم: (مَرِضَ زَيْدٌ حتّى إنّهم لا يرجونه) – بكسر الهمزة[١]–، ونُقِضَ هذا الدّليل نقضًا تفصيليًّا أيضًا بمنع ملازمته؛ وهو أنّنا[٢] لا نسلّم أنّها لو كانت حرف جرّ لفتحت الهمزة؛ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا كانت عاملةً في الّلفظ، وهما[٣] يقولان إنّها عاملة في المحلّ دون الّلفظ، والشّارح أشار إلى هذه المناقضة بقوله[٤]: (وأمّا في الثّاني؛ فلأنّ مَدْعاهما إلخ).

وأُجيب عن هذه المناقضة: بأنّ شأن العامل الطّالبُ للّفظ المصدَّر بـ(أنّ) على غير الحكاية؛ أنْ يطلُب[٥] لفَظَها، وتخصيص (حتّى) من هذا[٦] الحكم تحكّمٌ لا دليل عليه، فتمّ دليل المصنّف الثّاني أيضًا، ثمّ تقرير الدّليلين على هذا الوجه؛ بالنّظر لمجموع كلام المصنّف، والشّارح؛ وإلاّ فكلام المصنّف في حدّ ذاته يُقرَّر بوجهٍ غير هذا، هكذا ينبغي فهم هذا المقام فَخُذْهُ مستغفرًا لي، وعليك السّلام.

قوله: (بالجرّ)

أي: ويكون (أشكل) خبر مبتدأ محذوف.

قوله: (لأنّ حروف الجرّ لا تُعلّق إلخ) [٧]

وهنا لَمّا عُلِّقت (حتّى) عن العمل فيما بعدها؛ دلّ على أنّها ليست بحرف جرّ؛

---

(١) ساقطة من (ع).

(٢) في (ع) أنّها.

(٣) في (ع) وبما.

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٤.

(٥) في (ع) بطلت.

(٦) لعلّ الوجه: بهذا.

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٣.

إذ[١] انتفاء الّلازم مستلزمٌ لانتفاء الملزوم، وبيان ذلك: أنّ الملزوم هو: كونها من حروف الجرّ، والّلازم هو[٢]: عدم التّعليق عن العمل، فانتفاؤه الّذي هو التّعليق عن العمل باعتبار أنّ نفي الّلازم مستلزمٌ لانتفاء الملزوم؛ الّذي هو كونها ليست من حروف الجرّ، فثبت المدّعي ا.هـ (ش)[٣].

قوله: (لا تُعَلَّق)

لأنّ التّعليق من خواصّ الأفعال اتّفاقًا، فلا يجوز في غيرها سواءً كان اسمًا[٤] أوحرفًا ا.هـ (ك)[٥].

قوله: (بدخولها على الجُمل)

المتبادر[٦] أنّ الباء صلة لا تعلُّق، وهو فاسد؛ بل هي سببيّة، أي: انتفى التّعليق الّذي سببه الدّخول على الجُمل؛ بسبب انتفاء سببه؛ لأنّها لا تدخل على الجُمل، وإنّما تدخل على المفردات إلخ[٧].

قوله: (وإذا دخل الجارّ إلخ) [٨]

في نسخة الرّوميّ: (فإذا دخل) بالفاء[٩]، قال: «وهي للسّببيّة بمعنى: لام التّعليل كما في الرّضي[١٠]، فما وقع في بعض النّسخ بالواو؛ فليس بصحيحٍ، إلاّ بتكلّف؛ وهو حذف

---

(١) في (ع)، و(ز/ب) إذا.

(٢) في (ع) وهو.

(٣) ينظر: الشنواني ١/١٧٥، ١٧٦.

(٤) في (ع) اسفًا.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٥٣.

(٦) ساقطة من (ع).

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٦ (ب)، والمدابغيّ ل/٢٤ (أ، ب).

(٨) كذا في النّسخ الأربع، وفي نسخ موصّل الطلاّب الّتي وقفت عليها: (وإذا دخل الحرف الجارّ).

(٩) ينظر: الرّوميّ ص: ٥٤.

(١٠) في (ع) كما في الرّوضي، وينظر: الرّضي على الكافية ٢/٢٤٠.

(إنّ) مع لام التّعليل[١]، والمعنى: لأنّه إذا دخل إلخ)) ا. هـ[٢] كلامه[٣].

وحينئذٍ فكان الأولى للشّارح أن يقول: (ولأنّه)؛ ليرتبط كلام المصنّف ببعضه؛ لكن عدل عن هذا؛ لأنّه مهّد له ما[٤] يربِطهُ به، وإن كان بالنّظر لكلام المصنّف غير مرتبط،/ [ل/٥٦/ب] وكلُّ هذا تكلّف، فالأولى ما كتب عليه الرّوميّ.

قوله: (فُتِحَتْ همزَتُها[٥])

لأنّ الجارّ لا يدخل إلاّ على المفرد، و(أنّ)[٦] - بالفتح- مع معمولها في تقدير المفرد، بخلاف (إنّ) - بالكسر -، والحاصل: أنّ (حتّى) إن كانت جارّةً أو عاطفةً ؛ يجب أن تكون[٧] (إنّ) بعدها مفتوحة، وإن كانت ابتدائيّةً فبالكسر[٨].

قوله: (وفي كلٍّ من هذين الدّليلين إلخ)[٩]

قد علمت ما فيه من كلامنا السّابق[١٠]، وعلمت مورد النّظر أيضًا، فلا تغفل.

قال (ش): ((نظر الشّيخ عزّ الدّين[١١] في كلٍّ منهما بغير ما نظر به الشّارح، فقال: قد استدلّ المصنّف للجمهور بدَليلين، وكلٌّ منهما فيه نظر؛ أمّا الأوّل وهو قوله: (لأنّ حروف الجرّ لا تُعَلَّقُ عن العمل) فيقال فيه: إنْ كان مطلقًا؛ ليدخل تحته (حتّى)

---

(١) في (ع) التّعليق.

(٢) في (ز/ب) انتهى.

(٣) أي الرّومي ص: ٥٤.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) في (ع) ثمرتها.

(٦) في (ع) وأب.

(٧) في (ع) يكون.

(٨) ينظر: الرّوميّ ص: ٥٤.

(٩) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٣.

(١٠) يقصد تقريره السّابق ص: ٣٩٥-٣٩٧.

(١١) هو: ابن جماعة، وسبقت ترجمته ص: ١٦٣.

الابتدائية[١] أيضًا، فممنوع[٢]؛ إذ هو أيضًا مصادرة على المطلوب؛ إذ الزّجّاج، وابن دَرَسْتَويه قائلان[٣]: بأنّها حرفُ جرٍّ للجملة الّتي وقعت بعدها؛ مع تعلّقها عن العمل في المفرد الّذي بعدها الصّالحُ للانجرار بها، وإن كان بالنّسبة إلى غيرهما فمسلّم؛ ولكن لا يفيد[٤] المطلوب، وأمّا الثّاني وهو قوله: (لوجوب كسر إنّ إلخ[٥]) فحاصله: أنّها لو كانت جارّةً؛ فتحت (إنّ) بعدها؛ إذ الجارّ إذا دخل على (إنّ)؛ تفتح بعدها[٦]؛ [ولما لم تفتح بعدها][٧]؛ دلّ على أنّها ليست بحرفِ جرٍّ فممنوع؛ إذ هو أيضًا مصادرةٌ على المطلوب؛ إذ هما قائلان بأنّها حرفُ جرّ مع عدم فتح (إنّ) بعدها، وإن كان بالنّسبة إلى غيرها[٨]؛ فمسلّم، ولكن لا يفيد.

قال شيخنا[٩]: ويمكن أن يجاب بأنّ مقصود المصنّف بالاستدلال؛ أنّ أئمّة الّلغة أطلقوا أنّ الجارّ إذا دخل على (إنّ)؛ فتحت[١٠] الهمزة، وهو شاملٌ لـ(حتّى)، ولا يجوز التّخصيص بغير[١١] مستندٍ منهم، وكذا الاعتراض على قوله: (لأنّ حروف الجرّ إلخ)، والجواب: الجواب)) ا.هـ كلامه.[١٢]

---

(١) في (ع) ابتدائية.

(٢) في (ع)، و(ز/أ) فمم.

(٣) ينظر: المغني ص: ٥٠٦، والهمع ١/٢٤٨.

(٤) في (ع) لا يقيّد.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل.

(٨) في (ز/ب) غير ما.

(٩) النّص من الشّنواني، وشيخنا هنا هو: شيخ الشّنواني.

(١٠) في (ع) فتح.

(١١) ساقط من (ع).

(١٢) الشنواني ١/١٧٧.

قوله: (فإنّهما لا يُسمّيان ذلك تعليقًا)

قد يقال: هو تعليق؛ وإن لم يُسمّياهُ تعليقًا. ا.هـ (ش)(١).

قوله: (في تأويلِ مفردٍ) (٢)

والتّقدير: حتّى إشكالُ ماءِ دجلة(٣)، والجملة المعلّق عنها؛ لا تكون في تأويل مفرد(٤).

قوله: (لا يقال) (٥)

في التّعبير به إشعارٌ بوهَن البحث؛ أي: لا ينبغي أن يقال؛ بل يُترك(٦)،/ وهذا إيرادٌ على كلام المصنّف في فهمه عن الزّجّاج، وابن دَرَستَويْه؛ أنّهما يقولان بالتّعليق(٧). [ل/٥٧/ أ]

قوله: (على غيرِ المفرد) (٨)

ذلك الغير؛ هو الجملة الباقية على كونها جملةً من غير تأويل(٩).

قوله: (أو ما في تأويله)

وهو الجملة المؤوّلة بالمفرد.

قوله: (إنّها عاملةٌ في المحلّ) (١٠)

ظاهره في محلّ الجملة؛ باقية على كونها جملة، فيعارض قوله السّابق(١١): (وإنّما يقولان

---

(١) الشّنواني ١/١٧٧.

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٣.

(٣) الزّرقانيّ ل/٢٦ (ب).

(٤) المدابغيّ ل/٢٥ (أ).

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٣، ٥٤.

(٦) في (ع) بل ينزل.

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٦ (ب)، والمدابغيّ ل/٢٥ (أ).

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٤.

(٩) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٦ (ب)، والمدابغيّ ل/٢٥ (أ).

(١٠) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٤.

(١١) ينظر: المصدر السّابق ص: ٥٣.

الجملة إلخ)، والمناسب أن يقال: غرضه من هذا؛ أنّه إذا كان هناك سابكٌ كـ(أَنْ) المصدريّة؛ يكون عمل الجارّ في اللّفظ لوجود السّابك، وإن لم يكن هناك سابك؛ فعمل[1] الجارّ في محلّ الجملة؛ لتأويلها بالمفرد، والحاصل: أنّ التّأويل بالمفرد موجودٌ وُجدَ سابكٌ أولا؛ لكن مع وجود السّابك؛ يكون ما بعد الجارِ اسمًا في صورة الجملة، ومع عدم وجوده؛ يكون ما بعده جملةٌ حقيقيّة، وعمل الجارّ فيها؛ لتأويلها بالمفرد من غير سبك، وهذا عندهم هو السّبك من غير سابك ا. هـ ق بتصرّف[2].

قوله: (الثّانية ممّا لا محلّ له) [3]

لا يلزم منه أنّ كلّ ما وقع صلةً؛ يجب أن لا يكون له حظٌّ من الإعراب[4] كالصّفة الصّريحة؛ فإنّها مفردة[5]، والكلام الآن في الجمل[6]؛ فهي معربةٌ بإعرابٍ محلّيّ.

قوله: (الواقعة صلةً إلخ)

حدّ الصّلة: الجملة الصّريحة، أو المؤوّلة[7] غير الطّلبيّة[8]، والإنشائيّة، فيدخل في الصّريحة: الاسميّة، والفعليّة، وفي المؤوّلة: الظّرف، والمجرور، والصّفة[9].

---

(١) في (ز/ب) فعلى.

(٢) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٦ (ب)، ورمز (ق) ساقط من (ع)، و(ز/أ) .

(٣) في (ع) من لا محلّ له، ويقصد: الجملة الثّانية من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، وهي الواقعة صلة لاسمٍ موصول، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٤.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٥٧.

(٥) يقصد بها: اسم الفاعل الواقع صلة للألف واللاّم، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٤٣/٣.

(٦) يقصد: أنّ صلة (أل) مفردة لا جملة وهي معربةٌ بإعراب (أل)، فكلام الشّارح أنّ جملة الصّلة لا محلّ لها ليس على إطلاقه، فصلة (ال) مفردة، ولها محلّ من الإعراب، ينظر: التّصريح ٣٨/١، والأشموني ١٦٤/١، والهمع ٨٥/١، والشّنوانيّ ١٧٨/١.

(٧)في (ع)، و(ز/أ، وب) الماولة.

(٨) في (ع) الطّلبة.

(٩) ينظر: المدابغيّ ل/٢٥ (ب).

واعلم أنّ الكسائيّ أجاز وقوعها جملةَ أمرٍ ونهي[١]، نحو: (الّذي اضْرِبْهُ، ولا تَضْرِبْهُ زيدٌ)، وأجاز المازنيّ وقوعها دعاءً؛ إذا كان بلفظ الخبر[٢]، نحو: (الّذي يَرْحَمُهُ اللهُ زيدٌ).

ومقتضى مذهب الكسائيّ؛ موافقته بالأولى، وأجاز هشام[٣] تصديرها بليت ولعلّ وعسى.

أمّا جملة التّعجّب؛ فلا يُوصل بها عند من قال بإنشائيّتها، واختلف القائلون بخبريّتها؟

فمنهم من أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف، فتقول: (الّذي ما أَحْسَنَهُ زيدٌ)، ومنهم من منع[٤].

قال ابن مالك: «واشتهر عند النّحاة تقييد الصّلة بكونها معهودة؛ وهو غير لازم» ا.هـ[٥] أفاده بعض الشّرّاح.

وأقول: يؤخذ من كلام[٦] علماء الوضع؛ أنّه لا بدّ من العلم بالصّلة؛ فراجع العضديّة.

قال (ش): لو وصلت (أل) بجملةٍ/ فيحتمل أن يقال: إنّها لا محلّ لها؛ أخذًا ممّا قاله[٧] المصنّف، ويحتمل أن يقال: إنّ إعراب (ال) نُقلَ إليها؛ لكونها بصورة الحرف، فليتأمّل. **[ل/٥٧/ب]**

---

(١) ينظر: الارتشاف ٥٢١/١، والهمع ٢٩٥/١.

(٢) ينظر: المصدرين السّابقين.

(٣) هو: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضّرير، نحويّ كوفيّ أخذ النّحو عن الكسائيّ، من مؤلّفاته: المختصر، والقياس، ت ٢٠٩هـ، ينظر: نزهة الألباء ص: ١٣٤، وإنباه الرّواة ٣٦٤/٣، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر: تفصيل المسألة في: الارتشاف ٥٢١/١، ٥٢٢، والهمع ٢٩٥/١، ٢٩٦.

(٥) قول ابن مالك في التّسهيل ص: ١٨٧ بتصرّف، وينظر: الهمع ٢٩٥/١.

(٦) (من كلام)، مكررة في (ز/أ، وب).

(٧) في الشّنوانيّ: أخذًا بما قاله.

ثمّ رأيت الدّمامينيّ قال في شرح التّسهيل(١): أجمعوا على أنّ جملة الصّلة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا على إطلاقه غير صحيح؛ بل ينبغي التّفصيل بين صلة (أل)، وصلة غيرها، فالصّلة في الثّاني لا محلّ لها قطعًا؛ ضرورة أنّه لا يصحّ حلول المفرد محلّها، وأمّا صلة (أل) حيث توصل بالفعليّة ذات المضارع؛ إمّا اختيارًا كما يقول ابن مالك(٢)، وإمّا اضطرارًا كما يقول غيره(٣)، وحيثُ توصل بجملةٍ غير المتقدّمة على وجه الضّرورة(٤) بالإجماع؛ فينبغي أن يكون لها محلٌّ من الإعراب، ويكون محلّها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الّذي يصحّ حلوله(٥) محلّها من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ، فَيُحكَمُ بأنّها في محلّ رفعٍ في مثل قولك(٦):

إنّي لك اليُنْذِرُ من نيرانها(٧) *** ....

وفي محلّ نصبٍ في مثل قولك: (لا أحبّ اليروح(٨) للّهو).

وفي محلّ جرٍّ في مثل قولك(٩):

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد ٢/٢١٩، ٢٢٠.

(٢) ينظر: شرح التّسهيل ١/٢٠٢.

(٣) ينظر: المصدر السّابق، والتّصريح ١/٣٨، والأشموني ١/١٦٤، والهمع ١/١٨٥.

(٤) في (ع) الضّورة.

(٥) في (ع) حلول.

(٦) هذا جزءٌ من بيتٍ لا يعرف قائله، وهو من السّريع، وتمامه:

لا تبعثنّ الحرب إنّي لك الـ يُنذِرُ من نيرانها فاصطلِ

وينظر: حاشية ياسين على التّصريح ١/١٤٢، والخزانة ١/١٤، والشّاهد فيه: دخول (أل) على الفعل المضارع وهو في محلّ رفع، فجاءت جملة الصّلة ولها محلّ من الإعراب.

(٧) في (ز/ب) من ميزانها.

(٨) في (ع) الرّوح، وفي (ز/أ، وب) البروح-بالباء الموحّدة-.

(٩) هذا صدر بيتٍ من البسيط، للفرزدق، وعجزه: ولا الأصيل ولا ذي الرّأي والجدل

وينظر: أوضح المسالك ١/١٦٥، والتّصريح ١/١٤٢، والأشموني ١/١٥٦، والخزانة ١/١٤، والشّاهد فيه: دخول (أل) على الفعل المضارع وهو في محلّ جرّ، فجاءت جملة الصّلة ولها محلٌّ من الإعراب.

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته *** ....

وهذا من الغرائب أن تكون جملةٌ ثبت لها محلٌّ بحسب أنواع إعراب الاسم بطريق التّبعيّة من الأنواع الثلاثة، ويمكن أن يُحاجى به، وقد يُعتذر عن تركهم لذلك[١]؛ بأنّ هذا لا يستعمل إلاّ في الضّرورة، أو في قليل الكلام ا.هـ باختصارٍ ما.

وقد أجيب: بمنع أنّ لها محلاً؛ وذلك لأنّ الوصل بالصّفة الصّريحة على خلاف الأصل، وقولهم: الجملة الواقعة موقع المفرد لها محلّ[٢]؛ فيما إذا كان المحلّ للمفردِ بحسب الأصالة، وذلك لأنّ (أل) لَمَّا كانت على صورة (أل) المعرِّفة؛ كرهوا دخولها على الفعل الصّريح، فأدخلوها على ما هو اسمٌ لفظًا؛ نظرًا إلى كونها على صورة (أل) المعرِّفة جملةً تأويلاً[٣]؛ نظرًا إلى كونها موصولاً، فراعوا الحقّين[٤]، وأعربوا هذا الاسم؛ لتعسّر إعراب (أل)؛ لأنّ الميسور لا يسقطُ بالمعسور.

وقد ألغز فيه بعضهم بقوله[٥]:

حاجَيتُكم لتخبروا ما اسمان *** وأوّل إعرابه في الثّاني

وذاك مبنِيّ بكلِّ حالٍ *** ما هو للنّاظر كالعيَان/ ا.هـ[٦] [ل/٥٨/ أ]

وقوله: (ويمكن أن يحاجى به إلخ)[٧] قد حاجيتُ في ذلك فقلت[٨]:

---

(١) في (ع) كذلك.

(٢) في (ع) لا محل.

(٣) من قوله: (نظرًا) إلى قوله: (تأويلاً) ساقط من (ع) .

(٤) في (ع) الخفين.

(٥) لا يعرف قائل البيتين، وهما من بحر الكامل، وفي الزّرقانيّ ل/٢٧ (ب) أنّهما من قول بعض الأندلسيّين.

(٦) من قوله: (وقد أجيب) إلى هذا الموضع من المدابغيّ ل/٢٦ (أ) .

(٧) يعني: في الجملة الّتي ثبت لها محلّ بحسب أنواع إعراب الاسم بطريق التّبعية من الأنواع الثّلاثة.

(٨) أحجية العطّار ساقطة من (ع) بأبياتها الثّلاثة.

أَمَوْلَى نحاة العصر ما جملةٌ لها *** محلٌّ من الإعرابِ جاء بلا نكرِ

وليست بذات الحال أو وصفٍ أو إضا *** فةٍ وهي في أنواع إعرابهم تجرِي

ولا خبرًا جاءت فبيِّنْ سؤالنا *** لتغنَمَ منّا وافرَ المدحِ والشّكرِ

قوله: (بحسب ما يقتضيه العامل) (١)

وأمّا مجموع الصّلة والموصول فلا محلّ له؛ إذ لا يلزم(٢) من ثبوت المحلّ للموصول منفردًا ثبوته(٣) له مع الصّلة، ولأنّ المجموع لو كان له محلّ؛ لَلَزِم عمل العامل عملين(٤)؛ عملٌ في الموصول وحده، وعملٌ في المجموع، وهو باطل؛ لأنّ الشّيء الواحد لا يصدر عنه شيئان.

قوله: (للموصول وصلته معًا) (٥)

لأنّ الموصول لا يتمّ إلا بصلةٍ وعائد؛ فكان المحلّ لهما بهذا الاعتبار(٦).

قوله: (وفَرّق الأوّل)

أي: صاحب القول الأوّل، وهو أنّ المحلّ للموصول وحده، ومحصّله: أنّ ما ذكر من أنّ المحلّ للمجموع قياسًا على الموصول الحرفيّ مع صلته؛ قياسٌ مع الفارق لا يتمّ، فلذلك كان المؤيَّدُ القول الأوّل(٧).

قوله: (لا يستقلّ)

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٤.

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) مفردًا بثبوته.

(٤) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٧ (أ)، والمدابغيّ ل/٢٥(ب).

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٥، وهذا رأي أبي البقاء، ينظر: المغني ص: ٥٣٥.

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٦٠، والرّاجح: أنّ المحلّ للموصول بحسب ما يقتضيه العامل، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول، ينظر: المغني ص: ٥٣٥، والزّرقانيّ ل/٢٧ (أ).

(٧) قال الرّضي في شرح الكافية ٣٩/٢: «واعلم أنّ حقّ الإعراب أن يدور على الموصول لأنّه هو المقصود بالكلام... , والجمهور على أنّه لا محلَّ للصّلة من الإعراب؛ إذا لم يصحّ وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف، وخبر المبتدأ، والحال، والمضاف إليه».

لافتقاره إلى ما يتعلّق به[١]؛ لأنّ معناه يحصل بانضمام غيره إليه.

قوله: (لحرفٍ مؤوَّل) [٢]

وقد نظمتُ الموصولات الحرفيّة بقولي:

موصول الأحرُفِ إنْ وأَنْ وكي وما *** واللّذْ ولو ستٌّ أَتَتْ فَلْتَعْلَمَا[٣]

فخمسٌ متّفقٌ عليها[٤]؛ وهي ما عدا الّذي، واللَذْ في البيت -بالسّكون- لغةٌ في الّذي[٥]؛ ولذلك عدّت في النّظم المشهور[٦] أعني:

وهاك حروفًا بالمصادر أوّلت إلخ.. خمسًا.

قوله: (مع صلته)

لا يخفاك أنّ (مع) معناها: المصاحبة في محلّ نصبٍ على الحال من نائبِ فاعلٍ (مُؤوَّل)، والمعنى: مؤوَّلٌ حالة كونه مصاحبًا لصلته[٧]، فيفيد أنّ شرط التّأويل؛ مصاحبتَه

(١) ينظر: الشنواني ١/١٨٥، والمدابغيّ ل/٢٥ (ب)، والمراد: الحرف؛ لأنّ الاسم يستقلّ بالعامل.

(٢) كذا في النّسخ الأربع، وفي نسخ موصّل الطلاّب الّتي وقفت عليها (يؤول)، وكذا في الزّرقانيّ، والشّنواني، والمدابغيّ، وما أثبت أنسب؛ لأنّ فيه وصف مفردٍ بمفرد.

(٣) في (ع) فتعلّما.

(٤) الرّاجح أنّها خمسة بإسقاط (الّذي) كما في حاشية الصّبان على الأشموني١/١٧٥، ومجيء (الّذي) موصولاً حرفيًّا وجه حكاه أبو علي الفارسيّ في الشّيرازيات عن يونس بن حبيب، ينظر: ٣/٦٠٢، وأوضح المسالك ١/١٣٨، والتّصريح ١/١٣٠، والصّحيح: أنّه موصولٌ اسميّ؛ لدخول (ال) عليه.

(٥) الذي: اسمٌ موصولٌ نصّ، وفيه ستُّ لغات: إثبات الياء (الّذي)، وحذفها مع بقاء الكسرة (اللذِ)، وحذفها مع إسكان الذّال (اللَذْ)، وتشديدها مكسورة (الّذيِّ)، أو مضمومة (الّذيُّ)، وحذف الألف واللاّم وتخفيف الياء ساكنة (لذي)، ينظر: الأشموني ١/١٤٧.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) في (ع) لتصلته.

للصّلة، وأنّ التّأويل ليس للصّلة؛ بل للموصول، والحال للتّقييد، وليس المعنى عليه، فالأَوْلى: التّعبير بالواو المفيدة للتّشريك في الحكم، أي: مؤوّلٌ هو وصلته، وإن كان التّأويل في الحقيقة للصّلة؛ بل لجزئها[١] عند التّأمّل في قولك: (أعجبني أنّ زيدًا حسنٌ)، إلاّ أنّه لما كان آلةً في التّأويل أوقع عليه مجازًا[٢].

قوله: (من قيامك) [٣]

هذا ظاهرٌ إن كانت الصّلة مشتقّة، وأمّا إن/ كانت جامدة، نحو: (أعجبني أنّ زيدًا أسدٌ)، **[ل/٥٨/ب]**
فيسبك إمّا من مصدرٍ كان أي: كونُه أسدًا، أو بمصدرٍ منسوبٍ[٤]، أي: أسديّتُه[٥].

قوله: (فما موصول حرفيّ)

أي: عند سيبويه[٦] فلا يحتاج لعائد، ومقابل الأصحّ ما للأخفش[٧]، وابن السّراج[٨]؛ أنّه اسميّ فيحتاج على[٩] هذا العائد.

(١) ينظر: الشّنوانيّ ١/١٨٦، والزّرقانيّ ل/٢٧ (أ)، والمدابغيّ ل/٢٦ (أ).

(٢) أي: مجاز مرسل علاقته الآلية، لأنّ الحرف آلة التّأويل في المثال: (أعجبني أنّ زيدًا حسنٌ).

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٥٥ «نحو: (عجبت ممَّا قُمتَ)، أي: من قيامك، فما موصول حرفيّ على الأصحّ».

(٤) في (ز/ب) منصوب، وهو خطأ من النّسّاخ.

(٥) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٧ (أ).

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٢٦، ٣٤٩ و٣/١١، ١٠٢، ١٥٦، والمقتضب ٣/٢٠٠، ٢٠١، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨/١٠٨، ١٤٢.

(٧) ينظر: المقتضب ٣/٢٠٠، ٢٠١، والرّضي على الكافية ٢/٥١-٥٤، والهمع ١/٤٨.

(٨) هو: محمّد بن السّريّ البغداديّ أبو بكر ابن السّراج، نحويّ أخذ عنه الزّجاجيّ، والسّيرافي، والفارسيّ، والرّمانيّ، من مؤلّفاته: الأصول الكبير، وجمل الأصول، وشرح كتاب سيبويه، ت٣١٦هـ، ينظر: معجم الأدباء ١٨/ ١٩٧، وبغية الوعاة ١/١٠٩، ١١٠، ورأيه في الأصول ١/١١١.

(٩) كذا في النّسخ الأربع، والوجه: إلى.

ونقل الرّوميّ[١]: عن أبي البقاء[٢]؛ أنّه على كلا القولين لا يعود عليه شيء، فحرّر.

قوله: (لأنّها صلةُ موصول) [٣]

فهي بمنزلة الجزء، والجزء وحده لا محلّ له، ولأنّها ليست في موضعِ مفردٍ حتّى يكون لها إعراب.

قوله: (الثّالثة المعترضة) [٤]

بفتح الرّاء، أي: المعتَرَضُ بها[٥] على الحذف والإيصال[٦]، وبكسرها على الإسناد المجازيّ[٧] كـ ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [٨]

قوله: (بين شيئين)

فإن قلت: هذا التّعريف صادقٌ على صلة الاسم الموصول في نحو: (الّذي معنا أمسِ زيدٌ)، مع أنّها ليست اعتراضيّة؟

وأجاب (ك)[٩]: بأنّ الصّلة إنّما جيء بها؛ لأجل الصّحة، والاعتراضيّة جاءت للفائدة الزّائدة حتّى لو لم يؤت بها؛ لكان الكلام مُعْتَبَرًا بدونها.

---

(١) ينظر: ص: ٥٦، ٥٧.

(٢) هو: عبد الله بن الحسين الضّرير أبو البقاء العكبريّ البغداديّ، عالم في اللّغة والأدب، من مؤلّفاته: التّبيان في إعراب القرآن، وشرح اللّمع لابن جني، وشرح المفصّل للزّمخشريّ، ت ٦١٦هـ، ينظر: وفيّات الأعيان ٢٨٦/٢، ٢٨٧، وبغية الوعاة ٣٨/٢-٤٠.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٥.

(٤) هذه هي الجملة الثّالثة من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب، وهي المعترضة بين شيئين، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٥.

(٥) في (ع) المغرض بها.

(٦) ينظر: حاشية الصّبان على الأشموني ١١/١.

(٧) ينظر: الشّنواني ١٨٧/١، والمدابغيّ ل/٢٦ (أ، ب).

(٨) القارعة:٧.

(٩) الكافيجيّ ص: ١٦٣.

وأجاب غيره(١): بأنّ الصّلة والموصول كشيءٍ واحد، والمراد بين شيئين؛ ليسا في حكم شيءٍ واحد.

قال (م د): ((وينافيه ما يأتي في كلام الشّارح)) (٢).

وأقول: سيُمثّل الشّارح للاعتراض بين الموصول وصلته، وبين أجزاء الصّلة(٣)، وكلٌّ منهما غير منافٍ لما هنا، أمّا الفصل بين أجزاء الصّلة بالاعتراض؛ فبالضّرورة أنّه لا يَقْدَح في كونها مع الموصول كشيءٍ واحد، وأمّا الفصل بينه وبينها(٤)؛ فلأنّهما كالشّيء الواحد من جهة المعنى؛ إذ الصّلة في الحقيقة وصفٌ قائمٌ بما صَدُق عليه الموصول، ومن ثمّ قالوا: إنّه مع صلته في حكم المشتقّ؛ وإن كان من جهة اللّفظ هما شيئان متغايران؛ بدليل أنّ الموصول له محلّ، والصّلة لا محلّ لها، فأنت تجدهم غايروا بينهما في الحكم اللّفظيّ، ومن هذه الجهة ساغ الاعتراض مع كونه غيرُ قادحٍ في الارتباط من جهة المعنى فتدبّر.

قوله: (بين الفعل وفاعله) (٥)

الأحسن: وبين مرفوعه(٦)؛ ليدخل في ذلك: نائب الفاعل، نحو: (أُكْرِمَ –والله– زيدٌ) (٧).

قوله: (والحوادث) (٨)

[ل/٥٩/ أ]

---

(١) هو الشّنواني ١/١٨٨.

(٢) المدابغيّ ل/٢٦ (ب).

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٦، ٥٧.

(٤) يعني: بين الصّلة والموصول.

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٥.

(٦) ينظر: المغني ص: ٥٠٦.

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٨ (أ).

(٨) جزء من بيتٍ لجويرية بن زيد، وهو من الطّويل، وتمامه: =

جهة هذا الاعتراض ليس من/ التّسديد ولا التّبيين[١]، وقد ذكر في المغني[٢]: أنّ الاعتراض يكون للتّحسين، فلو ذكره الشّارح هنا لكان أولى؛ لشموله مثل هذه الجملة[٣].

قال الدّمامينيّ: والظّاهر أنّ هذه الواو المقترنة بالجمل المعترضة واو الاستئناف، فإن قيل: ليس هذا موضعه؟

قلنا: إنّما كانت الجملة في الأصل مؤخّرة عما هي معترضةٌ بين أجزائه، وكانت حينئذٍ للاستئناف، ثمّ قدّمت وبقيت بحالها؛ إيذانًا بما كانت عليه.[٤]

قوله: (هيفا) [٥]

هي ريحٌ شديدةُ الحرارةِ تأتي من صوب اليمن[٦]، والدَّبُور: اسمٌ لريحٍ تأتي من جهة المغرب[٧]، ثمّ الاعتراض هنا للتّحسين لا للتّبيين[٨] والتّسديد.

= وقد أدْرَكَتْنِي والحوادثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعَافٌ ولا عُزُلُ

وينظر: الخصائص ٣٣١/١، وأمالي ابن الشّجري ٢١٠/١، والارتشاف ٦٦٩/٢، وهو في المغني ص: ٥٠٦، والهمع ٢٤٨/١، وشرح شواهد المغني ٨٠٧/٢، والشّاهد فيه: أنّ جملة (والحوادث جمّة) جملة معترضة بين الفعل (أدرك)، وفاعله (أسنّة).

(١) التّسديد: التّقوية، والتّبيين: الإيضاح، كذا في موصّل الطلاّب ص: ٥٥، وسوق كلام العطّار ردٌّ على الأزهريّ في تفسير الاعتراض، وهو متابعٌ للزّرقانيّ.

(٢) ص: ٥٠٦.

(٣) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٨ (أ).

(٤) ينظر: المنصف للشّمنّيّ ١٢٢/٢، والزّرقانيّ ل/٢٨ (أ).

(٥) جزء من رجزٍ لأبي النّجم العجليّ، وتمامه:

وبُدِّلتْ والدّهر ذو تبدُّلِ هَيْفا دَبُورًا بالصّبا والشَّمأَلِ

وينظر: الارتشاف ٦٧٠/٢، والمغني ص: ٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١، ٤٥١، والهمع ٢٤٨/١، والشّاهد فيه: قوله: (والدّهر ذو تبدل) حيث وقعت الجملة الاسمية معترضة بين الفعل (بدّل) ومفعوله الثّاني (هبفا).

(٦) الصّحاح (هيف)، والزّرقانيّ ل/٢٨ (ب).

(٧) التّاج (دبر)، والزّرقانيّ ل/٢٨ (ب).

(٨) في (ع) للتعيين.

قوله: (بالصَّبا)

الباء داخلةٌ على المتروك، والأشهر دخولها على المأخوذ ا.هـ (م د) [١].

وينافيه ما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾[٢] والمسألة خلافيّة حقّقها صاحب درّ التّاج[٣]، فراجعه.

قوله: (وفيهنّ) [٤]

أي: البنات إلخ، وقبل البيت:

وإنَّ رجالاً[٥] يكرهُونَ بناتِهم *** وفيهنَّ لا تُكْذَبْ نساءٌ صَوالِحُ

وهذا البيت فيه الشّاهد أيضًا[٦]، والاعتراض هنا للتّحسين.

ومن الاعتراض بين المبتدأ والخبر؛ قول الحريريّ في رسالته الْخَيْفَاء[٧]: الكَرَمُ -ثبّت الله جيش سعودك – يزين، والكَرْمُ – غضّ الدّهر جفْنِ حسُودك – يشين.

قوله: (يَرْزَؤُها) [٨]

---

(١) المدابغيّ ل/٢٧ (أ)، وينظر: الشّنواني ١٩٢/١، والزّرقانيّ ل/٢٨(ب).

(٢) البقرة:١٠٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) جزءٌ من بيتٍ لمعن بن أوس، وهو من الطّويل، وتمامه:

وفيهنَّ والأيامُ يَعْثُرْنَ بالفتى   نَوادِبُ لا يَمَلَلْنَهُ ونوائِحُ

وينظر: الخصائص ٣٣٩/١، والارتشاف ٦٧٠/٢، والمغني ص: ٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٨٠٨/٢، والخزانة ٢٦١/٧، والشّاهد فيه: قوله: (والأيام يعثرن بالفتى) حيث وقعت الجملة الاسميّة معترضة بين الخبر المقدّم (فيهنّ) والمبتدأ المؤخّر (نوادب).

(٥) رواية البيت في المغني وشرح شواهده: رأيت رجالاً..

(٦) وهو قوله: (لا تُكْذَبْ) حيث وقعت معترضة بين (فيهنَّ)، و(نساءٌ صواحُ).

(٧) لم أقف عليها.

(٨) جزءٌ من بيتٍ لإبراهيم بن هرمة، وهو من المنسرح، وتمامه:

إنَّ سُلَيمَى والله يكلؤُها   ضنَّت بشيءٍ ما كان يَرْزَؤُها

وينظر: البيان والتّبيين ١٥٧/٢، والارتشاف ٦٧٠/٢، والمغني ص: ٥٠٨، والشّاهد فيه: قوله: =

بتقديم الرّاء على الزّاي، أي: ينقُصُها، مأخوذ من رَزِأَ يَرْزَأ بمعنى: ينقُصُ من باب عَلِم يَعْلَمُ[١].

قوله: (﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ ﴾[٢])

(لم) عاملةٌ في الفعل، و(إن) في ﴿ لَّمۡ تَفۡعَلُواْ ﴾[٣] ، وليس من باب التّنازع؛ لأنّه لا يكون في الحروف، والاعتراض هنا للتّبيين[٤]؛ فإنَّ قوله: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ ﴾ مُجْمَل؛ لأنّه لا يدري هل يقدرون على الفعل أم لا؟ فبيّن أنّهم لا يقدرون عليه[٥].

قوله: **(وأبِيكَ)** [٦]

أي: أقسمُ بأبيكَ، ولم يأت به؛ لأنّه لا يجامع الواو[٧]، والاعتراض بهده الجملة

= (والله يكلؤها) حيث وقعت الجملة الاسميّة معترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهما اسم إن وخبرها.

(١) ينظر: القاموس (رزأ)، والمعجم الوسيط (رزأه)، وهو في الشّنوانيّ ١/١٩٣.

(٢) البقرة:٢٤.

(٣) قوله: (وإنْ في ((لم تفعلوا))) ساقطة من (ع)، والشّاهد في الآية: أنّ جملة: (ولن تفعلوا) معترضةٌ بين فعل الشّرط (لم تفعلوا)، وجوابه (فاتّقوا النّار).

(٤) في (ع) للبيان.

(٥) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٩ (أ).

(٦) جزءٌ من بيتٍ لجرير، وهو من الكامل، وتمامه:

ذَاك الّذي وأبيكَ يعرِفُ مالِكاً والحقُّ يدفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

وينظر البيت في: ديوان جرير ص: ٣٤٥، والرّواية فيه (مالكٌ) ، والخصائص ١/٣٣٦، والمغني ص: ٥١١، والشّاهد فيه: أنّ جملة القسم (وأبيكَ) معترضةٌ بين الاسم الموصول (الّذي) وصلته (يعرف مالكًا).

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٩ (أ)، والمدابغيّ ل/٢٧ (أ).

وما أشبهها؛ للتّقوية[١].

قوله: (وبين أجزاء الصّلة) [٢]

فإن قيل: هذا من جملة الاعتراض بين المبتدأ والخبر[٣]، وقد تقدّم؟ [٤]

فالجواب: أنّ ذاك أعمّ، وهذا أخصّ[٥].

قوله: (﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ ﴾[٦] إلخ)

(لا) صلة، أي: فأقسم[٧]، أو الأصل:/ (لأنّا أقسم) بلام الابتداء، فحذفت (أنّا)، **[ل/٥٩/ب]** وأشبعت الّلام فتولّدت الألف، فالّلام للابتداء، والألف للإشباع[٨]، أو (لا) نافية داخلة على محذوف، أي: فلا حجّة للكافرين في نحو قولهم في القرآن العزيز: ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[٩] ، ثم استُؤْنف فقيل: أقسم إلخ[١٠].

و﴿ مَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾: مغاربها؛ لما في غروبها من زوال أثرها، والدّلالة على وجود

(١) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٩ (أ).

(٢) نحو: (جاء الّذي جوده –والكرم زينٌ– مبذولٌ) فقد اعترض بجملة –والكرم زين– بين أجزاء الصلة (جوده)، و (مبذول)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٧.

(٣) لأن(جوده) مبتدأ أول وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرٍّ مضاف إليه، والكرم مبتدأ ثانٍ، وزينٌ خبر المبتدأ الثّاني، ومبذول خبر المبتدأ الأول (جوده).

(٤) ينظر: ص ٤١٢.

(٥) ينظر: الزّرقانيّ ل/٢٩ (أ).

(٦) الواقعة:٧٥، وتمامها: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وهذه الآية شاهد على الاعتراض بين القسم وجوابه، والموصوف وصفته، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٨، ٥٩.

(٧) (أي) ساقطة من (ع).

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٦٣، والشّنواني ١/١٩٦، ١٩٧.

(٩) الفرقان:٥ ، وفي (ع) (أساطين).

(١٠) ينظر: المدابغيّ ل/٢٧ (ب).

مؤثِّرٍ لا يزول تأثيره، ولأنّه وقت قيام المجتهدين من عباده الصّالحين، وقيل: منازِلُها، ومجاريها؛ لأنّ في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدّليل على عظيم القدرة والحكمة، وقيل: المراد بالنّجوم: القرآن، ومواقعه: أوقات نزوله(١).

وقرأ الكسائيّ: (بموقع النّجوم) (٢).

وقوله تعالى:﴿ وَإِنَّهُۥ ﴾ (٣) أي: هذا القسم المفهوم من أُقْسِمُ على حدّ: ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (٤)، وقوله: ﴿ لَقَسَمٌ ﴾ (اللّام) لام ابتداء، و(قسمٌ) خبر إنّ، و﴿ عَظِيمٌ ﴾ صفته(٥)، وقوله: ﴿ إِنَّهُۥ ﴾(٦) أي: القرآن المفهوم من القرآن، وهذه الجملة أي: ﴿ وإِنَّهُۥ(٧) لَقَسَمٌ ﴾ جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب، كما أنّ جملة القسم فعليّة لا محلّ لها من الإعراب، قاله(٨) بعضهم.

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٦٤، والمدابغيّ ل/٢٧ (ب)، وينظر: تفسير الآية في الطّبري ١٣/٢٦٤-٢٦٦حيث قال بعد ذكر أقوال المفسّرين: ((وأولى الأقوال في ذلك بالصّواب.. مساقط النّجوم ومغاييها في السّماء))، وأيد ذلك الزّمخشريّ في الكشّاف ٤/٥٨.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي، ينظر: النّشر ٢/٣٨٣، والكشف ٢/٣٠٦.

(٣) الواقعة:٧٦، وتمام الآية ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[الواقعة: ٧٦].

(٤) المائدة:٨.

(٥) قال الزمخشري في الكشّاف ٤/٥٨، ٥٩ في هذه الآية: ((اعتراضٌ في اعتراض؛ لأنَّه اعترض به بين المقسم والمقسم عليه وهو قوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾، واعترض بـ (لو تعلمون) بين الموصوف وصفته))، وينظر: الروميّ ص: ٥٨.

(٦) الواقعة:٧٧، وتمام الآية ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَـٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴾.

(٧) سقط من النّسخ الأربع الواو سهوًا.

(٨) في (ع)، و(ز/ب) قال، ومن قوله: (لا) صلةٌ إلى هذا الموضع من المدابغيّ ل/٢٧(ب) بتصرّف.

قوله: (الآية)

بالنّصب أي: اقرأ الآية، وبالرّفع أي: الآية تُقرأُ بتمامها، وبالجرّ أي: اقرأ باقي[١] الآية ا.هـ (م د)[٢].

ولا يذهب عليك أنّ الأوّل أولى[٣]، أمّا الثاني[٤]؛ فلعدم إفادته؛ إذ معلومٌ أنّ الآية تُقرأُ بتمامها حتّى يتحقّقَ كونها آية، وأمّا [الثّالث][٥] ففاسد؛ إذ باقي مضاف، والآيةُ مضافٌ إليه، وإذا حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامَهُ؛ طرأ عليه النّصب؛ فيكون هذا وجهًا للنّصب لا للجرّ؛ نعم لو مثّل بقوله: انظر في الآية؛ نظير ما قيل في باب، وفَصْل من جواز الأوجه الثّلاثة؛ لكان أولى، على ما فيه من الشّذوذ من حذف الجارّ، وإبقاء عمله.

قوله: (وما بينهما اعتراض)[٦]

فائدة هذا الاعتراض: استعظام[٧] القسم الّذي هو منشأٌ[٨] لعظم المقْسَم به؛ بحيث

---

(١) في (ع) اقرأ بما في الآية، وما أثبت أنسب.

(٢) المدابغيّ ل/٢٧ (ب)، وينظر: الكافيجيّ ص: ١٦٤، والشّنواني ١/١٩٧.

(٣) يعني: على أنّه مفعولٌ به لفعلٍ محذوف أي: اقرأ الآية، ومعنى: لا يذهب عليك أي: لا يغيب عن بالك.

(٤) يعني: بالرّفع على الابتداء والخبر محذوف.

(٥) في النّسخ الأربع: الثّاني، والمقصود الجرّ.

(٦) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٩.

(٧) في (ع) اتعظام.

(٨) في (ز/أ) و(ز/ب) منشاء.

يكون ذريعةً إلى تأكيد المقْسَمِ عليه[١]، ثمّ[٢] إنّ هذين الاعتراضين[٣] للتّقوية.

قوله: (ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة) [٤]

حتّى قال ابن مالك[٥]: حكمَ الزّمخشريُّ بجواز الاعتراض بسبع جملٍ كما في سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ / ٱلْحَسَنَةَ ﴾[٦] إلى قوله: ﴿أَفَأَمِنَ [ل/٦٠/ أ]
أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾[٧]، فزَعَم أنّ ﴿أَفَأَمِنَ﴾ معطوفٌ على: ﴿فَأَخذنَٰهم﴾ وما بينهما جمل سبع؛ أحدها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾، وثلاثةٌ في خبر (لو) وهي: ﴿ءَامَنُواْ﴾، ﴿وَٱتَّقَوْاْ﴾، ﴿لَفَتَحْنَا﴾، والخامسة: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُواْ ﴾، والسّادسة: ﴿فَأَخذنَٰهم ﴾،

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٦٥.

(٢) في الأصل، و(ز/ب) بياضٌ قبل كلمة (ثمّ)، وفي (ز/أ)، و(ع): قوله قبل: (ثمّ)،وهو من تصرّف النسّاخ، فالنّص للعطّار.

(٣) الاعتراضان هما: اعتراضٌ بين القسم ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ... ﴾، وجوابه ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾، واعتراضٌ بين الصّفة والموصوف بـ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾، فإنه معترضٌ بينهما وهما (قسم عظيم)، فالاعتراض في هذه الآية بجملة واحدة في ضمنها جملة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٨، ٥٩، والكافيجيّ ص: ١٦٥، ١٦٦، والشمنّي ل/١٤(أ) والروميّ ص: ٥٨، والزّرقانيّ ل/٢٩(ب)، والمدابغيّ ل/٢٧ (ب).

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٩.

(٥) قول ابن مالك في المغني ص: ٤٩٠، ٤٩١، وينظر: الكشّاف ٢/٩٨، والشّمنّي ل/١٤ (أ).

(٦) الأعراف:٩٥.

(٧) الأعراف:٩٧، وتمام الآيات (٩٥-٩٧) من سورة الأعراف. ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾.

والسّابعة: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾، وفيه نظر؛ إذ من حقّه أن يعدّها ثمان جمل[١]؛ السّبعة المذكورة، والمؤلّفة من (أنّ) وصلتها مع ثبت مقدّرًا، أو ثابت على الخلاف في أنّها اسميّة، أو فعليّة، ولكنّ التّحقيق: أن لا تعدّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[٢]؛ لأنّها حالٌ مرتبطةٌ بعاملها وليست مستقلّة برأسها أفاده (م)[٣].

قوله: (خلافًا لأبي عليّ الفارسيّ)[٤]

قيل: مراده أنّ الاعتراض[٥] لا يجوز بأكثر من جملةٍ واحدةٍ مستقلّة، وما وقع في الآية ليس كذلك؛ لأنّها معطوفةٌ على الجملة المتقدّمة، وهما في حكمٍ واحدة؛ إذ لو لم يكن مراده هذا؛ لكان مُنْكِرًا للنّصِّ الصّريح، وعدم الاطّلاع عليه بعيدٌ عن أمثاله، قاله الرّوميّ[٦].

قوله: (ومن الاعتراض بأكثر إلخ)[٧]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[٨]، فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متّصلين، فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿

---

(١) ذكر ابن هشام في المغني أنّها ثمان جمل لا سبع، وفصّل في المسألة فليرجع إليه، ص: ٤٩٠-٤٩٢.

(٢) من قوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ إلى هذا الموضع، مكرّر في (ع).

(٣) ينظر: الشّمنّي ل/١٤ (أ)، وهو في المغني ص: ٤٩٠، ٤٩١.

(٤) حيث منع الاعتراض بأكثر من جملة، ورأيه في المغني ص: ٥١٥، وينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٩.

(٥) في (ع) الأغراض.

(٦) ينظر: ص: ٥٩.

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٩.

(٨) البقرة:٢٢٢، ٢٢٣.

﴿فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ﴾(١).

قوله: (بإسكان التّاء) (٢)

قيدٌ في تعدّد الاعتراض، وأمّا على قراءة الضّمّ(٣) فلا اعتراض؛ لأنّ الجملة المذكورة معطوفة على الجملة المصدّرة بإنّي(٤).

قوله: (وليس منه هذه الآية) (٥)

سقط هذا من نسخة الرّوميّ، و (م) (٦).

قوله: (كقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾) (٧)

هذا هو محلّ القصد(٨).

---

(١) ينظر: المغني ص: ٥١٤، والكافيجيّ ص: ١٦٨.

(٢) الاعتراض هنا على قراءة سكون التّاء من ﴿وَضَعَتۡ﴾ بالجملة الاسميّة ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾، وبالجملة الفعليّة ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ ((وليس الذكر كالأنثى))، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٩.

(٣) وردت هذه القراءة عن عاصم وابن عامر (وضعتُ) - بضم التّاء- ينظر: السّبعة ص: ٢٠٤، والنّشر ٢/٢٣٩، والكشف ١/٣٤٠.

(٤) ينظر: الزّرقانيّ ل/٣٠ (أ).

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٥٩.

(٦) يعني : سقطت هذه العبارة منهما.

(٧) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٠.

(٨) فهم المصنّف من قول الزّمخشريّ أنّه جعل الاعتراض بين قوله:﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ﴾، وبين قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾، من سورة الواقعة؛ كالاعتراض بين قوله: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وبين قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ من سورة آل عمران؛ من حيث إنّه اعتراضٌ بأكثر من جملة؛ وحاصله: أنّ الاعتراضَ في آية الواقعة اعتراضان كلٌّ منهما واقعٌ بين الشّيئين على حدة بجملة؛ بخلاف الاعتراض في آية آل عمران؛ فإنّه اعتراضٌ واقع بين الشّيئين وهما: المعطوف والمعطوف عليه، وهو اعتراضٌ واحد بجملتين، وينظر تفصيل ذلك في المغني ص: ٥١٤، والكافيجيّ ص: ١٧٠، ١٧١، والزّرقانيّ ل/٣٠ (أ)، والمدابغيّ ل/٢٨ (أ، ب).

قوله: (في آية آل عمران)

صوابه في آية الواقعة؛ لأنّ الاعتراض إنّما هو فيها[١]، أمّا الذي في آية آل عمران فاعتراضٌ واحد بجملتين، فانعكس الأمر على الشّارح سهوًا.

قوله: (ويدفع بأنّ الزّمخشريّ إلخ) [٢]

فالزّمخشريّ ساكتٌ عن تعدّد الاعتراض؛ مقتصرًا على تعدّد المعْتَرضِ به، وهو موجودٌ في الموضعين؛ وإن تفاوتا في تعدّد الاعتراض في أحدهما دون الآخر[٣] ا.هـ (ش)[٤].

قوله: (التّفسيريّة) [٥]

الياء لمجرد النّسبة لا المصدريّة؛ بناءً على أنّها إذا صاحبت تاء التّأنيث/ تكون كذلك **[ل/٦٠/ب]** كالعالميّة[٦]؛ إذ لا معنى لتقديرها مصدريّة، مع أنّ التّفسير في حدّ ذاته مصدرٌ، إلاّ أنّه حينئذٍ[٧] يكون مجازًا، من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل[٨]، كما في (م د) [٩] فإنّه لا يصحّ أن يكون وجهًا وجيهًا للعدول؛ إذ هذا الإطلاق شائعٌ كثيرًا مع أبلغيّة المجاز.

قوله: (والمفسّرة الّتي لا محلّ لها)[١٠]

هذا محض تطويل؛ إذ المقام للإضمار، وكونها لا محلّ لها؛ هذا معلومٌ من المقام؛ لأنّ

---

(١) من قوله: (صوابه) إلى هذا الموضع مكرّرٌ في (ع).

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٠.

(٣) ساقط من (ع).

(٤) الشّنوانيّ ١/٢٠٠.

(٥) هذه هي الجملة الرّابعة من الجمل الّتي لا محلّ لها، وهي الجملة التّفسيريّة، ينظر: موصّل الطلاّب ص:٦٠.

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ٥٩ .

(٧) في النّسخ الأربع (ح) بالرّمز.

(٨) يقصد بالتفسيريَّة هنا ؛ المفسِّرة .

(٩) ينظر: المدابغيّ ل/٢٨ (ب).

(١٠) ينظر: موصّل الطلاّب ص:٦٠.

الكلام في الجمل الّتي لا محلّ لها، فالأولى حذفه.

قوله: (وهي الكاشفة إلخ)

تعرّض لتعريفها دون غيرها؛ لخفائها، وحذفَ الجنسَ من التّعريف، أعني: الجملة؛ لأنّ هذا ليس حدًّا تامًّا، و أخّرَ محترز قيد (وليست عمدةً)؛ لأنّ التّأخير بعد التّنويه؛ له في النّفس أشدّ وقع[١].

قوله: (ما تليه)

(ما) عبارة عن المفسَّر -بفتح الراء- فالضّمير المستتر في (تليه) يعود للمفسِّر -بكسرها- أي: الجملة، والبارز يعود له بفتحها[٢]، والمعنى: الجملة المبنيّة لحقيقة الشّيء الّذي تليه تلك الجملة[٣].

قوله: (مهجورة في الحدود) [٤]

لأنّ الأمور العدميّة لا تكون مقوِّمة[٥] للأمور الوجوديّة؛ فلا تكون فصولاً، ويجاب: بأنّ هذه حقائق اعتباريّة، وما ذُكر في الحقائق الوجوديّة[٦]؛ على أنّ الأدباء لا يتحاشَون في تعريفاتهم عن هذه الأمور؛ فلأجل هذا عبّر بالأولويّة دون التّصويب.

قوله: (﴿ وَأَسَرُّواْ ﴾ [٧])

---

(١) ينظر: الكافيجي ص: ١٧٢- ١٧٤.

(٢) يقصد: الضمير البارز المتّصل في (تليه) عائد إلى (ما) الّتي هي عبارةٌ عن المفسَّر -بالفتح- وينظر: الكافيجي ص : ١٧٣.

(٣) ينظر: الرّومي ص: ٥٩ .

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٠ ، ٦١.

(٥) في (ع) مومة.

(٦) ينظر: الشنواني ١/٢٠٢.

(٧) الأنبياء:٣، وتمام الآية: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾، وقد مثّل بها ابن هشام في المغني ص:٥٢١، ٥٢٢ على أنّها تحتمل =

فعلٌ وفاعل، و ﴿ ٱلنَّجۡوَى ﴾ مفعول، و ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [١] بدلٌ من الواو في ﴿ أَسَرُّواْ ﴾، أو مبتدأ خبره ما قبله، أو ما بعده بتقدير القول على رأيٍ[٢]، أو خبرٌ لمبتدأ[٣] محذوف، أي: هم[٤]، وأمّا جعله فاعلاً، والواو علامة الجمع، وليست بضمير كما في (أكلوني البراغيث) [٥] فغير مستقيم؛ لما صرّح به محشّى الضّوء[٦]: أنّ هذه لغةٌ رديئةٌ قلّ وقوعها في الضّرورات، فكيف بالقرآن المعْجِز، وإن صرّح[٧] المراديّ[٨] في

= التّفسير والبدل.

(١) هذا هو الوجه الأوّل من أوجه الرّفع في إعراب الآية، وفيها ثلاثة أوجه: الرّفع، وفيه أربعة أوجه سيأتي ذكرها، والنّصب إمّا على الذّم، أو بإضمار أعني، والجرّ على أنّها صفةٌ للنّاس، ينظر: الكافيجي ص: ١٧٥، والرومي ص: ٥٩-٦١، وهو في روح المعاني ٨/١٧

(٢) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه الرّفع، وهو رأي أبي البقاء في التّبيان في إعراب القرآن: ١٣٠/٢.

(٣) في (ع) مبتدأ.

(٤) هذا هو الوجه الثالث من أوجه الرّفع وتقديره: هم الّذين ظلموا.

(٥) هذا هو الوجه الرّابع من أوجه الرّفع، وهي في لغة طيّء، وأزد شنوءة، كما حكاه بعض النّحويين، ينظر: تفسير البحر المحيط ٢٩٧/٦، وضياء السّالك ١٥/٢، والأشموني ٤٤/٢.

(٦) سبقت ترجمته ص: ٢٠٠، ورأيه في حاشيته على الضّوء ل/٣٥.

(٧) في (ع) شرح.

(٨) هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ المصريّ المعروف: بابن أم قاسم ، أخذ النّحو عن أبي حيّان وغيره، من مؤلفاته: شرح التّسهيل، وشرح الألفيّة، وشرح المفصّل، والجنى الدّاني، ت ٧٤٩هـ ، ينظر: بغية الوعاة ٥١٧/١ .

شرح الألفيّة[١] نقلاً عن التّسهيل بما يدلّ على كثرة هذه اللّغة، وجودتها، وذكر آثارًا منها حديث[٢]: «**يَتَعَاقبُونَ فيكُم ملائكةٌ إلخ**»؛ لجواز الإعراب بسائر الوجوه الّتي ذكرت هنا، فلا يدلّ ذلك على جودتها، ويصحّ نصب ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على إضمار أعني ونحوه[٣].

قوله: (الاستفهام الصّوريّ) [٤]

أي: الاستفهام بحسب الصّورة والظّاهر؛ وإن كان في الحقيقة بمعنى: النّفي[٥] كما سيصرّح به الشّارح[٦].

قوله: (بدلٌ منها) [٧]

فالمعنى: وأسرّوا/ هذا الحديث، أي: بالغوا في إخفائه، فلم يلزم عليه تحصيل الحاصل؛ [ل/٦١/ أ] إذ النّجوى: الكلام الخفيّ، من قبيل بدل الكلّ، والبدليّة هي الرّاجحة عند الزّمخشريّ[٨] من أوجه؛ لتقديمه إيّاها عليها[٩].

قال (م): ((ويجوز أن تكون معمولةً لقولٍ محذوفٍ؛ حال من فاعل ﴿أَسَرُّواْ﴾ أي: قائلين هذا القول نظير: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[١٠]))[١١].

---

(١) ينظر: ٦/٢، ٧ .

(٢) خرّجه البخاري مع الفتح ٣٣/٢ ، وهو في الموطأ ١٧٠/١ .

(٣) ينظر: الرّومي ص: ٦٠،٦١.

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦١.

(٥) ينظر : الشّنواني ٢٠٣/١ .

(٦) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦١.

(٧) ينظر: المصدر السّابق.

(٨) ينظر: الكشّاف ٥٦٢/٢ .

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ١٧٤، و ١٧٦، والرّومي ص:٦١، والزّرقاني ل/٣١ (أ) ، والمعنى: لتقديمه أي: الزّمخشريّ البدليَّة على سائر الوجوه.

(١٠) الرّعد: ٢٣، ٢٤.

(١١) الشمنّي ل/١٥ (أ) ، وهو في المغني ص : ٥٢٢.

قوله: (معنى القول) [١]

وهو هنا ﴿ أَسَرُّواْ ﴾ ؛ إذ معناه: قالوا قولاً خفيًّا[٢].

قوله: (قاله أبو البقاء) [٣]

هذا ما فهمه المصنّف عن أبي البقاء، وهو غير جيّد[٤]، والّذي صرّح به بعضهم، أنّه جعلها حالاً من الواو في ﴿ خَلَوۡاْ ﴾، وعليه فلا إشكال[٥]، وأمّا تقدير (قد) [٦]؛ فلا يصحّ أن يكون دليلاً على جعلها حالاً من الواو؛ لأنّ (قد) تقدَّر مطلقًا؛ لأنّ الجملة ماضويّة؛ فتقدّر قبلها (قد) إذا وقعت حالاً[٧] كما تقدّم[٨]، فما قاله (ق) [٩]: من أنّ (قد) تدلّ على أنّها حالٌ من الواو إذ لو كانت حالاً من الموصول لما احتيج إلى (قد)؛ غير سديد، تدبّر.

قوله: (وتعقبّه) [١٠]

---

(١) هذا على رأي الكوفيّين؛ وهو إبدال جملةٍ من مفرد نحو: (عرفت زيدًا أبو مَن هو) حيث إنّ جملة: (أبو من هو) بدل من زيد، والمعنى: هل هذا إلا بشرٌ مثلكم، بدلٌ من النّجوى، ينظر: المغني ص: ٥٢٢، وموصّل الطلاّب ص: ٦١.

(٢) ينظر: المدابغي ل/٢٨ (ب) .

(٣) يريد إعراب جملة ﴿ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ من آية: ٢١٤ سورة البقرة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦١، ٦٢ .

(٤) يريد إعراب الجملة السّابقة حالاً على تقدير (قد)، وينظر: رأي أبي البقاء في التّبيان في إعراب القرآن ١/١٧١.

(٥) ينظر: تفصيل ذلك في الكافيجي ص: ١٧٨، والشّنواني ١/٢٠٧، ٢٠٨، والزّرقاني ل/٣١ (أ، ب).

(٦) ساقط من (ع).

(٧) من قوله: (حالاً من الواو) إلى هنا ساقط من (ع).

(٨) يعني: في الآية السّابقة من سورة البقرة: ٢١٤.

(٩) الزّرقاني ل/٣١ (ب).

(١٠) ينظر: موصّل الطلاّب ص:٦٢.

أي: أجاب عنه.

قوله: **(وفيه نظر)**

أي: في الجواب .

قوله: **(﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ ﴾[(١)])**

هو تشبيهٌ غريبٌ بأغرب[(٢)]، فالمماثلة من بعض الوجوه[(٣)]، [و][(٤)] عن بعض العلماء أنّه أُسِرَ بالرُّوم[(٥)]، فقال: لِمَ تعبدون عيسى؟ فقالوا: لأنّه لا أب له[(٦)]، فقال: فآدمُ أولى؛ لأنّه لا أبوينِ له، قالوا: أكانَ يُحيي الموتى؟ قال: فَحِزْقِيل[(٧)] أولى؛ لأنّ عيسى أحيا[(٨)] أربعة نفر، وحِزْقِيل أحيا ثمانية آلاف، قالوا: كان يُبرئ الأكمه والأبرص، قال: فَجِرْجِيس[(٩)] أولى؛ لأنّه

(١) آل عمران:٥٩، وهذا هو المثال الثّالث من أمثلة المغني ص: ٥٢٢، وينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٢.

(٢) ساقط من (ع).

(٣) الشّاهد هو قوله: ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾؛ حيث شُبّه عيسى بآدم – عليهما السّلام – من حيث إنّه خُلق من تراب، ولم يكن له أبٌ وأم؛ فكذلك حال عيسى عليه السلام خُلق من غير أب، ولا يلزم منه المشاركة في جميع الوجوه؛ لأنّ المماثلة لا تقتضي المشاركة في جميع الأوصاف، وحيث إنّ الوجود من غير أبٍ وأمٍ أغربُ وأخرقُ للعادة من الوجود من غير أب، فشُبِّه الغريب بالأغرب؛ ليكون أقطع للخصم، وأحسم للمادّة، ينظر: الكافيجي ص: ١٨٠، ١٨١، والرّومي ص: ٦٢، والشّنواني ٢٠٩/١، ٢١٠.

(٤) زيادة يقتضيها سوق الكلام .

(٥) في (ع) أمر بالزوم.

(٦) في (ع) لأب.

(٧) في القاموس٣٦٨/٣: أنّ حزقيل أو حِزْقَل اسم نبيّ من الأنبياء – عليهم السّلام – .

(٨) كُتبت في النّسخ الأربع (أحيي).

(٩) في القاموس ٢١١/٢: هو اسم نبيّ من الأنبياء – عليهم السّلام – .

طُبخ وأحرق ثمّ قام سالمًا[١].

قوله: (فجملة ﴿ خَلَقَهُۥ ﴾ إلخ) [٢]

وقيل: موضعها حالٌ من آدم، و(قد) معها مقدّرة، والعامل فيها معنى: التّشبيه، وضعّف بأنّه[٣] يصير التّقدير: خلقه كائنًا من تراب، وليس المعنى عليه[٤].

قوله: (وقيل: هي مستأنفة) [٥]

أُيِّد هذا القول بما رُوي عن ابن عباس[٦] ـ رضي الله عنهما ـ أنّهم قالوا: لو نعلم أحبّ[٧] الأعمال إلى الله لعملناها؛ فنزلت هذه الآية[٨] أي قوله: ﴿ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ ﴾ إلى آخره، فمكثوا ما شاء الله يقولون: ليتنا نعلمُ ما هي؟ فدلّهم الله عليها بقوله: ﴿ تُؤۡمِنُونَ ﴾.

---

(١) ينظر: الكشّاف ٤٣٣/١، والمنصف للشّمنّي ١٢٩/٢،١٢٨، والشّنواني ٢١٠/١.

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٢.

(٣) في (ع) بابه.

(٤) ينظر: الرّوميّ ص:٦٢ .

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٢.

(٦) هذا الأثر لابن عبّاس ذكر في الكشّاف ١٠٠/٤، حيث أضاف بعده : ((وفي الأثر دليل على أنّ (تؤمنون) كلامٌ مستأنف، وعلى أنّ الأمر الوارد على النّفوس بعد تشوّفٍ وتطلّع منها إليه؛ أوقع فيها، وأقرب من قبولها له ممّا فوجئت به))، وينظر: البحر المحيط٢٦١/٨، والكافيجيّ ص: ١٨٣، والرّوميّ ص: ٦٣، والشّنواني ٢١٢/١.

(٧) في (ع): أب.

(٨) في (ز/ ب) مكرّرة .

قال (ك): ((والحاصل: أنّه إذا نُظر لرعاية الأمر اللّفظيّ؛ فالتّفسير أظهر، وإن لوحظ إلى ترتيب المعاني؛ فالاستئناف/ أدقّ)) (١). [ل/٦١/ب]

قوله: (والمعنى) (٢)

أي: على الاستئناف فقط، وفائدة العدول؛ الإشعار [بوجوب] (٣) الامتثال.

قوله: (في جوابه) (٤)

أي: جواب ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ الّذي بمعنى(٥): آمِنُوا؛ فهو جوابٌ له، ولا جواب للاستفهام؛ إذ لا يلزم لكلّ استفهامٍ جوابٌ، وعلى هذا القول؛ فلا يجوز أن يُجعلَ جوابًا للاستفهام دون الطّلب؛ لأنّ الكلام صار جملتين مستقلّتين؛ فيلزم الفصل بين العامل ومعموله بجملةٍ أجنبيّة، وهو لا يجوز ا. هـ (ق) (٦).

فما في (م د) (٧): أنّه لا مانع من كون ﴿يَغْفِرْ﴾ جوابًا للاستفهام(٨) على هذا القول أيضًا، وأنّ جملة ﴿تُؤْمِنُونَ ﴾ بمعنى: آمِنُوا معترضةً بين الاستفهام وجوابه مردودٌ؛ لما يلزم عليه من الفصل الّذي ذكره (ق)، ولأنّ تسبّب الغفران عن الإيمان أقوى؛ لأنّه سببه بدون

---

(١) ينظر: الكافيجي ص: ١٨٤.

(٢) ينظر: موصّل الطلاّب ص:٦٢.

(٣) في النّسخ الأربع: بوجود، وهو سهو من النّسّاخ؛ لأنّ العبارة من الكافيجي بتصرف، حيث قال ص: ١٨٣ ((ولأجل هذا قال: والمعنى: آمِنُوا يعني: معنى قوله: (تؤمنون) معنى: آمِنُوا؛ وإن كان لفظه خبرًا، أمّا فائدة العدول فهي الإشعار بوجوب الامتثال وكأنّه امتثل، فهو يخبر عن إيمانٍ وجهادٍ موجودَيْن، ونظير ذلك قول الدَّاعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك)).

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٢، ٦٣.

(٥) في (ع) معنى.

(٦) ينظر: الزّرقاني ل/٣٢ (أ) .

(٧) ينظر: المدابغيّ ل/٢٩ (أ، ب).

(٨) يعني: في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ﴾.

واسطة، بخلاف تسبّبه عن الدّلالة، فأيّ نكتةٍ توجب العدول عن الرّبط بالقريب الظّاهر السّببيّة إلى البعيد الخفيّ فيها(١) سوى قلق المعنى.

فإن قلت: إنّ الجزم في الحقيقة بأداة مقدّرة؟

فالجواب: للشّرط المحذوف في الحقيقة؛ لا للاستفهام، فكيف يصحّ ما قال (ق) من الفصل؟

قلت: لما كان دالاًّ عليه؛ أقيم مقامه، فكأنّه العامل، فقوله: بين (العامل) أي: ما هو كالعامل(٢).

قوله: (جواب الاستفهام) (٣)

بناءً على ما تقرّر: أنّ الفعل يُجزمُ بأن مضمرة؛ إذا وقع جوابًا لأمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ، أو تمنٍ، أو عرض.

قال (ك): ((وفي الحقيقة الجواب للشّرط المحذوف؛ لكن لما دلّت عليه هذه الأشياء؛ أقيمت مقامه، فأضيف الجواب إليها على سبيل التّسامح)) (٤).

قوله: (على إقامة سبب السّبب)

فإن قلت: لَمَّا جاز أن يكون قوله: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ جوابًا لقوله: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ

---

(١) في النّسخ الأربع: الخفيها.

(٢) خلاصة القول: إنّ جملة: (تؤمنون) إمّا تفسيريّة للتّجارة، وجواب الاستفهام (يغفرْ) بالجزم على إقامة سبب السّبب، وهو الدّلالة على التّجارة مقام السّبب، وهو الامتثال، أومستأنفة بمعنى: آمِنُوا، ومعناها: الطلب، وجملة: (يغفرْ) جواب (تؤمنون)، ولا جواب للاستفهام، وللاستزادة ينظر: الكشّاف ٤٢١/٤ ، وتفسير البيضاوي ٤٧٤/٢، والتّبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ٢٦٠/٢، والكافيجي ص: ١٨٢ – ١٨٧ ، والرّومي ص: ٦٣، ٦٤.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٣.

(٤) الكافيجي ص: ١٨٥ .

وَرَسُولِهِۦ ﴾ إذا كان استئنافًا؛ فليجز كونه جوابًا له؛ إذا كان تفسيرًا للتّجارة، فلا حاجة[1] إلى التّكلّف بإقامة سبب السّبب مقام السّبب؟

فالجواب: أنّه إذا كان استئنافًا يكون خبرًا في معنى الأمر، وإذا كان تفسيرًا للتّجارة يكون خبرًا لفظًا ومعنى، فلا يصحّ الجزم في جوابه؛ لأنّه لا دلالة له على الشّرط[2].

قوله: (عن ضمير الشّأن) [3]

قال الزّمخشريّ : ولا يجوز دخول هذا الضّمير إلاّ في كلامٍ له شأنٌ عظيمٌ، فلا يقال: هو زيدٌ قائمٌ، إلاّ إذا كان قيامُ زيدٍ أمرًا/ عظيمًا[4]. **[ل/٦٢/أ]**

وفي الرّضيّ[5]: وهذا الضّمير يسمّيه الكوفيّون ضمير المجهول، ويختار كونه مؤنّثًا؛ لرجوعه إلى القصّة ا.هـ .

ومنه يُعلم[6]: أنّ تعداد الأمثلة لبيان أنّه يُسمّى بهما، ويسقط ما في (ق) [7]: من أنّ جعل ضمير الشّأن شاملاً لضمير القصّة فيه شيء؛ لمقابلة أحدهما الآخر، ووجه السّقوط: أنّهما شيءٌ واحد، غاية الأمر: أنّ التّسمية متعدّدة، وهي[8] لا توجب

---

(١) في (ع) جاه.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ١٨٦، ١٨٧.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٣.

(٤) لم أقف عليه في المفصّل، وفي الشّنواني ٢١٤/١ أنّه في أمالي المفصّل، والعطّارنقل عنه، وما جاء في المفصّل ص: ١٣٣ ((ويقدّمون قبل الجملة ضمير الشّأن والقصّة، وهو المجهول عند الكوفيّين، وذلك نحو قولك: (هو زيدٌ منطلق) أي: الشّأن والحديث زيدٌ منطلق، ومنه قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[الإخلاص:١])، وهو في شرح المفصّل لابن يعيش ١١٤/٣.

(٥) الرّضي على الكافية ٢٨/٢ بتصرّف .

(٦) في (ع) تعلم.

(٧) ينظر: الزّرقاني ل/٣٢ (أ).

(٨) ساقط من (ع).

تعدّد المسمّى[١].

قوله: (ولها محلّ بالاتّفاق) [٢]

وحينئذٍ تكون خارجةً عن التّعريف؛ لقصوره على ما له محلّ[٣].

قوله: (وهي من حيث كونها خبرًا) [٤]

جوابٌ عمّا يقال: الجملة الّتي لها محلّ[٥] من الإعراب؛ هي الواقعة موقع المفرد، والّتي أُخبر بها عن ضمير الشّأن؛ ليست كذلك[٦]، ومحصّل الجواب الّذي أشار له الشّارح: أنّ لهذه الجملة جهة عموم، وهي: وقوعها خبرًا من غير ملاحظة الإخبار بها عن الضّمير، وهي من هذه الجهة حالَّةٌ محلّ المفرد، فيتحقّق المحلّ لها بهذا الاعتبار[٧]، وجهة خصوص، وهي: كونها خبرًا عن ضمير الشّأن، ومن هذه الجهة خولف الأصل، وهو إفراد الخبر؛ لخصوصيّةٍ[٨] في المبتدأ، فَرُوعِيَ حالُه في الإخبار كما رُوعي حالُ الأصل في الخبر، تفطّن.

قوله: (وكون الجملة إلخ) [٩]

(١) وضّح المدابغيّ الفرق بينهما فقال: ل/٢٩ (ب) «ضمير الشّأن الشّامل لضمير القصّة؛ لأنّ المعنى واحد، والتّعبير للمناسبة اللّفظيّة فإنّه إذا كان العمدة في الجملة مذكّراً سمّي ضمير الشّأن، وإن كان مؤنّثاً سمّي ضمير القصّة».

(٢) يعني: الجملة المخبر بها عن ضمير الشّأن.

(٣) أي: تعريف الجملة التّفسيريّة، وبيّن ذلك الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٦٣، قال: «وإنّما أجمعوا على أنّ لها محلاًّ؛ لأنّها خبر، والخبر عمدة في الكلام كالمبتدأ، والعمدة لا يصحّ الاستغناء عنها؛ فوجب أن يكون لها محلّ».

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٣.

(٥) كذا في الأصل، و (ع) ، وفي (ز/ أ، وب) لا محلّ لها.

(٦) ينظر : الشّنواني ٢١٥/١ ، وأضاف : «فيلزم أن لا يكون لها محلّ من الإعراب».

(٧) فتكون من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب .

(٨) في (ع) لخصوصه.

(٩) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٣ «وكون الجملة الفضلة المفسّرة لا محلّ لها من الإعراب؛ هو =

تمهيدٌ لقوله[١]: (وقال أبو عليّ إلخ)، وإلاّ فهذا عُلمَ من كلامه سابقًا، أو أنّ الّذي عُلم هو أنّه لا محلّ لها، وأمّا كونه المشهور، أو غيره فلا، فمن ثمّ تعرّض هنا له، وعلى كلٍّ ففيه التّمهيد، والممهِّد له ما قاله الشَّلُوبين.

والشَّلُوبين–بفتح المعجمة والّلام، وضمّها أيضًا[٢]، وسكون الواو، وكسر الموحّدة، وسكون المثنّاة التّحتيّة، وبعدها نون[٣]–، اسمه: عمر بن محمّد، كان إمامًا في النّحو، وُلد بإشبيلية سنة اثنتين وستّين وخمسمائة، وتوفي سنة خمسٍ وأربعين وستّمائة[٤]، وإشبيلية هذه بلدةٌ من بلاد الأندلس[٥] – أعادها الله للإسلام –.

=
المشهور سواء كان ما تفسّره له محلّ أم لا ؟)).

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٤ ((وقال أبو علي الشّلوبين: التّحقيق أنّ الجملة المفسّرة تكون بحسب ما تفسّره ، فإن كان ما تفسّره له محلّ من الإعراب فهي لها محلّ كذلك، وإلا يكن لما تفسّره محلّ فلا محلّ لها))، ورأي الشّلوبين مخالفٌ للجمهور، ينظر تفصيل ذلك في الكافيجي ص: ١٨٨، ١٨٩.

(٢) زيادة من الشّنواني ٢١٧/١ .

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢٢٤/٢.

(٤) سبقت ترجمته ص: ٣٠٢، وقد ترجم له الزّرقاني أيضاً ل/٣٢ (ب).

(٥) إشبيليّة: بالكسر ثمّ السّكون وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة، ولام خفيفة، مدينة عظيمة كبيرة بالأندلس، ينظر: معجم البلدان ١٩٥/١، ومراصد الاطّلاع ٨٠/١.

فما في شرح الرّوميّ[١]: أنّ الشّيخ كوفيّ، قال: وفي نسخٍ: الشّلوبون، (والشّلو): اسم بلدة ابن مالك، فيكون المراد منه: النّحويّون المنسوبون إلى (الشّلو)، هكذا ضبط أستاذنا ممّا لا يعوّل عليه[٢]، ولأنّ ابن مالك من (جيّان)؛ بلدةٌ بالأندلس أيضًا[٣]، والشّلوبين بلغة أهل الأندلس: الأشقر الأبيض[٤].

قوله: (له محلّ من الإعراب)

من: للبيان، أو المراد بمحلّ الإعراب:/ استحقاقه، أي: استحقاق[٥]إعراب، **[ل/٦٢/ب]** أي: إعراب مستحقّ، فيشمل ما أعرب لفظًا كـ (مَثَلْ) في آية: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ ﴾ إلخ[٦]، أو تقديرًا كالنّجوى في آية: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ﴾[٧]، أو محلاًّ كما في نحو: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ ﴾[٨] الآية[٩]، فعبارته ليست قاصرة كما قيل[١٠].

(١) ينظر: ص: ٦٥.

(٢) فيه: عدم موافقة العطّار لما ذكره الرّوميّ.

(٣) مدينة واسعة بالأندلس شرقيّ قرطبة، ينسب إليها كبار العلماء والمحدّثين، ينظر: معجم البلدان ١٩٥/٢.

(٤) ينظر: وفيّات الأعيان ١٢٤/٣، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢.

(٥) في (ع) استحقا.

(٦) آل عمران:٥٩.

(٧) الأنبياء:٣.

(٨) القمر:٤٩.

(٩) ينظر:الشّنواني ٢١٧/١ ، والمدابغيّ ل/٢٩ (ب) .

(١٠) هو المدابغيّ ل/٢٩ (ب) .

قوله: (وإنّما قدّم إلخ) (١)

جوابُ سؤالٍ يُورَد.

قوله: (لكونه من صور الوفاق)

أي: الاتّفاق بين الجمهور والشّلوبين(٢)، وأيضًا فيه لفّ ونشر مشوّش(٣)، وهو أولى من المرتّب(٤).

قوله: (﴿ بِقَدَرٍ ﴾ (٥))

هو التّقدير أي: مقدّرًا محكمًا مرتّبًا على حسب ما اقتضته الحكمة، أو (٦) مقدّرًا مكتوبًا في الّلوح المحفوظ معلومًا قبل كونه، أي: وجوده قد علم اللهُ مكانه وزمانه(٧).

قوله: (فيأكله جملة واقعة إلخ) (٨)

قال في المغني(٩): ولهذا يظهر الرّفع إذا قلت: آكِلُهُ، وكأنّ الجملة المفسِّرة

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٤ ((وإنّما قدّم الثّاني على الأوّل؛ لكونه من صور الوفاق))، ويقصد بالأوّل: أي المفسَّر الّذي يكون لمفسِّره إعراب، وبالثّاني: المفسَّر الّذي لا يكون لمفسِّره إعراب، ينظر: الرّومي ص: ٦٦.

(٢) بخلاف الأوّل الّذي يكون لمفسّره إعراب؛ فقد وقع فيه خلاف بينهما كما سبق ص: ٤٣١.

(٣) ذلك أنّ قول الشّارح السّابق حكايةً عن الإستاذ أبي علي بدأ فيه بالأوّل ثمّ الثّاني، وفي هذا القول بدأ بالثّاني؛ لأنّه قليل، وأخّر الأوّل، وهو الكثير، فاللّف والنّشر مشوّشٌ ،وليس مرتّبًا.

(٤) ينظر: الرّومي ص: ٦٦، والزّرقاني ل/٣٢، ٣٣ .

(٥) القمر:٤٩، وتمامها: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾، وهي شاهدٌ على النّوع الأوّل الّذي يكون لمفسّره محلٌّ من الإعراب؛ حيث إنّ (خلقناه) المذكورة مفسّرةٌ لـ(خلقناه) المقدّرة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٤.

(٦)من قوله: (مقدّرًا) إلى هذا الموضع ساقط من (ز/ب) .

(٧) ينظر: الشّنواني ٢١٨/١، وهو في الكشّاف ٤١/٤.

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٤ ((ومِن ذلك: ما مثّل به الشّلوبين من قوله: (زيدٌ الخبزَ يأكلُه) فيأكلُه: جملةٌ واقعةٌ في محلّ رفع؛ لأنّها مفسّرة للجملة المحذوفة..)).

(٩) ص: ٥٢٦، ٥٢٧بتصرّف، وينظر: الشّنواني ٢١٩/١.

عنده[١] عطف بيان، أو بدل، ولم يُثبت الجمهور وقوع عطف البيان، والبدل جملة، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان.

واعترض الأوّل[٢]: بأنّهم أجازوا في جملة: ﴿ أَمَدَّكُم ﴾ الثّانية؛ أن تكون بدلاً من ﴿ أَمَدَّكُم ﴾ الأولى في الآية[٣]، وفي: (لا تُقِيمَنَّ عندنا) بدل من (ارحل) في البيت[٤]، وأُجيب: بأنّ الْمُثْبِت للبدل في الآية، والبيت هم: البيانيّون[٥]، وهم بالنّسبة إلى باقي النّحاة خلاف الجمهور ا.هـ. [٦]

وفيه نظر؛ لأنّ كثيرًا من الكتب النّحوية[٧] أُثبِتَ فيها جواز إبدال جملة من أخرى، ومُثِّل له بما ذُكر[٨]، وبقوله [تعالى] [٩]: ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ

---

(١) يعني: الشّلوبين.

(٢) يقصد: وقوع عطف البيان والبدل جملة، والاعتراض من الدّماميني، ينظر: المنصف للشّمنّي ١٣٠/٢، والشّنواني ٢١٩/١.

(٣) تمامها من الشّعراء: ١٣٢، ١٣٣ ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴾.

(٤) تتمّة البيت :

أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا وإلاّ فكن في السّرّ والجهر مسلما

وسبق تخريجه ص : ٣٧٣، ٣٧٤.

(٥) يعني به: علماء المعاني، ينظر: الإيضاح للخطيب القزوينيّ ٧٥/٢.

(٦) ينظر: المنصف للشّمنّي ١٣٠/٢.

(٧) ينظر: المغني ص: ٥٥٦ – ٥٥٨ ، والتّصريح ١٦٢/٢، والهمع ١٤٨/٢، والأشموني ١٣٢/٣.

(٨) ينظر ص: ٣٧٤ .

(٩) زيادة الأنسب ذكرها.

ٱلۡفَآئِزُونَ ﴾[١] بكسر إنّهم[٢]، وبقوله: ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُوا ﴾ [٣] ا.هـ (ش) [٤].

قوله: (للجملة المحذوفة)

أي: المضمرة، وإنّما فسّرنا بها؛ لأنّهم فرّقوا بين المضمر والمحذوف فقالوا: المضمر هو المتروك، ويكون له قائمٌ مقامه، والمحذوف: هو المتروك رأسًا، ولا يكون له قائمٌ مقامه[٥]، وهاهنا القائم مقامه موجود؛ وهو المفسَّر، والمصنّف تساهل[٦] فعبّر عن المضمر بالمحذوف؛ نعم بعض النّحاة لم يذهب إلى الفرق؛ لكنّ التّحقيق ما قلنا ا.هـ أفاده الرّوميّ[٧].

قوله: (واستدلّ بعضهم) [٨]

نسبة الاستدلال له حقيقة، ومن حيث تقويته[٩] لمذهب الشّلوبين كأنّه تمسّك به، فمن ثمّ نُسب هذا الاستدلال في المغني[١٠] للشّلوبين.

---

(١) المؤمنون: ١١١.

(٢) من قوله: (وبقوله) إلى هنا ساقط من (ز/أ)، ومكرّر في (ع)، وهذه القراءة -بكسر إنّهم- نسبت إلى حمزة والكسائي، ينظر: السّبعة ص: ٤٤٨، ٤٤٩، والكشف ٢/١٣٢،١٣١.

(٣) يس: ٢٠، ٢١.

(٤) من قوله: (قال في المغني) إلى هنا من الشّنواني ١/٢١٩.

(٥) من قوله: (والمحذوف) إلى هنا ساقط من (ز/أ).

(٦) في (ع) تسهل.

(٧) ينظر ص: ٦٧ .

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص ٦٥ : «واستدلّ على ذلك التّحقيق بعضهم بقول الشّاعر :

فمن نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمنٌ ومن لا نُجِرْه يُمسِ منّا مفزّعا

ووجه الدّليل منه: أنّ (نؤمنه) مفسّرٌ لـ(نؤمن) قبل (نحن) محذوفًا مجزومًا بـ(مَنْ)، فظهر الجزم في الفعل المذكور، وهو: (نؤمنه) المفسّر للفعل المحذوف»، والبيت من شواهد الكتاب ٣/١١٤، والمقتضب ٢/٧٣، والرّضي ٢/٢٥٥، والمغني ص: ٥٢٦، والهمع ٢/٥٩، والشّمني ل/١٦(أ)، والرّومي ص: ٦٨.

(٩) في (ع) تقوية.

(١٠) ينظر ص: ٥٢٦.

قال الرّوميّ: وفي ذكر البعض إشارة إلى ضعف/ الاستدلال به؛ لأنّ هذا الاستدلال [ل/٦٣/ أ] مبنيّ على ثبوت الجزم،؛ لكونها مفسِّرة للمجزوم، وذا غيرُ ثابت، على أنّ ذلك لا يقتضي أن يكون جميع المفسَّر مثل ذلك؛ لأنّ المطلوب هو القاعدة الكليّة، والمثال الجزئيّ لا يثبتها؛ فمن ثمّ قال بعض النّحاة: الأولى في الاستدلال أن يَثْبُتَ بما قاله فحول النّحاة في تعريف المفسِّر؛ بأنّه ما جانس المفسَّر في جميع الأحكام(١).

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُستدلّ بآية: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ؟

فالجواب: أن (نُؤْمِنْهُ) (٢) في البيت متعيّن للتّفسير لا غير، وأمّا ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ فظاهرٌ فيه؛ كيف لا، وقد قرئ ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ بالرّفع(٣)، فعلى هذا ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ صفة شيء(٤)، و﴿ بِقَدَرٍ ﴾ متعلّق بمحذوف خبر كلّ أي: كلّ شيءٍ مخلوقٍ كائنٌ بقدر، أو ﴿ خَلَقْنَٰهُ ﴾ خبر المبتدأ، فعلى قراءة الرّفع؛ تخرج الآية عن موضوع البحث.

قوله: (لأنّها ترجع إلخ) (٥)

وأمّا ما قاله (ك)، و(ش) (٦): من أنّ المفسِّر هنا وإن كان مفردًا لفظًا؛ هو جملةً معنى، غايته(٧): أنّ الإعراب ظهر في أحد جزئيها؛ لصلاحيّته له، فغير ظاهر؛ إذ لم يُعهد جملة ذات محلٍّ ظهر إعرابها في جزئيها؛ لأنّ الإعراب حينئذٍ يكون لفظيًّا لا محليًّا، ولأنّه يلزم أن

---

(١) الرّومي ص: ٦٨، ٦٩ بتصرّف.

(٢) في الأصل: (لؤمنه)، وفي (ز/ب) تؤمنه.

(٣) هي قراءة شاذّة لأبي السّمّال ذكرها أبو الفتح في المحتسب٢/٣٠٠، وابن خالويه في مختصر شواذّ القراءات ص: ١٤٨ ، وإعراب شواذّ القراءات للعكبريّ ٢/٥٣٤ .

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ١٩٢، والشّنواني ١/٢٢٠ .

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٥ «وفي كلٍّ من أمثلة التّحقيق نظر؛ لأنّها ترجع عند التّحقيق إلى تفسير المفرد بالمفرد، وهو تفسير الفعل بالفعل؛ لا الجملة بالجملة..» .

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ١٩٢، ١٩٣، والشّنواني ١/٢٢١.

(٧) في (ع) غاية.

يكون محلّ قولنا: (يقعد زيد) الرّفع؛ لأنّ الرّفع ظهر في جزئيها مع أنّها مستأنفة، فالحقّ مع الشّارح(١).

قوله: (ولأنّ جملة الاشتغال إلخ) (٢)

اعتراضٌ ثانٍ على الشّلوبين(٣)؛ وحاصله: أنّه أطلق المفسِّرة على جملة الاشتغال، وهو خلاف الاصطلاح، ويجاب: بأنّه أراد المفسّرة(٤) بالمعنى اللّغويّ، وهو(٥) متناولٌ لها، أفاده (ش) (٦).

وفيه نظر؛ لأنّ موضوع الخلاف الجملة التّفسيريّة بالاصطلاح، وهو قد خالف الجمهور وفصّل؛ فذكر هذه الجملة(٧) في قسمٍ ما ليس له محلّ، فدلّ على أنّه(٨) أراد التّفسيريّة بالمعنى الاصطلاحيّ؛ إذ لو لم يُرده لما تمّ مدّعاه، فهذا الجواب مضرّ له، فاعتراض الشّارح مازال واردًا.

---

(١) في كون الأمثلة فيها تفسير المفرد بالمفرد لا الجملة بالجملة، وفيه: تصريحٌ من العطّار بموافقة الشّارح.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٥ «ولأنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل الّتي تسمَّى في الاصطلاح جملةً تفسيريّة وإن حصل بها التّفسير».

(٣) ينظر: المنصف للشّمنّي ٢/ ١٣٠، والشّنواني ١/ ٢٢١.

(٤) في (ع) المضمرة.

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) ينظر: الشّنواني ١/ ٢٢١.

(٧) يعني: جملة الاشتغال.

(٨) في (ع) عليه.

قوله: (ممّا لا محلّ له)

التّذكير باعتبار لفظ (ما)، وفي بعض النّسخ: (لها) ، فالتّأنيث باعتبار معناه[١]، وهذا الوصف معلومٌ من المقام، فذكره تذكير.

قوله: (جوابًا للقسم)[٢]

أي: لفعله، والقسم لغة: اليمين، واصطلاحًا: جملة إنشائيّة،/ أو خبريّة مؤكّدة لجملةٍ أخرى هي جواب القسم نحو: (بالله لأفعلنّ)، و(زيدٌ أقسم بالله لَيَفْعَلَنَّ)، ولتعلّق [إحداهما][٣] بالأخرى؛ نُزِّلَتا منزلة الشّرط والجزاء، فإنّ جملة القسم ليست مقصودةً لذاتها؛ بل ذُكرت تأكيدًا للجواب، وإنّما نبّه على[٤] جواب القسم دون فعله مع أنّه لا محلّ له أيضًا؛ لظهوره، لأنّها جملةٌ مستأنفة بخلاف الجواب، وإنّما لم يكن لجواب القسم محلّ؛ لأنّه جملةٌ غير واقعةٍ موقع المفرد، وكلّ جملةٍ شأنها ذلك ليس لها محلّ؛ فجملة الجواب ليس لها محلّ، و[٥]أمّا مجموع القسم وجوابه؛ فقد يكون له محلّ[٦] كما سيأتي في الشّارح[٧]. [ل/٦٣/ب]

---

(١) في (ع) معناها، وينظر: المدابغيّ ل/٣٠ (أ).

(٢) هذه هي الجملة الخامسة ممّا لا محلّ له من الإعراب، وهي: الواقعة جوابًا للقسم، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٥.

(٣) في الأصل، و(ز/ب) أحديهما، وفي (ع)، (ز/أ) أحدهما، والصّواب ما أثبت.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/أ، وب).

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ١٩٥، والمدابغيّ ل/٣٠ (أ، ب).

(٧) يعني موصّل الطلاّب ص: ٦٧ ، حيث قال: «وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلّ، كقولك: قال زيد: أقسم بالله لأفعلنّ .. »، قال الكافيجي ص: ١٩٦ «فالتّحقيق: أنّ جواب القسم إذا وقع بعد المبتدأ يكون المقسم بها من قبيل التّأكيد الزّائد على نفس الخبر، وأمّا كون جواب القسم جملة دائمًا؛ فلا ينافي الإعراب المحلّيّ إذا وقع في حيّز الخبر ..».

قوله: (﴿ يسٓ ﴾[(١)])

قيل: معناه: يا إنسان في لغة طيّئ، كما نقل عن الكشّاف[(٢)].

قال (ش): ((إنّه إنْ صحّ يكون أصله: يا أُنيسين، فكثر النّداء به حتّى اقتصروا على شطره، كما قالوا في القسم: مُ الله في أيمُن الله)) ا.هـ. [(٣)]

وعلى هذا؛ فالجواب للنّداء كما في الرّوميّ[(٤)]، كما أنّه إذا جُعل خبر مبتدأ محذوف؛ يكون الجواب للقسم الّذي بعده[(٥)].

قوله: (﴿ ٱلْحَكِيمِ ﴾[(٦)])

أي: ذي الحكمة[(٧)]، أو لأنّه دليلٌ ناطقٌ بالحكمة، أو لأنّه كلامٌ حكيمٌ فوُصِفَ بوصفِ المتكلّم[(٨)]، والحكمة: العلم النّافع، وفي اصطلاح أهل المعقول – وإن كان ليس مرادًا هنا– : علمٌ باحثٌ عن أحوال أعيان الموجودات على ما هي عليه بقدر الطّاقة البشريّة[(٩)].

ثمّ إن كان المبحوث عنه؛ ما وصل إلينا عِلْمُهُ فهي حكمة علميّة، وتنقسم أقسامًا

---

(١) يس:١.

(٢) ٣١٣/٣، وهي رواية عن ابن عبّاس –رضي الله عنهما–، وينظر: الكافيجي ص: ١٩٤، والشّنواني ٢٢٢/١، والمدابغيّ ل/٣٠ (ب).

(٣) الشّنواني ٢٢٢/١، وهو في الكشّاف ٣١٣/٣، ٣١٤.

(٤) ص: ٦٩، حيث ذكر في إعرابها عدّة أوجه هي: إمّا خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذه يس، أو مبتدأ وخبره جملة القسم وجوابه، أو بالنّصب على البناء كأين، أو على الإعراب إمّا بتقدير فعل القسم، أو غيره، أو بإضمار حرف القسم والفتحة لمنع الصّرف، أو بالكسر.

(٥) ذكر الكافيجي ص:١٩٤ أنّ في قوله:﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾؛ ثلاثة أجوبة: جوابٌ للنّداء على أنّ معناه يا إنسان في لغة طيّئ، وجوابٌ للقسم، وجواب لقولهم: لست مرسلاً، وينظر: الزرقاني ل/٣٣ (أ، ب)، والمدابغي ل/٣٠ (ب).

(٦) يس:٢.

(٧) في (ع) الجملة.

(٨) ينظر: الكشّاف ٣١٤/٣ ، والشّنواني ٢٢٢/١.

(٩) ينظر : التّعريفات ص: ٩١، والكليّات ٢٢٢/٢.

ثلاثة: علم النّواميس، وعلم الأخلاق، وعلم السّياسة، وقد تكفّلت[١] الشّريعة الغرّاء بهذه الأقسام.

أو عَمَلُهُ، ويسمّى: حكمة عمليّة[٢]، وأقسامها ثلاثة: العلم الطّبيعيّ، والعلم الرّياضيّ، والعلم الإلهيّ، وكلّ من هذه العلوم الثّلاثة له فروعٌ كثيرة[٣].

قوله: (لَيَقُومَنَّ) [٤]

أي: من غيرِ تأويلٍ بأنّ الخبر مجموع القسم وجوابه، ولذلك أتى الشّارح بالعلاوة[٥]، وهذه الجملة أعني[٦]: (لا يجوز إلخ) مقول قول قال، وهو ومقوله مقول قول قيل.

ثمّ في الرّضيّ[٧]: قال ثعلب[٨]: لا يجوز أن يكون الخبر قسميّة[٩]نحو: (زيد والله لأضربنّه)، والأَوْلَى الجواز.

(١) في الأصل، و (ع) تكلّفت، وما أثبت عن (ز/أ، وب) هو الصّحيح.
(٢) في (ع) حمكة علميّة.
(٣) ينظر: التّعريفات ص: ٩١، والكليّات ٢/٢٢٢.
(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٦ «قيل ومن هنا أي : من أجل أنّ الجملة الواقعة جواب القسم لا محلّ لها ، قال أحمد بن يحيى، ولقبه ثعلب: لا يجوز أن يقال: (زيدٌ ليقومنّ) على أنّ (ليقومنّ) خبرٌ عن زيد؛ لأنّ الجملة المخبر بها لها محلّ من الإعراب، وجواب القسم لا محلّ له فيتنافيان».
(٥) يقصد: قول الشّارح السّابق بعد ذكر المثال المذكور؛ أنّ (ليقومنّ) لا يصلح أن يكون خبرًا لزيد؛ لأنّه جواب القسم، وتقديره: زيد أقسم بالله ليقومنّ، وكلّ جواب قسمٍ لا يصلح لأن يكون خبرًا له فضلاً عن أن يكون خبرًا ، ينظر: الكافيجي ص: ١٩٦.
(٦) أي: قول ثعلب السّابق، والمسألة مبسوطة في المغني ص: ٥٢٩ — ٥٣١ .
(٧) ينظر: الرّضي على الكافية ١/٩١.
(٨) هو: أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن يسار الشّيباني ولاءً ، المعروف بثعلب، إمام الكوفيّين في النّحو، واللّغة في عصره، من مؤلّفاته: الفصيح، والمجالس، ت٢٩١هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٣٩٦ — ٣٩٨، ورأيه في المغني ص: ٥٢٩، ٥٣٠.
(٩) كذا في (ع)، و(ز/أ، وب)، وفي الأصل: (قسيمة).

منه تعلم؛ أنّ ما نقل هنا ليس من مذهب ثعلب؛ ولذلك حكاه المصنّف بقيل؛ لضعفه، واضّطر الشّارح لنقل عبارة المغني الآتية المصرِّحة بخلافه(١) فلا يقال:/ رَدُّ المصنّف [ل/٦٤/ أ] هنا على ابن مالك(٢) يقتضي تسليم ما فهمه ذلك البعض، فيخالف ما في المغني؛ بل الرّد هنا دليلٌ إلزاميّ لا تحقيقيّ، والدّليل الإلزاميّ؛ لا يشترط تسليمه عند المستدلّ؛ بل مبناه على مقدّماتٍ يسلّمها الخصم فيحصل له الإلزام، فالرّدّ مجاراة لما(٣) فُهم من كلام ثعلب، فتأمّل.

قوله: (فيتنافيان)

وذلك لأنّ تنافي اللّوازم يدلُّ على تنافي الملزومات، فجملة: (ليقُومنّ) إذا جُعلت خبرًا؛ لزم(٤) أن يكون لها محلّ، وعلى كونها جواب القسم؛ يلزم عدم المحلّ لها (٥)، وهذان لازمان متنافيان؛ فيكون ملزومهما متنافيًا، والغرض: أنّه شيءٌ واحد، وبُحث فيه: بأنه لا مانع أن يكون لها محلّ باعتبار، ولا محلّ لها باعتبارٍ آخر، فقول الشّارح: (فيتنافيان) ممتنع(٦)؛ لأنّ الغرض: أنّ الجهة(٧) غير متّحدة.

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٧ ، ٦٨.

(٢) ينظر: ردّ ابن مالك على ثعلب، وجواب المصنّف عليه ص: ٦٦، ٦٧ من موصّل الطلاّب، وهو في المغني ص: ٥٣٠ ، ٥٣١، وينظر تفصيل المسألة في الكافيجي ص: ١٩٦ – ٢٠١، والزّرقاني ل/٣٣، ٣٤، والمدابغيّ ل/٣٠، ٣١ .

(٣) في (ع) كما.

(٤) في (ع) للزوم.

(٥) من قوله: (وعلى كونها) إلى هنا ساقط من (ع).

(٦) كذا في الأصل، وفي (ع)، و (ز/أ، وب) مم بالرّمز.

(٧) في (ع) الجملة.

قوله: (والجواب إلخ) [١]

هذا جوابٌ إقناعيّ؛ إذ يجوز الإعراب بغير هذا الوجه كما قال أبو البقاء[٢]: إنّ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾[٣] منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾.[٤]

قوله: (إذ لا تنفك إلخ) [٥]

علّة لصّحة إرادة مجموع جملة القسم وجوابه بجملة القسم.

قوله: (وجملتا القسم)

أي: وإن قلنا: إنّ مراد ثعلب أنّ القسم وجوابه لا يصحّ أن يكون خبرًا؛ فممنوعٌ أيضًا؛ لأنّ الجملتين قد يكونُ لهما محلّ، ومحصّله: إن أُريد من القسم الجواب كما هو فهم البعض[٦]؛ فلا يصحّ، وكذا إن أُريد مجموع فعل القسم وجوابه كما في المغني[٧]؛ فيحتاج كلام ثعلبٍ لتوجيهٍ آخر.

---

(١) هذا هو جواب المصنّف على ابن مالك في ردّه على ثعلب، ينظر : موصّل الطلاّب ص: ٦٦ ، ٦٧، وملخّصه: أنّ ثعلب لا يجوّز أن يقال: (زيدٌ ليقومنّ) على أنّ ليقومن خبرٌ عن زيد؛ وذلك لأنّ الجملة المخبر بها لها محلّ، وجواب القسم لا محلّ له فيتنافيان، وردّ قوله ابن مالك في شرح التّسهيل بالآية الكريمة:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾[العنكبوت:٥٨]، فجملة: (لنبوئنهم) جواب القسم، وهي خبر (الّذين)، وأجاب المصنّف عمّا قال ابن مالك؛ بأنّ التّقدير: والّذين آمنوا وعملوا الصّالحات أقسم بالله لنبوئنّهم، فالخبر في الحقيقة: مجموع جملة القسم المقدّرة، وجملة الجواب المذكورة لا مجرّد جملة الجواب فقط فلا يلزم التّنافي.

(٢) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن ١٨٣/٢ .

(٣) النّحل:٤١، وتمامها:﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾.

(٤) ينظر: الرّوميّ ص: ٧١، ٧٢.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٧ « ومراده – أي: ثعلب – أنّ القسم وجوابه لا يكونان خبرًا إذ لا تنفكّ إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ ..».

(٦) يقصد ابن مالك في شرح التّسهيل ٣١٠/١.

(٧) ينظر: ص : ٥٣٠.

قوله: (وفي بعض النُّسخ) (١)

أي: الكلام الّذي جُعِل التّنبيه ترجمةً له، أعني: (يحتمل(٢) قول الفرزدق إلخ) لا لفظ تنبيه(٣) ثابتٌ في بعض النّسخ ساقطٌ من غيرها(٤)، كالرّوميّ، و (ك)، و (م) (٥).

قوله: (جوابًا لِعَاهَدْتَنِي) (٦)

أي: وجواب الشّرط: نكن، فإن قيل: هذا مخالفٌ للقاعدة المشهورة من أنّه(٧) إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ يحذف جواب المؤخّر(٨)، كما في الخلاصة(٩):

واحْذِفْ لَدى اجتماعِ شرطٍ وقسم *** جوابَ ما أخّرتَ فهو مُلتَزَم

فالجواب: أنّ القاعدة محلّها إذا كان الجوابان غيرُ مختلِفَينِ، بدليل أنّه يُقال: حُذف لدلالة الآخر عليه، وهما هنا مختلفان(١٠).

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص :٦٧.

(٢) في الأصل: يحمل.

(٣) يعني: لا لفظ تنبيه فقط؛ بل الكلام الّذي بعده الّذي جُعل ترجمةً له، وهو قوله: (يحتمل إلخ).

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/٣٥ (أ).

(٥) حيث لم يرد التّنبيه في هذه الكتب الثّلاثة.

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٧، ٦٨ «يحتمل قول همّام بن غالب الفرزدق يخاطب ذئباً عرض له في سفره :

تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني نكُن مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

كون جملة: (لا تخونني) جواباً لـ (عاهدتني)، فإنّه بمنزلة القسم...فيكون (لا تخونني) جوابًا (لعاهدتني) فلا محلّ له من الإعراب؛ لأنّه جواب القسم».

(٧) ساقطة من (ع) .

(٨) ينظر: الزّرقاني ل/٣٥ (ب).

(٩) ينظر: ألفيّة ابن مالك ص: ٦٢، وشرح ابن عقيل ٤٣/٤، وشرح الأشموني ٢٧/٤، ٢٨.

(١٠) ينظر: الزّرقاني ل/٣٥ (ب).

قوله: (فيكون لا تخونني جوابًا لعاهدتني)

أتى به وإن عُلم ممّا سبق؛ ليرتّب عليه قول/ المصنّف: (فلا محلّ له) أي: لتخونني[١]. **[ل/٦٤/ب]**

قوله: (لأنّه جواب القسم)

أي: جواب ما هو بمنزلة القسم؛ ليوافق ما قبله[٢].

قوله: (والتّقدير: حال كونِك غيرُ خائنٍ) [٣]

الصّواب: غير مخونٍ[٤]؛ لأنّ الفعل إذا أخذ منه وصفٌ باعتبار كونه واقعًا على المفعول؛ يكون اسم مفعول، ولأنّ الذّئب مخوفٌ منه لا خائف[٥].

قوله: (والتّقدير: حال كوننا إلخ)

الفائدة في كونه حالاً منهما[٦]؛ المبالغة في الثّناء عليه؛ حيث لا ينسب إليه الخيانة، ولا لمن أضافه[٧].

قوله: (فيكون في محلّ نصبٍ) [٨]

أي: وجواب القسم محذوفٌ يدلّ عليه الحال[٩].

---

(١) ينظر: الزّرقاني ل/٣٥ (ب).

(٢) ينظر: المصدر السّابق، والمدابغيّ ل/٣١ (ب).

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٨ ((ويحتمل كونه، أي: كون (لا تخونني) حالاً من الفاعل، وهو تاء الخطاب من عاهدتني، والتّقدير: حال كونك ..)).

(٤) في (ز/ب) مخيون.

(٥) ينظر: الزّرقاني ل/٣٥، ٣٦.

(٦) أي: من الفاعل وهو التّاء الفوقانيّة، ومن المفعول وهو الياء التّحتانيّة، والتّقدير: حال كوننا غير خائنين، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٨.

(٧) ينظر: الزّرقاني ل/٣٦ (أ).

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٦٨ ((وعلى التّقادير الثّلاثة فيكون في محلّ نصبٍ، والاحتمال الأوّل – أي: كونها حالاً من التّاء – أرجح، قال في المغني : "والمعنى شاهد لكونه جوابًا))، وينظر: المغني ص: ٥٢٩، والشّنواني ٢٢٧/١.

(٩) ينظر: الزّرقاني ل/٣٦ (أ).

قوله: (والاحتمال الأوّل)

أي: من احتمالات الحال[١].

قوله: (والمعنى شاهدٌ إلخ)

إذ القصد المعاهدةُ على عدم الخيانة؛ إذ هي أنسب في مكان الخوف؛ لا المعاهدة في حالة كذا على شيءٍ آخر غير معلوم[٢].

قوله: (كجواب[٣] إذا) [٤]

وهي في الغالب تدلّ على المعلوم وقوعه[٥]، ومع دلالتها على الظّرفيّة؛ تدلّ على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، وقيل: بل حصول الفعلين بحسب الاتّفاق لا بحسب الارتباط؛ إذ لو لوحظ فيها معنى الشّرط؛ جيء بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ الآية[٦].

ولا يجوز: (إن يقم زيدٌ ما ضربته) [٧].

---

(١) يعني: كونها حالاً من التّاء، فهو الاحتمال الأوّل من التّقادير الثّلاثة.

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/٣٦(أ)، والمدابغيّ ل/٣١ (ب).

(٣) في (ع) لجواب.

(٤) هذه هي: الجملة السّادسة من الجمل الّتي لا محلّ لها؛ وهي الجملة الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازمٍ مطلقًا كجواب إذا الشّرطيّة، نحو: (إذا جاء زيدٌ أكرمتُك)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٨.

(٥) يشترط في (إذا) أن يكون التّعليق بها على أمرٍ معلومٍ مقطوعٍ بوقوعه كقولك: (إذا زالت الشمس آتيك)، بخلاف (إنْ) فإنّها لا يكون التّعليق بها إلاّ في مبهمٍ مشكوكٍ فيه، ينظر: الكتاب ٣/٦٠، والمقتضب ٢/٥٦، والجنى الدّاني ص: ٣٦٠.

ولـ (إذا) استعمالاتٌ كثيرة ، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٤/٩٥ – ١٠٠، والتّصريح ٢/٢٥٠ – ٢٥٢، والأشموني ٤/١١ – ١٣، والهمع ٢/١٣١ – ١٣٥.

(٦) الجاثية:٢٥.

(٧) لأنّ جواب (إذا) المنفيّ ممّا لا يلزم اقترانه بالفاء، وأمّا جواب (إنْ) الشّرطيّة فيلزم اقترانه تقول: (إن يقم زيدٌ فما ضربتُه)، ينظر: البحر المحيط ٩/٤٢٤، والدّر المصون ٩/٦٥٤.

والفرق بين (إنْ) و (إذا) : أنّ (إنْ) لا تدلّ على الزّمان بحسب الوضع؛ بل بحسب الاستلزام ا.هـ أفاده بعضهم.

قال (ك): وإنّما لم تعمل هذه الكلمات عمل الجزم، أمّا (إذا) فلأنّها[١] تدلّ على اليقين، و(إنْ) الشّرطيّة تدلّ على الشّكّ والإبهام؛ فلم تعمل عملها، وأمّا (لولا) فلأنّها تدلّ على الجملة الاسميّة المحذوفة الخبر غالبًا، وجزاؤها ماضٍ، وأمّا (لَمَّا) فلدخولها[٢] على الماضي أيضًا، وإذا لم تعمل هذه الكلمات في الشّرط فبالأحرى ألاّ تعمل في الجزاء ا.هـ[٣]

قال بعضهم: وفي كون (لو)، و (لولا) من أدوات الشّرط دون الجزم[٤] نظر؛ لأنّهما للرّبط دون الشّرط، وهو أعمّ.

وأجاب: بأنّ تسميتها بالشّرط مجاز؛ لمشاركته لها في الرّبط[٥]، انتهى. [٦]

فيؤخذ منه: أنّ ذلك مجاز [٧] استعارة، أو أن يقال: إنّه أطلق الشّرط، وأراد الرّبط.

---

(١) في (ع) فلا تدلّ.

(٢) في (ع) فمدخولها.

(٣) الكافيجي ص: ٢٠٣ بتصرّف.

(٤) يقصد: أنّ (لو)، و (لولا) من أدوات الشّرط غير الجازمة؛ فكيف دلّت على الشّرط مع عدم الجزم ؟ هذا هو الإشكال، وقد أجاب عنه.

(٥) قال بعض الفضلاء : إنّما سمّيت حرف شرط مجازًا؛ لشبهها بالشّرط من جهة أنّ فيها ربط جملة بجملة كما في الشّرط من جهة أنّ معنى الشّرط ربط توقّع أمرٍ مستقبل بأمرٍ متوقّع مستقبل، ينظر: مصابيح المغاني في حروف المعاني للخطيب الموزعي ص: ٤٠٥ .

(٦) في (ع) ، و(ز/أ، وب): إهـ .

(٧) من قوله: (لمشاركته) إلى هنا ساقطٌ من (ع).

قوله: (كانت في محلّ جزم إلخ) [١]

حقّق الدّمامينيّ[٢]: أنّ جملة جواب الشّرط لا محلّ لها مطلقًا؛ لأنّ كلّ جملةٍ لا تقع موقع المفرد لا محلّ لها، وجملة الجواب/ لا تقع موقع المفرد ا.هـ. [ل/٦٥/ أ]

فما ذكره الشّارح هنا مبنيّ على ما صرّح به المصنّف سابقًا؛ من أنّ جملة الجواب إذا قُرنت بالفاء، أو بإذا فهي في محلّ جزم[٣].

قوله: (التّابعة لما لا موضع له) [٤]

وَصْفُها بكونها[٥] تابعة؛ لغويّ لا اصطلاحيّ، فبالنّظر للاصطلاح؛ إطلاق التّبعيّة عليها مجازٌ بعلاقة المشابهة؛ لأنّ التّابع اصطلاحًا: كلُّ ثانٍ أُعربَ بإعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدة، فلا بدّ أن يكون لمتبوعه محلٌّ من الإعراب، والحال أنّ الأمر[٦] ليس كذلك[٧].

قوله: (نحو: قام وقعد عمرو) [٨]

فيه عطفُ جملةٍ فعليّة على اسميّة، وفيه كعكسه[٩] أقوالٌ ثلاثة[١٠]:

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٨.

(٢) ينظر: المنصف للشّمنّي ٢/١٣٢، والزرقاني ل/٣٦ (ب).

(٣) سبق ذكر هذه المسألة ص: ٣٤٩-٣٥١ .

(٤) هذه هي الجملة السّابعة من الجمل الّتي لا محلّ لها، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٩.

(٥) في (ع) لكونها.

(٦) كذا في الأصل، وفي (ع)، و (ز/أ، و ب) بإضافة (هنا) بعدها.

(٧) ينظر: المنصف للشّمنّي ٢/١٣٣، والشّنواني ١/٢٢٨، ٢٢٩، والزّرقاني ل/٣٦ (ب).

(٨) كذا في النّسخ الأربع، وظاهر كلام العطّار أنّ الأصل: زيد قام وقعد عمرو؛ لقوله: (فيه عطف جملة فعليّة على اسميّة)، والّذي في موصّل الطلاّب ص: ٦٩ (قام زيد وقعد عمرو) وهو المراد بقول العطّار: (وفيه كعكسه).

(٩) يعني: عطف الاسميّة على الفعليّة .

(١٠) ينظر: المغني ص: ٦٣٠، ٦٣١.

أحدها: الجواز مطلقًا، وهو لازمٌ لجميع النّحويّين، فإنّه لا يُعلم خلافٌ بينهم في نحو: (قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُه)؛ أنّه يجوز في عمرو الرّفع بالابتداء، والنّصب بإضمارِ عاملٍ يفسّره الفعل المذكور(١).

ثانيهما: المنع مطلقًا، حكاه عبد اللّطيف البغداديّ(٢) في شرح مقدّمة ابن بابشاذ(٣)، واعترض بقول الشّاعر(٤):

عاضَها الله غلامًا بعدما *** شابت الأصداغُ والضّرس نَفَدْ

وأجاب: بأنّ الضّرس فاعلٌ بفعلٍ محذوف أي: ونفدَ الضّرس نَفدْ(٥)، وبأنّه يجوز أن يكون مبتدأً والواو للحال ا.هـ(٦)

ويلزم هذا القائل(٧): أن يوجب النّصب في نحو: (قام زيدٌ وعمروٌ أكرمتُهٌ)، ولا نعلم قائلاً به.

---

(١) النّصب أرجح هنا؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، ينظر: المغني ص: ٦٣١، والتّصريح ٣٠١/١، والأشموني ٧٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٠/١.

(٢) هو: موفّق الدِّين عبد اللّطيف بن يوسف البغداديّ اللّغويّ النّحويّ المؤرّخ، له مؤلّفاتٌ كثيرة، منها في الطّب والفلسفة، وله شرح مقدّمة ابن بابشاذ، وهو مفقود، ت ٦٢٩هـ، ينظر: بغية الوعاة ١٠٦/٢، ١٠٧.

(٣) لم أقف عليه، وهو كتاب نّفيس، وابن بابشاذ هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن النّحويّ المصريّ، أحد الأئمّة في هذا الشّأن، وهو من حذّاق نحاة المصريّين على مذهب البصريّين، له شرح جمل الزّجاجي، ومقدّمة سمّاها: المحتسب وشرحها، ت٤٥٤هـ، ينظر: نزهة الألباء ص: ٢٦٣، وإنباه الرّواة ٩٥/٢-٩٧، وبغية الوعاة ١٧/٢.

(٤) البيت من الرّمل، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص: ٤٩، والخصائص ٧١/٢، والمغني ص: ٦٣١، واللّسان (صدغ)، والشّاهد فيه: ذكره العطّار.

(٥) ما أثبت من (ز/ب)، وفي الأصل، و (ز/أ)، و (ع) تعد.

(٦) ينظر: المنصف للشّمنّي١٧٨/٢.

(٧) يعني: بالمنع كما حُكي عن ابن جنّي، وحكاه البغداديّ كما سبق، وقد ضعّف هذا القول ابن هشام في المغني ص:٦٣١.

ثالثها: جواز ذلك إذا كان العاطف الواو، ومَنْعُه إذا كان العاطف غيرها، أفاده بعض الفضلاء[١].

وقوله: (أحدهما: الجواز مطلقًا) أي: سواء كان العاطف الواو أولا؛ بدليل المقابلة في القول الثّالث، وكذلك يقال في المنع مطلقًا، ثمّ في دعوى لزوم الجواز نظر؛ لأنّ دليله – أعني: [٢] (لأنّه لا يُعلم خلافٌ إلخ) ؛ ممنوعٌ بأنّه لا يلزم من رفع زيدٍ على الابتداء؛ أن تكون الواو عاطفة؛ لجواز كونها استئنافيّة، فلا ينتج المدّعي، على أنّه لو تمّ لكان القولان المذكوران بعدُ محضُ مكابرةٍ؛ لقيام الدّليل على صحّة ما يخالفهما؛ وهو القول الأوّل.

قوله: (لأنّها معطوفة على جملة إلخ) [٣]

ثمرة[٤] العطف في الجمل الّتي لا محلّ لها: إفادة مضمون الجملتين؛ لأنّ مثل قولنا: (ضُربَ زيدٌ)، (أُكرمَ/ عمروٌ) – بدون عطف– يحتمل الإضراب، والرّجوع عن الأوّل بخلاف ما إذا عُطِفَتْ[٥]. **[ل/٦٥/ب]**

قوله: (فَإِنْ قَدَّرْتَهَا للحال إلخ) [٦]

لا يقال: رُجِّح الحال على العطف؛ لأجل توافق الجملتين، لأنّا نقول: وُجِد للعطف مرجّحٌ معارضٌ لهذا؛ وهو كونه أصلاً في الواو.

---

(١) لم أقف عليه، والكلام لأبي علي الفارسيّ كما في سرّ صناعة الإعراب ٢٥٤/١، ٢٥٥، وينظر: المغني ص: ٦٣١.
(٢) يقصد: القول الأوّل: الجواز مطلقًا، الّذي سبق ذكره آنفًا.
(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص:٦٩.
(٤) في (ع) تمشي.
(٥) ينظر: الزّرقاني ل/٣٦ (ب).
(٦) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٦٩.

المسألة الرّابعة:
الجملـة الخبريّة

قوله: (المسألة الرّابعة) [١]

مبتدأ وصفة والخبر محذوف، أو خبرٌ والمبتدأ محذوف[٢]، وأمّا ما قالوه هنا من أنّ الخبر هو قول المصنّف: (الجملة الخبريّة إلخ)؛ فمردودٌ بما صرّح به غيرُ واحدٍ من المحقّقين؛ أنّ ما بعد التّراجم أحكامٌ مستقلّة، وأن التّراجم جملٌ منفصلةٌ عمّا قبلها، وما بعدها؛ فلا يصحّ ارتباطها بشيءٍ منهما؛ إذ المقصود من الإتيان بها فصلُ الْكَلاَمَيْنِ:السّابق واللّاحق، وجعلُ كلّ واحدةٍ على حده، وهذا الإعراب منافٍ لها؛ فهو[٣] وإن صحّ لفظًا لا يصحّ معنىً.

قوله: (من المسائل الأربع)

صفةٌ ثانيةٌ للمسألة، ف (مِنْ) للتّبعيض، (ومن الباب الأول): صفةٌ للمسائل الأربع، ف (مِنْ) للبيان، ولهم هاهنا تكلّفات[٤].

قوله: (الجملة الخبريّة)

وفي نسخٍ: الجمل، وكلٌّ صحيح[٥].

قوله: (للتّصديق والتّكذيب)

التّصديق: نسبة الصّدق للمتكلّم كالتّكذيب، وصدق المتكلّم هو صدق خبره، فآل الكلامُ لقولنا: الخبريّة؛ وهي ما احتملت الصّدق والكذب.

فإن قلت: الخبر إذا كان صادقًا؛ لا يحتمل الكذب، وإن كان كاذبًا؛ لا يحتمل الصّدق؟

فالجواب: أنّ الواو بمعنى: (أو) [٦]، وفيه ما فيه، راجع مواد الشّمسيّة[١].

---

(١) أي: من المسائل الأربع من الباب الأوّل، ينظر: موصّل الطلاّب ص:٧٠ .

(٢) ينظر: الأوجه الإعرابيّة الجائزة فيما سبق في الشّنواني ١/٢٢٩، والزّرقاني ل/٣٧(أ)، والمدابغيّ ل/٣١(ب).

(٣) ساقطة من (ز/ب) .

(٤) ينظر: المصادر السّابقة .

(٥) في (ع) وهو صحيح.

(٦) أي: المحتملة للتّصديق أو التّكذيب .

وإنّما احتاج الشّارح لتفسير الخبريّة؛ لدفع توهّم أنّ المراد بالخبريّة؛ ما وقعت خبرًا(٢)، فأفاد أنّ المراد بها؛ المنسوبة للخبر المقابل للإنشاء.

قوله: (والمحكيّة بالقول) (٣)

إن قيل: المحكيّة بالقول من جملة المفعول به، والمفعول به يصحّ الاستغناء عنه؛ إذ يجوز حذفه، فكيف تكون ممّا يطلبه العامل لزومًا؟

فالجواب: إنّ طلب العامل من حيث الحكاية لازم، ومن حيث المفعوليّة غير لازم، ومعمول القول مطلوبٌ من حيث الحكاية ا.هـ (ق) (٤).

ومحصّله: أنّ المحكيّة لها جهة عموم؛ وهو كونها مفعولاً بدون ملاحظة أنّ عاملها القول، وجهة خصوصٍ بهذه الملاحظة، فمن الجهة الثّانية يطلبُها العامل لزومًا، أي: لا يصحّ الاستغناء عنها، ومن/ الجهة الأولى قد تحذف، فهذا السّؤال استفسارٌ محضٌ المقصود منه؛ [ل/٦٦/أ]
تعيين الطّريق الّذي به طلبها العامل، فما قاله (م د) (٥): لم يصادف محلاً، وعلى فرض أنّه اعتراض؛ يسقط بما فُهم من كلام (ق) (٦)؛ لأنّه كلامه هو(٧)، فتدبّر.

قوله: (فصفات) (٨)

---

(١) هي: الرّسالة الشمسيّة في القواعد المنطقيّة لأبي الحسن عليّ بن عمر بن عليّ بن محمّد القزويني الملقّب بـ (نجم الدّين)، له عين القواعد في المنطق والحكمة، والشمسيّة، وجامع الدّقائق في كشف الحقائق في المنطق، ت٦٧٥هـ، ينظر: فوات الوفيّات ٦٦/٢، والأعلام ١٣١/٥، وكلامه عن الواو في الشمسيّة ص: ٢٠٨.

(٢) ينظر: المدابغيّ ل/٣١(أ).

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص:٧٠.

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/٣٨(أ) .

(٥) حيث قال المدابغيّ ل/٣٢(ب) «اعلم أنّه لا يلزم من طلب العامل للمحكيّة لزومًا عدم جواز حذفها، فسقط اعتراض الزّرقانيّ، فالجملة المحكيّة بالقول يجوز حذفها؛ لأنّها من المفعول به، لكن يطلبها العامل لزومًا» .

(٦) يعني: الآنف ذكره على أنّ معمول القول مطلوبٌ من حيث الحكاية لا من حيث المفعوليّة.

(٧) في (ع) فهو.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٠.

إن قلت: كيف تقعُ الجملةُ صفةً لنكرة؛ مع أنّ الجملة لا تُوصفُ بتعريفٍ[١] ولا تنكير، ورعايةُ المطابقة بين الصّفة والموصوف واجبة؟

فالجواب: أنّ الجملة لما وقعت موقع المفرد؛ نُزّلت منزلتهُ فَأُعْطِي لها حكمٌ من التّنكير؛ لأنّ المفرد الّذي نزّلت منزلته هو النّكرة؛ لقيام موجب التنّكير، وانتفاء مقتضى التّعريف ا.هـ (ك) [٢].

ومحصّله: أنّ الجملة إذا حلّت محلّ المفرد؛ وحكم على محلّها بإعراب ذلك المفرد؛ فليُحكم[٣] عليها بصفة ذلك المفردِ من تعريفٍ أو تنكيرٍ أيضًا؛ بجامع أنّ كلاً حالٌ قام به[٤]، وفيه: أنّ الإعراب عَرَضَ للمفرد؛ بسبب تركّبه مع[٥] العامل، بخلاف التّعريف والتّنكير؛ فإنّهما ذاتيّان له، وقد يقال: إنّ النّعت بالجملة لَمّا كان خلاف الأصل؛ تُسومحَ[٦] فيه، فاكتفي برائحة التّنكير، والتّعريف المحليّ، وبالجملة؛ فالكلام لا يخلو من غموض[٧].

قوله: (للصفات والأحوال) [٨]

قدّم الصّفة على الحال؛ لأنّها مبيّنةٌ للذّات، والحالُ مبيّنةٌ[٩] للهيئة، وبيان الذّات مقدّم على بيان الهيئة[١٠].

---

(١) في (ع) لتعريف.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٢٠٦، ٢٠٧.

(٣) في (ع) فاليحكم.

(٤) في (ع)، و(ز/أ، وب) قائمٌ به.

(٥) في (ع) مع أنّ.

(٦) في (ع) سومح.

(٧) الغموض في التّعليل للقاعدة؛ وإلاّ فقد تقرّر عند النّحاة أنّ الجمل بعد النّكرات صفات، ينظر: التّصريح ١١١/٢ ، والأشموني ٦٣/٣، وتفصيل المسألة في المغني ص: ٥٦٠-٥٦٥.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٠.

(٩) في (ع)، و (ز/ب) مبنيّة في الموضعين.

(١٠) ينظر: الرّومي ص: ٧٥.

قوله: (بالواو ونحوها) (١)

كإلاّ نحو: (ما جاءني رجلٌ إلاّ وهو راكبٌ)، فجملة (وهو راكبٌ) حال(٢).

قوله: (﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ (٣))

أي: لا تُعط مستكثرًا رائيًا لما تعطيه كثيرًا(٤)، وطالبًا للكثير(٥)، نهيٌ خاصّ برسول الله ﷺ؛ لأنّ الله اختار له أشرف الآداب(٦)، وأحسن الأخلاق، أو هو نهي تنزيهٍ لا تحريم(٧)، وقرئ: ((تَسْتَكْثِرْ)) -بالسكون- (٨) على الإبدال من: ﴿ تَمْنُن ﴾(٩)، أو لموافقة رؤوس الآي اعتبارًا بحال الوقف، وقرأ الأعمش (١٠) بالنّصب، بإضمار (أنْ) (١١)، ويؤيّده

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٠ ((والمانع للوصفيّة الاقتران بالواو، ونحوها)).

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/٣٩(أ).

(٣) المدثر: ٦، والآية الكريمة شاهدٌ للجملة الواقعة بعد المعرفة المحضة حال كونها حالاً؛ فجملة (تستكثرُ) من الفاعل والفعل على قراءة الرّفع؛ حالٌ من الضّمير المستتر في (تمنن) المقدّر بـ (أنت)، وهو معرفة محضة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧١.

(٤) في (ز/ب) كثيرٌ.

(٥) ينظر: الكشّاف ١٨١/٤، وفيه: أو طالبًا للكثير، وهو الأصحّ، واتّفقت النّسخ الأربع على (وطالبًا) بالواو، ولعله سهوٌ اتّفق عليه النّسّاخ، أو أنّ الواو بمعنى: أو.

(٦) في الأصل، و(ع): الأذان.

(٧) ينظر: الكشّاف ١٨١/٤، والشّنواني ٢٤٢/١.

(٨) هي قراءة الحسن، ينظر: المحتسب٣٣٧/٢، ومختصر شّواذ القراءات لابن خالويه ص: ١٦٤، والإتحاف ص:٤٢٧.

(٩) ذكر الزّمخشري في الكشّاف ١٨١/٤، ثلاثة أوجه لقراءة الحسن بالسّكون: الإبدال من (تمنن) كأنّه قيل: ولا تمنن لا تستكثر ، وأن يشبّه ثرو بعضد فيسكّن تخفيفًا، وأن يعتبر حال الوقف.

(١٠) هو: أبو محمّد سليمان بن مِهْران الأسديّ الكوفيّ، من أئمّة علوم القرآن، والحديث، ومن التّابعين، ت١٤٨هـ ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار٩٤/١-٩٦، وغاية النّهاية٣١٥/١، ٣١٦.

(١١) ينظر: المحتسب٣٣٧/٢، والكشاف١٨١/٤.

قراءة ابن مسعود(١): «ولا تَمْنُنْ أنْ تستكثر»، والتّخريج على قراءة الرّفع غير متعيّن؛ بل مترجّح(٢)، فقد قال الزّمخشريّ: «ويجوز في الرّفع أن تُحذف أَنْ، ويبطُلَ عملُها»(٣).

قوله: (لأنّه قد قَرُب من المعرفة إلخ)(٤)

هكذا عبّر هنا، وفيما يأتي: بصيغة المضارع، أي: يَقْرُبُ(٥)؛ للإشارة إلى أنّ الحاليّة هنا أولى من الوصفيّة، والوصفيّة هناك أولى من الحاليّة،/وهذه الأولويّة(٦) لا تنافي الاحتمال؛ **[ل/٦٦/ب]** لأنّ المراد بالاحتمال الجواز؛ بحيث لا يصل أحد الوجهين إلى حدّ الوجوب، نظير ما قيل: إنّ الخبر يحتمل الصّدق والكذب، مع أنّ احتمال الصّدق راجح(٧)؛ بل ذهب بعضٌ إلى أنّ الخبر لا يحتمل إلاّ الصّدق، وأمّا الكذب فتجويزٌ عقليّ(٨).

قوله: (﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ﴾ إلخ)(٩)

شَبَّه اليهود في أنّهم حملة التّوراة، وقرّاؤها، وحفّاظها، ثمّ إنّهم غيرُ عاملين بها، ولا منتفعين بآياتها، وذلك لأنّ فيها نعتُ رسول الله ﷺ، والبشارة به، ولم يؤمنوا به؛ كالحمار

---

(١) ينظر: مختصر شّواذ القراءات لابن خالويه ص: ١٦٤.

(٢) فالرّفع على أنّه حال في موضع (مستكثر) أي: لا تعط عطيّةً لتأخذ أكثر منها، أو ارتفع بحذف (أنْ)، والتّقدير: لا تضعُف أن تستكثر من الخير، ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٤٢٣.

(٣) الكشّاف ٤/١٨١.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧١ «لأنّه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصّفة الأولى، وهي: صالح»، ويقصد: مثال الجملة المحتملة للوجهين الصّفة والحال؛ الواقعة بعد النّكرة غير المحضة، وهو قولك: (مررت برجلٍ صالحٍ يصلّي).

(٥)ينظر: المصدر السّابق ص: ٧٢، وذلك في الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة.

(٦) في (ع) الأوليّة.

(٧) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢١٥، والشّنواني ١/٢٤٨.

(٨) ينظر تفصيل ذلك في الإيضاح للخطيب القزويني ١/٣٨-٤٠.

(٩) الجمعة: ٥، والآية الكريمة شاهدٌ للجملة المحتملة للصّفة والحال الواقعة بعد المعرفة المحضة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٢.

حمل أسفارًا، أي: كتبًا[١] كبارًا من كتب العلم، فهو يمشي بها، ولا يدري منها إلاّ ما يمرّ بجنبَيهِ، وظهره من التّعب، وكلُّ من عَلِمَ ولَمْ يَعْمَلْ؛ فهذا مَثَلُه[٢].

قوله: (من حيث هو) [٣]

الأولى: من حيث تحقّقه في فردٍ ما؛ لأنّ هذه لام العهد الذّهنيّ[٤]، وتفسير الشّارح هذا؛ يفيد أنّها لام الحقيقة، وهي ليست مرادة؛ لأنّ الحقيقة من حيث هي لا يتعلّق بها حكمٌ حتّى ينسب لها الحمل؛ وإنّما هو لأفرادها؛ لكنّ المقصود ليس فردًا معيّنًا حتّى تكون الّلام للعهد الخارجيّ؛ بل أيُّ فردٍ كان، كقوله تعالى: ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾[٥]، فمدخولها يفيد ما تفيده النّكرة، فمن ثمّ قيل: (إنّه نكرةٌ معنًى) [٦].

---

(١) في (ع) كتابًا.

(٢) ينظر: الكشّاف ١٠٣/٤، والرّومي ص: ٧٨، وفي الآية تشبيهٌ تمثيليّ، ووجه الشّبه هيئةٌ مركّبةٌ من أمور عقليّة قرن بعضها إلى بعض، وهي: حرمان الانتفاع بأبلغ نافعٍ مع تحمّل التّعب في استصحابه، ينظر: الإيضاح للخطيب القزويني ٣١/٣، والمنهاج الواضح ٦٤/١، ٦٥.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٢ «فإنّ المراد بالحمار هنا الجنس من حيث هو؛ لا حمارٌ بعينه».

(٤) ينظر: الكافيجي ص:٢١٤، والشّنواني ٢٤٧/١.

(٥) يوسف:١٣.

(٦) يريد العطّار أن يؤكّد أنّ اللاّم في (الحمار) للجنس، ولذلك قَرُب من النّكرة، فهو كالنّكرة في المعنى وإن كان معرفةً لفظًا، ولا تفيد اللاّم الحقيقة من حيث هي؛ بل من حيث تحقّقه في فردٍ ما ليس فردًا معيّنًا، وعلى ذلك فاللاّم للعهد الذّهني لا العهد الخارجيّ، وخلاصة القول: إنّ جملة (يحمل أسفارًا) تحتمل وجهين: الحاليّة؛ لأنّ الحمار قد جاء بلفظ المعرفة فجُعل حالاً نظرًا إلى اللّفظ، والوصفيّة؛ لأنّه كالنّكرة في المعنى فجعلت صفةً نظرًا إلى المعنى، ينظر: الكافيجي ص: ٢١٦، والشّنواني ٢٤٧/١-١٤٩.

قوله: (يَقْرُب من النكرة) [١]

هذا القرب إنّما هو بين المنكّر والمعرّف بلام الجنس؛ إذا أُريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فردٍ لا بعينه؛ لأجل قرينةٍ تقتضي ذلك، كقولك حيث لا عهد: (أكلتُ الخبزَ)، و (شربتُ الماءَ)، فإن مؤادّه مؤدّى المنكّر؛ وهو الفرد المنتشر[٢]، كأنّك قلت: (أكلتُ خبزًا)، و (شربتُ ماءً)، والفرق: هو أنّك في المعرفة؛ تشير إلى كون ماهيّة ذلك الفرد معلومة، وليس في المنكّر هذه الإشارة، والتّعريف: الجنسيّ[٣] المأخوذ بهذا الاعتبار؛ هو المسمّى بتعريف العهد الذّهنيّ، أمّا ما يشار به للماهيّة من حيث هيّ؛ فبينه وبين المعرّف بونٌ بعيد[٤].

قوله: (كالنّكرة في المعنى)

فيه: أنّ لام التّعريف يشار بها للحقيقة المعيّنة؛ فكون مدخولها نكرة ممنوعٌ؟ [٥]

ويجاب: بأنّ الحقيقة الكليّة؛ لما لم تكن مقصودةً لذاتها؛ بل لإحضارِ جزئيّ من جُزْئيّاتها، وذلك الجزئيّ غير معيّن؛ بل هو فرد مبهم؛ كان تعريف الحقيقة كلا تعريف[٦].

[و][٧] تقسيم الّلام؛ إمّا للإشارة إلى نفس الحقيقة، أو حصّةٍ معيّنةٍ منها؛ واحداً كان، أو اثنين، أو جماعة، وهو العهد الخارجيّ، ونحوه علم الشّخص، والأوّل: إمّا[٨]أن يطلق[١]

---

(١) هذا المقطع بأكمله مؤخّرٌ في النّسخ الأربع عن المقطع الّذي يليه، والأولى تقديمه؛ موافقةً لما في موصّل الطلاّب ص: ٧٢، ولعلّ تأخيره هنا من غفلة النسّاخ حيث اتجه نظرهم إلى المقطع الثّاني قبل الأوّل.

(٢) في (ع) المشتر.

(٣) كذا في (ز/ أ، و ب)، وهو الأصحّ، وفي الأصل، و (ع) الجنس.

(٤) من قوله: (هذا القرب) إلى قوله: (بعيد) من الرّومي ص: ٧٨، ٧٩ بتصرّف.

(٥) كذا في الأصل، و(ز/ب)، وفي (ع)، و (ز/أ) –مم– بالرّمز.

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ٢١٦، والشّنواني ٢٤٩/١.

(٧) زيادة يقتضيها سوق الكلام.

(٨) في (ع) إنّما.

على نفس الحقيقة من غير نظرٍ إلى ما صدُقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس، وإمّا على حصّة[٢] غير معيّنة؛ وهو العهد الذّهنيّ، ومثله النّكرة، وإمّا على الأفراد؛ وهو الاستغراق، ومثله: (كلّ) مضافًا إلى نكرة، هذا هو التّحقيق،/ وأمّا المشهور فالاستغراق مقابلٌ لتعريف الجنس[٣]. [ل/٦٧/أ]

❁❁❁

(١) في (ز/ب) ينطلق.

(٢) في (ع) صحّة.

(٣) من قوله: (تقسيم اللّام) إلى هنا من الرّومي ص: ٧٨ بتصرّف .

البــاب الثانـي:

في ذكر أحكــام الجارّ والمجـرور

قوله: (في ذكر أحكام) [١]

من إضافة الصّفة لموصوفها[٢]، أي: الأحكام المذكورة، أو (في) تعليليّة، والمعنى: (الباب الثّاني معقودٌ لأجل ذكر إلخ)، كذا في (م د) [٣].

وفيه: إنّ جعل (في) تعليليّة؛ خلاف الشّايع، وصرفٌ[٤] لّلفظ عن المتبادر منه، وهو الظّرفيّة من غير داعٍ، ووصفُ الأحكام بأنّها مذكورة حينئذٍ[٥] مجاز؛ إذ لم يتعلّق بها الذّكر الآن، فالأحسن أن يُراد بالذّكر البيان إطلاقًا للملزوم على الّلازم؛ إذ الذّكر وهو التّلفّظ لازمٌ له[٦] البيان، فالمعنى: (الباب[٧] الثّاني في بيان إلى آخره).

قوله: (الجارّ والمجرور)

قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة[٨]: إنّ الحروف الجارّة إنّما جرّت الأسماء؛ لأنّ الأفعال الّتي قبلها ضَعُفَتْ عن وصولها، وإفضائها[٩] إلى الأسماء الّتي بعدها، وتناولُها إيّاها كما يُتناول[١٠] غيرُها من الأفعال القويّة الواصلة إلى المفعولين ما تقتضيه بلا واسطة حرف،

(١) هذا هو الباب الثّاني من أبواب موصّل الطلاّب الأربعة، وهو في ذكر أحكام الجارّ والمجرور، ينظر: ص: ٧٣.

(٢) في (ع) لموصوفه.

(٣) ينظر: المدابغيّ ل/٣٣(ب)، وهو في الشّنواني ١/ ٢٥٠.

(٤) في (ع) وحرف.

(٥) في (ع) في.

(٦) ساقطة من (ز/ب).

(٧) ساقط من (ز/ب) .

(٨) ينظر: ١/١٢٣، ١٢٤.

(٩) في (ع) وأفضلها.

(١٠) في (ع) تناول.

ألا ترى أنّك تقول: (ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا[١])، فيقتضي الفعل قبل الفاعل المفعول[٢] فينصبه؛ لأنّ في الفعل قوّة أفضت به[٣] إلى مباشرة الاسم.

ومن الأفعال أفعالٌ ضَعُفَتْ[٤] عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها، والوصول إليها، وذلك نحو: (عجِبْتُ)، و(ذهبْتُ)، و(مررتُ)، فلو قلت: (عجِبْتُ زيدًا)، و (مررتُ جعفرًا)[٥]، و (ذهبْتُ زيدًا)، لم يجز؛ لضعف هذه الأفعال في العرف، والعادة، والاستعمال، وإفضائها/ إلى هذه الأسماء[٦]. [ل/٦٧/ب]

على أنّ ابن الأعرابيّ[٧] قد حكى: (مررتُ زيدًا)، وهو شاذّ، فلما قَصُرتْ هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء؛ رُفِدَت بحروف الإضافة، أي: حروف الجرّ؛ فَجُعلَت [موصولة] [٨] بها إليها فقالوا: (عجبتُ من زيدٍ)، و (نظرتُ إلى عمروٍ)، وخُصّ كلُّ قبيلٍ من هذه الأفعال؛ بعاملٍ من هذه الحروف، وقد تتداخل فيشارك بعضُها بعضًا في هذه الحروف الموصولة، فلمّا احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف؛ لتوصّلها إلى بعض الأسماء؛ جُعلتْ تلك الحروف جارّةً للأسماء، ولم تُفضِ[٩] إليها النّصب الّذي يأتي من الأفعال؛ لأنّهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره فرقًا؛

(١) في (ع)، و (ز/أ، وب): عمروًا.

(٢) في سرّ صناعة الإعراب ١٢٤/١: فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول.

(٣) في (ع) إذا اقتضت به.

(٤) في (ع) ضعفة – بالتاء المربوطة –، وهو خطأ إملائيّ؛ لأنّ المربوطة تلحق الأسماء .

(٥) من قوله: (وذهبت) إلى هذا الموضع ساقط من (ز/ب).

(٦) في (ع) والعادة والأفعال وأفعلها إلى هذه الأسماء.

(٧) هو: أبو عبد الله محمّد بن زياد الأعرابيّ ، كان إمامًا في اللّغة والنّحو والأدب والأنساب، سمع من المفضّل الضّبّي، من مؤلفاته: النّوادر، وتاريخ القبائل، والنّبات، والخيل، ت٢٣١هـ، ينظر: معجم الأدباء ١٨٩/١٨، وبغية الوعاة ١٠٥/١، ١٠٦.

(٨) في النّسخ الأربع: موصولاً، وما أثبت من سرّ صناعة الإعراب، وحاشية السّيوطيّ على المغني.

(٩) في (ز/ب) يُفض.

ليميّزوا السّبب الأقوى من السّبب الأضعف، وجُعلت هذه الحروفُ جارّةً؛ ليُخَالِفَ لفظُ ما بعدها؛ لفظَ ما بعد الفعل القويّ، ولّما هجروا[١] النّصب لما ذكرنا؛ لم يبق إلاّ الرّفع والجرّ، فأمّا الرّفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبق إذن[٢] غيرُ الجرّ؛ فعدلوا إليه ضرورةً، هذا هو العلّة في كون هذه الحروف جارّة أ. هـ من السّيوطيّ في حواشي المغني[٣] بتصرّفٍ ما.

قوله: (وهذا الباب إلخ) [٤]

قدّر الشّارح هذا لدفعِ توهمّ أنّ الضّمير يعود إلى الجارّ والمجرور؛ لأقربيّته، لا أنّه[٥] بيانٌ لمرجع الضّمير على ما وُهِمَ.

قوله: (لا بدّ من تعلّق إلخ) [٦]

أي: لا فراق[٧] ولا محيص عن هذا فـ(لا) لنفي الجنس[٨]، و(بُدّ) اسمها، ويجوز ذكر خبرها عند الحجازيّين مطلقًا، وعند بني تميم؛ إذا كان الخبر ظرفًا[٩]، والخبر هاهنا ظرفٌ، وهو قوله: (من تعلّق) فهو جارٍ على المذهَبَيْن[١٠].

قوله: (أو صفة)

---

(١) في (ع) الجرّ.

(٢) في الأصل: (إذا)، وهو خطأ إملائيّ.

(٣) في (ع) في بعض حواشي المغني، وينظر: حاشية السّيوطيّ على المغني ل/ ١٦٤/أ، وب.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٤ «وهذا الباب فيه أربع مسائل أيضًا».

(٥) في (ع) لأنّه.

(٦) هذه المسألة الأولى من الباب الثّاني، وهي: تعلّق الجار والمجرور بفعلٍ ماضٍ، أو مضارع، أو أمر، أو بما في معناه من مصدرٍ، أو صفة، أو نحوهما، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٥.

(٧) ينظر: الصّحاح (بدد).

(٨) من قوله: (على ما وهم)، إلى قوله: (لنفي الجنس) ساقط من (ز/ب).

(٩) ينظر تفصيل المسألة في: شرح المفصّل لابن يعيش ١/١٠٥ – ١٠٧، والرّضي على الكافية ١/١١١، والتّصريح ١/٢٤٦، والأشموني ٢/١٧، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥ – ٢٧.

(١٠) ينظر: الرّوميّ ص: ٨٠ .

كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعل التّفضيل[١].

قوله: (أو نحوهما)

[كاسم الفعل][٢]، نحو: (نَزَالِ بزيدٍ)، أي: انزل به، والاسم المؤوّل بالوصف، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[٣]، فالجارّ متعلّقٌ بـ(إله)؛ لتأوّله بمعبود[٤].

قوله: (في محلّ نصبٍ) [٥]

التّحقيق: أنّ المحلّ للمجرور فقط[٦]؛ بدليل ظهور النّصب عند حذف الجارّ، فمِن ثَمّ يقولون: منصوبٌ بنزع الخافض، أي: ظهر فيه النّصب عند حذف الجارّ.

قوله: (في محلّ رفعٍ) [٧]

يقال فيه نظير سابقه؛ لأنّ الخافض لو حذف ظهر الرّفع.

---

(١) لأنّ كلاًّ منها ذاتٌ غير معيَّنة موصوفةٌ بصفةٍ معيّنة، فيحتاج إلى موصوفٍ يخصّصُ تلك الذّات إمّا هو، أو متعلّقه، ينظر: الرّضي في شرحه للشّافية ١٣/٢، ١٤.

(٢) في النّسخ الأربع: (كاسم الفاعل).

(٣) الزخرف:٨٤.

(٤) من قوله: (كاسم الفعل) إلى قوله: (أو صفة) من الزّرقاني ل/٤١ (أ) بتصرّف، وينظر: المغني ص: ٥٦٧.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٥ «مثال تعلّق الجار والمجرور بالفعل نحو: (مررت بزيدٍ)، فالجار والمجرور في محلّ نصبٍ بمررت».

(٦) قال الرّضيّ في شرحه للكافية ٢٧٣/٢ «والتّحقيق: أنّ المجرور وحده منصوبُ المحلّ لا مع الجارّ؛ لأنّ الجارّ هو الموصّل للفعل إليه».

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص:٧٥ «ومثال تعلّق الجار والمجرور بما في معنى الفعل نحو: (زيدٌ ممرورٌ به)، فالجار والمجرور في محلّ رفعٍ على النّيابة عن الفاعل بـ(ممرور)».

قوله: (وقد اجتمعا إلخ) (١)

هذا إذا كان/ الجارّ متعدّدًا؛ فإن كان واحدًا، واجتمع الفعل، وما في معناه؛ فالتعلّق بالفعل(٢) لا بغيره(٣). [ل/٦٨/ أ]

قال الزّمخشريّ في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾(٤)، ((فإن قلت: بِمَ يتعلّق ﴿ مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾؛ أبالفعل أم بالمصدر؟

قلت: هيهات؛ إذا جاء نَهرُ اللهِ بطلَ نَهرُ مَعْقِل(٥)) (٦).

قوله: (ابن دريد) (٧)

بضمّ الدّال، وفتح الرّاء، وسكون الياء: تصغير أَدْرَد مرخّمًا(٨)، يقال: رجل أَدْرَد:

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٥ ((وقد اجتمعا أي: التّعلق بالفعل، والتّعلق بما في معناه في قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة: ٧]..)).

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) في (ز/ب) لا يغيب.

(٤) الرّوم:٢٥.

(٥) هذا مثلٌ مشهور ذكره الميدانيّ في مجمع الأمثال ص: ٨٨، وجعله من أمثال المولّدين، ونهر الله هو: المطر والبحر، ومعقِل: نهرٌ بالبصرة، ومعناه: إذا جاء أمر الله فلا رادّ لقضائه، ينظر: معجم الأمثال العربيّة لخير الدّين باشا ٣٤٤/١، والمقصود هنا: إذا اجتمع المصدر والفعل فالتّعلّق بالفعل، فـ(من الأرض) في الآية متعلّقٌ بالفعل لا بالمصدر.

(٦) الكشّاف ٢٢٠/٣.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٥، ٧٦ ((وقد اجتمعا في قول أبو بكر بن دريد في مقصورته...))، وابن دريد هو: أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ، إمامٌ في اللّغة، والأدب، من مؤلّفاته: الاشتقاق، والجمهرة، وكان راويًا لغويًّا، وشاعرًا، ونحويًّا بصريًّا، ومقصورته تبلغ ٢٥٣ بيتًا، ت ٣٢١هـ، ينظر: بغية الوعاة٧٦/١-٨١.

(٨) تصغير التّرخيم هو: تصغير الاسم بعد تجريده من الزّوائد الصّالحة للبقاء في غير تصغير التّرخيم، ينظر: التّصريح ٣٢٣/٢، والأشموني ١٦٩/٤، وشرح ابن عقيل ١٤٩/٤، والهمع ١٩١/٢.

ليس في فمه سنّ(١).

قوله: (في مقصورته)

قصيدة تنظمُ من بحر الرّجز(٢) تجعل قافيتها ألف لينة؛ بحيث لا يلتزم قبلها(٣) حرف، كالباء مثلاً يجعل رويًّا.

قوله: (في مُسْوَدِّه) (٤)

هما اسما(٥) مفعول؛ إمّا بسكون الباء والسّين فيكونان من (أفعَل)، أو بحركتهما فيكونان من (فَعَّل) بالتّشديد، قاله الرّوميّ(٦).

ولعلّه أراد جواز الوجهين؛ بقطع النّظر عن وقوعه في الشّعر هنا، وإلاّ فالأوّل(٧) واجب؛ لأنّ التّحريك ينكسر عليه البيت.

---

(١) ينظر: الصّحاح (درد).

(٢) في (ع) قصد به تنظم من مجرد الخبل.

(٣) في الأصل: قابلها، وفي (ع) لا يستلزم ما سلها.

(٤) جزءٌ من صدر بيتٍ تمامه:

واشتعل المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ مثلَ اشتعالِ النّارِ في جَزْلِ الغضى

وهو من الرّجز، في شرح مقصورة ابن دريد ص: ٨، والمغني ص: ٥٦٦، ٥٦٧، والكافيجيّ ص: ٢٢٤، ٢٢٥، والرّومي ص: ٨١، والشّنواني ١/٢٦١، ٢٦٢، والشّاهد فيه: أنّ قوله: (في مسودِّه) متعلّقٌ بفعلٍ وهو (اشتعل)، و(في جزل) متعلّقٌ بما في معنى الفعل وهو (اشتعال)، فاجتمع التّعلّق بالمصدر والتّعلّق بالفعل.

(٥) في (ع) في سودة هما.

(٦) ينظر ص: ٨١.

(٧) يقصد بالأوّل: سكون الباء في (مبْيَضّ)، والسّين في (مسْوَدِّه).

قوله: (فلا دليل) (١)

الأولى: (فلا مثال)؛ لأنّ البيت من قصيدةِ مولَّد(٢)، وهو لا يُستشهدُ بكلامه، فالغرض من الإتيان به؛ مجرد التّمثيل، كتمثيله في الشّذور ببعض أبيات المتنبّي(٣).

قوله: (في البيت الأوّل قبله) (٤)

وهو: (٥)

إمّا ترى رأسيَ حاكى لونُهُ *** طُرّة صبحٍ تحت أذيالِ الدّجى

ولا يخفاك ما بين البيتين من اللّطافة، ووجه تقديم أحدهما على الآخر؛ لأنّه في هذا البيت أفاد أنّ الشيب قليلٌ حيث شبهه(٦) بطرّة الصّبح؛ لأنّ الصّبح أول ظهوره يبدو شيئًا فشيئًا؛ فهو قليلٌ بالنّسبة إلى الدّجى(٧)، ثم ترقّى فأخبر أنّ الشّيب انتشر في رأسه؛ بحيثُ لم يبق بها سواد بقوله: (واشتعل إلخ)؛ لأنّ شجر الغضى إذا تعلّقت به النّار اشتعل سريعًا.

---

(١) يريد: لا دليل على اجتماعهما؛ أي: الفعل وما في معناه إذا تعلّق الجارّ والمجرور في الأوّل والثّاني بما في معنى الفعل، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٦.

(٢) المقصود به: ابن دريد، وهو من الشّعراء المولّدين.

(٣) هو: أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفيّ الكنديّ أبو الطيّب، الشّاعر الحكيم، أحد مفاخر الأدب العربيّ، له ديوان شعر، شرح شروحاً وافية، ت٣٥٤هـ، ينظر: لسان الميزان ١/١٥٩، والأعلام ١/١١٠، ١١١.

وممّا استشهد به ابن هشام بيت المتنبّي المشهور:

الخيل واللّيل والبيداء تعرفُني والسّيف والرّمح والقرطاس والقلم

ينظر: شرح شذور الذّهب ص: ٣٩، والبيت في ديوانه بشرح البرقوقي ٤/٨٥.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٦ «والضّمير في مسودّه عائدٌ على الرّأس في البيت قبله»، وقوله: (الأوّل) ليس في موصّل الطلاّب، وما سيذكره استطرادٌ بلاغيّ.

(٥) البيت من الرّجز، وهو في شرح مقصورة ابن دريد ص: ٦، وينظر: الكافيجي ص: ٢٢٤، والشّنواني ١/٢٦٣ .

(٦) في (ع): انتشر في رأسه بحيث لم يبق قليل حيث شبّه.

(٧) في النّسخ الأربع: الدُّجا -بالألف الطّويلة-، وهو خطأ إملائيّ، والصّحيح: بالألف المقصورة؛ لأنّها مصدر، والفعل (دجا) من باب (سما)، والدُّجى: الظّلمة، ينظر: الصّحاح (دجى).

وممّا قيل في الشّيب[١]:

أين الشبابُ وآيةٌ سُلكا *** لا أين يطلب ضلّ بل هلكا

لا تعجبي يا سلمُ من رجلٍ *** ضَحِك المشيبُ برأسه فبكا[٢]

ولبعض شعراء اليتيمة[٣]:

كفاكِ من ذِلّتي للشّيب حين[٤] بدا *** أنّي تولّيتُ نتفي لحيتي بيدي

مفعولٌ مطلق، أو حال[٥].

قوله: (شبّه بياض الشّيب إلخ) [٦]

ليس/ الغرض أنّ هذا استعارة، أو تشبيهٌ بليغ؛ بل المعنى: أنّ الشّاعر قصد المشابهة والمماثلة كقول الصّابيء[٧]: **[ل/٦٨/ب]**

---

(١) في (ع) البيت.

(٢) البيتان لدِعبل الخزاعيّ، وهما من الكامل، واستشهد بهما البلاغيّون على الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيّان، فعبَّر عن ظهور المشيب بالضَّحك الَّذي يكون معناه مضادًّا لمعنى البكاء، ويسمَّى عندهم: إيهام التّضاد، وفي قوله: (ضحك المشيب) استعارةٌ تبعيّة لظهوره التّام برأسه؛ لأنّ كلاًّ منهما يشبه الآخر في لونه، ينظر: المطوّل ص: ٤١٨، ٤١٩، والإيضاح للخطيب القزويني ١٢/٤.

(٣) البيت لابن الرّومي في ديوانه ٨٠٦/٢، وهو من البسيط، وينظر: يتمة الدّهر ٢٩٩/٢، ومعجم الأدباء ١٥٧/١، وأتى العطّار بالبيت مثالاً على الشّيب، وليس فيه شاهداً نحويّاً.

(٤) في (ز/ب) حتّى.

(٥) يريد: (مِثْل) في بيت ابن دريد ص: ٤٦٥، والوجه: أن تكون نعتًا لمصدر محذوف، والتّقدير: اشتعالاً مثل..

(٦) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٦.

(٧) في (ز/ب) الصّابي، وهو: أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصّابيء، نابغة كتّاب جيله، تقلّد دواوين الرسائل والمظالم أيّام المطيع العبّاسيّ، له ديوان شعر، ت٣٨٤هـ، ينظر: الأعلام ٧٣/١، ٧٤.

تشابهَ دمعي إذ جَرى ومُدَامتي *** فَمِن مثلِ ما في الكأسِ عينيَ تَسْكُبُ
فوالله ما أدري أبالخمرِ أرسلَتْ *** جفونيَ أم من عَبرتي كنتُ أشربُ(١)

قوله: (كالباء الزّائدة إلخ) (٢)

لم يبيّن المقيس من غيره، وفي شرح الجمل لابن عصفور(٣): وتكون زائدةً في خبر (ما)، وخبر (ليس) (٤)، وفي فاعل (كفى) ، وفي مفعول (كفى)(٥) ، وفي (بحسبك)؛ إذا كان مبتدأً(٦)، أو في فاعل (أَفْعِل به) (٧)، وما عدا ذلك لا تزاد فيه بقياس ا. هـ. (٨)

---

(١) البيتان من الطّويل، استشهد بهما البلاغيّون على إرادة الجمع بين شيئين في أمرٍ من الأمور من غير قصدٍ إلى كون أحدهما ناقصًا في ذلك الأمر، والآخر زائدًا، سواء وجدت الزّيادة والنّقصان أو لا، حيث اعتقد التّساوي بين الدّمع والخمر، ولم يقصد أنّ أحدهما زائدٌ والآخر ناقصٌ.. ينظر: المطوّل ص: ٣٣٥ ، والإيضاح للخطيب القزويني ٣/٤٣، ٤٤.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٦ «ويستثنى من حروف الجرّ أربعة فلا تتعلّق بشيء، أحدها: الحرف الزّائد، كالباء الزّائدة في الفاعل ..».

(٣) سبقت ترجمته ص: ٣٢٢.

(٤) في الأصل، و(ز/أ، وب): في خبر ما وليس، والأمثلة على ذلك: (ما زيدٌ بقائمٍ)، و (ليس زيدٌ بقائمٍ).

(٥) ينظر: المغني ص: ١٤٤، حيث ذكر الأمثلة.

(٦) مثاله: بحسبك زيد، أي: حسبك زيدٌ.

(٧) لم يذكر هذا الموضع ابن عصفور في شرح الجمل، وإنّما ذكره الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٧٦، حيث قال: «وأحسن بزيدٍ عند الجمهور، والأصل .. وأحسن زيدٌ بمعنى: صار ذا حُسْن ثمّ غيّرت صيغة الخبر إلى الطّلب، وزيدت الباء إصلاحًا للّفظ».

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١١، ورصف المباني ص: ٢٢٦ ، ٢٢٧.

ثمّ ظاهر كلامه: أنّ زيادتها في مفعول (كفى) قياسيّ؛ كقول حسّان بن ثابت- رضي الله عنه -[1]:

وكفَى بنا فضلاً على مَن غَيْرُنا *** حبّ النَّبيّ محمّدٍ إيّانا

لكن قال أبو حيّان[2]: أكثر أصحابنا خرّجوا قوله: (فكفى بنا فضلاً إلخ)؛ على زيادة الباء في الفاعل، وجعلوا (حبّ النّبي)؛ بدل اشتمال من المجرور بالباء، والتّقدير: (فكفانا حبّ إلخ)، وقال صاحب رصف المباني: «تزاد الباء في مفعول (كفى) عند بعضهم للضّرورة» [3] ا.هـ ملخّصًا من حاشية السّيوطيّ على المغني[4].

ثمّ إنّ قول المصنّف: (كالباء الزّائدة إلخ)؛ محضُ تبيينٍ وتعليم؛ فلا ينافي ما سيأتي[5] أنّه يُجتنب التّعبير بذلك فيما وقع في القرآن؛ فاندفع ما اعترض به الرّوميّ[6] من أنّ التعبير ليس على ما ينبغي.

قوله: (﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[7])

كفى: فعلٌ ماضٍ مبنيّ على فتحٍ مقدّرٍ للتّعذّر، والباء صلة، والله: مجرورها في محلّ

---

(١) البيت نُسب إلى حسّان وليس في ديوانه، وهو في ديوان كعب بن مالك ص: ٢٨٩، ونسب إلى غيرهما، وهو من الكامل، ينظر: الكتاب ٢/١٠٥، والارتشاف ٢/٤٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢، والمغني ص: ١٤٨، والخزانة ٦/١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، وأمالي ابن الشّجري ٢/١٦٩، والهمع ١/٩٢ ، ١٦٧، والشّاهد فيه هنا: زيادة الباء في مفعول كفى.

(٢) الارتشاف ٢/٤٣١ بتصرّف، وهو في المغني ص: ١٤٨، ورصف المباني ص: ٢٢٦.

(٣) ص: ٢٢٦.

(٤) ينظر: ل/ ١٧٩، ١٨٠.

(٥) حيث قال في موصّل الطلاّب ص: ١٦٩ «وينبغي أن يجتنب المعرّب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنّه زائدٌ؛ تعظيمًا له واحترامًا ..».

(٦) ينظر: ص: ٨٢.

(٧) وردت الآية عدّة مرّات، النّساء:٧٩، ١٦٦، والفتح:٢٨، وهي شاهدٌ على زيادة الباء في فاعل (كفى)، وهو حرفُ جرٍّ لا يتعلّق بشيء، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٦.

رفعٍ على الفاعليّة[١]، هكذا أعربوا، وهو لا يظهر؛ لأنّ الإعراب المحلّيّ للمبني، والجمل، وهاهنا المانع من ظهور الإعراب؛ أثر الحرف الزّائد بحيث لو أزيل لظهر الإعراب، ألا ترى أنّ المحرَّكَ بحركة الإتباع يقدّر عليه الإعراب تعذّرًا؛ فكذا هنا، فالأحسن أنّه مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ منع من ظهورها حركة الحرف الزّائد[٢]، وعليك بالاعتبار في نظائره.

قوله: (عند الجمهور)

راجع للمثالَين[٣]، ومقابله في الأوّل: أنّ (كفى) بمعنى:/ اكتفى، أو يكتف، فالباء للتّعدية[٤]، وقيل: الفاعل ضمير الاكتفاء[٥]، ومقابله في الثّاني: أنّ الفاعل مستتر أي: أحسن أنت، فالباء للتّعدية داخلة على المفعول[٦]. **[ل/٦٩/ أ]**

قوله: (﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ﴾[٧])

قال ابن يعيش[٨]: المعنى: ولا تلقوا أَيْدِيَكم، قال: والّذي يدلّ على زيادتها هنا؛ قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾[٩]، فإنّ الفعل هنا تعدّى بنفسه ا.هـ[١٠].

(١) ينظر: المدابغيّ ل/٣٤ (ب) .

(٢) ذكر المدابغيّ هذا الإعراب، ولم يفرّق بينه وبين الإعراب الأوّل؛ فاستدرك عليه العطّار، وحسّن الإعراب الثّاني.

(٣) يقصد: قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، ونحو: (أحسن بزيدٍ).

(٤) ذكر في المغني ص: ١٤٤ أنّه قول الزّجّاجَ، ثم حسّنه وقال: ((وهو من الحُسن بمكان))، وينظر: الشّنواني ٢٦٦/١.

(٥) ينظر: التّصريح ٢٨٨/١، ٢٨٩.

(٦) ينظر: المغني ص: ١٤٤، حيث نسبه إلى الفرّاء، والزّجّاج، والزّمخشريّ، وابن كيسان، وابن خروف، وينظر: الزّرقاني ل/٤٢ (ب)، والشّنواني ٢٦٦/١، والمدابغيّ ل/٣٥ (أ).

(٧) البقرة:١٩٥، والآية شاهد على زيادة الباء في المفعول، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٦.

(٨) هو: يعيش بن عليّ بن يعيش بن محمّد بن أبي السّرايا النّحويّ الحلبيّ أبو البقاء، موفّق الدّين المعروف بابن يعيش، وبابن الصّانع، من كبار علماء العربيّة، ماهرٌ في النّحو والتّصريف، من مصنّفاته: شرح المفصّل، وشرح التّصريف الملوكي لابن جنّي، ت٦٤٣هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٥١/٢، ٣٥٢، والأعلام ٢٧٢/٩.

(٩) النّحل:١٥.

(١٠) شرح المفصّل لابن يعيش ٢٥/٨ بتصرّف.

لكن قال الأندلسيّ[١]: إنّ زيادتها ههنا غيرُ مقيس، وفي تفسير السّمين[٢] ثلاثة أوجه فيها: فقيل: إنّها زائدة؛ لأنّ (ألقى) يتعدّى بنفسه، كقوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾[٣]، وهذا قول أبي عبيدة[٤]، وإليه مَيْل الزّمخشريّ[٥]؛ إلاّ أنّه مردودٌ بأنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس؛ إنّما جاءت في الضّرورة.

الثّاني: أنّها متعلّقةً بالفعل غيرُ زائدةٍ، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: ولا تلقوا أنْفُسَكُم بأيديكم إلى التّهلكة، ويكون معناها: السّبب، كقوله: (لا تُفْسِد[٦] حالكَ برأيك).

الثّالث: أنّه يضَمَّن (ألقى) معنى ما يتعدّى بالباء؛ فيُعدّى تعديَتَهُ، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء، والتّقدير: ولا تفضوا[٧] بأيديكم إلى التّهلكة، كقولك: (أفضيتُ بجنبي[٨] إلى الأرض)، أي: طرحته على الأرض، ويكون قد عبّر بالأيدي عن الأنفس؛ لأنّ بها البطش والحركة.

---

(١) هو: علم الدِّين اللّورقيّ الأندلسيّ، وسبقت ترجمته ص: ٢٤٢، وكتابه: المحصّل شرح المفصّل حقّق جزء منه في جامعة الأزهر، ووقفت على رسالتين علميّتين منه، ولم أجد الإحالة المذكورة فيهما، والعطّار أخذها عن السّيوطي كما سيأتي.

(٢) هو: شهاب الدّين أحمد بن يوسف بن عبد الدّايم الحلبيّ، المعروف بالسّمين، نزيل القاهرة، المقرئ النّحويّ، لازم أبا حيّان، من مؤلّفاته: الدّر المصون، وشرح التّسهيل، وتفسير القرآن، ت٧٥٦هـ ، ينظر : غاية النّهاية ١/١٥٢، وبغية الوعاة ١/٤٠٢، والأعلام ١/٢٧٤، وكلامه في الدّرّ المصون ٢/٣١٠، ٣١١ بتصرّف.

(٣) الشّعراء:٤٥.

(٤) هو: معمر بن المثنّى اللّغويّ، كان عالما بالغريب، وأيّام العرب، وأنسابها، أخذ عن يونس، وأبي عمرو، من مؤلفاته: مجاز القرآن، وأيّام العرب، والخيل ت٢١٠هـ ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٩٤ – ٢٩٦، ولم أقف على قوله في مجاز القرآن.

(٥) ينظر: الكشّاف ١/٣٤٣.

(٦) في (ع) نفسه، وينظر: المغني ص: ١٤٨.

(٧) في (ع) لا تنقضوا، وينظر: المغني ص: ١٤٧.

(٨) في (ع)، و (ز/ب) بجنين.

وظاهر كلام أبي البقاء فيما حكاه عن المبرّد؛ أنّ (ألقى) يتعدّى بالباء أصلاً من غير تضمين فإنّه قال[١]: وقال المبرّد: ليست بزائدة؛ بل هي متعلّقة بالفعل كمررتُ بزيدٍ ا. هـ ملخّصًا من السّيوطيّ في حواشي المغني[٢].

قوله: (بحسبكَ درهمٌ) [٣]

قال السّيوطيّ في حواشي المغني: كان شيخنا الكافيجيّ يختار في (بحسبكَ درهمٌ)؛ أنّ الباء فيه مزيدةٌ في الخبر، لا في المبتدأ، و يجعل (درهمًا): مبتدأً مؤخّرًا، و (بحسبكَ): خبرًا مقدّمًا؛ لأنّه محطّ[٤] الفائدة، والمعنى: درهمٌ كافيك، وهو من الحسن بمكان.

فإن قلت: ما المسوّغ للابتداء بالنكرة؟

قلت: ثلاثة أمور: الإفادة، على حدّ قولهم : (تَمْرَةٌ[٥] خيرٌ من جرادة)، وتقدّم الخبر وهو جارّ ومجرور/ على حدّ: (عندي درهمٌ)، و(لي وطرٌ)، والثّالث: أنّ (بحسبك) لا يُتوهّم فيه **[ل/٦٩/ب]** أنّه[٦] معرفة؛ لأنّ (حَسْب) من الألفاظ الّتي لا تتعرّف بالإضافة كما صرّحوا به، فالحاصل: أنّهما لفظان نكرتان، فلا مُوجب لجعل أحدهما مبتدأً دون الآخر؛ بل الموجبُ حاصلٌ في جعل الثّاني هو المبتدأ؛ لحصول المسوّغ بتقديم الخبر المجرور، ومساعدة المعنى ا.هـ كلام السّيوطيّ[٧].

---

(١) التّبيان في إعراب القرآن١/١٥٩ بتصرّف.

(٢) من قوله: (قال ابن يعيش) إلى هنا من حاشية السّيوطي على المغني ل/ ١٧٩(أ) .

(٣) هذا مثالٌ على زيادة الباء في المبتدأ، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٦، ٧٧.

(٤) في (ع) لأنّ يحطّ.

(٥) في الأصل: نمرة، وفي (ع) ثمرة.

(٦) في (ع) أنّ.

(٧) ينظر: حاشية السّيوطي على المغني ل/ ١٨١/(أ)، ونحوه في الهمع١/٩٣، والشّنواني ١/٢٦٦.

وعليه: تكون الباء داخلةً على الخبر[١]، ومثّل النّيليّ[٢] لزيادتها في الخبر بنحو: (حسبكَ بزيدٍ)، فحسبكَ مبتدأ، وبزيد خبره[٣]، والتّقدير: حسبكَ زيدٌ، قال: وزيادتها هنا غير قياس.

قوله: (﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[٤])

أي: هو كافٍ[٥]؛ لأنّ الاستفهام تقريريّ[٦].

قال أبو حيّان: واختُلف في فائدة زيادة الباء في خبر (ليس)، و(ما)؛ فقال البصريّون: فائدتُها أنّه يجوز أن لا يسمع المخاطب كلمة النّفي؛ فيتوهّم أنّ الكلام موجب، فإذا جيء بالباء؛ ارتفع الوهم، وقال الكوفيّون: هذا نفيٌ لقول القائل: (إنّ زيدًا لمنطلقٌ)؛ فالباء بمنزلة اللّام ا.هـ[٧]

قال في اللّباب[٨]: إنّما أُكِّد خبر (ليس) بالباء؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الكلام إذا زيدَ فيه قَوِيَ، ولهذا زيدت[٩] (مِنْ) في قولك: (ما جاءني مِنْ

---

(١) ينظر: الشّنواني ١/ ٢٦٧ .

(٢) هو: تقيّ الدّين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله الطّائيّ النّيلي، له شرح على كافية ابن الحاجب، ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤١٠، وهذا الشّرح منه نسخة في استانبول في مكتبة السّليمانيّة برقم: ١٠٧٨، ونسخة في دار الكتب المصريّة برقم: ٣٤٨ نحو، وقد وقفتُ عليها، وكلامه فيها ل/١٧٨.

(٣) ينظر: حاشية السّيوطيّ على المغني ل/ ١٨٠، ١٨١.

(٤) الزّمر:٣٦، والآية شاهدٌ على زيادة الباء في خبر النّاسخ المنفي، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٧.

(٥) فالهمزة الدّاخلة على النّفي للتّقرير أي: هو كافٍ عبده، ينظر: البحر المحيط ٧/ ٤٢٧.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/٣٥ (أ).

(٧) ساقط من (ع)، ينظر: ارتشاف الضّرب ٢/ ١١٧.

(٨) اللّباب للعكبري ١/ ١٧٣، ١٧٤بتصرّف.

(٩) في (ع) زيد.

أحدٍ)، والثّاني: أنّها بإزاء[١] الّلام في خبر إنّ[٢]، والثّالث: أنّ دخول حرف الجرّ؛ يؤذن بتعلّق الكلمة بما قبلها من فعلٍ، أو ما أُقيمَ مقامه، ولو حذَفهُ لكان مرفوعًا، أو منصوبًا، وكلاهما قد يُحذف عاملُهُ، ويبقى هو، بخلاف حرف الجرّ، وإنّما اختيرت الباء دون غيرها؛ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ أصلها الإلصاق، والإلصاق يوجب شدّة اتّصال أحد الشّيئين بالآخر، والثّاني: أنّها من حروف الشّفتين؛ فهي أقوى من الّلام، وغيرها من حروف الجرّ، والثّالث: أنّ حروف الجرّ كلّها توجب مع تعدّيها الفعل؛ معنىً كالتّبعيض، والملك، والتّشبيه، وغير ذلك، والباء لا توجب أكثر من تعدية الفعل، ولذلك استعملت في القَسَم، وهو باب تأكيد.

قوله: (وكمِن الزّائدة) [٣]

سمّيت مزيدةً مع إفادتها الاستغراق؛ لأنّها لا تغيّر أصل المعنى/ بإسقاطها[٤]، ومنه يُعلم ضعف ما قاله المبرّد[٥]: لا ينبغي أن يقال: إنّها زائدة؛ إذا أفادت استغراق الجنس. **[ل/٧٠/ أ]**

واعلم أنّ مجرور (مِن) المزيدة؛ إذا كان من الأسماء المقصورة على العموم، ك(أحد)، و(ديّار)[٦]؛ تكون لمجرد التّأكيد، فإنّ معنى: (ما ضربتُ أحدًا)، و(ما ضربتُ من أحدٍ)

---

(١) في الأصل، و(ع) بإزا .

(٢) ساقطة من(ع) .

(٣) يعني: من حروف الجرّ الّتي لا تتعلّق بشيء، معطوفٌ على قوله: «كالباء الزّائدة»، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٦، ٧٧.

(٤) ينظر: رصف المباني ص: ٣٨٩، ٣٩٠.

(٥) اضطرب كلام المبرّد في (مِنْ) الجارّة، فصرّح في الجزء الأوّل بعدم زيادتها، وفي الجزء الرّابع أثبت زيادتها حيث قال في ٤٥/١ «وأمّا قولهم: إنّها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كلّ كلمةٍ إذا وقعت وقع معها معنىً فإنّما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة»، وينظر: ١٣٦/٤، ١٣٧، و٤٢٠ من المقتضب.

(٦) في الأصل، و(ز/أ، وب) ديّان.

سواء في التّنصيص[١] على العموم.

وإذا لم يكن من الأسماء المقصورة على العموم؛ كانت[٢] (مِنْ) للاستغراق، فإنّك إذا قلت: (ما جاءني مِن رجلٍ)؛ يكون المعنى: نفي إتيان هذا الجنس من واحدٍ إلى مالا يتناهى، بخلاف: (ما جاءني رجل)؛ فإنّ معناه: نفي إتيان رجلٍ، فيحتمل اثنين، أو أكثر[٣].

قوله: (﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ ﴾ [٤])

مبتدأ، أو فاعل فعلٍ محذوف، وعلى الأوّل: الخبر إمّا محذوف أي: لكم[٥]، أو قوله: ﴿ يَرْزُقُكُم ﴾[٦] ، ولا يرد عليه أنّ (هل) [٧] لا تدخل على مبتدأ خبره فعل؛ لأنّ ذلك محلّه[٨]؛ إذا كانت باقيةً[٩] على معناها، وهي هنا بمعنى: النّفي[١٠]، وأمّا جعل (غير) فاعلاً بخالق سدّ مسدّ الخبر[١١] فلا؛ لأنّ شرطه: أن لا يدخل على الوصف جارٌّ، وقد دخل[١٢].

---

(١) من قوله: (تكون لمجرّد) إلى قوله: (التّنصيص) ساقط من (ع).

(٢) مكرّرة في الأصل.

(٣) من قوله: (سمّيت مزيدة) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٨٩ بتصرّف.

(٤) فاطر:٣، والآية شاهدٌ على وقوع مِنْ الزّائدة في المبتدأ، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٧.

(٥) والتّقدير: هل خالقٌ غير الله لكم، ينظر: الكافيجي ص: ٢٢٩، والشّنواني ١/٢٦٩.

(٦) ينظر: تفسير الجلالين بهامش الفتوحات الإلهيّة للجَمَل ٣/٤٨٥.

(٧) في (ع) هذا.

(٨) في (ع) محل.

(٩) في (ع) نافية.

(١٠) ينظر: المدابغيّ ل/٣٥ (أ).

(١١) ينظر: حاشية ياسين على التّصريح ١/١٥٦، والشّنواني ١/٢٦٨، ٢٦٩، والمدابغي ل/١٣٥(أ).

(١٢) خلاصة ما قيل في إعراب الآية :

١- أنّ خالق مبتدأ محذوف الخبر، والتّقدير: هل خالقٌ غير الله لكم، وهذا القول نقله الكافيجيّ، =

قال الرّوميّ: واعلم أنّ إضافة (غَير)، و(شِبه)، و(مِثل) معنويّة عند أكثر النّحاة؛ لكن لا تتعرّف لتوغّلها في الإبهام، إلاّ إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته[١]، ولفظيّة عند صاحب التّخمير[٢]، حيث قال: والحقّ أنّ هذه الأسماء في الأصل صفات بمعنى: اسم الفاعل، في موضع مغايرُك، ومماثُلك، ومشابهُك، فلهذا لم يكتسب[٣] بها المضاف تعريفًا، ثمّ قال[٤]: إنّ (غَيرًا) له ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تقع موقعًا لا تكون فيه إلاّ نكرة؛ وذلك إذا أريد به النّفي السّاذج نحو: (مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ)؛ تريد أنّ المجرور به ليس هذا.

الثّاني: أن يقع موقعًا لا يكون فيه إلاّ معرفة؛ وذلك إذا أريد به شيء قد عُرف بمضادَّة المضاف إليه في [معنًى] [٥]؛ لا يضادّه فيه إلاّ هو، كما إذا قلت: (مررتُ بغيرك) أي: المعروف بمضادّتك، إلاّ أنّه لا يحسن في هذا الوجه أن يجري صفةً.

الثّالث: أن يقع في موضعٍ تارةً يكون فيه معرفة، وأخرى نكرة، كما إذا قلت: (مررتُ/ برجلٍ كريمٍ غيرِ لئيمٍ)، والرّجل الكريم غيرُ اللّئيم. [ل/٧٠/ب]

= والشّنواني عن الكواشيّ.

٢- أنّ خالق مبتدأ خبره يرزقكم، وهو قول الجلال المحلّي في تفسير الجلالين.

٣- أنّ خالق مبتدأ، وغير الله فاعلاً به أغنى عن الخبر، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الوصف الرّافع لمكتفىً به عن الخبر لا يدخل عليه حرف الجرّ، وقد ذكر هذا الإعراب الزّمخشريّ في الكشّاف ٢٩٩/٣، ولم يوجبه، وينظر في إعراب الآية روح المعاني للألوسي ١٥٣/٢٢.

(١) في الأصل، و(ز/أ، وب): أو بمماثله.

(٢) هو: صدر الأفاضل الخوارزميّ، وقد سبقت ترجمته ص: ٣٢٠، وكلامه في التّخمير٢/ ١٦، ١٧.

(٣) في الأصل، و (ز/أ) يكتسي، وفي (ع) فبهذا لم يكتف.

(٤) أي: صاحب التّخمير.

(٥) زيادة من الرّوميّ ص: ٨٨، وفي النّسخ الأربع: المعنى، وهو سهوٌ اتّفق عليه النسّاخ.

قال النّحويّون: إذا قلت: (مررتُ بالرّجل غيرِ اللّئيم) فالمعنى: مررت بالرّجل الكريم لا اللّئيم(١).

قوله: (وأنّ مِنْ إلخ) (٢)

حاصله: أنّ (مِنْ) تُزاد بشروطٍ ثلاثة(٣):

أن تكون بعد نفيٍ، أو شبهه، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون إمّا(٤) مبتدأً، أو فاعلاً، أو مفعولاً ا.هـ (م د) (٥).

قوله: (على الصّحيح)

مقابله؛ ما قيل بزيادتها في الإثبات كقولهم: (قد كانَ منْ مطرٍ) (٦)،وفي الإيجاب جارَّةٌ لمعرفة(٧) كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(٨)، وأُوِّلَ الأوّل(٩) بأنّه محمولٌ على حكاية الحال؛ كأنّه سمع مَنْ يقول: هل كان مِنْ مطرٍ؛ فحكى كلامه، والثّاني: بأنّ

---

(١) ينظر: الرّومي ص: ٧٨، ٨٨.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٧ ((وأنّ (مِنْ) لاتزاد في الإثبات، ولا تدخل على المعارف على الصّحيح)).

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٥/٢، ٣١٦، و٥٥٢/٤، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٣/٨، والرّضي على الكافية ٥٨/٢، والارتشاف ٤٤٥/٢، والمغني ص: ٤٢٥، ٤٢٦، والهمع ٣٥/٢.

(٤) في (ع) وإمّا أن يكون.

(٥) ينظر: المدابغي ل/٣٥/ب، وهو في الرّومي ص: ٨٨ ، ٨٩.

(٦) هذا رأي الأخفش والكوفيّين، ينظر: معاني القرآن للأخفش ٩٩/١، و٤٥٨/٢، وأمالي ابن الشّجري٣٠٠/١، ومجاز القرآن ٣١/٢، والصّاحبيّ ص: ٢٧٣، ورصف المباني ص: ٣٩١، والمغني ص: ٣٢٨.

(٧) ينظر: المفصّل ص: ٢٨٣، والرّضي على الكافية ٨٥/٢، والمغني ص:٣٢٨.

(٨) نوح:٤.

(٩) يعني: المثال الأوّل: (قد كان من مطرٍ).

(مِنْ) للتّبعيض، ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ ﴾(١)؛ لأنّ غفران بعض الذّنوب لا ينافي غفران جميعها؛ إذ الموجبة الجزئيّة لا يناقضها الموجبة الكلّيّة؛ لأنّ الثّبوت للبعض لا ينافي الثّبوت للجميع(٢).

قوله: (لأنّ التّعلّق هو الارتباط المعنويّ) (٣)

أي: مع العمل في المحلّ، فقوله سابقًا(٤): (والمراد بالتّعلّق: العمل في محلّ الجارّ) أي: مع الارتباط المعنويّ، فحُذِفَ من كلٍّ ما أُثبتَ في(٥) الآخر(٦).

قوله: (لعلّ أبي المغوار إلخ) (٧)

المغوار -بالغين المعجمة-: المقاتل، بُنِيَ للمبالغة كالْمِكْثَار(٨)، فأبي المغوار: كنية مدح، لا يقال: هذا لا يُثبتُ كون (لعلّ) حرف جرٍّ عندهم؛ لجواز أن يُحمل البيت

(٢) الزّمر:٥٣.

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/٤٣(أ، ب)، والمدابغيّ ل/٥٣ (ب).

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٧ « وإنّما لم يتعلّق الزّائد بشيء؛ لأنّ التّعلّق ..».

(٤) أي: في أوّل المسألة الأولى من هذا الباب، حيث قال: «والمراد بالتّعلّق: العمل في محلّ الجارّ والمجرور نصبًا، أو رفعًا» موصّل الطلاّب ص: ٧٥.

(٥) في (ع) من.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/ ٣٥، ٣٦.

(٧) هذا جزءٌ من عجز بيتٍ من الطّويل لكعب بن سعد الغنويّ، وتمامه:

فقلت ادع أخرى وارفع الصّوت جهرةً لعلّ أبي المغوارِ منك قريبُ

وذكر في (ع) عجز البيت كاملاً، وينظر: الرّضي على الكافية ٣٦١/٢، والمغني ص: ٣٧٧، والتّصريح ٢١٣/١، والأشموني ١٢٤/١، و ٢٠٥/٢، والخزانة ٣٧٠/٤، والشّاهد فيه: قوله (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـ (لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقيل، واستشهد به الأزهريّ في موصّل الطلاّب ص: ٧٧، ٧٨، استدلالاً على الحرف الثّاني من حروف الجرّ الّتي لا تتعلّق بشيء، وهو (لعلّ) في لغة مَنْ يجرّ بها، وهم عُقيل.

(٨) في (ع) كالمكتال.

على الشّذوذ، أو يكون اشتهار هذا الرّجل بأبي المغوار بالياء، فحكى على أصله؛ لأنّا نقول: لم يُرد المصنّف بهذا البيت إثبات هذا المذهب بل هو تمثيل؛ لأنّ الجرّ بها في لغتهم[١] شائعٌ عند أرباب النّحو لا يحتاج إلى الإثبات[٢]، ولعلّ قول الشّارح[٣]: (واشتهر إلخ)؛ إشارةٌ إلى هذا.

واستشكل الرّضيّ الجرّ بها قائلاً: إنّ الجرّ عملٌ مختصٌّ بالحروف، والرّفع لمشابهة الأفعال، وكون حرفٍ عاملاً عمل الحروف، والأفعال في حالةٍ واحدة؛ لم يثبُت، وأيضًا الجارُّ لا بدّ له من متعلِّق، ولا متعلِّق لـ(لعل) ا.هـ[٤]

ونوقش[٥]: بأنّ هذا مبنيّ على أنّ الرّفع بعدها بها، وهو غير معلوم، ولأنّ استدعاء جميع الجارّ متعلِّقًا ممنوع[٦] .

قوله: (الثّالث: لولا إلخ) [٧]

مذهب البصريّين: أنّ الاسم الواقع/ بعدها مبتدأ[٨]، وعند الكسائيّ: فاعل فعلٍ **[ل/٧١/ أ]** محذوف، أو مرفوعٌ بـ(لولا)، وهو مذهب الفرّاء[٩].

---

(١) في نعتهم.

(٢) ينظر: الرّومي ص: ٩٠.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٧٨ ((واشتهر أنّ عُقيلاً يجرّون بـ(لعلّ))).

(٤) الرّضي ٢/٣٦١ بتصرّف.

(٥) هذا النّقاش من الرّومي ص: ٩١ .

(٦) في (ع) فممنوع ، و من قوله: (المغوار) إلى قوله: (ممنوع) من الرّوميّ ص: ٩٠، ٩١ بتصرّف.

(٧) يعني: الحرف الثّالث من حروف الجرّ الّتي لا تتعلّق بشيء، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٨.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/٧٠.

(٩) ينظر: الرّضي على الكافية ١/١٠٤، والمغني ص: ٣٥٩، والتّصريح ٢/٢٦٢، والهمع ١/١٠٥.

فعلى هذه المذاهب؛ يجب الانفصال، فلمّا[١] وقع من ثقات العرب استعمال ضمير المجرور بعد (لولا)؛ احتيج لأن يكون له محلٌّ باعتبار (لولا)؛ لكونها[٢] جارّة، ومحلٌّ باعتبار أنّ الأصل أن يكون هذا مبتدأ، فله محلاّن باعتبارَيْن.

وحكي عن الخليل ويونس؛ أنّ الضمير بعد (لولا) مجرورٌ بتقدير المضاف، أي: لولا وجودك، فتأمّل[٣].

قوله: (﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ ﴾ إلخ [٤])

هذا دليلٌ بحسب الظّاهر على ما قاله الأكثرون، ولكنّ الدّليل حقيقةً؛ عدم وقوع خلافه في كلام الله، فـ﴿ أَنتُمْ ﴾ على رأي البصريّين؛ مبتدأ، وخبره محذوف، وهو حاضرٌ، أو موجودٌ ؛ لقيام العلم[٥] به بجواب ﴿ لَوْلَآ ﴾ ظاهرًا، و﴿ لَكُنَّا ﴾ جوابها؛ لأنّ جواب ﴿ لَوْلَآ ﴾ الّتي لغير[التّحضيض][٦] [يكون][٧] باللّام، وأمّا على رأي الكسائي[٨]

(١) في (ع) فلا.

(٢) في (ع) كونها.

(٣) من قوله: (مذهب البصريّين) إلى هذا الموضع من الرّومي ص: ٩١ بتصرّف، وفي المسألة أقوالٌ أخرى، ينظر: الكتاب ٣٧٣/٢، ٣٧٥، والمقتضب ٧٣/٣، والإنصاف ٦٨٧/٢، وأمالي ابن الشجري ١٨١/١، والرّضيّ على الكافية ٢٠/٢، والمغني ص: ٣٥٩ – ٣٦١، والكافيجي ص: ٢٣١ – ٢٣٥، والرّوميّ ص: ٩١ – ٩٣، والشّنواني ٢٧٣/١ – ٢٧٦.

(٤) سبأ:٣١، وتمامها: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾، والآية شاهدٌ على حرفيّة (لولا)، وأنّها جارّة، ينظر: موصّل الطلاّب ص:٧٩.

(٥) في (ع) القلم.

(٦) في النّسخ الأربع: التّخصيص –بالصّاد–، وهو تحريف اتّفق عليه النسّاخ، وما أثبت هو الصّحيح، وهو أحد أوجه (لولا).

(٧) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٨) ينظر: الارتشاف ٨٢٥/٢ ، والرّضي على الكافية ١٠٤/١، والمغني ص: ٣٥٩.

فـ﴿ أَنتُمْ ﴾ فاعل فعلٍ محذوف، و﴿ لَكُنَّا ﴾ جوابها، وعلى رأي الفرّاء[١] ﴿ أَنتُمْ ﴾ فاعل ﴿ لَوْلَآ ﴾ وجوابها ﴿ لَكُنَّا ﴾ [٢].

قوله: (كاف التّشبيه) [٣]

هي حرفٌ عند الجميع[٤]، وذهب أبو جعفر[٥]: إلى أنّها اسمٌ أبدًا؛ لأنّها بمعنى: مثل[٦]، وما هو بمعنى الاسم؛ فهو اسم، واحتجّ الجمهور بأنّها لو كانت اسمًا؛ لما استقلّت بها الصّلة؛ لأنّها تكون مضافةً لما بعدها، والمضاف مع المضاف إليه ليس جملة، والصّلة لا بدّ أن تكون جملة؛ فتعيّن أن تطلب متعلِّقًا، والطّالب للمتعلِّق هو الحرف[٧].

ثمّ المتعلِّق لا بدّ أن يكون فعلاً؛ لما سيأتي أنّ الجارّ والمجرور الواقع صلة؛ يتعيّن أن يقدّر متعلِّقه فعلاً[٨]، فيكون ذلك المتعلّقُ؛ وهو الفعل مع فاعله جملةً فتتمّ الصّلة،

---

(١) ينظر: الارتشاف ٨٢٥/٢، والرّضي على الكافية ١٠٤/١، والمغني ص: ٣٥٩، والتّصريح ٢٦٣/٢، والهمع ١٠٥/١.

(٢) من قوله: (هذا دليل) إلى هذا الموضع من الرّومي ص: ٩٣ بتصرّف.

(٣) هذا هو الحرف الرّابع من حروف الجرّ الّتي لا تتعلّق بشيء، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٩.

(٤) ينظر: رصف المباني ص: ٢٧٢، والمغني ص: ٢٣٣، ٢٣٤، والجنى ص: ١٣٢، والهمع ٣١/٢.

(٥) هو: أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن سعيد بن حُريث بن مضاء اللّخميّ، أبو جعفر القرطبيّ ، كان مقرئًا مجوّدًا محدّثًا مكثرًا، من مؤلفاته: المشرق في النحو، تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان، ت ٥٩٢هـ، ينظر: غاية النّهاية ٦٧/١، وبغية الوعاة ٣٢٣/١.

(٦) ينظر: الهمع ٣١/٢، وذكر سيبويه في الكتاب ٤٠٨/١: أنّ الكاف تكون اسمًا إلاّ في الضّرورة، وينظر: الجنى الدّاني ص: ١٣٢، والرّضي على الكافية ٣٤٣/٢.

(٧) ينظر: الرّومي ص: ٩٣، ٩٤، وفصّل المالقيّ المسألة في رصف المباني ص: ٢٧٣ – ٢٧٦، وذكرها الكافيجي ص: ٢٣٦ ، ٢٣٧.

(٨) ينظر: موصّل الطلاّب، المسألة الثّالثة من هذا الباب ص: ٨٢، حيث قال: ((إلاّ الواقع صلة فيتعيّن فيه تقدير: استقرّ))، وينظر ص: ٤٨٧.

وهذا بعينه واردٌ[١] على منع تعلّقها[٢]، فيقال له: على تقدير أنّها لا تتعلّق؛ ما صلة قولك: (جاء الّذي كعمرو)؛ فإنّ الكاف على مذهبه حرفٌ جارّ، والجارّ والمجرور لا يصلح للصّلة بدون متعلّق؟

فيضطرّ حينئذٍ[٣] إلى أن يقدّر متعلّقًا يكون صلة؛ وإذا احتاجت في بعض المواضع إلى متعلّق؛ فليكن ذلك في الجميع.

قوله: (أشبَهَ) [٤]

يقرأ[٥] بصيغة الماضي كما يدلّ عليه كلام الشّارح، وإنّما اختاره ماضيًا؛ لأنّ المضارع يتعدّى بالباء.

قوله: (وفي ذلك بحثٌ)

أي: في هذا الاحتجاج، ومحصّله: منع قولهما[٦] أنّ التعلُّق إن كان/ استقرّ؛ فالكاف لا تدلّ عليه؛ لأنّ الحقّ أنّ جميع الحروف الجارّة إلخ[٧]، وهذه الكاف من أفرادها، فتمّ ما قاله الجمهور من الاحتياج إلى المتعلّق. [ل/٧١/ب]

وبيّن الرّوميّ النّظر بغير ما ذُكر، فقال ما ملخّصه بإيضاح: إنّ كاف التّشبيه إن جُعلت اسمًا تكون في محلّ رفعٍ على الخبريّة، وما بعدها مضافٌ إليها، والاسم لا يحتاج

(١) في (ع) وأراد.

(٢) قال به: الأخفش، وابن عصفور ينظر: المغني ص: ٥٧٧، ٥٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/٣، ١٦٣.

(٣) في النّسخ الأربع: (ح) بالرّمز.

(٤) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٧٩، ٨٠.

(٥) في الأصل، و (ز/أ) يقراء، وهو خطأ إملائيّ.

(٦) أي: الأخفش، وابن عصفور.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص:٨٠ «والحقّ أنّ جميع هذه الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار»، وينظر: المغني ص: ٥٧٨.

لمتعلّق، فهذا مسلّم؛ لكن لا تكون من الحروف حينئذٍ؛ والغرض أنّها حرف، وإن جعلت حرفًا فلا يخلو؛ إمّا أن تكون زائدة، أو لا؛ فإن كانت زائدةً تدخل في القسم الأوّل(١)، وإن لم تكن زائدةً؛ فلا بدّ لها من متعلِّق ا.هـ (٢)

ولا يذهب عليك(٣) أنّ الخصم(٤) يسلّم كونها زائدة؛ بل هو موضوع المسألة؛ إذ عَدُّ المصنّف لها في الزّائد؛ مبنيّ على مذهب ذلك الخصم، وإلاّ فمذهب الجمهور: أنّها ليست زائدة(٥)، فالأحسن ما قاله شارحنا.

قوله: (وهو)

أي: المصنّف في ذلك، أي: في إثبات المتعلّق لها(٦) في ضمن القاعدة الكلّيّة الّتي ذكرها، وهي قوله: (والحقّ أنّ جميع إلخ).

قوله: (تابعٌ لأبي حيّان)

حيث قال(٧): وما ذهب إليه ابن عصفور ليس بصحيح؛ بل العامل في مجرور الكاف مضمر، وهو الكون المطلق المحذوف، فإذا قلت: (زيدٌ كعمرو)؛ فالتّقدير: زيدٌ كائن كعمرو، وكذلك: (جاءني الّذي(٨) كزيد) أي: الّذي كان كزيد.

---

(١) يعني: أنّها حرف فالزّيادة لا تكون إلاّ في الحروف.

(٢) ينظر: الرّوميّ ص: ٩٥.

(٣) الوجه: ولا يذهب عنك؛ لأنّ ذهب يتعدّى بـ(عن)، أو بالباء.

(٤) أي: القائل بالزّيادة .

(٥) ينظر: تفصيل المسألة في المغني ص: ٢٣٧ – ٢٤٠.

(٦) في (ع) لا.

(٧) لم أقف على قوله.

(٨) في (ع) جلين، وأسقط بقيّة المثال.

قوله: (حكم الجارّ والمجرور) (١)

أي: وكذلك الظّرف، وإنّما لم يقل: كذلك هنا؛ ليُسوِّغ(٢) له ذكر التّنبيه الآتي(٣)، وإلاّ كان ذكره هناك محض تكرار؛ لعلمه ممّا هنا.

قوله: (أي: متزيّنًا) (٤)

أشار به إلى أنّ الجارّ والمجرور معًا في محلّ نصبٍ على الحاليّة، واختلفوا في تلك الزّينة(٥)؛ فقال الحسن(٦): في الحمرة والصّفرة، وقيل: خرج على بغلةٍ شهباء؛ عليه أُرجُوان(٧)، وعليها سرجٌ من ذهب، ومعه أربعة آلافٍ علىَ زيّهِ(٨)، وقيل: عليهم وعلى خيولهم الدّيباج(٩) الأحمر، وعن يمينه ثلاثمائة غلامٍ، وعن يساره ثلاثمائة جارية بيض؛ عليهنَّ الحلي والدّيباج، وقيل: في تسعين ألفًا عليهم المعصفرات(١٠)، وهو أوّل يومٍ [رؤي](١١) فيه

(١) هذه هي المسألة الثّانية من المسائل الأربع من الباب الثّاني، وهي: (في بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنّكرة)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨١.

(٢) في (ع) لسيوع.

(٣) ينظر: ص: ٨٤ من موصّل الطلاّب.

(٤) ينظر: المصدر السّابق ص: ٨١.

(٥) في (ع) الرتبة.

(٦) لعلّه الحسن البصريّ، ينظر: تفسير الطّبري ١١/١٣٩، ١٤٠، والكشّاف ٣/١٩١، وهو: الحسن بن يسار البصريّ أبو سعيد، تابعيّ، كان إمام أهل البصرة وحبر الأمّة في زمنه وأحد العلماء الفقهاء ت١١٠هـ، ينظر: الأعلام ٢/٢٤٢.

(٧) كذا في النّسخ الأربع، وفي الطّبريّ، والكشّاف: عليها الأُرجُوان، وهو: شجرٌ من الفصيلة القرنيّة له زهرٌ شديد الحمرة، حسن المنظر، وليست له رائحة، وكذلك هو الصّبغ الأحمر – وهو المقصود هنا –، وهو لفظٌ معرّبٌ عن الفارسيّة، ينظر: المعرّب للجواليقيّ ص: ١١٢، والمعجم الوسيط (أرج).

(٨) في (ع)، و (ز/ب) زيد.

(٩) هو: ضربٌ من الثّياب سداه ولحمته إبريسم، أي:حرير، وهو أعجميّ معرّب عن الفارسيّة تكلّمت به العرب، ينظر: المصباح (دبج)، والمعرّب ص: ٢١٩.

(١٠) هي: الثياب المصبوغة بالعُصْفُر، وهو نباتٌ صيفيّ من الفصيلة المركّبة، أنبوبيّة الزّهر، ينظر: المعجم الوسيط (عصفر).

(١١) في (ع) رومي، وفي الأصل، و(ز/أ، وب): رءي، وهو خطأ إملائيّ، فالهمزة توضع على الواو إذا سبقت بضمّ، ينظر: الإملاء والتّرقيم ص: ٤٣، وما أثبت هو الصّحيح.

المعصفرات.

قوله: (يعجبني الزهر) [١]

العُجْب: الحيرة[٢] في النّفس بسبب إدراك الأمور الغريبة، ويطلق على السّرور، وكلٌّ هنا/ صحيح[٣]، بل الثّاني أنسب[٤]. [ل/٧٢/ أ]

قوله: (يانع) [٥]

يقال: يَنَعَ الثّمرُ – بفتح النّون – يينعُ[٦] بالفتح والكسر – ينْعًا – بفتح الياء وضمّها، وسكون النّون – وينُوعا بضمّها أي: نضج، وأينع[٧] مثله[٨].

قوله: (بمحذوفٍ وجوبًا) [٩]

وخالف ابن جنّي[١٠] فجوّز إظهار العامل في المستقرّ، وردّه النّحاة بأنّه لا احتياج إليه؛ على أنّ هذا يوجب ارتكاب التّعسّف في الفرق بين الظّرف اللّغو، والمستقرّ[١١].

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٨١ «وهو محتملٌ لهما أي: الوصفيّة والحاليّة بعد غير المحض منهما، وذلك في نحو: (يعجبني الزّهر في أكمامه) »، وينظر: المغني ص: ٥٧٨.

(٢) في (ز/ب)الحرة.

(٣) ينظر: الرّوميّ ص: ٩٧.

(٤) في (ع)، و (ز/أ، وب) أمس.

(٥) هذا هو المثال الثّاني من أمثلة احتمال الوصفيّة والحاليّة بعد غير المحض، ف (ثمر) موصوفٌ ب (يانع)، وهو قريبٌ من المعرفة فيجوز في الجار والمجرور الاحتمالين، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨١، وهو في المغني ص: ٥٧٨.

(٦) في (ع) ييبع.

(٧) في (ع) بفتح وأينع.

(٨) الصّحاح (ينع)، وينظر: الرّوميّ ص: ٩٧، والشّنواني ١/ ٢٧٩.

(٩) هذه هي المسألة الثّالثة من هذا الباب؛ في بيان متعلّق الجار والمجرور المحذوف، وذلك إذا وقع الجارّ والمجرور صفةً لموصوفٍ، أو صلةً لموصولٍ، أو خبرًا لمخبرٍ عنه، أو حالاً لذي حال؛ تعلّق الجارّ والمجرور بمحذوفٍ وجوبًا تقديره كائن، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٢.

(١٠) ينظر: الرّضي على الكافية ١/ ٩٣، والمغني ص: ٥٨٢، والهمع ٢/ ١٠٨.

(١١) ذكر الرّومي الفرق بينهما ص: ٩٩ فقال: «وإنّما سمّي المستقرّ مستقرًّا؛ لأنّه استقرّ فيه معنى =

قوله: (وفي غيرها بالظّرف اللّغو) (١)

قال شارح اللّباب(٢): لا أحبّ التّسمية باللّغو؛ لوقوعه في التّنزيل، والحديث، ففيه إذن(٣) إخلالٌ بالأدب؛ فيسمّى ظرفًا خاصًّا؛ لخصوص العامل فيه، والمستقرّ ظرفًا عامًّا؛ لأنّ الملحوظ عموم العامل ا.هـ .

قال بعض الفضلاء: القوم قالوا: للمستقرّ حظٌّ من الإعراب دون اللّغو، ولم أجد في كلامهم ما يحقّقه، ويبيّن غرضهم(٤) منه، حتّى لا يرد عليهم الاشتراك في الإعراب المحلّيّ، حيث قالوا في (بزيدٍ) مِنْ (٥) (مررتُ بزيدٍ): في محلّ نصب، وأجازوا في معطوفه النّصب

= عامله، وفُهم منه، واللّغو لغوًا؛ لأنّ هذا الظّرف لغوٌ بالنّظر إلى ظاهر الكلام؛ لأنّه فضلةٌ يتمّ الكلام بدونه ابتداءً بخلاف المستقرّ؛ لأنّه يسدّ مسدّ العامل وإن كان صفةً للفضلة، وهذا لا يمنع من كونه جزءًا من الكلام في أصله، ولأنّه ملغيّ من جهة العمل حيث لا يعمل ظاهرًا لا في المظهر، ولا في المضمر)).

ومثال الظّرف المستقرّ: (زيد في الدّار) إذا قدّر حاصلٌ، أو مستقرٌّ، أو موجودٌ، ومثال الظّرف اللّغو: (زيدٌ حاصلٌ في الدّار).

(١) يعني: في غير المواضع الأربعة الّتي هي: الصّفة، والصّلة، والخبر، والحال، فإذا وقع الجار والمجرور في هذه المواضع؛ سمّي بالظّرف المستقرّ، وفي غيرها بالظّرف اللّغو؛ لألغاء الضّمير فيه ... ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٢.

(٢) لعلّه السيّد جمال الدّين النّقركار، وقد وقفت على مخطوطته في دار الكتب برقم: ١٩٢، فلم أجد الإحالة المذكورة، والنّص منقولٌ عن الرّوميّ ص: ٩٩.

(٣) في (ع) أدنى.

(٤) في (ع) عرضهم.

(٥) ساقطة من (ع).

وهو لغوٌ[١]، فأقول متوكّلاً على الله[٢]: إنّ مرادهم بذلك؛ أَنْ لا محلّ له آخرَ من الإعراب غير هذا المحلّ، لا أَنْ لا محلّ له من الإعراب أصلاً، وللمستقرّ ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: (زيدٌ في الدّار)؛ له محلّ من الإعراب[٣] من جهة تعلّقه بالخبر الحقيقيّ، ومحلٌّ آخرَ غيره من حيث إنّه هو الخبر بعد الحذف؛ بدليل انتقال الضّمير عنه إليه، فيكون له محلاّن من الإعراب، بخلاف ما إذا قلت: (زيدٌ حاصلٌ في الدّار)؛ فإنّ له محلاًّ واحدًا ا.هـ.

ويفهم من هذا الكلام: أنّ المحلّ للجارّ والمجرور معًا، وقد سلف لك أنّ التّحقيق: أنّ المحلّ للمجرور وحده[٤]؛ على أنّ المستقرّ إن وقع صلةً لا يكون له محلاّن[٥]، فالأحسن أن يقال: إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ)، فالجارّ والمجرور ظرف لغوٍ متعلّق بـ(مررتُ) لا محلّ له من الإعراب، والمنصوب على المفعوليّة هو المجرور فقط؛ وإن جعله القوم المجموع تساهلاً؛ لأنّ الجارّ كالجزء من الفعل، إذ الّلازم يجري مجرى المتعدّي، ألا ترى أنّ معنى: (مررتُ بزيدٍ)؛ أمررتَ زيدًا، وخبر الفعل لا يكون معمولاً، ولأنّه لو كان الجارّ والمجرور في محلّ نصبٍ؛/ لامتنع تعلّقه بـ(مررت)؛ لأنّه لو تعلّق به لكان ظرفًا لغوًا؛ فلم يكن له محلّ من الإعراب، [ل/٧٢/ب] ولأنّ القوم أجازوا في معطوفه النّصب؛ فلو كان مجموع الجارّ والمجرور منصوب المحلّ؛ للزم أن يتعدّى الفعل إلى المعطوف بنفسه، انتهى[٦].

ويؤخذ من هذا الكلام فائدة أخرى، وهي: أنّ الجارّ والمجرور الواقع خبرًا إن قلنا: إنّ الخبر هو؛ فله محلاّن: محلٌّ باعتبار متعلِّقه المحذوف، سواءً كان اسمًا، أو فعلاً، وهو النّصب، ومحلٌّ باعتبار كونه خبرًا، وهو الرّفع، وإن قلنا: إنّ الخبر المجموع[٧]؛ فله محلاّن أيضًا: محلٌّ

---

(١) فلا يجوز: (مررت بزيد وعمرًا) خلافًا لابن جني، ينظر: المغني ص: ٦١٦.

(٢) القائل هو الرّوميّ، والعطّار ينقل عنه بتصرّف.

(٣) من قوله: (قال شارح الّلباب) إلى هذا الموضع من الرّومي ص: ٩٩، ١٠٠ بتصرّف.

(٤) ينظر: ص: ٤٦٣.

(٥) حيث يتعيّن فيه تقدير: استقرّ، ينظر: المغني ص: ٥٨٣، وموصّل الطلاّب ص: ٨٢.

(٦) من قوله: (فالأحسن أن يقال) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ١٠٠ بتصرّف.

(٧) يعني: الجارّ والمجرور مع متعلّقه المحذوف.

باعتباره في نفسه، وهو النّصب باعتبار المتعلّق، ومحلٌّ باعتبار تركّبه مع المتعلّق، وهو الرّفع، فالرّفع في هذه الصّورة؛ لمجموع المتعلّق، والمجرور، فإن قلنا: إنّ الخبر في الحقيقة؛ هو المتعلّق[(١)] على ما قيل: إنّه التّحقيق؛ فللظّرف محلٌّ واحدٌ هو النّصب؛ باعتبار كونه معمولاً للمتعلّق المحذوف، وعليك بالاعتبار في غير هذا الموضع من النّظائر، فاحرص عليه.

قوله: (يجوز في الجارّ والمجرور إلخ) [(٢)]

مقابله ما نقله الشّارح[(٣)] عن ابن هشام الخضراويّ[(٤)]: أنّ الرّفع على الفاعليّة واجب[(٥)].

ثمّ إنّ المصنّف قيّد رفعه على الفاعل؛ بوقوعه في المواضع الأربع، وبعد النّفي والاستفهام، وسيأتي مقابله[(٦)]، وهو: مذهب الكوفيّين، والأخفش؛ من جواز ذلك في غيرها[(٧)]، وبقي مذهبٌ رابعٌ لم يذكره المصنّف وهو[(٨)]: أنّ الاسم الواقع بعد الجارّ والمجرور؛

---

(١) هذا هو الوجه الثّالث بأن يكون الخبر هو المتعلِّق؛ لا الجار والمجرور، ولا مجموع المتعلّق والمجرور في قولك: (مررت بزيدٍ).

(٢) هذه هي المسألة الرّابعة من المسائل الأربع من الباب الثّاني، وهي: حكم المرفوع بعد الجارّ والمجرور في المواضع الأربعة السّابقة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٣، حيث أورد الشّارح وجهان في (أبوه) من قولك: (مررت برجلٍ في الدّار أبوه)، وذكر ابن هشام في المغني ص: ٥٧٨، ٥٧٩ أنّ فيه ثلاثة مذاهب.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٤.

(٤) هو: أبو عبد الله محمّد بن يحيى بن هشام الخضراويّ الأندلسيّ، كان إمامًا في العربيّة، أخذ عن ابن خروف، والشّلوبين، من مؤلفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، ت٦٤٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٢٦٧، ٢٦٨.

(٥) ينظر: المغني ص: ٥٧٩.

(٦) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٤، وسيأتي ذكره ص: ٤٩٠.

(٧) ينظر: المغني ص: ٥٧٩، والهمع ١/٩٤، و٢/١٠٧، وحاشية الصّبّان على الأشموني ١/١٩٢.

(٨) ينظر: الهمع ٢/١٠٧.

مرفوعٌ على أنّه فاعل، والعامل فيه هو المتعلّق.

قوله: (لنيابته) (١)

أي: الجارّ والمجرور، وتوحيد الضّمير؛ إمّا لكونهما كشيءٍ واحد، أو على سبيل البدل، أو من قبيل الاكتفاء(٢).

قوله: (وكذا تقول في الصّلة إلخ) (٣)

مثال الأوّل: (جاء الّذي في الدّار أبوهُ)، والثّاني: (زيدٌ في الدّار أخوهُ)، والثّالث: (مررتُ بزيدٍ عليه جُبّةٌ) (٤).

ومثله قول المعرّيّ(٥):

إذا أَنْكَرَتْنِي بلدةٌ أو نَكِرْتُها *** خرجتُ مع البازي عَليَّ سوادُ

وإنّما ترك التّمثيل لها؛ لعلمها بطريق المقايسة(٦) ممّا ذكر.

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٨٣ «أحدهما — أي: الوجهان الجائزان في (أبوه) من قولك: (مررت برجلٍ في الدّار أبوه) — أن تقدّر فاعلاً بالجارّ والمجرور، وهو (في الدّار) لنيابته عن استقرّ، أو مستقرّ محذوفًا» .

(٢) ينظر: الرّومي ص: ١٠٢.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٨٣ «وكذلك تقول في الصّلة والخبر والحال»، يعني: في تقدير المرفوع بعد الجارّ والمجرور فيها، ولم يمثّل المصنّف ولا الشّارح لذلك، وسيأتي اعتذار العطّار عنهما.

(٤) ينظر الأمثلة في المغني ص: ٥٧٨، والكافيجي ص: ٢٥١، والشّنواني ٢٩٨/١، والمدابغيّ ل/٣٨(أ)، فالمثال الأوّل: مثالٌ على موضع الصّلة، والثّاني: في مقام الخبر، والثّالث: في موضع الحال.

(٥) الصّحيح أنّه لبشّار، ينظر: ديوانه ٥١/٣، والبيت من الطّويل، والمعرّيّ هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان التّنوخيّ أبو العلاء المعرّيّ، شاعر فيلسوف، من تصانيفه: لزوم ما لا يلزم، وسقط الزّند، وضوء السّقط ت٤٤٩هـ، ينظر: معجم الأدباء ١٨١/١، والأعلام ١٥٠/١، ١٥١.

(٦) في (ع) لعملها بطريق المقاينة.

قوله: (﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[١])

قال في الكشّاف: ((أدخلت همزة الإنكار على الظّرف؛ لأنّ الكلام ليس في الشّك؛ إنّما هو في المشكوك فيه، وأنّه لا يحتمل الشّك؛ لظهور/ الأدلّة، وشهادتها عليه))[٢]. [ل/٧٣/ أ]

فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار، والنّفي؛ فكيف يصحّ تمثيل الاعتماد عليه هاهنا؟

قلت: يصحّ أنّه اعتمادٌ من حيث الّلفظ، والصّورة، وهو كافٍ في التّمثيل، ومناسبٌ لبحث[٣] النّحو، وفيه تنبيهٌ على أنّ الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام بدون اعتبار معناه، كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه ا.هـ (ك)[٤].

قوله: (**وأجاز الكوفيّون إلخ**)[٥]

قال في المغني: لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرطٍ، وأجازوا أيضًا أن يكون مبتدأً، وكذا أجازوا الوجهين في نحو: (قائمٌ زيدٌ)؛ أن يكون قائمٌ مبتدأ، وزيدٌ فاعلاً، وأن يكون قائمٌ خبرًا مقدّمًا، وزيدٌ مبتدأً مؤخّرًا، والجمهور يوجبون في كلٍّ من ذلك؛ أن يكون مبتدأً، وما قبله خبرًا ا.هـ[٦].

---

(١) إبراهيم:١٠، والآية شاهدٌ على وقوع المرفوع بعد الجارّ والمجرور بعد استفهام، فلك في (شكٌّ) وجهان: إمّا على الفاعليّة، أو الابتدائيّة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٣، ٨٤.

(٢) ٣٦٩/٢ .

(٣) في الأصل، و(ز/أ، وب) لمبحث.

(٤) الكافيجي ص: ٢٥١، ٢٥٢ بتصرّف .

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٨٤ ((وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما أي: الجار والمجرور الفاعل في غير هذه المواضع السّتّة أيضًا، نحو: (في الدّار زيدٌ)، فزيدٌ عندهم يجوز أن يكون فاعلاً، ويجوز أن يكون مبتدأً مؤخّرًا، والجار والمجرور خبره، وأوجب البصريّون غير الأخفش ابتدائيّته)).

(٦) المغني ص: ٥٧٩ بتصرّف، وينظر: الشّنواني ٢٩٩/١.

وقال الرّضيّ في شرح الحاجبيّة: الكوفيّون يوجبون ارتفاع زيدٍ في نحو: (في الدّار زيدٌ)، و (قائمٌ زيدٌ)؛ على الفاعليّة، ولا يُجوّزون[١] أن يكون مبتدأً؛ لاعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدّم على المبتدأ؛ مفردًا كان أو جملة؛ لئلاّ يتقدّم الضّمير على مفسّره، وليس بشيء؛ لأنّ حقّ المبتدأ التّقديم؛ فالضّميرُ متأخّرٌ تقديرًا، كما في: (ضربَ[٢] غلامَهُ زيدٌ)، وأمّا الأخفش[٣]؛ فلا يوجب ذلك؛ بل يجوّز ارتفاعهما بالابتداء أيضًا؛ إذ هو يجوّز تقديم الخبر على المبتدأ، لكنّه لما أجاز إعمال الصّفة بلا اعتماد؛ أجاز كون زيدٍ في (قائمٌ زيدٌ)؛ فاعلاً أيضًا، وله في جواز إعمال الظّرف بلا اعتماد قولان؛ وذلك لأنّ الظّرف أضعفُ[٤] في عمل الفعل من الصّفة[٥] ا.هـ (ش) [٦].

قوله: (ثابت للظّرف) [٧]

فيه: أنّه كما تقدّم؛ إذا كان العامل عامًّا وجب حذفه؟ [٨]

والجواب: أنّ المراد بالثّبوت هنا؛ عدم التّزلزل المقتضي للرّسوخ؛ فليس عامًّا[٩].

---

(١) في (ع) ولا يجوز.

(٢) في (ع) ضربت.

(٣) ينظر: رأيه في الإنصاف ٥١/١، والهمع ١٠٧/٢.

(٤) في (ع) أضيف.

(٥) الرّضي على الكافية ٩٤/١ بتصرّف، وينظر: الشّنواني١/٢٩٩، ٣٠٠.

(٦) من قوله: (قال في المغني) إلى هنا من الشّنواني ٢٩٩/١، ٣٠٠ بتصرّف.

(٧) أي: أن ما ذكر في الجار والمجرور من أنّه لا بدّ من تعلّقه بالفعل، أو بمعناه؛ ثابتٌ للظّرف، فلابدّ من تعلّقه بفعلٍ زمانيًّا كان الظّرف أو مكانيًّا، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٤.

(٨) يعني: إذا كان المتعلّق كونًا عامًّا لا يجوز ذكره إلاّ في الضّرورة، فهو متعلّقٌ بمحذوفٍ وجوبًا، ينظر: ص: ٤٨٥، ٤٨٦.

(٩) ينظر: الشّنواني ٣٠٠/١، والمدابغيّ ل/٣٨ (أ).

قوله: (﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ [(١)])

تقدّم الكلام على الآية في صدر المقدّمة[(٢)]، فإنّه مثّل بقوله: ﴿ يَبۡكُونَ ﴾ للجملة الحاليّة.

قال الزّمخشريّ في تفسير هذه الآية: رُوي أنّ امرأةً حاكمت إلى [شُرَيحٍ][(٣)] فبكت، فقال له الشّعبيّ[(٤)]: يا أبا أميّة[(٥)] أما تراها تبكي، فقال: قد جاء إخوةُ يوسفَ يبكون، ولا ينبغي لأحدٍ أن يحكُم إلاّ بما أُمِر أن يُقضى من السّنة[(٦)]/ المرضيّة[(٧)]. [ل/٧٣/ب]

قوله: ﴿ أَرۡضٗا ﴾[(٨)]

أي: مجهولةٌ بعيدةٌ عن العمران، وهو معنى تنكيرها، وإخلائها[(٩)] من الوصف[(١٠)]،

(٢) يوسف:١٦، والآية شاهدٌ على وجوب تعلّق الظّرف الزّمانيّ بفعل، ف (عشاءً) ظرف زمانٍ متعلّق ب (جاءوا)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٤.

(٢) الصّحيح: أنّه تحدّث عن الآية في الباب الأوّل، المسألة الثّانية: في الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب، الجملة الثّانية هي: الواقعة حالاً ص: ٢٩٨.

(٣) في النّسخ الأربع: سُريح ، والصّواب: ما أثبت، وهو: شُريح بن الحارث بن قيس الكنْديّ، أبو أميّة، من التّابعين، ومن أشهر القضاة الفقهاء، كان ثقةً في الحديث، ت٧٨هـ، ينظر: الأعلام ٣/ ٢٣٦.

(٤) هو: عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشّعبيّ الحميريّ، أبو عمرو، من التّابعين، يضرب به المثل في الحفظ، من رجال الحديث الثّقات، ت١٠٣هـ، ينظر: الأعلام ٤/١٨، ١٩.

(٥) في (ع) يا أبا آمنة.

(٦) في (ع) النسبة، وذكر العطّار لهذه القصة المذكورة في الكشّاف استطرادٌ لا علاقة له بما سبق.

(٧) الكشّاف ٢/٣٠٧ بتصرّف.

(٨) جزء من آيةٍ في سورة يوسف:٩، وتمامها: ﴿ ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا ﴾، وهي شاهد على الظّرف المكانيّ الّذي تعلّق بالفعل، ف (أرضًا) ظرف مكان متعلّق ب (اطرحوه)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٤٨.

(٩) في (ع) تكرّرها وإخلا بها.

(١٠) ينظر: الكشّاف ٢/٣٠٥.

ولذا قال الشارح(١): (وإنما نصبت إلخ) يشير إلى أن شرط نصب ظرف المكان، وهو الإبهام؛ تحقق هاهنا.

قوله: (نحو: زيدٌ جالسٌ أمام الخطيب) (٢)

في تقديم ظرف الزّمان على المكان(٣)؛ إشارةٌ إلى أنّ ظرف الزّمان أصلٌ بالقياس إلى ظرف المكان؛ لشدّة احتياج الفعل إليه(٤)؛ لأنّ دلالة الفعل عليه تضمّنيّة(٥)، وعلى المكان التزاميّة.

قوله: (بين السّحاب) (٦)

(بين) ظرفٌ معناه: الوسْط، تقول: (جلستُ بين القوم)، كما تقول: وسط القوم، ويخرج عن الظّرفيّة فيجعل اسمًا معربًا(٧)؛ قال تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ﴾(٨).

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ٨٤، ٨٥ «وإنّما نُصبت على الظّرفيّة؛ لأبهامها من حيث كونها منكورة مجهولة».

(٢) هذا مثالٌ للظّرف المكانيّ الّذي تعلّق باسم الفاعل؛ لأنّ فيه معنى الفعل، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٥.

(٣) أي: في تمثيل الشّارح في موصّل الطلاّب ص: ٨٥، حيث مثّل للزّمان بـ(زيدٌ مبكّرٌ يوم الجمعة)، وللمكان بالمثال المذكور، أو يكون المراد: تقديمه عند النّحاة في كتبهم.

(٤) ينظر: الكافيجي ص: ٢٥٥، والشّنواني ١/٣٠١.

(٥) في الأصل، و(ع)، و(ز/ب) تضمينة.

(٦) هذا مثالٌ لوقوع الظّرف المكانيّ حالاً بعد المعرفة المحضة، وهو قولك: (رأيت الهلال بين السّحاب)، فـ (بين السحاب) حالٌ من الهلال، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٥.

(٧) ينظر: الكافيجي ص: ٢٥٦.

(١٠) الأنعام:٩٤، والمراد: على قراءة رفع النّون: (بينُكم)، وهي قراءة السّبعة الباقين عدا نافع، والكسائي، وحفص؛ حيث قرؤا بالنّصب على أنّها ظرف، ينظر: الكشف ١/٤٤٠، ٤٤١، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٨، ٢٧٩.

قوله: (﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ (١))

قال [المنتجب] (٢) في إعرابه(٣): ﴿ ٱلرَّكۡبُ ﴾ : مبتدأ خبره ﴿ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ فهو منصوبُ اللّفظ مرفوعُ المحلّ؛ لكونه خبرًا للمبتدأ، كما تقول: (زيدٌ عندكَ)، و (القتالُ خلفَكَ)، وهو نعتٌ لظرفٍ محذوفٍ، والتّقدير: والرّكب(٤) مكانًا أَسْفَلَ مِنْ مكانِكُم، وقد أجيز(٥) رفع أسفل(٦)، وفي الكلام على هذا حذف مضافٍ تقديره: وموضع الرّكب أسفل، و﴿ مِنكُمۡۚ ﴾ : (مِنْ) صلة أسفل؛ لأنّ فيه معنى التّسافل، و﴿ ٱلرَّكۡبُ ﴾ : جمع راكبٍ في المعنى دون اللّفظ، ومحلّ الجملة: جَرٌّ؛ عطفًا على أنتم المجرور بإذ، يعني: وإذ الرّكبُ أسفلَ منكم ا.هـ (ش) بتصرّف(٧).

---

(١) الأنفال:٤٢، والآية شاهدٌ لوقوع ظرف المكان خبرًا، فـ (أسفل) ظرف مكانٍ خبرٌ عن (الرّكب)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٦.

(٢) في النّسخ الأربع: المنتخب – بالخاء –، والصّحيح ما أثبت، وهو: منتجب الدّين أبو يوسف حسين بن أبي العزّ رشيد الدّين يعقوب الهمذانيّ، نزيل دمشق، عالمٌ بالقراءات، من مؤلفاته: الفريد في إعراب القرآن المجيد، وشرح المفصّل، ت ٦٤٣هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٠٠.

(٣) حقّق في رسالتي دكتوراة بكليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة بالأزهر، ينظر: الجزء الأوّل منه بتحقيق: د/ فهمي حسن النّمر ١/١٠٤٨.

(٤) في (ع) واركب.

(٥) في (ع) اختير.

(٦) نسبت قراءة الرّفع إلى زيد بن عليّ، ينظر: البحر المحيط ٤/٥٠٠، والتّبيان في إعراب القرآن ٦٢٥/٢، وأجاز ذلك الأخفش، والفرّاء، والكسائيّ، على تقدير محذوفٍ من أوّل الكلام تقديره: وموضع الرّكب أسفل منكم، ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٤١١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٤٧/١.

(٧) ينظر: الشّنواني ٣٠٢/١ ، ٣٠٣.

وإنّما قال: (والرّكبُ جمعُ راكبٍ في المعنى إلخ)؛ لأنّه اسم جمعٍ، ولا يضرّ[١] كونه له مفردًا؛ لأنّ الغالب أن لا يكون له من لفظه مفرد؛ لا أنّ ذلك واجبٌ، كما قلت في منظومةٍ لي في ضبط الجمع، واسم الجمع، واسمُ الجنس[٢]:

ليس له من لفظه في الغالبِ *** فردٌ وقد يكون نحو: راكبِ

قوله: (﴿ وَمَنۡ عِندَهُۥ ﴾[٣])

قال الكَواشيّ[٤]: ((﴿ مَنۡ عِندَهُۥ ﴾ : هم الملائكة، نسبوا إليه تشريفًا، لا أنّه تعالى في مكانٍ، فـ﴿ مَنۡ ﴾ مبتدأ خبره ﴿ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ أي: لا يتعاظمون، ويجوز أن تعطف ﴿ مَنۡ ﴾ على ﴿ مَنۡ ﴾ في قوله: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ويكون ﴿ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ مستأنفًا)) [٥].

---

(١) في (ع) ولا يصرف.

(٢) لم أقف عليها، وينظر: الفرق بينها في شرح الشّافية للرّضيّ ٢/٢٠١، ٢٠٢.

(٣) الأنبياء:١٩، وتمامها:﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ ﴾، وهي شاهد على وقوع ظرف المكان صلة، فـ (مَن) اسم موصول، و (عنده) صلتها، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٦.

(٤) هو: موفّق الدّين أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع موصّل الطلاّبيّ الشّافعيّ الكَواشيّ؛ نسبةً إلى (كَواشة) مكان ولادته، وهي: قلعة بالموصل، عالمٌ بالعربيّة، والقراءات، والتّفسير، من مؤلّفاته: التّفسير الكبير وسمّاه: (تبصرة المتذكّر وتذكرة المتبصّر)، والتّفسير الصّغير وسمّاه: (التّلخيص)، ت٦٨٠هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٤٠١، ومعجم المؤلّفين ٢/٢٠٩، ٢١٠.

(٥) تبصرة المتذكّر ل/٣٧، وهي مخطوطة في دار الكتب برقم: ٧٤ تفسير، وينظر: الشّنواني ١/٣٠٣، والمدابغيّ ل/٣٨ (ب).

قوله: (ويجوز تقديرهما مبتدأً وخبرًا) [١]

إشارةٌ إلى الوجه المرجوح؛ أي:/ يجوز جعل (مال) مبتدأً مؤخّرًا، والظّرف خبرًا مقدّمًا **[ل/٧٤/ أ]** عليه، فالجملة الظّرفيّة؛ خبرُ المبتدأ الثّاني، والثّاني مع خبره؛ اسميّة خبر المبتدأ الأوّل، فتحقّق ثلاث جمل: كبرى[٢]، وصغرى[٣]، وصالحة لهما، وهي: الظّرف مع متعلّقه[٤]، بهذا تعلم ما في (م د)[٥].

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: الظّرف، والمرفوع بعده في قولك: (زيدٌ عنده مال) مبتدأً مؤخّرًا، وخبرًا مقدّمًا، والجملة خبر زيد، والرّابط بينهما الهاء مِن (عنده)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ٨٧.

(٢) هي: جملة: (زيدٌ عنده مالٌ)، على أنّ (زيدًا) مبتدأ، و(عنده) ظرف عاملٌ في المال؛ لاعتماده على المبتدأ، و(مالٌ) خبرٌ عن زيد.

(٣) هي: جملة: (عنده مال) فهي صغرى خبريّة لـ(زيد).

(٤) يعني: كبرى وصغرى باعتبارين، على أنّ (مال) مبتدأ ثانٍ، و(عنده) خبر، والمبتدأ الثّاني مع خبره خبرٌ عن (زيد) المبتدأ الأوّل.

(٥) ينظر: المدابغيّ ل/٣٨ (ب).

الباب الثالث:
في تفســير كلمــات يحتاج إليها المعرِب

قوله: (الباب الثّالث في تفسير إلخ)(١)

التّفسير: مأخوذ من الفَسْر؛ وهو الكشف والإظهار، وهو مقلوب السَّفْر؛ يقال: أسفر الصّبح؛ إذا أضاء، وأسفرت المرأة عن وجهها؛ أزالت النّقاب عنه، ثمّ صار حقيقةً عرفيّة في الألفاظ [الّتي](٢) يوضَّحُ بها المعاني، والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه ظاهرة؛ لأنّ كلاًّ فيه معنى(٣) الظّهور(٤) .

وممّا يدل على أنّ التّفسير عرفاً هو: الألفاظ؛ قول الفقهاء(٥): إنّ التّفسير إذا كان أكثر من القرآن لا يحرُم حمله على الجُنُب.

فإن قلت: الموجود في التّفسير المحمول ليس هو الألفاظ؛ بل النّقوش الدّالة عليه؟

فالجواب: أنّ السّعد في شرح المقاصد ذكر ما يدلّ على أنّ الألفاظ مكتوبة حقيقة عرفيّة حيث قال: « فإن قيل: المكتوب في المصاحف هو الصّور والأشكال؛ لا اللّفظ والمعنى.

قلت: بل اللّفظ؛ لأنّ الكتابة تصوير اللّفظ بحروفٍ هجائيّة؛ نعم المثبَتُ في المصاحف هو الصّور والأشكال »(٦).

وحينئذٍ فالمراد بالتّفسير هاهنا هو: الألفاظ الّتي يُعبّر بها عن المعاني، لا التّبيين كما وُهِم(٧)، سواءً كانت تلك المعاني حقائقُ للكلمات؛ كالمعاني المستفادة من التّعريف، أو

---

(١) هذا هو الباب الثّالث من الأبواب الأربعة، وهو في تفسير كلماتٍ كثيرة يحتاج إليها المعرِب، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٨٩.

(٢) في النّسخ الأربع: الّذي، وما أثبت هو المناسب لسوق الكلام.

(٣) في (ع) من .

(٤) ينظر: المفردات ص:٣٨٠، واللّسان (فسر)، والكليات ٢/١٤-١٦، والتّعريفات ص: ٦٣.

(٥) هذا القول هو الوجه الصّحيح في مذهب الشّافعيّة، ومحلّ هذا القول إنّما هو في مسّ التفسير لا في حمله، أمّا حمل الجنب لكتاب التفسير فمسألة أخرى، ينظر: المجموع للنّووي ٢/٦٩، وفتح الوهّاب بشرح منهج الطّلاب لزكريا الأنصاري ١/٣٧، والأحكام الفقهية الخاصّة بالقرآن الكريم للدّكتور عبد العزيز الحجيلان ص: ٦٤، ٨٦.

(٦) شرح المقاصد للسّعد التّفتازاني ٤/١٥٣.

(٧) فيه ردّ خفيّ على المدابغيّ ل/٣٨ (ب) الّذي قال بذلك.

معاني عارضةً لها؛ كالأحكام المأخوذة من القضايا، والهيئات[(١)] ممّا سيذكره المصنّف في هذا الباب، فكلمة (في): إمّا تعليليّة، أي: الباب الثّالث معقودٌ لأجل ذكره هذه العبارات، أو سببيَّة، أي: حصل له هذا التّآلف المخصوص؛ بسبب اشتماله على هذه العبارات؛ إذ الهيئة[(٢)] عارضةٌ للمركّب؛ مسببَّةٌ عن اجتماع أجزائه، أو ظرفيّة[(٣)] بأن يلاحظ في المظروف أعني: الباب بمعنى: الألفاظ؛ الهيئة الاجتماعيّة، وفي الظّرف الّذي/ هو العبارات؛ التّفصيل، فهو **[ل/٧٤/ب]** من ظرفيّة الكلّ في الجزء بمعنى: اشتماله عليه؛ لا من ظرفيّة الكلّيّ في الجزئيّ؛ لئلاّ يلزم أنّ كلّ مسألة من هذا الباب يُخبر عنها به، وهو باطل.

وقوله: (كلمات): جمع قلّة، ولما كان يتوهّم أنّه مستعملٌ في حقيقته[(٤)] قبل الالتفات إلى قوله[(٥)]: (وهي عشرون)؛ دُفِعَ التّوهُّم ابتداءً للوصف بـ(كثيرة)[(٦)]، فأفاد أنّ جمع القلّة هنا مستعملٌ في جمع الكثرة مجازاً[(٧)]؛ لأنّه كلمةٌ استعملت في غير ما وُضعت له، وكلّ كلمةٍ كذلك؛ فهي مجاز.

وأمّا كون[(٨)] كلمةٍ لم يُوضَع لها جمعُ الكثرة؛ فشيءٌ آخر لا يقدح في تحقّق المجاز؛ ألا ترى أنّهم استعاروا لفظة (في)؛ للارتباط الواقع بين الدّال والمدلول، مع أنّ ذلك الارتباط لم يُوضَع لهُ حرفٌ يدلّ عليه حقيقةً.

---

(١) في (ع) الهيبات.

(٢) في (ع) الهيبة.

(٣) في (ع) وظرفية، وما أثبت أنسب؛ عطفًا على: (أو سببيّة) قبلها.

(٤) في (ع) في حقيقة.

(٥) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٨٩.

(٦) في (ع) كثرة.

(٧) ينظر: الشّنوانيّ ١/٢ بتحقيق: ماهر عبد الغنيّ كريّم، رسالة ماجستير في كلّيّة اللّغة العربيّة بالأزهر عام ١٤٠٢هـ، والزّرقانيّ ل/٤٧ (ب)، والمدابغيّ ل/٣٨ (ب).

(٨) في (ع) وأمّا كونه.

وبما تلونـاه عليـك تنـدفعُ شكوكٌ عَرضـت للنّـاظرين هنـا، كقـول بعـض الشّـراح[1]: إنّ الّذي ذكره المصنّف في هذا الباب لا يَصْدُقُ عليه التّفسير لا لغةً ولا اصطلاحًا، وقول (م د) تبعًا لـ (ق)[2]: إنّ إطلاق[3] (كلمات) هنا على جمع الكثرة حقيقة؛ لأنّ (كلمة) ليس لها جمع كثرة، وقول (ق) أيضًا[4]: إنّ الباب عبارةٌ عن الألفاظ الآتية، فيكون التّفسير الّذي هو المعنى ظرفًا للألفاظ، وكذلك قوله[5]: إنّ التّفسير هو بيان المفهوم، فيَرِدُ عليه، أنّه يذكر في هذا الباب أحكامًا أخر؛ فكان الأولى أن يقول: وذكرُ بعضِ أحكام الكلمات، فتأمّل مُنْصفًا.

قوله: (يحتاج إليها المُعرِب)

أي: مـن حيـث وصـفه بكونـهِ مُعْـرِبًا؛ مـن قبيـل أنّ تعليـق الحكـم بالمشـتقّ يـؤذن[6] بالعِليّة[7]، فأفاد أنّ الاحتياج ليس لجميع الأشخاص؛ حتّى يشمل الفقيه، أو المنطقيّ مثلاً.

فقـول الشّـارح بعـد[8]: (ويَقْبُح بالمعـرِبِ جَهلُهـا)؛ تعليـلٌ للاحتيـاج، وتقديمـه الجـارّ والمجرور للسّجع[9]، فالباء للملابسة[10]، والجارُّ متعلّقٌ بمحذوفٍ حال أي: حال كون ذلك

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٦٣.

(٢) يعني: تندفع شكوك المدابغيّ تبعًا للزّرقانيّ، فالواو في: (وقول) معطوفةٌ على: (كقول) السّابقة، والمقصود: أنّ العطّار بما ذكره من كلامه السّابق حول معنى التّفسير، وأنّ (كلمات) جمع قلّة مستعملٌ في جمع الكثرة مجازًا؛ تندفع به شكوك هؤلاء وهم: بعض الشّراح كما في الكافيجيّ ص: ٢٦٣، وقول المدابغيّ ل/٣٨ (ب)، والزّرقانيّ ل/٤٧ (ب).

(٣) في (ع)، و(ز/ب) الإطلاق.

(٤) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٧ (أ).

(٥) ينظر: المصدر السّابق.

(٦) في الأصل: يوزن.

(٧) في (ع) بالعلة.

(٨) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٨٩.

(٩) بين: دَوْرُها، وجَهْلُها .

(١٠) ينظر الزّرقانيّ: ل/٤٧ (ب)، والمدابغيّ ل/٨٣ (ب)؛ حيث ذكرا إنّها للملاصقة.

القبح متلبّسًا بالمعْرِب.

قوله: (يكثر في الكلام دَوْرُها)

في (ق)[١]: واقعٌ موقع التّعليل للاحتياج، ولك أن تقول: - وهو أدقّ[٢] - إنّ هذا بيانٌ لجهة كثرةٍ، غير الجهة الّتي تعرّض لها المصنف بقوله: (وهي عشرون) أي: أنّ كثرتُها بسبب وقوعها في تراكيب كثيرة، وهي بهذا الاعتبار/ لا تنحصر، فقول المصنّف بعد: (وهي عشرون)؛ **[ل/٧٥/ أ]** بيانٌ لجهة كثرتِها في نفسها؛ بقطع النّظر عن وقوعِها في التّراكيب.

قوله: (دَوْرُها)

أي: دورانها أي: تكرّرها على الألسنة[٣].

قوله: (وهي)

أي: الكلمات المحتاجُ إليها المبوّبُ لها هذا[٤] الباب؛ لا جميع الكلمات المحتاج إليها[٥]؛ لأنّ الدّليل على الاقتصار على هذا العدد؛ الاستقراء[٦]، وهو ظنّيّ، غاية ما[٧] يفيد؛ عدم علم سواها لا عدم[٨] وجودها، فلا يمنعُ وجودُ كلمةٍ غيرها يُحتاج لها[٩].

قوله: (بل اثنتان وعشرون)[١٠]

لأنّ النّوع الأوّل مشتملٌ على خمس كلماتٍ[١١] بجعل (أبدًا) قسمٌ مستقلّ؛ لمخالفتها

---

(١) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٧ (ب).

(٢) فيه: استدراكٌ على الزّرقانيّ.

(٣) هذا التّفسير للدّوْر أفضل من تفسير الشّنوانيّ ٢/١ أي: استعمالها.

(٤) في (ع) هل.

(٥) ينظر: الزّرقانيّ ل/ ٤٧، ٤٨.

(٦) في (ع) الاستقرار.

(٧) في (ع) ممّا .

(٨) في (ع) لعدم ؛ وما أثبت أنسب.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص : ٢٦٣.

(١٠) يتحدّث العطّار في هذا الباب عن ثمانية أنواع تمثّل اثنتين وعشرين كلمة، وتفصيل ذلك كما يلي:

(١١) النّوع الأول: ما جاء على وجه واحد وهو: قطّ، وعَوْض، وأبدًا، وأجل ، وبلى، ينظر: موصّل =

لـ(عَوْض) في بعض الوجوه(١)، والمصنّف جعلها ملحقةً بها(٢)، والثّاني على كلمة(٣)، والثّالث على سبعٍ(٤)، والرّابع على أربعٍ(٥)، والخامس على كلمتين(٦)، والسّادس على واحدة(٧)، وكذا كلٌّ من السّابع(٨)، والثّامن(٩)، فالجملة: اثنان وعشرون(١٠).

ثمّ إنّ النّوع الأوّل بمقتضى عدد المصنّف، وجعل (أبدًا) ملحقةً بـ (عَوْض) مشتملٌ على أربعة؛ اثنان منها اسمان، واثنان منها حرفان(١١)، وأخّرهما؛ لتقدّم الاسم شرفًا، والاسمان كلٌّ واحد منهما ظرفٌ زمانيّ، ولما كان الماضي سابقًا على المستقبل بوجوده؛ قُدِّم (قطّ)

= الطّلاّب ص: ٩١-٩٤.

(١) حيث لا تختصّ بالنّفي، ولا تُبنى فهي معربة دائمًا، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٣.

(٢) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٣ حيث قال بعد (عوض): ((وكذلك أبدًا))؛ فلم يجعلها قسمًا مستقلاً.

(٣) النّوع الثّاني: ما جاء على وجهين، وهو (إذا)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٥-٩٨.

(٤) النّوع الثّالث: ما جاء على ثلاثة أوجه، وهو سبع كلمات هي: إذْ، ولما، ونَعَم، وإِيْ، وحتّى، وكلاّ، ولا، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٩-١١٣.

(٥) النّوع الرّابع: ما جاء على أربعة أوجه، وهو أربع كلمات هي: لولا، وإنْ، وأنْ، ومَنْ، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٤-١٢٦.

(٦) النّوع الخامس: ما جاء على خمسة أوجه، وهو كلمتان هما: أَيّ، ولو، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٧-١٣٥.

(٧) النّوع السّادس: ما جاء على سبعة أوجه، وهو: قد لا غير، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٣٦-١٤٢.

(٨) النّوع السّابع: ما جاء على ثمانية أوجه، وهو: الواو، ينظر: موصّل الطّلاّب ص:١٤٣-١٤٧.

(٩) النّوع الثّامن: ما جاء على اثني عشر وجهًا، وهو: (ما)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٤٨-١٥٧.

(١٠) الأنواع / عدد الكلمات: ١/٥ + ٢/١ + ٣/٧ + ٤/٤ + ٥/٢ + ٦/١ + ٧/١ + ٨/١ = ٢٢ كلمة

وينظر: الزّرقاني ل/٤٨ (أ).

(١١) الاسمان هما: (قط، وعَوْض)، والحرفان هما: (أجلْ، وبلى).

على (عَوْضَ)، ثمّ الحرفان مشتركان في أنّ كلاًّ منهما حرفُ جواب؛ لكن لما كانت (أجَل) [أكثرهما][(١)] صدقًا، ولكونها تكون تصديقًا للخبر الموجب دون (بلى)؛ قُدّمت على (بلى)، فلم يبق لها إلاّ التّأخير، فهذا صنعٌ غريبٌ، وسوقٌ عجيبٌ.

قوله: (عدد أبواب الجنّة)[(٢)]

في (ش)[(٣)]: ليس الحاملُ للمصنّف في جعلها ثمانية؛ موافقةَ أبوابِ الجنّة، وإنّما هي ثمانية بحسب أحوالها، فاتّفق ذلك، انتهى[(٤)].

وكأنّه اعتراضٌ على الشّارح في أنّه كان الأولى له أن يقول: بحسب الاستقراء، لكن في (ق): ما يفيد عدم الحصر، حيث قال: «إنّ المصنّف اقتصر على الأنواع الثّمانية؛ قصدًا منه أنّه بكلّ نوعٍ ينتهي؛ يفتح له بابٌ من أبواب الجنّة؛ إذ هو ملخّصٌ فيه، فيرتجي ذلك»[(٥)].

قوله: (لا غير)[(٦)]

فيه أنّها تجيء أيضًا بمعنى: (حَسْب)[(٧)]، وهي مبنيّةٌ في هذه الحالة أيضًا؛/ وإن كانت **[ل/٧٥/ب]**

---

(١) في (ع) أجل الشر ما، وفي الأصل و(ز/أ، وب) أكثر ما، وما أثبت هو المقتضي لسوق الكلام.

(٢) يعني: أنواع الكلمات ثمانية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهي كعدد أبواب الجنّة.

(٣) الشّنواني ٢/١.

(٤) في (ع)، و(ز/أ، وب) ا.هـ بالرّمز.

(٥) الزّرقانيّ ل/٤٨ (أ).

(٦) هذا المقطع بأكمله مؤخّرٌ عن المقطع الّذي يليه وهو: (قوله: أحدها قطّ) في النّسخ الأربع، والأولى تقديمه موافقةً لما في موصّل الطّلاّب ص: ٩١ حيث قال: «النّوع الأوّل: ما جاء على وجهٍ واحدٍ لا غير، وهو أربعة، أحدها: قطُّ» ولعلّ هذا التّأخير من غفلة النّسّاخ وتصرّفهم في الكتابة.

(٧) يعني: أنّ قطُّ تأتي بمعنى: حَسْب، وتكون بفتح القاف، وسكون الطّاء، فتقول: قَطْي وقَطْك وقَطْ زيدٍ درهم، كما يقال: حَسْبي وحَسْبك وحَسْب زيدٍ درهم، والضّمير في: (أنّها) عائد على قط لأنّه بصدده، ينظر: المغني ص: ٢٣٣، والكافيجيّ ص: ٢٦٧، والرّوميّ ص : ١١٢، ١١٣، والشّنواني ٤/٢، ٥.

(حَسْب) معربة؛ لأنّها موضوعةٌ على حرفين، لكن لا على مذهب الشّاطبيّ[١]؛ المشترط في موجب البناء؛ أن يكون ثاني الحرفين حرف لين، وبمعنى: يكفي فيقال: قطني بنون الوقاية، كما يقال: يكفيني[٢]؛ وحينئذ لا يصحّ الحصر؟[٣]

والجواب[٤]: أنّ الحصر منظورٌ فيه للّغة الفُصحى[٥]، وهي: بفتح القاف، وتشديد الطّاء؛ لا أنّ ذلك الحصر باعتبار ذاتها؛ فيفسد، فـ(قط) بمعنى: حسب، وكذلك بمعنى: يكفي- مفتوحة القاف ساكنة الطّاء-[٦].

قال الفناريّ: «حَكى في القاموس عن السّيرافيّ؛ أنّ الحذف إنّما يُستعمل إذا [كان (غير) بعد (ليس)][٧]، ولو كان غيرها مكانها من ألفاظ الجحود؛ لم يجز[٨] الحذف، ولا يتجاوز ذلك مورد السّماع، وتبعه في ذلك ابن هشام، وحكم في المغني: بأنّ قولهم: (لا

---

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخميّ الشّاطبيّ الأندلسيّ، الأصوليّ، من مؤلّفاته: الموافقات في أصول الفقه، وشرح الألفيّة المسمّى: المقاصد الشّافية في شرح خلاصة الشّافية، ت ٧٩٠هـ، ينظر: الأعلام ١/٧١، وكلامه في شرحه على الألفيّة ص: ٩٩، ١٠٠، بتحقيق: طاهر محمود مسعود، وقد حقّق الجزء الأوّل منه.

(٢) ينظر: المغني ص: ٢٣٣، وهذا هو الوجه الثالث من أوجه (قطّ)؛ وهي أن تكون اسم فعلٍ بمعنى: يكفي.

(٣) يعني: حصر المصنّف أنّ (قطّ) لا تجيء إلاّ على وجهٍ واحد.

(٤) يعني: عن الحصر المذكور.

(٥) في موصّل الطّلاّب ص: ٩١ أنّ فيها خمسُ لغات، والأفصح: فتح القاف وتشديد الطّاء وضمّها (قَطُّ)، وقد ذكر ابن مالك في التسهيل هذه اللّغات الخمس ص: ٩٥، وينظر: الكافيجيّ ص: ٢٦٦، والرّومي ص: ١١٠، والشّنوانيّ ٢/١.

(٦) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٥، والزّرقانيّ ل/٤٨ (أ).

(٧) زيادة من حاشية الفناري، وفي النّسخ الأربع: إذا كان إلاّ وغير، وهو خطأ؛ لأنّ الحديث عن (غير) وليس عن (إلاّ)، ولعله تحريف اتّفق عليه النّسّاخ.

(٨) في (ز/ب) ولم.

غير)؛ لحن[١]، والمختار أنّه يجوز؛ فقد حكى ابن الحاجب لا غير[٢]، وتبعه في ذلك شارحوا كلامه، وفي المفصّل[٣]: حكاية لا غير، وليس غير، وأنشد ابن مالك في شرح التّسهيل[٤] في باب القسم مستشهداً على جوازه:

جوابًا به تنجو اعتمد فوربّنا لعن[٥] عملٍ أسلفت لا غير تُسألِ[٦]

وهو ثقة لا يستشهد إلاّ بشاهد عربيّ)) ا.هـ[٧].

إذا علمت هذا فلا غير هنا، إمّا للمصنّف[٨]؛ فاستعماله رادٌّ على نفسه[٩]، وإمّا للشّارح فيكون مخالفاً للمصنّف، وإنّما تشكّكت في أنّها لأحدهما؛ لعدم وقوعي على نسخة صحيحة، وأنّها في نسختين مكتوبةٌ بالحمرة، فليُنظر.

قوله: (أحدها: قطُّ)[١٠]

قدّم هذا النّوع[١١] على غيره؛ لكونه منه بمنْزلة الجزءِ من الكلّ؛ لأنّ ما جاء على وجهٍ

---

(١) ينظر: المغني ص: ٢٠٩.

(٢) ينظر: الكافية ص: ١٦٢، ومن قوله: (وتبعه) إلى قوله: (لا غير) ساقط من (ع) .

(٣) ينظر: ص: ٧٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٥/٢، ٩٦.

(٤) ٢٠٩/٣.

(٥) في (ز/ب) لغن، وفي (ع) تحريف في كتابة البيت.

(٦) في النّسخ الأربع: (تسئل) وهو خطأ إملائي؛ فالهمزة تكتب على ألف إن سبقت بسكونٍ وما قبلها مضموم، ينظر: الإملاء والترقيم ص: ٤٦.

(٧) حاشية الفناريّ على المطوّل ص: ٣٨٢.

(٨) أي: من كلام المصنّف في قواعد الإعراب.

(٩) لكونه ذكر في المغني أنّها لحن؛ كما سبق آنفًا.

(١٠) أي: أحد الكلمات الخمس من النّوع الأوّل: وهو ما جاء على وجه واحد، أو الأربعة على رأي المصنّف، والشّارح، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩١، وينظر: في (قطّ): شرح المفصّل لابن يعيش ١٠٨/٤، ١٠٩، والارتشاف ٥٧٣/١، والمغني ص: ٢٣٣، ومصابيح المغاني ص: ٣٢٥، ٣٢٦، والهمع ٢١٣/١.

(١١) يعني: النّوع الأول من الأنواع الثّمانية.

واحد؛ كالجزء ممّا جاء على وجهين، أو أكثر(١).

وأصل (قَطُّ) كما في الرّوميّ: (قَطُطْ) – بفتح القاف، وضم الطّاء الأولى، وسكون الثّانية –، فلما سُكِّن الأوّلُ للإدغام؛ جُعل الثّاني متحرّكًا بحركته ا.هـ(٢)

وظاهره: أنّ هذه الحركة حركة بنية لا بنائيّة، مع أنّها من الثّاني، وقد يقال: معنى قوله: (جُعل الثّاني متحرّكًا إلخ)؛ أنّه بُني على حركةٍ مماثلةٍ للحركة التّي كانت على السّابق قبله.

قيل: إنّما بُنيت على الضّم؛ للمبالغة في المعنى؛ لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى(٣)؛ فكذلك قوّة اللّفظ، أي: بسبب تحرّكه بحركةٍ قويّةٍ تقتضي قوّة معناه، وهو غريب(٤).

وفي المغني(٥): بُنيت (قط)؛ لتضمّنها معنى: (مُذ) و (إلى)؛/ إذ المعنى: مذ أن خُلقت إلى الآن، وعلى حركةٍ؛ لئلاّ يلتقي ساكنان، وكانت الضّمّة تشبيهًا(٦) بالغايات. **[ل/٧٦/أ]**

وفي الرّوميّ(٧): بُنيت؛ لتضمّنها معنى لام التّعريف؛ لأنّ معناها: استغراق الزّمان الماضي جميعه.

قوله: (في اللّغة الفُصحى)(٨)

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٦٥.

(٢) ينظر الرومي: ص: ١١٠، وهو قول الكسّائيّ كما في شرح المفصّل لابن يعيش ١٠٨/٤، ١٠٩، وينظر: الارتشاف ٥٧٣/١، والهمع ٢١٣/١، والصّحاح : (قطط).

(٣) ينظر: الرّوميّ ص: ١١١.

(٤) في (ع) غريبة ، ولم يرتضي العطّار هذا التّعليل للبناء، ولذلك وصفه بـ(قيل) في البداية، وختمه بالغرابة في النهاية.

(٥) ينظر: ص: ٢٣٣، وهو في الكافيجيّ ص: ٢٦٧، والشّنوانيّ ٤/٢، والمدابغيّ ل/٣٩ (ب).

(٦) في (ع) تنبيهًا.

(٧) ينظر: ص: ١١٠، ونسبه إلى ابن الحاجب، ينظر: الرّضي على الكافية ١٢٥/٢، وذكر الرّوميّ تعليلات أخرى لبناء (قط) ينظر: ص: ١١٠، ١١١.

(٨) يريد: فتح القاف، وتشديد الطاء وضمِّها في اللّغة الفصحى، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩١.

تأنيثُ الأفصح[١]؛ فيفيد ثبوت الفصاحة لباقي الأوجه[٢]، وهو كذلك؛ إذ لا موجب لعدمها فيها.

قال (ق): ((من ظرفيّة الجزء في الكُلّ)).ا.هـ[٣]

وهو مبنيّ على أنّ اللّغة؛ اسمٌ للألفاظ الّتي يُعبّر بها عن المعاني، وعلى ما حقّقه بعض أشياخنا؛ من أنّ اللّغة[٤] هي الاستعمال؛ فمن ظرفيّة المتعلِّق في المتعلَّق؛ إذ الاستعمال متعلّقٌ بهذه الكلمة كغيرها.

قوله: (في اللّغات الخمس)

فيه نظر؛ وذلك لأنّ الغرض من قول المصنّف: (ظرفٌ لاستغراق ما مضى من الزّمان)؛ الحصر، كما يشير إليه قول الشّارح، فلا تستعمل إلاّ في الماضي، فيلزم على تقرير الشّارح؛ أن تكون (قطّ) بلغاتها الخمس؛ لازمة للاستعمال في الزّمان الماضي؛ مع أنّ اللّغة الخامسة وردت بمعنى: يكفي، ففي الحديث: «**قَطْ قَطْ**»[٥].

فكان المناسب أن يقول: وهي أي: (قطُّ) في اللّغة[٦] الفصحى، ويكون في المفهوم تفصيل: فتارةً تكون ظرفًا خاصّة، وذلك في غير اللّغة الخامسة، وتارةً لا تكون كذلك، وهي اللّغة الخامسة.ا.هـ (ق)[٧] ببعض زيادة.

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٦٦.

(٢) يعني: اللّغات الخمس في (قطّ)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩١.

(٣) الزّرقانيّ ل/٤٨ (أ).

(٤) في (ع) اللّفظ.

(٥) الحديث ورد بصيغة (قدْني) من حديث أبي سعيد الخدريّ في المسند ٧٨/٣، وفيه: ((فأمّا النّار فيُلقَى فيها أهلُها وتقول: هل من مزيد، حتى يأتيها تبارك وتعالى فيضع قدمه عليها فتزوى وتقول: قدني قدني))، وإنّما ذكر النّحاة (قَطْني) على أنّها بمعنى: قدني، و ينظر: اللسان (قطط) حيث ذكر الحديث، وأنّ المعنى: حَسْب.

(٦) في (ع) اللّفظ.

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٨ (أ، ب).

قوله : (لاستغراق إلخ)

ليس صلةُ ظرفٍ؛ إذ الظّرف ليس للاستغراق؛ بل متعلّقٌ بمحذوفٍ أي: موضوع، واللّام تعليليّة لا صلة؛ حتّى يلزم أنّها وُضعت للاستغراق؛ بل الاستغراق عَرَضَ بوقوعها في سياق النّفي، وهي موضوعةٌ للزّمان الماضي[1]، كما يُؤخذ من كلام الجوهريّ حيث قال: (((عَوْضَ) للزّمان المستقبل، كما أنّ (قَطْ) للزّمان الماضي))[2].

وفي كلام الرّوميّ[3]، و(ك)[4]: ما يفيد أنّها موضوعةٌ لمطلق الزّمن، حيث قال (ك): ((إنّه موضوعٌ للزّمان؛/ ليدلّ على الزّمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي؛ لوقوعه في سياق النّفي)) ا.هـ[5] **[ل/٧٦/ب]**

ولك أن تقدّر المتعلّق: مستعملة[6]، وهو وإن كان لا يتعدّى[7] باللّام؛ لكن يضمّن معنى الإشارة، فعليه تكون اللاّم صلة؛ لا تعليليّة، والأوّل أولى.

قوله: (ملازمٌ للنّفي)

قال صاحب التّسهيل[8]:ملازمته للماضي دائمًا، ولم أطّلع على خلافه، وللنّفي أكثريّ، وربّما يستعمل بدونه سواءً كان لفظًا أو معنىً نحو: (كنتُ أراهُ قطّ) أي: دائماً، وقد تستعمل بدونه لفظًا[9] لا معنىً نحو[1]: (هل رأيت الذّئب قط)، هذا هو الحقّ، لكنّ

---

(١) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٢.

(٢) الصّحاح (عوض) .

(٣) ينظر: ص: ١١١.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص : ٢٦٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٨ (ب) والمعنى: (قط) المستعملة ظرفًا منقولةٌ من المستعملة مصدرًا.

(٧) في (ع) لا ينفي.

(٨) ينظر: التّسهيل لابن مالك ص: ٩٥ والنّصّ ليس منه، وإنّما نقله العطّار عن الرّوميّ ص: ١١٢ كما سيشير في نهاية النّقل.

(٩) من قوله: (أو معنًى) إلى قوله: (لفظًا) ساقط من (ع) و(ز/ب).

المصنّفين من المحقّقين(٢)؛ استعملوه في تراكيبهم في جانب المضارع؛ مع نهيهم في مصنّفاتهم .

قال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا ﴾(٣) لمن لا [يصحّ](٤) أن يكون نداً قط(٥)، فقال الفاضل التّفتازاني: و(قط) استعمله المصنّف في المستقبل تجوّزًا وتسامحًا ولم يقل: غلطًا ولحنًا، ومع هذا قد استعمله في تراكيبه كثيرًا؛ خصوصًا في المطوّل؛ قال في تعريف الفصاحة: ((أو لا [يُنطَقُ به](٦) قطّ)) ، وفي باب الإسناد الخبري(٧): ((ولا يجتمعان قط)) (٨) ، أفاده الرّوميّ(٩).

قوله: (من عُمُرِي)(١٠)

---

(١) هذا جزءٌ من الشّطر الثّاني من بيت تمامه:

حتَّى إذا جنّ الظَّلام واختَلَط   جَاءوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذّئب قَطّ

وهو من الرّجز، ولا يعلم قائله، وقيل للعجّاج، وهو في شرح المفصّل لابن يعيش ٥٣/٣، والمقرّب ٢٢٠/١، والارتشاف ٨٣١/١، والمغني ص: ٣٢٥، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٣، ٢٠٠، والخزانة ٢٧٥/١، و٤٨٢/٢. والشّاهد فيه: استعمال (قط) في قوله: (هل رأيت الذّئب قط) بدون نفي لفظًا لا معنى؛ إذ الاستفهام معناه النّفي.

(٢) في (ع) المصنفين.

(٣) البقرة٢٢.

(٤) ما أثبت من الكشّاف، واتّفقت النّسخ الأربع على (يصلح) لوجوده كذلك في الرّوميّ، ويبدو أنّ العطّار لم يرجع إلى الكشّاف، وإنّما نقل عنه بواسطة الرّوميّ.

(٥) الكشّاف ٢٣٧/١.

(٦) ما أثبت من المطوّل ص: ٢٤، وفي النّسخ الأربع: تطلق .

(٧) المطول ص: ٤٧.

(٨) ينظر: حاشية السّعد على الكشّاف ص: ٢٢٠.

(٩) من قوله: (قال صاحب التّسهيل) إلى هذا الموضع من الرّومي ص: ١١٢.

(١٠) أي: ما فعلته فيما انقطع من عُمُرِي؛ لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال؛ فلا تستعمل إلاّ في الماضي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩١.

بيان لـ(ما)، وهي للتبعيض؛ أي: في الزّمان الّذي ذهب؛ الّذي هو بعض عمري[١].

قوله: (لحن) [٢]

قال الحريريّ في درّة الغوّاص: ((وهو أفحشُ الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه)) [٣].

قوله: (وسمّاه لحنًا)

جوابٌ عمّا يقال: إنّ اللّحن هو الخلل الكائن فيما يتعلّق بالإعراب، أمّا ما يتعلق باستعمال اللّفظ في غير مدلوله الأصليّ فليس لحنًا؛ بل خطأ، وحاصل الجواب: أنّ تسمية هذا لحنًا؛ تسمّح[٤]، وكأنّه شبه الخطأ في الاستعمال؛ بالخطأ في الإعراب، بجامع العدول عن الصّواب في كلٍّ، كما يشير إليه.

قوله: (يقال للمخطئ: لاحن؛ لأنّه يعدل)

واعتُرض على جعله لحنًا؛ بأنّ قصارى ذلك استعمالُ اللّفظ في غير ما وُضع له؛ فيكون مجازًا علاقته المجاورة في الخيال؛ لأنّ المستقبل مجاورٌ للماضي، أو الضّديّة؛ لأنّه مقابلٌ له[٥]، وعدم النّقل عن أهل اللّغة[٦] لا يمنع ذلك؛ إذ العلاقة لا يشترط سماع شخصها/؛ بل سماع النّوعِ كافٍ، ويؤيّد البحث؛ ما تقدّم نقله عن السّعد، والزّمخشريّ في استعمال ذلك[٧].

---

(١) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٨ (ب).

(٢) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩١، ٩٢ ((وقول العامّة: لا أفعله قطّ، لحن أي: خطأ؛ لأنّهم استعملوها في المستقبل، وذلك مخالف للوضع والاشتقاق، وسمّاه لحنًا؛ لما فيه من تغيير المعنى، يقال للمخطئ لاحن؛ لأنّه يعدل بالكلام عن الصّواب))..

(٣) درّة الغوّاص ص: ١٦.

(٤) ذكر الكافيجيّ ص: ٢٦٧ أنّه على سبيل المجاز.

(٥) يعني: الخطأ في الاستعمال مقابلٌ للخطأ في الإعراب.

(٦) حيث لم ينقل عنهم أنّهم استعملوا (قط) مع نفي المضارع، كما استعمله العامّة؛ لا حقيقةً ولا مجازًا، ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٦٨، والشّنوانيّ ٢/٥.

(٧) ينظر: ص: ٥٠٩.

وأجاب (ك): بأنّ استعماله في جانب الماضي؛ قد ثبت عند أرباب اللّغة، ولم يثبُتْ استعماله مع المضارع، ويكفي في ذلك؛ استقراء كلامهم، وتتبّع كتبهم، على أنّ استعماله مع المضارع قول العامّة، وكلامهم ملحقٌ بأصوات الحيوانات عند البلغاء؛ فلا يكون معتبرًا أصلاً، سواءً وافق الحقيقة، أو المجاز، والمصنّفُ بصدد إثبات اللّغة، فإذن مقصوده: أنّ هذه اللّغة لا تثبت بمجرّد قول العامّة، وإن كان يفيد معنىً عندهم، كالكلام المحرّف؛ لأنّ فهم معاني كلامهم؛ صار بمنزلة التّواطؤ، والاصطلاح بينهم ا.هـ بزيادةٍ وتغيير(١).

قوله: (وتثليث آخره)(٢)

بالحركات الثّلاث للبناء، فبناؤه على الضّمّ كـ(قَبْلُ)، وعلى الكسر كـ(أَمْسِ)، وعلى الفتح كـ(أينَ)(٣).

قوله: (وسمّي الزّمان عَوْضاً إلخ)(٤)

وذلك لأنّ التّعويض إعطاء العِوَض، تقول: (فلانٌ عَوَّضَنِي)؛ إذا أعطاك العِوَض، فالمقصود أنّ الزّمان إذا مضى جزءٌ منه جاء آخرُ بدَلُهُ(٥).

---

(١) الكافيجيّ ص: ٢٦٨، بتصرّف، وينظر: الشّنوانيّ ٢/٥.

(٢) حديثه عن الكلمة الثّانية من النّوع الأول (ما جاء على وجه واحد) وهي: عَوْض- بفتح أوله، وإهماله، وسكون ثانيه، وتثليث آخره وإعجامه، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٢، ٩٣، وينظر في (عَوْض): شرح المفصّل لابن يعيش ٤/١٠٨، ١٠٩، والمغني ص: ٢٠٠، ٢٠١، ومصابيح المغاني ص: ٢٨٨-٢٩٠، والهمع ١/٢١٣.

(٣) ينظر: المغني ص: ٢٠٠، وللعلماء آراء في علّة بناء (عَوْض) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٤/١٠٨، والهمع ١/٢١٣، والكافيجيّ ص ٢٦٩، والرّومي ص: ٢١٣، والشّنوانيّ ٢/٦.

(٤) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٢ ((وسمّي الزّمان عوضًا لأنّه كلما ذهبت مدةٌ عَوَّضَتْها مدَّة أخرى)).

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٦٩، ٢٧٠، وفي الخصائص ١/٢٦٦: لأنّ الدّهر في زعمهم يُسْلَبُ ويُعَوِّض.

قوله: (تقول: أنت)[١]

قُدّر الضّمير، لئلاّ يحرّف (تقول) الكائن بتاء الخطاب؛ بالنّون، وبالياء التّحتيّة، وقوله[٢]: (هذا الشّيء) زاده؛ لأجل إرجاع ضمير (أَفْعَلُهُ) له؛ إذ ليس له مرجعٌ في كلام المصنّف.

قوله: (وهو مبنيّ)[٣]

أي: كما أنّ (قطّ) كذلك، وبناؤها على الضّمّ في اللّغة الفصحى[٤]، فإن كانت بمعنى: (قد)؛ فمبنيّة على السّكون[٥].

قوله: (على الظّرفيّة)

فيه: أنّه ما المانع من كون هذه الفتحة فتحة بناءٍ؟ ومن أين لنا أنّها فتحةُ إعراب؟

والجواب: أنّهم اتّفقوا على الفتح عند الإضافة، واختلفوا فيه عند عدمها، فدلّ هذا على أنّها فتحةَ إعراب[٦].

قوله: (عَوْض العائضين)

قال السّيد عبد الله[٧] في شرح اللّباب: «عَوْضُ العائضين أي: دهر الدّاهرين، والدّاهر، والعائض؛ الّذي يبقى على وجه الأرض، فكأنّ المعنى: ما بقي في الدّهرِ داهر»[٨].

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٢ «تقول أنت: (هذا الشَّيءُ لا أفعَلُه عَوضُ) أي: لا يصدر منّي فعلُهُ في جميع أزمنة المستقبل».

(٢) في (ز/ب) وقول، وما أثبت أنسب .

(٣) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٢ «وهو مبنيّ- أي إذا لم يضف- فإن أضفته أعربته ونصبته على الظّرفيّة».

(٤) أي: قطّ، وسبق الحديث عنها ص: ٥٠٥-٥٠٩ .

(٥) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٩ (أ).

(٦) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٧.

(٧) هو: النُّقركار في العُباب شرح اللّباب.

(٨) شرح اللّباب للنّقركار ل/٥٠ (أ)، وينظر: الشّنوانيّ ٢/٧، ٨.

قوله: (قد يرِدُ للماضي)[١]

ظاهره مع النّفي[٢]، لكن قال الرّوميّ: « إنّه قد يُستعمل بالإثبات في المضيّ، ونقل أنّ بعضهم يقول: إنّ (عَوْض) تجري مجرى القسم[٣]، فمعناه:/ أقسمُ بالدّهر لا أفعل هذا الأمر، **[ل/٧٧/ب]** فحُذف حرف القسم، ونُصب المقسم به، كما في قولك: آللهِ لأفعلنّ» ا.هـ[٤]

وهذا المعنى بعيدٌ عن مذاق الكلام[٥].

قوله: (وكذلك أبدًا)[٦]

في الرّوميّ: النّحاة يردُّون (أبدًا) إلى (عَوْض)[٧]؛ فلذلك قال المصنّف: (وكذلك أبدًا)، ولم يجعله شيئًا مستقلاًّ، وهو معربٌ؛ لدخول لام التّعريف عليه، فلوكان متضمّنًا لها؛ لامتنع دخولها عليه ا.هـ[٨]

ومنه تعلم: أنّ الوجه مع المصنّف؛ حيث عدّ ما جاء على وجهٍ واحد أربعةً؛ موافقةً للنّحويّين في ردّ (أبدًا) إلى (عَوْض)، والشّارح لاحظها مستلّقة؛ فجعل هذا النّوع خمسًا، وبنى عليه الإضراب السّابق، وتقدّم توجيهه[٩].

---

(١) ذكر ابن مالك في التّسهيل: أن عَوْضَ قد يرد للماضي فيكون بمعنى: قط، ينظر: التّسهيل ص: ٩٥، وموصّل الطّلاّب ص: ٩٢.

(٢) يعني: أنّ (عَوْض) يرد للماضي مع النّفي في المستقبل.

(٣) ينظر: الجمل للزّجاجي ص: ٧٤، والارتشاف ٢/٧٦٢.

(٤) الرومي ص: ١١٤.

(٥) فيه: عدم موافقة الرّومي في مقولته.

(٦) أي: أنّها مثل: (عَوْض) في استغراق المستقبل، إلاّ أنّها لا تختصّ بالنّفي، ولا تبنى، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٣.

(٧) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٤/١٠٨، والمغني ص: ٢٠٠، والهمع ١/٢١٣.

(٨) ينظر: الرّوميّ ص: ١١٤.

(٩) ينظر: ٥٠١، ٥٠٢ .

قال الرّاغب في مفرداته: ((الأبد: عبارةٌ عن مدّة الزّمان الممتدّ الّذي لا يتجزّأ كما يتجزّأ الزّمان، وذلك أنّه يقال: زمانُ كذا، ولا يقال: أبدُ كذا، وكان حقّه أن لا يُثَنّى، ولا يُجْمَع؛ إذ لا يُتصوّر حصولُ أبدٍ آخرَ يُضمّ إليه فيثنّى، ولكن قد قيل: آباد، وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله؛ كتخصيص اسم الجنس في بعضه، ثمّ يثنّى، ويُجمع؛ على أنّ بعض النّاس ذكر أنّ (آباد) مولّد[١])) [٢].

قوله: (لتصديق الخبر)[٣]

أي: إثبات الصّدق للمتكلّم بالخبر، ويلزمه ثبوت صدق الخبر[٤].

قوله: (أي: صَدَقْتَ)[٥]

تفسيرٌ للكلام المقدّر بعد (أجل)؛ لا تفسيرٌ لأجل؛ لأنّه حرف، والحرف لا معنى له مستقلّ حتى يكون صدقت المستقلّ تفسيرًا له[٦].

قوله: (ووَعْدٍ)[٧]

المراد به: مجرّد الإخبار؛ لا المقابل للوعيد، كذا في (ش)[٨].

---

(١) ينظر: معجم الألفاظ والتّراكيب المولّدة في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل ص: ٨٣، وفيه: أنّ الصّحيح أنّه عربيّ صحيحٌ فصيح.

(٢) المفردات ص: ٨ بتصرّف، وينظر: الشّنوانيّ ٢/٨.

(٣) يريد: كلمة (أجلْ) بسكون اللاّم، وفتح الهمزة والجيم، وهو حرفٌ موضوعٌ لتصديق الخبر مثبتًا كان الخبر، أو منفيًّا، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٣ وينظر في (أجل): الكتاب ٣/٢٨٦، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨/١٢٤، والرّضي على الكافية ٢/٣٨٣، والجنى الداني ص: ٣٥٤، ورصف المباني ص: ١٤٧، ١٤٨، والمغني ص: ٢٩، ومصابيح المغاني ص: ٧٧، والهمع ٢/٧١.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٧٠، والشّنواني ٢/٨، والمدابغيّ ل/٤٠ (أ).

(٥) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٣ ((يقال في الإثبات: (جاء زيدٌ) وفي النّفي (ما جاء زيدٌ) فتقول في جواب كلّ منهما تصديقًا للمخبر: أجلْ أي: صدقْتَ)).

(٦) ينظر: الشّنواني ٢/١٠.

(٧) يريد: أن (أجل) كـ(نَعَم) في كونها حرف تصديق بعد الخبر، ووعدٍ بعد الطلب، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٣، والمغني ص: ٢٩.

(٨) في (ع) شي، وينظر: الشّنواني ٢/١٠، والمدابغيّ ل/٤٠ (أ).

والّذي يظهر: إبقاؤه على معناه، فقولك: أَجَل، لمنْ قال لك: اضربْ زيدًا؛ وعدٌ منك له بتحقّق مدلول هذا الخبر.

قوله: (بعد الطّلب)

سواءً كان أمرًا، أو نهيًا.

قال (ش): « أو تحضيضًا، أوعَرَضًا، أو تمنّيًا، أو ترجّيًا » ا.هـ (١)

وفيه: أنّ هذا من قبيل التّنبيه المقابل للطّلب، ولا طَلَب فيها؛ فكيف يجعل قسيم الشّيء قسمًا منه، وأيضًا: لا معنى لقولك: أجل، عند سماع من يقول(٢):

ألا ليت الشّباب يعود يومًا *** .....

اللّهمّ إلاّ أن يراد الطّلب صراحةً، أو لزومًا.

قوله: (واضرِبْ زيدًا)(٣)

قال (ق):/ « الأحسن التّمثيل بالنّهي؛ ليناسب ما قبله في الرّد على المالقيّ(٤)»(٥). **[ل/٧٨/أ]**
انتهى(٦).

---

(١) الشّنواني ٢/ ١٠.

(٢) هذا صدرُ بيت نُسب إلى أبي العتاهية، وهو في ديوانه ص: ٣٢، وبلا نسبة في المغني ص: ٣٧٦، والبيت من الوافر وعجزه: فأخبِرهُ بما فَعَل المشيبُ، والشّاهد فيه: في قوله: (ليت الشّباب يعود يومًا)؛ حيث جاءت ليت حرفًا مشبَّهًا بالفعل يفيد التّمنّي.

(٣) هذا مثالٌ للاستفهام قبل ذكر (أجل)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٣.

(٤) هو: أبو جعفر أحمد بن عبد النّور بن أحمد بن راشد المالَقي، كان عالما بالنّحو، والعَروض والمنطق وقرض الشّعر من مصنّفاته: رصف المباني في حروف المعاني، وشرح الجزوليّة، وغيرهما، ت ٧٠٢هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٣١، ومعجم المؤلّفين ١/ ٣٠٥، ومقدّمة تحقيق: رصف المباني للدّكتور أحمد الخرّاط ص: ١٣-١٩.

(٥) الزّرقانيّ ل/٤٩ (أ)، وينظر: المدابغيّ ل/ ٤٠ (أ).

(٦) في (ز/أ، وب): ا.هـ - بالرمز -.

وفيه: أنّ هذا مثالٌ يقصد منه توضيح القاعدة؛ لا شاهدٌ يثبتها، والردّ إنّما يكون بالشّاهد لا بالمثال، وذلك لأنّ أدلّة هذا الفنّ السّماع؛ فإذا ورد شاهدٌ منافٍ لما تمسّك به الخصم؛ صحّ جعله معارضةً.

قوله: (**وقيَّد المالَقيّ**)(١)

بفتح الّلام نسبة إلى (مَالَقة) بلدة بالأندلس(٢)، وقد ضبطها السّمعانيّ(٣) بكسر اللاّم، قال ابن خلّكان(٤): وهو غلط ا.هـ (ش)(٥).

قوله: (**أحسنُ منها**)(٦)

ولعلّ الشّاهد على هذه التّفرقة الذّوق(٧).

قوله: (**بَلَى**)(٨)

التّحقيق: أنّها حرفٌ ثلاثيّ الوضع(٩)، فالألف ليست زائدةً للتّأنيث، كالتّاء في

---

(١) أي: الخبر بالمثبت، والطّلب بغير النهي، ينظر: رصف المباني ص: ١٤٧،١٤٨، وموصّل الطّلاّب ص: ٩٤.

(٢) مدينةٌ على شاطئ البحر، نسب إليها كثيرٌ من العلماء، عامرةٌ آهلة، ينظر: نفح الطّيب ١/١٤٤، ومعجم البلدان ٤/٣٩٧.

(٣) هو: عبد الكريم بن محمّد بن منصور التّميمي السّمعاني، حافظ فقيه مؤرّخ، من مؤلّفاته: الأنساب، وطراز الذّهب، وغيرهما، ت٥٦٢هـ، ينظر: الأعلام ٤/١٧٩.

(٤) هو: أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان البركليّ، المؤرّخ الحجّة، والأديب الماهر، صاحب وفيّات الأعيان أشهر كتب التّراجم، ت ٦٨١هـ، ينظر: الأعلام ١/٢١٢.

(٥) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١٠، وهو في المنصف للشّمنّي ١/٤٠.

(٦) تعزى هذه التفرقة إلى الأخفش، فقد جعل (أجل) بعد الخبر أحسنُ من (نَعَم)، و(نَعَم) بعد الاستفهام أحسَنَ، ينظر: المغني ص: ٢٩، والمنصف للشّمنّي ١/٤٠.

(٧) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١١.

(٨) في (ع) (بنى)، وفي (ز/ب) بل، وهذه هي الكلمة الرّابعة من النّوع الأوّل (ما جاء على وجه واحد) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٤، وينظر في الحديث عنها: الكتاب ٤/٢٣٤، والرضي على الكافية ٢/٣٨٢، ورصف المباني ص: ٢٣٤، والمغني ص: ١٥٣-١٥٥، والهمع ٢/٧١.

(٩) ينظر: الرّوميّ ص: ١١٦.

(رُبّتَ)، و (ثمّتَ)، ولا أنّ[١] أصلها: (بل) الاضرابيّة كما قال بعضٌ[٢]؛ إنّما اختاروا (بلى)[٣] للرّجوع عن النّفي، والإقرار بما بعده؛ لأنّ أصلها كان رجوعًا محضًا عن الجحد إذا قالوا: (ما قام زيدٌ بل عمرو)، فكانت (بل) كلمة عطفٍ ورجوع لا تصلُح للوقوف عليها؛ فزادوا الألف ليصلح الوقوف عليها[٤]، والدّليل على حرفيّتها: أنّها مناقضة لـ(لا)، و (لا) حرف.

قوله: (المنفيّ) [٥]

فإذا قال رجلٌ: (ما قامَ زيدٌ)؛ فإن أردت تصديقه قلت: نعم، وإن أردتَ تكذيبَهُ قلتَ: بلى[٦].

قوله: (وتختصّ بالنّفي)

وقد تجيء (بلى) لتصديق الإيجاب على سبيل الشّذوذ، كما تقول في جواب: (أقائمٌ زيدٌ؟) بلى، قام زيدٌ ا.هـ (روميّ)[٧].

قوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾[٨]

الموصول وصلته فاعل (زعم)، و(أنْ) مخفّفة من الثّقيلة خبرها جملة: ﴿لَّن يُبْعَثُوا﴾، فجملة ﴿لَّن يُبْعَثُوا﴾ في محلّ رفعٍ، و(أنْ) واسمُها وخبرُها قائمٌ مقام مفعولي (زعم)، فهي في

(١) في (ع) ولأن.

(٢) ينظر: الآراء في (بلى) في الرّضي على الكافية ٣٨٢/٢، والمغني ص: ١٥٣، والهمع ٧١/٢، والرّوميّ ص: ١١٦، والشّنوانيّ ١١/٢.

(٣) في النّسخ الأربع (إنّما اختاروا كون بلى)، وما أثبت أنسب لموافقته الرومي والنّقل عنه ص: ١١٦ بتصرّف.

(٤) ينظر: الرومي ص: ١١٦.

(٥) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٤ ((وهو حرف موضوع لإيجاب الكلام المنفي)).

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٧١.

(٧) الرّوميّ ص: ١١٧، وهو في الرّضي على الكافية ٣٨٢/٢.

(٨) التغابن:٧، والآية شاهد على (بلى)؛ حيث أثبتت البعث المنفيّ، وأبطلت النّفي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٤.

محلّ[١] نصبٍ، و(ربي) قسمٌ أكِّد به الجواب، وهو (لتُبعثُنّ)[٢].

قوله: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ ﴾[٣]

(أم) ههنا[٤] للاستفهام، فإنّها تأتي له مجرّدة عن الإضراب.

قوله: (أي: بلى أنت ربّنا)[٥]

فإن قلت: كان حقّ العبارة أن يقول في تفسير المقدّر: أي أنت ربُّنا[٦]؛ فما الفائدة في إثبات (بلى) فيه؟

قلت: فائدته التّصريح بتعلّقه بذلك المقدّر؛ على دفع توهّم كون حرف التّفسير فاصلاً بينه وبين متعلّقه، فـ(بلى):/ حرفٌ دالٌّ على إيجاب المنفي الواقع بعد (ليس) المقارن لحرف **[ل/٧٨/ب]** الاستفهام.

فإن قلت: إنّ الاستفهام فيه للإنكار؛ فيكون مثبتًا بناءً على أنّ نفي النّفي إثبات؟

قلت: النّظر إلى أصل منطوق الكلام الّذي هو المنفي مع تجريد[٧] النّظر عن الاستفهام الإنكاريّ المعارض له ا.هـ (ك)[٨].

---

(١) من قوله: (رفع) إلى قوله: (محل) ساقط من (ع).

(٢) ينظر: الرّوميّ ص: ١١٦، وهو في الكافيجيّ ص: ٢٧١، ٢٧٢.

(٣) الزّخرف: ٨٠، وتمام الآية: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾، وهي شاهد على مجيء (بلى) بعد النّفي المقرون بالاستفهام التوبيخي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٤.

(٤) في (ع) هنا.

(٥) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٤، والمراد: آية الأعراف: ١٧٢ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ فالنفي مقرون بالاستفهام.

(٦) من قوله: (فإن قلت) إلى هذا الموضع ساقط من (ع).

(٧) من قوله: (النظر) إلى هذا الموضع ساقط من (ز/ب).

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٧٢، ٢٧٣.

وهذا سرّ[(١)] قول الشّارح: (أجروا النّفي[(٢)] إلخ)، ومن هنا قال (ق): « ما قاله ابن عبّاس؛ إنّما ينبني على الإجراء المذكور، وهذا بالنّظر إلى اللّفظ، وأمّا بالنّظر إلى المعنى فالاستفهام التّقريريّ بمثابة النّفي، ونفي النّفي إثبات، فالكلام[(٣)] مثبت، ونعم يفيد تصديقه فلا كفر، إذا تقرّر هذا، عُلم أنّه يمكن هنا مراعاة اللّفظ، ومراعاة المعنى، فإن قيل: إذا كان محتملاً؛ فلمَ قال ابن عباس: « لو قالوا: نعم؛ لكفروا » [(٤)]؛ مع إمكان إرادة المعنى؟

فالجواب: أنّ المراد بـ(كفروا) لم يؤمنوا » ا.هـ[(٥)].

وإذا تأمّلت هذا الجواب وجدته ليس كما ينبغي؛ إذ لا واسطة بين الكفر والإيمان، فعدم الإيمان هو نفس الكفر، فمعنى لم يؤمنوا: كفروا، وهذا نفس المجاب عنه؛ فكيف يجعل جوابًا؟ على أنّه بالنّظر للمعنى يكون معنى (ألستُ بربّكم): أنا ربّكم، ولا شكّ أنّ قول المخاطَبين في الجواب: نَعَم؛ تصديقٌ لإثبات ربوبيّته، والاعتراف بها، وهذا نفس الإيمان، فما معنى قوله: لم يؤمنوا؟

ثمّ في جعله الاستفهام التّقريريّ بمنْزلة النّفي محلّ تأمّل؛ فالأحسن ما قاله (ش): من أنّ تسمية[(٦)] الاستفهام في الآية[(٧)] تقريريًّا؛ عبارة الجماعة، ومرادهم: أنّه تقريرٌ لما بعد النّفي؛ لأنّ التّقرير: حملك المخاطب على الإقرار، والاعتراف بأمرٍ قد استقرّ عنده ثبوته، أو نفيه، وقد استقرّ عند المخاطبين؛ ثبوت[(٨)] كون الله تعالى ربّهم ا.هـ[(٩)]

---

(١) في (ع) أمر.

(٢) في (ع) أجروالتزم.

(٣) في (ع) فاللام .

(٤) هذا الأثر محكيّ عن ابن عباس- رضي الله عنهما-، ينظر: المغني ص: ١٥٤، والمنصف للشّمنّي ٢٣٦/١.

(٥) الزّرقانيّ ل/٤٩ (أ)، وينظر: المدابغيّ ل/٤٠ (ب).

(٦) من قوله: (الاستفهام التقريري) إلى هذا الموضع ساقط من (ع).

(٧) في (ع): في آية .

(٨) في (ع) بثبوت .

(٩) ينظر: الشّنوانيّ ١٢/٢، وهو في المغني ص: ١٥٤، ١٥٥ بتصرّف.

فيؤخذ منه: أنّ الاستفهام بالنّظر لما بعد النّفي، وهذا لا ينافي كونه إنكاريًّا، كما قاله (ك)[١] بالنّظر لتسلّطه على النّفي نفسه.

فإن قلت: مِنْ أين علم المخاطبون أنّ الله ربّهم؛ مع أنّ الخطاب في /عالم الذرّ؟[٢] [ل/٧٩/أ]

فالجواب: أنّ ذلك حصل بإلهامٍ لهم، كما ألهمهم الله تعالى الجواب أيضًا.

قوله: (وهو إذا)[٣]

الضّمير راجعٌ إلى النّوع، أو إلى (ما)، وقوله: (إذا) أي: من حيث هي، أي: أعمّ من أن تكون معروضةً للظّرفيّة، والمفاجأة[٤]؛ ليصحّ جعلها مقسّمًا للقمسين، وقوله: (بغير نون) [٥] احترازًا عن (إذن) النّاصبة.

قوله: (فتارة)

في المختار[٦]: يقال: فعل تارةً ؛أي مرّة بعد مرّة ، والجمع: تارات، وتِيَر كعِنَب، وربّما قالوا: تارًا[٧] بعد تارٍ بحذف التّاء ا.هـ.

وانتصابه[٨] إمّا على الظّرفيّة، أو على المصدريّة، على قياس ما قيل في قولك: (ضربتُ

---

(١) ينظر: الكافيجي ص: ٢٧٣، وسبق ذكره ص: ٥١٨ .

(٢) في (ز/ب) الذّرة، وينظر: الكشاف ٢/١٢٩ في تفسير الآية.

(٣) هذا هو النّوع الثّاني من الأنواع الثمانية، وهو ما جاء من الكلمات على وجهين: وهو (إذا) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٥-٩٨، وينظر في (إذا): المقتضب ٢/٥٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٤/٩٥، والجنى ص: ١٤٧ ورصف المباني ص: ١٤٩-١٥١، والمغني ص: ١٢٠-١٣٦، ومصابيح المغاني ص: ٨٤-٨٩، والهمع ١/٢٠٦.

(٤) ينظر: الرّوميّ ص: ١١٧.

(٥) كذا في النّسخ الأربع، وموصّل الطّلاّب ص: ٩٥، والشّنوانيّ ٢/١٣، وفي الزّرقانيّ ل/٤٩ (أ، ب): (بغير تنوين)، وذكر أنّ التّعبير بـ(غير نون) دون التّنوين؛ لأنّ (إذن) وقع خلافٌ في نونها هل هي تنوينٌ أم لا؟ والصّحيح: أنّها ليست تنوين، ولذلك عبّر بـ(النّون).

(٦) يقصد: مختار الصّحاح للفيّومي (تَيَر).

(٧) في (ع) تارٌ- بالرفع- .

(٨) في (ع): انتصاب.

مرّةً[١] ا.هـ (روميّ)[٢].

قوله: (مستقبل) [٣]

بفتح الباء، وكسرها كما أفاده (ش)[٤].

قوله: (منصوبٌ بجوابه)

هذا عند الجمهور، وقيل: إنّ عامل (إذا) شرطه كـ(متى)، و (حيثما)؛ فلا يكون مضافًا إلى شرطه[٥]؛ لئلاّ يلزم كونه عاملاً معمولاً.

قوله: (فعل الجواب)[٦]

أشار به إلى أنّ في عبارة المصنّف تجوّزًا؛ حيث أطلق الكلّ وهو الجواب، وأراد الجزء وهو إمّا الفعل، أو ما أشبهه كاسم الفاعل[٧]، والحامل له على ذلك؛ موافقة القوم مع ظهور المعنى المراد.

قوله: (والأصل إلخ)

يقتضى أنّ هذا كان أصلاً فغُيّر بالتّقديم والتّأخير؛ وليس كذلك.ا.هـ (ق)[٨].

وأنت خبيرٌ بأنّ هذا من ناحية قولهم: أصلُ قال قوَل، فلا يرد ما ذُكر على الشّارح[١].

---

(١) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١٤.

(٢) ينظر: ص: ١١٧.

(٣) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٥ ((فتارةً يقال فيها: ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه، منصوبٌ بجوابه)).

(٤) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١٤، حيث ذكر أنّ المشهور الفتح، والقياس: الكسر؛ ليكون اسم فاعل، وينظر: الرّوميّ ص: ١١٧ حيث ذكر أنّ التّفتازانيّ صحّح الفتح في (مستقبل) دون الكسر.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٧٦، والمدابغيّ ل/٤١ (أ) وينظر تفصيل المسألة في الرّضي على الكافية ٢/١٠٧، ١١٠، والمغني ص: ١٣٠، ١٣١، والرّوميّ ص: ١١٨، والشّنوانيّ ٢/١٥.

(٦) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٥ ((وفعل الجواب وما أشبهه هو النّاصب لمحلّ (إذا)، فـ(إذا) متقدّمة من تأخير، والأصل: أكرمتك إذا جاء زيد)).

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/ ٤٩ (ب).

(٨) ينظر: المصدر السابق.

قوله: (أنفعُ معنًى)[٢]

قدّمه على ما بعده؛ وإن كان التّرتيب الطّبيعيّ يقتضي تأخيره[٣]؛ من حيث إنّه متعلّق بالمعنى المتعلَّقُ به الثّاني؛ للاهتمام بشأن المعنى المتعلِّق به هذا[٤].

قوله: (وأرشقُ)

أي: أحسن؛ لخفّته، وكثرة معانيه، وعدم الإبهام فيه من أنّ للزّمان[٥] زمانًا[٦]، وأمّا جعل اشتماله على المجاز أعني: إسناد الاستقبال لـ(إذا) من وجوه الاستحسان؛ كما في (ش)[٧]؛ فقد يُمنع بأنّ المجازات يُتحرَّز عنها في التّعاريف، ويُعترض بوقوعها فيها؛ فتصحّح بادّعاء الشّهرة[٨].

قوله: (وأوجز لفظًا)

قيل عليه[٩]: إنّ التّعريف ينبغي أن يكون بلفظٍ مساوٍ للمعنى المقصودِ تعريفُه؛ فكان

---

(١) فيه: تلميحٌ بالرّدّ على ما قاله الزّرقانيّ .

(٢) يريد: تعريف (إذا)، ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ٩٥ .

(٣) لأنه راجع إلى المعنى.

(٤) قال الكافيجيّ ص: ٢٧٦، ٢٧٧ «فإن قلت: الأولى أن يُقدَّم وجه التّرجيح الثّاني على وجه التّرجيح الأوّل لكونه راجعًا إلى اللّفظ، ولكون الوجه الأوّل راجعًا إلى المعنى، ولا شكّ أنّ الألفاظ متقدّمة على المعاني في استفادة المعاني منها، ووسيلة إليها، قلتُ: نعم؛ لكنّ المعاني مقصودة بالذّات ».

(٥) في (ع): الملزمان.

(٦) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١٧.

(٧) ينظر: المصدر السّابق.

(٨) فيه: تلميح بالرّدّ على الشّنوانيّ.

(٩) أي: على تعريف المصنّف لـ(إذا) بأنّها: تارةً يقال فيها ظرفٌ مستقبل خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه، ولا يعلم قائله.

الأولى أن يقول: وفي عبارتهم إطناب/ انتهى[(١)] [ل/٧٩/ب]

وأنت خبيرٌ بأنّ ما ذكره هو نفس هذا؛ إذ حيث نُسب الإيجاز لما ذكره دون قولهم؛ يُعلم أنّ فيه إطنابًا إذ لو كان ما قالوه مساويًا؛ لكان الإيجاز بالنّسبة إليه خللاً في التّعريف؛ فلم يصح ما ادّعاه.

قوله: (من قول المُعرِبين)

لا يخفاك أنّ الإعراب من خواصّ الألفاظ، ففي قوله: (المعرِبين) دون النّحويّين؛ تبكيتٌ لهم؛ حيث جعلهم من المشتغلين[(٢)] باللّفظ دون المعنى، تأمّل[(٣)].

قوله[(٤)]: (ظرفٌ لما يُستقبَل إلخ)

أي: يُستقبل مدلُوله[(٥)]؛ لا أنّه مظروفٌ فيه حتّى يكون للزّمان ظرفٌ، هذا هو وجه الإبهام السّابق[(٦)].

قوله: (لا تُفيد ذلك)[(٧)]

أُجيب عنهم[(٨)]: بأنّه لما كان خفضها للشّرطِ مُختَلَفٌ فيه، وكذلك نصبُها بالجواب؛ سكتوا عنه، وذكروا المتّفَق عليه من الخواصّ، قاله[(٩)] بعض الشّرّاح.

---

(١) في (ع)، و(ز/أ، وب) ا.هـ - بالرّمز-.

(٢) في (ع) المستقلين.

(٣) فيه: دفاعٌ عن النّحويين؛ لكونهم يعتنون باللّفظ والمعنى؛ واستخفافٌ بشأن المعرِبين المعتنين ببيان ظاهر الإعراب.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٧٧، والشّنوانيّ ٢/١٦.

(٦) فيه: إيضاحٌ لما ذكره الكافيجيّ، والشّنوانيّ.

(٧) أي: عبارة المعرِبين، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٥، ٩٦.

(٨) أي: المعربين في قولهم: إنّها ظرفٌ لما يستقبل من الزمان .

(٩) في (ع) قال .

قوله: (على شريطة[١] التّفسير)[٢]

الإضافة لاميّة[٣]، والمراد بشريطة التّفسير أي: طريقته عدم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر[٤]، وجعلُها بيانيّة؛ لغوٌ لا يفيد[٥].

قوله: (لمجرّد التّنظير)[٦]

وهو المتبادر من عبارته، لأنّ لفظة (مثل) المتبادر منها ذلك[٧].

قوله: (ففيه نظر)

أُجيب عنه[٨]: بأنّه لا يشترط في المقيس عليه؛ أن يكون متّفقًا عليه بين الخَصْمَين؛

---

(١) في (ع) شرطية.

(٢) تمامه موصّل الطّلاّب ص: ٩٦ «وأما نحو ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] ممّا دخلت فيه الاسم فمحمول عند جمهور البصريّين على إضمار الفعل، ويكون الاسم الدّاخلة هي عليه؛ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّر الفعل المذكور، والتّقدير: إذا انشقّت السّماء انشقّت مثل ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النّساء: ١٢٨] فامرأة: فاعلٌ بفعل محذوف على شريطةِ التّفسير»، وهذا في تقرير مسألة: دخول (إذا) الشّرطيّة على الجمل الفعليّة، وهل تدخل على الاسميّة؟ ينظر: تفصيل المسألة في الرّضيّ ١٠٨/٢، والتّصريح ٤٠/٢، والهمع ٢٠٦/١، والأشموني ٢٥٨/٢..

(٣) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٧٧، وقال الشّنوانيّ ١٧/٢: «أي: لأجل شرطٍ هو التّفسير أي: لأجل التّفسير».

(٤) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٩ (ب).

(٥) في (ع) لغويًّا يفيد، وقد ذكر المدابغيّ ل/٤١ (ب) أنّ الإضافة إمّا تعليليّة، أو لاميّة- وهو ما اختاره العطّار-، أو بيانيّة - وهو ما قال عنه إنّه لغوٌ لا يفيد-.

(٦) يريد: أنّ قياس الشّرط الجازم على غير الجازم في دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف؛ إن كان لمجرّد التّنظير فظاهر، وإن كان للاستدلال ففيه نظر؛ لأنّ شرط المقيس عليه أن يكون ممّا اتّفق عليه الخصمان، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٦.

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٤٩ (ب) .

(٨) الجواب من الشّنوانيّ ١٨/٢ وسيشير إليه العطّار في نهاية النّقل، وينظر: المدابغيّ ل/٤١ (ب).

إلاّ إذا كان الغرض من القياس؛ إلزام الخصم، وغرض المصنّف: إثبات هذا الحكم؛ لا إلزام الخصم، ولأنّه لا يشترط ما ذُكر؛ إذا كانت أدلّة الخصم عليه واضحة، وهنا كذلك، غاية الأمر: أن المصنّف لم يذكرها؛ لأنّه ليس محلّ ذكرها، أفاده (ش).

قوله: (وقد تخرج)

عبارة المتن هكذا: (وقد تُستعمل للماضي)[١]، فقد[٢] تعليليّة؛ إذ هذا من غير الغالب المقابل لقوله سابقًا[٣]: (غالبًا فيهنّ)، وهو الّذي وعد به الشّارح بقوله سابقًا[٤]: (كما سيأتي)، فقول الشّارح هنا: (وقد تخرج إلخ)؛ يشير به إلى أنّ ضمير (تُستعمل) يعود على (إذا) مجرّدةً عن قيدها بطريق الاستخدام، ثمّ قوله: (مطلقًا) وقوله: (وللحال بعد القسم) الصّورة الّتي زادها على المتن[٥]؛ الأولى إسقاطه[٦]؛ أمّا الإطلاق؛ فالمستفاد من سياقه[٧] أنّ/ معناه: سواءً وقعت بعد القسم، أو لا، فينافيه ما صرّح به هو[٨]: من أنّها إذا وقعت بعد القسم تكون للحال، وأما الصّورة الّتي زادها وهي: (مجيئها للحال بعد القسم)؛ فهذا معنًى زاده البعض متمسّكًا بظاهر الآية[٩]، والمحقّقون: على أنّها بعد القسم للاستقبال[١]، وتأوّلوا [ل/٨٠/ أ]

(١) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٧.

(٢) في (ع) فقول.

(٣) ينظر: المصدر السّابق ص: ٩٥.

(٤) ينظر: السّابق حيث قال: ((ومن غير الغالب أن تكون (إذ) للماضي، كما سيأتي...)) .

(٥) ينظر: المغني ص: ١٢٩، ١٣٠، حيث ذكر أنّها تخرج عن المستقبل للماضي، وتجيء للحال بعد القسم.

(٦) فيه: استدراك على الشّارح فيما زاده على المصنّف.

(٧) أي المصنّف عند ما قال: ((وقد تستعمل للماضي)) .

(٨) أي: الشّارح .

(٩) هي: قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١]؛ حيث قالوا: لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفًا لفعل القسم؛ لأنّه إنشاءٌ لا إخبارٌ عن قسمٍ يأتي، ينظر: المغني ص: ١٣٠، ١٣٦، والشّنوانيّ ١٩/٢.

الآية بتقديرِ حالٍ مقدّرة، والتّقدير: أقسم بالنّجم في حال تقدير هَوْيه، وهو حين القسم معدوم؛ لأنّ القسم هذا من كلام الله، وهو أزليّ، أو أنّه على حذف المضاف، والتّقدير: أقسم بحال النّجم، فالحال(٢) هي الّتي ظرفٌ للقسم، لكنّ الحال تحتمل الماضي، والمستقبل، فالتّوجيه الأوّل أولى(٣).

بقي على المصنّف مؤاخذة؛ وهو أنّه جعل هذا النّوع ممّا جاء على وجهين، وسوقه يفيد أنّه ممّا جاء على ثلاثة(٤)؛ بل ممّا جاء على خمسة بالصّورة الّتي زادها الشّارح(٥)، وما قاله بعض الشّرّاح(٦) نقلاً عن أبي عبيده(٧)؛ أنّ (إذا) تأتي زائدة(٨)، وقد يجاب: بأنّ نظر المصنّف للغالب، وقوله: (وقد [تستعمل](٩) للماضي) أي: في غير الغالب، فنزّلت قِلَّتُهُ منزلة عدَمه، وما ذكره الشّارح غير تامّ؛ لرجوعها بعد القسم للمستقبل كما علمت، والقول بالزّيادة لعلّه ضعيف(١٠).

واعلم أنّه وقع في نسخة (ك)، والرّوميّ، و (م) حذف قوله: (وتستعمل ظرفًا) إلى قوله: (وتارةً يقال فيها: حرف مفاجأة) فتدبّر.

---

(١) ينظر: المغني ص: ١٣٠، ١٣٦، والشّنوانيّ ٢/١٩.

(٢) في (ع) والحال .

(٣) من قوله: (وتأولوا الآية) إلى قوله: (أولى) من الزّرقانيّ ل/٥٠ (أ) بتصرّف.

(٤) حيث ذكر أنّ (إذا) ظرف مستقبل، وتستعمل اسمًا للزّمن الماضي، كـ(إذ)، وسيذكر أنّها حرفُ مفاجأة.

(٥) وهي: أنّها تكون للحال بعد القسم فتفيد الزّمن الحاضر.

(٦) في (ع) الشّرح .

(٧) ينظر: مجاز القرآن ١/٣٧.

(٨) ذكر في مصابيح المغاني ص: ٨٤-٨٩ أنّ لها ستّة أوجه.

(٩) ما أثبت من موصّل الطّلاّب ص: ٩٧ وفي النسخ الأربع: (تأتي).

(١٠) أنكر ذلك الطّبري في تفسيره ١/١٩٦، وينظر: مصابيح المغاني ص: ٨٩.

قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً ﴾[١]

هذا إخبارٌ بقصّة العير الّذي قدم المدينة والنّبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فتفرّقوا عنه حتّى لم يبق معه إلاّ اثني عشر رجلاً[٢]، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية؛ فتكون (إذا) فيها للماضي[٣]، وإفراد التّجارة؛ لأنّها المقصودة، فإنّ المراد من اللّهو؛ الطّبل[٤] الّذي كانوا يستقبلون به[٥] العير، والتّرديد؛ للدّلالة على أنّ منهم من انفضّ بمجرّد سماع الطّبل، ورؤيته[٦].

قوله: (**حرف مفاجأة**) [٧]

المراد بالحرف هنا: معناه الحقيقيّ؛ لا الكلمة كما قيل[٨]، وإضافته لما بعده من إضافة الدّالّ للمدلول أي: حرفٌ دالّ على المفاجأة[٩] أي: البغتة فقط؛ لأنّه دالٌّ عليها مع الظّرفيّة مكانيّةً، أو زمانيّة كما قيل أيضًا، فالعنوان/ مبنيٌّ على الصّحيح، وهو لا ينافي تحقّق الخلاف **[ل/٨٠/ب]**

(١) الجمعة: ١١، والآية شاهدٌ لاستعمال (إذا) ظرفًا للماضي مطلقًا، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٧.

(٢) القصّة ذكرت في أكثر التّفاسير، ينظر: تفسير الطّبري ١٤/١٣٢، ١٣٣، وتفسير ابن كثير ٤/٣٩٢، ٣٩٣ وقد ذكر فيهما الحديث بروايات متعدّدة. وينظر: الكشّاف ٤/١٠٦، وتفسير البيضاويّ ٢/٤٧٧.

(٣) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٢١، وهو في المنصف للشّمنّي ١/٢٠١.

(٤) في الطّبري ١٤/١٣٤: الكَبَر- وهو الطّبل- والمزامير، وفي الكشّاف ٤/١٠٦ الطّبل والتّصفيق.

(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/أ، وب).

(٦) من قوله: (هذا إخبار) إلى هذا الموضع من الزّرقانيّ ل/٥٠ (أ) بتصرّف.

(٧) هذا هو الوجه الثاني من أوجه (إذا) حيث يقال فيها تارةً حرف مفاجأة فلا تحتاج إلى جواب، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٧.

(٨) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٢٢، والمدابغيّ ل/٤٢ (أ).

(٩) ينظر: الرّضي على الكافية ١/١٠٣، ١٠٤، والمغني ص: ١٢٠، ١٢١، والمنصف للشّمنّي ١/١٨٦-١٨٨، والكافيجيّ ص: ٢٧٩، والهمع ١/٢٠٧، والرّوميّ ص: ١٢٠، ١٢١.

بعد، فسقط ما هنا من التّكلف(١).

قوله: (إلى جواب)

أي: ولا شرط بالطّريق الأوّليّ(٢)؛ فتركَ التّصريحَ به لملزوميّته(٣)، وحيث انتفى اللاّزم انتفى الملزوم؛ فيكون نفي الاحتياج صريحًا(٤) في أحدهما كنايةً في الآخر(٥).

قوله: (وتختصّ بالدّخول على الجمل الاسميّة)

هذا أحدُ أقوالٍ ثلاثة ثانيها(٦): جواز دخولها على الاسميّة والفعليّة.

ثالثها: الفرق بين أن تقترن الفعليّة بـ(قد)(٧)؛ فيجوز دخول (إذا) عليها، وأن لا تقترن بها؛ فيمتنع(٨).

فقول الشّارح(٩): (وقد تليها(١٠) الجملة الفعليّة ؛ إذا كانت مصحوبةً بـ(قد))؛ إنّما يأتي على القول الثّالث، وإنّما اختصّت بالدّخول على ما ذُكر؛ لأنّهم قصدوا بذلك إزالة التباسها بالشّرطيّة، فإنّ تلك خاصّة بالأفعال لإفادتها التّعليق؛ فخُصّت هذه بالأسماء.

ويؤخذ من هذا التّوجيه: إلحاق الجملة الفعليّة المقرونة بـ(قد) بالجملة الاسميّة؛ لأنّ أداة الشّرط لا تدخل على الفعل المقرون بـ(قد)، لا يقال(١١): قضيّة ذلك إلحاق كلّ ما لا يكون

(١) يقصد بذلك: الشّنوانيّ، والمدابغيّ في حديثهما عن المراد بالحرف فهو يعرّضُ بهما.

(٢) وذلك لعدم تضمّنها الشّرط.

(٣) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٠ (أ)، والمدابغيّ ل/٤٢ (أ).

(٤) في (ع) مريحًا.

(٥) في (ع) في آخر.

(٦) في (ع) باتها .

(٧) في (ع) و(ز/أ) بعد.

(٨) ينظر الأقوال الثّلاثة في الهمع ٢٠٧/١، والمنصف للشّمنّي ١٨٦/١، والشّنواني ٢٢/٢.

(٩) موصّل الطّلاّب ص: ٩٧.

(١٠) في (ع)، و(ز/أ) يليها- بالياء-.

(١١) في (ع) لايقا.

شرطًا [بالاسميّة كالمصدّرةِ بتنفيس؟ لأنّا نقول: قصدوا تأكيد التّمييز بمنع ما من شأنه[١] أن يكون شرطًا[٢]][٣] ا.هـ (ش)[٤].

قوله: (وقد تليها الجملة الفعليّة)[٥]

على هذا كان الواجب أن يُبَدل قوله: (على الأصحّ) بقوله: (غالبًا)؛ لتصحّ المقابلة[٦].

قوله: (وقال [الزّجاج][٧] إلخ)[٨]

وقيل: الفاء[٩] للسّببيّة، فإنّ مفاجأة السَّبُعِ مُسَبَّبَةٌ[١٠] عن الخروج، وقيل[١١]: الأقرب أنّها للعطف من جهة المعنى، وحاصل المعنى: خرجتُ ففاجأتُ زمان وقوف[١٢] السَّبُع، على رأي الزّجاج، أو مكان وقوف السَّبُع، على رأي المبرّد[١٣].

---

(١) في (ع) بمنع شأنه.

(٢) ساقط من (ع).

(٣) ما بين المعقوفين مكرّر في الأصل.

(٤) ينظر: الشّنوانيّ ٢٢/٢، ٢٣.

(٥) هذا إذا كانت مصحوبةً بـ(قد) نحو: (خرجتُ فإذا قد قامَ زيدٌ) حكاه الأخفش عن العرب، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٧

(٦) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٠ (أ، ب) والمدابغيّ ل/٤٢ (أ).

(٧) في النسخ الأربع: الزجاجي، وهو سهوٌ، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٧، وشرح المفصّل لابن يعيش ٣/٩، والمغني ص: ٢٢١، والهمع ٢٠٦/١.

(٨) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٧، وهو في المغني ص: ٢٢١.

(٩) في (ع) الباء، وهو سهو.

(١٠) في (ع) مسبة.

(١١) في المغني ض: ٢٢١: أنّه قول أبي بكر العسكريّ المعروف بمبرمان، وأبي الفتح، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩، والرّضيّ على الكافية ١٠٤/١، والشّنوانيّ ٢٣/٢.

(١٢) في (ع) وقوله.

(١٣) من قوله: (وقيل) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ١٢١، ١٢٢ بتصرف، وينظر: المنصف للشّمنّي ١٨٧،١٨٨/١.

ويجوز الجمع بين الفاء و(إذا) في جواب الشّرط تأكيدًا، كما في قوله تعالى: ﴿فإذا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في جواب ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾[١] خلافًا لمن منع ذلك[٢]؛ ومنهم السّيوطيّ في الهمع[٣]، وقد تُوجّه الزّيادة بتزيين اللّفظ[٤].

قوله: (ظرفُ مكانٍ)[٥]

مقتضى هذا القول أن لا تكون مضافةً / إلى الاسميّة الواقعة بعدها؛ إذ لا يضاف من ظروف [المكان][٦] إلاّ حيث، أفاده الدّمامينيّ. **[ل/٨١/أ]**

قوله: (واختاره الزّمخشريّ)[٧]

حيث قال: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٨] أي: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، وزعم أنّ عاملها فعلٌ مشتقّ من لفظ المفاجأة[٩].

---

(١) الأنبياء ٩٦، ٩٧.

(٢) ينظر: التّصريح ٢/٢٥١.

(٣) ٢/٦٠.

(٤) من قوله: (ويجوز) إلى هنا من الشّنوانيّ ٢/٢٣، ٢٤ بتصرّف.

(٥) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٨، وقد ذهب إلى القول بأنّها ظرف مكان: المبرّد، والفارسيّ، وأبو الفتح ابن جني، وعزي إلى سيبويه، واختاره ابن عصفور، ينظر: المغني ص: ١٢٠، والمنصف للشّمنّي ١/١٨٧، ١٨٨، والهمع ١/٢٠٧.

(٦) ما أثبت من المنصف للشمني ١/١٨٧، وفي النّسخ الأربع: الزّمان.

(٧) أي: اختار القول بكون (إذا) الفجائية ظرف زمان، وهو قول الزّجاج والرّياشي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٨، وهو في المغني ص: ١٢٠، ١٢١، والجنى الدّاني ص: ٣٦٥، والهمع ١/٢٠٧.

(٨) الروم: ٢٥.

(٩) ينظر: الكشّاف ٣/٢٢٠، وعبارته فيها الفرق بين (إذا) الأولى، و(إذا) الثانية؛ حيث ذكر بأنّ الأولى للشّرط، والثّانية للمفاجأة.

قال المصنّف[١]:وهذا شيءٌ تفرّد به الزّمخشريّ، وإنّما ناصِبُها عند غيره ممّن لم يقل بحرفيّتها؛ الخبر المذكور، أو المقدّر[٢]، وإن قدّرت أنّها الخبر؛ فعامِلُها مستقرًّا ، أو استقرّ، ولم يقع الخبر معها في التّنْزيل إلاّ مصرّحًا به نحو: ﴿ فَإِذَا هُم خَامِدُونَ﴾ [٣]، ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ ﴾[٤]، ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾ [٥]، فإذا قيل: (خرجتُ فإذا الأسد)؛ صحّ كونها عند المبرّد خبرًا، أي: فبالحضرة الأسد[٦]، ولم يصحّ عند الزّجّاج[٧]؛ لأنّ الزّمان لا يُخبر به عن الجثّة[٨]، ولا عند الأخفش؛ لأنّ الحرف لا يخبر به[٩]، ولا عنه. أفاده (م)[١٠].

---

(١) هو ابن هشام في المغني ص: ١٢١، وليس هذا نصّ كلامه؛ بل المفهوم منه؛ حيث قال: ((ولا يعرف هذا لغيره))، والعطّار ينقل عن الشّمنّي في حلّ معاقد القواعد كما سيشير في نهاية النّقل.

(٢) المذكور نحو: (خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ) والمقدّر في نحو: (فإذا الأسد) أي: حاضرٌ. ينظر: المغني ص: ١٢١.

(٣) يس: ٢٩.

(٤) الشعراء: ٣٣.

(٥) النازعات١٤، وقد استشهد ابن هشام في المغني ص: ١٢١ بخمس آيات؛ ذكر الشّمني منها ثلاثة، والعطّار تابع له، وبقيت آيتان هما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسۡعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧] .

(٦) ينظر: المقتضب ٣/١٧٨، و٢٨٤، وينظر: كلام الشّيخ محمد عُضَيمة حول رأي المبرّد ٢/٥٧، ٥٨ ح/٣.

(٧) ينظر: المغني ص: ١٢٠، والجنى الدّاني ص: ٣٦٥، والهمع ١/٢٠٧.

(٨) في (ع) الجنة.

(٩) من قوله: (عن الجثة) إلى قوله: (لا يخبر به) ساقط من (ز/ب) .

(١٠) من قوله: (حيث قال) إلى هذا الموضع من المغني ص: ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، والشمني ل/٢٧ (أ) بتصرّف، وينظر: الرّضيّ على الكافية ١/١٠٣، ١٠٤، والهمع ١/٢٠٧، والأشموني ٢/٢٥٩، والشّنوانيّ ٢/٢٧.

وقوله: (لأنّ الزّمان لا يُخبر به عن الجثّة) أي: بدون تأويل، وبعد التّأويل يصحّ، فعلى مذهبه يُقدَّر مضاف، والتّقدير: خرجت ففي الزّمان وجود الأسد(١).

قوله: (بكسر إنّ)(٢)

قيّد (إنّ) بالمكسورة الهمزة؛ لأنّ المفتوحة الهمزة هي(٣) مع اسمها وخبرها؛ مبتدأٌ خبره محذوفٌ هو العامل، وليس معمولاً لـ(إنّ)، والمنع مقيّدٌ بكونه معمولاً لها.ا.هـ من (ق)(٤).

قوله: (لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلّها النّصب)

ولو احتاجت لكان ذلك العامل هو خبر (إنّ)، وكون العامل هو خبر (إنّ) باطل؛ لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها(٥)، وهذا البطلان إنّما جاء من تقدير جعلها ظرفًا؛ فليكن باطلٌ فيثبُت مقابله؛ وهو أنّها حرف، وهو المدّعي؛ إذ الأمر دائرٌ بين الحرفيّة والاسميّة(٦)؛ فمتى انتفى أحدُهما ثبت الآخر، هذا هو تقرير الدّليل، وللسّائل نقضه نقضًا تفصيليًّا بمنع الملازمة الثّانية(٧)؛ بأنّا لا نُسلّم أنّه على تقدير احتياجها(٨)؛ يلزم كون ذلك العامل هو خبر (إنّ)؛ لِمَ لا يجوز أن يكون العامل فيها فاجأتُ، فيكون مفعولاً به(٩) لا(١٠) مفعولاً/ فيه، كما هو

(١) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٠ (أ).

(٢) يشير إلى حرفية (إذا) لقولهم: (خرجت فإذا إن زيدًا بالباب) بكسر إنّ، فلو كانت (إذا) ظرف مكان أو زمان؛ لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلّها النّصب، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٨.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٠، ٥١.

(٥) ينظر: المغني ص: ١٢٠، والجنى ص: ٣٦٦.

(٦) في (ع) بين الحرفين والاسمين.

(٧) وهي كونها ظرفًا.

(٨) في (ز/ب) احتياجه .

(٩) هذا الرّأي ذكره التّفتازاني في المطوّل ص: ١٤١.

(١٠) ساقطة من (ع).

[ل/٨١/ب]

قولٌ رابعٌ غير الثّلاثة المذكورة[١].

قوله: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ ﴾[٢]

أي: إسرافيل[٣] على صخرة بيت المقدس دعوةً واحدة يا أهل القبور اخْرُجُوا؛ إذا أنتم تخرجون بسرعةٍ من غير توقّفٍ، ولا لبثٍ[٤]، ومِن الأرض: صفة ﴿دَعۡوَةً﴾ ،أو متعلّقٌ بـ﴿دَعَاكُم﴾ ا.هـ من (ك)[٥] .

قوله: (وهو سَبْعٌ)[٦]

هكذا بالتّذكير في نسخ[٧]، وفي نسخة الرّوميّ: سبعةٌ بالتّأنيث[٨]، وأجاب عن النّسخة الّتي فيها سبع؛ بأنّ[٩] أكثر المبحوث عنه حروف، ويجوز تغليب التّأنيث على التّذكير؛ إذا كان المؤنّث كثيرًا ا.هـ

وفيه: أنّ حروف جمع حرف، وهو ليس مؤنّثًا، فالأولى: أن يوجّه كلٌّ من النّسختين بأنّ

---

(١) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٢٤.

(٢) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٨ بعد ذكر الآية: «فإذا الأولى شرطيّة وليتها جملة فعليّة والثّانية فجائيّة وليتها جملة اسميّة».

(٣) في (ع) امرافيل.

(٤) ينظر: الكشّاف ٣/٢٢٠.

(٥) الكافيجيّ ص: ٢٨٠ بتصرف، وينظر: الشّنوانيّ ٢/٢٧، والمدابغيّ ل/٤٣ (أ).

(٦) هذا هو النّوع الثّالث، وهو: (ما جاء من الكلمات على ثلاثة أوجه)، وهي سبع كلمات، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٩، وهذا المقطع مؤخّرٌ عن المقطع الذي يليه (قوله: تارةً ظرفٌ إلخ) في النّسخ الأربع، وهو من غفلة النّساخ، والأولى تقديمه موافقةً لترتيب موصّل الطّلاّب .

(٧) ينظر: موصّل الطّلاّب بتحقيق: د/عبد الكريم مجاهد ص: ٩٩، والشّمنّي ل/٢٧ (ب).

(٨) ينظر: الرّوميّ ص: ١٢٢، وكذا في الكافيجي ص: ٢٨١، والشنواني ٢/٢٧، وموصّل الطّلاّب بتحقيق: د/البداروي زهران ص: ١٣٨، وبتحقيق: محمد إبراهيم سليم ص: ٨٨.

(٩) في (ع) آيات.

التّجريد عن التّاء؛ باعتبار أنّها كلمات، وإلحاقها؛ باعتبار أنّها ألفاظ.

قوله: (**تارةً ظرفٌ إلخ**)(١)

فهي حينئذٍ(٢) اسم، والدّليل على اسميّتها؛ الإخبار بها مع مباشرة الفعل، وإبدالها من الاسم الصّريح، والإضافة إليها بلا تأويل، وتنوينها من غير ترنّم(٣) نحو: (جئتكَ(٤) إذ(٥) جاءَ زيدٌ)(٦)، و (رأيتكَ أمسِ إذ جئت)(٧)، و ﴿بعدَ إِذْ هدَيْتَنَا﴾ (٨)، ويومئذٍ(٩).

وبنيت؛ لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، أو لِوَضْعها على حرفين؛ على رأي غير الشّاطبيّ(١٠)، قاله بعض الشّرّاح بتصرّف.

قوله: (**لما مضى**)

أي: موضوعٌ لما مضى، أو أنّ(١١) الظّرفية صارت اسمًا للفظ؛ من تسمية الدّال باسم المدلول، فلا يرد أن مقتضى العبارة أن يكون للزّمان زمان ا.هـ(١٢)

---

(١) يشير إلى الأوجه الواردة في (إذ) وهي في المغني على أربعة أوجه ص: ١١١-١٢٠،، وفي مصابيح المغاني على ستّة أوجه ص: ٧٨-٨٣، وينظر في (إذ): المقتضب ١٧٧/٣، والجنى ص: ١١٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٥/٤، ورصف المباني ص: ١٤٨، ١٤٩، والهمع ٢٠٥/١.

(٢) ساقطة من (ز/ب)، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ): ح - بالرّمز-.

(٣) تنوين الترنّم هو اللاّحق للقوافي المطلقة التي آخرها مد، ينظر: أوضح المسالك ١٥/١، ١٦.

(٤) في (ع)، و(ز/ب) مجيئك .

(٥) في الأصل، و(ز/أ، وب)، (إذا).

(٦) هذا مثالٌ للإخبار بـ(إذ) مع مباشرة الفعل.

(٧) هذا مثالٌ للإبدال بـ(إذ) من الاسم الصّريح.

(٨) آل عمران: ٨، وهو شاهد على الإضافة إلى (إذ) بلا تأويل.

(٩) هذا مثالٌ للتنوين بـ(إذ) من غير ترنّم.

(١٠) سبق ذكر مذهب الشّاطبي في البناء ص: ٥٠٤ .

(١١) في (ز/ب) وأن .

(١٢) ساقط من (ع)، وما سبق من الكافيجيّ ص: ٢٧٧ بتصرّف.

قال (ك): « فإن قلت: (إذ)[١] الدّالة على الزّمان الماضي؛ قد تستعمل للوقت المجرّد من معنى الظّرفية كما في (حينئذٍ)، و(يومئذٍ)، وقد قالوا: إنّ (إذ) من قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾[٢]بدل اشتمال من مريم، على حدّ البدل في قوله تعالى: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾ [٣] قلت: إطلاق الظّرف عليه؛ إنّما هو باعتبار بعض استعمالاته[٤]، يدلّ عليه قوله: (لما مضى من الزّمان)، ويقوّيه بعض التّقوية قوله[٥]: (وتدخل على الجملتين) »[٦].

قوله: (على الجملتين)

وأمّا قوله[٧]:

هَلْ يَرجِعَنّ ليالٍ قد مَضَيْنَ لَنَا   والعيشُ مُنْقَلبٌ إذ ذَاكَ أفنَانا/ **[ل/٨٢/أ]**

فالتّقدير: إذ ذاك كذلك.

قوله: (الاسميّة والفعليّة)

وذلك لانعدام[٨] تضمّن معنى حرف الشّرط الّذي يقتضي الفعليّة[٩].

---

(١) في الأصل (إن) .

(٢) مريم: ١٦.

(٣) البقرة: ٢١٧.

(٤) ينظر: المغني ص: ١١٣، وموصّل الطّلاّب ص: ٩٩، ومصابيح المغاني ص: ٨٠.

(٥) أي: المصنّف، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٩.

(٦) الكافيجيّ ص: ٢٨٢ بتصرّف، وينظر: المدابغيّ ل/ ٤٣ (أ).

(٧) البيت من البسيط، وهو منسوب لابن المعتز، وذكر في المغني ص: ١١٧، ورصف المباني ص: ٤١٤، والهمع ١/٢٠٥، والشّنوانيّ ٢/٢٩، والمدابغيّ ل/٤٣ (أ)، والشّاهد فيه: (إذ ذاك) حيث حذف أحد شطري الجملة فيظنّ مَنْ لا خبرة له أنّها أُضيفت إلى المفرد، فتمام الجملة: إذ ذاك كذلك.

(٨) في (ع) المقدام.

(٩) ينظر: الرّومي ص: ١٢٣.

وفي الرّوميّ: وقد استقبحوا (إذ زيدٌ قام)[١]؛ لأنّ الفعل الماضي لا يكون خبرًا؛ إلاّ إذا أريد به الإخبار فيما مضى، وهذ الغرض حاصلٌ من نفس (إذ)؛ لأنّ مدلول (إذ)، و(قام) من الزّمان واحد[٢]، وقد اجتمعا في كلامٍ واحد ا.هـ[٣]

ثمّ هي لا تدخل على الجملة الشّرطيّة، ففي كلام شارحنا إطلاقٌ في محلّ التّقييد.

قوله: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾[٤]

إذ: مفعول به[٥]، فالمراد بالأمر: بذكر ذلك الوقت؛ لا الذّكر فيه، وقول بعضهم: إنّ (إذ) ظرف لا ذكر محذوفًا؛ وهمٌ فاحش ا.هـ (م)[٦].

قوله: (ومن غير الغالب) [٧]

أخذه من التّعبير بـ(قد) التّعليليّة، فلذا أثبت الأغلبيّة في المقابل[٨].

وفي (ك): إذا عُبّر بـ(إذ) عن الزّمان المستقبل؛ فالجمهور على أنّه من باب تنْزيل المستقبل منْزلة الماضي ا.هـ.[٩]

---

(١) ينظر: الكتاب ١٠٧/١، والمقتضب ٣٤٨/٤، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٦/٤.

(٢) وهو الدّلالة على المضيّ فـ(قام) فعل ماض، و(إذ): ظرفُ زمانٍ ماضٍ، فاجتماعهما يؤدّي إلى التّشاكل في المعنى، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٩٦/٤.

(٣) ينظر: الرّومي ص: ١٢٣.

(٤) الأعراف: ٨٦، وهو شاهد على دخول (إذ) على الجملة الفعليّة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ٩٩.

(٥) قال في الكشّاف ٩٤/٢: ((إذ: مفعول به غير ظرف: أي: واذكروا على جهة الشّكر وقت كونِكُم قليلاً عدَدُكم))، وينظر: الكافيجيّ ص: ٢٨٣، والمدابغيّ ل/٤٣ (ب).

(٦) ينظر: الشمنّي ل/٢٧ (ب).

(٧) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ٩٩ ((ومن غير الغالب أنّها قد تستعمل للمستقبل)) وعدّه ابن هشام في المغني ص: ١١٣ وجهًا ثانيًا من أوجه (إذ)، وينظر: الجنى ص: ٢١٢، والشّنوانيّ ٣٠/٢.

(٨) مقابله: هو الغالب، وهو كون (إذ) ظرفٌ لما مضى من الزمان.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٨٢.

وعليه: فالمراد بالماضي تحقيقًا، أو تقديرًا، وهذا من أمثلته[١]، لكن ينافيه الفصل بـ(قد)؛ إذ الظّاهر بقاؤه على الاستقبال على غير طريقة الجمهور، نعم على نسخة (ك) يجري هذا؛ لسقوط[٢] قوله: (وقد تستعمل في المستقبل) منها.

قوله: (حرف مفاجأة)[٣]

لكنّ هذا الاستعمال قليل، حتّى إنّ ابن الحاجب أسقطه من مقدّمته[٤]؛ فاعتذر عنه بعض شارحيه بالنّدرة[٥].

ثمّ إنّ الشّارح مثّل بدخولها على الجملة الفعليّة كما هو الغالب فيها[٦]، وقد تدخل على الاسميّة نحو: (خرجتُ فإذ[٧] زيدٌ قائمٌ).

قوله[٨]: **(إذا وقعت بعد بينا أو بينما)**

قال بعضُ الشُّرّاح[٩]: واعلم أنّه إذا لم تذكر (إذ)[١٠] فالعامل في (بينا أو بينما) الفعل الّذي تدخل عليه، وإن ذُكرت فعلى الزّيادة كذلك، وعلى القول بحرفيّتها، أو ظرفيّتها[١١]؛

---

(١) المثال هو ما ذكره في موصّل الطّلاّب ص: ٩٩؛ حيث قال: ((نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧١]. فـ(إذ) هنا بمعنى (إذا)؛ لأنّ العامل فيها فعل مستقبل)).

(٢) في (ع) السقوط.

(٣) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه (إذ)، حيث يقال فيها تارة حرف مفاجأة؛ إذا وقعت بعد بينا أو بينما، وقد نصّ عليه سيبويه في الكتاب ٢٣٢/٤، وينظر: الكافيجيّ ص: ٢٨٣.

(٤) يقصد بذلك : الكافية في النّحو.

(٥) ينظر: الرّوميّ ص: ١٢٣.

(٦) ينظر: موصّل الطّلاّب ص:١٠٠ حيث مثّل بقوله: (بينا أنا في ضيق إذ جاء الفرج).

(٧) في (ع): فإذا.

(٨) ساقطة من (ز/ب).

(٩) ينظر: المغني ص: ١١٥، والمنصف للشّمنّي ٤٨٠/١، والشّنوانيّ ٣٤/٢.

(١٠) في (ع) لم يذكر الخ.

(١١) ينظر الخلاف في ذلك: في الرّضي على الكافية ١١٤/٢، والجنى ص: ٢١٣، والمغني ص: =

لا يمكن[(١)] أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالعامل فعلٌ محذوفٌ يفسّره ما بعد (إذ)، فإذا قلت: (بينما زيدٌ قاعدٌ إذ أقبل عمرو)؛ فالعاملُ في (بينما أقبل) محذوفٌ[(٢)] يفسّره قوله: إذا أقبل عمرو [(٣)]، وهذا على القول بالحرفيّة واضح، وأمّا على القول بالظّرفيّة؛ فقال ابن جنّي[(٤)] وجماعة: النّاصب لـ(بينا) ما ذُكر، والنّاصب لـ(إذ) الفعل /الواقع بعدها وليست مضافة، وقال الأستاذ أبو علي[(٥)]: ((النّاصب لـ(بينا) ما يُفهم من معنى الكلام، و(إذ) بدل من (بينا))) ا.هـ **[ل/٨٢/ب]**

وفي الرّوميّ[(٦)]: مذهب الزّجّاج أنّ (إذ) و (إذا)؛ ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، يخرجان عن الظّرفيّة، مبتدآن خبرهما (بينا وبينما).

قوله: (مياسير)[(٧)]

صحّفه الرّوميّ بمياسر بدون الياء الأخيرة[(٨)]، حيث قال: ((جمع مُوسر كمَفاطِر جمع

= ١١٥، والكافيجيّ ص: ٢٨٣، والشّنوانيّ ٣٣/٢، ٣٤.

(١) في (ع) لأمكن.

(٢) في (ز/أ)، و(ز/ب) محذوفة.

(٣) من قوله: (فالعامل) إلى قوله: (عمرو) ساقط من (ع).

(٤) ينظر رأيه في سرّ الصناعة ٢٤/١، وهو في المغني ص: ١١٥، والهمع ٢٠٥/١.

(٥) ينظر: المغني ص: ١١٥، والمنصف للشّمنّي ١٨٠/١.

(٦) ينظر: ص: ١٢٥، وهو في الرّضي على الكافية ١١٤/٢.

(٧) جزءٌ من بيتٍ من بحر البسيط اختلف في قائله، وتمامه:

استقدرِ اللهَ خيرًا وارضَيَنَّ به   فبينما العُسرُ إذ دَارتْ مَياسِيرُ

وهو من شواهد الكتاب ٥٢٨/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٠٧/٢، ورصف المباني ص: ٤٠٢، والمغني ص: ١١٥، والهمع ٢٠٥/١، والخزانة ١٧٨/٣، والشّاهد فيه: (إذ دارت) حيث دلّت (إذ) على المفاجأة بعد (بينما).

(٨) القياس في جمع موسر: مياسر، إلا أنّ الكوفيّين أجازوا (مياسير)، ووافقهم ابن مالك، ينظر: شرح الأشموني ١٥١/٤.

مُفْطِر))(١)، وهو منافٍ لبقيّة أبيات القصيدة(٢)، قال:

يبكي الغريبُ عليه ليس يَعْرِفُهُ   وذو قَرَابَتِهِ في الحيّ مسرُورُ

ثمّ(٣) في حاشية الحفيد(٤) على المطوّل: أنّ (مع) تأتي بمعنى: بعد بتقديم الموحّدة، وعليه يتخرج قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ الآية(٥).

وما يُفهم في البيت من مصاحبة العُسر لليُسر بلا احتياج لما تكلّفوا به هنا(٦).

قوله: (﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾(٧))

أي: لن ينفعكم يومَ القيامة اشتراككم في العذاب؛ لكون كلِّ واحدٍ منكم(٨) به من العذاب ما لا تطيقه طاقة، كما ينفع الواقعين في الأمر الصّعب اشتراكهم فيه؛ لتعاونهم في حِمْلِ أعبائه(٩).

---

(١) الرّوميّ ص: ١٢٥.

(٢) الأبيات في درّة الغوّاص للحريري ص: ٧٣، ونزهة الألباء ص: ٢٧، ٢٨، وينظر: الشّنوانيّ ٣٢/٢، ٣٣.

(٣) في (ع): قوله ثمّ.

(٤) هو: أحمد بن يحيى بن محمّد الهرويّ المعروف بحفيد التّفتازاني من فقهاء الشافعيّة، من مؤلّفاته: حاشية على المطوّل، تعليق على أوائل الكشّاف، الفوائد والفرائد في الحديث، ت ٩١٦هـ، ينظر: الأعلام ٢٧٠/١، ومعجم المؤلّفين ٢٠٥/٢، وحاشيته مخطوطة في دار الكتب المصريّة برقم: ٤٧٥٩هـ. وكلامه فيها: ل/٧٣.

(٥) الشّرح: ٥.

(٦) يعرّض هنا بما في ذكر في الكافيجيّ ص: ٢٨٥، ٢٨٦، والمدابغيّ ل/٤٣، ٤٤.

(٧) الزّخرف: ٣٩، وتمامها: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ والآية شاهد على الوجه الثالث من أوجه (إذ) وهو أن تكون حرف تعليل، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٠.

(٨) في (ع) منهم.

(٩) في (ع) أعيانه ، وما سبق من الكافيجيّ، وسيشير إليه العطار في نهاية الكلام، وينظر: تفسير الآية في الكشّاف ٤٨٩/٣.

فإن قلت: هل اليوم متعلّقٌ[1] بـ(ينفع) حتى يقبل السّلب الجزئيّ، أو بمعنى: النّفي المستفاد من[2] (لن) حتّى يكون سلبًا كلّيًّا؟

قلت: كلٌّ منهما جائز، لكنّ الثّاني أرجح[3]، والأوّل: يفيد[4] غاية شدّة عذاب يوم الآخرة حتّى لا يحصل نوعٌ من التّخفيف بالاشتراك فيه كما يحصل من الاشتراك في غيره من العذاب، والثّاني: يفيد استغراق نفيٍ يقع على أبلغ وجه؛ لكنَّ تعلُّقَ الظّلمِ بالنّفي رجّح الثّاني؛ لرعاية انتظام[5] الكلام، والواو فيه: للحال، ويجوز أن تكون للعطف؛ كما يجوز أن تكون للاعتراض، و﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾: مفعول فيه، و﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾: بمعنى: المصدر، مفعول به، و﴿أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾: في تأويل المصدر فاعله، وقيل: فاعله مستترٌ فيه عائدٌ على التّمييز المذكور قبله، و﴿أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ[6] مُشۡتَرِكُون﴾: مفعوله، و﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾: بدلٌ من اليوم؛ بدل الكلّ أي: لن ينفعكم[7] تمنّيكم يوم القيامة؛ لأنّ حقّكم أن تشتركوا كما كنتم تشتركون في/ سببه وهو الكفر؛ إذ صحّ ظلمكم، وتبيّن، ولم يبق لكم[8]، ولا لأحدٍ شبهةٌ في أنّكم كنتم ظالمين ا.هـ (ك) بتصرّف[9]. **[ل/٨٣/أ]**

قوله: (وهل هي حرفٌ بمنْزلة لام التّعليل)[10]

وهو الّذي ارتضاه الرّضيّ قائلاً: « لا معنى لتأويلها بالوقت؛ حتّى تدخل في حد

(١) في (ع) متعلّقًا.

(٢) مكررة في (ع) .

(٣) في الأصل، و(ز/أ، وب) راجح، والكلام منقول عن الكافيجيّ.

(٤) في (ز/أ، وب) يفيده.

(٥) مكررة في (ز/أ).

(٦) من قوله: (والثاني) إلى قوله: (في العذاب) ساقط من (ع).

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) في (ع) يتولكم.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٨٧، ٢٨٨، وقد أفاض الشّنوانيّ في إعراب الآية، ينظر: ٣٦/٢، ٣٧.

(١٠) بمعنى: إذا وقعت (إذ) حرفَ تعليلٍ على الوجه الثّالث من أوجهها.

الاسم))[١].

تذييل:

بقي من استعمال (إذ) كونها مصدريّة بمعنى: (أنْ)، كما ذكره البيضاويّ[٢] في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ ﴾، والمصنّف لم يذكره؛ إمّا لعدم شهرته، أو أنّه على رأي البعض، حيث قال شارح اللّباب: ((وخرّجه بعضهم على الظّرفيّة، وجعله كـ(إنْ) المصدريّة))[٣]، كذا في الرّوميّ[٤].

قال (م): وذكر بعض النّحاة لـ(إذ) معنيين آخرين: أحدهما: التّوكيد، بأن تحمل على الزّيادة[٥] كقوله تعالى: [﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٦]، والثّاني: معنى التّحقيق كـ(قد)، وحملوا عليه قوله تعالى][٧]: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ وليس بشيء[٨].

قوله: (أو ظرفٌ)[٩]

وعليه فهو بدلٌ من اليوم[١٠].

---

(١) الرّضيّ على الكافية ٢/١١٥ .

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٢/٣٠.

(٣) العُباب شرح اللّباب للنُّقركار ل/١٠٣.

(٤) ينظر: ص: ١٢٦.

(٥) قال بذلك أبو عبيده، وتبعه ابن قتيبة، ينظر: تأويل مشكل القرآن ص: ٢٥٢، والمغني ص: ١١٦.

(٦) البقرة: ٣٠.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ز/أ)، ومثبت من (ع)، و(ز/ب).

(٨) الشمنّي ل/٢٨ (ب) بتصرّف، وينظر: المغني ص: ١١٦، والجنى ص: ٢١٥.

(٩) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٠ ((وهل هي بمنزلة لام التّعليل أو ظرف)) أي: إذا كانت (إذ) حرف تعليل على الوجه الثّالث من أوجهها.

(١٠) والمعنى: إذا لم تكن (إذ) في الآية السّابقة ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ﴾ تعليلاً فيجوز أن تكون (أن) وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر، و(إذ ظلمتم) بدل من اليوم، ينظر: الشّنوانيّ ٢/٣٧، والمدابغيّ ل/٤٤(أ).

قوله: (لَمَّا)[١]

مذهب الكوفيّين أصلها: لمْ زيدت عليها ما[٢]، وقال سيبويه[٣]: هي الأصل ليست ما فيها زائدة.

وهي أغرب الكلمات؛ إن دخلت على الماضي كانت ظرفًا[٤]، وإن دخلت على المضارع كانت حرفًا[٥]، وإن دخلت على غيرهما تكون بمعنى: إلاّ[٦]، وتجيء فعلاً من لمَّ بمعنى: جَمَع مسندًا للمثنّى نحو: (لما المالَ) بالنّصب، فتكون قد استوفت أقسام الكلمة.

ولها نظائرُ ألغزت فيها بقولي:

ألا يانحاة العصر ما هي أحرفٌ أتت تارةً[٧] اسمًا، وآونةً فعلاً

وأجبت بقولي:

فَتلك خلا مَنْ في وحاش إلى على تحقّق فيها ما ذكرتُ فعِي النَّقْلا

(١) هذه هي الكلمة الثّانية مما جاء على ثلاثة أوجه، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٠-١٠٣، وينظر فيها: الأزهية ص: ٢٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٨، والجنى ص: ٢٣٩، والمغني ص: ٣٦٧.

(٢) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١١٠/٨.

(٣) في النّسخ الأربع: (س)، وهذا مفهوم كلامه، ينظر: الكتاب ٢٢٣/٤، والرّومي ص: ١٢٧.

(٤) قال بظرفيّتها ابن السّرّاج، ينظر: الأصول ١٥٧/٢، و١٧٩/٣، والمغني ص: ٣٦٩، والهمع ٢١٥/١، والأشموني ٧/٤، وكونها حرفًا مذهب سيبويه، ينظر: الكتاب ٢٣٤/٤، وأكثر النّحويين، وهو الصّحيح ينظر: الرّضي على الكافية ١٢٧/٢، ورصف المباني ص: ٣٥٤، والمغني ص: ٣٦٩، والهمع ٢١٥/١، وتكون حين دخولها على الماضي حرف وجود لوجود، وهذا هو الوجه الأوّل لها.

(٥) حيث تختصّ بالمضارع فتجزمه، وتقلبه ماضيًا فتنفيه؛ فتكون حرف جزمٍ لنفي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠١، والكافيجيّ ص: ٢٨٩، والشّنوانيّ ٣٩/٢، ٤٠، وهو الوجه الثّاني لها.

(٦) ينظر: المغني ص: ٣٧٠، والكافيجيّ ص: ٢٩٣، ٢٩٤، والشّنوانيّ ٤٢/٢، ٤٣، وهو الوجه الثالث لها.

(٧) في (ع) ثانٍ.

فأمّا خلا اسمًا فرطبٌ حشائش[(١)] ومُنْ فعلُ أمرٍ جاء مِنْ مانْ أي: ضلاّ[(٢)]

واسمٌ بمعنى البعض أيضًا وفي أتتْ بمعنى الفم اسماً ثمّ أمراً لـ(وفى) فعلاً

وحاش اسمُ تنْزيهٍ[(٣)] إلى[(٤)] لعطيّةٍ[(٥)] وفعلٌ لأمرِ اثنين مصدره وألا

كذاك على تستعمل اسماً كفوق[(٦)]، خذ جوابًا لهذا اللّغز واستغنم الفضلا

قوله: (فوجود مجيء إلخ)[(٧)]

بيانٌ لوجه التّسمية، أي: أنّها تقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأولى[(٨)]، كوجود مجيء عمروٍ عند مجيء زيدٍ في المثال، ويقال فيها أيضًا: حرفُ وجوبٍ لوجوب[(٩)]، وهو بمعنى/ ما قبله؛ لأنّ الوجوب هنا بمعنى: الثّبوت[(١٠)] **[ل/٨٣/ب]**

---

(١) الخلى: الحشيش والرَّطْبُ من النّبات، واحدته خلاةَ جمع أخلاء، ينظر: اللّسان (خلى).

(٢) (مان) مان فلانٌ مينًا كذب فهو مائن وميّان، اللّسان (مان).

(٣) يقال: حاشى لله بمعنى: براءة لله ومعاذًا، ينظر: اللّسان (حشا)، وهي حرفٌ عند سيبويه، ينظر: الكتاب ٣٤٩/٢، وينظر: المغني ص: ١٦٤-١٦٦.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) الإلى: النّعمة جمع آلاء ينظر: اللّسان (ألا).

(٦) على الشّيء عليًا وعليًّ: رقيه وَصعِده فهو عالٍ وعَلِيٌّ، ينظر: اللّسان (على).

(٧) لما: حرف وجودٍ لوجودٍ، فوجود مجيء عمرٍو لوجود مجيء زيد، وهو الوجه الأول لـ(لما)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠١.

(٨) ينظر: المغني ص: ٣٦٩، والكافيجيّ ص: ٢٨٨، وذكر سيبويه في الكتاب ٢٣٤/٤: أنّها للأمر الّذي وقع لوقوع غيره، وينظر: الجنى ص: ٥٣٨.

(٩) قال به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣، والمالقيّ في رصف المباني ص: ٣٥٣، ٣٥٤.

(١٠) ينظر: الشّنوانيّ ٣٧/٢.

قوله: (بمعنى: حين)(١)

مركّبة من (لم) النّافية و(ما)؛ فنُقلت(٢) بسبب التّركيب من الحرفيّة إلى الاسميّة، وبنيت؛ لشبهها لـ(لما) الجازمة في [الصّيغة](٣).

قوله: (متّصلاً نفيه إلخ)(٤)

لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، أو أنّها لنفي (قد فَعَلَ)، و(قد فَعَلَ) إخبارٌ عن الماضي المتّصل القريب من الحال، ولم لنفي (فَعَلَ)(٥)، ولهذا اختُلف في تفسيرها: فبعضهم يقول: (لما) لنفي الماضي المتّصل بالحال، وبعضهم يقول: لنفي الماضي القريب من الحال(٦).

قوله: (ألا ترى)(٧)

ألا: استفتاحيّة، وترى: مضارع رأى البَصريّة؛ فنزّل المعقول منْزلة المحسوس؛ لقوّة تعيّنه حيث لا شبهة تعتريه مجازًا(٨).

---

(١) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠١، والمراد: أنّ (لما) ظرف بمعنى: حين.

(٢) في (ع) فتلعت.

(٣) في النّسخ الأربع: الصّفة، وهو خطأ، وما بين المعقوفين من الكافيجيّ ص: ٢٨٩.

(٤) هذا هو الوجه الثّاني لـ(لما) وهو أن يكون حرف جزمٍ لنفي حدثٍ لمضارع وقلبه أي: قلب زمنه ماضيًا متّصلاً نفيه بالحال، متوقّعًا ثبوته في الاستقبال، ،ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠١، وهو في المغني ص: ٣٦٧-٣٦٩ والشمنّي ل/٢٩ (أ، ب).

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٩١، وهو في المغني ص: ٣٦٩.

(٦) ينظر تفصيل المسألة في الكافيجيّ ص: ٣٨٩-٣٩٢، والرّوميّ ص: ١٢٨-١٣٠، والشّنوانيّ ٢/٣٩-٤٢، والمدابغيّ ل/٤٤/ (أ، ب).

(٧) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠١ «ألا ترى أنّ المعنى في المثال أنّهم لم يذوقوه أي: العذاب وأنّ ذوقهم له متوقّعٌ في المستقبل».

(٨) ساقطة من (ز/ب)، وينظر: الكافيجيّ ص: ٢٩٢، ولم يعلّق العطّار على الوجه الثّالث من أوجه (لمّ)، وهو أن تكون حرف استثناء بمنْزلة (إلاّ) الاستثنائية، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠١، والمغني ص: ٣٧١،٣٧٠.

قوله: (نَعَم بفتحتين)[١]

احترازًا عن (نِعْمَ) - بكسرٍ فسكون- الفعليّة، أو أنّه احترازٌ عن غير المشهور في لغاتها[٢]، وهي: فتح النّون وكسر العين، قيل: إنّها لغة كِنَانَة[٣].

قال بعض الشّرّاح: بل هي لغةٌ فصيحةٌ غير مختصّةٍ بكِنَانة؛ تكلّم بها النّبي ﷺ، وجماعةٌ من الصّحابة منهم: عُمَر؛ -حُكي أنّه سأل قومًا عن شيء فقالوا: نَعَمْ بالفتح، فقال عمر -رضي الله عنه-: إنّما النَّعَمُ الإبل، فقالوا: نَعِم بكسر العين- وعليّ وابن الزّبير وابن مسعود[٤].

قال (م): ((وبلغة كنانةَ قرأ الكسائيّ[٥]))[٦].

الثّالثة: كسر النّون والعين[٧]، الرّابعة: نَحَم - بفتح النّون وقلب العين المفتوحة حاء- لأنّ الحاء تلي العين في المخرج، كما قلبت[٨] في (حتّى)[٩].

---

(١) هذه هي الكلمة الثّالثة ممّا جاء على ثلاثة أوجه، حيث يقال فيها: حرف تصديق بعد الخبر المثبت أو المنفي ويقال فيها حرف إعلامٍ بعد الاستفهام، ويقال أيضًا: حرف وعدٍ بعد الطّلب، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٣، وينظر فيها: الجنى ص: ٢٠٤، ورصف المباني ص ٤٢٦، والمغني ص: ٤٥١-٤٥٤، والهمع ٧٦/٢.

(٢) ذكر لغاتها الأربع الرّضيّ في شرحه للكافية ٣٨٢/٢، وينظر: المغني ص: ٤٥١.

(٣) ينظر: المصدرين السّابقين، وكِنَانة: قبيلة عظيمة من العدنانيّة، ديارهم في جهات مكّة، ولهم بطون عدّة، ينظر: معجم القبائل ٩٩٦/٣.

(٤) هذه الرّواية ذكرت في المفصّل للزّمخشريّ ص: ٣١١، وشرحه لابن يعيش ١٢٥/٨، والشمنّي ل/٢٩، ٣٠، والرّوميّ ص: ١٣٢.

(٥) حيث قرأ بها قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[البقرة: ٢٧١]، وهي قراءة ابن عامر وحمزة أيضًا، ينظر: الكشف ٣١٦/١، وحجّة القراءات ص: ١٤٧.

(٦) الشمني ل/٢٩ (ب)، وينظر: المغني ص: ٤٥١.

(٧) هي لغة هذيل كما في إتحاف فضلاء البشر ٤٥٥/١، وبها قرأ ورش وابن كثير وحفص، ينظر: الكشف ٣١٦/١، وحجّة القراءات ص: ١٤٧.

(٨) في (ع) قلت.

(٩) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٥/٨.

قال (م): ((وبها قرأ ابن مسعود)) [١].

قوله: (بعد الطّلب)[٢]

سواءً كان طلبُ فعلٍ، وهو الأمر كما مثّل الشّارح[٣]، أو طلبُ تركٍ[٤]، ومثلُ الطّلب العَرْض[٥]، والتّحضيض[٦]، وزعم بعض النّحاة[٧]؛ أنّها تكون حرفَ تذكيرٍ إذا وقعت صدرًا نحو: (نَعَم هذه أطلالُهم[٨]) ، وحينئذٍ يكون لها وجهٌ رابعٌ من الاستعمال؛ فتكون ممّا جاء على أربعةِ أوجهٍ لا ثلاثة.

وأجيب[٩]: باندراج هذه الوجه تحت الوجه الأوّل[١٠]؛ فإنّها جوابٌ عن مقدّر، وأمّا التّذكير فليس بمعناها؛ بل مفهومٌ[١١] من فحوى الخطاب في بعض الصّور[١٢].

---

(١) الشمني ل/٣٠ (أ)، وينظر: المغني ص: ٤٥١.

(٢) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٣.

(٣) حيث قال: ((نحو: أن يقال لك: (أَحْسِن إلى فُلان) فتقول: نَعَم))، موصّل الطّلاّب ص: ١٠٣.

(٤) كقولك: نَعَم؛ لمن قال: لا تضربني أي: لا أضرِبُك، فإنّك وعدت بعدم الضّرب إليه، ينظر: الرّوميّ ص: ١٣٤.

(٥) كقولك: نَعَم؛ لمن قال لك: ألا تزورنا، ينظر: المصدر السّابق.

(٦) كقول: نَعَم لمن قال لك: هلاّ تزورنا، ينظر: المصدر السّابق، وأضاف ابن هشام في المغني ص: ٤٥١: الاستفهام في نحو: هل تعطيني؟

(٧) ينظر: المغني ص: ٤٥٢، والمنصف للشّمني ٢/١٠٠، والهمع ٢/٧٧.

(٨) في (ع) أطلاقهم.

(٩) ينظر: المغني ص: ٤٥٢، والهمع ٢/٧٧، والرّوميّ ص: ١٣٤.

(١٠) وهو: كونها حرف تصديقٍ لما قبلها.

(١١) في (ع) مهوم.

(١٢) من قوله: (وزعم) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ٢٩٨ بتصرّف.

قوله: (عِدّة)[١]

أي: في المستقبل، وتصديقٌ في الماضي.

قوله: (إيْ بكسر الهمزة)[٢]

هذا إذا وقع بعدها حرف/ القسم[٣]، فإنّ حُذف وبقي لفظ الجلالة؛ فيجوز فيها **[ل/٨٤/أ]** ثلاثة أوجه[٤]:

الأوّل: حذفُ يائها؛ لالتقاء السّاكنين، وهما الياء واللاّم، فتقول: (إاللهِ لأفعلنّ).

الثّاني: إثباتها مفتوحة، فتقول: (إيَ اللهِ لأفعلنّ).

الثّالث: إبقاؤها ساكنة، فتقول: (إيْ الله لأفعلنّ)[٥]؛ فيجتمع السّاكنان؛ وهو جائز[٦] إذا كان الأوّل حرف مدٍّ، والثّاني مدغمًا.

وأمّا (أَيْ)[٧] - بفتح الهمزة وسكون الياء -؛ فتارةً تكون حرف نداء نحو: (أَيْ زيدُ)، وأخرى حرفَ تفسيرٍ عند الجمهور نحو: (عندي غضنفرٌ أَيْ: أسد)، وأمّا عند الكسائي[٨] فهي حرف عطف.

---

(١) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٣، ١٠٤.

(٢) هذه هي الكلمة الرّابعة مما جاء على ثلاثة أوجه؛ حيث قال في موصّل الطّلاّب ص: ١٠٤: ((إي: بكسر الهمزة، وسكون الياء المخفّفة، وهي حرف جوابٍ بمنزلة (نَعَم) فتكون لتصديق الخبر، والإعلام المستخبر، ولوعد الطّالب...)).

(٣) هذا هو شرطها عند الجميع، ينظر: المغني ص: ١٠٦.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٩٨، ٢٩٩.

(٥) من قوله: (الثّالث) إلى قوله: (لأفعلنّ) ساقط من (ع) ومن (ز/ب).

(٦) ينظر: الرّضي على الكافية ٣٨٣/٢، والمغني ص: ١٠٦، والهمع ٧١/٢.

(٧) ينظر: فيها : الجنى ص: ١٦٩، ورصف المباني ص: ٢١٥، والمغني ص: ١٠٦، ١٠٧.

(٨) ينظر: المغني ص: ١٠٦، والمنصف للشّمنّي ١٦٥/١، والكافيجيّ ص: ٢٩٩، والمفتاح ص: ٦٣.

قوله: (تختصّ بالقسم)[١]

قال الرّوميّ: ((وبالاستفهام غالبًا[٢]، ولا يُستعمل بعدها فعل القسم؛ فلا يقال: إِيْ أقسمتُ بربّي، ولا يكون المقسم به بعدها إلاّ الرّب، والله، ولَعَمْري))[٣].

ونَقَل (ك)[٤] عن الزّمخشريّ[٥]: سمعتهم يقولون في تصديق المخبر: (إِيْوَ) فيصلونه بواو القسم، ولا يَنْطِقون به وحده ا.هـ.

وعليه يتخرّج قول العامّة[٦]: إيوه؛ بإلحاق هاء السّكت بعد المقسم به.

قوله: (أن تكون جارّة)[٧]

وهذا مذهب البصريّين[٨]، وقال الفرّاء[٩]: تخفض؛ لنيابتها عن (إلى) كواو القسم، وواو (رُبَّ)[١٠] للنّيابة عن الباء، و(رُبَّ)، وربّما[١١] أظهروا (إلى) بعدها في بعض

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٤ ((إلا أنّها تفارق (نَعَم) من حيث كونها تختصّ بالقسم بعدها)).

(٢) ينظر: الرّضي على الكافية ٣٨١/٢، والمغني ص: ١٠٦.

(٣) ينظر: الرّومي: ١٣٥.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢٩٩.

(٥) ينظر: الكشّاف ٢٤١/٢.

(٦) ينظر: معجم الألفاظ والتّراكيب المولّدة في شفاء الغليل ص: ١٣٢.

(٧) هذه هي الكلمة الخامسة ممّا جاء على ثلاثة أوجه، وهي: حتَّى، ينظر: الكتاب ٤٩/١، ٤١٣، والمقتضب ٣٨/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٥/٨-٢١، وأسرار العربيّة ص: ١٩٧، والجنى ص: ٢١٩، ورصف المباني ص: ٢٥٧-٢٦١، والمغني ص: ١٦٦-١٧٦، وموصّل الطّلاّب ص: ١٠٤-١٠٩.

(٨) ينظر: الكتاب ١٦/٣-١٧، والإنصاف ٥٩٧/٢ وما بعدها.

(٩) ينظر: معاني القرآن له ١٣٧/١.

(١٠) في (ع) ري.

(١١) في (ع) وبما.

المواضع[١].

قوله: (**فتدخلَ**)

بالنّصب، وكذا (فتكونَ) بعده[٢]؛ المعطوفان على [أن تكونَ][٣] قبلهما المنصوب بأنْ على نسخة: أن تكون، وفي أخرى: أنّها، فترفع الأفعال الثّلاثة.

قوله: (**الاسم الصّريح**)

أي: الّذي لا يحتاج في كونه اسمًا إلى تأويلٍ[٤] كالمقابل؛ لا ما قابل[٥] الكناية؛ لأنّه عُرْفُ الفقهاء[٦]، فسقط ما قيل: إنّ في هذا الكلام نظر؛ إذ لا يُعترضُ باصطلاحٍ على اصطلاح[٧].

واحترز الشّارح بالظّاهر عن المضمر فلا تدخل عليه؛ استغناءً عنها بدخول (إلى) عليه[٨]، وأمّا قول الشّاعر[٩]:

أنتَ حتّاكَ[١٠] تقصدُ كلَّ فجّ   تُرجّى منك أنّها لا تَخيبُ

(١) ينظر: الإنصاف ٥٩٧/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٧١/٨، والهمع ٨/٢.

(٢) ينظر: موصّل الطّلاّب ١٠٤.

(٣) الصحيح ما أثبت، وفي النّسخ الأربع: (فتكون)، وهو سهو؛ لأنّه يقصد قول المصنّف: (أن تكونَ جارَّةً)، و(فتكونَ) معطوفةٌ عليها.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٠١.

(٥) في (ع) لا المقابل.

(٦) يقصد: في صريح البيع وكنايته، ينظر: بداية المجتهد لابن رشد ١٧٠/٢.

(٧) في (ع) الاصطلاح.

(٨) هذا رأي سيبويه وجمهور النّحاة، ينظر: الكتاب ٢٣١/٤.

(٩) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله، وهو في المغني ص: ١٦٦، والتّصريح ٣/٢، ١٦٧، والهمع ٢٣/٢، والأشموني ٢٨٧/٢، والخزانة ١٤١/٤، والشّاهد فيه: (حتّاك) حيث جرّت حتّى الضّمير ضرورةً.

(١٠) في النّسخ الأربع: (حتيك).

فضرورة، وفي بعض الشّرّاح[1]: أنّ الكوفيّين، والمبرّد يجيزون جرّها[2] الضّمير، فتجرّ متكلّمًا ومخاطبًا وغائبًا[3].

قوله: (بمعنى: إلى)

وإن افترقا في وجوه، قال بعض الشّرّاح: واستعمال (إلى) في انتهاء الغاية؛ أقعد[4] من (حتّى)؛ لأنّها[5]/ تدخل على كلّ ما جعلته انتهاء غاية؛ سواءً كان آخر جزءٍ من الشّيء، أو ملاقيًا آخر جزءٍ أم لا[6]. **[ل/٨٤/ب]**

قوله: (انتهاء الغاية)

المراد بها: المعنى، أو الأمد زمانًا كان أو مكانًا، ولا شك أنّ الأمد له ابتداءٌ وانتهاء[7].

قوله: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[8]

في (ك): من زعم أنّ ﴿حتّى حين﴾)) تفسيرٌ لمطلع الفجر بمعنى: إلى وقت طلوع الفجر؛ فقد سهى سهوًا بيّنًا، وخرج عن مقصود المتن ا.هـ[9]

فيعلم منه: أنّه مثال ثانٍ أورده المصنّف[10]، ويرُدّ به أيضًا الرّوميّ حيث قال: إنّه

(١) ذكره ابن هشام في المغني ص: ١٦٦، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٦/٨، والهمع ٢٣/٢، والشّنوانيّ ٥٣/٢، ٥٤.

(٢) في (ع) غيرها.

(٣) في (ع) وغالبًا.

(٤) يعني: أبلغ؛ لأنّها أمّ الباب .

(٥) في الأصل، و(ز/أ، وب) لأنّه.

(٦) ينظر تفصيل ذلك في: المغني ص: ١٦٦-١٦٩، والمنصف للشّمنّي ٢٥٥/١، والكافيجيّ ص: ٣٠١، ٣٠٢، والشّمني ل/٣٠، ٣١، والشّنوانيّ ٥٣/٢-٥٥.

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٢ (ب).

(٨) المؤمنون:٢٥، والآية شاهدٌ على مجيء حتّى جارّة بمعنى إلى في الدّلالة على انتهاء الغاية.

(٩) الكافيجيّ ص: ٣٠٢، ٣٠٣.

(١٠) ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١٠٤ حيث ذكر مثالين على (حتّى) الجارّة هما: قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ =

لتصحيح كون المطلع مصدرًا ميميًّا(١).

قوله: (وهل مجرورها إلخ)(٢)

محلّه عند عدم القرينة، فإن وجدت فالحمل(٣) عليها، كما في قوله(٤):

ألقى الصّحيفة كي يخفّفَ رَحْلَهُ والزّادَ حتّى نعلَه ألقاها

فقرينة الدّخول هنا؛ أنّ من ألقى الصّحيفة للتّخفيف؛ فإلقاء نعلِهِ أوْلى.

قوله: (حتّى أن يرجع)(٥)

أشار به إلى أنّ النّصب بعد (حتّى)؛ إذا كانت جارّة بـ(أنْ) مقدّرة بعدها وجوبًا كما نبّه عليه الشّارح؛ هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريّين، وعند الكوفيّين، والكسائيّ، والفرّاء أنّها ناصبةٌ بنفسها، وأجازوا إظهار (أنْ) بعدها تأكيدًا(٦).

قوله: (أي: إلى زمانٍ إلخ)(٧)

= مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون ٢٥].

(١) ينظر: ص: ١٣٦.

(٢) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٤ ((وهل مجرورُها داخلٌ فيما قبلها؛ أو خارج عنه؟))، وينظر: تفصيل المسألة في المغني ص: ١٦٧، ١٦٨، والشّنوانيّ ٢/٥٥، ٥٦.

(٣) في (ع) فالجملة .

(٤) البيت من الكامل ينسب لمروان بن سعيد كما في الكتاب ٩٧/١، وهو في شرح المفصّل لابن يعيش ١٩/٨، وأسرار العربيّة ص: ١٩٩، والرّضي على الكافية ١٧١/١، ٣٢٥/٢، والجنى ص: ٥٠٥، ورصف المباني ص: ٢٥٨، والمغني ص: ١٦٧، ويمكن الاستشهاد به على مجيء حتّى عاطفة بنصب (نَعْله)، وعلى مجيئها ابتدائيّة برفع (نعله)، والجرّ على أنّ (حتّى) جارّة بمنْزلة (إلى) .

(٥) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٥ ((وتدخل على الاسم المؤوّل من (أنْ) -أي حتّى الجارّة- حال كونها مضمرةً وجوبًا، ومن الفعل المضارع، وهي في ذلك على وجهين: فتكون تارةً بمعنى (إلى) نحو: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه: ٩١] التّقدير: حتّى أن يرجع بأنْ والفعل المضارع...)).

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ١٣٧، وسبق ذكر هذا الخلاف ص: ٥٤٨.

(٧) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٥.

إنّما احتاج للتّفسير الثّاني[1]؛ لأنّه أظهر بالأوّل النّاصب، وبالثّاني أنّ (حتّى) بمعنى: (إلى) في الغاية، والغاية إمّا زمانيّة، أو مكانيّة، فأشار بالتّفسير إلى أنّ الغاية زمانيّة، وأنّ المصدر المآليّ قائمٌ مقام الزّمان المحذوف، وذلك شائعٌ في المصادر كقولهم: (جئتك صلاةَ العصر) أي: وقت صلاة العصر، و (آتيكَ خفوقَ النّجم) أي: وقت خفُوقه[2]، وبه سقط ما قالوه[3]: من أنّ في توقّف صحّة المعنى على تقدير الزّمان شيئًا.

قوله: (التزاميّة) [4]

لأنّ المصدر موضوعٌ للحدث مطابقةً، لكنّ الحدث لابدّ له من زمانٍ[5] يقع فيه؛ فدلالتهُ[6] عليه التزاميّة.

قوله: (وضعيّة)[7]

لأنّ الفعل موضوعٌ للحدث، والزّمان، والنّسبة مطابقة، فدلالتهُ على أحدهما بالتّضمن.

قوله: (أي: المعنيين)[8]

على البدليّة.

---

(١) أي: الشّارح في موصّل الطلاب.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٠٤، والشّمني ل/٣١ (أ).

(٣) يقصد بذلك: الشّنوانيّ ٢/٥٧.

(٤) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٥ ((إلاّ أنّ دلالة المصدر على الزّمان التزاميّة، ودلالة الفعل المؤوّل منه المصدر على الزّمان وضعيّة)).

(٥) في (ع) الزّمان.

(٦) في (ع) فلا دلالة.

(٧) في (ع) وضعته، وفي (ز/ب) وصفته.

(٨) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٦: ((وقد تكون حتّى في الموضع الواحد تحتملهما أي: المعنيين؛ معنى إلى، ومعنى كي))، وينظر توضيح ذلك في: الكافيجيّ ص: ٣٠٥، ٣٠٦، والشّنوانيّ ٢/٥٨.

قوله: (تكون بمعنى: إلاّ)(١)

فإن قلت(٢): بهذا يكون لها ثلاثُ معانٍ غير العطف، والابتدائيّة(٣)؛/ فكيف تُجعل ممّا **[ل/٨٥/أ]** جاء على ثلاثة أوجه؟

ويجاب: بأنّها في حالة الجرّ؛ موضوعةٌ للقدر المشترك(٤)، وكونها بمعنى: (إلى)، أو (كي) عارضٌ، وأمّا كونها بمعنى: (إلاّ) فليس بمُرضٍ(٥)، ولذلك عبّر عنه بمادّة الزّعم، وأمّا الجواب بأنّ هذا تعدّد بحسب الحيثيّة؛ فيدفع بأنّه قد اعتبره في (حتّى)، تأمّل.

قوله: (مِن الفُضُول)(٦)

أي: المال الفَضْل، فـ(أل) عوضٌ عن المضاف إليه(٧).

في الرّوميّ(٨): يقال: فَضَلَ يَفْضُلُ كدَخلَ يدْخُلُ، وبكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع كحَذِرَ يحْذَرُ، ولغةٌ ثالثةٌ مركّبة(٩) منهما بالكسر في الماضي، والضّمّ في المستقبل،

---

(١) القول لسيبويه في الكتاب ٣٤٢/٢، والعكبريّ في التّبيان في إعراب القرآن ٩٩/١، وابن هشام الخضراويّ، وابن مالك، ينظر: المغني ص: ١٦٩، والهمع ٩/٢، والأشموني ٢٩٧/٣.

(٢) هذه الفنقلة من العطار ممّا أفاده من المغني ص: ١٦٩، والرّوميّ ص: ١٣٩، ١٤٠.

(٣) يقصد: خمس معانٍ هي: أن تكون جارّة، وبمعنى: إلى، وبمعنى كي، وعاطفة، وابتدائيّة.

(٤) في (ع) المشتركة.

(٥) في النّسخ الأربع: بمرضي.

(٦) هذا جزءٌ من صدر بيتٍ للمُقَنَّع الكنديّ، وهو من الكامل، وتمامه:

ليس العطاء من الفُضُولِ سَماحةً   حتَّى تَجُودَ ومَا لديكَ قَليلُ

وهو في: المغني ص: ١٦٩، والهمع ٩/٢، والأشموني ٢٩٧/٣، وحاشية ياسين على التّصريح ٢٣٧/٢، والشّاهد فيه: أنّ الفعل (تجود) منصوب بـ(حتّى) المرادفة لـ(لا) عند ابن هشام الخضراويّ، وابن مالك.

(٧) ينظر: الرّوميّ ص: ١٣٨.

(٨) ينظر: المصدر السّابق .

(٩) في (ع) حركته.

لكنّه شاذّ.

قوله: (**أن تكون حرف عطف**)(١)

فتعطف المفردات.

قال (ك): وظاهر عبارة المفتاح(٢) يُشعر بأنّها تكون لعطف الجمل، فلذلك قال بعض الشّارحين: إنّ (حتّى) في قول الشّاعر(٣):

وكنتُ فتىً من جُندِ إبليسَ فارتقى بي الحالُ حتَّى صارَ إبليسُ من جندي

لعطف جملةٍ (فصار) على (فارتقى)، والحقّ: أنّها في أمثال هذا؛ ليست بحرف عطف؛ بل هي حرفُ ابتداء ا.هـ (٤)

وبعد البيت:

فلو ماتَ قبلي كنتُ أحسنَ بعدَهُ طرائقَ فسقٍ لن يحسّنها بعدي

قوله: (**خلافًا للكوفيّين**)(٥)

فإنّهم ينكرون ذلك، ويحملون (حتّى) في: (جاءني القومُ حتّى أبوك)، و (رأيتُهم حتّى أباه)، و(مررتُ بهم حتّى أبيك)؛ على أنّ (حتّى) فيه ابتدائيّة، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل(٦).

---

(١) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه (حتّى) عند البصريّين ، ينظر: الكتاب ٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٨، ٩٧، والجنى ص: ٥٠٠، ٥٠١، والمغني ص: ١٧١، وموصّل الطّلّاب ص: ١٠٧.

(٢) ينظر: ص: ٧٠.

(٣) البيت من الطّويل، ولا يعلم قائله، ينظر: المفتاح ص: ٧٠، والإيضاح للخطيب القزويني ١١٥/١.

(٤) الكافيجي ص: ٣٠٩، ٣١٠ بتصرف.

(٥) حيث ينكرون كون (حتّى) حرف عطف، ويرفعون ما بعدها وينصبونه ويجرّونه بإضمار عامل، ويجعلون حتى ابتدائيّة، ينظر: الصّاحبي ص: ٢٢٣، والرّضيّ على الكافية ٣٦٩/٢، والارتشاف ٦٣١/٢، والمغني ص: ١٧٣، والهمع ٢٣٦/٢، ١٣٧، والأشموني ٩٦/٣، ٩٧.

(٦) ينظر: المغني: ١٧٣، والشّنواني ٦١/٢.

قوله: (مطلق الجمع) (١)

وفي نسخةٍ(٢): الجمع المطلق، وكلٌّ صحيح، والتّفرقة بينهما؛ عُرف الفقهاء في مطلق ما، وما مطلق(٣).

قوله: (على الأصحّ)(٤)

مقابله: ما نقله الرّوميّ(٥): أنّ (حتّى) فيها جمعٌ، وترتيب، ومُهْلَةٌ(٦) متوسّطة بين الفاء و (ثمّ)، لكنّ المهلة(٧) معتبرةٌ بحسب الذّهن؛ فإنّ المناسب في: (ماتَ النّاسُ حتّى الأنبياء)؛ أن يتعلّق الموت أوّلاً بغير الأنبياء، ويتعلّق بالأنبياء بعدهم، وإن كان موت الأنبياء في أثن اء سائر النّاس بحسب الخارج، بخلاف (ثمّ)؛ فإن المهلة(٨) المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو: (جاءني زيدٌ ثمّ عمروٌ)(٩).

قوله: (نحو: مات النّاس إلخ)(١٠)

المناسبُ أن تكون هذه الأمثلة للأمرين معًا(١١)، كما هو مقتضى الاشتراط، [فقول

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٧ «أن تكون حرف عطفٍ خلافًا للكوفيّين، تفيد مطلق الجمع من غير ترتيبٍ ولا معيّةٍ على الأصحّ».

(٢) يريد: نسخ قواعد الإعراب، وقد أوردها الكافيجيّ ص: ٣١٠؛ حيث أطال في الفرق بين العبارتين.

(٣) يقصد: مطلق الماهيّة، والماهيّة المطلقة كما في المصدر السّابق .

(٤) يعني: أنّ (حتّى) العاطفة كالواو؛ تفيد مطلق الجمع من غير ترتيبٍ، ولا معيّةٍ على الأصحّ.

(٥) ينظر: ص: ١٤٠.

(٦) في (ع) مهملة.

(٧) في (ع)، و(ز/ب) المهملة.

(٨) في الأصل: المهملة.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٢١١، ٣١٢.

(١٠) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٧ «والأمر الثّاني- أي: من شرطي (حتّى) العاطفة المشبّهة بالواو في مطلق الجمع- أن يكون المعطوف بها غاية له أي: للمعطوف عليه كالشّرف في نحو: (مات النّاس حتّى الأنبياء) ... ».

(١١) وهما: أن يكون المعطوف بـ(حتى) بعضًا من المعطوف عليه إمّا حقيقة أو حكمًا، وأن يكون المعطوف بها غاية للمعطوف عليه، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٧.

الشّارح][1] بعد[2]: (وفي/ تمثيله للثّاني إلخ) لا يخفى ما فيه[3]، والمراد بنحو: (مات النّاس إلخ)؛ ما أفاد تعظيمًا في المعطوف، فتدخل القوّة ك: (قهرنَاكُم حتّى الكُمَاة)[4]، فالكاف في (كالشّرف)[5] ليست استقصائيّة[6]، كما أنّها في[7] (كالدّناءة) كذلك، فقوله بعد[8]: (وكالقوّة، والضّعف)؛ بيانٌ لما دخل تحت الكاف الأولى، والثّانية، ولذلك راعى اللّفّ على التّرتيب، فسقط ماقاله (ق): الظّاهر كون الكاف فيهما استقصائيّة[9]، فتدبّر.

قوله: (حتّى بَنِيْنا)

جمع (ابن) ملحقٌ بجمع المذكّر السّالم[10]، وتلحق الفعل المسند إليه التّاء، وألغز به البعض فقال[11]:

ألا يا فاضلاً قد حاز كلّ فضيلةٍ ... ومَن عنده حلُّ العويصِ يُرادُ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٨.

(٣) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٣ (ب)، والمدابغيّ ل/٤٦ (أ)؛ حيث ذكرا أنّه خلاف ظاهر كلام الشّارح.

(٤) جزء من صدر بيتٍ من الطّويل، لا يعلم قائله، وتمامه:

قهرناكم حتّى الكُماةَ فأنتمُ ... تهابونَنَا حتّى بَنِينَا الأصَاغرا

وهو في المغني ص: ١٧٢، والهمع ١٣٦/٢/٢، والأشموني ٩٧/٣، والشّاهد فيه: (حتّى الكماة) (حتّى بنينا) حيث جاءت (حتّى) عاطفة لما كان بعضًا من المعطوف عليه، أو كبعض مع كونه غاية في القوّة كما في الأولى، وغاية في الضّعف كما في الثّانية.

(٥) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٧.

(٦) في (ع) استقصامية.

(٧) ساقطة من (ع).

(٨) ينظر: المصدر السّابق ص: ١٠٧، ١٠٨.

(٩) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٣ (ب).

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٥٢/١، والتّصريح ٧٢/١، ٧٣، والأشموني ٨٥/١.

(١١) لا يعلم قائله، وأتى به العطّار إلغازًا كما ذكر، والأبيات من الطّويل.

ابنِ جمعَ تذكيرٍ يجيء مصحّحًا   وفي فعله تاء الإناثِ تُزادُ

وأجبتُ عنه فقلت:

سُؤالكَ يا هذا الإمامُ جوابُهُ   بأدنى التّفاتٍ للسُّؤالِ يُفادُ

وذلك فيما ألحقُوه بجمعِ صحةٍ   وكذا نحو: البَنِينَ يُزادُ

تغيّر فيه الفردُ من حذف همزةٍ   فأشبه جمعًا منه ذاك يُرادُ

فأُعطيَ من أحكامه وصلُ فعلِهِ   بتاء إلى التّأنيث صاحِ تُقادُ

واعلم أنّه إذا عُطف على المجرور؛ أعيد الخافض فرقًا بين كونها جارّة، وكونها عاطفة نحو: (مررتُ بالقوم حتّى بزيد)(١).

قوله: (حرف ابتداء)(٢)

ليس المرادُ أنّها تدخل على خصوص المبتدأ؛ للزوم الاختصاص بنوعٍ من الاسميّة، فيتنافى الدّخول على الفعليّة(٣)؛ بل المعنى: أنّه يبتدأ بعدها بجملٍ لا تَعلُّقَ لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب تعلُّقُها به من حيث(٤) المعنى نحو: (مَرِضَ فلانٌ حتّى إنّهم لا يرجُونه)، فالجملة الثّانية ليس متعلّقةٌ بالأولى من جهة الإعراب؛ بل من حيث المعنى؛ فإنّ المرض سببُ عدم الرّجاء(٥)، فالتّعلّق بالسببيّة(٦).

قوله: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾(٧)

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣١٥.

(٢) في (ع) حرف النّداء، وهذا هو الوجه الثّالث من أوجه (حتّى) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٨، ١٠٩.

(٣) ينظر: الرّوميّ ص: ١٤٢.

(٤) من قوله: (الإعراب) إلى قوله: (حيث) ساقط من (ز/ب).

(٥) في (ع) الرّبط.

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣١٦، ٣١٧.

(٧) الأعراف:٩٥، وهو شاهد على دخول (حتّى) الابتدائيّة على الجملة الفعليّة المبدوءة بالفعل =

من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ ﴾[1]؛ أي: أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء، والمحنة؛ الرّخاء، والسّعة، والصّحّة ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾، أي: كثروا[2]، من عَفَا[3] النّباتُ إذا كَثُر[4]، ومنه قوله عليه أفضل الصّلاة والسّلام: /«وَأَعْفُوا اللِّحَى»[5]، [ل/٨٦/أ] فجملة: (حتّى عفوا) متعلّقة بـ(ثمّ بدّلنا) من حيث المعنى؛ لا الإعراب كما علمت[6].

قوله: (وقد مضى خلافُ الزّجّاج، وابن دَرستويه)[7]

قالا: إنّ الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحلّ بها، وزعم بعضهم: أنّها إذا دخلت على الماضي؛ تكون جارّةً فتكون (أنْ) مضمرةٌ بعدها، ليجعل ما بعدها في تأويل مصدر، ولا يخفى أنّ القول بالإضمار تكلّفٌ بدون داعٍ[8].

= الماضي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٨.

(١) الأعراف: ٩٥، وهي بداية الآية .

(٢) في (ز/ب) أكثروا.

(٣) في الأصل، و(ز/أ، وب) عفي.

(٤) ينظر: اللّسان (عفا) .

(٥) الحديث رواه مسلم ١٤٧/٣، والنّسائي ١٦/١، والتّرمذي ٨٨/٥، وأحمد في مسنده ١٦/٢.

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣١٧، وهو في الكشّاف ٩٧/١، ٩٨.

(٧) ينظر ص: ٣٩٣.

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣١٧.

قوله: (كلاّ)[١]

مركّبة عند ثعلب من كاف التّشبية، ولا النّافية، وإنّما شدّدت؛ لأنّها عنده لتقوية المعنى، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين[٢].

قوله: (فيقال فيها إلخ) [٣]

القول بمعنى: الحمل، ففي بمعنى: على، أي: يُحمل على ما ذكر، كأن يقال: كلاّ: حرفُ ردعٍ وزجر، ولا تنافي بين الإخبار عنها بأنّها حرف؛ ووقوعها مبتدأً؛ الّذي هو من خواصّ الاسم؛ إذ هي في هذا التّركيب اسمٌ؛ لإرادة لفظها، فالحكم عليها بالحرفيّة؛ عند وقوعها في غير هذا التّركيب، والقول بأنّ (في) للتّعليل؛ وهَم.

قوله: (ردعٌ وزجر)

فإن قلت: لِمَ لمْ تُجعل اسمَ فعلٍ ك(عليك)[٤] بمعنى: الزم؟

فالجواب: إنّ عدم استقلال معناها؛ مانعٌ من ذلك، فهي حرف[٥].

وأمّا قراءة بعضهم: ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾[٦] بالتّنوين[٧].

---

(١) هذه هي الكلمة السّادسة مما جاء على ثلاثة أوجه، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٠٩-١١١.
حيث تكون حرف ردعٍ وزجر، وحرف جواب وتصديق، وبمعنى: حقًّا، أو بمعنى ألا الاستفتاحية وينظر فيها: شرح المفصّل لابن يعيش ٩/١٦، والجنى ص: ٢٣٣، ورصف المباني ص: ٢٨٧، والمغني ص: ٢٤٩-٢٥٢، والهمع ٢/٧٤.

(٢) ينظر: المغني ص: ٢٤٩، وأضاف: أنّها عند سيبويه والخليل والمبرّد والزّجّاج وأكثر البصريّين: حرفٌ معناه الرّدع والزّجر لا معنى لها عندهم إلاّ ذاك، ينظر: الكتاب ٢/٢٣٥، والكافيجيّ ص: ٣٢١، والشّمني ل/٣٢ (ب)، والرّوميّ ص: ١٤٦، والشّنوانيّ ٢/٦٨.

(٣) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٠٩ ((فيقال فيها تارة حرف ردع وزجر)).

(٤) في (ع) كبعلبك.

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٢١.

(٦) مريم:٨٢.

(٧) ينظر: المحتسب ٢/٤٥، والكشّاف ٢/٥٢٣ .

فقال (م): ((إنّها مصدرُ كلَّ إذا أُعْيِيَ، أي: كلُّوا كلاًّ في دعواهم، وانقطعوا، أو من[١] الكلّ، وهو الثّقل، أي: حُمّلوا كلاًّ أي: ثِقَلاً[٢]، وجوّز الزّمخشريّ كونهُ حرف ردع[٣]، ونوّنَ كما في ﴿سَلَٰسِلَاْ ﴾[٤]، وفيه نظر)) ا.هـ. كلام الشّمنيّ[٥].

ووجه النّظر[٦]: أنّ التّنوين إنّما[٧] صحّ في ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾؛ لأنّه اسمٌ، والأصل فيه التّنوين، فرُجع به إلى أصله؛ للتّناسب، أو على لغةِ من يَصْرِفُ من لا ينصرف[٨] مطلقًا، والحال هنا ليس كذلك؛ لأنّ (كلاّ) حرفٌ لا موجب لتنوينه؛ إذ هو مبنيّ.[٩]

قوله: (حرف جوابٍ وتصديق)[١٠]

أي: ووعدٍ بعد الطّلب، وإعلامٍ مع الاستفهام، كما يقتضيه قوله: (بمنْزلة إيْ)[١١].

قوله: (والمعنى: إيْ والقمر)[١٢]

وقول بعضهم[١٣]: إنّ (كلاّ) للرَّدع هنا؛ بناءً على أنّه لما نزلت الآية في عدِّ خزنة

(١) في (ع) ومن.

(٢) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن للعكبري ٨٨١/٢.

(٣) ينظر: الكشّاف ٥٢٣/٢.

(٤) الإنسان: ٤.

(٥) الشّمنّي ل/٣٣ (أ)، وهو في المغني ص: ٢٥١.

(٦) ينظر: الشّمنّي ل/٣٣ (أ)، وهو في المغني ص: ٢٥١، ٢٥٢.

(٧) في (ع) أي.

(٨) في (ع) يصرف.

(٩) استدراك من العطّار على الشمني.

(١٠) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه (كلاّ)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٠.

(١١) ينظر: المغني ص: ٢٥٠، وموصّل الطّلاّب ص: ١١٠، والهمع ٧٥/٢.

(١٢) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١٠ ((نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢]))، وهذه الآية استشهد بها النّضر بن شميل، والفرّاء، ومن وافقهما، ينظر: الارتشاف ٢٦٢/٣، والبحر المحيط ١٩٧/٦، والجنى ص: ٥٢٥.

(١٣) ينظر: الشّمني ل/ ٣٣ (أ).

جهنم - أعني: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[١]- قال بعض الكفّار: اكفُوني اثنين منها، وأنا أكفيكم الباقي فنَزلت: ((كلاّ)) زجرًا له[٢]؛ تعسّفٌ؛ لأنّ الآية لم تتضمّن ذلك، هكذا نُقل.

قوله:/ (ويقال فيها: حرف)[٣] [ل/٨٦/ب]

الأولى إبقاء كلام المصنّف على ظاهره بدون تقدير حرف؛ ليشمل كونها اسمًا، وكونها حرفًا، فإنّ القائلين بأنّها بمعنى[٤]: حقًّا؛ اختلفوا، فقال البعض: إنّها باقية على حرفيّتها[٥]، وقال البعض: إنّها اسمٌ[٦]، والحاصل كما في (م)[٧]: أنّ معناها عند سيبويه[٨]، والخليل، والمبرّد، والزّجّاج، وأكثر البصريّين[٩]؛ الرّدع، والزّجر، لا معنىً لها عندهم سواه، حتّى إنّهم[١٠] يجيزون أبدًا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها.

---

(١) المدثر: ٣٠.

(٢) ينظر: الكشّاف ١٨٤/٤.

(٣) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (كلا) حيث يقال فيها: حرفٌ بمعنى: حقًّا، وهو قول الكسائيّ ومتابعيه، وقول المفسّرين، ينظر: المغني ص: ٢٥٠، وموصّل الطّلاّب ص: ١١٠، وتفسير القرطبيّ ١٤٨/١١، والبحر المحيط ١٩٧/٦، والجنى ص: ٢٥، ومصابيح المغاني ص: ٣٦٦.

(٤) في (ز/ب) بمعنى أنّها.

(٥) كما صرّح به الشارح في موصّل الطّلاّب ص: ١٠، وهو ظاهر كلام ابن مالك في التّسهيل ص: ٢٤٥.

(٦) هو: قول مكّي بن أبي طالب، ينظر: الهمع ٧٤/٢.

(٧) ينظر: الشّمني ل/٣٢ (ب)، وهو في المغني ص: ٢٤٩، ٢٥٠ بتصرّف يسير.

(٨) في النّسخ الأربع (س) بالرمز.

(٩) ينظر: الكتاب ٢٣٥/٤، ومعاني القرآن للزّجاج ٣٤٥/٣، وجمال القرّاء للسّخاوي ص: ٥٩٧، والبحر المحيط ١٩٧/٦، والارتشاف ٢٦٢/٣، والجنى ص: ٥٢٥، والمغني ص: ٢٤٩.

(١٠) في (ع) و(ز/أ، وب): إنها.

ولما رأى الفرّاء، والكسائيّ، وأبو حاتم[1]، ومن وافقهم؛ أنّ معنى الرّدع والزّجر ليس مستمرًّا فيها؛ زادوا معنىً ثانيًا يصحّ على ذلك المعنى أن يُوقف قبلها، ويُبتدأ بها، واختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أن تكون بمعنى: (نَعَم)[2]، وهو قول الفرّاء[3]، والثّاني: بمعنى: (حقًّا)، وهو قول الكسائيّ[4]، والثّالث: بمعنى: (ألا) الاستفتاحيّة، وهو قول أبي حاتم[5] .أه بتصرّف[6].

وبهذا تعلم ما في كلام الشّارح، والمصنّف من الإيهام.

قوله: (ألا) [7]

مركّبةٌ من همزة الاستفهام، وحرف النّفي، سمّيت استفتاحيّة؛ لافتتاح الكلام بها، وتسمَّى حرفَ تنبيهٍ أيضًا؛ لأنّها تُنبِّهُ على حقيقة ما بعدها، وتدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة[8]، وإنّما قُيِّد بـ(الاستفتاحيّة)؛ لأنّها تُستعمل على خمسة أوجه[9]:

---

(١) هو: سهل بن محمّد السّجستاني، أخد عن أبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيده، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، من مؤلّفاته: إعراب القرآن، لحن العامّة، الإدغام ت٢٥٥هـ، ينظر: بغية الوعاة ٦٠٦/١.

(٢) في (ع) كم.

(٣) وكذلك النّضر بن شُميل المازنيّ ت ٢٠٣هـ، كما أشرت آنفًا، ينظر: الارتشاف ٢٦٢/٣، والبحر المحيط ١٩٧/٦، والجنى ص: ٥٢٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٩٧/٦، والجنى ص: ٥٢٥، وهو قول المفسّرين أيضًا كما أشرت آنفًا.

(٥) والزّجاج أيضًا ينظر: الارتشاف ٢٦٢/٣، والجنى ص: ٥٢٥، والهمع ٧٥/٢.

(٦) ينظر: المغني ص: ٢٤٩، ٢٥٠.

(٧) ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١١٠.

(٨) الاسميّة كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، والفعليّة كقولك: ألا قد صدقوا، ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٢٣.

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٣٢٣.

أحدها: ما ذكر(١)، والثّاني: للإنكار، والتّوبيخ، والثّالث: للتّمنّي، والرّابع: للاستفهام، والخامس: [للعرض] (٢)، والتّحضيض(٣).

ورُجّح مذهبُ أبي حاتم(٤)؛ بأنّه لا يخلو: إمّا أن تكون (كلاّ) اسمًا بعد كونها بمعنى: (حقًّا)؛ فيلزم اشتراك كلمةٍ واحدةٍ بين الاسميّة والحرفيّة، وذلك نادرٌ، ومحوجٌ(٥) إلى تكلّفِ علّة بنائه، أو حرفًا؛ فيلزم تفسير الحرف بالاسم، وذلك خلاف الأوْلى؛ لأنّ الأوْلى: تفسيرُ حرفٍ بحرف، هكذا قال (م) (٦)، ولا يخلو عن شيء(٧).

قوله: ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ ﴾(٨)

الخطاب للنّبيّ ﷺ أي: اثْبُتْ على ما أنتَ عليه ، و(كلاّ): ردعٌ لأبي جهل؛ لما روى أنّه مرّ برسول الله ﷺ وهو يصلي؛ فقال له: ألم أنْهكَ يا محمّد عنها،/ فأنزل الله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾(٩)، كذا نقل(١٠)، وعليه فهي في الآية حرفُ ردعٍ، فالوجوه فيها حينئذٍ ثلاثة(١١). [ل/٨٧/أ]

(١) أي: الاستفتاح.

(٢) الصّحيح ما أثبت ، وفي النّسخ الأربع: للزّجر.

(٣) في (ع) و(ز/ب) والتخصيص.

(٤) الّذي رجّح هو الشّمنّي ل/٣٣ (أ) نقلاً عن المغني ص: ٢٥٠، ٢٥١، وسيشير إليه في نهاية النّقل.

(٥) في (ع) مجوح.

(٦) ينظر: الشّمنّي ل/٣٣ (أ).

(٧) كلام العطّار هنا يُشعر بعدم ارتضائه لما قاله الشّمنّي نقلاً عن ابن هشام في المغني .

(٨) العلق:١٩.

(٩) العلق: ٩، ١٠.

(١٠) ينظر: الكشّاف ٢٧٢/٤ .

(١١) فيه استدراك على الشّارح حيث قال: إنّها حرف بمعنى حقًا أو بمعنى: ألا، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٠.

قوله: (لفُتِحت الهمزة بعدها)(١)

لكنّ الهمزة(٢) لم تفتح بعدها؛ كما يشهد به موارد الاستعمال، فلم تكن بمعنى: (حقًّا)، وبيان الملازمة: ما أشار إليه بقوله: (كما تفتحُ بعد حقًّا)(٣)، يعني: أن (حقًّا) تفتح الهمزة بعدها، وقد قلتم إنّ (كلاّ) بمعناها؛ فمقتضاه: أن تفتح الهمزة بعدها.

ثمّ لما كان هذا البيانُ نظريًّا؛ استشهد عليه بقول الشّاعر(٤):

أحقًّا أنّ جِيْرَتَنا استقلُّوا *** ......

ثمّ هذا الإيراد على القول بأنّ (كلاّ) الّتي بمعنى: (حقًّا) حرفٌ، وهو أحد قولين؛ الثّاني منهما أنّها اسم،؛ فلا يتمّ الرّد؛ إذ له أن يقول: تُفتح الهمزة؛ لأنّ (كلاّ) حينئذٍ صالحة للإخبار؛ بجعل (أنّ) مع معمولها مبتدأً، وهي خبر، كما يكون ذلك في (حقًّا)؛ فيمنع الاستثنائيّة، فلم يتمّ الرّدّ، وحاصل الدّفع الّذي أشار إليه الشّارح: أنّ القائل بأنّها حرف يقول: لا يلزم من كونها بمعنى: (حقًّا) أن تفتح الهمزة بعدها؛ لأنّ ذلك إنّما يكون؛ إذا كانت بمعناها من جميع الوجوه، وهو غير لازم؛ فتمتنع(٥) الملازمة(٦)، فتدبّر(٧).

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١١ «كما تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية في نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ﴾ [يونس: ٦٢]، ولو كانت بمعنى: حقًّا لفتحت الهمزة بعدها»، والشّارح هنا يؤكّد على أن (كلاّ) في الآية السّابقة: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ للاستفتاح كما قال به المصنّف؛ وذلك لكسر همزة (إنّ).

(٢) في (ز/ب) الّذي.

(٣) من قوله: (وبيان) إلى قوله: (حقا) ساقط من (ع).

(٤) صدر بيتٍ من الوافر، وهو للمفضّل البكريّ، أو لعامر الكنديّ، وعجزه: فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُم فَرِيق.

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٣٦/٣، والمغني ص: ٧٩، والتّصريح ٢٢١/١، والهمع ٧١/٢، والأشموني ٢٧٨/١، والشّاهد فيه: أنّ حقًّا الّتي تفتح (أنَّ) بعدها منصوبة على الظّرفيّة.

(٥) في (ز/ب) فيمتنع.

(٦) من قوله: (كانت) إلى قوله: (الملازمة) ساقط من (ع).

(٧) ما سبق توضيحٌ من العطّار لكلام الشّارح في موصّل الطّلاّب، وينظر: الزّرقانيّ ل/٥٤ (ب)، والمدابغيّ ل/٤٧ (أ، ب).

قوله: (أحقًّا أنّ جيرتنا استقلّوا)

صدر بيت، وعجزه: فنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُم فريقُ

والجيرة:- بكسر الجيم-؛ جمع قلّة، واحده جار، واستقلّوا: مضوا، وارتحلوا وحقًّا: منصوبٌ على الظّرفيّة عند سيبويه(١)، وهو الصّحيح؛ بدليل قول الشّاعر(٢):

أفي الحقِّ أَنِّي مُغرَمٌ بِكِ هَائمٌ وأنّكِ لا خلٌّ [هواكِ](٣) ولا خمرُ

فأدخل عليها (في)، وأنّ وصلتها مبتدأ، والظّرف خبره، وقال المبرّد: حقّاً: مصدرٌ لحقّ محذوفًا، وأنّ وصلتها: فاعل(٤)، من المغني(٥) وشرحه للدّمامينيّ(٦).

وقوله: (على الظّرفيّة) أي: الزّمانيّة، والتّقدير: أفي الواقع، أو فيما وقع الحال كذا، وقوله: (فاعل) ظاهره للمحذوف؛ لأنّه راعاه. أفاده (ق)(٧).

قوله: (لأنّها حرفٌ لا يصلح للخبريّة) (٨)

وذلك لأنّه إذا فتحت الهمزة بعدها؛ احتيج لأن تكون خبرًا، والحرفيّة مانعةٌ من ذلك، ويُعلم منه: أنّها إذا كانت صالحةً لأن تكون اسمًا كما هو الثّاني(٩)؛ صحّ الفتح، وهو/ كذلك

---

(١) ينظر: الكتاب ١٣٦/٣.

(٢) البيت من الطويل لعائذ بن منذر القشيري، وهو في المغني ص: ٧٩، والتّصريح ٣٣٩/١، والخزانة ٤٠١/١، والشّاهد فيه: (أفي الحقّ) حيث صُرّح فيه بحرف الجرّ (في) وفي هذا دليلٌ على أنّ (أحقا) أصله: أفي حقّ وجرى مجرى الظّرف .

(٣) الصّحيح ما أثبت، وفي النّسخ الأربع: هناك.

(٤) المقتضب ٢٣٣/٣ بتصرّف.

(٥) ينظر: المغني ص: ٧٩.

(٦) ينظر: حاشية الدّماميني مع الشّمنّي (المنصف) ١١٩/١.

(٧) من أوّل المقطع إلى آخره من الزّرقاني ل/٥٤ (ب) بتصرّف، وينظر: الشّنواني ٧٠/٢.

(٨) الضّمير يعود إلى (كلاّ)؛ حيث لم تفتح همزة (إنّ) بعدها إذا كانت بمعنى: حقًّا؛ لأنّها حرف لا يصلح للخبريّة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١١.

(٩) يعني: الرّأي الثّاني، وهو كونها اسم.

كما قد علمت[١]، فهذا التّعليل مبنيٌّ على القول بالحرفيّة. [ل/٨٧/ب]

قوله: (في النّكرات)[٢]

كما هو مذهب البصريّين[٣]؛ لأنّها لنفيٍ فيه شمول، وهو لا يحصل إلاّ إذا دخلت على النّكرة، بخلاف (ما)؛ فإنّها لمجرّد النّفي، فتدخل على النّكرة، والمعرفة، وجوّز[٤] الكوفيّون: إعمال (لا) في المعرفة[٥] نحو: (لا أبا حسنٍ)، وأجيب عنه: بتقدير التّنكير[٦].

قوله: (عمل إنّ)

وذلك لأنّها نقيضها من[٧] حيث الإثبات؛ فلذلك اقتضى كلٌّ منهما منصوبًا، ومرفوعًا[٨]؛ وإن اختلفا في أوجهٍ أُخر[٩].

---

(١) ينظر: ص: ٥٦٤، حيث سبق إيضاحه من العطّار، والتّكرار هنا من باب التّأكيد.

(٢) هذه هي الكلمة السّابعة ممّا جاء على ثلاثة أوجه وهي (لا)، حيث قال عنها في موصّل الطّلاّب ص: ١١١ ((تكون تارةً نافية، وتارةً ناهية، وتارةً زائدة، فالنّافية تعمل في النّكرات عمل إنّ كثيرًا، فتنصب الاسم، وترفع الخبر؛ إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التّنصيص))، وينظر فيها: المقتضب ١/١١، ٤/٩٨، ٣٥٧، والرّضيّ على الكافية ١/٢٦٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ١/١٠٥، ٢/١٠٠، والجنى ص: ١٦٦، ورصف المباني ص: ٣٢٩-٣٤٥، والمغني ص: ٣١٣-٣٣٤.

(٣) ينظر: الرّضي على الكافية ١/٢٦٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ١/١٠٥، والمغني ص: ٣١٣.

(٤) في الأصل: وجوزه.

(٥) في (ع) و(ز/ب) في معرفة.

(٦) ما سبق من أوّل المقطع إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ١٤٩ بتصرّف، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١/١٠٥، والرّضيّ على الكافية ١/٢٦٠، والمغني ص: ٣١٣، والأشموني ٢/٤، ٥.

(٧) في (ع) منه.

(٨) ينظر: الرّوميّ ص: ١٤٩.

(٩) حيث إنّ خبر (لا) لا يتقدّم على اسمها ولو كان ظرفًا ما دامت عاملة فيه، ولا تعمل (لا) إلاّ في النّكرات على مذهب البصريّين، وهو الرّاجح، ومن حيث جواز الإعمال والتّرك إذا تكرّرت.. ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٢٦، ٣٢٧، و الرّوميّ ص: ١٤٩، وهو في أسرار العربيّة ص: ١٨٥، ١٨٦.

قوله: (فتنصب)

أي: فيبنى معها اسمها على ما ينصب به مع كونه في محلّ نصبٍ[١]، أو لا تأويل؛ فيجري على مذهب الكوفيّين، والزّجّاج: أنّ حركة اسمها إعرابيّة؛ فيكون منصوبًا لفظًا، وعدم التّنوين لا ينافيه[٢]؛ فإنّه ليس من لوازم الاسم، والإعراب مجوّزٌ زواله؛ على أنّ مذهب قوم: أنّ (لا) لم تعمل في اسمها، وهو وحده في محلّ رفع[٣].

قال الرّضيّ: « وإنّما بُني اسمها على ما يُنْصَبُ به؛ ليكون البناء على حركةٍ استحقّتها[٤] النّكرة في الأصل قبل البناء، ولم يُبن المضافُ، ولا الشّبيه به؛ لأنّ الإضافة تُرجّح جانب الاسميّة؛ فيصير الاسم بها إلى ما يستحقّه في الأصل؛ وهو الإعراب[٥]»[٦].

قوله: (على سبيل التّنصيص)

الفرق بينه، وبين الظّهور: أنّ التّنصيص: جعلُ اللّفظِ دالاً على المعنى مع عدم الاحتمال لشيءٍ آخر، والظّهور: كونُ اللّفظ دالاً على المعنى مع الاحتمال لشيءٍ آخر ا.هـ (ق)[٧].

قوله: (لنا)[٨]

أي: جميع المخلوقات؛ لا معشر العقلاء؛ حتّى لا يصحّ[٩].

---

(١) هذا مذهب أكثر البصريّين كالأخفش، والمازني، والمبرّد، والفارسي، ينظر: الرّضي على الكافية ٢٥٥/١، والأمالي الشّجريّة ٢٢٢/٢، ٢٢٣، والأشموني ٢/٢.

(٢) في (ع) لا ينافي.

(٣) ما سبق من أول المقطع إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٣٢٨ بتصرّف يسير، وذكره الرّوميّ ص: ١٥٠، ١٥١، وينظر المسألة في: الكتاب ٢٧٤/٢، والمقتضب ٣٥٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٢.

(٤) في (ز/ب) استحقها.

(٥) وقيل: لطول الاسم؛ إذ يصير التّركيب من ثلاثة أشياء.

(٦) الرّضيّ على الكافية ٢٥٦/١ بتصرّف.

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٤، ٥٥.

(٨) هذا هو خبر (لا) في (لا إله إلا الله)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١١.

(٩)في (ع) حتى لا يصلح ، وينظر: الشّنوانيّ ٧٣/٢، حيث فصّل في إعرابها ٧٣/٢-٧٧.

قوله: (وعمل ليس) (١)

لمشابهتها إيّاها في الدّلالة على النّفي؛ وإن اختلفا من حيث إنّ عملها قليل، وأنّ ذكر خبرها قليل؛ حتّى إنّ الزّجّاج لم يظفر به؛ فادّعى أنّها لا تعمل إلاّ في الاسم وحده(٢)، وأنّ الخبر مرفوعٌ على ما كان عليه، وهو محتجٌّ بالبيت، أي: (تعزّ إلخ) (٣)، وإن أُوّل بما سيأتي(٤).

قوله: (قليلاً)

هو كـ(كثيرًا)؛ إمّا صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ بتأويل ذا كذا، أو تمييز(٥).

قال الرّوميّ: واعلم أنّ النّحاة تارةً قالوا: صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وتارةً منصوبٌ على المصدريّة، وهما بمعنى واحد؛ وإن تغاير التّعبير، وأمّا إذا قيل:/ مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ؛ [ل/٨٨/أ] يكون المراد منه: هو المصدرُ لا غير(٦).

قوله: (نفي الجنس)

أي: نفي حكمه، فهو على حذف مضاف(٧)، ومعلومٌ أنّ حكم اسمها هو الخبر؛

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١٢ ((وتعمل عمل ليس قليلاً فترفع الاسم وتنصب الخبر إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل الظّهور)).

(٢) ينظر: المغني ص: ٣١٥، والكافيجيّ ص: ٣٢٨، والرّوميّ ص: ١٥١، ١٥٢.

(٣) جزء من صدر بيتٍ من الطّويل، لا يعرف قائله، وتمامه:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ... ولا وَزرٌ ممّا قضى الله واقيًا

وهو في الجنى ص: ٣٠١، والمغني ص: ٣١٥، والهمع ١/١٢٥، والأشموني ١/١٦٣، والشّاهد فيه: أنّ (لا) النّافية عملت عمل ليس في شطري البيت: (لا شيءٌ باقيًا، ولا وزرٌ واقيًا) حيث أريد بها نفي الجنس على سبيل الظّهور.

(٤) ينظر: ص: ٥٦٩.

(٥) في (ع) أو بتمييز، و ينظر: الرّوميّ ص: ١٥٠.

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ١٥٠.

(٧) في (ع) مضافه.

وذلك لأنّ الذّوات من حيث هي ذوات؛ لا يتعلّق بها نفي(١).

قوله: (تَعَزَّ)

أي: تصبّر وفاءً، فـ(لا): تعليليّة، وباقيًا: خبر، وعلى الأرض: متعلّق به، وكذا يقال في: واقيًا، وممّا قضى الله، والوَزَرُ: الملجأ(٢)، والمعنى: تصبّر على ما أصابك فإن شيئًا من الأشياء لا يبقى على وجه الأرض؛ بل الكلّ فانٍ، ولا ملجأً يحفظ ممّا قضى الله، ويحتمل أنّ باقيًا، وواقيًا: حالان، فلا شاهد حينئذٍ(٣).

قوله: (والنّاهية تجزم إلخ)(٤)

قال الرّوميّ: زعم صاحب التّسهيل(٥)؛ أنّ (لا) الّتي تجزم المضارع؛ هي (لا) الّتي لنفي الجنس، والجزم في الفعل بلام الأمر مضمرةٌ قبلها، فحذفت؛ لكراهة اجتماعهما في اللّفظ، وزعم بعض النّحاة(٦): أنّ أصلها: لام الأمر؛ زيدت عليها الألف فانفتحت لأجلها، والحق: أنّها أصليّة ، والجزم في الفعل بها(٧).

قوله: (أو غائبٍ)

أو متكلّمٍ نحو قوله(٨): لاَ [أَعْرِفَنْ] (٩) ربربًا حُورًا مَدامِعُها(١٠)

---

(١) ينظر: المدابغيّ ل/٤٧ (ب).

(٢) ينظر: الكافيجيّ، حيث أفاض في إعراب البيت ص: ٣٢٩.

(٣) من قوله: (والمعنى) إلى هذا الموضع من الزّرقانيّ ل/٥٥ (أ) بتصرّف، وينظر: الشّنوانيّ ٢/٧٨، ٨٩.

(٤) هذا هو الوجه الثاني من أوجه (لا)؛ حيث تكون ناهية تجزم الفعل المضارع المسند إلى المخاطب أو الغائب، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٢.

(٥) الصّحيح أنّه السّهيلي كما في الجنى ص: ٣٠٦، والمغني ص: ٣٢٧، والهمع ٢/٥٦.

(٦) ينظر: المصادر السّابقة.

(٧) ينظر: الرّوميّ ص: ١٥٣.

(٨) هو النّابغة الذّبياني، كما في ديوانه ص: ١٠٨، والكتاب ٣/٥١١.

(٩) في النّسخ الأربع: أعرفا.

(١٠) عجز بيت من البسيط، وصدره: كأنّ أبكارها نعاجُ دُوَّارِ =

ثمّ لا فرق في اقتضاء (لا) الطّلبيّة الجزم بين كونها مفيدةً للنّهي، أو للدّعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[١]، أو الالتماس كقولك للمساوي[٢]: لا تفعل، أو التّهديد[٣] كقولك للعبد: لا تطعني[٤]؛ تهديدًا لا نهيًا عن الطّاعة[٥].

قوله: (﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾[٦])

فاعل يُسرف مستترٌ فيه يعود على وليّ الدّم، أي: فلا يقتل غيرُ القاتل، كما كان يفعله الجاهليّة من قتل الجماعة بواحد[٧].

قال (ك): وقرأ أبو مسلمٍ صاحب الدّولة[٨]: « فلا يُسرفُ » بالرّفع على أنّه خبرٌ في معنى الأمر، وفيه مبالغةٌ ليست في الأمر ا.هـ[٩]

ولعلّه أبو مسلم الخُراسانيّ الّذي أنشا دولة العبّاسيّين، وأهلك بني أميّة، كان رجلاً سفّاكًا للدّماء[١٠].

= وهو في المحتسب ٨٦/٢، والمغني ص: ٣٢٤، والتّصريح ٢٤٥/٢، والشّاهد فيه: (لا أعرفنْ) فإنّ (لا) هنا ناهية، والفعل المضارع مجزومٌ بها محلاً للمتكلّم.

(١) آل عمران: ٨.

(٢) في (ز/أ، وب) للمتساوي .

(٣) في (ع) التهدية.

(٤) في (ع) لا تعطني.

(٥) من أوّل المقطع إلى آخره من الشّمنّي ل/٣٤ (أ) بتصرّف يسير.

(٦) الإسراء: ٣٣، والآية شاهد على دخول (لا) النّاهية على المضارع المسندٌ للغائب.

(٧) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٣١.

(٨) في (ع) الدوالة.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٣٢، وهو في الكشّاف ٤٤٨/٢.

(١٠) هذه هفوة من الشّيخ العطّار، حيث يبعد أن تكون في القرآن قراءة لأبي مسلم الخراسانيّ، وإنّما هو أبو مسلم السّراج صاحب الدّعوة العبّاسية، ينظر: المحرّر الوجيز ٤٥٣/٣، وقد وهم ابن جني، وبوهمه وهم الزّمخشري فذكر أنّه أبو مسلم الخراسانيّ.

قوله: (**ويندُر جدًّا**) [١]

لاستبعاد كون الشّخص ناهيًا نفسه.

قوله: (**وفائدتها التّقوية**)[٢]

جوابٌ عمّا يقال: إذا كان دخولها وخروجها على حدٍّ سواء، والحال أنّها وقعت في القرآن؛ فيلزم عليه الإخلال بالبلاغة؛ مع أنّه في أعلى[٣] طبقاتها.

/وحاصل الكلام: أنّها لا تفيد[٤] معنىً يتوقّف عليه[٥] أصل[٦] الكلام، فلا ينافي أنّها **[ل/٨٨/ب]** تفيد التّأكيد، وهو خصوصيّةٌ من خصوصيّات الكلام تقتضيه البلاغة، فالوقوع من البلاغة بمكان، ثمّ التّأكيد ليس مدلولاً لها حتّى يلزم أن الحروف الزّائدة من قبيل المترادف؛ بل عَرَض بسبب وقوعها في التّركيب، وهذا بخلاف التّأكيد بـ(إنّ)؛ فإنّها موضوعة له.

قوله: (﴿ **مَا مَنَعَكَ** ﴾)[٧]

(ما): مبتدأ، والخطاب لإبليس، و (تسجد): منصوبٌ بـ(أنْ)، والفاعل مقدّر بأنت خطابٌ لإبليس أيضًا، و (أنْ) مع مدخولها مؤولةٌ بمصدرٍ خبر ما[٨]، وقيل[٩]: إنّ (لا) نافية، والمعنى: ما دعاك إلى عدم السّجود، ثمّ الاستفهام هنا للتّوبيخ، وإظهار معاندة

---

(١) الندرة هنا في إسناد الفعل للمبني للفاعل، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٢.

(٢) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (لا)، حيث تكون زائدة، قال في موصّل الطّلاّب ص: ١١٣ ((والزّائدة الّتي دخولها في الكلام كخروجها، وفائدتها التّقوية والتّوكيد)).

(٣) في (ز/ب) مع أنّها في على، وفي (ع) في أعلا.

(٤) في (ع) تقيد.

(٥) في (ع) عليها.

(٦) في (ع) مكرّرة.

(٧) الأعراف: ١٢، وتمامها: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ وهي شاهد على دخول (لا) الزّائدة التي تفيد التقوية والتأكيد، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٣.

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٣٢، ٣٣٣.

(٩) ينظر: الشّمني ل/٣٤ (أ، ب).

إبليس، وكفره، وكبره؛ لا لتحصيل العلم حتّى يقال: كيف الاستفهام؟ [1] والله تعالى أعلم العالمين.

ويعجبني في شأن إبليس، ما قاله أبو نُواس[2]:

عجبتُ من إبليسَ في كبرهِ ... وفي الّذي أظهر من نَخْوَتهْ[3]

تاه على[4] آدمَ في سجدةٍ ... وصار قوّادًا لذريّتِهْ

تذنيب[5]:

بقي من استعمال (لا) أن تكون عاطفة؛ بشرط أن يتقدّمها إثبات[6]، وأن لا تقترن بعاطفٍ[7]، وأن لا يتعاند المتعاطفان[8]، وتكون جوابًا مناقضًا لـ(نعم)؛ فتحذف الجمل بعدها كثيرًا، يقال: أجاك زيدٌ؟ فتقول: لا، والأصل: لا، لم يجيء، وتكون لغير ذلك، والأصل الرّفع، والتّكرار؛ فتدخل على المعرفة مثل: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[9]، والنّكرة نحو: ﴿لَّا لَغۡوٌ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٌ﴾[10]، وعلى

(١) من قوله (ثمّ الاستفهام) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٣٣٢، ٣٣٣ بتصرّف، وينظر: الكشّاف ٦٨/٢.

(٢) ديوانه ص: ١٢٥.

(٣) في (ع) تحوتحه.

(٤) في (ز/ب) تأتي ، وفي (ع) تأه عن آدم.

(٥) هذا التّذنيب من المغني بتصرّف واختصار ص: ٣١٨-٣٢٣.

(٦) كقولك: (جاء زيدٌ لا عمرو).

(٧) فإذا قيل: (جاءني زيدٌ لا بل عمرو)، فالعاطف (بل) و(لا) ردّ لما قبلها وليست عاطفة.

(٨) فلا يجوز (جاءني رجلٌ لا زيدٌ) لأنّه يصدق على زيد اسم الرّجل بخلاف (جاءني رجلٌ لا امرأة) ينظر فيما سبق: المغني ص: ٣١٨.

(٩) يس: ٤٠.

(١٠) الطور: ٢٣.

الماضي لفظًا وتقديرًا نحو: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[١]، وإذا دخلت على المستقبل؛ لم يجب التّكرار نحو:﴿لا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾[٢]، وتكون معترضةً بين الجار والمجرور نحو : (غضبتُ مِنْ لا شيء)، وبين النّاصب والمنصوب نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾[٣]، وبين الجازم والمجزوم نحو: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾[٤].

وقد تحتمل[٥] الزّيادة والنّفي كما في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٦]، قيل: إنّها نفيٌ لما حكاه الله تعالى عن الكفّار، وهو قولهم:/ ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾[٧]، [ل/89/أ] فالمعنى: لا، أي: ليس الأمرُ كذلك، ثمّ استأنف[٨] بأقسم؛ بناءً على أنّ القرآن كلّه كسورةٍ واحدةٍ، وقيل: إنّ منفيّها فعل القسم.

قال الزّمخشريّ: والمعنى في ذلك: أنّه لا يُقسَم بالشّيء إلاّ إعظامًا له[٩] بدليل قوله[١٠]: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[١١]، فكأنّه بإدخال حرف النّفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، يعني: أنّه يستحقُّ فوق

(١) القيامة:٣١.

(٢) النساء:١٤٨.

(٣) الحديد:٢٩.

(٤) الأنفال:٧٣.

(٥) في الأصل، و(ز/أ، وب): (تحمل).

(٦) القيامة:١.

(٧) النحل:٣٨.

(٨) في الأصل: استفانف.

(٩) الكشّاف ٥٨/٤، وينظر: الشّمنّي ل/٣٤ (ب).

(١٠) من قوله: (لا أقسم) إلى هذا الموضع ساقط من (ع).

(١١) الواقعة: ٧٥، ٧٦.

ذلك، وقيل: إنّها زائدة، قيل: توطئةً، وتمهيدًا لنفي الجواب المحذوف، والتّقدير: لا أقسم بيوم القيامة، لا تتركون سُدى، وقيل: للتّوكيد، كما في ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾[1]، وكلٌّ من القولين مُنْتَقَد، راجع شرح (م)[2] على المتن[3].

قوله: (وهو [أربعة] ألفاظ)[4]

الضّمير عائدٌ على (ما) باعتبار لفظها، وقدّر الشّارح ألفاظ؛ للحوق العدد تاء التّأنيث؛ إذ لو كان عبارة عن كلماتٍ لجُرِّد[5].

قوله: (لولا)[6]

مركّبة من (لو)، و(لا)، و(لو) قبل التّركيب يُمتنع بها الشّيء لامتناع غيره، و(لا) للنّفي، والامتناع[7] نفيٌ في المعنى، والنّفي إذا دخل على النّفي؛ صار إيجابًا، فمِن هنا صار (لولا)[8] هذه يُمتنع بها الشيء لوجود غيره .أهـ. (رومي)[9].

---

(١) الحديد: ٢٩، وينظر: الكشّاف ٥٨/٤، ١٨٩، ١٩٠.

(٢) رمز (م) ساقطٌ من (ع)، و(ز/ب).

(٣) من قوله: (وقد تحتمل) إلى هذا الموضع من الشّمنّي ل/٣٤ (أ، ب) بتصرف.

(٤) هذا هو النّوع الرّابع، وهو: (ما جاء على أربعة أوجه)، وهي أربع كلمات: (لولا، إنْ، أنْ، مَنْ) ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١١٤، وفي النّسخ الأربع: وهو ألفاظ، وفيه: سقطٌ اتفق عليه النساخ.

(٥) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٥، ، والمدابغيّ ل/ ٤٧ (ب).

(٦) هذه هي الكلمة الأولى من كلمات النّوع الرابع، وينظر فيها: المقتضب ٧٣/٣، والأمالي لابن الشّجري ٢١٠/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢١٠/٣، و١٤٥/٨، والجنى ص: ٢٤١، والمغني ص: ٣٥٩-٣٦٤، والهمع ١٠٤/١، ١٠٥.

(٧) في (ع) والانتفاع.

(٨) الوجه: صارت لولا؛ لتوافق اسم الإشارة بعدها.

(٩) ينظر: ص: ١٥٤.

قوله: (امتناع جوابه) (١)

لا يرد عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ ﴾(٢) لأنّ الهمّ لم يمتنع لوجود الفضل؛ بل وجد لأنّ الجواب محذوف أي: لأضَلُّوك، فهو من إقامة سببه مقامه(٣).

قوله: (وتختصّ)

يقال: خصّه بالشّيء خصوصًا وخصوصيّة – بفتح الخاء المعجمة والضّمّ – لكنّ الأوّل أفصح، كذا في الرّومي(٤) .

وما ذكر من الاختصاص(٥) مخالفٌ للكسائيّ فإنّه قال(٦): إذا قلت: (لولا زيد لأكرمتك)؛ كون التّقدير: لولا [حضر](٧) زيدٌ، فزيدٌ: مرفوعٌ على أنّه فاعلٌ لفعلٍ مضمرٍ قبله، فتكون (لولا) داخلةٌ على الفعليّة(٨) .

قوله: (المحذوفة الخبر)

أي: فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء(٩)؛ لا بالفعل المضمر(١٠)، ولا بنفس

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١٤ «فيقال فيها تارة حرفٌ يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، وتختصّ بالجملة الاسميّة المحذوفة الخبر غالبًا».

(٢) النساء: ١١٣.

(٣) ينظر: المدابغيّ ل/٤٧، ٤٨.

(٤) ينظر: ص: ١٥٧.

(٥) يعني: اختصاص (لولا) بالجملة الاسميّة المحذوفة الخبر غالبًا هو مذهب البصريّين، ينظر: الرضي ١٠٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١/٣، والمغني ص: ٣٥٩، والتصريح ٢٦٣/٢، والهمع ١٠٥/١.

(٦) ينظر: الرّضي ١٠٤/١، والتصريح ٢٦٣/٢.

(٧) في النّسخ الأربع: حصول، وما أثبت هو مقتضى سوق الكلام كما في الكافيجيّ ص: ٣٣٥.

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٣٥.

(٩) على مذهب البصريّين.

(١٠) على مذهب الكسائيّ.

لولا[١]؛ لنيابها عنه، أو بها أصالةً[٢].

قوله: (غالبًا)

أي: وجوب الحذف في الغالب[٣]؛ مقيّدٌ بأن يكون كونًا مطلقًا كما أشار إليه بقوله[٤]: (وذلك إلخ) .

ومن غير الغالب: وجوب ذكره إذا كان خاصًّا؛ ولم تقم قرينةٌ عليه، فيجب ذكره كما سيمثّل له بقوله:/ (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم)، أمّا إذا كان خاصًّا وقامت قرينة عليه؛ **[ل/٨٩/ب]** فذكره جائز نحو: (لولا أنصارُ زيدٍ حمُوه[٥] ما سلم)[٦]؛ إذ الحماية تفهم من التّعبير بالأنصار؛ لإشعاره بالنُّصرة اللاّزم لها الحماية[٧]، فحالات الخبر إذن ثلاثة؛ ذكر منها اثنان، وترك الثّالث[٨]، فإذا أردت بالكون كونًا مقيّدًا مثل: قائم، وقاعد؛ لم يجز أن تقول: (لولا زيدٌ قائمٌ)، ولا[٩] تحذِفَه؛ بل تجعلَه مبتدأً مضافًا إلى زيد فتقول: (لولا قيامُ زيدٍ لأتيتُك)، أو تُدْخِل كلمة (أنّ) على المبتدأ فتقول: (لولا أنّ زيدًا قائمٌ)، وتصير (أنّ) وصلتها مبتدأ[١٠]

---

(١) على رأي الفراء ، ينظر: الرّضيّ على الكافية ١/١٠٤، والتّصريح ٢/٢٦٣.

(٢) هو قولٌ حكاه الفراء عن بعضهم، ينظر: التصريح ٢/٢٦٣.

(٣) في (ع) بالغالب .

(٤) قال في موصّل الطّلّاب ص: ١١٤ «وذلك إذا كان الخبر كونًا مطلقًا نحو: (لولا زيد -أي: موجود- لأكرمتك)...».

(٥) في (ع) موه، وفي (ز/ب) حمرة.

(٦) ينظر: المدابغيّ ل/٤٨ (أ).

(٧) من قوله: (إذ الحماية) إلى قوله: (الحماية) ساقط من (ز/ب).

(٨) محصّله ما يلي:

الحالة الأولى: حذفُ الخبر في الغالب وجوبًا كقولك: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، والتّقدير: موجود.

والثّانية: ذكر الخبر إذا كان خاصًّا ولم تقم قرينةٌ عليه كقولك: (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم).

والثّالثة: ذكره إذا كان خاصًّا وقامت قرينةٌ عليه نحو: (لولا أنصار زيد حموه ما سلم).

(٩) في النّسخ الأربع: ولا أن، وهي حشو.

(١٠) من قوله: (مضافًا) إلى قوله: (مبتدأ) ساقط من (ز/ب) .

محذوف الخبر وجوبًا، أو فاعلاً لثبت محذوفًا على الخلاف(١).

واعلم أنّ المصنّف أشار بقوله: (المحذوفة الخبر)؛ للرّدّ على ابن الطّرواة(٢)؛ حيث زعم أنّ جواب (لولا) يكون خبر المبتدأ دائمًا؛ فلا يكون محذوفًا عنده(٣)، وهو مردودٌ بأنّه لا رابط بينهما(٤)، وأشار بـ(غالبًا) أيضًا؛ لردّ ما زعمه البعض من أنّ الخبر بعدها واجب(٥) الحذف دائمًا فـ(لولا زيدٌ يدفعُ عدوّه[لأهلكه](٦)) ؛ من قبيل المحذوف الخبر، والتّقدير: لولا زيدٌ موجودٌ دافعًا عدوّه لأهلكه، وهو تمحّل محض(٧).

قوله: (هذا مذهب الأخفش)

أي: إقامة المتّصل مقام المنفصل(٨)، أمّا كون الضّمير في محلّ رفعٍ؛ فمتفقٌ عليه(٩).

قوله: (ومن غير الغالب) (١٠)

لا يخفاك أنّ (غالبًا) يرجع لحذف الخبر، وكون الحذف واجبًا؛ والشّارح هنا تعرّض لوجوب ذكره، وترك جواز الذّكر؛ إذ الأحوال ثلاثة كما علمت(١١).

---

(١) ينظر: المغني ص: ٣٥٩، ٣٦٠، والشمني ل/٣٥ (أ).

(٢) هو: سليمان بن محمّد بن عبد الله المالقي، كان نحويًّا ماهرًا، له آراء في النّحو انفرد بها، من مؤلّفاته: الإفصاح، المقدّمات على كتاب سيبويه، ت ٥٢٨هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٦٠٢.

(٣) ينظر رأيه في الرّضيّ على الكافية ١/١٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣/٢٢، والمغني ص: ٣٦٠، والكافيجيّ ص: ٣٣٦، والهمع ١/١٠٤.

(٤) ينظر: المغني ص: ٣٦٠، ٣٦١.

(٥) في (ع) وأجيب.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من النّسخ الأربع، ومثبتٌ من الكافيجيّ ص: ٣٣٦.

(٧) من قوله: (واعلم) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٣٣٥، ٣٣٦ بتصرّف.

(٨) ليسوغ جعله مبتدأ عند الأخفش، وتابعه الكوفيّون، وأما سيبويه فـ(لولا) جارّةٌ للضمير، ينظر: الكتاب ٢/٣٧٣، ٣٧٤، والإنصاف ٢/٦٨٧، والمغني ص: ٣٦١.

(٩) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٥ (ب)، والمدابغيّ ل/٤٨ (أ).

(١٠) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٤.

(١١) ينظر: ص: ٥٧٦.

قوله: (لولا زيدٌ سالمنا)

أي: امتنع عدمُ سلامةِ زيدٍ؛ لوجود مسالمته، أي: مصالحته، ومعلومٌ أنّ امتناع عدم السّلامة؛ يلزمه ثبوت السّلامة، فالمعنى: ثبتت[1] سلامة زيدٍ لوجود مصالحته إيّانا، وكالمثال المذكور؛ قوله ﷺ خطابًا لعائشة رضي الله عنها: «**لولا قَومُكِ حديثو عهدٍ في الإسلام لهدمت الكعبة**»[2]. كذا في (م)[3].

قوله: (برفقٍ)[4]

مصدر رَفُق بالضّمّ يرفَق بفتحها[5].

قوله: (مؤوّلٌ بالمضارع إلخ)[6]

إنّما كان المعنى على المضارع؛ لأنّه معلومٌ أنّ تأخيره في الدّنيا لا ينفعه، فالمقصود أن [يُؤَخِّرَهُ][7] الآن ليعمل ا.هـ (ق)[8].

---

(١) في (ع) ثبت.

(٢) الحديث في البخاري ٢/١٨٠ كتاب الحج برواية أخرى، وكذا في مسلم ٢/٩٦٩، وفي المسند ٦/١٧٧ بروايات متعددة .

(٣) ينظر: الشّمنّي ل/٣٥ (أ)، وهو في المغني ص: ٣٦٠، والرومي ص: ١٥٦.

(٤) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه (لولا)، وما يكون برفقٍ هو العَرْض؛ لأنّه طلب فيه رفق، ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١١٤

(٥) ينظر: الرّوميّ ص: ١٥٦، وفي اللّسان والصّحاح (رفق) بتثليث العين في الماضي، وضمّها في المضارع.

(٦) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] فأخّرتني في تأويل المضارع تؤخّرني، ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١١٥.

(٧) في النّسخ الأربع: أن يؤخّر – بإسقاط الهاء– وما أثبت عن الزّرقانيّ.

(٨) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٥ (ب) .

قال (ك): ((الظّاهر أنّها في أمثال هذا تكون للتّمنّي/ مجرّدًا))[١]. [ل/٩٠/أ]

وفي الرّوميّ[٢]: وجوّز بعض النّحاة دخول (لولا) هذه على الجملة الاسميّة نحو: (لولا زيدٌ قائمٌ).

قوله: (حرف توبيخ)[٣]

أي: حرفٌ دالٌّ على تهديدٍ، وتعنيفٍ، ولومٍ على ترك فعلٍ في الزّمن الماضي[٤].

قوله: (﴿ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾[٥])

متعلّقٌ بـ(اتخذوا)، ومفعوله محذوف[٦] أي: اتّخذوهم، وقُرباناً: مفعولٌ ثانٍ لـ(اتخذوا)، وآلهةً: بدلٌ منه لا صفة؛ لأنّه جامد[٧].

وفي (ك): أنّ المفعول الثّاني: آلهة، وقُرباناً: حالٌ من المفعول، أو مفعولٌ له، أو مفعولٌ ثانٍ لـ(اتخذوا)، بمعنى: ذا تقرّبٍ[٨]، تقدّم على مفعوله الأوّل؛ وهو آلهة ا.هـ[٩]

---

(١) الكافيجيّ ص: ٣٤١، ويقصد: الآية السّابقة، فـ(لولا) فيها لا تفيد العَرْض، وإنّما التّمنّي والتّقدير: ليتك أخّرتني إلى أجل قريب.

(٢) ينظر ص: ١٥٧.

(٣) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (لولا) حيث يقال فيها حرف توبيخٍ فتختصّ بالجملة الفعليّة المبدوءة بالماضي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٥.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٤٢.

(٥) الأحقاف: ٢٨، وتمام الآية: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾، وهي شاهد على مجيء (لولا) حرف توبيخ.

(٦) أي: مفعول اتّخذوا الأوّل على إعراب (قربانًا) مفعوله الثّاني.

(٧) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٨٧، والمدابغيّ ل/٤٨ (أ).

(٨) في الكافيجيّ: ذات قرابة، وهو أنسب.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٤٣.

فعلى هذا الوجه لا يُحتاج لإضمار في (اتخذوا)[١]، [و] [٢] القربان[٣]: ما تُقُرِّبَ به إلى الله، أي: اتّخذوهم شفعاء متقرَّبًا بهم إلى الله، حيث قالوا: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [٤]، والمعنى: فهلاّ منعهُم من الهلاكِ آلهتُهُم[٥].

قوله: (هل أخّرتني)[٦]

أي: تُؤخِّرني، ويُنْزَل[٧]، فالمعنى على الاستقبال أيضًا ا.هـ (ق)[٨].

قوله: (بمنْزلة: لم)[٩]

أي: بمعناها، كما صرّح به في بعض نسخ المتن[١٠]، أعني: بمعنى: (لم).

قال الرّوميّ: وهذا التّفسيرُ موافقٌ لما وقع في التّسهيل[١١]؛ حيث قال: وقد تلي

---

(١) يعني: الإعراب الّذي ذكره الكافيجيّ.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٣) في الأصل: لقربان.

(٤) يونس:١٨.

(٥) من قوله: (القربان) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٣٤٣ بتصرف، وهو في الكشّاف ٥٢٦/٣.

(٦) هذا في معرض ذكره الوجه الرّابع من أوجه (لولا)، وهو أن تكون حرف استفهامٍ مختصّ بالماضي كما قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [المنافقون: ١٠] ، ينظر: الأزهية ص: ١٦٦، والمغني ص: ٣٦٢، وموصّل الطّلاّب ص: ١١٥.

(٧) في الأصل و(ز/أ): بدون نقط، وفي (ع) وننزل ، والمقصود الآية الكريمة ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ ﴾ [الأنعام: ٨] أي: هل أُنْزِلَ إليه، ينظر: البحر المحيط ٤٨٣/٦.

(٨) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٥ (ب).

(٩) هذا المعنى أورده أبو الحسن الهرويُّ في الأزهية ص: ١٦٩، ١٧٠، وخرج عليه آية يونس ٩٨: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾، وينظر: المغني ص: ٣٦٢، ٣٦٣، وموصّل الطّلاّب ص:١١٦.

(١٠) أي: قواعد الإعراب لابن هشام، و ينظر: المغني ص: ٣٦٣، ومصابيح المغاني ص: ٤٢٠.

(١١) ينظر: ص: ٢٤٤.

الفعل (لولا) غير مفهمة تحضيضًا[١]؛ فتُؤوّل بلولم ا.هـ[٢]

وما وقع في الارتشاف[٣]: وقد تكون (لولا) نافيةً بمعنى: (ما)[٤].

قال بعض شرّاح الألفيّة: و (لولا) هذه ليست مركّبة؛ بل (لو) على حالها، و (لا) نافيةٌ للماضي.

قوله: (والظّاهر)[٥]

لا يقال: يؤيّد الهرويّ[٦] رفع ﴿ قَوۡمَ ﴾[٧] على الإبدال[٨]، وهو إنّما يكون في غير الموجب؛ لأنّا نقول: يكفي في تحقّق عدم الإيجاب رائحة النّفي، كقوله[٩]:

.... تغيّرَ إلاّ النّؤيُ والوتد

بمعنى: لم يبقَ على حاله، كما أبدل قليلٌ من ﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ﴾[١٠]؛

---

(١) في (ع)، و(ز/أ، وب) تحضضًا.

(٢) أي: انتهى كلام صاحب التّسهيل، وينظر: الروميّ ص: ١٥٩.

(٣) في (ع) الاتشاف.

(٤) ينظر: الارتشاف ٥٧٧/٢.

(٥) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١٦ ((والظّاهر أنّ المراد بـ(لولا) هنا التّوبيخ)).

(٦) هو: أبو الحسن علي بن محمّد الهروي، نحوي أديب من مؤلّفاته: الذّخائر في النّحو، والأزهية ت٤١٥هـ. ينظر: معجم الأدباء ٢٤٨/١٤، وبغية الوعاة ٢٠٥/٢.

(٧) يقصد الآية الكريمة: ﴿ فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ ﴾.

(٨) هي قراءة أبيّ بن كعب، وابن مسعود، والأعمش، كما في البحر المحيط ١٩٢/٥، وينظر: الكتاب ٣٢٥/٢، والكشّاف ٢٥٤/٢.

(٩) جزء من عجز بيتٍ من البسيط للأخطل في ديوانه ص: ١٦٧، وتمامه:

وبالصّريمة منها منزلٌ خلقٌ   عافٍ تغيّرَ إلاّ النّؤيُ والوتد

وهو في المغني ص: ٣٦٣، والتّصريح ٣٤٩/١، والأشموني ١٤٤/٢، والشّاهد فيه: (إلا النّؤي والوتد) حيث رُفع المستثنى، والقياس نصبه؛ لأنّ الاستثناء تامّ موجب، وخرّج على أنّ الكلام منفيّ.

(١٠) البقرة: ٢٤٩.

بمعنى: لم يكونوا منه[١].

قوله: (فهلاّ قرية) [٢]

واحدةٌ من القرى المهلكة؛ تابت[٣] عن كفرها قبل مجيء العذاب؛ فنفعها ذلك[٤].

قوله: (أي: في قراءتهما)[٥]

تفسيرٌ لحرفٍ في الموضعين، ويؤيّده ما في بعض النّسخ[٦] في قراءةٍ، وهو أوضح.

قوله: (بانتفاء وقوعه)[٧]

أي: وقوع الفعل، وحينئذٍ فلا يكون النّفي معنًى موضوعًا له؛ بل لازمٌ للتّوبيخ[٨].

قوله: (فيُقَال فيها تارةً: شرطيّة)[٩]

نسبةً للشّرط، وهو التّعليق؛ لإفادتها إيّاه، ويُقَال: أي: يُحمَل، ماضي مجهول، وشرطيّة: نائب فاعل أي: يَحمِلُ المتكلّمُ عليها هذا؛ بأن يجعلها مبتدأً[١٠]، ويُخبِرَ/ عنها **[ل/٩٠/ب]** بشرطيّة، هكذا (إنْ) شرطيّة، وكذا يقال في نظائره.

---

(١) ينظر: المغني ص: ٣٦٣، والشّنوانيّ ٢/٨٨، ٨٩، والمدابغيّ ل/٤٨.

(٢) ينظر: موصّل الطّلاّب ص:١١٦.

(٣) في (ع)، و(ز/أ، ب) ثابت، والمعنى: فهلاّ كانت قرية تابت عن الكفر.

(٤) ينظر: الشمني ل/٣٥ (ب)، وهو في الكشّاف ٢/٢٥٣.

(٥) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٦.

(٦) يقصد: الكافيجيّ ص: ٣٤٨، والشّمنّي ل/٣٥ (ب)، والرّوميّ ص: ١٥٩.

(٧)ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٦.

(٨) ينظر: الرّوميّ ص: ١٦٠.

(٩) هذا هو الوجه الأول من الكلمة الثّانية ممّا جاء على أربعة أوجه، وهي (إنْ) المكسورة الهمزة، الخفيفة النّون، حيث تكون شرطيّة، ونافية، ومخفّفة من الثّقيلة، وزائدة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٦، وينظر في (إنْ): الكتاب ١/٤٣٥، والمقتضب ١/٤٩، والجنى ص: ٨٢، ورصف المباني ص: ١٨٦، والمغني ص: ٣٣، ومصابيح المغاني ص: ١٦٧.

(١٠) في (ع) مبتدأة.

قوله: (تعلُّق) [١]

في نسخةٍ: تعليق[٢]، وكلٌّ صحيح؛ لأنّ التّعلُّقَ أثرُ التّعليق؛ الّذي هو فعلٌ للمتكلّم، فهو وصفٌ له، والتّعلّق صفةٌ للحصول، فرُجِّح ما هنا لذلك[٣]، وأقحم لفظ الحصول؛ إشارةً إلى أنّ التّعلّق باعتباره، أي: أنّ الارتباط بين الشّرط والجزاء؛ باعتبار الحصول والتّحقّق، فمتى تحقَّق تحقّق.

قوله[٤]: (مضمون جملة)

هو المصدر المأخوذ من المسند المضاف إلى المسند إليه، فمضمون: (قام زيدٌ)، و(زيدٌ قام)؛ قيامُ زيد، فالتّعبير بالمسند أولى من التّعبير بالخبر؛ لقصوره على الاسميّة دون الفعليّة؛ الشّامل لها ما ذكرنا، فإن كان ظرفًا، أو مجرورًا؛ فالأخذ من المتعلّق، أمّا مفهوم الجملة فهو: ما يُفْهَم منها، وهو الثّبوت وحده، أمّا ذكر الطّرفين في قولنا: ثبوت القيام لزيدٍ مثلاً؛ فلتعرّف النّسبة، وتعيّنها لتعيّن جزئيها[٥]؛ لاستفادتها من هذا التّركيب، ومن هنا ترجّح القولُ بأنّ المسائل: النِّسَب، ولا يخفاك أبدًا المناسبة؛ إذ المفهوم من كذا؛ ما يُفهم منه، فهو غيره، والنِّسبة مغايرة للمنتَسِبَينِ؛ اللّذينِ هما جزآ الجملة، والعنوان عنها بلفظٍ مفهومٍ باعتبار تعلّق الفهم بمعنى: الإدراك، أي: الحكم بها؛ وإلاّ فالطّرفان مفهومان، لكنّ إدراكهما قصوريّ؛ فعُلم أنّ مفهوم الجملة؛ من إضافة المدلول، وهي على معنى: (من)، ومضمون الشّيء؛ ما احتوى عليه، وتضَمَّنه، فالمتَضَمِّن - بالكسر - : الهيئةُ الاجتماعيّةُ في المركّب، أعني: الجملة، والمتضَمَّن - بالفتح - : كلّ جزءٍ، فرجع المضمون لبيان أجزاء الجملة؛ فلذلك فسّر باللّفظ؛ أعني: قيامُ زيدٍ مثلاً، والمفهوم: ما يفهم منها؛ ففسّر بالثّبوت، فمضمون الجملة من إضافة الجزء للكلّ على

---

(١) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٦ .

(٢) كما في نسخ موصّل الطّلاّب الّتي وقفت عليها، والكافيجي ص: ٣٥١، والشّنوانيّ ٢/٩١.

(٣) في (ع) كذلك.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) في (ع) جزئيتها، وفي (ز/ب) جزئها.

معنى الّلام، هذا ما خطر بالبال؛ فتدبّره.

قوله: (فحصول مضمون العلم)

قد علمت أنّ المضمون يضاف للجملة لا للمسند؛ فعلى هذا تُصرف عبارة الشّارح عن ظاهرها؛ بجعل الإضافةِ بيانيّة، والنّائبة عن المضاف إليه أي: مضمونٌ هو علم الله[(١)]، والأوْلى أن يقول: فحصولُ [مضمونٍ يعلَمُه الله؛ ليوافق اللاّحق؛ لا أنّه يقول بحصول][(٢)] مضمون اللاّحق، والآبد؛ ليوافق السّابق، كما قيل؛/ للاحتياج في كلٍّ منهما إلى التّكلّف بجعل الإضافة بيانيّة؛ الّذي هو خلاف الأصل[(٣)]. [ل/٩١/أ]

ثمّ إنّه عبّر بالفعل مرفوعًا، أعني: (تُخْفُون، وتُبْدُون)؛ نظرًا للأصل قبل دخول الجازم، فلو لاحَظَهُ؛ لعبّر به منصوبًا، فيحذف النّون، والأوّل أولى؛ لأنّه بصدد بيان المضمون، كما أنّه بصدد بيان التّعلّق[(٤)].

قوله: (بالنّسبة إلى العمل)[(٥)]

أفاد به أنّ الحصر المأخوذ من إضافة المصدر المفيدة للعموم؛ نسبيّ، فلا يقال: إنّ لها أحكامًا أخر غير الجزم[(٦)].

قوله: (أنْ تجزمَ فعلين)

قال الرّضيّ[(٧)]: وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أُريد المضيّ؛ جُعل الشّرط

(١) في (ع) أنّه.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٣) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٥، ٥٦، والمدابغيّ ل/٤٨ (ب).

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٥١، ٣٥٢.

(٥) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١٦ ((وإنْ الشّرطيّةُ حكمها بالنّسبة إلى العمل أن تجزم فعلين مضارعين أو ماضيين أو مختلفين، ويسمّى الأوّل منهما شرطًا والثّاني جوابًا وجزاءً)).

(٦) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٦ (أ).

(٧) في (ز/ب) القاضي.

لفظ (كان)، كقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾[١]، وإنّما اختص ذلك بـ(كان)؛ لأنّ الفائدة الّتي تستفاد منه في الكلام الّذي هو فيه؛ الزّمن الماضي فقط، ومع النّصّ[٢] على المضيّ؛ لا يمكن إفادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال النّاقصة ا.هـ [٣]

واعلم أنّ (إنْ) قد تقترن بـ(لا) النّافية؛ فيُظَنُّ أنّها[٤] (إلاّ) الاستثنائيّة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾[٦]، وقوله: ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ ﴾[٧]، والأصل: إنْ لا؛ فأدغمت النّون في اللاّم.

قوله: (أو مختلفَيْن)

بأن يكون الأوّل ماضيًا، والثّاني مضارعًا، أو بالعكس[٨].

قوله: (يسمّى الأوّل منهما شرطًا)

أي: لأنّه شرطٌ لتحقّق الثّاني، والثّاني: جوابًا؛ تشبيهًا له بجواب السّؤال؛ لأنّه يقع بعد وجود الشّرط؛ كما يقع الجوابُ بعد السّؤال، وجزاءً؛ لأنّه يَبْتَنِي على الأوّل ابتناء الجزاء على الفعل ا.هـ (ش)[٩].

---

(١) المائدة:١١٦.

(٢) في (ع) النّصب.

(٣) الرّضيّ على للكافية ٢/٢٦٤ بتصرّف، وينظر: الشّنوانيّ ٢/٩٠.

(٤) في الأصل: أنّه، وفي المغني ص: ٣٣ ((فيظنّ من لا معرفة له)).

(٥) هود: ٤٧.

(٦) التّوبة:٤٠.

(٧) التّوبة:٣٩، والآيات السّالفة الذّكر من المغني ص: ٣٣، وينظر: الشّنوانيّ ٢/٩٣.

(٨) ينظر: رصف المباني ص: ١٨٦-١٨٨، والزّرقانيّ ل/٥٦ (أ).

(٩) الشّنوانيّ ٢/٩٤.

قوله: (﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ ﴾ [(١)])

يردّ بهذه الآية على من زعم أنّ (إنْ) النّافية لا تأتي إلاّ قبل (إلاّ) الاستثنائيّة، أو ما في معناها[(٢)]، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[(٣)].

قوله: (أي: ما عندكم سلطان)

حذف الشّارح لفظ (من) ؛ للإشارة إلى أنّها صلة.

قوله: (وحكمها الإهمال)[(٤)]

أتى به؛ ليربطه بقول المصنّف[(٥)]: (وأهل العالية)؛ ليتمّ التّقابل[(٦)]؛ وإن أُخذ من كلامه بدلالة الفحوى.

قوله: (وأهل العالية)

بالعين المهملة، والياء والمثنّاة تحت، وهي: ما فوق نجدٍ إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء/ مكّة، وما والاها، وهي[(٧)] الحجاز، والنّسبة إليها: عاليّ، وشذّ: عَلْويّ[(٨)]. **[ل/٩١/ب]**

---

(١) يونس:٦٨، والآية شاهد على الوجه الثاني من أوجه (إنْ)؛ وهي أن تكون نافية فتدخل علىالجملة الاسمية، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٧.

(٢) ينظر: الشّنوانيّ ٩٤/٢، والمدابغيّ ل/٤٨ (ب).

(٣) الطّارق:٤.

(٤) عند أكثر العرب، وأهل العالية يعملونها عمل ليس، وقد أخذ سيبويه والفرّاء باللغة الأولى، ينظر: الكتاب ١٥٢/٣، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٠٠/٢، وأخذ الكسائيّ والمبرّد بلغة أهل العالية في الإعمال، ينظر: المقتضب ٣٥٩/٢، وتفصيل المسألة في المغني ص: ٣٥، ٣٦، والتّصريح ٢٠١/١.

(٥) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٧.

(٦) بين الإهمال عند جمهور العرب، والإعمال عند أهل العالية.

(٧) في الأصل، و(ز/أ، ب) وهو.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٣٦/٣، وشرح الشّافية للرّضي ٨١/٢، والصّحاح (علا)، والمغني ص: ٣٦، والشّنوانيّ ٩٧/٢.

قوله: (نثرًا)

أي: كائنٌ ذلك العمل في النّثر؛ بشرط نفي الخبر، وتأخّره، وأن لا يليها معموله، وليس ظرفًا ولا مجرورًا.

قوله: (إلاّ بالعافية) [١]

يؤخذ منه، ومن البيت بعده[٢]: أنّ[٣] انتقاض النّفي بعد خبر (إنْ) لا يقدح في عملها عمل (ليس)[٤].

قوله: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ ﴾[٥]

اللاّم موطّئة للقسم، وزال تامّة؛ لأنّها ماضي[٦] يزيل، ومعناها: الانتقال، وجملة: (إن أمسكهما إلخ) جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب، وجواب الشّرط محذوف كما هو القاعدة في اجتماع الشّرط، والقسم، و (مِنْ): صلة، وأحد: فاعل أمسك، ومِنْ بعده: صفة أحد ا.هـ (م د) ملخّصًا[٧].

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١٧ «نحو قول بعضهم: إنْ أحدٌ خيرًا مِنْ أحدٍ إلاّ بالعافية»، وينظر: المغني ص: ٣٦.

(٢) هو قول الشّاعر : إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلاّ على أضعف المجانين

وهو من المنسرح، ولا يعلم قائله، وينظر: الرّضي على الكافية ١/٢٧٠، ورصف المباني ص: ١٩٠، والتّصريح ١/٢٠١، والأشموني ١/٢٥٥، والخزانة ٢/١٤٢.

(٣) في (ع) إلا.

(٤) ينظر: الشّنوانيّ ٢/٩٧، ٩٨.

(٥) فاطر:٤١، وتمام الآية: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِۦٓ ﴾ وهي شاهد على اجتماع إنْ الشّرطيّة وإنْ النّافية، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٧، ١١٨ حيث ذكر أنّ الدّاخلة على (زالتا) شرطيّة، والدّاخلة على (أمسكهما) نافية، وينظر: المغني ص: ٣٥، والكافيجيّ ص: ٣٥٣.

(٦) في (ع) ما مضى.

(٧) ينظر: المدابغيّ ل/٤٨ (ب)، وهو في الكافيجيّ ص: ٣٥٤، والرّوميّ ص: ١٦٢، والشّنوانيّ ٢/٩٨، ٩٩.

ولا يخفاك أنّ (زال) الّتي بمعنى: انتقل؛ مضارعها يزول بالواو، وأمّا الّتي مضارعها يزيل بالياء؛ فهي بمعنى: ماز(١)، وقد نظمت الفرق بين الثّلاثة بالتّمثيل(٢)، فقلت:

لا يزال الّذي فتنتُ كئيبًا ذا غرامٍ عن الهوى لا يزولُ

قد أكنّ الهوى بقلبٍ شجيٍّ لا يزيل الغرام منه عَذُولُ(٣)

وإن جعل (مِنْ)(٤) بعده صفة؛ مبنيّ على أنّ الضّمير عائدٌ على الله، وهو أحد احتمالين ثانيهما؛ عوده على الزّوال؛ فلا يجعل صفةً على هذا، وقد جعل البيضاويّ(٥) جملة: ﴿ إِنْ أَمْسَكَهُمَا ﴾ سادّةً مسدّ الجوابين(٦).

قال (م): وهو الأنسبُ؛ لأنّ(٧) توفية اللّفظ واجبةٌ مهما أمكن ›› ا.هـ(٨)

قال الرّوميّ: ولام التّوطئة هي الّتي تدخل على الشّرط بعد تقدّم القسم لفظًا، أو تقديرًا؛ لتُؤذن أنّ الجواب للقسم لا للشّرط(٩).

قوله: (مخفّفة من الثّقيلة)(١٠)

أي: المخفّفة النّون الكائنُ ذلك التّخفيف عن ثقلها، فـ(مِنْ) بمعنى: (عن)، أي:

---

(١) أي: ميّز، ينظر: التصريح ١/١٨٥، والصّبان على الأشموني ١/٢٧٧.

(٢) محصّله: أنّ زال النّاقصة مضارعها يزال، وزال التّامة بمعنى: ماز مضارعها يزيل، وزال ماضي يزول فعل تام قاصر من باب نَصَر يَنْصُر، ينظر: المصدرين السّابقين.

(٣) في (ع)، و(ز/ب) عزول.

(٤) يقصد: في الآية السّابقة ﴿من أحد﴾.

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٢/٢٨٤، وهو في الكشّاف ٣/٣١٢.

(٦) في (ع) الخبرين.

(٧) في (ع) لا.

(٨) الشّمنّي ل/٣٦ (أ).

(٩) ينظر ص: ١٦٢.

(١٠) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (إنْ) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٨.

التّخفيف متجاوزٌ، ومتباعد به عن الثّقل، فهذه العبارة مشعرةٌ بالفرعيّة.[(١)]

قوله: (﴿لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[(٢)])

اللاّم الأولى: لام الابتداء، والثّانية: لام القسم.

قال الرّضيّ: ((وإذا أردت دخولها في خبر (إنّ) الّذي في أوّله لام القسم[(٣)]؛ وجب الفصل بينهما؛ لكراهة اجتماع اللاّمين، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ﴾ الآية، ففصَل بينهما[(٤)] بـ(ما) الزّائدة)).ا.هـ[(٥)]

وفي البيضاويّ[(٦)]: اللاّم الأولى: موطِّئةٌ للقسم، والثّانية: توكيدًا، أو بالعكس، و (ما) زائدةٌ بينهما؛ للفصل، وعلى الزّيادة فخبر (إنّ): (ليوفّينّهم)، وعلى أنّ (ما) موصولةٌ،/ أو نكرةٌ موصوفةٌ؛ فهي[(٧)] الخبر ا.هـ ملخّصًا من (ش)[(٨)]. [ل/٩٢/أ]

قوله: (وهو الحَرَميّان)[(٩)]

أعاد الضّمير مذكّرًا مفردًا؛ باعتبار لفظ (ما)، والمراد بالحرميّان: نافعٌ[(١٠)]؛ لأنّه

---

(١) توضيح دقيقٌ من العطّار.

(٢) هود: ١١١، وتمام الآية: ﴿وإِن كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهي شاهدٌ على قراءة من خفّف النّون، وهي قراءة نافع، وابن كثير، وعاصم، وشدّد الباقون، ينظر: السّبعة ص: ٣٣٩، والنّشر ٢/٢٩١، والكشف ١/٥٣٦، والبحر المحيط ٥/٢٦٦، والإتحاف ص: ٢٦٠.

(٣) من قوله: (قال الرضي) إلى قوله: (القسم) ساقطٌ من (ز/ب).

(٤) من قوله: (لكراهة) إلى قوله: (بينهما) ساقطٌ من (ع).

(٥) الرضي على الكافية ٢/٣٥٦.

(٦) ينظر: تفسير البيضاوي ١/٤٨٣.

(٧) في (ع) فهو.

(٨) ينظر: الشّنواني ٢/٩٩، وهو في الكافيجيّ ص: ٣٥٥، والمدابغيّ ل/٤٨، ٤٩.

(٩) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٨.

(١٠) سبقت ترجمته ص ٣٢٨.

مدنيّ، وابن كثير[١]؛ لأنّه مكّيّ، وأمّا أبو بكر؛ فهو كوفيّ، واسمه: عاصم[٢].

قوله: (لتقوية الكلام)[٣]

في الرّضيّ: « قيل: فائدة الحرف الزّائد في كلام العرب؛ إمّا معنويّة، أو لفظيّة؛ فالمعنويّة: تأكيد المعنى، كما في (مِنْ) الاستغراقيّة، والباء في خبر (ما)، و (ليس)، فإن [قيل: فيجب أن لا تكون زائدةً إذا أفادت فائدة معنويّة][٤]، قيل: إنّما سمّيت زائدةً؛ لأنّها لا يتعيّن بها أصل المعنى؛ بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيدُ المعنى الثّابت، وتقويته، فكأنّها لم تفد شيئًا لما لم تُغاير فائدتها العارضة؛ الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم: أن يَعدُّوا على هذا (إنْ)، ولام الابتداء، وألفاظ التّأكيد؛ اسمًا كانت أو لا زوائد؛ ولم يقولوا به، وبعض الزّوائد يعمل، كالباء، و(مِنْ) الزّائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو[٥]: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[٦]، وأمّا الفائدة اللّفظيّة: فتزيين اللّفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة، أو الكلام متهيّئًا[٧] بسببها؛ لاستقامة وزن شعرٍ، أو سجع، أو لغير ذلك من الفوائد اللّفظيّة، ولا يجوز خلوّها من اللّفظيّة، والمعنويّة معًا؛ وإلاّ لعدّت عبثًا » ا.هـ[٨]

---

(١) هو: عبد الله بن كثير بن المطلب المكّيّ، إمام المكّيّين في القراءة، ت ١٢٠هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١/٨٦-٨٨، وغاية النّهاية ١/٣٤٣-٣٤٥.

(٢) هو: عاصم بن أبي النّجود الأسديّ الكوفيّ، أبو بكر، أحد القرّاء السّبعة، معدود في التابعين، ت١٢٧هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٨٨-٩٤، وغاية النهاية ١/٣٤٦-٣٤٩.

(٣) هذا هو الوجه الرّابع من أوجه (إنْ)، وهي أن تكون زائدةً لتقوية الكلام وتوكيده، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٩، وقد وقع خطأ في النّسخ الأربع بتأخير هذا المقطع بأكمله، وتقديم المقطع الذي يليه عليه، وهو: (قوله: وتكفّ ما الحجازيّة)، وهذا من غفلة النّسّاخ، واتفاقهم على ذلك.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ز/أ).

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) آل عمران:١٥٩، والحرف المهمل هنا هو (ما) الزّائدة بعد الباء، أما الباء فليست مزيدة.

(٧) في الأصل، و(ع)، و(ز/أ): يتهيّأ.

(٨) الرّضي على الكافية ٢/٣٨٤.

قلت[١]: والإلزامُ مندفعٌ بما صرّح به الفاضل عبد الحكيم في حواشي المطوّل[٢]: أنّ إفادة الحرف الزّائد التّوكيد ليس بطريق الوضع له؛ بل هو معنىً عارضٌ، بخلاف (إنْ)، ونحوها؛ فإنّها تفيده بطريق الوضع، فلمّا أفادت (إنْ) معنىً بطريق الوضع؛ لم يحكم بزيادتها؛ وإن كان ذلك المعنى وهو التّوكيد يحصل بالحرف الزّائد، إلاّ إنّه عَرَض بوقوعه في التّركيب؛ فحُكم بزيادته.

قوله: **(وتكفّ ما الحجازيّة)**[٣]

قيّد بها؛ لأنّ التّميميّة لا تعمل.

قال الرّوميّ: ((وذهب بعض الكوفيّين إلى جواز النّصب، وحكى يعقوبُ[٤] ذلك)).ا.هـ[٥]

وعليه فـ(إنْ) ليست كافّة[٦].

---

(١) القائل هو الشّيخ: العطّار - رحمه الله-.

(٢) ينظر: حاشية عبد الحكيم على المطوّل ص: ٤١٥ .

(٣) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١١٩ ((والغالب- أي: في (إنْ) الزائدة- أن تقع بعد (ما) النّافية كالّتي في نحو: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) وتكفّ ما الحجازيّة عن العمل في المبتدأ والخبر)).

(٤) هو يعقوب بن إسحاق الحضرميّ، عالمٌ بالقراءات والعربيّة وكلام العرب، كان فاضلاً تقيًّا، ت ٢٠٥هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٤٨.

(٥) الرّوميّ ص: ١٦٤، وهو في الارتشاف ١/٤٥٨.

(٦) أي: على رأي الكوفيّين، والصّحيح جواز كونها زائدة وتكفّ ما الحجازيّة عن العمل، ينظر: المغني ص: ٣٨.

قوله: (فما إنْ طِبُّناجُبْنٌ إلخ)(١)

المراد بالطّبّ هنا: العادة(٢)، والجُبْن: خلاف الشّجاعة(٣)، والمنايا: جمع منيّة، وهي الموت(٤)، والدَّولة في الحرب/ بمعنى: النّصر، والغلبة، يقال: كان لفلانٍ على فلانٍ دَولةٌ **[ل/٩٢/ب]** أي: انتصر عليه، وغلبه(٥) ا.هـ (ش)(٦).

وقال (ق): الدُّولة بالضّمّ: في المال، يقال: صار المالُ بينهم دُولةٌ يتداولونه يكون مرّة لهذا، ومرّة لهذا، والجمع: دُوْلات، ودُوَل، وقال أبو عبيده(٧): الدُّولة بالضّمّ: اسمٌ للشّيء الّذي يُتداول بعينه، والدَّولة بالفتح: الفعل(٨)، وقيل: هما لغتان بمعنىً(٩)، وقال أبو عمرو بن العلاء(١٠): الدُّولة بالضّم: في المال، وبالفتح: في الحرب ا.هـ بتصرّف.

فيؤخذ منه: جواز فتح الدّال، وضمّها.

---

(١) جزء من صدر بيتٍ من الوافر تمامه: ... ... ولكن *** منايانا ودَوْلةُ آخرينا
وهو لفروة بن مسيك، أو لعمرو بن قعاس، ونسب للكميت، وذكر في الكتاب ١٥٣/٣، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٤، والخصائص ١٠٨/٣، والمحتسب ٩٢/١، والمفصل لابن يعيش ١٢٠/٥، ورصف المباني ص: ١٩٢، والمغني ص: ٣٨، والهمع ١٢٣/١، والخزانة ١٢١/٢، و٤٨٧/٤، والشّاهد فيه: (ما إن طبُّنا جبنٌ) حيث زيدت (إنْ) بعد (ما) توكيدًا فكفّتها عن العمل.

(٢) ينظر: اللّسان (طب) .

(٣) المصدر السّابق (جبن).

(٤) المصدر السّابق (منى).

(٥) المصدر السّابق (دول)، وينظر: المفردات ص: ١٧٤.

(٦) ينظر: الشّنوانيّ ١٠٥/٢.

(٧) في (ز/ب) أبو عبيد له.

(٨) في (ع) بفتح الفعل.

(٩) إلى هنا ينتهي النقل عن الزّرقانيّ ل/٥٧ (أ)، وسوق الكلام يقتضي أنّ قول أبي عمرو بن العلاء بعده منه؛ بدليل قوله في نهاية الكلام: ا.هـ بتصرّف، والصّحيح: أن قول أبي عمرو من الشّنوانيّ ١٠٥/٢.

(١٠) هو: أبو عمرو بن العلاء، إمام أهل البصرة في القراءة والنّحو، قدوةٌ في العلم باللّغة، ت ١٥٩هـ. ينظر: إنباه الرّواة ١٣١/٤.

قوله: (فإن تقدّمت إلخ)[١]

فإن قلت: ما هذه الفاء؟

قلت: هي فاء الجواب؛ إمّا على إجراء كلمة الظّرف مُجرى كلمة الشّرط، كما ذكره سيبويه[٢] في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ﴾[٣]، وإمّا على جعله من باب ﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾[٤] ممّا أضمر فيه (أمّا) ا.هـ (ش)[٥].

قوله: (المخفّفة النّون)[٦]

أي: الّتي أصلها خفيفة في أصل الوضع؛ لا أنّ[٧] أصلها الثّقيلة؛ فخفّفت.

قوله: (تؤوّل مع صلتها إلخ)[٨]

بيانٌ لجهة النّسبة، فمعنى كونها حرف مصدريّ؛ أي: منسوبٌ للمصدر؛ لأنّ

---

(١) كذا في موصّل الطّلاّب ص: ١١٩، وفي النّسخ الأربع: (قوله: فإن تقدّمت هذه الفاء إلخ) وهو من غفلة النّساخ، وتمام العبارة من موصّل الطّلاّب: «وحيث اجتمعت (ما) و(إنْ) فإن تقدّمت (ما) على (إنْ) فهي أي: (ما) نافية، و(إنْ) زائدة».

(٢) ينظر: الكتاب ٥٨/٣.

(٣) الأحقاف: ١١.

(٤) المدثر: ٥.

(٥) ينظر: الشّنوانيّ ١٠٥/٢، ١٠٦.

(٦) هذه هي الكلمة الثّالثة ممّا جاء على أربعة أوجه؛ وهي (أنْ) المفتوحة الهمزة المخفّفة النّون. ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١١٩، وينظر فيها: الكتاب ٤٠٧/١، ٤٠٨، والمقتضب ٤٨/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٨/٧، والجنى ص: ٨٥، ورصف المباني ص: ١٩٣، والمغني ص: ٤١، والهمع ٢/٢.

(٧) في (ع) لأن.

(٨) هذا هو الوجه الأوّل من أوجه (أنْ) ، وهي: أن تكون حرف مصدريّ تؤول مع صلتها بالمصدر، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ١٤٢/٨، والمغني ص: ٤١، والرّضيّ على الكافية ٣٨٧/٢، والهمع ٢/٢

المصدر يحصل بسبب مصاحبتها، فـ(مع): دالّةٌ على المصاحبة؛ للصّلة قبل التّأويل، أي: تصاحبُ الصّلة فتؤوّل؛ لا أنّ[1] المصاحبة[2] في التّأويل.

قوله: (وتنصب الفعل المضارع) [3]

قال الرّوميّ: «وبعض العرب يرفع الفعل بعدها، فلذا رُوي عن مجاهد[4]؛ برفع: ﴿يُتِمّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[5]».[6]

قوله: (لفظًا أو محلاًّ)

أراد به ما يشمل التّقديريّ نحو: (يعجبني أنْ يخشى زيدٌ) ا.هـ (م د)[7].

وكأنّه لدفع ما يقال: إنّ كلام الشّارح قاصر؛ لعدم[8] شموله الإعراب التّقديريّ؛ مع أنّ (أنْ) تُنْصَبُ تقديرًا أيضًا، كما في المثال[9]، ولا يخفى أنّ إرادة الإعراب التّقديريّ من المحلّيّ؛ يُحتاج لتأويلِ المحلّيّ؛ إذ هو باقٍ على[10] معناه لا يُراد منه إلاّ ما كان الإعراب للمحلّ فيؤوّل[11] بما ليس بلفظيّ، والتّأويل تكلّف، وبعد ذلك ينافيه سوق الشّارح؛ إذ لم يمثّل

(١) في (ع) لأن.

(٢) من قوله: (للصّلة) إلى قوله: (المصاحبة) ساقطٌ من (ز/ب).

(٣) في موصّل الطّلاّب ص: ١٢٠ «وتنصب المضارع لفظًا أو محلاًّ» فقوله: (الفعل) زيادة منه.

(٤) هو: أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى التّميمي، من كبار علماء القراءات ت٣٢٤هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٦٩-٢٧١، وغاية النّهاية ١/١٣٩-١٤٢.

(٥) البقرة:٢٣٣، ورواية مجاهد في البحر المحيط ٢/٢١٢، ٢١٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨/١٤٣.

(٦) الرّوميّ ص: ١٦٦.

(٧) ينظر: المدابغيّ ل/٤٩ (أ).

(٨) في (ع) تقدم .

(٩) يقصد: المثال الذي مثّل به الشّارح في موصّل الطّلاّب ص: ١٢٠ حيث مثّل للّفظ بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]»، وللمحلّ بقوله: (يريد النّساءُ أن يرضِعْنَ أولادهُنّ).

(١٠) في (ع) باقيًا عني.

(١١) في (ع) يأوّل.

للإعراب التّقديريّ فيرد عليه التّقصيرَ في ترك التّمثيل، فهذه الإرادة بعد التكلّف؛ لم تجد نفعًا، فالأحسن أن يقال: إنّ الأقرب إلى الإعراب اللّفظيّ / الإعراب التّقديريّ؛ لكون الإعراب في كلٍّ منهما على الكلمة، بخلاف المحلّيّ؛ فإنّ الإعراب لنفس المحلّ، فلمّا كان بعيدًا ربّما يتوهّم أنّه غير داخل هنا نصّ عليه(١)، ويعلم من التّنصيص عليه الإعراب التّقديريّ بالأولى، وعلى هذا فقول الشّارح: (أو محلاًّ)؛ باقٍ على حقيقته من غير تأويل، ولم ينصّ على الإعراب التّقديريّ؛ لعلمه بالأولى، كما أنّه ترك التّمثيل؛ لظهوره، فتدبّر. [ل/٩٢/أ]

قوله: (وأنْ هذه)(٢)

عبارة المتن هكذا: (وهي الدّاخلة إلخ) فقدّر الشّارح ذلك؛ استحضارًا لمرجع الضّمير؛ إذ حصل الفصل بالحكم، ومثاله، وإجمالاً لعبارة المصنّف السّابقة مبرزًا لها في صورة الدّعوى؛ ليرتّب عليها قوله: (بدليل)، وقد سقط من نسخة (م)، والرّوميّ، و(ك): من قوله: (وهي الدّاخلة)، إلى قوله: (وزائدة).

قوله: (بدليل أنّها تؤوَّل)

يؤخذ منه: دليلٌ اقترانيّ نظمه هكذا: (أنْ) الدّاخلة على الماضي؛ تؤوّل بمصدرٍ، وكلّما أُوِّل(٣) الفعلُ بمصدرٍ فهو حرفٌ مصدريّ، فـ(أنْ) الدّاخلةُ على الماضي حرفٌ مصدريّ.

قوله: (محتجًّا)(٤)

أي: متمسّكًا بالحجّة، أي: الدّليل، وقوله: (بأنْ الدّاخلة إلخ): الباء للتّصوير، أي: متمسّكًا بالحجّة(٥) المصوّرة بأنْ إلخ.

---

(١) أي: الشّارح في موصّل الطّلاّب.

(٢) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٠ «وأنْ هذه هي الدّاخلة على الفعل الماضي في نحو: (أعجبني أن صُمْتُ) بدليل أنّها تؤول بالمصدر أي: صيامُك»..

(٣) في (ع) أوّله.

(٤) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٠ .

(٥) من قوله: (أي: الدليل) إلى قوله: (بالحجة) ساقط من (ع).

وحاصله: أن يقال بطريق المعارضة: (أنْ) المصدريّة تخلّص المضارع للاستقبال، وكلَّ ما خَلّصَ المضارعَ للاستقبال؛ فهو مختصٌّ به، فـ(أنْ) المصدريّة مختصّةٌ بالمضارع، ولا شكّ أنّ اختصاصها بالمضارع؛ يناقض[1] دخولها على الماضي في المعنى.

قوله: (كالسّين)

تنظيرٌ في الاختصاص[2].

قوله: (ونُقِضَ بإنْ الشّرطيّة) [3]

هذا النّقضُ تفصيليّ واردٌ[4] على كبرى دليل المعارض؛ لأنّه عند توجّه المعارضة يصير المعلّل[5]سائلاً له، فلَه مَا لَهُ.

وحاصل النّقض: لا نُسَلّم أنّ كُلَّ ما خَلَّصَ المضارعَ مختصٌّ به، لِمَ لا يجوز أن يخلّصَه، ولا يختصُّ به؟ كـ(إنْ) الشّرطيّة فإنّها تخلّصه، ولا تختَصُّ به؛ للاتّفاق على دخولها على الماضي[6].

وحاصل الجواب عن هذه النّقض: تحرير محلّ المنع؛ بالفرق بين التّخليص، والقلب[7]، و(إنْ) الشّرطيّة تفيد الثّاني؛ لا الأوّل المفاد بالمصدريّة؛ لأنّ التّخليص/ يشترط

(١) في (ع) يناقضه.

(٢) يعني: في كون (أنْ) الدّاخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال فهي مختصّةٌ به؛ كما أنّ السّين تخلّص الفعل للاستقبال.

(٣) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٠ ((ونُقِض بـ(إنْ) الشرطية؛ فإنّها تدخل على المضارع وتخلِّصه للاستقبال، وتدخل على الماضي باتفاق)).

(٤) في (ع) وارض.

(٥) في (ع) المعال.

(٦) هذا الماضي يؤوّل بالمستقبل كقوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [المائدة: ١١٦] فمعناه كما قال ابن السِّراج: إن ثبت في المستقبل أنّي قلته في الماضي، ينظر: الأصول ١٩١/٢.

(٧) حيث أنّ (إنْ) الشرطيّة للقلب، و(أنْ) المصدريّة للتّخليص.

فيه وجود المعنى الّذي خَلُص له، كالاستقبال في المضارع؛ فإنّه مقارنٌ[١] لاحتمال الحالِ حالَ دخول (أنْ) المصدريّة، فبعد أن دخلت عليه صار نصًّا في الاستقبال بخلاف القلب؛ فإنّه تبدّل من حالةٍ لحالة، فإنّ الماضي قبل دخول (إنْ) الشّرطيّة زمانه ماضٍ، وبعد دخولها مستقبل، فـ(إنْ) لم تُخَلِّصْهُ؛ بل قلبَتْهُ؛ فالمانع اشتبه عليه التّخليصُ بالقلب ا.هـ[٢]

قال (م د): ((واعلم أنّ الجمهور على أنّ (أنْ) الدّاخلة على الماضي؛ هي المصدريّة، لكنها لا تخلِّصُه للاستقبال، ففائدتها السّبك فقط، فتعليل ابن طاهر[٣] بأنّها لا تخلِّصُهُ للاستقبال صحيح، وحكمه بعدم دخولها مردود))[٤].

قوله: (وزائدة)[٥]

أي: فلا تعمل شيئًا، وفائدتها: التّقوية، كما أشار له الشّارح، هذا عند الجمهور، وخالف الأخفش[٦] فقال: إنّها تعمل، واستدلّ بالسّماع، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ ﴾[٧]، وبالقياس على حرف الجرّ،ولا حجّة له في ذلك؛ لكونها في الآية مصدريّة، وبأنّ قياسها على حرف الجرّ الزّائد قياسٌ مع الفارق؛ وذلك لأنّ اختصاصه باقٍ مع الزّيادة[٨]، بخلاف (أنْ)؛ فإنّه قد وليها الاسم[٩] في قوله[١]: (كأنْ ظبيةٍ)؛ فلم تختصّ

(١) في (ع) مقار.

(٢) ما سبق في الفرق بين التّخليص والقلب مفادٌ من الزّرقانيّ ل/ (أ، ب) والمدابغيّ ل/ ٤٩ (أ، ب).

(٣) هو: أبو بكر محمّد بن أحمد بن طاهر المشهور بالخِدَبّ، نحويّ، حافظٌ بارعٌ، أندلسيّ أشبيليّ، درّس كتاب سيبويه، وله تعليقٌ على الإيضاح ت ٥٨٠هـ ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨ .

(٤) المدابغيّ ل/ ٤٩ (ب)، وينظر: ردّ ابن هشام على ابن طاهر في المغني ص: ٤٣، ٤٤.

(٥) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه (أنْ) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٠.

(٦) ينظر: رأيه في المغني ص: ٥١، والبحر المحيط ٢/ ٢٥٦، والهمع ٢/ ٢.

(٧) البقرة:٢٤٦.

(٨) في (ع) أنّ الزّيادة.

(٩) من قوله: (عند الجمهور) إلى قوله: (الاسم) من الرّومي ص: ١٦٧ بتصرّف.

فبطُل عملها[٢].

قوله: (يُحكم لها بالزّيادة)

قدّره الشّارح إشارةً إلى أنّ مقتضى قوله: (وكذا حيث) أنّ كذا: خبرٌ مقدّم، وحيث: مبتدأ مؤخّر، مع أنّها من الظّروف غير المتصرّفة؛ فبيّن أنّها ظرفٌ لفعلٍ مقدّر، وكذا يقال في أمثال[٣] ذلك ا.هـ (ق)[٤].

قوله: (التّوقيتيّة)

أي: الدّالة على الوقت[٥]، وهذا يقتضي[٦] أنّها اسم؛ مع أنّ الصّحيح عند المصنّف أنّها حرف، فكان المناسب أن يقول عوض التّوقيتيّة الرّابطة ا.هـ (ق)[٧].

---

(١) جزء من عجز بيت من الطّويل، تمامه:

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ   كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وارق السَّلَمِ

وقائله: ابن صريم اليشكريّ، ونسب لغيره، ينظر: الكتاب ١٣٤/٢، ١٦٥/٣، والإنصاف ١١٣/١، والمنصف لابن جني ٢٨/٣، والجنى ص: ٥٢٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨٣/٨، والتّصريح ٢٣٤/١، والهمع ١٨/٢، والخزانة ٣٦٤/٤، والشّاهد فيه هنا: على رواية الجرّ لـ(ظبية) فـ(أنْ) زائدة مؤكّدة، والكاف جارّة، وظبية مجرورها، وروى البيت بالرّفع والنّصب أيضًا

(٢) يعني: على رواية الجرّ فهي زائدةٌ وقعت بين الكاف ومجرورها.

(٣) في (ع) في المثال، وهو تحريف .

(٤) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٨ (أ).

(٥) مراده (لما) فهي ظرفيّة على قولٍ، وحرفٌ على قولٍ، ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١٢٠.

(٦) في (ع) نقيض.

(٧) ينظر: الزّرقانيّ ل/ ٥٨ (أ).

قوله: (فأُقْسِمُ)(١)

تمامه:

.....أنْ لو التقينا وأنتمُ   لكان لكم يومٌ من الشّرِّ مظلمُ(٢)

فقوله: (لكان إلخ): جواب القسم، وجواب الشّرط محذوفٌ كما هو القاعدة(٣)، ونصّ بعض المغاربة: على أنّه لا فرق في هذا الحكم بين الشّرط الامتناعيّ، وغيره، وهو ظاهر كلام الجماعة، وأمّا ابن مالك: فوافق على ذلك؛ إن لم يكن الشّرطُ امتناعيًّا، واضطرب كلامه في التّسهيل/ في الشّرط الامتناعيّ؛ فظاهر ما قاله في باب القسم(٤): إنّ الجواب لـ(لو)، وهي مع جوابها جواب القسم، وكلامه في باب الجوازم(٥): على أنّ جواب القسم محذوفٌ، أغنى عن جواب (لو) ا.هـ (ش) بتصرّف(٦). [ل/٩٤/أ]

قوله: (تعطو)(٧)

أي: تتطاول إلى الشّجر؛ لتتناول منه(٨)، وبعده: إلى وارقِ السَّلَمِ، ويروى: ناضرِ السَّلَم، والسَّلَمُ – بفتحتين –: شجرٌ عظيمٌ له شوكٌ(٩).

---

(١) في النّسخ الأربع: وأقسم– بالواو–.

(٢) البيت من الطّويل للمسيّب ابن علي، وهو من شواهد سيبويه ١٠٧/٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٩، والبحر المحيط ٣٩٣/٥، والمغني ص:٥٠، والتّصريح ٢٣٣/٢، والخزانة ٢٢٤/٤، ٢٢٥، والشاهد فيه: وقوع (أنْ) الزّائدة بين (لو)، وفعل القسم.

(٣) يعني: في اجتماع جواب الشّرط وجواب القسم، فيستغنى بجواب السّابق، ينظر: التّسهيل ص: ٢٣٩.

(٤) ينظر: التّسهيل ص:١٥٣.

(٥) ينظر: المصدر السّابق ص: ٢٣٩.

(٦) ينظر: الشّنواني ١١٠/٢، ١١١.

(٧) في النّسخ الأربع (تعطوا) – بالألف بعد الواو–، وسبق تخريج البيت آنفًا ص: ٥٩٨.

(٨) ينظر: القاموس (العطو).

(٩) ينظر: الشّنوانيّ ١١١/٢.

قوله: (ومفسِّرة)[١]

أنكرها الكوفيّون[٢].

قال (م): ((وله وجهٌ؛ لأنّه إذا قيل: (كتبتُ إليه أنْ افعل)؛ لم يكن افعل نفس[٣] كتبت، كما أنّ الذّهبَ نفس العَسْجَدِ في قولك: (هذا عَسْجَدٌ)، أي: ذهب، ولهذا لو أتيت[٤] بـ(أي) مكانٍ (إنْ)؛ لم تجده مقبولاً في الطّبع)). [٥]

قوله: (حيث وقعت إلخ)[٦]

شروع[٧] في ذكر قيودٍ[٨]، أوّلها: أن تقع بعد جملةٍ بقيد كونها فيها معنى القول؛ دون حروفه[٩]، الثّاني: عدم اقتران (أنْ) بخافضٍ، الثّالث: أن يتأخّر عن (أنْ)جملة، وقد تكفّل[١٠] بأمثلة ما اختلّ فيه بعض هذه الشّروط[١١]؛ كما تكفّل بمثالِ ما استكملت[١] فيه[٢].

---

(١) هذا هو الوجه الثالث من أوجه (أنْ) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢١-١٢٤.

(٢) ينظر: المغني ص: ٤٧، وإصلاح الخلل للبطليوسيّ ص: ٣٨٦، والكافيجيّ ص: ٣٦٤، والشّمنّي ل/٣٧ (ب).

(٣) في (ع) لنحو.

(٤) في (ع) أثبت.

(٥) الشّمنّي ل/٣٧ (ب)، وهو في المغني ص: ٤٧، ٤٨، والكافيجيّ ص: ٣٦٤، ٣٦٥.

(٦) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢١ ((وكذا يُحْكَم بأنّها مفسّرة حيث وقعت بعد جملة اسميّة وفعليّة فيها معنى القول دون حروفه)) .

(٧) في (ز/أ)، و(ز/ب) مشروع.

(٨) يقصد: شروط كون (أنْ) مفسرة بمنْزلة (أي) التّفسيريّة، وهي في شرح المفصّل لابن يعيش ١٤١/٨، ١٤٢، والمغني ص: ٤٨، ٤٩، والكافيجيّ ص: ٣٦٣، ٣٦٤.

(٩) في (ع) حرفه.

(١٠) أي: الشّارح في موصّل الطّلاّب ص: ١٢١، ١٢٢.

(١١) كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فالمتقدّم عليها غير جملة، وهي المخفّفة من الثّقيلة، ونحو: (كتبت إليه بأنْ افعل) لدخول الخافض عليها، وهي أنْ المصدرية كذلك، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢١، ١٢٢.

قوله: (دون حروفه)

في الرّوميّ[٣]: دان يدون دُونًا - بالضّم -: صار خسيسًا[٤]، ودُون - بالضم-: نقيض فوق، وبمعنى: غير، وتدخل على دون: مِنْ، والباء قليلاً.

قال السّعد: «دُون في الأصل: أدنى مكانٍ من الشّيء، يقال: هذا دُونَ ذاك؛ إذا كان أحطّ منه، ثمّ استعير للتّفاوت في الأحوال، والمراتب مثل: زيدٌ دون عمروٍ في الشّرف، ثمّ اتُّسع فيه فاستعمل في كلِّ تجاوزِ حدٍّ إلى حدّ، وتخطّي حكمٍ إلى حكم»[٥].

قوله: (ويتأخّر)[٦]

أي: وحيث تأخّر فهو من جملة القيود، كما علمته[٧].

قوله: (﴿ أُورِثۡتُمُوهَا ﴾[٨])

حالٌ من المبهم[٩]، وقوله:﴿ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ ﴾ إلخ ، قيل: (أنْ) ههنا مخفّفةٌ من

---

(١) في (ع) استكلمت.

(٢) ومثاله من الاسمية قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، ومن الفعلية قوله تعالى: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

(٣) ينظر ص: ١٦٧، ١٦٨، وهو في القاموس (دون).

(٤) في (ع) خسيًا.

(٥) المطوّل ص: ٢٠٦.

(٦) هذا المقطع بأكمله متأخّر في الأصل، فهو بعد المقطع الّذي يليه، وهو (قوله: ﴿أورثموها﴾)، ومتقدّم في (ع)، فهو قبل مقطع (قوله: دون حروفه)، وفي (ز/أ) في الحاشية، ولعلّ هذا من غفلة النّسّاخ؛ حيث يقتضي ترتيب موصّل الطّلاّب أن يكون موضعه هنا لا متقدّمًا ولا متأخّرًا، ينظر: ص: ١٢١.

(٧) يقصد: أنّ من شرط (أنْ) المفسّرة أن يتأخّر عنها جملة اسميّة أو فعليّة، وقد سبق ذكره آنفًا ص: ٦٠٠.

(٨) الأعراف:٤٣، وهو شاهد على وقوع (أنْ) المفسّرة وقد تأخر عنها جملة اسميّة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢١.

(٩) يريد: اسم الإشارة، وهو بعيد؛ لأنّ المبتدأ لا يعمل في الخبر، وللفاصل بالخبر (الجنة)، والوجه: أنه حال من (الجنّة)، ويجوز أن تكون (الجنّة) بدلٌ من المبهم، وجملة (أورثتموها) خبر (تلكم)، أو (أنْ) =

الثّقيلة(١) في موضع نصبٍ على حذف حرف الجرّ، أي: بأنْ(٢).

قوله(٣): (غير جملة)(٤)

بل هو مبتدأ، والجملة الّتي بعده خبره، فهي من تتمّته، ومرتبطةٌ به، وما بعد (أنْ) المفسّرة؛ ليس مرتبطًا بما قبله إلاّ من جهة التّفسير؛ بل يتمّ الكلام بدونه(٥).

قوله: (لدخول الخافض)(٦)

وهو لا يدخل إلاّ على الاسم، أو ما في تأويله(٧)، و(أنْ افعل) [بتقدير](٨): كون (أنْ) فيه مصدريّة في تأويل الاسم؛ فيصحّ دخول الجار عليه، وبتقدير: كونها تفسيريّة؛ ليس باسمٍ، ولا في تأويله؛ فيمتنع دخول الجارّ عليه(٩), وإنّما مثّل/ بمادّة الفعل؛ ليكون المثال كليًّا **[ل/٩٤/ب]** منطبقًا على جميع المواد؛ إذا لو خصّص لربّما توهّم القصر.

قوله: (أنْ المصدريّة)

أو مخفّفةٌ من الثّقيلة(١٠).

= مخفّفة واسمها مستكنّ.

(١) في (ع) الثقليلة.

(٢) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٨ (أ)، وهو في الكشاف ٢/٧٩، ٨٠.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢١ «فليس منها- أي: المفسّرة- نحو: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠]؛ لأنّ المتقدّم غير جملة».

(٥) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١١٦.

(٦) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢ «ولا نحو: (كتبت إليه بأن افعل)؛ لدخول الخافض عليها، وإنّما هي أنْ المصدرية...».

(٧) يعني: حرف الجرّ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ز/أ).

(٩) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١١٦.

(١٠) ينظر: الرّوميّ ص: ١٦٩.

قوله: (فيجب أن يُؤتى بأي)[(١)]

أي: إن قُصد التّفسير، فإن لم يقصد؛ فإسقاط (أنْ) كافٍ، وذهبًا: بدلٌ من عسجد، أو عطف بيانٍ عليه[(٢)].

قوله: (وأمّا قول)[(٣)]

مبتدأ، وقوله[(٤)]: (إن حُمل إلخ) مجموع الشّرط، والجواب: في محلّ رفع خبره، و (منعَ): جواب الشّرط لا محلّ له من الإعراب؛ لما تقدّم لك، فتذكّر هذا بالنّظر لكلام المصنّف، وأمّا بالنّظر لمجموع الكلامين؛ فالخبر قوله: (ففيه إشكالٌ)[(٥)].

قوله: (الرّازيّ)[(٦)]

نسبةٌ إلى الرّي[(٧)] على غير قياس[(٨)]، إقليمٌ من بلاد العجم[(٩)].

---

(١) في الأصل و(ز/ب)، فيجب أن يؤتى بـ(لو)، وفي (ع)، و(ز/ب): فيجب أن يؤتى بـ(أنْ)، وما أثبت من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢، وينظر: الزّرقانيّ ل/٥٨ (أ)، والشّنوانيّ ١١٧/٢.

(٢) ينظر: الزّرقانيّ ل/٥٨ (أ، ب).

(٣) يعني: قول الرّازيّ في الآية الكريمة أنّ (أنْ) مفسّرة، ينظر: تفسير الفخر الرّازي ١٤٤/١٢، وفيه إشكال؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن تكون مفسّرة لأمرتني أو لقلت.. ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢.

(٤) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢ ((لأنّه إن حُمِل على أنّها مفسرة لأمرتني، دون قلت منع منه فساد المعنى)).

(٥) ينظر: الرّوميّ ص: ١٦٩.

(٦) هو: الفخر الرّازي كما أشرت أنفًا، وليس سليم الرّازيّ، وهو: أبو الفتح بن أيوب بن سليم، فقيه ت٤٤٧هـ، ينظر: الأعلام ١٧٦/٣، وقد أخطأ الشّارح هنا في نسبة القول إليه، وسيعرّف العطّار لاحقًا بالفخر الرّازيّ ص: ٦١٣.

(٧) في (ع) الرز.

(٨) ينظر: شرح الشّافية للرّضي ٨٤/٢، والهمع ١٧٣/٦، والأشموني ٢٠٢/٤، والشّذوذ في زيادة حرف الزّاي، والقياس: رِيّيّ.

(٩) الرّيّ: مدينة مشهورة من أمّهات البلاد، وأعلام المدن في خراسان، ينظر: مراصد الإطلاع ٦٥١/٢.

قوله: (﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ ﴾[١])

ما: نافية، وقلت: فعلٌ وفاعل، ولهم: متعلّقٌ به، والمجرور المتّصل به عائدٌ إلى النّاس، وإلاّ: استثنائيّة[٢]، والموصول وصلته: منصوب المحلّ على أنّه مفعول القول، فالاستثناء مفرّغ، وأنْ: حرف تفسير، والجملة بعده: مفسِّرة لمفعول (قلت) [مؤوّلاً][٣] بأمرت، ولا ينافيه ما يأتي[٤] أنّها مفسِّرةٌ لأمرتني؛ فإنّها مفسِّرةٌ له باعتبار متعلِّقه؛ فإنّه قولٌ يقتضي مقولاً؛ فيكون قوله: ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ مفسِّرًا له، وليست مفسِّرةً للقول؛ لامتناع حملها عليه، وشرط المفسِّر: صحّة الحمل على المفسَّر، نعم يصحّ على رأي مَنْ قال: إنّ مقول القول مفعولٌ مطلق ا.هـ[٥]

قوله: (لأنّه إن حُمل إلخ)[٦]

حاصله: أنّ المصنّف استدلّ على بطلان مدّعى الرّازيّ بطريق المعارضة، وهو أن يقال: لو كانت (أنْ) مفسِّرة؛ لكان المفسَّر إمّا (أمرتُ)، أو (قلتُ)، والتّالي بقسميه باطل، أمّا الملازمة فظاهرة، وأمّا بيان انحصار[٧] التّالي في القسمين؛ فلأنّهما المذكوران، فالتّفسير إنّما يكون لواحدٍ منهما على حِدَته؛ لا للمجموع، ولا لغيرهما؛ لأنّه لم يُعهد تفسيرُ مجموعِ الجملتين، ولا وجودُ مفسِّرٍ - بالكسر- بدون مفسَّرٍ - بالفتح-، فعلم: أنّ (أو) في قوله بعد: (أو على أنّها مفسِّرةٌ لقلت)؛ للانفصال الحقيقيّ، وأمّا بيان بطلان القسم الأوّل

---

(١) المائدة:١١٧، وتمام الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾، وقد وقع فيها إشكال كما سبق، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢.

(٢) في (ع) والاستثنائية.

(٣) في النسخ الأربع: ماولاً.

(٤) يقصد: قول الشّارح في موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢ ((لأنّه إن حُمِل على أنّها مفسّرة لأمرتني..))

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٦٩-٣٧١، ورمز (ا.هـ) ساقط من (ع).

(٦) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢.

(٧) في (ع) انجاز.

من التّالي[١]؛ فلأنّها لو كانت مفسِّرةٌ لـ(أمرت)؛ للزم عليه فساد المعنى، وما استلزم الفساد فهو فاسد، فكونها مفسِّرةٌ لـ(أمرت) فاسد، وبيان الملازمة هنا؛ ما أشار له الشّارح بقوله[٢]: (وذلك لأنّ أمرتني مقول/قلت إلخ). [ل/٩٥/أ]

وأمّا بيان القسم الثّاني من التّالي؛ فلأنّها لو كانت مفسِّرةٌ لـ(قلتُ)؛ للزم وقوع التّفسير بعد صريح القول، والتّالي باطل[٣]؛ لأنّه[٤] يشترط أن يكون المفسَّرُ فيه معنى القول دون حروفه، وأشار لذلك الشّارح بقوله[٥]: (لما تقدّم من أنّ شرط المفسَّر إلخ)، وإذا بطُل التّالي بقسميه؛ بطُل المقدّم؛ وهو كون (أنْ)مفسِّرة؛ فثبت نقيضه، وهو أنّها ليست مفسِّرة، وهذا نقيضُ ما ادّعاه الرّازيّ من أنّها مفسِّرة؛ فتمّت المعارضة[٦].

قوله: (فساد المعنى)

فاعلُ (مَنَع)، فهو مبنيٌّ للفاعل، وهو ما كتب عليه (ك)[٧]، لكن جعل المفعول الحامل[٨]، فظاهره أنّ الفاعل: الحمل أي: منع الحمل الحامل.

وفي نسخة (م)[٩]، والرّوميّ[١٠]: (مُنِع) بالبناء للمجهول، كما ضبطاه[١١]، وضمير

---

(١) في (ع) الثّاني.

(٢) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢.

(٣) في الأصل، و(ز/أ، وب) بط -بالرمز-.

(٤) في (ع) لأنّ، وهو تحريف .

(٥) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٢.

(٦) ينظر: المغني ص: ٤٩، والكافيجيّ ص: ٣٧١-٣٧٣.

(٧) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٧١.

(٨) أي: محذوفٌ تقديره: الحامل.

(٩) ينظر: الشّمنّي ل/٣٨ (أ).

(١٠) ينظر: ص: ١٦٩.

(١١) في (ز/ب) ضبطه.

(منه): أرجعه (م) لـ(بعض العلماء)، أي: من بعض العلماء، وأمّا غيره[١]: فأرجع الضّمير للمصدر المأخوذ من فعل الشّرط، أي: الحمل، فيجعل هنا راجعًا لذلك، وهو ظاهر.

وقد أجيب عن هذا الفساد[٢]: بأنّ ﴿ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾: على إضمار فعلٍ من كلام عيسى، أي: أعني؛ لا أنّه من جملة: (اعبدوا)؛ أردفَ به المحكيّ تعظيمًا لله تعالى، كما قال الزّمخشريّ في قوله تعالى حكايةً عن اليهود: ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾[٣]: ((ويجوز أن يضع الله الذّكر الحسن مكان ذكرهم القبيح[٤] في الحكاية عنه رفعًا لعيسى عليه السلام)).[٥]

ومنها: أنّ التّفسير مصروفٌ إلى المعنى؛ بأن يكون عيسى عليه السلام قد حكى قول الله عزّ وجلّ بعبارةٍ أخرى، وكأنّه تعالى قال له: مُرهم بأن يعبدوني، أو مُرهم بأن يعبدوا الله ربَّك، وربَّهم؛ فعبّر عيسى عليه السلام عن نفسه؛ بطريق التّكلّم، وعنهم بطريق الخطاب، كما اقتضاه المقام، ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى: ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ﴾[٦]، والأصل: إنّكم لذائقون، ثمّ عدل إلى التّكلّم؛ لأنّهم تكلّموا عن أنفسهم، ومنها: أنّ الله تعالى قال لعيسى عليه السلام: قل لهم: اعبدوا الله ربّي وربَّكم؛ فحكاه كما أُمِر به[٧].

---

(١) يقصد: الرّوميّ ص: ١٦٩.

(٢) وهو أنّه لا يصحّ أن يكون ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ من كلام الله ومقوله- سبحانه-.

(٣) النّساء:١٥٧.

(٤) في (ع) القبح.

(٥) الكشّاف ٥٧٩/١.

(٦) الصّافات:٣١.

(٧) من قوله: (وقد أجيب) إلى هذا الموضع من الزّرقانيّ ل/٥٨، ٥٩ بتصرّف .

قوله: (إِنْ أُوِّل قلتُ)[١]

وعلى هذا فوضع القول موضع الأمر[٢]؛ تأدّبًا لئلاّ يجعل نفسه، وربّه أمرين[٣].

وقال (ك) : وقد جوّز ابن عصفور[٤] التّفسير بعد/ صريح القول؛ لأنّ التّفسير في **[ل/٩٥/ب]** التّحقيق[٥] راجعٌ إلى مفعولٍ مقدّرٍ للفعل؛ لا إلى الفعل نفسه؛ فيجوز أن تكون مفسِّرةٌ بعد صريح القول بهذا الاعتبار، فلهذا جوّز ابن عصفور أن تكون مفسِّرةٌ بعد صريح القول[٦]، والحاصل: أنّ من أمعن النّظر ههنا؛ جوّز أن تكون مفسِّرةٌ بعد صريح القول بدون تأويل، ومن نظر إلى ظاهر اللّفظ؛ فلا يجوّزهُ إلاّ بالتّأويل؛ لامتناع تفسير الصّريح؛ لإفضائه إلى تحصيل الحاصل[٧].

قوله: (وجوّز الزّمخشريّ أيضًا)[٨]

أي: كما جوّز التّفسير[٩] بالتّأويل.

قال (ك): « والتّفسير أرجح »[١٠].

(١) ينظر: الكشّاف ٦٥٦/١، ٦٥٧، والمغني ص: ٤٩، وموصّل الطّلاّب ص: ١٢٣.

(٢) في (ع) الأبر.

(٣) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٧٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل ٧٥/٣، والمغني ص: ٤٨، ٤٩.

(٥) في (ع): ودخول ابن عصفور التّفسير في التّحقير، وفيه تحريف واضطرابٌ.

(٦) في (ع) بصريح القول.

(٧) الكافيجيّ ص: ٣٧٣، ٣٧٤ بتصرّف.

(٨) جوّز الزّمخشريّ المصدريّة في (أنْ) في ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ﴾، والمصدر المؤوّل بيان من الهاء في (به)، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٣

(٩) في (ع) التّفسر.

(١٠) الكافيجيّ ص: ٣٧٤.

قوله: (أي: عطف بيانٍ)

وذلك لأنّ ضمير الغائب فيه إبهامٌ؛ فاقتضى البيان، كما اقتضى التّمييز[1] في قولك: (رُبَّهُ رَجُلاً)، و (نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ)[2].

قوله: (ابن السِّيْد)[3]

- بكسر السّين-: عبد الله أبو محمّد البطليوسيّ[4]؛ بموحّدة، وطاءٍ مهملة مفتوحتين، ولامٍ ساكنة، ومثنّاة تحتيّة مفتوحة، وواو ساكنة، وسين مهملة، نسبةً إلى بطليوس؛ بلدةٌ بالأندلس[5].

قوله: (فلا يُتبعُ الضّميرَ بعطفِ بيان)[6]

قال الرّوميّ: «هذا اختيارُ ابنُ مالك[7]، لكنّ الحقّ أنّ الضّمير الغائبَ غير ضمير الشّأن؛ يُعطف عليه بيانًا؛ نصّ عليه شارح اللّب[8]»[9].

وعلّل ذلك[10]: بأنّ ضمير الغائب فيه [إبهامٌ][1] إلخ ما سبق[2]، ونُقل[3] عن

(١) في (ع) التّميز.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٧٤.

(٣) تمامه من موصّل الطّلّاب ص: ١٢٣ «فكما أنّ الضّمائر لا تنعت كذلك لا يُعطَفُ عليها عطف بيان، نصّ على ذلك ابن السّيد».

(٤) في (ع) أبو محمّد البطليوس، والبطليوسيّ: كان عالـمًا باللّغات، والآداب، متبحّرًا فيهما، من مؤلّفاته: الحُلل في شرح أبيات الجمل، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ت٥٢١هـ، ينظر: بغية الوعاة ٥٥/٢، ٥٦. وكلامه في المغني ص: ٤٩.

(٥) ينظر: معجم البلدان ٤٤٧/٢، وما سبق من أوّل المقطع إلى آخره من الشّنوانيّ ١٢١/٢.

(٦) في موصّل الطلاب ص: ١٢٣: (بعطف البيان) ، والمعنى: أنّ ابن السّيد ومن تابعه لا يُتبعون الضمير بعطف بيان كما أنّ الضّمير لا يُنعت.

(٧) ينظر: التّسهيل ص: ١٧٠، والرّضيّ على الكافية ٣٤٢/١، والتّصريح ١٣٣/٢.

(٨) ينظر: شرح اللّب للنُّقركار ل/٩٢.

(٩) الرّوميّ ص: ١٧٠.

(١٠) الّذي علّل هو: الزّمخشريّ، حيث جوّز كونها حرفًا مصدريًّا موصولاً بفعل الأمر، على أنّ =

بعض النّحاة أنّه قد يكون منعوتًا[٤].

قوله: (قلنا ذلك غالبٌ)[٥]

وإلاّ فقد يكون المبدل منه هو المقصود، كما في قوله[٦]:

إنّ السّيوفَ غُدوُّها ورواحُها   تركتْ هوازنَ مثل قرن الأعضب

فإنّ (تَرَكَتْ) خبرٌ عن السّيوف، ولو راعى البدل لقال: تركَا، وتقدّم بسطه في الكلام على الخطبة؛ فلا تغفل.

قوله: (والعائد المقدّر)[٧]

الحذفُ فيه قصور؛ لأنّ النّحاة فسّروا المحذوف بقولهم: هو الّذي يقدّرُ وجودُه، فالوجه أن يقال: ليس المراد من كون المبدل منه غيرُ[٨] مقصودٍ إهداره، وانخراجه[٩] بالكليّة؛ بل إيذان منهم باستقلال البدل بنفسه، فلا يكون في حكم السّقوط؛ حتّى يلزم إخلاء الصّلة عن الضّمير ا.هـ[١٠] أفاده الرّوميّ[١١].

= المصدر وهو العبادة عطف بيان للهاء في (به)، وضمير الغائب له إبهامٌ كما سبق، ينظر: الكشّاف ٦٥٦/١، والمغني ص: ٤٩، وموصّل الطلاب ص: ١٢٣، والكافيجيّ ص: ٣٧٤.

(١) في الأصل، و(ز/أ، وب): إيهام- بالياء-، وفي (ع): أهم.

(٢) ينظر: ص: ٦٠٨.

(٣) في (ع) ونقله.

(٤) ينظر تفصيل المسألة في: الكافيجيّ ص: ٣٧٤-٣٧٧.

(٥) يريد: أنّ المبدل منه في نيّة الطّرح، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٣.

(٦) سبق شرح البيت وذكر الشّاهد فيه ص: ١٤٠.

(٧) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٤.

(٨) من قوله: (هوا لمقصود) في المقطع السّابق، إلى قوله: (غير) في هذا المقطع ساقط من (ع).

(٩) في (ع) والحراجة.

(١٠) ساقط من (ع).

(١١) ينظر: ص: ١٧٠، ١٧١.

قوله: (المحذور)[١]

وهو خلوُّ الصّلة عن الضّمير، ولهذا جوّز البيضاويّ الوجهين حيث قال: ((أن اعبدوا الله: عطفُ بيانٍ للضّمير في (به)، أو بدلٌ منه))[٢].

قوله: (ولا يصحّ أن/ يُبدل منْ ما)[٣] [ل/٩٦/أ]

جوابٌ عمّا يقال: هل يصحّ أن يُبدل مِنْ (ما)؛ فلا يُحتاجُ إلى هذا التّكلّف؟

فأجاب: بأنّه لا يصحّ، معلِّلاً له بأنّ العبادة إلخ[٤].

قال الرّوميّ: ((وهذا على رأي من قال: إنّ العامل في البدل؛ هو العامل في المبدل منه[٥]، أمّا على رأي من جوّز في عامل البدل؛ كونه من جنس المبدل منه[٦]؛ فلا محذور؛ لجواز أن يكون العامل في العبادة؛ هو [الأمرُ][٧] الّذي من جنس القول)) ا.هـ روميّ[٨].

قوله: (لأنّ العبادة لا يعمل فيها إلخ)

فإن قلت: عمل يتعدّى بنفسه إلى معمول؛ فلمَ أدخلَ (في) عليه، وجعلهُ مفعولاً فيه؟

قلت: للرّمز إلى أنّ القول لا يتعلّق به أصلاً من حيث[٩] إنّه مفعول به؛ وإن تعلّق

---

(١) في (ع): المحذوف.

(٢) تفسير البيضاوي ١/٣٠٠ بتصرف، وينظر: الرّوميّ ص: ١٧٠.

(٣) أي: المصدر المذكور من (ما) الموصولة المعمولة لـ(قلت)؛ لأنّ العبادة مصدرٌ مفرد لا يعمل فيها فعل القول؛ لأنّ القول وما تصرّف منه لا يعمل إلاّ في جملة أو مفردٍ يؤدّي معنى الجملة كقلت قصيدةً، والعبادة ليست كذلك، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٤.

(٤) هذا إيضاح من العطّار، وهو مفيدٌ لربط السّابق بالآتي.

(٥) هذا رأي سيبويه والمبرّد والسّيرافي، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٣/٦٧، ٦٨.

(٦) هذا رأي الأخفش، وأبو عليّ، والرّمانيّ، ينظر: المصدر السّابق ٣/٦٧.

(٧) في النّسخ الأربع: أمر، وما أثبت من الرّومي.

(٨) الرّومي ص: ١٧١.

(٩) ساقطة من (ع).

به على وجه الظّرفيّة من جهة اعتبار السّلب.

وقوله: (فعلُ القول)؛ الإضافة بيانيّة، وأضاف الفعل إلى القول؛ إشعارًا بأنّ الفعل إذا كان غير القول[١]؛ يعمل فيها نحو: (أخْلِصِ العبادةَ عن الرّياء[٢]) ، وعبّر عن قلتُ بالقول؛ ليعمّ كلّ مادّةٍ فيها حروف القول، وإنّما لم يقل القول؛ بحذف (فِعْل)[٣] مع أنّه أخصر؛ لأنّ سلب العمل من جانب الفعل أولى؛ لاستلزامه السّلب عن القول استلزام الأعمّ الأخصّ، فهو مبالغةٌ في نفي العمل ا.هـ (ك) بتصرّف[٤].

قوله: (نعم يجوز إلخ)[٥]

إعلامٌ لما في النّفس، وهو: هل يجوز كونها بدلاً؟ فقال: نعم، يجوز[٦].

قوله: (ولا يمتنع إلخ)[٧]

الواو عطفٌ على مقدّر، كأنّه قيل: يمتنع القول بامتناع التّفسير بعد الإبهام[٨]، ولا يمتنع القولُ بالتّفسير بعده، ويصحّ جعلُها استئنافيّة، أو اعتراضيّة، لكنّ الأوّل أولى؛ لخلوّها عن رعاية النّظم، وعبّر عن الجواز بسلب الامتناع؛ ليكون نصًّا في الرّد على المخالف[٩].

---

(١) في (ع) الفعل.

(٢) في (ع) على الياء.

(٣) يقصد: بدل قوله: (فعل القول).

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٧٧، ٣٧٨.

(٥) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٤ ((نعم يجوز أن تبدل العبادة من (ما)؛ إن أوّل قلت بأمرت؛ لأنّ أمرت يعمل في المفرد الخالي من معنى الجملة نحو: أمرتُكَ الخير...)).

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ١٧١.

(٧) أي: في (أنْ) من قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ أن تكون مفسّرة بمنْزلة (أي)، ينظر: الكشّاف ٤١٧/٢، وموصّل الطّلاّب ص: ١٢٤.

(٨) في الأصل، و(ز/أ، وب): الإيهام.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٧٩.

قوله: ﴿ وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ ﴾ [١]

أي: ألهمها، وقذف في قلوبها أن تتّخذ من الجبال بيوتًا، أي: من بعض الجبال؛ لأنّها لا تبني في كلِّ جبلٍ، فـ(مِنْ) تبعيضيّة، وسُمّي ما تتّخذُه بيتًا؛ تشبيهًا ببيت الإنسان؛ بل فيه من دقّة الهندسة ما لا يقوى عليه حُذّاق المهندسين[٢]، فسبحان اللّطيف الخبير[٣].

قوله: (مِثْلُهَا)

أي: مثلُ هذه الآية في أن تكون مفسِّرة كـ(أنْ)[٤] في ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ ﴾[٥]، فمثلُها: مبتدأ[٦]، أو نصبٌ على الحال من اسم تكون، والتّغايرُ المبنيّ عليه المماثلة؛ باعتبار الوقوع في شخص التّركيبين، وإن كان /(أنْ) فيهما شيئًا واحدًا، وإنّما جُعل جواز التّفسير الثّاني أصلاً **[ل/٩٦/ب]** مع أنّ الإيحاء[٧] ذُكرَ في كلٍّ؛ لأنّ الإيحاء في الآية الثّانية؛ فيه معنى القول اتفاقًا، بخلاف الأولى، فهو من ردّ المختلَف فيه إلى المتّفَق[٨] عليه[٩].

---

(١) تتمّة الآية: ﴿ وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا ﴾ [النحل: ٦٨].

(٢) في (ع)، و(ز/ب) المهندسون.

(٣) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٧٩، ٣٨٠، وتفسير الفخر الرّازيّ ٢٠/٧١، ٧٢.

(٤) في النّسخ الأربع: كـ(أين).

(٥) تمام الآية: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ١٧١.

(٧) في (ع) الإيجاد.

(٨) في (ع) إلى المتعلّق .

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٣٨١.

قوله: (وهو الإمام الرّازيّ)(١)

نسبةً للرّيّ، وهو: أبو عبد الله فخرُ الدّين محمّد بن عمر بن الحسين البكريّ الطّبرستانيّ الأصل، الرّازي المولد، المعروف بابن الخطيب، توفّي سنة ستٍّ وستُّمائة بمدينة هراة(٢)، فعلم أنّه ليس المذكور سابقًا؛ لأنّ ذلك اسمه سليم(٣)، ولذا صرّح باسم ذاك هناك، وترك اسم هذا هنا؛ اكتفاءً بشهرته بالإمام الرّازيّ.

قوله: (باتّخاذ الجبال بيوتًا)(٤)

الصّواب: باتّخاذ [بيوتٍ](٥) من الجبال، كذا قيل(٦)؛ ويُجاب(٧): بأنّ البيوت لما كانت بالجبال كانت كأنّها(٨) هي، واللاّم في الجبال للجنس، فلا يقتضي الاستغراق، فكأنّه قال باتّخاذ بعض الجبال بيوتًا أي: تأوي إليها؛ وإن كان ما تبنيه وتتّخذه البيوت؛ لا الجبال،

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٤ ((خلافًا لمن منع ذلك وهو الإمام الرّازيّ))، أي: منع بأن تكون (أنْ) مفسّرة في الآية الكريمة السّالفة الذّكر، وكلام الفخر الرّازي في تفسيره ٧٢/٢٠، وينظر: المغني ص: ٤٨.

(٢) هذه التّرجمة من الشّنوانيّ ١٢٦/٢، ١٢٧، وهي في المنصف للشّمنّي ٦٨/١، وسبقت ترجمته ص: ١٣١، وهراة: مدينة عظيمة، من أمهات مدن خراسان، ينظر: معجم البلدان ٤٥٦/٥.

(٣) ينظر: ص: ٦٠٣ ؛ وسبقت الإشارة إلى أنّ القول السّابق للإمام الفخرّ الرّازيّ، وأخطأ الشّارح في نسبته إلى سليم الرّازيّ، والعطار تبعه في ذلك.

(٤) هذا في معرض الرّدّ على الرازي بأنّ (أنْ) في الآية مصدريّة؛ وليست مفسّرة؛ كما قال الزّمخشري، حيث قال في موصّل الطّلاّب ص: ١٢٤ ((فإنّه قال- الرّازي- متعقّبًا لكلام الزّمخشريّ إنّ الوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول وإنّما هي مصدريّة أي: باتّخاذ الجبال بيوتًا وأشار المصنّف إلى دفعه نصرةً للزّمخشريّ...)) .

(٥) في النّسخ الأربع: بيوتًا.

(٦) القائل هو الشّنوانيّ ١٢٧/٢.

(٧) الإجابة من العطّار استدراكاً وتعقيبًا على الشّنوانيّ .

(٨) في الأصل و(ز/أ): كلها.

فالصّواب الأُوْلَى؛ أي: التعبير بالأولى لا التعبير بالصّواب[١].

فائدة[٢]:

قال (ك): إذا ولي الفعلُ المضارع المقترن بلا (أنْ) الصّالحة للتّفسير نحو: (أشرتُ إليه أنْ لا يَفْعَل)؛ جاز رفع ذلك الفعل؛ على أنّها نافية، كما جاز جزمه على أنّها ناهية، فتكون مفسِّرةٌ على كلا التّقديرين، وجاز نصبه أيضًا على أنّها نافية؛ فتكون حينئذٍ مصدريّة لا غير، وأمّا إذا وليها بدون (لا)؛ جاز رفعه، ونصبه لا غير [٣].

قوله: (﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[٤])

(أنْ): مخفّفةٌ من الثّقيلة، اسمها ضمير الشّأن محذوف.

قال الرّضيّ: لا يجوز تقدير ضمير الشّأن؛ إلاّ بعد (أنْ) المخفّفة قياسًا[٥]، وأنّ وأخواتها ضرورة ا.هـ[٦]

فإن قيل: قد جوّزوا في قول الشّاعر[٧]:

قنافذُ هدّاجُونَ حَوْلَ بيوتِهِم   بما كَانَ إيّاهُم عطيّةُ عوّدا

---

(١) قوله: (لا التّعبير بالصّواب) مثبت من حاشية الأصل، وساقط من (ع)، و(ز/أ، وب).

(٢) هذه الفائدة ذكرها ابن هشام في المغني ص: ٥٠.

(٣) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٢، ٣٨٣.

(٤) المزمل: ٢٠، وهذه الآية شاهد على الوجه الرّابع من أوجه (أنْ)، قال في موصّل الطّلاّب ص: ١٢٥ ((ويقال فيها تارة مخفّفة من الثّقيلة)).

(٥) في (ع) قيامًا.

(٦) الرّضي الكافية ٢٦٣/٢ بتصرّف.

(٧) هو الفرزدق يهجو جريرًا، والبيت من الطّويل، ينظر: ديوانه ١٨١/١، وهو في المقتضب ١٠١/٤، والمغني ص: ٧٩٥، وأوضح المسالك ٢٤٨/١، والتّصريح ١٩٠/١، والهمع ١٨١/١، والشّاهد فيه: ((بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا)) وقد بيّنه العطّار؛ حيث إنّ اسم (كان) ضمير الشّأن، وقيل عطية اسم (كان)، وفصَل الشّاعر بين (كان) واسمها بغير الظّرف، وهو جائزٌ عند الكوفيّين، وبعض البصريّين، وقيل غير ذلك، ينظر تفصيل ذلك في الكتب السّابقة.

أنّ اسم كان ضمير الشّأن، والتّقدير: بما كان هو، أي: الشّأن.

وأجيب: بأنّهم لم يجوّزوا في هذا البيت؛ أنّه محذوف، وإنّما جوّزوا أنّه مستترٌ في كان، والكلام في الأوّل دون الثّاني ا.هـ (ش)(١).

والسّين في (سيكون): للفصل بين (أنْ)، والفعل؛ فتكون عوضًا عن المحذوف، أعني: ضمير الشّأن العامل فيه (أنْ)، وجبرًا(٢) للنّقصان اللاّحق لها(٣).

قوله: (﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾(٤))

أي: وحسب بنو إسرائيل/ أنّهم لا يصيبهم من الله بلاءٌ، وعذابٌ في الدّنيا، **[ل/٩٧/أ]** والآخرة؛ نُزّل حسبانُهم لقوّته في صدورهم؛ منْزلة العلم، فعلى هذا تكون (أنْ) هنا؛ بعد ما نُزّل منْزلة العلم؛ كما أنّها في الأولى بعد العلم حقيقةً، فيكونُ قد مثّل لما أجمله بقوله(٥): (وكذا يُحكمُ إلخ)، و(لا): حرف نفيٍ جيء به لما علمت، و(تكون) تامّةٌ فاعلُها فتنة، وهي مع فاعلها في محلّ رفع خبر (أنْ)، وهي مع معمولها قائمةٌ مقام مفعولي (حَسِبَ)(٦).

---

(١) ينظر: الشّنوانيّ ٢/١٢٨.

(٢) في (ع) وخبير.

(٣) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٣.

(٤) المائدة: ٧١، وتمامها: ﴿وحَسِبُوا أَن لا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، وهي شاهد آخر على (أنْ) المخفّفة من الثّقيلة، على قراءة الرّفع، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٥، وهذه القراءة لأبي عمرو، ويعقوب، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وقرأ الباقون بالنّصب، ينظر: السّبعة ص: ٢٤٧، والنّشر ٢/٢٥٥، والكشف ١/٤١٦، وروح المعاني ٦/١٨٣، والبحر المحيط٣/٥٣٣.

(٥) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٥ ((وكذا يحكم لها بالتّخفيف حيث وقعت بعد علم، وليس المراد به (ع ل م)؛ بل كلّ ما يدلّ على اليقين...))، والمقصود: ليس العلم المعروف بحروفه، وإنّما ما في معناه من يقينٍ أو تحقيق.

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٤.

قال (ش): ((وادّعى ابنُ مالك(١) أنّ (حَسِبَ) تستعمل تارةً للظّنّ، وتارةً للعلم، والظّاهر أنّ مراده أنّ ذلك بحسب الوضع(٢)))(٣).

قوله: (﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾(٤))

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾: خبرٌ مقدّم، و﴿مَن يَقُولُ﴾: مبتدأ، والمعنى: الّذي يقول كذا وكذا كأيّن من النّاس، وفائدة الإخبار: التّنبيه على أنّ الصّفات المذكورة تنافي الإنسانيّة، واعترضه الشّريف الجرجانيّ(٥) بأنّه لا يظهر في مثل: ﴿مِنَ المؤمِنينَ رِجَالٌ﴾(٦)

وأجاب الكازرُونيّ(٧): بأنّ الفائدة في الآية المذكورة؛ تحصّل بما ذُكِر، وليس المراد أنّ ذلك يجري في جميع نظائره.

قال الشّريف: ((والأَوْلى جعل مضمون الجار والمجرور مبتدأً على معنى: وبعض النّاس، أو

(١) ينظر رأيه في: التّصريح ٢٤٨/١، والأشموني ٢١/٢.

(٢) ينظر: الرّوميّ ص: ١٧٢، ١٧٣ حيث أفاض الحديث عن هذه المسألة.

(٣) الشّنوانيّ ١٢٨/٢.

(٤) البقرة:٨، وهي شاهد على مجيء (مَنْ) شرطية، أو موصولة على أحد الاحتمالين، و(مَن) –بفتح الميم– هي الكلمة الرّابعة ممّا جاء على أربعة أوجه؛ حيث تكون شرطيّة، أو موصولة ومنها هذه الآية على أحد الاحتمالين، أو استفهاميّة، أو نكرة موصوفة، ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١٢٥، ١٢٦، وينظر فيها: الكتاب ١٠٥/٢، ١٠٨، ١٠٩، و٥٦/٣، ٦٩، و٢٢٨/٤–٢٣٣، والمقتضب ٤١/١، ٤٧، و١٧٢/٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠/٤–٢٠، والمغني ص: ٤٣١–٤٣٥، ومصابيح المغاني ص: ٤٦٥–٤٦٩.

(٥) ينظر: حاشيته على الكشّاف ١٦٧/١.

(٦) الأحزاب:٢٣.

(٧) هو: الفاضل أبي الفضل القرشيّ الصّدّيقي الخطيب المشهور بالكازرونيّ المتوفّى في حدود سنة ٩٤٥هـ، وحاشيته على تفسير البيضاوي، حاشية لطيفة، أورد فيها من الدّقائق والحقائق ما لا يحصى، ينظر: كشف الظّنون ١٨٩/١، ومعجم المؤلّفين ٩٨/٢، ٩٩، وكلامه في حاشيته على تفسير البيضاويّ ٧٨/١.

بعضٌ منهم مَن اتّصف بما ذُكر؛ فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد[١] في وقوع الظّرف بتأويل معناه مبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[٢])[٣].

قال الكازرونيّ: ((جعل ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ بمعنى[٤]: بعض النّاس؛ يدلّ على كون (مِنْ)[٥] بمعنى: البعض، فيكون اسمًا، لكنهم ذكروا كون الكاف اسمًا، وكذا كون (عن) اسمًا، وما اطّلعنا على أنّهم ذكروا كون (مِنْ) اسمًا بمعنى: البعض)) ا.هـ[٦]

ويجاب عنه[٧]: بأنّ (مِنْ) كذلك أيضًا، وخرّج عليه الزّمخشريّ[٨] قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [٩] فقال: إنّ (مِنْ) بمعنى: بعض، مفعولٌ به، ورزقًا: مفعول لأجله.

فهذا يدلّ على أنّها اسم، والزّمخشريّ حجّة في العربيّة[١٠].

قوله: (على أحد الاحتمالين)

والاحتمال الثّاني: أنّها نكرةٌ موصوفة[١١].

---

(١) في الأصل، و(ع): والاستبعاد.

(٢) الجن:١١.

(٣) ينظر: حاشية الشّريف على الكشّاف ١٦٧/١.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) ساقطة من (ع).

(٦) حاشية الكازروني على البيضاوي ٧٨/١، وينظر: الشّنواني ١٢٩/٢، ١٣٠.

(٧) الّذي أجاب هو العطّار موافقًا للزّمخشري، ودفعًا لقول الكازرونيّ.

(٨) ينظر: الكشّاف ٢٣٤/١، ٢٣٥.

(٩) البقرة: ٢٢.

(١٠) في (ع) العربة، وفيه: تصريحٌ بموافقة الزّمخشريّ في الرّدّ على مقولة الكازروني السّابقة.

(١١) ينظر: الكشّاف ١٦٧/١، حيث ذكر الاحتمالين؛ فإن قدّرت لام التّعريف للعهد في (النّاس)؛ فهي موصولة، وإن قدّرتها للجنس؛ فهي موصوفة، وينظر: المغني ص: ٤٣٣، وكونها نكرة موصوفة هو الوجه الرّابع من أوجه (مَنْ) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٦.

قال (ك): « وقد تقع (مَنْ) موصوفةً بمعرفة؛ إذا كانت موصولة نحو: (قام مَن في الدّار العاقل)، ولم يلتفت إليه المصنّف؛ لقلّة استعماله في كلام العرب، أو لكونه من الوجوه المركّبة، وهو ليس بصددها؛ بل بصدد بيان الوجوه البسيطة »(١).

قوله: (وتارةً استفهاميّة)(٢)

/فيطلب بها العارض المشخَّصُ لذوي العلم، هذا هو المشهور(٣). [ل/٩٧/ب]

وقال صاحب المفتاح: « للسّؤال عن الجنس من ذوي العلم»(٤).

وههنا كلامٌ يطلب من موادّ التّلخيص في مبحث(٥) الإنشاء(٦).

قوله: (في نحو ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا ﴾(٧))

وأمّا (مَنْ يفعل هذا إلاّ زيد)، فمَن: استفهاميّة أُشْرِبت معنى النّفي، ومنه: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾(٨)، ولا يتقيّد حصول ذلك المعنى بتقدّم الواو؛ خلافًا لابن مالك(٩) بشهادة حصول ذلك المعنى في قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾(١٠)

---

(١) الكافيجيّ ص: ٣٧٨.

(٢) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (مَنْ) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٥، ١٢٦.

(٣) ينظر: الرّوميّ ص: ١٧٥.

(٤) مفتاح العلوم للسّكاكي ص: ١٧٤.

(٥) في (ع) بحث.

(٦) ينظر: الإيضاح للخطيب القزوينيّ ٢/٤٠، ٤١.

(٧) يس٥٢، والآية شاهد على كون (مَنْ) استفهاميّة حيث تحتاج إلى جواب، وتمامها: ﴿ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٦.

(٨) آل عمران: ١٣٥.

(٩) ينظر: المغني ص: ٤٣١، والهمع ١/٩٢، والأشموني ١/١١٥.

(١٠) البقرة:٢٥٥.

بدون تقدّم الواو ا.هـ (م)[١].

قوله: (بمَنْ معجبٍ لكَ) [٢]

فمَنْ نكرةٌ، ولهذا وصفت، وعليه يتخرّج قول حسّان ﷺ، شاعر النّبيّ ﷺ:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا حبُّ النّبي محمّدٍ إيّانَا[٣]

فمَنْ نكرةٌ موصوفةٌ بالنّكرة، وهي: كلمة (غير)[٤].

قوله: (وأجاز أبو عليّ إلخ)[٥]

لم يتعرّض لردّه المصنّف، وهو دليل القبول، فيعكّرُ على عدّها؛ ممّا جاء على أربعة أوجه؟

ويجاب: بأنّ[٦] كونها نكرةً؛ أعمُّ من كونها تامّةً؛ كما هو عند أبي عليّ، أو موصوفةً، كما هو عند الكلّ[٧].

---

(١) ينظر: الشّمنّي ل/٣٩ (أ)، وهو في المغني ص: ٤٣١.

(٢) هذا مثالٌ على الوجه الرابع من أوجه (مَنْ)، وهو أن تكون نكرة موصوفة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٦.

(٣) سبق تخريجه ص: ٤٦٩، والشّاهد هنا أنّه روي البيت بخفض (غير) على النّعت، وبالرّفع، والتّقدير: على من هو غيرنا، فيحتمل أنّها على حالها موصوفةٌ، أو موصولةٌ بمعنى: الّذي، ففيها الاحتمالان، ينظر: المغني ص: ٤٣٢.

(٤) ما سبق من أوّل المقطع إلى هذا الموضع من الشمني ل/٣٩ (أ)، وهو في المغني ص: ٤٣٢.

(٥) جوز أبو علي الفارسي وجهًا خامسًا في (مَنْ)، وهو كونها نكرة تامة، وهذا مصدر تعكير على مَنْ جعلها أربعة أوجه، ينظر: الرّضيّ على الكافية ٥٤/٢، والمغني ص: ٤٣٣، وموصّل الطّلاّب ص: ١٢٦، والهمع ٩٢/١.

(٦) ساقطة من (ع).

(٧) ما سبق من أول المقطع إلى آخره من الرّوميّ ص: ١٧٦ بتصرّف، وينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٩، ٣٩٠.

قوله: (أن تقع نكرةً تامّة)

محل القصد: الوصف[١]، فلا يُتوهّم أنّ الشّرطيّة، والاستفهاميّة ليسا نكرتين[٢]، والمسوّغ للابتداء بالاستفهاميّة؛ العموم.

قوله: (وحُمِل عليه)[٣]

لم يقل: واستدلّ عليه لعدم استلزامه ما ادّعاه؛ لقيام احتمال الغير، وهو ما أوّله به الجمهور[٤].

قوله: (ومَن تمييزٌ)

فيه: أنّ شرط التّمييز في باب (نِعْمَ)؛ أن يكون المَمَيّزُ صالحًا لدخول (أل).

والجواب: أنّ (مَنْ) صالحةٌ لذلك بمرادفها؛ وإن لم تصلح بنفسها، فلذلك قال الشّارح بمعنى: شخصًا[٥].

قوله: (هو المخصوص بالمدح)

فهو مبتدأٌ خبره ما قبله، أو خبرُ مبتدأ محذوف، والجمهور: على أنّ (مَنْ) موصولة فاعلُ (نِعم)، وهو: مبتدأٌ خبره هو آخر[٦] على حدّ: (وشعري شعري)[١]، والظّرف متعلّقٌ

---

(١) يعني: لا تحتاج إلى صفة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٢٦.

(٢) ينظر: الشّنوانيّ ١٣١/٢.

(٣) تمامه من موصّل الطّلاّب ص: ١٢٦ ((وحمل عليه قوله: ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانٍ – وهو عجز بيت– ففاعل (نِعْمَ) مستترٌ فيها، و(مَنْ) تمييزٌ بمعنى: شخصًا، والضّمير المنفصل هو المخصوص بالمدح أي: ونِعْمَ شخصًا هو..))، وصدر البيت: ونِعْمَ مَزْكَأُمَنْ ضاقَتْ مَذاهِبُه

ولا يعلم قائله، وهو من البسيط، وينظر البيت في المغني ص: ٤٣٣، ٤٣٤، والهمع ٩٢/١، والأشموني ١١٥/١.

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٨ ، والرّوميّ ص: ١٧٦، والشّنوانيّ ١٣١/٢، ١٣٢، والمدابغيّ ل/٥٠ (ب).

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٩، ٣٩٠.

(٦) يعني: محذوف تقديره: هو آخر غير المذكور في البيت، ينظر: المغني ص: ٤٣٤.

بالمحذوف، أي: ونعم مَنْ هو هو ثابتًا في حالتي السّرّ، والإعلان، وحينئذٍ يُحتاجُ لتقدير: هو ثالث مخصوصًا بالمدح[٢]؛ بل ورابعٍ إن لم يُجعل/ ما قبله خبرًا[٣]؛ فكثر التّقدير على هذا دون مذهب الفارسيّ، فلذلك كان كلامه أظهر، ولعلّ المصنّف لم يتعرّض لتزييفه لأجل هذا[٤]. [ل/٩٨/أ]

قال الكسائيّ[٥]: «وقد تزاد (مَنْ) للتّأكيد، وحُمل عليه قول حسان ﷺ[٦]: (فكفى بنا فضلاً إلخ)؛ عند من جرّ (غيرِنا) ».

ورُدّ: بأنّه خلاف المشهور، والمشهور (غيرُنا) بالضّم ، فـ(مَنْ)؛ إمّا موصولة، أو موصوفة، وكأنّه قيل: من هو غيرنا، فالجملة صفة، أو صلة[٧].

---

(١) هذا جزء من رجز لأبي النّجم العجليّ، وتمامه: أنا أبو النّجم وشعري شعري.
وهو في الخصائص ٣٣٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١، و٨٣/٩، والمغني ص: ٤٣٤، والهمع ٦٠/١، و٩٥/٢، والخزانة ٤٣٩/١، والشّاهد هنا: عدم جواز تقديم الخبر فأيّهما قدّمت فهو المبتدأ، وعليه قاس الجمهور هنا البيت السابق، والتّقدير: نعم مَن هو هو.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٨، ٣٨٩، والشّمنّي ل/٣٩ (أ، ب)، وهو في المغني ص: ٤٣٤.

(٣) في الأصل: جزاء ، وينظر: الشّنوانيّ ١٣٢/١، والمدابغيّ ل/٥٠ (ب).

(٤) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٨٩.

(٥) قوله في شرح القصائد السّبع لابن الأنباري ص: ٣٥٣، والأزهية ص: ١٠٢، والمغني ص: ٤٣٤، وهو مذهب الكوفيّين في أنّ الأسماء تزاد.

(٦) سبق ذكره ص: ٤٦٩، و٦١٩، والشّاهد هنا أن (مَنْ) زائدة وما بعدها جُرَّ بـ(على).

(٧) من قوله: (قال الكسائي) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٣٩٠ بتصرف، وينظر: الشّمنّي ل/٣٩ (ب)، وهو في المغني ص: ٤٣٤.

قوله: (أحدهما[١]: أيّ) [٢]

وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرفِ مكانٍ؛ فظرفُ مكان نحو: (أيُّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ معك)، أو إلى ظرفِ زمانٍ؛ فظرفُ زمان، وكذا إلى المفعول والمصدر[٣].

قوله: (﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ﴾[٤])

أي: أيُّ أجلٍ وفّيتكَ منهما سواءٌ كان أطولُهما الّذي هو العشر، أو أقصرهما الّذي هو الثّماني[٥]؛ ﴿فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ﴾ أي: لا يتعدّى عليّ في طلب الزّيادة عليه[٦].

---

(١) في الأصل، و(ز/أ) أحديهما.

(٢) هذا هو النّوع الخامس من الأنواع الثّمانيّة، وهو ما جاء من الكلمات على خمسة أوجه، وهو شيئان: أحدهما (أيّ) وهي المفتوحة الهمزة المشدّدة الياء حيث تقع شرطيّة، واستفهاميّة، وموصولة، ودالّة على معنى الكمال، ووصلةٌ لنداء ما فيه (أل)، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٢٧، وينظر فيها: الكتاب في مواضع عديدة، ينظر الفهرس: ٢٦٨/٥، ٢٦٩، والمقتضب في مواضع عديدة، ينظر الفهرس: ١٢٥/٤، ١٢٦، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٣٩/٨، والجنى ص: ٩٢، ورصف المباني ص: ٢١٣، والمغني ص: ١٠٧، والهمع ٩١/١.

(٣) ينظر: الكافيجي ص: ٣٩١.

(٤) القصص:٢٨، واستشهد الشّارح بالآية الكريمة على وقوع (أيّ) شرطيّة فتحتاج إلى شرطٍ وجواب، والأكثر أن تتّصل بها (ما) الزّائدة، وهذا الوجه الأوّل من أوجه (أيّ)، وقد وقع تحريفٌ في كتابة الآية الكريمة حيث قال في الأصل: (أيّما الرّجلين) ثم صوّب النّاسخ في الحاشية وقال: ((لعلّه الأجلين، بل هو الصّواب ا.هـ)). ووقع التّحريف نفسه في (ز/أ) دون تصويب، وفي (ز/ب): أيّهما الرّجلين.

(٥) كذا في (ع)، وهو الصّواب، وفي الأصل، و(ز/أ، وب): الثّاني، وهو خطأ؛ لأنّ الكلام عن قصّة موسى عليه السلام الّتي وردت في سورة القصص، قال تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَ﴾ فالكلام عن الأجل الموفّى من موسى عليه السلام.

(٦) ينظر: الكشاف ١٧٣/٣، والكافيجي ص: ٣٩٢.

قوله: (فأي: اسمُ شرطٍ)

و(ما): زائدة، والأجلَين: مضاف إليه، أو (ما): نكرة تامّة، والأجلَين: بدلٌ منها(١).

قوله: (ويردّه إلخ) (٢)

لأنّها لو لم تكن موصولةً لكانت استفهاميّة؛ إذ لا يصلح هنا غيرُها، لكنّ جعلها استفهاميّة لا يصحّ؛ لأنّ (ننْزِع) ليس فعلاً قلبيًّا حتّى يُعلّق(٣).

قوله: (وقال مَن يرى) (٤)

ممّن رأى ذلك؛ يونس، والخليل(٥)، فإنّهما يقولان: ليست موصولة، وإنّما هي استفهاميّة معربة، ثمّ اختلفا في تخريج الآية بالنّسبة إلى مفعول (ننزع)؛ فقال الخليل:

---

(١) ينظر: الكافيجي ص: ٣٩٢، والرّوميّ ص: ١٧٧، والمدابغيّ ل/٥١ (أ).

(٢) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (أيّ)، وهي أن تكون موصولة، ولم يتعرّض للوجه الثّاني وهي كونها استفهاميّة، حيث قال في موصّل الطّلاب ص: ١٢٧ ((وتقع تارةً موصولةً خلافًا لثعلب في زعمه أنّها لا تقع موصولة أصلاً، ويردّه نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، فأي: موصولة حذف صدر صلتها أي: الّذي هو أشدّ، قاله سيبويه، ومَنْ تابعه، وهي عنده مبنيّة على الضّم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كهذه الآية)).

ويرى ثعلب: أنّ (أيّ) لا تستعمل إلا شرطًا أو استفهامًا، وهذه الآية ردٌّ عليه حيث إنّها في الآية موصولة، ينظر: المغني ص: ١٠٧، ١٠٨، والهمع ٨٤/١، والأشموني ١٦٥/١، والشنواني ١٣٣/٢، وتفصيل المسألة في الكتاب ٣٩٨/٢-٤٠٣، والإنصاف ٧٠٩/٢-٧١١، والكافيجي ص: ٣٩٣-٣٩٥.

(٣) ينظر: الشّنواني ١٣٣/٢، والمدابغي ل/٥١ (أ).

(٤) كذا في النّسخ الأربع، وفي موصّل الطّلاب، والرّومي، والشّنواني: (وقال من رأى)، ولا فرق بينهما، وتمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٢٨ ((وقال من رأى أن أيًّا الموصولة لا تبنى، وإنّما هي معربة دائمًا))، ينظر: الإنصاف ٧٠٩/٢-٧١١، والمغني ص: ١٠٧.

(٥) والزّجّاج أيضًا، ينظر: المصدر السّابقين، ورأي سيبويه والخليل في الكتاب ٣٩٨/٢-٤٠٣.

محذوف، والتّقدير: لننْزِعَنَّ الفريقَ[1] الّذي يُقال فيهم: أيّهم أشدّ، ويردّه: أنّه لا يجوز أن يقال: (لأضربنّ الفاسق) بتقدير: الّذي يقال فيه الفاسق، وقال يونس: الجملة، وعلّق (ننزع) عن العمل؛ لأجل الاستفهام، ويردّه: أنّ التّعليق يختصّ بأفعال القلوب، وننْزع ليس منها، ويردّ مذهبهُما جميعًا قوله[2]: فسلِّم على أيُّهم أفضل.

على رواية مَن يَضُمُّ (أيّ) [3]؛ لأنّ حرف الجر لا يعلَّق، ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجار على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجارّ ا.هـ (ش) [4].

قوله[5]: (لأنّ حرف الجرّ لا يعلّق) ردٌّ على يونس، وقوله: (ولا يجوز حذف المجرور إلخ) ردٌّ على الخليل، و قوله:/ (ولا يُستأنف) ردٌّ على الأخفش؛ فإنّه قال بمثل ما قال **[ل/٩٨/ب]** الخليل، ويونس أنّ ﴿ كُلِّ شِيعَةٍ ﴾[6] مفعول ننْزِع[7]، فتكون (مِن) فيه زائدة؛ كما هو مذهبه، وعليه: فجملة: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ مستأنفة[8]، فكان الأولى للمحشّي[1] أن ينقل

---

(١) في (ز/أ) تكرار الفريق، وفي (ز/ب) عن الفريق، عن الفريق بزيادة وتكرار، وهو سهوٌ.

(٢) هذا عجز بيت من المتقارب صدره: إذا ما لقيت بني مالك.

ونسب إلى غسّان بن وعلة، والشّاهد فيه: قوله: (أيّهم أفضل) حيث روي بضم (أيّ) الموصولة، وفيه: ردٌّ على الخليل، ويونس، ومن تابعهما بقولهم: إنّ (أيّ) لا تجيء موصولة وهي إمّا شرطيّة، أو استفهاميّة؛ حيث جاءت في البيت موصولة مجرورة، ومع ذلك فهي مبنيّة، وينظر الشّاهد في الإنصاف ٢/ ٧١٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٣/ ١٤٧، والرّضي على الكافية ٢/ ٤٣، والمغني ص: ١٠٨، والتّصريح ١/ ١٣٥، والخزانة ٢/ ٥٢٢.

(٣) في (ز/أ، وب) على رواية من رواه بضمّ (أيّ)، ولا فرق في المعنى، وفي (ع): على رواياته من رواه.

(٤) من قوله: (ممّن رأى) إلى هذا الموضع من الشّنواني ٢/ ١٣٣، ١٣٤ بتصرّف، وينظر: المدابغيّ ل/ ٥١ (أ)، وهو في المغني ص: ١٠٨.

(٥) يعني: قول الشّنواني السّابق نقلاً عن المغني.

(٦) مريم: ٦٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٠٦، ٤٠٧، والمغني ص: ١٠٨، والكافيجي ص: ٣٩٥.

(٨) ينظر: الكافيجي ص: ٣٩٥، وتفصيل الإعراب في التّبيان للعكبريّ ٢/ ٨٧٨، ٨٧٩، ومشكل إعراب القرآن للقيسيّ ٢/ ٦٠-٦٢.

مذهبه؛ ليكون الرّدُّ والمردود مذكوران.

ثمّ لا يخفاك أنّ الرّدَّ على يُونس غيرُ متجّه؛ لأنّه يقول بالتّعليق في غير أفعال القلوب كما تقدّم(٢)، فلا تغفل، أو أنّ النّزع مضمَّنٌ معنى التّمييز الّلازم للعلم(٣)، فمن ثمّ قال (ك): إنّ الأظهر هنا قول يونس؛ لخلوّه عن ارتكاب محذور، ولتبادر الذّهن إليه (٤).

قال السّيوطيّ في حاشية المغني: «قال صدر الأفاضل(٥): والمختار أنّ (أيًّا) في الآية غير مبنيّة؛ بل هي مرفوعةٌ بالابتداء؛ خبرها محذوف، أي: أيّهم هو أشدّ على الرّحمن عتيًّا فَلْنَنْزِعْهُ(٦)، فهي بمنْزلة الشّرط والجزاء، ومقدّرةٌ تقديره؛ لأنّ المحذوف مدلولٌ عليه من جهة المجازاة، ومن جهة الصّلة؛ لأنّ الصّلة والشّرط لا يكونان بدون جملتين، ولا تكون(٧) للمجازاة إلاّ إذا كانت مرفوعة؛ لأنّ حرف الشّرط له صدر الكلام، قال الأندلسيّ في شرح المفصّل(٨): وهذا تخبيطٌ منهم، وقولٌ لم يقل به قائل؛ لأنّه إذا كانت للمجازاة لم تحتاج إلى صلة، نعم تحتاج إلى فعلٍ به يكون الشّرط، نحو قولهم: (أيّهم يأتِني أكرمْهُ)، والّذي وصلت به في الآية جملةٌ اسميّة؛ فكيف تكون شرطيّة فيها؟

ثمّ قوله(٩): (لأنّ الصّلة والشّرط لا يكونان بدون جملتين)؛ خبطٌ؛ لأنّ الصّلة لا

---

(١) يقصد: الشّنواني في عدم نقله مذهب الأخفش.

(٢) ينظر: ص: ٣١٢، ٣١٣.

(٣) ينظر: الكافيجي ص: ٣٩٥.

(٤) ينظر: المصدر السّابق.

(٥) هو: صدر الأفاضل الخوارزميّ صاحب التّخمير، وسبقت ترجمته ص: ٣٢٠، وكلامه في التّخمير ١٩٤/٢.

(٦) في (ع) ولننزعه.

(٧) في الأصل، و(ز/أ، وب): يكون.

(٨) هو: علم الدّين اللّورقي، صاحب المحصّل، وسبقت ترجمته ص: ٢٤٢.

(٩) القائل هو: السّيوطي في استدراكه على صاحب التّخمير.

تكون إلاّ جملةً واحدة؛ نعم الشّرط يحتاج إلى جملتين هما الشّرط وجوابه)). ا.هـ[1]

قوله: (إحداهما[2] هذه) [3]

والأخرى: نصبُ غُدوة بلَدُن[4].

قوله: (فكيف يقولُ ببنائها)

قال بعضهم: إنّما بُنيت أيّ الموصولة وهي مضافةٌ لفظًا إذا كان صدرُ صلتها ضميرًا محذوفًا[5]؛ لأنّها لما حُذف صدرُ صلتها نُزِّل ما هي مضافةٌ إليه منْزلته فصارت كأنّها منقطعةٌ عن الإضافة لفظًا، مع قيام موجب البناء، فمَنْ لاحظَ ذلك بَنى، ومن لاحظ الحقيقة أعرَب ا.هـ (ش) [6].

قوله: (فتقعُ صفةً لنكرة إلخ) [7]

إن قلت: ولِمَ لمْ يقل: وتقعُ صفةً لمعرفة؛ إذا أضيفت لمعرفة؟

قلت: لعدم ظهور معنى الكمالِ حينئذٍ كقولك: (مررتُ بالرّجُلِ أيِّ الرّجُلِ) مثلاً ا.هـ (ك) [8].

---

(١) حاشية السّيوطي على المغني ل/١٣١/ب.

(٢) في النّسخ الأربع: أحدهما، وما أثبت من موصّل الطّلّاب.

(٣) ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١٢٧، ١٢٨.

(٤) ينظر: الشّنواني ٢/١٣٤.

(٥) ينظر: الرّومي ص: ١٧٨.

(٦) ينظر: الشّنواني ٢/١٣٥.

(٧) هذا هو الوجه الرّابع من أوجه (أيّ)، وتمامه من موصّل الطّلّاب ص: ١٢٨ ((وتقع تارةً دالَّة على معنى الكمال للموصوف في المعنى فتقع صفة للنكرة قبلها نحو قولك: (هذا رجلٌ أيُّ رجل)...)).

(٨) ينظر: الكافيجي ص: ٣٩٦.

[ل/٩٩/أ]

/**قوله: (أيَّ رجُل)** (١)

لم يفسّر المصنّف هذا كما فسّر الواقعة صفة؛ إشارةً إلى أنّه بمعناه، وأنّه عائدٌ إلى معنى الكمال؛ فهما قسمٌ واحد؛ وإلاّ لو فسّرهُ لشوّش على عدّها ممّا جاء على خمسة أوجه، واعلم أنّ (أيّ) إن أضيفت إلى مشتقٍ من صفةٍ يمكنُ المدحُ بها؛ كانت بالوصف الّذي اشتقّ منه الاسم الّذي أضيف إليه، كما إذا قلت: (مررت بعالمٍ أيّ عالمٍ(٢))، فقد أثنيت عليه بالعَالِميّة، وإن أضيفت إلى غير المشتقّ؛ فهي(٣) للثّناء عليه بكلِّ وصفٍ يمكن أن يُثنى عليه به، ففي مثال المصنّف: أثنيت عليه ثناءً عامًّا بكلِّ ما يُمدحُ الرّجُلُ به(٤).

قوله: (ووصلةٌ لنداء إلخ) (٥)

وذلك لأنّهم استكرهوا اجتماع الّتي [للتّعريف](٦)؛ فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسمٍ مبهمٍ يحتاج إلى ما يُزيل إبهامه؛ فيصيرُ المنادى في الظّاهر ذلك المبهم، وفي الحقيقة ذلك المخصّص الّذي يُزيل إبهامه(٧)، ويعيّن الماهيّة؛ فوجدوا(٨) ذلك الاسم (أيًّا) إذا قطع عن الإضافة، واسم الإشارة؛ حيث وضعا مبهمين مشروطًا(٩) إزالة إبهامهما، إلاّ أنّ اسم الإشارة قد يُزال إبهامه بالإشارة الحسيّة؛ فلا يحتاج إلى الوصف؛ بخلاف (أيّ)؛ فكان أدخلَ في

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٢٨ «وتقع حالاً لمعرفةٍ قبلها، كمررت بعبد الله أيّ رجل، فأيّ منصوبةٌ على الحال من عبد الله، أي: كاملاً في صفة الرّجال».

(٢) في (ع) مررت بعالم أي لم.

(٣) في (ع) فهو.

(٤) ما سبق من الرّومي ص: ١٧٩ بتصرّف، وينظر: الكافيجي ص: ٣٩٦.

(٥) هذا هو الوجه الخامس من أوجه (أيّ)، وهي تقع تارةً وصلة لنداء ما فيه (أل)، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٢٨.

(٦) في النّسخ الأربع: الّتي تعريف، والأولى ما أثبت بين المعقوفين.

(٧) في (ع) الإبهام.

(٨) في (ع) وجدوا.

(٩) في الأصل: مشرطًا، وفي (ز/ب) شروطًا.

الإبهام فلهذا جاز: (يا هذا)، ولم يجُز: (يا أيّ)[1]؛ بل لزم أن يردِفَه ما يُزيل إبهامه، وذلك اسم الجنس؛ لأنّه الدّالُ على تعيين الماهيّة، ويجرى مجراه (الّذي)، ومجموعه[2]، ومؤنّثهما، وقد يجري مجراه اسمُ الإشارة الموصوف بذي اللاّم نحو: (يا أيّهذا الرّجل)، أفاده السّيوطيّ في حواشي المغني[3].

ويؤخذ منه: أنّ (يا) تفيد التّعريف؛ فمن ثمّ عُدّت النّكرةُ المقصودةُ معرفةً بالنّداء[4]، فعلى هذا تكون المعارفُ سبعةٌ، منظومةٌ أمثلتُها في قولي:

إنّ المعارفَ سبعةٌ فيها سهل   أنا صالحٌ ذا ما الفتى ابني يا رجل

ونُقل عن الأخفش[5]: أنّ (أيّ) في (يا أيّها الرّجلُ) موصولةٌ حذف صدرُ صلتها، وهو العائدُ [إليها] [6]، كأنّه قيل: يا مَنْ هو الرَّجُل.

ورُدّ: بأنّه محضُ تمحُّل، على أنّه لو صحَّ؛ لجاز ظهور المبتدأ ههنا، وأن تُوصَل (أيّ) بأيّ جملة، مع أنّها والحالة هذه؛ لا تكون الجملة إلاّ اسميّة [7]، وله أن يجيب: بأنّ (ما) في قولهم: (لا سيّما زيدٌ) كذلك[8].

قوله: (ما فيه أل)

قيدٌ لابدّ منه، فخرج العَلَمُ نحو: (يا زيدُ)؛ لأنّه معرفةٌ/ بالعَلَمِيّة، و(أل) هذه لتعريف **[ل/٩٩/ب]**

---

(١) ساقطة من (ع).

(٢) في (ع) ومجموله، ويقصد: مجموع الّذي: الّذين.

(٣) ينظر: حاشية السّيوطي على المغني ل/١٣١ (ب)، وهو في الرّضي على الكافية ١٤٢/١.

(٤) ينظر: الرّضي ١٤١/١، ١٤٢، وأوضح المسالك ٨٣/١، والتّصريح٩٥/١، والأشموني ١٠٦/١، ١٠٧.

(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٨/٢، ٩، والرّضي على الكافية ١٤٣/١، والمغني ص: ١٠٩، والكافيجي ص: ٣٩٧، والهمع ١٧٥/١.

(٦) في النسخ الأربع: إليه.

(٧) في (ع) لا يكون الجملة الاسميّة.

(٨) ينظر: المغني ص: ١٠٩، والكافيجي ص: ٣٩٧.

الجنس قبل دخول (أيّ)، وبعده للحضور كـ(هي) بعد اسم الإشارة[١].

قوله: (وها للتّنبيه) [٢]

وهي لازمةٌ للتّعويض عمّا فاته من الإضافة، وهذا التّعويض من جهة اللّفظ، أمّا التّعويض بالتّابع؛ فمن جهة المعنى[٣].

قوله: (والإنسان نعتٌ)

ظاهره مطلقًا، أي: ولو جامدًا، فيُلحظُ فيه الاشتقاق، وفصّلَ بعضهم فقال: إن كان مشتقًّا فنعت، أو جامدًا فعطفُ بيان[٤].

قال السّيوطيّ في حواشي المغني: «التّحقيق أنّه عطف بيانٍ؛ لا صفة، نصّ عليه ابن جنّيّ، وتبعه أكثر المحقّقين، وأنّ (أل) جنسيّة؛ يراد بها تعريف الحقيقة، أمّا ما فيه الألف واللاّم الّتي للعهد؛ فلا ينادى أصلاً ورأسًا» ا.هـ [٥].

ولا ينافيه ما قلنا سابقًا فتأمّل.

قوله: (وحركته إعرابيّة)

أي: فهو مرفوعٌ تبعًا للّفظ؛ بتنْزِيلِ الحركة البنائيّة منْزلة الحركة الإعرابيّة[٦] لظهورها ا.هـ (م د) [٧].

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٣٩٧.

(٢) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٢٨ «نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾ [الانفطار، والانشقاق: ٦] فأيّ: منادى، وها: للتّنبيه، والإنسان: نعت (أيّ)، وحركته إعرابيّة، وحركة (أي) بنائيّة».

(٣) ينظر: الشّنواني ١٣٨/٢.

(٤) ينظر: الشنواني ١٣٩/٢، والمدابغي ل/٥١ (ب)، وينظر تفصيل المسألة في التّصريح ١٧٤/٢، ١٧٥.

(٥) حاشية السّيوطي على المغني ل/ ١٣١، ١٣٢.

(٦) سقط من (ز/ب) قوله: منزلة الحركة الإعرابية.

(٧) ينظر: المدابغي ل/٥١ (ب).

وأجاز المازنيّ نصب وصفه؛ حملاً على محلّه؛ لأنّ المنادى مفعولٌ به معنًى(١).

قوله: (وحركة أيّ بنائيّة)

فهي مبنيّةٌ على الضّمّ في محلّ نصب.

إن قلت(٢): إذا كانت (أيّ) وصلةٌ؛ فلِمَ جُعلت منادى، وجُعل ما هي وصلةٌ إليه نعتًا، أو بدلاً؟

قلت: لأنّها لما وقعت موقع المنادى جُعلت كذلك، ولما وقع الإنسان موقع التّابع قيل: إنّه نعتٌ، أو عطفُ بيان؛ وإن كان النّداء في الحقيقة متوجّهًا إليه.

قوله: (حرف شرط) (٣)

أي: حرفٌ دالٌّ على الشّرط(٤)؛ وهو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فرضًا، فقوله: (في الماضي) متعلّقٌ بحصول الشّرط الّذي هو جزءُ معنى التّعليق؛ لا بجزئه الآخر الّذي هو حصول الجزاء؛ لأنّه غير مقيّدٍ بالماضي؛ بل معلّقٌ على حصول الشّرط وإن لزم تقييدهُ بالماضي؛ لأنّ المعلّق بأمرٍ مقيّدٍ بالماضي يلزم تقييده بالماضي، وليس معلّقًا(٥) بالشّرط أيضًا؛ لأنّه بمعنى التّعليق، والتّعليق في الحال؛ لا في الماضي؛ فهو متعلّقٌ بجزء معناه،

---

(١) ينظر: الرّضي على الكافية ١/١٤٢، والكافيجي ص: ٣٩٧، والهمع ١/١٧٥، والأشموني ٣/١٥٠.

(٢) هذه الفنقلة من العطّار.

(٣) هذا هو الوجه الأول من الكلمة الثّانية ممّا جاء على خمسة أوجه، وهي (لو)، حيث تكون حرف شرط في الماضي فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه، وتكون حرف شرط في المستقبل مرادفاً لإنْ الشّرطيّة، وتكون حرفًا مصدريًّا، وتكون حرفًا للتّمنّي بمنْزلة ليت، وتكون حرفاً للعَرْض، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٢٨-١٣٥، وينظر فيها: الكتاب لسيبويه في مواضع عديدة، ينظر: الفهرس ٥/٣٥٠، والمقتضب ٣/٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١١، والرضي على الكافية ٢/٣٨٩، والجني ص: ١٠٨، ورصف المباني ص: ٣٥٨، والمغني ص: ٣٣٧.

(٤) ينظر: الرّضي٢/٣٨٩، والتّصريح ٢/٢٥٦، والأشموني ٤/٣٥.

(٥) في (ع) مطلقًا.

كما عرفت، هذا خلاصة ما في (ش) (١).

ولا يخفى أنّ التّعليق بالنّظر للمعنى؛ فيرجع للتّقييد، وإلاّ فهو في الظّاهر متعلّقٌ بشرطٍ، وأنّ التّعبير [بالجزاء](٢) تسمُّح؛ لأنّ التّعلّق بمعنى: الارتباط بسيط؛ لكنّه إنّما يكون بين شيئين، فذلك/ الشّيئان ملزومان له؛ لا أجزاء(٣)، نظير قولهم: العمى عدم البصر، مع أنّ [ل/١٠٠/أ] دلالة العمى على البصر التزاميّة؛ فلو نُظر إلى القيد كانت تضمّنيّة، غايته: أنّه ذُكر لتخصيص العدم؛ كما ذكر الحصولان لتخصيص التّعلّق ا.هـ. (٤)

وفي (م) (٥): وبهذا الوجه، أعني: كونها للماضي؛ فارقت كلمة (إنْ)؛ فإنّها لعقد السّببيّة، والمسبّبيّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشّرط بـ (إنْ) سابقٌ على الشّرط بـ (لو)؛ وذلك لأنّ الزّمان المستقبل سابقٌ على الزّمان الماضي، عكس ما يتوهّمهُ المبتدئون(٦)؛ ألا ترى أنّك تقول: (إنْ جئتني غدًا أكرمتُكَ)، فإذا انقضى الغدُ ولم يجيء قلت: (لو جئتني أمس لأكرمتُكَ) (٧)، هذا كلامه.

ووجه كون الزّمان المستقبل متقدّمًا على الماضي(٨)؛ أنّ الماضي فرع الحال، والحال فرع المستقبل، والحال سابقٌ على الماضي، والمستقبل سابقٌ على الحال، والسّابق على سابقٍ على شيءٍ سابقٍ على ذلك الشّيء، فثبت بقياس المساواة؛ أنّ المستقبل سابقٌ على الماضي.

ثمّ لا يخفى أنّ هذا إنّما يظهر؛ إذا كان الزّمان المتّصف به الاستقبال، والمضي واحدًا؛

(١) ينظر: الشّنواني ٢/١٤١.

(٢) في النّسخ الأربع: الجزء.

(٣) ينظر: تفصيل ذلك في المطوّل ص: ١٦٦، ١٦٧، والإيضاح للخطيب القزويني ١/٩٧-١٩٩.

(٤) من قوله: (ولا يخفى) إلى هذا الموضع من كلام العطّار ممّا أفاده من السابقين.

(٥) ينظر: الشّمنّي ل/٤٠ (أ).

(٦) في الأصل، و(ز/أ) المبتدئيون.

(٧) ينظر: المغني ص: ٣٣٧.

(٨) ينظر: الإيضاح في علل النّحو للزّجاجيّ ص: ٨٥.

كالصّورة الّتي ذكرها، وأمّا[١] إذا كان متعدّدًا كأمس[٢] الماضي، وغدًا المستقبل؛ فإنّ الماضي فيه سابقٌ على المستقبل كما لا يخفى، وحينئذٍ فيوجّه سبق الشّرط بـ(إنْ) على الشّرط بـ(لو)؛ بأنّ (إنْ) للشّكّ، وعدم الجزم، و(لو) للجزم بالامتناع، والشّكّ تصوّر، والجزم تصديق، والتّصور سابقٌ على التّصديق؛ إذ الإنسان يشكّ أوّلاً، ثمّ يجزم إذا قام عنده الدّليل، تأمّل.

قوله: (ما يليه) [٣]

الضّمير المستتر عائدٌ على(ما)، والبارز على (حرف) [٤]، فقوله: (وهو فعل الشّرط) تفسير[٥] للضّمير المستتر، والمراد بالامتناع؛ الانتفاء لا الاستحالة[٦].

قوله: (مثبتًا كان أو منفيًّا)

يعني: أنّ اقتضاء امتناع الشّرط؛ لا فرق فيه بين حالة الإثبات، وحالة النّفي، فامتناع المثبت يكون منفيًّا، وامتناع المنفيّ يكون مثبتًا ا.هـ (ق) [٧].

قوله: (واستلزامه) [٨]

أي: أنّه على فرض وجود الشّرط؛ يوجد الجواب، وهذا لا ينافي امتناع الشّرط[٩]، فدخل لو وُجِدَ الشَّريكُ؛ لحصل الفساد.

وحاصل ما أشار له: أنّ (لو) تدلّ على سببيّة الأوّل، ومسبّبيّة الثّاني، وتدلّ على انتفاء

[ل/١٠٠/ب]

(١) من قوله:(إذا كان) إلى قوله: (وأما) ساقط من (ز/ب).

(٢) في (ع) كالمس.

(٣) تمامه من موصّل الطّلّاب ص: ١٢٨ «فيقال فيها تارة حرف يقتضي امتناع ما يليه، وهو فعل الشّرط، مثبتًا كان أو منفيًّا».

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/٥٩ (ب).

(٥) في (ع) تغيير.

(٦) ينظر: الشّنواني ١٤٤/٢، والمدابغيّ ل/٥٢ (أ).

(٧) ينظر: الزّرقاني ل/٦٠ (أ).

(٨) ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١٢٨، ١٢٩.

(٩) ينظر: المدابغيّ ل/٥٢ (أ)، وتفصيل القول في الشّنواني ١٤٣/٢، ١٤٤.

الأوّل فقط، وأمّا انتفاء [الثّاني؛ فيلزم من انتفاء] (١) الأوّل؛ /إن لم يكن للثّاني سببٌ غير الأوّل، وإن كان له سببٌ غيره؛ لا يلزم منه انتفاؤه، كما يوضّح ذلك الأمثلة الآتية(٢).

قوله: (أيْ: فعل الشّرط)

وُضِعَ تفسيرُ المرجع مكان المرجع؛ اختصارًا وإيضاحًا(٣).

قوله: (مثبتًا كان أو منفيًّا)

فامتناع المثبت بالنّفي، والمنفيّ بالإثبات.

قوله: (لو جاء زيدٌ أكرمتُه) (٤)

دلّت (لو) فيه على انتفاء مجيء زيد، وعلى أنّه لو وُجِد؛ وُجِد إكرامه(٥).

قوله: (لو لم يجئني ما أكرمتُه) (٦)

دلّت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنّ عدم المجيء لو وُجِد؛ وُجِد عدم الإكرام له ا.هـ (ش) (٧).

قوله: (لو قَصَدني ما خَيّبْتُه) (٨)

دلّت (لو) فيه على انتفاء القصد، وعلى أنّه لو وُجد؛ وُجد عدم الخيبة ا.هـ (ش)(٩).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٤٠٠.

(٣) ينظر: الزّرقاني ل/٦٠ (أ).

(٤) هذا مثالٌ لفعل الشّرط وجوابه وهما مثبتان، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٢٩.

(٥) ينظر: الشّنواني ٢/١٤٤.

(٦) هذا مثالٌ لفعل الشّرط وجوابه وهما منفيّان، وهو في موصّل الطّلاب ص: ١٢٩ (لو لم يجئ زيدٌ ما أكرمته).

(٧) ينظر: الشّنواني ٢/١٤٤.

(٨) هذا مثالٌ لفعل الشّرط وهو مثبت، وجواب الشّرط وهو منفيّ، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٢٩.

(٩) ينظر: الشّنواني ٢/١٤٥.

قوله: (لو لم يجئْني عتبتُ عليه) (١)

دلّت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنّه لو وُجد عدم المجيء؛ وُجد العَتبُ عليه ا.هـ (ش) (٢).

قوله: (ثمّ ينتفي التّالي) (٣)

لما أفاد المصنّف بقوله(٤): (واستلزامه لتاليه)؛ أنّ الأوّل ملزومٌ، والثّاني لازمٌ، وقد تقرّر أنّ اللاّزم إمّا مُساوٍ لملزومه، أو أعمّ منه، وكلٌّ له حُكم؛ أراد أن يفرّق بين اللاّزم(٥) الأعمّ، والمساوي؛ فبيّن اللاّزم المساوي بقوله: (إن لزم المقدّم) أي: لزم التّالي المقدّم، فالمقدّم: مفعولٌ، فهو ملزوم، ولم يخلف المقدَّم غيره، فغيرُه(٦)- بالرّفع -: فاعل، ومحصّله: أنّ التّالي إذا كان لازمًا مساويًا للأوّل؛ ينتفي بانتفائه، كما هو حكم اللاّزم المساوي، ومفهوم قوله: (ولم يخلف المقدّمَ غيرُه)(٧) ما إذا خلف المقدّمَ غيره، وهو اللاّزم الأعمّ المشار له بقوله بعدُ، وهذا بخلاف ما إذا خلف المقدّم غيره، فالآية(٨) من قبيل الأوّل، والأثر(٩) من قبيل الثّاني(١٠)؛ فاندفع ما قيل: إنّ الأولى حذف قوله: (ثمّ ينتفي التّالي إلخ)؛ لما علمت، ولجعله

---

(١) هذا مثالٌ لفعل الشّرط وهو منفيّ، وجواب الشّرط وهو مثبت.

(٢) ينظر: الشّنوانيّ ١٤٥/٢، وذكر نحو هذه الأمثلة السّابقة الموزعيّ في مصابيح المغاني ص: ٤٠٩.

(٣) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٢٩ ((ثم ينتفي التّالي إن لزم المقدَّم، ولم يخلُفِ المقدَّم غيرُه)).

(٤) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٢٨.

(٥) في (ع) الّلام.

(٦) في (ع) فغير-بدون هاء -.

(٧) من قوله:(فغير) إلى قوله:(غيره) ساقط من (ز/ب).

(٨) يقصد: قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَـٰهُ بِهَا ﴾[الأعراف: ١٧٦] .

(٩) يقصد قول عمر ﵁ في صهيب ﵁: ((لو لم يخف الله لم يعصه)) وسيأتي ذكره لاحقاً ص: ٦٣٦، ٦٣٧.

(١٠) يعني: أنّ الآية من اللاّزم المساوي، والأثر من اللاّزم الأعمّ.

في مقابلة: (وهذا بخلاف إلخ)[١].

قوله: (ولم يخلُفِ المقدّم)

أي: في ترتّب التّالي عليه، والأولى أن يقول: ثمّ ينتفي التّالي؛ إن لم يخلف المقدّم غيره[٢].

قوله: (﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ ﴾[٣])

إلى منازل الأبرار مع العلماء؛ بسبب تلك الآيات[٤]، فالواو للعطف، ومفعول شاء محذوفٌ دلّ عليه جواب الشّرط أي: الرّفع[٥].

قوله: (المُنْسَلِخ)[٦]

اسم فاعل من انسلخ الرّجل عن ثيابه؛ خرج منها، والمراد به هنا: بَلعَمُ بن باعور[٧]؛ لأنّه انسلخ من آيات الله، وكفَرَ بها[٨].

قوله: (منتفية)

يعلم منه: أنّ المراد بالامتناع سابقًا/ الانتفاء كما قرّرنا[٩]؛ لا ما يقابل الوجوب [ل/١٠١/أ]

(١) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٢٩.

(٢) ينظر: الشّنواني ٢/١٤٥.

(٣) الأعراف:١٧٦.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/١٣٠.

(٥) ينظر: الكافيجي ص: ٤٠٠.

(٦) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٢٩ ((نحو: ﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾ فـ(لو) هنا دالّة على أمرين: أحدهما: أنّ مشيئة الله تعالى التي هي المقدّم لرفع هذا المنسلخ الّذي هو التّالي؛ منتفية بدخول لو عليها)).

(٧) في الأصل: بلعم بن ناعور - بالنّون-وهو تحريف، ينظر: الكشّاف ٢/١٣٠، وذكر الطّبري في تفسيره ٦/١٦٢ أنّه أميّة بن أبي الصَّلْت.

(٨) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٠١، والزّرقاني ل/٦٠ (أ).

(٩) ينظر: ص: ٦٣٢، ٦٣٣.

والإمكان[1].

قوله: (بدخول لو عليها)

في (ق): هذا هو نفس المدّعي، وقد جعله علّة، ففيه مصادرة ا.هـ. [2]

وهو بعد تسليمه مندفعٌ بجعل باء (بدخول) للآلة.

قوله: (إذ لا سببَ له) [3]

فإن قلت: إنّ الاستدراك بقوله: ﴿ وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾ أي: مالَ إلى الدّنيا؛ يدلّ على أنّ للرّفع مسبَّبًا آخر؛ وهو عدم الميل إلى الدّنيا؛ فلا يستقيم قوله: (إذ لا سبب لرفعه إلاّ المشيئة)؛ فهذا الحصر ممنوع؟

قلت: نعم، ولكنّ المشيئة سببٌ لفعله الموجب لرفعه، وإنّ عدمه دليلُ عدمها؛ دلالة انتفاء المسبَّب على انتفاء السّبب، فالسّبب المسَّبب لشيءٍ[4] سببٌ لذلك الشّيء، فيكون السّبب الحقيقيّ هو المشيئة، وأنّ ما نشاهده من الأسباب؛ وسائط معتبرة في حصول المسبَّب من حيث إنّ المشيئة تعلّقت به، كذا فهم من أنوار التّنْزيل[5] ا.هـ أفاده (م) [6].

قوله: (نحو: قول عمر إلخ) [7]

قال ابن السّبكيّ[8]: لم أر هذا الكلام في شيءٍ من كتب الحديث؛ لا مرفوعًا، ولا

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٠١.

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/٦٠ (أ).

(٣) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٢٩ ((إذ لا سبب له أي: للتّالي وهو الرّفع إلاّ المقدّم وهو المشيئة، وقد انتفت، ولا يخلُفها غيرهافينتفي الرّفع))، وينظر: الكافيجي ص: ٤٠٢، والزّرقاني ل/٦٠ (أ، ب).

(٤) في (ع) فالسّبب للسّبب للشّيء.

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ١/٣٧٧.

(٦) ينظر: الشمنّي ل/٤٠ (ب).

(٧) اشتهر بين أهل العربيّة أنّ هذا الأثر، وهو قوله: ((لو لم يخف الله لم يعصه)) من كلام عمر ﷺ، وفي الكافيجي أنّه للنّبي ﷺ ص: ٤٠٣، وينظر: الرّومي ص: ١٨٣، حيث أطال محقّقه في بيانه، والعطّار لا يرى نسبته للنّبيﷺ ولا لعمر ﷺ كما سيفهم من نقله الآتي عن السّبكيّ.

(٨) هو: أحمد بن علي بن عبد الكافي القاضي بهاء الدِّين السّبكيّ من مؤلفاته: شرح مختصر ابن =

موقوفًا، لا عن النّبي ﷺ، ولا عن عمر مع شدّة الفحص[١].

قوله: (لو لم يخف الله)

الخوف: توقّع العقوبة على مجاري الأنفاس، واضطراب القلب من ذكر المخُوف[٢]، والخشيةُ أخصّ منه، أو هي: خوفٌ مقرونٌ بمعرفة[٣]، ومن ثمّ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٤]، والرّهبة: الإمعان في الهرب[٥] من المكروه[٦]، والوَجَل: خفقانُ القلب عند ذكر مَن يُخاف سَطْوتُه[٧]، والهيبة: خوفٌ مقترنٌ بتعظيم، والإجلال: تعظيمٌ مقترنٌ بالحياء[٨].

= الحاجب، وشرح التّلخيص، والنّظم الفائق، ت ٧٧٣هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٤٢/١، ٣٤٣، وكلامه في شرح التلخيص ٧٩/٢، وينظر: الشّنواني ١٥٠/٢، ١٥١.

(١) الإشكال في الأثر: أنّ (لو) دخلت على نفيين فحينئذ يجب أن يكونا ثبوتين، وذلك يقتضي أنّه خاف وعصى، وفيه ذمٌّ، والكلام سيق للمدح، وإبعاده عن المعصية، وللعلماء في ذلك أقوال وأجوبة؛ ينظر: المغني ص: ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، والتّصريح ٢٥٧/٢، ٢٥٨، والصّبّان على الأشموني ٣٦/٤، والكافيجي ص: ٤٠٣، والشمنّي ل/٤٠، ٤١، وتفصيل المسالة في مصابيح المغاني للموزعي ص: ٤٠٩-٤١٢.

(٢) ينظر: اللّسان، والتّاج (خوف).

(٣) ينظر: اللّسان (خشي)، والتّاج (خشية)، وذكر العسكري في الفروق اللّغوية ص: ٢٠٠ الفرق بين الخوف والخشية، وهو: أنّ الخوف: يتعلّق بالمكروه وبيترك المكروه، كما قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: ٥٠] وقال سبحانه: ﴿وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١] والخشية: تتعلّق بمنزل المكروه، ولا يسمّى الخوف من نفس المكروه خشية.

(٤) فاطر: ٢٨.

(٥) في (ع) الرّهب.

(٦) ينظر: اللّسان، والتّاج (رهب)، والفروق اللّغويّة ص: ٢٠٠.

(٧) ينظر: اللّسان، والتّاج (وجل)، والفروق اللّغويّة ص: ٢٠٢.

(٨) ينظر: اللّسان، والتّاج (هبب)، والقاموس (الهيبة)، والفرق بين الجلالة والهيبة أنّ الجلالة: عظم الشّأن، والهيبة: خوف الإقدام على الشّيء، ينظر: الفروق اللّغويّة ص: ١٥١، والمقطع السّابق من أوله إلى آخره من الشّنواني ١٤٧/٢، ١٤٨ بتصرّف.

قوله: (حتّى يكون المعنى) [١]

حتّى تعليليّة بمنْزلة (كي)، والتّعليل ليلزم المنفيّ؛ لا للنّفي[٢].

قوله: (وهو أنّ سبب خوفه إلخ) [٣]

المناسب: عدم معصيته؛ إجلالُ الله، وتعظيمه[٤].

قوله: (لم تقع منه معصية) [٥]

لأنّ الإجلال حاصلٌ له.

قوله: (مع ذلك)

أي: الإجلال[٦].

قوله: (كالمستثناة إلخ)

حاصله[٧]: أنّ من أحكام (لو): أنّها إنْ وليَها مثبتٌ[٨]؛ صيّرته منفيًّا، وإن وليها منفيٌّ؛ صيّرته مثبتًا، وكذا حكم جوابها، فاستثنى من هذا الحكم بعضَه، أعني: حكم الجواب، وأمّا حكم الشّرط؛ فثابتٌ له دائمًا.

---

(١) في الأصل، و(ز/أ): (حتى يكون المفسِّر)، وينظر: موصل الطلاب ص: ١٢٩.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٤٠٤.

(٣) تمامه في موصّل الطّلّاب ص: ١٣٠ ((وهو أن سبب خوفه من الله تعالى؛ إجلال الله وتعظيمه)).

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/٦٠ (ب).

(٥) ينظر: موصّل الطّلّاب ص: ١٣٠.

(٦) ينظر: الزّرقاني ل/٦٠ (ب).

(٧) ينظر: المصدر السابق.

(٨) في (ع) ثبت.

قوله: (إنّ لو حرف امتناع إلخ) (١)

هذا مذهب/ الجمهور(٢)، وذهب ابن الحاجب(٣) إلى أنّه دالٌّ على امتناع شرطه **[ل/١٠١/ب]** لامتناع جوابه، وللسّعد معه كلامٌ، فراجعه(٤).

قال الرّوميّ: اعلم أنّ (لو) إذا كانت شرطيّةً؛ لها ثلاثُ استعمالات:

أحدها: أن تكون لامتناع الثّاني لامتناع الأول، وهو المشهور، والثّاني: أن تكون للدّلالة على لزوم وجود الجزاء دائمًا في قصد المتكلّم؛ حين كون الشّرط مستَبْعد(٥) الاستلزام(٦) لذلك الجزاء، وكون نقيض ذلك الشّرط أنسب باستلزام(٧) ذلك الجزاء؛ فيستمرّ وجود الجزاء، سواءٌ وُجد الشّرط أو فُقد، وسواءٌ كانا مثبتين نحو: (لو شَتَمْتَنِي لأثنيتُ عليك)، ومن هذا القبيل: قول [عليّ](٨) ﵁: ((لو كُشفَ الغطاءُ عنّي ما ازددت يقينًا))،

(١) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٣٠ ((ومن هنا أي: ومن أجل أنّه لا يلزم من امتناع المقدّم؛ امتناع التّالي في نحو: ((لو لم يخف الله لم يعصه)) تبيّن فساد قول المعْرِبين: إنّ (لو) حرف امتناع للجواب لامتناع الشّرط)).

(٢) وهو: أن (لو) حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط، وهو المشهور عند النّحويّين، وفي رصف المباني ص: ٣٥٨ أنّه قول النّحويّين كلّهم، وأبطل ذلك ابن هشام في المغني ص: ٣٣٩، وينظر المسألة في: الكافيجي ص: ٤٠٧، ومصابيح المغاني ص: ٤٠٥-٤٠٧، والشّنواني ٢/١٤٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرّضي ٢/٣٩٠.

(٤) ينظر: المطوّل للسّعد ص: ١٦٧، وينظر تفصيل ذلك في الكافيجي ص: ٤٠٩، ٤١٠، والشّنواني ٢/١٤٨، ١٤٩.

(٥) ساقطة من (ع)، و(ز/ب).

(٦) في (ع): للحصول.

(٧) في (ع) فاستلزام.

(٨) وقع خطأ في النّسخ الأربع بإسناد القول إلى أبي بكر ﵁، وهو في الرّوميّ: مسندٌ لعلي بن أبي طالب ﵁، ولعلّه من اتّفاق النّسّاخ على الخطأ.

وذكره في شرح المفتاح[١]، أو منفيّين، كما في: ((لو لم يخف الله لم يعصه))، أو مختلفَيْن نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[٢]، ويستعمل في هذا المعنى (لولا) نحو: (لولا[٣] أكرمتني لأثنيتُ عليك)، والثّالث: في الاستدلال للدّلالة على أنّ العلم بانتفاء الثّاني؛ علّةٌ للعلم بانتفاء الأوّل، من غير نظرٍ إلى أنّ علّة الثّاني في الخارج ما هي؟ كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٤]، ومن هذا عُرْف ابن الحاجب؛ بامتناع الأوّل لامتناع الثّاني[٥].

قوله: (أنَّها لا تَعَرُّضَ لَها) [٦]

أي: لا دلالة، وإنّما عبّر به دونها مع كونها أشهر؛ لأنّ التَّعَرُّضَ أعمُّ في بادئ الرّأي من

---

(١) ينظر: المصباح شرح المفتاح للشّريف الجرجاني ٣٥٣/١، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، بتحقيق الدّكتور: فريد النّكلاوي.

(٢) لقمان:٢٧.

(٣) في (ع) أو.

(٤) الأنبياء:٢٢.

(٥) ينظر: الرومي ص: ١٨٤، ١٨٥، وللعلماء في إفادتها الامتناع ثلاثةُ أقوال: أحدها: مذهب الجمهور: أنّها تفيد امتناع الشّرط وامتناع الجواب جميعًا بطريقة الاستلزام كما يمتنع المسبّب لامتناع السّبب، والمعلول لامتناع العلّة، وقد أبطله ابن هشام في المغني كما ذكرت آنفًا، والثّاني: أنّها تفيد امتناع الشّرط خاصّةً، ولا دلالة على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ونسبه ابن هشام إلى المحقِّقين، والثّالث: أنّها لا تفيد أكثر من الرّبط بين الشّرط والجواب، والتّعليق بالماضي، كما دلّت (إنْ) على التّعليق في المستقبل، ولم تدلّ على امتناعٍ، ولا ثبوتٍ، وهذا قول الشّلوبين، ينظر: تفصيل ذلك في المغني ص: ٣٣٧-٣٤٤، ومصابيح المغاني ص: ٤٠٤-٤١٣.

(٦) والمراد: أنّ (لو) إذا كانت شرطيّة لا تعرُّض لها إلى امتناع الجواب فلا تدلّ عليه أصلاً، وكلام الشّارح هنا في معرض فساد قول المعربين أنّها حرفُ امتناع لامتناع، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٣٠..

الدّلالة؛ لتبادر الوهم إلى اختصاص الدّلالة بالمطابقة[١].

قوله: (ولا إلى ثبوته)

فيه: أنّه يخالف ما مرّ؛ من أنّها لتعليق ثبوت مضمون [الجزاء بثبوت مضمون] [٢] الشّرط؛ وحاصل الجواب: أنّه لما جاز سلبُ الدّلالة على نفي الجواب في زعمه؛ جاز أيضًا في زعمه سلب الدّلالة على ثبوته؛ وإن كانت تدلّ عليه في نفس الأمر ا.هـ (ك) بتصرّف[٣].

قوله: (انتفاؤه) [٤]

أي: الجواب، سواءً كان انحصار سببيّة[٥] الأول، ومسبّبيّة الثّاني شرعًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾، أو عقلاً نحو: (لو كانت الشّمس طالعةً) إلخ؛ فإنّه يلزم من امتناع الأوّل امتناع الثّاني منهما قطعًا؛ لكنّ لزومه[٦] في الأوّل بطريق الشّرع، وفي الثّاني بطريق العقل[٧].

قوله: (انتفاء وجود الضّوء) [٨]

وذلك لأنّ الضّوء أعم؛ لتحقّقه مع الكواكب وغيرها؛ إذ القاعدة أنّه لا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ[٩].

---

(١) ينظر: الكافيجي ص: ٤٠٧، ٤٠٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ز/أ).

(٣)ينظر: الكافيجي ص: ٤٠٨ .

(٤) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٠.

(٥) في (ع) سببه.

(٦) في (ع) لزمه.

(٧) ينظر: الشمنّي ل/٤١ (ب).

(٨)ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٠.

(٩) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٠٩.

قوله:/ (فإنّها لا تتضمنّهما) (١) [ل/١٠٢/أ]

بل تتضمّن أحدهما؛ وهو الدّلالة على الامتناع المذكور، فقوله: (لا تتضمّنهما) من باب سلب العموم؛ لا عموم السّلب(٢).

قوله: (أن تكون حرفَ شرطٍ) (٣)

قيل: إنّ (لو) هذه لا يليها إلا فعلٌ، أو معمول فعلٍ مضمرٍ يفسّره فعلٌ ظاهرٌ بعد الاسم، وقال ابن عصفور: لا يليها فعلٌ(٤) مضمرٌ إلاّ في الضّرورة(٥)، والظّاهر أنّه ليس كذلك؛ لوقوعه في أفصح الكلام، كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾(٦)، ا.هـ (روميّ) (٧).

قوله: (في المستقبل)

يقال فيه: ما قيل في الماضي(٨)، فتذكّر.

قوله: (مرادفًا)

قال (ك): «المشهور أنّ (لو) في مثل هذا مستعملةٌ في معنى (إنْ)؛ خلافًا لابن [الحاج](٩)؛

(١) في الأصل، و(ز/أ): لا تتضمّنها، وفي (ع): لا تضمّنها، وما أثبت من (ز/ب).

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/٦١ (أ).

(٣) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه (لو)، وهي: أن تكون حرف شرط في المستقبل مرادفًا لـ(إنْ) الشّرطية، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣١، وهو رأي الفرّاء، ينظر: معاني القرآن له ١٤٣/١، والرّضي على الكافية ٣٩٠/٢، والهمع ٤٦/٢، وروح المعاني ١٩١/٤.

(٤) من قوله: (أو معمول) إلى قوله: (فعل) ساقط من (ز/ب).

(٥) ينظر: شرح الجمل له ١٨/٣.

(٦) الإسراء: ١٠٠.

(٧) ينظر: ص: ١٨٧، وهو في الأشموني ٣٩/٤، والهمع ٦٦/٢.

(٨) ينظر: الزّرقاني ل/٦١ (أ، ب)، وسبق ذكر ذلك ص: ٦٣٠، ٦٣١.

(٩) في النّسخ الأربع: ابن الحاجب، وهو خطأ، ولعلّه من سهو النّساخ واتّفاقهم عليه، والصّحيح: ما أثبت؛ لأنّه لم ينقل عن ابن الحاجب هذا الإنكار، وهو منقولٌ عن ابن الحاج: أحمد بن محمّد أبو =

فتكون مجازًا، فالمراد من المرادف ههنا؛ أن يكون معناه معناها على سبيل المجاز دون الحقيقة)) [(١)].

قوله: (﴿ لَوۡ تَرَكُواْ ﴾ [(٢)])

ماضٍ لفظًا مستقبلٌ معنًى، فإنّ (لو) الشّرطيّة يليها المستقبل لفظًا ومعنى، أو معنًى فقط، أمّا الامتناعيّة[(٣)]؛ فيليها الماضي لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط[(٤)]؛ ولذلك مثّل بالمستقبل معنًى[(٥)]، وسيأتي يمثّل بالمستقبل لفظًا ومعنًى[(٦)] بالبيت[(٧)]، ولظهور عدم الجزم فيه بثبوت الياء.

قوله: ﴿ ضِعَٰفًا ﴾

صفة، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانيًا لترك؛ لتضمّنه معنى التّصيير، كما في قول

= العبّاس الأزدي ت ٦٤٧هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/٣٥٩، ٣٦٠، وقد نقل العطّار القول عن الكافيجي، وتبعه في الخطأ، ينظر: تفصيل ذلك في: الارتشاف ٢/٥٧٢، والجنى ص: ٢٩٥، والمغني ص: ٣٤٥، والتّصريح ٢/٢٥٦، والأشموني ٤/٢٦، وقد ردّ ابن هشام في المغني على ابن الحاج وبدر الدّين بن مالك الّذي تبعه في إنكارهما مجيء (لو) للتّعليق في المستقبل، ينظر: المغني ص: ٣٤٤-٣٤٩، والشنواني ٢/١٥٢-١٥٤.

(١) الكافيجي ص: ٤١٣، وينظر: الزرقاني ل/٦١ (ب).

(٢) النساء: ٩، وتمامها: ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾، واستشهد بها الشّارح على الوجه الثّاني من أوجه (لو) حيث تكون حرف شرطٍ في المستقبل مرادفًا لإِنْ الشّرطيّة إلاّ أنّها لا تجزمُ على المشهور، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣١.

(٣) سبق الحديث عنها، وهي الوجه الأوّل من أوجه (لو) ينظر: ص: ٦٣٠-٦٣٤.

(٤) ينظر: المدابغيّ ل/٥٣ (أ).

(٥) يقصد الآية الكريمة السّالفة الذّكر.

(٦) من قوله: (أو معنًى فقط) إلى قوله: (لفظًا ومعنًى) ساقط من (ع).

(٧) هو بيت: ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ....

وسيأتي ذكره لاحقًا ص: ٦٤٥.

عنترة[1]:

فتركتُهُ [جَزَرَ] [2] السِّبَاعَ يَنُشْنَهُ[3] ....

وفي قول الآخر:

هذا الَّذي تَرَكَ الأَوْهَامَ حائرةً[4] ....

وقال الزّمخشريّ: ترك بمعنى: طرح إذا عُلّق بواحد، فإذا عُلّق بشيئين؛ كان متضمّنًا معنى: صيّر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَـٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾[5].

قوله: (أي: شارفوا) [6]

ففي تركوا مجاز الأوّل، وفي حاشية السّعد على الكشّاف[7]: أنّ هذا النّوع من المجاز؛ قد يكون بطريق الحصول؛ بأن يحصل[8] الاتّصاف بالمعنى الحقيقيّ عقب تعلّق الحكم بلا تراخٍ كقتل القتيل، ومرض المريض، وقد يكون بطريق المصير؛ بأن يكون شأنه المصير إلى ذلك ولو بعد حين، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾[9]، فإنّ اتصاف

(١) هو: عنترة بن شدّاد بن عمرو العبسيّ، أشهر فرسان العرب في الجاهليّة ومن شعراء الطّبقة الأولى، ت قبل الهجرة بنحو ٢٢ سنة، ينظر: الشّعر والشّعراء ص: ١٤٩-١٥١، والأعلام ٢٦٩/٥.

(٢) في النّسخ الأربع (حَرْز).

(٣) هذا صدر بيتٍ لعنترة، من الكامل، عجزه: ما بين قُلَّة رأسهِ والمعصَمِ

ينظر: ديوانه ص: ٢١٠، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١، والخزانة ١٦٥/٩، والشّاهد فيه أنّ: (ترك) تضمّن معنى صيّر في العمل والمعنى.

(٤) هذا صدر بيتٍ من البسيط، لابن الرّاوندي، وعجزه: وصيّر العالِمَ النّحرير زنديقا

والشّاهد فيه: كالّذي قبله، ينظر: الكافيجي ص: ١٥٦، ٤١٤.

(٥) البقرة: ١٧، وفي (ز/ب) تحريف في كتابة الآية، وينظر: الكشّاف ٢٠١/١، والكافيجيّ ص: ٤١٤، ٤١٥.

(٦) تمامه من موصّل الطّلّاب ص: ١٣١ ((فـ(لو) هنا شرطيّة بمنْزلة (إنْ) أي: إن تَرَكوا أي: شارفوا)).

(٧) ينظر: ١١٦/١.

(٨) في الأصل، و(ز/أ، وب): يجعل.

(٩) نوح:٢٧.

المولود بذلك متأخّرٌ عن تعلّق الولادة به[١].

قوله: (ولو تلتقي أصداؤنا إلخ) [٢]

بعده:

لظَلَّ صَدَى صَوتِي وإنْ كنتُ رِمَّةً   لصوتِ صدَى ليلَى يَهَشُّ ويَطرَبُ[٣]

قوله:/ (الأصداء) **[ل/١٠٢/ب]**

جمع صدى، وهو مُجِيْبُك بمثل صوتك في الجبال، ونحوها[٤]، والواو في (ومن): للحال، والرّمس: تراب القبر[٥]، وسبسب[٦]: مفازةٌ، أي: مكان متّسع[٧]؛ مرفوعٌ بالابتداء خبره: من دون، ولَظَلّ: جواب (لو)، وصدى صوتي: اسمها، ويهشّ: خبره[٨] أي: يرتاح[٩]، ويطرَب: معطوفٌ عليه، وجواب (أنْ) محذوفٌ دلّ عليه جواب (لو)، والرِّمّة - بكسر الرّاء، وتشديد الميم - العظام البالية[١٠] ا.هـ [١١].

---

(١) ينظر: الشّنواني ٢/١٥٤.

(٢) جزءٌ من صدر بيتٍ تمامه:

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا   ومن دون رمْسَيْنَا من الأرض سَبْسَبُ

وهذا البيت والّذي يليه من الطّويل، لمجنون ليلى، وقد نسبا لأبي صخر الهذليّ، ينظر: المغني ص: ٣٤٤، وأوضح المسالك ٤/٢٢٤، والتّصريح ٢/٢٥٥، والأشموني ٤/٣٧، والشّاهد فيه: قوله: (ولو تلتقي أصداؤنا) حيث جاءت (لو) شرطيّة للتّعليق في المستقبل بدليل جوابه: (لظلّ صدى صوتي).

(٣) في (ع) تحريف وسقط في رواية البيت.

(٤) ينظر: الصّحاح (صدى).

(٥) ينظر: المصدر السّابق (رمس).

(٦) في (ع) وسبب.

(٧) ينظر: الصّحاح، واللّسان، والقاموس (سبسب).

(٨) من قوله: (من دون) إلى قوله: (خبره) ساقط من (ع).

(٩) ينظر: الصّحاح (هشش).

(١٠) ينظر: المصدر السّابق (رمم).

(١١) ينظر: الزّرقاني ل/٦١ (ب)، ونحوه في الكافيجيّ ص: ٤١٥، ٤١٦.

وفي (ش) [(١)]: الأصداء - بالمدّ - جمع صدى بالقصر، وهو ما يردّه الجبل، أو غيره من الأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية عن الصّوت[(٢)]، ويهشّ: يرتاح، من قولك: هشِشتُ لفلانٍ - بكسر العين - أهشُّ هشَاشَةً، والطّرب: خفّة تكون لسرورٍ، أو حُزْن[(٣)]، والمراد هنا: الأوّل.

قوله: (أو مؤوّلاً مع صلته) [(٤)]

أوضح منه: مؤوّلاً هو وصلته ا.هـ (ش) [(٥)].

وفيه[(٦)]: أنّ مفاد الواو التّشريك في الحكم، فيرجع للمصاحبة الّتي هي معنى (مع)؛ فتتساوى العبارتان.

قوله: (مرادفًا لأنْ)

إن قيل[(٧)]: لو كانت بمعنى: (أنْ) المصدريّة؛ لِمَ دَخَلَتْ عليها في نحو: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗا ﴾ [(٨)]

---

(١) ينظر: الشّنواني ٢/١٥٥.

(٢) ينظر: القاموس (الصّدى).

(٣) ينظر: الكافيجي ص: ٤١٦.

(٤) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (لو) وهي: أن تكون حرفاً مصدريًّا، أو مؤوّلاً مع صلته بمصدر مرادفاً لأنْ، إلاّ أنّها لا تنصب كما تنصب (أنْ) المصدريّة، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٢، وهذا رأي الفرّاء وأبو عليّ الفارسي، واختاره ابن مالك، ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/١٧٥، وشرح الكافية الشّافية لابن مالك ١/٣٠٢، والمغني ص: ٣٤٩، والتّصريح ١/٢٥٥، والهمع ١/٨١، والأشموني ٤/٣٤.

(٥) ينظر: الشّنواني ٢/١٥٨.

(٦) استدراك من العطّار على الشّنواني.

(٧) ينظر: المغني ص: ٣٥١، والشّمنّي ل/٤٢ (ب).

(٨) آل عمران: ٣٠.

ويجاب: بأنّ (لو) داخلةٌ على محذوفٍ، أي: تودُّ لو ثبت أنَّ بينها وبينه الآية؛ فلم يلزم اجتماع المثلين.

قوله: (وأكثر وقوعها بعد وَدَّ) [١]

والسّر فيه[٢]: أنّها لا تخلو عن الإرشاد إلى معنى التّمنّي؛ وإن كانت مستعملةً في معنى (أنْ) فيتقوّى[٣] ذلك المعنى بانضمام معنى الوداد إليه؛ فمن ثمّ قال الزّمخشريّ: إنّ (لو) في هذه الآية[٤]، والتّي بعدها[٥]؛ للتّمنّي[٦].

قوله: (قُتيلة) [٧]

بقافٍ مضمومةٍ، ومثنّاة فوقيّة، فياء[٨] التّصغير، بنت النّضر بن الحارث، قتل ﷺ أباها النّضر صبرًا، فأنشدت بعد قتل أبيها:

أمحمّدٌ ولأنتَ نَجلُ نجيبةٍ   في قومها والفحلُ فحلٌ مُعرَقُ

ما كانَ ضرَّك لو مننتَ[٩] إلخ[١٠]

---

(١) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٢.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٤١٧.

(٣) في (ز/ب) فيتبعوا.

(٤) يقصد به: آية القلم رقم: (٩) ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾.

(٥) يقصد: آية البقرة رقم: (٩٦) ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٍ﴾، وينظر موصّل الطّلاب ص: ١٣٢.

(٦) ينظر: الكشّاف ١/٤٢٣، و٤/١٤٢، والمفصّل ص: ٣٢٣.

(٧) هي: ليلى بنت النّضر بن الحارث من بني عبد الدّار، والبيتُ من أبياتٍ قالتها حين قُتِل أبوها صبرًا بعد معركة بدر بأمر من النّبي ﷺ، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٢.

(٨) في (ع) في.

(٩) في (ع) لو مشت.

(١٠) تمامه: ما كان ضرَّك لو مَنَنْتَ وربّما   مَنَّ الفتى وهُو المغِيظُ المحنَقُ =

فقال عليه أفضل الصّلاة والسّلام: «**لو سمعتُهُ ما قتَلتُه**»(١)، واستدلّ بهذا بعض الأصوليّين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد، فيقال له: احكم بما شئت؛ فهو صوابٌ، وعلى وقوع ذلك، فإنّ قوله ﷺ: «**لو سمعتُهُ ما قتَلتُه**»؛ يدلّ على أنّ القتل، وعدمه؛ مفوّضٌ إليه.

وأجاب المانعون من الوقوع: بأنّه يجوز أن يكون عليه أفضل/ الصّلاة والسّلام؛ خُيّر **[ل/١٠٣/أ]** فيهما، كأنّه قيل له: لك أن تأمُرَ بقتله، وأن لا تأمُر، ويجوز أن يكون بوحيٍ نزل؛ بأنّه لو شفع فيه ما قُتل، والنّجيبة: الكريمة الحسيبة(٢)، والفحل: الذّكر من كلّ حيوان(٣)، والمعرِق: اسم فاعل من أعرق الرّجلُ صار عريقًا؛ وهو الّذي له عِرقٌ في الكرم(٤)، ومعنى لو مننت: أنعمت وأحسنت، والمغيظ - بفتح الميم -: اسم مفعول من قام به الغيظ؛ وهو الغضب، أو شدّته(٥)، وأصله: مغيوظ، نُقلت حركة الياء إلى ما قبلها فحذفت الواو؛ لالتقاء السّاكنين، ثمّ كُسر ما قبل الياء؛ للمناسبة(٦)، والمحْنَق - بفتح النّون -: اسم مفعول من أحنقه أغضبه، فهو توكيدٌ للمغيظ(٧) ا.هـ من (ش) (٨).

= وهو من الكامل، وذكر في العقد الفريد٣/١٩٤، والجنى ص: ٢٩٧، وأوضح المسالك ٤/٢٢٣، والمغني ص: ٣٥٠، والتّصريح ٢/٢٥٤، والأشموني ٣/٣٤، والشّنوانيّ ٢/١٥٩، ١٦٠، والشّاهد فيه قوله: (لو مَنَنْتَ) حيث وقعت (لو) مصدريّة، مرادفة لـ(أنْ)، وهو قليل.

(١) الحديث في أسد الغابة ٥/٣١٩، وذكر في التّصريح مع حاشية ياسين ٢/٢٥٤، والمنصف للشمنّي ٢/٥٩، والشّنواني: ٢/١٦٠.

(٢) ينظر: القاموس (النّجيب).

(٣) ينظر: المصدر السّابق (الفحل).

(٤) ينظر: المصدر السّابق (العرق).

(٥) ينظر: المصدر السّابق (الغيظ).

(٦) ينظر: المنصف لابن جني ص: ٢٤٥-٢٥١، والممتع لابن عصفور ٢/٤٥٤، ٤٥٥.

(٧) ينظر: القاموس (حنقه).

(٨) ينظر: الشّنواني ٢/١٦٠، وهو في المنصف للشمني ٢/٥٩.

قوله: (حذراً من الاشتراك) [(١)]

أي: بين المصدريّة، وغيرها، مع إمكان حملها على كونها غيرَ مصدريّة؛ فلا يقال: الاشتراك حاصل؛ فلم فرُّوا منه في هذا الوجه خاصّة؟ [(٢)] لأنّا نقول ذلك لعدم إمكان الغير؟

وإنّما فرُّوا من الاشتراك؛ لاحتياجه دائمًا إلى قرينة، ولذلك يقال: إنّ المجاز خيرٌ منه؛ لأنّه إن ذُكر من غير قرينةٍ يُحمل على المعنى الحقيقيّ، والقرينة إنّما يُحتاج إليها؛ عند إرادة المعنى المجازيّ[(٣)].

قوله: (لسرَّه ذلك) [(٤)]

فعلى هذا التّأويل تكون (لو) حرفُ[(٥)] امتناعٍ لامتناع ا.هـ [(٦)].

وضَعّف هذا التّأويل (ك) [(٧)]: بأنّه صرف[(٨)] للكلام عن معناه المقصود[(٩)] بدون احتياج؛ لمجرّد رعاية ضبط الأقسام، وهو لا يجوز.

---

(١) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٣٣ ((ووقوع (لو) مصدريّة قال به الفرّاء، والفارسيّ، والتّبريزيّ، وأبو البقاء وابن مالك من النحويّين، وأكثرهم لا يثبت هذا القِسْم، وهو وقوع (لو) مصدريّة حذرًا من الاشتراك..)).

(٢) في (ع) حاصة – بالحاء –.

(٣) ينظر: الزّرقاني ل/٦٢ (أ) ، والمدابغيّ ل/٥٣ (ب).

(٤) يريد: لسره التّعمير ألف سنةٍ لو قُدّر له ذلك، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٣.

(٥) قوله: (لو حرف) ساقطٌ من (ع).

(٦) ينظر: الشّنواني ٢/١٦١، ١٦٢.

(٧) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤١٩.

(٨) في (ع) صرح.

(٩) في (ز/ب) بالرّمز (المقصـ).

قوله: (أن تكون حرفًا للتّمنّي) (١)

اختلف في (لو) هذه؛ فقيل(٢): هي قسمٌ برأسها تحتاج إلى جوابٍ كجواب الشّرط؛ ولكنّه يكون منصوبًا كجواب ليت، وقيل(٣): هي (لو) الشّرطيّة أشربت معنى التّمنّي؛ فلهذا جاز أن يجمع لها جوابان؛ جوابٌ منصوبٌ بعد الفاء، وجوابٌ باللاّم كقولك: (لو تأتينا فتحدِّثنا لحصلَ لنا السُّرور بذلك)(٤).

وقال ابن مالك: هي (لو) المصدريّة؛ أغنت عن فعل التّمنّي(٥).

قوله: (في هذا الاستدلال إلخ) (٦)

الاستدلال: استفعالُ(٧) صيغةٍ تُشعرُ بالتّكلّف، فكأنّهم تكلّفوا الدّليل، ففيه إشعارٌ بضعفه حيث لم يتمَّ؛ فلا وجه لما قيل(٨): الأوضح هذا الكلام، أو ممّا استدلّوا به؛ لأنّ الاستدلال؛ طلب الدّليل، وحاصل الاستدلال(٩) أن يقال: إنّ إضمار (إنْ) بعد الفاء لا

---

(١) هذا هو الوجه الرّابع من أوجه (لو)، وهي أن تكون حرفًا للتّمنّي بمنْزلة (ليت) إلاّ أنّها لا تنصب ولا ترفع، وهو مذهب سيبويه، ينظر: الكتاب ٣٦/٣، وينظر فيها: المفصّل ص: ٣٢٣، والجنى ص: ٢٩٨، وشرح المفصّل لابن يعيش ١١/٩، ورصف المباني ص: ٣٦٠، والمغني ص: ٣٥١، والأشموني ٣٣/٤، وموصّل الطّلاب ص: ١٣٣.

(٢) هذا قول ابن الضّائع، وابن هشام الخضراويّ، ينظر: المغني ص: ٣٥٢، والتّصريح ٢٦٠/٢.

(٣) ينظر: الجنى ص: ٢٩٨، والمغني ص: ٣٥٢، والكافيجي ص: ٤١٩.

(٤) من قوله: (وجواب) إلى قوله: (بذلك) ساقط من (ع)، وما سبق من الكافيجي ص: ٤١٩ بتصرّف، وهو في المغني ص: ٣٥٢.

(٥) ينظر: شرح الكافيّة الشّافيّة ٣٠٤/١، وهو في المغني ص: ٣٥٢.

(٦) الاستدلال هنا على نصب ما بعد الفاء في (فتكون) بالحمل على النصب في (فأفوز)، وقد نفى هذا الاستدلال الأزهريّ لاحتمال أن يكون النّصب في (فتكون) بأنْ مضمرة بعد الفاء، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٣.

(٧) في (ع) استفعا.

(٨) القائل هو: الشّنواني ١٢٦/٢ وتبعه المدابغيّ ل/٥٣ (ب)، والعطّار هنا يلمّح بالرّد عليهما.

(٩) ينظر: الرّوميّ ص: ١٨٩.

يكون إلاّ بعد الأشياء/ السّتّة[١]؛ فلو لم تُحمل عليه؛ لم يكن لنصبه وجهٌ، فالمناسب فيها أن **[ل/١٠٣/ب]** تكون للتّمنّي.

قوله: (لجواز إلخ)

والفرق بين المهروب عنه، وإليه على هذا[٢]: أنّ (أنْ) في الأوّل لازمةُ الإضمار، وهنا جائزته[٣].

قوله: (ميسون) [٤]

بنت بحدَلْ، بالباء الموحّدة، بعدها مهملتان، ولام[٥].

قوله: (الشُّفوف)

بضمّ الشّين: الثّياب الرِّقاق[٦].

قوله: (بأنْ مضمرة) [٧]

وإنّما نُصبَ بأنْ مضمرة؛ ليصحّ عطفه على الاسم الّذي قبله؛ لأنّه حينئذٍ[١] يكون

---

(١) الصّحيح أنّها ثمانية وهي: النّفي والأمر والنّهي والدّعاء والعَرْض والتّحضيض والتّمنّي والاستفهام، ينظر: التّصريح ٢/٢٣٩،٢٣٨، والأشموني ٣/٣٠١-٣٠٣.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) ينظر: الشّنواني ٢/١٦٢.

(٤) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٣٣ ((مثله في قوله، وهو الشّخص المسمّى ميسون أمّ يزيد بن معاوية، وكانت بدويّة: ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أحبّ إليّ من لُبس الشُّفُوف)).
والقائلة هي: ميسون بنت بحدل أمّ يزيد، والبيت من الوافر، وهو في الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٦، والمحتسب ١/٣٢٦، وشرح المفصّل لابن يعيش ٧/٢٥، والرضي على الكافية ٢/٢٤٠، والهمع ٢/١٧، والشّاهد فيه قوله: (ولبس عباءة وتقرَّ) حيث نصب الفعل بأنْ مضمرة لوقوعه بعد عاطفٍ تقدَّم عليها اسم خالصٌ من التّقدير بالفعل وهو (لُبس).

(٥) ينظر: الشّنواني ٢/١٦٢.

(٦) ينظر: القاموس (الشّف).

(٧) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٣٤ ((فتقرّ منصوبٌ بأنْ مضمرة بعد الواو جوازًا، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على (لُبْس))).

مع (أنْ) مؤوّلاً بالاسم؛ فيصحّ العطفُ حينئذٍ؛ إذ لولا ذلك لما صحّ العطف؛ لأنّه لا يُعطفُ صريح الفعل على صريح الاسم؛ لأنّ العطف يقتضي اشتراك المعطوف، والمعطوف عليه في العامل؛ ولا مشاركة للفعل مع الاسم فيه ا.هـ (ش)[٢].

قوله: **(للتَّقليل)**[٣]

ومَن قال: إنّ (لو) ههنا[٤] شرطيّة، وفعل الشّرط، وجوابه كلاهما محذوفان، كأنّه قيل: لو وقعت الصّدقةُ بظِلْفٍ[٥] مُحْرَق؛ لحصل الثّواب، ولو حصل الاتّقاء بالتّصديق بشقِ تمرة؛ لكان خيرًا عظيمًا؛ فقد ارتكب أمورًا لا يحتاج إليها في معنى الكلام ا.هـ (ك)[٦].

وفي (م)[٧]: أنّ (لو) شرطيّة داخلةٌ على خبر كان محذوفًا، والتّقدير: تصدَّقوا ولو كان

---

(١) بالرّمز (ح) في النّسخ الأربع.

(٢) ينظر: الشّنواني ٢/١٦٣، ١٦٤.

(٣) هذا هو الوجه السّادس من أوجه (لو)، وهي أن تكون للتّقليل، وقد ذكره ابن هشام اللّخميّ وغيره، ينظر: المغني ص: ٣٥٢، ٣٥٣، ورصف المباني ص: ٣٦٠، ٣٦١، والتّصريح ٢/٢٦٠، وموصّل الطّلاب ص: ١٣٥، ولم يعلّق العطّار على الوجه الخامس من أوجه (لو)، وهي أن تكون للعَرْض، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٤.

(٤) يقصد في الحديثين الشّريفين؛ وهما حديث: «**ردّوا السّائل ولو بظِلْفٍ مُحْرَق**» وهو في النسائي، كتاب الزكاة ٥/٨١، والموطأ ص: ٥٧٥، وحديث: و«**اتّقوا النّار ولو بشقّ تمرة**» وهو في البخاري مع الفتح ٣/٣٣٠، وينظر: الكافيجي ص: ٤٢٦، ٤٢٧، والرّوميّ ص: ١٩١ حيث أفاضا في معنى الحديثين.

(٥) الظِّلف: بكسر الظّاء المعجمة كالحافر للفرس وهوالظّفر المشقوق للبقر والشّاة ونحوها، ينظر: اللّسان، والمصباح المنير (ظلف)، والمحرق: أي: المشوي، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٣٥، والمراد: تصدّقوا بما تيسّر ولو بلغ في القِلّة كالظِّلف المحرق.

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ٤٢٧.

(٧) ينظر: الشمنّي ل/٤٣ (ب).

بظِلْفٍ مُحْرَق إلخ، كقوله عليه السّلام: «**الْتَمِسْ ولو خَاتَمًا من حديد**»(١).

قال المناويّ(٢) في شرحه الكبير على الجامع الصّغير: ((قال ابن عربي(٣): وُشيَ(٤) ببعض شيوخنا بالمغرب عند السّلطان في أمرٍ فيه هلاكُه؛ فأمر بعقد مجلسٍ، وأنّ النّاس إنْ أجمعوا على قتله قُتِل، فأجمعوا، فأحضرَ لهم ليشهدوا في وجهه، فلم يستطع(٥) أحدٌ منهم(٦) أن يشهد، فسُئل الشّيخُ بَعْدُ فقال: تذكّرتُ النّار فرأيتها أقوى من النّاس غضبًا، وتذكّرتُ نصف رغيفٍ فوجدته أكبرَ من نصف تمرة، فأسكنتُ(٧) غضبَهُم بالتّصدّق بنصف رغيفٍ في طريقي، فدفعت الأقلّ من النّار بالأكثر من شقّ تمرة)). (٨)

قوله: (ولو بلغ في القِلّة) (٩)

أي: ليس المقصود بَذْلُ الظّلفِ بعينه؛ فإنّه لا يُنتفعُ به عادةً؛ خصوصًا إذ كان مُحْرَقًا؛ بل التّرغيب(١٠) في إعطاء الصّدقة بأيّ وجهٍ كان(١١).

---

(١) الحديث في البخاري مع الفتح ١٧٥/٩.

(٢) هو: محمّد بن عبد الرّؤوف بن علي الحدّادي المناوي القاهريّ، من كبار العلماء بالدّين والفنون، من مؤلّفاته: كنوز الحقائق، فيض القدير، إحكام الأساس، ت١٠٣١هـ، ينظر: الأعلام ٧٥/٧، ٧٦.

(٣) سبقت ترجمته ص : ٢٠٥.

(٤) في (ع) وس، وفي (ز/أ) وش.

(٥) في (ز/ب) فلم يتسي.

(٦) في (ع) أحدهم

(٧) في الأصل، فأمسكتُ، وفي (ز/أ) و(ع) فأسكتُّ.

(٨) فيض القدير شرح الجامع الصغير ١٣٨/٢، ١٣٩، ونقله عن المناوي استطراد لمناسبة حديث: «**اتقوا النار ولو بشق تمرة**».

(٩) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٥.

(١٠) في (ع) التّقريب.

(١١) ينظر: الكافيجي ص: ٤٢٦.

قوله: (لا غير) [١]

أخذه الشّارح من الحصر المستفاد من قول المصنّف: (وهو قد)؛ فإنّها جملةٌ معرّفة الطّرفين؛ فتفيد الحصر، أمّا (هو) فضمير، وأمّا (قد) فمعرفة بالعلميّة الجنسيّة على اللّفظ ا.هـ (م د) [٢].

وكان الأولى أن يقول[٣]: أمّا هو فمعرفة؛ لكونه ضميرًا؛ بل/ أعرفُها؛ إذ كونه من **[ل/١٠٤/أ]** الضّمائر مما لا يُشكّ فيه، ومن جعل (قد) من قبيل علم الجنس إذا أريد لفظها؛ كما هو شأن الكلمة؛ مبنيّ على أنّ الكلمة موضوعةٌ بالوضع الثّانويّ للفظها، وهو محلّ نزاعٍ بين السّعد، والسيّد[٤] ليس هذا محلّه.

ثمّ هذا في حال استعمالها في لفظها، أمّا استعمالها في معناها؛ فإن كانت حرفًا كـ (قد)؛ فهي من القسم الثّاني من أقسام الوضع بين العلاّمتين: السّعد، والسيّد، وإن اختلفا في الموضوع له، كُلّيٌّ أو جزئيّ؛ لوحظ بـ(كُلِّيّ)، مع الاتفاق أيضًا على أنّ الاستعمال إنّما هو في الجزئيّ.

قوله: (حرف تحقيق) [٥]

وأمّا قول المؤذِّن: (قد قامت الصّلاة)؛ فقد: مفيدةٌ للتّحقيق، والتّقريب، والتّوقّع، وقد

(١) يذكر هنا النّوع السّادس من الأنواع الثّمانية، وهو ما يأتي من الكلمات على سبعة أوجه، وهو (قد) لا غير، حيث تكون اسماً بمعنى: حَسْب، واسم فعلٍ بمعنى: يكفي، وتكون حرف تحقيق، وحرف توقّع، ولتقريب الزّمن الماضي من الزّمن الحال، وللتّقليل، وللتّكثير، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٦- ١٤٢، وينظر فيها: الأزهية ص: ٢٢٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٤٧/٨، والجنى ص: ٢٧٠، ورصف المباني ص: ٤٥٥، والمغني ص: ٢٢٦، ومصابيح المغاني ص: ٣٢٠، والهمع ٧٢/٢.

(٢) ينظر: المدابغيّ ل/٥٤ (أ).

(٣) استدراك دقيق من العطّار على المدابغيّ.

(٤) ينظر: المطوّل مع حاشية السّيد الشّريف الجرجانيّ ص: ١٤، ١٥.

(٥) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه (قد) السّبعة، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٣٦، ١٣٧ وهي: أن تكون حرف تحقيقٍ لكونها تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها فتدخل على الماضي، والمضارع.

يكون مع التّحقيق التّقريب فقط، كما في قولك: (قد ركبَ زيدٌ)؛ لمن لم يكن متوقّعًا رُكوبه[١]، ولا يخفى أنّ الإفادة على سبيل البدل؛ لأدفعيّته، إذ لا تفيد الكلمة معانٍ متعدّدة دفعة[٢].

قوله: (تتوقّع سماع شكواها) [٣]

أي: سماعًا يترتّب عليه مقصودها[٤].

فائدة[٥]: سَمِعَ بمعنى: أدرك، يتعدّى بنفسه، ومتعلِّقُه: الأصوات، ومنه: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[٦]، ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾[٧]، إلى غير ذلك.

وبمعنى: فهم[٨] وعقل، يتعدّى أيضًا بنفسه؛ لكنّ متعلِّقَه: المعاني، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ﴾[٩].

---

(١) ينظر: الرّضي على الكافية ٢/٣٨٧، ٣٨٨، والشّنواني ٢/١٧٠.

(٢) من قوله: ولا يخفى إلى نهاية الكلام هو من خاطر العطّار ممّا أفاده من السّابقين.

(٣) هذا في معرض حديثه عن الوجه الرّابع من أوجه (قد)، وهي أن تكون حرف توقّعٍ؛ لكونها تفيد توقّع الفعل وانتظاره؛ فتدخل على الماضي والمضارع على الأصحّ فيهما، ينظر: تفصيل ذلك في المغني ص: ٢٢٧، ٢٢٨، وموصّل الطّلاب ص: ١٣٧، والكافيجي ص: ٤٣١، ٤٣٢، والرّوميّ ص: ١٩٣-١٩٥، والشّنواني ٢/١٧٠، ١٧١، والزّرقاني ل/٦٤ (ب)، والمدابغيّ ل/٥٤ (أ).

(٤) ينظر: الشّنواني ٢/١٧٠، ١٧١، والمدابغيّ ل/٥٤ (أ).

(٥) هذه الفائدة من الشّنواني ٢/١٧١، ١٧٢ بتصرّف.

(٦) المجادلة: ١.

(٧) آل عمران: ١٨١.

(٨) في (ع) يفهم.

(٩) البقرة: ١٠٤.

وقوله تعالى: ﴿ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا ﴾[1].

وبمعنى: استجاب، يتعدّى باللّام، ومنه: «**سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَه**»[2].

وبمعنى: قبِل وانقاد، ومنه: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾[3] يتعدّى مرّة باللّام، وأخرى بـ(مِنْ).

قوله: (**وذهب الكوفيّون والأخفش إلخ**) [4]

أي: فيما ذكره المصنّف من لزوم (قد) مع الماضي؛ هو مذهب البصريّين إلاّ الأخفش[5].

قوله: (**بماضٍ معنىً**) [6]

إنّما قيّد جواب القسم بكونه ماضيًا؛ لأنّه إذا لم يكن ماضيًا؛ لم يؤت بـ(قد) المفيدة

---

(١) البقرة:٢٨٥.

(٢) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ، أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الأذان، ينظر: مختصر صحيح البخاري للزّبيدي ص: ١١٣، حديث رقم: ٤٥٢، وأخرجه أحمد في المسند ٩٥/١، ١٠٢، وابن ماجه في سننه ٢٨٤/١.

(٣) المائدة:٤٢.

(٤) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٣٨ ((وذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّ اقتران الماضي الواقع حالاً بـ(قد) ليس بلازم؛ لكثرة وقوعه حالاً بدون (قد)، والأصل: عدم التّقدير، هذا هو الظّاهر))، وهذا في معرض حديثه عن الوجه الخامس من أوجه (قد)، وهي: أن تكون لتقريب الزّمن الماضي من الزّمن الحال نحو: (قد قام) فإنّها قرّبت الماضي من الحال، ينظر: المغني ص: ٢٢٨، ٢٢٩.

(٥) ينظر: تفصيل المسألة في الإنصاف ١٤٤/١-١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢، والرّضي على الكافية ٢١٣/١، والارتشاف ٦٦٧/٢، والجنى ص: ٢٧١، والمغني ص: ٢٢٩، والأشموني ٢٩١/٢، والشّنواني ١١٩/١، و١٧٣/٢.

(٦) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٣٩ ((وقال ابن عصفور: إذا أجيب القسم بماضٍ معنىً مثبتٍ لا منفيّ، متصرّفٍ لا جامدٍ، فإن كان الماضي قريبًا من الحال جئت قبل الفعل الماضي باللاّم وقد جميعًا نحو: (بالله لقد قام زيد).

ورأي ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٣/١، ٥٥٤، والمقرّب ٢٠٥/١، والمغني ص: ٢٢٩.

لتقريب الماضي من الحال؛ لأنّه حينئذٍ لا يمكن اعتبار هذا[١] المعنى ليؤتى بها، وبكونه مثبتًا[٢]؛ لأنّه إذا كان منفيًّا؛ لم يؤت بـ(قد) المفيدة لذلك؛ لعدم الحاجة إليها حينئذٍ[٣]؛ لأنّه إذا نُفي الفعل الماضي؛ استمرّ ذلك النّفيُ إلى زمن الحال بحكم الاستصحاب، وبكونه متصرّفًا؛ لأنّه إذا لم يكن متصرّفًا كـ(ليس، وعسى، ونعم، وبئس) فإنّها لا تدخل عليهنّ؛ لأنّها للحال، فلا معنى لذكر ما يقرّب ما هو حاصل، ولذلك/ علّة أخرى، وهي: أنّ صِيَغَهُنَّ لا يُفِدْنَ[٤] الزّمان، ولا يتصرَّفْنَ فأشبهْنَ الاسم ا.هـ(ش) [٥]. **[ل/١٠٤/ب]**

قوله: (وزعم جار الله) [٦]

عبّر بالزّعم؛ ليشير إلى أنّ مرتضاه قول ابن عصفور[٧]، ولأنّ توجيهه[٨] المذكور؛ لا يجري في خصوص الآية؛ لأنّ القسم غيرُ مذكورٍ فيها؛ بل هو مقدّرٌ كما عرفت؛ فينافيه قوله عند سماع المخاطب كلمة القسم، ولعل مراد الزّمخشريّ؛ أنّ التّوجيه على النّمط[٩] المذكور فيما كان المقسم به مذكورًا؛ فأجري ذلك التّوجيه فيما لم يكن مذكورًا؛ إقامةً للقسم مقام المذكور؛ لشدّة احتياج الكلام إلى القسم للكفرة المعاندين في إثبات نجاة مَن اتّبع المرسلين، وهلاك المخالفين، وإنّما اضطرَّ الزّمخشريّ إلى هذا؛ لعدم جريان قول ابن عصفور في هذه

(١) في الأصل: هذه.

(٢) في (ع) مشتًا.

(٣) ساقطة من (ع)

(٤) في (ع) لا يقدر.

(٥) ينظر: الشّنواني ١٧٤/٢.

(٦) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٤٠ ((وزعم جار الله الزّمخشريّ في كشّافه عندما تكلّم على قوله: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾[الأعراف: ٥٩] في تفسير سورة الأعراف؛ أنّ (قد) الواقعة مع لام القسم تكون بمعنى: التّوقّع، وهو الانتظار؛ لأنّ السّامع يتوقّع الخبر وينتظره عند سماع المقسم به))، وينظر: الكشّاف ٨٤/٢، والمغني ص: ٢٢٠.

(٧) أي: قوله الآنف الذكر ص: ٦٥٦.

(٨) في (ع) توجيههما، وفي (ز/ب) توجيه.

(٩) في (ع) الخطّ.

الآية؛ إذ بين هذه القصّة للرّسول محمّد ﷺ، وبين إرسال نوحٍ عليه السلام؛ أمدٌ بعيد، أفاده (م) [(١)].

وهو يعكرّ على قول الشّارح[(٢)]: (ولا ينافي ذلك كونها للتّقريب).

قوله: (لأنّ الجملة القسميّة إلخ) [(٣)]

يؤخذ منه: أنّ الكلام جوابُ القسم، وأنَّ فعل القسم لتوكيده.

قوله: (قال في التّسهيل الخ) [(٤)]

الغرض من نقل كلام التّسهيل: تأييد مدّعاه من أنّ كون (قد) بمعنى: التوقّع؛ لا ينافي كونها للتّقريب[(٥)].

قوله: (فمتعلّق الفعل العِلْم) [(٦)]

الأولى حذفه؛ لأنّ المتعلّق: ما هُم عليه؛ لا العلم بما هُم عليه؛ لأنّه نفس الفعل[(٧)].

قوله: (أقلُّ معلُوماته)

لأنّ علمه تعالى متعلّقٌ بالواجب، والجائز، والمستحيل، وما هُم عليه؛ من أفراد الجائز، وهو قليلٌ بالنّسبة لأفراد الواجب، والمستحيل المتعلّقان للعلم؛ إذ من أفراد الواجب كمالاته تعالى، وهي غير متناهية، ويستحيل عليه أضدادها.

وفي (ق): يصحّ أن تكون (قد) في الآية[(٨)]؛ لتقليل الفعل أيضًا، والمعنى: أنّ علم الله

---

(١) ينظر: الشمنّي ل/٤٥ (أ).

(٢) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٠.

(٣) ينظر: المصدر السّابق.

(٤) تمامه من المصدر السّابق ص: ١٤٠ ((قال في التّسهيل: وتدخل على فعل ماضٍ متوقّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال))، وينظر: التّسهيل ص: ٢٤٢.

(٥) فيه: تأييدٌ من العطّار لما ذكره الشّارح.

(٦) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٠، ١٤١، وهذا في معرض حديثه عن الوجه السّادس من أوجه (قد) وهو أن يكون للتّقليل.

(٧) ينظر: الزّرقاني ل/٦٧ (أ، ب).

(٨) يقصد قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٤١] ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٤١.

بما هم عليه قليلٌ جدًّا بالنّسبة إلى علمه المتعلّق بغيرهم، وهذا لا شكّ فيه ا.هـ(١)

وفيه(٢): أنّ القلّة، والكثرة من عوارض الكمّيّات، ومذهب المحقّقين من أهل السُنّة(٣): أنّ علمه تعالى صفةٌ واحدة، ومتعلّقٌ بجميع الأشياء؛ فلا يُعقل فيها قلّةٌ ولا كثرة، فلعلّ ما ذكره مبنيّ على ما قاله أبو سهل الصّعلوكيّ(٤)؛ من تعدّد العِلْم بتعدّد المعلومات، وهو مذهبٌ غيرُ مرضيّ؛ فالحقّ: أنّ (قد) لتقليل المتعلّق فقط(٥).

قوله: (السَّابع التّكثير) (٦)

[ل/١٠٥/أ] /استعمالها فيه بطريق التّضاد؛ إذ أصلها التّقليل(٧).

قوله: (التّوت الأحمر) (٨)

بمثنّاتين من فوق، ولا يقال: توث بمثنّاة أوّله، ومثلّثة آخره(٩)، وقيل: يقالان معًا،

---

(١) ينظر: الزّرقاني ل/٦٧ (أ).

(٢) استدراك من العطّار على الزّرقاني في مقولته السّالفة الذّكر، وهو دليلٌ على تمسّكه بمذهب أهل السنّة والجماعة في علم الله وأنّه محيط بكلّ شيء .

(٣) ينظر: العقيدة الواسطيّة لابن تيمية بشرح الدّكتور: صالح الفوزان ص: ٣٣-٣٥.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) يريد: الحقّ في الآية المذكورة أنّ (قد) لتقليل المتعلّق، وهو العلم بما هم عليه، وما هم عليه هو أقلّ معلوماته، فعلمه محيطٌ بلّ شيء.

(٦) هذا هو الوجه السّابع من أوجه (قد)، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٢، وقد ذكره سيبويه في الكتاب: ٢٢٣/٤، ٢٢٤، وينظر: المغني ص: ٢٣١، والكافيجي ص: ٤٤٦، والرّوميّ ص: ٢٠٠، والشّنواني ١٧٧/٢.

(٧) ينظر: الشّنواني ١٧٧/٢ .

(٨) يريد: شرح كلمة (الفِرْصاد)، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٢، وهي كلمة من بيتٍ تمامه:

قد أترُكُ القِرْن مصفرًّا أنامِلُه   كأنَّ أثوابه مُجَّتْ بفِرْصادِ

وهو من البسيط، ينسب لعبيد بن الأبرص، وذكر في الكتاب ٢٢٤/٤، ومعاني القرآن للفراء ١٥/٢، والمقتضب ٤٣/١، والأزهية ص: ٢٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، والرضي على الكافية ٣٨٨/٢، والمغني ص: ٢٣١، والهمع ٧٣/٢، والشّاهد فيه: استعمال (قد) للتّكثير.

(٩) ينظر: الصّحاح (توث).

وقد ذكر اللّغتين ابن الأعرابيّ[١].

وقال ابن قتيبة[٢] قال الأصمعيّ[٣]: العرب تقول بالمثنّاة، والفُرْس تقول بالمثلّثة[٤] أفاده (ش) [٥].

قوله: (والكثرة هنا) [٦]

هو من كلام الشّارح؛ تحقيقًا لما هو الحقّ عند أهل السُنّة؛ بخلاف ما قاله الزّمخشريّ؛ فإنّه مذهبٌ اعتزاليّ؛ حيث قال: ((ربّما [نَرَى][٧]، ومعناه: كثرة الرّؤية)) [٨]، ثمّ استشهد بقوله: قد أترُكُ القِرْنَ الخ[٩]

وذلك لأنّ الرّؤية إمّا بصريّة، أو علميّة، وكلاهما مستحيلٌ كثرته؛ لأنّ القديم لا تكثُّر فيه[١٠].

---

(١) سبقت ترجمته ص: ٤٦١.

(٢) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوريّ، كان رأسًا في اللّغة، والعربيّة، والأخبار والأيّام، من مؤلّفاته: تأويل مشكل القرآن، والشّعر والشّعراء، وأدب الكاتب، ت٢٧٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ٦٣/٢ – ٦٤، وقوله في أدب الكاتب ص: ١٣٣.

(٣) سبقت ترجمته ص: ٣٤٥.

(٤) ينظر: المعرّب للجواليقي ص: ٢٢٢، ٢٢٣، وأثبت الدّكتور: ف.عبد الرّحيم- حفظه الله- أنّه بالتّاءين في الفارسيّة، وكذا بالفهلويّة، وهو دخيل في الفارسيّة من السّريانيّة، وهو فيها توثا، وأخذته العرب من السّريانيّة.

(٥) ينظر: الشّنواني ١٧٧/٢، ١٧٨.

(٦) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٤٢ ((وقاله الزّمخشري: أي: قال إنّها ترد للتّكثير في قوله تعالى:﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، والكثرة هنا في متعلّق الفعل لا في نفسه، وإلاّ لزم تكثير الرّؤية، وهي قديمة، وتكثير القديم باطلٌ عند أهل السنّة)).

(٧) في النّسخ: الأربع (ترى)، وما أثبت من الكشّاف.

(٨) الكشّاف ٣١٩/١.

(٩) في (ع) قل أنزل القرآن إلخ، وقد سبق تخريج البيت آنفًا ص: ٦٥٨.

(١٠) ما سبق هو من خاطر العطّار دفاعًا عن أهل السّنّة والجماعة، متابعًا الشّارح في مقولته، ورادًّا على الزّمخشريّ في فهمه.

قوله: (واو الاستئناف) (١)

في حاشية الشّيخ ياسين على لقطة العجلان: أنّها الدّاخلة على مضارعٍ مرفوعٍ حقّه النّصب، والجزم، وبه يُشعر تمثيل المصنّف(٢)؛ فيُشكل قولهم(٣): في الواو الواقعة في ابتداء الكلام؛ أنّها استئنافيّة، فليحرّر.

قوله: (في ابتداء كلامٍ آخر)

الأولى حذفه؛ لأنّ واو الاستئناف؛ هي الواو المستأنفةُ بعدها الجملة، أي: الّتي ليس بينها وبين ما قبلها ارتباط؛ سواءٌ كان قبلها شيء، أو لا، والمراد: الاستئناف النّحويّ، أو البيانيّ، ملخّصًا من (ق) (٤).

---

(١) هذا هو الوجه الأوّل من أوجه النّوع السّابع من الأنواع الثّمانية، وهو ما يأتي من الكلمات على ثمانية أوجه، وهي الواو، حيث تكون واو الاستئناف، وواو الحال، وواو المفعول معه، وواو الجمع، وواو القسم، وواو ربّ، وواو العطف، والواو الزّائدة، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٣، وذكر ابن هشام في المغني: أنّها خمسة عشر نوعًا، وينظر فيها: الكتاب لسيبويه في مواضع متعدّدة، ينظر: الفهرس ٣٨٥/٥ -٣٨٨، والمقتضب، في مواضع متعدّدة، ينظر: الفهرس ١٤٤/٤، ١٤٥، والأزهية ص: ٢٤٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩٠/٨، والجنى ص: ٥٩، ورصف المباني ص: ٤٧٣، والمغني ص: ٤٦٣، والهمع ١٣/٢.

(٢) حيث مثّل بالآية الكريمة ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ [الحج: ٥] برفع نُقِرُّ، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٣.

(٣) يقصد: الشّارح في موصّل الطّلاب ص: ١٤٣، حيث قال: إنّ واو الاستئناف هي: الواقعة في ابتداء كلامٍ آخر غير الأخير، وكأنّه يردّ عليه بما أُشْعر من كلام المصنّف، وما ورد عن الشّيخ ياسين بِرَدٍّ خفيّ، وسيأتي نقله عن عبد الحكيم في حواشي المطوّل؛ ممّا يبيّن أنّ العطّار لا يرى أنّ الواو تأتي للاستئناف، والصّحيح: أنّها تكون للاستئناف، كما في المغني ص: ٤٧٠، ويبدو أنّ العطّار يراعي الدّقّة في تسمية الواو بالاستئناف في الآية؛ حيث لا تنطبق هذه الواو على الاستئناف وإنّما هي الدّاخلة على مضارع مرفوع حقّه النّصب أو الجزم، وبينها وبين ما قبلها ارتباط، ولا مشاحّة في الاصطلاح، والله أعلم.

(٤) ينظر: الزّرقاني ل/٦٨ (ب).

ويعكرّ عليه: ما نقلنا عن ياسين على أن الاستئناف البيانيّ؛ الحقّ فيه عدم اقترانه بالواو، كما حقّقه عبد الحكيم في حواشي المطوَّل[١]، منازعًا للاستناد في الاقتران بالواو إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ الآية[٢].

وفي عبد الحكيم أيضًا: لم يُعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النّحويّة؛ أعني: الجملة الابتدائيّة، حرّره.

قوله: (لانتصبَ الفعلُ) [٣]

بعدها، لكنّه لم ينتصب؛ فبطل كونها للعطف[٤].

قوله: (وتسمّى واو الابتداء) [٥]

لوقوع ما بعدها مبتدأً في بعض الصُّور، وإنّما احتاجت الجملة الحاليّة للواو؛ لأنّها لم يكن لها قوةُ اتّصالٍ بذي الحال كاتّصال الصّفة بالموصوف؛ كانت كأنّها منقطعةُ التعلّق عمّا قبلها، ومستأنفةٌ عنه؛ فلذلك احتاجت للواو[٦]، فالجملة الاسميّة إذا وقعت حالاً؛ يلزمها الواو في المشهور، وجاز تركها كما في نحو: كلَّمْتُه فوه[٧] إلى فِيَّ[١].

(١) ينظر: حاشية عبد الحكيم على المطوّل ص: ٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) التوبة: ١١٤.

(٣) يريد: الواو الدّاخلة على المضارع في الآية ﴿وَنُقِرُّ﴾ إذا كانت عاطفة، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٣.

(٤) ينظر: تفصيل ذلك في المغني ص: ٤٧٠، والكافيجي ص: ٤٥٠، ٤٥١، والشّنواني ٢/١٧٩، ١٨٠.

(٥) هذا هو الوجه الثّاني من أوجه الواو، وهي واو الحال الدّاخلة على الجملة الحاليّة؛ اسميّة كانت أو فعليّة، وتسمّى واو الابتداء عند سيبويه، نحو: (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ) ينظر: الكتاب ١/٩٠، وموصّل الطّلاب ص: ١٤٣.

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ٤٥١.

(٧) في (ع) فهو .

قوله: (يقدِّرُها بإذ) [٢]

ليس المراد أنّهما بمعنى واحد؛ إذ لا يُرادف الحرف الاسم؛ بل المعنى[٣]: أنّ الواو، /وما بعدها قيدٌ للفعل السّابق، كما أنّ (إذ) كذلك[٤]. [ل/١٠٥/ب]

قوله: (سرتُ والنّيلَ) [٥]

وأمّا قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[٦]، فيحتمل أن تكون للمعيّة، وأنْ تكون للعطف بتقدير مضاف، أي: وأمرَ شركائِكُم[٧] فهو من عطف المفرد، أو بتقدير فعلٍ، أي: وأجمعوا، فهو من عطف الجمل[٨].

قوله: (بنصب النّيل)

أي: بالفعل على الأصحّ؛ لا بالواو، ولا يجوز رفعه عطفًا على الضّمير، بتقدير تأكيده؛ لعدم تصوّر صدور السّير منه[٩]، ولعلّ التّعبير بصيغة الافتعال، أعني: ينتصب؛ للإشارة إلى أنّ النّصب بالفعل لا بالواو، وإلاّ قال: ينصب.

---

(١) سبق الحديث عن الجملة الحاليّة واقترانها بالواو وعدمه ص: ٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) هذا رأي سيبويه والأقدمين، ينظر: الكتاب ١/٩٠، والمغني ص: ٤٧١.

(٣) قوله: (بل المعنى) ساقط من (ز/ب).

(٤) ينظر: المغني ص: ٤٧١، والكافيجيّ ص: ٤٥٢، والشّمنّي ل/٤٦ (ب)، والزّرقاني ل/٦٨ (ب)، والشنواني ٢/١٧٩.

(٥) هذا هو الوجه الثّالث من أوجه الواو، وهي واو المفعول معه، وهي: تنصب ما بعدها من الاسم، والفعل المضارع، وتفيد المعيّة نحو: (سرت والنّيل) بنصب النّيل على أنّه مفعول معه، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٤.

(٦) يونس: ٧١.

(٧) من قوله: (فيحتمل) إلى قوله: (شركائكم) ساقطٌ من (ز/أ).

(٨) ينظر: المغني ص: ٤٧١، ٤٧٢، والشمنّي ل/٤٦ (ب).

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٤٥٣.

قوله: (مَحْضَيْن) (١)

المراد بالنّفي المحض: غير الرّاجع إلى معنى الإثبات، والمراد بالطّلب المحض: ما لا يكون بلفظ الخبر، أو المصدر، أو اسم الفعل، نحو: (حسبكَ الحديثُ فينامُ النّاس)، و(سقيًا فنُرْوِيْك(٢))، و (صه فنُكْرِمُكَ)، فلا يجوز النّصب بعد شيءٍ منها ا.هـ (ش) (٣).

قوله: (لا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ) (٤)

قال الإمام الرّازيّ: الخُلُقُ: ملكةٌ تصدرُ بها الأفعال عن النّفس بسهولة(٥)، وقبل البيت(٦):

يا أيُّهَا الرّجلُ المعلِّمُ غيره هلاّ لنَفْسِكَ كان ذا التّعليمُ
تصف الدّواء لذي السّقام وذي الضّنا كي ما يَصحَّ به وأنتَ سقيمُ
وأراك تمنحُ بالرّشاد عقولَنا منها وأنت على الرّشادِ عقيمُ
ابدأ بنفسكَ فانهها عن غيِّها فإذا انتهت عنهُ فأنت حليمُ

---

(١) هذا في معرض ذكر الوجه الرّابع من أوجه الواو، وهي واو الجمع؛ وتسمّى واو الصّرف عند الكوفيّين، وهي الدّاخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفي أو طلب مَحْضَين، ينظر فيها: معاني القرآن للفرّاء ١/٣٣، ٣٤، والمغني ص: ٤٧٢.

(٢) في (ع) فيرويك.

(٣) ينظر: الشّنواني ٢/١٨٠.

(٤) جزء من صدر بيتٍ، تمامه:

... ... وتأتيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

وهو من الكامل، وينسب لأبي الأسود الدّؤليّ، وقيل: لأبي المتوكّل اللّيثيّ يعظ ابنه، ينظر: فرحة الأديب ص: ١٣٤، ١٣٥، وذكر في الكتاب ٣/٤٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٣٤، والمقتضب ٢/١٦، والأزهية ص: ٢٤٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ٢/١٥، والرّضي على الكافية ٢/٢٤٩، والجنى ص: ١٨٧، والأشموني ٣/٣٠٧، والشّاهد في قوله: (وتأتي)حيث نصب تأتي بأن مضمرة بعد واو مسبوقة بنهي.

(٥) ينظر: تفسير الفخر الرّازي ٣٠/٨٠، والشّنواني ٢/١٨٢.

(٦) ينظر: الأبيات في شرح شذور الذّهب ص: ٣٢٨، والمنصف للشّمنّي ٢/١٠٩.

فهناك يُسْمَع ما تقول ويُقتدى بالقول منك وينفعُ التّعليمُ

قوله: (﴿ وَٱلتِّينِ ﴾[١])

هذه الواو هي الّتي للقسم[٢]، أمّا الّتي بعدها فللعطف[٣]؛ وإلاّ لاحتاج حينئذٍ[٤] كلُّ واحدٍ إلى جواب[٥].

قوله: (**لا بالواو**)[٦]

فمن ثمّ كان الصّحيح أنّها واو العطف[٧]، خلافًا للكوفيّين، والمبرِّد[٨]؛ وحجّتهم: افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة[٩]:

---

(١) التّين آية: ١، وهي شاهد على الوجه الخامس من أوجه الواو، وهي واو القسم؛ حيث ينجرّ ما بعدها بها، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٥.

(٢) يقصد: الواو الأولى في قوله تعالى: ﴿والتِّين﴾.

(٣) يقصد: الواو في الثّانية بعدها: ﴿والزّيتون﴾ فهي مجرورةٌ بها.

(٤) ساقطة من (ع)، و(ز/أ).

(٥) ينظر: الشّنواني ١٨٢/٢، وهو في المغني ص: ٤٧٣، والكافيجي ص: ٤٥٦.

(٦) يذكر هنا الوجه السّادس من أوجه الواو، وهي واو (ربَّ)، حيث ينجرّ ما بعدها بإضمار (ربّ) لا بالواو على الأصحّ، ينظر: المغني ص: ٤٧٣، والكافيجي ص: ٤٥٦، وموصّل الطّلاب ص: ١٤٥.

(٧) ينظر: الإنصاف ٣٧٦/١-٣٨١، حيث يرى البصريّون: أنّ الواو ليست عاملة والعمل لـ(ربَّ) مقدّرة، وحرف العطف لا يعمل شيئًا، أمّا الكوفيّون، والمبرّد فيرون: أنّ الواو تعمل في النّكرة، وهي نابت عن (ربَّ).

(٨) ينظر: المقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٣٤٨، والمسألة في المغني ص: ٤٧٣.

(٩) هو: رؤبة بن عبد الله العجّاج بن رؤبة التّميميّ السّعدي، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدّولتي الأمويّة والعبّاسيّة، له ديوان رجز ت ١٤٥هـ، ينظر: وفيات الأعيان ١٨٧/١، والشّعر والشّعراء ص: ٣٩٤-٣٩٨، والأعلام ٦٢/٣، ٦٣.

* وقائمُ الأعماقِ خاوي المختَرِقْن *(١)

والّذي رجّح كونها عاطفة؛ أنّ واو العطف لا تدخل عليها كدخولها على واو القسم، قال الشّاعر(٢):

ووالله لو لا تَمْرُهُ ما حببتُهُ *** ....

أفاده (م) (٣).

قوله: (واليعَافير (٤): الظِّباء البِيْض)

وقيل: اليعافير: جمع يعفُور، وهو ولد البقر الوحشيّة(٥).

قوله: (والعِيْس: الإبل)

أي: البيض الّتي يخالطُ/ بياضها شيءٌ من الشُّقرة، جمع: عَيْسَاءَ، كبِيْض جمع: **[ل/١٠٦/أ]**

---

(١) هذا رجزٌ لرؤبة بن العجّاج، وهو في شرح المفصّل لابن يعيش ١١٨/٢، و٣٤/٩، والمغني ص: ٤٧٣، والهمع ٨٠/٢، والأشموني ٣٢/١، والشّاهد فيه هنا: في قوله: (وقائم) حيث جُرّ بالواو لنيابتها مناب (ربَّ)، وفيه شاهد آخر وهو: لحاق تنوين التّرنّم بالمعرّف.

(٢) هذا صدر بيتٍ من الطّويل، وعجزه: ولو كان أدنى من عُبيدٍ ومشرقِ

ونسبه في اللّسان (حبب) إلى عيلان بن شجاع، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٢٠/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٣٨/٧، والمغني ص: ٤٧٣ وشرح شواهد المغني ٧٨٠/٢، والخزانة ٤٢٦/٩، والشّاهد فيه هنا: دخول واو العطف على واو القسم.

(٣) ينظر: الشمني ل/٤٧ (أ).

(٤) كلمة في بيتٍ من الرّجز احتجّ به الأزهريّ، وتمامه:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلاّ اليعافير وإلاّ العِيْس

وهو لجران العود عامر بن الحارث النّميري، وهذه الرّواية للنّحاة كما في الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٤٧٩/١، والإنصاف ٥٧/١، و٢٠٩، وشرح المفصّل لابن يعيش ٨٠/٢، و١١٧، والجنى ص: ١٩٢، وأوضح المسالك ٣٦٤/١، والتّصريح ٣٨٥٣/١، والهمع ٢٢٥/١، والشّاهد فيه في قوله: (وبلدة)؛ حيث أضمرت (ربَّ) بعد الواو، واستشهد بها الشّارح في موصّل الطّلاب ص: ١٤٥.

(٥) ينظر: الكافيجي ص: ٤٥٦، وهي في الصّحاح، واللّسان: (عفر)، والقاموس: (العفر).

بيضاء[١].

قوله: (على الأصحّ) [٢]

عند أكثر النّحاة[٣]؛ فإنّ قطرب[٤]، والفرّاء[٥]، وثعلب[٦] قالوا: إنّها تفيد التّرتيب كالفاء[٧].

قوله: (والجواب محذوف) [٨]

السّرّ في حذفه؛ الدّلالة على أنّه أمرٍ لا يحيط به الوصف من نعيم أهل الجنّة، وللتّفخيم لشأنه، وللتّشويق إليه[٩].

---

(١) ينظر: الشّنواني ١٨٣/٢، وهو في الصّحاح واللّسان: (عيس)، والقاموس: (العيس).

(٢) يتحدّث الشّارح هنا عن هذا الوجه السّابع من أوجه الواو، وهي الواو العاطفة الّتي يكون ما بعدها على حسب ما قبلها، وهي لمطلق الجمع على الأصحّ، ينظر: موصّل الطّلاب: ص١٤٥.

(٣) ينظر: المغني ص: ٤٦٤.

(٤) هو: محمّد بن المستنير أبو علي النّحويّ، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، من مصنّفاته: المثلّث، والأضداد، ت ٢٠٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢٤٢/٢، ٢٤٣..

(٥) في معاني القرآن له ٣٩٦/١ ما يفيد بعدم التّرتيب.

(٦) في مجالس ثعلب ص: ٣٨٦ ما يفيد بعدم التّرتيب، والقول بالتّرتيب منسوبٌ إلى هؤلاء والرّبعي وأبو عمر الزّاهد، وهشام، والشّافعي، ينظر: الجنى ص: ١٨٨، والمغني ص:٤٦٤، ومصابيح المغاني ص: ٥١٩، وأكثر النّحاة على أنّها لمطلق الجمع حتّى ادّعى السّيرافي أنّ النّحويّين واللّغويّين أجمعوا على أنّها لا تفيد التّرتيب، ينظر: الارتشاف ٦٣٣/٢، والجنى ١٨٩، والمغني ص: ٤٦٤.

(٧) ينظر: الكافيجي ص: ٤٥٧، وهو في المغني ص: ٤٦٣، ٤٦٤.

(٨) يتحدّث الشّارح هنا عن الوجه الثّامن من أوجه الواو، وهي الواو الزّائدة؛ حيث ذكر أنّها تسمّى في القرآن صلة، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[الزّمر: ٧٣] وقال بأنها صلةٌ جيء بها لتوكيد المعنى بدليل الآية الأخرى ﴿فُتِحَت أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧١]، ثمّ قال: ((وقيل: ليست زائدة وأنّها عاطفة، والجواب محذوف والتّقدير: كان كيت وكيت)) موصّل الطّلاّب ص: ١٤٥، ١٤٦، والقائل بذلك هو الزّمخشري في الكشّاف ٤١١/٣.

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٤٥٩.

وقوله: (كان كيت وكيت) (١)

اسم كان: ضمير الشّأن، وكيت الأوّل: خبر، والثّاني: معطوف عليه، وهو كنايةٌ عن خبر أهل الجنّة، وأحوالهم(٢).

قوله: (لا يرضاه نحويّ) (٣)

وحينئذٍ فالواو في ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(٤)؛ لعطف جملةٍ على جملة، كأنّه قيل: هم سبعةٌ وثامنهم كلبهم، أو للحال، كأنّه قيل: هؤلاء سبعةٌ، وثامنهم كلبهم، وإنّما قدّر المبتدأ اسم إشارة؛ ليتحقّق في الكلام ما يعمل في الحال.

وقيل: ثامنهم كلبهم؛ جملةٌ اسميّة مرفوعة المحلّ؛ على أنّها صفة سبعة، فدخلت عليها الواو؛ لتأكيد لصوق الصّفة بالموصوف، وللدّلالة على أن اتّصافه به أمرٌ ثابت(٥)، والواو في الآية الأولى(٦): إمّا واو العطف، أو زائدةٌ على ما فيه(٧).

قال (ك): ((وجعلها(٨) للحال أظهر)) (٩).

---

(١) في (ع): كان كيت وكتب، وفي الأصل: كيت وكيت بإسقاط (كان)، ومعنى كيت وكيت: كنايتان عن الحديث، ولا يستعمل إلاّ مكرّرًا، ينظر في ذلك: شرح المفصّل لابن يعيش ١٣٧/٤، والأشموني ٨٨/٤، والمعنى: حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها كان كيت وكيت.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٤٦٠.

(٣) يريد القول بأنّ الواو في: وَثَامِنُهُمْ﴿ ﴾كَلْبُهُمْ واو الثّمانية، ينظر: المغني ص: ٤٧٤-٤٧٧، ومصابيح المغاني ص: ٥٢٩-٥٣١، وموصّل الطّلاّب ص: ١٤٦، وللعطّار توجيه لهذه الواو سيأتي بيانه.

(٤) الكهف:٢٢.

(٥) ينظر: الكشّاف ٤٧٩/٢.

(٦) يقصد: آية الزّمر: ٧٣ ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾.

(٧) من قوله: (وحينئذ) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٤٦٢ بتصرّف.

(٨) في (ع) وصلها.

(٩) الكافيجي ص: ٤٦٢.

وقد يجاب كما في (ك) [١]: بأنّ واو الثّمانية في التّحقيق؛ هي واو العطف، لكن لما اخُتصّ استعمالها بمحلٍّ مخصوص، أو بما يناسب ذلك المحل بوجهٍ من الوجوه، وتضمّنت أمرًا غريبًا، واعتبارًا لطيفًا؛ كأنّها قد خرجت عن واو العطف على ما هو المعهود في أمثال هذه؛ فاشتاقت[٢] إليها النّفوس أيّ اشتياق، كما يشهد بذلك وجدانك شهادة صدقٍ؛ فاستحقّت أن تسمَّى باسمٍ غير اسم جنسها؛ فسمّيت بواو الثّمانية؛ لاختصاصها بها، وتمييزًا لها عن سائر استعمالاتها في غير ذلك المحلّ، كما سمّيت الواو في نحو: (لا تأكل السّمكَ[٣] وتشرب اللّبن) واو الصّرف[٤]؛ وإن كانت هي في التّحقيق: واو العطف، ونظائر هذا في الفنون كثيرٌ[٥] جدًّا، ويؤيّده قول بعض المفسّرين: إنّها للإيذان بانتهاء تعداد سبعة، وابتداء تعدادِ أمرٍ آخر معطوفٍ عليه؛ ولذلك تسمّى واو الثّمانية.

فإن قلت[٦]: لم اختصّ استعمالها بالثّمانية؟

قلت: لمناسبةٍ بينها وبين السّبعة؛ وذلك أنّ السّبعة عقدٌ تامٌّ كعقود العشرات[٧]؛ لاشتماله على أكثر مراتب أصول الأعداد، وأنّ[٨] الثّمانية عقدٌ مستأنف؛ على أنّ بينهما اتّصالاً/ من وجه، وانفصالاً من وجه[٩]، وهذا هو المقتضي للعطف، وهذا المعنى ليس **[ل/١٠٦/ب]**

---

(١) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٦٢، ٤٦٣.

(٢) في (ع) فاستقامت.

(٣) في (ع) السّمكة.

(٤)هي: الواو النّاصبة للفعل المضارع المعطوف على اسم قبله، وهذه تسمية الكوفيّين لها؛ لصرفها المضارع عن جهة الأوّل، ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣/١، ٣٤، والمغني ص: ٤٧٢، والكافيجي ص: ٤٥٤، ٤٥٥ – و٤٦٣، وسبق ذكرها ص: ٦٦٤.

(٥) في (ع) كثيرًا.

(٦) هذه الفنقلة من الكافيجيّ ص: ٤٦٣ بتصرّف.

(٧) في (ع) الشّعرات.

(٨) في (ع) وإلاّ .

(٩) في الأصل: اتّصالٌ من وجه، وانفصالٌ من وجه– بالرّفع–.

بموجودٍ بين السّبعة، والسّتة؛ على أنّ التّعليل النّحويّ توجيهٌ بعد الوقوع والاستعمال؛ تقريبًا للأذهان(١)، فإذا وجدتَ للكلام محملاً(٢) صحيحًا فاحمله عليه بقدر الإمكان؛ صونًا له عن الإلغاء، ولله درُّ(٣) من قال(٤):

وما عبّر الإنسانُ عن فضلِ نفسهِ   سوى(٥) باعتقاد الفضلِ(٦) في كلِّ فاضلِ

قوله: (والقول) (٧)

مبتدأٌ خبره (أقرب)(٨)، ووجهه: أنّ الواو في ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾(٩) قد دخلت على الثّامن، وهو ملائمٌ للثّمانية، وأمّا الواو في آية الزُّمر؛ فلم تدخل على عددٍ أصلاً؛ بل دخلت على جملة: ﴿ فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾(١٠)، فليس فيها أمرٌ يدلّ على عدد؛ لأنّ الأبواب إنّما تدلّ على معناها، والعدد معلومٌ لنا من دليلٍ آخر، وما وقع في بعض

---

(١) في (ع) للأذهاب.

(٢) في (ع) كلاً.

(٣) في (ع) ورّ.

(٤) البيت من الطّويل، ولم أقف على قائله، وأتى به العطّار لبيان حسن الظّنّ بالنّاس، وسبق ذكره ص: ١٤٧، وينظر: الكافيجيّ ص: ٤٦٣ .

(٥) في الكافيجيّ: (بمثل)، وذكره العطّار سابقًا ص: ١٤٧ بلفظ (مثل).

(٦) في (ع) باعتماد الفصل.

(٧) تمامه من موصّل الطّلّاب ص: ١٤٧ ((والقول بذلك أي: بأنّ الواو واو الثّمانية في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾ [التّوبة: ١١٢]؛ لأنّه الوصف الثّامن؛ أبعد من القول بذلك في الآيتين قبلها))، ويقصد آية الزّمر، والكهف السّابقتين، وينظر: المغني ص: ٤٧٦ .

(٨) في نسخ موصّل الطّلّاب: (أبعد)، وكذا في الرّومي ص: ٢١٠، وفي الكافيجي ص: ٤٦٤ (أقرب)، ولعلّ العطّار وقع على نسخة أخرى ذُكرت: أقرب، وينظر: الشّنواني ١٨٧/٢ حيث ذكر أنّ كلاً من القولين غير مقبول.

(٩) التوبة: ١١٢.

(١٠) الزمر: ٧١.

النُّسخ: (أبعد) ليس بصواب؛ إذ الأبعديّة إنّما تُتصوّر في آية الزّمر لا في ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ ا.هـ ملخّصًا من (ك) [١].

واعلم أنّ نسخته[٢] هكذا: (والقول إلخ، أقرب منه في آية الزُّمر)، فعلى هذا إنّما يُحتاج لبيان القرب بالنّسبة لآية الزّمر كما صنع، وأمّا على ما هنا؛ فالظّاهر أنّ آية الكهف مساويةٌ لآية ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ إذ العددُ موجودٌ في الكلّ، ففي كلام الشّارح شيء[٣].

ووقع في نسخة (م) [٤]: والقول به في آية الزمر أبعدُ منه في: ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾، وهي ظاهرة.

قوله: (﴿ وَٱلنَّاهُونَ ﴾)

الظّاهر[٥] أنّ الواو للعطف، وقعت هنا دون بقيّة الأوصاف السّابقة؛ ليتقابل الأمر، والنّهي، بخلاف بقيّة الأوصاف، أو لأنّ الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر التزامًا، وبالعكس؛ فأشير إلى الاعتداد بكلٍّ من الوصفين، وأنّه لا يكفي فيه ما تحصّل في ضمن الآخر ا.هـ (م) [٦].

---

(١) ينظر: الكافيجي ص: ٤٦٤، ٤٦٥، وفيه: استدراكٌ على الشّارح.

(٢) يعني: الكافيجي ص: ٤٦٤.

(٣) يريد العطّار أن يبيّن أنّه وقع اضطرابٌ وتناقض في نسخ موصّل الطّلاّب، وأنّ الصّحيح هو أن تقول: (والقول بذلك.. أقرب من آية الزّمر)؛ لأنّها لم تدخل على عددٍ أصلاً، وأنّ آية التّوبة مساويةٌ لآية الكهف، ولعلّ ما وقع في بعض نسخ موصّل الطّلاّب (أبعد) من غفلة النّساخ.

(٤) ينظر: الشّمنّي ل/٤٨ (أ).

(٥) في (ز/ب) (الظ) بالرّمز.

(٦) ينظر: الشّمنّي ل/٤٨ (أ)، وهو في المغني ص: ٤٧٦.

قوله: **(إذ لا تجتمع الثُّيُوبَة[1] والبَكَارة)** [2]

وحينئذٍ[3] فالواو للعطف[4]، وإنّما توسّطت بين هذين الوصفين دون ما عداهما؛ لأنّ بينهما اتّصالاً من وجه، وأمّا الصّفات الباقية؛ فبينهما اتّصالٌ تامّ، فلا حاجة إلى ارتباط بعضها ببعضٍ إلى الإتيان بالعاطف[5].

قوله: **(وليست أبكارًا صفةٌ ثامنة)**

هذا هو الأولى في توجيه الفساد، وأمّا ما قاله[6]: من أنّ واو الثّمانية صالحةٌ للسّقوط فليس بشيء؛ لأنّ هذا من أحكام الواو الزّائدة لا من أحكام واو الثّمانية؛ لما /علمت سابقًا[7] أنّ واو الثّمانية هي واو العطف، وهي لا تصلح للسّقوط. **[ل/١٠٧/أ]**

قوله: **(وإنّما هي تاسعة)** [8]

فإن أجيب بأنّ ﴿ مُسْلِمَـٰتٍ﴾[9]، وما بعده تفصيلٌ لـ ﴿ خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ قلنا: وكذلك ﴿ ثَيِّبَـٰتٍ﴾ تفصيلٌ للصّفات السّابقة[10].

---

(١) في (ع) الثبوت.

(٢) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٧.

(٣) في الأصل، و(ع), و(ز/ب) بالرّمز (ح).

(٤) أي: عطف (أبكارًا) على (ثيّبات).

(٥) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٦٦، والشّنواني ٢/١٨٧.

(٦) يقصد: الشّارح في موصّل الطّلاب، وهذا الاستدراك تبع فيه العطّار الكافيجيّ ص: ٤٦٦.

(٧) ينظر: ص: ٦٦٩.

(٨) تمامه من موصّل الطّلّاب ص: ١٤٧ «وإنّما هي تاسعة؛ إذ أوّل الصّفات ﴿ خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ والمراد: ليس أوّلها مسلماتٍ كما تُوهّم.

(٩) التّحريم:٥.

(١٠) ينظر: الشّنواني ٢/١٨٧، ١٨٨، وهو في المغني ص: ٤٧٧.

قوله: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾ (١)

(ما) مبتدأ خبره فعل الشّرط؛ لاشتماله على ضميره، وقيل: الجواب، وقيل: هما معًا(٢).

قال (ك): «فإن قلت: الله تعالى عالمٌ بكلّ شيء؛ سواءً كان خيرًا، أو شرًّا؛ فما الفائدة في تعليق العلم بالخير وحده؟

قيل: المراد منه؛ الحثّ عقيب النّهي عن الشّرّ؛ ليُستدلّ به، ويُستعمل مكانه، وقيل: المعنى على العموم، لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء؛ إظهارًا لشرفه.

فإن قلت: فما الفائدة في هذا التّعليق(٣) مع أنّ علم الله متعلّقٌ بكلّ شيء؟

قلت: التّرغيب في فعل الحسنات، والتّرهيب عن اكتساب السّيّئات؛ على أنّ الشّرط قد يستعمل للدّلالة على أنّ المشروط ثابتٌ مستقرٌّ في كلّ حال، وهذا من ذلك القبيل،

---

(١) البقرة: ١٩٧، والآية شاهد على الوجه الثالث من أوجه (ما) الاسمية، وهي: أن تكون شرطيّة زمانيّة أو غير زمانيّة، وهي في الآية غير زمانيّة، و(ما) هي: النّوع الثّامن، وهي آخر الأنواع، وهو ما يأتي من الكلمات على اثني عشر وجهًا، وهي على ضربين: اسميّة، وأوجهها سبعة: معرفةٌ تامّة، ومعرفةٌ ناقصة، وهي الموصولة، وشرطيّة، واستفهاميّة، ونكرة تامّة، ونكرة موصوفة، ونكرة موصوفةٌ بها.

وحرفيّة، وأوجهها خمسة: نافية، ومصدريّة غير ظرفيّة، ومصدريّة ظرفيّة، وكافّة عن العمل وزائدة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٤٨-١٥٧، وينظر في (ما): الكتاب لسيبويه في مواضع متعدّدة، ينظر: الفهرس ٣٥٢/٥-٣٥٤، والمقتضب في مواضع متعدّدة، ينظر: الفهرس ١٤٠/٥، ١٤١، والأضداد ص: ١٩٥، والأزهية ص: ٧١، وأمالي الشّجري ٢٣٢/٢، والمقرّب ١٠٢/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠٧/٨-١٤٢، وأسرار العربيّة ص: ١١٩، والجنى ص: ٣٣٥، والمغني ص: ٣٩٠، ومصابيح المغاني ص: ٤٧٢.

(٢) ينظر: الشمنّي ل/٤٨ (ب).

(٣) في (ع) التّعليل.

والمراد من التّعليق في مثل هذا؛ مطلقُ الارتباط سواءً كان[١] على سبيل التّوقّف، أم لا[٢])).[٣]

قوله: (﴿ وَمَا تِلْكَ ﴾[٤])

مبتدأ خبره (تِ)، واللاّم للبعد، والكاف حرف خطاب، و﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ حالٌ من (تلك)، كقوله تعالى: ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[٥]، وقال الكوفيّون: إنّ ﴿ تِلْكَ ﴾: اسمٌ موصول صلته ﴿ بِيَمِينِكَ ﴾[٦].

قوله: (إذا كانت مجرورةً) [٧]

وذلك لحصول كثرة الحروف المفضية إلى الثِّقل الدّاعي إلى الحذف[٨].

قوله: (بحرفٍ)

أي: أو مضافٍ، كما صرّح به الرّضيّ[٩]، وتقديم الجارّ عليها لا يُسقط صدارتها؛ لأنّه لما لم يُمكن تأخيره عنها؛ قُدّم عليها، وجُعِل المجموعُ ككلمةٍ واحدة، وحَذْفُ الألف دليل

---

(١) الوجه: سواء أكان.

(٢) ساقطة من (ز/ب).

(٣) الكافيجي ص: ٤٦٩، ٤٧٠ بتصرّف.

(٤) طه:١٧، وتمامها: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾، واستشهد بها الشّارح على الوجه الرّابع من أوجه (ما) الاسميّة، وهي: أن تكون استفهاميّة، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٤٩.

(٥) هود:٧٢.

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ٤٧٠، ٤٧١، والشّنواني ٢/١٩٠ والمسألة في الإنصاف ٢/٣٨٣-٣٨٨.

(٧) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٤٩ ((ويجب في (ما) الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورةً بحرفٍ)).

(٨) ينظر: الشمنّي ل/٤٩ (أ).

(٩) ينظر: الرّضي على الكافية ٢/٥٤.

التّركيب[١].

قوله: (فحذفت الألف) [٢]

فرقًا، ولم يعكس؛ لأنّ التّخفيف[٣] في الاستفهام أليق[٤].

قوله: (كقراءة عيسى) [٥]

هو ابن عُمَر الأسديّ الكوفيّ المقرئ؛ صاحب الحروف، ويُعرف [بالهمدانيّ][٦]؛ لا عيسى بن عُمر البصريّ الثّقفيّ النّحويّ[٧].

وعِكْرِمة: -بكسر العين والرّاء- هو أبو عبد الله المفسّر[٨]، مولى ابن عبّاس رضي الله عنه[٩]، روى عن مولاه، وعن عائشة، وعن أبي هريرة رضي الله عنهم.

والعكرمة: الأنثى من الحمام[١٠]، كأنّ هذا العَلَمَ منقولٌ منه ا.هـ ملخّصًا من (ش)[١١].

---

(١) ينظر: الشّنواني ٢/١٩٠.

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، وقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] فرقًا بين الاستفهاميّة والخبريّة، ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٤٤٩، وهو في موصّل الطّلاب ص: ١٤٩.

(٣) في (ع) التّحقيق.

(٤) ينظر: الشمنّي ل/٤٩ (أ).

(٥) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٤٩ ((وسمع إثباتها- أي: الألف- على الأصل نثرًا وشعرًا، فالنّثر كقراءة عيسى وعكرمة (عمّا يتساءلون) بإثبات الألف)).

(٦) في النّسخ الأربع: بالذّال، وهو خطأ، وقد وقع فيه الشّنواني أيضًا ٢/١٩١، ت ١٥٦هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١/١١٩، ١٢٠، وغاية النّهاية في طبقات القرّاء ١/٦١٢، ٦١٣.

(٧) ت ١٥٠هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٧، ٢٣٨.

(٨) ت ١٠٦هـ، ينظر: غاية النّهاية ١/٥١٥.

(٩) الأصحّ -رضي الله عنهما-؛ لأنّ العبّاس عمّ النبي ﷺ وهو صحابيّ.

(١٠) التّاج: (عكرم).

(١١) ينظر: الشّنواني ٢/١٩٢.

قوله: ﴿ عَمَّا يتساءلون ﴾ (١)

قال الزّمخشريّ: ((معنى هذا الاستفهام /تفخيم الشّأن، كأن قيل: عن أيّ شيءٍ **[ل/١٠٧/ب]** يتساءلون؟)) (٢).

قوله: (وجه الرّد) (٣)

حاصله أن يقال: لو كانت (ما) استفهاميّة؛ لحذفت ألفها عند دخول حرف الجرّ عليها، لكنّ ألفها لم(٤) تحذف؛ فلم تكن استفهاميّة، فاللاّزم لكونها استفهاميّة؛ عدم الثّبوت، وقد انتفى بالثّبوت فينتفي ملزومه بثبوت نقيضه؛ لأنّ النّقيضَين لا يجتمعان.

وحاصل الجواب عن هذا الرّدّ: منع الملازمة في قول المعترض: لو كانت استفهاميّة لحذفت ألفها إلخ، بأن يقال: لا يلزم من كونها استفهاميّة؛ حذف الألف عند دخول الجارّ، فالملازمة ممنوعة، وسند المنع قراءة عكرمة، وبيت حسّان(٥)، فهذا نقضٌ تفصيليّ مع السّند(٦).

---

(١) هذه قراءة ابن عباس وأُبَيّ وعيسى وعكرمة- رحمهم الله-، وقرأ الجمهور (عمَّ)، والأكثر حذف الألف، ينظر: الإتحاف ص: ٤٣١، والبحر المحيط: ٤١٠/٨.

(٢) الكشّاف ٢٠٦/٤.

(٣) يريد: وجه ردّ الكسائيّ على المفسّرين في كون (ما) استفهاميّة في قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾ [يس: ٢٧]، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٥٠.

(٤) في (ع) فلم.

(٥) هو قوله: على ما قام يشتُمُني لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغ في دَمَانَ

والبيت من الوافر في ديوانه ص: ٣٢٤، وفي معاني القرآن للفرّاء ٢٩٢/٢، وأمالي ابن الشّجري ٢٣٣/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٩/٤، والمغني ص: ٣٩٤، والشّاهد فيه: إثبات ألف (ما) الاستفهاميّة مع دخول حرف الجرّ عليها، وهو ضرورة.

(٦) تقرير الرّدّ وجوابه في الكافيجيّ ص: ٤٧٢، ٤٧٣.

قوله: (قال في الكشّاف) (١)

عبارته: ((فإن قلت (ما) في قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى ﴾(٢)، أيّ الماءات؟

قلت: هي المصدريّة، أو الموصولة أي: بالّذي غفر لي من الذّنوب، ويحتمل أن تكون استفهاميّة)) (٣) إلخ(٤).

قوله: (وصيرورتهما كالكلمة الواحدة) (٥)

فالألف وقعت في التّركيب وسطًا، والحذف في الوسط قليل؛ لتحصّنه من الحوادث(٦)، واعلم أنّ (ماذا) تستعمل على أوجه(٧):

أحدها: أن تكون (ما) استفهامًا، و (ذا) إشارة نحو: (ماذا التّواني) (٨).

الثاني: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) موصولة، كقول لبيد(٩):

ألا تَسألانِ المرءَ ماذا يحاولُ أَنَحبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطِلُ(١٠)

---

(١) ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٥٠.

(٢) يس:٢٧.

(٣) الكشاف ٣٢٠/٣ .

(٤) ساقطة من (ع)، وتمامه من الكشاف ٣٢٠/٣، ((ويحتمل أن تكون استفهاميّة يعني: بأيّ شيء غفر لي ربي، يريد به: ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدّين حتّى قتل..))، وينظر: المغني ص: ٣٩٤، والشّنواني ١٩٣/٢.

(٥) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٠.

(٦) ينظر: الرّوميّ ص: ٢١٤.

(٧) هذه الأوجه ذكرها ابن هشام في المغني ص: ٣٩٥-٣٩٧، والموزعيّ في مصابيح المغاني ص: ٤٨٨-٤٩١، والشّمنّي ل/٤٩ (أ، ب)، والشّنواني ١٩٤/٢-١٩٧.

(٨) من قوله: (أحدها) إلى هذا الموضع ساقط من (ز/أ).

(٩) هو: ابن ربيعة العامريّ، كان شاعرًا مجوّدًا، أدرك الإسلام، وأعلن إسلامه، ت ٤١هـ، ينظر: أسد الغابة ٢٦٠/٤، والإصابة ٤/٦، ٥.

(١٠) البيت من الطّويل وهو في ديوانه ص:٢٥٤، وينظر: الكتاب ٤١٧/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١٣٩/١، والأزهية ص: ٢٠٦، وأمالي ابن الشّجري ١٧١/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٤٩/٣، ٢٣/٤، والجنى ص:٢٥٨، والمغني ص: ٣٩٥، والأشموني ١٥٩/١، والشّاهد في قوله: (ماذا يحاول) حيث استعمل (ذا) موصولة، وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية، وصلتها جملة (يحاول).

فما: مبتدأ، وذا: خبره، أو بالعكس، وجملة: (يحاول) صلة، والعائد محذوف، و(يحاول): يطلب، و(نحب): بدلٌ مفصّل من مجمل وهو (ما)، والنّحْب - بفتح النّون، وسكون الحاء المهملة - أصله: المدّة، والوقت، يقال: (قضى نحبه) إذا مات، والمراد به هنا: النّذر، والمعنى: ألا تسألان[١] المرءَ ما الّذي يطلبهُ ويحاوله باجتهاده في الدّنيا؛ أنذرٌ أوجبه على نفسه أن لا ينفكّ عن طلبه؛ فهو يسعى[٢] في قضائه، أم هو في ضلالٍ وباطل، ويجوز نصب (أنحب) بتقدير: أن تكون (ما)، أو (ماذا) مفعولاً بـ(يحاول)، و(ذا): زائدة على أوّل فيكون بدلاً من (ما)، أو (ماذا)، وجملة (فيُقْضَى): إمّا في محلّ رفعٍ، أو نصبٍ على أحد الاحتمالين في (أنحب).

الثّالث: أن تكون (ماذا) كلّها استفهامًا كما[٣] هنا.

الرّابع: أن تكون /كلّها اسم جنس بمعنى: شيء، أو اسمًا موصولاً بمعنى: الّذي. [ل/١٠٨/أ]

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

السّادس: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) زائدة نحو: (ماذا صنعتُ فيكم).

قوله: (بدلٌ من ما) [٤]

أي: بدلُ كلٍّ من كلّ، قاله (ك)[٥].

وذلك لأنّ المراد بالأمر خاصّ، ولذلك قال المصنّف[٦]: (هو فعلي كذا)، فالإتيان بهو

---

(١) في (ع) الآسان.

(٢) في (ع) يبقى.

(٣) ساقط من (ع).

(٤) هذا هو الموضع الثّاني من المواضع الثّلاثة لـ(ما) وهي نكرة تامّة، وهو الوجه الخامس من أوجه (ما) الاسميّة، وتمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥١ ((قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل: (إني ممّا أنْ أفعل) فخبر (إنّ) محذوف، و(مِنْ) متعلّقةٌ به، و(ما) نكرة بمعنى: أمْر، و(أنْ) وصلتها في موضع جرّ بدل من (ما) أي: إنّي مخلوقٌ من أمرٍ، وذلك الأمرُ هو فعلي كذا وكذا)).

(٥) في (ع) قال (ك)، وهو يوهم أنّ ما بعده من كلام الكافيجي، وليس كذلك؛ بل هو من كلام الزّرقاني كما سيأتي لاحقًا، وينظر: الكافيجي ص: ٤٧٦.

(٦) ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥١.

ليس للإشارة إلى أنّ (فعلي) خبر مبتدأ محذوف، والجملة بدل؛ بل للإشارة[١] إلى أنّ المراد بالأمر خاصّ كما قلنا ا.هـ.[٢]

قوله: (والأوّل أظهر إلخ) [٣]

لأنّه لا يتحصّل للكلام طائل معنىً على هذا التّقدير[٤]؛ وإن نوقش بأنّ له معنىً طائل؛ بجعل (أل) للكمال في الأمر، أي: فعلى الأمر الكامل.

قوله: (وذلك لأنّه على سبيل إلخ) [٥]

ليس تعليلاً لقوله: (والأوّل أظهر)، كما قد يُتوهّم من زيادة الشّارح لفظ (لأنّه)، فكان الأولى إسقاطه[٦].

قوله: (لم يثبت عند علماء اللُّغة) [٧]

وحينئذٍ لا ينبغي تخريج الآية على أمرٍ لم يثبت؛ بل المبالغة باقية لم تنتفِ.

قوله: (الثّالث التّعجّب) [٨]

هو انفعالٌ يحدثُ في النّفس عند مشاهدة ما يُجهلُ سببُه، ويقلُّ في العادة وجوده، ولهذا

---

(١) من قوله: (إلى أن) إلى قوله: (للإشارة) ساقط من (ع).

(٢) ينظر: الزّرقاني: ل/٧١ (أ).

(٣) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥١ «وزعم السيرافيّ، وابن خروف، وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه: أنّ (ما) معرفةٌ تامّة بمعنى: الأمر، و(أنْ) وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر (إنّ) أي: إنّي من الأمرفعلي كذا وكذا، والأوّل أظهر»، وينظر: الكتاب ١٥٦/٣، المغني ص: ٣٩٢.

(٤) ينظر: المغني ص: ٣٩٢.

(٥) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥١، ١٥٢ «وذلك لأنّه على سبيل المبالغة مثل: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧] جعل الإنسان لمبالغته في العجلة كأنّه مخلوق منها».

(٦) ينظر: الكافيجيّ ص: ٤٧٧.

(٧) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥١، ١٥٢ «ويؤيّده أنّ بعده – أي: بعد الآية الآنفة الذّكر ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وقيل: العَجَل الطّين بلغة حمير، ورصده المصنّف في شرح بانت سعاد بأنّ ذلك لم يثبت عند علماء اللّغة».

(٨) يقصد: الموضع الثّالث والأخير من مواضع الوجه الخامس من أوجه (ما) الاسميّة، وهي كونها نكرة تامّة، ينظر: موصّل الطّلاّب ص: ١٥٢.

لا يجوز في حقّه تعالى؛ لأنّه عالمٌ لا يخفى عليه شيءٌ، وما ورد منه تعالى كقوله: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [(١)]، مصروفٌ إلى المخاطب، أي: يجب أن يتعجّب العباد منه[(٢)].

قال ابن النّحّاس[(٣)] في تعليقته على المقرّب لابن عصفور: ((وما يردُ مثلها، أي: الآية؛ في الكلام جوابان:

أحدهما: أنّ اللّفظ واردٌ من الله سبحانه وتعالى يتعجّبُ منه من يتعجّبُ من هؤلاء؛ لا أنّه[(٤)] سبحانه يتعجّبُ منهم، جلّ عن ذلك.

والآخر: أنّ هؤلاء صفتهم صفةُ مَن يُتعجّبُ منه بهذا اللّفظ؛ لا أنّهم الآن يُتعجّبُ منهم؛ بل على أنّ هذه الصّفة كالثّابتة لهم، والمستحقّوها هم)) ا.هـ[(٥)].

قوله: (أي: شَيءٌ حسَّنَ زيدًا) [(٦)]

أتى بالتّضعيف دون الهمزة؛ لكونه أظهرُ في الدّلالة على المعنى، ولو قيل: أحسن؛ لكان ظاهرًا أيضًا؛ إذ الهمزة للصّيرورة، فالمعنى: شيءٌ[(٧)] صيّره ذا حُسْنٍ ا.هـ (ق)[(٨)].

---

(١) البقرة:١٧٥.

(٢) ينظر: الشّنواني ١٩٨/٢.

(٣) هو: محمّد بن إبراهيم بهاء الدّين بن النّحاس الحلبيّ، ولد في حلب سنة ٦٢٧هـ، شيخ العربيّة والأدب بالدّيار المصريّة، أخذ العربيّة عن جمال الدّين بن عمرون، وابن يعيش، وغيرهما من علماء حلب، ثمّ رحل إلى مصر وفيها علا شأنه، ت (٦٩٨هـ)، ينظر: غاية النّهاية ٤٦/٢، ومعرفة القرّاء الكبار ٧٢٩/٢، وبغية الوعاة ١٣/١، ١٤.

(٤) في (ع) لأنّه.

(٥) شرح المقرّب المسمّى: التّعليقة ٢٤٩/١، بتحقيق الدّكتور: خيري عبد الرّاضي.

(٦) هذا هو الوجه السّادس من أوجه (ما) الاسميّة؛ وهي: أن تكون نكرةً موصوفة كقولهم: (مررت بما معجبٍ لك) ومنه أيضًا: (ما أحسن زيدًا) عند الأخفش في أحد احتماليه أي: شيءٌ موصوفٌ بأنّه حسَّن زيدًا، والعبارة هكذا في موصّل الطّلاّب ص: ١٥٢، وهي في النّسخ الأربع: بإسقاط قوله: (موصوفٌ بأنّه) كما أثبت، ولعلّ ذلك من غفلة النسّاخ، ينظر: تفصيل المسألة في معاني القرآن للفرّاء ١٢٣/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٤٩/٧، والرّضي على الكافية ٣٠٩/٢، ٣١٠، والارتشاف ٤٩٤/١، والمغني ص: ٣٩٢، والتّصريح ٨٧/٢، والأشموني ١٨/٣.

(٧) في (ع) ش.

(٨) ينظر: الزّرقاني ل/٧١ (ب).

قوله: (لأمرٍ ما جدَع) (١)

أي: شأنٌ وحال، وجَدَع - بالدّال المهملة - بمعنى: قطع(٢).

قوله: (ظرفيّة زمانيّة) (٣)

زاد الشّارح زمانيّة؛ إشارةً إلى أنّ قول المصنّف شاملٌ لظرف المكان، والزّمان، مع أنّها(٤) لا تكون /إلاّ زمانيّة؛ فكان ينبغي له التّقييد. **[ل/١٠٨/ب]**

والجواب: أنّها لما كانت في نفس الأمر لا تكون إلاّ كذلك؛ لم يحتجّ للتّقييد(٥).

قوله: (كافَّةٌ عن العمل) (٦)

وتكتب موصولةً بالمكفوف؛ لغاية اتّصالها به، وإذا كانت غير كافّة؛ تكتب مفصولة(٧)، والفرق بين (ما) الكافّة، و(الزّائدة) لفظًا؛ إبطال العمل في الأولى دون الثّانية، [ومعنى إبطال معنى الكلام] (٨): بإسقاط الأولى دون الثّانية(٩).

---

(١) جزءٌ من مثل مشهور للزّباء، وتمامه: لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه، ينظر: مجمع الأمثال ٥٨/١، ٤١٦، واستشهد به الشّارح هنا على الوجه السّابع من أوجه (ما) الاسميّة وهي: أن تكون نكرة موصوفٌ بها نكرةٌ قبلها إمّا للتّحقير، أو التّعظيم، أو التّنويع، وهذا المثل للتّعظيم، وتقديرالكلام: لأمرٍ عظيمٍ قطع قصير أنفه، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٣.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٤٧٩، ٤٨٠، والرّوميّ ص: ٢١٦، الشّنواني ٢٠١/٢، ٢٠٢.

(٣) ذكر الشّارح أوجه (ما) الحرفيّة، وهي خمسة: نافية، ومصدريّة غير ظرفيّة، ومصدريّة ظرفيّة، وكافّة عن العمل، وزائدة، والعطّار يتعرّض لذكر الوجه الثّالث هنا، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٣-١٥٧، وهو في المغني ص: ٣٩٩-٤١٤.

(٤) في (ع) أنّهما.

(٥) في(ع) للتّشبيه به.

(٦) هذا هو الوجه الرّابع من أوجه (ما) الحرفيّة، وهي الكافّة عن العمل، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٤-١٥٧.

(٧) في (ع) اضطراب في النّص بتقديم وتأخير وتحريف.

(٨) ما بين المعقوفين مكرّرٌ في الأصل.

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٤٨٥-٤٨٨.

قوله: (صَدَدْتِ إلخ) [١]

الصّدود: الإعراض، يقال: صَدَّ عنهُ يَصُدُّ صُدُودًا أي: أعرض[٢].

ولابدّ من تقديرٍ في قوله: (وصال)، أي: توقّعُ وصالٍ[٣]؛ إذ الوصال مقابلٌ للصّدود، فلا يمكن اجتماعه معه؛ فضلاً عن دوامه[٤]، والمعنى: أنّ انتظار الوصال ربّما قطَعَهُ طولُ الصّدود؛ فيحصل اليأس، فإنّ كثيرًا من المحبّين يأس من محبوبه لعوارض، كما قيل[٥]:

هي الشّمسُ مسكنُها في السّماء فعزِّ الفؤادَ عزاءً جميلاً
فلن تستطيعَ إليها الصُّعُودَ ولن تستطيعَ إليكَ النّزولا

وقد قلتُ من آخر قصيدةٍ لي[٦]:

ويا قلبُ لا تطمع بوصلٍ ممنَّعٍ وكن يائسًا منه فما أقربَ اليأسَا

وأوّلها[٧]:

فؤادٌ على إتلافِ صدِّك قد أمسى يخالُ فجاجَ الأرضِ من ذا الجَفَا رَمْسا

---

(١) هذا جزء بيتٍ من الطويل تمامه:

.... فأطولتِ الصّدودَ وقلَّما وصالٌ على طُول الصُّدود يَطُول

وهو للمرَّار الفقعسيّ، وقيل لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: الكتاب ٣١/١، و١١٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، والأزهية ص: ٩٠، وأمالي ابن الشّجري ٢٤٤/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ١١٦/٧، و١٣٢/٨، والشّاهد فيه: (وقلّما وصالٌ) حيث دخلت (ما) على الفعل (قلّ)، وكفّته عن عمل الرّفع، وهو القسم الأوّل من أقسام الكافّة عن العمل، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٤.

(٢) ينظر: الصّحاح (صدد)، وهو في الرّومي ص: ٢١٨.

(٣) ينظر: اختلاف الأقوال في تقدير: (وصال) في الكافيجيّ ص: ٤٨٣-٤٨٥، والرومي ص: ٢١٩، ٢٢٠، والشنواني ٢٠٧/٢-٢٠٩.

(٤) في (ز/أ) دوائه.

(٥) لا يعرف قائل البيتين، وهما من المتقارب، واستطرد بهما العطّار لبيان طول الصّدود والإعراض، وسيستمرّ في ذكر الأبيات، والحديث عن الهوى، واختلاف النّاس فيه.

(٦) هذه الأبيات في الهوى والصّدود وهي من بحر الطّويل، وجاء بها العطّار استطرادًا كما أسلفت.

(٧) في (ع) دوامًا.

وطوفانُ دمعٍ فيه سابحُ[١] مُقْلَتي   على جبل التّشهيد[٢] لا شكّ قد أرسى
أقلني وقاك[٣] الله من نارِ جَفوةٍ[٤]   غدت نَفْسًا تجري فأحرقت النَّفسا

إلى آخرها....

ثمّ الصّدود غيرُ مغيّرٍ للمحبّ[٥] ومانعٌ؛ بل ربّما كان سببًا لازدياد التهابه، وعظيم اكتئابه، كما قيل[٦]:

وزادَني رغبةً فيها تمنُّعُها   وحُبّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا

بل الدّاء العُضَال، والمرض القتّال، فلا تتقطّع منه الأوصال، وتشتفي[٧] به العُذَّال.

ولقد قلت[٨]:

اتّخذني إليك عبدًا ذليلاً   خالياً في هواكَ مِنْ شُرَكاءِ
فهو خيرٌ من أكون مليكًا   لك بدري[٩] وأنت مع أعداءِ

/أو بُعدُ دارٍ، وشطُّ مزار، كما قلت[١٠]: [ل/١٠٩/أ]

عَذِّبِ[١١] القَلْبَ ما استطعتَ فإنّي   لستُ أسلو ولو وُلِعْتَ بصدّي
كلُّ شيءٍ يسرُّني[١٢] مِنْكَ ما لم   تُفْجِعَ الدَّهرَ يا مَلِيحُ بِبُعْدِي

---

(١) في (ع) ساح.
(٢) في الأصل، و(ز/أ) التّسهيد.
(٣) في (ز/أ) وقال.
(٤) في (ع) جفون.
(٥) في (ز/أ) للحبّ.
(٦) هذا البيت من البسيط، ولا يعرف قائله.
(٧) في (ع) وتستقي.
(٨) هذان البيتان من الخفيف، وهما في الهوى.
(٩) في (ع)، و(ز/ب) يدري.
(١٠) البيتان من الخفيف، وهما في البعد والصّد.
(١١) في الأصل، و(ز/أ، وب) عذاب.
(١٢) في (ع) سرَّني.

وبالجملة؛ فالنّاس في الهوى مختلفون، وكلٌّ حزبٍ بما لديهم فرحون[١]، نسأل الله السّلامة من دائه، ونستعين به على طرح[٢] أعبائه.

قوله: **(يقبل التّاءين)** [٣]

أي: تاء التّأنيث السّاكنة، وتاء الفاعل متكلّمًا كان، أو مخاطبًا، تقول: (قلَّتْ الدّراهم) - بلا فكّ إدغام -، وقلَّلْتُ وقلَّلْتَ[٤] - بفكّ الإدغام -؛ لأنّ تاء الفاعل تستدعي سكون ما قبلها.

قوله: **(عن طلب الفاعل)** [٥]

أي: النّحويّ، لا عن طلب الفاعل[٦] حقيقةً؛ لامتناع صدور الفعل؛ لا عن فاعل[٧].

قال بعضهم[٨]: إنّ (ما) في (قلّما) زائدة، ووصالٌ: فاعل قلّ، وقيل: (ما) مصدريّة مطلقًا، سواءً كانت مع قلّ، أو كَثُرَ، أو طالَ، فما بعدها بمعنى: المصدر فاعلٌ لهذه الأفعال، كأنّه قيل: وقلّ دوام الوصل؛ لكنّ القول بأنّها كافّة أولى[٩].

---

(١) اقتباسٌ من آيةٍ كريمةٍ في سورة المؤمنون [آية: ٥٣]، وهي قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾.

(٢) في (ع) حرح.

(٣) في بعض نسخ موصّل الطّلاب، والشّنواني ٢/٢٠٨، العبارة هكذا: ((فـ(قلّ): فعلٌ ماضٍ معتلّ الفاء)) بإسقاط عبارة: (يقبل التّاءين)، ولكنّها مثبتةٌ في موصّل الطّلاب بتحقيق د/ عبد الكريم مجاهد ص: ١٥٤، والشّارح يقصد الفعل (قلّ) في بيت (صدَدْتِ فأطولتِ الصّدود) الآنف الذّكر في ص: ٦٨٢.

(٤) في (ع) وظلت وظللت، وفي (ز/ب) بإسقاط (قَلَّلْتَ) الثّانية.

(٥) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥٤ ((و(ما) كافّةٌ له عن طلب الفاعل)).

(٦) من قوله: (تستدعي) في المقطع السّابق إلى هذا الموضع ساقط من (ع).

(٧) ينظر: الرّومي ص: ٢١٨.

(٨) في (ع) مكرّرة، وينظر: الكافيجي ص: ٤٨٥.

(٩) ينظر: تفصيل المسألة في الكافيجي ص: ٤٨٣-٤٨٥، والرّومي ص: ٢١٨-٢٢٠، والشّنواني =

قوله: (فإن قلتَ: أين فاعل قلّما؟) [١]

هذا السّؤال، وجوابهُ عُلما من قول المصنّف: (و (ما) كافّةٌ عن طلب الفاعل)، ولكن أتى بهما؛ ليرتّب عليهما السّؤال الّذي بعدهما[٢].

قوله: (إلاّ: قَلَّ وطَالَ إلخ) [٣]

وعلّة ذلك: شبهُهُنّ بكلمة (رُبّ) [٤].

قوله: (مع إنّ وأخواتها) [٥]

زعم ابن دَرَستويه، وبعض الكوفيّين إلى أنّ كلمة (ما) مع هذه الحروف، أي: (إنّ) وأخواتها؛ اسمٌ مبهمٌ بمنْزلة الضّمير في التّفخيم، والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسِّرةٌ له، ومخبرٌ بها عنه[٦]، ومن المهمّ[٧]: أن يُعلمَ[٨] أنّ (إنّما) لإثبات ما يُذكرُ بعده، ونفيُ ما سواه؛ لا بمعنى: أنّ (إنّ) [٩] للإثبات، و(ما) للنّفي على ما ذُكر[١]، وله وجهٌ لطيفٌ منسوبٌ إلى

= ٢٠٩/٢، ٢١٠.

(١) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥٥ ((قلتُ: لا فاعل له، فإن قلتَ: الفعل لا بدّ له من فاعل؟ قلت: أقول بموجبه، ولكن في غير الفعل المكفوف)).

(٢) فيه توضيحٌ لكلام المصنّف، والشّارح، ويقصد بالسّؤال الّذي بعدهما: هو قوله في موصّل الطّلاب ص: ١٥٥ ((فإن قلت هل لذلك نظير؟ قلت: نعم..)).

(٣) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥٥ ((ولم تكفَّ (ما) من الأفعال عن عمل الرّفع إلاّ ثلاثة: قلّ ...)).

(٤) ينظر: الكافيجي ص: ٤٨٥.

(٥) يتحدّث الشّارح عن القسم الثّاني من الأقسام الثّلاثة لـ (ما) الكافّة عن العمل، وهي الكافّة عن عمل النّصب والرّفع، وذلك مع إنّ وأخواتها، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٦.

(٦) ينظر: تفصيل المسألة في الرّضي على الكافية ٣٤٨/٢، والارتشاف ٤٩٠/١، والمغني ص: ٤٠٤، ٤٠٥، والتّصريح ٢٢٥/١، والهمع ١٤٤/١، والأشموني ٢٩٣/١، والشّمنّي ل/٥٠ (ب).

(٧) في (ع) ومن المنهم.

(٨) في (ع) هلم.

(٩) ساقطة من (ع).

عليّ بن عيسى [الرّبعيّ] [٢]- كان من أكابر أئمّة النّحو ببغداد -، وهو أنّ كلمة (إنّ) لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثمّ اتّصلت بها (ما) المؤكّدة لا النّافية؛ كما يظنّه مَن لا وقوفَ له بعلم النّحو؛ تضاعف تأكيدها، فناسب أن تتضمّن معنى الحصر؛ لأنّ قصر[٣] الشّيء على الشّيء[٤] ليس إلاّ تأكيدًا للحكم على تأكيد، كذا ذكره السّكاكيّ في المفتاح، في بحث القصر[٥] ا.هـ (م) [٦].

قوله: (ومهيّئةٌ) [٧]

أي: مع كونها كافّة؛ لأنّ التّقسيم للكافّة، وكان الأحسن أن يقول تلو قول المصنّف عن عمل الجرّ: مهيّئةٌ، [وغيرُ مهيّئة] [٨] /ثم يقول: فالمهيِّئة كذا، وغير المهيِّئة كذا، ففي **[ل/١٠٩/ب]**
عبارته إيهام ا.هـ (ق) [٩].

قوله: (فالمهيِّئةُ نحو قوله: إلخ) [١٠]

---

(١) في (ع) ذكره.

(٢) في النّسخ الأربع، والشمنّي: الربيعي، وما أثبت هو الصّحيح، والرّبعيّ هو: أحد أئمّة النّحويّين وحذّاقهم، كان جيّد النّظر، دقيق الفهم، أخذ عن السّيرافي والفارسيّ، له شرح مختصر الجرميّ ت ٤٢٠هـ، ينظر: إنباه الرّواة ٢/٢٩٧، و بغية الوعاة ٢/١٨١، ١٨٢.

(٣) في (ع) مقرّ.

(٤) ساقطة من (ع).

(٥) المفتاح ص: ١٦٣، ١٦٤، وينظر: الإيضاح للخطيب القزويني ٢/١٤.

(٦) ينظر: الشّمنّي ل/٧١ (ب).

(٧) في (ع) ومهئة، والشّارح يتحدّث عن القسم الثّالث لـ (ما) الكافّة، وهي الكافّة عن عمل الجرّ، ومهيِّئةٌ للدّخول على الجمل الفعليّة، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٦.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٩) ينظر: الزّرقاني ل/ ٧١ (ب)

(١٠) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥٦: «نحو قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[الحجر: ٢] ».

فيه: أنّ ما بعدها فعلٌ فكيف[(١)] يقال: إنّها كفّت عن عمل الجرّ؟

والجواب: أنّها صالحةٌ[(٢)] لذلك؛ بحيث لو وُجد بعدها اسمٌ لكانت كافّةً عنه[(٣)].

قوله: (والكافّة عن عمل الجرّ)

مع كونها غيرُ مهيّئة[(٤)].

قوله: (أخٌ ماجدٌ) [(٥)]

المجد: الكرم، ومَجُدَ الرّجلُ – بالضّمّ – فهو مجيدٌ وماجدٌ، والمشْهَد: محضر النّاس، والمراد هنا: الحرب[(٦)]، ولعلّ المراد بعمرو: عمرو بن معدي كرب الزَّبيديّ، البطل المشهور، مخضرمٌ أدرك الجاهليّة والإسلام[(٧)]، وسيفه هو: الصِّمصَامة، والمضَارب: جمع مضرِب – بكسر الرّاء – نحو شبرٍ منْ طَرَفِه، فالجمع نظير: شابت مفارقُه، وإنّما له مفرقٌ[(٨)] واحد[(٩)].

قال الرّوميّ: «وقد تُستعملُ هذه الكاف للقرآن في الوقوع، نحو: (كما حضرَ زيدٌ قام

---

(١) في (ز/أ) فكيف تكون .

(٢) في (ز/أ) صحّة.

(٣) ينظر: الزّرقاني ل/٧١ (ب).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) جزء من صدر بيتٍ تمامه:

أخٌ ماجدٌ لم يُخزني يوم مشهدٍ كما سيفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مضارِبُه

وهو من الطّويل، لنشهل بن حرّي يرثي أخاه مالكًا، وقد قُتل يوم صفّين، ينظر: المغني ص: ٤٠٨، والهمع ٣٨/٢، والشّاهد فيه: (كما سيف عمرو)؛ حيث زيدت (ما) بعد الكاف فكفّتها عن العمل.

(٦) ينظر: الرّومي ص: ٢٢٢.

(٧) شاعرٌ جاهليٌّ من الفرسان، قدم على رسول الله ﷺ في وفد زَبِيْد، وأسلم، وشهد القادسيّة ونهاوند، واستُشهد فيها، ينظر: الشّعر والشّعراء ص: ٢٣٥، ٢٣٦.

(٨) في (ع) مفارق.

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٤٨٧، والرّوميّ ص: ٢٢٢، والشّنواني ٢٢٣/٢.

عمروٌ) أي: قارنَ القيامُ الحضورَ في الوقوع، وقيل: إنّها قد تكون لتأكيد الوجود، كما في قوله: ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴾[١]، أي: أوجد رحمتهما إيجادًا متحقّقًا كما أوجدا تربيتَهما إيجادًا محقّقًا في الزّمان الماضي))[٢].

قوله: (للفظِ بَعْد) [٣]

بزيادة لفظ؛ اختلّ اللّفظ، تأمّل[٤].

قوله: (وزائدة) [٥]

جعلها مقابلةً للكافّة؛ وإن كانت منها؛ بناءً على أنّ لها تأثيرًا قويًّا؛ وهو منع العامل عن العمل، فكأنّها ليست بزائدة[٦].

قوله: (من الحروف الزّوائد)[٧]

وهي ثمانية: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباء، واللاّم، والكاف بندرة ا.هـ (روميّ)[٨].

قوله: (صلةً، وتأكيدًا)

---

(١) الإسراء: ٢٤.

(٢) الرّومي ص: ٢٢٢، وينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/١٠٧.

(٣) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥٧ ((واختلف في (ما) التّالية للفظ (بعد) في قوله، وهو المرّار يخاطب نفسه:

أعلاقةً أمَّ الوُلَيْدِ بُعَيْدَ ما أفنانُ رأسِكَ كالثّغام المخْلِسِ

على قولين: فقيل: كافّة...، وقيل: مصدريّة...)).

(٤) استدراك دقيق من العطّار على الشّارح.

(٥) هذا هو الوجه الخامس من أوجه (ما) الحرفيّة، ينظر: موصّل الطّلاب ص: ١٥٧.

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ٤٨٨، وفي مصابيح المغاني ص: ٤٨٦: أنّ الكافّة لا يجوز إلغاؤها؛ لأنّ إلغاءها يخلّ بالمعنى، والزّائدة يجوز إلغاؤها؛ لكونها لا تخلّ بالمعنى؛ ولذلك يبقى العامل على عمله.

(٧) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥٧ ((وتسمّى هي وغيرها من الحروف الزّوائد صلةً وتأكيدًا)).

(٨) ينظر ص: ٢٢٣.

أي: تسمّى بهما معًا، وبكل واحدٍ على انفراده[١].

قوله: **(والحامل على إلخ)** [٢]

الواو بمعنى: أو، فهو إشارةٌ لعلّةٍ ثانية[٣].

---

(١) ينظر: الزّرقاني ل/ ٧١ (ب).

(٢) تمامه من موصّل الطّلاب ص: ١٥٧ ((والحامل على هذه التّسمية – أي: كونها صلةً وتأكيدًا – خصوصُ المقام القرآنيّ، والتّعميم لطرد الباب، وقطع المادّة نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩])).

(٣) ينظر: الزّرقاني ل/ ٧١ (ب)، والعلّة الأولى هي: قوله في موصّل الطّلاب ص: ١٥٧((وتسمّى هي وغيرها من الحروف الزّائدة صلةً وتأكيدًا في اصطلاح المعربين؛ فرارًا من أن يتبادر إلى الذّهن أنّ الزّائد لا معنى له)).

الباب الرّابـع:
في الإشارة إلى عباراتٍ محرّرةٍ مستوفاةٍ موجزة

قوله: (الباب الرّابع؛ في الإشارة)[(١)]

في زيادة الإشارة إشعارٌ بأنّ ذلك التّفصيل إيماءٌ بالنّسبة إلى ما يستحقّهُ هذا المقام من البسط[(٢)]، وقد تقدّم لك وجهُ تأخّر هذا الباب عند التكلّم على أوّل الأبواب[(٣)]، ووجه ترتيبها[(٤)]؛ فلا تغفل.

قوله: (فعلٌ ماضٍ) [(٥)]

بالتّنوين فيهما[(٦)].

قوله: (خبرًا لما لم يُسمَّ فاعله)[(٧)]

لما حصلت[(٨)] الفائدة التّامّة [به][(٩)] أطلق اسم الجزء عليها مجازًا؛ للمشابهة.

قوله: (ولا تقتضي تأكيد النّفي) [(١)]

---

(١) هذا هو الباب الرّابع من أبواب موصّل الطلاّب، وهو في الإشارة إلى عباراتٍ محرّرةٍ مستوفاةٍ موجزة، وهي ثمانية أنواع عدد أبواب الجنّة، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦١- ١٧٣، ومقصود المصنّف من هذا الباب: تصحيح بعض العبارات الجارية على ألسن المشتغلين بصناعة الإعراب؛ حيث يصحّح المصطلح المستعمل، ويضع البديل، ويبيّن لِمَ كان اختياره، وقد عقد المصنّف في المغني الباب السّابع في كيفيّة الإعراب، يخاطب به المبتدئين، وسبقته خاتمة مفادها: أنّه ينبغي للمعرب أن يتخيّر من العبارات أوجزها، وأجمعها للمعنى المراد ينظر ص: ٨٧١ – ٨٨٣.

(٢) ينظر: الرّوميّ ص: ٢٢٤.

(٣) في (ز/ب) الباب.

(٤) ينظر: ص: ٢٢٣.

(٥) موصّل الطلاّب ص: ١٦١.

(٦) هذا هو النّطق الصّحيح لهذه العبارة، فما يقوله بعض العامّة: فعلٌ ماضي؛ خطأ شائع.

(٧) يقصد به: المفعول الّذي لم يُسمَّ فاعله في نحو: (أعطي زيدٌ درهمًا)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٢.

(٨) في (ع) حصلة، وهو خطأ إملائيّ.

(٩) زيادة من (ع)، و(ز/أ).

خلافًا للزّمخشريّ[٢].

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه[٣] دعوىً لا دليل عليها؛ بل قد يكون المنفيّ بـ (لا) آكدُ من المنفيّ/ بـ(لن) [٤]؛ لأنّ المنفيّ بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفيّ بـ (لن) لا يكون؛ ونفي الفعل إذا أُقسم عليه أَوْكَد[٥]. [ل/١١٠/ أ]

وقال صاحب الإقليد[٦]: والمراد بالتّأكيد: هو التّصميم، وإبرام العزيمة على ما أُخبر به من سلبٍ وإيجاب ، وليس كما زعم بعضهم أنّها للتّأبيد[٧]؛ إذ التّأبيدُ منافٍ للتّحديد،

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٢ ((وأن تقول – أي: ينبغي لك أيّها المعرب – في (لَنْ) من نحو: (لن أقوم) حرف نفي واستقبال، ولا يقتضي تأكيد النّفي على الأصحّ)).

(٢) ينظر: المفصّل ص: ٣٠٧، والأنموذج ص: ١٧، والكشّاف ٢٤٨/١، و١١٣/٢، وتفصيل المسألة في الرّومي ص: ٢٢٧، ٢٢٨، والشّنواني ٢٢٩/٢، ٣٣٠.

(٣) مكرّرة في (ع).

(٤) في (ع) لي.

(٥) ينظر: المغني ص: ٣٧٤، والرّوميّ ص: ٢٢٧.

(٦) هو: تاج الدّين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدِيّ الأندلسيّ ت ٧٠٠هـ، وفي معجم المؤلّفين: ٧٢/٢ الخجنديّ، وهو خطأ، وكذا في الرّومي ص: ٢٢٨، والصّحيح: الجَنْديّ كما أفاد محقّق الإقليد شرح المفصّل الدّكتور: محمّد أحمد الدّراويش ٢٠/١، وحديثه عن (لن) في ١٧٧٥/٤.

(٧) في (ع) للتّأكيد، وقد فهم العلماء من كلام الزّمخشري أنّه يقول بالتّأبيد في الأنموذج، كما في المغني ص: ٣٧٤، وبالرّجوع إلى الأنموذج ص: ١٧ تبيّن أنّه لا يقول بذلك، ولم يصرّح به أيضًا في المفصّل، والكشّاف، وقد ردّ القول بإفادتها التّأبيد الرّضي في شرحه للكافية ٢٣٥/٢، وابن مالك في شرح الكافية الشّافية ١٥٣١/٣، وابن هشام في المغني ص: ٣٧٤، وينظر: التّصريح ٤٢٢/٢، والهمع: ٤/٢، وقد تناول المسألة بالتّفصيل الأستاذ الدّكتور: أحمد هاشم في كتابه: قضيّة (لن) بين الزّمخشريّ والنّحويّين، وبيّن وجه الصّواب فيها.

وقد جاء التّحديد معها في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾[١]، وحتّى لانتهاء الغاية ا.هـ.

بهذا يبطُل كونها لتأكيد النّفي[٢]، ولتأبيده، وزعم قومٌ منهم ابن السّراج[٣] إلى أنّه يجوز أن يكون الفعلُ بعدها دعاءً[٤]، واختاره ابن عصفور[٥]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[٦]، والصّحيح: أنّه لم يستعمل من حروف النّفي في الدّعاء إلاّ (لا) خاصّة ا.هـ من الرّوميّ[٧].

قوله: (حرفُ شرطٍ) [٨]

أي: حرفٌ فيه معنى الشّرط؛ إذ لو كانت أداةَ شرطٍ لاقتضت فعلاً بعدها، لكنّها لم تقتضه؛ فليست أداةَ شرطٍ، وهي من أغرب[٩] الحروف؛ لقيامها مقام أداةَ شرطٍ، وجملة شرطيّة[١٠].

---

(١) يوسف: ٨١.

(٢) خلافًا للزّمخشريّ في المفصّل، والكشّاف، والأنموذج كما مرّ آنفًا.

(٣) سبقت ترجمته ص: ٤٠٨.

(٤) في الأصول ٢/١٧١ ما يخالفه، حيث قال: ((والدّعاء بـ(لن) غير معروف)).

(٥) ينظر: المغني ص: ٤٧٣، والتّصريح ٢/٢٢٩، والأشموني ٣/٢٧٨.

(٦) القصص: ١٧.

(٧) ينظر ص: ٢٢٧، ٢٢٨.

(٨) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٣ ((وأن تقول في (أمّا) المفتوحة الهمزة المشدّدة الميم من نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[الضحى: ٩] حرف شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد، ومن نحو: (أمّا زيدٌ فمنطلقٌ) حرف شرطٍ وتوكيدٍ بدون تفصيل)).

(٩) في (ع) أعراب.

(١٠) سبق ذكره ص: ١٦٣، ١٦٤، وهو في الشّنواني ١/٢٧ بتصرّف.

قال محشّي الضّوء[١]: اختلف النّحاة في (أمّا) بعد اتفاقهم على أنّها حرف؛ هل[٢] هي موضوعةٌ للشّرط، أو قائمةٌ مقام ما وُضعَ له؟

فذهب ابن الحاجب إلى الأوّل؛ حيث قال في الكافيّة: ((وحروف الشّرط: إنْ، ولو، وأمّا))[٣]، وصاحب الكشّاف إلى الثّاني؛ حيث قال في مفصّله: ((أمّا: كلمةٌ فيها معنى الشّرط))[٤]، ووفّق بينهما المولى جلال الدّين [الفُجْدُوانيّ][٥] فقال: ((إنّ صاحب الكشّاف اعتبر ما كان خالصًا للشّرط، وابن الحاجب ما فيه معنى الشّرط، وأدرجه في حرف الشّرط؛ فيكون جمع بين الحقيقة والمجاز))[٦]، ومن هذا قيل: إنّ إطلاقَ حرف الشّرط على (أمّا) التّفصيليّة مجاز [٧].

قوله: (بدون تفصيل)

وقيل: إنّها لا تخلو عن التّفصيل؛ لكن قد يكون لمجملٍ في الذّكر، وقد يكون لمجملٍ في الذّهن[٨]، وإلى هذا أشار العصام بقوله[٩]: ومن قصُرَ نظره على الثّاني؛ فقد صار

---

(١) هو: عبد اللّطيف البغداديّ، وسبقت ترجمته ص:٢٠٠، وينظر رأيه في حاشيته على الضّوء ل/٨.

(٢) في (ع)، و(ز/أ): بل.

(٣) الكافية بشرح الرّضيّ ٣٨٩/٢ .

(٤) المفصّل ص: ٣٢٣.

(٥) في الأصل: العجروانيّ، وفي (ع)، و(ز/أ، وب) العجدواني، وما أثبت هو الصّحيح، وهو: أحمد ابن عليّ بن محمود الفُجْدُوانيّ، له شرح على الكافية ت ٧٢٠هـ، وفُجْدُوان: من قرى بخارى، قال السّيوطي في بغية الوعاة ٣٤٧/١ : لم أقف له على ترجمة، وشرحه مشهورٌ بأيدي النّاس، لطيف.

(٦) شرح الكافية للفُجْدوانيّ، بتحقيق: محمّد أحمد حسن رشوان ص: ٥٩٨.

(٧) ينظر الرّوميّ ص: ٢٣٠، ٢٣١.

(٨) ينظر: المصدر السّابق ص: ٢٣١، والزّرقاني ل/ ٧٣ (أ).

(٩) لعلّه في شرح الكافية للعصام، وهو مخطوط في دار الكتب المصريّة برقم: ٥٧٧ نحو طلعت، ولم أقف عليه.

عانيًا لتكلّفاتٍ لا يجدُ لها غانيًا [١].

قال من حشّاه[٢]: وبيانُ التكلّفات: أنّه يحتاج في كثيرٍ من المواضع، كأوائل الكتب إلى تكلّف تقدير مجمل[٣]، وإلى تكلّف تقدير مقابلٍ لـ(أمّا)، وأورد أنّ هذين تكلّفان؛ لا تكلّفات؟

وأجيب: بأنّه أراد بالجمع ما فوق الواحد، أو الجمع باعتبار أكثر الموادّ، أو التكلّف الثّالث؛ اعتبار قرينةٍ على المقدّرَين.

قوله: (كما يقولون) [٤]

مثلُ هذه الكاف تسمّى: كاف القرآن، والوقوع[٥]؛ وقد تقدّم لك مثالها[٦].

قوله: (لأنّ المقتضي للخفض) [٧]

فيه مساهلة؛ لأنّه/ يفهم منه كونُ العاملِ نفسُ المقتضي؛ وليس كذلك؛ لأنّ العامل **[ل/١١٠/ب]** ما به يتقوّم المقتضي للإعراب؛ على ما صرّح به ابن الحاجب في مقدّمته[٨]؛ اللّهم إلاّ أن يُقدّرَ محذوف؛ كأن يقال: لأنّ ما به يتقوّم المقتضي إلخ[٩].

---

(١) في (ع)، و(ز/أ، وب) عانيًا – بالعين –.

(٢) يعني: من حشى على العصام، ولم أقف عليه.

(٣) في (ع) محل.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٣ «وأن تقول في الفاء التّي بعد الشّرط من نحو: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[الأنعام: ١٧] الفاء رابطةٌ لجواب الشّرط بالشّرط، ولا تقل: جواب الشّرط كما يقولون.. ».

(٥) ينظر: الكافيجي ص: ٥٠١.

(٦) ينظر ص: ٦٨٨.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٣ «لأنّ المقتضي للخفض إنّما هي الإضافة، أو المضاف؛ لا كون المضاف ظرفًا بخصوصه..».

(٨) ينظر: الكافية بشرح الرّضي ٢٥/١.

(٩) ينظر: الرّوميّ ص: ٢٣٣، ونحوه في الكافيجي ص: ٥٠٢.

قوله: (أو المضاف)

ترك القول الثّالث؛ وهو أنّ العامل في المضاف إليه حرف الجرّ المقدّر[١]؛ لعدم الالتفات إليه، وانظر على قول من يقول: إنّ العامل هو الحرف؛ إذا كانت الإضافة لا على معناه، كالبيانيّة؛ ما العامل في المضاف إليه حينئذٍ[٢]؟ فإنّه يضطرّ إلى القول بأنّ العامل هو الإضافة، أو المضاف.

وقد يجاب: بأنّها لما لم تكن على الأصل؛ لم يلتفت إليها، ويؤيّده أنّها من قبيل المجاز ا.هـ. [٣]

ثمّ إنّي رأيت في تعليقة ابن النّحاس[٤] على المقرّب؛ كلامًا نفيسًا[٥] له مسيسٌ بالمقام، لا بأس بذكره.

---

(١) هذا رأي الزجّاج، وتابعه ابن الحاجب، ينظر: الارتشاف ٥٠١/٢، والتّصريح ٢٥/٢، واختلف العلماء في عامل الجرّ في المضاف إليه على ثلاثة أقوال:

١- الإضافة، وهو رأي السّهيليّ وأبو حيّان.

٢- المضاف، وهو رأي سيبويه، وهو الصّحيح.

٣- حرف الجر المقدّر، ينظر تفصيل المسألة في: الكتاب ٤١٩/١، والرّضيّ على الكافية ٢٥/١، وشرح المفصّل لابن يعيش ١١٧/٢، وأوضح المسالك ٨٤/٣، ٨٥، والتّصريح ٢٤/٢، ٢٥، والأشموني ٢٣٧/٢، وسبق ذكر المسألة ص: ٣٢٦.

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) ينظر: الكافيجي ص: ٥٠٢، والرّوميّ ص: ٢٣٢، والزّرقانيّ ل/٧٣ (ب).

(٤) في (ع) ابن الحاجب، وابن النّحاس هو: محمّد بن إبراهيم بن محمّد أبي نصر بهاء الدّين ابن النّحاس الحلبيّ، شيخ العربيّة بالدّيار المصريّة، روى كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة لأبي عليّ الفارسي وغيرها، له شرح المقرّب، وشرح ديوان امرئ القيس وغيرها ت٦٩٨هـ، ينظر: غاية النّهاية ٤٦/٢، ومعرفة القرّاء الكبار ٧٢٩/٢، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣-٢٩٧، وبغية الوعاة ١٣/١-١٤.

(٥) في (ع) يقسًا.

قال رحمه الله تعالى: «مسألة[١]: اختُلِف في عامل الجرّ في المضاف إليه؟ فقيل: العامل حرف الجرّ المقدّر في الإضافة[٢]، وحرف الجرّ يعمل مقدّرًا إذا ناب عنه نائبٌ، كواو رُبّ، وفائها؛ لأن معنى: غلامُ زيد؛ غلامٌ لزيد[٣]، ومعنى: خاتمُ فضّة؛ خاتمٌ من فضّة.

قال شيخنا -رحمه الله- : وهو ضعيف؛ لأنّا لا نُسلّم تقدير الحرف، وقوله: إنّ المعنى: غلامٌ لزيد، وخاتمٌ من فضّة؛ قلنا: مسلّمٌ إن المعنى ذلك، وأمّا تقدير الحرف؛ فلا نسلِّم، ومستند المنع: أنّ المقدّر كالملفوظ به، ولو لفظنا بحرف الجرّ؛ لمّا تنزّل[٤] غلامٌ من زيدٍ منْزلة [الخبر][٥] بالإجماع، وأنّه منَزّلٌ في حال الإضافة منه منْزلة [الخبر] بالإجماع، فعرفنا أنّه ليس حرف الجرّ مقدّرًا، وإن سلّمنا أنّ حرف الجرّ مقدّر؛ ولكن لا نسلّم أنّه يعمل مقدّرًا؛ لضعف عامل الجرّ، وقول المستدلّ: إنّه يعمل إذا ناب عنه نائب، كما في واو رُبّ وفائها؟

قلنا: لا نسلِّم النّيابة، وأمّا واو رُبّ وفائها؛ فقد بيّنّا في باب حروف الجرّ[٦]؛ أنّ الصّحيح أنّ الجرّ برُبّ المقدّرة؛ لا بالواو، والفاء[٧].

وقيل: العامل هو الاسم الأوّل[٨]، وهو الصّحيح؛ لأنّ سيبويه رحمه الله قال: واعلم أنّ المضاف ينجرّ بثلاثة أشياء؛ بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرف، وبشيءٍ يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا[٩].

---

(١) في (ع) مسلة، وفي (ز/أ) مسئلة.

(٢) في (ع) بتكرار (فقيل العامل حرف الجرّ المقدّر في الإضافة).

(٣) في (ع) زيد على زيد.

(٤) في (ع) قوله لَمّا تنزّل، وهو سهوٌ.

(٥) في النّسخ الأربع: الجزء، وما أثبت من تعليقة ابن النحّاس.

(٦) ساقطة من (ع) .

(٧) ينظر: المسألة في الإنصاف١/٣٧٦ – ٣٨١، والرّضي على الكافية ١/٣٣٠، ٣٣١، والتّصريح ٢/٢٢، والأشموني ٢/٢٣٣.

(٨) يعني: المضاف .

(٩) ينظر: الكتاب ١/٤١٩.

فنصّ -رحمه الله- على أنّ الجرّ بالاسم الّذي هو ظرف، أو بالاسم الّذي لا يكون ظرفًا؛ ولأنّ المضاف إليه معرَبٌ فلا بدّ له من عامل، وقد/ أبطلنا أن يكون حرفُ الجرّ هو العامل؛ فتعيّن الأسماء[١]؛ لعدم القائل بالثّالث[٢]))[٣] انتهى بحروفه[٤]. [ل/١١١/ أ]

وفيه[٥]: أنّه قيل به؛ وهو أنّ الجرّ بنفس الإضافة، فليحرّر.

قوله: **(المقابل للإنشاء)** [٦]

دفعَ به ما قد يُتوهّم أنّ المراد: خبر المبتدأ، ويعلم منه: أنّ الخلاف في عطف الإنشاء على الخبر وعكسه؛ لا عطفه على الطّلب وعكسه، فكان الأولى أن يعبّر بدل الطّلب بالإنشاء؛ لأنّ الطّلب أخصّ [٧].

وقد يجاب[٨]: بأنّه عبّر به لأجل المثال الّذي ذكره؛ لأنّه من قبيل الطّلب.

---

(١) في (ز/ب) الاسم.

(٢) يعني به: حرف الجرّ المقدّر في الإضافة.

(٣) شرح المقرّب المسمّى التّعليقة ٧٠٢/٢، ٧٠٣.

(٤) في (ع)، و(ز/أ، وب) بالرّمز (هـ).

(٥) هذا من كلام العطّار؛ حيث يرى أنّ العامل هو المضاف، أو الإضافة، وهو العامل المعنويّ، فقد فُهما من كلام سيبويه، وينظر: شرح المفصّل لابن يعيش ٢/ ١١٧، والتّصريح ٢٤/٢، ٢٥.

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٤ ((لأنّه لا يجوز على رأي، أو لا يحسن على آخر عطف الطّلب، وهو قسم من عطف الإنشاء على الخبر المقابل للإنشاء...))، وينظر تفصيل ذلك في الكافيجيّ ص: ٥٠٣.

(٧) ما سبق إيضاحٌ من العطّار، وينظر المسألة في: الكتاب ١٣٨/١، ١٣٩، والمغني ص: ٦٢٧ - ٦٣٠، والرّوميّ ص: ٢٣٣، والشنوانيّ ٢٣٤/٢، ٢٣٥.

(٨) ينظر: الزّرقاني ل/٧٣ (ب).

قوله: (وأجازه الصَّفَار) [(١)]

استدلّ المجيز بقوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ في سورة البقرة[(٢)]، ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في سورة الصّف[(٣)].

وجوّز السّعد في التّلويح[(٤)] في بحث الواو في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[(٥)]، قال: إنّه عُطِفَ على قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[(٦)]، وقال: عطفُ الإنشاء على الخبر، وبالعكس؛ سائغٌ جائزٌ عند اختلاف الأغراض، وأيضًا قال في شرح الكشّاف[(٧)] حيث فسّر قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ الآية[(٨)]: إنّ عطف الإنشاء على الخبر كثير، فعطف قوله: ﴿ وَلَبِئْسَ ﴾ على قوله: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ ﴾، أفاده الحفيد في حواشي المطوّل[(٩)].

---

(١) أي: عطف الخبر على الإنشاء، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٤، وتفصيل المسألة في المغني ص: ٦٢٧، والشمنّي ل/٥٢ (أ)، والشّنواني ٢/٢٣٤، وهي في المطوّل ص: ٢٥٠-٢٥١، والصفّار هو: قاسم بن علي بن محمّد بن سليمان الأنصاريّ الشّهير بالصفّار، صاحب الشّلوبين، وابن عصفور، له شرح كتاب سيبويه، ت٦٣٠هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٥٦، ومعجم المؤلّفين ٨/١٠٧.

(٢) عطفها على قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة:٢٣-٢٤].

(٣) عطفها على قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم ﴾ إلى قوله: ﴿ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾[الصّف:١٠-١٣].

(٤) لم أقف عليه.

(٥) النور:٤.

(٦) من قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ساقطٌ من (ع)، وهو سقطٌ بمقدار ثلاثة أسطر.

(٧) ينظر: حاشية السّعد على الكشاف ٢/٣٩٤.

(٨) البقرة:١٠٢.

(٩) مخطوط في دار الكتب برقم: ٤٨٥٩/هـ، ولم أقف عليه.

قوله: (بين المتعاطِفَيْن)(١)

في(٢) الحكم، كما في عطف الجمل، وكونهما محكومًا عليهما، كما في: (جاء زيدٌ وعمروٌ)، أو محكومًا بهما، كما في: (قام وقعد زيدٌ).

قوله: (أو مَعَهُ) (٣)

أمّا نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه) فهي نصٌّ في المعيّة، فلا يقال فيها ما ذكر، وكأنّ المثال لإخراج هذه(٤).

قوله: (والغاية) (٥)

أي: بدون ترتيب؛ فيصحّ : (أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسَها)، مع أكله الرّأس أوّلاً، وهو لا ينافي الغاية؛ إذ المقصود: لم أُبْقِ منها شيئًا.

قوله: (التّدريج)

أي: في المعطوف عليه، فلا يقال: (بلعتُ السّمكة حتّى رأسها) (٦).

قوله: (على الأصحّ) (٧)

مقابله: أنّه مرفوعٌ على ما كان عليه(٨).

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٤ «وأن تقول في الواو العاطفة من نحو: (جاء زيدٌ وعمرو)؛ الواو حرف لمجرّد الجمع بين المتعاطفين»، وينظر: المغني ص: ٤٦٣، ٤٦٤، والكافيجي ص: ٥٠٣، ٥٠٤.

(٢) في (ع) فمن.

(٣) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٤ «ولا تقل: للجمع المطلق؛ لأنّها قد تكون للجمع المقيّد نحو: (جاء زيدٌ وعمروٌ قبله أو بعده أو معه) ».

(٤) الزّرقاني ل/ ٧٤ (أ) بتصرّف .

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٥، والمراد: حتّى حرف عطفٍ للجمع والغاية والتّدريج.

(٦) ينظر: الزّرقاني ل/٧٤ (أ ، ب).

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٥ «وأن تقول في (إنّ) المكسورة الهمزة المشدّدة النّون؛ حرف تأكيدٍ تنصب الاسم اتّفاقًا، وترفع الخبر على الأصحّ».

(٨) هذا رأي الكوفيّين، أمّا البصريون فمذهبهم: أنّ (إنّ) ترفع الخبر، ينظر المسألة في: الإنصاف =

قوله: (الإعراب بكسر الهمزة) [١]

هو[٢] مجرورٌ على أنّه مضافٌ إليه، والمضاف قوله: (صناعة)[٣]، وبفصل الشّارح بينهما بتفسير المضاف؛ أورث اللّفظ ركّة، فكان الأولى: تأخير التّفسير عن المضاف إليه.

قوله: (وتقدّم بيانه) [٤]

الأولى: أنّ المراد به هنا علم النّحو[٥].

قوله: (ولا يبحثَ عن فاعله) [٦]

لأنّ كلّ فعلٍ له فاعل، فالنّفس عند سماع الفعل تتشوّق لسماع فاعله، فلو تركه لأبقى[٧] تشوّقها؛ نعم يجوز السّكوت عن الفاعل المعلوم نحو: (خَلقَ العَالم)، أمّا السّكوت عن المفعول/ فليس بمعيبٍ؛ لأنّه فضلة[٨]. [ل/١١١/ ب]

= ١٧٦/١ – ١٨٥، وشرح المفصّل لابن يعيش ١٠٢/١، والرّضي على الكافية ٣٤٦/٢، والارتشاف ٤٧٦/١، والتّصريح ٢١٠/١، والهمع ١٣٤/١.

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٦ «واعلم أنّه يعاب على النّاشئ في صناعة.. الإعراب – بكسر الهمزة – ...».

(٢) ساقط من (ع).

(٣) في (ع) طاعة.

(٤) تقدّم تعريف الإعراب في موصّل الطلاّب ص: ٢٦، وينظر ص: ١٨٧، ٢٠٢.

(٥) ينظر: الكافيجي ص: ٥٠٧، والشّنواني ٢٤٣/٢.

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٦ «أن يذكر فعلاً من الأفعال الثلاثة، ولا يبحث عن فاعله إن كان له فاعل».

(٧) في (ع) الأبقى.

(٨) ينظر: الكافيجي ص: ٥٠٨.

قوله: (وما في معناها) (١)

كالمنسوب نحو: (مررتُ برجلٍ مصريٍّ حمارُه) (٢)، والجار والمجرور، والظّرف المعتمد كما مرّ(٣).

قوله: (في الأصل) (٤)

عمّم؛ ليَدخل خبرُ النّاسخ.

قوله: (وتقدّم أنّ المجرور إلخ) (٥)

هذا بمنْزلة التّخصيص(٦) في كلامه، يعني: أنّ البحث مفروضٌ(٧) في جارٍّ مفضٍ معنى الفعل لمعموله(٨)؛ بخلاف الزّائد فإنّه لا متعلّق له حتّى يبحث عنه(٩).

قوله: (من نحو: قام ذا) (١٠)

أُدخل بنحو: (قام اللّذان)، و(قام ذان) (١١)، ونحوهما، وأدخل أيضًا؛ كلّ مثالٍ

---

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٦.

(٢) ينظر: الزّرقاني ل/ ٧٤ (أ).

(٣) يريد: المعتمد على شيءٍ قبله من نفيٍ، أو استفهامٍ كقولهم: أفي الدّار زيدٌ، أعندك سعدٌ، وينظر: ص: ٤٨٨.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٦ ((أو يُذكر مبتدأ في الأصل، أو في الحال، ولا يفحص عن خبره...)).

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٦ ((وتقدّم أنّ المجرور بحرفٍ زائد لا يتعلّق بشيء؛ فلا متعلّق له))، وينظر: ص: ٤٦٨-٤٧٩.

(٦) في (ع) التخصص.

(٧) في (ع) معروض.

(٨) في (ع) لمقوله.

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٥٠٩.

(١٠) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٦ ((وما يعاب على النّاشئ في صناعة الإعراب؛ أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم من قولك: (قام ذا)،.. على أن يقول..: ذا اسم إشارة.. فإنّ ذلك لا ينبني عليه إعرابٌ من رفعٍ أو غيره...)).

(١١) في (ز/ب) قام اللذان ذان، بإسقاط قام الثّانية.

أشبه ما مثَّل به؛ مما لا ينبني على بيانه إعرابٌ، كأن يقول في زيدٍ من (قام زيد)؛ قام: فعلٌ ماض، وزيد: اسمٌ مظهر علم، وفي: (رأيت بكرًا)؛ إن بكرًا: اسمٌ ساكن الوسط مثلاً؛ بل الصّواب: أن يقال في الأوّل فاعل، وفي الثّاني مفعول[١].

قوله: (لا ينبني عليه إعراب)

لأنّ المقتضي للإعراب؛ هو توارد المعاني فيما هو قابلٌ لها؛ لا كون الاسمِ اسمَ إشارة، ولا موصولاً، ولا غير ذلك، وإنّما قال: (فالصّواب) دون الأولى؛ إذ ما ذكر جائزٌ، غاية الأمر: أنّه معيب؛ لأنّ الوجه المعيب يضمحلّ عند المقابلة بالوجه الحسن؛ فيبطل الالتفات إليه، فكأنّه أمرٌ باطل يعبّر في مقابله بالصّواب[٢].

قوله: (تصرّف الأسماء) [٣]

مِن فتحها في المذكّر، وكسرِها في المؤنّث، وإلحاقِها علامة التّأنيث، والجمع[٤].

قوله: (لا أنّها[٥] اسمٌ مضاف إليه)

لأنّ اسم الإشارة معرفة؛ فلا يضاف لشيءٍ، ولا اسمٌ مرفوعٌ؛ لأنّه لا رافعٌ هنا، ولا اسمٌ[٦] منصوب؛ لأنّه لا ناصب، فتعيّن أن يكون حرفًا.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون منصوبًا باسم الإشارة؛ لما فيه من معنى الفعل، وهو أشيرُ[٧]، نُصب به الحال؟

---

(١) من قوله: (كأن يقول في زيد) إلى هذا الموضع من الكافيجيّ ص: ٥١٢، ٥١٣ بتصرّف.

(٢) ينظر: الكافيجيّ ص: ٥١١.

(٣) أي: كاف الخطاب فهي تتصرّف تصرّف الأسماء، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٧.

(٤) هذه هي اللّغة الفصحى، واللّغة الثّانية: إفرادها مفتوحةً في الأحوال كلّها، والثّالثة : إفرادها مفتوحة في المذكّر، ومكسورة في المؤنّث ينظر: الشّنواني ٢/٢٤٦.

(٥) في (ع)، و(ز/ب) لأنّها.

(٦) في (ع) والاسم.

(٧) ساقط من (ع)

فالجواب: أنّ هذا لا يكون إلاّ إذا اقتضاه المقام، ولا اقتضاء[1] هنا، وقد يستدلّ بحرفيّة هذه الكاف أيضًا بامتناع وقوع [الظّاهر][2] موقعها، ولو[3] كانت اسمًا لما امتنع[4].

قوله: (وَلِيَهْتَدِ إلخ) [5]

قدّره إشارةً إلى أنّ قول المصنّف إلى أنّ الاسم معطوف على قوله: (على أنّ ما يلحقه) فيكون العامل[6] التّنبيه، وهو يتعدّى بـ(على) لا بـ(إلى)، وعلى هذا فكان المناسب أن يقول: وليهتَدِيَ[7]؛ بنصب الفعل بـ(أنْ) مضمرة، فيكون من عطف/ المصدر المؤوّل على المصدر الصّريح؛ إذ عطف الفعل على المصدر لا يجوز، وقدّر الكافيجيّ التّنبيه فقال[8]: وهي التّنبيه إلى أنّ الاسم إلخ، ففيه دلالةٌ على أنّ التّنبيه يتعدّى بـ (إلى) أ.هـ (ق) [9]. [ل/١١٢/ أ]

وفيه مناقشةٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ ما ذكره مبنيّ على أنّ ياء (يهتدي) ليست ثابتة؛ مع أنّها ثابتةٌ فيما رأينا[10] من النُّسخ[1]، وذاك دليلٌ على أن (يهتدي) منصوبٌ بأنْ مضمرة[2]؛ إذ لو

---

(١) في (ع) والاقتضاء.

(٢) في النّسخ الأربع: الضّمير، وهو خطأ، والصّحيح: ما أثبت.

(٣) ساقطة من (ع).

(٤) من قوله: (لأنّ اسم الإشارة) إلى هذا الموضع من الرّوميّ ص: ٢٣٨ بتصرّف.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٧ «وليهتدي إلى أنّ الاسم المفروق بأل (الّذي) يقع بعده أي: بعد اسم الإشارة من نحو قولك: (جاء هذا الرّجل) نعتٌ عند ابن الحاجب، أو عطف بيانٍ عند ابن مالك على الخلاف المذكور»، وينظر: الرّضيّ على الكافية ٣٣/١، والتّسهيل ص: ١٧٠، ١٧١.

(٦) من قوله: (قول المصنّف) إلى قوله: (فيكون العامل) ساقط من (ع).

(٧) كذا في بعض نسخ موصّل الطلاّب، والشّنواني ٢٤٦/٢.

(٨) ينظر: الكافيجي ص: ٥١٥.

(٩) ينظر: الزّرقاني ل/ ٧٥ (أ).

(١٠) في (ز/ب) رأيت، وفي (ع) فما رأينا.

كان[٣] مجزومًا؛ لحذفت.

الثّاني: أنّ تقدير لفظ التّنبيه في كلام الكافيجيّ؛ لا يفيد أنّه يتعدّى بـ(إلى) حقيقة؛ لِمَ لا يجوز أنّه يتعدى بها لتضمّنه معنى الإشارة.

قوله: **(وقيل بدلٌ منها)** [٤]

ظاهره أنّه قولٌ ثالث، وليس كذلك؛ لأنّه متى صحّ عطفَ بيانٍ صحّ بدلاً، كما هو القاعدة، إلاّ ما استُثني، وهذا ليس من المستثنى[٥].

قوله: **(فتقول في (مُ))** [٦]

فحينئذٍ[٧] فيه تأمّل؛ لأنّ كلاًّ من (م)، و(ق) حرفٌ هجائيّ؛ فكيف يكون مبتدأً أو فعلاً؟

ويجاب: بأنّ المحذوف صار نسيًا منسيًّا كـ (يد)، أي: فكأنّ الكلمة هي هذا الحرف[٨].

(١) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٧ ح/٢، حيث بيّن محقّقه د/ عبد الكريم مجاهد: اختلاف النّسخ في إثبات الياء وعدمها.

(٢) في (ز/ب) اضطراب في العبارة، وتكرار.

(٣) في (ع) و(ز/ب) لو كانت.

(٤) يريد: الخلاف في الاسم المعرّف بـ(ال) بعد اسم الإشارة، والواقع بعد أيّها في نحو: (يا أيّها الرّجل)، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٨، وتفصيل ذلك في الرّضي على الكافية ٣٠٣/١، والارتشاف ٨٤١/٢، والتّسهيل ص: ١٧١، والأشموني ١٥٠/٣، ١٥١.

(٥) ينظر: الزّرقاني ل/٧٥ (أ) ، وتفصيله في الشّنواني ٢٤٦/٢ – ٢٤٩.

(٦) في (ز/ب): (م د)، وتمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٨ ، ١٦٩ «وأمّا ما صار بالحذف على حرفٍ واحدٍ فلا بأس بذلك، فتقول: (مُ) مبتدأ حذف خبره؛ لأنّه بعض (أيمُن)».

(٧) ساقطة من (ز/ب)، وفي الأصل، و(ع)، و(ز/أ) فح –بالرّمز-.

(٨) ينظر: الشّنواني ٢٥١/٢.

قوله: (فإن كان موضوعًا على حرفين إلخ) (١)

وذلك لأنّ اللّفظ موضوعٌ لنفسه؛ فلا مانع من إطلاقه عليها، وإنّما وضعوا اللّفظ لنفسه(٢)؛ لأنّهم محتاجون إلى التّعبير عنه؛ فلو وضعوا لفظًا آخر لكان الوضع له ضائعًا؛ إذ نفس اللّفظ كافٍ(٣) في التّعبير عنه، ومثلُ هذا الوضع لا يوجب الاشتراك؛ وإلاّ كانت جميع الحروف مشتركة، ولا قائلٌ به.

قال الرّضيّ: إذا جُعلت الكلمة عَلمًا؛ وكانت ثنائيّة، وقُصد إعرابها؛ فإنّه يشدّد الحرف الثّاني نحو: (أكثرت من اللّو)؛ لتكون على أقلّ أوزان المعرَبات، وأمّا إذا جُعلت عَلمًا لغير اللّفظ، أولم يُقصد إعرابها؛ فلا تُشَدِّد ثانيها إذا كان صحيحًا نحو: (جاءني كم)؛ لئلا يلزم التّغيير(٤) في اللّفظ، والمعنى(٥) ا.هـ ملخّصًا من (ش) (٦).

قوله: (أن يجتنب المُعرِبُ) (٧)

خَصَّ القول به دون غيره؛ وإن كان الاجتناب يُعمُّه وغيره؛ لأنّه هو الباحث عن/ **[ل/١١٢/ ب]**
الألفاظ، فأغلب ما يقع ذلك منه(٨).

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٩ ((نُطِقَ به فتقول: (مَنْ) اسم استفهام، وما أشبه ذلك، ولا يحسن أن ينطق عن الكلمة بحروف هجائها، ولا يقال: الميم والنون: اسم استفهام ..)).

(٢) من قوله: (فلا مانع) إلى قوله: (لنفسه) ساقط من (ز/أ).

(٣) في (ع) كان.

(٤) في (ع) التّعبير.

(٥) ينظر: الرّضيّ على الكافية ١/١٤١.

(٦) ينظر: الشّنواني ٢/٢٥١-٢٥٢.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٦٩ ((وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرفٍ من كتاب الله إنّه زائد)).

(٨) ينظر: الكافيجي ص: ٥٢٠، والشّنواني ٢/٢٥٧.

قوله: (في حرفٍ)

المراد بها: الكلمة بأقسامها الثّلاثة، وحروف المباني[١].

قوله: (زائد)

أي: بالإطلاق هكذا؛ إمّا حرفٌ مزيدٌ للتّأكيد[٢]، أو زِيدَ للتّأكيد فلا يُجْتَنَب؛ بل واقعٌ في التّفاسير.

قال البيضاويّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[٣]: ((ما مزيدةٌ للتّأكيد))[٤].

قوله: (قلت من أمرين) [٥]

أجيب عن الأوّل[٦]: بأنّه يجوز أن يكون إشارةً إلى الرّد على الحشَويّة[٧]؛ القائلين بأنّه يجوز أن يقع في الكتاب، والسُنّة ما لا معنى له.

(١) ينظر: الكافيجي ص: ٥٢٠، والشّنواني ٢/٢٥٧، وحروف المباني هي: الّتي تبنى منها الكلمة كالعين، واللاّم، والميم من علم، أمّا حروف المعاني فهي: الّتي تفيد معنىً كسين الاستقبال، وغيرها، ينظر: الكلّيّات ٢/٢٤٤.

(٢) ينظر: الكافيجي ص: ٥٢١، والشّنواني ٢/٢٥٨.

(٣) البقرة:٢٦ .

(٤) تفسير البيضاوي ١/١١٤.

(٥) هذا جواب الكافيجي عن وقوع الوهم في كلام الإمام فخر الدّين الرّازي؛ الّذي نسبه المصنّف إليه في كون المراد من الزّائد ما لا معنى له أصلاً، ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٦٩، ١٧٠، والكافيجيّ ص: ٥٢٢ ، ٥٢٣، وكلام الفخر الرّازي في التّفسير الكبير ٩/٦٢.

(٦) وهو: أنّه نقل إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمل في كلام الله، وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزّائد فيه.

(٧) الحشَويَّة -بفتح الشّين-: وسمّوا بذلك؛ لأنّهم كانوا يجلسون في حلقة الحسن البصريّ أمامه فلمّا أنكر كلامهم قال: ردّوهم إلى حشو الحلقة، أي جانبها، وهم يثبتون صفات الرّب سبحانه وتعالى ممّا جاء به القرآن والسّنة كما قال السّلف؛ لكنّهم لا يؤوّلوها كما تأوّلها السّلف؛ فسمّوا بذلك تشنيعاً عليهم، ينظر: التّحبير شرح التّحرير في أصول الفقه للمرداويّ ٣/١٤٠٣، ١٤٠٤.

وعن الثّاني[(١)]: بأنّه يجوز أن يكون دفعًا لما قد يُتوهّم من أنّ هذا يدلّ لهم؛ بناءً على أنّه لا معنى لِلفْظ (ما)[(٢)] ههنا؛ فدُفع بما ذكره.

ولا ينافي ذلك إمكان جواز وجهٍ آخر؛ بأن يقال: إنّها زائدةٌ للتّأكيد؛ لأنّ الجواب بشيءٍ لا يُنافي الجواب بشيءٍ آخر[(٣)] أ.هـ (ش)[(٤)].

قوله: (إلاّ لمجرّد التّقوية)[(٥)]

أي: التّقوية المجرّدة عن غيرها من المعاني، وعطفُ التّأكيد تفسيريّ، ونُظرَ في الحصر بـ(مِنْ) الزّائدة المفيدة للتّنصيص على العموم في النّفي[(٦)] ؛ فإنّه بدونها ظاهر[(٧)]، ومعها نصٌّ فيه[(٨)] نحو: (ما جاءني مِن أحد)، و(لا) في نحو: (ما جاءني لا زيدٌ ولا عمروٌ)، فإنّها زائدةٌ مع [أنَّ][(٩)] الكلام بدونها يحتمل نفي المجيء في حالتي الاجتماع والافتراق، ونفيه في حالة الاجتماع، وبوجودها يتعيّن المعنى الأوّل[(١٠)]؛ فقد أفاد الزّائد معنىً غير التّوكيد.

---

(١) وهو: أنّه حمل (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[آل عمران:١٥٩]، على أنّها استفهاميّة بمعنى: التّعجّب كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾[النّمل: ٢٠].

(٢) ساقطة من (ع) .

(٣) ينظر: الكلّيات ٢/٤٠٢ – ٤٠٨، والكافيجي ص: ٥٢٢، ٥٢٣.

(٤) ينظر: الشّنواني ٢/٢٥٩، ٢٦٠.

(٥) تمامه من موصّل الطلاّب ص:١٧٠ ((والزّائد عند النّحويّين هو: الّذي لم يؤت به إلاّ لمجرّد التّقوية والتّوكيد)).

(٦) كما أفاد بذلك ابن هشام في المغني، عند حديثه عن (من) الزّائدة ص: ٤٢٥.

(٧) أي: ظاهر الاستغراق بدون (من)، في نحو: (ما جاءني مِن أحد).

(٨) ينظر: التّسهيل ص: ١٤٤، حيث قال ابن مالك: ((وتزاد لتنصيص العموم، أو لمجرّد التّوكيد بعد نفي أو شبهه)).

(٩) زيادة يستقيم بها سوق الكلام .

(١٠) ينظر: المغني ص: ٣٢٢، ٣٢٣.

وأجيب: بأنّ ما ذُكر يرجع للتّأكيد؛ بل هو نفس التّأكيد؛ لأنّ التّأكيد تقوية الكلام، ورفع الاحتمال عنه(١).

قوله: (لحُذِفَت أَلِفُها) (٢)

لكنّها لم تُحذف؛ فليست استفهاميّة، فالاستثنائيّة محذوفة، والشّرطيّة مذكورة، ودليل الملازمة قوله: (لدخول حرف الخفض)، وقوله: (وأجيب إلخ) (٣) منعٌ للملازمة، فهو نقضٌ تفصيليٌّ.

قوله: (وعُورِض) (٤)

المراد بالمعارضة هنا: مطلق المنع، من إطلاق الخاصّ، وإرادة العام؛ لا المصطلح عليها كما لا يخفى.

قوله: (لا يحسُن إخراج التّنْزيل)

فلم ينفع(٥) هذا الجواب(٦).

---

(١) من قوله: (أي: التّقوية) إلى هذا الموضع من الشّنواني ٢/٢٦٠، ٢٦١ بتصرّف، وينظر: الرّضي على الكافية في فائدة الحروف الزّائدة في كلام العرب ٢/٣٨٤، والكلّيّات ٢/٤٠٧، ٤٠٨.

(٢) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٧١ في معرض جوابه عن الفخر الرّازي في توجيهه للحرف الزّائد حيث قال: «والتّوجيه المذكور للإمام الرّازي في الآية باطل لأمرين: أحدهما: أنّ (ما) الاستفهاميّة إذا خفضت؛ وجب حذف ألفها فرقًا بين الاستفهام والخبر، نحو: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ: ١]، وما في الآية ثابتة الألف، ولو كانت استفهاميّة؛ لحذفت ألفها لدخول حرف الخفض عليها»، وينظر: الكافيجي ص: ٥٢٤.

(٣) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٧١.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٧١ «وعورض بأنّ إثبات الألف لغةٌ شاذّة لا يحسن تخريج التّنزيل عليها».

(٥) في (ع) فلم يقع.

(٦) تأكيد لكلام الشّارح في بطلان توجيه الفخر الرّازي في الآية بكون (ما) زائدة.

قوله: (إلاّ أيّ)[١]

وذلك لأنّ معناها يكون بعضًا من كلّ؛ فحقّه أن يكون مضافًا أبدًا.

قال[٢] في الإقليد[٣]: يمكن أن يكون أصل (أي): أويا؛ لأنّه أبدًا/ بعضُ ما يُضاف إليه، وبعض الشّيء يأوي إلى كلّه؛ فقلبت الواو ياء[٤]. [ل/١١٣/ أ]

قوله: (كيفَ أنتَ؟)[٥]

أنت: مبتدأ، خبره: كيف؛ قُدِّم للصّدارة، وصحيحٌ: بدلٌ منه، وأم: للعطف، وسقيم: عطفٌ على صحيح، ووقع الفصل بين البدل، والمبدل منه؛ لاقتضاء المبدل منه الصّدراة كما علمت[٦].

قوله: (ورحمةٌ لم تقترن)[٧]

إشارةٌ لدليلٍ استثنائيّ[٨]، أصله أن يقال: لو كانت مبدلةً من اسمِ الاستفهام؛ لكانت مقترنةً بهمزة الاستفهام؛ لكنّها لم تقترن بها؛ فلا تكون مبدلة[٩].

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٧١ «إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلاّ (أي) عند النّحاة».

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) ينظر: ٨٩٩/٢.

(٤) من قوله: (وذلك) إلى هذا الموضع من الرّومي ص: ٢٤٢ بتصرّف.

(٥) ينظر: موصّل الطلاّب ص: ١٧١، والمراد: مثال على همزة الاستفهام (كيف أنت أصحيح أم سقيم).

(٦) ينظر: الكافيجي ص: ٥٢٦، والشّنواني ٢٦٢/٢.

(٧) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٧١، ١٧٢ «ورحمة لم تقترن بهمزة الاستفهام؛ فلا تكون بدلاً من (ما)، ...ولا يكون خفضها على أن تكون رحمة بيانًا أي: عطف بيان على (ما)؛ لأنّ (ما) لا توصف، وكلّ ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان كالمضمرات عند الأكثرين».

(٨) في (ع) الاستثنائي.

(٩) ينظر: الكافيجي ص: ٥٢٦، وينظر المسألة في: الرّضي على الكافية ٣٤٢/١، والتّصريح ١٦٣/٢، والأشموني ١٣٠/٣.

قوله: (ولا يكون خفْضُها)

أي: يُوجد بمعنى: يتحقّق[١].

قوله: (إذا كانت شرطيّة)

ذكره استطراديّ[٢].

قوله: (لأنّ ما لا يُوصف الخ)

دليلٌ اقترانيٌّ ذكر المصنّف صغراه، والشّارح كبراه[٣]، ونتيجته.

قوله: (لأنّ ما لا يُوصف الخ)

دليلٌ اقترانيٌّ[٤] كالّذي قبله[٥].

قوله: (وللإمام الخ) [٦]

هذا الجواب لا يُجدي نفعًا كما يظهر للمتأمّل[٧]، وقد أجاب (ش) عن الإمام بجوابين:

الأوّل: أنّ له أن يقول: إنّ (رحمة) بدل، والاقتران بهمزة بالاستفهام غالبيّ؛ لا كُلّي.

الثّاني: أنّ الاستفهام مقدّر، انتهى[٨] بتصرّف.

---

(١) إيضاحٌ من العطّار.

(٢) في (ز/ب) الاستطرادي، وينظر: الكافيجي ص: ٥٢٦، والشّنواني ٢/٢٦٢.

(٣) ساقطة من (ز/ب).

(٤) ساقط من (ز/أ).

(٥) ينظر: الكافيجي ص: ٥٢٦، والرّوميّ ص: ٢٤٤، ٢٤٥.

(٦) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٧٢ «وللإمام الرّازي أن يقول: لَمّا كانت (ما) على صورة الحرف؛ نقل الإعراب منها إلى ما بعدها؛ فجُرَّت بالحرف على حدّ (مررت بالضّارب)، على القول باسميّة (أل)، وهو الأصحّ»، وهذا الجواب دفاعٌ من الشّارح عن كلام الفخر الرازي السّابق.

(٧) فيه: ردّ صريح من العطّار على الشّارح في جوابه عن الفخر الرّازي.

(٨) في (ع)، و(ز/أ، وب) هـ -بالرّمز-، وينظر: الشّنواني ٢/٢٦٢.

ولا يخفاك ضعف الجواب الأوّل؛ لما يلزم عليه من تخريج القرآن – وهو في أعلى طبقات البلاغة – على أمرٍ نادر، فالأحسن الجواب الثّاني، وإنّما أخرّه؛ لأنّ الأوّل منعٌ، والثّاني تسليم، والمنع مقدّمٌ، كأنّه قيل: لا نُسَلّمُ أنّ الاقتران بالهمزة كُلّي، سلَّمنا، فنقول: إنّ الاستفهام مقدّر.

قوله: (لأنّه يعطي الخ) (١)

نقل (ش)(٢) عن البعض: أنّ الفرق بين الحروف الزّائدة المفيدة للتّأكيد، والحروف الموضوعة له الغير زائدة، كـ(لام القسم)، و(لام التّأكيد)؛ أنّ هؤلاء موضوعةٌ لتأكيدٍ(٣) هو جزءُ معنى الكلام، والحرف الزّائد وإن كان موضوعًا لمعنى التّأكيد؛ إلاّ أنّه لا دخْل له في التّركيب؛ بل خارجٌ عنه ا.هـ. (٤)

وهذا كلامٌ غيرُ مستقيم(٥)؛ لما نقلناه سابقًا عن عبد الحكيم في حواشي المطوّل(٦): أنّ الحروف الزّائدة ليست موضوعةً للتّأكيد؛ وإلاّ لزم أن تكون مترادفة(٧)؛ وحينئذٍ فالفرق: أنّ اللاّم، ونحوها موضوعةٌ للتّأكيد، والحروف الزّائدة ليست موضوعةً(٨)؛ بل حصل/ بها(٩)، وعَرَضَ للتّركيب(١٠)؛ من قبيل أنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى، [ل/١١٣/ب]

---

(١) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٧٢ «وكثير من النّحاة المتقدّمين يسمّون الزّائد صلة؛ لكونه يُتوصّل به إلى نيل غرضٍ صحيحٍ، كتحسين الكلام وتزيينه، وبعضهم يسمّيه مؤكِّدًا؛ لأنّه يعطي الكلام معنى التّأكيد والتّقوية».

(٢) في (ع) من نقل (ش).

(٣) في (ع) لتأليد.

(٤) ينظر: الشّنواني ٢/٢٦٣.

(٥) هذا ردٌّ صريحٌ من العطّار، وعدم تأييدٍ لما نقله الشّنوانيّ عن البعض.

(٦) فيه: تأييد لكلام الفاضل عبد الحكيم، وينظر: ص: ٥٩١.

(٧) في (ع) مرادفة.

(٨) في (ع) موضوعة للتّأكيد.

(٩) ساقطة من (ع).

(١٠) يعني: الحرف الزّائد .

ويؤيّد[١] ما قلنا: أنّ (إنَّ) مثلاً قبل دخولها في الكلام يقال فيها: مؤكّدة[٢]، ولا كذلك الحرف الزّائد، ولعلّ الشّارح أشار لهذا بقوله: (يعطي) دون يفيد، أو دون[٣] يوجد به في الكلام التّأكيد، فتأمّل.

قوله: (الّذي ذكره المصنّف) [٤]

أي: من المسائل، فالمشار إليه[٥] محقّقٌ عقلاً، فاسم الإشارة استعارة تصريحيّة، وهل هي تبعيّة، أو أصليّة؟

جرى صاحب الرّسالة الفارسيّة[٦] على الأوّل، والبعض على الثّاني[٧]، وإن أردت استيفاء الكلام على هذه الجملة راجع ما كتبناه على خاتمة الشّارح على الآجروميّة.

قوله: (فإنّ التّأمل أصلٌ في درك[٨] الأمور كلّها)

وهو كذلك؛ فإنّ مَنْ لا تأمُّلَ عنده لا يقف على المعاني حقّ الوقوف؛ فيتحيّرُ في أودية الشّكوك كالملهوف، ولأبي العلاء[٩] المعرّيّ[١٠]:

---

(١) في (ع) ويؤيده.

(٢) في (ع) موحّده.

(٣) في (ع) ودون.

(٤) تمامه من موصّل الطلاّب ص: ١٧٢ «وفي هذا القدر الّذي ذكره المصنّف كفايةٌ لمن تأمّله؛ فإنّ التّأمّل أصلٌ في إدراك الأمور كلّها».

(٥) في (ع) فأشار إليه.

(٦) هو العصام كما بيّنه العطّار ص: ١٤٨.

(٧) هو الشّيخ ياسين، كما في المدابغي ل/ ٣ (أ).

(٨) كذا في النّسخ الأربع، وفي نسخ موصّل الطلاّب الّتي وقفت عليها (إدراك)؛ ولا فرق فالمعنى واحد، ووافقت النّسخ الأربع الكافيجي ص: ٥٢٨، والشّنواني ٢/٢٦٤.

(٩) في (ز/أ) لأبي علي.

(١٠) لم أقف عليه في اللّزوميّات، وسقط الزّند، والبيت من البسيط.

الفكرُ حبلٌ متى تُمسِكْ على طرفٍ *** منهُ أنط بالثّريا ذلك الطَّرفُ

قوله: (والله الموفِّق)

تقدّم معناه في الخطبة(١).

قال بعضهم(٢): علامة التّوفيق في المتعلّم أربعةٌ: شدّة العناية، وذكاء القريحة، ومُعَلِّمٌ ذو نصيحة، واستواء الطّبيعة(٣)؛ أي: خُلوّها من الميل لغير ما يُلقى إليها.

قيل(٤): إذا جمع العالم ثلاثًا؛ تمّت النّعمة على المتعلّم: الصّبر، والتّواضع، وحسن(٥) الخُلق، وإذا جمع المتعلّم ثلاثًا؛ تمّت النّعمة على العالم: العقل، والأدب، وحُسن الفهم.

قوله: (وصلّى الله على سيّدنا محمّد)

قال ابن عبد السّلام(٦): ليست صلاتنا عليه ﷺ شفاعة له؛ إذ مثلنا لا يشفع لمثله؛ بل صلاتنا عليه شكرٌ له على ما أولانا من إرشاده.

وقد قال عليه أفضل الصّلاة والسّلام(٧): «**من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له**»(٨).

---

(١) ينظر: ص: ٢٠٣.

(٢) ينظر: حاشية القليوبي على المنهاج ١/٥، والشّنواني ٢/٢٦٥.

(٣) في (ع) الصيعة.

(٤) ينظر: حاشية القليوبي على المنهاج ١/٥، والشّنواني ٢/٢٦٥.

(٥) في (ع) وحذ.

(٦) سبقت ترجمته ص: ١٣٨، وينظر: الشّنواني ٢/٢٦٦، ٢٦٧.

(٧) في (ع) عليه الصّلاة والسّلام، وفي (ز/أ) عليه أفضل الصّلاة.

(٨) الحديث في مسند الإمام أحمد ٢/٦٨.

ولهذا يشير قول الحَلِيميّ(١): المقصود بالصّلاة على النّبيّ ﷺ؛ التّقرّب إلى الله تعالى بامتثال أمره، وقضاء حقّ النّبيّ ﷺ علينا(٢).

فالحمد لله الذي جعلنا من أمّته، ووفّقنا للعمل بسنّته،/ فنسأله سبحانه وتعالى أن **[ل/١١٤/أ]** لا يحرمنا من شفاعته، وأن يدخلنا بمغفرته(٣) الشّاملة نعيم جنّته، ورحم(٤) الله والِدِينا، ومشايخنا، وإخواننا، وأحبابنا، ورزقنا وإيّاهم سعادة الدّارين بجاه محمّد - ﷺ -(٥) .

قال مؤلّفها - رحمه الله -(٦): وكان الفراغُ من تأليفها عصر يوم الجمعة المبارك؛ بالجامع الأزهر، وذلك في شهر رجب سنة ألفٍ ومائتين وتسعٍ من الهجرة النّبويّة على صاحبها أفضل الصّلاة، وأتمّ السّلام.

ووافق الفراغ من تبيضها على يد المؤلّف يوم السّبت المبارك في شهر جمادى الثّانية من شهور سنة ألفٍ ومائتين وإحدى عشر.

---

(١) هو: أبو عبد الله حسين بن حسن بن حليم البخاريّ، عالم في الفقه، وعلم الكلام، ولّي قضاء بخارى، من مؤلّفاته: منهاج الدّين في شعب الإيمان، ت ٤٠٣هـ، ينظر: طبقات الشّافعيّة للسّبكيّ ٣٣٣/٤ ، ٣٣٤، وشذرات الذّهب ١٦٧/٣، ١٦٨.

(٢) ينظر: الشّنواني ٢٦٧/٢.

(٣) في (ع)، و(ز/أ) بمعرفته.

(٤) في (ع) ورحمة.

(٥) هذه العبارة لا ينبغي قولها؛ لأنّ فيها توسّلاً بالنّبي ﷺ ، وهي عبارةٌ دارجةٌ على ألسنة العامّة، والأولى تركها لمن هو في مكانة العطّار - رحمه الله -.

(٦) كذا في الأصل، وهي ساقطة من (ع)، و(ز/أ، وب).

قال المؤلّف(١): ولا يحرمنا المطّلع على ما كتبناه، والمتأمّل لما رقّمناه من صالح(٢) دعوةٍ يدّخر لنا وله بها أجرٌ وثوابٌ عند الله، فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين(٣).

---

(١) كذا في الأصل، وهي ساقطة من (ع)، و(ز/أ، وب).

(٢) ساقطة من (ع).

(٣) **قال ناسخ الأصل في خاتمتها:** وكان الفراغ من كتابة هذه الحاشية الجليلة -رحم الله مؤلّفها- في يوم الثّلاثاء المبارك، الموافق لثمانيةٍ وعشرين خلت من شهر جمادى الثّانية من شهور سنة سبعين ومائتين وألف من هجرة مَن لهُ العزّ والشّرف، نُقلت من خطّ مؤلّفها مع غاية الضّبط والتّحرير على يد كاتبها الفقير: حسين أبي العلا - غفر الله له - آمين، والحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد النّبيّ الأميّ، وعلى آله، وصحبه، وسلّم، آمين آمين، ثمّ ختم دار الكتب المصريّة، وأبيات شعريّة هي:

كتبتْ يدي هذا الكتاب وإنّها ... ممّا جَنَتْ في خشيةٍ وعناء
فاغفر لها يا ربّ ما كسبت وجُد ... بالعفو يا مولاي أنت رجائي
وارحم مؤلّفه وأكرم نُزله ... في جنّة الفردوس بالإعطاء
واحفظ بفضلك مَن أعان وجُد له ... باللّطف واشمله بكلّ بهاء
بمحمّدٍ خير الأنام وآله ... والصّحب والأصحاب والأبناء

ثمّ قال: وصلّى الله على سيّدنا محمّد، وعلى آله، وصحبه، وسلّم، وشرّف، وكرّم، وينظر: خاتمة ناسخ (ع) ص: ٩٠، وخاتمة ناسخ (ز/أ) ص: ٩٣، وخاتمة ناسخ (ز/ب) ص: ٩٥، والله وليّ الإعانة والتّوفيق.

الفهارس الفنيَّة

١- فهرس الآيات القرآنيَّة

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾	٥	١٦٢
سورة البقرة		
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾	٦	٢٧٨
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾	8	٦١٦
﴿ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾	١٧	٦٤٤
﴿ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ ﴾	٢٢	١٢٤، ٦١٧
﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ ﴾	٢٤	٤١٣
﴿ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ ﴾	٢٦	٧٠٧
﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	٢٥	٦٩٩
﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾	٣٠	٥٤١
﴿ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ ﴾	٣٠	١٢٦
﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	٣٥	٣٧٤
﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾	٧١	٢٨٩
﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾	٧١	٢٨٩
﴿ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ ﴾	٨٧	٢٥٧
﴿ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ ﴾	٩١	١٣٤
﴿ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴾	٩٧	١٣٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ ﴾	١٠٢	٦٩٩
﴿ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ ﴾	١٠٤	٦٥٥
﴿ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴾	١٠٨	٤١٢
﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾	١٣٢	٣٠٢
﴿ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾	١٤٢	٢٠٤
﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ ﴾	١٢٧	٣٤٣
﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾	١٧٥	٦٨٠
﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾	١٩٥	٤٧٠
﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ ﴾	١٩٧	٦٧٣
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ ﴾	٢١٧	٥٣٥
﴿ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ * نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡۖ ﴾	٢٢٢– ٢٢٣	٤١٨، ٤١٩
﴿ يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	٥٩٤
﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ ﴾	٢٣٣	٣٧٥
وَمَا لَنَآ أَلَّا ﴾نُقَٰتِلَ	٢٤٦	٥٩٧
﴿ إِنَّ ءَايَةَ مُلۡكِهِۦٓ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ ﴾	٢٤٨	٣٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ﴾	**٢٤٩**	٥٨١
﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾	**٢٥٤**	٣٦٧
﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾	**٢٥٥**	٦١٨-٦١٩
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا ﴾	**٢٨١**	٣٦٨
﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾	**٢٨٥**	٦٥٦
﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾	**٢٨٦**	١٧٥
سورة آل عمران		
﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾	**٨**	٥٧٠
﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾	٨	**٥٣٤**
﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾	**٣٠**	646
﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ ﴾	**٥٩**	٤٣٢
﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَ ﴾	**٥٩**	٤٢٥
﴿ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾	**١٠٣**	٢٨٦
وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	**١٣٥**	٦١٨
﴿ قَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾	**١٧٣**	٣٧٣
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم ﴾	**١٠٦**	١٧٠
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	**١٥٩**	٥٩٠
﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾	**١٨١**	٦٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا﴾	٩	٦٤٣
﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾	١١	٢١٧
﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾	٣٢	١٤٩
﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾	٤٣	٣٠٠
﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾	٧٠	١٢٦
﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾	٧٩	١٣٨
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩، ١٦٦	٤٦٩
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾	113	٥٧٥
﴿لا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾	148	٥٧٣
﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	٣٧٢
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾	١٣٤	٢٨٦
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	١٥٥	١٠٩
﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾	١٥٧	٦٠٦
سورة المائدة		
﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾	٨	٤١٥
﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾	٤٢	٦٥٦
﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾	٧١	٦١٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ ﴾	٩٧	١٤١
﴿ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ﴾	١١٦	٣٣٧، ٥٨٥
﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ ﴾	١١٧	٦٠٤
﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ ﴾	١١٧	٦٠٤
﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾	١١٩	٣٢٨، ٣٤٨
سورة الأنعام		
﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ﴾	٩٤	٤٩٣
﴿ أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾	١٢٢	١٧٥
سورة الأعراف		
﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾	١٢	٥٧١
﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾	٣٤	١٩٤
﴿أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا﴾	٤٣	٦٠١
﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا ﴾	٨٦	٥٣٦
﴿ ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ ﴾	٩٥	٤١٧، ٥٥٨
﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾	٩٥	٣٩٣، ٥٥٨
﴿ أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ ﴾	٩٧	٤١٧
﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ ﴾	١٧٦	٦٣٥، ٦٤١
﴿ وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾	١٧٦	٦٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾	**١٨٤**	٣٢٢
﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ ﴾	**١٨٦**	٣٥٤
﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾	**١٨٦**	٣٥٢
سورة الأنفال		
﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ ﴾	**٤٢**	٤٩٤
﴿ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾	**٦٠**	١٢٤
﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾	**٧٣**	573
سورة التّوبة		
﴿ إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾	**39**	٥٨٥
﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾	**40**	٥٨٥
﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾	**١١٢**	٦٧٠، ٦٧١
﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾	**114**	٦٦٢
سورة يونس		
﴿ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾	**١٨**	٥٨٠
﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾	**٣٧**	٢٩٠
﴿ جَمِيعًا ۚ ﴾	**٦٥**	٣٨١
﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾	**٦٥**	٣٨٢
﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ ﴾	**68**	٥٨٦
﴿ فَأَجْمِعُوٓا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾	**٧١**	٦٦٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة هود		
﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾	**٣٤**	٢٠٧
﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾	**٤٢**	٣٠١
﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾	**٤٥**	٣٠١
﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾	**٤٧**	٥٨٥
﴿ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾	**٤٨**	١٢٦
﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ ﴾	**٦٩**	١٣٧
﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾	**٧٢**	٦٧٤
﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾	**٧٦**	٢٦٠
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾	**١١١**	٥٨٩
سورة يوسف		
﴿ أَرْضًا ﴾	**٩**	٤٩٢
﴿ وَجَآءُو ﴾	**١٢**	٢٩٨
﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾	**١٣**	**٤٥٦**
﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾	**١٦**	٤٩٢
﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾	**٣٥**	٢٩٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإسراء		
﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ ﴾	**١**	٢١٢
﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴾	**٢٤**	٦٨٨
﴿فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ ﴾	**٣٣**	٥٧٠
﴿ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا ﴾	**٦٣**	١٦٩
﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾	**٧٩**	١٣٢
﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ﴾	**٨٥**	١٤٩
﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾	**100**	642
سورة الكهف		
﴿ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ ﴾	**١٢**	٣١٦، ٣١٩
﴿ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا ﴾	**١٢**	٣١٧
﴿ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ ﴾	**١٩**	٣١٤
﴿ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا ﴾	**١٩**	٣١٩، ٣٢١
﴿ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ ﴾	**٢٢**	٦٦٨
﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾	**٣٨**	٢٥٧، ٢٦١، ٢٧٣
سورة مريم		
﴿ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيّٗا * قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي ﴾	**٣، ٤**	٣٠٢
﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾	**١٦**	٥٣٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾	٢٩	٢٨٥
﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾	٣٠	٣30
﴿ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾	٦٩	٦٢٤
﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾	٨٢	٥٥٩
﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾	٩٥	٢٦٠
سورة طه		
﴿ وَمَا تِلْكَ ﴾	١٧	٦٧٤
﴿ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾	٤٧	١٣٦
﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾	٥٨	٣٧٥
﴿ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾	٨١	١٥١
سورة الأنبياء		
﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾	٣	٤٢٢، ٤٣٢
﴿ فَلَمَّآ أَحَسُّوا۟ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾	١٢	٣٣٥
﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾	١٩	٤٩٥
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	٦٤٠
﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾	٩٧	٥٣٠
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾	96	٥٣٠
سورة المؤمنون		
﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾	٢٠	١١٠
﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾	٢٥	٥٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ ﴾	٢٧	٦١٢
﴿ هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	٣٦	٣٩٠
﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾	٤٠	١٠٩
﴿ إِنِّي جَزَيۡتُهُمُ ٱلۡيَوۡمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ﴾	١١١	٤٣٥
سورة النّور		
﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾	٤	٦٩٩
﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾	4	٦٩٩
سورة الفرقان		
﴿ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ﴾	٤	٢٩٨
﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾	٥	٤١٤
﴿ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾	٢٠	٢٧٧
سورة الشّعراء		
﴿ أَمَدَّكُم ﴾	١٣٢	٤٣٤
﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	١٦	١٣٧
﴿ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ ﴾	٣٣	٥٣١
﴿ فَأَلۡقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾	٤٥	٤٧١
﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾	١١١	٣٠٠
﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ *وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴾	١٣٢-١٣٤	٣٧٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النَّمل		
﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾	٤٠	٢٦٠
سورة القصص		
﴿ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴾	١٧	٦٩٣
﴿ أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ ﴾	٢٨	٦٢٢
﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ ﴾	٥٦	٢٠٤
سورة العنكبوت		
﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾	٥٨	٤٤٢
سورة الرُّوم		
﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ﴾	٢٥	٤٦٤، ٥٣٠
سورة لقمان		
﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ ﴾	27	٦٤٠
سورة الأحزاب		
﴿ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾	١٠	٣٣٩
﴿ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ ﴾	٢٣	٦١٦
﴿ وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٖۚ ﴾	٥٣	١٤٩
سورة سبأ		
﴿ فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ مَا دَلَّهُمۡ عَلَىٰ مَوۡتِهِۦٓ ﴾	١٤	٣٣٥
﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ ﴾	٣١	٤٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة فاطر		
﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ ﴾	٣	٤٧٥
﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ ﴾	١٣	١٧٦
﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٞ ﴾	٢٧	١٧٨
﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾	٢٨	٦٣٧
﴿ وَلَئِن زَالَتَآ ﴾	٤١	٥٨٧
سورة يس		
﴿ يسٓ ﴾	١	٤٣٩
﴿ ٱلۡحَكِيمِ﴾	٢	٤٣٩
﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا ﴾	٢٠، ٢١	٤٣٥
﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾	٢٧	٦٧٧
﴿ فَإِذَا هُم خَامِدُونَ﴾	٢٩	٥٣١
﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾	٤٠	٥٧٢
﴿ مَنۢ بَعَثَنَا ﴾	٥٢	٦١٨
﴿ فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ﴾	٧٦	٣٨٣
سورة الصافات		
﴿ وَحِفۡظٗا ﴾	٧	٣٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجاثية		
﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾	٢٥	٤٤٥
سورة الأحقاف		
﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ ﴾	١١	٥٩٣
﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	٢٨	٥٧٩
سورة الفتح		
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٢٨	٤٦٩
سورة ق		
﴿ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾	٣٧	٢٨٦
﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾	٤٢	٣٠٤
سورة الذاريات		
﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾	١٢	٣٢٢
سورة الطّور		
﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾	٢٣	٥٧٢
سورة القمر		
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٦
سورة الواقعة		
﴿ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا * عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾	٣٦، ٣٧	١٨٩
﴿ فَلَآ أُقْسِمُ ﴾	٧٥	٤١٤
﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ ﴾	٧٦	٤١٥، ٤١٩
﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾	٧٥، ٧٦	٥٧٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الجنّ		
﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾	١١	٦١٧
﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾	١٣	٣٥١
سورة المزمل		
﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾	٢٠	٦١٤
سورة المدثر		
﴿ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾	٥	٥٩٣
﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾	٦	٤٥٤
﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾	٣٠	٥٦١
سورة القيامة		
﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	1	573
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾	٢٢، ٢٣	٢١٤
﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾	٣١	٥٧٣
سورة الإنسان		
﴿سَلَٰسِلَاْ ﴾	٤	٥٦٠
سورة النّبأ		
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾	1	676
سورة النّازعات		
﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾	١٤	٥٣١
سورة الطّارق		
﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	٥٨٦
سورة البروج		
﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٦	١٣٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الغاشية		
﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ﴾	٢٢- ٢٤	٢٧٦
سورة المطفِّفين		
﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾	١٧	٢٩٥
سورة الانشقاق		
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾	١	٣٤٤
سورة الشَّمس		
﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾	٨	١٣٣
سورة الشَّرح		
﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾	٥	٥٣٩
سورة وَالتِّين		
﴿ وَالتِّينِ ﴾	١	٦٦٥
سورة العلق		
﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾	١	١٥٧
﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴾	٩، ١٠	٥٦٣
﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ ﴾	١٩	٥٦٣
سورة القارعة		
﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾	٧	١٩٠، ٤٠٩
سورة الكوثر		
﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ﴾	١	٣٧٩

* * *

٢- فهرس الأحاديث النّبويّة

الحديث	الصفحة
اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ....................................	٦٥٢
أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِن رَّبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ............................	٢٩٩
الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ....................................	٦٥٢
أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلاَ فَخْرَ....................................	١٣٨
أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ، وَعَلِيٌّ بابُهَا....................................	٢٢٤
بِاسْمِكَ رَبِّي، وَضَعْتُ جَنْبِي....................................	١٥٧
رُدُّو السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ....................................	٦٥٢
سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ....................................	٦٥٦
عَلَى الصِّرَاطِ، فَإِن لَّمْ تَجِدُونِي فَعَلَى الْمِيزَانِ....................	٣٨٠
لَكِنْ قُولُوا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ....................................	١٣٥
لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن قَبْلَكُم بَاعًا فَبَاعًا....................................	٢٢٠
لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ فِي الإِسْلاَمِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ..................	٥٧٨
لَوْ سَمِعْتُهُ مَا قَتَلْتُهُ....................................	٦٤٨
مَنْ أَسْدَى إِلَيْكُم مَّعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ....................................	٧١٤
وَاعْفُوا اللِّحَى....................................	٥٥٨
يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَّلاَئِكَةٌ....................................	٤٢٣

* * *

٣- فهرس الآثار

* * *

٤ – فهرس الأمثال والأقوال

* * *

٥- فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	القائل	الصفحة
[الهمزة]			
وفاءَ	الخفيف	يوسف بن أحمد الصّقلّيّ	٢٥٥
مكافأه	الرجز	ابن مالك	٣٤٩
شُرَكاءِ	الخفيف	الشّيخ حسن العطّار	٦٨٣
[الباء]			
نُصِبَا	البسيط	الشّيخ حسن العطّار	٣٩١
مضارِبُه	الطّويل	نشهل بن حرّي	٦٨٧
ويَطرَبُ	الطّويل	مجنون ليلى	٦٤٥
سَبْسَبُ	الطّويل	مجنون ليلى	٦٤٣، ٦٤٥
تَسْكُبُ	الطّويل	أبو إسحاق الصَّابئ	٤٦٨
تَخيبُ	الوافر	لا يعلم قائله	٥٤٩
قريبُ	الطّويل	كعب بن سعد الغنويّ	٤٧٨
المشيبُ	الوافر	أبو العتاهية	٥١٥
قاربِ	الطّويل	سواد بن قارب	٣٢٧
الأعضبِ	الكامل	الأخطل	١٤٠، ٦٠٩
راكبِ	الرّجز	الشّيخ حسن العطّار	٤٩٥
مُذنِبِ	الطّويل	لا يعلم قائله	٣٠١
الذَّهَبِ	البسيط	أبو نواس	٢٥٩
[التاء]			
نَخْوَتهْ	الرّجز	أبو نُواس	٥٧٢
أولت	الرّجز	الشّيخ حسن العطّار	٤٠٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تَولَّتِ	الطّويل	كثير عزة	٣١٤
حجّةِ	الطّويل	لا يعلم قائله	٢٠٨
		[الجيم]	
ويَجي	الرّجز	لا يعلم قائله	٢٢٥
		[الحاء]	
صَوالِحُ	الطّويل	معن بن أوس	٤١٢
جنُوحُ	الطّويل	لا يعلم قائله	٣٤٢
		[الدال]	
نَفَدْ	الرّمل	لا يعلم قائله	٤٤٨
عوَّدَا	الطّويل	الفرزدق	٦١٥
عهودَا	الطّويل	لا يعلم قائله	٣٤٣
يُرادُ	الطّويل	لا يعلم قائله	٥٥٧
بفِرْصادِ	البسيط	عبيد بن الأبرص	٦٥٩، ٦٦٠
سوادِ	الطويل	المعرّيّ، وقيل لبشار	٤٨٩
والوتدِ	البسيط	الأخطل	٥٨١
بصدِّي	الخفيف	الشّيخ حسن العطّار	٦٨٣
بعدِي	الطّويل	لا يعلم قائله	٥٥٤
جندِي	الطّويل	لا يعلم قائله	٥٥٤
والسَّنَدِ	البسيط	النّابغة الذّبياني	١٧٧
بيدِي	البسيط	ابن الرّومي	٤٦٧
		[الذال]	
نُبِذَا	الرّجز	ابن مالك	١٨٠

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		[الراء]	
الأصَاغرا	الطّويل	لا يعلم قائله	**٥٥٦**
مِنيرةً	الطّويل	الشّيخ حسن العطّار	**٢٠٨-٢٠٩**
نكر	الطّويل	الشّيخ حسن العطّار	**٤٠٦**
خمرُ	الطّويل	عائذ بن منذر القشيري	**٥٦٥**
مسرورُ	البسيط	اختلف في قائله	**٥٣٩**
مَياسِيرُ	البسيط	اختلف في قائله	**٥٣٨**
شِعْري	الرّجز	أبو النّجم	**٢٧١، ٦٢١**
بِالعُمْرِ	الطويل	لا يعلم قائله	**١٩٤**
		[السين]	
اليأسا	الطويل	الشّيخ حسن العطّار	**٦٨٢**
رَمْسا	الطويل	الشّيخ حسن العطّار	**٦٨٢**
العِيسُ	الرجز	جران العود النّميري	**٦٦٦**
المُخْلِسِ	الكامل	المرّار	**٦٨٨**
		[الطاء]	
قَطّ	الرّجز	لا يعلم قائله	**٥٠٩**
		[العين]	
طالعًا	الرّجز	لا يعلم قائله	**٣٣٤**
مُنِعَا	البسيط	لا يعلم قائله	**٦٨٣**
مَدامِعُها	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	**٥٦٩**
تقنَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذليّ	**٣٤٤**
		[الضاد]	
بُيوضُها	الطّويل	عمرو بن أحمر	**٢٨٦**

القافية	البحر	القائل	الصفحة
[الفاء]			
الطَّرْفُ	البسيط	أبو العلاء المعرّيّ	**٧١٤**
الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	**٦٥١**
[القاف]			
المخترَقْن	الرجز	رؤبة	**٦٦٦**
زنديقا	البسيط	ابن الرّاوندي	**٦٤٤**
مُعرِقُ	الكامل	ليلى بنت النضر	**٦٤٧**
ومشرقِ	الطّويل	عيلان بن شجاع	**٦٦٦**
فَرِيق	الوافر	المفضّل البكريّ، أو عامر الكنديّ	**٥٦٤، ٥٦٥**
[الكاف]			
بِذَاكَا	الكامل	لا يعلم قائله	**١٨٩**
تَهْوَاكَا	الكامل	لا يعلم قائله	**١٨٩**
فبكا	الكامل	دِعبل الخزاعيّ	**٤٦٧**
إيثَارَكَا	الرجز	أبو خالد القنانيّ الأسديّ	**١١٤**
هلكا	الكامل	دِعبل الخزاعيّ	**٤٦٧**
[اللام]			
عُزلاً	الطّويل	عمرو بن شأس	**٣٤١**
فعلا	الطّويل	الشّيخ حسن العطّار	**٥٤٢**
وفعلا	الخفيف	الشّيخ حسن العطّار	**٢٥٥**
النَّقْلا	الطّويل	الشّيخ حسن العطّار	**٥٤٣**
كقبلُ لا	الطّويل	الأجهوري	**٢٢٦**
مُلاَ	الطّويل	الشّاطبي	**٢٧٠**
جميلاً	المتقارب	لا يعلم قائله	**٦٨٢**

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		[الهاء]	
ألقاها	الكامل	مروان بن سعيد	**٥٥١**
يَرْزَؤُها	المنسرح	إبراهيم بن هرمة	**٤١٣**
		[الألف المقصورة]	
الدّجى	الرّجز	ابن دريد	**٤٦٦**
الغضَى	الرّجز	ابن دريد	**٤٦٥**
		[الياء]	
باقيا	الطّويل	لا يعلم قائله	**٢١٣**
واقيا	الطّويل	لا يعرف قائله	**٥٦٨**

* * *

٦- فهرس المسائل النّحوية والصّرفيّة واللّغويّة

أوّلاً: النّحو(١)

(١) رتبت وفق ترتيب أبواب ألفيّة ابن مالك، مع مراعاة تسلسل الصفحات تحت كل باب.

المسألة	الصفحة
في قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ محمولٌ عند جمهور البصريّين على إضمار الفعل، ويكون الاسم الدّاخلة عليه فاعل بفعل محذوف يفسّر المذكور	٥٢٤
تلحق الجملة الفعليّة المقرونة بـ(قد) بالجملة الاسميّة؛ لأنّ أداة الشّرط لا تدخل على الفعل المقرون بـ (قد)	٥٢٨
في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ يمكن أن تكون (أنْ) وصلتها تعليلاً والفاعل مستتر و(إذ ظلمتم) بدل من اليوم	٥٤١
الفعل موضوعٌ للحدث والزّمان	٥٥٢
قول الشّاعر: (ونِعْمَ مَن هو في سرٍّ وإعلان) فاعل (نِعْمَ) مستترٌ فيها، و(مَنْ) تمييز، والضّمير المنفصل هو المخصوص بالمدح أي: ونِعْمَ شخصًا هو	٦٢٠
شرط التّمييز في باب (نِعْمَ) أن يكون المميّز صالحًا لدخول (أل)	٦٢٠
ترك تضمّن معنى صيّر في العمل والمعنى	٦٤٤
ترك بمعنى: طرح إذا علّق بواحد، فإذا علّق بشيئين كان متضمّنًا معنى صيّر	٦٤٤
في قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٍ ﴾ يخرّج على حذف مفعول الفعل الّذي قبلها، وهو يودّ، وحذف الجواب بعدها	٦٤٩
إذا نفي الماضي استمرّ ذلك النّفي إلى زمن الحال بحكم الاستصحاب	٦٥٧
الرّؤية إمّا بصريّة أو علميّة وكلاهما مستحيل كثرته	٦٦١
النّطق الصّحيح: فعلٌ ماضٍ، وما يقوله العامّة: فعل ماضي خطأ شائع	٦٩١

المسألة	الصفحة
لا يحسن أو لا يجوز عطف الطّلب على الخبر المقابل للإنشاء	٦٩٨
الخلاف في عطف الإنشاء على الخبر وعكسه؛ لا عطفه على الطّلب وعكسه	٦٩٨
جوّز السّعد التّفتازانيّ عطف الإنشاء على الخبر وبالعكس، وقال: هو سائغ جائز عند اختلاف الأغراض	٦٩٩
أجاز الصّفّار عطف الخبر على الإنشاء	٦٩٩
عطف الفعل على المصدر لا يجوز	٧٠٤
متى صحّ عطف البيان صحّ البدل إلا ما استثني	٧٠٥
وقوع الفصل بين البدل والمبدل منه	٧١٠
رحمة في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾، لم تقترن بهمزة الاستفهام فلا تكون بدلاً من (ما) ولا عطف بيان لأنّ (ما) لا توصف	٧١٠
يمكن أن يكون (رحمة) بدل واقترانها بهمزة الاستفهام غالبيّ	٧١١
[الإضافة]	
الإضافة بين الصّفة والموصوف	٢٢٧، ٢٢٨
من الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب الجملة المضاف إليها ومحلّها الجرّ	٣٢٥
الأقوال في الّذي جرّ المضاف إليه أربعة عند ابن هشام في موصّل الطّلاّب وستّة عند الأزهريّ في التّصريح	٣٢٦
اختلف العلماء في عامل الجرّ في المضاف إليه على ثلاثة أقوال	٣٢٦، ٦٩٦، ٦٩٨
بم يُجرّ المضاف إليه؟ بنفس المضاف على رأي سيبويه، والجمهور، وباللاّم على رأي الزّجّاج، وبـ (مِنْ) عند بعضهم، وبالإضافة عند السّهيلي، وأبي حيّان	٣٢٦، ٣٢٧

المسألة	الصفحة
وجاز نصبه أيضًا، وإن وليها بدون (لا) جاز رفعه ونصبه لا غير	
التّعبير بالجزاء تسمُّح	٦٣١
اقتضاء امتناع الشّرط لا فرق فيه بين حالة الإثبات وحالة النّفي	٦٣٢
على فرض وجود الشّرط يوجد الجواب وهو لا ينافي امتناع الشّرط	٦٣٢
امتناع المثبت بالنّفي والمنفيّ بالإثبات	٦٣٣
يلزم من انتفاء الشّرط انتفاء الجواب	٦٤١
سبب النّصب بـ(أَنْ) مضمرة بعد الواو جوازًا في قولهم: (وتقرّ عيني)	٦٥١، ٦٥٢
يقول ابن عصفور: إنّه إذا أجيب القسم بماضٍ معنىً مثبت لا منفيّ متصرّف لا جامد فإن كان الماضي قريبًا من الحال جئت باللاّم، وقد قبل الماضي نحو: (بالله لقد قام زيد)	٦٥٦
قُيّد جواب القسم بكونه ماضيًا؛ لأنّه إذا لم يكن ماضيًا لم يؤت بـ (قد) المفيدة لتقريب الماضي من الحال	٦٥٦، ٦٥٧
لو كانت الواو الدّاخلة على المضارع في الآية ﴿ وَنُقِرُّ ﴾ عاطفة لانتصب الفعل بعدها لكنّه لم ينتصب فبطل كونها للعطف	٦٦٢
قول الشّاعر: (لا تنه عن خلُق وتأتي مثله...) شاهد على نصب تأتي بأنْ مضمرة بعد واو مسبوقةٍ بنهي	٦٦٤
ما المراد بالنّفي المحض، والطّلب المحض؟	٦٦٤
الشّرط يستعمل للدّلالة على أنّ المشروط ثابت مستقرّ في كلّ حال	٦٧٣
ينبغي للمعرِب أن يقول: في (لَنْ) من قولك: (لَن أَقُومَ) حرف نفي واستقبال ولا يقتضي تأكيد النّفي على الأصحّ	٦٩٢
خالف الزّمخشريّ ابن عصفور وقال: إنّ المنفيّ بـ (لا) آكدُ من المنفي بـ (لن)	٦٩٢

المسألة	الصفحة
قولك: (جَاءَ زيدٌ والشّمسُ طَالِعةٌ) الواو للحال، وتسمّى واو الابتداء عند سيبويه	٦٦٢
سيبويه يقدّر (واو الحال) بـ(إذ)، وليس المراد: أنّهما بمعنىً واحد؛ بل المعنى: أنّ الواو وما بعدها قيد للفعل السابق؛ كما أنّ (إذا) كذلك	٦٦٣
من أوجه الواو: أن تكون واو المفعول معه، وهي: تنصب ما بعدها من الاسم، والفعل المضارع، وتفيد المعيّة نحو: (سرت والنّيلَ) بنصب النّيل	٦٦٣
قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ يحتمل أن تكون الواو للمعيّة أو للعطف بتقدير: مضافٍ أو فعلٍ	٦٦٣
قولهم: (سرتُ والنّيلَ) بنصب النّيل على أنّه مفعول معه بالفعل على الأصحّ؛ لا بالواو، ولا يجوز رفعه عطفًا على الضّمير بتقدير تأكيده	٦٦٣، ٦٦٤
من أوجه الواو: واو الجمع، وتسمّى واو الصّرف عند الكوفيّين	٦٦٤
واو الجمع هي: الدّاخلة علىالفعل المضارع المسبوق بنفيٍ أو طلبٍ مَحْضَيْنِ	٦٦٤
من أوجه الواو: واو القسم حيث ينجرّ ما بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ ﴾ الأولى: للقسم، والثّانية: للعطف	٦٦٥
من أوجه الواو: واو (ربّ)؛ حيث لا تدخل إلاّ على منكّرٍ، ولا تتعلّق إلاّ بمؤخّرٍ عنها؛ كما أنّ (ربَّ) كذلكَ ينجرُّ ما بعدَها بإضمار (ربّ) لا بالواو على الأصحّ	٦٦٥
يرى البصريّون: أنّ الواو الداخلة على (ربّ) ليست عاملةً والعملُ لـ(ربّ) مقدّرة، وحرف العطف لا يعملُ شيئًا، والكوفيّون والمبرّد يرون: أنّ الواو تعملُ في النّكرة، وهي نابت عن (ربّ)	٦٦٥

* * *

ثانيًا: الصرف(١)

(١) رتبت حسب ورودها في النص المحقق.

المسألة	الصفحة
(رَفُقَ يَرْفَقُ أو رَفَقَ يَرْفَقُ أو رَفِقَ يَرْفِق)	٥٧٨
النّسبة إلى العالية: عاليّ، وشذّ عَلْويّ	٥٨٦
الرّازي نسبة إلى الرّيّ على غير قياس	٦٠٣، ٦١٣
(المِنسَلِخ) اسم فاعل من انسلخ الرّجلُ عن ثيابه أي: خَرَج مِنْهَا	٦٣٥
أصل مغيظ مغيوظ	٦٤٨
(المِحنَقُ): اسم مفعول	٦٤٨
تقول: (قَلّت الدّارهم)- بلا فكّ إدغامٍ- و(قَلّلْتُ وقَلّلْتَ)- بفكّ الإدغام-؛ لأنّ تاء الفاعل تستدعي سكونَ ما قبلها	٦٨٤

* * *

ثالثًا: اللّغة(١)

(١) رتبت حسب ورودها في النص المحقق.

* * *

٧- فهرس المصطلحات العلمية

* * *

٨- فهرس الكتب الواردة في المتن

[ء]

[ب]

[ت]

[ث]

[ج]

[ح]

[خ]

[د]

[ر]

[س]

[ش]

[ص]

[ض]

[ف]

[ق]

[ك]

[ل]

[م]

[ن]

[هـ]

* * *

٩- فهرس الأعلام

[ء]

[ب]

[ت]

[ث]

[ج]

[ح]

[خ]

[د]

[ذ]

[ر]

[ز]

[س]

[ش]

[ص]

[ط]

[ع]

[غ]

[ف]

[ل]

[م]

[ن]

[هـ]

[ي]

* * *

١٠- فهرس الأماكن والبلدان

* * *

١١- فهرس المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

[ء]

❖ **إتحافُ فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمّد البنّا،**
تحقيق : د/ شعبان بن محمّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

❖ **الأحكام الفقهيّة الخاصّة بالقرآن الكريم، للدّكتور: عبد العزيز الحجيلان،**
دار ابن الجوزيّ، الدّمام، ط٢ ، ١٤٢٥هـ.

❖ **أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربيّ،**
تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

❖ **أخبار النّحويّين البصريّين، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السّيرافيّ،**
تحقيق: د/ محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط١، ١٤٠٥هـ.

❖ **الآداب العربيّة في القرن التّاسع عشر، للويس شيخو اليَسوعيّ،**
بيروت، ١٩٢٤م.

❖ **أدب الكاتب، لابن قتيبة الدِّيْنَوريّ،**
دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

❖ **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ،**
تحقيق وتعليق: الدّكتور/ مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدنيّ، القاهرة ، ط١، ١٤٠٤هـ.

❖ **الأزهية في علم الحروف، لعليّ بن محمّد النّحويّ الهرويّ،**
تحقيق: عبد المعين الملوحيّ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٤٠١هـ.

❖ **أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود الزّمخشريّ،**
تحقيق الأستاذ: عبد الرّحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، عام ١٤٠٢هـ.

❖ **أُسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير،**

تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، ومحمّد أحمد عاشور، ود/ محمود فايد، دار الشّعب بالقاهرة، ١٩٧٠م.

❖ **أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباريّ،**

تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم ، بيروت ، ط١،١٤٢٠هـ.

❖ **الأشباه والنّظائر في النّحو، للسّيوطيّ،**

راجعه وقدّم له: الدّكتور: فايز ترحيني، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

❖ **اشتقاق أسماء الله للزّجاجيّ،**

تحقيق الدّكتور: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

❖ **الإصابة في تمييز الصّحابة، لابن حجر العَسْقَلانيّ،**

تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

❖ **إصلاح الخلل الواقع في الجُمَل للزَّجاجيّ، لعبد الله بن السِّيْد البطليوسيّ،**

تحقيق: د/ حمزة النّشرتيّ، دار المرّيخ، الرّياض، ط١، ١٣٩٩هـ.

❖ **إصلاح المنطق، لابن السّكّيت،**

تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السّلام هارون، دار المعارف مصر، ط٢، ١٣٧٥هـ.

❖ **الأصول في النّحو، لأبي بكر محمّد بن سهل بن السرَّاج،**

تحقيق: د/ عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.

❖ **الأضداد، لأبي بكر الأنباريّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

❖ **إعراب القراءات الشّواذّ، للعكبريّ،**

تحقيق: محمّد السيّد عزّوز، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤١٧هـ.

❖ **إعراب القرآن، المنسوب إلى الزّجّاج،**

تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، المطبعة الأميريّة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

❖ **الأعلام، لخير الدّين الزّركليّ،**

ط٣، ١٣٨٩هـ.

❖ **أعيان القرن الثّالث عشر، لخليل مردم بك،**

تعليق: عدنان مردم بك، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٧١م.

❖ **الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباريّ،**

تحقيق الأستاذ: سعيد الأفغانيّ، الجامعة السّوريّة، ١٣٧٧هـ.

❖ **الاقتراح في أصول النّحو وجدله، للسّيوطيّ،**

تحقيق: د/ محمود فجّال، مطبعة الثغر، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

❖ **الإقليد شرح المفصّل، للجَنديّ،**

تحقيق: د/ محمّد أحمد الدّراويش، طبعة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ١٤٢٣هـ، وهي رسالة دكتوراه بالأزهر، عام ١٤٠٤هـ.

❖ **ألفيّة ابن مالك (الخُلاصة) في النّحو والتّصريف، للعلاّمة محمّد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ،**

نشر مكتبة طيبة بالمدينة المنوّرة، ١٤١٠هـ.

❖ **أمالي ابن الحاجب،**

تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

❖ **الأمالي الشّجريّة، لأبي السّعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة المعروف بابن الشّجريّ،**

دار المعرفة، بيروت، مصوّر عن طبعة دار المعارف العثمانيّة، ١٣٤٩هـ.

❖ **الأمالي، لأبي عليّ القاليّ،**

دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، [د.ت].

❖ **الإملاء والتّرقيم في الكتابة العربيّة، تأليف: عبد العليم إبراهيم،**

نشر مكتبة غريب، بمصر، شارع كامل صدقي (الفجالة)، [د.ت].

❖ **إنباه الرّواة على أنباء النّحاة، لجمال الدِّين أبي الحسن عليّ بن يوسف القِفْطِيّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

❖ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين والبصريّين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباريّ،**

تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنّشر، [د.ت].

❖ **الأنموذج في النّحو، للزّمخشريّ،**

مطبعة الجوائب، ط١، ١٢٩٨هـ.

❖ **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، لجمال الدّين ابن هشام الأنصاريّ،**

تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط٥، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

❖ **الإيضاح، للخطيب القزوينيّ،**

تحقيق: عبد المتعال الصّعيديّ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، [د.ت].

❖ **الإيضاح في شرح المفصّل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب،**

تحقيق: د/ موسى بناي العليليّ، مطبعة العانيّ ببغداد، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة بالجمهوريّة العراقيّة، ١٤٠٢هـ.

❖ **الإيضاح العضديّ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيّ،**

تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التّأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ.

❖ **الإيضاح في علل النّحو، لأبي القاسم الزّجّاجيّ،**

تحقيق الدّكتور: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت- لبنان، ط٦، ١٤١٦هـ.

❖ **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا بن محمّد أمين البغداديّ،**

منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، [د.ت].

[ب]

❖ **البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ،**

دار الفكر ، ط٢، ١٣٩٨هـ.

❖ **بداية السّول في تفضيل الرّسول ﷺ وشرّف وكرّم، للعزّ بن عبد السلام السُّلميّ،**

تحقيق: محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ، دمشق، ط٤، ١٤٠٦هـ.

❖ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمّد بن أحمد بن رشد القرطبيّ،**

مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ط٤، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

❖ **بدايع الفوائد، لابن قيمّ الجوزيّة،**

تصحيح ومراجعة: محمود غانم غيث، مكتبة القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ.

❖ **البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع للشّوكانيّ،**

دار المعرفة بيروت، [د.ت].

❖ **البديع في علم العربيّة، للمبارك بن محمّد الشّيبانيّ أبو السّعادات مجد الدّين ابن الأثير،**

تحقيق: د/ فتحي أحمد عليّ الدّين (الجزء الأوّل)، و د/ وصالح العايد (الجزء الثّاني)، ١٤٢٠-١٤٢١هـ

❖ **بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، للحافظ جلال الدّين السّيوطيّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت- لبنان، [د.ت].

❖ **البيان والتّبيين، للجاحظ،**

تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، نشر مكتبة الخانجي، مصر ، ط٤، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

[ت]

❖ **تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد مرتضى الزَّبيدِيّ،**

منشورات دار مكتبة الحياة، المطبعة الخيريّة المنشأة بجماليّة مصر المحميّة، ط١، ١٣٠٦هـ.

❖ **تاريخ آداب اللّغة العربيّة، لجرجي زيدان،**

تعليق: د/ شوقي ضيف، دار الهلال، توزيع مؤسّسة المطبوعات الحديثة، ١٩٥٧م.

❖ **تاريخ الإصلاح في الأزهر، لعبد المتعال الصّعيديّ،**

مطبعة الإعتماد ، القاهرة، ط١، [د.ت].

❖ **تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدِّنيوريّ،**

شرح: السّيد أحمد صقر، ط٢، دار التّراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

❖ **تبصرة المتذكّر وتذكرة المتبصّر، لموفق الدّين أحمد بن يوسف الكواشيّ،**

مخطوط في دار الكتب، برقم: ٧٤ تفسير.

❖ **التّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ،**

تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، [د.ت].

❖ **التّحبير شرح التّحرير في أصول الفقه، للعلاّمة علاء الدّين بن عليّ بن سليمان المرداويّ الحنبليّ،**

دراسة وتحقيق: د/عبدالله الجبرين، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط١، ١٤٢١هـ.

❖ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك،**

تحقيق : محمّد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربيّ، ١٣٨٧هـ، ط١، [د.ت].

❖ **التّصريح بمضمون التّوضيح، للشّيخ خالد الأزهريّ، ومعه حاشية الشّيخ ياسين العليميّ،**

دار الفكر بيروت ،[د.ت].

❖ **تصريف الأسماء، لمحمّد الطّنطاويّ،**

مطبوعات الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ط٦، ١٤٠٨هـ.

❖ **التّعريفات، للشّريف عليّ بن محمّد الجرجانيّ،**

دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

❖ **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّمامينيّ،**

تحقيق: د/ محمّد عبد الرّحمن المفدَّى، مطابع الفرزدق بالرّياض، ط١، ١٤٠٣هـ.

❖ **تفسير البيضاويّ (أنوار التّنْزِيل وأسرار التّأويل)،**

مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٨٨هـ، وبهامشه تفسير الجلالين.

❖ **تفسير التّحرير والتّنوير، للشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور،**

الدار التّونسيّة للنّشر، تونس ١٩٨٤م.

❖ **تفسير ابن جرير الطّبريّ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)،**

قدَّم له الشّيخ: خليل الميس، ضبطه: صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

❖ **تفسير الفخر الرّازيّ المشهور بالتّفسير الكبير ومفاتيح الغيب،**

دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

❖ **تفسير القرآن العظيم، لابن كثير،**

قدّم له: الدّكتور يوسف عبد الرّحمن المرعشليّ، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.

❖ **تفسير القرطبيّ (الجامع لأحكام القرآن)،**

مصوّر عن طبعة دار الكاتب العربيّ، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

❖ **تهذيب الأسماء واللّغات، للنّوويّ،**

دار الكتب العلميّة، بيروت، المطبعة المنِيريّة بالقاهرة، [د.ت].

❖ **تهذيب التّهذيب، لابن حجر العَسْقَلانيّ،**

مطبعة دائرة المعارف النّظاميّة، حيدر آباد الدّكن الهند، ط١، ١٣٢٥هـ.

❖ **تهذيب اللّغة، للأزهريّ،**

تحقيق: عبد السّلام هارون، وآخرين، القاهرة من ١٩٦٤م إلى ١٩٧٥م.

❖ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، للمراديّ،**

تحقيق: د/ عبد الرّحمن عليّ سليمان، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة، ط٢، [د.ت].

❖ **التّوطِئة، لأبي عليّ الشّلوبين،**

تحقيق: الدّكتور يوسف أحمد المطوّع، دار التّراث العربيّ، القاهرة، ط٢، ١٤٠١هـ.

[ث]

❖ **ثمرات الأوراق، لابن حجّة الحمويّ،**

صحّحه وعلّق عليه: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٩٧١م.

[ج]

❖ **الجاسوس على القاموس، لأحمد بن فارس الشّدياق،**

مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.

❖ **جمال القرّاء وكمال الإقراء، لعلم الدّين السّخاويّ،**

تحقيق: د/ علي حسين البوّاب، مكتبة التراث، مكة، ط١، ١٤٠٨هـ.

❖ **الجُمَل في النّحو، لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ،**

تحقيق: الدّكتور علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة ، ط٥، ١٤١٧هـ.

❖ **الجَنَى الدّاني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المراديّ،**

تحقيق: طه محسن، مؤسّسة دار الكتب للطّباعة والنّشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ.

[ح]

❖ **حاشية الحفيد على المطوّل،**

مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: ٤٧٥٩هـ.

❖ **حاشية ابن حمدون بن الحاجّ على شرح المكوديّ،**

طبعة جديدة بتصحيح: محمّد صدقي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

❖ **حاشية الخَيَاليّ على شرح العقائد النّسفيّة،**

نشر المكتبة الأزهريّة للتّراث، القاهرة ، ٢٠٠٤م

❖ **حاشية الزّرقانيّ على شرح الشّيخ خالد الأزهريّ على قواعد الإعراب،**

مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: ٦٠ نحو تيمور.

❖ **حاشية السّعد التّفتازانيّ على الكشّاف للزّمخشريّ،**

تحقيق: د/ عبد الفتّاح عيسى البربريّ، رسالة دكتوراه في الأزهر، ١٣٩٨هـ.

❖ **حاشية السّمرقنديّ على المطوّل**

مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة، برقم: ٤١٦/٢٨.

❖ **حاشية السّيوطيّ على المغني المسمّاة: (الفتح القريب)،**

مخطوط نسخة مصوّرة عن المكتبة الأحمديّة في حلب، برقم: ٩١٠، وقد حقّق جزءًا منها الزّميل الدّكتور: عبد الله بن أحمد محمود الشّنقيطيّ إلى نهاية باب (أمّا)، في رسالة الماجستير من كلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة، ١٤١٨هـ/ ١٤١٩هـ.

❖ **حاشية السّيد الشّريف الجرجانيّ، والعلامة التّفتازانيّ على شرح العضد الإيجيّ لمختصر المنتهى الأصوليّ، للإمام ابن الحاجب المالكيّ،**

دار الباز، مكّة المكرمة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

❖ **حاشية السّيد الشّريف الجرجانيّ على الكافية لابن الحاجب،**

بحاشية شرح الكافية للرّضيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

❖ **حاشية السّيد الشّريف الجرجانيّ على الكشّاف،**

بهامش الكشّاف، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

❖ **حاشية السّيد الشّريف الجرجانيّ على المطوّل،**

بهامش المطوّل، مطبعة أحمد كامل، ١٣٣٠هـ.

❖ **حاشية الشّهاب الخفاجيّ على تفسير البيضاويّ، المسمّاة: (عناية القاضي وكفاية الرّاضي)،**

المطبعة الأميريّة بالقاهرة، ١٢٨٣هـ.

❖ **حاشية شيخي زاده على تفسير البيضاويّ،**

المطبعة العثمانيّة، الاستانة، ١٣٠٦هـ.

❖ **حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعينيّ،**

نشر إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، [د.ت].

❖ **حاشية عبد الحكيم السّيالكوتيّ علي الخياليّ،**

مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة، برقم: ٩٨/٢٤٠.

❖ **حاشية عبد الحكيم السّيالكوتيّ على المطوّل،**

مطبعة يحيى وشركاه، إستامبول، ط١، ١٢٩٠هـ.

❖ **حاشية عبد الغفور اللّاريّ على الفوائد الضّيائيّة،**

مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة، برقم: ٦٢/٤١٥.

❖ **حاشية العطّار على شرح الأزهريّة،**

تحقيق: الدّكتور إبراهيم بن سليمان البعيميّ، رسالة ماجستير من كلّيّة اللّغة العربيّة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، الجزء الأوّل، ١٤١٠هـ.

❖ **حاشية العطّار على جمع الجوامع،**

دار الكتب العلميّة، بيروت، [د.ت].

❖ **حاشية على الضّوء للإسفرائينيّ، لعبد اللّطيف بن محمّد القزوينيّ المعروف بقاضي بلاط،**

مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: ٥٦٨ نحو طلعت.

❖ **حاشية الفناريّ على المطوّل،**

طبعة قديمة بدار الذّخائر، قُم- إيران، مطبعة النّهضة، ط١، ١٢١٢هـ.

❖ **حاشية القليوبيّ وعميرة على منهاج الطّالبين في فقه الشّافعيّة،**

دار الفكر، بيروت، ط٤، [د.ت].

❖ **حاشية الكازَرُونيّ على البيضاويّ،**

دار الكتب العربيّة، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، [د.ت].

❖ **حاشية المَدَابِغيّ على موصّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب،**

مخطوط، نسخة مصوّرة عن دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: ٥٢٣١هـ.

❖ **حجّة القراءات لابن زنجلة الرّازي،**

تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ.

❖ **الحديث النّبويّ مصطلحه، بلاغته، كتبه، لمحمّد الصبّاغ،**

طبع المكتب الإسلاميّ، ط٣، [د.ت].

❖ **حسن العطّار، للأستاذ: محمّد عبد الغني حسن،**

ضمن سلسلة نوابغ الفكر العربيّ، رقم: ٤٠، ط، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

❖ **حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدّين السّيوطيّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٧هـ.

❖ **حلية البشر في تاريخ أعيان القرن الثّالث عشر، لعبد الرزّاق البيطار،**

تحقيق: محمّد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٣٨٠هـ.

❖ **حواشي شرح الشّمسيّة، وهو لمجموعةٍ من العلماء منهم: السّيّد الشّريف الجرجانيّ، وعبد الحكيم السّيالكوتيّ، وجلال الدّوّانيّ،**
المطبعة الأميريّة، ط١، ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م.

[خ]

❖ **خزانة الأدب ولبّ لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ،**

تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة من ١٤٠٣هـ إلى ١٤٠٩هـ.

❖ **الخصائص، لابن جنّيّ،**

تحقيق: محمّد عليّ النّجار، نشر دار الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، [د.ت].

❖ **الخصائص في علم العربيّة، للقرافيّ،**

نسخة معهد إحياء المخطوطات برقم: ١٥، مصوّرة عن نسخة مكتبة الخالديّة بالقدس، ٢٠ لوحة تتضمّن عشرين خصيصة.

❖ **الخطط التّوفيقيّة، لعليّ باشا مبارك،**

مطبعة بولاق، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

❖ **خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمّد أمين المحبيّ،**

نسخة مصوّرة عن الطّبعة الوهبيّة، ١٢٨٤هـ.

[د]

❖ **دائرة المعارف الإسلاميّة،**

طبعة أكتوبر، ١٩٣٣م.

❖ **درء تعارض العقل والنّقل، لابن تيميّة،**

تحقيق: د/ محمّد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام بالرّياض، ط١، ١٣٩٩هـ.

❖ **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة لابن حجر العَسْقَلانيّ،**

تحقيق: محمدّ سيّد جاد الحقّ، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٣٨٥هـ.

❖ **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ،**

تحقيق: الدّكتور أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

❖ **الدّرة البهيّة شرح القصيدة التّائيّة في حلّ المشكلة القدريّة، للشّيخ: عبد الرّحمن ابن سعديّ،**

مكتبة المعارف، الرّياض، ١٤٠٦هـ.

❖ **درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، للقاسم بن عليّ الحريريّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر بالقاهرة، [د.ت].

❖ **ديوان الأخطل (غياث بن غوث)،**

شرحه وكتب مقدّماته: إيليا سليم الحاويّ، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

❖ **ديوان بشّار بن برد،**

جمع وشرح وتعليق الشّيخ: محمّد الطّاهر بن عاشور، نشر الشّركة التّونسيّة للتّوزيع، والشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ١٩٧٦م.

❖ **ديوان جرير بن عطيّة الخطفى الكلبيّ اليربوعيّ،**

شرح : محمّد بن حبيب البغداديّ، تحقيق: نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م .

❖ **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ،**

تحقيق وتعليق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

❖ **ديوان ابن الرّوميّ،**

تحقيق: حسين نصّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٣ﻫ/ ١٣٩٤ﻫ.

❖ **ديوان أبي العتاهية،**

دار صادر، بيروت، ١٣٨٤ﻫ.

❖ **ديوان عنترة بن شدّاد العبسيّ،**

شرح: محمدّ العناني، المطبعة الحسينيّة المصريّة، القاهرة، ١٣٢٩ﻫ.

❖ **ديوان الفرزدق (همّام بن غالب بن صعصعة)،**

تقديم وشرح: مجيد طراد، دار الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ١٤٢١ﻫ.

❖ **ديوان كثيّر عزّة،**

تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

❖ **ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ،**

تحقيق ودراسة: سامي مكيّ العانيّ، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦م.

❖ **ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ،**

دار صادر، بيروت [د.ت].

❖ **ديوان المتنبيّ،**

شرح عبد الرّحمن البرقوقيّ، نشر دار الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ.

❖ **ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوّح)،**

تحقيق: د/ حسين نصّار، ط٢، ١٩٦٧م.

❖ **ديوان النّابغة الذّبيانيّ،**

شرح وتعليق: الدّكتور حنّا نصر الحتّيّ، نشر دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

❖ **ديوان أبي نواس (الحسن بن هانئ)،**

شرح وضبط: إيليا الحاويّ، الشّركة العالميّة للكتاب، بيروت، ١٩٨٧م.

❖ **ديوان الهذليّين،**

نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، نشر الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، الجمهورية العربيّة المتّحدة، وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

[ر]

❖ **الرّسالة الشّمسيّة في القواعد المنطقيّة، لأبي الحسن عليّ بن عمر القزوينيّ،**

تقديم وتحليل وتعليق وتحقيق: د/ مهدي فضل الله، نشر المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء- المغرب، ط١، ١٩٩٨م.

❖ **رسالة في توجيه النّصب في إعراب فضلاً ولغةً، لابن هشام الأنصاريّ،**

تحقيق: د/ حسن الشّاعر، عمّان- الأردن، توزيع دار الأرقم، ط١، ١٤٠٤هـ.

❖ **رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النّور المالقيّ،**

تحقيق: د/ أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.

❖ **روضة النّاظر وجنّة المناظر، لابن قدامة،**

طبع مع نزهة الخاطر العاطر، دار الكتب العلميّة، بيروت، توزيع دار الباز بمكّة المكرّمة، [د.ت].

❖ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، للعلاّمة الألوسيّ البغداديّ**، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت- لبنان، [د.ت].

[س]

❖ **السّبعة في القراءات، لابن مجاهد،**
تحقيق: د/ شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

❖ **سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّيّ،**
تحقيق ودراسة: الدّكتور حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.

❖ **سنن التّرمذيّ (الجامع الصّحيح)،**
تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، [د.ت].

❖ **سنن الدّارميّ،**
طبع بعناية محمّد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنّة النّبويّة، ودار الكتب العلميّة، بيروت، [د.ت].

❖ **سنن أبي داود، ومعه كتاب (معالم السّنن) للخطّابيّ،**
إعداد وتعليق: عزّت عبيد الدعّاس ، وعادل السّيد، دار الحديث، بيروت، ط١، ١٣٨٨هـ.

❖ **سنن ابن ماجة،**
حقّق نصوصه، ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وعلّق عليه: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، [د.ت].

❖ **سنن النَّسائيّ بشرح الحافظ جلال الدّين السّيوطيّ، وحاشية الإمام السّنديّ،**
دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٤٨هـ.

[ش]

❖ **شذرات الذّهب في أخبار مَنْ ذهب، لابن العماد الحنبليّ،**
منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، [د.ت].

❖ **شرح الإشارات، للطّوسيّ، المسمَّى (حلّ مشكلات الإشارات)،**
طبعة قديمة بالمطبعة النّامية المملوكة لمنشي نور لكشور، لكناؤ- الهند، بخطّ اليد (فارسيّ)، ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م.

❖ **شرح الألفيّة، للشّاطبيّ،**
رسالة دكتوراة بكليّة اللّغة العربيّة بالأزهر، تحقيق: طاهر محمود مسعود، الجزء الأول.

❖ **شرح الألفيّة، للمراديّ (توضيح المقاصد).**

❖ **شرح التّسهيل، لابن مالك،**
تحقيق: عبد الرّحمن السيّد، ومحمّد بدوي مختون، دار هجر، القاهرة ط١، ١٤١٠هـ.

❖ **شرح الجُمَل، لابن عصفور،**
إشراف: الدّكتور إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٨م .

❖ **شرح الجُمَل، لابن هشام الأنصاريّ،**
تحقيق: الدّكتور علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربيّة، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

❖ **شرح الحدود النّحويّة، للفاكهيّ،**
تحقيق: الدّكتور محمّد الطيّب الإبراهيم، دار النّفائس، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

❖ **شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ الاستراباذيّ،**
تحقيق: محمّد نور الحسن، وزملائه، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

❖ **شرح الكافية الشّافية، لابن مالك،**
تحقيق: عبد المنعم أحمد هريديّ، مطبوعات جامعة أمّ القرى بمكّة، ط١، ١٤٠٢هـ.

❖ **شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ،**
تحقيق: د/ رمضان عبد التّوّاب، وزميله، الجزء الأوّل، مركز تحقيق التّراث، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٦م.

❖ **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التّخمير)، لصدر الأفاضل الخوارزميّ،**

تحقيق: د/ عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، ط١، ١٩٩٠م.

❖ **شرح المفصّل، لابن يعيش النّحويّ،**

عالم الكتب، بيروت، [د.ت].

❖ **شرح المقاصد، للسّعد التّفتازانيّ،**

تحقيق: د/ عبد الرّحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٤٠٩هـ.

❖ **شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب،**

تحقيق: جمال الدّين عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤١٨هـ.

❖ **شرح المقرّب المسمّى التّعليقة، لابن النحّاس الحلبيّ،**

تحقيق: د/ خيري عبد الرّاضي عبد اللّطيف، مكتبة دار الزّمان للنّشر والتّوزيع، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

❖ **شرح مقصورة ابن دريد، لعليّ باشا أبي ستيت،**

المطبعة المحموديّة التّجاريّة بمصر، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

❖ **شرح المكوديّ على الألفيّة في علمي الصّرف والنّحو، لأبي زيد عبد الرّحمن بن عليّ بن صالح المكوديّ،**

تحقيق: د/ عبد الحميد هنداويّ، المكتبة العصريّة، بيروت- صيدا، ط١، ١٤٢٢هـ.

❖ **شرح لُبّ الألباب، للسيّد عبد الله المشهور بالنُّقركار،**

مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: ٢٧ نحو حليم.

❖ **شرح النّيليّ على كافية ابن الحاجب،**

مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: ٣٤٨ نحو.

❖ **شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب،**

دراسة وتحقيق: د/ موسى بناي العليليّ، مطبعة الآداب، النّجف الأشرف، ط١، ١٤٠٠هـ.

❖ **شروح التّلخيص، للسّبكيّ، والتّفتازانيّ، وأبي يعقوب المغربيّ،**

مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، [د.ت].

❖ **الشّعر والشّعراء، لابن قتيبة الدّيْنَوَرِيّ،**

تحقيق الدّكتور: مفيد قميحة، والأستاذ: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

[ص]

❖ **الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسن أحمد بن فارس،**

تحقيق: السيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، [د.ت].

❖ **الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، للجوهريّ،**

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

❖ **صحيح الإمام مسلم بشرح النّوويّ،**

دار الريّان للتّراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

❖ **صفة الصّفوة، لابن الجوزيّ،**

طبعة محقّقة منقّحة بتحقيق: محمود فاخوريّ، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٠٥هـ.

[ض]

❖ **الضّوء شرح المصباح، للاسفرائينيّ،**

تحقيق: حسين البدريّ النّاديّ، رسالة دكتوراه، مصوّرة عن مركز صالح كامل للتّراث والاقتصاد الإسلاميّ بالقاهرة، برقم: ١/٧٠/٢ (٢).

❖ **الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، للسّخاويّ،**

منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، [د.ت].

❖ **ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام،**

تأليف: محمّد عبد العزيز النجّار، نسخة مصوّرة في مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، [د.ت].

[ط]

❖ **طبقات الشّافعيّة الكبرى، لتاج الدّين السّبكيّ،**

تحقيق: محمود الطّناحيّ، وعبد الفتّاح الحلو، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، ط١، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م .

❖ **طبقات النّحويّين واللّغويّين، لأبي بكر محمّد بن الحسن الزُّبيديّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٨٤م.

❖ **الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للإمام يحيى بن حمزة العلويّ،**

نشر مكتة المعارف بالرياض، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ.

[ع]

❖ **العُباب شرح اللّباب، للسيّد عبد الله المشهور بالنُّقْركار،**

مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، رقم: ١٩٢ نحو.

❖ **عجائب الآثار في التّراجم والأخبار، لعبد الرّحمن الجبرتيّ،**

مطبعة الأنوار المحمديّة بالقاهرة، [د.ت].

❖ **عظماء من مصر، لعبد المنعم شميس،**
دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

❖ **العقد الفريد، لابن عبد ربّه الأندلسيّ،**
تصحيح: أحمد أمين، وأحمد الزّين, وإبراهيم الأبياريّ، لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، ط٣، ١٣٨٤هـ.

❖ **العقيدة الواسطيّة لابن تيميّة، بشرح الدّكتور: صالح الفوزان،**
مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، [د.ت].

[غ]

❖ **غاية النّهاية في طبقات القرّاء، لابن الجزريّ،**
دار الكتب العلميّة، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

❖ **غاية الوصول شرح لُبّ الأصول، للشّيخ زكريّا الأنصاريّ،**
مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، مصر، [د.ت].

[ف]

❖ **الفاخر في شرح جُمَل عبد القاهر، لمحمّد بن أبي الفتح البعليّ،**
تحقيق: د/ ممدوح محمّد خسارة، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، الكويت ١٤٢٣هـ.

❖ **فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، للحافظ ابن حجر العَسْقَلانيّ،**
راجعه: قصيّ محبّ الدّين الخطيب، دار الرّيان للتّراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

❖ **فتح ربّ البريّة بتلخيص الحمويّة لشيخ الإسلام ابن تيميّة،**
تأليف: الشّيخ محمّد بن صالح العثيمين، مطبوعات جامعة الإمام، ط٤، ١٤١٠هـ.

❖ **فتح الوهّاب بشرح منهج الطّلاّب، لأبي يحيى زكريّا الأنصاريّ،**

دار المعرفة، بيروت، [د.ت].

❖ **الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقّائق الخفيّة، تأليف: سُليمان بن عُمَر الشَّهير بالجَمَل،**

مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، [د.ت].

❖ **فُرحة الأديب، للأسود الغندجانيّ،**

تحقيق الدّكتور: محمّد عليّ سلطانيّ، دار قتيبة، ط١، ١٤٠١هـ.

❖ **الفروق اللّغوية، لأبي هلال العسكريّ،**

ضبطه وحقّقه: حسام الدّين القدسيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

❖ **الفروق، للقرافيّ،**

دار المعرفة، بيروت، [د.ت].

❖ **الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمُنْتَجِب الهمذانيّ،**

الجزء الأوّل، رسالة دكتوراه بكليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة بالأزهر، تحقيق: د/ فهمي حسن النّمر.

❖ **فصيح ثعلب وشروحه،**

جمع وتعليق: د/ محمّد عبد المنعم خفاجيّ، نشر مكتبة التّوحيد بالقاهرة، المطبعة النّموذجيّة، ط١، ١٣٦٨هـ.

❖ **الفَلَك الدّائر على المثل السَّائر، لابن أبي الحديد،**

تحقيق: د/ أحمد الحوفي، ود/ بدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي، الرّياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

❖ **الفوائد الضّيائيّة، للجاميّ،**

مكتبة المثنَّى، بغداد، [د.ت].

❖ **فوات الوفيَّات، لمحمّد بن شاكر الكتبيّ،**

تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة بمصر، ١٩٥١م.

❖ **فيض القدير شرح الجامع الصّغير للمناويّ،**

مصطفى البابيّ الحلبيّ، والمكتبة التّجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م.

[ق]

❖ **القاموس المحيط، للفيروزآباديّ،**

تصحيح الشّيخ: نصر الهورينيّ، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط١، [د.ت].

❖ **قضية (لن) بين الزّمخشريّ والنّحويّين، تأليف الدّكتور: أحمد عبد الّلاه هاشم،**

دار التّوقيفيّة، ط١، ١٣٩٩هـ.

[ك]

❖ **كاشف القناع والنّقاب لإزالة الشّبه عن وجوه الإعراب، لمحمّد بن عبد الكريم الرّوميّ،**

تحقيق ودراسة: د/ محمّد إبراهيم محمّد عبد الله، رسالة ماجستير في كليّة اللّغة العربيّة بالقاهرة، جامعة الأزهر، ١٤٠١هـ.

❖ **الكافي في العَروض والقوافي، للخطيب التّبريزيّ،**

تحقيق: الحسّانيّ حسن عبد الله، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ.

❖ **الكافية في النّحو، لابن الحاجب،**

تحقيق: د/ طارق نجم عبد الله، دار الوفاء، جدّة، ط١، ١٤٠٧هـ.

❖ **الكتاب، لسيبويه،**

تحقيق: عبد السّلام هارون، نشر مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.

❖ **كتاب الكلم النّوابغ، للزّمخشريّ،**

المطبعة اللّبنانيّة، باعتناء: محمّد الكستيّ البيروتيّ، ١٣٠٦هـ.

❖ **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، لأبي القاسم جار الله محمود عمر الزّمخشريّ،**

دار الفكر للطّباعة والنّشر، ط١، ١٣٩٧هـ.

❖ **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، للمؤرّخ: مصطفى عبد الله الشّهير بـ(حاجي خليفة)، مع مقدّمةٍ للعلاّمة السّيد شهاب الدّين المرعشيّ،**

منشورات مكتبة المثنى، بغداد، [د.ت].

❖ **الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحُججها، لأبي محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ،**

تحقيق: د/ محيي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

❖ **الكلّيّات، لأبي البقاء الكفويّ،**

تحقيق: الدّكتور عدنان درويش، ومحمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

❖ **الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدّين الغزّيّ،**

حقّقه: جبرائيل سليمان جبّور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

[ل]

❖ **لبّ الألباب في علم الإعراب، للإسفرائينيّ،**

مخطوط في دار الكتب القوميّة المصريّة بالقاهرة، برقم: ٣٦٩ نحو.

❖ **لباب الإعراب، للإسفرائينيّ،**

تحقيق: بهاء الدّين عبد الوهّاب عبد الرّحمن، دار الرّفاعيّ، الرّياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

❖ **اللّباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ،**

تحقيق: غازي مختار طليمات، والدّكتور: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

❖ **لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقيّ المصريّ،**

دار صادر، بيروت، ١٣٠٠هـ.

❖ **لسان الميزان، لابن حجر العَسْقَلانيّ،**

منشورات مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت- لبنان، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٩م.

[م]

❖ **المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، لضياء الدّين ابن الأثير،**

تحقيق: د/ أحمد الحوفيّ، وزميله، مطبعة نهضة مصر، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.

❖ **مجاز القرآن، لأبي عبيده معمر بن المثنّى،**

تعليق: د/ محمّد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجيّ بمصر، [د.ت].

❖ **مجالس ثعلب،**

تحقيق: عبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، [د.ت].

❖ **مجلّة تاريخ العرب والعالم، مقالٌ لمصطفى عبد الغني مصطفى بعنوان: حسن العطّار أوّل داعية للعلوم الرّياضيّة والفلكيّة،**

عدد ٢٣ شوال، ١٤٠٠هـ، سبتمبر، ١٩٨٠م .

❖ **مجمع الأمثال، للميدانيّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة البابيّ الحلبيّ وشركاه، القاهرة، [د.ت].

❖ **المجموع شرح المهذّب، للنّوويّ،**

دار الفكر، [د.ت].

❖ **مجموع الفتاوى، لابن تيميّة،**

جمع وترتيب الشّيخ: عبد الرّحمن بن قاسم، وابنه محمّد، مكتبة النّهضة، مكّة المكرّمة، ١٤٠٤هـ.

❖ **مجموعة المصطلحات العلميّة والفنيّة الّتي أقرّها مجمع اللّغة العربيّة، (مصطلحات الرّياضة والهندسة)،**

القاهرة، ١٣٨٠-١٣٩٥هـ.

❖ **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّيّ،**

تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، وزميليه، نشر المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

❖ **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمّد عبد الحقّ بن عطيّة الغرناطيّ،**

تحقيق: المجلس العلميّ بفاس، مطبعة فضالة المحمديّة، المغرب، ١٤٠٣هـ.

❖ **المحصّل في شرح المفصّل، للقاسم بن أحمد علم الدّين اللّورقيّ الأندلسيّ،**

تحقيق: عبدالباقي عبد السّلام الخزرجيّ، رسالة دكتوراة في جامعة الأزهر، ١٤٠٢هـ، (الجزء الأوّل)، وتحقيق: محمّد السيّد محمّد الشّرقاويّ، رسالة دكتوراة في جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ، (الجزء الثّاني).

❖ **مختار الصّحاح ، لمحمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازيّ،**

ترتيب: محمود خاطر، تحقيق وضبط: حمزة فتح الله، دار البصائر، ومؤسّسة الرّسالة، ومكتبة طيبة، ١٤٠٧هـ.

❖ **مختصر صحيح البخاريّ للزُّبيديّ، المسمَّى: التّجريد الصّريح،**

تحقيق: إبراهيم بركة، ومراجعة: أحمد راتب، دار النّفائس، ط٢، ١٤٠٩هـ.

❖ **مختصر في شواذّ القراءات، لابن خالويه،**

نشره براجستراسر، دار الهجرة، [د.ت].

❖ **مذكّرة أصول الفقه، للشّيخ محمّد الأمين الشّنقيطيّ،**

المكتبة السّلفية بالمدينة المنوّرة، [د.ت].

❖ **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفيّ الدّين عبد المؤمن البغداديّ،**

تحقيق: عليّ محمدّ البجاويّ، نشر دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٧٣هـ.

❖ **المسائل الشّيرازيّات، لأبي عليّ الفارسيّ،**

تحقيق: حسن بن محمود هنداويّ، كنوز إشبيلية للنّشر والتّوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ.

❖ **المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل،**

تحقيق: الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق١٤٠٠هـ، من مطبوعات مركز البحث العلميّ، وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة.

❖ **مسند الإمام أحمد بن حنبل،**

عمل فهارسه المحدِّث الشّيخ: محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، ودار صادر، بيروت، [د.ت].

❖ **مشكل إعراب القرآن، لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ،**

تحقيق: ياسين محمّد السّواس، دار المأمون للتّراث، دمشق ط٢، [د.ت].

❖ **مصابيح المغاني في حروف المعاني، لمحمّد بن عليّ بن إبراهيم بن الخطيب الموزعيّ المعروف بابن نور الدّين،**

تحقيق ودراسة: الدّكتور عائض بن نافع العمريّ، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ.

❖ **المصباح شرح المفتاح، للشّريف الجرجانيّ،**

رسالة دكتوراه في كليّة اللّغة العربيّة، جامعة الأزهر، تحقيق: د/ فريد النّكلاويّ، برقم: ١٢٦٩.

❖ **المصباح المنير، للفيّوميّ،**

مكتبة لبنان، بيروت، طبعة الجيب، [د.ت].

❖ **المطوّل في شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدّين التّفتازانيّ،**

نشر المكتبة الأزهريّة للتّراث بالقاهرة،مطبعة أحمد كامل، ١٣٣٠هـ.

❖ **معالم أصول الفقه عن أهل السنّة والجماعة، للدّكتور: محمّد بن حسين الجيزانيّ،**

رسالة دكتوراة، دار ابن الجوزيّ، الدّمّام، ط١، ١٤١٦هـ.

❖ **معاني القرآن، للأخفش،**

تحقيق الدّكتور: عبد الأمير محمّد أمين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

❖ **معاني القرآن، للزّجّاج،**

تحقيق: د/ عبد الجليل شلبيّ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

❖ **معاني القرآن، للفرّاء،**

عالم الكتب، بيروت، ط١٩٨٠،٢م.

❖ **معجم الأدباء، لياقوت الحمويّ،**

دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، [د.ت].

❖ **معجم الألفاظ والتّراكيب المولّدة في شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، للشّهاب الخفاجيّ،**

تحقيق: الدّكتور قصيّ الحسين، دار الشّمال للطّباعة والنّشر، طرابلس- لبنان،[د.ت].

❖ **معجم الأمثال العربيّة، لخير الدّين باشا،**

مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات، الرّياض، ١٤١٧هـ.

❖ **معجم البلدان، لياقوت الحمويّ،**

دار صادر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

❖ **المعجم الفلسفيّ، للدّكتور: جميل صليبا،**

دار الكتاب اللّبنانيّ، ط١، ١٩٧١م.

❖ **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحّالة،**

مؤسّسة الرّسالة، ط٢، ١٣٩٨هـ.

❖ **معجم المؤلّفين، تراجم مصنّفي الكتب العربيّة، لعمر رضا كحّالة،**

نشر مكتبة المثنّى ، ودار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، [د.ت].

❖ **معجم مصطلحات الصّوفيّة، للدّكتور عبد المنعم الحفنيّ،**

دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

❖ **معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ليوسف سركيس،**

مكتبة الثّقافة الدّينيّة، [د.ت].

❖ **المعجم المفصّل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني)، إعداد الدّكتورة: إنعام فوّال عكّاوي،**

مراجعة: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

❖ **معجم مقاييس اللّغة، لابن فارس،**

تحقيق: عبد السّلام هارون، ط١، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، ١٣٦٦هـ.

❖ **المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيّات، وحامد عبد القادر، ومحمّد علي النّجار،**

المكتبة الإسلاميّة، إستانبول، تركيا، ١٣٨٠هـ.

❖ **المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقيّ،**

تحقيق: د/ ف. عبد الرّحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

❖ **معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، للذّهبيّ،**

تحقيق: بشّار عوّاد، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عبّاس، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

❖ **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدّين ابن هشام الأنصاريّ،**

تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

❖ **مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة، لطاش كبرى زاده،**

طبع في حيدر آباد، ١٣٢٩هـ.

❖ **مفتاح العلوم، للسّكّاكيّ،**

مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

❖ **المفردات في غريب القرآن، للرّاغب الأصفهانيّ،**

تحقيق: د/ محمّد سيد الكيلانيّ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطّبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

❖ **المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ،**

دار الجيل، بيروت، ط٢، [د.ت].

❖ **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفيّة، للعينيّ،**

طبع بهامش: (خزانة الأدب)، طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.

❖ **المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر الجرجانيّ،**

تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد للنّشر، ١٩٨٢م.

❖ **المقتضب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد،**

تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، [د.ت].

❖ **مقدّمة ابن خلدون،**

مطبعة مصطفى محمّد بمصر، [د.ت].

❖ **المقرّب، لابن عصفور،**

تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

❖ **الممتع في التّصريف، لابن عصفور الإشبيليّ،**

تحقيق: د/ فخر الدّين قباوة، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.

❖ **المنصف شرح التّصريف للمازنيّ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ،**

تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، ط١، ١٣٧٣هـ.

❖ **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لأحمد بن محمّد الشّمنّيّ،**

وبهامشه شرح الدّمامينيّ على مغني اللّبيب لابن هشام، نسخة مصوّرة عن المطبعة البهيّة بمصر، ١٣٠٥هـ.

❖ **المنهاج الواضح للبلاغة، تأليف: حامد عونيّ،**

نشر مكتبة الجامعة الأزهريّة، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، [د.ت].

❖ **المواقف في علم الكلام، للعضد الإيجيّ،**

دار الباز، مكّة المكرّمة، عالم الكتب، بيروت، [د.ت].

❖ **الموسوعة الإسلاميّة العامّة، إشراف: أ.د/ محمود زقزوق،**

القاهرة، ١٤٢٠هـ.

❖ **الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب المعاصرة،**

طبع: النّدوة العالميّة للشّباب الإسلاميّ، الرّياض، ط٢، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

❖ **مُوصِّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب، للأزهريّ،**

دراسة وتحقيق: الدّكتور أحمد عبد العزيز عبد الله، رسالة ماجستير في الأزهر، ١٩٨٠م، مصوّرة عن مركز صالح كامل للتّراث والاقتصاد الإسلاميّ بالقاهرة، برقم: ١٤٥/٦/(٤).

وبتحقيق: د/ عبد الكريم مجاهد، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٤٢١هـ.

وبتحقيق: د.البدراويّ زهران، مكتبة لبنان، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، لونجمان، ط١، ١٩٩٨م.

وبتحقيق: محمّد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، مصر الجديدة، ط١، ٢٠٠١م.

❖ **الموضوعات، لابن الجوزيّ،**

تحقيق: عبد الرّحمن محمّد عثمان، المكتبة السّلفيّة بالمدينة المنوّرة، ١٣٨٦- ١٣٨٨هـ.

❖ **الموطّأ، لمالك بن أنس،**

دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

[ن]

❖ **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغرّي برديّ،**

المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والتّرجمة والطّباعة والنّشر، القاهرة، نسخة مصوّرة عن

طبعة دار الكتب، ١٩٦٢م.

❖ **النّحو في مصر حتّى القرن العاشر، للدّكتور: أحمد عبد اللّاه هاشم،**

رسالة دكتوراة، مكتبة كلّيّة اللّغة العربيّة بالقاهرة، برقم :٥٥١.

❖ **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة، لعبّاس حسن،**

دار المعارف، مصر، ط٥، [د.ت].

❖ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ،**

تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، للطّبع والنّشر، [د.ت].

❖ **نشأة النّحو، وتاريخ أشهر النّحاة، للشّيخ: محمّد الطّنطاويّ،**

دار المنار، ط٥، ١٤٠٨هـ.

❖ **النّشر في القراءات العشر، لابن الجزريّ،**

تصحيح الأستاذ: عليّ محمّد الصبّاغ، دار الكتب العلميّة، بيروت، [د.ت].

❖ **نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرّطيب، لأحمد المقريّ التّلمسانيّ،**

تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، [د.ت].

❖ **النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ،**

تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

❖ **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشّافعيّ، لشمس الدّين محمّد بن شهاب الدّين الرّمليّ،**

طبعة قديمة في المكتبة الأزهريّة بالقاهرة في ١٢مجلّدًا، [د.ت].

[هـ]

❖ **هداية أولي الألباب إلى مُوصِّل الطّلاّب إلى قواعد الإعراب، لأبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوانيّ،**

تحقيق ودراسة: د/ محمّد عاشور محمّد حسن، ود/ ماهر عبد الغني كريّم، رسالتي ماجستير في جامعة الأزهر، كلّيّة اللّغة العربيّة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.

وبتحقيق الشّيخ: محمّد شمّام، المدرّس في جامع الزّيتونة بتونس، الجزء الأوّل، مطبعة النّهضة، تونس، منشورات دار الكتب الشّرقيّة، ط٢، ١٣٧٣هـ.

❖ **هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل باشا البغداديّ،**

منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، ١٩٥١م.

❖ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسّيوطيّ،**

تصحيح السيّد: محمّد بدر الدّين النّعسانيّ، دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت- لبنان، [د.ت].

[و]

❖ **الوافي في شرح الشّاطبيّة في القراءات السّبع ، لعبد الفتّاح بن عبد الغنيّ القاضيّ،**

مكتبة الدّار، المدينة المنوّرة، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

❖ **وفيّات الأعيان وأنباء الزّمان، لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن خلّكان،**

تحقيق: الدّكتور إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، [د.ت].

[ي]

❖ **يتيمة الدّهر، لأبي منصور الثّعالبيّ،**
مطبعة الصّاويّ، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

* * *

١٢- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

١٣- فهرس الفهارس